كتاب سيبويه

وأثره في نحاة الكوفة حتى القرن الرابع الهجري

تأليف الدكتور
طاهر محمد الهمس

دار النوادر

مشروع ١٠٠ رسالة جامعية سورية
٣٧

٣٧
مشروع ١٠٠ رسالة جامعية سورية
كتاب سيبويه
وأثره في نحاة الكوفة حتى القرن الرابع الهجري

BP
١٠
/٥
/م٥
(٣٧)
١.ن

كِتَابُ سِيبَوَيْهِ

وأَثَرُهُ في نُحاةِ الكوفةِ حتّى القرنِ الرابعِ الهجريّ



مشروع

١٠٠ رسالة جامعية سورية

٣٧



مشروع ١٠٠ رسالة جامعية سورية

٣٧

دار النوادر

المؤسس والمالك

نور الدين طالب

مؤسسة ثقافية علمية تُعنى بالتراث العربي والإسلامي والدراسات الأكاديمية والجامعية المتخصصة بالعلوم الشرعية واللغوية والإنسانية تأسست في دمشق سنة 1422هـ ـ 2002 م، وأشهرت سنة 1426هـ ـ 2006م.

سوريا ـ دمشق ـ الحلبوني :

ص . ب : 34306

00963112227001

00963112227011

00963933093783

00963933093784

00963933093785

dar . alnawader

t . daralnawader . com

f . daralnawader . com

y . daralnawader . com

i . daralnawader . com

L . daralnawader . com

E _ mail : info@daralnawader . com

Website : www.daralnawader.com

جميع الحقوق محفوظة

يُمنع طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه بكافة طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي أو المسموع أو استخدامه حاسوبياً بكافة أنواع الاستخدام وغير ذلك من الحقوق الفكرية والمادية إلا بإذن خطي من المؤسسة .

الطبعة الأولى

١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م

ردمك : ٨ ـ ٠٣ ـ ٥١٧ ـ ٩٩٣٣ ـ ٩٧٨ : ISBN

9789933517038



شركات شقيقة

دار النوادر اللبنانية ـ لبنان ـ بيروت ـ ص . ب : 14/4462 ـ هاتف : 652528 ـ فاكس : 652529 (009611)

دار النوادر الكويتية ـ الكويت ـ ص . ب : 1008 ـ هاتف : 22453232 ـ فاكس : 22453323 (00965)

دار النوادر التونسية ـ تونس ـ ص . ب : 106 (أريانة) ـ هاتف : 70725546 ـ فاكس : 70725547 (00216)

يُمنع طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه بكافة طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي أو المسموع أو استخدامه حاسوبياً بكافة أنواع الاستخدام وغير ذلك من الحقوق الفكرية والمادية إلا بإذن خطي من الناشر

كِتَابُ سِيبَوَيْهِ

وأثرُهُ في نحاةِ الكوفةِ حتّى القرنِ الرّابعِ الهجريّ

كتابخانه
بنیاد دایرة المعارف اسلامی

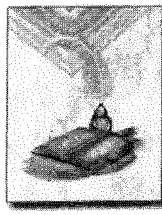
شماره ثبت ١٨٠٤٧٩
تاريخ ١٨ ارديبهشت ١٣٩٤

تأليف الدكتور
طاهر محمد الهمس

دار النوادر



مشروع ١٠٠ رسالة جامعية سورية
٣٧



مشروع

١٠٠٠ رسالة جامعية سورية

٣٧

بسم الله الرحمن الرحيم

أصل هذا الكتاب أطروحة علمية تقدم بها المؤلف إلى جامعة دمشق، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، بإشراف: أ. د. نبيل أبو عمشة، وناقشها: أ. د. فريد نعيم، وأ. د. شوقي المعري، وأ. د. ظافر يوسف، وأ. د. إبراهيم السبب، وحاز بها المؤلف درجة الدكتوراه، برتبة جيد جداً، وذلك في ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م

الرسالة الجامعية وثيقة تمثل شخصية مؤلفها المنهجية والفكرية، وهو المسؤول الأول عن كل ما يرد فيها من قضايا علمية، وحفاظاً من دار النوادر على ذلك لم تتدخل فيما ترى من المناسب تغييره أو التعليق عليه، حرصاً منها على عدم الإخلال بهذه الوثيقة، أو إبرازها خارج صورتها الحقيقية.

الإهداء

إلى روح والـدي

الـذي كــان

خيــر عــون لي

على إعداد هذه الرسالة

□ □ □

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

اللغـة العربيـة عامل وحدة الأمة العربيـة، وركنٌ من أهم أركان وجودها، وصلةٌ بين ماضيها وحاضرها، وذخرٌ لتراثها المجيد، لذلك فقد أَوْلى سدنة العربية وعلماؤها اللغة العربيـة من العنايـة والاهتمام ما جعلها تحتلّ مكانـة مرموقـة لم تبلغها لغة أخرى من لغات العالم. وشمّر الأوائل منهم عن سواعد الجدّ يتعهدونها بالحفظ، ويصونونها من كلّ ما يشوب نقاءَها أو يشوّه خلقها. وأعقبهم آخـرون غيارى درسوها دراسة منظمة عميقةً واسعة، وظهرت في أعمالهم بوادر منهج آخذٍ في النموّ، فكانت هذه الأعمال تمثّل ميداناً علمياً واسعاً، ترتع فيه الدراسات اللغوية والنحوية والصّرفية.

وكان سيبويه أهمّ تلميذ للرعيل الأول من أئمة اللغة، ويُعَدُّ أوّل عالمٍ يُوَجّه جهوده الذهنية نحو الدّرس النحوي بمعناه الواسع، إذ قبل سيبويـه لم يكن هناك ـ فـي الغالب ـ متخصّصون في النحـو، ولم يكن للدرس النحـوي تخطيط معيّن ولا منهجٌ مُحَدَّد، كما أنّ معالمه قبل سيبويه لم تكن واضحة.

وليس من شكٍّ في أنّ سيبويه قد عزل عن النحو كثيراً من القضايا البعيدة عن ميدانه، ومَهَّدَ بذلك الطريق للمباحث النحوية الخالصة. فكان علماً من أعلام النحو العربي، وشخصيـةً من ألمع الشخصيات العلميـة، وأقواها أثراً، وأدقّها فكـراً، وأعمقها عقلاً، وأكثرها تجرّداً للعلم والإبداع. وقد ذاع صيته في الآفاق، ونال من الشهرة ما لم يَنَلْـهُ نحويٌّ آخر. ولقي كتابـه من العناية والاهتمام ما لم يَلْقَه كتاب سواه. فهو أول كتاب في النحو العربي يصل إلينا في صورةٍ تكاد تكون كاملةً. فإنه

حوى مسائل النحو والصرف، والعلل والأقيسة، وضمّ أقوال النحويين واللغويين. وهو يقوم على العلم الوثيق، والمعرفة الغنيّة، ويشعّ منه روح صاحبه، وبراعته في النّفاذ إلى أسرار العربية، وقدرته على الاشتراع لها وضبط أصولها، على نحو يعزّ نظيره في الأوّلين والآخرين. وهو يمثل مرحلةً من مراحل التأليف النحوي التي يبدو فيها التنظيم والشمول. مما جعله أساسَ دراسة النحو العربي منذ تأليفه في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري. فقد تبوّأ مكانةً خاصة عند الباحثين قديماً وحديثاً، وصار مصدراً لكل النحاة، فلا يكاد يفلت واحدٌ من إسار قيده. وقد تحوَّل ما ذكره من قواعد النحو والصّرف إلى ما يشبه نجوماً قطبية ثابتة، ظلّ النحاة بعده إلى اليوم يهتدون بأضوائها في مباحثهم ومصنّفاتهم. وكأنّ سيبويه استطاع أنْ يحدّد في كتابه لأجيال النحويين على مدى القرون معالم البحث النحوي، ومنهج قضايا النحو.

غير أنّه على الرغم من ذلك أثار بعض دارسي النحو العربي مشكلة ما زلنا نَلْمِسُ آثارها إلى الآن، وهي أنّ علماء النحو ينقسمون مدرستين، مدرسةَ البصرة، ومدرسة الكوفة. ويرى هؤلاء أنّ لكل مدرسة منهما خصائصَها التي تميّزها من الأخرى في المنهج، والأسلوب، وأصول الاحتجاج. وأوغل بعضهم في هذا، حتى ظهرت مصنّفات عدّة تبحث في هاتين المدرستين، وتعالج قضايا النحو على أنّها من نتاج هذه المدرسة أو تلك، وتُعْنَى بمسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين.

ولكنّ النظرة المتمهّلة المتأمّلة تجعل الدارس المتبصّر بالنحو وأصوله يرى أنّ مصدر هاتين المدرستين هو كتاب سيبويه، وأنّه المنبع الذي استقى منه النحويون البصريون والكوفيون على السواء أصول مادتهم العلمية في مصنفاتهم. ويلحظ أنّ المؤسس الحقيقي لما يُسمّى مدرسة الكوفة هو الأخفش الأوسط تلميذ سيبويه، الذي جلس بعده للطلاب يملي عليهم كتاب سيبويه، ويشرحه ويبيّنه. وعنه أخذ

تلاميذه البصريون، كما أخذ عنه علماء الكوفة وعلى رأسهم إمامهم الكسائي، فقد قرأ عليه كتاب سيبويه. ثم إنّنا نجد أنّ أكثر المصطلحات النحوية التي تداولها الكوفيون واعتمدوها في مصنفاتهم مأخوذة عن كتاب سيبويه. بل لكتابه الفضل الأول في إشاعة المصطلحات النحوية والصرفية التي استعملها البصريون والكوفيون، وإذاعتها طوال العصور.

ويمكن القول: إنّ كتاب سيبويه هو قوام المدرسة البصرية ومحور نشاطها، وهو مادة علم البصريين. وجلُّ عملهم أنّهم كانوا يزيدون عليه شرحاً وتفسيراً، وزيادات أخرى يستدركون بها ما فات سيبويه، أو يؤيدون رأياً من آرائه. وأما الكوفيون فليست عنايتهم بالكتاب بأقلَّ من عناية البصريين، إلا أنّهم كانوا يقفون منه ـ في الغالب ـ موقف الناقد، وكانوا يستمدون منه مادةَ درسهم الأولى، وإنْ كانوا يُخفون ذلك بدافع العصبية.

والقارئ لنحو الكوفيين يلحظ بوضوح أنّ آراء الكوفيين، وإن اختلفت في بعض جوانبها عن نحو البصريين، لا تخرج في أصولها على قواعد النحو والصرف التي ذكرها سيبويه، وعلى أصول الاحتجاج التي اعتمد عليها في كتابه. على أنّ هذا لا يمنع وجود آراء نحوية مخالفة لكتاب سيبويه، نجدها عند الفريقين الكوفيين والبصريين على السواء، ولكنها خلافات يسيرة لا تعدو الفروع إلى الأصول. والأرجح أنّ الأخفش هو الذي فتح باب الخلاف على سيبويه، وعنه أخذ الكوفيون هذه المسائل الخلافية، وتوسّعوا فيها، وبنوا عليها ما يُسمَّى بمدرسة الكوفة.

لهذه الأسباب مجتمعة، وبتوجيه من أستاذي المشرف الدكتور نبيل أبو عمشة حفظه الله وجدت نفسي مدفوعاً إلى دراسة «كتاب سيبويه وأثره في نحاة الكوفة حتى القرن الرابع الهجري» في بحثٍ أعدّه لنيل درجة الدكتوراة في الآداب وعلومها.

وكان منهجي في الدراسة، وهو ما يشير إليه العنوان، أنْ أقف عند نهاية القرن الرابع الهجري، وهو ما التزمته في أبواب الرسالة، وهذا ما تقتضيه طبيعة البحث، والتأريخ الزمني لمدرستي البصرة والكوفة، إذ بعد القرن الرابع الهجري تختلط المذاهب، حتى إنّ ابن شقير، وابن خالويه اللذين اعتمدت على مصنفاتهما في الدراسة، وهما من علماء القرن الرابع الهجري، خلطا بين المذهبين، غير أنهما أقرب إلى الكوفيين منهما إلى البصريين.

وجاء البحث في تمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة.

أما التمهيد فأودعته الكلام على سيبويه وكتابه، فتناولت فيه حياة سيبويه، وأهم شيوخه وتلاميذه، وقيمة كتابه، وأسلوبه، ومنهجه، وأهم شروحه، ثم عرضت لأهم الدراسات التي تناولت كتاب سيبويه، أو كان هو محورها الأساسي.

وأما الباب الأول من البحث فموضوعه: نحويو الكوفة وتأثّرهم بكتاب سيبويه، وجعلته في ستة فصول، واعتمدت فيها الترتيبَ الزمنيَّ لنحاة الكوفة. ومهّدت لها بالكلام على أوليّات النحو الكوفي، والأخفش تلميذ سيبويه.

تناولت في الفصل الأول: الكسائي (١٨٩هـ) والفرّاء (٢٠٧هـ) وتأثّرهما بكتاب سيبويه. متلمّساً آراء الكسائي في مصادر النحو المختلفة، وآراء الفرّاء في كتبه: «معاني القرآن»، و«المقصور والممدود»، و«الأيام والليالي والشهور». وقد ظهر بوضوح في ثنايا هذا الفصل أنهما وافقا سيبويه في كثير من المسائل النحوية، واعتمدا على كتابه، بل أخذا عنه أصول مادتهما العلمية.

ودرست في الفصل الثاني: ثعلباً (٢٩١هـ) وتأثّره بكتاب سيبويه، فتتبّعت آراءه النحوية في «مجالس ثعلب»، وفي شرحه لبعض دواوين الشعراء، كـ «شرح ديوان زهير»، وغيره. وقد تبين أنّ ثعلباً أخذ عن كتاب سيبويه واستقى منه

مادته العلمية في مصنفاته.

وتحدثت في الفصل الثالث عن ابن شقير (٣١٧هـ) وتأثّره بكتاب سيبويه فاستخلصت من كتابه «المحلّى» أهم المسائل التي اعتمد فيها ابن شقير على كتاب سيبويه أو وافقه فيها.

وعرضت في الفصل الرابع لتأثّر ابن الأنباري (٣٢٨هـ) بكتاب سيبويه متلمساً آراءَه في «كتاب إيضاح الوقف والابتداء»، و«المذكر والمؤنث»، و«شرح القصائد السبع الطوال»، و«الزاهر في معاني كلمات الناس»، و«الأضداد». فظهر لي من تتبع آرائه النحوية أنّ ابن الأنباري اعتمد على كتاب سيبويه وأخذ عنه أصول مادته العلمية.

وبحثت في الفصل الخامس عن تأثّر المؤدّب (بعد ٣٣٨هـ) بكتاب سيبويه، فتبيّن أنّ كتاب سيبويه هو مصدر مهم من مصادر كتابه «دقائق التصريف»، وأنّ المؤدب اعتمد عليه في تفسير كثير من المسائل النحوية والصرفية.

ووقفت في الفصل السادس عند ابن خالويه (٣٧٠هـ) وتأثّره بكتاب سيبويه، فتتبّعت آراءه النحوية في «إعراب القراءات السبع وعللها»، و«إعراب ثلاثين سورة»، و«شرح مقصورة ابن دريد»، و«ليس في كلام العرب»، وغيرها. فظهر بوضوح أنّ ابن خالوية نقل عن كتاب سيبويه كثيراً من المسائل النحوية والصرفية، واعتمد عليه.

وأما الباب الثاني فعقدته للحديث عن أثر كتاب سيبويه في الظواهر النحوية والصرفية عند الكوفيين، وجعلته في فصلين.

خصصت الأول منهما لبيان أثر الكتاب في الظواهر النحوية عند نحاة الكوفة فبدأت بدراسة الكلمة ثم الفعل عند سيبويه والكوفيين، ثم تناولت أثر الكتاب

في الإعراب وعوامله عند نحاة الكوفة، مؤصلاً لنظرية العامل عند الكوفيين، وموضّحاً أهم العوامل اللفظية والمعنوية التي اعتمد عليها سيبويه في كتابه، ووافقه نحاة الكوفة فيها، مشيراً إلى الاختلافات الجزئية التي تبدو بينهما.

ثم درست أثر الكتاب في المصطلح النحوي عند الكوفيين ليقف القارئ على حقيقة تلك المصطلحات التي تداولها الكوفيون ونُسبت إليهم. فتبيّن أنّ أكثر هذه المصطلحات مأخوذٌ عن كتاب سيبويه، سواءٌ أنصّ عليها سيبويه صراحةً أم ذكرها مفسّراً بعض المصطلحات في ثنايا كتابه.

وعُني الفصل الثاني بأثر كتاب سيبويه في الظواهر الصرفية عند نحاة الكوفة، فبدأ بالحديث عن أوليات علم الصرف عند الكوفيين، ثم درس أهم الظواهر الصرفية في كتاب سيبويه وعند نحاة الكوفة، كظاهرة الإبدال، والإدغام، والإعلال، والإمالة، والوقف، وظواهر صرفية أخرى غيرها. ليستبين القارئ أنّ كتاب سيبويه أتى على ذكر الظواهر الصرفية أغلبها، وأنّ الكوفيين أخذوا أصول علم الصرف عنه، بل إن النحاة جميعاً عيالٌ في الصرف على سيبويه، وليس لهم من فضل إلا أنْ جعلوا مسائل الصرف معزولة عن النحو في كتب خاصة بها.

وأما الباب الثالث فكان لدراسة أصول الاحتجاج بقطبيه (السماع والقياس) في كتاب سيبويه وأثره في نحاة الكوفة. وجعلته في ثلاثة فصول تيسيراً للبحث والدراسة.

اهتم الفصل الأول بتوضيح مفهوم السماع في كتاب سيبويه وعند الكوفيين، ثم تناول الاحتجاج بالقرآن الكريم وبالقراءات المتواترة والشاذة في كتاب سيبويه وعند نحاة الكوفة.

وعُني الفصل الثاني بدراسة الاحتجاج بكلام العرب شعره ونثره. ليستبين

القارئ أنّ الكوفيين كسيبويه احتجوا بالقرآن الكريم وبقراءاته، وأنّ سيبويه لم يخطئ قارئاً أو يلحن قراءة بل كان يوجهها التوجيه الصحيح، وأنّ الكوفيين لم يحتجوا بالقراءات الشاذة أو بقراءة الآحاد من غير ما تمحيص أو تدقيق، بل كان بعضهم يرفض الاحتجاج بقراءة لضعفها. وليخلص إلى أنّ الكوفيين لا يميلون إلى الاحتجاج بالشاذ من كلام العرب شعره ونثره ولا يفضلونه، بل كان بعضهم يطّرح الشاذ ولا يهتم به.

واختص الفصل الثالث بدراسة القياس والعلة في كتاب سيبويه وعند نحاة الكوفة، فبيّن أنّ الكوفيين اهتموا بالقياس إلى جانب السماع كسيبويه، وأنّهم ـ في الغالب ـ يلتزمون بحمل الفرع على الأصل، ويرون أنّ الفرع ينحطّ مرتبة عن الأصل، كما يجيزون حمل الأصل على الفرع، وهم يرون القياس على الضدّ صحيحاً صحة القياس على النظير، وهذا منهج سيبويه في القياس، على أنّ الكوفيين توسعوا في القياس كثيراً ولكنّ هذا لا يعني أنّ الكوفيين جميعاً تساهلوا في القياس على الشاذ، بل كان بعضهم لا يميل إليه ولا يفضله، ويتضح ذلك جلياً عند الفرّاء الذي هو أقرب الكوفيين إلى سيبويه.

ووضّح هذا الفصل أنّ أكثر العلل التي علّل بها الكوفيون علل تعليمية بسيطة، تكاد تخلو من الطابع الفلسفي، وتميل إلى السهولة والوضوح كعلة الخفة والثقل، وعلة كثرة الاستعمال، وعلة الحمل على المعنى. . . وغيرها، وهذه العلل كَثُرَ ورودها في كتاب سيبويه، وكانت المُستندَ الذي يستند إليه في تفسير الظواهر النحوية والصرفية.

ثم انتهيت إلى خاتمة أوجزت فيها أهم نتائج البحث.

وكان منهجي في هذه الرسالة وصفياً تحليلياً، ألاحظ الظاهرة في كتاب

سيبويه ومصنفات الكوفيين، فأصفها وأحللها، ثم أستخلص منها النتائج التي أقف عليها.

وأعترف أنّ الغموض كان يحيط بي من كل جانب في بداية العمل بهذا البحث، نظراً لصعوبة عبارة سيبويه في بعض أبواب «الكتاب»، واختلاف النحويين في فهمها، غير أنّ شرح أبي سعيد السيرافي أعانني كثيراً على فهم عبارة «الكتاب»، وجعلني أقف على آراء النحويين التي جاءت مخالفة للكتاب، أو أنّ أصحابها هكذا فهموها عن كتاب سيبويه، وخالفهم السيرافي في ذلك.

ولا أنكر أنّ مصادر هذا البحث قد تشعّبت واتّسعت، بتشعّب الموضوع وسعته، ولا يخلو الرّجوع إليها من نَصَبٍ كبير يتمثل في الوقوف على آراء الكوفيين، وتتبّعها في مصادرهم ومصادر النحو المختلفة.

وأفادت هذه الرسالة من المراجع الحديثة التي تناولت أهم سمات مدرستي البصرة والكوفة، وإنْ كان بعض هذه المراجع يظهر تبايناً كبيراً بين البصريين والكوفيين في المنهج وأصول الاحتجاج. والحقيقة التي ظهرت في البحث غير ذلك.

وكل ما أرجوه أن أكون قد وفّقت إلى توضيح أنّ الكوفيين ـ في الغالب ـ يوافقون كتاب سيبويه في أصول النحو وقواعده الأساسية، ولا يختلفون عنه إلا في الفروع، الأمر الذي يستدعي العدول عن هذا التقسيم، لأنّ مدرستي البصرة والكوفة مدرسة واحدة، مصدرهما الأول كتاب سيبويه. هذا العدول يسوّغه ما رأيناه من الاعتماد على كتاب سيبويه، والاهتمام بما جاء فيه لدى البصريين والكوفيين على السواء.

ولا يسعني في ختام هذه المقدمة إلا أنْ أزجي الشكر الجميل لأستاذي

المشرف الأستاذ الدكتور نبيل أبو عمشة، على ما لقيت من عنايته وكرمه وعلمه ما أعجز عن البيان عنه، فكان أباً عطوفاً، وأخاً كريماً، وأستاذاً هادياً، شمَل هذا البحث وصاحبه برعايته، وأمدّني بتوجيهاته الغالية، وإرشاداته النفيسة، فأفدت من سديد رأيه، ودقة ملاحظته، وسعة صدره الشيء الكثير، فكان لذلك أكبر الوقع وخير النتائج في البحث حتى ظهر بمظهره العلمي والموضوعي. وإن أنسى لا أنسى ما حييت أياديه البيضاء، والصبر عليّ صَبْرَ الوالد المعطاء، فجزاه الله عني الجزاء الأوفى، وأبقاه ذخراً للعلم والعلماء.

كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقّرة، الذين أشكر لهم أطيب الشكر ما تجشموه من عناء قراءة الرسالة وتصويبها بملاحظاتهم الدقيقة التي ستغني البحث وتقوّم ما انآد منه. ولا أملك بعد ذلك إلا أن أقرّ بأنّ هذا هو جهد المقلّ، ولست أدعي أنني أوفيت على الغاية فليس لمثلي أن يبلغها، ولكنها محاولة مَن يتلمس طريق الاجتهاد. وإنْ كنت لم أدّخر وقتاً أو جهداً أو رغبة خالصة في سبيل الوصول إلى الحق فيما صنعت، فإن استطعت أن أخرج به كما يجب فذلك فضل من الله ونعمة، وإلا فحسبي أنني أخلصت النية وعملت بجدّ وإخلاص، والله من وراء القصد، وهو وليّ التوفيق.

دمشق المحروسة
٣/ محرم/ ١٤٢٩هـ
١٢/ كانون الثاني/ ٢٠٠٨م

❐❐❐

حياة سيبويه

لا يكـاد يجهـل باحث في النحـو حياة سيبويـه إمام النحاة، فالكتب التـي تناولت حياتـه كثيرةٌ، وقد أغنت وأفادت، غير أنه ما ينبغي أن يتناول بحثٌ كتاب سيبويه وأثـره في نحـاة الكوفـة، ويأتي مجرداً من ذكرٍ لسيرة هذا العَلَم الذي ذاع صيته في الآفاق، وملأ كتابه الدنيا، وشغل الناس. لذلك رأيت أن أمهد لهذا البحث بلمحـة موجزة عن حياة سيبويـه، وأهم شيوخـه وتلامذتـه، معرّفاً بكتابـه وبأهم شروحه.

*** اسمه:**

هو عمرو بن عثمـان بن قَنْبَر، ويُكنَى أبا بِشْـر، وأبا الحسن، وأبا عثمان. وأثبتها أبو بِشر[1]. وقد لُقِّب بسيبويه، وأصبح هذا اللقب أشهر من اسمه، وغلب عليـه، حتى لا يكـاد يُعْرَف باسمـه وكنيتـه إلا بيـن المتخصصين. وقـد اختلـف المؤرخون في تفسير كلمة سيبويه، فمنهم مَن ذهب إلى أنّ معناها: رائحة التفاح، فالكلمـة مركّبـة من (سِيب) أي تفاح، و(ويه) بمعنى رائحة[2]. ومنهم مَن قـال: «سُمّي سيبويـه لأنّ وَجْنَتَيْـه كانتا كأنهما تفاحتان»[3]، وقالوا أيضاً: «كان سيبويه

---

(١) ينظر: مراتب النحويين: ٦٥، وأخبار النحويين البصريين: ٣٧، وطبقات النحويين: ٦٦، ونزهة الألباء: ٦٠، وإنباه الرواة: ٢/ ٣٤٦، وبغية الوعاة: ٢/ ٢٢٠.

(٢) ينظر: نزهة الألباء: ٦١، وإنباه الرواة: ٢/ ٣٤٦، ٣٥٥.

(٣) ينظر: إنباه الرواة: ٢/ ٣٥٤، ووفيات الأعيان: ٣/ ٤٦٥.

لا يزال مَنْ يلقاه يشمُّ منه رائحةَ الطيب فسُمّي سيبويه، ومعنى سِي: ثلاثون، وبُوَيه: الرائحة، فكأنّه رأى ثلاثين رائحة طيب»[١].

وورد في «اللسان»: «سيبويه ونحوه اسمٌ بُني مع الصوت، فجعلا اسماً واحداً، وكسروا آخره كما كسروا غاقٍ لأنه ضارعَ الأصوات، وفارق خمسة عشر، لأنّ آخره لم يُضارع الأصوات فينوّن في التنكير»[٢].

وإنّ البحث عن تفسير كلمة سيبويه والعمل على إيجاد تعليل لهذا الاسم لا ضرورة له، ولا يقدّم شيئاً جديداً في البحث العلمي في عالم النحو والصرف، وإنّ الذي يفيدنا في البحث والدراسة هو النظر في كتابه الذي يُعدُّ أول أثر نحوي وصل إلينا منذ قام بتأليف كتابه في أثناء القرن الثاني الهجري[٣].

*** أسرته:**

لا تمدُّنا المصادر بمعلومات وافية عن أسرة سيبويه أو مستواها الاجتماعي، فلعلها كانت من الأسر المغمورة أو المجهولة. وما انتهى إلينا يدلّ على أنه كان من أسرة فارسية، وأنّه كان مولى بني الحارث بن كعب، ويقال: كان مولى آل الربيع بن زياد الحارثي[٤]. ويعود الفضل في ذكر أسرته في التاريخ إلى سيبويه، «ولولا علم سيبويه واتساع شهرته ما كان لها ذكرٌ في التاريخ، هو صانع مجدها، وإليه يرجع أولها فيه»[٥].

---

(١) ينظر: معجم الأدباء: ٦/ ٨٢، وسيبويه البصري: ٧.

(٢) اللسان (ويه): ١٤/ ٥٦٣.

(٣) ينظر: سيبويه البصري: ٨.

(٤) ينظر: نزهة الألباء: ٦١، ومعجم الأدباء: ٦/ ٨٢.

(٥) ينظر: سيبويه إمام النحاة: ٦٨.

* مولده:

أكثر المصادر التي ترجمت لسيبويه تُجمع على أنّه ولد بقرية من قرى شيراز، يُقال لها: البيضاء من عمل فارس[١]. وقيل: إنّ مولده كان بالأهواز[٢]. ولكنّ هذه المصادر لم تتعرض لتاريخ ميلاده، على أنه يمكن معرفة الفترة التي ولد فيها على سبيل التقريب اعتماداً على ما جاء في «معجم الأدباء». ذكر ياقوت: «قال المرزباني: مات سيبويه بشيراز سنة ثمانين ومئة، وذكر الخطيب أنّ عمره كان اثنتين وثلاثين سنة، ويُقال: إنّه نيّفٌ على الأربعين سنة، وهو الصحيح، لأنّه قد روى عن عيسى بن عمر، وعيسى بن عمر مات سنة تسع وأربعين ومئة، فمن وفاة عيسى إلى وفاة سيبويه إحدى وثلاثين سنة، وما يكون قد أخذ عنه إلا وهو يعقل، ولا يعقل حتى يكون بالغاً»[٣]. كما ذكر أنّ ثعلباً قال: «قَدِم سيبويه العراق في أيام الرشيد وهو ابن نيّف وثلاثين سنة، وتُوفِّي وعمره نيّف وأربعون سنة بفارس»[٤]. فإذا عُلِمت سنة وفاته أمكن تحديد سنة ميلاده.

* نشأته:

نشأ سيبويه بالبصرة، بعد أن رحلت أسرته من بلاد فارس إلى البصرة. ولعل الدافع إلى ذلك هو البحث عن حياة أفضل من حياتهم في بلاد فارس، إذ «رأت أنّ للفرس في دولة بني العباس مجالاً واسعاً وعملاً كثيراً، ورأت أنها إذا ظلت حيث

(١) ينظر: طبقات النحويين: ٦٦، ونزهة الألباء: ٦١، ومعجم الأدباء: ٦/ ٨٣، والبلغة: ١٦٣، وبغية الوعاة: ٢/ ٢٢٠.

(٢) ينظر: مقدمة تهذيب اللغة: ١/ ١٩.

(٣) معجم الأدباء: ٦/ ٨٣، وينظر: سيبويه البصري: ٨ ـ ٩.

(٤) معجم الأدباء: ٦/ ٨٣.

كانت لا تتحول ولا تريم، فأرجح احتمال أن تظلّ على ما هي عليه بعيدة عن الرجاء في الدولة والإفادة منها... وهناك تنشئ الصبيّ نشأة الكفاح والمنافسة، ثم تدفع به إلى الميدان موفور العدة تام الأهبة، عسى أن يكون له عند السلطان مثل ما كان للكفاة الصّالحين من أبناء جلدته»(١). على أنّ التفسير الأقرب لرحلة أسرته من بلاد فارس إلى البصرة «هو أن هجرة أهل فارس إلى البصرة والكوفة وبغداد كانت أمراً عادياً ومألوفاً بينهم، لقربها إليها، ولشهرتها العلمية»(٢).

واتجه سيبويه في أول أمره إلى دراسة الفقه والحديث إلى أن لحّنه حمّاد بن سَلَمَة بن دينار البصري، فاتجه إلى تعلم النحو حتى لا يلحّنه أحد، فقد روي أنّه «كان سيبويه يستملي على حماد بن سَلَمة، وكان حمّاد فصيحاً، فاستملاه يوماً قول رسول الله ﷺ: «ليس من أصحابي أحدٌ إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء». فقال سيبويه: «ليس أبو الدّرداء». فصاح به حمّاد: لحنت يا سيبويه، ليس هذا حيث ذهبت، إنما هو استثناء. فقال سيبويه: لا جَرَمَ والله لأطلبَنَّ علماً لا تلحّنني فيه أبداً»(٣).

وذكر الزجاجي: «قال سيبويه: صعد رسول الله ﷺ الصّفاء، فقال حمّاد: يا فارسيّ، لا تَقُل الصّفاء، لأنّه مقصور، فلما فرغ من مجلسه كَسَرَ القلم، وقال: لا أكتب شيئاً حتى أُحْكِمَ العربية»(٤).

ولعل تخطئة حماد لسيبويه في بعض المسائل النحوية واللغوية دفعت به

---

(١) سيبويه إمام النحاة: ٧٨.

(٢) سيبويه البصري: ٩.

(٣) ينظر: مجالس العلماء: ١١٨، وطبقات النحويين: ٦٦، ونزهة الألباء: ٦١.

(٤) ينظر: مجالس العلماء: ١١٨.

إلى تعلّم النحو والعناية الشديدة به، فلزم الخليل بن أحمد، وأخذ عن يونس بن حبيب، وأبي الخطاب الأخفش الأكبر، وعيسى بن عمر، وأبي زيد، وغيرهم، فتنوعت ثقافته، وتوسّعت معرفته بعلم النحو والصّرف، وتبوّأ مكانة علمية متمّزة، وصنّف كتابه المشهور في النحو الذي يُعرف باسم «الكتاب».

* **شيوخه:**

١ ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي[1]:

هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي البصري، واضع علم العروض، ومبتكر الطريقة التي تم بها حصر مواد اللغة العربية، وهو الأستاذ الأكبر لسيبويه، وعامة الحكاية في كتابه عنه، وكل ما قاله سيبويه: «وسألته»، أو: «قال» من غير أنْ يذكر قائله فهو الخليل. وهذا ما حدا ببعضهم إلى القول عن كتابه: «وعقد أبوابه بلفظه ولفظ الخليل». روى عن الخليل في كتابه أكثر من ٥٢٢ مرة[2]. وتوفي سنة ١٧٠هـ، وقيل: سنة ١٧٥هـ.

٢ ـ يونس بن حبيب الضبّي[3]:

هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب البصري، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وحماد بن سلمة، وأخذ عنه سيبويه وأبو عبيدة والأصمعي، وأبو زيد الأنصاري، وممن تلمذ له من علماء الكوفة الكسائي والفرّاء. وكانت حلقته بالبصرة يقصدها

---

(١) ينظر ترجمته: مراتب النحويين: ٢٧، وأخبار النحويين البصريين: ٣٠، وطبقات النحويين: ٤٧، ونزهة الألباء: ٤٥، وإنباه الرواة: ١/ ٣٧٦، وبغية الوعاة: ١/ ٥٣٨.

(٢) ينظر: سيبويه إمام النحاة: ٨٩.

(٣) ينظر ترجمته: مراتب النحويين: ٢١، وأخبار النحويين البصريين: ٢٧، وطبقات النحويين: ٥١، ونزهة الألباء: ٤٩، وإنباه الرواة: ٤/ ٧٤، وبغية الوعاة: ٢/ ٣٥٣.

طلبة العربية وفصحاء الأعراب، وكانت له أقيسة في النحو ومذاهب تفرّد بها.

وقد أكثر سيبويه من النقل عنه في كتابه، فكان ثاني العلماء الذين أكثر سيبويه من النقل عنهم. فقد روى عنه سيبويه في كتابه نحو مئتي مرة[1]. وكان معبراً لسيبويه في الرواية عن أبي عمرو بن العلاء أو عن ابن أبي إسحاق. ومن كتبه: «كتاب معاني القرآن»، و«كتاب النوادر الكبير»، و«كتاب الأمثال». وتوفي في حدود سنة ١٨٢هـ.

٣ ـ الأخفش الأكبر[2]:

هو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد، لقي الأعراب وأخذ عنهم، وأخذ عن أبي عمرو بن العلاء وطبقته، حتى صار من أكابر علماء العربية ومتقدميهم. وهو أول مَن فسّر الشعر بيتاً بيتاً، أخذ عنه سيبويه والكسائي وأبو عبيدة. وروى عنه سيبويه في كتابه سبعاً وأربعين مرة[3].

٤ ـ عيسى بن عمر الثقفي[4]:

هو أبو سليمان عيسى بن عمر، كان في طبقة أبي عمرو بن العلاء. أخذ عن عبدالله بن أبي إسحاق، وأخذ عنه الخليل وسيبويه. وكان ثقةً عالماً بالعربية والنحو والقراءات. وصنّف في النحو كتابين، يُسَمَّى أحدهما «الجامع»، والآخر: «الإكمال»، وقيل: إنهما فُقِدا ولم يَرَهما أحد. وتُوفي سنة ١٤٩هـ. وروى عنه

---

(١) ينظر: سيبويه إمام النحاة: ٩٠.

(٢) ينظر ترجمته: طبقات النحويين: ٤٠، ونزهة الألباء: ٤٣، وإنباه الرواة: ٢/ ١٥٧، وبغية الوعاة: ٢/ ٧٠.

(٣) ينظر: سيبويه إمام النحاة: ٩١.

(٤) ينظر ترجمته: مراتب النحويين: ٢١، وأخبار النحويين البصريين: ٢٥، وطبقات النحويين: ٤٠، ونزهة الألباء: ٢١، وإنباه الرواة: ٢/ ٣٧٤، وبغية الوعاة: ٢/ ٢٢٨.

سيبويه في كتابه اثنتين وعشرين مرة[١].

٥ ـ **أبو زيد الأنصاري[٢]:**

هو أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري، كان كثير السماع عن العرب، وكان ثقةً عالماً باللغة والنوادر والغريب، وفي كتبه المصنفة في اللغة من شواهد النحو عن العرب ما ليس لغيره. وكان سيبويه إذا قال: «حدثني من أثق بعربيّته» فإنما يريد: أبا زيد الأنصاري. ومن كتبه: «كتاب النوادر في اللغة»، و«كتاب الجمع والتثنية»، توفي سنة ٢١٥هـ. روى عنه سيبويه في كتابه تسع مرات[٣].

٦ ـ **حمّاد بن سَلَمة[٤]:**

كان من متقدّمي النحويين، أخذ عن عيسى بن عمر، وأخذ عنه يونس بن حبيب، ولعل حماداً أول من أخذ عنه سيبويه العلم، وهو الذي دفع به إلى تعلم النحو والاهتمام به لأنّ حماداً لحّنه حين كان يستملي عليه الحديث، كما سلف القول. وتوفي سنة ١٦٧هـ.

٧ ـ **هارون بن موسى النحوي[٥]:**

عالم بالقراءات من أهل البصرة، حفظ القرآن وضبطه، وضبط النحو.

---

(١) ينظر: سيبويه إمام النحاة: ٩١.

(٢) ينظر ترجمته: مراتب النحويين: ٤٢، وأخبار النحويين البصريين: ٤١، وطبقات النحويين: ١٦٥، ونزهة الألباء: ١٢٥، وإنباه الرواة: ٢/ ٣٠، وبغية الوعاة: ١/ ٥٦٢.

(٣) ينظر: سيبويه إمام النحاة: ٩٣.

(٤) ينظر ترجمته: مراتب النحويين: ٦٦، وطبقات النحويين: ٥١، ونزهة الألباء: ٤٠، وإنباه الرواة: ١/ ٣٦٤، وبغية الوعاة: ١/ ٥٢٩.

(٥) ينظر ترجمته: نزهة الألباء: ٣٢، وإنباه الرواة: ٣/ ٣٦١، وبغية الوعاة: ٢/ ٣١٠، والأعلام: ٨/ ٦٣.

كان ثقةً مأموناً صدوقاً حافظاً. وهو أول مَن تتبّع وجوه القراءات وألّفها، وتتبّع الشاذ منها وبحث عن إسناده. توفّي في حدود سنة ١٧٠هـ. وروى عنه سيبويه في كتابه خمس مرات[١].

*** تلاميذه:**

ليس طلب العلم مقصوراً على المشافهة والأخذ المباشر عن الشيوخ، وإنما هو أعمّ من ذلك وأشمل، فقارئو كتاب سيبويه يأخذون عن سيبويه وإنْ لم يعاصروه. ولكن جَرَتْ عادة المؤرخين أن يتحدّثوا عمّن عاصروا أستاذهم وتلقَّوا عنه العلم على أنّهم تلاميذه، الآخذون عنه، وتلاميذ سيبويه المعاصرون له قلة، وإنْ كان العلم باقياً يأخذه المعاصرون كما ينتفع به بعدهم، ولعل سبب ذلك أنّ سيبويه توفي شاباً. كما أنه قضى السنوات الأخيرة من حياته في شيراز، ولم يعد إلى البصرة بعد مناظرته للكسائي في بغداد[٢]. أولعل قلّة هؤلاء التلاميذ ناجمة عما يذكرون من أنه كانت في لسانه حُبْسَة. فمنعته من البيان والإفصاح واستماع الناس إليه[٣]. وأشهر تلاميذه هم:

١ ـ أبو الحسن الأخفش[٤]:

هو سعيد بن مَسْعَدَة الأخفش الأوسط، مولى بني مُجاشع بن دارم، ولد في البصرة، وفيها نشأ وتعلّم، وأخذ عمّن أخذ عنه سيبويه، فإنّه كان أكبر منه

---

(١) ينظر: سيبويه إمام النحاة: ٩٤.

(٢) شواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٣٢.

(٣) مقدمة الكتاب لعبد السلام هارون: ١٧، وسيبويه البصري: ١٤.

(٤) ينظر ترجمته: مراتب النحويين: ٦٨، وأخبار النحويين البصريين: ٣٩، وطبقات النحويين: ٧٢، ونزهة الألباء: ١٣٣، وإنباه الرواة: ٢/ ٣٦، وبغية الوعاة: ١/ ٥٧٠.

سناً، ثم أخذ عن سيبويه أيضاً. وهو الذي تكلم على كتاب سيبويه وشرحه وبيّنه. وكان له الفضل في نشره بين الناس، قال السيرافي: «والطريق إلى كتاب سيبويه الأخفش، وذلك أنّ كتاب سيبويه لا نعلم أحداً قرأه على سيبويه، ولا قرأَه عليه سيبويه، ولكنه لمّا مات سيبويه قُرِئ الكتاب على أبي الحسن الأخفش»[1]. وصنّف كتباً كثيرة في النحو والعروض والقوافي، من أشهرها: معاني القرآن، وتوفي سنة ٢١٥هـ.

٢ ـ قُطرب[2]:

هو أبو علي محمد بن المستَنير البصري المعروف بقُطرب، وهو لقب أطلقه عليه سيبويه، لأنّه كان يراه بالأسحار واقفاً على بابه فيقول له: «إنما أنت قطرب ليل». والقطرب دويبة صغيرة لا تَفْتُر ولا تملّ. وهو أحد علماء اللغة والنحو. أخذ عن سيبويه وعيسى بن عمر، وجماعة من علماء البصرة. وتوفي سنة ٢٠٦هـ. ومن أشهر مؤلفاته: «معاني القرآن»، و«النوادر»، و«العلل في النحو».

*** وفاته:**

اختلفت المصادر في تاريخ وفاة سيبويه وفي مكانها. فقيل: إنّه تُوفّي سنة ١٦١هـ، وقيل: سنة ١٨٠هـ، وقيل: سنة ١٨٨هـ، وقيل: سنة ١٩٤هـ، وأرجح هذه الأقوال أنّه توفي سنة ١٨٠هـ، لأنهم يقولون: إنّه توفّي قبل يونس بن حبيب المتوفّى سنة ١٨٢هـ أو ١٨٣هـ، وقبل الكسائي المتوفّي سنة ١٨٣هـ[3].

---

(١) أخبار النحويين البصريين: ٣٩.

(٢) ينظر ترجمته: مراتب النحويين: ٦٧، وأخبار النحويين البصريين: ٣٨، وطبقات النحويين: ٩٩، ونزهة الألباء: ٩١، وإنباه الرواة: ٢١٩، وبغية الوعاة: ١/ ٢٢٩.

(٣) ينظر: نزهة الألباء: ٦٦، وإنباه الرواة: ٣٥٣، وسيبويه إمام النحاة: ١١٧، وسيبويه =

وثَمَّـةَ خلافٌ أيضاً في مكان وفاتـه، فقيل: إنه تُوفِّي في سَاوَة، وقيل: إنّه تُوفِّي في البصرة، وقيـل: إنّـه تُوفي في البيضاء، وقيل: في شيراز، وقيـل: في الأهواز. ويُلاحظ أنّ الروايات الثلاث الأخيرة لا تناقض بينها، لأنّ البيضاء قريـة من قُرى شيراز، وشيـراز مدينـة من مدن الأهواز. وأرجح هذه الأقوال أنّ وفاتـه كانت في البيضاء بشيراز، ومما يؤيـد ذلـك ما رواه الأصمعي مـن أنّـه رأى قبـره بشيراز وعليه أبياتٌ من الشعر[1].

❐ ❐ ❐

= البصري: ١٨، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٣٤.

(١) ينظر: معجم الأدباء: ٦/ ٨٣، وسيبويه إمام النحاة: ١١٦، وسيبويه البصري: ١٩.

الكتاب

*** قيمته العلمية:**

كتاب سيبويه أول كتاب في النحو والصرف وصل إلينا بصورته الشاملة التي نراه عليها. وهو من أشمل مصادر النحو العربي، وأكثرها دقةً وضبطاً، وأوسعها مادةً. إذ حوى مادة ضخمة من لغة العرب شعرها ونثرها، وجمع فيه صاحبه مسائل النحو والصرف، وخلاصة آراء علماء القرن الثاني الهجري الذين بنوا آراءهم على ملاحظاتٍ شخصيةٍ للغة العرب الذين شافهوهم في البوادي، وعلى رأس هؤلاء العلماء الخليل بن أحمد الفراهيدي، وعيسى بن عمر، وأبو الخطاب الأخفش، وأبو عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب وغيرهم. فمثّل كتابه مرحلةً متميّزة من مراحل التأليف النحوي وتفكير النحاة. ورسم صورة صادقة لجهد العلماء الذين سبقوه من علماء العربية، مما جعل كتابه وثيقة نحوية مهمة سجّل فيه نحو مَن سبقوه وعاصروه. يُضاف إلى هذا كله تلك الآراء السديدة والملاحظات القيّمة التي بثّها سيبويه فيه. وهي آراءٌ تدلّ على استقراء منهجيٍّ دقيقٍ يثير الإعجاب، ويدلّ على سعة أفق، وحدّة ذكاء، من رجل عاش في عصر لم تكن العلوم قد وصلت فيه إلى قمّتها التي وصلت إليها فيما بعد[1].

وقد عَلَت منزلة الكتاب وعظُم شأنه في نفوس النحاة، ووقف منه القدماء موقف التقدير والاهتمام، فأطلقوا عليه اسم (قرآن النحو) لبيان قيمته العلمية. كما

---

(١) ينظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٣٨.

كثرت أقوالهم في تقريظه وبيان محاسنه ومزاياه، قال عنه صاعد بن أحمد الجَيَّاني الأندلسي: «لا أعرف كتاباً أُلِّف في علمٍ من العلوم قديمها وحديثها، فاشتمل على جميع ذلك العلم، وأحاط بأجزاء ذلك الفنّ غيرَ ثلاثة كتب:

أحدها: «المِجَسْطِيّ» لبطليموس في علم هيئة الأفلاك.

والثاني: كتاب أرِسْطَطاليس في علم المنطق.

والثالث: كتاب سيبويه البصري النّحوي.

فإنّ كلّ واحد من هذه لم يَشِذَّ عنه من أصول فنّه شيءٌ إلا ما لا خطر له»[1].

وقال أبو جعفر النحاس: «لم يزل أهل العربية يفضّلون كتاب سيبويه حتى قال المبرّد: لم يُعْمَل كتابٌ في علمٍ من العلوم مثل كتاب سيبويه، وذلك أنّ الكتب المصنَّفة في العلوم مضطرة إلى غيرها، وكتاب سيبويه لا يحتاج مَنْ فَهِمَه إلى غيره»[2].

وروي أنّ أبا العباس المبرّد كان إذا أراد أحدٌ أن يقرأ عليه كتاب سيبويه يقول له: هل ركبت البحر! تعظيماً له، واستصعاباً لما فيه[3].

وكان أبو عثمان المازني يقول: «مَن أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحِ»[4].

وكان أبو سعيد السيرافي يقول: «وعمل كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد

---

(١) ينظر: معجم الأدباء: ٦/ ٨٤.

(٢) ينظر: خزانة الأدب: ١/ ٣٧١.

(٣) ينظر: أخبار النحويين البصريين: ٣٩، ونزهة الألباء: ٦٣، وإنباه الرواة: ٢/ ٣٤٨.

(٤) ينظر: أخبار النحويين البصريين: ٣٩، والفهرست: ١/ ٨٣، ونزهة الألباء: ٦٣.

قَبْله، ولم يلحق به مَن بعده»(١).

وقال ابن جنّي: «وقد حطب بكتابه وهو ألف ورقة علماً مبتكراً ووصفاً متجاوزاً لما يسمع ويرى»(٢).

ومما أُثر عن أبي حيان الأندلسي أنّه قال: «فجدير لمن تاقت نفسه إلى علم التفسير، وترقّت إلى التحقيق فيه والتحرير، أنْ يعتكف على كتاب سيبويه فهو في هذا الفنّ المعوّل عليه، والمستند في حلّ المشكلات»(٣).

غير أنّ هذا الكتاب الذي شغل النحاةَ، واستحوذ على إعجابهم، واستفرغ عناية العلماء وجهدهم في شرحه، وشرح شواهده، والتعليق على نوادره ونِكاته، لم يسلم من الذمّ شأنه شأن كلّ عمل عظيم، فقد غضَّ من قيمته بعض القدماء وشكّكوا في نسبته إلى صاحبه، فقيل: «إنّه أخذ كتاب عيسى بن عمر المسمّى بالجامع، وبسطه وحشّى عليه من كلام الخليل وغيره، وإنّه كان كتابه الذي اشتغل به، فلما استُكمل بالبحث والتحشية نُسب إليه»(٤).

وذكر بعضهم أنّ ثعلباً قال: «اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنساناً منهم سيبويه، والأصول والمسائل للخليل»(٥).

ولعلّ الغرض من هذا الكلام ونحوه القدح والنّيل من سيبويه البصري، ونفي جهده في الكتاب، لأنّ «رأي ثعلب يرجع إلى تلك المشاحنات التي كانت بين

(١) أخبار النحويين البصريين: ٣٧.

(٢) الخصائص: ٣/ ٣١٢.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ١/ ٣، وسيبويه البصري: ٧٨.

(٤) ينظر: إنباه الرواة: ٢/ ٣٤٧، وسيبويه إمام النحاة: ١٣٠ ـ ١٣١.

(٥) ينظر الفهرست: ١/ ٨٣، وإنباه الرواة: ٢/ ٣٤٧.

البصريين والكوفيين»[1]، ويمكن «عدّها مثلاً من أمثلة المنافسة والعصبية في الصناعة»[2]، لأنّ «الدارس لهذا الكتاب والمتأمّل في أبوابه وفصوله يجد أنّ مجهود سيبويه فيه واضح تمام الوضوح وبارز لا مجال لإخفائه، ولا للتقليل منه رغم كل ما لوحظ عليه وقيل فيه. والتخطيط للكتاب، والأسلوب المتّبع في تصنيفه، يكشفان عن عمل علمي جاد، ومجهود ذهني كبير. ولو أضفنا إلى ذلك أسبقية هذا الكتاب في منهجه وفي مادته جملةً، لظهر لنا بوضوح المجهود المبذول في الإعداد، والتخطيط، والتصنيف، فهو يكاد يكون نمطاً فريداً في المؤلفات النحوية»[3].

بل إنّ القارئ لكتاب سيبويه يقرّ في ذهنه أنّ كتابه جامعٌ لأصول النحو وفروعه، وأنه أساس دراسة النحو والصرف. «والمتتبّع لتاريخ النحويين العرب يلاحظ أنّ الكتاب كان عمدة الدراسة النحوية حتى القرن الثامن الهجري، وكان طلاب العلم يقرؤون كتاب سيبويه على نحويين تخصصوا فيه، وعُرفوا بإجادتهم له وحُسن تدريسهم له»[4]. ويمكن القول: «إنّ هذا العمل العظيم الذي قام به سيبويه، سيبقى مناراً يهتدي به علماء العربية قديماً وحديثاً على مرّ الأيام»[5].

*** أسلوب الكتاب:**

تفاوت القدماء في فهم عبارة سيبويه، ولعل هذا يرجع إلى صعوبة عبارته

(١) سيبويه البصري: ٧٩.

(٢) سيبويه إمام النحاة: ١٣٠.

(٣) تطور الدرس النحوي: ٤٨.

(٤) علم اللغة العربية: ٨٥، وسيبويه البصري: ٧٩.

(٥) سيبويه البصري: ٧٩.

وغموضها، وقد نبّه العلماء على ذلك فعملوا على بيانها وإيضاحها، يقول ابن كيسان: «نظرنا في كتاب سيبويه فوجدناه في الموضع الذي يستحقه، ووجدنا ألفاظه تحتاج إلى إيضاح، لأنّه كتابٌ أُلِّف في زمانٍ كان أهله يألفون مثل هذه الألفاظ، فاختصر على مذاهبهم»(١).

وكان المبرّد يقول لمن أراد أن يقرأه عليه: «هل ركبت البحر»(٢) تعظيماً لما فيه، واستصعاباً لألفاظه ومعانيه.

وثَمَّةَ وجهٌ آخر غيرُ الوجه الذي رآه ابن كيسان، فيقول علي بن سليمان الأخفش الأصغر: «عمل سيبويه كتابه على لغة العرب وخطبها وبلاغتها، فجعل فيه بيّناً مشروحاً، وجعل فيه مشتبهاً، ليكون لمَنْ استنبط ونظر فضلٌ، وعلى هذا خاطبهم الله ﷻ بالقرآن»(٣). ومال إلى هذا الرأي أبو جعفر النحاس، فقال: «وهذا الذي قاله علي بن سليمان حسنٌ، لأنّه بهذا يشرُف قدر العالم وتفضل منزلته، إذ كان ينال العلم بالفكرة واستنباط المعرفة، ولو كان كلّه بيّناً لاستوى في علمه جميع من سمعه فيبطل التفاضل»(٤).

وذهب بعض الباحثين إلى أنّ أسلوبه قد اتّسم بالغموض تارةً، وجاء واضحاً مفهوماً تارة أخرى، فقالوا: «وعبارة الكتاب تتفاوت وضوحاً وغموضاً، فربما وضحت حتى تصير كفلق الصبح سفوراً وإشراقاً، تستبق إلى الفهم ألفاظه ومعانيه، وربما غمضت واستغلقت حتى تكون كالأحاجي والطلسمات، يحار فيها الفهم

---

(١) ينظر: الخزانة: ١/ ٣٧١.

(٢) تقدّم تخريجه ص٢٨.

(٣) ينظر: الخزانة: ١/ ٣٧١.

(٤) المصدر نفسه.

ويرتد عنها القارئ عجزاً وكلالاً، وبين هذين الحدّين مراتب من الوضوح والغموض لا تكاد تحصى كثرةً»[١]. ويلتمس بعض العلماء سبباً للغموض في الكتاب، فيقول: «قد يرجع ذلك إلى أنّ سيبويه كان يضع قوانين النحو والصرف وضعاً مفصلاً متشعّباً لأول مرة، فطبيعي أن يداخله من حين إلى حين شيء من الإبهام والالتواء»[٢].

*** وأهم سمات أسلوب الكتاب هي[٣]:**

ـ تحدّث سيبويه في أبواب كثيرة بأسلوب سلس، وبعبارة ناصعة، غير أنه كان يتحدث في بعض الأبواب بعبارات غامضة، وتحتاج إلى إزالة الإبهام عنها، لأنّ القارئ لا يستطيع أن يفهمها إلا إذا قرأها غير مرة كقوله: «واعلم أنّ المفعول الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول يتعدى إلى كل شيء تعدّى إليه فعل الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: ضرب الزيد الضرب الشديد»[٤]، وكقوله: «هذا باب الفاعلَيْن والمفعولَيْن اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به»[٥].

ـ كان يميل إلى الإيجاز في بعض الموضوعات التي تحتاج إلى إزالة إبهام وإيضاح وبيان، كحديثه عن الحذف في الكلام، وما قد يجري فيه حذف الفعل، ويمثّل لذلك بقولهم: «حينئذ الآن»، على تقدير: حينئذ اسمع الآن، كما يمثّل

---

(١) ينظر: سيبويه إمام النحاة: ١٥٥، وسيبويه البصري: ٣٩.

(٢) ينظر: المدارس النحوية: ٦٢، وسيبويه البصري: ٣٩.

(٣) ينظر: سيبويه البصري: ٣٧ ـ ٣٨.

(٤) الكتاب: ١/ ٤٢.

(٥) الكتاب: ١/ ٧٣.

بقولهم: «ما أغفله عنك شيئاً» على تقدير: انظر شيئاً، أي: كن يقظاً ودع الشكّ عنك[١].

ـ كان شديد العناية بضرب الأمثلة لشرح ما يريد بيانه وإيضاحه، كقوله: «هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع في الفعل، وليس بمفعول كالثوب من قولك: كسوت الثوب، وفي قولك: كسوتُ زيداً الثوب، لأنّ الثوب ليس بحال وقع فيها الفعل، ولكنه مفعول كالأول، ألا ترى أنه يكون معرفة، ويكون معناه ثانياً كمعناه أولاً، إذا قلت: كسوتُ الثوب، وكمعناه إذا كان بمنزلة الفاعل، إذا قلت: كُسِي الثوب، وذلك قولك: ضربتُ عبدالله قائماً، وذهب زيد راكباً»[٢].

ـ فسّر بعض الأبواب النحوية وشرحها بأسلوب سهل واضح، يكاد يقترب من أسلوب الكتابة في العصر الحديث، كقوله في أول الكتاب: «هذا بابُ علم ما الكلم من العربية، فالكلم: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»[٣]. وقوله: «اعلم أنّ المضمر المرفوع، إذا حدّث عن نفسه فإنّ علامته (أنا)، وإنْ حدّث عن نفسه وعن آخر قال: نحن، وإنْ حدّث عن نفسه وعن آخرين قال: نحن، ولا يقع (أنا) في موضع التاء التي في فَعَلْت، لا يجوز أن تقول: فعلَ أنا، لأنّهم استغنوا بالتاء عن (أنا). ولا يقع (نحن) في موضع (نا) التي في فَعَلْنا، لا تقول: فعل نحن. وأما المضمر المخاطب فعلامته إنْ كان واحداً: أنتَ، وإنْ خاطبتَ اثنين فعلامتهما: أنتما، وإنْ خاطبتَ جميعاً فعلامتهم: أنتم»[٤].

---

(١) الكتاب: ٢/ ١٢٩.

(٢) المصدر نفسه: ١/ ٤٤.

(٣) المصدر نفسه: ١/ ١٢.

(٤) المصدر فسه: ٢/ ٣٥٠.

* **منهج الكتاب:**

جاء كتاب سيبويه بلا مقدّمة يوضّح لنا فيها المنهج الذي اتبعه في دراسة اللغة، والخطة التي سار عليها في ترتيب أبواب كتابه. فهو يبدأ كتابه بقوله: «هذا باب علم ما الكلم من العربية»(١)، وليس في نهايته خاتمة. ولعل وفاة سيبويه المبكّرة، حالت دون تنظيم الكتاب فجاء على هذه الصورة. وكأنّه لم يأخذ الفرصة الكافية كي ينقّح الكتاب ويخرجه إخراجاً نهائياً. ولا يعني هذا أنّ الكتاب ليس له منهج سديدٌ في التصنيف، فقد نسّق أبوابه وأحكمها إحكاماً دقيقاً، وجعل الكتاب في قسمين كبيرين، تحدث في القسم الأول منهما وأوائل الثاني عن مباحث النحو، «وكاد لا يترك في هذه المباحث جانباً إلا استقصاه من جميع أطرافه»(٢). وتحدّث في القسم الثاني عن المباحث الصرفية، فكان يبسط القول فيها بدقة، محيطاً بكل تفاصيلها إحاطة تامة، وفي نهاية القسم الثاني تحدّث عن الأصوات اللغوية كالإمالة والروم والإشمام(٣). وهذا يدل على «أنّ سيبويه كان متمثّلا لما يصنعه في هذا الكتاب، واعياً لما يكتبه فيه، مخططاً لقضايا الدرس النحوي تخطيطاً يكشف عن رؤية واضحة ويُنبِئ عن إدراك، وإلمام لصورة الموضوع الذي وقف نفسه لأجله من ناحية الشكل، ومن ناحية المضمون، بالرغم من سعة المادة التي كانت بين يديه وامتداد أبعادها»(٤).

---

(١) الكتاب: ١/ ١٢.

(٢) المدارس النحوية: ٦١.

(٣) ينظر: المدارس النحوية: ٦١، وسيبويه البصري: ٢٩، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٤٧.

(٤) تطور الدرس النحوي: ٤٠، وسيبويه البصري: ٢٩.

وهذا الكتاب الذي اتّسم بالشّمول والتنظيم، وصحّة الحكم، وسلامة التحليل، يجعل الدارس له يميل إلى أنّ سيبويه كان ذا عقلية منظمة، ومنهج علمي في تبويب الكتاب وتفريع مسائله. «فسيبويه كان لديه تخطيط عام للدرس النحوي يتمثل في المباحث الرئيسية الثلاثة: مبحث المفرد، ومبحث الجملة، ثم مبحث المفرد لا من حيث جوهره وشكله الإعرابي ووظيفته في ثنايا التركيب، ولكن من حيث صيغته وبنيته وغرابته»[١]. على أنه لا ينبغي أن نطلق مقاييس عصرنا على عصر سيبويه، وأن نطلب منه أن يؤلف كتابه بحسب المناهج العلمية الحديثة في عصرنا، فلكل عصر مناهجه، والتأليف في أي عصر من العصور يمثّل المرحلة الثقافية والعلمية لذلك العصر الذي أُلّف فيه الكتاب[٢].

وأهم الملاحظات على منهج سيبويه في تناول موضوعات الكتاب تتمثل في الآتي[٣]:

ـ يلاحظ في كتاب سيبويه أنّه كان يسمّي كل جزء باسم باب، كقوله: (هذا باب إنّ وأنّ)[٤]، ثم يبدأ بعدها بتشقيق الباب فيقول: (هذا بابٌ من أبواب أنّ)، (هذا بابٌ آخر من أبواب أنّ)، (هذا بابٌ تكون فيه أنّ بدلاً من شيء هو الأول)، (هذا بابٌ تكون فيه أنّ بدلاً من شيء ليس بالآخر)، (هذا بابٌ من أبواب أنّ تكون أنّ فيه مبنية على ما قبلها). وهكذا يستمر في تجزئة الباب حتى يوصله إلى عشرة الأبواب. ونتج عن هذا أنْ جزّأ سيبويه كتابه إلى عدد كبير من الأبواب،

---

(١) تطور الدرس النحوي: ٤٢.

(٢) ينظر: سيبويه البصري: ٣٠.

(٣) ينظر: سيبويه البصري: ٣١ ـ ٣٣، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٤٧ ـ ٥٠.

(٤) الكتاب: ٣/ ١١٩.

فهي تزيد على ثمانمئة باب[١].

ـ الغموض في عناوين بعض أبوابه، فلا يستطيع القارئ أن يفهم ما يريده سيبويه من العنوان إلا إذا قرأ ما كتبه في الباب. نحو قوله عند الحديث عن أسلوب التعجب: «هذا بابُ ما يعمل عَمَلَ الفعل، ولم يجرِ مجرى الفعل ولم يتمكن تمكُّنه»[٢]، وقوله عند الحديث عن باب التنازع: «هذا باب الفاعلَين والمفعولَيْن اللذين كلّ واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يَفْعَلُ به»[٣]. على أن هذا لا ينفي وجود عناوين واضحة للأبواب مثل: (باب الفاعل)، و(باب المفعول)، و(باب النداء)، و(باب الاستثناء)، و(باب البدل)، و(باب الجزاء).

ـ جاء عنوان بعض الأبواب طويلاً، مثل قوله عند الحديث عما يجوز أن يكون خبراً أو حالاً: «هذا باب ما يرتفع فيه الخبر لأنّه مبني على مبتدأ أو ينتصب فيه الخبر لأنّه حال لمعروفٍ مبني على مبتدأ»[٤]. وقوله في الكلام على المفعول المطلق: «هذا باب ما ينتصب فيه المصدر، كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه، على إضمار الفعل المتروك إظهاره، لأنّه يصير في الإخبار والاستفهام بدلاً من اللفظ بالفعل، كما كان الحَذَرُ بدلاً من احذر في الأمر»[٥]. وليس هذا بعيبٍ في الكتاب، لأنّ الإطالة في العنوان ترجع إلى أنّ مصطلحات النحو العربي لم تكن قد اكتملت أو استقرّت في عصر سيبويه، وهذا أمرٌ طبيعي في نموّ العلوم وتطورها[٦].

---

(١) ينظر: نشأة النحو: ٦٩، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٤٩.

(٢) الكتاب: ١/ ٧٢.

(٣) المصدر نفسه: ١/ ٧٣.

(٤) الكتاب: ٢/ ٨٦.

(٥) المصدر نفسه: ١/ ٣٣٥.

(٦) ينظر: سيبويه البصري: ٣٢ ـ ٣٣، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٥١.

ـ كان سيبويه يستطرد أحياناً، فيخرج عن الموضوع الذي عقد له الباب، ففي (باب الفعل الذي يتعدّى اسمَ الفاعل إلى اسم المفعول، واسمُ الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد) تحدث عن كان وأخواتها، ولكنه يستطرد فيتكلم على تأنيث الفعل لإضافة الفاعل إلى مؤنث[1].

وحين تحدث عن أحد أبواب (إنّ) استطرد فتعرض للنصب على المدح أو الشتم[2].

ولعل السبب في وجود شيء من الاستطراد في كتاب سيبويه مردّه إلى أنّه احتُضِرَ شاباً فلم يأخذ الفرصة الكافية كي ينقّح الكتاب ويخرجه إخراجاً نهائياً[3]. وربما كان هذا هو السبب في أنّ سيبويه لم يضع لكتابه اسماً يُعرف به، يقول الأستاذ عبد السلام هارون: «وقد يكون أعجل عن تسميته بأنّه احتُضر شاباً فلم يتمكن من معاودة النظر فيه واستتمامه»[4].

ويقول الأستاذ علي النجدي ناصف: «ويخيّل إليّ أنّ سيبويه كان على نيّة العود إلى الكتاب، لأنّ لديه منه بقية، ولا يزال في نفسه منه شيء، فأرجأ تسميته، ولم يشأ أن يضعها له حتى يفرغ منه، ويبلغ به غاية ما يريد»[5].

ومما لا شك فيه أنّ هذه الملاحظات لا تغضّ من قيمة الكتاب الذي يعدّ موسوعة نحوية وصرفية، استطاع سيبويه أن يجمع فيه المسائل النحوية والصرفية

---

(١) الكتاب: ١/ ٤٥ ـ ٥٢.

(٢) المصدر نفسه: ٢/ ١٤٧ ـ ١٥١.

(٣) ينظر: المدارس النحوية: ٦٠.

(٤) مقدمة الكتاب: ١/ ٢٤.

(٥) سيبويه إمام النحاة: ١٢٣.

والعلل والأقيسة، وأن يرتبها ويبوّبها على نحوٍ يجعل القارئ «يدهش حقاً لهذا اللغوي العبقري في تلك الفترة المبكرة بالنسبة للتأليف اللغوي أمام تبويبه وتفصيله وتصنيفه لهذا الحشد الهائل من المسائل النحوية واللغوية، ومن القضايا المتعددة المترامية والمتشابكة»(١). وهذا جعل بعض الباحثين يرونَ أنّ «كتاب سيبويه قد حدّد لأجيال النحويين على مدى القرون معالم البحث النحوي ومنهج معالجة قضايا النحو، وظلّ فكرهم في إطاره بغض النظر عن اختلافات جزئية بسيطة قامت عليها المدارس النحوية»(٢). فالكتاب سيبقى معيناً لا ينضب للنحاة، ومصدراً للدراسات النحوية على مرّ العصور.

□ □ □

(١) ينظر: تطور الدرس النحوي: ٤٠، وسيبويه البصري: ٣٤.

(٢) علم اللغة العربية: ٨٤ ـ ٨٥.

أهم شروح كتاب سيبويه

تهافت العلماء على كتاب سيبويه منذ ظهوره، يتدارسون مسائله، ويديرون البحوث عليه، وقام عدد من أئمة اللغة والنحو على خدمة هذا الكتاب، فشرحوه، وعلّقوا عليه، وفسّروا أبياتـه، وتكلموا على أبنيتـه، وناقشوا بعض آرائـه، فكان بحق مبعث نهضة علميـة قويـة، ومثار جهود فكريـة متصلـة، كان لها في خدمـة العربية وما يتصل بها من علوم ذكـر باقٍ وأثر جليل. وها هي أهم شروح الكتاب وشواهده وأبنيته:

١ ـ شرح السيرافي:

هو أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المَرْزُبان السّيرافي النحوي (ت٣٦٨هـ)[١]. وشرح السيرافي من أطول شروح الكتاب وأكثرها أهميـة، وحظي شرحه باهتمام معاصريه فقالوا عنه: «ولم يشرح كتاب سيبويه أحدٌ أحسن منـه، ولو لم يكن لـه غيره لكفاه ذلك فضلاً»[٢]. واعتنى السيرافي بشواهد الشعر في الكتاب، ولم يفته الحديث عن نسبة بعضها، وكذلك اهتم بتفسير الآراء النحوية واللغوية فيه، فأورد أقوال العلماء الذين اعترضوا على سيبويـه في بعض آرائه، وناقش أقوالهم، وردّ عليها. وقد طبع بدار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة. وأنجز منه حتى سنة ٢٠٠٦

(١) ينظر ترجمته: طبقات النحويين: ١١٩، ونزهة الألباء: ٣٠٧، وإنباه الرواة: ١/ ٣٤٨، والبلغة: ٨٦، وبغية الوعاة: ١/ ٤٨٨.

(٢) نزهة الألباء: ٣٠٧.

تسعـة أجزاء[١]. وثمة دراسة للدكتور عبد المنعم فايـز على هذا الشرح عنوانها: «السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه».

٢ ـ شرح الرُّماني:

هو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي الرُّمّانـي، (ت٣٨٤هـ)[٢]. وللرمّاني في شرح الكتاب منهج خاص، للمنطق فيـه تأثير كبير، فقد عُرف عنـه أنه كان يمزج النحو بالمنطق، وهو يخالف النهج الذي سار عليه السيرافي، فاتّبع الرُّمّاني في شرحه للكتاب طريقة واحدة سار عليها في أبواب الكتاب جميعها، فهو يقسّم الباب إلى أربعة عناصر، هي: عنوان الباب، والغرض منه، ومسائله، والجواب عنها[٣]. ولـم تكن للرماني عنايـة كبيرة بشواهد الشعر في الكتاب مثل السّيرافي، بل كـان يكتفـي بذكـر الشاهد كما ذكره سيبويه، مبيّناً موضع الاستشهاد فيـه[٤]. وقد طبع قسم الصرف منه بتحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري[٥]. وثمة دراسة للدكتور مازن المبارك عل هذا الشرح عنوانها: «الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه».

---

(١) ج١: ١٩٨٦، وج٢: ١٩٩٠، وج٣: ٢٠٠١، وج٤: ١٩٩٨، وج٥: ٢٠٠٣، وج٦: ٢٠٠٤، والأجزاء السابع والتاسع والعاشر: ٢٠٠٦.

(٢) ينظر ترجمته: نزهة الألباء: ٣١٨، وإنباه الرواة: ٢/ ٢٩٤، ومعجم الأدباء: ٥/ ٢٢٠، والبلغة: ١٥٤، وبغية الوعاة: ٢/ ١٧٣.

(٣) ينظر: الرماني النحوي: ١٩٥.

(٤) ينظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٦٧.

(٥) وأعدّ إبراهيم موسى الموسى أطروحـة دكتوراه حقق فيها الجزء الذي يتضمن (من باب: الحروف التي تدخل على الأفعال إلى نهاية باب: الحكاية)، وهي مقدمة إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام (١٤٢٠هـ).

٣ ـ شرح ابن خروف:

هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي المعروف بابن خروف الأندلسي النحوي الإشبيلي، (ت٦٠٦هـ أو ٦٠٩هـ)[١]. أخذ العربية والنحو عن محمد بن أحمد بن طاهر المعروف بالخِدَبّ، وعليه قرأ الكتاب وأتقنه، وشرحه لكتاب سيبويه يُسمَّى: «تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب». وكان ابن خروف في شرحه يبدأ بذكر الباب، ثم يذكر عبارةً من كلام سيبويه ويشرحها، ثم يذكر عبارةً أخرى ويشرحها، وهكذا حتى ينتهي من الباب، ويورد في أثناء شرحه شواهد من الشعر والقرآن غير الشواهد التي استشهد بها سيبويه، زيادةً في التوضيح والبيان. وقد طبع بتحقيق خليفة محمد خليفة بديري[٢].

٤ ـ شرح الصفّار:

هو القاسم بن علي بن محمد الأنصاري البَطَلْيَوسِيّ المعروف بالصفّار، (ت بعد ٦٣٠هـ)[٣]. شرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً، وكان يردّ فيه على ابن الشَّلَوْبين. غير أنه لم يكمله، بلغ به إلى بابٍ من أبواب التصغير[٤].

---

(١) ينظر ترجمته: معجم الأدباء: ٥/ ٣٨٣، ووفيات الأعيان: ٣/ ٣٣٥، والبلغة: ١٥٧، وبغية الوعاة: ٢/ ١٩٤.

(٢) وأعدّت غفران العربي أطروحة ماجستير بعنوان: (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب: دراسة وتحقيق)، وهي مقدّمة إلى جامعة دمشق، عام (٢٠٠٣م).

(٣) ينظر ترجمته: البلغة: ١٧٣، وبغية الوعاة: ٢/ ٢٤٨، والأعلام: ٥/ ١٧٨.

(٤) وأعدّت منيرة محمد علي حجازي أطروحة ماجستير بعنوان: (شرح الصفار على كتاب سيبويه دراسة، ج١، مع تحقيق الأبواب الثمانية عشر الأولى)، وهي مقدمة إلى جامعة القاهرة (١٩٨٠م).

٥ ـ التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي:

هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)[١]، والفارسي لم يهدف في التعليقة إلى استقصاء شرح عبارة الكتاب، وإنما كان هدفه أن يُبيّن ما غمض من نصوص سيبويه مشققاً المعاني تارةً، ومقتضباً لها تارةً أخرى. فإذا مرّت عبارة يُظَنّ أنّها غامضة، يعلّق عليها الفارسي بقدر الحاجة ليكشف الغموض، فيتوسع في التعليق تارة، ويختصره تارةً أخرى، ويتوقف عند بعض الأبواب كثيراً ولا يكاد يقف عند بعضها الآخر، بل إنّه في أحيان كثيرة يكتفي بذكر عنوان الباب، والتعليق على بعض الأفكار الواردة فيه، وقد يهمل كل شيء في الباب ما عدا ذكر العنوان، كما أنّه أحياناً لا يُعرّج على ذكر عنوان الباب، لكنه يشرح بعض مشكلات النص تحته[٢]. والكتاب مطبوع بتحقيق عوض القوزي.

٦ ـ النّكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم:

هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأندلسي النحوي المعروف بالأعلم الشَّنْتَمَري، (ت٤٧٦هـ)[٣]. وكتابه النكت مطبوع[٤]. وهذا الكتاب شرح لبعض عبارات سيبويه، والمقدمة التي قدّم بها الأعلم لكتابه تُوحي أنّه لا يهدف إلى شرح كتاب سيبويه كلّه، بل إنّه يهدف إلى شرح ما غَمض من ألفاظه، وما أَشكل

---

(١) ينظر ترجمته: نزهة الألباء: ٣١٥، وإنباه الرواة: ١/ ٣٠٨، والبلغة: ٨٠، وبغية الوعاة: ١/ ٤٧٧.

(٢) ينظر: مقدمة التعليقة للدكتور عوض القوزي: ١/ ١٣.

(٣) ينظر ترجمته: إنباه الرواة: ٤/ ٦٥، ومعجم الأدباء: ٧/ ٢٧٨، والبلغة: ٢٤٦، وبغية الوعاة: ٢/ ٣٤٤.

(٤) طبع بتحقيق زهير عبد المحسن، المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، الكويت، (١٩٨٧م)، وطبع بتحقيق رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف، الرباط، (١٩٩٩م).

من عباراتـه . واهتم الأعلم اهتماماً خاصاً بشرح غريب كـل بيت، وبيـان موضع الشاهد فيه إنْ كان خافياً، ولذا يُعدُّ كتابه هذا أصلاً من أصول كتابه «تحصيل عين الذهب» الذي شرح فيه شواهد الكتاب وحدها[١].

والذي يقف على النكت وشرح السيرافي لكتاب سيبويه يجد أنّ أكثر عبارات الأعلم مأخوذة من شرح السيرافي من غير ما عزو أو إشارة إلى ذلك.

٧ ـ شرح عيون كتاب سيبويه للقيسي القرطبي:

هو هارون بن موسى بن صالح القَيسي المجريطي القرطبي، (ت٤٠١هـ)[٢]. وهذا الكتاب ليس شرحاً لكلام سيبويـه كلـه، وإنما يختار صاحبـه من كـل باب المواضع التي يرى أنّهـا في حاجـة إلى شرح فيشرحها ويفسّرها، ثم ينتقـل إلـى غيرها. وربما يترك باباً أو أكثر دون أن يفسّر منـه شيئاً، لعدم حاجتـه إلى التفسير في نظره[٣]. والكتاب مطبوع[٤].

ولم تقتصر عناية العلماء بكتاب سيبويه على شروحـه أو التعليق عليه، بل اهتم كثير منهم بشرح شواهد الشعر فيه، وأهـم هذه الشروح:

١ ـ شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي:

هو يوسف بن الحسن بن عبدالله بن المرزبـان أبـو محمد، ابن أبـي سعيد السيرافي شارح الكتاب (ت٣٨٥هـ)[٥]. وابن السيرافي في شرحـه لم يقف علـى

---

(١) ينظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٧٩.

(٢) ينظر ترجمته: إنباه الرواة: ٣/ ٣٦٢، وبغية الوعاة: ٢/ ٢٠٩، والأعلام: ٨/ ٦٣.

(٣) ينظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٧٢.

(٤) طبع بتحقيق عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه، في القاهرة، (١٩٨٤م).

(٥) ينظر ترجمتـه: إنباه الرواة: ٤/ ٦٧، ومعجـم الأدبـاء: ٧/ ٢٧٨، والبلغـة: ٢٤٥، =

جميع شواهد الكتاب، والذي شرحه منها يبلغ سبعمئة وتسعة عشر شاهداً. منها ستة شواهد ليست من شواهد الكتاب، فبعضها مما وجد في بعض النّسخ، وبعضها الآخر من زيادات الأخفش أو غيره على الكتاب. واهتم ابن السّيرافي عند شرحه لشواهد الكتاب بتوضيح معنى البيت، ثم ببيان موضع الاستشهاد في كل بيت، ومناقشة ما فيه من وجوه إعرابية، ثم بنسبة الأبيات غير المنسوبة في الكتاب[١]. وهو كتاب مطبوع[٢].

٢ ـ شرح أبيات سيبويه للنحاس:

هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس النحوي المصري (ت٣٣٨هـ)[٣]. وهذا الشرح موجز جداً، فلا يزيد كلام المؤلف على البيت في أكثر الكتاب على سطرين أو ثلاثة، يوضح فيه معنى، أو يفسّر كلمة، أو يبيّن موضع الاستشهاد. وهو من أقدم ما أُلّف في هذا الباب، قسمه مؤلفه إلى أربعة وتسعين باباً تناول في كل باب الشواهد التي استشهد بها سيبويه، وهي سبعمئة وخمسون بيتاً مع ما تكرر منها. فأسقط عدداً كبيراً من أبيات سيبويه، ولكنه زاد ما يقرب من ثمانين بيتاً ليست في كتاب سيبويه[٤]. وذهب بعض الباحثين إلى أنّ هذا الكتاب ليس كتاب شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس، وإنما هو موجز

= وبغية الوعاة: ٢/ ٣٤٣.

(١) ينظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٨٢.

(٢) طبع بتحقيق محمد علي الريح هاشم، سنة (١٩٧٤م)، وبتحقيق محمد علي سلطاني، سنة (١٩٧٧م).

(٣) ينظر ترجمته: طبقات النحويين: ٢٢٠، ونزهة الألباء: ٢٩١، وإنباه الرواة: ١/ ١٣٦، ومعجم الأدباء: ٢/ ١٤٩، والبلغة: ٦٢، وبغية الوعاة: ١/ ٣٤٧.

(٤) ينظر: مقدمة تحقيق شرح أبيات سيبويه للنحاس (ش).

مختصر منه. أما الكتاب نفسه فلا يزال في عداد الكتب المفقودة[١].

٣ ـ شرح شواهد سيبويه للأعلم:

وقد سماه الأعلم: «تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب» وأول ما يلحظه الدارس لشرح الأعلم أنه رتب الشواهد حسب ورودها في الكتاب، واهتم في أثناء عرضه للشاهد ببيان موضع الاستشهاد في كل بيت، وبشرح معنى كل بيت، فكان يفسّر ألفاظه ويبين معناه العام، ثم يعرض الوجوه الإعرابية في أثناء الشرح، ثم اهتم بنسبة الشواهد غير المنسوبة في الكتاب إلى قائليها[٢].

٤ ـ شرح أبيات سيبويه والمفصل لعفيف الدين الكوفي:

هو ربيع بن محمد بن منصور عفيف الدين الكوفي، ترجم له السيوطي في «البغية»[٣]. وذكره إسماعيل باشا في «هدية العارفين» فقال: «له شرح أبيات سيبويه، فرغ منها سنة ٦٩٦هـ»[٤]. والكوفي مثل ابن السيرافي لم يسر في ترتيب شواهده وفق منهج محدد، فهو لم يوردها بحسَب قوافيها، أو بحسب ورودها في الكتاب. ويلاحظ تأثره بابن السيرافي تأثّراً كبيراً، فالشواهد عنده مرتبة بحسب ترتيب ابن السيرافي إلا القليل منها. ولا يقتصر تأثر الكوفي بابن السيرافي على هذا، بل تعداه إلى الاستعانة به في شرح الأبيات، وذِكْر مناسباتها، ونسبتها إلى أصحابها، ويمكن القول: إنّ كتاب ابن السيرافي منثور كله في كتاب الكوفي[٥].

---

(١) ينظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٨٧.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٩٢.

(٣) بغية الوعاة: ١/ ٥٤٦، وينظر: الأعلام: ٣/ ١٥.

(٤) هدية العارفين: ١/ ٣٦٥.

(٥) ينظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٩٧.

وتوجد من هذا الكتاب نسخة وحيدة أصلها بمكتبة يني جامع بتركيا، تحت رقم (١٠٦٤)، ومنها نسخة مصورة بمعهد إحياء المخطوطات[١].

وهناك كتب اهتمت بشرح أبنية كتاب سيبويه منها:

١ ـ تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية لأبي حاتم السجستاني:

هو سهل بن محمد السجستاني النحوي البصري (ت٢٥٥هـ)[٢]، وهو كتاب مطبوع بتحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي[٣]، في دار البشائر، دمشق، ٢٠٠١م.

٢ ـ الأسماء والأفعال والحروف: أبنية كتاب سيبويه للزبيدي:

هو أبو بكر محمد بن الحسن الزّبيدي النحوي الأندلسي، (ت٣٧٩هـ)[٤]. وقد طبع الكتاب بتحقيق الدكتور أحمد راتب حموش، في مجمع اللغة العربية بدمشق، ٢٠٠٠م.

٣ ـ أمثلة الأبنية في كتاب سيبويه للزبيدي:

وقد طبع الكتاب بتحقيق الدكتور محمد خليفة الدنّاع، في دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٦م.

---

(١) ينظر: فهرس المخطوطات المصورة: ١/ ٣٨٤. وقد حُقّق الكتاب في جامعة القاهرة وقُدّم أطروحة دكتوراه عام (١٩٨٣م).

(٢) ينظر ترجمته: مراتب النحويين: ٨٠، وأخبار النحويين البصريين: ٧٠، وطبقات النحويين: ٩٤، ونزهة الألباء: ١٨٩، وإنباه الرواة: ٢/ ٥٨، وبغية الوعاة: ١/ ٥٨٦.

(٣) وأعدّ محمد خالد عبد الرحمن أحمد أطروحة ماجستير بعنوان: (تفسير غريب الأبنية من كتاب سيبويه لأبي حاتم السجستاني: دراسة وتحقيق)، وهي مقدمة إلى جامعة أم درمان الإسلامية، عام (١٤٢١هـ).

(٤) ينظر ترجمته: إنباه الرواة: ٣/ ١٠٨، ومعجم الأدباء: ٦/ ٦١٨، والبلغة: ١٩٤، وبغية الوعاة: ١/ ٧٨.

٤ ـ مختصر شرح أمثلة سيبويه للعطار[١] لأبي منصور الجواليقي:

هو أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي اللغوي (ت٥٣٩هـ)[٢]. وقد طبع الكتاب بتحقيق الدكتور دفع الله عبدالله سليمان، في جامعة الملك سعود بالرياض، ١٤١٠هـ.

❐❐❐

(١) هو محمد بن عيسى بن عثمان العطار النحوي، أخذ عن السيرافي. بغية الوعاة: ١/ ١٩٤.

(٢) ينظر ترجمته: نزهة الألباء: ٣٩٦، وإنباه الرواة: ٣/ ٣٣٥، ومعجم الأدباء: ٧/ ١٥٢، والبلغة: ٢٢٩، وبغية الوعاة: ٢/ ٢٩٧.

الدراسات على كتاب سيبويه

لم تقف العناية بالكتاب على القدماء، بل اهتم الباحثون حديثاً به، فكثرت الرسائل الجامعية التي تُعنى بدراسة الكتاب أو بظاهرة من ظواهره، وأهم هذه الأبحاث:

١ ـ التوابع في كتاب سيبويه، إعداد: عدنان محمد سليمان، وهو أطروحة ماجستير، مقدّمة إلى جامعة القاهرة، سنة ١٩٦٥م.

٢ ـ الفعل في كتاب سيبويه في ضوء النحو، إعداد: عفاف محمد حسنين، وهو أطروحة ماجستير مقدّمة إلى جامعة القاهرة سنة ١٩٦٦م.

٣ ـ النّواسخ في كتاب سيبويه، إعداد: حسام سعيد محمود النعيمي، وهو أطروحة ماجستير، مقدّمة إلى جامعة القاهرة، سنة ١٩٦٧م.

٤ ـ العوامل السماعية في كتاب سيبويه، إعداد: عبد الحسين محمد الفتلي، وهو أطروحة ماجستير، مقدّمة إلى جامعة القاهرة، سنة ١٩٦٨م.

٥ ـ الوصف عند سيبويه، إعداد: شفيق حسن مكاوي، وهو أطروحة ماجستير مقدمة إلى جامعة القاهرة، سنة ١٩٧١م.

٦ ـ الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، تأليف: خديجة الحديثي، جامعة الكويت، ١٩٧٤م.

٧ ـ الدراسات اللغوية في كتاب سيبويه، إعداد: إبراهيم محمد عبد الحميد

أبو سكين، وهو أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى جامعة الأزهر، سنة ١٩٧٦م.

٨ ـ أثر كتاب سيبويه في نحاة الأندلس وجهودهم في شرحة، إعداد: محمد خليفة محمد الدناع، وهو أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة القاهرة سنة ١٩٧٧م.

٩ ـ دراسة في الجرس والألفاظ والمخارج مع عناية خاصة بفصل الحروف في كتاب سيبويه، وهو أطروحة دكتوراه، مقدّمة إلى جامعة الخرطوم، سنة ١٩٧٧م.

١٠ ـ دراسة لشواهد كتاب سيبويه، إعداد: أحمد السيد غالي، وهو أطروحة ماجستير، مقدّمة إلى جامعة الأزهر، سنة ١٩٧٧م.

١١ ـ سيبويه المجدّد، إعداد: دفع الله عبدالله سليمان، وهو أطروحة دكتوراه، مقدّمة إلى جامعة الخرطوم، سنة ١٩٧٧م.

١٢ ـ الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه، إعداد: محمد إبراهيم مصطفى عبادة، وهو أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى جامعة القاهرة، سنة ١٩٧٧م.

١٣ ـ النواسخ عند سيبويه، إعداد: عبد الوهاب سر الختم أحمد، وهو أطروحة ماجستير، مقدمة إلى جامعة الخرطوم، سنة ١٩٧٧م.

١٤ ـ الأصوات الخلقية عند سيبويه والأخفش الأوسط، إعداد: سليمان حسين جوير الكبيسي، وهو أطروحة ماجستير، مقدمة إلى جامعة الأزهر، سنة ١٩٧٨م.

١٥ ـ دراسات في كتاب سيبويه، تأليف: خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٠م.

١٦ ـ شواهد الشعر في كتاب سيبويه، تأليف: الدكتور خالد عبد الكريم جمعة، مكتبة دار العروبة بالكويت، سنة ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

١٧ ـ العامل النحوي في كتاب سيبويه، إعداد: هاني أحمد الحكيم، وهو

أطروحة ماجستير، مقدّمة إلى جامعة دمشق سنة ١٩٨٢م.

١٨ ـ الاستشهاد بالشعر العربي عند سيبويـه، إعداد: صباح عبدالله محمد بافضل، وهو أطروحة ماجستير، مقدمة إلى كلية التربية للبنات بجدة، سنة ١٤٠٣هـ.

١٩ ـ دراسة نحوية في علاقة بعض المسائل الخلافية بكتاب سيبويه، تأليف: عبد الكريم جواد كاظم الزبيدي، ط١، دار البيان العربي، جدة، ١٩٨٣م.

٢٠ ـ سيبويـه في لسان العرب، إعداد: عبدالله بن سالم الدوسري، وهـو أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى جامعة محمد بن سعود الإسلامية، سنة ١٤٠٣هـ.

٢١ ـ أبنية الأسماء المستدركة على سيبويه: دراسة تاريخية نقدية تطبيقية، إعداد: ظافر يوسف، وهو أطروحة ماجستير مقدمة إلى جامعة حلب، ١٩٨٤م.

٢٢ ـ الجملة الطلبية عند سيبويه، إعداد: خديجـة عبدالله سرور الصبّان، وهو أطروحة ماجستير، مقدمة إلى جامعة القاهرة، سنة ١٩٨٤م.

٢٣ ـ الخليل بن أحمـد وآراؤه النحويـة من خلال كتاب سيبويـه، إعداد: نجاة حسن عبدالله أكبر، وهو أطروحة ماجستير، مقدّمـة إلى كليـة التربية للبنات بجدة، سنة ١٤٠٤هـ.

٢٤ ـ اللهجات في الكتاب لسيبويـه أصواتاً وبنية، تأليف: صالحة راشد، مكة، ١٩٨٥م.

٢٥ ـ الفكر اللغوي بين سيبويه وابن جنّي: دراسـة تأصيليـة نقديـة، وهو أطروحـة ماجستير، مقدمـة إلى جامعـة القاهرة، سنـة ١٩٨٩م، أشـرف عليـه: عبد الصبور شاهين.

٢٦ ـ القياس النحوي في كتاب سيبويـه، إعداد: صالح محمد أبو صيني، وهو أطروحة ماجستير، مقدمة إلى جامعة اليرموك، سنة ١٩٨٩م.

٢٧ ـ المعجم الفنّي في كتاب سيبويه، إعداد: محمد حدوش، وهو أطروحة ماجستير مقدّمة إلى جامعة محمد الخامس، سنة ١٩٨٩م.

٢٨ ـ الوقف في كتاب سيبويه، إعداد: جواد محمد عبد الرحمن الدخيل، وهو أطروحة ماجستير، مقدمة إلى جامعة الملك سعود، سنة ١٤١٠هـ.

٢٩ ـ دلالات التركيب في كتاب سيبويه، إعداد: نورة يوسف عبدالله فخرو، وهو أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى جامعة القاهرة، سنة ١٩٩١م.

٣٠ ـ اختلاف الرواية في شواهد سيبويه الشعرية، تأليف: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمّان، ١٩٩٢م.

٣١ ـ الخلافات النحوية بين سيبويه وأشهر نحاة البصرة الأخفش والمبرّد، إعداد: عزّة عبدالله محمد الغامدي، وهو أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى كلية الآداب للبنات بالرياض، سنة ١٤٢١هـ.

٣٢ ـ السماع وأهميته في التقعيد النحوي عند سيبويه، إعداد: محمد علي يونس رباع، وهو أطروحة ماجستير، مقدمة إلى جامعة اليرموك، سنة ١٩٩٢م.

٣٣ ـ مشكلات كتاب سيبويه وآثارها في النحو العربي، إعداد: زينب أسعد هاشم سباك، وهو أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى كلية التربية للبنات بالرياض، سنة ١٤١٢هـ.

٣٤ ـ خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه من خلال شروح الكتاب حتى نهاية القرن الرابع الهجري، إعداد: هدى جنهويتشي، دار الثقافة، عمان، ١٩٩٣م. والكتاب أطروحة دكتوراه.

٣٥ ـ العلّة النحوية في كتاب سيبويه، إعداد: محمد أحمد النهاري، وهو أطروحة ماجستير، مقدّمة إلى جامعة محمد بن سعود الإسلامية، سنة ١٤١٣هـ.

٣٦ ـ التأنيث في كتاب سيبويـه: نحوياً وتصريفياً، إعداد: خالـد إبراهيـم النملة، وهو أطروحة ماجستير، مقدمة إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سنة ١٤١٥هـ.

٣٧ ـ الجمل الفرعية في اللغة العربية بين تحليل سيبويه والقواعد التحويلية، إعداد: معصومـة عبد الصاحب محمد محسن، وهو أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة الإسكندرية، سنة ١٩٩٦م.

٣٨ ـ النظرية التركيبية عند اللغويين العرب: سيبويه نموذجاً، إعداد: محمد بوطاهر، وهو أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى جامعة محمد الخامس، سنة ١٩٩٦م.

٣٩ ـ تحليل سيبويه للجملة الفعليـة في ضوء علم اللغة الحديث، إعداد: محمد ناصر صالح حميد، وهو أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة الإسكندرية، سنة ١٩٩٧م.

٤٠ ـ التحليل اللغوي في كتـاب سيبويـه، إعداد: شعبان عوض محمـد، وهو أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى جامعة الإسكندرية، سنة ١٩٩٧م.

٤١ ـ دراسات نحوية لشواهد سيبويه القرآنية المختلف في قراءتها، إعداد: هدى أحمد حسن، وهو أطروحـة ماجستير، مقدمـة إلى جامعـة الخرطوم، سنة ١٩٩٨م.

٤٢ ـ زعم الخليل في كتاب سيبويـه، تأليف: عوض حمد القوزي، كليـة دار العلوم، القاهرة، ١٩٩٨م.

٤٣ ـ الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغي، تأليف: أحمد سعـد محمـد، مكتبـة الآداب بالقاهرة، سنة ١٩٩٩م، والكتاب أطروحـة ماجستير.

٤٤ ـ آراء سيبويه النحوية في شرح ألفية ابن معطي (٦٢٨هـ) لابن القوّاس: دراسة وتحليل، وهو أطروحة ماجستير، مقدمة إلى كلية التربية للبنات بمكة المكرمة، سنة ١٤١٩هـ.

٤٥ ـ التركيب في كتاب سيبويه: نظام الجملة وأصول التفسير، إعداد: محمد المومني، وهو أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى جامعة سيدي محمد بن عبدالله، بفاس، سنة ١٩٩٩م.

٤٦ ـ نظرية المعنى في كتاب سيبويه، إعداد: عماد زاهي ذيب نعامة، وهو أطروحة ماجستير، مقدّمة إلى جامعة مؤته، سنة ١٩٩٩م.

٤٧ ـ أبنية الصرف في كتاب سيبويه: معجم ودراسة، تأليف: خديجة عبد الرزاق الحديثي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ٢٠٠٣م، والكتاب أطروحة ماجستير.

٤٨ ـ الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو، تأليف: أمان الدين محمد حتحات، دار القلم العربي، حلب، ٢٠٠٦م، والكتاب أطروحة دكتوراه.

٤٩ ـ أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه، تأليف: رمضان عبد التواب، وهو مقالة منشورة في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٤م.

٥٠ ـ نظرية الضرورة في كتاب سيبويه، تأليف: محمد خير الحلواني، وهو مقالة منشورة في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٠م.

٥١ ـ أقوال العرب في كتاب سيبويه، تأليف: عوض حمد القوزي، وهو مقالة منشورة في مجلة جامعة دمشق، ١٩٩٩م.

❑❑❑

الْبَابُ الأَوَّلُ

نحويّو الكوفة وتأثّرهم بكتاب سيبويه

وفيه تمهيد وستة فصول، هي:

* تمهيد: أوليات النحو الكوفي والأخفش.
* الفصل الأول: الكسائي (١٨٩هـ) والفرّاء (٢٠٧هـ) وتأثرهما بكتاب سيبويه.
* الفصل الثاني: ثعلب (٢٩١هـ) وتأثره بكتاب سيبويه.
* الفصل الثالث: ابن شقير (نحو ٣١٧هـ) وتأثّره بكتاب سيبويه.
* الفصل الرابع: ابن الأنباري (٣٢٨هـ) وتأثّره بكتاب سيبويه.
* الفصل الخامس: المؤدّب (بعد ٣٣٨هـ) وتأثّره بكتاب سيبوبه.
* الفصل السادس: ابن خالويه (٣٧٠هـ) وتأثّره بكتاب سيبوبه.

الباب الأول
نحويو الكوفة وتأثّرهم بكتاب سيبويه

تمهيد
أوليات النحو الكوفي والأخفش

الأخفش أكبر أئمة النحو البصري بعد سيبويه، وكان أعلمَ مَنْ أخذ عنه، يقول عن نفسه: «كان سيبويه إذا وضع شيئاً من كتابه عرضه عليَّ، وهو يرى أني أعلم منه ـ وكان أعلمَ مني ـ وأنا اليوم أعلم منه»[1]. وهو الطريق إلى كتاب سيبويه، لأنه لما تُوفيّ سيبويه قُرِئ الكتاب على الأخفش فشرحه وبيّنه، وذلك أنه لا يُعلم أحدٌ قرأه على سيبويه، ولا قرأه سيبويه على أحد[2].

وكأنّ الأخفش الوسيلة التي انتقل بها كتاب سيبويه إلى النحويين من بصريين وكوفيين. فقد قرأه عليه أبو عمر الجرمي وأبو عثمان المازني من البصريين، وروي أنّ الكسائي لما قدم البصرة سأل الأخفش أن يقرأ عليه كتاب سيبويه، ففعل، فوجّه إليه خمسين ديناراً[3].

واستحسن الأخفش كتاب سيبويه كل الاستحسان، لأنه جامع لأصول النحو

---

(١) ينظر: مراتب النحويين: ٦٩، وطبقات النحويين: ٦٧، وإنباه الرواة: ٢/ ٣٥٠.

(٢) ينظر: نزهة الألباء: ١٣٣، وإنباه الرواة: ٢/ ٣٩.

(٣) ينظر: أخبار النحويين البصريين: ٥١، ونزهة الألباء: ١٣٤، وإنباه الرواة: ٢/ ٤٠. وفي مراتب النحويين: ٧٤: «حمل الكسائي إلى أبي الحسن الأخفش خمسين ديناراً وقرأ عليه كتاب سيبويه سراً».

وفروعه، ولا نظير له في حسنه وصحته، غيرَ أنّ له آراء ودراسات في النحو يريد لها أن تظهر، ولا يمكنه أنْ يصنع كتاباً في النحو بعد كتاب سيبويه الذي استحسنه الناس وكلفوا به حتى قال فيه المازني: «من أراد أنْ يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد سيبويه فليستحي»[1] فلجأ إلى النص القرآني، إذ وجد في توجيهه الإعرابي للآيات متّسعاً لبث كل هذه الآراء والدراسات النحوية والصرفية. وصنّف كتابه «معاني القرآن» الذي حوى في ثناياه مسائل كثيرة في النحو والصرف[2]. وهذا الكتاب كان المصدر الذي نهل منه الكسائي والفراء فألّف كلٌّ منهما كتاباً في معاني القرآن متبعين خطا الأخفش في كتابه.

وجاء في بعض كتب التراجم أنّ الكسائي سأل الأخفش أن يؤلف له كتاباً في معاني القرآن فألف كتابه في المعاني، فجعله الكسائي إماماً، وعمل عليه كتاباً في المعاني، وعمل الفرّاء كتابه عليهما[3]. وهذا دليل على اهتمام الكوفيين بالأخفش وعلى اتباعهم آراءه في النحو والصرف، يؤكد ذلك الخبر الذي رواه ثعلب عن سلمة عن الفراء عن الكسائي أنه قال: «لم يكن في القوم ـ يعني البصريين ـ أعلمُ من الأخفش»[4]، والخبر الذي رواه ثعلب أيضاً، وهو أنّ الفرّاء دخل على سعيد بن سَلْم، فقال: قد جاءكم سيّد أهل اللغة، وسيّد أهل العربية. فقال الفراء:

---

(١) نزهة الألبّاء: ٦٣، والفهرست: ١/ ٨٣.

(٢) جاء في مقدمة تحقيق معاني القرآن للأخفش: ١/ ٢٥ ـ ٢٦: «لو جمعنا ما في كتاب معاني القرآن للأخفش من مسائل النحو والصرف، ورتبناها أبواباً بحسب كتب النحو، لوجدنا أنه لم يترك باباً من أبواب الكتب التي أفردت للنحو والصرف إلا أورده، ولخرج لنا كتاب نحو للأخفش يفوق كثيراً من كتب النحو والصرف التي ألّفت بعده».

(٣) ينظر: طبقات النحويين: ٧٠، إنباه الرواة: ٢/ ٣٧، بغية الوعاة: ١/ ٥٩٠.

(٤) ينظر: مراتب النحويين: ٦٨.

أما ما دام الأخفش ـ يعني سعيد بن مسعدة ـ يعيش فلا[١]. وثعلب نفسه كان يفضل الأخفش ويقول: «هو أوسع الناس علماً»[٢]. ولذلك قال عنه أبو الطيب الحلبي: «وهو معظَّمٌ في النحو عند البصريين والكوفيين»[٣].

ولعل اهتمام الكوفيين بالأخفش واعتدادهم بآرائه يفسّر رأي الدكتور شوقي ضيف أنّ الأخفش يعدُّ بحق المؤسس لمدرسة الكوفة، لا لأنّ الكسائي والفرّاء إماما نحاة الكوفة تلمذا له فحسب، بل أيضاً لأنهما تابعاه في كثير من آرائه التي حاول بها نقض طائفة من آراء سيبويه والخليل، وقد مضيا هما وغيرهما من أعلام الكوفيين يتخذون من آرائه قبساً للاهتداء به فيما نفذوا إليه من آراء أَعدّت لقيام مدرسة الكوفة[٤].

وعرض شوقي ضيف لمجموعة من آرائه المنثورة في كتب النحو التي وافقه فيها الكسائي والفراء والكوفيون، ليؤكد صحة ما زعمه من أنّه المؤسس الحقيقي لمدرسة الكوفة[٥]. على أنه ذكر ملاحظة نفيسة وهي أنّ خلافات الأخفش لأستاذه سيبويه، وخلافات المدارس التالية، وكذلك خلافات البصريين التالين له، إنما هي خلافات في بعض الفروع، فإنّ النحو وأصوله وقواعده الأساسية تكوّنَتْ نهائياً على يد سيبويه وأستاذه الخليل، وكأنهما لم يتركا للأجيال التالية سوى خلافاتٍ فرعية تتّسع وتضيق بحسب المدارس وبحسب النحاة[٦]. وسيأتي في ثنايا البحث

---

(١) ينظر: إنباه الرواة: ٢/ ٣٩.

(٢) ينظر: أخبار النحويين البصريين: ٥١، نزهة الألباء: ١٣٤.

(٣) مراتب النحويين: ٦٨.

(٤) ينظر: المدارس النحوية: ١٠٠.

(٥) المصدر نفسه: ٩٦ ـ ١٠٠.

(٦) ينظر: المدارس النحوية: ٩٥.

ذكرٌ لبعض الآراء النحوية والصرفية التي خالف بها الأخفش سيبويه، ووافقه فيها الكوفيون. وهذا يبيّن الدور الذي قام به الأخفش في إنشاء ما يُسمّى: مدرسة الكوفة.

* * *

الفصل الأول

الكسائي (١٨٩هـ) والفرّاء (٢٠٧هـ) وتأثّرهما بكتاب سيبويه

كان أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي أحد أئمة القراء السبعة وعالم أهل الكوفة وإمامهم، إليه ينتهون بعلمهم، وعليه يعوّلون في روايتهم، أجمع الكوفيون على أنه أكثر الناس رواية وأوسعهم علماً[1]. وقد سبق القول في التمهيد لهذا الباب أنّ الكسائي قرأ كتاب سيبويه على الأخفش، وسأدرس بعض المسائل المشهورة عن الكسائي في مصادر النحو المختلفة، وأتتبع ما يماثلها في كتاب سيبويه، لعلها تظهر تأثّر الكسائي به.

*** جواز إضافة الظرف إلى الفعل، وبناؤه إنْ أضيف إلى الماضي:**

الإضافة إلى الأفعال مما لا يصح، لأنّ الإضافة ينبغي بها تعريف المضاف وإخراجه من إبهام إلى تخصيص على حسب خصوص المضاف إليه في نفسه، والأفعال لا تكون إلا نكرات، ولا يكون شيء منها أخصّ من شيء، فامتنعت الإضافة إليها لعدم جدواها، إلا أنهم قد أضافوا أسماء الزمان إلى الأفعال[2]، يقول سيبويه في باب (ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء): «يُضاف إليها أسماء الدهر. وذلك قولك: هذا يومُ يقوم زيدٌ، وآتيك يومَ يقول ذاك. وقال الله ﷻ: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾[المرسلات: ٣٥]، و﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[المائدة: ١١٩]، وجاز

---

(١) مراتب النحويين: ٧٤، وطبقات النحويين: ١٢٧، ونزهة الألباء: ٦٧، وإنباه الرواة: ٢/ ٢٥٦.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ١٦.

هذا في الأزمنة واطّرد فيها»[١].

ويعلل ذلك السيرافي بقولـه: «أما إضافـة أسماء الدهر إلى الأفعال فلأنّ الأفعال بمنزلة أسماء الدهر إذ كان في لفظها ما يدلّ على المضيّ، كقولك: ذهب وانطلق، وما أشبه ذلك. ومن لفظها ما يدل على الاستقبال والحال كقولك: يذهب وينطلق، فانقسم لفظه إلى ماضٍ وغير ماضٍ، فصار الفعل الماضي بمنزلة (أمس)، والحال كـ (اليوم)، والآن والمستقبل كـ (غد). ويسهل إضافته إلى الفعل لأنّه أبين من إضافته إلى مصدره، لأنّ لفظ الفعل يدل على تحصيل زمانه، ولفظ المصدر لا يدلّ على ذلك»[٢].

والكسائي يجيز إضافـة الظرف إلى الفعل، ويرجح إعرابـه إنْ أضيف إلى الفعل المضارع، وبناءَه إنْ إضيف إلى الفعل الماضي أو إلى الحرف، لأنه مضاف إلى مبني غيـر متمكن، يقول الفراء: «زعم الكسائي أنّ العربَ تؤثـر الرّفع إذا أضافوا (اليوم) إلى (يفعلُ)، و(تفعلُ)، و(أفعلُ)، و(نفعـلُ)، فيقولون: هذا يومُ تفعلُ ذاك، وأفعلُ ذاك، ونفعلُ ذاك. فإذا قالوا: هذا يومَ فعلتَ، أضافـوا (يوم) إلى (فعلت) أو إلى (إذ) آثروا النصب، وأنشدونا[٣]:

على حينَ عاتبتُ المشيب على الصِّبا وقلتُ ألمّا تصْحُ والـشيّبُ وازعُ»[٤]

---

(١) الكتاب: ٣/ ١١٧.

(٢) شـرح كتاب سيبويـه: ١٠/ ١٦٣، وينظر: تنقيح الألباب في شـرح غوامض الكتـاب: ٢٠٩.

(٣) البيت للنابغة الذبياني، وهو في ديوانه: ٤٤، وشرح أبيات سيبويه: ٢/ ٥٣، وتحصيل عين الذهب: ٣٦٦، وشـرح المفصل: ٣/ ١٦، ٤/ ٩١، والمقاصد النحويـة: ٣/ ٤٠٦، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٨٨٣، والخزانة: ٦/ ٥٥٠.

(٤) معاني القرآن للفرّاء: ٣/ ٢٤٥، وينظر: معاني القرآن للكسائي: ١٢٩، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٥٣.

غير أنّ الفـرّاء يجيز إعرابـه وبناءَه أيضاً إذا أضيف إلى الفعـل المضارع كإضافته إلى الفعل الماضي، ولكنه يصرّح بأنّ كلام الكسائي هو الأشهر، يقول: «وتجوز في الياء والتاء ما يجوز في فعلت، والأكثر ما فسَّرَ الكسائي»[1]. يدل على ذلك تفسيره لقوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾، فإنه يجيز بناء (يوم) على الفتح لأنه أضيف إلى الفعل، والإضافة في الغالب تكون للاسم، يقول: «ترفع (اليوم) بـ(هذا)، ويجوز أن تنصبه[2]، لأنه مضاف إلى غير اسم، كما قالت العرب: مضى يومَئِذٍ بما فيـه. ويفعلون ذلك بـه في موضع الخفض، وكذلك وجـه القراءة في قوله: ﴿من عذابِ يومَئِذٍ﴾[المعارج: ١١]، ﴿ومن خزي يَوْمَئِذٍ﴾[3][هود: ٦٦]، ويجوز خفضه في موضع الخفض، كما جاز في موضع الرفـع. وما أضيـف إلى كلام ليس فيـه مخفوض فافعل به ما فعلت في هذا»[4]، وأنشد البيت الذي تقدم.

أي إنّ (حين) جـاء مبنياً على الفتح، لأنّ الإضافة في الغالب لا تكون إلى الحروف ولا إلى الأفعال، فلما كانت إضافـة (حين) إلى (عاتبت) غير محضـة، لأنه مبني غير متمكن بُني على الفتح. وهذا موافق لما جاء في كتاب سيبويه فإنـه أنشد قول الشاعر[5]:

---

(١) معاني القرآن للفراء: ٣/ ٢٤٥. وجاء في المغني: ٦٧٢: «فإنْ كان المضاف إليه فعلاً معرباً أو جملة اسمية، فقال البصريون: يجب الإعراب، والصحيح جواز البناء».

(٢) وهي قراءة نافع، وقرأ الباقون بالرفع. السبعة: ٢٥٠، والكشف: ١/ ٤٢٣، والتيسير: ١٠١.

(٣) قرأ نافع والكسائي بفتح الميم في الآيتين، وقرأ الباقون بكسر الميم فيهما. السبعة: ٣٣٦، والكشف: ١/ ٥٣٢، والتيسير: ١٢٥، ٢١٤.

(٤) معاني القرآن: ١/ ٣٢٦، ٣٢٧.

(٥) البيت لأبي قيس صيفي بن الأسلت فـي ديوانـه: ٨٥، ولأبـي قيس بن رِفاعـة فـي شرح =

لم يَمنَع الشَّرْبَ منها غيرُ أنْ نطقتْ حمامــةٌ فــي غـصونٍ ذات أوقــالِ

برفع (غيـر)، ثم قال: «وزعموا أنّ ناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع فقال الخليل رحمه الله: هذا كنصب بعضهم (يَوْمَئِذٍ) في كل موضع، فكذلك (غيرَ أنْ نطقت). وكما قال النابغة:

على حينَ عاتبْتُ المشيبَ على الصِّبا وقلـتُ ألمّـا أصـحُ والـشّيب وازعُ

كأنّه جعل (حينَ) و(عاتبتُ) اسماً واحداً»[1].

أي إنّ (غيـر) بني على الفتح لإضافته إلى غيـر متمكن وإنْ كان في موضع رفع، لأنّ الإضافة بابها أنْ تقع على الأسماء المفردة فلما خرجت ههنا على بابها بني الاسم، كما أنّ (حين) بني على الفتح لإضافتـه إلى الفعل الماضي وهو مبني غير متمكن، والإعراب جائز على الأصل غير أنّ البناء هاهنا أوجه منه في قوله: (غير أن نطقت) لأنّ الظرف هاهنا مضاف إلى فعل محض، وفي قولـه: (غير أن نطقت) مضاف إلى اسم متأوّل فكان الإعراب فيه أظهر[2]. وكأنّ كلام الكسائي والفرّاء في جواز إضافة الظرف إلى الفعل، وبنائه على الفتح إنْ أضيف إلى الفعل الماضي مأخوذ عن كتاب سيبويه.

*** القول في (جوار) أمصروف هو أم غير مصروف:**

اختلف النحاة في (جوار)، هل يُعَامل معاملة الاسم الممنوع من الصرف،

= أبيات سيبويه: ٢/ ١٨٠، وشرح شواهد المغني: ١/ ٤٥٨، ولرجل من كنانة في تحصيل عين الذهب: ٣٦٥، ٣٦٦.

(١) الكتاب: ٢/ ٣٢٩ ـ ٣٣٠.

(٢) شرح المفصل: ٣/ ٨٢.

أو يُجْرَى مجرى الاسم المنقوص. والمشهور عند النحويين أنّ الكسائي كان يجري (جوار) مُجْرَى الممنوع من الصرف، فيجرّه بالفتحة. وقد سبق الكسائي إلى هذا القول من البصريين أبو زيد الأنصاري، وعيسى بن عمر، يؤكده قول الرضي: «اعلم أنّ الأكثر على أنّ (جوار) في اللفظ كـ (قاضٍ) رفعاً وجرّاً، وقد جاء عن بعض العرب في الجرّ (جواري). قال الفرزدق[1]:

فلو كانَ عبدُالله مَوْلًى هجوتُه ... ولكنَّ عَبْدَاللهِ مَوْلَى مَوَاليا

وهي قليلةٌ، واختارها الكسائي وأبو زيد وعيسى بن عمر»[2].

ونصّ سيبويه على أنّ هذا مذهبُ يونس فكان يقول: «هذا جوارِي قد جاء، ومررتُ بجواريَ قبلُ»[3]. يؤكده قول ابن يعيش: «كان يونس وعيسى وأبو زيد والكسائي فيما حكاه أبو عثمان ينظرون إلى (جوارٍ) ونحوه من المنقوص. فكل ما كان له نظيرٌ من الصحيح صرفوه، وما لم يكن نظيره مصروفاً لم يصرفوه وفتحوه في موضع الجرّ كما يفعلون في غير المعتل»[4].

إلا أنّ الخليل ضعّف قول يونس وخطّأه فقال: «هذا خطأٌ لو كان من شأنهم أن يقولوا هذا في موضع الجرّ لكانوا خُلقاءَ أنْ يلزموه الرفع والجرّ، إذ صار عندهم بمنزلة غير المعتل في موضع الجرّ، ولكانوا خُلقَاءَ أنْ ينصبوها في النكرة

---

(١) ليس في ديوانه، وهو في المقتضب: ١/ ١٤٣، وشرح أبيات سيبويه: ٢/ ٣١١، وتحصيل عين الذهب: ٤٨٨، وشرح المفصل: ١/ ٦٤، والخزانة: ١/ ٢٣٥.

(٢) شرح الكافية: ١/ ٥٨.

(٣) الكتاب: ٣/ ٣١٢.

(٤) شرح المفصل: ١/ ٦٤، وقال: «والصرف قول الخليل وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء وابن أبي إسحاق وسائر البصريين».

إذا كانت في موضع الجرّ، فيقولوا: مررتُ بجواريَ قبلُ، لأنّ ترك التنوين في ذا الاسم في المعرفة والنكرة على حالٍ واحدة»[١].

وذهب سيبويه إلى أنه يجوز أن يعامل (جوار) معاملة الاسم الممنوع من الصرف في الشعر للضرورة، فقال في البيت الذي تقدّم، وفي قول الشاعر[٢]:

أبيتُ على مَعَاريَ واضحاتٍ بهنّ مُلَوَّبٌ كدَمِ العِباطِ

«فلما اضطروا إلى ذلك في موضعٍ لا بُدَّ لهم فيه من الحركة أخرجوه على الأصل»[٣]. فأجرى (معاري) في حال الجرّ مجرى السالم، وكان الوجه (معارٍ) لأنها كـ(جوارٍ) ونحوها من الجمع المنقوص، فاضطرّ إلى الإتمام والإجراء على الأصل كراهةً للزحاف[٤].

وكأن كلام الكسائي في جواز إجراء (مواليا) على الأصل ومنعه من الصرف مأخوذ عن كتاب سيبويه، إلا أنّ سيبويه عدّ إجراء (مواليا) على الأصل ضرورةً شعرية، والوجه في اختيار الكلام (موال) كـ(جوار) ونحوها من الجمع المنقوص،

---

(١) الكتاب: ٣/ ٣١٢.

(٢) البيت للمُتَنَخِّل في شرح أشعار الهذليين: ٣/ ١٢٦٨. وروايته: (أبيتُ على مَعَاري فاخرات...)، والخصائص: ١/ ٣٣٤، والمنصف: ٢/ ٦٧، ٣/ ٦٧، وتحصيل عين الذهب: ٤٨٧.

(٣) الكتاب: ٣/ ٣١٣.

(٤) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٤٨٧ ـ ٤٨٨. وقال ابن جني: «فهذا إنشاد بعض العرب، وهو غلط، لأنه لو أنشده: (معارٍ فاخراتٍ) لم ينكسر الشعر، ولكنّ الذين أنشدوه مفتوحاً استنكروا قبح الزحاف، ونفرت عنه طبائعهم مسكّناً مخافةَ كسر الوزن». المنصف: ٢/ ٦٧ ـ ٦٨. وفي الخصائص: ١/ ٣٣٤: «لو قال: (معارٍ) لمَا كُسر الوزن، لأنّه إنما كان يصير من مفاعلتن إلى مفاعيلن، وهو العَصْب».

في حين أنّ الكسائي جعله أصلاً يقيس عليه الكثير من الشواهد والأمثلة. بيد أنّ مذهب الكسائي في (جوار) موافق لمذهب يونس الذي نصّ عليه سيبويه في «الكتاب»، ولعل الكسائي اختار مذهب يونس نقلاً عن كتاب سيبويه.

*** ترخيم الاسم الثلاثي:**

المشهور عند النحويين أنّ مذهب الكسائي منع ترخيم الاسم الثلاثي إذا لم تكن آخرَه هاء، وهو موافقٌ لمذهب البصريين، يؤكده قول السيرافي: «مذهب البصريين والكسائي ومتّبعيه من أهل الكوفة أنّ الاسم إذا كان على ثلاثة أحرف ليس الثالث هاء تأنيث لم يُرَخّم سواءٌ تحرك الوسط أو سكن»(١). وصرّح أبو البركات في مسائله الخلافية بمذهب الكسائي وأشار إلى أنه موافق لمذهب البصريين، فقال: «وذهب البصريون إلى أنّ ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف لا يجوز بحال، وإليه ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين»(٢).

غير أن ابن مالك قيّده بالمحرّك الوسط فقال: «ولا يُرَخّم الثلاثي المحرّك الوسط العاري من هاء التأنيث خلافاً للكوفيين إلا الكسائي»(٣). وإلى هذا أشار أبو حيان فقال: «إنْ كان ساكن الوسط نحو: بَكْر، وهند، فالمشهور أنّه لا يجوز ترخيمه، وأجاز ذلك الأخفش وبعض الكوفيين، ووهَم ابن عصفور في قوله: إنّه لا يجوز قولاً واحداً. وإنْ كان متحرّك الوسط، فالمشهور أنّه لا يجوز ترخيمه، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش، وعن الكسائي أيضاً أنّه لا يجوز ترخيمه»(٤).

---

(١) هامش الكتاب (بولاق) ١/ ٣٣٧.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (٤٩): ١/ ٣٣٢.

(٣) شرح التسهيل: ٣/ ٤٢١.

(٤) ارتشاف الضرب: ٥/ ٢٢٣١ ـ ٢٢٣٢، وينظر: الأمالي الشجرية: ٢/ ٨١، وشرح =

وقد نص سيبويه على منع ترخيم الاسم الثلاثي، معتمداً على تعليل أستاذه الخليل، فإنه قال: «واعلم أنّ كلَّ اسمٍ على ثلاثة أحرف لا يُحذَف منه شيءٌ إذا لم تكن آخره الهاء. فزعم الخليل رحمه الله أنّهم خفّفوا هذه الأسماء التي ليست أواخرَها الهاء ليجعلوا ما كان على خمسة على أربعة، وما كان على أربعة على ثلاثة. فإنّما أرادوا أنْ يُقرّبوا الاسمَ من الثلاثة أو يصيّروه إليها، وكان غاية التخفيف عندهم، لأنّه أخفّ شيءٍ عندهم في كلامهم ما لم يُنْتَقَص، فكرهوا أنْ يحذفوا إذ صار قصاراهم أنْ ينتهوا إليه»[1]. هذا يعني أنّ مذهب الكسائي موافق لمذهب سيبويه في منع ترخيم الاسم الثلاثي، ولعل الكسائي أخذ ذلك عن كتاب سيبويه. في حين أنّ الأخفش تلميذ سيبويه خالفه في ذلك. وكأنّ الأخفش هو الذي فتح باب الخلاف على سيبويه وتبعه على ذلك بعض الكوفيين.

*** نِعم وبئس وأفعل ـ في التعجب ـ أفعال وليست أسماءً:**

المشهور عند النحويين أن الكسائي يرى أنّ (نِعم وبئس) فعلان ماضيان لا يتصرفان، وهو مذهب البصريين، يؤكده قول ابن يعيش: «اعلم أنّ (نعم وبئس) فعلان ماضيان، فنعم للمدح العام، وبئس للذم العام، والذي يدل أنّهما فعلان أنك تضمر فيهما. هذا مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين، وذهب سائر الكوفيين إلى أنهما اسمان مبتدآن»[2]. وقول ابن مالك: «الحكم بفعليتهما هو مذهب البصريين والكسائي. وزعم الفرّاء وأكثر الكوفيين أنهما اسمان، واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجرّ عليهما، كقول بعض العرب: والله ما هي بنِعم

= الأشموني: ٣/ ١٢٠٦، وشرح التصريح: ٢/ ١٨٥.

(١) الكتاب: ٢/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦.

(٢) شرح المفصل: ٧/ ١٢٧.

الولد، وكقول بعضهم: نِعم السَّيْرُ على بئس العَيْر»(١).

وقد نصّ سيبويـه على أنّ (نِعم وبئس) فعـلان، فقال: «وأما (نِعْمَ وبئسَ) ونحوهما فليس فيهما كـلامٌ، لأنهما لا تغيّران، لأنّ عامـة الأسماء على ثلاثـة أحرف، ولا تجريهنّ إذا كنّ أسماءً للكلمة، لأنّهنّ أفعالٌ، والأفعال على التذكير، لأنّها تضارع فاعلاً»(٢).

فالكسائي كان يرى كسيبويه أنّ (نِعم وبئس) فعلان ماضيان جامدان. ولذلك فإنّ أبا البركات ـ وإنْ عقد لنِعم وبئس مسألـة للخلاف بين البصريين والكوفيين ـ صرّح بمذهب الكسائي الموافق للبصريين فقال: «ذهب الكوفيون إلى أنّ نِعم وبئس اسمان مبتدآن، وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين»(٣). ولعل الكسائي حين ذهب إلى أنّ نعم وبئس فعلان ماضيان أخذ ذلك عن كتاب سيبويه.

وشبيه بهذه المسألة القول في (أفعل) في التعجب، نحو: ما أحسن زيداً. فالمشهور أنه فعل عند الكسائي، وهو مذهب البصريين، يؤكده قول ابن مالك: «المتعجب منه يُنصب على أنه مفعول به لـ (أفعل) بجعله فعلاً لا اسمـاً، خلافاً للكوفيين غير الكسائي»(٤). وقول أبي حيان: «(وأفعل) مذهب البصريين والكسائي أنّه فعل، و(زيداً) مفعول به، ومذهب الكوفيين غير الكسائي أنّ (أفعل) اسم»(٥).

---

(١) شرح التسهيل: ٣/ ٥، وينظر: شرح الأشموني: ٣/ ٩٨٤.

(٢) الكتاب: ٣/ ٢٦٦.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (١٤): ١/ ٩٨.

(٤) شرح التسهيل: ٣/ ٣٠.

(٥) ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٦٥ ـ ٢٠٦٦.

كما أنّ أبا البركات حين عقد للقول في (أفعل) في التعجب مسألة للخلاف بين البصريين والكوفيين، صرّح بمذهب الكسائي الموافق لمذهب البصريين، فقال: «ذهب الكوفيون إلى أنّ (أفعل) في التعجب اسم، وذهب البصريون إلى أنه فعل ماض، وإليه ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين»(١).

وقد نص سيبويه على أنّ (أفعل) في التعجب فعلٌ لا اسم يقول: «وبناؤه أبداً من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وأَفْعَلَ، هذا، لأنهم لم يريدوا أن يتصرّف، فجعلوا له مثالاً واحداً يجري عليه، فشُبِّه هذا بما ليس من الفعل نحو لات وما. وإنْ كان من حَسُنَ وكَرُمَ وأعطى»(٢). يعني أنّ فعل التعجب لا يكون إلا فعلاً، أصله قبل التعجب فعل، كقولك: ما أضربَ زيداً، وأشتم عَمْراً للناس، وأصله: ضَرَبَ وشتم، وما أعلم زيداً، وأسمعه، وأصله: علم وسمع. وهو وإنْ كان مشتقاً من أفعال متصرّفة، غيرُ متصرف بمنزلة (لات) و(ما) في قلة تصرّفها(٣). ولعل الكسائي حين قال بفعلية (أفعل) في التعجب تأثّر بكتاب سيبويه، أو أخذ ذلك عنه.

*** إعراب (ما) في قولهم: بئس ما صنعت:**

حكى الفرّاء عن الكسائي أنّه قال في قولهم: بئس ما صنعت: «أرادت العرب أنْ تجعل (ما) بمنزلة الرجل حرفاً تاماً، ثم أضمروا لصنعت (ما)، كأنّه قال: بئسما ما صنعت. فهذا قوله وأنا لا أجيزه»(٤).

ونقل ابن مالك ما حكاه الفرّاء عن الكسائي، ثم قال: «معناه: بئس الشيء

---

(١) الإنصاف، المسألة (١٥): ١/ ١٢٣.

(٢) الكتاب: ١/ ٧٣.

(٣) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٧٤ ـ ٧٦.

(٤) معاني القرآن: ١/ ٥٧.

ما صنعته، فـ (ما) الموجودة عنده فاعل، و(ما) المقدّرة مبتدأ»[1]. وكأنّ الكسائي يرى أنّ (ما) الموجودة هي الفاعـل، وليس الفاعل ضميراً مستتراً مفسّراً بـ (ما)، على أنّها نكرة منصوبة على التمييز. بيد أن الغالب في فاعل نِعم وبئس أنْ يأتي اسماً ظاهراً محلّى بـ (ال) الجنسية نحو (نِعم الصديقُ عمرو)، أو مضافاً إلى محلّى بها نحو: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾[النحل: ٣٠]، كما يأتي ضميراً مستتراً مفسّراً بنكرة منصوبة على التمييز نحو: نِعم خُلقاً الصدقُ، أو مفسّراً بـ (ما)، نحو: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾[البقرة: ٢٧١]. وإلى هذا أشار ابن مالك فقال: «إنّ أبا علـي الفارسي والزمخشري يجيزان التمييز في هذا الباب بـ (ما) ويزعمان أنّ فاعل (نِعمَ) في قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِىَ﴾ وشبهه مضمرة، كما هو في: نِعم رجلاً زيدٌ. و(ما) في موضع نصب على التمييز»[2]. إلا أنّـه أنكر أن يكون هذا مذهب سيبويـه فقال: «وربما اعتقدَ مَنْ لا يعرف، أنّ هذا هو مذهب سيبويـه، وذلك باطلٌ، بل مذهب سيبويه أنّ (ما) اسم تام مكنّى به عن اسم مُعَرّف بالألف واللام الجنسية، مُقَدَّر بحسب المعنى كقولك في: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾: إنّ معنـاه فنِعْـمَ الشّـيءُ إبداؤها، فحُـذِف المضاف وأُقيـم المضاف إليـه مقامـه. قال ابن خَـروف: وتكون (ما) تامـة معرفـة بغير صلـة، نحو: دققتـه دقّـاً نِعِمّا. قـال سيبويـه: أي نِعـم الدقُّ، ونِعِمّـا هي، أي: نِعْـمَ الشـيءُ إبداؤهـا، ونِعِمّـا صنعت وبئسمـا فعلـت، أي نِعـم الشيء صنعت. هذا كلام ابن خروف معتمـداً على كلام سيبويه»[3].

---

(١) شرح التسهيل: ٣/ ١٣.

(٢) شرح التسهيل: ٣/ ١٢، وينظر: الحجة لأبي علي: ٢/ ٣٩٩، والكشاف: ١/ ٢٩٧، ٥٠١.

(٣) شرح التسهيل: ٣/ ١٢.

ويؤكده قول ابن هشام: «وأكثرهم لا يُثبت مجيء (ما) معرفة تامة، وأثبته جماعة منهم ابن خروف ونقله عن سيبويه»[١].

وقوله: «ما: نصب على التمييز عند جماعة من المتأخرين منهم الزمخشري، وظاهر كلام سيبويه أنها معرفة تامة»[٢].

وعبارة سيبويه هي: «ونظير جعلهم (ما) وحدها اسماً قول العرب: إنّي مما أنْ أصنعَ، أي من الأمر أن أصنع، فَجُعِل (ما) وحدها اسماً»[٣]. أي: فجعل (ما) وحدها في موضع الأمر ولم يصلها بشيء، تقدير الكلام: إني من الأمر صنعي كذا وكذا... فالياء اسم (إنّ)، و(صنعي) مبتدأ، و(من الأمر) خبر (صنعي)، والجملة في موضع خبر (إنّ)»[٤].

وقال سيبويه: «ومثل ذلك غسلته غسلاً نِعمّا، أي: نِعم الغَسْلُ»[٥]. ويرى ابن مالك أنّ هذا دليل على أنّ (ما) معرفة، لأنّه «قدّر (ما) بالأمر وبالغسْل، ولم يُقَدِّرها بأمر ولا غسْلٍ، فَعُلِم أنّها عنده معرفة»[٦]. ويؤكده قول ابن هشام: «وزعم السّيرافي وابن خروف، وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه: أنّها معرفة تامة بمعنى الشيء أو الأمر»[٧].

---

(١) مغني اللبيب: ٣٩١.

(٢) المصدر نفسه: ٣٩٢.

(٣) الكتاب: ١/ ٧٣. وينظر: ٣/ ١٥٦.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٧٣.

(٥) الكتاب: ١/ ٧٣.

(٦) شرح التسهيل: ٣/ ١٢.

(٧) مغني اللبيب: ٣٩٢.

هذا يدلّ ـ كما ذكر ابن مالك ـ على أنّ مذهب الكسائي كمذهب سيبويه إلا أنّ المحققين من أصحاب سيبويه يجعلون التقدير: نِعم الشيء شيءٌ صنعت[١]. وكأن الكسائي تأثر بكتاب سيبويه فيما ذهب إليه، أو أخذ ذلك عنه. ولعلّ اختلاف النحاة في فهم عبارة كتاب سيبويه كان السببَ في ظهور آراء فرعية متباينة مَهَّدَت الطريق لنشوء ما يُسمّى المدارس النّحوية.

وهكذا يتبين من دراسة بعض المسائل التي اشتهرت عن الكسائي، أنّه لا يختلف مع سيبويه في الغالب، وإن جاء الكسائي برأي مخالف لسيبويه، فإنّ سيبويه نصّ على هذا الرأي في كتابه، وأجازه في الشعر للضرورة، كالقول في (جوار). ولعل الكسائي تأثر بكتاب سيبويه. ولو كانت مصنفات الكسائي بين أيدينا لكان الحكم أكثر دقة. ولعل هذا التأثر يبدو جلياً عند الفرّاء.

كان أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء أبرعَ الكوفيين وأعلمهم بالنحو، وقد أخذ علمه عن الكسائي، وهو عمدته[٢]، غير أنه أخذ عن أعراب وثق بهم، مثل أبي الجرّاح وأبي ثروان وأبي زياد الكلابي[٣]، كما أخذَ نبذاً عن يونس البصري ـ وهو من شيوخ سيبويه ـ وأشار إليه في غير ما موضع في كتبه بعبارة: «وأنشدني يونس البصري»[٤]. كما أخذ عن أبي عمرو بن العلاء بعض القراءات يصرّح باسمه حيناً، ويغفله حيناً آخر[٥]. والفرّاء ـ وإنْ أخذ عن الكسائي ـ قد خالفه في كثير من الآراء

---

(١) شرح التسهيل: ٣/ ١٣.

(٢) ينظر: مراتب النحويين: ٨٦، وطبقات النحويين: ١٣١، ونزهة الألباء: ٩٨، وإنباه الرواة: ٤/ ٧.

(٣) ينظر: مراتب النحويين: ٨٦ ـ ٨٧، والفهرست: ١/ ٧٣، ٧٦، ٧٧.

(٤) ينظر: معاني القرآن: ١/ ١٣٧، ٢/ ٣٧، والمذكر والمؤنث: ١٧، ٢٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن: ٢/ ١٨٣، ٣٧١، وفي: ١/ ٨٧: ﴿وَأَكُنْ﴾[المنافقون: ١٠] «وهي =

النحوية، وعرف القدماء مخالفته له حتى قال أبو الطيب الحلبي: «كان الفراء يخالف على الكسائي في كثير من مذاهبه»[١]. ولعل هذا الخلاف نتيجة تأثره بكتاب سيبويه، لأنه روي عن ثعلب أنّ الفرّاء مات وتحت رأسه كتاب سيبويه[٢]. بل إنّ الجاحظ أهدى إلى محمد بن عبد الملك الزيات في وزارته نسخة من كتاب سيبويه بخط الفراء ومقابلة الكسائي وتهذيب الجاحظ، قال عنه ابن الزيات: «هذه أجل نسخة توجد وأغربها»[٣]. وكأنّ الكسائي والفرّاء كانا يستحسنان كتاب سيبويه، ويتأثران بآرائه النحوية والصرفية، فلا معنى لاقتنائهما كتاب سيبويه غير ذلك. وأما قول أبي موسى الحامض عن تسويغه لاقتناء الفراء كتاب سيبويه: «إنما كان لا يفارقه، لأنه كان يتتبع خطأه ولكنته»[٤] فلا يخلو من تعصب وحَسد لسيبويه، ولذلك أسكته أبو العباس ثعلب حينما قال: «إنما سيبويه دجّالٌ شيطان، فلذلك تميلُ إليه الجن»[٥]. وذلك أنّ ابن كيسان قال لثعلب بحضرة أبي موسى الحامض: «رأيت في المنام الجنّ وهم يتناظرون في كل فنّ من العلوم، فقلت لهم: إلى مَن تميلون في النحو؟ فقالوا: إلى سيبويه»[٦].

وسأدرس بعض المسائل التي وردت في مصنفات الفرّاء وأتتبع ما يماثلها

= في قراءة عبدالله بن مسعود: (وأكونَ) بالواو، وقد قرأ بها بعض القرّاء». يريد: أبا عمرو ابن العلاء. ينظر: السبعة: ٦٣٧، والكشف: ٢/ ٣٢٢، والتيسير: ٢١١.

(١) مراتب النحويين: ٨٨.

(٢) المصدر نفسه: ٨٧.

(٣) ينظر: إنباه الرواة: ٢/ ٣٥١.

(٤) ينظر: مراتب النحويين: ٨٨.

(٥) المصدر نفسه: ٨٧ ـ ٨٨.

(٦) ينظر: مراتب النحويين: ٨٧ ـ ٨٨.

في كتاب سيبويه، لعل القارئ يستبين تأثّر الفرّاء به.

* النصب على المدح والذم:

قال الفرّاء في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ . . . وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾[البقرة: ١٧٧]: «نصبت (الصابرين) لأنها من صفة (مَن)، وإنما نُصبت لأنها من صفة اسم واحد، فكأنه ذهب به إلى المدح، والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذمّ، فيرفعون إذا كان الاسم رفعاً، وينصبون بعض المدح، فكأنّهم ينوونَ إخراجَ المنصوب بمَدْحٍ مُجَدَّد غيرِ مُتْبَعٍ لأول الكلام، من ذلك قول الشاعر[1]:

لا يَبْعَدَنْ قومي الذين هُمُ ... سَمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزْرِ
النّازلينَ بكلِّ مُعْتَرَكٍ ... والطيّبينَ معاقدَ الأُزْرِ

وربّما رفعوا (النّازلون) و(الطيّبون)، وربّما نصبوهما على المدح، والرفع على أنْ يُتْبَعَ آخر الكلام أوّله»[2].

وقال في قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[النساء: ١٦٢]: «ونُرى أنّ نصب (المقيمين) على أنّه نعت للراسخين، فطال نعته ونُصب على ما فسّرت لك»[3].
يرى الفرّاء أنّ (الصابرين) قُطع من الموصوف وحُمِل على إضمار الفعل لما قُصد

---

(١) البيتان للخرْنق بنت هفان في ديوانها: ٣٩، برفع (النازلين) و(الطيبين)، وشرح أبيات سيبويه: ٢/ ١٦، وتحصيل عين الذهب: ١٦٧، ٢٦٠، والمقاصد النحوية: ٣/ ٦٠٢، والخزانة: ٥/ ٤١.

(٢) معاني القرآن: ١/ ١٠٥.

(٣) المصدر نفسه: ١/ ١٠٦.

به من معنى المدح دون الوصف، فجاء منصوباً، وكذلك (المقيمين) جاء منصوباً على المدح، واحتجّ لذلك بقول الخرنق، إذ جاء (النازلين) و(الطيبين) منصوبين لقطعهما من الموصوف وحملهما على إضمار فعلٍ لمَا قُصد بهما من معنى المدح. على أنه يجيز رفعهما على النعت أو البدل.

وهذا موافق لما جاء في كتاب سيبويه، فإنّه جعل باباً خاصاً لما ينتصب على التعظيم والمدح، قال فيه: «وذلك قولك: الحمد لله الحميدَ هو، والحمدُ لله أهلَ الحمد، والملك لله أهلَ المُلْكِ. ولو ابتدأته فرفعته كان حسناً. . . وأما الصفة فإنّ كثيراً من العرب يجعلونه صفةً، فيُتْبعونه الأولَ فيقولون: أهلِ الحمدِ والحميد هو، وكذلك الحمد لله أهلِه. إنْ شئتَ جررتَ، وإنْ شئتَ نصبتَ، وإنْ شئت ابتدأت»[1]. يريد: في هذا الباب ثلاثة أوجه للإعراب: إمّا الصفة وإتباع الثاني الأول، وإنْ كان القصد فيه المدح والثناء، كنحو ما يُذكر من تكبير صفات الله تعالى على جهة المدح له والثناء عليه، وإمّا النّصب بإضمار أذكر، وإمّا الاستئناف فيُرفع بإضمار الابتداء[2].

وقال: «ومثل ذلك قول الله ﷻ: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾، فلو كان كلّه رفعاً[3] كان جيداً. فأمّا: ﴿وَٱلۡمُؤۡتُونَ﴾ فمحمول على الابتداء[4]. أجاز سيبويه

---

(١) الكتاب: ٢/ ٦٢ ـ ٦٣.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٦/ ١٥٠.

(٣) قرأ ابن جبير، وعمرو بن عبيد، والجحدري، وعيسى بن عمر، ومالك بن دينار، وعصمة عن الأعمش، ويونس وهارون عن أبي عمرو: (والمقيمون) بالرفع نسقاً على الأول. مختصر شواذ القرآن: ٣٠، والبحر المحيط: ٤/ ١٣٤. وأشار الفرّاء إلى هذه القراءة فقال: وفي قراءة عبدالله: «والمقيمون ـ والمؤتون». معاني القرآن: ١/ ١٠٦.

(٤) الكتاب: ٢/ ٦٢ ـ ٦٣.

في إعراب (المقيمين) أن يكون منصوباً على المدح، أو أن يكون معطوفاً تابعاً لما قبله، قال السيرافي: «في (المقيمين) وجهان: أحدهما أنْ يكون منصوباً على المدح، والآخر أن يكون مجروراً بالعطف على (ما) فيكون معناه: ويصدقون بما أنزل إليك وبالمقيمين الصلاة، أي: بمذاهبهم وبدينهم، و(المؤتون) مبتدأ مستأنَفٌ أو عطفٌ على الراسخين»[١].

واحتجّ لذلك أيضاً بقوله جلّ ثناؤه: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ﴾. قال: «ولو رفع (الصابرين)[٢] على أول الكلام كان جيداً. ولو ابتدأته فرفعته على الابتداء كان جيداً، كما ابتدأتَ في قوله: ﴿وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[النساء: ١٦٢]، فـ (الموفون) يحتمل وجهين: يحتمل أن يكون مدحاً، ويكون التقدير: وهم الموفون بعهدهم. فإذا كان كذلك، كان نصب (الصّابرين) على وجهين: أحدهما: العطف على (ذوي القُربى)، والآخر: أن يكون على المدح بإضمار (أذكر). والوجه الآخر من رفع (الموفون) أن يكون عطفاً على (مَن آمَن بالله)، فإذا ارتفع بذلك كان نصب (الصّابرين) على المدح لا غير، ولا يجوز أنْ يُنصب بالعطف على (ذوي القُربى)، لأنّ (ذوي القُربى) في صلة (مَن آمَنَ)، ولأنّ (آتى) معطوف على (آمنَ)، ولا يجوز أنْ يُعطف (الموفون) على (مَن) إلا بعد تمام صلته فيصير (والصّابرين) منقطعاً عن الصلة[٣].

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٦/ ١٥٠.

(٢) قرأ الحسن والأعمش ويعقوب والجحدري: (والصابرون) عطفاً على: (والموفون). مختصر شواذ القرآن: ١١، والبحر المحيط: ٢/ ١٤٠.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٦/ ١٥١.

وأنشد سيبويه في رفع المدح ونصبه الشاهد الذي تقدم[١]، وكأنّ الفرّاء تأثّر بكتاب سيبويه في هذه المسألة، بل إنه احتج بالشواهد التي استشهد بها سيبويه في كتابه.

وذهب الكسائي إلى أنّ قوله: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ في آية النساء، هو في موضع جرّ معطوف على (ما)، قال: «(والمقيمين)، موضعه خفض يُرَدُّ على قوله: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ ويؤمنون بالمقيمين الصلاة هم والمؤتون الزكاة»[٢]. ولا يعني ذلك أنّ الكسائي يُنكر النصب على المدح، وإنما امتنع مذهب المدح عنده في هذه الآية، لأنه قال: «لا يُنصب الممدوح إلا عند تمام الكلام، ولم يُتَمم الكلام في سورة النساء. ألا ترى أنّك حين قُلتَ: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ - وَٱلْمُؤْتُونَ﴾ كأنّك منتظرٌ لخبره، وخبره في قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾»[٣]. غير أنّ الفرّاء، وإنْ أشار إلى رأي الكسائي، يميل

(١) برواية: (النازلين... والطيبون)، وقال: «فرفع (الطيّبين) كرفع (المؤتين). وزعم يونس أنّ من العرب مَن يقول: (النازلون بكل معترك والطيّبين) فهذا مثل (والصّابرين)». الكتاب: ٢/ ٦٤ ـ ٦٥.

(٢) ينظر: معاني القرآن للكسائي: ١٢٠ ـ ١٢١، ومعاني القرآن للفراء: ١/ ١٠٧.

(٣) ينظر: معاني القرآن للكسائي: ١٢١، ومعاني القرآن للفراء: ١/ ١٠٧. وفي البحر المحيط: ٤/ ١٣٤: «ارتفع ﴿ٱلرَّٰسِخُونَ﴾ على الابتداء، والخبر ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ لا غير، لأنّ المدح لا يكون إلا بعد تمام الجملة. ومَن جعل الخبر ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ﴾ فقوله ضعيف». وأشار النحاس إلى رأي الكسائي، وقال: «هذا بعيد، لأنّ المعنى يكون: ويؤمنون بالمقيمين». إعراب القرآن: ١/ ٥٠٥، واستبعده مكي أيضاً، ولكنه قال: «إنما يجوز على أن تجعل ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ هم الملائكة، فتخبر عن الراسخين في العلم وعن المؤمنين أنهم يؤمنون بما أنزل الله على محمد، ويؤمنون بالملائكة الذين من صفتهم إقامةُ الصلاة». مشكل إعراب القرآن: ١٩٣.

إلى مذهب النصب على المدح ويفضله، يقول: «والكلام أكثره على ما وصف الكسائي، ولكنّ العرب إذا تطاولت الصفة جعلوا الكلام في الناقص وفي التام كالواحد... وقد قال بعضهم: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ ... وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾ فنصب ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾ على إيقاع الفعل عليهم. والوجهُ أنْ يكون نصباً على نيّة المدح، لأنّه من صفة شيءٍ واحد[1].

*** العطف على موضع اسم (إنّ):**

قال الفرّاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾[المائدة: ٦٩]: «إنّ رفعَ (الصّابئين) على أنّه عطفٌ على (الذين)، و(الذين) حرفٌ على جهةٍ واحدةٍ في رفعه ونصبه وخفضه. فلما كان إعرابه واحداً وكان نصب (إنّ) ضعيفاً ـ وضعّفه أنّه يقع على الاسم ولا يقع على خبره ـ جاز رفع (الصابئين)»[2].

ذهب الفراء إلى أنّ العطف على موضع اسم (إنّ) يجوز، إذا لم يظهر الإعراب في اسم (إنّ)، نحو: إنّك وزيدٌ ذاهبان، في حين أنّ الكسائي أجاز العطف على موضع اسم (إنّ) قبل تمام الخبر مطلقاً على كل حال سواء أكان الاسم مما خفي فيه الإعراب، أم مما ظهر فيه نحو: إنّ زيداً وعمرو قائمان، غير أنّ الفراء لا يميل إلى ذلك ولا يفضله يقول: «ولا أستحب أن أقول: إنّ عبدالله وزيد قائمان، لتبيّن الإعراب في عبدالله، وقد كان الكسائي يجيزه لضعف (إنّ)»[3]. يؤيد ذلك قول ثعلب: «والفراء يقول: لا أقول إلا فيما لا يتبيّن فيه الإعراب،

---

(١) معاني القرآن: ١/ ١٠٧ ـ ١٠٨.

(٢) معاني القرآن: ١/ ٣١٠.

(٣) معاني القرآن: ١/ ٣١١، وينظر: معاني القرآن للكسائي: ١٢٥.

والكسائي يقول: فيما يتبين وفيما لا يتبيّن»[١].

والعطف على الموضع عند البصريين لا يجوز قبل تمام الكلام، لأنه حمل على التأويل ولا يصح تأويل الكلام إلا بعد تمامه فعلى هذا يجوز: إنّ زيداً وعمراً منطلقان، ولا يجوز الرفع في (عمرو) بالعطف على الموضع لأنّ الكلام لم يتم إذ الخبر متأخر عن الاسم المعطوف، ولكن لو قلت: إنّ زيداً وعمرو منطلق، على التقديم والتأخير جاز، كأنك قلت: إنّ زيداً منطلق وعمرو[٢]. وهذا مذهب سيبويه، لأنه يوجّه رفع (الصابئين) في آية المائدة على أنه مرفوع بالابتداء، وهو منوي به التأخير، يقول: «وأما قوله ﷻ: ﴿وَٱلصَّـٰبِـُٔونَ﴾ فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتدأ على قوله: ﴿وَٱلصَّـٰبِـُٔونَ﴾ بعد ما مضى الخبر»[٣] يؤكده قول مكّي: «مذهب سيبويه أنّ خبر الثاني هو المحذوف، وخبر (إنّ) هو الذي في آخر الكلام، يُراد به التقديم قبل الصابئين، فيصير العطف على الموضع بعد خبر (إنّ) في المعنى»[٤].

وقريب من هذا تفسير الأعلم للبيت الذي أنشده سيبويه[٥]:

فمن يكُ أَمْسَى بالمدينة رحلُهُ ... فإنّي وقياراً بها لغريبُ

فيقول: «أراد: فإني بها لغريب وإنّ قياراً بها لغريب. على مذهب سيبويه،

---

(١) مجالس ثعلب: ١/ ٢٦٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٨/ ٦٨.

(٣) الكتاب: ٢/ ١٥٥.

(٤) مشكل إعراب القرآن: ٢١٤.

(٥) البيت لضابئ بن الحارث البرجمي، وهو في الكتاب: ١/ ٧٥، والأصمعيات: ١٨٤، وفيه (وقيارٌ) بدلاً من (وقياراً)، والكامل: ١/ ٤١٦، ومجالس ثعلب: ١/ ٢٦٢، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٣٦٩، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٨٦٧، والخزانة: ١٠/ ٣١٢.

فحذف من الأول اجتزاءً بالآخر، لأنّ الخبر عنهما واحد، فهو بمنزلة: إني وقياراً بها لغريبان»[1].

ويرى الرضي أنّ سيبويه استشهد بقوله[2]:

وإلا فـــاعلموا أنّـــا وأنـــتم بغـــاةٌ ومـــا بقينـــا فـــي شـــقاق

على العطف على محل اسم (إنّ) المكسورة بتقدير حذف الخبر من الأول، والتقدير: أنّا بغاة وأنتم بغاة... ثم قال: وبعض النحاة لمّا رأى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة قال: إنّ المفتوحة حكمها مطلقاً حكم المكسورة في جواز العطف على محل اسمها بالرفع»[3]، ويرد ذلك البغدادي فيقول: «ولم يقل سيبويه كذا، وإنما قال: (أنتم) في نيـة التأخير، و(بغاة) في نيـة التقديم»[4]، يؤكده قول الأعلم: «الشاهد فيه رفع قوله: (وأنتم) على التقديم والتأخير، والتقدير: فاعلموا أنا بغاة وأنتم، فأنتم مبتدأ، والخبر محذوف لعلم السامع، والمعنى: وأنتم بغاة. ويجوز أن يكون المحذوف خبر (أنّ) كما تقول: إنّ هنداً وزيدٌ منطلق، والمعنى: إنّ هنداً منطلقةٌ وزيدٌ منطلق، فحذفت خبر الأول لدلالة الآخر عليه»[5].

ونصّ كلام سيبويه في الكتاب: «واعلم أنّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون:

---

(١) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٩٧، وفي النكت: ١/ ٣٠٧: «فجاء بخبر أحدهما».

(٢) البيت لبشر بن أبي خـازم، وهو في ديوانـه: ١٦٥، والكتاب: ٢/ ١٥٦، وشرح أبيات سيبويه: ٢/ ١٤، وشرح المفصل: ٨/ ٦٩، والمقاصد النحوية: ٢/ ٢٧١، والخزانة: ١٠/ ٢٩٣.

(٣) شرح الكافية: ٢/ ٣٥٣.

(٤) الخزانة: ١٠/ ٢٩٣.

(٥) تحصيل عين الذهب: ٢٩٧، وينظر: النكت: ٢/ ١٢٨.

إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان، وذاك أنّ معناه معنى الابتداء، فيُرَى أنه قال: هم، كما قال[١]:

ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيَا

على ما ذكرت لك»[٢].

ويفسّر ابن يعيش الغلط الذي عناه سيبويه، فيقول: «وجه الغلط: أنهم رأوا أنّ معنى إنهم ذاهبون: هم ذاهبون، فاعتقد سقوط (إنّ) من اللفظ، ثم عطف عليه بالرفع»[٣]. ويشير إلى قول بعضهم: «إنّ وجه الغلط أنّ لفظ (هم) المتصل من (إنهم) المنصوب الموضع قد يكون منفصلاً مرفوع الموضع فجعل (إنهم) في تقدير (هم أجمعون)، وكذلك اعتقد سقوط (إنّ) في قولك: إنك وزيد ذاهبان، لأنّ معناهما واحد»[٤]. أي إنّ مراد سيبويه بالغلط: توهُّم عدم ذكر (إنّ)، لا حقيقة الغلط. جاء في «الخزانة»: «يعني سيبويه أنهم توَهّموا أنْ ليس ثَمَّ إنّ، حتى كأنّهم قالوا: هم أجمعون ذاهبون، وأنت وزيدٌ ذاهبان. وأنَّسَ بهذا عدم ظهور الإعراب في اسم (إنّ) في الموضعين. والدليل على صحة هذا أنه لم يجيء فيما ظهر فيه

---

(١) صدره: (بدا لي أني لستُ مُدْرِكَ ما مضى) وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه: ٢٨٧، وروايته فيه: (ولا سابقي شيءٌ)، والكتاب: ١/ ١٦٥، ٢/ ١٥٥، ٣/ ٢٩، ٥١، ١٠٠، ٤/ ١٦٠، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٧٢، وشرح المفصل: ٢/ ٥٢، ٧/ ٥٦، والمقاصد النحوية: ٢/ ٢٦٧، ٣/ ٣٥١، وشرح شواهد المغني: ١/ ٢٨٢، ٢/ ٦٩٥، والخزانة: ٩/ ١٠٢، ولصرمة بن قيس الأنصاري في الكتاب: ١/ ٣٠٦.

(٢) الكتاب: ٢/ ١٥٥.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٨/ ٦٩.

(٤) المصدر نفسه: ٨/ ٦٩ ـ ٧٠.

الإعراب نحو: إنّ زيداً وعمروٌ قائمان، إذ لو كان الرفع على غير التوهم لكان خليقاً أنْ يجيء مع ظهوره. فلما لم يكن كذلـك دلّ على أنهم اعتقدوا أنّ المنصوب مرفوع، فعطفوا على اللفظ كما قال الشاعر: (ولا سابقٍ شيئاً) بالخفض، متوهّماً أنّه قال: لستُ بمُدْرِكٍ ما مضى، فلذلك جعله سيبويه من باب الغلط»(١).

وكأنّ الفرّاء فهم ذلك من كتاب سيبويـه، لذلك يرد على الكسائي فيقول: «وقد أنشدونا هذا البيت رفعاً ونصباً:

فمـن يـكُ أمـسى بالمدينـةِ رحلُـهُ ... فـإنّي وقيّـاراً بهـا لغريـبُ

وقيّارٌ. ليس هذا بحجة للكسائي في إجازتـه: إنّ عَمْراً وزيدٌ قائمان، لأنّ (قيّاراً) عطف على اسم مكنّى عنه، والمكنّى لا إعراب له فَسهُلَ ذلك فيه كما سهل في ﴿ٱلَّذِينَ﴾ إذا عطفت عليه ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾»(٢).

يؤكـد ذلـك أنّ ابـن الشجـري ردّ علـى مكـي الذي حكـى عن الفـرّاء أنّ ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ معطوف على المضمر في ﴿هَادُواْ﴾ فقال: «نسب إليه ما لم يقله عن نفسه، وإنما حكاه عن الكسائي، وأبطله الفراء من وجه غير وجه أبطله به مكي»(٣).
ونسب إلى الأخفش أنّه أجاز العطف على موضع اسم (إنّ) قبل تمام الخبر مطلقاً على كل حال، يقول ابن يعيش: «فأما أبو الحسن من أصحابنا والكسائي فأجازه مطلقاً على كل حال سواء كان يظهر فيه عمل العامل أو لم يظهر»(٤).

(١) الخزانة: ١٠/ ٣١٥ـ٣١٦.

(٢) معاني القرآن: ١/ ٣١١.

(٣) الأمالي الشجرية (الطناحي): ٣/ ١٧٦ ـ ١٧٧، وينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢١٣.

(٤) شرح المفصل: ٨/ ٦٩. وجاء في إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٣٢: «وقال الكسائي: والأخفش ذكره في (المسائل الكبير): ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ عطفٌ على المضمر الذي في ﴿هَادُواْ﴾».

وقد عقد أبو البركات في العطف على موضع اسم (إنّ) قبل مجيء الخبر، مسألةً للخلاف بين البصريين والكوفيين، قال فيها: «ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز العطف على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر، واختلفوا بعد ذلك، فذهب الكسائي إلى أنّه يجوز ذلك على كل حال، سواء كان يظهر فيه عمل (إنّ) أو لم يظهر، وذهب الفرّاء إلى أنّه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل (إنّ). وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال»(١). غير أنّه لم يشر إلى مذهب الأخفش. ولعل الفرّاء تأثّر بكتاب سيبويه فذهب مذهبه، والكسائي تأثّر بالأخفش فأخذ برأيه.

*** العطف على الموضع:**

قال الفراء في قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَدْخُلُوا۟ بُيُوتَ ٱلنَّبِىِّ إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَـٰظِرِينَ إِنَىٰهُ . . . وَلَا مُسْتَـْٔنِسِينَ﴾[الأحزاب: ٥٣]: «قوله: ﴿وَلَا مُسْتَـْٔنِسِينَ﴾ في موضع خفضٍ تُتْبعه ﴿ٱلنَّـٰظِرِينَ﴾، كما تقول: كنت غيرَ قائمٍ ولا قاعدٍ، وكقولك للوصيّ: كُلْ من مال اليتيم غيرَ متأثّلٍ مالاً، ولا واقٍ مالك بماله. ولو جعلت (المستأنس) في موضع نصبٍ تتوهَّمُ أنْ تُتْبِعَهُ (غير) لمّا أنْ حُلْتَ بينهما بكلام. وكذلك كل معنى احتمل وجهين ثمَّ فرّقتَ بينهما بكلامٍ جاز أنْ يكون الآخر مُعرباً بخلاف الأول. من ذلك قولك: ما أنتَ بمُحْسِنٍ إلى مَن أَحْسَنَ إليك ولا مُجملاً، تنصب (المُجْمَل) وتخفضه، الخفض على إتباعه المحسن، والنصب أنْ تتوهم أنك قلت: ما أنت محسناً»(٢). يرى الفرّاء أن (مستأنسين) مجرور على أنّه معطوف على (ناظرين)، غيرَ أنه أجاز أن يكون

---

(١) الإنصاف، المسألة (٢٣): ١/ ١٧٥. وينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/ ١٩٢ ـ ١٩٣.

(٢) معاني القرآن: ٢/ ٣٤٧.

(مستأنسين) في موضع نصب عطفاً على (غير)[1]، واحتجَّ لذلك بقول الشاعر[2]:

مُعَاوِيَ إنّنا بَشَرٌ فأسجحْ فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا

ثم قال: «ويُنْشَد (الحديدا) خفضاً ونصباً. وأكثر ما سمعته بالخفض، ويكون نصب (المستأنسين) على فعل مضمر، كأنه قال: ادخلوا غيرَ مستأنسين»[3].

وهذا موافق لما جاء في كتاب سيبويه في باب: (ما يُجرى على الموضع لا على الاسم الذي قبله) فإنه يقول: «وذلك قولك: ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً، وما زيدٌ بأخيك ولا صاحبَك. والوجه فيه الجرّ لأنك تريد أن تُشرك بين الخبرين، وليس ينقض إجراؤه عليك المعنى. وأنْ يكون آخره على أوّله أولى، ليكون حالهما في الباء سواءً كحالهما في غير الباء، مع قربه منه»[4].

وأنشد سيبويه البيت الذي تقدّم، شاهداً من الشعر لجواز حمل المعطوف على موضع الباء وما عملت فيه، وهو النصب على أنّه خبر (ليس)، كأنه قال: فلسنا الجبال والحديدا. قال: «لأنّ الباء دخلت على شيءٍ لو لم تدخل عليه لم يُخِلَّ بالمعنى ولم يُحتَجْ إليها وكان نصباً»[5]. معنى ذلك: أنك إذا قلت: ليس زيدٌ بجبان ولا بخيلاً، جاز النصب في (بخيل) والجرّ أيضاً، غير أنّ الجرَّ أجود لأنّ معناهما

---

(١) ينظر: إعراب القرآن: ٣/ ٣٢٣، ومشكل إعراب القرآن: ٥٤١.

(٢) البيت لعُقَيْبة الأسدي في الكتاب: ١/ ٦٧، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٣٠٠، وشرح المفصل: ٢/ ١٠٩، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٨٧٠، والخزانة: ٢/ ٢٦٠.

(٣) معاني القرآن: ٢/ ٣٤٨.

(٤) الكتاب: ١/ ٦٦ - ٦٧.

(٥) المصدر نفسه: ٦٧، واستشهد به سيبويه على العطف على الموضع في ثلاثة مواضع أخرى: ٢/ ٢٩٢، ٣٤٤، ٣/ ٩١.

واحد ولفظ الخبـر مطابقٌ للفظ الأول، وإذا تطابق اللفظان مع تساوي المعنيين، كان أفصح من تخالف اللفظين، والعرب تختار مطابقـة الألفاظ وتحرص عليها، فكذلك إذا قلت: ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيل، فأقرب الأسماء من (بخيل) هو اسم مجرور، والحمل عليه أولى من النصب على المعنى، إذ كان معنى النصب والجرّ واحداً[١]. ولعل الفرّاء حين أجاز أن يكون (مستأنسين) في آية الأحزاب في موضع نصب عطفاً على (غير) على التوهم، استند إلى ما قاله سيبويه في هذا الباب.

والعجب أنّ بعضهم رَدّ على سيبويـه روايتـه لهذا البيت بالنصب، منهـم العسكري صاحب التصحيف، قال: «ومما غَلِط فيـه النحويون من الشعر ورَوَوْهُ موافقاً لما أرادوه، ما روي عن سيبويـه عندما احتج بـه في نَسَق الاسم المنصوب على المخفوض. وغَلِط على الشاعر لأنّ هذه القصيدة مشهورة، وهي مخفوضة كلّها»[٢].

غير أنّ الأعلم في شرحه لشواهد سيبويه قال: «وسيبويه غير متّهم فيما نقله روايةً عن العرب، فيجوز أن يكون البيت من قصيدةٍ منصوبةٍ غير هذه المعروفة، أو يكونَ الذي أنشده رَدَّهُ إلى لُغَتِهِ فَقَبِـله منـه سيبويه منصوباً، فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لا بقول الشاعر»[٣].

وأنكر ابن السيرافي على مَن خطّأ سيبويه في رواية البيت، فقال: «لا ينبغي

---

(١) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٥٢.

(٢) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: ٢/ ٢٥٥، وعزا البغدادي في الخزانة: ٢/ ٢٦٠ ذلـك إلى المبـرد أيضـاً. ولم يتعرض المبرّد في نقده لكتاب سيبويـه لهذا البيت، وقـد استشهد به على العطف على الموضع في المقتضب: ٢/ ٣٣٨، ٣/ ٢٨١، ٤/ ١١٢، ٣٧١.

(٣) تحصيل عين الذهب: ٩٣.

أنْ يذهب إنسانٌ له علم وتحصيل، إلى أنّ سيبويه غلط في الإنشاد، وإنْ وقع شيءٌ مما استشهد به ـ في الدواوين ـ على خلاف ما ذكَرَ، فإنما ذلك سمع إنشادَه ممن يُستشهد بقوله على وجهٍ، فأنشد ما سمع، لأنّ الذي رواه قوله حجة، فصار بمنزلة شعر يُروى على وجهين»[1].

وقد أجاز الفرّاء الروايتين معاً رواية الخفض ورواية النصب، على أنّه صرّح بأنّ رواية الخفض أكثر وأشهر. ولعل هذا دليل على تأثّره برواية سيبويه في الكتاب.

*** جواز قولهم (لولاي) و(لولاك)، وموضع الضمير فيهما:**

قال الفرّاء: «وقد استعملت العرب (لولا) في الخبر، وكثُر بها الكلام حتى استجازوا أن يقولوا: لولاك ولولاي، والمعنى فيهما كالمعنى في قولك: لولا أنا، ولولا أنت، فقد توضع الكاف على أنّها خفضٌ والرفع فيها الصّواب. وذلك أنّا لم نجد فيها حرفاً ظاهراً خُفِضَ، فلو كان ممّا يخفض لأوشكتَ أن ترى ذلك في الشعر، فإنّه الذي يأتي بالمستجاز، وإنّما دعاهم إلى أن يقولوا: لولاك في موضع الرفع، لأنّهم يجدون المكنّى يستوي لفظه في الخفض والنصب، فيُقال: ضربتك ومررتُ بك، ويجدونه يستوي أيضاً في الرفع والنصب والخفض، فيُقال: ضَرَبَنا، ومَرَّ بنا، فيكون الخفض والنصب بالنون، ثمّ يقال: قُمْنا ففعلْنا، فيكون الرفع بالنون. فلمّا كان ذلك استجازوا أنْ يكون الكاف في موضع (أنت) رفعاً إذ كان إعراب المكنّى بالدّلالات لا بالحركات. قال الشاعر[2]:

---

(1) شرح أبيات سيبويه: 1/ 303. وقال أبو البركات في الإنصاف: 1/ 309: ومن زعم أنّ الرواية: (ولا الحديدِ) بالخفض فقد أخطأ، لأنّ البيت الذي بعده:

أدِيْروها بني حَرْب عليكم ... ولا ترموا بها الغرض البعيدا

(2) البيت لعمرو بن العاص في المقاصد النحوية: 3/ 260، وبلا عزو في شرح =

أَيَطْمَــعُ فينــا مَــن أراق دماءَنــا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حَسَمْ

وقال آخر[(١)]:

ومنزلـةٍ لـولايَ طحْـتَ كمـا هـوى بأجرامِهِ مـن قُلَّـةِ النِّيـق مُنْهَـوِي»[(٢)]

ذهب الفرّاء إلى جواز قولهم: لولاي ولولاك، وإلى أنّ الضمير المتصل في موضع رفع بالابتداء، نيابـة عن ضمير الرفع المنفصل، فقد جاء ضمير الجرّ في موضع ضميـر الرفع، لأنّ الشائع الكثير أن يليها ضميـر رفع منفصل قياساً على الاسم الظاهر لأنه يكون مرفوعاً.

وذهب سيبويه إلى أنّ موضع الضمير في (لولاي) و(لولاك) جـرٌّ، وحكاه عن الخليـل ويونس. واحتج بأنّ الياء والكاف لا يكونان علامـة مضمر مرفوع، وأنّ (لولا) في عملها الخفض مع المكني، وإنْ كانت لا تعمله مع الظاهر، بمنزلة (عسى) في عملها النصب مع المكني نحو: عساك وعساني، وإنْ كان عملهـا مع الظاهر الرفع، فلعسى، وللولا مع المضمر حالٌ تخالف الظاهر، كما أنّ لـ (لدن) مع (غدوة) حالاً ليست مع غيرها، ألا تراها تنصبها دون أن تنصب غيرها. والمراد أنـه غير مستنكر أن يكون للحـرف عمـل في حال لا يكون له في حال أخرى[(٣)].

= المفصـل: ٣/ ١٢٠، والخزانـة: ٥/ ٣٤٢. وروايتـه فيهـا: (. . .لم يعرض لأحسابنا حَسَن).

(١) البيت ليزيد بن الحكم الثقفي في الكامل: ٣/ ١٢٧٧، وشرح أبيات سيبويه: ٢/ ٢٠٢، والخصائص: ٢/ ٢٥٩، وتحصيـل عيـن الذهب: ٣٧٩، وشرح المفصل: ٣/ ١١٨، والمقاصد النحوية: ٣/ ٢٦٢، والخزانة: ٥/ ٣٣٦، ٣٣٧، ٣١٢، ١٠/ ٣٣٣، وروايته فيها: (وكم موطن. . .) مثل رواية سيبويه في الكتاب.

(٢) معاني القرآن: ٢/ ٨٥.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ١٢١.

يقول في (باب ما يكون مضمراً فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا أُظْهِرَ بعده الاسم): وذلك لولاكَ ولولاي، إذا أضمرتَ الاسمَ فيه جُرَّ، وإذا أظهرتَ رُفعَ. ولو جاءت علامةُ الإضمار على القياس لقُلتَ: لولا أنت، كما قال سبحانه: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[سبأ: ٣١]، ولكنّهم جعلوه مضمراً مجروراً. والدليل على ذلك أنّ الياء والكاف لا تكونان علامة مُضْمَر مرفوع، قال الشاعر يزيد بن الحكم:

وكم مَوْطِنٍ لولايَ طِحْتَ كما هوى ... بأجرامِهِ مِن قُلّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

وهذا قول الخليل رحمه الله ويونس(١).

وكان سيبويه قد نصَّ على الرأي الذي اعتمده الفرّاء، غير أنّه عدّه وجهاً رديئاً، قال: «ولا يستقيم أن تقول: وافقَ الرّفع الجرَّ في (لولاي)، كما وافقَ النّصبُ الجرَّ حين قُلتَ: معَكَ وضَرَبَكَ، لأنّك إذا أضفتَ إلى نفسك اختلفا، وكان الجرُّ مفارقاً للنصب في غير الأسماء. وزعمَ ناسٌ أنّ الياء في (لولاي) و(عَساني) في موضع رفعٍ، جعلوا (لولاي) موافقةً للجرّ، و(ني) موافقةً للنصب، كما اتّفق الجرُّ والنصب في الهاء والكاف. وهذا وجهٌ رديءٌ لمَا ذكرتُ لك، ولأنك لا ينبغي لك أن تكسر البابَ وهو مطّردٌ وأنت تجدُ له نظائر. وقد يوجَّهُ الشيءُ على الشيء البعيد إذا لم يوجد غيرُه»(٢).

بَيْدَ أنّ الأخفش تلميذ سيبويه اختار هذا الوجه، جاء في بعض نسخ «كتاب سيبويه» المخطوط تعليقة لأبي الحسن الأخفش هذا نصّها: «رأي أبي الحسن أنّ الكاف في (لولاك) في موضع رفع على غير قياس، كما قالوا: ما أنا كأنت، ولا أنت

(١) الكتاب: ٢/ ٣٧٣ ـ ٣٧٤.

(٢) المصدر نفسه: ٢/ ٣٧٥ ـ ٣٧٦.

كأنا. وهذان علم الرفع، وكذلك عساني»[١].

واحتجّ الأخفش لذلك «بأنّ علامة الجرّ دخلت على الرفع في (لولاي)، كما دخلت علامة الرفع على الجرّ في قولهم: ما أنا كأنتَ، فأنت من علامات المرفوع، وهو هاهنا في موضع مجرور، وكذلك الياء والكاف من علامات المجرور، وهما في (لولاي، ولولاك) من علامات المرفوع»[٢]. وكأنّ الفرّاء تأثر بمقالة الأخفش، وأخذ عنه هذا الرأي الذي نصّ عليه سيبويه وعدّه وجهاً قبيحاً.

وكان المبرد ينكر هذا الاستعمال، ويذهب إلى أنه لا يجوز أن يقال: لولاي ولولاك، يقول: «والذي أقوله: إنّ هذا خطأ، ولا يَصْلح أنْ تقول إلا: (لولا أنت)، قال الله ﷻ: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾، ومن خالفنا فهو لا بُدَّ يزعم أنّ الذي قلناه أجود، ويدّعي الوجه الآخر فيجيزه على بُعْدٍ»[٣].

وذكر السيرافي أنّ المبرّد ينكر لولاي ولولاك، ويزعم أنه خطأ لم يأت عن ثقة، وأنّ الذي استغواهم بيت الثقفي، وأنّ في قصيدته اضطراباً، غير أنّه دفع كلامه بقوله: «ما كان لأبي العباس أنْ يسقط الاستشهاد بشعر رجل من العرب قد روى قصيدته النحويون وغيرهم، واستشهدوا بهذا البيت وغيره من القصيدة، ولا أنْ

---

(١) الكتاب: ٢/ ٣٧٥ (حاشية المحقق). وينظر: رأي الأخفش والفراء في: شرح كتاب سيبويه: ٩/ ٨٣، والأمالي الشجرية: ٢/ ٢١٢، وشرح المفصل: ٣/ ١٢٢، ومغني اللبيب: ٣٦١. وما نُسب إلى الفرّاء نسبه أبو البركات إلى الكوفيين، وأشار إلى أنّ الأخفش من البصريين ذهب إليه، ثم ذكر حجج الفريقين، وصحّح مذهب الكوفيين. الإنصاف، المسألة (٩٧): ٢/ ١٩٦.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٩/ ٨٥.

(٣) الكامل: ٣/ ١٢٧٨.

يُنكر ما أجمع الجماعة على روايته عن العرب»(١).

وكذلـك ردّ ابن يعيش على المبـرد، فقال: «وإنكـار مثل هذا لا يحسن إذ الثقفي من أعيان شعراء العرب، وقد روى شعره الثقات فلا سبيل إلى منع الأخذ به مع أنه قد جاء من غير جهة الثقفي»(٢).

هذا يعني أنّ سيبويـه والفـرّاء متفقان على جواز أنْ يقال: لولاي ولولاك، وإن اختلفـا في إعراب الياء والكـاف، يؤكده قول السيرافـي: «أجمـع النحويون المتقدمون من البصريين والكوفيين على الرواية عن العرب: لولاك، ولولاي»(٣). وأما اختلافهم في إعـراب الياء والكاف، فلعلـه يعود إلى تأثّـر الكسائي والفرّاء برأي الأخفش، غيـر أنّ القياس على مذهب سيبويـه أن يكون الاسم الظاهر بعد (لولا) مرفوعاً بالابتداء، «فينبغي إذا كُنِّي عنـه أن يكون مضمراً منفصلاً، فيُقال: لولا أنت، ولولا أنتمـا، ولولا أنتم، ونحو ذلك، لأنّ سبيل المضمر سبيلُ الظاهر في موضعه من الإعراب»(٤).

*** جواز إبدال الأفعال بعضها من بعض ومنع ذلك إنْ تباينت معانيها:**

قال الفرّاء في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا ۝٦٨ يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾[الفرقان: ٦٨ ـ ٦٩]: «قرأت القُرّاء بجزم (يُضاعفْ)، ورفعه عاصم بن أبي

(١) شرح كتاب سيبويه: ٩/ ٨٣، وينظر: النكت: ٢/ ٢٧٨، وتحصيل عين الذهب: ٣٧٩. والإنصاف: ٢/ ١٩٩.

(٢) شرح المفصل: ٣/ ١٢٠.

(٣) شرح كتاب سيبويه: ٩/ ٨٢، وينظر: النكت: ٢/ ٢٧٧. وفي الجنى الداني: ٦٠٥: «قال الشّلوبين: اتفق أئمة البصريين والكوفيين، كالخليل وسيبويه، والكسائي والفرّاء على رواية (لولاك) عن العرب».

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٩/ ٨١.

النجود[١]. والوجه الجزم، وذلك أنَّ كلَّ مجزومٍ فسَّرْته ولم يكن فعلاً لما قبله فالوجه فيه الجزم، وما كان فعلاً لما قبله رفعته. فأمّا المفسِّر للمجزوم فقوله: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ ثم فسَّرَ الأثام، فقال: ﴿يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ ومثله في الكلام: إنْ تكلِّمْني تُوصِني بالخير والبِرّ أقبلْ منك، ألا ترى أنّك فسَّرْتَ الكلام بالبر ولم يكن فعلاً له، فلذلك جزمت»[٢].

ذكر الفرّاء أنّ (يضاعف) في آية الفرقان قرئ بالجزم لأنّه جاء بدلاً من (يلقَ)، وهو جواب الشرط، ولأنّ لقاء الآثام تضعيف العذاب، فأبدل منه، إذ المعنى يشتمل بعضه على بعض، وعلى هذا يجوز بدل الأفعال بعضها من بعضٍ، فإنْ تباينت معانيها لم يجز بدل بعضها من بعض[٣]. وأشار إلى قراءة الرفع غير أنه رجح قراءة الجزم ومال إليها. وهذا رأي الخليل نصّ عليه سيبويه في «الكتاب»، يقول: «وسألته عن قوله ﷻ: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾، فقال: هذا كالأول، لأنّ مضاعفة العذاب هو لُقيُّ الآثام. ومثل ذلك من الكلام: إنْ تأتِنا نُحْسِنْ إليك نُعْطِكَ ونَحْمِلْكَ، تفسِّر الإحسان بشيءٍ هو هو، وتجعل الآخر بدلاً من الأول»[٤].

ثم ذكر أنّ الفعل إذا وقع بين فعلين مجزومين، وكان الفعل الثاني ليس في معنى الأول، بل هو معمول له على أنه حال رُفِع، يقول: «ولو كان الثاني فعلاً

---

(١) أي: في رواية أبي بكر، وقرأ بالرفع أيضاً ابن عامر غير أنه يحذف الألف ويشدد العين (يُضَعَّفُ). السبعة: ٤٦٧، والكشف: ٢/ ١٤٧، والتيسير: ١٦٤، والنشر: ٢/ ٣٣٤.

(٢) معاني القرآن: ٢/ ٢٧٣.

(٣) ينظر: إعراب القرآن: ٣/ ١٦٨، ومشكل إعراب القرآن: ٤٩١.

(٤) الكتاب: ٣/ ٨٧.

للأول لرفعته، كقولك: إنْ تأتِنا تطلبُ الخيرَ تَجِدْه، ألا ترى أنك تجد (تطلب) فعلاً للإتيان، كقيلك: إنْ تأتنا طالباً للخير تجدْه. قال الشاعر[1]:

متى تأتِهِ تعشُو إلى ضَوْءِ نَارِهِ ... تجدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ

فرفع (تعشو) لأنه أراد: متى تأتِهِ عاشياً»[2]، وهذا موافق لما جاء في «كتاب سيبويه» فإنه قال في (باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما): «فأما ما يرتفع بينهما فقولك: إنْ تأتِني تَسْألُني أُعْطِكَ، وإنْ تأتِني تمشي أمشِ معك. وذلك لأنك أردت أن تقول: إنْ تأتِني سائلاً يكن ذلك، وإنْ تأتني ماشياً فعلت»[3]. وأنشد البيت الذي تقدّم، شاهداً لرفع (تعشو) لاعتراضه حالاً بين الشرط والجزاء، قال: «إنّما كان الرفع في قوله: متى تأتي تعشو، لأنّه في موضع عاشٍ، كأنّه قال: متى تأتِهِ عاشياً»[4].

يعني أنّ الفعل الداخل بين المجزومين إذا كان ليس في معنى الفعل فلا يكون بدلاً منه، وذلك نحو: إنْ يأتني زيدٌ يضحكُ أكرمْه، لا يحسن في ذلك غيرُ الرفع، لأنّ (يضحك) ليس من الإتيان في شيء، فهو في موضع الحال، كأنه قال: إنْ يأتني زيدٌ ضاحكاً أكرمه. وكأنّ الفرّاء أخذ ذلك عن كتاب سيبويه، على أن سيبويه أجاز أن يكون الفعل مجزوماً على أنه بدل غلط، كأنك أردت الثاني فسبق لسانك إلى الأول فأبدلته منه وجعلت الأول كاللغو على حدّ: مررت برجلٍ حمارٍ،

---

(١) البيت للحطيئة، في ديوانه: ٨١، وشرح أبيات سيبويه: ٢/ ٦٥، وتحصيل عين الذهب: ٤١٩.

(٢) معاني القرآن: ٢/ ٢٧٣.

(٣) الكتاب: ٣/ ٨٥.

(٤) المصدر نفسه: ٣/ ٨٨.

ولا يكون في الفعل من البدل إلا بدل الكل وبدل الغلط، ولا يكون فيه بدل بعض ولا اشتمال[(١)]، يقول: «وسألته: هل يكون: إنْ تأتنا تسألْنا نُعْطِك؟ فقال: هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأول، لأنّ الأولَ الفعلُ الآخرُ تفسيرٌ له، وهو هو، والسؤال لا يكون الإتيان، ولكنه يجوز على الغلط والنسيان، ثم يتدارك كلامه. ونظير ذلك في الأسماء: مررت برجلٍ حمارٍ، كأنه نسي ثم تدارك كلامه»[(٢)].

* **جواز إضمار الفاء في جواب الشرط:**

قال الفرّاء: «والجزاءُ لا بُدَّ له أنْ يُجاب بجزمٍ مثله أو بالفاء. فإنْ كان ما بعد الفاء حرفاً من حروف الاستئناف وكان يُرفع أو يُنْصب أو يُجزم صلح فيه إضمار الفاء. وإنْ كان فعلاً أوله الياء أو التاء أو كان على جهة فَعَلَ أو فعلوا لم يصلح فيه إضمار الفاء، لأنّه يُجزم إذا لم تكن الفاء، ويُرفع إذا أدخلت الفاء. وصلح فيما قد جُزِمَ قبل أن تكون الفاء لأنّها إنْ دخلَتْ أو لم تدخل فما بعدها جزمٌ، كقولك للرجل: إنْ شئت قم، ألا ترى أنّ (قم) مجزومة ولو لم يكن فيها الفاء، لأنك إذا قلت: إنْ شئتَ قم، جزمتها بالأمر، فكذلك قول الشاعر[(٣)]:

مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكُرُها ... والشّرُّ بالشّرِّ عند الله مثلانِ

ألا ترى أنّ قولك: (الله يشكرها) مرفوع كانت فيه الفاء أو لم تكن،

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٧/ ٥٣.

(٢) الكتاب: ٣/ ٨٧.

(٣) البيت لحسان بن ثابت في الكتاب: ٣/ ٦٥، وهو في ديوانه قسم الزيادات: ٢/ ٥١٦، ولعبد الرحمن بن حسان في المقتضب: ٢/ ٧٢، ولكعب بن مالك في شرح أبيات سيبويه: ٢/ ١٠٩، وهو في ديوانه: ٢٢٠، وبلا عزو في تحصيل عين الذهب: ٤٠٩. ويروى (سيان) بدلاً من (مثلان).

فلذلك صلح ضميرها»[١].

يرى الفرّاء أنه يجوز إضمار الفاء في جواب الشرط، إنْ كان جملةً فعلية فعلها أمرٌ، نحو: قُمْ، لأنه عندهم فعل مستقبل مجزوم بلام مقدّرة[٢]. أما إن كان غيرَ ذلك فإنّه لا يجوز إضمار الفاء، لأنه يكون مرفوعاً إن اقترن بالفاء، ومجزوماً إنْ لم يقترن بها. واحتج بقول الشاعر: (من يفعل الحسنات اللهُ يشكرها) لجواز إضمار الفاء في جواب الشرط، لأنّ قوله: (الله) اسم مرفوع لا يتغير إعرابه بدخول الفاء أو بحذفها.

وقد أنشد سيبويه البيت الذي تقدم، شاهداً لجواز إضمار الفاء في جواب الشرط للضرورة. فالمشهور عنده أنّ إضمار الفاء يكون في الشعر للضرورة، ولا يجوز في اختيار الكلام، يقول السيرافي: «إنّ جواب الشرط متى كان جملةً أو فعلاً مرفوعاً لم يكن بُدٌّ من الفاء، لأنّها إنما أتى بها لئلا يتسلط ما قبلها على ما بعدها. ألا ترى أنك تقول: إنْ تَقُمْ أقُمْ، فتجزم (أقم) بما تقدّم، ولو أدخلت الفاء عليها بطل جزمها، لا تقول: إنْ تَقُمْ فأقُمْ، فحذف الفاء مع الحاجة إليها لضرورة الشعر. وقد كان سيبويه يجيز هذا الوجه»[٣].

يؤكده قول سيبويه في (باب الجزاء): «وسألتُه عن قوله: إنْ تأتني أنا كريمٌ، فقال: لا يكون هذا إلا أنْ يضطرَّ شاعرٌ، من قِبَل أنّ (أنا كريمٌ) يكون كلاماً مبتدأً، والفاء وإذا لا يكونان إلا مُعَلّقَين بما قبلهما فكرهوا أن يكونَ هذا جواباً حيث

(١) معاني القرآن: ١/ ٤٧٥ ـ ٤٧٦.

(٢) ينظر: إعراب ثلاثين سورة: ٢٧، والموفي في النحو الكوفي: ١١٨.

(٣) شرح كتاب سيبويه: ٢/ ١٦٥، وفي: ١٠/ ٧٧: «وقد حذفت العرب (الفاء) في الجواب في ضرورة الشاعر، وسهّل ذلك أنّ أصل الجواب لا يكون فيه فاء».

لم يشبه الفاء. وقد قاله الشاعر مضطراً، يشبّهه بما يُتكلَّم به من الفعل»[١].

وكأنّ كلام الفرّاء مأخوذٌ عن كتاب سيبويه، غير أنّه لم يذكر أنّ إضمار الفاء في جواب الشرط جائز للضرورة، كما هو المشهور عند سيبويه. أو لعله أخذ ذلك عن الأخفش، لأنّ إضمار الفاء يجوز عنده في الكلام إذا علم، يقول النحاس: «وقال أبو الحسن: هو عندي جائز في الكلام إذا علم، ومنه قول الله ﷻ: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾[الشورى: ٣٠]، وقُرِئ: (بما كسبت)[٢] فاستُدلّ بهذا على أنّ الفاء محذوفة»[٣]. يؤكد ذلك قول أبي علي الفارسي: «وقد تأوّل أبو الحسن بعض الآي على حذف الفاء في جواب الشرط»[٤]. وقول ابن هشام: «وعن الأخفش أن ذلك واقعٌ في النثر الصحيح، وأنّ منه قوله تعالى: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ﴾[٥][البقرة: ١٨٠]. أو لعله فهم عبارة سيبويه: «وتقول: أيّها تشاء لك، فتشاء صلةٌ لأيِّها حتى كَمل اسماً، ثم بَنَيْتَ (لك) على (أيها)، كأنك قلت: الذي تشاء لك. وإنْ أضمرت الفاء جاز وجزمت تشاء، ونصبت أيها»[٦]. على أنه يجيز حذف الفاء في الكلام.

غير أنّ السيرافي لا يرى في كلام سيبويه جواز حذف الفاء لغير ضرورة

---

(١) الكتاب: ٣/ ٦٤.

(٢) وهي قراءة نافع وابن عامر، وقرأ الباقون (فبما) بالفاء. السبعة: ٥٨١، والكشف: ٢/ ٢٥١، والتيسير: ١٩٥، والنشر: ٢/ ٣٦٧.

(٣) الخزانة: ٩/ ٥٠.

(٤) الحجة للقراء السبعة: ٦/ ١٢٩.

(٥) مغني اللبيب: ٢١٩.

(٦) الكتاب: ٢/ ٣٩٨، وعبارة سيبويه: «وإنْ أضمرت الفاء جاز...» ساقطة من طبعة بولاق: ١/ ٣٩٧.

الشعر، لأنه قال تعليقاً على هذه العبارة: «فقال الراد: إضمار الفاء إنما يجوز في الشعر وقد ذكره سيبويه في كلامه. قال أبو سعيد: وليس كذلك، إنما أراد: إذا أُضْمِرَتْ في الموضع الذي يجوز إضماره، على ما ستقف عليه في باب المجازاة، وكان حكمه أنْ تنصب أيّها بفعل الشرط وتجزم فعلَ الشرط»[١].

ونُسب إلى المبرد أنّه منع ذلك حتى في الشعر، وزعم أنّ الرواية: (من يفعل الخير فالرحمن يشكره)[٢]. على أنّ المبرّد أنشد البيت في «المقتضب» كما أنشده سيبويه، ثم قال: «فلا اختلاف بين النحويين في أنّه على إرادة الفاء، لأنّ التقديم فيه لا يصلح»[٣]. هذا يعني أنّ النحويين متفقون على أنّ الفاء مقدّرة في المعنى، وإنْ حذفت لفظاً.

* **نصب الصفة على الحال إنْ تقدّمت على الموصوف:**

قال الفرّاء: «والوجه في (إلا) أنْ يُنصبَ ما بعدها إذا كان ما قبلها لا جحد فيه، فإذا كان ما قبل (إلا) فيه جَحْدٌ جعلتَ ما بعدَها تابعاً لما قبلها، معرفةً كان أو نكرةً. فأما المعرفة فقولك: ما ذهب الناسُ إلا زيدٌ. وأما النكرة فقولك: ما فيها أحدٌ إلا غلامُك. وإذا كان الذي قبل (إلا) نكرةً مع جحدٍ فإنّك تُتْبع ما بعد (إلا) ما قبلها، كقولك: ما عندي أحدٌ إلاّ أخوك. فإنْ قدّمْتَ (إلاّ) نصبت الذي كنت

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٩/ ١٢٨.

(٢) مغني اللبيب: ٢١٨ ـ ٢١٩. وينظر: نوادر أبي زيد: ٣١، والمقاصد النحوية: ٤/ ٤٣٣، وشرح شواهد المغني: ١/ ١٧٩.

(٣) المقتضب: ٢/ ٧٢ ـ ٧٣. وفي شرح كتاب سيبويه: ٢/ ١٦٦: «وكان أبو العباس محمد ابن يزيد يأبى أن يقدّر الجواب مقدّماً، لأنه قد وقع في موقعه الذي ينبغي له، والشيء إذا وقع في موقعه لم يُنْو به التقديم».

ترفعه، فقلت: ما أتاني إلا أخاك أحدٌ، وذلك أنّ (إلا) كانت منسوقةً على ما قبلها فاتَّبعه، فلمّا قُدّمت فمُنع أن يتبعَ شيئاً هو بعدها فاختاروا الاستثناء»[١].

يرى الفرّاء أنّ الاسم الواقع بعد (إلا) يُنصب على الاستثناء إذا كان الاستثناء تاماً مثبتاً. فإذا كان الاستثناء تاماً منفياً جاز في الاسم الواقع بعد (إلا) أنْ يكون بدلاً مما قبلها. أما إذا كان الاستثناء تاماً منفياً، وكان المستثنى منه نكرة، وتقدم المستثنى عليه، فإنّ الاسم الواقع بعد (إلا) لا يجوز أنْ يكون تابعاً، بل يُنصب على الاستثناء.

وهذا موافق لما جاء في كتاب سيبويه، فإنّه أشار إلى أنّ (إلا) إنْ تقدّمت على المستثنى منه، فإنّ الاسم الواقع بعدها ينصب على الاستثناء ولا يجوز أن يكون بدلاً، يقول في (باب ما يُقدَّم فيه المستثنى): «وذلك قولك: ما فيها إلا أباك أحدٌ، وما لي إلا أباك صديقٌ. وزعم الخليل رحمه الله أنهم إنما حملهم على نصب هذا أنّ المستَثْنى إنّما وجهه عندهم أنْ يكون بدلاً ولا يكون مبدلاً منه[٢]، لأنّ الاستثناء إنّما حدُّه أنْ تدارَكه بعدما تنفي فتُبدلـه[٣]، فلمّا لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخّرت المستَثْنَى»[٤]. أي حملوا الاسم المقدّم وهو (زيد) في نحو: ما جاءني إلا زيداً أحدٌ، على وجهٍ يجوز إذا أخّرتَ المستثنى وهو (زيد)، والوجه الجائز النّصب، لأنّهَ إذا أُخّر المستثنى فقيل: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ، جاز

---

(١) معاني القرآن: ١/ ١٦٧.

(٢) قال أبو علي: «لو رفعت المستثنى إذا قدّمته لأبدلتَ المستثنى منـه من المستثنى، وهذا عكس ما عليه هذا الحدّ، لأنك إنما تُبدل المستثنى من المستثنى منه، لا المستثنى منه من المستثنى»، التعليقة: ٢/ ٦٥.

(٣) أي: تُبدل المستثنى من الذي نفـي عنـه الفعل وهو (أحدٌ) من قولك: ما أتانـي أحـدٌ. المصدر نفسه.

(٤) الكتاب: ٢/ ٣٣٥.

في (زيد) النصب على الاستثناء. فلما قُدِّم المستثنى صار الوجه الذي كان جائزاً وإنْ لم يكن بالوجه لا يجوز غيره[١].

وذكر الفرّاء بعد ذلك أنّ مثل تقدُّم المستثنى على المستثنى منه، تقدّم الصفة على الموصوف، فإذا تقدّمت تنصب على الحال، يقول: «ومثله قول الشاعر[٢]:

لميّةَ مُوحِشاً طَلَلُ يَلُوحُ كأنّه خِلَلُ

المعنى: لمية طللٌ موحشٌ، فصلح رفعه لأنّه أُتْبع الطلل، فلما قُدّم لم يَجُز أن يتبع الطلل، وهو قبله»[٣].

وقد جعل سيبويه حمل المستثنى على وجه النصب إذا تقدّم على المستثنى منه مثل حمل الصفة على وجه النصب على الحال إذا تقدّمت على الموصوف، يقول: «كما أنهم حيث استقبحوا أنْ يكون الاسم صفة في قولهم: فيها قائماً رجلٌ، حملوه على وجهٍ قد يجوز لو أخّرت الصفة، وكان هذا الوجه أمثلَ عندهم من أن

---

(١) ينظر: التعليقة: ٢/ ٦٦.

(٢) البيت لكثير عزّة في الكتاب: ٢/ ١٢٣، وهو في ديوانه: ٥٠٦، (من الأبيات المفردة)، وتحصيل عين الذهب: ٢٨٤، وشرح المفصل: ٢/ ٦٢، والمقاصد النحوية: ٣/ ١٦٣، وشرح شواهد المغني: ١/ ٢٤٩، ويروى:

لميّة موحشاً طللٌ قديمُ عفاهُ كلُّ أسحم مستديمُ

وهذه الرواية في ديوان كثير: ٥٣٦ من الأبيات المنسوبة له. وفي الخزانة (٣/ ٢١١): من روى أوله: (لعزة موحشاً) قال: هو لكثيّر عزة، ومن رواه: (لمية موحشاً) قال: إنه لذي الرّمة.

(٣) معاني القرآن: ١/ ١٦٧ ـ ١٦٨.

يحملوا الكلام على غير وجهه»[١]. أي: كما أنّ الحال من النكرة لم تكن مستحسنة، فلما قدّم الصفـة التي تكون حالاً على الاسم صار ما كان غير مستحسن من حـال النكرة الوجه، كراهة أنْ يجعل ما لا يوصف به وصفاً وهو (رجل) وما أشبهـه في نحو: فيها قائماً رجلٌ[٢].

وكأنّ كلام الفراء مأخوذ عن كتاب سيبويه، يؤكده أنّ سيبويه قال في (باب ما ينتصب لأنّه قبيح أنْ يوصف بما بعده ويُبْنَى على ما قبله): «وذلك قولك: هذا قائماً رجلٌ، وفيها قائماً رجلٌ. لمّا لم يجز أنْ تُوصَف الصفة بالاسم وقَبُح أنْ تقول: فيها قائمٌ، فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبح مررتُ بقائمٍ وأتاني قائمٌ، جعلت القائمَ حالاً، وكان المبني على الكلام الأول ما بعده. وحُمل هذا النصب على جواز (فيها رجلٌ قائماً)، وصار حين أُخّرَ وجـهَ الكلام، فراراً من القبح[٣]. ثم أنشد البيت الذي تقدّم، شاهداً لنصب (موحشاً) على الحال، لأنّ أصله صفـة لـ (طلل) فتقدمت على الموصوف فصارت حالاً.

يعني: أنّ تنكير صاحب الحال قبيح، وهو جائزٌ مع قبحـه، لوقلت: جاء رجلٌ ضاحكاً، لقبح مع جوازه، وجعلـه وصفاً لما قبله هو الوجـه. فإنْ قدّمت صفة النكرة نصبتها على الحال، وذلك لامتناع جواز تقديم الصفة على الموصوف، لأنّ الصفة تجري مجرى الصلة في الإيضاح فلا يجوز تقديمها على الموصوف، كما لا يجوز تقديم الصلـة على الموصول. وإذا لم يجز تقديمها صفـةً عُدِل إلى الحـال، وحُمِـل النصب على جواز: جاء رجلٌ ضاحكاً، وصار حين قُـدِّم وجـه

(١) الكتاب: ٢/ ٣٣٥.

(٢) ينظر: التعليقة: ٢/ ٦٦.

(٣) الكتاب: ٢/ ١٢٢ ـ ١٢٣.

الكلام. ويسميه النحويون أحسن القبيحين، وذلك أنّ الحال من النكرة قبيح، وتقديم الصفة على الموصوف أقبح[١].

على أنّ استشهاد سيبويه لتقديم الحال على صاحبها النكرة بقوله (لمية موحشاً طلل) لا يستقيم عند من اشترط أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال. يقول السخاوي: «انتصب (موحشاً) على الحال من (طلل)، والعامل الجار والمجرور، وهذا كلام فيه نظر... فإنْ قلنا بقول سيبويه فالجار والمجرور خبر المبتدأ، والمبتدأ (طلل)، والخبر مقدّم على المبتدأ والنية به التأخير، وفيه ضمير يعود إلى المبتدأ، وهذا الضمير مرفوع بالجار والمجرور، كما كان مرفوعاً بالفعل الذي جُعل الجار والمجرور نائباً عنه. ومما استقر عندهم أنّ العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال. والحال هاهنا صاحبها (طلل) والعامل في (طلل) معنوي، فكيف يكون الجار والمجرور عاملاً في الحال، وهو غير عامل في طلل؟!»[٢].

غير أنّ الرضي يقول: «ومن جوّز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها ـ وهو الحق إذ لا مانع ـ جوّز كون (لمية) عاملاً في الحال وكون (طلل) ذا حالٍ مع ارتفاعه بالابتداء»[٣]، كما رجح ابن مالك مذهب سيبويه فقال: «وقد تقدم من

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٦٣ ـ ٦٤، وقال السيرافي: «جملة هذا الباب أن يكون اسم منكور له صفة تجري عليه، ويجوز نصب صفته على الحال، والعامل في الحال شيءٌ متقدّم لذلك المنكور، ثم تتقدم صفة ذلك المنكور عليه لضرورة عرضت لشاعر إلى تقديم تلك الصفة، فيكون الاختيار في لفظ تلك الصفة أنْ تُحل على الحال». شرح كتاب سيبويه: ٧/ ٥٨.

(٢) ينظر: سفر السعادة: ٢/ ٧٢٤ ـ ٧٢٥.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي: ١/ ٢٠٤.

كلامه ما يدل على أنّ صاحب الحال هو المبتدأ لا الضمير المستكن في الخبر. وبينت رجحان قوله على مَن زعم أنّ صاحب الحال هو الضمير. ومن ورود الحال وعاملها غير عامل صاحبها قولهم: ها قائماً ذا زيد، فنصب الحال حرف التنبيه وليس له عمل في صاحبها»[1]. أما على قول الأخفش الذي يجوّز ارتفاع (زيد) في نحو: (في الدار زيدٌ) على أنه فاعل، فيتحد عامل الحال وصاحبها، يقول السخاوي: «وإنْ قلنا بقول الأخفش فارتفاع (طلل) على أنه فاعل، والرافع له الجار والمجرور، كما يرتفع بالفعل الذي هو نائب عنه. وقلت: لا مرْيةَ على قول الأخفش، أنّ العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال»[2].

وهذا مذهب الكوفيين ولعلهم أخذوا ذلك عنه، جاء في «المغني»: «فإنّ صاحب الحال عند سيبويه النكرة، وهو عنده مرفوع بالابتداء، وليس فاعلاً كما يقول الأخفش والكوفيون»[3].

*** إذا اجتمع تاءان في أول المضارع يجوز حذف إحداهما:**

قال الفرّاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾[النساء: ٩٧]: «إنْ شئت جعلت (توفاهم) في موضع نصب، ولم تضمر تاءً مع التاء، فيكون مثل قوله: ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾[البقرة: ٧٠] وإنْ شئت جعلتها رفعاً، تريد: إنّ الذين تتوفّاهم الملائكة. وكل موضع اجتمع فيه تاءان جاز فيه إضمار إحداهما، مثل قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾[الأنعام: ١٥٢]، ومثل قوله: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم﴾»[هود: ٥٧]. الفرّاء يجيز حذف التاء الأول من المضارع إجازته لحذف الثانية، من غير أنْ يحدّد التاء

---

(١) شرح التسهيل: ٢/ ٣٥٥.

(٢) سفر السعادة: ٢/ ٧٢٥.

(٣) مغني اللبيب: ٨٦٥.

المحذوفة منهما. وهذا موافق لكلام سيبويه، لأنه يجيز حذف التاء الأولى، كما يجيز حذف التاء الثانية، وإنْ كان يرى أنّ الثانية أولى بالحذف، يقول: «فإنْ التقت التاءان في تتكلمون وتَتَترّسون، فأنت بالخيار، إنْ شئت أثبتّهما، وإنْ شئت حذفت إحداهما. وتصديق ذلك قوله ﷻ: ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾[فصلت: ٣٠]، و﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ﴾[السجدة: ١٦]. وإنْ شئت حذفت التاء الثانية. وتصديق ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾[القدر: ٤]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ﴾[آل عمران: ١٤٣] وكانت الثانية أولى بالحذف، لأنّها هي التي تَسكن وتدغم في قوله تعالى: ﴿فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ﴾[البقرة: ٧٢]، و﴿وَٱزَّيَّنَتْ﴾[يونس: ٢٤]، وهي التي يُفْعَل بها ذلك في (يذّكّرون). فكما اعتلّت هنا كذلك تُحذف هناك»[١].

وقد عقد أبو البركات في تعيين أي التاءين هي المحذوفة مسألة للخلاف بين البصريين والكوفيين، قال فيها: «ذهب الكوفيون إلى أنه إذا اجتمع في أول الفعل المضارع تاءان: تاء المضارعة وتاء أصلية، نحو: تتناول وتتلوّن، فإنّ المحذوف منهما تاء المضارعة دون الأصلية، نحو: تَناولُ، وتَلَوّنُ. وذهب البصريون إلى أنّ المحذوف منهما التاء الأصلية، دون تاء المضارعة»[٢].

غير أنّ سيبويه لم يُنكر حذف التاء الأولى أو يستبعده، كما أنّ الكوفيين لم يقولوا بحذف التاء الأولى دون الثانية، بل أجازوا حذفَ إحدى التاءين من غير تعيين للتاء المحذوفة، هذا ما تبيّن من كلام الفرّاء، يؤكد ذلك قول ابن الأنباري: «قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهْفِهِمْ﴾[الكهف: ١٧] معناه: تمايل، والأصل فيه: تتزاور، فأدغمت الزاي الأولى في الثانية، وتقرأ: (تزاورُ) بتخفيف

---

(١) الكتاب: ٤/ ٤٧٦.

(٢) الإنصاف، المسألة (٩٣): ٢/ ١٦٣. وينظر: الخلاف النحوي وكتاب الإنصاف: ١٩١.

الزاي، والأصل فيه: تتزاور، فحذفوا إحدى التاءين»[1]. وقول ابن خالويه: «قرأ أهل الكوفة: (تَزاورُ) مخففة من الزاي، وقرأ الباقون: (تَزّاورُ) أرادوا: تتزاور، فأدغموا التاء في الزاي، ومَن خفّف أيضاً أراد: تتزاور، فحذف إحدى التاءين»[2].

ولعل الذي قال بحذف التاء الأولى من الكوفيين هو هشام الضرير[3]، أشار إلى ذلك ابن الأنباري بقوله: «قال الله ﷻ: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ﴾، فمعناه: تتنزّلُ الملائكة، فاستثقل الجمع بين تاءَين، فحذف إحداهما. قال الفراء: يجوز أنْ يحذف الأولى ويجوز أن يحذف الثانية، لأنّ حركتهما متفقة، وقال هشام: المحذوفة هي الأولى»[4].

وكأنّ أبا البركات اعتمد على كلام هشام في أنّ المحذوف تاء المضارعة دون الأصلية، وعدّه مذهب الكوفيين جميعاً. وتبعه على ذلك النحاة المتأخرون، يقول الأشموني: «مذهب سيبويه والبصريين أنّ المحذوف هو التاء الثانية، لأنّ الاستثقال بها حصل، وقد صرّح بذلك في «شرح الكافية»، وقال في «التسهيل»: والمحذوفة هي الثانية لا الأولى خلافاً لهشام، يعني: أنّ مذهب هشام أنّ المحذوفة

(١) شرح القصائد السبع: ٣٦١.

(٢) إعراب القراءات السبع: ١/ ٣٨٧ ـ ٣٨٨. وينظر: السبعة: ٣٨٨، والكشف: ٢/ ٥٦، والتيسير: ١٤٢.

(٣) هو هشام بن معاوية، أبو عبدالله الكوفي، نحوي ضرير، أخذ عن الكسائي، من كتبه: الحدود، والمختصر، والقياس (ت٢٠٩هـ). نزهة الألباء: ١٦٤، وإنباه الرواة: ٣/ ٣٦٤، وبغية الوعاة: ٢/ ٣١٧، والأعلام: ٨/ ٨٨.

(٤) شرح القصائد السبع: ١٤٣.

هي الأولى، ونقله غيره عن الكوفيين»[١].

والذي تبين من هذه المسألة أنّ مذهب الفرّاء ومَن تبعه من الكوفيين موافق لمذهب سيبويه في جواز حذف التاء الأولى أو الثانية، غير أنّ هشاماً وحده من الكوفيين يذهب إلى أنّ التاء المحذوفة هي الأولى، في حين يرى سيبويه أنّ حذف التاء الثانية أفضل من حذف الأولى.

*** الفصل بين المضاف والمضاف إليه:**

ذكر الفرّاء أنّ بعض النحويين يجيز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وينشد قول الشاعر[٢]:

يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدّار

بنصب (الليلة)، وخفض (أهل)، فيقول: (يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدّار)، ويرى أنّ ذلك ليس حسناً، لأنّ اسم الفاعل (سارق) مشتق من (سرق) وهو من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين، يقال: سرقه مالاً، كما يقال: سرق منه مالاً[٣]. ولو كان اسم الفاعل مشتقاً من فعل يتعدى إلى مفعول واحد، نحو صاحب، لكان قولهم أفضل. وإنما يجوز الفصل بينهما بالصفة في ضرورة الشعر، ومراده بالصفة: الظرف أو حرف الجرّ، كما هو اصطلاح الكوفيين[٤]، يقول: «وليس ذلك

---

(١) شرح الأشموني: ٤/ ١٨٩٧، وينظر: تسهيل الفوائد: ٣٢٤، شرح الكافية الشافية: ٤/ ٢١٨٧.

(٢) الرجز بلا عزو في الكتاب: ١/ ١٧٥، والأمالي الشجرية: ٢/ ٢٥٠، وشرح المفصل: ٢/ ٤٥، ٤٦، والخزانة: ٣/ ١٠٨، ٤/ ٢٣٣، ٢٥١، ٦/ ٥٣٤.

(٣) ينظر: اللسان (سرق) ١٠/ ١٥٥.

(٤) يقول ابن سعدان الكوفي: «فإذا جئت بعد المخفوض بشيء فارفعه، تقول: عند عبدالله =

حسناً في الفعل، ولو كان اسماً لكان الذي قالوا أجوز، كقولك: أنت صاحبُ اليومَ ألفِ دينار، لأنّ الصاحب إنما يأخذ واحداً ولا يأخذ الشّيْئين، والفعل قد ينصب الشيئين، ولكن إذا اعترضت صفةٌ بين خافض وما خفض جاز إضافته، مثل قولك: هذا ضاربُ في الدار أخيه، ولا يجوز إلا في الشعر»[(١)]. وهذا موافقٌ لما جاء في كتاب سيبويه، فإنّه يرى أنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيحٌ، لأنهما كالشيء الواحد. فالمضاف إليه من تمام المضاف، يقوم مقام التنوين ويعاقبه، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنوّن كذلك لا يحسن الفصل بينهما[(٢)]، على أنّه يجيز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجرّ في الشعر للضرورة، يقول: «ولا يجوز (يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدارِ) إلا في شعر، كراهيةَ أنْ يفصلوا بين الجار والمجرور»[(٣)]. يريد: بين المضاف والمضاف إليه.

وأنشد قول عمرو بن قميئة[(٤)]:

لمـــا رأت ســـاتيدما اســـتَعْبَرَتْ ... لله درُّ اليـــومَ مَـــنْ لامَهـــا

شاهـداً لجواز الفصل بين المضاف (درّ) والمضاف إليه (مَن) بالظـرف للضرورة.

= مالٌ كثير. رفعت (المال) بالصفة». مختصر النحو: ٥٥، وينظر: مدرسة الكوفة: ٣٨٣.

(١) معاني القرآن: ٢/ ٨٠ ـ ٨١.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤/ ٧٢.

(٣) الكتاب: ١/ ١٧٦ ـ ١٧٧.

(٤) وهو في ديوانه: ١٨٢، ومجالس ثعلب: ١/ ١٢٥، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٣٦٧، وتحصيل عين الذهب: ١٤٧، والنكت: ١/ ٤٠٠، وشرح المفصل: ٢/ ٤٦، ٣/ ١٩، ٧٧، ٨/ ٦٦، ، والخزانة: ٤/ ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤١٩.

وأنشد قول ذي الرّمة[١]:

كأنّ أصواتَ من إيغالهنّ بنا ... أواخرِ المَيْسِ أصواتُ الفراريج

شاهداً لجواز الفصل بين المضاف (أصوات) وَالمضافَ إليه (أواخر) بالجار والمجرور للضرورة.

ثم قال: «فهذا قبيحٌ»[٢]. أي إنّ هذا الفصل إنما يحسن في الشعر، وهو قبيح في الكلام[٣].

وقد عقد أبو البركات في الفصل بين المضاف والمضاف إليه مسألة للخلاف بين البصريين والكوفيين، قال فيها: «ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر. وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز بغير الظرف وحرف الجرّ»[٤].

ونصّ على أنّ الكوفيين احتجوا بقول الشاعر[٥]:

فزجَجْتُها بمِزجّةٍ ... زجّ القَوصَ أبي مزادَه

---

(١) وهو في ديوانه: ٢/ ٩٩٦، والمقتضب: ٤/ ٣٧٦، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٩٢، والخصائص: ٢/ ٣٠٤، وتحصيل عين الذهب: ١٤٩، ٣٠٢، والنكت: ١/ ٢٢٨، ٤٠١، وشرح المفصل: ٣/ ٧٧، والخزانة: ٤/ ١٠٨، ٤١٣، ٤١٩.

(٢) الكتاب: ١/ ١٧٦ ـ ١٧٩.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٤٦، ٣/ ١٩ ـ ٢٠.

(٤) الإنصاف: المسألة رقم (٦٠): ١/ ٣٨٢، وينظر: الخلاف النحوي وكتاب الإنصاف: ٢٤٤ ـ ٢٤٨.

(٥) البيت بلا عزو في مجالس ثعلب: ١/ ١٢٥، وتحصيل عين الذهب: ١٤٥، والمقاصد النحوية: ٣/ ٤٦٨، والخزانة: ٤/ ٤١٥. ويروى: (زج الصعابَ) بدلاً من (زجّ القلوص).

وبقراءة ابن عامر أحد القرّاء السبعة: ﴿وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم﴾[الأنعام: ١٣٧] بنصب (أولادَهم)، وجرّ (شركائهم)[1]، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله: (أولادهم)، والتقدير فيه: قتلُ شركائِهم أولادَهم[2].

وهذا مخالف لما ورد في معاني القرآن للفرّاء، فإنه يقول: «وليس قول من قال: ﴿مُخْلفَ وعدَه رسُلِه﴾[3][إبراهيم: ٤٧]، ولا: (زُيّنَ لكثيرٍ من المشركين قَتْلُ أولادَهم شركائِهم) بشيء. ونحويو أهل المدينة ينشدون قوله:

فزجَجْتُهــــا متمكّنــــاً ... زجَّ القلــوصَ أبــي مــزادَهْ

قال الفرّاء: باطلٌ، والصواب: زجَّ القلوصِ أبو مزادهْ»[4].

ولعل الذين أجازوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف أو حرف الجرّ من الكوفيين أخذوا ذلك عن الأخفش، لأنه ورد في بعض نسخ كتاب سيبويه زيادة هذا نصها: «قال أبو الحسن: إلا في الشعر، سمعت عيسى بن عمر يُنشد:

فزجَجْتُهــا بمِزَجّــةٍ ... زجّ القلــوصِ أبــي مــزادَه

---

(١) ينظر السبعة: ٢٧٠، والكشف: ١/ ٤٥٣، والتيسير: ١٠٧، والنشر: ٢/ ٢٦٣.

(٢) جاء في الموفي في النحو الكوفي: ٥٢: «ويجوز فصلهما إذا كان المضاف مصدراً، والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله نحو: (قتلُ أولادَهم شركائهم) وإما محله كقولهم: تَرْك يوماً نفسِك وهواها، وسعى لها في رداها».

(٣) وخرّج هذه القراءة أبو حيان، قال: وقرأت فرقة: (مخلف وعدَه رُسُلِه) بنصب (وعده) وإضافة (مخلف) إلى (رسله). البحر المحيط: ٦/ ٤٥٦. وقال ابن مالك: فصل فيه اسم الفاعل المضاف إلى مفعول بمفعولٍ آخر. شرح التسهيل: ٣/ ٢٧٨.

(٤) معاني القرآن: ٢/ ٨١. وقال في موضع آخر: «وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية»: ١/ ٣٥٨.

لم يعرف أبو عمَر ما حكى الأخفش، وهو عنده وعند أصحابنا خطأ»[١].

وهذا الشاهد الذي أنشده الأخفش أورده الأعلم، وقال: «ومما أنشده الأخفش في الباب»[٢]. وذكره السيرافي وقال فيه: «وهذا غيرُ معروف ولا مشهور، وهذا بيتٌ يُروَى لبعض المدنيين المولّدين، ولا يُعْرَف مثله من حيث يصحّ»[٣].

وتحرير القول في هذه المسألة: أنّ مذهب الفراء موافق لمذهب سيبويه في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف أو الجار والمجرور لضرورة الشعر، ومنع جوازه بغيرهما، لأنّ نسبة جواز الفصل في الشعر بنحو المفعول إلى الكوفيين لم يعترف به الفرّاء. في حين أنّ الأخفش أجازه مستنداً إلى البيت الذي أنشده بعض المدنيين، ولعل مَن أجازه من الكوفيين أخذ ذلك عنه.

*** عطف الظاهر على الضمير المجرور:**

أشار الفراء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾[النساء: ١] إلى قراءة: (والأرحام) بالخفض[٤]. غير أنه لا يؤيد الاحتجاج بها، لأنّ فيها جواز عطف الظاهر على المضمر المجرور، وهو قبيح إلا في الشعر للضرورة، يقول: «هو كقولهم: بالله والرحمِ، وفيه قُبْحٌ، لأنّ العربَ لا تردُّ مخفوضاً على مخفوض وقد

(١) الكتاب: ١/ ١٧٦ (حاشية المحقق). وجاء في الخزانة: ٤/ ٤١٦: «هذا البيت لم يعتمد عليه متقنو الكتاب، حتى قال السيرافي: لم يثبته أحدٌ من أهل الرواية، وهو من زيادات أبي الحسن الأخفش في حواشي كتاب سيبويه، فأدخله بعض النسّاخ في بعض النسخ، حتى شرحه الأعلم وابن خلف في جملة أبياته».

(٢) تحصيل عين الذهب: ١٤٥.

(٣) شرح كتاب سيبويه: ٤/ ٧٠.

(٤) وهي قراءة حمزة وحده، وقرأ الباقون: ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ بالنصب. السبعة: ٢٢٦، والكشف: ١/ ٣٧٥، والتيسير: ٩٣، والنشر: ٢/ ٢٤٧.

كُني عنه، وقد قال الشاعر في جوازه[١]:

نُعلّقُ في مثل السّواري سيوفَنا ... ومابينها والكعب غُوْطٌ نفانفُ

وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه»[٢].

وهذا موافق لما جاء في «كتاب سيبويه» فإنه يُنكر عطف الظاهر على المضمر المجرور، إلا بإعادة الخافض. لو قلت: مررت بك وزيدٍ، أو به وخالدٍ، لم يجز حتى تعيد الخافض فتقول: مررت بك وبزيد، وبه وبخالد، من قبل أنّ الضمير صار عوضاً من التنوين، والدليل على استوائهما قولهم: ياغلام، فيحذفون الياء التي هي ضمير كما يحذفون التنوين، وإنما استويا لأنهما يجتمعان في أنهما على حرف واحد، وأنهما يكملان الاسم الأول[٣]. لذلك فالعطف عليه من غير إعادة الخفض قبيح، وإنما يجوز في ضرورة الشعر دون حال الاختيار وسعة الكلام، يقول: «ومما يقبح أن يشركه المظهرُ علامة المضمر المجرور، وذلك قولك: مررتُ بك وزيدٍ، وهذا أبوك وعمرو، كرهوا أن يَشرك المظهرُ مضمراً داخلاً فيما قبله، لأنّ هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنّها لا يُتكلّمُ بها إلا معتمدةً على ما قبلها، وأنّها بدلٌ من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فلمّا ضَعُفَت عندهم كرهوا أن يُتبعوها الاسم، ولم يجز أيضاً أن يُتبعوها إياه وإنْ وصفوا، لا يحسن لك أن تقول: مررتُ بك أنتَ وزيدٍ، كما جاز فيما أضمرتَ في الفعل نحو: قُمْتَ أنتَ وزيدٌ، لأنّ ذلك وإنْ كان قد أُنزلَ منزلةَ آخر الفعل،

---

(١) البيت لمسكين الدارمي في ديوانه: ٥٣، وروايته: (غوطٌ تنائف)، وشرح المفصل: ٣/ ٧٩، والمقاصد النحوية: ٤/ ١٦٤، والخزانة: ٥/ ١٢٥.

(٢) معاني القرآن: ١/ ٢٥٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ٧٧.

فليس من الفعل ولا من تمامه، وهما حرفان يستغني كل واحد منهما بصاحبه كالمبتدأ والمبني عليه، وهذا يكون من تمام الاسم. . . وقد يجوز في الشعر أن تشركَ بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور إذا اضطر الشاعر وجاز قمت أنت وزيدٌ، ولم يجز: مررت بك أنت وزيدٍ، لأنّ الفعل يستغني بالفاعل، والمضاف لا يستغني بالمضاف إليه، لأنه بمنزلة التنوين وقد يجوز في الشعر. قال[1]:

فـاليومَ قرَّبْـتَ تهجونـا وتَـشْتِمُنا فاذهب فما بكَ والأيامِ مِنْ عجبِ»[2]

ويتضح مذهب سيبويه في هذه المسألة باحتجاج المازني لذلك بقوله: «لمّا كان المضمر المجرور لا يُعطف على الظاهر إلا بإعادة الخافض، كقولك: مررت بزيدٍ وبك، ولا يجوز أن تقول: مررتُ بزيدٍ وكَ، كذلك تقول: مررت بك وبزيدٍ، فتحمل كل واحد منهما على صاحبه»[3]. وتعليل ابن السراج، فإنـه يقول: «وأما المخفوض فلا يجوز أن يُعطف عليه الظاهر، لا يجوز أن تقول: مررت بك وزيد، لأنّ المجرور ليس له اسم منفصل فيتقدم ويتأخر كما للمنصوب، وكل اسم معطوف عليه فهو يجوز أن يؤخّر ويقدم الآخر عليه، فلما خالف المجرور سائر الأسماء لم يجز أنْ يعطف عليه»[4].

وعقد أبو البركات في جواز العطف على الضمير المخفوض مسألة للخلاف بين البصريين والكوفيين، قال فيهـا: «ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على

(١) البيت بلا عزو في شرح أبيات سيبويه: ٢/ ٢٠٧، وتحصيل عين الذهب: ٣٨٢، والمقاصد النحوية: ٤/ ١٦٣، والخزانة: ٥/ ١٢٣.

(٢) الكتاب: ٢/ ٣٨١ ـ ٣٨٣.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٩/ ٩٥، وشرح المفصل: ٣/ ٧٨.

(٤) الأصول في النحو: ٢/ ١١٩.

الضمير المخفوض، وذلك نحو قولك: مررت بك وزيد. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز»[(١)]. ونصّ على أنّ الكوفيين احتجوا بقراءة حمزة: ﴿وَٱلۡأَرۡحَامِ﴾ بالخفض، وبقوله تعالى: ﴿وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسۡتُمۡ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾[الحجر: ٢٠] وذكر أنّهم جعلوا (مَنْ) في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في (لكم). وهذا مخالف لما جاء في معاني القرآن للفراء، لأنّه مثّل لقراءة حمزة بقولهم: باللهِ والرحم. وعدّ ذلك قبيحاً، لأن العرب لا تجيز عطف الظاهر على الضمير المجرور، وإنّما يجوز في الشعر للضرورة. كما أنّ (مَن) في آية الحجر جعلها معطوفة على (معايش)، لا على الضمير المجرور قبلها، على أنّه يجيز على قلّة أنْ تكون (مَنْ) معطوفة على الضمير المجرور، يقول: «فـ (مَن) في موضع نصب، يقول: جعلنا لكم فيها المعايش والعبيد والإماء... وقد يُقال: إنّ (مَن) في موضع خفض، يراد: جعلنا لكم فيها معايش ولِمَن. وما أقلّ ما تردّ العرب مخفوضاً على مخفوض قد كُنيَ عنه»[(٢)].

وجاء في «كشف المشكلات»: «وزعم الفرّاء أنّ قوله: ﴿وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧] جرّ عطف على الهاء المجرورة بالباء، أي: وكفرٌ به والمسجد الحرام. وهذا غير مرضيّ عندنا، لأنّ المضمر المجرور لا يعطف عليه الظاهر إلا بإعادة حرف الجرّ»[(٣)].

والذي في معاني الفرّاء أنه معطوف على الشهر الحرام، قال: (والمسجد

---

(١) الإنصاف، مسألة (٦٥): ٢/ ٣، وينظر: الخلاف النحوي وكتاب الإنصاف: ٢٥٧ ـ ٢٦٥.

(٢) معاني القرآن: ٢/ ٨٦.

(٣) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات: ١/ ١٥٩.

الحرام) مخفوض بقوله: يسألونك عن القتال وعن المسجد»[١]. يؤكد ذلك قول النحاس: «وقال الكسائي: هو مخفوض على التكرير، أي: عن قتالٍ فيه، وقال الفرّاء: هو مخفوضٌ على نيّة (عن)»[٢].

بل إنّ النحاس عزا القول بقبح عطف الظاهر على المضمر المجرور إلى الكوفيين عامة، فإنه قال في قراءة حمزة: (والأرحام) بالخفض: «فأما البصريون فقال رؤساؤهم: هو لحنٌ لا تحلّ القراءة به، وأما الكوفيون فقالوا: هو قبيحٌ ولم يزيدوا على هذا»[٣].

على أنّ الفرّاء قد أجازه في بعض كلامه، جاء ذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِيهِنَّ وَمَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ﴾[النساء: ١٢٧]. فإنّه قال: «معناه: قل الله يُفتيكم فيهنّ وما يُتْلى، فموضع (ما) رفعٌ، كأنّه قال: يُفتيكم فيهنّ ما يُتْلَى عليكم. وإنْ شئت جعلت (ما) في موضع خفض: يُفتيكم الله فيهنّ وما يُتْلَى عليكم غيرهنّ»[٤]. يريد أنّ (ما) معطوف على فاعل (يفتيكم)، وهو يعود على لفظ الجلالة، وسوّغ ذلك الفصل بقوله (فيهنّ). غير أنّه أجاز أنْ يكون (ما) في موضع جرّ لأنه عطف على الضمير المجرور في (فيهنّ).

إنّ الفرّاء وإنْ أجاز عطف الظاهر على الضمير المجرور بغير إعادة الجار، لكنه لا يفضله ولا يميل إليه لأنّه ذكره آخراً لا أولاً، وكأنه يجيزه على قلة أو قبح،

---

(١) معاني القرآن: ١/ ١٤١.

(٢) إعراب القرآن: ١/ ٣٠٧.

(٣) المصدر نفسه: ١/ ٤٣١. وذكر المبرد أنّ مَن أجازه من غير البصريين فعلى قبح كالضرورة. الكامل: ٢/ ٩٣١.

(٤) معاني القرآن: ١/ ٢٩٠، وينظر: المصدر نفسه: ١/ ٣٦٤، وكشف المشكلات: ١/ ٤٤٢.

يؤكده قول السيرافي: «وأما قبح عطف الظاهر المجرور على المضمر المجرور، فليس بين النحويين فيه خلاف»[(١)].

وتحرير الكلام في هذه المسألة أنّ سيبويه لا يجيز عطف الظاهر على المضمر المجرور إلا في الشعر للضرورة، وهذا قول الفرّاء في أكثر كلامه، ولعله أخذ ذلك عن «كتاب سيبويه». وأما الذين نسبوا إلى الكوفيين أنهم يذهبون إلى جواز العطف على الضمير المخفوض، فلعلهم استندوا إلى كلام ابن خالويه، وهو من متأخري نحاة الكوفة، لأنّه قال: «وزعم البصريون جميعاً أنه لحنٌ... وليس لحناً عندي»[(٢)].

*** جواز وقوع حروف العطف حروفَ استئناف:**

قال الفراء في مجيء الفاء حرفَ استئناف: «وقوله: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ﴾، يقول: ليفهمهم وتلزمَهم الحجة، ثم قال: ﴿فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ﴾[إبراهيم: ٤]. فرفع لأنّ النيّةَ فيه الاستئناف لا العطف على ما قبله. ومثله: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمۡۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ مَا نَشَآءُ﴾[الحج: ٥]. ومثله في براءة ﴿قَٰتِلُوهُمۡ يُعَذِّبۡهُمُ ٱللَّهُ بِأَيۡدِيكُمۡ﴾، ثم قال: ﴿وَيَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَآءُۗ﴾[التوبة: ١٥]. فإذا رأيت الفعلَ منصوباً وبعده فعلٌ قد نُسِقَ عليه بواوٍ أو فاءْ أو ثُمَّ أو أو، فإنْ كان يُشاكلُ معنى الفعل الذي قبله نسقته عليه، وإنْ رأيته غيرَ مشاكل لمعناه استأنفته فرفعته. فمن المنقطع ما أخبرتك به... ومثله قوله[(٣)]:

---

(١) شرح كتاب سيبويه: ٩/ ٩٥.

(٢) إعراب القراءات السبع: ١/ ١٢٨، وقال في الحجة: ١١٩: «فأما الكوفيون فأجازوا الخفض واحتجوا للقارئ بأنه أضمر الخافض... وإذا كان البصريون لم يسمعوا الخفض في مثل هذا ولا عرفوا إضمار الخفض فقد عرفه غيرهم».

(٣) البيت لرؤبة في الكتاب: ٣/ ٥٣، وهو في ملحقات ديوانه: ١٨٦، وقبله: (والشعر لا يسطيعه من يظلمه)، وللحطيئة في تحصيل عين الذهب: ٤٠٤، وفي ديوانه (زيادات =

يريـــــدُ أن يُعْربَـــــهُ فَيُعْجِمُـــــهْ

وكذلك تقول: آتيكَ أن تأتيَني وأكرمَك، فتردُّ (أكرمك) على الفعل الأول لأنّه مشاكلٌ لـه، وتقول: آتيك أنْ تأتيَني وتُحسِنَ إليَّ، فتجعل (وتحسن) مردوداً على ما شاكلها»[١].

يرى الفرّاء أنّه إذا أريد بالثاني ما أريد بالأول من الإجراء على الحرف لم يكن إلا منسوقاً عليه. فإنْ كان الثاني خارجاً عن معنى الأول كان مقطوعاً مستأنفاً. وجاء بقول الشاعر شاهداً لرفع (فيعجمُهْ) على الاستئناف، لأنّ المعنى: فإذا هو يُعْجِمُهْ. ولا يجوز نصبه على العطف لفساد المعنى، لأنه لا يريد إعجامَهُ.

وهذا موافق لما جاء في «كتاب سيبويه»، فإنه قـال في باب (اشتراك الفعل في أنْ وانقطاع الآخر من الأول الذي عمل فيه أن): «فالحروف التي تُشرك: الواو، والفاء، وثُمَّ، وأو. وذلك قولك: أريدُ أن تأتيَنـي ثم تُحدِّثَنـي، وأريد أن تفعلَ ذاك وتُحْسِنَ، وأريد أنْ تأتيَنا فتبايعَنا، وأريد أن تنطقَ بجميـلٍ أو تسكتَ. ولو قلت: أريد أن تأتيَني ثم تُحَدِّثُني، جـاز، كأنـك قلتُ: أريدُ إتيانَك ثم تحدِّثُني. ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تُشرك على هذا المثال. وقال ﷻ: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبَادًا لِّي مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾[آل عمران: ٧٩]، ثم قـال سبحانـه: ﴿ولا يأمرُكم﴾[آل عمران: ٨٠]، فجاءت منقطعةً من الأول، لأنه أراد: ولا يأمركم الله. وقد نصبها بعضهم[٢] على قولـه:

= من شعر الحطيئة) ٢٩١، وشرح شواهد المغني: ١/ ٤٧٥، وبلا عزو في الخزانة: ٦/ ١٤٩.

(١) معاني القرآن: ٢/ ٦٧ ـ ٦٨.

(٢) وهي قراءة عاصم وحمزة وابن عامـر، وقرأ الباقون بالرفع. السبعة: ٢١٣، والكشـف: ١/ ٣٥٠، والتيسير: ٨٩، والنشر: ٢/ ٢٤٠.

ما كان لبشر أن يأمركم أن تتخذوا. وتقول: أريد أن تأتيَني فتشتمُني، لم يُرِد الشّتيمةَ، ولكنه قال: كلما أردتُ إتيانَك شتَمْتَني. هذا معنى كلامه، فمن ثَمَّ انقطع من (أن). قال رؤبة:

يريـــدُ أنْ يُعرِبَـــهُ فيعجمُـــه

أي: فإذا هو يعجمه. وقال الله ﷻ: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ﴾ أي: ونحن نُقِرُّ في الأرحام، لأنه ذكر الحديث للبيان ولم يذكره للإقرار»[1]. أي إنّ حروف العطف إنّما تعطف ما دخل في معنى الأول، فإنْ لم يدخل في معناه رُفع على الاستئناف، نحو: أريد أنّ تزورَني فلا تزورُني، وأريد أنْ تأتِيَني فتَقْعُدُ عنيّ. فما بعد الفاء في هذا ونحوه مرفوع لا غير، لأنّه لم يدخل في الإرادة، و(أنْ) الناصبة في صلة الإرادة، فلو نصبنا الثاني وعطفناه على الأول كان قد دخل في الإرادة، وإنما يُنصب بحروف العطف ما يصحّ دخوله في معنى الأول كنحو ما ذكر سيبويه، وقد يجوز أنْ يقطع عنه ويستأنف[2]. وكأنّ كلام الفراء في هذه المسألة مأخوذ عن «كتاب سيبويه».

*** جواز تأنيث فعل المذكر المضاف إلى المؤنث:**

أشار الفراء إلى جواز تأنيث فعل المذكر المضاف إلى المؤنث في تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَلۡتَقِطۡهُ بَعۡضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾[يوسف: ١٠] قال: «قرأه العامة بالياء، لأنّ (بعض) ذكر وإنْ أُضيفَ إلى تأنيث. وقد قرأ الحسن ـ فيما ذُكِرَ عنه ـ: (تَلْتَقِطْهُ) بالتاء[3]، وذلك أنّه ذهب إلى السيارة، والعرب إذا أضافت المذكر إلى المؤنّث،

(١) الكتاب: ٣/ ٥٢ ـ ٥٣. وينظر: المقتضب: ٢/ ٣٣ ـ ٣٥.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ١٠/ ٥٧، والنكت: ٢/ ٣٤١.

(٣) ينظر: مختصر شواذ القرآن، ٦٢، والبحر المحيط: ٦/ ٢٤٤، ورويت عن ابن كثير =

وهو فعلٌ له أو هو بعضٌ له، قالوا فيه بالتأنيث والتذكير . . . ومنه قول الأعشى[١]:

وتَشْرَقُ بالقول الذي قد أَذَعْتَه كما شَرِقَتْ صدرُ القناةِ من الدَّمِ

وأنشدني يونس البصري[٢]:

لمّا أتى خبرُ الزّبيرِ تهدَّمَتْ سورُ المدينةِ والجبالُ الخُشَّعُ

وإنما جاز هذا كلّه لأنّ الثاني يكفي من الأول، ألا ترى أنّه لو قال: تلتقطه السيارة، لجاز وكفى من (بعض). ولا يجوز أنْ يقول: قد ضَرَبَتْني غلامُ جاريتك، لأنكَ لو ألقيت الغلام لم تدلّ الجارية على معناه»[٣].

يرى الفراء أنّ الفعل (تلتقطه) حُمِل على المعنى في التأنيث، لأنّ لفظ (بعض) الذي هو فاعلُ الالتقاط مذكر، ولكنه أضيف إلى السيّارة، وهي مؤنثة، وبعض السيارة في المعنى سيّارة، كما أنّ الشاعر أَنّث (شرقت) و(الصدر) مذكر، لأنه مضاف إلى القناة، وصدر القناة من القناة، فذهب بالتأنيث إلى القناة، كما أنّه أنّث (تهدّمت)، و(السور) ـ وهو الفاعل ـ مذكر، لأنه مضاف إلى المدينة،

= وقتادة ومجاهد وأبي رجاء.

(١) وهو في ديوانه: ١٢٣، والكامل: ٢/ ٦٦٨، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٥٤، وتحصيل عين الذهب: ٨٠، والخزانة: ٥/ ١٠٦.

(٢) البيت لجرير في ديوانه: ٢/ ٩١٣، وروايته: لما أتى خبر الزبير تواضعت، والكامل: ٢/ ٦٦٩، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٥٧، وتحصيل عين الذهب: ٨١، والخزانة: ٤/ ٢١٨. وفي المذكر والمؤنث للفراء: ٣٧: (تضعضعت) بدلاً من (تهدمت)، ثم قال: وروى أبو عبدالله: (تواضعت).

(٣) معاني القرآن: ٢/ ٣٦ ـ ٣٧. وقال في قوله تعالى: ﴿يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ﴾[لقمان: ١٦]: «وجاز تأنيث (تك) والمثقال ذكر، لأنه مضاف إلى الحبة والمعنى للحبة، فذهب التأنيث إليها»: ٢/ ٣٢٨، وينظر: المذكر والمؤنث للفراء: ٣٧.

ومعناهما متفق، فذهب بالتأنيث إلى المدينة. ولذلك يقول أبو سعيد في شرحه: «اعلم أنّ المذكر الذي يضاف إلى المؤنث على وجهين، أحدهما تصحُّ به العبارة عن معناه بلفظ المؤنث الذي أضفته إليه لو أسقطته هو. والآخر لا تصحّ العبارة عن معناه بلفظ المؤنث الذي أُضيف إليه. فأما ما يصح معناه لو أسقط بلفظ المؤنث، فقولك: أضرّت بي مرّ السِّنين، وآذتني هبوب الرياح، وذهبت بعض أصابعي، واجتمعت أهل اليمامة، وذلك أنك لو أسقطت المذكر فقلت: أضرّت بي السّنون، وآذتني الرياح، وذهبت أصابعي، واجتمعت اليمامة، وأنت تريد ذلك المعنى لجاز. وأمّا ما لا تصحّ به العبارة عن معناه بلفظ المؤنث، فقولك: ذهب عَبْدُ أمِّك، ولو قلت: ذهبتْ عبدُ أمِّك، لم يَجُز، لأنك لو قلت: ذهبت أمُّك، لم يكن معناه معنى قولك: ذهب عبدُ أمك، كما كان معنى: اجتمعت اليمامة، كمعنى: اجتمع أهل اليمامة»[1]. هذا معنى كلام سيبويه فإنه قال: «ومثل قولهم: ما جاءَتْ حاجتك، إذ صارت تقع على مؤنث، قراءةُ بعض القُرّاء: ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾، وربّما قالوا في بعض الكلام: ذهبت بعضُ أصابعه، وإنّما أنّث البعض لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه، ولو لم يكن منه لم يُؤنِّثْه، لأنّه لو قال: ذهبت عبدُ أمِّك، لم يَحْسن. ومما جاء مثله في الشعر قول الشاعر الأعشى:

وتَشْرَقُ بالقول الذي قد أذَعْتَهُ ... كما شَرِقَتْ صدرُ القناةِ من الدّمِ

لأنّ صدرَ القناة من مؤنّثٍ. ومثله قول جريرٍ[2]:

---

(١) شرح كتاب سيبويه: ٢/ ٣٩٤ ـ ٣٩٥.

(٢) وهو في ديوانه: ١/ ٢١٩، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٥٦، وتحصيل عين الذهب: ٨١، والخزانة: ٤/ ٢٢٠. وزاد المبرد على هذا الوجه وجهاً آخر، فقال: «يفسّر على =

إذا بعضُ السِّنينِ تعرّقَتْنا كفى الأيتامَ فَقْدَ أبي اليتيمِ

لأنّ (بعض) هاهنا سنون. ومثله قول جرير أيضاً[١]:

لمّا أتى خَبَرُ الزّبيرِ تواضَعَتْ سورُ المدينة والجبالُ الخُشّعُ»[٢]

ثم أشار في نهاية الباب إلى أنه لا يجوز تأنيث فعل المذكر، إنْ كان المذكر مضافاً إلى مؤنث ليس منه، يقول: «فإنْ قلت: مَنْ ضَرَبَتْ عبدُ أمِّك، أو هذه عبدُ زينبَ، لم يَجُز، لأنّه ليس منها ولا بها، ولا يجوز أن تلفظ بها وأنت تريد العبد»[٣]. وكأنّ كلام الفراء في هذه المسألة مأخوذ عن كتاب سيبويه، يؤكده أنّ شواهد الفراء التي احتج بها هي شواهد سيبويه نفسها.

*** حكم صرف الاسم الثلاثي الساكن الوسط:**

قال الفرّاء: «وأسماء البلدان لا تنصرف خفّت أو ثَقُلت، وأسماء النساء إذا خفّ منها شيء جرى إذا كان على ثلاثة أحرفٍ وأوسطها ساكنٌ، مثل: رَعْدٍ، وهِنْدٍ، وجُمْلٍ. وإنما انصرَفت إذا سُمّيَ بها النساء، لأنّها تُردَّد وتَكثر بها التسمية

= وجهين، أحدهما: أن يكون ذهب إلى أنّ بعض السنين يؤنث لأنه سنة وسنون. والأجود أن يكون الخبر في المعنى عن المضاف إليه، فأقحم المضاف توكيداً، لأنه غير خارجٍ من المعنى، وفي كتاب الله ﷻ: ﴿فَظَلَّتۡ أَعۡنَٰقُهُمۡ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾[الشعراء: ٤] إنما المعنى: فظلوا لها خاضعين، والخضوع بيّنٌ في الأعناق، فأخبر عنهم، فأقحم الأعناق توكيداً». الكامل: ٢/ ٦٦٨.

(١) ويرى الأعلم أنه أبعد شيئاً من الذي قبله لأنّ السور وإنْ كان بعض المدينة فلا يُسمّى مدينة كما تُسمى بعض السنينِ سنةً، ولكنّ الاتساع فيه متمكن، لأنّ معنى تواضعت المدينة، وتواضع سور المدينة متقارب. تحصيل عين الذهب: ٨١.

(٢) الكتاب: ١/ ٥١ ـ ٥٢.

(٣) المصدر نفسه: ١/ ٥٣ ـ ٥٤.

فتخفّف لكثرتها، وأسماء البلدان لا تكاد تعود»[١].

ذهب الفرّاء إلى أنّ الاسم المؤنث يُصرف إذا كان ثلاثياً ساكنَ الوسط. أما ما كان اسم بلدةٍ فلا يجوز صرفه لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها، فلما لم تردّد، ولم تكثر في الكلام لزمها الثقل. وذهب سيبويه إلى أنّه يجوز فيه الوجهان الصرف وعدمه، غير أنّه يجوّد منعه من الصرف، يقول: «اعلم أنّ كل مؤنّث سمّيته بثلاثة أحرف مُتَوالٍ منها حرفان بالتحرّك لا ينصرف، فإنْ سميّته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكناً وكانت شيئاً مؤنثاً، أو اسماً الغالبُ عليه المؤنث، كسُعاد، فأنت بالخيار إنْ شئتَ صَرَفته، وإن شئتَ لم تصرفه، وتَرْكُ الصَرْف أجود. وتلك الأسماء نحو: قِدْر، وعَنْز، ودَعْد، وجُمْل، ونُعْم، وهند. وقد قال الشاعر فصرف ذلك ولم يَصْرفه[٢]:

لم تَتَلَفّعْ بفَضْلِ مِئْزَرِها   دَعْدٌ ولم تُغْذَ دعْدُ في العُلَبِ

فصرف ولم يصرف»[٣].

وقال في (باب أسماء الأرَضين): «إذا كان اسمُ الأرض على ثلاثة أحرف خفيفة وكان مؤنثاً، أو كان الغالب عليه المؤنث كعُمَان، فهو بمنزلة: قِدْر، وشمس، ودَعْد»[٤].

---

(١) معاني القرآن: ١/ ٤٢ ـ ٤٣.

(٢) البيت لجرير في ملحق ديوانه: ٢/ ١٠٢١، وتحصيل عين الذهب: ٤٥٧، وفي الاقتضاب: ٣٦٧: يروى لجرير ويُروى لعُبيدالله بن قيس الرقيّات، وفيه: (ولم تُسْقَ) بدلاً من (ولم تُغْذَ)، وهو في ملحق ديوان ابن الرقيّات: ٢٢٥، وبلا عزو في الخصائص: ٣/ ٦١، ٣١٦، والمنصف: ٢/ ٧٧، وشرح المفصل: ١/ ٧٠.

(٣) الكتاب: ٣/ ٢٤٠ ـ ٢٤١.

(٤) المصدر نفسه: ٣/ ٢٤٢.

وكأنّ الفرّاء في صرفه للاسم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط يوافق مذهب سيبويه في أحد قوليه وهو: «إنْ شئت صرفتـه»، وفي منعه لصرف أسماء البلدان يوافق قول سيبويه: «وإنْ شئت لم تصرفـه». وقال ابن سعدان الكوفي[١]: «كـل ما كان من أسماء المؤنث على ثلاثة أحرف ثانيه ساكن ليست في آخره هاء، نحو: هند، وخَوْد، فبعض العرب يصرفه في المعرفـة والنكرة»[٢]. ولعل كلامه موافق لمذهب سيبويه، لأنّ قوله: «بعض العرب يصرفه» دليل على أنّ منعه من الصرف أكثر عند العرب، أي أنّ ترك صرفه أفضل من صرفه.

وعلل المبرّد الصرف بقولـه: «فأما مَنْ صَرَف فقال: رأيت دَعْداً وجاءتني هندٌ. فيقول: خفت هذه الأسماء لأنّها على أقل الأصول، فكان ما فيها من الخفة معادلاً ثقل التأنيث»[٣]. وقيل في صرفه ومنعه من الصرف: «أما المنع فلاجتماع التأنيث والعلمية، وأما الصرف فلخفـة السكون فقاوم أحد السببين»[٤]. وتنـاول النحاة المتأخرون ظاهرة صرف الاسم الثلاثي الساكن الوسط، وبيّنـوا أنّ مذهب الجمهور جواز الأمرين ففيه الصرف ومنعه من الصرف وكلاهما مسموع، والأجود المنع وعليه سيبويـه، وذهب الأخفش والزجاج إلى تحتم المنع، وأنـه لا يجوز صرفه، وذهب الفرّاء إلى تحتّم المنع وعدم صرفه إذا كان اسم بلدةٍ، وقال الفارسي:

---

(١) هو أبو جعفر محمد بن سَعْدان الضرير النحوي الكوفي، له كتاب في النحو، وكتاب في القراءات، (ت٢٣١هـ). طبقات النحويين: ١٣٩، ونزهة الألبـاء: ١٥٤، وإنباه الرواة: ٣/ ١٤٠، وبغية الوعاة: ١/ ١٠٢.

(٢) مختصر النحو: ٩٦، عن حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الرسالة: ٢٣٧.

(٣) المقتضب: ٣/ ٣٥٠.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ١/ ٧٠، وهمع الهوامع: ١/ ٣٣.

الصرف أفصح، وقال ابن جنّي: الأجود المنع وهو القياس والأكثر في كلامهم[١].

ولعل الأصل في مذهب النحاة في صرف الاسم الثلاثي الساكن الوسط كتابُ سيبويه. وإذا كان ثمةَ خلاف بين النحويين فليس خلافاً بين البصريين والكوفيين، بل هو خلافٌ بين نحوي وآخر.

وإنْ سمِّيَ المؤنث باسم المذكر على هذا الوزن، أي كان المذكر ثلاثياً ساكن الوسط، فيرى سيبويه أنّه لا يجوز فيه إلا منع الصرف، يقول: «ألا ترى أنك لو سمّيتَ مؤنّثاً بمذكّر خفيفٍ لم تصرفه، كما لم تصرف المذكر إذا سمّيته بعَناق ونحوها»[٢].

ويوضح المبرّد مذهب سيبويه، مبيّناً علّة منعه من الصرف، بقوله: «فإنْ سمّيْتَ مؤنّثاً بمذكر على هذا الوزن عربي فإنّ فيه اختلافاً. فأما سيبويه والخليل والأخفش والمازني، فيرى أنّ صَرْفه لا يجوز، لأنّه أُخرج من بابه إلى باب يثقل صرفه، فكان بمنزلة المعدول. وذلك نحو امرأة سمّيتها زيداً أو عَمْراً. ويحتجّون بأنّ (مصر) غير مصروفة في القرآن، لأنّ اسمها مذكر عَنَيْتَ به البلدة. وذلك قوله ﷻ: ﴿أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ﴾[الزخرف: ٥١] فأما قوله ﷻ: ﴿اهْبِطُوا مِصْرًا﴾[البقرة: ٦١] فليس بحجة عليه، لأنه مصر من الأمصار، وليس مصر بعينها. هكذا جاء في التفسير، والله أعلم. وأما عيسى بن عمر ويونس بن حبيب وأبو عمر الجرمي، وأحسبه قول أبي عمرو بن العلاء، فإنهم كانوا إذا سمّوا مؤنثاً بمذكر على ما ذكرنا

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٤٩١ ـ ١٤٩٢، وأوضح المسالك: ٤/ ١٢٥، والارتشاف: ٢/ ٨٧٨، والمساعد: ٣/ ٢٣، وشرح الأشموني: ٣/ ١٣١٦، وشرح التصريح: ٢/ ٢١٨، وهمع الهوامع: ١/ ٣٣ ـ ٣٤.

(٢) الكتاب: ٣/ ٢٤٢.

رأوا صرفه جائزاً»[١].

ومذهب الفرّاء منع صرفه، صرّح بذلك أبو حيان، يقول: «وإذا سميت بثلاثي مذكر ساكن الوسط، نحو: زيد ونِعْمَ وبِئسَ مؤنثاً، فابن أبي إسحاق وأبو عمرو والخليل ويونس وسيبويه والأخفش، والفرّاء والمازني لا يجيزون فيه إلا منع الصرف، وعيسى بن عمر، وأبو زيد والجرمي والمبرّد ويونس في نقل خطاب عنه يصرفونه، ودعوى أنّه ممنوع الصرف بلا خلاف لا تصحّ»[٢].

ونسب ابن عقيل مذهب المنع إلى سيبويه وجمهور البصريين والفراء وثعلب، ثم قال: «وفي الشرح المنسوب للصفّار[٣]، أنّه لا خلاف في المنع، وهو وهم. فبالصرف قال مع عيسى أبو زيد الأنصاري والجرمي والمبرد، وحُكي عن يونس»[٤]. وهذا دليلٌ على أنّ مذهب الفرّاء وثعلب موافق لمذهب سيبويه، ولعلهما أخذا ذلك عن كتابه.

وأرى أنْ أشير إلى الاضطراب الذي وقع فيه النحاة المتأخرون، فيما يتعلق بتحديد مذهب المتقدمين في جواز صرف المؤنث إذا سُمّي بمذكر ثلاثي ساكن الوسط، أو منعه. فالرضي وابن مالك يعزوان إلى عيسى، وأبي زيد، والجرمي جواز الأمرين الصرف وعدمه، غير أنّ الرضي يرى أنهم يرجّحون صرفه على

---

(١) المقتضب: ٣/ ٣٥١ ـ ٣٥٢.

(٢) الارتشاف: ٢/ ٨٨١ ـ ٨٨٢.

(٣) هو القاسم بن علي الأنصاري البَطَلْيَوْسي الشهير بالصفّار، صَحِب ابن عصفور والشَّلَوْبين، له: شرح كتاب سيبويه، (ت بعد ٦٣٠). البلغة: ١٧٣، وبغية الوعاة: ٢/ ٢٤٨، والأعلام: ٥/ ١٧٨.

(٤) المساعد: ٣/ ٢٤ ـ ٢٥.

صرف (هند) نظراً إلى أصله[١]. ونسب ابن هشام والأشموني وصاحب التصريح جواز الوجهين إلى عيسى والجرمي والمبرد[٢].

في حين أنّ مذهب عيسى بن عمر والجرمي وأبي زيد الأنصاري ـ فيما حكى المبرد وأبو حيان وابن عقيل ـ جواز الصرف. وذهب الصفّار إلى أنه لا خلاف في المنع. ولعل هذا الاضطراب يفسّر لنا كثيراً من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، التي رصدها من اهتم بذلك. لأنّه لم يصل إلينا إلا القليل من كتب الكوفيين. والذين ألّفوا في الخلاف استندوا إلى آرائهم المتناثرة هنا وهناك في كتب النحو.

*** نصب الاسم على إضمار الفعل:**

قال الفرّاء في إعراب قوله تعالى: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾[النمل: ٦٠]: «مردودٌ على قوله: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ﴾ كذا وكذا؛ ثم قال: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ خلقه. وإنْ شئتَ جعلت رَفْعَهُ بـ (مع)، كقولك: أَمَعَ الله ويلكم إلهٌ!. ولو جاءَ نصباً (أإلهاً مع الله)، على أن تُضمِرَ فعلاً يكون به النصب كقولك: أتجعلون إلهاً مع الله، أو أتتّخذون إلهاً مع الله. والعرب تقول: أَثعلباً وتفرّ، كأنهم أرادوا: أَتُرَى ثعلباً وتَفرّ. وقال بعض الشعراء[٣]:

أعبداً حَلَّ في شُعَبَى غريباً ... أَلُؤْماً لا أبا لكَ واغترابَا

---

(١) شرح الكافية للرضي: ١/ ٥١، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٤٩١ ـ ١٤٩٢.

(٢) أوضح المسالك: ٤/ ١٢٥، وشرح الأشموني: ٣/ ١٣١٦، وشرح التصريح: ٢/ ٢١٨.

(٣) البيت لجرير، في ديوانه: ٢/ ٦٥٠، والكتاب: ١/ ٣٣٩، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٩٨، وتحصيل عين الذهب: ٢١٦، والمقاصد النحوية: ٣/ ٤٩، ٤/ ٢١٥، والخزانة: ٢/ ١٨٣.

يريد: أتجمع اللؤمَ والاغتراب»(١).

عرض الفرّاء لوجوه إعراب: ﴿أَءِلَٰهٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِۚ﴾ فذكر منها جواز نصبه على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره: أتجعلون، أو أتتخذون، محتجاً لذلك بقول جرير، إذ جعل (لؤماً) مفعولاً به لفعل محذوف، تقديره: أتجمع لؤماً واغتراباً. وقد نصّ سيبويه على ذلك في الباب الذي ترجمته: (ما ينتصب في المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره، لأنّ يصير في الإخبار والاستفهام بدلاً من اللفظ بالفعل)، قال: «وذلك قولك: ما أنت إلا سَيْراً، وإلا سَيْراً سيراً، وما أنت إلا الضّربَ الضّرب، وما أنت إلا قتلاً قتلاً. فكأنّه قال في هذا كله: ما أنت إلا تفعل فعلاً، وما أنت إلا تفعل الفعل، ولكنّهم حذفوا الفعل لما ذكرت لك. وصار في الاستفهام والخبر بمنزلته في الأمر والنهي، لأنّ الفعل يقع ههنا كما يقع فيهما»(٢). وإنما يقال هذا ونحوه لِمَن يكثر منه ذلك الفعل ويواصله، واستغنى عن إظهار الفعل بدلالة المصدر عليه، وكذلك في الإخبار عن الغائب إذا قلت: زيدٌ سيراً سيراً، وليتك سيراً سيراً، إذا أخبرت عنه بمثل ذلك المعنى، وكذلك إذا قلت: أنت الدهر سيراً وكان عبدالله الدهرَ سيراً سيراً، وأنت مذُ اليوم سيراً سيراً، وذلك كله إذا أخبرت بشيء متصل بعضه ببعض في أي الأحوال كان(٣). ثم قال: «وأما ما ينتصب في الاستفهام من هذا الباب فقولك: أقياماً يا فلانُ والناسُ قعودٌ، وأجلوساً والناس يَعْدون، لا يريد أن يخبر أنه يجلس ولا أنّه قد جلس وانقضى جلوسه، ولكنه يخبر أنه في

(١) معاني القرآن: ٢/ ٢٩٧.

(٢) الكتاب: ١/ ٣٣٥.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٥/ ١٠٩.

تلك الحال في جلوس وقيام»[١]. وهذا الكلام يقوله الإنسان عند فعل يشاهده، مما يُنكر عليه من أجل شيء آخر، كأنه قال: أقياماً والناس قعود، فقد أنكر عليه القيام من أجل قعود الناس، وأنكر الجلوس من أجل فرارهم توبيخاً له على ذلك[٢]. وأنشد البيت الذي تقدّم، وقال فيه: «يقول: أَتَلْؤُمُ لؤماً وأتغترب اغتراباً، وحذف الفعلين في هذا الباب، لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، وهو كثير في كلام العرب»[٣].

فسيبويه يرى أنّ (لؤماً) و(اغتراباً) منصوبان بفعل محذوف على طريق الإنكار التوبيخي، لأنّ الشاعر وبّخه على ما يأتيه من اللؤم مع غربته، كأنه قال: أتلؤم لؤماً وتغترب اغتراباً[٤]. وكأنّ الفراء تابع سيبويه هنا، لأنّ (لؤماً) منصوب عندهما بإضمار فعل، وإنْ كان تقدير الفعل مختلفاً، على أنّ ابن السيرافي قال في البيت: «و(ألؤماً) منصوب بإضمار: أتلْؤُمُ لؤماً وتغترب اغتراباً. يريد: أتجمع لؤماً وغربةً»[٥].

ويزيد ذلك وضوحاً أنّ الفراء قال في قوله تعالى: ﴿أَمۡرٗاۖ فَصَبۡرٞ جَمِيلٌۖ﴾ [يوسف: ٨٣]: «الصبر الجميل مرفوع لأنّه عزّى نفسه، وقال: ما هو إلا الصبر،

---

(١) الكتاب: ١/ ٣٣٨.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٥/ ١١١، والنكت: ١/ ٥٠٩.

(٣) الكتاب: ١/ ٣٣٩.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٥/ ١١٢، والنكت: ١/ ٥١٠.

(٥) شرح أبيات سيبويه: ١/ ٩٩. وقال البغدادي: «ويجوز أن يكون التقدير: أتجمع لؤماً واغتراباً، فتنصبهما بفعل واحد مضمر. وهذا أحسن لأنّ المنكر إنما هو جمعُ اللؤم والغُربة». الخزانة: ٢/ ١٨٤. وينظر: الحلل في شرح أبيات الجمل: ٢٠٧.

ولو أمرهم بالصبر لكان النصب أسهل، كما قال الشاعر[١]:

يشكو إلَيَّ جَمَلِي طولَ السُّرى صبراً جميلاً فكلانا مُبْتَلَى»[٢]

هذا البيت أنشده سيبويه في (باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء)، قال: «ومن ذلك قولك: حمداً وشكراً لا كُفراً وعجباً، وأفعل ذلك وكرامةً ومسرّةً ونُعمَةَ عين، ولا أفعل ذاك ولا كيداً ولا هماً، ولأفعلَنَّ ذاك ورغماً وهواناً. فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل، كأنك قلت: أحمدُ الله حمداً، وأشكر الله شكراً، وكأنك قلت: أعجب عجباً وأكرمك كرامةً... وإنما اختُزِلَ الفعل هاهنا، لأنهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل، كما فعلوا ذلك في باب الدعاء»[٣]. يريد أنّ الفعلَ المضمرَ العاملَ في هذه المصادر إخبارٌ يخبر المتكلم فيه عن نفسه وليس بدعاء على أحد، ولكنه قد ضارع الدعاء، لأنّ المضمرَ فعلٌ مستقبل فأشبه الدعاء لاستقباله[٤]. ثم قال: «وقد جاء بعض هذا رفعاً يُبتدأ به ثم يُبْنَى عليه. وسمعنا بعض العرب الموثوق به، يُقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: حمدُ الله وثناءٌ عليه، كأنه يحمله على مُضْمَرٍ في نيّته هو المظهر، كأنه يقول: أمري وشأني حمدُ الله وثناءٌ عليه. ولو نصب لكان الذي في نفسه الفعل، ولم يكن مبتدأ لِيُبْنَى عليه، ولا ليكون مبنياً على شيء هو ما أظهر»[٥].

---

(١) الرجز للمُلْبد بن حرملة في شرح أبيات سيبويه: ١/ ٣١٧، وبلا عزو في الكتاب: ١/ ٣٢١، وتحصيل عين الذهب: ٢١١، وأمالي المرتضى: ١/ ١٠٧.

(٢) معاني القرآن: ٢/ ٥٣ ـ ٥٤.

(٣) الكتاب: ١/ ٣١٨ ـ ٣١٩.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٥/ ٩٢.

(٥) الكتاب: ١/ ٣١٩ ـ ٣٢٠.

وأنشد الشاهد الذي تقدم برفع (صبرٌ جميلٌ)، ولكنه قال: «والنصب أكثر وأجود لأنه يأمره. ومَثَلُ الرفع: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ﴾[1] [يوسف: ١٨]، كأنه يقول: الأمرُ صبرٌ جميلٌ»[2]. فَنَصْبُ (صبر) في البيت أجود، لأنّ الجمل كان شاكياً لطول السُّرى، فأمره صاحبه بالصبر، والذي في الآية إخبار يعقوب عليه السلام بصبر حاصلٍ فيه، أو تُخبرنا بأنّه سيكون فيه عند فِقدان يوسف عليه السلام، لأنه قال: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾، أي: فأمري صبرٌ جميلٌ، والمضمر الذي يكون بعده مرفوع كالمضمر الذي بعده منصوب في ترك إظهاره، لأنّ المعنيين متقاربان[3].

وكأنّ الفرّاء ذهب مذهب سيبويه، لقوله في الآية: «ولو أمرهم بالصبر لكان النصب أسهل»، ولعله أخذ ذلك عن «كتاب سيبويه» يوكّده قول ابن خالويه: «والاختيار في المصادر النصب إذا هي وقعت مواقع الأمر»[4].

* إثبات حرف العلة في المضارع المجزوم للضرورة:

يجزم الفعل المضارع المعتل بحذف حرف العلة نيابة عن السكون، على أنه

---

(١) وقرأ عيسى بن عمر وأبيّ والأشهب: (فصبراً جميلاً) بنصبهما، وروي كذلك عن الكسائي. مختصر شواذ القرآن: ٦٣، والبحر المحيط: ٦/ ٢٥١.

(٢) الكتاب: ١/ ٣٢١.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٥/ ٩٤، وقال الأعلم: «والوجه فيه النصب لأنه أمرٌ لا يقع موقعه الخبر». تحصيل عين الذهب: ٢١١.

(٤) الحجة: ٩٨، وقال المبرد: «وإنما يحسُن الإضمار ويطرد في موضع الأمر، لأنّ الأمر لا يكون إلا بفعل، نحو قولك: ضَرْباً زيداً، إنما أردت: اضربْ ضَرْباً». المقتضب: ٣/ ٢٢٦، وينظر: إعراب ثلاثين سورة: ١٩.

ورد إبقاء هذه الحروف مع الجازم في الشعر للضرورة، وإلى ذلك أشار الفراء في توجيهه لقراءة حمزة: ﴿فاضرب لهم طريقاً في البحر يَبَساً لا تَخَفْ دَرَكاً ولا تَخْشَى﴾[١][طه: ٧٧] بالجزاء المحض. يقول: «فإنْ قُلتَ: فكيف أُثْبِتَت الياء في (تخشى)؟ قلت: في ذلك ثلاثة أوجه. إنْ شئتَ استأنفت (ولا تخشى) بعدم الجزم، وإنْ شئتَ جعلت (تخشى) في موضع جزم، وإنْ كانت فيها الياء، لأنّ من العرب مَنْ يفعل ذلك، قال بعض بني عبس[٢]:

أَلَمْ يَأتيكَ والأنباءُ تَنْمي　　بما لاقَتْ لبونُ بني زيادِ

فأُثْبِتَت الياء في (يأتيك) وهي في موضع جزم، لأنّه رآها ساكنة، فتركها على سكونها كما تفعل بسائر الحروف.

وأنشدني بعض بني حنيفة[٣]:

قال لها مِنْ تحتها وما اسْتَوَى　　هُزّي إليك الجذعَ يَجنيكِ الجَنَى

وكان ينبغي أنْ تقول: يَجْنِك.

وأنشدني بعضهم في الواو[٤]:

---

(١) وينظر: السبعة: ٤٢١، والكشف: ٢/ ١٠٢، والتيسير: ١٥٢، والنشر: ٢/ ٣٢١.

(٢) ينسب البيت لقيس بن زهير في: شرح أبيات سيبويه: ١/ ٣٤٠، وتحصيل عين الذهب: ٧١، ٣٩٠، وشرح شواهد المغني: ١/ ٣٢٨، والخزانة: ٨/ ٣٦١.

(٣) الرجز بلا عزو في: ضرائر الشعر: ٤٥، واللسان (جني): ١٤/ ١٥٦.

(٤) البيت لأبي عمرو بن العلاء يخاطب الفرزدق، وقد جاءه معتذراً إليه من هجوٍ بلغه عنه على ما ذكر أبو البركات في نزهة الألباء: ٢٤، وهو في كتاب الشعر: ١/ ٢٠٤، وضرائر الشعر: ٤٥، والخزانة: ٨/ ٣٥٩.

هجوتَ زبّانَ ثم جئتَ معتذراً من سَبِّ زبّانَ لم تهجو ولم تَدَعِ»[١]

يحتج الفرّاء لقراءة حمزة، ويذكر في جوازها ثلاثة أوجه؛ الثاني منها أنّ الألف في (لا تخشى) ثبتت وإنْ كان الفعل في موضع جزم حملاً له على الصحيح. وأنشد شواهد من الشعر على إثبات الياء والواو في الفعل المعتل في حال الجزم. غير أنّه يرى أنّ الوجه حذف حرف العلة لقوله: «وكان ينبغي أنْ تقول: يجنِك» أي: بحذف الياء. وهذا موافق لما جاء في كتاب سيبويه، فإنه قال: «أنشدنا من نثق بعربيته:

ألم يأتيك والأنباءُ تنمي بما لاقت لبون بني زياد

فجعله حين اضطرّ مجزوماً من الأصل»[٢].

والوجه فيه: (ألم يأتك) تسقط الياء للجزم، لأنّها ساكنة في الرفع غير أنّ الشاعر إذا اضطر جاز له أن يقول: (يأتيك) في حال الجزم[٣].

وكأنّ الفراء يوافق سيبويه في أنّ إثبات حرف العلة في حال الجزم جائزٌ في الشعر للضرورة، ولا يجوز في اختيار الكلام. فإنْ قال قائل: ذهب الفراء إلى ذلك في توجيهه لقراءة حمزة: ﴿لا تَخَفْ درَكاً ولا تخشى﴾ وليس في القرآن ضرورة[٤]. أجيب بمثل ما أجاب السيرافي، قال: «قيل له: في ذلك وجهان

(١) معاني القرآن: ١/ ١٦١ ـ ١٦٢، وينظر: ٢/ ١٨٧ ـ ١٨٨.

(٢) الكتاب: ٣/ ٣١٥ ـ ٣١٦.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢/ ١١٨.

(٤) قال السيوطي: «فالجمهور على أنه مختصٌّ بالضرورة، وقال بعضهم: إنه يجوز في سعة الكلام وإنه لغة لبعض العرب وخرّج عليه قراءة: ﴿لا تَخَفْ دَرَكاً ولا تَخْشَى﴾» همع الهوامع: ١/ ٥٢.

سوى هذا، أحدهما: أنه جعل الأول نهياً، والثاني خبراً، كأنه قال: ولا تخف دَرَكاً وأنت لا تخافه امتثالاً لما أمرناك به، وانزجاراً عمّا زجَرْناك عنه. ومثله كثيرٌ في الكلام. والوجه الثاني: أن تكون الألف في (تخشى) زيدت لإطلاق الفتحة إذ كانت رأس آية كما تزاد في القوافي والكلام المسجوع»[١].

والفراء أشار إلى هذين الوجهين أيضاً، فذكر أولاً أنه يجوز أنْ يكون (ولا تخشى) استئنافاً بعد جزم، أي خبراً بعد نهي. ثم ذكر أخيراً أن الألف قد تكون زيدت لإشباع الفتحة، والألف الأصلية محذوفة للجازم، يقول: «والوجه الثالث أن يكون الياء صلة لفتحة الشين، كما قال امرؤ القيس[٢]:

ألا أيّها الليل الطويلُ ألا انجلي

فهذه الياء ليست بلام الفعل، هي صلة لكسرة اللام، كما توصل القوافي بإعراب رويّها»[٣].

ولعل الفرّاء أخذ ذلك عن «كتاب سيبويه» فإنه قال في (باب وجوه القوافي والإنشاد): «أما إذا ترنّموا فإنهم يلحقون الألف والياء والواو ما ينوّن وما لا ينوّن، لأنهم أرادوا مدَّ الصوت، وذلك قولهم، وهو لامرئ القيس[٤]:

---

(١) شرح كتاب سيبويه: ٢/ ١٢٠.

(٢) عجزه: (بصبح وما الإصباحُ فيك بأمثل)، وهو في ديوانه: ١٨، وشرح القصائد السبع: ٧٧، والخزانة: ٢/ ٣٢٦، وروايته: (منك بأمثل).

(٣) معاني القرآن: ١/ ١٦٢.

(٤) هو مطلع معلقته، وعجزه: (بسِقط اللّوى بين الدَّخُول وحَوْمَل)، وهو في ديوانه: ٨، وشرح القصائد السبع: ١٥ وروايته: (فَحَوْمَلِ)، وتحصيل عين الذهب: ٥٦٦، والخزانة: ١١/ ١٧.

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزلي

فاللام في (منزلي) وُصِلت بالياء في حال الكسر للترنم ومدّ الصوت[١].

والفراء لا يجيز إثبات حرف العلة في المضارع المجزوم في سعة الكلام، وإنما يجيزه على قلة لقوله: «من العرب مَن يفعل ذلك، قال بعض بني عبس، أنشدني بعض بني حنيفة». غير أن ابن الباذش[٢]، وهو من الذين شرحوا «كتاب سيبويه»، يرى أنّ إثبات الياء في (ألم يأتيك) ليس من باب الضرورة، يقول: «هذا البيت أنشده سيبويه في باب الضرورات، وليس يجب أن يكون من باب الضرورات، لأنه لو أُنشد بحذف الياء لم ينكسر، وإنما موضع الضرورة ما لا يجد الشاعر منه بُدّاً في إثباته ولا يقدر على حذفه لئلا ينكسر الشعر، وهذا يُسمّى في عروض الوافر: المنقوص، أعني: إذا حذف الياء من قوله: (ألم يأتيك)»[٣]. بيد أنّ الضرورة الشعرية عند المحققين هي ما وقع في الشعر سواءٌ كان للشاعر عنه مندوحةٌ أم لا[٤]. وكأن الفرّاء يرى الضرورة الشعرية عند سيبويه كما يراها المحققون. فهي تختلف عن الخطأ وتباين اللحن[٥]. لذلك أجاز إثبات حرف العلة في المضارع

(١) الكتاب: ٤/ ٢٠٤ _ ٢٠٥.

(٢) هو علي بن أحمد بن خلف الأنصاري النحوي الأندلسي، المعروف بابن الباذِش، له: (شرح كتاب سيبويه). (ت٥٢٨هـ). إنباه الرواة: ٢/ ٢٢٧، وبغية الوعاة: ٢/ ١٣٧، والأعلام: ٤/ ٢٥٥.

(٣) ينظر: الخزانة: ٨/ ٣٦٢. والوافر المنقوص: هو إسكان اللام وحذف النون من مفاعَلَتُن، فيصير مفاعيلُ. ينظر: كتاب العروض لابن جني: ٤٦، والوافي في العروض للتنوخي: ٧٦.

(٤) ينظر: الخزانة: ٨/ ٣٦٢.

(٥) قال الحلواني موضحاً مفهوم الضرورة في الكتاب: «إنّها لا تخرج على الأصول الأساسية =

المجزوم على قلّة في الكلام.

*** جواز حذف علامة الإعراب (الضمة والكسرة) في الشعر للضرورة ومنع حذف الفتحة لخفتها:**

يميل العرب إلى التخفيف إذا تَوالى الضم والكسر في كلمة واحدة، أو إذا توالت ضمتان أو كسرتان، لأنّ الضم والكسر ثقيلان على اللسان. لكنهم لا يخففون إذا توالت فتحتان، لأنّ لفظ الفتحة خفيف على اللسان. هذا ما أشار إليه الفرّاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[هود: ٢٨] يقول: «العرب تُسكّن الميم التي من اللزوم فيقولون: (أنُلْزِمْكُمُوها)[١]. وذلك أنّ الحركات قد توالت فسكنت الميم لحركتها وحركتين بعدها وأنها مرفوعة، فلو كانت منصوبةً لم يُسْتَثْقَل فتخفَّفَ. إنما يستثقلون كسرةً بعدها ضمة، أو ضمّةً بعدها كسرة أو كسرتَيْن متواليتين أو ضمّتَيْن متواليتين. فأمّا الضمتان فقوله: ﴿لا يَحْزُنْهُمْ﴾[٢][الأنبياء: ١٠٣] جزموا

= للغة، مثلها مثل الضرورة الشرعية التي لا يمكن أن تخرج على مبادئ الدين الأولى» وقال: «هي تختلف عن الخطأ، وتُباين اللّحنَ، لأنّها تساير أنظمة اللغة الأساسية، وإنْ خالفت النظم السّائدة المرعية». نظرية الضرورة في كتاب سيبويه، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد: ٥٥، ١/ ١٢٩، ١٤٧.

(١) رويت عن أبي عمرو بن العلاء. مختصر شواذ القرآن: ٥٩، وفي إعراب القراءات السبع: ١/ ٢٧٩: «وقرأ أبو عمرو وحده باختلاس الحركة تخفيفاً واستثقالاً لاجتماع الضمات». وفي البحر المحيط: ٦/ ١٤٤: «وقد حكى الكسائي والفرّاء: ﴿أَنُلْزِمْكُمُوهَا﴾ بإسكان الميم الأولى تخفيفاً».

(٢) وقراءة الجزم حكاها الرؤاسي عن أبي جعفر. معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٧١. وذكر ابن خالويه في مختصر شواذ القرآن: ٩٣: ﴿لايُحْزِنْهم﴾ عن أبي جعفر. والمشهور عن أبي جعفر: ﴿لا يُحْزِنُهُم﴾ بضم الياء وكسر الزاي من غير جزم. المبسوط: ١٧١، والنشر: ٢/ ٢٤٤.

النون لأنّ قبلها ضمة فَخُفِّفَتْ، كما قال: (رُسْل)، فأما الكسرتان فمثل قوله: (الإبْل) إذا خففت وأما الضمة والكسرة فمثل قول الشاعر[1]:

وناعٍ يخبّرْنا بِمُهْلَكِ سيّدٍ   تَقَطّع من وجدٍ عليه الأناملُ

إنْ شئتَ: تُقطَّع. وقوله في الكسرتين[2]:

إذا اعْوَجَجْنَ قلت صاحِبْ قَوِّمِ

يريد: صاحبي. فإنما يُسْتَثْقَلُ الضم والكسر لأنّ لمخرجيهما مؤونة على اللسان، والشفتين تنضمّ الرفعة بهما فتثقل الضمة، ويُمال أحد الشدقين إلى الكسرة فترى ذلك ثقيلاً، والفتحة تخرج من خَرْق الفم بلا كُلفة»[3]. أي إنّ الفتحة غيرُ مُستثقلة، وإنما يفعلون مثلَ ذلك في الضمة والكسرة، كقولهم في (فَخِذ): (فَخْذ) وفي (عَضُدٍ): (عَضْد). ولا يقولون في جَبَل: (جَبْل)، قال السيرافي: «ومن ذلك: حذف الضمة والكسرة في الإعراب، كقولهم: قام الرَّجُلْ إليك، وذهبت جاريَتْكَ، وأنا أذهبْ إليه. وكان سيبويه يجيز هذا، وأنشد فيه أبياتاً، وأنشد غيره أيضاً ممن يوافقه على هذا الرأي»[4].

ومما أنشد سيبويه في ذلك قول الراجز:

إذا اعوجَجْنَ قلتَ صاحبْ قوّمِ   بالدوِّ أمثالَ السّفينِ العُوّمِ

---

(١) البيت بلا عزو في: ضرائر الشعر: ٩٤، وروايته فيه: وناعٍ يخبّرْنا بمقتل سيّد.

(٢) الرجز لأبي نخيلة السعدي في شرح أبيات سيبويه: ٢/ ٣٩٨، وشرح شواهد الشافية: ٢٢٥، وبلا عزو في: الخصائص: ١/ ٧٥، ٢/ ٣١٧، وتحصيل عين الذهب: ٥٦٥، والنكت: ٣/ ٢٥١.

(٣) معاني القرآن: ٢/ ١٢ ـ ١٣.

(٤) شرح كتاب سيبويه: ٢/ ١٦٨.

قال: «فسألت من يُنشد هذا البيت من العرب، فزعم أنه يريد: صاحبي»(١).

وأنشد قول امرئ القيس(٢):

فاليومَ أشربْ غير مُسْتَحْقِبٍ إثماً من الله ولا واغِلِ

فسكّن الباء من قوله (أشربُ) في حال الرفع. ثم قال: «ولم يَجِئ هذا في النصب، لأنّ الذين يقولون: كَبْدٌ وفَخْذٌ، لا يقولون في جَمَلٍ: جَمْلٌ»(٣). ويوضح ذلك قوله في (باب ما يسكّن استخفافاً وهو في الأصل متحرك): «وإذا تتابعت الضمتان فإنّ هؤلاء يخفّفون أيضاً، كرهوا ذلك كما يكرهون الواوين، وإنما الضمتان من الواوين، فكما تُكره الواوان كذلك تُكره الضمتان، لأنّ الضمة من الواو. وذلك قولك: الرُّسْلُ، والطُّنْب، والعُنْق، تريد: الرُّسُل، الطُّنُب، والعُنُق. وكذلك الكسرتان تُكرهان عند هؤلاء كما تُكرهَ الياءان في مواضع، وإنما الكسرة من الياء، فكرهوا الكسرتين كما تكره الياءان. وذلك قولك في إِبِل: إِبْل. وأما ما توالت فيه الفتحتان فإنهم لا يسكّنون منه، لأنّ الفتح أخفُّ عليهم من الضم والكسر، كما أنّ الألف أخفّ من الواو والياء. وذلك نحو: جَمَلٍ وحَمَلٍ»(٤).

وكان أبو العباس المبرّد والزجاج ينكران هذا، ويأبيان جَوازَه، وينشدان بعض ما أنشده سيبويه على خلاف الرواية التي ذكرها، قال الزجاج: «وروى غير

(١) الكتاب: ٤/ ٢٠٣.

(٢) وهو في ديوانه: ١٢٢، برواية: (فاليوم أُسقَى)، وفي: ٢٥٨، ٤١٢، برواية: (فاليوم فاشربْ)، والخصائص: ١/ ٧٤، ٢/ ٣١٧، ٣٤٠، ٣/ ٩٦، وتحصيل عين الذهب: ٥٦٦، والنكت: ٣/ ٢٥١، وشرح المفصل: ١/ ٤٨، والخزانة: ٨/ ٣٥٠.

(٣) الكتاب: ٤/ ٢٠٤.

(٤) المصدر نفسه: ٤/ ١١٤ ـ ١١٥.

سيبويه هذه الأبيات على الاستقامة وما ينبغي أن يكون في الكلام والشعر، رووا: (فاليوم فاشربْ غير مُسْتَحْقِبٍ)، ورووا أيضاً: (فاليوم أُسقى غير مُسْتَحْقِبٍ)، ورووا أيضاً: (إذا اعوجَجْنَ قلت صاحِ قوّمِ) ولم يكن سيبويه ليروي إن شاء الله إلا ما سمع، إلا أنّ الذي سمعه هؤلاء هو الثابت في اللغة»(١).

على أن سيبويه لا يجيز ذلك إلا في الشعر للضرورة، قال الزجاج: «وسيبويه والخليل لا يجيزان إسكان حرف الإعراب إلا في اضطرار، فأما ما روي عن أبي عمرو من الإسكان فلم يُضبَط عنه، وروى عنه سيبويه أنه كان يخفف الحركات ويختلسها، وهذا هو الوجه»(٢).

وقال الزمخشري: «وحُكي عن أبي عمرو إسكان الميم، ووجهه أنّ الحركة لم تكن إلا خلسة خفيفة، فظنّها الراوي سكوناً. والإسكان الصريح لحنٌ عند الخليل وسيبويه وحُذّاق البصريين، لأنّ الحركة الإعرابية لا يسوغ طرحها إلا في ضرورة الشعر»(٣).

ولعل الفرّاء يرى أنّ حركة الإعراب لا يجوز حذفها إلا في الشعر للضرورة مثل سيبويه، لذلك لا يميل إلى إسكان النون في: ﴿لا يَحْزُنْهم﴾ ولا إلى إسكان الميم في: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوها﴾ يقول: «وقد قرأ بعض القراء: ﴿لا يحزنْهم الفَزَعُ الأكبر﴾ بالجزم وهم ينوون الرفع، وقرؤوا: ﴿أَنُلْزِمْكُموها وأنتم لها كارهون﴾ والرفع أحبُّ إليّ من الجزم»(٤).

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ١٣٦ ـ ١٣٧، وينظر: الكامل: ١/ ٣١٨، وشرح كتاب سيبويه: ٢/ ١٧٠، والخصائص: ١/ ٧٥، والنكت: ٣/ ٢٥١ ـ ٢٥٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٤٨.

(٣) الكشاف: ٣/ ١٩٤، وينظر: البحر المحيط: ٦/ ١٤٤.

(٤) معاني القرآن: ١/ ٨٨.

وأما علامةُ البناء فالنحويون متفقون على جواز حذفها في الشعر طلباً للخفة، يؤكد ذلك قول ابن عصفور: «فإنْ كانت الضمة والكسرة اللتان في آخر الكلمة علامتي بناء، اتفق النحويون على جواز حذفهما في الشعر تخفيفاً»(١).

* المقصور والممدود:

صنّف الفرّاء كتاباً بعنوان «المقصور والممدود»(٢) حدّد فيه المقصور والممدود، وبيّن علامات كلّ منهما، قال في (باب ما يُعرف من المنقوص والممدود بالتحديد والعلامات): «من ذلك المصدر في (أَفْعل) الذي أنثاه (فعلاء) فهو منقوص. من ذلك عَمِيَ عَمىً، وعَشِيَ عشىً، وطوِيَ طوىً، وصَدِيَ من العطش صدىً فعلى هذا أكثر الكلام. وإذا كان المصدر من فعل زائد مثل الانفعال والاستفعال والافتعال والإفعال فكله ممدود، من ذلك الاستخفاءُ والانتهاءُ والادّعاء والإعطاء والإرجاء يُكتب بالألف»(٣). وجعل سيبويه في كتابه باباً خاصاً للمقصور والممدود. عرفّ فيه كلاً منهما بقوله: «فالمنقوص(٤): كلّ حرف من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو واوه بعد حرف مفتوح، وإنما نقصانه أنْ تُبدل الألف مكان الياء والواو، ولا يدخلها نصبٌ ولا رفعٌ ولا جرّ. وأمّا الممدود فكل شيء وقعت ياؤه أو واوه بعد ألف»(٥). ثم ذكر علامات المقصور والممدود وأمثلةً لكل منهما، قال: «ومما تعلم أنّه

---

(١) ضرائر الشعر: ٩٦.

(٢) نشره العلامة الميمني بعنوان (المنقوص والممدود). ينظر: مقدمة تحقيق المقصور والممدود: ١٢.

(٣) المقصور والممدود: ٢٣ ـ ٢٤.

(٤) قال الأعلم: قد يُسمَّى المقصور منقوصاً أيضاً. فأما قصره فهو حبسه عن الهمزة بعده، وأما نقصانه فنقصان الهمزة منه. النكت: ٣/ ٧٨.

(٥) الكتاب: ٣/ ٥٣٦، ٥٣٩.

منقوص كل شيء كان مصدراً لفَعِلَ يَفْعَلُ، وكان الاسمُ على (أفعل)، لأنّ ذلك في غير بنات الياء والواو إنما يَجيْءُ على مثال فَعَلٍ، وذلك قولك للأَحْوَل: به حَوَلٌ، وللأعور: به عَوَرٌ. . . وهذا أكثر من أنْ أحصيه لك. فهذا يدلك على أنّ الذي من بنات الياء والواو منقوص لأنه فَعَلٌ، وذلك قولك للأعشى: به عشًى، وللأعمى: به عَمًى، وللأَقْنَى: به قَنًى، فهذايدلك على أنّه منقوص»[١].

وقال في الممدود: «فأشياء يُعْلَم أنّها ممدودة، وذلك نحو الاسْتِسْقَاء، لأنّ اسْتَسْقَيْتُ اسْتَفْعَلْتُ مثل استخرجْتُ، فإذا أردت المصدر علمت أنّه لا بُدَّ من أنْ تقع ياؤه بعد ألف، كما أنه لا بُدَّ للجيم من أن تجيء في المصدر بعد ألف، فأنت تستدلُّ على الممدود كما يُستدلُّ على المنقوص بنظيره من غير المعتل، حيث علمت أنه لا بُدَّ لآخره من أنْ يقع بعد مفتوح، كما أنه لا بُدَّ لآخر نظيره من أن يقع بعد مفتوح. ومثل ذلك الاشتراء، لأنّ اشتريْتُ: افتعلتُ بمنزلة احتقرتُ، فلا بُدَّ من أن تقع الياء بعد ألف، كما أنّ الراء لا بُدَّ لها من أن تقع بعد ألف إذا أردت المصدر. وكذلك الإعطاء. . .»[٢].

ثَمَّةَ التقاء بين ما ذكره الفرّاء في تحديد علامات المقصور والممدود وما ذكره سيبويه، وكأنّ كلام الفراء مأخوذ عن «كتاب سيبويه». والمتتبع لكتاب المقصور والممدود للفرّاء، يجدُ تشابهاً واضحاً بين كلام الفراء وكلام سيبويه في هذا الباب. ولذلك قيل: «وأصول كتابه هذا موجودةٌ عند سيبويه»[٣].

* * *

---

(١) الكتاب: ٣/ ٥٣٧.

(٢) المصدر نفسه: ٣/ ٥٣٩ ـ ٥٤٠.

(٣) ينظر: مقدمة تحقيق المقصور والممدود: ٦.

الفَصْلُ الثَّانِي

ثعلب (٢٩١هـ) وتأثره بكتاب سيبويه

كان أبو العباس ثعلب أحمد بن يحيى إمام الكوفيين في النحو واللغة في زمانه. فاق مَن تقدّمه من أصحاب الفرّاء، لمَا رُوي عنه أنه حفظ كتب الفرّاء فلم يشذ منها حرف[١]. وذكر صاحب «الخزانة» أنه فسّر أبنيةَ «كتاب سيبويه» قال: «وقد فسَّرَ الأصمعي حروفاً من اللغة التي في كتابه، وفسَّرَ الجرمي الأبنية، وفسّرها أبو حاتم وأحمد بن يحيى وكل واحد منهم يقول ما عنده فيما يعلمه، ويقف عما لا علم له به، ولا يطعن على ما لا يعرفه، ويعترف لسيبويه في اللغة بالثقة وأنّه علم ما لم يعلموا، وروى ما لم يرووا»[٢]. هذا يدل على أنّ ثعلباً قرأ «كتاب سيبويه»، وأنّ له درايةً به، يؤكد ذلك الخبر الذي أورده الزجاجي عن مجلس جمع بين ثعلب والمبرد تناولا فيه شرح بيت امرئ القيس[٣]:

لهـا مَتْنَتَـان خَظاتـا كمـا ... أكـبَّ علـى سـاعديه النمـرْ

ذهب المبرد إلى أنه أراد في (خظاتا) الإضافة، أضاف (خظاتا) إلى (كما)، فردّ عليه ثعلب: ما قال هذا أحدٌ، فقال المبرد: بلى سيبويه يقوله، فقال ثعلب:

---

(١) ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ١٤١، ونزهة الألباء: ٢٢٨، وإنباه الرواة: ١/ ١٧٣، وبغية الوعاة: ١/ ٣٨٠.

(٢) الخزانة: ١/ ٣٧٠، وينظر: مقدمة تحقيق كتاب سيبويه: ١/ ٤٠.

(٣) وهو في ديوانه: ١٦٤.

«لا والله ما قال هذا سيبويه قطّ، وهذا كتابه فليُحضَرْ»[١].

وسأذكر في هذا الفصل بعض المسائل التي درسها ثعلب، ونصّ عليها سيبويه في كتابه. لعلها تكون دليلاً على تأثّره بكتاب سيبويه.

*** حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه:**

أنشد ثعلب قول الشاعر[٢]:

يقولون جاهدْ يا جميلُ بغزوةٍ ... وإنّ جهاداً طيِّءٌ وقِتَالُها

وقال: «أراد أنّ الجهادَ جهادُ طيٍّ وقتالُ طيٍّ. والإنسانُ لا يكون جهاداً. ومثله[٣]:

وكيف يُصاحَبُ مَنْ أصبَحتْ ... خلالَتُه كأبي مَرْحَبِ

يريد: كخلالةِ أبي مَرْحبِ. قال: يحذفون المضاف إذا تقدّم، كما تقول: الفقهُ أبو حنيفة، والنّحو الكسائي. يريد: الفقه فقه أبي حنيفة، والنحو نحو الكسائي»[٤]. يعرض ثعلب لحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فيأخذ المضاف إليه حكمَ المضاف، ولكنه اشترط لحذف المضاف أن يتقدّم ذكره، بقوله:

---

(١) مجالس العلماء: ٨٦، وينظر: طبقات النحويين: ١٤٥، وفي إنباه الرواة: ١/ ١٨٠: «سُئل أبو علي الدينوري: كيف صار محمد بن يزيد النحوي أعلم بكتاب سيبويه من أحمد ابن يحيى ثعلب؟ فقال: لأنّ محمد بن يزيد قرأه على العلماء، وأحمد بن يحيى قرأه على نفسه».

(٢) البيت لجميل وهو في ديوانه: ١٧٨، واللسان (غزا) ١٥/ ١٢٤.

(٣) البيت للنابغة الجعدي وهو في ديوانه: ٢٦، وروايته: وكيف تواصل. . .، والمقتضب: ٣/ ٢٣١، وشرح القصائد السبع: ٤٥١، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٩٤، ٣٥٤، وتحصيل عين الذهب: ١٧٢، والنكت: ١/ ٤٣٠.

(٤) مجالس ثعلب: ١/ ٦١، وينظر: شرح القصائد السبع: ٤٥١، ودقائق التصريف: ٢٧١.

ويحذفون المضاف إذا تقدَّمَ.

وهذا موافق لما جاء في «كتاب سيبويه»، فإنّه أشار إلى حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في (باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لا تّساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار) فقال: «ومما جاء على اتّساع الكلام والاختصار قوله تعالى جدّه: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾[يوسف: ٨٢]، إنّما يريد: أهلَ القرية، فاختصر، وعمل الفعل في (القرية)، كما كانَ عاملاً في الأهل لو كان هاهنا[١]. ومثله: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[سبأ: ٣٣]، وإنما المعنى: بل مكرُكُمْ في الليل والنّهار. وقال ﷻ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾[٢]، وإنما هو: ولكنّ البِرَّ بِرُّ مَن آمَن بالله واليوم الآخر[٣]. ومثل ذلك من كلامهم: بنو فلان يَطَؤهم الطريقُ، يريد: يطؤهم أهلُ الطريق»[٤]. وقال: «ومنه قولهم: هذه الظُّهرُ أو العصرُ أو المغرب، إنما يريد: صلاةَ هذا الوقت»[٥]. أي: هذه صلاةُ الظهر، وصلاة العصر، وصلاة المغرب، لأنّ الظهر اسمٌ للموقت، وكذلك العصر. وقال: «اجتمع

---

(١) قال السيرافي: «إنما ذكره سيبويه حجّة في الاتساع والاختصار، لأنّ المسألة في اللفظ للقرية والمعنى للأهل. على أنّ بعض الناس أنّ ذلك على الحقيقة وأنّ مسألة القرية من (يعقوب) عليه السلام صحيحة، لأنّ القرية يجوز أنْ تخاطبه، إذ كان نبياً، وتكون مخاطبتها معجزة له. ولا معنى للتشاغل بنقض هذا الكلام إذ كان جوازه في كلام العرب وغيرهم أشهر من أن نحتاج معه إلى إقامة دليل». شرح كتاب سيبويه: ٤/ ١٨٤.

(٢) تقدم تخريجها، ص٧٥.

(٣) قال السيرافي: «وفي هذا وجه آخر وهو أنْ يجعل البرّ في معنى البار، كأنّه قال تعالى: ولكنّ البار من آمَنَ بالله». شرح كتاب سيبويه: ٤/ ١٨٤.

(٤) الكتاب: ١/ ٢١٢ ـ ٢١٣.

(٥) المصدر نفسه: ١/ ٢١٥.

القيظُ، يريد: اجتمع الناسُ في القيظ»[١]. وتقديره: اجتمع ناسُ القيظ، فحذف المضاف، وأقام الضاف إليه مقامه[٢]. ثم أنشد بيت النابغة الجعدي الذي تقدّم، وقال فيه: «يريد: كخلالة أبي مَرْحَب»[٣]. وكأنّ ثعلباً أخذ ذلك عن كتاب سيبويه، أو تأثر بكلامه في هذه المسألة.

*** الفصل بين التمييز والمميّز:**

أنشد ثعلب قول الشاعر[٤]:

على أنّني بعدَ ما قد مَضى ... ثلاثون للهجر حولاً كميلاً

يذكّرنيكِ حنينُ العجولِ ... ونَوحُ الحمامةِ تدعو هديلا

وقال: «فَرق بين التفسير وبين ما فسَّره. وهذا يجوز في الشعر لا في الكلام»[٥].

يرى ثعلب أنّه لا يجوز الفصل بين التمييز والمميَّز (التفسير وما فسّره) في اختيار الكلام، على أنّه يجوز الفصل بينهما في الشعر للضرورة. فالشاعر فصل بالجار والمجرور ضرورة بين التمييز وهو (حولاً) وبين المميَّز وهو (ثلاثون).

وهذا موافق لمذهب سيبويه، لأنه يجيز الفصل بين (كم) وبين تمييزها

(١) الكتاب: ١/ ٢١٥.

(٢) شرح كتاب سيبويه: ٤/ ١٨٧.

(٣) الكتاب: ١/ ٢١٥ ـ ٢١٦.

(٤) البيتان للعباس بن مرادس، في ديوانه: ١٢٧، والمقتضب: ٣/ ٥٥، وتحصيل عين الذهب: ٢٩٧، وشرح المفصل: ٤/ ١٣٠، والمقاصد النحوية: ٤/ ٤٨٩، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٩٠٨، والخزانة: ٣/ ٢٩٩، ٦/ ٤٦٧.

(٥) مجالس ثعلب: ٢/ ٤٩٢ ـ ٤٩٣.

بالظرف وحروف الجرّ جوازاً حسناً من غير قبح، نحو: كم لك غلاماً، وكم عندك جاريةً. ولا يَسْتَحسِنُ ذلك فيما كان في معناها من الأعداد نحو عشرين وثلاثين، لأنّ الفصل بين العدد وتمييزه قبيح. فلا يحسن: قبضت خمسة عشر لك درهماً، ورأيت عشرين في المسجد رجلاً، لضعف عمل العشرين ونحوها فيما بعدها لأنها عملت على التشبيه باسم الفاعل ولم تَقْوَ قوته[1]. على أنّه قد جاء ذلك في الشعر للضرورة، قال: «وزعم أنّ (كم درهماً لك) أقوى من (كم لك درهماً)، وإنْ كانت عربيةً جيدة. وذلك أنّ قولك: (العشرون لك درهماً) فيها قبح، ولكنّها جازت في (كم) جوازاً حسناً، لأنّه كأنه صار عوضاً من التمكّن في الكلام، لأنّها لا تكون إلا مبتدأةً، ولا تؤخَّر فاعلةً ولا مفعولةً. ولا تقول: رأيت كم رجلاً، وإنما تقول: كم رأيتَ رجلاً. وتقول: كم رجلٍ أتاني، ولا تقول: أتاني كم رجلٍ. ولو قال: (أتاك ثلاثونَ اليومَ درهماً) كان قبيحاً في الكلام، لأنّه لا يقوى قوَّةَ الفاعل وليس مثل (كم) لِمَا ذكرتُ لك»[2]. وأنشد فيما فُصل في العدد عن التمييز ضرورة البيتين اللذين تقدّم ذكرهما.

جعل هذا سيبويه تقويـةً لما يجوز في (كم) من الفصل عوضاً لما مُنِعَتْهُ من التصرّف في الكلام بالتقديم والتأخير لتضمّنها معنى الاستفهام والتصدير بها لذلك، والثلاثون ونحوُها من العدد لا تمتنع من التقديم والتأخيـر لأنها لم تتضمن معنًى يجب لها بـه التصدير. . . . .

(١) ينظر: شرح المفصل: ٤/ ١٣٠. وفي ضرائر الشعر: ٢٠٤: «وإنّما قبح الفصل بين هذه الأعداد وتمييزاتها، لضعف عملها فيها من حيث كانت محمولةً في العمل على الصفـة المشبهة، والصفة المشبّهة محمولة في عملها على اسم الفاعل، واسم الفاعل محمول في عمله على الفعل».

(٢) الكتاب: ٢/ ١٥٨.

فعملت في المُميَّز مُتَّصلاً بها على ما يجب في التمييز[١].

ثَمَّةَ تشابه واضح بين كلام ثعلب وسيبويه. كلاهما لا يجيز الفصل بين التمييز والمميّز في اختيار الكلام، على أنّه يجوز في الشعر للضرورة. ولعل ثعلباً أخذ ذلك عن «كتاب سيبويه».

*** النصب على الاختصاص يكون في المدح والفخر:**

أنشد ثعلب قول لبيد[٢]:

نحـــنُ بنـــو أمِّ البنـــينَ الأربَعَـــهْ

وذكر أنّ بعضهم يرويه بالنصب فيقول:

نحـــن بنـــي أمِّ البنـــين الأربَعَـــهْ

ثم قـال: «وليس بالوجـه، لأنـه ليس بالمدح، يمدح نفسـه بأنّ عددهم أربعة. والعرب تفعل هذا في بني، ورهط، ومعشر، وآل»[٣].

أورد ثعلب الرجز بروايتين، الأولى: برفع (بنو) على أنه خبـر، والثانية: بالنصب على الاختصاص، ولكنه لا يميل إلى النصب ويستبعده، لأنّ الاختصاص يأتي لأغراضٍ منها الفخر أو التعظيم أو المدح أو التخصيص، أو غير ذلك، وهذا ليس بشيءٍ من ذلك، فإنه لا يمدح نفسه بأنّ عددهم أربعة.

---

(١) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٢٩٧. والنكت: ٢/ ١٣١. وفي همع الهوامع: ١/ ٢٥٤: «ويجوز فصل تمييز (كم) الاستفهامية في الاختيار، وإنْ لم يَجُز في عشرين وأخواته إلا اضطراراً ويكثر بالظرف والمجرور».

(٢) وهو في ديوانه: ٣٤١، وروايته فيه بالرفع، وشرح أبيات سيبويـه: ١/ ٥١٤، وتحصيل عين الذهب: ٣٢٥، والخزانة: ٩/ ٥٥٣.

(٣) مجالس ثعلب: ٢/ ٤٤٢ ـ ٤٤٣.

وأنشد سيبويه قول لبيد، في بابٍ ترجمته: (هذا بابٌ من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء) قال فيه: «وذلك قولك: إنّا مَعْشَرَ العرب نفعل كذا وكذا، كأنـه قال: أعني، ولكنه فعل لا يظهر ولا يُستعمل كما لم يكن ذلك في النداء، لأنهم اكتَفَوا بعلم المخاطب، وأنّهم لا يريدون أن يحملوا الكلامَ على أوّله، ولكنّ ما بعده محمولٌ على أولـه»[١]. غير أنّه لم يجعـل بيت لبيـد من الاختصاص في شيء، لأنّ (الأربعة) ليس فيها معنى فخر ولا تعظيم فيكون ما قبلها منصوباً على الاختصاص والفخر، وإنما هو مخبرٌ بنسبهم وعِدَّتهم لا مفتَخر، قال: «وأما قول لبيد فلا ينشدونه إلا رفعاً، لأنه لم يُرد أنْ يجعلهم إذا افتخروا أنْ يُعرفوا بأنّ عُدَّتهم أربعة، ولكنه جعل الأربعـة وصفاً، ثم قال: المطعمون الفاعلون، بعدما حلاَّهم ليعرفوا»[٢].

وكأنّ ثعلباً ذهب مذهب سيبويـه في استبعاد النصب على الاختصاص في قول لبيد، لأنّ البيت ليس فيه من معنى المدح والفخر الذي يتطلبـه النصب على الاختصاص، ولعله أخذ ذلك عن «كتاب سيبويه».

وذهب المبرد مذهباً خالف فيه سيبويه، فقال: «النصب فيه جيّد على وجهين؛ أحدهما: أنّ أمّ البنين امرأة شريفة وبنوها الأربعة كلهم سيّد، فينصب (بني) على الفخر، ويكون الخبر في البيت الذي بعده. والوجه الآخر: أنه لم يرد معنى الفخر، ونصبه على (أعني) بلا مدح ولا ذم»[٣].

ورد الأعلم تجويـز النصب فقال: «أما الاختيـار بأم البنين، فلو لم يقـل:

---

(١) الكتاب: ٢/ ٢٣٣.

(٢) المصدر نفسه: ٢/ ٢٣٥.

(٣) النكت: ٢/ ١٨١، والخزانة: ٩/ ٥٥٣.

(الأربعة) لجاز ذلك كما يجوز: نحن بني تميم نفعل كذا، وتكون هذه المرأة معروفة بالنجابة والفضل، ولما ذكر الأربعة خرج ذلك من أن يكون فخراً، إذ ليس في ذكر العدد ما يوجب الافتخار به، وإنْ كان الأربعة نجباء فليس لنجابتهم في الشعر ذكرٌ يصحُّ الافتخار به، ولا هو اسم علم لهم، فقول سيبويه أقرب وأصحّ»[(١)].

هذا دليل على أنّه إذا كان ثَمّةَ خلاف بين النحويين، لا يعني ذلك أنه خلافٌ بين البصريين والكوفيين، فقد يكون خلافاً بين بصري وآخر، أو بين كوفيٍّ وآخر. فثعلب في هذه المسألة يوافق مذهب سيبويه، في حين أنّ المبرّد خالفه.

*** جواز وقوع خبر (عسى) مجرّداً من (أنْ) وشذوذ وقوعه اسماً مفرداً:**

تكون (عسى) بمنزلة (كان) الناقصة فتفتقر إلى مرفوع ومنصوب، ويكون معناها معنى (قاربَ)، إلا أنّ منصوبها مشروط فيه أنْ يكون جملةً فعليةً فعلها مضارع مقرون بأن في الغالب[(٢)]، نحو: عسى زيدٌ أنْ يخرجَ، في معنى قارب زيدٌ الخروج، وقال الله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾[الإسراء: ٨]، قال ثعلب: «أي: ما أقربه. هذه تسمّى المقاربة. عسى عبدالله يقوم، مثل: كاد عبدالله يقوم. وإذا

---

(١) النكت: ٢/ ١٨١، وقال النحاس: هذا الذي ذهب إليه سيبويه صحيح، ألا تراه قال: إنّه لم يُرد أن يجعلهم . . . إلخ. فهذا قول صحيح. فيجوز أن يكون (بنو) خبر (نحن)، و(الأربعة) نعتٌ، كما قال سيبويه، و(المطعمون) خبر بعد خبر. ويجوز أن يكون بدلاً من (نحن)، و(المطعمون) خبر، و(الأربعة) صفة للبنين. فإذا رفع فإنما أفاد هذا النّسب. فإذا نصب فالخبر ما بعده، ونصبه على الاختصاص. الخزانة: ٩/ ٥٥٣ ـ ٥٥٤.

(٢) من شروط الفعل أن يكون مقروناً بأنْ، إنْ كان الفعل حرى أو اخلولق، وأن يكون مجرداً منها إنْ كان الفعل دالاً على الشروع، والغالب في خبر عسى وأوشك الاقتران بها والتجرد قليل. ينظر: أوضح المسالك: ١/ ٣١٠ ـ ٣١٢.

أدخل (أنْ) فإنه يقول: قارب أنْ يقوم»[١]. وذهب ثعلب إلى أنّ (عسى) تأتي بمعنى المقاربة ولعله يرى أنّ الأصل في (عسى) أن يكون في خبرها (أنْ)، وأصل (كاد) أن لا يكون في خبرها (أنْ)، لأنّ المراد بها قُرب حصول الفعل في الحال، إلا أنه قد تشبّه عسى بكاد فينزع من خبرها (أن)، وقد تشبّه كاد بعسى فيشفع خبرها بأنْ. يؤكد ذلك احتجاجه بأن الفراء لا يستحسن (عسى) ولا يجيزها إلا إذا اقترن خبرها بأن[٢].

وهذا موافق لما جاء في «كتاب سيبويه»، فإنه ذكر (عسى) وبيّن أنها بمعنى المقاربـة، وأنّ وجهها أن تُستعمل بأنْ، يقول: «وتقول: عسيتَ أنْ تفعل، فأنْ هاهنا بمنزلتها في قولك: قاربت أنْ تفعلَ، أي: قاربتَ ذاك، وبمنزلة: دنوتَ أنْ تفعـل. . . وتقول: عسى أن يفعلَ، وعسى أنْ يفعلوا، وعسى أنْ يفعلا، وعسى محمولـة عليها أن، كما تقول: دنا أن يفعلوا، وكما قالوا: اخلولقت السماء أن تمطِرَ، وكل ذلك تكلّم به عامة العرب»[٣]. وإنما كان ذلك لأنها موضوعـة لفعل يُتوهّم كونه في الاستقبال فاحتاجت إلى ذكر أنْ للدلالة على المستقبل[٤]. وقال في كاد: «وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيها (أن)، وكذلك: كَرب يفعلُ، ومعناهما واحد، يقولون: كَرَبَ يفعل وكاد يفعلُ»[٥].

---

(١) مجالس ثعلب: ١/ ٣٠٧.

(٢) قال ثعلب: «عسى زيد قائماً، لم يجيء إلا في قوله: عسى الغوير أبؤساً، قال الفراء: عسى لا يُقاس، ولا يستحسنها ولا يجيزها إلا مع أن». مجالس ثعلب: ١/ ٢٠٩.

(٣) الكتاب: ٣/ ١٥٧ـ ١٥٨.

(٤) ينظر: النكت: ٢/ ٤٠٩، وقال ابن يعيش: «الأصل في عسى أن يكون في خبرها (أنْ) لما فيها من الطمع والإشفاق، وهما معنيان يقتضيان الاستقبال و(أن) مؤذنة بالاستقبال». شرح المفصل: ٧/ ١٢١.

(٥) الكتاب: ٣/ ١٥٩.

فالوجـه في (كاد) إسقاط (أن)، قال الأعلم: «لأنك إذا قلت: كاد يفعل، فإنما تقوله لمن هو على حدّ الفعل كالداخل فيه لازمان بينه وبين دخوله فيه، وسبيل المستقبل أن يكون في كونـه مهلة»(١). وأشار سيبويه إلى أنّ (عسى) قد تُستعمل مجرّدة من (أنْ) تشبيهاً بكاد، قال: «واعلم أنّ من العرب من يقول: عَسَى يفعلُ، يشبّهها بكاد يفعل»(٢).

كما أشار إلى أنه يجوز في الشعر إدخال (أن) في خبـر كاد تشبيها بعسى، قال: «وقد جاء في الشعر: كاد أن يفعل، شبهوه بعسى»(٣).

ومما يحتج بـه لإسقاطها من (عسى) أنهـا وإنْ كانت للمستقبل فقد يكون بعض المستقبل أقرب إلى الحال من بعض، فإذا قـال: عسى زيـدٌ يقوم، فكأنـه قرب، حتى أشبـه قرب (كاد)، وإذا أدخل (أنْ) في (كاد) فكأنـه بعد عن الحال الذي أشبه (عسى)(٤).

وأنشد سيبويه في إسقاط (أنْ) بعد (عسى) لهدبة بن خشرم(٥):

عسى الكربُ الذي أمسيتُ فيه ... يكون وراءَه فَرَجٌ قريبُ

وجعل أبـو علـي تجريـد الفعل الواقع في موضع خبـر (عسى) من (أن)

(١) النكت: ٢/ ٤٠٩.

(٢) الكتاب: ٣/ ١٥٨.

(٣) المصدر نفسه: ٣/ ١٦٠.

(٤) ينظر: النكت: ٢/ ٤١٠.

(٥) وهو في ديوانه: ٥٤، والكامل: ١/ ٢٥٤، والمقتضب: ٣/ ٧٠، وشرح أبيات سيبويه: ٢/ ١٤٣، وتحصيل عيـن الذهب: ٤٤٢، وشرح المفصل: ٧/ ١١٧، ١٢١، وضرائر الشعـر: ١٥٣، والمقاصد النحويـة: ٢/ ١٨٤، وشـرح شواهد المغنـي: ١/ ٤٤٣، والخزانة: ٩/ ٣٢٨.

ضرورة، فإنه قال في تعليقه على كلام سيبويه: «حكم (عسى) أنْ يُستعمل بعدها (أنْ)، وحكم (كاد) ألا يُسْتَعْمَل بعدها (أنْ)، وجميع ما في التنزيـل من هذا، ثم يضطر الشاعر فيشبه (عسى) بـ (كاد)، و(كاد) بـ (عسى)، فيقع بعد كل واحد منهما (يفعل) في موضع نصب»(١).

وإلى هـذا ذهب الأعلم يؤكده قولـه: «والمستعمل في الكلام: عسى أن يكون، كما قال الله جلّ وعزّ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ﴾[الإسراء: ٧٩]، و﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾(٢)[المائدة: ٥٢]. وكان ابن عصفور يرى أنّ ظاهر كلام سيبويه يعطي أنّـه جائزٌ في الكلام على قلـة، لأنّه قال: «واعلم أنّ من العرب من يقول: عسى يفعل، يشبهها بكاد»، فأطلق القول ولم يقيّد ذلك بالشعر ولكنه لا يميل إلى ذلك لقوله: «إلا أنّه لا ينبغي أنْ يُحمَل كلامه على عمومه، لما ذكره أبو علي الفارسي من أنها لا تكـاد تجيء بغيـر (أنْ) إلا في ضرورة. وأيضاً فإنّ القياس يقتضي ألاّ يجوز ذلك إلا في الشعـر، لأنّ استعمالها بغيـر (أنْ) إنما هو بالحمل على (كاد) لشبهها بها من حيث جمعتهما المقاربة، و(كاد) محمولة في استعمالها بغير (أن) على الأفعال التي هي للأخذ في الفعل، نحو: جعل يفعل، وطفق يفعل، من جهة أنّها لمقاربـة ذات الفعل، فقُرِّبت لذلك من الأفعال التي هي للأخذ في الفعـل، وليست (عسى) كذلك، لأنّ فيها تراخياً، ألا ترى أنك تقول: عسى زيدٌ أنْ يحجّ العام الآتي. فلما كانت محمولةً في استعمالها بغير (أنْ) على ما هو محمول على غيره، ضعف الحمل فلم يجِئ إلا في الضرورة»(٣).

---

(١) التعليقة: ٢/ ٢٦٩.

(٢) ينظر كلامه في: تحصيل عين الذهب: ٤٤٢.

(٣) ضرائر الشعر: ١٥٣ ـ ١٥٤، وينظر: الخزانة: ٩/ ٣٢٩.

وكأن ثعلباً تأثّر بظاهر كلام سيبويه، في حين أنّ الفرّاء لم يحمل كلام سيبويه على عمومه، لأنه لا يرى القياس على استعمال (عسى) مجرّداً خبرها من (أن) جائزاً، كما حكى ثعلب عنه فيما تقدم(١).

وأنشد ثعلب:

عسى الغويرُ أبؤسا(٢)

ثم قال: «أي عسى أنْ يكون، مثل: كان عبدالله قائماً. وهو شاذ. عسى زيدٌ قائماً، شاذ»(٣).

أشار ثعلب إلى أنّ (عسى) يعمل عَمَل (كان)، وعلى هذا (الغوير) اسم عسى، و(أبؤسا) خبره، وهو مثل اسم كان وخبرها. إلا أنّ خبر (عسى) يجب أن يكون جملةً، ومجيئه مفرداً شاذ، لذلك عدّ قوله: (عسى الغوير أبؤساً) شاذاً، وقدّره: عسى الغوير أن يكون(٤).

ونصّ سيبويه على هذا المثل حين ذكر جواز إسقاط (أن) من خبر (عسى)، قال: «واعلم أنّ من العرب مَن يقول: عسى يفعل، يشبهها بكاد يفعل، فيفعل حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله: (عسى الغوير أبؤساً). فهذا مثلٌ من أمثال العرب أجروا فيه (عسى) مجرى كان»(٥). يريد أنّ موضع (أن) مع الفعل

---

(١) ينظر: ص١٤٧.

(٢) جعله ثعلب شعراً، وهو مَثَلٌ مشهور. من قول الزباء. ينظر: مَجْمَع الأمثال: ٢/ ١٧، وجمهرة الأمثال: ٢/ ٥٠.

(٣) مجالس ثعلب: ١/ ٣٠٧، وينظر: ص١٤٧، الحاشية: ٢.

(٤) وقدره ابن خالويه: عسى أخفي الغوير أبؤسا. شرح مقصورة ابن دريد: ٢٠٥.

(٥) الكتاب: ٣/ ١٥٨.

نصبٌ، لأنـه خبـر، والذي يدل على ذلك قولهم في المثل: عسى الغوير أبؤساً، والمراد أن ييأس لأنّ (عسى) إنّما خبرهـا الفعل مع (أنْ) أو الفعل مجرّداً، ولكن لما وضع القائل الاسم في موضع الفِعل كـان حقّـه النصب، لأنّ (عسى) فعل، واسمها فاعلها، وخبرها مفعولها[١].

ومما يدل على أنّ خبرها في موضع اسم منصوب، وإنْ لم ينطق به أنّ الفعل في خبرها إذا تجرد من (أن) كان مرفوعاً والفعل إنما يُرفع بوقوعـه موقع الاسم[٢]. على أنّ مجيء خبر (عسى) اسماً مفرداً شـاذ، يؤكده قول أبي علي: «والشاذ في قولهم: (عسى الغوير أبؤساً) وقوع الاسم غير (أنْ يفعل) موضع (أنْ يفعل)، لأنّ حكم (عسى) أن يقع بعدها (أنْ) مع ما يتصل بها، لأنها خلاف (كـاد)، لبعدها من الحال»[٣]. وكأنّ كلام ثعلب في هذه المسألة مأخوذ عن «كتاب سيبويه».

*** المفعول معه:**

أنشد ثعلب قول الشاعر[٤]:

وكُونُـــوا أنـــتم وبنـــي أبـــيكم مكـــانَ الكُليَتَـــيْن مـــن الطِّحـــالِ

---

(١) ينظر: المقتضب: ٣/ ٧٠، وفي المسائل المنثورة لأبي علـي: ٢٣١: «ويجوز أن تعني معنى (كان)، وذلك أنّ (كان) تقتضي مفعولاً كما يقتضي (عسى)، لايستغني أحدهما عن الآخـر، فمن هذا الوجـه شبهها بـ (كان)، من حيث تتعلق بالمفعول كما يتعلق (عسى) ويشهد على ذلك قولهم: عسى الغوير أبؤساً».

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٧/ ١١٦ ـ ١١٧.

(٣) التعليقة: ٢/ ٢٦٩.

(٤) البيت بلا عزو في شرح أبيات سيبويه: ١/ ٤٢٩، وتحصيل عين الذهب: ١٩٨، والمقاصد النحويـة: ٣/ ١٠٢. ونُسب إلى شُعبـة بن قُمَيْر في نوادر أبي زيـد: ١٤١، وروايتـه فيه: (وإنّا سوف نجعل مَوْلَيَيْنا. . .) ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

ثم قال: «أي: تكونون قد أخذتم الأمر بطرفيه. فقوله: «وبني أبيكم»، أي: مع بني أبيكم. تقول: استوى الماءُ والخشبةَ، أي يجعلون الواو بمعنى مع»[١]. وأنشدَ[٢]:

فإنّكَ والكتابَ إلى عليٍّ كدابغةٍ وقد حَلِم الأديمُ

ثم قال: «فإنك مع الكتاب، ومعنى حَلِمَ الأديم، أي: فسدَ الأمر»[٣].

يتحدث ثعلب هنا عن نصب الاسم بعد الواو على أنّه مفعولٌ معه، لا على أنه معطوف على الاسم الذي قبله. وقد جعل سيبويه للمفعول معه باباً خاصاً، قال فيه: «هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعولٌ معه ومفعول به كما انتصب نفسَه في قولك: امرأ ونفسَه. وذلك قولك: ما صنعتَ وأباكَ، ولو تُرِكت الناقة وفصيلَها لَرَضعها، إنما أردت: ما صنعت مع أبيك، ولو تُرِكت الناقة مع فصيلها. فالفصيل مفعول معه، والأب كذلك، والواو لم تغيّر المعنى، ولكنّها تُعْمِلُ في الاسم ما قبلها. ومثل ذلك: ما زلتُ أسيرُ والنيلَ، أي: مع النيل، واستوى الماءُ والخشبةَ، أي: بالخشبة، وجاء البردُ والطّيالِسَةَ، أي: مع الطيالسةِ. وقال:

فكونوا أنتم وبني أبيكم مكانَ الكُليتَيْن من الطِّحالِ»[٤]

مذهب سيبويه في هذا الباب: «أنك إذا قلت: ما صنعتَ وأباك، أنّ (الأبَ) منصوب بصنعتَ، وكذلك (فصيلها) منصوب بتُرِكَتْ، وكان الأصل فيها: ما صنعتَ مع أبيك، ولو تُرِكَت الناقة مع فصيلها، ومعنى (مع) و(الواو) يتقاربان، لأنّ معنى

---

(١) مجالس ثعلب: ١/ ١٠٣.

(٢) البيت للوليد بن عُقْبة، في اللسان (حلم): ١٢/ ١٤٦.

(٣) مجالس ثعلب: ١/ ١٠٣.

(٤) الكتاب: ١/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨.

(مع): الاجتماع والانضمام، والواو تجمعُ ما قبلها مع ما بعدها وتضمه إليه، فأقاموا الواو مقام (مع) لأنّها أخفّ في اللفظ، والواو حرفٌ لا يقع عليه الفعل ولا يعملُ في موضعه، فجعلوا الإعراب الذي كان مع (مع) من النصب في الاسم الذي بعد الواو لما لم تكن الواو معربة ولا في موضع معرب، كما قالوا: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، وقام القومُ إلا زيداً، فإذا جئتَ بـ (غير) أعربتها بإعراب الاسم الذي يقع بعد (إلا)، فقلت: ما قام أحدٌ غيرُ زيد، وجاءني القوم غيرَ زيد، فإذا جعلوا (إلا) مكان (غير) تجاوز الإعرابُ الذي كان في (غير) إلى ما بعد (إلا)، لأنها حرفٌ غير عامل»[(١)].

وذكر ابن السّراج أنّ: «الواو لو كانت عاملةً كان حقّها أن تخفض. فلما لم تكن من الحروف التي تعمل في الأسماء ولا في الأفعال، وكانت تدخل على الأسماء والأفعال وُصِل الفعل إلى ما بعدها فعمل فيه»[(٢)]. وأشار ابن يعيش إلى أنّ: «الفعل إنما افتقر إلى الواو لضعف الأفعال قبل الواو عن وصولها إلى ما بعدها، كما ضعفت قبل حروف الجر عن مباشرتها الأسماء، ونصبها إيّاها، فكما جاؤوا بحروف الجرّ تقويةً لما قبلها من الأفعال لضعفها عن مباشرة الأسماء بأنفسها عرفاً واستعمالاً، فكذلك جاؤوا بالواو تقويةً لما قبلها من الفعل»[(٣)].

وخالف الزجاج مذهب سيبويه فكان يرى أنّ النصب في هذا الباب بإضمار فعلٍ، يقول: «إنّا إذا قلنا: ما صنعتَ وأباك، فالنصب بإضمار، كأنه قال: ما صنعتَ ولابَسْتَ أباك. إنّ ذلك من أجل أنّه لا يعمل الفعل في المفعول وبينهما

(١) شرح كتاب سيبويه: ٥/ ٧١، وينظر: النكت: ١/ ٤٨٣ ـ ٤٨٤.

(٢) الأصول في النحو: ١/ ٢٠٩.

(٣) شرح المفصل: ٢/ ٤٨.

الواو»[١]. قال أبو سعيد: «وهذا قول فاسدٌ لأنّ الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتصل به المفعول، فإنْ كان لا يحتاج في عمله فيه إلى وسيط فلا معنى لدخول حرف بينهما، وإنْ كان يحتاج إلى وسيط في عمله فيه، عمل مع توسّط الوسيط ووجوده. ألا ترى أنّا نقول: ضربتُ زيداً وعمراً، فتنصب عَمْراً بضربت، كما تنصب زيداً بضربت، لأنّ المعنى الذي يوجب الشركة بين عمرو وزيد في ضربت، هو الواو، فجئت بها ولم تمنع من وقوع ضربت على ما بعدها»[٢].

وعقد أبو البركات للقول في عامل النصب في المفعول معه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، قال فيها: «ذهب الكوفيون إلى أنّ المفعول معه منصوب

(١) ينظر كلامه في: شرح كتاب سيبويه: ٥/ ٧١، والنكت: ١/ ٤٨٤، وشرح المفصل: ٢/ ٤٩، وشرح التسهيل: ٢/ ٢٤٩. والذي في معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٢٨: «قوله: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾[يونس: ٧١] فالمعنى: فأجمعوا أمركم مع شركائكم، كما تقول: لو تُركت الناقة وفصيلَها لرَضعها، المعنى: لو تركت مع فصيلها لرضعها». وفي: ٤/ ٢٤٣: «قوله: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾[سبأ: ١٠] ويجوز أن يكون (والطير) نصب على معنى مع، كما تقول: قمت وزيداً، أي: قمت مع زيد».

(٢) شرح كتاب سيبويه: ٥/ ٧١، وقال الأعلم: والقول قول سيبويه، وقال ابن يعيش: وهو ضعيف لا يحمل عليه ما وجد عنه مندوحة، وقال ابن مالك: وهذا غير صحيح. ينظر: المصادر السابقة. وقال أبو نصر: «وهذا أيضاً يدل على أنّ روايتنا: (هذا باب ما يُضمَر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنّـه مفعول معه ومفعول به) موافقة لرواية الزجاج، وإنْ كان تأويله فاسداً، من أجل أنك إذا قلت: ما صنعت وأباك، وأنت تريد: ما صنعت وما صنعت مع أبيك، لم تخرج الجملة المعطوفة عن معنى المعطوفة عليه في الاستفهام، فلذلك تضمر (صنعت) وإذا قدّرتَ الكلام بالملابسة، فقلت: ما صنعت ولابست أباك، كان قولك: ولابست أباك خبراً، وفسد المعنى، لأنك لو قلت: ما صنعت وما لابست أباك كان خلفاً». شرح عيون كتاب سيبويه: ١٢١ ـ ١٢٢.

على الخلاف، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو، وذهب أبو إسحاق الزجاج من البصريين إلى أنه منصوب بتقدير عامل، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنّ ما بعد الواو ينتصب بانتصاب (مع) في نحو: جئت معه»(١).
غير أنّ بعضهم ذكر أنّ مذهب بعض الكوفيين غيرُ ذلك، قال: «والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه، وبه قال جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين، وزعم الأخفش وجماعة من الكوفيين أنه نصب على الظرفية، والواو مهيئة للظرفية، ونظروه بمسألة النصب بإلا فانتصب الاسم بعد الواو كما انتصب بعد إلا»(٢).

وكأن مَن ذهب من الكوفيين إلى أنّ المفعول معه منصوب على الظرفية تبع في ذلك الأخفش، ومَن ذهب منهم إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله تبع سيبويه، وأما ثعلب فلم يصرح بالعامل في المفعول معه، ولعلّ العامل عنده الفعل أو ما يشبه الفعل، فيكون من أولئك الكوفيين الذين قالوا بذلك.

وقال ثعلب بعدما أشار إلى المفعول معه: «ويُقال: ما أنتَ وزيدٌ، وما أنت والباطلُ. ورُبّما نصبوا (الباطل) وهو قليل... كلام العرب: ما أنت وقصعةٌ من ثريد»(٣). وهذا موافق لكلام سيبويه، فإنه جعل باباً آخر غيرَ باب المفعول معه، قال فيه: «هذا بابٌ معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأول إلا أنها تعطف الاسم

---

(١) الإنصاف، المسألة (٣٠): ١/ ٢٢٨. وتبعه على ذلك ابن يعيش في شرح المفصل: ٢/ ٤٩، وابن مالك في التسهيل: ٩٩، والأشموني في شرحه على الألفية: ٢/ ٦٦٤.

(٢) ينظر: شرح التصريح: ١/ ٣٤٣ ـ ٣٤٤، وفيه: «إنّ أكثرهم ذهب إلى أنّ الناصب للمفعول معه معنوي وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها». وفي حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٦٦٤: «قال الدماميني: ما حكاه المصنف عن الكوفيين إنما هو قول بعضهم. وقال معظمهم والأخفش انتصابه على الظرف».

(٣) مجالس ثعلب: ١/ ١٠٣.

هنا على ما لا يكون بعده إلا رفعاً على كل حال. وذلك قولك: أنت وشأنُك، وكلّ رَجُل وضيعتُه، وما أنت وعبدُالله، وكيف أنت وقصعةٌ من ثريد، وما شأنُك وشأنُ زيد»[١]. يريد أنّ معنى الواو في هذا الباب كمعناها في الباب الأول، لأنهما بمعنى (مع) إلا أنّ الباب الأول في أولـه فعل يعمل فيما بعد الواو، وهذا الباب فيه اسم معطوف على اسم بالواو التي معناها مع، فيعطف ما بعد الواو على ما قبلها لفظاً، والمعنى فيه الملابسة[٢]. غير أنّ سيبويـه قد حكى النصب عن بعض العـرب في حرفين، ثم أشار إلى أنه قليل في كلامهم، قال: «وزعموا أنّ ناساً يقولون: كيف أنت وزيداً، وما أنت وزيداً. وهو قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على (ما) ولا (كيف)، ولكنهم حملوه على الفعل على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم يَنْقُضْ ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على (ما) و(كيف)، كأنه قال: كيف تكون أنت وقصعةً من ثريد، وما كنت وزيداً، لأنّ كنت وتكون يقعان هاهنا كثيراً ولا ينقضان ما تريد من معنى الحديث»[٣]. ثم قال: «وأما أنت وشأنُك وكل امرئ وضيعتُه، وأنتَ أعلم وربُّك، وأشباه ذلك، فكله رفعٌ لا يكون فيه النصب، لأنك إنما تريد أن تُخْبِرَ بالحال التي فيها المحدَّثُ عنه في حال حديثك، فقلتَ: أنت الآن كذلك، ولم تُرِد أن تجعلَ ذلك فيما مضى ولا فيما يُستَقْبل، وليس موضعاً

(١) الكتاب: ١/ ٢٩٩.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٥/ ٧٣.

(٣) الكتاب: ١/ ٣٠٣. وقد أنكر المبرد لفظه في تقدير النصب في كيف وما، فقال: «لِمَ جعل (كيف) مختصة بتكون و(ما) مختصة بكنت» قال: أبو سعيد: لم يذهب سيبويه إلى اختصاص (كيف) بالمستقبل و(ما) بالماضي، وإنما أراد التمثيل على الوجه الذي يمكن أنْ يُمثّل به. شرح كتاب سيبويه: ٥/ ٧٥، وينظر: النكت: ١/ ٤٨٧.

يستعمل فيه الفعل»[١]. وكأنّ كلام ثعلب في هذه المسألة مأخوذٌ عن «كتاب سيبويه».

* **حذف همزة (أَفْعَلَ) في المستقبل وجواز مجيئه على الأصل ضرورة:**

قال أبو العباس: «فاعَلْتُ، وفَعْلَلتُ، وأَفْعَلْتُ، كلّه يجيءُ بالضمِّ في الاستقبال، فيقولون: أَفْعَلَ ويُفْعِلُ، فيحذفون الهمز استثقالاً، وربّما جاؤوا بالأصل، كقول الشاعر[٢]:

وصَاليِاتٍ ككما يُؤَثْفَيْن»[٣]

ذكر ثعلب ثلاثة أوزان لما جاء على أربعة أحرف من الفعل الماضي، هي: فاعلَ، وفَعْلَلَ، وأَفْعَلَ، ثمّ بيّن أنّ المستقبل من هذه الأفعال يكون مضموم الأول: فاعَل: يُفاعل، فَعلل: يُفَعْلل، أَفْعَلَ: يُفْعِل. وطرْحُه لهذه الأفعال، جعله يقف عند ظاهرة صرفية أخرى، هي حذف همزة الفعل الماضي (أفعل) في المستقبل، لعلة الثقل، أي: اجتماع همزتين متواليتين في أول الكلمة، لأنّ (أكرمُ) أصلها (أُأَكْرِمُ) حذفت الهمزة منها فأصبحت (أُكرمُ)، وحملوا عليها الفعل المبدوء بالياء أو بالتاء أو بالنون. ولكنّه أشار إلى أنّ العرب ربما جاؤوا بالأصل من هذه الأفعال

---

(١) الكتاب: ١/ ٣٠٥، قال أبو سعيد: «وإذا قلت: أنت وشأنُك، فلا يجوز في الثاني غير الرفع، لأنّ العرب لا تُضمر في مثل هذا، ولا يجوز الإضمار فيه». شرح كتاب سيبويه: ١/ ٧٧.

(٢) البيت لخطام المجاشعي، وهو في شرح أبيات سيبويه: ١/ ١٣٨، وتحصيل عين الذهب: ٦٩، ٥٨٤، والمقاصد النحوية: ٤/ ٥٩٢، والخزانة: ٢/ ٣١٣، ٥/ ١٥٧، وفي شرح شواهد الشافية: ٦٠: «هذا البيت لخطام المجاشعي، ونسبه الصقلي والجوهري إلى هِميان بن قُحافة».

(٣) مجالس ثعلب: ١/ ٣٩.

مستشهداً بقول الشاعر الذي ذكر آنفاً، فإنه أثبت الهمزة في (يؤثفين) والأكثر حذفها حملاً لها على المستقبل المبدوء بالهمزة.

وقد أشار سيبويه في (باب لحاق الزيادة بنات الثلاثة من الفعل) بعد أن ذكر زيادة الألف في (أفعل) إلى أنّ كلّ فعل ماضيه على أربعة أحرف، فإنّ مستقبله مضموم الأول، زائداً كان أو أصلياً. فالأصلي نحو: دحرج يُدحرج، والزائد نحو: أكرمَ يُكرم، وقَاتَل يُقاتل. والأصل في كل ما كان ماضيه على أربعة أحرف أنْ يُضَمَّ أول مستقبله، وتُعاد حروف ماضيه، قال: «فهذا الذي على أربعةٍ أبداً يجري على مثال (يُفعِل) في الأفعال كلّها، مزيدةً وغير مزيدة، وذلك نحو: يُخرِج، وتُخْرِجُ، وأُخْرِجُ، ونُخرِج»[١].

ثم بيّن أنهم حذفوا الهمزة من (أَفْعَلَ) في المضارع، لأنها زائدة، وتلحقها الهمزة التي يعني بها المتكلم نفسه، فتجتمع همزتان فكرهوا ذلك لعلة الثقل وحذفوها إذ كانت زائدة، وحملوا حروف المضارعة الأخرى على الهمزة التي يعني بها المتكلم نفسه، وإنْ كان القياس إثباتها في حروف المضارعة الأخرى[٢]، قال: «وزعم الخليل أنّه كان القياس أنْ تَثْبُتَ الهمزة في (يُفْعِلُ) و(يُفْعَل) وأخواتهما، كما ثبتَت التاء في تفعَّلْتُ وتفاعَلتُ في كلِّ حال، ولكنهم حذفوا الهمزة في باب (أفْعل) من هذا الموضع فاطّردَ الحذف فيه، لأنّ الهمزة تثقل عليهم. وكَثُرَ هذا في كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه، كما اجتمعوا على حذف (كُلْ) و(تَرى)

---

(١) الكتاب: ٤/ ٢٧٩، وينظر: النكت: ٣/ ٣١٤.

(٢) قال ابن جني: «وإنْ كانوا لوجاؤوا بها لما اجتمع همزتان، ولكنهم أرادوا المماثلة، وكرهوا أن يختلف المضارع فيكون مرّة بهمزة وأخرى بغير همزة، محافظة على التجنيس في كلامهم». المنصف: ١/ ١٩٢.

وكان هذا أجدر أنْ يُحذَف حيث حُذِفَ ذلك الذي من نفس الحرف، لأنه زيادةٌ لحقته زيادة، فاجتمع فيه الزيادةُ وأنّه يُستثقَلُ، وأنّ له عوضاً إذا ذهب»[١]. يريد أن حذف الهمزة في نحو (يُؤكرم) أفضل من حذف الهمزة في نحو (كُل)، لأنّ همزة (يؤكرم) زائدة، وهمزة (كُلْ) أصلية، ولأنّ الياء من (يؤكرم) عوض من الهمزة المحذوفة، وسائر حروف المضارعة عوض منها[٢]. على أنّه يجوز للشاعر إثبات الهمزة في المضارع على الأصل في الشعر للضرورة قال: «وقد جاء في الشعر حيث اضطرَّ الشاعر، قال الراجز، وهو خِطامٌ المجاشعي:

وصـاليات ككَمـا يُـؤَثْفَيْن

وإنما هي من أَثْفَيْتُ»[٣].

وعلى هذا فالهمزة في (أثفية) زائدة عند سيبويه، ووزنها (أُفعولة)، وبعضهم يجعلها أصلية ووزنها (فُعْلِيّة)، قال ابن جني في (يؤثفين): «يحتمل وجهين: أحدهما: أنْ يكون مثل (يُؤَكرم) ويكون على لغة من قال: ثفّيت القدر. ومَنْ قال هذا، كانت (أُثفية) عنده (أُفعولة). والوجه الآخر أن يكون (يُؤَثْفَيْن): (يُفَعْلَيْن) بمنزلة: يُسلْقَيْن، ويُجَعْبَيْن، فتكون (أُثْفيّة) على هذا (فُعْليّة)، وتكون على لغة من قال: آثفت القدر»[٤].

وقال: «ويُفَعْلَيْن أولى من يُؤفْعَلْن، لأنه لا ضرورة فيه»[٥]. وكأنّ ثعلباً يوافق

---

(١) الكتاب: ٤/ ٢٧٩.

(٢) ينظر: النكت: ٣/ ٣١٤ ـ ٣١٥.

(٣) الكتاب: ٤/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠.

(٤) المنصف: ١/ ١٩٣.

(٥) المصدر نفسه: ٢/ ١٨٤، قال الأعلم: «ولا شاهد له في البيت على هذا». النكت: ٣/ ٣١٥.

سيبويه في أنّ يؤثفَيْن على وزن يُؤَفْعَلْن، والهمزة زائدة، وجاء به الشاعر على الأصل ضرورة. ولعله تأثّر بكتاب سيبويه في هذه المسألة.

*** إعراب (ماذا):**

أنشد ثعلب قول الشاعر(١):

ألا تسألانِ المَرْءَ ماذا يحاولُ   أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أم ضلالٌ وباطلُ

وقال: «أي: ما الذي يحاول»(٢). جعل (ماذا) في البيت كلمتين، على أنّ (ذا) اسمٌ موصول بمعنى (الذي). ثم قال: «(ماذا) على ضربين، إنْ شاءَ جعله اسماً واحداً، وإنْ شاء اسمين. فإذا جعله بمعنى (الذي) رَفَعَ، لأنّه جواب مرفوع، أراد: مالذي يحاوله أَنَحْبٌ؟ وله أن يقول: ماذا تحاول أَهُوَ نَحْبٌ؟ فَيَسْتأنف. فإذا جعله حرفاً واحداً نصبه بمعنى: ماذا صنَعْتَ؟»(٣).

عرض ثعلب للحالات التي يأتي عليها (ماذا) فبيّن أنّه يكون على وجهين:

أحدهما أن تكون (ما) استفهاماً في محل رفع مبتدأ، و(ذا) اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع خبر، و(يحاول) صلة (ذا)، والمعنى: ما الذي يحاوله، وعليه يكون الجواب الذي هو (أنحبٌ) مرفوع، لأنه مردود على موضع (ما)، ويجوز رفع (أنحبٌ) على أنه خبرُ مبتدأ محذوف.

والوجه الثاني: تركيب (ما) و(ذا) وجعلهما معاً كلمةً واحدة في موضع نصب بالفعل بعدهما، وعليه يكون الجواب الذي هو (أنحبٌ) منصوباً، لأنّه استفهامٌ

---

(١) البيت للبيد، في ديوانه: ٢٥٤، وشرح أبيات سيبويه: ٢/ ٤١، وتحصيل عين الذهب: ٣٨٧، والمقاصد النحوية: ١/ ٧، ٤٤٠، والخزانة: ٦/ ١٤٥.

(٢) مجالس ثعلب: ٢/ ٥٣٠.

(٣) مجالس ثعلب: ٢/ ٥٣٠.

مفسّرٌ للاستفهام الأول، فهو على إعرابه.

وقد عقد سيبويه في كتابه باباً خاصاً لتفسير (ماذا)، أشار فيه إلى أنّ العرب تجريه على وجهين، قال: «هذا باب إجرائهم (ذا) وحده بمنزلة (الذي) وليس يكون كالذي إلا مع (ما) و(مَن) في الاستفهام، فيكون (ذا) بمنزلة (الذي) ويكون (ما) حرفَ الاستفهام، وإجرائهم إيّاه مع (ما) بمنزلة اسم واحد. أما إجراؤهم (ذا) بمنزلة (الذي) فهو قولك: ماذا رأيتَ؟ فتقول: متاعٌ حسنٌ. وقال الشاعر:

ألا تسألان المرءَ ماذا يحاولُ ... أنَحْبٌ فيُقْضَى أم ضلالٌ وباطلُ

وأما إجراؤهم إياه مع (ما) بمنزلة اسم واحد فهو قولك: ماذا رأيت؟ فتقول: خيراً، كأنك قلتَ: ما رأيت؟»[1].

احتج سيبويه بقول لبيد لإجراء (ذا) بمعنى (الذي)، كأنه قال: ما الذي يحاوله؟ الذي يحاوله نَحْبٌ أم ضلالٌ. قال أبو علي: «ولو كان (ذا) مع (ما) في البيت اسماً واحداً، كما كان كذلك في قوله: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۚ قَالُواْ خَيْرًاۗ﴾[النحل: ٣٠] لكان (النّحْبُ) نصباً»[2].

وكأنّ تفسير ثعلب لـ (ماذا) في بيت لبيد موافق لتفسير سيبويه، لأنّه ذكر أنّ (ذا) بمعنى (الذي)، ثم أشار إلى جواز أن تكون (ما) استفهامية، و(ذا) اسم موصول بمعنى (الذي)، وجواز أن تكون (ماذا) كلمةً واحدةً، فإذا جعله كذلك نصب قوله: (أَنَحْبٌ). بَيْدَ أنّ الفراء جعل النصب أفضل من الرفع، قال: «رفعَ (النحب)، لأنه نوى أنْ يجعل (ما) في موضع رفع. ولو قال: أنَحْباً فَيُقْضَى أم ضلالاً وباطلاً، كان

(١) الكتاب: ٢/ ٤١٦ ـ ٤١٧.

(٢) كتاب الشعر: ٢/ ٣٩٠.

أبيَنَ في كلام العرب»(١). وساوى ابن الأنباري بين الرفع والنصب، قال: «لك في البيت أنْ تجعل (ماذا) حرفاً واحداً فتنصبهما بـ (يحـاول)، ولك أنْ تجعل (ماذا) حرفين فترفع (ما) بـ (ذا)، و(ذا) بـ (ما)»(٢). وتبع ابن شقير سيبويه فنصّ على رواية الرفع، قال: «أنحبٌ على معنى: الذي يحاول نحبٌ أم غرورٌ وباطلُ»(٣).

وهكذا يتبين أنّ الكوفيين ذكـروا وجهي إعراب (ماذا) في بيت لبيـد. فأما الفرّاء فإنه مال إلى رواية النصب، وعليه فإنّ (ماذا) كلمةٌ واحدةٌ للاستفهام. وأما ابن الأنباري فإنّه أجاز أن تكون (ماذا) كلمةً واحدةً، كما أجاز أن تكون كلمتين، (ما) استفهامية، و(ذا) اسم موصول بمعنى (الذي). ولم يرجّح وجهاً على آخر. وأما ثعلب فإنّه أنشد بيت لبيد بروايـة الرفع، ونصّ على أنّ (ذا) بمعنى (الذي)، وكذلك فعل ابن شقير فذكر رواية الرفع. ولعل الكوفيين تأثّروا بكتاب سيبويه في هذه المسألة، على أنّ تأثّر ثعلب وابن شقير فيها أَبْيَنُ من غيرهما(٤).

---

(١) معاني القرآن: ١/ ١٣٩.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٣٢٥ـ ٣٢٦.

(٣) المحلى: ١٣٤.

(٤) وذكر السيرافي أنّ بعضهم قال: «هلا جعلتم (ذا) زائدة وجعلتم (ما) للاستفهام وبمعنى الذي كما كانت قبـل دخـول (ذا)؟» فينكره قائلاً: «إنّ سيبويه استدل على بطلان هذا بشيئين. أحدهما: أنّ (ذا) لو كانت زائدة لوجب أن يُقال: عمّ ذا تسأل، كما يقـال: عمّ تَسـأل؟ فيسقط ألـف (ما) حين دخـل عليـه حرف الجرّ. والوجه الآخر: أنّ (ذا) إذا كانت زائدة ثم قلنا: ماذا تضع؟ كانت (ما) فـي موضع نصب، وتكون حقيقـة جوابـه منصوباً، فلما قال: (أَنَحْبٌ. . .)، وهو بدل من (ما)، علم أنّ (ما) في موضع رفع، وإذا كانت في موضع رفع فهي مبتدأة وخبرها (ذا)، و(يحاول) صلـة (ذا)، والعائد إليها هاء محذوفـة، كأنّه قال: ماذا يحاوله». شرح كتاب سيبويه: ٩/ ١٦٠، وينظر: النكت: ٢/ ٣٠٣ـ ٣٠٤، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٥٨، ومغني اللبيب: ٣٩٧، والخزانة: ٦/ ١٤٦.

* حذف التنوين لالتقاء الساكنين:

أنشد ثعلب قوله[١]:

فأَلْفَيْتُــــهُ غيــــرَ مُـــسْتَعْتِبٍ ولا ذاكـــــرِ اللهَ إلا قلـــــيلا

قال: «أي: ولا ذاكرٍ اللهَ إلا قليلاً، وتَرْكُ التنوين لاجتماع الساكنين»[٢].

روى ثعلب الشاهد بنصب لفظ الجلالة (الله) على أنّه مفعول به لاسم الفاعل (ذاكر) وإنْ حُذف التنوين منه، لأنّ الأصل فيه هو التنوين، أي: ولا ذاكرٍ اللهَ. ويرى ثعلب أنّ التنوين حُذف لالتقاء الساكنين، ولم يُحذف للإضافة. ولذلك جاء لفظ الجلالة منصوباً على أنّه مفعول به لاسم الفاعل على نيّة التنوين فيه. يؤكد ذلك أنّه أنشد قول الشاعر[٣]:

عـــن خِـــدامِ العقيلـــةُ العـــذراءُ

ثم قال: «أي مثل البيت الماضي»[٤]. يريد مثله في أنّ التنوين حُذف لالتقاء الساكنين، قال ابن الشجري: «ومن حذف التنوين لالتقاء الساكنين ما روي عن أبي عمرو في بعض طرقه: ﴿قل هو الله أحدُ. الله الصمد﴾[٥][الإخلاص: ١ ـ ٢] وحذفه

---

(١) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه: ٥٤، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٩١، وتحصيل عين الذهب: ١٤٠، والخزانة: ١١/ ٣٧٤.

(٢) مجالس ثعلب: ١/ ١٢٣.

(٣) عجز بيت لابن قيس الرقيات، وصدره: (تُذْهِلُ الشيخَ عن بنيه وتُبدي). وهو في ديوانه: ٩٦، والأمالي الشجرية: ١/ ٣٨٣، والخزانة: ١١/ ٣٧٧.

(٤) مجالس ثعلب: ١/ ١٢٣. وأنشده الفرّاء، وقال: «أراد عن خدامٍ العقيلةُ العذراء». معاني القرآن: ٣/ ٣٠٠.

(٥) ينظر: السبعة: ٧٠١.

على هذا الوجه متّسع في الشعر»[١]. وقد نصّ سيبويه على ذلك في الباب الذي ترجمته (باب من اسم الفاعل جَرَى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى)، قال: «واعلم أنّ العرب يستخفّون فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغيّر من المعنى شيءٌ وينجرُّ المفعول لكفّ التنوين من الاسم، فصار عملُه فيه الجرَّ، ودخل في الاسم معاقباً للتنوين، فجرى مجرى: غُلامِ عبدالله في اللفظ، لأنّه اسمٌ وإنْ كان ليس مثلَه في المعنى والعمل. وليس يغيّرُ كفُّ التنوين، إذا حذفته مستخفّاً، شيئاً من المعنى، ولا يجعله معرفة»[٢]. وأنشد أبياتاً في التنوين والإعمال، وفي حذف التنوين والجرّ، وذهب إلى أنّ المضاف لا يتعرّف في هذا الباب بما يُضاف إليه، لأنّ التنوين هو الأصل، وهو مقدّر في المضاف. ثم أنشد قول الشاعر[٣]:

سَلِّ الهمومَ بكلِّ مُعْطي رأسِهِ ناجٍ مخالِطِ صُهْبَة مُتَعَيِّسِ

وقال فيه: «فهو على المعنى لا على الأصل، والأصل التنوين، لأنّ هذا الموضع لا يقع فيه معرفة[٤]. ولو كان الأصلُ تَرْكَ التنوين لما دَخَلَه التنوين، ولا كان ذلك نكرةً»[٥]. يعني أنّ الأصل في اسم الفاعل التنوين، والإضافة دخلت تخفيفاً، ولو كان الأصل الإضافة لما نوّنوا، لأنهم لا يزيدون على التخفيف

(١) الأمالي الشجرية: ١/ ٣٨٢.

(٢) الكتاب: ١/ ١٦٥ ـ ١٦٦.

(٣) البيت للمرار الفَقْعَسي في شرح أبيات سيبويه: ١/ ١٠٣، وتحصيل عين الذهب: ١٣٩، والنكت: ١/ ٣٩٨.

(٤) والدليل على ذلك عند الأعلم: إضافة (كل) إلى (معط)، لأنّ (كلاً) هنا لا تُضاف إلا إلى نكرة، ونعته بـ (ناجٍ) وما بعده، وهو نكرة. ينظر: تحصيل عين الذهب: ١٣٩.

(٥) الكتاب: ١/ ١٦٨.

فيثقّلونـه، ويخفّفون الثقيل، ولو كان الأصل تَرْكُ التنوين والإضافة، لما كان أيضاً نكرة، لأنّـه مضاف إلى معرفـة[١]. ثم قال: «وزعم عيسى أنّ بعض العرب ينشد هذا البيت:

فألفيتـــه غيـــرَ مـــستعتبٍ ولا ذاكـــرِ اللهَ إلا قلـــيلا

لم يحذف التنوين استخفافاً ليعاقب المجرور، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين، كما قال: رمى القوم، وهذا اضطرار، وهو مشبه بالذي ذكرت لك»[٢].

وذهب السيرافي إلى أنه لو حذف التنوين للإضافة لكان أجود، قال: «لأنّ تحريك التنوين لالتقاء الساكنين أجود من حذفه، إذ كان حرفاً يحتمل التحريك، والذي يحذفه يشبّهه بحروف المدّ واللين[٣]. وهذا مذهب المبرد، قال: «والوجه

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤/ ٦٣. وفي شرح عيون كتاب سيبويه: ٩٦: «يعني أنّ كُلاً لا يقع على واحد يعني بـه الجمع إلا وهو نكـرة، فإذا كان اسم الفاعل مضافاً إليه (كل) على هذا المعنى كان أصلـه التنوين، فإنْ أضفته حذفت منـه التنوين وكان على المعنى، أعني أنّ معنـاه محذوفاً منـه التنوين كمعناه منوّناً، ولم يكـن على الأصل، أي ولم يكن محذوفاً منه التنوين على الأصل».

(٢) الكتاب: ١/ ١٦٩. قال الأعلم: «وفي حذف تنوينه لالتقاء الساكنين وجهان: أحدهما أن يُشَبَّهَ بحذف النون الخفيفة إذا لقيها ساكن كقولك: اضربَ الرجل، تريد: اضربَنْ، والوجه الثاني: أن يُشبَّه بما حُذف تنوينُهُ من الأسماء إذا وصف بابنٍ مضاف إلى علم، كقولك: رأيت زيدَ بن عَمْروٍ. وأحسن ما يكون حذفُ التنوين للضرورة في مثل قولك: هذا زيـدُ الطويلُ، لأنّ النعت والمنعوت كاسم واحد، فيشبّه بالمضاف والمضاف إليه». تحصيل عين الذهب: ١٤٠.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤/ ٦٣، والخزانة: ١١/ ٣٧٦، والكلام فيها منسوب لابن الباذش.

في التنوين التحريك لالتقاء الساكنين، لأنّ الحذف إنما يكون في حروف المدّ واللين خاصة. وإنما جاز في التنوين لمضارعته إيّاها، وأنّه يقع كثيراً بدلاً منها، وتُزاد في الموضع الذي تزاد فيه، لا تنفكّ من ذلك»[١].

وكأنّ كلام ثعلب موافق لمذهب سيبويه، لأنه ذكر أنّ حذف التنوين في البيت الذي أنشده لالتقاء الساكنين لا للإضافة. وهذا تعليل سيبويه لحذف التنوين في البيت نفسه ولعله أخذ ذلك عنه.

*** القول في عمل (لكنّ) وحذف خبرها أو اسمها:**

أنشد ثعلب قول الشاعر[٢]:

فلو كُنتَ ضبّيّاً عرفتَ قرابتي ... ولكنّ زنجيّاً غليظَ المشافِرِ

وقال: «قال الفرّاء: غليظَ المشافر، أَتْبَعَهُ وهو الخبر، وقال الكسائي: ولكنّ بك زنجياً، أي: يشبهك. وقال سيبويه: زنجياً غليظَ المشافرِ تُشْبِهُه، فأضمر الخبر[٣]. فإنْ رفعتَ قلت: لكنّك زنجيٌّ، فأضمر الاسم، وهو شبيه باللقب»[٤].

---

(١) المقتضب: ٢/ ٣١٢. وجعل ابن هشام حذف التنوين لالتقاء الساكنين من القلّة. مغني اللبيب: ٨٤٤.

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه (الصاوي: ٤٨١)، وروايته فيه:

ولو كنت ضبياً عرفت قرابتي ... ولكنّ زنجيٌّ عظيمُ المشافر

وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٥٩٨، وتحصيل عين الذهب: ٢٨٦، والخزانة: ١٠/ ٤٤٤.

(٣) حكى البغدادي أنّ ثعلباً قال في أماليه: «وقال سيبويه: زنجياً غليظ المشافر تُشبهه، فأضمر الخبر. هذا نقله، وهو خلاف الواقع مع أنّ هذا التقدير يقتضي أنّ (زنجياً) مفعول (تشبه) لا اسم (لكنّ)». الخزانة: ١٠/ ٤٤٥. والذي في مجالس ثعلب: (تشبهه)، كما في المتن. وبهذا يزول اعتراض البغدادي.

(٤) مجالس ثعلب: ١/ ١٠٥.

ناقش ثعلب خبر (لكنّ) في البيت السابق، وعرض فيه لآراء النحاة، مبتدئاً برأي الفرّاء الذي جعل (غليظ) خبر (لكنّ)، ولكنه جاء منصوباً على الإتباع للاسم الذي قبله(١). ثم ذكر رأي الكسائي الذي جعل الخبر محذوفاً مقدّماً على اسم (لكنّ)، لأنه قدّره جاراً ومجروراً (بك)(٢). ثم عرض لرأي سيبويه الذي جعل (زنجياً) اسم لكنّ، و(غليظ) صفة له، وخبر (لكنّ) محذوف تقديره: تشبهه.

وقد أنشد سيبويه بيت الفرزدق برفع (زنجي) ثم قال: «والنصب أكثر في كلام العرب، كأنّه قال: ولكنّ زنجياً عظيمَ المشافر لا يعرف قرابتي. ولكنّه أضمر هذا... فالنصب أجود، لأنّه لو أراد إضماراً لخفّف، ولجعل المضمرَ مبتدأ، كقولك: ما أنتَ صالحاً ولكنْ طالحٌ»(٣). وإنما صار النصب أكثر وأولى، لأنّ إظهار ما هو الأصل المبني عليه أولى إذا حذفت المحذوف(٤).

وأشار بعد ذلك ثعلب إلى رواية بيت الفرزدق برفع (زنجي) على أنه خبر (لكنّ) والمحذوف هو الاسم، والتقدير: لكنّك زنجيٌّ. وهذا موافق لكلام سيبويه، فإنه قال: «وروى الخليل رحمه الله أنّ ناساً يقولون: إنّ بك زيدٌ مأخوذ، فقال: هذا على قوله: إنّه بك زيدٌ مأخوذٌ، وشبّهه بما يجوز في الشعر»(٥).

وأشار السيرافي إلى هذه المسألة فقال موضحاً مذهب سيبويه: «من نصب

---

(١) ذكر البغدادي أنّ ثعلباً حكى عن الفراء أنه قال: «غليظ المشافر، تابع سدَّ مسدَّ الخبر». الخزانة: ١٠/ ٤٤٥.

(٢) وذهب ابن الأنباري مذهب الكسائي، قال: معناه: ولكنّ بك، فحذف الخبر. شرح القصائد السبع: ١٤٥.

(٣) الكتاب: ٢/ ١٣٦.

(٤) ينظر: النكت: ٢/ ١١٥.

(٥) الكتاب: ٢/ ١٣٤.

جعله الاسم وأضمر الخبر، كأنه قال: ولكنّ زنجيّاً... ومَن رفع أضمر الاسم وكان الظاهر الخبر، تقديره: ولكنّك زنجيّ»(١). وكأنّ كلام ثعلب مأخوذ عن كتاب سيبويه. على أنه إذا كان ثمّة خلاف بين سيبويه والكسائي والفراء، فليس خلافاً في أصل القاعدة النحوية، لأنّ النحاة جميعاً متفقون على أنّ (لكنّ) تحتاج إلى اسم منصوب وخبر مرفوع، ولكن الخلاف في توجيه البيت الذي تقدّم بما يوافق القاعدة النحوية.

*** القول في إعراب قوله تعالى: ﴿فَـَٔامِنُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾:**

قال ثعلب في قوله تعالى: ﴿فَـَٔامِنُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾[النساء: ١٧٠]: «الكسائي يقول فيها: فآمنوا يكن خيراً لكم. والفرّاء قال: فآمنوا إيماناً خيراً لكم. والخليل يقول: أضمر: افعلوا خيراً لكم»(٢).

يعرض ثعلب لوجوه إعراب ﴿خَيۡرٗا﴾ في آية النساء، فيذكر آراء النحاة، مبتدئاً برأي الكسائي الذي ذهب إلى أنّ (خيراً) هو خبر (يكن) المحذوفة، تقديره: فآمنوا يكن الإيمان خيراً لكم. وهذا مذهب أبي عبيدة، قال: (هو نصب على ضمير جواب: يكن خيراً لكم، ....

(١) ينظر: شرح المفصل: ٨/ ٨٢ ـ ٨٣، والنكت: ٢/ ١١٥. وقال ابن جني: يريد: ولكنك زنجيٌّ، فأضمر الكاف وهو قبيح. المنصف: ٣/ ١٢٩. وقال السيوطي: «في جواز حذف الاسم في هذا الباب للعلم به مذاهب، أحدها: الجواز مطلقاً، وعليه الأكثر حكَى سبيويه عن الخليل: إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ، أي: إنّه، وحكَى الأخفش: إنّ بك مأخوذ أخواك، الثاني: إنه خاص بالشعر، الثالث: إنه حسنٌ في الشعر وغيره ما لم يؤدّ حذفه إلى أنْ يلي إنّ وأخواتها فعل فإنه إذ ذاك يقبح في الكلام، قيل: وفي الشعر أيضاً، وهذا هو القول الرابع». همع الهوامع: ١/ ١٣٦.

(٢) مجالس ثعلب: ١/ ٣٠٧.

وكذلك كل أمر ونهي»(١). وأشار أبو سعيد في شرحه إلى أنّ الكسائي قال في قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡۚ﴾[النساء: ١٧١]: «معناه: انتهوا يكن الانتهاء خيراً لكم»(٢). بيد أنّ الفرّاء أنكره فقال: «وليس نصبه على إضمار (يكن)، لأنّ ذلك يأتي بقياس يبطل هذا، ألا ترى أنك تقول: اتّق الله تكن محسناً، ولا يجوز أن تقول: اتّق الله محسناً وأنت تُضمر (تكن) ولا يصلح أنْ تقول: انصرنا أخانا، وأنت تريد: تكن أخانا»(٣). وخطأه المبرد أيضاً فقال: «هذا خطأ في تقدير العربية، لأنه يُضمر الجواب ولا دليل عليه»(٤).

ثم ذكر ثعلب قول الفرّاء الذي يرى أنّ (خيراً) هو نعتٌ لمصدر محذوف، تقديره: فآمنوا إيماناً خيراً لكم. وقول الفرّاء في المعاني: «(خيراً) منصوب باتصاله بالأمر، لأنه من صفة الأمر، وقد يُستدلّ على ذلك، ألم ترَ الكناية عن الأمر تصلح قبل الخير، فتقول للرجل: اتّق الله هو خيرٌ لك، أي الاتّقاء خيرٌ لك، فإذا سقطت (هو) اتّصل بما قبله وهو معرفة فنُصب»(٥). أي إذا حذفنا (هو) الذي يرتفع به (خير) وصل الفعل إليه فنصبه. ويكشف قول الفرّاء أنّا نقدّر (خيراً) تقدير مصدر فعل الأمر الذي هو في الكلام، كأنّه قال: آمنوا إيماناً خيراً لكم، واتّق الله

---

(١) مجاز القرآن: ١/ ١٤٣. وينظر: إعراب القرآن: ١/ ٥٠٨ ـ ٥٠٩، ومشكل إعراب القرآن: ١٩٤ ـ ١٩٥.

(٢) شرح كتاب سيبويه: ٥/ ٥٣.

(٣) معاني القرآن: ١/ ٢٩٦. قال السيرافي: وهذا ردٌّ صحيح. ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٥/ ٥٣.

(٤) المقتضب: ٣/ ٢٨٣. وقال العكبري: «وهذا غير جائز عند البصريين، لأنّ (كان) لا تُحذف هي واسمها ويبقى خبرها إلا فيما لا بُدَّ منه. ويزيد ذلك ضعفاً أن يكون المقدّرُ جوابَ شرط محذوف، فيصير المحذوفَ الشرطُ وجوابُه». التبيان: ١/ ٤١١.

(٥) معاني القرآن: ١/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦.

اتقاءً خيراً لك[١]. ثم نصّ ثعلب أخيراً على مذهب الخليل الذي يرى أنّ (خيراً) منصوب بإضمار فعل، تقديره: افعلوا خيراً لكم، أو آتوا خيراً لكم. فهو مفعول به، لأنه لما أمرهم بالإيمان فهو يريد إخراجَهم من أمر وإدخالهم فيما هو خيرٌ منه، ولعل ثعلباً أخذ قول الخليل عن «كتاب سيبويه»، ونصه: «قال الخليل: كأنك تحمله على ذلك المعنى، كأنك قلت: انته وادخل فيما هو خيرٌ لك، فنصبْتَه لأنك قد عرفت أنّك إذا قلت له: انتهِ، أنّك تحمله على أمر آخرَ، فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطب أنّه محمول على أمرٍ حين قال له: انته، فصار بدلاً من قوله: ائت خيراً لك، وادخل فيما هو خيرٌ لك»[٢].

وسيبويه يوافق الخليل فيما ذهب إليه فإنّه قال: «وما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره: ﴿انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾، و(وراءك أوسَعَ لك)، و(حسبُكَ خيراً لك)، إذا كنتَ تأمر. وإنما نصبت (خيراً لك) و(أوسعَ لك)، لأنك حين قلت: انته، فأنت تريد أنْ تُخرِجَه من أمرٍ وتُدْخِلَهُ في آخر»[٣]. وأنشد سيبويه في نحو ذلك قول الشاعر[٤]:

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٥/ ٥٣.

(٢) الكتاب: ١/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤.

(٣) الكتاب: ١/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣، وقال الأخفش: «هذا إنما يكون في الأمر والنهي خاصة، ولا يكون في الخبر»، معاني القرآن: ١/ ٢٧٠.

(٤) البيت لعمر بن أبي ربيعة وهو في ديوانه: ٢/ ١١٥، وروايته فيه:

وواعديه سِدْرتَيْ مالك أو الذي بينهما أسهلا

وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٤٢٨، وتحصيل عين الذهب: ١٩٢، والنكت: ١/ ٤٧١، والخزانة: ٢/ ١٢٠. قال ابن السيرافي: كأنه قال: ايت مكاناً أسهل، وقال الأعلم: كأنه قال: ائتِ أسهل الأمرين عليك. وغير سيبويه يقدره تقدير: يكن أسهل عليك. وفي شرح أبيات سيبويه للنحاس: ١٢٩: «يريد: واعديه يكن ذاك الوعد أسهل لك».

فواعِدِيــــه سَــرْحَتى مالـــكٍ أو الرّبـــا بينهمـــا أســـهلا

ثم قال: «قدّر أنّـه أراد: ائت أسهل، لأنه لما قال: واعديـه، دلّ على أنها تقول له: ائت مكان كذا وكذا»[١]. ويرجح السيرافي ما ذهب إليه الخليل وسيبويه فيقول: «ويقوّي قول الخليل وسيبويه أنك إذا أمرته بالانتهاء، فإنما تأمره بترك شيء، وتارك الشيء آتٍ ضدّه، فكأنـه أمره أن يكفّ عن الشـرّ والباطـل ويأتي الخيـر»[٢]. ويتبيّن من هذه المسألـة أنّ رأي الفرّاء مخالف لرأي الكسائـي، وهو قريب من مذهب الخليل وسيبويه. في حين أنّ ثعلباً اكتفى بعرض آراء النحاة ولم يزد على ذلك، ولعله أخذ قول الخليل عن «كتاب سيبويه».

* **القول في تعليق اللام في قوله تعالى: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾:**

قال ثعلب: «في ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾[قريش: ١] أقوالٌ، قال الفرّاء: تكون لام تعجّب، أي: اعجبوا لهذا. وقال: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾[الفيل: ٥] لهذا. وقال: هي من صلة: ﴿فَلْيَعْبُدُوا۟ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ﴾»[٣][قريش: ٣]. يبيّن ثعلب أوجه تعليق الجار والمجرور في قوله تعالى: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾، ذاكراً في ذلك ثلاثة أقوال نسبها كلّها إلى الفرّاء:

القول الأول: نصّ عليه الفرّاء في المعاني، قال: «ويُقال: إنه تبارك وتعالى عجّـبَ نبيّـه ﷺ، فقال: اعجب يا محمد لنِعَم الله تبارك وتعالـى على قريش فـي إيلافهم رحلة الشتاء والصيف»[٤].

---

(١) الكتاب: ١/ ٢٨٣.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٥/ ٥٤.

(٣) ينظر كلامه في: مجالسه: ١/ ٢٢٤.

(٤) معاني القرآن: ٣/ ٢٩٣، قال النحاس: «ويُحتَجُّ له بأنّ العرب تقول: لله أبوك، فيكون =

والقول الثاني: أشار إليه الفرّاء نقلاً عن بعضهم، قال: «قال بعضهم: كانت موصولة بـ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾[الفيل: ١]، وذلك أنّه ذكّر أهلَ مكة عظيم النعمة عليهم فيما صُنِع بالحبشة، ثم قال: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾ أيضاً، كأنّه قال: ذلك إلى نعمته عليهم في رحلة الشتاء والصيف»[١]. وهذا قول الأخفش، قال النحاس: «مذهب الأخفش أنّ المعنى فَعَلَ بهم كذلك ليؤلّف قريشاً»[٢]. يؤكد ذلك أنّ الأخفش قال في «المعاني»: «فعل ذلك لإيلاف قريش، لتألّف»[٣].

وأما القول الأخير فهو قول الخليل نصّ عليه سيبويه في «الكتاب»، قال: «وسألت الخليل عن قوله جل ذكره: ﴿وأنّ هذه أمتكم أمةً واحدةً وأنا ربكم فاتقون﴾[٤][المؤمنون: ٥٢]، فقال: إنما هو على حذف اللام، كأنه قال: ولأنّ هذه أمّتُكُمْ أمّةً واحدةً وأنا ربّكم فاتقون. وقال: ونظيرها: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾؛ لأنّه إنما هو: لذلك ﴿فَلْيَعْبُدُوا﴾. فإنْ حذفتَ اللام من (أنْ) فهو نصبٌ، كما أنّك لو حذفتَ اللام من ﴿لِإِيلَٰفِ﴾ كان نصباً. هذا قول الخليل»[٥]. وكأنّ القول الأخير

= في اللام معنى التعجب». إعراب القرآن: ٥/ ٢٩٣، وينظر: إيضاح الوقف: ٢/ ٩٨٥، والقطع والائتناف: ٧٨٤، والوقف والابتداء: ٢/ ٨٦٠.

(١) معاني القرآن: ٣/ ٢٩٣.

(٢) إعراب القرآن: ٥/ ٢٩٣، ونسبه مكي إلى الأخفش أيضاً في مشكل إعراب القرآن: ٨٠٤. قال: «اللام متعلقة عند الأخفش بقوله: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ﴾»، والداني في المكتفى: ٦٣٠، وأبو حيان في البحر المحيط: ١٠/ ٥٤٧. ونسبه ابن خالويه إلى الفراء وغيره في إعراب ثلاثين سورة: ١٩٦.

(٣) معاني القرآن: ٢/ ٥٨٥.

(٤) وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي بكسر الهمزة. السبعة: ٤٤٦، والكشف: ٢/ ١٢٩، والتيسير: ١٥٩، وقراءة الكسائي: ٨٦.

(٥) الكتاب: ٣/ ١٢٦ ـ ١٢٧. وينظر: إعراب ثلاثين سورة: ١٩٦، ومشكل إعراب =

الذي نسبه ثعلب إلى الفرّاء مأخوذ عن «كتاب سيبويه». وهو قول الخليل، ومذهبه أنّه إذا تقدّمت (أن) مفتوحة وقبلها حرف جرّ مقدّر، فهي في موضع نصب بالفعل الذي بعدها. قال الأعلم: «فإذا قلت: جئتُكَ أنّك تريد المعروف، فـ (أنّك) في موضع نصب بـ (جئتك)، لمّا حذفت (اللام)، وُصلَ الفعل إلى ما بعدها، وكانت (اللام) في موضع نصب، وكان الكسائي يقول: إنّها في موضع جرٍّ. وقد قوّى سيبويه ذلك من غير أنْ يُبطل قول الخليل»(١).

*** حذف النون من ضمير المتكلم (الياء) المتصل بإنّ وأخواتها:**

ذكر ثعلب في «مجالسه» الحروف المشبهة المتصلة بياء المتكلم مجرّدةً من نون الوقاية ومقترنة بها: (لَيْتي، ولَيْتَني، ولعلّي، ولعلّني، وإنّي، وإنَّني، وكأنّي، وكأنّني). ثم قال في إسقاط النون: «الكوفيون يقولون: لم يُضَف فلا يحتاج إلى نون. وسيبويه يقول: اجتمعت حروفٌ متشابهة فحذفوها. قال أبو العباس: في كلّها يجوز بالنون وبحذفها، وأنشد(٢):

كمُنْيَةِ جابرٍ إذ قال لَيْتي   أصادفُهُ وأفقِدُ جُلَّ مالي»(٣)

= القرآن: ٨٠٤، والمكتفى: ٦٢٩، والوقف والابتداء: ٢/ ٨٦١.

(١) النكت: ٢/ ٣٨٨. وقال: «والأقوى أنّ موضعه جرٌّ، لأنّ حروف الجرّ تُحذَف من (أنَّ) و(أنْ) مخففة ومشدّدة، لأنهما وما بعدهما بمنزلة اسم واحد، وقد طال فَحَسُن الحذف منه كما يَحْسُن حذفُ الضمير العائد إلى (الذي) فحرف الجرّ، وإنْ لم يُذكر فكأنه موجود في الحكم، كما أنّ الضمير وإنْ حُذف، فهو كالمثبت في التقدير».

(٢) البيت لزيد الخيل في ديوانه: ١٣٧، وفيه (أُتلف) بدلاً من (أفقد)، وشرح أبيات سيبويه: ٢/ ٩٧، وتحصيل عين الذهب: ٣٧٨، والمقاصد النحوية: ١/ ٣٤٦، والخزانة: ٥/ ٣٧٥.

(٣) مجالس ثعلب: ١/ ١٠٦.

ذهب ثعلب إلى أنّ الحروف المشبهة بالفعل (إنّ وأخواتها) إذا اتصلت بياء المتكلم يجوز فيها إثبات النون، كما يجوز حذفها، وبيّن رأي النحويين في علّة حذفها. فذكر أنّ الكوفيين يرون أنها حروف لا تأتي مضافة، فلا حاجة إلى النون[1]. ثم أشار إلى قول سيبويه، الذي يرى أنها حذفت لثقل التضعيف واجتماع النونات. ونصّ كلامه في «الكتاب»: «فإنْ قلت: ما بال العرب قد قالت: إنّي وكأني ولعلّي ولكنّي؟ فإنّه زعم أنّ هذه الحروف اجتمع فيها أنّها كثيرة في كلامهم، وأنهم يستثقلون في كلامهم التضعيف، فلمّا كَثُرَ استعمالهم إيّاها مع تضعيف الحروف حذفوا التي تلي الياء»[2].

وحكم ضمير المتكلم مع إنّ وأخواتها عند سيبويه كحكمه مع الفعل، قال: «اعلم أنّ علامة إضمار المنصوب المتكلم (ني)، وعلامة إضمار المجرور المتكلم الياء، ألا ترى أنك تقول إذا أضمرت نفسك وأنت منصوبٌ: ضربَني وقتلَني، وإنّني، ولعلّني»[3]. وبيّن العلة في اجتلاب النون مع الفعل فقال: «وسألته رحمه الله عن الضاربي فقال: هذا اسمٌ ويدخله الجرّ، وإنما قالوا في الفعل: ضَربني ويضرِبني، كراهيةَ أنْ يدخلوا الكسرة في هذه الباء كما تدخل الأسماء، فمنعوا هذا أنْ يدخله كما مُنِع الجرّ»[4]. يريد: أنّ (ني) في ضمير

(١) قال ابن يعيش: «ومن حيث هي حروف يجوز إسقاط النون منها لأنّ الحروف في ذلك على ضربين تأتي بالنون والياء، وبالياء وحدها، وذلك نحو قولك: منّي وعنّي، فهذه قد لزمتها النون على ما ترى، وقالوا: إليّ وبي من غير نون، لأنّ الحروف لا يكره فيها الكسر كما كره في الأفعال». شرح المفصل: ٣/ ٩١.

(٢) الكتاب: ٢/ ٣٦٩.

(٣) المصدر نفسه: ٢/ ٣٦٨.

(٤) المصدر نفسه: ٢/ ٣٦٩.

المنصوب النون فيه زائدة، والضمير الياء، والنون مجتلبة لعلّةٍ، وهي أنهم حرسوا أواخر الأفعال من دخول كسرة عليها لازمة لتباعد الأفعال من الجرّ، والكسرة لفظها لفظُ الجرّ، وذلك أنّ ياء المتكلم يُكْسَر ما قبلها إذا كان مما يُحرَّك، فلما كرهوا كَسْرَ الفعل وآثروا سلامة لفظه أدخلوا قبل الياء نوناً تقع عليها الكسرة التي تُحْدِثُها الياء[1]. وأما البيت الذي أنشده ثعلب شاهداً لجواز حذف النون من إنّ وأخواتها، فهو من شواهد سيبويه ساقه حجّة على جواز حذف النون من (ليتي) في الشعر للضرورة، لأنّ (ليت) ليس في آخرها نون نحو: إنّ وكأنّ ولكنّ، ولا ما يضارع النون ويقرب منها، نحو: لعلَّ، فيلزمها النون. قال: «فإنْ قلت: لعلّي ليس فيها نون. فإنّه زعم أنّ اللام قريبٌ من النون، وهو أقربُ الحروف من النون. ألا ترى أنّ النون قد تُدغم مع اللام حتى تُبْدَلَ مكانَها لامٌ، وذلك لقربها منها، فحذفوا هذه النون كما يحذفون ما يكثر استعمالهم إيّاه»[2]. وقال: «قد قال الشعراء: (ليتي) إذا اضطروا، كأنهم شبّهوه بالاسم حيث قالوا: الضاربي، والمضمر منصوب»[3].

وكأنّ ما نصّ عليه ثعلب موافق لما ذهب إليه سيبويه، وإنْ كان ظاهر كلام ثعلب جواز حذف النون من (ليتي) في الاختيار، في حين أنّ سيبويه يجيز ذلك في (إني وكأني ولعلّي ولكنّي) ولا يجيزه في (ليتي) إلا في الشعر للضرورة. قال السيرافي: «وقلّ في كلامهم (ليتي) إلا عند الضرورة»[4]. بَيْدَ أنّ الأعلم قال: «هذا

---

(1) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٩/ ٧٥، والنكت: ٢/ ٢٧٥، وشرح المفصل: ٣/ ٨٩.

(2) الكتاب: ٢/ ٣٦٩.

(3) المصدر نفسه: ٢/ ٣٧٠.

(4) شرح كتاب سيبويه: ٩/ ٧٦.

في (ليت) أحسن منه في (ضرب) لأنه يُجريها مجرى أخواتها نحو إنّي ولعلّي»(١).

*** تمييز المئة يكون مفرداً مجروراً:**

قال أبو العباس ثعلب: «مَنْ قال: ﴿وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾(٢) [الكهف: ٢٥] فهو الاختيار، لأنّ (السنين) جمع، ولا تخرج مفسّرةً. كأنه قال: ولبثوا في كهفهم سنين ثلاثمئةٍ. فالسنون تابعةٌ للثلاثمئة، والثلاثمئة تابعة للسنون»(٣).

يرى ثعلب أنّ الاختيار قراءة (ثلاثمئة) بالتنوين، لأن (سنين) جمعٌ، فلا تكون تمييزاً هنا، وهو ما اصطلح عليه بالتفسير. والعدد مئة يُضاف إلى المفرد دون الجمع. يؤكد ذلك قول ابن خالويه: «ومَن لم يُنوّن ليست قراءته مختارة، لأنّ العرب إذا أضافت هذا الجنس أفردت فيقولون: عندك ثلاثمئة دينار»(٤).

وهذا موافقٌ لما جاء في «كتاب سيبويه»، فإنه قال: «فإذا بلغتَ العقدَ الذي يليه (يعني: عقد المئة) تركت التنوين والنون وأضفتَ، وجعلتَ الذي يَعْمَل فيه ويُبَيّنُ به العدد من أيّ صنفٍ هو واحداً، كما فعلتَ ذلك فيما نوّنتَ فيه، وذلك قولك: مئة درهم، ومئة الدرهم. وذلك إنْ ضاعفته قلت: مئتا درهم ومئتا

---

(١) شرح كتاب سيبويه: ٩/ ٧٦، وقال ابن مالك: «وكان مقتضى الدليل استواء (ليت) وأخواتها في لحاق النون لشبهها بالأفعال المتعدية، لكن استُثقل لحاقها بأواخر غير (ليت) لأجل التضعيف، فحَسُنَ حذفها تخفيفاً، وثبوتها للشبه المذكور، ولم يكن في (ليت) معارض للشبه فلزمها ثبوتها في غير ندور». شرح التسهيل: ١/ ١٣٦ ـ ١٣٧.

(٢) قرأ حمزة والكسائي بإضافة (مئة) إلى (سنين)، وقرأ الباقون بالتنوين. ينظر: السبعة: ٣٨٩، والكشف: ٢/ ٥٨، والتيسير: ١٤٣، والنشر: ٢/ ٣١٠.

(٣) مجالس ثعلب: ١/ ٢٦٥.

(٤) إعراب القراءات السبع: ١/ ٢٩٠.

الدرهم»[١]. غير أنه لم يُنكر أنْ يكون اللفظ واحداً في الكلام ويُقْصَدُ به معنى الجمع، يقول: «وليس بمُستنكَرٍ في كلامهم أنْ يكون اللفظ واحداً والمعنى جميع، حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يُستعمل في الكلام»[٢]. لذلك نجد الفراء يذهب إلى جواز استعمال الجمع بمعنى المفرد في الكلام عند بعض العرب، يقول: «ومن العرب من يضع (السنين) في موضع (سنة) فهي حينئذٍ في موضع خفض لِمَنْ أضاف. ومَنْ نوَّنَ على هذا المعنى يريد الإضافة نصب (السنين) بالتفسير للعدد»[٣].

وكأنّ كلامه موافقٌ لكلام الأخفش، فقد نقل عنه صاحب الحجة: «ولا يحسن إضافة المئة إلى السنين، لا تكاد العرب تقول: مئة سنين، وهو جائزٌ في المعنى، وقد يقوله بعض العرب»[٤].

وعدّ المبرّد إضافة ثلاثمئة إلى سنين ضرورة شعرية، لا تجوز في اختيار الكلام قال: «وقد قرأ بعض القرّاء بالإضافة فقال: «ثلاثمئةِ سنينَ»، وهذا خطأ في الكلام غير جائز. وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة، وجوازه في الشعر أنّا نحمله على المعنى، لأنّه في المعنى جماعة، وقد جاز في الشعر أنْ تفردَ وأنت تريد الجماعة إذا كان في الكلام دليلٌ على الجمع»[٥]. غير أنّ أبا علي الفارسي لا يرى ذلك خطأ في اختيار الكلام، يقول: «مما يدلّ على صحة قول مَنْ قال: (ثلاثمئةِ سنينَ) أنّ هذا الضرب من العدد الذي يُضاف في اللغة المشهورة إلى الآحاد، نحو:

---

(١) الكتاب: ١/ ٢٠٧.

(٢) المصدر نفسه: ١/ ٢٠٩.

(٣) معاني القرآن: ٢/ ١٣٨.

(٤) الحجة للفارسي: ٥/ ١٣٦.

(٥) المقتضب: ٢/ ١٧١.

ثلاثمئة رجلٍ، وأربعمئة ثوبٍ، قد جاء مضافاً إلى الجميع»(١).

وهكذا يتبيّن أنّ وجه الكلام عند سيبويه أن يكون تمييز المئة مفرداً مجروراً، وأنّ الاختيار عند ثعلب وابن خالويه قراءة (ثلاثمئة) بالتنوين، لأنّه لا يجوز أن يكون تمييز المئة في الكلام جمعاً. ولعلهما تأثّرا بكتاب سيبويه، فأخذا ذلك عنه. وأما الفرّاء والأخفش فكأنهما لا يخالفان سيبويه في هذه المسألة، وإنْ أجازا أنْ يكون تمييز المئة مفرداً يراد به الجمع في الكلام، لأنّ سيبويه لم يُنكره.

*** وصف المؤنث بمذكر، والمذكر بمؤنث:**

قال ثعلب: «امرأةٌ طالقٌ وحائضٌ وطاهرٌ وطامثٌ بغير هاء»(٢)، ذكر ثعلب أنّ هذه الصفات وُصِف بها المؤنث وجاءت بغير هاء. ولكنّه لم يبيّن العلة في حذف الهاء. وقد نصّ سيبويه على ذلك في (باب ما يكون مذكراً يوصف به المؤنث)، قال: «وذلك قولك: امرأةٌ حائض، وهذه طامث، كما قالوا: ناقةٌ ضامرٌ، يوصف به المؤنث وهو مذكر. فإنّما الحائض وأشباهه في كلامهم على أنه صفةُ شيء والشيء مذكر، فكأنهم قالوا: هذا شيء حائض، ثم وصفوا به المؤنث كما وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا: رَجُلٌ نُكَحَةٌ. فزعم الخليل أنهم إذا قالوا: حائضٌ، فإنّه لم يُخرجه على الفعل، كما أنه حين قال: دَارِعٌ لم يُخرجه على فَعَلَ وكأنّه قال: دِرْعِيٌّ. فإنما أراد: ذات حيض، ولم يجئ على الفعل»(٣). فالعلة في ذلك عند الخليل وسيبويه أنّ الهاء إنما سقطت من (حائض) وما أشبهه لأنه لم يَجْرِ على الفعل، وإنما يلزم الفرق بين المؤنث والمذكر فيما كان جارياً على الفعل، لأنّ الفعل لا بُدَّ من

(١) الحجة: ٥/ ١٣٧. وينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٠/ ٣٤٧، البحر المحيط: ٧/ ١٦٤.

(٢) فصيح ثعلب: ٧٤.

(٣) الكتاب: ٣/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤.

تأنيثه إذا كان فيه ضمير المؤنث، كقولك: هند ذهبت، وموعظة جاءتك. ولزوم التأنيث في المستقبل ألزم وأوجب، كقولك: هند تذهب، وموعظة تجيئك. وإنما صار في المستقبل ألزم لأنّ ترك التأنيث لا يُوجب تخفيفاً في اللفظ لأنه عدول عن ياء إلى تاء، والتاء أيضاً أخفّ. وفي الماضي إذا تركت علامة التأنيث فقيل: موعظة جاءك، فإنما يسقط حرفٌ ويخفّ لفظ الفعل. فإذا كان الاسم محمولاً على الفعل لزم الفرق بين المؤنث والمذكر[١]. وذهب الفرّاء إلى أنّ الهاء ثبتت عنده في قائمة وقاعدة فرقاً بين المذكر والمؤنث، لأنهم لو قالوا: امرأة قائم، لالتبسَ بقولهم: رجلٌ قائم، فلمّا كان ذلك كذلك احتاجوا إلى هاء يُفصَل بها بين فعل المذكر والمؤنث، ولمّا قالوا: امرأةٌ حائضٌ، وطالقٌ وطامث، لم يحتاجوا إلى هاء تفصل بين فعل المذكر والمؤنث، لأنْ المذكر لاحظّ له في هذا الوصف»[٢].

وبسط ابن الأنباري القول في هذه المسألة، ورجح مذهب الفرّاء، في تعليل حذف الهاء من تلك الصفات، فقال: «والقول عندي في هذا الذي لا يجوز غيره، هو قول الفرّاء، لأنّ كلام العرب يشهد به، والقياس يوجّهه»[٣].

وأشار ثعلب أيضاً إلى صفات أخرى جاءت مؤنثة ووصف بها المذكر والمؤنث معاً، قال: «قالوا: رجلٌ رَبْعَةٌ، وامرأة رَبْعةٌ، بسكون الباء، أي: وسط القامة لا طويل ولا قصير، ورجلٌ هُذَرة، وامرأة هُذَرة، للكثير الكلام، ورجل هُمَزَة لُمَزة، وهو الذي يعيب الناس، وامرأة كذلك في حروف كثيرة»[٤].

---

(١) ينظر: هامش الكتاب (بولاق): ٢/ ٩١.

(٢) ينظر: المذكر والمؤنث للفراء: ٢ ـ ٣، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ١/ ١٧٣.

(٣) المذكر والمؤنث: ١/ ١٧٥.

(٤) فصيح ثعلب: ٧٦.

وقد نصّ سيبويـه على ذلك في (باب تسمية المذكر بالمؤنث) قال: «ومما جاء مؤنثاً صفةً تقع للمذكر والمؤنث: هذا غلامٌ يَفَعَةٌ، وجاريةٌ يَفَعَةٌ، وهذا رجلٌ رَبْعَةٌ، وامرأة رَبْعَةٌ»(١).

وكأنّ ثعلباً تأثّر بكتاب سيبويه، وأخذ كلامه عنه، غير أنّه لم يذكر علّة حذف الهاء من تلك الصفات التي وُصف بها المؤنث وجاءت بغير هاء. أما الفرّاء فإنّـه وقف على علة حذف الهاء من تلك الصفات، وكان تعليله مختلفاً عن تعليل الخليل وسيبويه، بيد أنّ هذا الخلاف ليس في أصل القاعدة النحويـة، وإنما هـو خلاف فرعي في تعليل تلك القاعدة.

*** صيغ المبالغة في الوصف نحو: (مالٌ، ونَالٌ، وصافٌ):**

قال ثعلب في قول الخنساء:

وكنــتَ لنــا غيثــاً وظِــلَّ ربابــةٍ إذا نحــن شِــئنا بــالنّوال اســتهلّتِ

«والنّوال: العطاء، يُقال: نالَـهُ يَنُولُـهُ نَوْلاً، وأنالَـهُ يُنيلُـهُ إنَالةً، وهو رجلٌ نالٌ، إذا كان كثيرَ النّوال. . . ومثل: رجلٍ نالٍ، رجلٌ مَالٌ: إذا كان مجزالاً، ورجلٌ صَاتٌ: إذا كان شديد الصوت، وكَبْشٌ صَافٌ: إذا كان كثيرَ الصّوف»(٢).

تحدّث ثعلب عن معنى كلمة (النّوال)، وذكر أنّ مصدر الفعل الثلاثي (نال) يكون على (نَوْل)، ومصدر الرباعي (أنالَ) يكون على (إنالة)، وصيغة المبالة في الوصف تكون على (نالٍ)، ثم أشار إلى أنّ نحو: رجل نـال في الوصف مـالٌ، وصاتٌ، وصافٌ. وهذه الصيغة نصّ عليها سيبويه، فقال: «وأخبرني من أثق به

(١) الكتاب: ٣/ ٢٣٧.

(٢) شرح ديوان الخنساء: ٢٤٩ ـ ٢٥٠.

أنه يقول: مالَ الرجلُ، وقد مِلْتَ بعدنا فأنتَ تَمالُ، ورجلٌ مالٌ: إذا كَثُر مالـه، وصَوِفَ الكبش: إذا كَثُر صوفُه، وكبشٌ أَصْوَف. هذه الكثيرة. وكبشٌ صافٌ، ونعجةٌ صافة»[١]. وأشار إلى أصل هذه الصفات فقال: «وسألت الخليل عن خافٍ والمال في التحقير فقال: خافٍ يصلح أنْ يكون فاعلاً ذهبت عينه، وأن يكون فَعِلاً، فعلى أيّهما حملته لم يكن إلا بالواو. وإنما جاز فيه فَعِلٌ لأنه من فَعِلتُ أَفْعَلُ، وأخاف دليل على أنها فعِلتُ، كما قالوا: فَزِعْتَ تفزَع. وأما مالٌ فإنّه فَعِل، لأنهم لم يقولوا: مائِل. ونظائره في الكلام كثيرة، فاحمله على أسهل الوجهين»[٢]. يريد أنّه يجوز أنْ يكون هذا (فَعِلاً) كَفَرِقَ فهو فَرِقٌ، وبَطِرَ فهو بَطِرٌ، ويجوز أن يكون (فاعلاً) حُذفت عينه لالتقاء الساكنين، وصار ألفه عوضاً منها[٣]. وذكر في موضع آخـر أنّ أصل هذه الصفات على وزن (فَعِل) فقال في (باب ما جاء في أسماء هذا المعتل على ثلاثـة أحرف لا زيادة فيه): «وكذلك فَعِلٌ، وذلك: خِفْتُ ورجلٌ خافٌ، ومِلْتُ ورجلٌ مالٌ، ويـومٌ راحٌ. فزعم الخليل أنّ هذا فَعِـلٌ حيث قلت: فَعلْتُ، كقولهـم: فَرِقَ وهو رجـلٌ فَرِقٌ، ونَزِقَ وهو رجلٌ نَزِقٌ»[٤]. والذي يدلُّ على أنها (فَعِلٌ) في الأصل أنّها أسماء فاعلين من (فَعِلَ) نحو خاف يخـاف، وصافَ يَصَافُ

---

(١) الكتاب: ٣/ ٤٦٢، وينظر: المقتضب: ١/ ١٩٩، والأمالي الشجرية: ١/ ١٢٧، ٢/ ٩٤، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٠.

(٢) الكتاب: ٣/ ٤٦٢.

(٣) ينظر: الخصائص: ٢/ ٢٨٩، ٤٩٣.

(٤) الكتاب: ٤/ ٣٥٨، وقال ابن جني: «العلة في قلب هذا هو تحرُّك العين وانفتاح ما قبلها. فأصل (خافٍ: خَوِفٌ) لقولهـم: خفتَ تخاف. وأصل (مالٍ: مَوِلٌ) لقولهم: ملتَ يا رجل تَمال. وأصل (راحٍ: رَوِحٌ) لقولهـم: رِحتَ يا يومنـا تراحُ)». المنصف: ١/ ٣٣٣.

ومالَ يمال. فمجيء المضارع على (يَفْعَل) دليل على أنّ الماضي على (فَعِل). ومبالغة اسم الفاعل من (فَعِل) تأتي على (فَعِل) بكسر العين نحو: فَرِقَ فهو فَرِقٌ، وحَذِرَ فهو حَذِرٌ، ولا يأتي على (فَعَل) ولا على (فَعُل) بضم العين أو فتحها[١]. وذكر ابن جنّي أنّ الفراء حكى عن العرب قولهم: (رَجُل مَئِل) إذا كان كثير المال. ثم قال: «وأصلها (مَوِل) بوزن فَرِقٍ وحَذِر، ويقال: مال الرجل يَمَالُ: إذا كَثُر ماله، وأصلها: مَوِلَ يَمْوَل، مثل: خاف يخاف من الواو، وقالوا: رجلٌ خافٌ، كقولهم: رجلٌ مالٌ، وأصلهما: خَوِفٌ ومَوِلٌ، ثم انقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت خافٌ ومالٌ، ثم إنهم أتَوا بالكسرة التي كانت في واو (مَوِلَ)، فحرّكوا بها الألف في (مالٍ) فانقلبت همزة، فقالوا: مَئِل»[٢]. ولعل ما حكاه الفراء يؤكد أنّ وزن هذه الصفات ونحوها هو (فَعِل). وأمّا ثعلب فإنه نصّ على هذه الصيغ ومعناها، وكأنّ كلامه مأخوذٌ عن «كتاب سيبويه»، بيد أنه لم يذكر أصل هذه الصفات.

*** إظهار الإدغام:**

قال ثعلب في قول زهير:

لم يَلْقَها إلا بِشكَّةِ حازمٍ يَخْشَى الحوادثَ عازمٍ مُسْتَعْدِدِ

«ومُسْتَعْدِدِ: أراد مُسْتَعدّاً متهيّئاً، فأظهر الإدغام، كما قال[٣]:

---

(١) ينظر: الممتع: ٢/ ٤٦٤.

(٢) سر صناعة الإعراب: ١/ ٩٣ ـ ٩٤. وينظر: ١/ ١٠.

(٣) البيت للعجاج في ديوانه: ١/ ٢٣٦، والمقتضب: ١/ ٢٥٢، ٣/ ٣٥٤، وشرح أبيات سيبويه: ٢/ ٣١٠، والخصائص: ١/ ١٦١، ٣/ ٨٧، والمنصف: ١/ ٣٣٩، وتحصيل =

تــشكو الــوَجَى مــن أَظْلَــلٍ وأَظْلَــلِ

أراد: من أظَلَّ وأظَلَّ»[١].

بيّن ثعلب هنا أنّ (مستعدد) في بيت زهير جاء على الأصل في فكِّ الإدغام، مستشهداً لذلك برجز العجاج. والقياس عند سيبويه أن يكون مدغماً، لأنّ العرب مجمعون على الإدغام إذا كان آخرَ الفعل حرفان من موضع واحد، وتحرّك الحرفُ الآخِرُ. قال: «وذلك فيما زعم الخليل أَوْلى بـه، لأنـّه لمّا كانا من موضع واحد ثَقُل عليهم أنْ يرفعـوا ألسنتهم من موضع ثم يعيـدوها إلى ذلـك الموضع للحرف الآخر، فلما ثَقُل عليهم ذلك أرادوا أن يرفعوا رفعـةً واحدة. وذلك قولهم: رُدّي واجترّا وانقدّوا، واستعدّي»[٢]، غير أنه ذكر أنّ الشعراء إذا اضطروا إلى إظهار المدغم وإخراجه على الأصل فعلوا ذلك، قال: «واعلم أنّ الشعراء إذا اضطروا إلى ما يجتمع أهل الحجاز وغيرهم على إدغامه أَجْرَوه على الأصل»[٣]، وأنشد قول الشاعر[٤]:

مهلاً أعاذلَ قد جَرَّبَـتْ مـن خُلُقـي ... أنّــي أجــودُ لأقــوامٍ وإنْ ضَــنِنُوا

ثم قال: «أراد: ضنّوا، فردّه إلى أصله، وأظهر التضعيف ضرورةً، إذ كان

= عين الذهب: ٥٢٥، وشرح شواهد الشافية: ٤٩١.

(١) شرح ديوان زهير: ٢٧٧.

(٢) الكتاب: ٣/ ٥٣٠.

(٣) المصدر نفسه: ٣/ ٥٣٥.

(٤) البيت لقَعْنب بن أمّ صاحب الغطفاني، وهو في المقتضب: ١/ ١٤٢، ٢٥٣، ٣/ ٣٥٤، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٣١٨، والخصائص: ١/ ١٦٠، ٢٥٧، والمنصف: ١/ ٣٣٩، ٢/ ٦٩، ٣٠٣، وتحصيل عين الذهب: ٦٣، ٥٢٥، وشرح شواهد الشافية: ٤٩٠.

أصله: ضَنِن»[١]. وأنشد بيت العجاج الذي تقدم، ثم قال: «وهذا النحو في الشعر كثير»[٢].

وكأنّ كلام ثعلب أصله كلام سيبويه، وإنْ لم يذكر صراحةً أنّ إظهار التضعيف يجوز في الشعر للضرورة. لأنّ ظاهر كلامه يدل على ذلك. فهو لم ينص على أنه يجوز في اختيار الكلام.

* * *

(١) الكتاب: ٣/ ٥٣٥، وينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢/ ١١٦، والنكت: ٣/ ٧٧، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٤٤.

(٢) الكتاب: ٣/ ٥٣٥.

الفصل الثالث

ابن شقير البغدادي (٣١٧هـ) وتأثّره بكتاب سيبويه

ابن شقير هو أحمد بن الحسن بن الفرج بن شقير البغدادي، قال عنه أبو البركات: «كان عالماً بالنحو، وكان على مذهب الكوفيين»(١). وذكره الزبيدي في الطبقة التاسعة من النحويين البصريين ضمن أصحاب المبرد، باسم: محمد بن شقير النحوي من غير ترجمة(٢). ولعل الأرجح أنه جمع بين المذهبين، قال أبو سعيد السيرافي في معرض حديثه عن الزجاج وابن كيسان: «وكان بعدهما أبو بكر محمد ابن السري المعروف بابن السراج، وأبو بكر محمد بن علي المعروف بمبرمان. وفي طبقتهما ممن يخلط علم البصريين بعلم الكوفيين أبو بكر بن شقير، وأبو بكر بن الخياط»(٣). وقال الزجاجي: «ومن علماء الكوفيين الذين أخذت عنهم أبو الحسن ابن كيسان، وأبو بكر بن شقير، وأبو بكر بن الخياط، لأنّ هؤلاء قدوةٌ أعلامٌ في علم الكوفيين، وكان أول اعتمادهم عليه، ثم درسوا علم البصريين بعد ذلك فجمعوا بين العلمين»(٤).

---

(١) ينظر: نزهة الألباء: ٢٥١.

(٢) ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ١١٦.

(٣) ينظر: أخبار النحويين البصريين: ١٠٨ ـ ١٠٩.

(٤) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٧٩. وذكره القفطي مرة باسم أحمد بن الحسن، وأخرى باسم عبدالله بن محمد بن شقير، وقال: خلط المذهبين، وثالثة باسم محمد بن شقير من غير ترجمة. إنباه الرواة: ١/ ٦٩، ٢/ ١٣٥، ٣/ ١٥١.

ويؤكد نزعته الكوفية أنّ ابن جني كان كثيراً ما يطلق على البغداديين اسم الكوفيين[(١)]، ولعلّ ذلك يرجع إلى أنّ جمهور البغداديين كانت تغلب عليهم النزعة الكوفية، فسمّاهم الكوفيين تارة، وتارة سمّاهم البغداديين[(٢)].

وسيُعنى هذا الفصل ببيان تأثّر ابن شقير في كتابه (المحلّى)[(٣)]، بكتاب سيبويه.

*** مجيء كان تامة:**

قال ابن شُقَير في (كان) التامة: «وقد يكون (كان) في معنى جاءَ، وخَلَقَ اللهُ. قال تبارك وتعالى في البقرة: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسۡرَةٍ﴾[البقرة: ٢٨٠]، أي: جاء ذو عُسْرةٍ. قال الشاعر[(٤)]:

فِدًى لِبَني ذُهْلِ بنِ شَيْبانَ ناقتي إذا كانَ يومٌ ذو كواكِبَ أَشْهَبُ

أي: إذا وقع. وأمّا قول غيره[(٥)]:

---

(١) ينظر: الخصائص: ١/ ١٨، ١٩٩.

(٢) ينظر: المدارس النحوية: ٢٤٥ـ ٢٤٦.

(٣) طبع هذا الكتاب بعنوان (الجمل في النحو) منسوباً للخليل بن أحمد الفراهيدي، غير أنّ ياقوتاً الحموي قال: «قرأت في كتاب ابن مسعر أنّ الكتاب الذي ينسب إلى الخليل ويسمّى الجمل من تصانيف ابن شقير هذا». معجم الأدباء: ١/ ٣٤٤، وكذا قال السيوطي في بغية الوعاة: ١/ ٢٨٧، وذكر فائز الفارس محقق كتابه أسباباً عدّة تمنع نسبة الكتاب إلى الخليل. ينظر: المحلى: ٣١.

(٤) البيت لمقّاس العائذي، وهو في شرح أبيات سيبويه: ١/ ٢٥٢، وتحصيل عين الذهب: ٧٦.

(٥) البيت لعمرو بن شأس، وهو في شرح أبيات سيبويه: ١/ ٦٣، وتحصيل عين الذهب: ٧٦، والخزانة: ٨/ ٥٢١.

بنـي أَسَـدٍ هـل تَعْلَمُـونَ بَلاءَنـا إذا كـان يومـاً ذا كواكـبَ أَشْـنَعا

فإنّه أراد: إذا كان اليومُ يوماً ذا كواكبَ. قال الله ﷻ في سورة النساء: ﴿إلا أن تكون تجارةٌ﴾[النساء: ٢٩]، والمعنى: إلا أنْ تقع تجارةٌ. ومَن قرأ (تجارةً)[١] فالمعنى: إلا أنْ تكون التجارةُ تجارةً، إذا أراد النصب»[٢].

يتحدث ابن شقير هنا عن (كـان) ويبيّن أنّها تأتـي ناقصـة فتحتاج إلى اسم وخبر، وتأتي تامة بمعنى الحدث فتكتفي بالاسم وحده ولا تحتاج إلى خبر، قال ابن يعيش: «وقيل لها: تامة لدلالتها على الحدث نحو قولك: كان الأمر، بمعنى حدث ووقع، ويقال: كانت الكائنة، أي: حدثت الحادثة، ومنه قولهم: المقدور كائن، المراد: ما يقضيه الله ويقدره كائن، أي: حادث وواقع لا راد له»[٣]. أي إنّ (كان) التامة كالأفعال اللازمة، تدل على الحدث وتستغني بمرفوعها، أما الناقصة فتفتقر إلى منصوبها ولا تستغني عنه، لأنها لا تدل على حَدَثٍ بل تفيد الزمان مجرّداً من معنى الحدث، قال ابن يعيش: «تدخل على المبتدأ والخبر لإفادة زمان الخبر فيصير الخبر عوضاً من الحدث فيها، فإذا قلت: كان زيدٌ قائماً، فهو بمنزلة قولك: قام زيد في إفادة الحدث والزمن»[٤]. ونص سيبويه على أنّ (كان) تأتي تامة بمعنى حَدَثَ ووَقَعَ في (باب الفعـل الذي يتعدى اسم الفاعـل إلى اسم المفعـول واسمُ الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد) قال: «وقد يكون لكان موضع آخر يُقتصر على

---

(١) وهي قراءة حمزة والكسائي وعاصم، وقـرأ الباقون بالرفـع. السبعة: ٢٣١، والكشف: ١/ ٣٨٦، والتيسير: ٩٥.

(٢) المحلى: ٩٨ ـ ٩٩.

(٣) شرح المفصل: ٧/ ٩٧ ـ ٩٨.

(٤) شرح المفصل: ٧/ ٩٨.

الفاعل فيه، تقول: قد كان عبدالله، أي: قد خُلقَ عبدالله. وقد كان الأمر، أي قد وقع الأمر»(١). أراد أن يبيّن أنّ لفظاً واحداً قد يكون له حالان، أحدهما يحتاج إلى اسم وخبر، والآخر لا يحتاج إلى اسم وخبر(٢). واحتجّ لجعل (كان) تامة بمعنى وقع بالشاهد الذي تقدّم (إذا كان يومٌ ذو. . .). وأنشد قول الآخر: (إذا كان يوماً ذا. . .) شاهداً لجعل (كان) ناقصة.

يريد إذا كان اليوم يوماً ذا كواكب أشنعا، وإنما أضمر لعلم المخاطب بما يعني، ومعناه: إذا كان اليوم الذي يقع فيه القتال(٣). وعلى هذا يكون (يوماً) خبر كان. وكأنّ كلام ابن شقير مأخوذ من كتاب سيبويه، غير أنّ سيبويه أشار إلى رواية أخرى للبيت، قال: «وسمعت بعض العرب يقول: أشنعا، ويرفع ما قبله، كأنه قال: إذا وقع يوم ذو كواكب أشنعا»(٤). فيجعل (كان) بمعنى وقع، ويجعل (أشنعا) نصباً على الحال(٥)، وقد يجوز أن يكون (أشنعا) خبراً، على أنّ (كان) ناقصة، و(يوم) اسمها، و(ذو كواكب) صفة له، و(أشنعا) خبرها(٦).

---

(١) الكتاب: ١/ ٤٦.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢/ ٣٦٨.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢/ ٣٦٩، والنكت: ١/ ٢٧٠.

(٤) الكتاب: ١/ ٤٧.

(٥) قال الأعلم: إلا أنها حال لاتفيد إلا توكيداً. النكت: ١/ ٢٧١.

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢/ ٣٦٩، وقال الأعلم: «الخبر لا يكاد يقع إلا لفائدة يُحتاج إليها لا يُستغنى عن ذكرها، وقد استُغْنِيَ عنه هنا فلذلك قبح هذا التقدير وضعف». تحصيل عين الذهب: ٧٧، وفي الإفصاح: ٢٧٧: «وجاز لك أن تجعل الاسم والخبر نكرتين لأنك وصفت الأولى منهما، فصار فيها بعض التخصيص، فقربت من المعرفة».

* مجيء كان زائدة:

قال ابن شقير في مجيء كان زائدة: «وتقول: كيف تكلم من كان غائبٌ؟ أي: مَنْ هو غائب، قال الله ﷻ في سورة مريم: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩]، أي مَنْ هو في المهد، ونصب (صبياً) على الحال[١]. وتقول: مررتُ بقومٍ كانوا كرامٍ، ألغيتَ (كان)، وأردْتَ: مررتُ بقومٍ كرامٍ. قال الفرزدق[٢]:

فكيف إذا أتَيْتَ ديارَ قومٍ ... وجيرانٍ لنا - كانوا - كرامِ»[٣]

ذهب ابن شقير إلى أنّ (كان) في بيت الفرزدق زائدة[٤]، على أنّ (كرام) جاءت مجرورة لأنّها صفة لـ (جيران)، فكأنه قال: وجيرانٍ لنا كرامٍ كانوا كذلك. فزاد (كان) بين النعت والمنعوت.

وهذا موافق لما جاء في «كتاب سيبويه»، فإنّ تأويل البيت زيادة (كان) وإلغاؤها

---

(١) والعامل في الحال الاستقرار. ينظر: إعراب القرآن: ٣/ ١٥، ومشكل إعراب القرآن: ٤٢٩، والتبيان: ٢/ ٨٧٣.

(٢) البيت في ديوانه: ٢/ ٢٩٠، وروايته: (فكيف إذا رأيتَ...)، وتحصيل عين الذهب: ٢٩٥، والمقاصد النحوية: ٢/ ٤، والخزانة: ٩/ ٢١٧.

(٣) المحلّى: ٩٩ - ١٠٠.

(٤) قال ابن يعيش: «دخولها كخروجها لاعمل لها في اسم ولا خبر، وذهب السيرافي إلى أنّ معنى قولنا: (زائدة): أن لا يكون لها اسم ولا خبر ولا هي لوقوع شيء مذكور ولكنها دالة على الزمان وفاعلها مصدرها، وشبهها بظننت إذا ألغيت. والذي أراه الأول وإليه كان يذهب ابن السراج قال في أصوله: وحق الزائد أن لا يكون عاملاً ولا معمولاً ولا يحدث معنى سوى التأكيد». شرح المفصل: ٧/ ٩٨ - ٩٩، وينظر: الأصول لابن السراج: ١/ ٩٢، ٢/ ٢٥٧.

في قول الخليل، فقد حكى عنه سيبويه أنه قال: «إنّ من أفضلهم كان زيداً، على إلغاء كان، وشبهه بقول الشاعر، وهو الفرزدق:

فكيف إذا رأيتَ ديارَ قومٍ وجيرانٍ لنا ـ كانوا ـ كرامِ»[1]

وكأنّ ابن شقير أخذ هذا عن «كتاب سيبويه»، غير أنّ المبرد ردّ هذا التأويل وجعل قوله: (لنا) خبراً لـ (كان) قال: «وتأويل هذا سقوط (كان) على: وجيران لنا كرامٍ، في قول النحويين أجمعين. وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء (كان)، وذلك أنّ خبر كان (لنا)، فتقديره: وجيرانٍ كرامٍ كانوا لنا»[2]. بيد أنّ الأعلم دفع قول المبرد، فهو ينكر أن يكون (لنا) خبراً لـ (كان) يقول: «إنّ المجرور قبلها صلة للخبر المحذوف المقدر، وهو الإخبار عنهم بالجوار، ولا يجوز أنْ يكون المجرور هو الخبر بعينه، لأنك لو قلت: كان لي زيد، لم يجز إلا أن يكون لك ملكاً على حدّ قولك: كان لي الغلام والمال، إلا أن يكون على حذف شيء معلوم كقول القائل: مَن كان لك جاراً أو صديقاً؟ ونحو ذلك، فتقول: كان لي زيد، أي: كان لي جاراً أو صديقاً أو نحوه. ولا يصح الملك هاهنا لأنهم لم يكونوا لهم ملكاً، إنما كانوا لهم جيرةً، فالجوار هو الخبر، و(لنا) تبيين له»[3].

ولذلك يرى أنّ الصحيح ما ذهب إليه الخليل وسيبويه من زيادتها.

---

(١) الكتاب: ٢/ ١٥٣.

(٢) المقتضب: ٤/ ١١٧.

(٣) ينظر: النكت: ١/ ٢٦٥، ٢/ ١٢٥، وتحصيل عين الذهب: ٢٩٥، وذهب البغدادي إلى أنّ اللام للاختصاص لا للملك. الخزانة: ٩/ ٢١٧. وينظر: الإفصاح: ٣٥٤، ومغني اللبيب: ٣٧٨.

* إضمار كان:

قال ابن شُقير في إضمار كان: «وأما النصب بإضمار (كان) قولهم: فعلتُ ذاك إنْ خيراً وإنْ شرًّا، على معنى: إنْ يكن فِعْلي خيراً وإنْ شرًّا. قال الشاعر[١]:

لا تَقْرَبَنَّ الدّهر آل مُطَرِّفٍ ... إنْ ظالماً في الناس أو مظلوماً

يريد: إنْ كان الرّجلُ في الناس ظالماً أو مظلوماً. وقال آخر[٢]:

فأَحْضَرْتُ عُذري عليه الأميـ ... ـرُ إنْ عاذراً ليَ أو تارِكا

يقول: إنْ يكن الأميرُ لي عاذراً أو تاركاً. وقد يجوز الرفع على: إنْ يكن في فعلي خيرٌ أو شرٌّ. قال الشاعر[٣]:

---

(١) البيت لليلى الأخيلية في ديوانها: ١٠٩، وروايته فيه:

لا تغزوَنَّ الدهرَ آلَ مطرّفٍ ... لا ظالماً أبداً ولا مظلوماً

وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٣٤٥، وتحصيل عين الذهب: ١٨٣، والأمالي الشجرية: ١/ ٣٤١، ٢/ ٣٤٧، والمقاصد النحوية: ٢/ ٤٧.

(٢) البيت لعبدالله بن همام السّلولي، في شرح أبيات سيبويه: ١/ ٢٩٩، وتحصيل عين الذهب: ١٨٣.

(٣) البيت لهدبة بن خشرم العذري في ديوانه: ٩٨، وروايته:

فإنْ تك في أموالنا لا نضق بها ... ذراعاً وإنْ صبرٌ فنصبر للصَّبْرِ

والكامل: ٣/ ١٤٥٤، وتحصيل عين الذهب: ١٨١، والأمالي الشجرية: ٢/ ٢٣٦ برواية:

إن العقل في أموالنا لا نضق به ... ذراعاً وإن صبراً فنصبر للصّبر

وشرح شواهد المغني: ١/ ٢٧٦، ٢/ ٧١٥.

فإنْ يَـكُ فـي أموالنـا لا نَـضِـقْ بـه ذراعـاً، وإنْ صَـبْرٌ فنـصبِـرُ للـدَّهرِ

كأنّه قال: إنْ يكنْ فيه الصَّبْرُ، أو وقعَ صَبْرٌ»(١).

ذهب ابن شقير إلى أنّ (خيـراً) في قولهم: «فعلت ذاك إنْ خيـراً وإن شراً» منصوب على أنه خبر (كان) المضمرة مع اسمها، واحتج لذلك بقول الشاعر: (إنْ ظالماً في الناس أو مظلوماً)، إذ أضمر كان مع اسمها بعد إنْ. وبقوله: (إنْ عاذراً لي أو تاركاً) إذ نصب (عاذراً) على أنه خبر (كان) المضمرة مع اسمها، إلا أنه أجاز رفعه على أنه اسم كان المضمرة مع خبرها. واستشهد بقوله (إنْ صبرٌ فنصبر للصبر) إذ رفع (صبـر) على أنه اسم كان المضمرة مع خبرهـا، أو على أنه فاعـل لفعل محذوف تقديره وقع. وقد نصَّ سيبويه على إضمار (كان) في (باب ما يُضمَر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف) قال: «وذلك قولك: (الناس مجزيون بأعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ وإنْ شـراً فشرٌّ)، و(المرءُ مقتولٌ بما قتل بـه إنْ خِنْجَراً فخِنْجَرٌ وإنْ سيفاً فسيفٌ»، وإنْ شئت أظهـرتَ الفعل فقلت: إنْ كانَ خنجراً فخنجَـرٌ وإنْ كان شرّاً فشرٌّ»(٢).

وذكر أبو سعيد أنّ هذا الباب تجوز فيـه أربعة أوجه، ثم قال: «وأما الأول فالعامل فيه (كان) رفعت أو نصبت، فإذا قلت: الناس مجزيون بأعمالهم إنْ خيراً، تقديره: إنْ كان عملهم خيراً، وإذا قلت: إنْ خيرٌ، تقديره: إنْ كان في عملهم خير»(٣). وذهب إلى أن أجود هذه الوجوه، نصب الأول ورفع الثاني، قال: «وإنما صار كذلك من قبل أنّ (إنْ) تقتضي الفعل فلا بُدَّ من إضمار (كان) أو نحوها، فإذا

(١) المحلى: ٨٥ ـ ٨٦.

(٢) الكتاب: ١/ ٢٥٨.

(٣) شرح كتاب سيبويه: ٥/ ٢٥.

أضمرنا (كان) ونصبنا فقد جعلنا اسم كان مع (كان) مضمراً محذوفاً، والفعل متى أُضمِرَ أُضْمِرَ معه الفاعل، لأنّ الفعل والفاعل كشيء واحد، وإذا أضمرنا (كان) وجعلنا الاسم الذي بعد (إنْ) مرفوعاً فالذي أضمِرَ مع (كان) الخبر الذي هو بمنزلة المفعول، فكأنك أضمرتَ الفعل مع المفعول، ولا يدلّ على المفعول كدلالته على الفاعل لأنّه لا يستغني عن الفاعل»[1].

وهذا مذهب سيبويه قال: «وإذا أضمرتَ فأنْ تُضمِرَ الناصبَ أحسن، لأنك إذا أضمرتَ الرافع أضمرتَ له أيضاً خبراً، أو شيئاً يكون في موضع خبره. فكلما كَثُرَ الإضمار كان أضعفَ»[2]. يريد أنّك إذا أضمرتَ الرافع أضمرتَ خبراً وهو منفصل من الرافع، كأنك قلت: إنْ كان في عمله خيرٌ، وإنْ كان معه خنجرٌ، وإنْ أضمرت الناصب جعلت اسم (كان) مستكناً في (كان) وهو ضمير متصل. ألا ترى أنك تقول: مَن كذبَ كان شرّاً لـه، فتجعل في (كان) ضمير الكذب مستكناً غير منفصل منه، فلذلك صار الضمير المرفوع أكثر، وكان أضعف من المنصوب[3]. على أنّ رفع الاسم بعد (إنْ) وإضمار الخبر، وإنْ كان ضعيفاً جائز، قال سيبويه: «وإنْ أضمرتَ الرافع كما أضمرتَ الناصبَ فهو عربيٌّ حسنٌ، وذلك قولك: إنْ خيرٌ فخيرٌ، وإنْ خنجرٌ فخِنْجرٌ، كأنه قال: إنْ كان معه خِنْجَرٌ حيث قَتَلَ فالذي يُقتَل به خِنْجَرٌ، وإنْ كان في أعمالهم خيرٌ فالذي يُجْزَون به خيرٌ. ويجوز أنْ تجعل إنْ كان خيرٌ، على إنْ وقعَ خيرٌ. وزعم يونس أنّ العرب تنشد هذا البيت:

---

(١) شرح كتاب سيبويه: ٥/ ٢٥.

(٢) الكتاب: ١/ ٢٥٩.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٥/ ٢٧.

فإنْ تكُ في أموالنا لا نَضِق بها ذراعاً، وإنْ صَبْرٌ فنصبِرُ للصَّبرِ

والنصب فيه جيّدٌ بالغٌ على التفسير الأول، والرفع على قوله: وإنْ وقع صَبْرٌ، أو إنْ كان فينا صَبْرٌ فإنّا نَصْبِرُ»(١).

وأنشد قول الآخر: (إنْ ظالماً أبداً أو مظلوماً) شاهداً لإضمار كان مع اسمها، ونصب (ظالماً) على أنّه الخبر. وهذا لا يجوز فيه إلا النصب، لأنّه أراد: إن كنت ظالماً وإنْ كنت مظلوماً(٢). وأنشد أيضاً قوله: (إنْ عاذراً لي وإنْ تاركاً) شاهداً لإضمار كان مع اسمها، أراد: إنْ كنت عاذراً لي أيها الأمير وإنْ كنت تاركاً، فنصبه لأنّه عَنَى الأميرَ المخاطب. على أنّه أجاز رفع (عاذر)، وإضمار الخبر، قال: «ولو قال: إنْ عاذرٌ لي وإنْ تاركٌ، يريد: إنْ كان لي في الناس عاذرٌ أو غيرُ عاذرٍ، جاز»(٣). وكأنّ كلام ابن شقير أصله كلام سيبويه، غير أنه لم يفضّل إضمار (كان) مع اسمها على إضمار (كان) مع خبرها، ويعلله كما علله سيبويه.

*** جواز أنْ يكون اسم (كان) نكرة:**

قال ابن شقير في جواز أن يكون اسم (كان) نكرة: «وربما جعلوا النكرة اسماً والمعرفة خبراً، فيقولون: كان رجلٌ عَمْراً، لأنّ النكرة أشدُّ تمكّناً من المعرفة، لأنّ أصل الأشياء نكرة ويدخل عليها التعريف»(٤).

---

(١) الكتاب: ١/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٥/ ٢٨، والنكت: ١/ ٤٥٩، والإفصاح: ٢٩٠.

(٣) الكتاب: ١/ ٢٦٢، وينظر: شرح كتاب سيبويه: ٥/ ٢٩، والنكت: ١/ ٤٦٠.

(٤) المحلى: ٩٥. وفي شرح أبيات سيبويه للنحاس: ١٩: «بعض العرب ـ وهم بنو دارم وبنو نهشل ـ يقولون: قائمٌ كان عبدَالله، وكان قائمٌ عبدَالله، فيجعلون النكرة اسماً والمعرفة خبراً لـ (كان)، وإنما يفعلون ذلك، لأن النكرة أشدّ تمكّناً من المعرفة».

أجاز ابن شقير أن يأتي اسم كان نكرة، وخبرها معرفة واحتج لذلك بقول الشاعر[(١)]:

فإنك لا تُبَالي بعد حَوْلٍ أَظَبْيٌ كانَ أمَّك أم حمارُ

وبقول الآخر[(٢)]:

كأنّ سلافةً من بيت رأسٍ يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ

وبقول الآخر[(٣)]:

أسكرانُ كانَ ابنَ المراغة إذ هجا تميماً بجوفِ الشّامِ أم مُتساكرُ

غير أن الوجه عنده أن يكون الاسم معرفة والخبر نكرة، يقول: «والوجه أنْ تجعل المعرفة اسماً والنكرة خبراً»[(٤)]. وإلى هذا أشار ابن خالويه، فقال: «كان إذا أتى بعدها معرفة ونكرة كانت المعرفةُ الاسم والنكرة الخبر، وإنما يجوز أنْ تُجعل النكرة اسماً لكان لضرورة شاعر»[(٥)].

---

(١) البيت لخِداش بن زهير في ديوانه: ٦٦، وروايته: (فإنّك لا يضرّك...)، والكتاب: ١/ ٤٨، والمقتضب: ٤/ ٩٤، وتحصيل عين الذهب: ٧٧، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٩١٨، ولثَرْوان بن فَزَارة في شرح أبيات سيبويه: ١/ ٢٢٧، والخزانة: ٧/ ١٩٢.

(٢) البيت لحسان بن ثابت، وهو في ديوانه: ١/ ١٧، وروايته: (كأن خبيئة...)، والمقتضب: ٤/ ٩٢، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٥٠، وتحصيل عين الذهب: ٧٨، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٨٤٩، برواية الديوان والخزانة: ٩/ ٢٢٤، وفيه: (سبيئة) بدلاً من (سلافة).

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه (الصاوي) ٤٨١، والمقتضب: ٤/ ٩٣، وتحصيل عين الذهب: ٧٩، والخزانة: ٩/ ٢٨٨.

(٤) المحلّى: ٩٦.

(٥) إعراب القراءات السبع: ١/ ٢٢٧.

وهذا مذهب سيبويه قال: «واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تَشْغَلُ به (كان) المعرفة، لأنّه حدُّ الكلام، لأنهما شيء واحد، وليس بمنزلة قولك: ضَرَبَ رجلٌ زيداً، لأنهما شيئان مختلفان»[١]. يعني أنـك إذا قلت: كان زيدٌ قائماً، فالوجـه أن ترفع (زيداً) وتنصـب (قائماً)، لأنّ (زيداً) و(قائماً) شيء واحد، و(زيد) هو معرفة، و(قائم) نكرة، وحدّ الكلام أنْ تُخْبِـرَ عَمَّنْ يُعْرَف بما لا يُعْرَف، لأنّ الفائدة هي في أحد الاسمين، والآخر معروف لا فائدة فيه. والذي فيه الفائدة هو الخبر، فالأولى أنْ يُجْعَل زيداً المعروف هو الاسم وتجعلَ المنكور هو الخبر، حتى يكون مستفاداً، فليس يَحْسُنُ إذن أن تقول: كان قائمٌ زيداً، ولا يشبه هذا: (ضرب رجلٌ زيداً)، لأنك إذا قلت: (ضَرَب رجلٌ زيداً)، فإنما أخبرت عن رجل بالضرب الواقع منه بزيد، ولو نصبتَ (رجلاً) ورفعت (زيداً) انعكس المعنى، وصار المفعول فاعلاً، لأنهما شيئان مختلفان[٢]. وقال: «وهما في (كان) بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت: عبدُالله منطلقٌ»[٣]. يعني أنّ اسم (كان) وخبره كالمبتدأ وخبره في أنّ الخبر فيهما نكرةٌ، والاسم معرفةٌ[٤].

ثم قال: «وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام. حملهم على ذلك أنّه فعلٌ بمنزلة (ضرب)، وأنّه قد يُعلم إذا ذكرتَ (زيداً) وجعلته خبراً أنه صاحبُ الصفة على ضعف من الكلام»[٥]. يريد أنه يجوز أنْ يُجْعَل النكرة اسمَ (كان) والمعرفة

---

(١) الكتاب: ١/ ٤٧.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢/ ٣٧١.

(٣) الكتاب: ١/ ٤٧.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢/ ٣٧١.

(٥) الكتاب: ١/ ٤٨.

خبرها في الشعر، وإنْ كان جوازه في الكلام ضعيفاً، والذي حملهم على ذلك أنهم قد جعلوا (كان) فعلاً بمنزلة (ضرب). وقد يجوز أن يكون فاعل (ضرب) منكوراً، ومفعوله معروفاً، وسوّغ أيضاً في (كان) أنّ الاسم فيها هو الخبر، فإذا قلت: كان قائمٌ زيداً، فـ (زيد) هو القائم الذي قد نكّرته، فتعرّف المنكور بتعريفك (زيداً)، إذ كانا لشيء واحد، فكأنّك تُعرّف المُخْبَرَ عنه بمعرفة خبره. وكان ضعفه أنك لم تعرِّفه بنفسه، وحكم الاسم أن يُعرَّف بنفسه، ثم يُستَفاد خبره[1].

وأنشد سيبويه قول الشاعر: (أَظَبْيٌ كان أَمَّك أم حمارُ) شاهداً لجعل النكرة اسماً والمعرفة خبراً، غير أنّه رُدَّ على سيبويـه الاستشهادُ به لأنّ اسم كان في هذا البيت ضمير (ظبي)، والضمير معرفة، فحصل من هذا أنّ اسـم (كان) وخبرهـا معرفتان، لأنّ الضمير معرفة، والأم معرفة[2].

وأجاب أبو سعيد عن سيبويه بقوله: «وليس الأمر على ما ظنّه الرادون على سيبويه، وذلك أنّ الذي أحوج أن يكون الاسم معروفاً تبيينُ المخبر عنه للمخاطب حتى لا يلتبسَ عليه ويستفيد خبـره، وضمير النكرة لا يستفيد منه المخاطب أكثر

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢/ ٣٧٥ ـ ٣٧٦، والنكت: ١/ ٢٧١، وقال المبرد وابن يعيش: «وإنما حملهم على ذلك معرفتهم أنّ الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد فأيهما عرفت تعرف الآخر». المقتضب: ٤/ ٩١، وشرح المفصل: ٧/ ٩١.

(٢) عزا ابن يعيش والرضي هذا القول إلى المبرد. ينظر: شرح المفصل: ٧/ ٩٥، وشرح الكافية للرضـي: ٢/ ٣٠٠، غيـر أن المبـرد استشهد بهذا البيت علـى أنّ وقوع اسـم كان نكرة محضة، وخبرها معرفة من ضرورات الشعر. قال الأستاذ عبد الخالق عضيمة: «من هذا يتضح لنا أنّ المبرد موافق لسيبويه في أنّ الضمير العائد على نكرة هو نكرة وأنهما جعلا البيتين (أسكران كان ابنَ المراغة، وأظبي كان أُمَّك) من ضرورات الشعر. والمبرد في نقده لكتاب سيبويه لم يتعرض لهذا بالرد». المقتضب: ٤/ ٩٥ (حاشية التحقيق).

من النكرة، ألا ترى أنّ قائلاً لو قال: مررتُ برجلٍ وكلّمتُهُ، لم تكن الهاء العائدة إلى (رجل) بموجبةٍ لتعريف شخص بعينه من بين الرجال، وإن كانت الهاءُ معرفةً من حيثُ علمُ المخاطب أنها تعود إلى ذلك الرجل المذكور من غير أن يكونَ تمييز له من بين الرجال. وجواب آخر: أنّ (ظبي) اسم (كان) أخرى مضمرة قبل (ظبي)، و(كان) الثانية تفسيرٌ لها، ويكون اسم (كان) الذي أراده سيبويه (ظبيٌ). وأما ارتفاع (ظبي) فإنه على وجهين: إمّا أن يكون مبتدأ، وتكون كان واسمها وخبرها في موضع خبره، كما تكون الجمل أخبار المبتدآت، وإما أن يرتفع بكان أخرى مضمرة، لأنّ ألف الاستفهام بالفعل أولى[1]، فيكون تقديره: أكان ظبيٌ كان أمَّك، فيكون (ظبيٌ) مرتفعاً بـ (كان)، ويكون (كان أمَّك) تفسيراً لكان المضمرة، ويكون كان المضمرة بمعنى وقع، وهذه الأخرى الظاهرة تفسيراً للمضمرة لتقارب معناهما»[2].

وأنشد قول الآخر: (يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ) فإنه جعل (مزاجَها) خبر (يكون) و(عسلٌ وماءُ) اسمها. قال أبو سعيد: «فهو مطابقٌ لما استشهد به سيبويه من غير اعتراض عليه، غير أنّ في هذا البيت ما يسهّل جعل النكرة اسماً من جهة المعنى، وذلك أنّ الذي يستفيده المخاطب بعَسَلٍ وماء منكورين، هو الذي يستفيده منهما معروفين، لأنهما نوعان متشابها الأجزاء... ومما سهّل ذلك أيضاً أنّ الضمير الذي في (مزاجها) يعود إلى منكور، وهي (سلافة)»[3]. وأنشد قول الآخر:

---

(١) قال الفارقي: «لأن الاستفهام إنما يقع عن حركات الأجسام لا الأجسام فهو يطلبه أبداً». الإفصاح: ٣٣٢.

(٢) شرح كتاب سيبويه: ٢/ ٣٧٧ ـ ٣٧٨، وينظر: النكت: ١/ ٢٧٢، وشرح المفصل: ٧/ ٩٥، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٠٠.

(٣) شرح كتاب سيبويه: ٢/ ٣٧٩ ـ ٣٨٠، وقال: «كان أبو عثمان المازني ينشد: (يكون =

(أسكرانُ كـانَ ابنَ المراغة. . .)، والقول فيه كالقول فيما قبله.

وهكذا يتبين أنّ كلام ابن شقير موافق لكلام سيبويه في أنّ الوجه أن يكون المعرفة اسماً والنكرة خبراً، غير أنّه يجوز أنْ يأتي اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة في الشعر للضرورة، وكأنّ كلام ابن شقير مأخوذ عن «كتاب سيبويه»، يؤكد ذلك أنّ الشواهد التي احتج بها لجواز أنْ يأتي الاسم نكرةً والخبر معرفـة هي شواهد سيبويه نفسها.

* (إنّ) بمعنى (نعم):

قال ابن شقير في توجيه إعراب قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[1][طه: ٦٣]: «قد ذُكِرَ عن ابن عبّاس أنّه قال: إنّ الله تبارك اسمـه أنزل القرآنَ بلغـة كل حيٍّ من أحياء العرب، فنزلت هذه الآية بلغة بني الحارث بن كعب، لأنهم يجعلون المثنّى بالألف في كلِّ وجهٍ مرفوعاً، فيقولون: رأيتُ الرجلان، ومررتُ بالرجلان، وأتاني الرجلان. وإنما صار كذلك لأنّ الألف أخفّ بنات المدّ واللين»[2].

ثم قال: «وقد يكون (إنّ) في معنى (نعم) في بعض لغـات العـرب، قال الشاعر[3]:

= مزاجُهـا عسلاً وماءُ) فيحمـل (وماءُ) على المعنى، وذلك أنّ ما مـازج الشيءَ فقد مازجه الشـيءُ، فكأنّـه قال: ومازجَها مـاءٌ». وينظـر: النكـت: ١/ ٢٧٣، وشرح المفصل: ٧/ ٩٤.

(١) وهي قراءة حفص وابن كثير، وقرأ أبو عمرو (إنّ) مشددة النون، (هذين) بالياء، وقرأ الباقون (إنّ) مشددة، (هذان) بالألف. السبعـة: ٤١٩، والكشف: ٢/ ٩٩، والتيسير: ١٥١، والنشر: ٢/ ٣٢١.

(٢) المحلى: ١٠٦.

(٣) البيتان لعبدالله بن قيس الرقيّات في ديوانه: ٦٦، وفيه (علاك) بدلاً من (عراك)، وشرح =

بَكَــــرتْ علـــــيّ عَـــــواذلي يَلْحَيْنَنَـــــــي وألومُهُنَّـــــــهْ
ويَقُلْـــــنَ شـــــيبٌ قـــــد عَـــــرا كَ وقـــد كَبــــِرْتَ فقلـــت إنَّـــهْ

ويُروى: (علاك)، أي: نعم وأجل»[1].

ذكر ابن شقير أنّ (هذان) في قوله تعالى: ﴿إنّ هذان لساحران﴾ جاء منصوباً بالألف حملاً على لغة بني الحارث بن كعب يجعلون المثنّى في رفعه ونصبه وجرّه بالألف، على حال واحدة. وإلى هذا أشار الأخفش فقال: «خفيفة في معنى ثقيلة، وهي لغة لقوم، يرفعون ويدخلون اللام، ليفرقوا بينها وبين التي تكون في معنى (ما). ونقرؤها ثقيلة، وهي لغةٌ لبني الحارث بن كعب»[2]. واحتج الفرّاء لهذه اللغة فقال: «فقراءتنا بتشديد (إنّ) وبالألف على جهتين؛ إحداهما على بني الحارث بن كعب يجعلون الاثنين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف. وذلك ـ وإنْ كان قليلاً ـ أقيسُ، لأنّ العرب قالوا: مسلمون فجعلوا الواو تابعةً للضمة، لأنّ الواو لا تُعرب، ثم قالوا: رأيت المسلمين فجعلوا الياء تابعةً لكسرة الميم. فلما رأوا أنّ الياء من الاثنين لا يمكنهم كسر ما قبلها، وثبت مفتوحاً، تركوا الألف تَتْبعه، فقالوا: رجلان على كلّ حال. وقد اجتمعت العرب على إثبات الألف في (كلا الرجلين) في الرفع والنصب والخفض وهما اثنان، إلا بني كنانة فإنهم يقولون: رأيت كِلَي الرجلين، ومررت بكلي الرجلين، وهي قبيحة قليلة، مضَوا على

= أبيات سيبويه: ٢/ ٣٧٥، والأمالي الشجرية: ١/ ٣٢٢، وشرح شواهد المغني: ١/ ١٢٦، وورد الثاني في تحصيل عين الذهب: ٥٥٨، والنكت: ٢/ ٢٢٧، والخزانة: ١١/ ٢١٣.

(١) المحلى: ١٠٧ ـ ١٠٨.

(٢) معاني القرآن: ٢/ ٤٤٣ ـ ٤٤٤.

القياس»(١). ولعل الفراء وابن شقير تأثّرا بكلام الأخفش في هذا التوجيه لإعراب الآية.

كما أجاز ابن شقير أن تكون (إنّ) بمعنى (نعم)، واحتج لذلك بقول الشاعر: (فقلت: إنّه)، أي: نعم وأجل. وقد نص سيبويه على ذلك فقال: «وأمّا قول العرب في الجواب: إنّه، فهو بمنزلة أجل. وإذا وصلت قلت: إنّ يا فتى، وهي التي بمنزلة أجل. قال الشاعر:

بَكَرَ العَوَاذلُ في الصّبو ... حِ يَلُمْنَنِي وألومُهُنَّهْ
ويَقُلْنَ شيبٌ قد علا ... كَ وقد كَبِرْتَ فقلت إنّهْ»(٢)

وقال في (باب ما تلحقه الهاء لتُبَيِّنَ الحركة): «ومثل ما ذكرتُ لك قول العرب: إنّه، وهم يريدون: إنّ، ومعناها: أجل»(٣). يريد أنهم أدخلوا الهاء على (إنّ) لتبيين حركة النون بهاء السكت، ومعنى (إنّ) هاهنا: نعم(٤). وإنما ألحقوا الهاء كراهية أن يجمعوا في الوقف بين ساكنين لو قالوا: إنّ، فألحقوها الهاء لبيان الحركة التي تكون في الوصل إذ كانوا لا يقفون إلا على ساكن. وأما خروج (إنّ) إلى معنى أجل، فإنها لما كانت تُحقق معنى الكلام الذي تدخل عليه في قولك: إنّ زيداً لراكبٌ، فتحقق كلام المتكلم، حُقّقَ بها كلام السائل إذ كان معناها

(١) معاني القرآن: ٢/ ١٨٤. وقال النحاس: «قال أبو زيد والكسائي والأخفش والفرّاء: هذا على لغة بني الحارث بن كعب». إعراب القرآن: ٣/ ٤٥.

(٢) الكتاب: ٣/ ١٥١.

(٣) الكتاب: ٤/ ١٦٢.

(٤) ينظر: النكت: ٢/ ٢٢٧. وقال النحاس: «حكى الكسائي عن عاصم قال: العرب تأتي بإنّ بمعنى: نعم، وحكى سيبويه أنّ (إنّ) تأتي بمعنى: أجل». إعراب القرآن: ٣/ ٤٤.

السائل إذ كان معناها التحقيق، فحصل من أمرها أنّها تحقق تارةً كلام المتكلم وتارة كلام غيره على سبيل الجواب[١]. وكأنّ كلام ابن شقير في تأويل (إنّ) بمعنى (نعم) مأخوذٌ عن «كتاب سيبويه».

*** حذف ألف الاستفهام:**

قال ابن شقير في حذف ألف الاستفهام: «اعلم أنّ ألف الاستفهام أمارتها - يعني علامتها - (أم)، نحو قول الله ﷻ: ﴿ءَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ ٱلْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنزِلُونَ﴾ [الواقعة: ٦٩]. وربما أضمروا ألف الاستفهام واستَغْنَوْا عنه بأمارته، فيقولون: زيدٌ أتاك أم عَمْرٌو؟ ومحمدٌ عندك أم زَيدٌ؟»[٢]. واستشهد بقول الشاعر[٣]:

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أم رأيتَ بواسطٍ غَلَسَ الظلام من الحبيبِ خيالا

وبقول الآخر[٤]:

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٨/ ١٢٥. وقال ابن هشام: «وردَّ بأنّا لانسلّم أنّ الهاء للسكت، بل هي ضمير منصوب بها، والخبر محذوف أي: إنّه كذلك. والجيد الاستدلال بقول ابن الزبير ﷺ لمن قال له: «لعن الله ناقةً حملتني إليك»: «إنّ وراكبها» أي: نعم ولعن راكبها، إذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعاً. وعن المبرّد أنّه حمل على ذلك قراءة من قرأ: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾». مغني اللبيب: ٥٧.

(٢) المحلّى: ٢٠٩.

(٣) البيت للأخطل في ديوانه: ١/ ١٠٥، وفيه (الرباب) بدلاً من (الحبيب)، والكامل: ٢/ ٧٩٣، وشرح أبيات سيبويه: ٢/ ٦٧، وتحصيل عين الذهب: ٤٤٥، وشرح شواهد المغني: ١/ ١٤٣، والخزانة: ١١/ ١٣١.

(٤) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه: ٢/ ٣٢٧، وروايته: (وإني لحاسبٌ)، والكامل: ٢/ ٧٩٣، وشرح أبيات سيبويه: ٢/ ١٥١، وتحصيل عين الذهب: ٤٤٧، والمقاصد النحوية: ٤/ ١٤٢، وشرح شواهد المغني: ١/ ٣١، والخزانة: ١١/ ١٢٢.

فَــوَاللهِ مــا أدري وإنّــي لــسائلٌ بِــسَبْعٍ رمَيْــتُ الجَمْــرَ أم بِثَمَــانِ

قال: «يريد: أبِسَبْعٍ؟ فأضمر ألف الاستفهام. ومما نطق به القرآن المجيد قوله جل وعزّ: ﴿وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦۚ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًاۖ إِنَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ﴾[الزمر: ٨]، ثم قال: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ﴾[الزمر: ٩]، فجاء بـ(أم)، ومجازه: أذلك خيرٌ أم مَنْ هو قانت»[1].

ذكر ابن شقير أنّ ألف الاستفهام تأتي بعدها (أم)، فيُطلب بها وبأم تعيين المستفهم عنه، كقولنا: أزيدٌ عندك أم عمرو، فيكون الجواب بتعيين أحدهما. ثم أشار إلى أنّ همزة الاستفهام قد تُحذف وهي مرادة، لدلالة (أم) عليها، واستشهد لذلك بقوله: (كَذبتك عينك أم...) على أنـه حذف همزة الاستفهام لدلالة (أم) عليها، والتقدير: أكذبتك عينك أم رأيت. وبقوله: (بسبع رميتُ الجمرَ أم بثمان) على أنه حذف همزة الاستفهام لدلالة (أم) عليها، كما سلف.

وقد نصّ سيبويـه على ذلك في (باب أم منقطعـة)، قال: «زعم الخليل أنّ قول الأخطل:

كَـذَبَتْكَ عينـك أم رأيـتَ بواسـطٍ غَلَـسَ الظـلام مـن الرّبـاب خيـالا

---

(١) المحلى: ٢١٠. وفي معانـي القرآن للفـرّاء: ٢/ ٤١٦ ـ ٤١٧: «وقوله: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ﴾، قرأها يحيى بن وثّاب بالتخفيف. وذكر ذلك عن نافع وحمزة وفسّروها: يريد يا مَن هو قانت. وهو وجه حسن، العرب تدعو بألف كما يدعون بيا... وقد تكون الألف استفهاماً بتأويل (أم) لأنّ العرب قد تضع (أم)؛ في موضع الألف إذا سبقها كلام. فيكون المعنى: أمَن هو قانت كالأول الذي ذُكر بالنسيان والكفر. ومَن قرأها بالتشديد فإنه يريد معنى الألف. وهو الوجه أن تجعل (أم) إذا كانت مردودة على معنًى قد سبق قلتها بأم». وينظر: مشكل إعراب القرآن: ٨٤، والبحر المحيط: ٩/ ١٨٨ ـ ١٨٩.

كقولك: إنها لإبلٌ أم شاءٌ»[١].

يريد: أنّ (أم) منقطعة بعد الخبر، على أنّه خبرٌ بكذب عينه إياه، كأنّها تمثلت لعينه، ثم لم تدم على ذلك، فقال: كذبتك عينك، ثم أدركه ظنٌّ بأنّ ذلك كان في النوم، فقال: أم رأيت بواسط خيالاً، وقد يخبر الشاعر بالشيء ثم يرجع عنه إما بتكذيبٍ، وإما بتشكيك فيه[٢].

ثم أجاز سيبويه أنْ تكون (أم) متصلة، وهمزة الاستفهام محذوفة، قال: «ويجوز في الشعر أنْ يريد بكَذَبَتْكَ: الاستفهام ويحذف الألف»[٣]. أي يجوز أنْ يكون على حذف الألف من (أكَذَبَتْك) على تقدير أيهما كان، كأنّه قال: أتمثّلتْ لك في اليقظة كفكرك فيها على غير حقيقة، أم رأيتها في النوم[٤]. وأنشد قوله:

لَعَمْرُكَ ما أدري وإنْ كنتُ دارياً ... بسبعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أم بِثَمَانِ

شاهداً لحذف همزة الاستفهام لدلالة (أم) المعادلة عليها، فإنّه أراد: أبسبعٍ، فاضطر فحذف الألف، دلّ على ذلك قوله (أم بثمان)، و(أم) عديلة الهمزة ولم يُرد المنقطعة، لأنّ المعنى على تقدير: ما أدري بأيهما رمين[٥].

وكأنّ كلام ابن شقير مأخوذ من كلام سيبويه على أنه لم يذكر أنّ حذف ألف

---

(١) الكتاب: ٣/ ١٧٤.

(٢) ينظر: النكت: ٢/ ٤٢١، وقال المبرد: «ويجوز أن يكون ابتدأ (كذبتك عينك) مُخْبِراً، ثم أدركه الشك في أنه قد رأى، فاستفهم مستثبتاً». المقتضب: ٣/ ٢٩٥.

(٣) الكتاب: ٣/ ١٧٤.

(٤) ينظر: النكت: ٢/ ٤٢١، وقال المبرد: «يجوز أن يكون: أكذبتك عينك، فحذف الألف». المقتضب: ٣/ ٢٩٥.

(٥) ينظر: النكت: ٢/ ٤٢٢، وشرح المفصل: ٨/ ١٥٥.

الاستفهام جائز في الشعر للضرورة(١).

*** الفرق بين ما ينتصب على الحال وبين ما ينتصب على المفعول:**

قال ابن شقير: «والنصب من الحال قولهم: أنت جالساً أحسنُ منكَ قائماً، أي: في حال جلوس وحال قيام. وإنما صار الحال نصباً لأنّ الفعل يقع فيه. تقول: قدمتُ راكباً، وانطلقت ماشياً، وتكلمت قائماً. وليس بمفعول في قولك: لبستُ الثوبَ، لأنّ الثوب ليس بحال وقع فيه الفعل، فانتصب كانتصاب الظرف حين وقع فيه الفعل. ولو كان الحال مفعولاً كالثوب، لم يجز أنْ يُعَدّى الانطلاق إليه، لأنّ الانطلاقَ انفعال، والانفعال لا يتعدّى أبداً، لأنك لا تقول: انطلقت الرجلَ»(٢).

فرّق ابن شقير هنا بين ما ينتصب على أنه حال وبين ما ينتصب على أنه مفعول به، فالمفعول به: هو اسم دلّ على شيء وقع عليه الفعل، أما الحال فهي وصف يبين الهيئة التي وقع فيها الفعل. وليس ما ينتصب على الحال كالمفعول، لأنّ الفعل (انطلق) لا يتعدى إلى مفعول. فلما لم يَجُز: انطلقت الرجل، وجاز: انطلقت مسرعاً، تبيّن أنّه ليس مثله.

وقد أشار سيبويه إلى الفرق بين الحال والمفعول به في (باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول) قال: «كالثوب في قولك: كسوتُ الثوبَ، وفي قولك: كسوتُ زيداً الثوبَ، لأنّ الثّوبَ ليس بحالٍ وقع فيها الفعل، ولكنه مفعول كالأول»(٣). فسيبويه ضمَّن هذا الباب ما ينتصب لأنّه حال،

---

(١) وفي الخزانة: ١١/ ١٢٣: «وذهب جماعة إلى أنّ الهمزة يجوز حذفها إنْ كانت مع (أم)، وإلا فلا. وذهب الأخفش وتبعه طائفة إلى جواز حذفها مطلقاً».

(٢) المحلّى: ١٠.

(٣) الكتاب: ١/ ٤٤.

وفرّق بينه وبين ما ينتصب لأنّـه مفعول ثانٍ، فيما يتعدى من الفعل إلى مفعولين، قال السيرافي: «ولك أن تقتصر على أحدهما، من قِبَل أنّ الحال إنّما هي وصفٌ من أوصاف الفاعل والمفعول في وقت وقوع الفعل، كقولك: قام زيدٌ ضاحكاً، أي: وقع فعله في الحال التي هو موصوف فيها بضاحك، وضرب زيدٌ هنداً قائمةً، أي: وقع الضرب بها في الحال التي هي موصوفةٌ فيها بقائمة، وإذا قلت: كسوت زيداً الثوبَ، فالثوب ليس هو الكاسي، ولا هو المكسُوّ، فليس بحال وقع فيها الفعل من أحوالهما، فوجب أن يكون الثوب مثل زيد في تعدّي الفعل إليه وتناوله له. وهذا معنى قوله «ولكنه مفعول كالأول» يعني: الثوب مفعول كزيد»[١].

ثم مَثَّل سيبويه للحال الذي عقد الباب عليه فقال: «وذلك قولك: ضربتُ عبدَالله قائماً، وذهبَ زيدٌ راكباً. فلو كان بمنزلة المفعول الذي يتعدّى إليه فعل الفاعل، نحو عبدالله وزيدٌ ما جاز في ذهبت»[٢]. يعني: لو كان ما ينتصب بالحال كالمفعول نحو: عبدالله وزيد، ما جاز الحال من (ذهب)، لأنّ (ذهب) لا يتعدى إلى مفعول. فلما جـاز: ذهبتُ راكبـاً، ولـم يجز: ذهبتُ زيـداً، علمنا أنـه ليس مثله[٣]. وقال سيبويـه: «ولو كان هذا بمنزلـة الثوب وزيدٍ في كسوت لمـا جاز: ذهبت راكباً، لأنـه لا يتعدى إلى مفعول كزيدٍ وعمرو»[٤]. يعني: لو كـان الحال بمنزلة الثوب لما جاز: ذهبت راكباً، كما لا يجوز: ذهبت الثوب، وذهبت زيداً[٥].

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢/ ٣٤٥ ـ ٣٤٦، والنكت: ١/ ٢٦٢.

(٢) الكتاب: ١/ ٤٤.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢/ ٣٤٧.

(٤) الكتاب: ١/ ٤٥.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢/ ٣٥١، والنكت: ١/ ٢٦٣.

ثم قال ابن شقير: «والحال لا تكون إلا نكرة»[١]، وكأنه يشير إلى أنّ (الثوب) لا يجوز أن يكون حالاً، لأنه معرفة، والحال من شروطها أن تكون نكرةً لا معرفة. وهذا موافق لكلام سيبويه فإنه قال في (كسوتُ زيداً الثوب): «ألا ترى أنه معرفة»[٢]، يعني: أنّ المفعول الثاني مما يتعدّى إلى مفعولين يكون معرفة، كقولك: كسوت زيداً الثوبَ، والحال لا تكون معرفةً، لأنك لا تقول: قام زيدٌ الضاحك، فهذا الفرق بين المفعول الثاني وبين الحال[٣].

وقال ممثّلاً الحال بالتمييز من قِبَل أنّ عمل الفعل في الحال كعمل ما ينصب على طريق التمييز: «ألا ترى أنّه لا يكون إلا نكرة كما أنّ هذا لا يكون إلا نكرةً»[٤]، يعني: لا تكون الحال إلا نكرة، كما لا يكون التمييز إلا نكرةً[٥]. وكأنّ كلام ابن شقير على الفرق بين ما ينتصب على الحال وبين ما ينتصب على المفعول، مأخوذ عن «كتاب سيبويه».

*** جواز أن يكون الاسم المنصوب على الحال مرفوعاً على أنّه خبر:**

قال ابن شُقَير: «والنصب من قَطعٍ مثل قولك: هذا الرجلُ واقفاً، وهذا زيدٌ عالماً. قال الله جلَّ ذكره: ﴿وَهَٰذَا صِرَٰطُ رَبِّكَ مُسۡتَقِيمٗاۗ﴾[الأنعام: ١٢٦]، وكذلك: ﴿هُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا﴾[فاطر: ٣١] معناه: هو الحقُّ المصدّق. قال جرير[٦]:

---

(١) المحلى: ١٠.

(٢) الكتاب: ١/ ٤٤.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢/ ٣٤٦.

(٤) الكتاب: ١/ ٤٤.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢/ ٣٥١.

(٦) وهو في ديوانه: ١/ ٣٨٨، والأمالي الشجرية: ٢/ ٢٧٦.

هذا ابـن عمّـي فـي دمـشقَ خليفـةً   لـو شـئتُ سـاقَكُمُ إلَـيَّ قَطِيْنَـا

نصب (خليفة) على القطـع من المعرفـة من الألف واللام. ولو رفـع على معنى: هذا ابن عمّي هذا خليفةٌ، لجاز. فإنْ جعل (هذا) اسماً، و(ابن عمي) صفة جاز الرفع، ومثل هذا قول الراجز[١]:

مَـــنْ يَـــكُ ذا بـــتٌّ فهـــذا بَتِّـــي   مُقَيِّـــظٌ مُـــصَيِّـــفٌ مُـــشَتِّي

معناه: هذا بَتّي، هذا مُقَيّظٌ، هذا مُصَيِّفٌ»[٢].

أجاز ابن شقير في الاسم المنصوب على الحال ـ وهو ما اصطلح على تسميته بالقطع ـ أن يكون مرفوعاً على أنه خبر، واستشهد بقول جرير: (هذا ابن عمي في دمشق خليفةً) فأجاز في (خليفة) المنصوب على الحال (القطع)، أن يكون مرفوعاً على أنّه خبر[٣]. وذكر أنّ مثله في جواز نصب الاسم على الحال أو رفعه على أنه خبر قول الراجز: (هذا بتي مقيّظٌ).

وقد نصّ سيبويه على هذا في (باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة) قال: «وذلك قولك: هذا عبدُالله منطلقٌ، حدّثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمّن

---

(١) الرجز في ملحقات ديوان رؤبـة: ١٨٩، وشرح أبيات سيبويـه: ٢/ ٣٣، وتحصيل عين الذهب: ٢٧١، والأمالي الشجرية: ٢/ ٢٥٥، والمقاصد النحويـة: ١/ ٥٦١، وهمع الهوامع: ١/ ١٠٨، ٢/ ٦٧.

(٢) المحلّى: ٧ ـ ٨.

(٣) قال ابن الشجري: «يجوز أن تنصب (خليفة) باسم الإشارة فيكون حالاً منه، ويجوز أن تُعمل فيه الظرف فيكون حالاً من الذكر الذي فيه. ويجوز أن ترفعه من وجهين؛ أحدهما: أن يكون خبراً ثالثاً (ابن عمي) الأول، و(في دمشق) الثاني، (خليفة) الثالث، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف». الأمالي الشجرية: ٢/ ٢٧٦.

يُوثَقُ به من العرب. وزعم الخليل رحمه الله أنّ رفعه يكون على وجهين: فوجهٌ أنك حين قلت: هذا عبدالله أضمرت هذا أو هو، كأنّك قلت: هذا منطلقٌ أو هو منطلق. والوجه الآخر: أنْ تجعلهما جميعاً خبراً لـ (هذا)، كقولك: هذا حلوٌ حامضٌ، لا تريد أنْ تَنقض الحلاوة، ولكنك تزعم أنّه جمع الطعمين. وقال الله ﷻ: ﴿كلا إنها لظى. نزاعةٌ للشوى﴾[1][المعارج: ١٥ـ١٦]، وزعموا أنّها في قراءة أبي عبدالله: (هذا بعلي شيخٌ)[2][هود: ٧٢]. قال: سمعنا ممّن يروي هذا الشعر من العرب يرفعه:

مَـــن يـــكُ ذا بـــتٌّ فهـــذا بتِّـــي مُقـــيّظٌ مُـــصيّفٌ مُـــشَتّي»[3]

فرفع (مقيّظ) وما بعده على أنه خبر بعد خبر[4] كما يُقال: هذا زيدٌ منطلقٌ، والنصب فيـه على الحال أكثر وأحسنُ[5]. وكأنّ ابن شقير تأثّر بكتاب سيبويه في

---

(١) وهي قراءة القرّاء السبعة غير حفص فإنه قرأ: ﴿نَزَّاعَةً﴾ بالنصب. السبعة: ٦٥٠، والكشف: ٢/ ٣٣٥، والتيسير: ٢١٤. وذكر الفراء الآية وقال: «مرفوع عل قولك: إنها لظى، إنّها نزّاعةٌ للشّوى، وإنْ شئت جعلت الهاء عماداً، فرفعت لظى بنزّاعة، ونزّاعة بلظى» معانـي القرآن: ٣/ ١٨٥. وذكر ابن الأنباري الوجهين، غير أنّ الأول عنده رفع (نزاعة) بإضمار هي نزاعة. إيضاح الوقف والابتداء: ٢/ ٩٤٨، وينظر: إعراب القراءات السبع: ٢/ ٣٩٠.

(٢) قرأ ابن مسعود: (شيخٌ) بالرفع. مختصر شواذ القرآن: ٦٠، والبحر المحيط: ٦/ ١٨٤.

(٣) الكتاب: ٢/ ٨٣.

(٤) ينظر: النكت: ٢/ ٨٣، وتحصيل عين الذهب: ٢٧٢.

(٥) وذكر السيرافي وجهين آخرين للرفع، قال: «والوجهان الآخران من الرفع؛ أحدهما: أن يجعـل (عبدالله) معطوفاً على (هذا) كالوصف، وهو عطـف البيان فيصيـر كأنه قال: عبدالله منطلق، ويكون ـ أيضاً ـ بدلاً من (هذا) في هذا الوجه. والوجه الثاني: أن يكون (منطلق) بدلاً من (زيد) فيكون التقدير: هذا منطلقٌ، وتقديره: هذا زيدٌ رجلٌ منطلق، فتبدل (رجل) من (زيد) ثم تحذف الموصوف وتقيم الصفة مقامه، فيصير: هذا منطلقٌ، =

هذه المسألة، غير أنّه لم يذكر وجهي الرفع ويشرحهما، كما فعل سيبويه.

* **المستثنى المقدَّم:**

قال ابن شقير في تقديم المستثنى: «وإذا قدّمت المستثنى على حرف التحقيق نصبت ما قبله، ورفعت ما بعده، تقول: ما لي إلا أباك صديقٌ. قال الشاعر[1]:

وما ليَ إلا آلَ أحمدَ شيعةٌ ... وما ليَ إلا مَشْعَبَ الحقِّ مَشْعَبُ

وقال آخر[2]:

والناسُ ألبٌ علينا فيك ليس لنا ... إلا السيوفَ وأطرافَ القنا وَزَرُ

نصب (السيوف) و(أطرافَ القنا) بأنّه قدّم المستثنى، وعلى أنّ (إلا) في المعنى: (لكنْ)؛ لأنّ (لكن) تحقيق و(إلا) تحقيق»[3].

ذهب ابن شقير إلى أنّ المستثنى بعد (إلا) إذا تقدم على المستثنى منه تعيّن نصبه على الاستثناء. واستشهد لذلك بقول الشاعر: (وما لي إلا آلَ أحمد شيعةٌ...)

= وهو بدل نكرة من معرفة». شرح كتاب سيبويه: ٦/ ١٧٠. وقال الأعلم: «ويجوز رفعه على البدل، أو على خبر ابتداء مضمر». تحصيل عين الذهب: ٢٧٢.

(١) البيت للكميت بن زيد الأسدي، وهو في ديوانه (الهاشميات): ٢/ ١٨٤، والكامل: ٢/ ٦١٤، ومجالس ثعلب: ١/ ٤٩، والإفصاح: ٨٥، والمقاصد النحوية: ٣/ ١١١، والخزانة: ٤/ ٣١٤.

(٢) البيت لكعب بن مالك، في ديوانه: ١٧١ (ورد فرداً)، والكتاب: ٢/ ٣٣٥، ولحسان بن ثابت في ديوانه: ١/ ٢٦٥ (من قصيدة قالها لبني سُليم)، وشرح أبيات سيبويه: ٢/ ١٧٥، والكامل: ٢/ ٦١٤، وتحصيل عين الذهب: ٣٦٩، والنكت: ٢/ ٢٥٠، وشرح المفصل: ٢/ ٧٩.

(٣) المحلى: ٢٧٧ ـ ٢٧٨.

إذ تقدّم المستثنى على المستثنى منه في الشطرين، والتقدير: ما لي شيعةٌ إلا آل أحمد، وما لي مَشْعبٌ إلا مشعب الحقّ، وبقول الآخر: (إلا السيوف وأطرافَ القنا وزرُ)، تقدّم المستثنى على المستثنى منه، والتقدير: ما لنا وزرٌ إلا السيوف، فلما قُدّمَ وجب النصب. يؤكد ذلك قول الفرّاء في هذه المسألة، وقد تقدّم فيما سلف[١].

وقد نصَّ سيبويه على ذلك في (باب ما يُقدّم فيه المستثنى) وقد تقدّم قوله فيما مضى[٢].

وكأنّ كلام ابن شقير موافق لكلام سيبويه في هذه المسألة، غير أنّ سيبويه ذكر قولاً آخر حكاه عن يونس، قال: «وحدّثنا يونس أنّ بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما لي إلا أبوك أحدٌ، فيجعلون أحداً بدلاً كما قالوا: ما مررت بمثله أحدٍ، فجعلوه بدلاً»[٣].

وإلى هذا أشار الفرّاء فقال بعد أن ذكر أنّ الاختيار النصب: «تقول: عندي خراسانيةٌ جاريةٌ، والوجه النصب في خراسانية. ومن العرب مَنْ يرفع ما تقدم في (إلا) على هذا التفسير»[٤].

وأجاز ثعلب الوجهين معاً، فقال: «ويُقال: ما عندي إلا خمسون دراهمُ، وإلا خمسون دارهمَ، وإلا خمسين دراهمُ، وإلا خمسين دراهمَ. وأنشد:

---

(١) ينظر: ص٩٧ ـ ٩٨.

(٢) ينظر: ص٩٨.

(٣) الكتاب: ٢/ ٣٣٧. ورجح المبرد وجه النصب على الاستثناء فقال: «لا يكون إلا هذا. وليونس قول مرغوب عنه، فلذلك لم نذكره». الكامل: ٢/ ٦١٤.

(٤) معاني القرآن: ١/ ١٦٨.

وما لِي إلا آلَ أحمدَ شيعةٌ

و(آلُ أحمد) يُرويان جميعاً، ليس بينهما اختلاف في رفعه ونصبه»(١). ولعل الفرّاء وثعلباً أخذا ذلك عن «كتاب سيبويه».

وقال ابن شقير بعد كلامه على تقديم المستثنى: «وأما قوله: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾[هود: ٤٣] يعني: لكنّ من رَحم، وكذلك: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾[النساء: ١٤٨]، أي: لكنّ من ظُلم»(٢). أي إنّ (إلا) تأتي بمعنى: (لكنّ) في نحو هذه الآيات.

وقد أشار سيبويه إلى أنّ (إلا) تأتي بمعنى (لكنّ) في (باب ما لا يكون إلا على معنى ولكنّ)، قال: «فمن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾، أي: ولكنّ مَن رحم. وقوله ﷻ: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُواْ﴾[يونس: ٩٨]، أي: ولكنّ قوم يونس لما آمنوا... وهذا الضرب في القرآن كثير»(٣).

وقال ابن شقير: «وتقول: ما أتاني إلا زيدٌ أبو عمرٍو، إذا كان (زيدٌ) هو (أبو عمرو)، وجاز على البدل، كما قال الشاعر(٤):

ما كان من شَيْخِكَ إلا عَمَلُهْ إلا رسيمُهْ وإلا رَمَلُهْ

---

(١) مجالس ثعلب: ١/ ٤٩.

(٢) المحلى: ٢٧٩.

(٣) الكتاب: ٢/ ٣٢٥.

(٤) الرجز بلا عزو في شرح أبيات سيبويه للنحاس: ٢٥٢، وتحصيل عين الذهب: ٣٧١، والمقاصد النحوية: ٣/ ١١٧، وشرح الأشموني: ٢/ ٦٨٧، وشرح التصريح: ١/ ٣٥٦.

لأنّ الرسيم هو الرمل، فأعاد لأنه ما زاده إلا توكيداً»[1].

وقد نص سيبويه على ذلك في (باب تثنية المستثنى) قال: «ولو قلت: ما أتاني إلا زيدٌ إلا أبو عبدالله، كان جيداً، إذا كان أبو عبدالله زيداً، ولم يكن غيره، لأنّ هذا يُكرَّر توكيداً، كقولك: رأيتُ زيداً زيداً. ومثل: ما أتاني إلا زيدٌ إلاّ أبو عبدالله، إذا أردت أنْ تُبيِّن وتُوضحَ، قوله:

مـا لَـكَ مـن شَـيْخِكَ إلاّ عَمَلُـهْ إلا رَسِيمُهْ وإلا رَمَلُهْ»[2]

استشهد بهذا حجةً لقوله: (ما أتاني إلا زيد إلا أبو عبدالله)، فأبو عبدالله: زيدٌ، وهو بدلٌ منه، فعلى هذا يكون (الرسيم) و(الرمل) بدلاً من (العمل) وتبيين له، لأنهما (العمل)، و(إلا) مؤكدة[3]. وكأنّ كلام ابن شقير مأخوذ عن «كتاب سيبويه»، غير أنّ سيبويه أجاز أنْ يكون غيرَ (زيد) بدل على الغلط والنسيان، قال: «كما يجوز أن تقول: رأيت زيداً عَمْراً، لأنّه إنّما أراد: عَمْراً فنَسِيَ فتدارك»[4].

* إعمال (ليتما) وإهمالها:

ذكر ابن شقير قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[يوسف: 31]، ثم قال: «وتميمٌ ترفع كلّ ما كان بعد الأسماء المبهمة والمكنيّة، يجعلونه مبتدأً وخبراً، فيقولون: (ما هذا

(1) المحلى: 279.

(2) الكتاب: 2/ 341.

(3) قال الأعلم: «ويجوز أن يكون على بدل البعض من الكل، لأنّ (الرسيم) و(الرمل) بعض (العمل). والرسيم والرمل: ضربان من المشي». النكت: 2/ 254.

(4) الكتاب: 2/ 341.

بشـرٌ)[١]، فيجعلون (هذا) مبتدأ، و(بَشَرٌ) خبـره، وعلى هذا يروون هذا البيت[٢]:

قالـت ألا لَيْتَمـا هـذا الحمـامُ لنـا إلـى حمامَتِنـا أو نِـصْفُهُ فَقَـدِ

يرفعون (الحمام)» لأنّهم يجعلون (هذا) مبتدأ، و(الحمام) خبره، ولا يعملون (ليت). ومَن نصب أراد العمل لـ (ليتَ)، وأراد: ليتَ الحمامَ، وجعل (ما) و(هذا) حشواً. وعلى هذا يقرؤون في سورة البقرة: ﴿إِنَّ اللهَ لا يَسْتَحي أَنْ يضرب مثلاً ما بعوضةٌ﴾[٣][البقرة: ٢٦] بالرفع[٤] على معنى الابتداء والخبر. ومَن قرأ (بعوضةً) جعل (ما) حشواً وصلةً، على معنى: أنْ يضربَ مثلاً بعوضةً»[٥].

احتج ابن شقير للغـة بني تميم بقول الشاعر: (ألا ليتما هذا الحمامُ لنا)، لأنهم يروونـه برفع (الحمام)، على أنّ (ما) كافـة و(هذا) مبتـدأ. وأشار إلى أنّ بعضهم يرويه بنصب (الحمام)، وعلى هذا تكون (ليت) عاملة، و(ما) زائدة غير كافة.

---

(١) قال الزمخشري: «ومن قرأ على سليقتـه من بني تميم، قرأ: (بشـرٌ) بالرفع، وهي قراءة ابن مسعود». الكشاف: ٣/ ٢٨٠، وينظر: البحر المحيط: ٦/ ٢٧٠.

(٢) البيت للنابغـة الذبياني، وهو في ديوانه: ١٦، وروايته: (قالت فياليتما... إلى حمامتنا ونصفه فَقَدِ)، وتحصيـل عيـن الذهب: ٢٨٧، والأمالـي الشجريـة: ٢/ ١٤٢، ٢٤١، والمقاصد النحوية: ٢/ ٢٥٤، والخزانة: ١٠/ ٢٥١.

(٣) (يستحي) بياء واحدة قراءة ابن محيصن، وابن كثير بخلاف. وهي لغة بني تميم، وقرأ الجمهور: (يَسْتحيي) بياءين، وهي لغة أهل الحجاز. مختصر شواذ القرآن: ٤، والبحر المحيط: ١/ ١٩٤.

(٤) وهي قراءة الضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة ورؤبة بن العجاج وقطرب، وقرأ الجمهور: (بعوضةً) بالنصب. مختصر شواذ القرآن: ٤، والبحر المحيط: ١/ ١٩٨.

(٥) المحلى: ٦٧ ـ ٦٨.

وقد ذهب سيبويه إلى جواز إعمال (ليتما) وزيادة (ما)، وإلى جواز إهمال (ليتما) على أنّ (ما) كافة، فقال في (باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده): «وأمّا ليتما زيداً منطلقٌ، فإنّ الإلغاء فيه حسنٌ، وقد كان رؤبة بن العجّاج يُنشد هذا البيت رفعاً، وهو قول النابغة الذبياني:

قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا ... إلى حمامتِنا ونِصْفُهُ فَقَدِ

فرفعه على وجهين: على أن يكون بمنزلة قول مَن قال: (مثلاً ما بعوضةٌ)، أو يكون بمنزلة قوله: (إنّما زيدٌ منطلقٌ)»[1]. فذكر مثالاً على إعمال (ليتما)، ثم نصّ على أنّ إلغاء عملها حسنٌ، واحتج لذلك ببيت النابغة فأنشده برفع (الحمام).

وكان ابن يعيش يرى أنّ إلغاء عمل (ليتما) حَسَنٌ، ولكنّ إعمالها أحسن من إلغائها يقول: «ليتما: الإلغاء فيها حسنٌ والإعمال أحسن؛ لقوة معنى الفعل فيها، وعدم تغيرّ معناها، ألا ترى أنّ الاستدراك والتشبيه والتمني والترجي على حاله في لكنما وكأنما وليتما ولعلما، ولم يتغير كما يتغير في إنّما»[2].

وذهب سيبويه إلى أن رفع (الحمام) يكون على وجهين؛ أحد وجهي الرفع: أن تكون (ما) بمنزلة الذي، و(هذا) خبر لمبتدأ محذوف، كأنه قال: ألا ليت الذي هو هذا الحمامُ لنا[3]، كما أنّ التقدير في الآية مثلاً الذي هو بعوضة. والوجه

---

(١) الكتاب: ٢/ ١٣٧ ـ ١٣٨.

(٢) شرح المفصل: ٨/ ٥٨، وقال البغدادي: «فظهر بما نقلنا أنّ إلغاء (ليتما) جائز حسن، وإعمالها أحسن وأكثر». الخزانة: ١٠/ ٢٥٢.

(٣) قال ابن هشام: «وهو ضعيف لحذف الضمير المرفوع في صلة غير أي مع عدم الطول، وسهل ذلك لتضمنه إبقاء الإعمال». مغني اللبيب: ٤٠٦.

الآخر: أن تكون (ما) كافة للعامل، مثل: إنما زيد منطلق[١].

وأمّا كلام ابن شقير على لغة تميم، فإنّ سيبويه أشار إليها في (باب ما أجري مُجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله)، قال: «وذلك الحرف (ما)، تقول: ما عبدُالله أخاك، وما زيدٌ منطلقاً، وأما بنو تميم فيُجرونها مجرى أمّا وهل، أي: لا يعملونها في شيء، وهو القياس لأنها ليست بفعل. وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس، إذ كان معناه كمعناها»[٢]. وقال: «ومثل ذلك قوله ﷻ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ في لغة أهل الحجاز، وبنو تميم يرفعون إلا مَن عرف كيف هي في المصحف»[٣].

فسيبويه يرى أن من حكم (ما) ألا تعمل شيئاً، لأنها حرف نفي يليه الاسم والفعل، قال السيرافي: «اعلم أنّ عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال، وعوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء. فإذا كان الحرف يدخل عليهما جميعاً، فمن حكمه ألا يعمل في واحد منهما، مثل: ألف الاستفهام، وهل، وإنما، ألا ترى أنك تقول: هل زيدٌ قائم، وإنما زيد أخوك، وأزيد منطلق، فترفع ما بعدهن على الابتداء والخبر، لأنك تقول: هل انطلق زيدٌ، وهل قام أخوك، وأَذهب عمرو، فتوليهنّ الأفعال، كما توليهن الأسماء. فهذا هو القياس في (ما)، لأنك تقول: ما قام زيدٌ، كما تقول: ما زيد قائم، فتوليها الاسم والفعل. غير أن أهل الحجاز حملوا (ما) على (ليس)، فرفعوا الاسم بعدها بها، ونصبوا الخبر أيضاً»[٤].

---

(١) ينظر: الأمالي الشجرية: ٢/ ٢٤١ ـ ٢٤٢، وشرح المفصل: ٨/ ٥٨.

(٢) الكتاب: ١/ ٥٧.

(٣) الكتاب: ١/ ٥٩.

(٤) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ١٥.

ولعل ابن شقير تأثر بكتاب سيبويه في هذه المسألة، غير أنه يرى أنّ خبر (ما) إنما ينتصب بسقوط الخافض وهو الباء، ولا ينتصب لأنهم حملوا (ما) على (ليس) لاتفاقهما في المعنى، يقول في النصب بفقدان الخافض: «ومثله: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾، أي: ببشر، فلما أسقط الباء نصب»[1].

وهذا مذهب الكوفيين، قال أبو البركات: «ذهب الكوفيون إلى أنّ (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض. وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر، وهو منصوب بها»[2].

على أن السيرافي يردّ قول الكوفيين، ويعدّه فاسداً، قال: «لأنا قد رأينا أسماءً تدخل عليها خوافضُ من الحروف، ولا تنتصب بزوالها عنها، كقولك: كفى بالله شهيداً، ثم تقول: كفى الله شهيداً، وكقولك: بحسبك زيدٌ، ثم تقول: حسبُك زيدٌ. وتقول: ما قام من أحدٍ، وهل عندك من شيء، فإذا حذفتَ قلت: ما قام أحدٌ، وهل عندك شيءٌ، فليس حذف حرف الجرّ هو الذي نصبه، وإنما نُصب بها لشبه ليس»[3].

---

(١) المحلى: ٦٧.

(٢) الإنصاف، المسألة (١٩): ١/ ١٥٥. وقال: «احتج الكوفيون على ذلك بأن قالوا: إنما قلنا: إنها لا تعمل في الخبر، وذلك لأنّ القياس في (ما) أن لا تكون عاملة ألبتة، لأنّ الحرف إنما يكون عاملاً إذا كان مختصاً، كحرف الخفض لما اختصّ بالأسماء عمل فيها، وحرف الجزم لما اختص بالأفعال عمل فيها، وإذا كان غير مختص فوجب أن لا يعمل كحرف الاستفهام والعطف، لأنه تارة يدخل على الاسم نحو: ما زيد قائم، وتارة يدخل على الفعل نحو: ما يقوم زيد، فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب أن لا تعمل». وهذا التعليل الذي عزاه أبو البركات إلى الكوفيين موافق لتعليل سيبويه والسيرافي في منع إعمال (ما) في لغة تميم. وقد ذُكر في المتن.

(٣) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ١٦.

* **النصب بنزع الخافض:**

قال ابن شقير: «والنصب بفقدان الخافض، نحو قول الله ﷻ في آل عمران: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾[آل عمران: ١٧٥]، نصب (أولياءه) على فقدان الخافض، يعني: بأوليائه، فلما أسقط الباء نصب. ومثله قوله: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾[مريم: ٢]، نصب (عبده) على فقدان الخافض، أي: لعبده، فلما أسقط اللام نصب. ومثله: ﴿أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا﴾[المائدة: ٩٥]، أي: من صيامٍ»[1].

ذهب ابن شقير فيما جاء منصوباً في الآيات السابقة إلى أنّه منصوب بنزع الخافض. واحتجّ لذلك بقول الفرزدق[2]:

منّا الذي اختِير الرّجالَ سماحةً ... وجوداً إذا هبَّ الرياحُ الزّعازعُ

أي: من الرجال. وبقول الآخر[3]:

أستغفرُ الله ذنباً لستُ مُحْصِيَهُ ... ربَّ العبادِ إليه الوَجْهُ والعملُ

أي: من ذنب. وبقول الله ﷻ في الأعراف: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا﴾[4][الأعراف: ١٥٥]، أي: من قومه. وبقول الآخر[5]:

---

(١) المحلى: ٦٧.

(٢) وهو في ديوانه: ١/ ٤١٨، وروايته: (وخيراً إذا هبّ)، والكامل: ١/ ٤٨، والمقتضب: ٤/ ٣٣٠، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٤٢٤، وتحصيل عين الذهب: ٧٤، والأمالي الشجرية: ١/ ٣٦٤، برواية: (ومنا الذي)، والخزانة: ٩/ ١٢٣.

(٣) البيت بلا عزو في: المقتضب: ٢/ ٣٢١، ٤/ ٣٣٠، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٤٢٠، وتحصيل عين الذهب: ٧٣، والمقاصد النحوية: ٣/ ٢٢٦، والخزانة: ٣/ ١١١.

(٤) وهذا كلام الأخفش في الآية أيضاً قال: «أي: اختار من قومه، فلما نزع (من) عَمِلَ الفعل». معاني القرآن: ١/ ٣٣٩.

(٥) عزاه ابن شقير كسيبويه إلى الفرزدق، وقد أخلّ به ديوانه، وهو بلا عزو في: شرح =

نُبِّــئْتُ عبــدَالله بــالجوّ أصــبحتْ   كرامــاً مواليهــا لئامــاً صــميمُها

أي: عن عبدالله. وبقول الآخر(١):

آليتُ حَـبَّ العـراقِ الـدهرَ أَطْعَمُـهُ   والحَبُّ يأكُلُـهُ فـي القريـة الـسُّوسُ

أي: على حَبِّ العراق(٢).

وذلك أنّ الأفعال المقتضية للمفعول على ضربين: فعلٌ يصل إلى المفعول بنفسه، نحو: ضربتُ زيداً، فالفعل هنا أفضى بنفسه بعد الفاعل إلى المفعول الذي هو (زيد) فنصبه، لأنّ في الفعل قوة أفضت إلى مباشرة الاسم، وفعلٌ ضَعُف عن تجاوز الفاعل إلى المفعول فاحتاج إلى ما يستعين به على تناولـه والوصول إليه، وذلك نحو: مررت وعجبت وذهبت. لو قيـل: عجبت زيداً، ومررت جعفـراً، لم يجز ذلك لضعف هذه الأفعـال في العـرف والاستعمال عن الإفضـاء إلى هذه الأسماء، فلما ضعفت اقتضى القياس تقويتها لتصل إلى ما تقتضيـه من المفاعيل فرفدوها بالحروف وجعلوها موصلةً إليها، فقالوا: مررت بزيدٍ، وعجبت من خالدٍ، وذهبت إلى محمد. وخُصَّ كل قبيل من هذه الأفعال بقبيل من هذه الحروف. هذا هو القياس، إلا أنهم قد يحذفون هذه الحروف فـي بعض الاستعمال تخفيفاً فـي بعض كلامهم فيصل الفعل بنفسه فيعمل(٣).

= أبيات سيبويه: ١/ ٤٢٦، وتحصيل عين الذهب: ٧٤، والإفصاح: ٢٨٧، والمقاصد النحوية: ٢/ ٥٢٢.

(١) البيت للمتلمّس، وهو في ديوانه: ٩٥، وشرح أبيات سيبويـه للنحاس: ٢٦، وتحصيل عين الذهب: ٧٢، والأمالي الشجريـة: ١/ ٣٦٥، وشرح شواهـد المغني: ١/ ٢٩٤، والمقاصد النحوية: ٢/ ٥٤٨.

(٢) ينظر: المحلى: ٦٨ ـ ٧٠.

(٣) ينظر: شرح الفصل: ٨/ ٥٠.

وقد نصَّ سيبويه على ذلك في (باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين)، قال: «وذلك قولك: أعطى عبدُالله زيداً درهماً، وكسوت بشراً الثيابَ الجياد. ومن ذلك: اخترتُ الرجالَ عبدَالله، ومثل ذلك قوله ﷻ: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾. ومنه قول الشاعر:

أستغفرُ اللهَ ذنباً لستُ مُحصِيَه ... ربَّ العباد إليه الوَجْهُ والعَمَلُ

وإنما فُصِلَ هذا أنّها أفعالٌ تُوصَلُ بحروف الإضافة، فتقول: اخترتُ فلاناً من الرجال، وسمّيته بفلان، كما تقول: عرّفته بهذه العلامة وأوضحته بها، وأستغفر الله من ذلك، فلما حذفوا حرفَ الجرّ عَمِلَ الفعل»[١].

يعني أنّ هذا الباب يشتمل على وجهين من التعدي؛ أحدهما: أن يتعدّى الفعل إلى مفعولين، وأحدُ المفعولين فاعلٌ بالآخَرِ فعلاً يصل إليه من غير تَوَصُّلِ حرف جَرّ، وذلك قولك: أعطى عبدالله زيداً درهماً. والوجه الثاني من وجهي ما يشتمل عليه الباب: أن يتعدى الفعل إلى مفعولٍ بغير حرف جَرٍّ، ويتصل بآخرَ (من)، ولم يكن المفعول في الأصل فاعلاً بالذي فيه حرفُ الجرّ، فنُزِع حرف الجرّ من الثاني، فيصل الفعل إليه، وذلك قولك: اخترتُ الرجالَ عبدَالله، والأصل: اخترتُ عبدَالله من الرجال، وحُذفت (من) فوصل الفعل إلى الرجال، ولم يكن (عبدالله) فاعلاً بالرجال شيئاً، كما فعل زيدٌ بالدرهم الأخذ[٢].

وأنشد سيبويه قول الشاعر:

آليتُ حَبَّ العراقِ الدّهرَ أَطعَمُهُ ... والحَبُّ يَأْكُلُهُ في القَريةِ السُّوسُ

---

(١) الكتاب: ١/ ٣٧ ـ ٣٨.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣.

يريد: على حَبّ العـراق. «وإنما هذا شاهدٌ لجواز حذف الجـرّ»، لا للذي يتضمّنه الباب من تعدّي الفعل إلى مفعولين، وهو متصل بقوله: «فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل» كما عملت (آليت) في (حَبّ) لما حذفت (على)»[١]. كما أنشد قول الفرزدق:

منّـا الـذي اختيـرَ الرجـالَ سـماحةً وجـوداً إذا هـبَّ الريـاحُ الزعـازعُ

فهذا البيت شاهد لقولهم: اخترت الرجالَ زيداً. وأنشد قوله أيضاً:

نُبِّـئتُ عبـدَالله بـالجَوِّ أصبحَتْ كرامـاً مواليهـا لئيمـاً صَـمِيْمُها

«وهذا شاهدٌ لما قدّم من حذف (عن) في قوله: نُبِّئْتُ زيداً، في معنى: نُبِّئتُ عن زيد»[٢].

---

(١) شرح كتاب سيبويه: ٢/ ٣٠٧ـ٣٠٨، وأشار السيرافي إلى أن بعض النحويين قال: «الحَبّ منصوب بإضمار فعل كأنه قال: آليت أطعم حَبّ العراق الدهر أطعمـه، ومعناه: لا أطعم حبَّ العراق لا أطعمه، لأنّ (آليت) بمعنى: حلفت، وجواب اليمين إذا كان فعلاً منفياً، جاز حذف النفي». وعزا ابن السراج هذا القول إلى المبرد، قال: «قال أبو العباس: إنما هو آليت أطعم حَبّ العراق، أي لا أطعم، كما تقول: والله أبرح هاهنا، أي: لا أبرح». الأصول: ١/ ١٧٩ ـ ١٨٠ وردّ ابن ولاد كلامه. الانتصار: ٤٨، وقال الأعلم: «وللمبرّد فيه قول مرغوب عنه». تحصيل عين الذهب: ٧٢، وينظر: النكت: ١/ ٢٥٤.

(٢) شرح كتاب سيبويه: ٢/ ٣١٤، وذكر السيرافي أنّ قوماً أنكروا هذا فقالوا: «نبئتُ زيداً فعل كـذا، بمعنى: أعلمتُ زيداً فعل كـذا ونحن إذا قلنا: أعلمتـه زيداً قائماً، فليست (عن) مقدّرة، وكذلك هي غير مقدرة في قولك: نبئت زيداً»، غير أنه ردّ عليهم بقولـه: «فالجواب في هذا: أنّ (نبئتُ) وإنْ كانت تجري مجرى (أُعلمتُ) في العمل، ويتقارب معناهما، فليست هي (أُعلِمْتُ)، وذلك أنّ (نبئتُ) مأخوذ من (النبأ)، و(النبأ) هو الخبر لا العلم، بإجماع أهل اللغة، والخبر يتعدى بـ(عن)، ألا ترى أنك تقول: هذا خبر عن =

غير أنّ سيبويه لا يرى أنّ كل ما كان متعدياً بحرف جرٍّ جاز حذفه، يقول: «وليس كل الفعل يُفعَل به هذا، كما أنّه ليس كل فعل يتعدى الفاعلَ ولا يتعدّى إلى مفعولين»[1]. يريد: أنّ المتعدي بحرف الجرّ على قسمين؛ أحدهما: يجوز حذفه كما ذكر في: اخترتُ الرجال زيداً، والآخر: لا يجوز حذفه كمررتُ في زيد، وتكلمت في عمرو، كما كان الفعل في الأصل على ضربين؛ منه ما يتعدى، نحو: ضرب زيدٌ عَمْراً، ومنه ما لا يتعدى، نحو: جلس وقام[2].

وهكذا يتبيّن أنّ كلام ابن شقير موافق لكلام سيبويه في هذه المسألة، ولعل كلامه مأخوذ عن «كتاب سيبويه»، يؤكد ذلك أنّ الشواهد التي احتج بها ابن شقير هي شواهد سيبويه نفسها.

*** عمل اسم الفاعل والصفة المشبهة:**

قال ابن شقير: «والنصب من خلاف المضاف قولُهم: هذا ضاربُ زيدٍ، تخفض (زيد) بإضافة (ضارب) إليه، فإذا أدخلتَ التنوين على (ضارب) خالفتَ

= زيدٍ، إذا أخبرك به مخبرٌ عنه بخبرٍ ما، فكذا: (هذا خبرٌ عن دارك وعن أمرك)، وما أشبه ذلك، فأصل النبأ بـ (عن)، وإن حذفت في بعض المواضع». وعزا ابن السراج هذا القول إلى المبرد، قال: «وخالفه أيضاً في نبّأتُ زيداً، فقال: معناه أعلمت زيداً، ونُبِّئتُ زيداً معناه: أُعلمتُ زيداً». الأصول: ١/ ١٨٠، وردّ عليه أيضاً ابن ولاد. الانتصار: ٤٨ ـ ٥٠، وقال الأعلم: «وكلا المذهبين صحيح إنْ شاء الله». تحصيل عين الذهب: ٧٤، وينظر كلام المبرد في المقتضب: ٤/ ٣٣٨.

(١) الكتاب: ١/ ٣٩.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢/ ٣١٢، وقال ابن السراج: «واعلم أنه ليس كل فعل يتعدى بحرف جرٍّ لك أن تحذف حرف الجر منه وتعدّي الفعل، إنما هذا يجوز فيما استعملوه وأُخِذ سماعاً عنهم». الأصول: ١/ ١٨٠.

الإضافة وصار كالمفعول به، فنصبتَ (زيداً) بخلاف المضاف. تقول: هذا ضاربٌ زيداً، ومُكلِّمٌ محمداً، فلما أدخلتَ التنوينَ نصبتَ»[١].

وكأنّ ابن شقير يشير هنا إلى عمل اسم الفاعل إذا كان نكرة منوّناً، ولكنه اصطلح على ذلك بالنصب من خلاف المضاف، فهو يرى أنّ اسم الفاعل المضاف، إذا دخل التنوين عليه ينتصب المجرور لأنه خالف الإضافة، فصار عمله فيه النصب، على أنه مفعول به، وكأنه يذهب إلى أنّ المعنى لا يتغير سواء أكان اسم الفاعل مضافاً أو منوّناً، وقد أشار سيبويه إلى اسم الفاعل المنون والمضاف، قال: «هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يَفْعَلُ كان نكرة منوّناً، وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيداً غداً، فمعناه وعمله مثلُ: هذا يضرب زيداً غداً»[٢]، ثم قال: «واعلم أنّ العرب يستخفّون فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغير من المعنى شيءٌ، وينجرُّ المفعول لكفّ التنوين من الاسم، فصار عمله فيه الجرّ، ودخل في الاسم معاقباً للتنوين، فجرى مجرى غلامِ عبدالله في اللفظ، لأنه اسمٌ وإنْ كان ليس مثله في المعنى والعمل»[٣]. يعني أنّ اسم الفاعل إذا كان منوّناً يتعدّى إلى المفعول، ويجري على فعله، على أنه يجوز حذف التنوين منه وإضافته تخفيفاً، وقد أنشد سيبويه أبياتاً في التنوين والإعمال، وفي حذف التنوين والجرّ، وذهب إلى أنّ المضاف لا يتعرّف في هذا الباب بما يضاف إليه، لأنّ التنوين هو الأصل، وهو مقدّرٌ في المضاف[٤].

---

(١) المحلى: ٤٥.

(٢) الكتاب: ١/ ١٦٤.

(٣) المصدر نفسه: ١/ ١٦٥ ـ ١٦٦.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤/ ٦٢.

واستشهد ابن شقير بقول العجاج(١):

وكم حَسَرْنا من علاةٍ عَنْسِ دِرَفْسَةٍ وبازلٍ دِرَفْسِ
مُحْتَنِكٍ ضَخْمٍ شؤونَ الرأسِ

ثم قال: «نصب (شؤون) للتنوين على (ضخم)، ومجازه: ضَخْمِ شؤونِ»(٢).

وهذا شاهد على عمل الصفة المشبهة باسم الفاعل، لأنّ (شؤون) نُصب بـ (ضخم) تشبيهاً له في العمل باسم الفاعل المتعدي، لأنّه صفة مثله جارٍ على فعله كجريه. وقد نصّ سيبويه على ذلك في (باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه) قال: «ولم تَقْوَ أن تعمل عَمَلَ الفاعل، لأنها ليست في معنى الفعل المضارع، فإنما شُبّهت بالفاعل فيما عملتْ فيه. وما تعمل فيه معلومٌ، إنما تعمل فيما كان من سببها مُعَرَّفاً بالألف واللام أو نكرةً، لا تجاوز هذا، لأنه ليس بفعلٍ ولا اسم هو في معناه. والإضافة فيه أحسن وأكثر، لأنّه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في معناه، فكان هذا أحسنَ عندهم أن يتباعدَ منه في اللفظ، كما أنه ليس مثله في المعنى وفي قوته في الأشياء. والتنوين عربي جيد»(٣). يعني أنّ قولك: حَسَنُ الوجهِ، لم يجرِ مجرى (حَسُنَ) كما جرى (ضارب) مجرى (ضرب)، فكان الأحسن عندهم في (حَسن) الإضافة لبعد الإضافة من الفعل في اللفظ، كما تباعدَ (حَسَن

(١) الرجز في ديوانه: ٢/ ١٩٥ ١٩٦، ورواية الأول: كم قد حَسَرْنا...، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٧٨، والبيت الأخير في الكتاب: ١/ ١٩٦، وفيه (محتبك) بالباء والرفع، لانقطاع البيت. وتحصيل عين الذهب: ١٦٢.

(٢) المحلّى: ٤٥.

(٣) الكتاب: ١/ ١٩٤.

الوجه) من الفعل ومما جرى مجراه في المعنى(١). ولعل هذا جعل ابن شقير يقول: «ومجازه: ضخمِ شؤونِ» يريد: على الإضافة.

وقال ابن شقير: «وتقول: هذا حَسَنٌ وجهاً، فإذا أدخلت الألف واللام نصبت أيضاً (وجهاً)، تقول: هذا الحَسَنُ وجهاً، وهذا حسنٌ الوجهَ، تنصب على خلاف المضاف»(٢). وكان سيبويه لا يجيز إضافة الصفة المشبهة إذا دخلت عليها الألف واللام، يقول: «فأما النكرة فلا يكون فيها إلا الحسنُ وجهاً، تكون الألف واللام بدلاً من التنوين، لأنك لو قلت: حديث عهدٍ، أو كريمُ أبٍ، لم تُخِلل بالأول في شيءٍ فتُحتَمَل له الألف واللام، لأنه على ما ينبغي أن يكون عليه»(٣). يعني أنك إذا أدخلت الألف واللام في الصفة ونكّرتَ ما بعدها لم تجز إضافتها. فإنْ قال قائل: فَلِمَ لا تجوز إضافة الصفة إلى نكرة في اللفظ، وليست الإضافة فيه صحيحة، فيقال: الحسنُ وجهٍ؟ قيل له: من قِبَل أنّا إذا أعطيناها لفظ الإضافة، وإنْ لم يكن معناها معنى الإضافة، لم يجز أن يكون لفظها خارجاً عن لفظ الإضافة الصحيحة، لأنّا سميناها بها. وليس في شيء من الإضافات لفظاً أو حقيقةً ما يكون المضاف معرفة، والمضاف إليه نكرةً، فلم يحسُن أن تقول: مررتُ بزيدٍ الحسنِ وجهٍ، فيكون (الحَسَن) معرفةً و(الوجه) نكرة، فيجري على خلاف ألفاظ الإضافة التي سميناها بها(٤). واستشهد ابن شقير بقول الشاعر(٥):

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤/ ١٠٢.

(٢) المحلى: ٤٦.

(٣) الكتاب: ١/ ٢٠٠.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤/ ١٠٨ ـ ١٠٩.

(٥) البيت للحارث بن ظالم المرّي في: الكتاب: ١/ ٢٠٠، والمقتضب: ٤/ ١٦١، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٢٥٩، وتحصيل عين الذهب: ١٦٦، وشرح المفصل: ٦/ ٨٩، =

فما قومي بثعلبة بن سعدٍ ولا بِفَزَارةَ الشُّعْرَى رقابا

قال: «نصب (الرقاب) لإدخال الألف واللام على (الشّعرى) لأنّ الألف واللام يعاقبان التنوين»[١]. واستشهد بقول الآخر[٢]:

الحَزْنُ باباً والعَقُورُ كلبا

قال: «نصب (باباً) و(كلباً) لإدخال الألف واللام على الحَزْن والعقور»[٣].

وقد أنشدهما سيبويه، ثم قال: «فإنما أدخلت الألف واللام في (الحسن) ثم أعملته، كما قال: الضارب زيداً»[٤]. يعني أنّك أدخلت الألف واللام على: (حَسَنٍ وجهاً)، فصارت الألف واللام بمنزلة التنوين، فعمل في (وجه) مع الألف واللام، كما عمل مع التنوين، وكان ذلك بمنزلة قولك: ضاربٌ زيداً، ثم تقول: الضارب زيداً، تنصب (زيداً) مع الألف واللام، كما كنت تنصبه مع التنوين[٥].

وقال ابن شقير بعد ذلك: «وأما قول النابغة[٦]:

= والمقاصد النحوية: ٣/ ٦٠٩، والخزانة: ٧/ ٤٩٢. وقد أنشده سيبويه بروايتين: الأولى: (الشُّعْرَى رِقابا)، فيكون مثل: الحسن وجهاً، والثانية: (الشُّعْرِ الرّقابا) فيكون مثل: الحسن الوجه.

(١) المحلّى: ٤٦.

(٢) البيت لرؤبة، وهو في ديوانه: ١٥، والمقتضب: ٤/ ١٦٢، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٣٠٤، وتحصيل عين الذهب: ١٦٦، والمقاصد النحوية: ٣/ ٦١٧، والخزانة: ٨/ ٢٢٧.

(٣) المحلى: ٤٦.

(٤) الكتاب: ١/ ٢٠١.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤/ ١١٣ ـ ١١٤.

(٦) وهو في ديوانه: ٢٣٢، وروايته: (ونَمسك بعده...)، والمقتضب: ٢/ ١٧٩، وشرح =

ونأخــذُ بعــده بــذِنابِ عــيشٍ أجــبَّ الظّهــرَ لــيس لــه سَــنَامُ

فإنه نوى التنوين في (أجبَّ)، و(أجبّ) لا ينصرف لأنه على (أفعل)، ونصب (الظهر) على أنه نوى التنوين في (أجبّ)، كما تقول: مررت بحسنٍ الوجهَ، فنصب على خلاف المضاف»(١).

وقد أنشد سيبويه هذا البيت بعد قوله: «ومما جاء منوّناً»(٢). أي: إنّه أراد: أجبَّ الظهرَ ليس له سنامُ، على مذهب (حَسَنٍ الوجهَ) إلا أنه لا ينصرف، ولو كان على مذهب (حَسَنِ الوجهِ) بالإضافة لقال: أجبّ الظهرِ(٣). وكأن كلام ابن شقير أصله كلام سيبويه.

*** الميم في (اللهم) عوض من حرف النداء:**

قال ابن شُقير في قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[الزمر: ٤٦]: «فنصب (فاطر) لأنه نداءٌ مضاف معناه: يافاطر، ومعنى (اللهمّ): أرادوا أن يقولوا: يا اللهُ، فثَقُل عليهم، فجعلوا مكان حرف النداء الميم، فقالوا: (اللهمّ)، لأنّ الميم من حروف الزوائد أيضاً، فأسقطوا (يا) وهو حرف النداء، وجعلوا ميماً زائدةً في آخر الكلمـة، لأنّ الميم من حروف الزوائد، كأنّك تريد: يا أللهُ، ثم قلـت: (اللهمّ)، فزدتَ الميم بدلاً من (يا) في أوله»(٤).

= أبيات سيبويه: ١/ ٢٩، وتحصيل عين الذهب: ١٦٢، والخزانة: ٩/ ٣٦٣.

(١) المحلّى: ٤٦.

(٢) الكتاب: ١/ ١٩٥.

(٣) ينظـر: شـرح كتـاب سيبويـه: ٤/ ١٠٣، والنكـت: ١/ ٤١٤، وشـرح المفصـل: ٦/ ٨٥ ـ ٨٦.

(٤) المحلى: ٨٤.

ذهب ابن شقير إلى أنّ الميم المشدّدة في قوله: (اللهمّ) عوضٌ من (يا) التي للتنبيه في النداء، والهاء مبنية على الضم لأنّه نداء. والعلة في جعل الميم عوضاً من (يا): أنّ العوض ما قام مقام المعوّض، وهاهنا الميم قد أفادت ما أفادت (يا) فدل على أنّها عوضٌ منها.

وهذا موافقٌ لكلام سيبويه، فإنّه قال: «وقولهم: اللهمّ، حذفوا (يا) وألحقوا الميم عوضاً»[١]. ثم نصّ في موضع آخر على أنه مذهب الخليل، قال: «وقال الخليل رحمه الله: اللهمّ نداءٌ والميم هاهنا بدلٌ من (يا)، فهي هاهنا فيما زعم الخليل رحمه الله آخرَ الكلمة بمنزلة (يا) في أوّلها، إلا أنّ الميم هاهنا في الكلمة كما أنّ نون المسلمين في الكلمة بُنيت عليها. فالميم في هذا الاسم حرفان أولهما مجزوم، والهاء مرتفعة لأنّه وقع عليها الإعراب»[٢].

يريد: أنّ الميم زيدت عوضاً من (يا)، وشدّدوها لتكون على عدّة (يا)، لأنّ (يا) حرفان، وخصّوا الميم، لأنها تقع زائدةً في أواخر الأسماء نحو: زُرقم، وسُتْهم: للأزرق، وعظيم الاست، ولا يقع هذا الحرف إلا في النداء. والضمة فيه بناء بمنزلتها في يا زيدُ»[٣].

ثم أشار ابن شقير إلى أنه قد يُجْمَع بين الميم و(يا)، وهذا على الظن والتوهم، قال: «وربما أتَوا بحرف النداء والمِيم، توهموا أنها تسبيحة، قال الشاعر[٤]:

---

(١) الكتاب: ١/ ٢٥.

(٢) المصدر نفسه: ٢/ ١٩٦.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢/ ٨٦، والنكت: ١/ ٢٠٣، وشرح المفصل: ٢/ ١٦.

(٤) الأبيات بلا عزو في معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٣٩٤، وشرح الكافية للرضي: ١/ ١٤٦، وهمع الهوامع: ٢/ ١٥٧، والخزانة: ٢/ ٢٩٦. وفيها: (وما عليكِ أن تقولي كلّما).

مـــاذا علـــيّ أنْ أقـــول كُلّمـــا سبَّحْتُ أو صـلّيْتُ يـا اللهـمَّ مـا

أُردُد علينـــا شـــيخنا مُـــسَلَّما»[١]

واحتجّ الفرّاء بهذه الأبيات لإبطال قول من يقول: إنّ الميم عوضٌ من (يا)، لأنه قـد جاء فيهـا (يا) مع (اللهم)، قال: «ولم نجد العرب زادت مثل هذه الميم في نواقص الأسماء إلا مخفّفة، مثل: الفم، وابنم، وهم، ونرى أنّها كانت كلمةً ضُمّ إليها (أُمّ)، تريـد: ياألله أُمَّنا بخير، فكَثُرَت في الكلام فاختلطت. فالرفعـة التي في الهاء هي من همزة (أمّ) لما تُركَت انتقلت إلى ما قبلها»[٢]. أي: إنّه لمّا كَثُر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلباً للخفة، فحذفوا الهمزة ونقلوا حركتهـا إلى ما قبلهـا بعد حذف حركـة الهـاء. غير أن هذا غير جائز عند البصريين، ويعلل السيرافي ذلك بقوله: «لأنّ هذا الاسم يُستَعمل في المواضع التي لا يَحْسُنُ فيها هذا التقدير، من ذلك أنّا نقول: اللهمّ أُمَّنا بخير، ولا نقول: يا اللهُ أُمَّنا بخيرٍ، ونقول في الدعاء على غيرنا: اللهمّ عذّب الكفّار ودمِّر عليهم، ولا يَحْسُن في مبدأ مثل هذا الدعاء: يا الله أُمَّنا بخيرٍ عَذّبِ الكفار»[٣].

على أنّه يجوز عند البصريين أن يجمعوا بين العوض والمعوّض منه في الشعر للضرورة، قال السيرافي: «وهذا عند البصريين في ضرورة الشعرجائز أن يُعَوّضوا

---

(١) المحلّى: ٨٤.

(٢) معاني القرآن: ١/ ٢٠٣.

(٣) شرح كتاب سيبويـه: ٢/ ٨٧. وقد عقد أبو البركات في قولهم: (اللهمّ) مسألةً للخلاف بين البصريين والكوفيين، قال فيهـا: «ذهب الكوفيون إلى أنّ الميم المشدوة في (اللهم) ليست عوضاً من (يا) التي للتنبيه في النداء، وذهب البصريون إلى أنها عوض من (يا) التي للتنبيه في النداء والهاء مبنية على الضم لأنه نداء». الإنصاف، المسألة (٤٧): ١/ ٣١٧.

من حروف، ثم يردّونه مع بقاء العوض، فمن ذلك قولهم: يارجل، ويا غلامان، فتكون (يا) عوضاً من الألف واللام، ويتعرّف المنادى بـ (يا)، كما يتعرف بالألف واللام، ثم يضطر الشاعر فيجمع بينهما»(١).

هذا يعني أنّ مذهب ابن شقير في (اللهم) موافق لمذهب سيبويه والبصريين، ولعله تأثر في ذلك بكتاب سيبويه، يؤكده أنّ سيبويه لا يرى جواز نعت (اللهم) لأنّه لفظ لا يقع إلا في النداء، يقول: «وإذا ألحقت الميم لم تصف الاسم، من قِبَل أنّه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوتٍ كقولك: ياهَناه. وأما قوله ﷻ: ﴿ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ فعلى (يا)، فقد صرّفوا هذا الاسم على وجوه لكثرته في كلامهم، ولأنّ له حالاً ليست لغيره»(٢).

وخالفه المبرّد في ذلك فقال: «ولا يجوز عنده وصفُه. ولا أراه كما قال، لأنها إذا كانت بدلاً من (يا) فكأنك قلت: ياألله، ثم تصفه، كما تَصِفه في هذا الموضع. فمن ذلك قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾»(٣).

فسيبويه يحمل: ﴿فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ على أنه نداء ثانٍ لا أنّه نعت. وإلى هذا ذهب ابن شقير، فذكر أنّ قوله: ﴿فَاطِرَ﴾ جاء منصوباً لأنه منادى مضاف(٤). وكأنّ كلام ابن شقير مأخوذ عن «كتاب سيبويه».

*** هاء التنبيه:**

نصّ ابن شقير في تفسير الهاءات على هاء التنبيه، فقال: «وهاء التنبيه مثل:

---

(١) شرح كتاب سيبويه: ٢/ ٨٨، وينظر: الإنصاف: ١/ ٣٢١ ـ ٣٢٢.

(٢) الكتاب: ٢/ ١٩٦، وينظر: شرح المفصل: ٢/ ١٧.

(٣) المقتضب: ٤/ ١٩٦، وينظر: شرح المفصل: ٢/ ١٧.

(٤) ينظر: كلامه في أول هذه المسألة، ص٢٢٧.

هذا، وهذه، وهو»[١]. ثم قال: «ومن هاء التنبيه مثل قول الله جلّ وعزّ: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾[الحاقة: ١٩]، وقال: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ﴾[آل عمران: ٦٦، النساء: ١٠٩، محمد: ٣٨]، وقال الشاعر[٢]:

ونحنُ اقتَسَمْنا الحَبَّ نـصفَيْنِ بَيْنَنـا   فقلتُ لها: هذا لها، هـا وذا لِيَـا[٣]

إنّ الأمثلة التي ذكرها ابن شقير عن هاء التنبيـه، تدل على أنّها تدخل على أسماء الإشارة، كما تدخل علـى الضمائر، واستشهاده بقولـه تعالـى: ﴿هاأنتم هؤلاء﴾، يوحي بأنّه يُجيز دخول هاء التنبيه على الضمير، يؤكده قول السيرافي: «وأمّا مَن يُقدّر أنّ (ها) داخلةٌ على (أنت) غيرَ مَنْويٍّ دخولها على (ذا) فإنّه يحتج بقولـه ﷻ: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ﴾. فأتى بـ (ها) فأدخلها على (أنتم)، ثم أعادها في (أولاء)؛ فلو كانت الأولى مَنْويّاً بها التأخيـر لكانت (ها) الأولى والثانيـة جميعـاً لـ (أولاء)، وهذا بعيد»[٤].

وهذا تفسير كلام سيبويـه، فإنه قال: «وقد تكون (ها) في (ها أنت ذا) غير مقدمة، ولكنّها للتنبيه بمنزلتها في (هذا)، يدلـك علـى هذا قولـه ﷻ: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ فلو كانت (ها) هاهنا هي التي تكون أولاً إذا قلت: هؤلاء، لم تُعَدّ (ها)

---

(١) المحلى: ٢٤٢.

(٢) البيت للبيد في ديوانـه (الأشعار المنسوبـة): ٣٦٠، وفيه: (المال) بدلاً من (الحَبّ)، و(قلت لهم) بدلاً من (قلت لها)، وتحصيل عين الذهب: ٢٤٧، ٣٧٤، وشرح المفصل: ٨/ ١١٤، وبلا عزو في المقتضب: ٢/ ٣٢٣، وشرح أبيات سيبويـه للنحاس: ٢٥٦، والهمع: ١/ ٧٦، والخزانة: ٥/ ٤٦١.

(٣) المحلى: ٢٤٣ ـ ٢٤٤.

(٤) شرح كتاب سيبويه: ٩/ ٣٧.

هاهنا بعد أنتم»(١).

بيدَ أنّ ابن شقير استشهد أيضاً بقول الشاعر: (فقلت لها: هذا لها، ها وذا ليا)، وكأنّه يريد أنه فُصل هنا بين (ها) و(ذا) بالواو، والتقدير: وهذا لها وهذا لي. وقد نصّ سيبويه على ذلك مشيراً إلى أنّه مذهب الخليل، قال: «وكذلك: ها أنا ذا، وها نحن أولاءِ، وها هو ذاك، وها هما ذانك، وها هم أولئك، وها أنت ذا، وها أنتما ذانِ، وها أنتم أولاء، وها أنتنّ أولاءِ، وها هنّ أولئك... وزعم الخليل رحمه الله أنّ (ها) هنا هي التي مع (ذا) إذا قلت: هذا، وإنّما أرادوا أنْ يقولوا: هذا أنتَ، ولكنّهم جعلوا أنت بين (ها) و(ذا)، وأرادوا أن يقولوا: أنا هذا، وهذا أنا، فقدّموا (ها) وصارت (أنا) بينهما ومثل ما قال الخليل في هذا قول الشاعر:

ونحن اقتسمنا المالَ نصفين بيننا فقلت لهم: هذا لها ها وذا لِيَا

كأنّه أراد أن يقول: وهذا لي، فصَيَّرَ الواو بين ها وذا»(٢).

ولعل هذا يعود إلى أنّ الخليل لا يرى أنّ (ها) تدخل على المضمر، وإلى هذا أشار السيرافي فقال: «وأما (ها) فيجوز أن تكون مع (ذا) وفصل بينهما بـ (أنت)، والمراد بها أن تكون مع (ذا)، والتقدير: أنا هذا، ويجوز أن يكون التنبيه للمضمر، لأنّهما يشتركان في الإبهام»(٣).

وأما سيبويه فيرى أنّ (ها) في (هأنذا) داخلة على المضمر الذي هو (أنا)، وإنما دخلت هاء التنبيه على المضمر لما بينهما من المشابهة، يؤكد ذلك أنه قال

(١) الكتاب: ٢/ ٣٥٤ ـ ٣٥٥.

(٢) الكتاب: ٢/ ٣٥٣ ـ ٣٥٤، وقال الأعلم: «وأكثر ما يأتي في كلام العرب (هذا)، بتقديم (ها) والفصل بينها وبين (ذا) بالضمير المنفصل». النكت: ٢/ ٢٦٦.

(٣) شرح كتاب سيبويه: ٩/ ٣٦.

في (باب ما ينتصب لأنه خبرٌ للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة): «والأسماء المبهمة: هذا، وهذان، وهذه، وهاتان، وهؤلاء، وذلك، وذانك، وتلك، وتانك، وتيك، وأولئك، وهو، وهي، وهما، وهم، وهنّ، وما أشبه هذه الأسماء»[(١)]. هذا يعني أنّ سيبويه «ترجم الباب بما ضمنه من الأسماء المبهمة، ووصل بها ما ليس مبهماً من الأسماء المضمرة ـ هو وهي وهما وهم وهنّ ـ وإنما خلطها بالمبهمة لقرب الشبه بينهما»[(٢)].

على أنّ أبا العباس المبرد قال: «علامات الإضمار كلُّها مبهمة، والمبهم على ضربين: فمنه ما يقع مضمراً، ومنه ما يقع غيرَ مضمر، وإنما صارت كلها مبهمة من قبل أنّ (هو) وأخواتها، و(هذا) وأخواتها تقع على كل شيء ولا تفصل شيئاً من شيء من الموات والحيوان وغيره»[(٣)]. وابن شقير حين مثّل لهاء التنبيه بـ(هذا، وهذه، وهو) خلط الضمائر بالأسماء المبهمة، كما فعل سيبويه، وكأنّه يرى أنّهما يشتركان في الإبهام.

ووقف ابن يعيش على هذه المسألة مبيّناً مذهبي الخليل وسيبويه، فقال: «وإنما دخلت هاء التنبيه على المضمر لما بينهما من المشابهة وذلك أنّ كل واحد منهما ليس باسم للمسمّى لازم له، وإنما هو على سبيل الكناية. فـ(ها) داخل عند سيبويه على المضمر الذي هو (أنا) لما ذكرناه من شبهه بالمبهم. وعند الخليل أنه داخل على المبهم تقديراً، والتقدير: هاذا أنا، فأوقعوا (أنا) بين التنبيه والمبهم. وهذا إنما يقوله المتكلم إذا قدّر أنّ المخاطب يعتقده غائباً فيقول: ها أنا ذا، أي:

---

(١) الكتاب: ٢/ ٧٧ ـ ٧٨.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٦/ ١٦٣ ـ ١٦٤، والنكت: ٢/ ٨٠.

(٣) ينظر: المقتضب: ٣/ ١٨٦، وشرح كتاب سيبويه: ٦/ ١٦٤.

حاضر غيـر غائب. وكذلك: ها هو ذا، فسيبويـه يرى أنّ دخولها على المضمر، كدخولها على المبهم، والخليل يعتقد دخولها على المبهم، وإنما قدّموا التنبيه، والتقدير: هذا هو، ونحوه: ها أنت ذا، وها هي ذه»[1].

ولعل ابن شقير تأثر في حديثه عن هاء التنبيه بكتاب سيبويه، يؤكد ذلك أن الشواهد التي استشهد بها هي شواهد سيبويه نفسها، غير أنّه لم يوضّحها ويفسّرها كما فعل سيبويه.

* * *

---

(١) شرح المفصل: ٨/ ١١٦.

الفصل الرابع

ابن الأنباري (٣٢٨هـ) وتأثره بكتاب سيبويه

ابن الأنباري هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري النحوي اللغوي، كان من أعلم النحويين الكوفيين وأكثرهم حفظاً[1]. ذكره الزبيدي في طبقة أصحاب ثعلب[2]، لأنه أخذ النحو عنه، وسمع منه. وألّف كتباً كثيرة في علوم القرآن واللغة والنحو. ومن كتبه التي أفَدْت منها في الدراسة: «إيضاح الوقف والابتداء»، و«شرح القصائد السبع الجاهليات»، و«المذكر والمؤنث»، و«الزاهر في مَعاني كلمات الناس»، و«الأضداد». وسيُعنى هذا الفصل ببيان تأثّر ابن الأنباري في مصنفاته تلك بكتاب سيبويه.

*** إعراب قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾:**

قال ابن الأنباري: «قوله: ﴿بَلَىٰ﴾ وقفٌ حسنٌ، ثم تبتدئ: ﴿قَٰدِرِينَ﴾[القيامة: ٤] على معنى: بلى نجمعها قادرين. أنشدنا أبو العباس للفرزدق[3]:

على قَسَمٍ لا أشتِمُ الدّهرَ مُسلماً ولا خارجاً من فِيَّ زورُ كلامِ

أراد: لا أشتم ولا يخرج، فلمّا صَرَفَ (يخرج) إلى (خارج) نصب.

---

(١) ينظر: طبقات النحويين: ١٥٣، ونزهة الألباء: ٢٦٤، وإنباه الرواة: ٣/ ٢٠١، وغاية النهاية: ٢/ ٢٣٠، وبغية الوعاة: ١/ ٢٠٠، والأعلام: ٦/ ٣٣٤.

(٢) طبقات النحويين: ١٥٣.

(٣) وهو في ديوانه: ٢/ ٢١٢، وفيه: (سوء) بدلاً من (زور)، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ١٧٠، وتحصيل عين الذهب: ٢١٨. وفيهما: (على حلفه) بدلاً من (على قسم) كرواية الكتاب.

بَنَى على هذا بعض النحويين وقال: نُصب ﴿قَٰدِرِينَ﴾ لأنّه صُرِف عن (يقدر). فردّ الفرّاء هذا وقال: يلزم قائليه أن يجيزوا: (قائماً أنت) يريدون: أتقوم أنت. ونصب (قائم) في هذا الموضع مُحالٌ بإجماعٍ، إلا أنّه يصلح نصب (قادرين) على التكرير: بلى فَلْيَحْسَبُنا قادرين. وأما بيت الفرزدق فإنّ (خارجاً) فيه منسوقٌ على موضع (أشتم)، والتقدير: عاهدتُ ربي لا شاتماً ولا خارجاً، لأنّ البيت الأول:

أَلَمْ تَرَني عاهدْتُ ربّي وإنّني ... لَبَيْنَ رِتاجٍ قائماً ومَقامِ»[1]

تحدّث ابن الأنباري عن الوقف في قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ مبيّناً أنّ المعنى: بلى نجمعها قادرين. وهذا التقدير نصّ عليه سيبويه، قال: «وأما قوله جلّ وعزّ: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ فهو على الفعل الذي أُظهر، كأنّه قال: بلى نجمعها قادرين. حدّثنا بذلك يونس»[2]. يريد أنّه أضمر (نجمعها) قبل (قادرين)، لأنّه قد ظهر قبل هذا الكلام: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾[القيامة: ٣] فدلّ قوله تعالى: ﴿نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ على إضمار (نجمع) قبل (قادرين)[3].

ثم ذكر رأي بعض النحويين الذين ذهبوا إلى أنّ ﴿قَٰدِرِينَ﴾ نُصب لأنه صُرف

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء: ٢/ ٩٥٧ ـ ٩٥٨.

(٢) الكتاب: ١/ ٣٤٦، وينظر: القطع والائتناف: ٧٥١، والمكتفى: ٥٩٧، والوقف والابتداء: ٢/ ٨٢٣.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٥/ ١١٨، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ١٦٩ ـ ١٧٠. وقال السيرافي: ذكر الفرّاء هذا المعنى، وقدّم قبله معنى آخر فيه وفي نظائره، وهو أنْ ينصبه بإضمار الفعل المذكور قبله، وهو (يحسب)، كأنه قال: أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه بلى فليحسبنا قادرين. ومثله في الكلام: أتحسب أن لن أزورك، بلى سريعاً إنْ شاء الله، كأنه قال: بلى فأحسبني زائرك.

عن يقدر، وأشار إلى أنّ الفرّاء ردّ قولهم، لأنّه لا يجوز أن يقال: (قائماً أنت)(١).

وكان يرى أنّ (خارجاً) في بيت الفرزدق منصوب على أنه حال، لأنه معطوف على قوله: (لا أشتم) وهو في موضع نصب على الحال. والعامل في الحال الضمير في (عاهدت). وقد أنشد سيبويه قول الفرزدق، ثم قال في تأويله: «فإنما أراد: ولا يخرج فيما أستقبل، كأنّه قال: ولا يخرج خُروجاً. ألا تراه ذكر (عاهدت) في البيت الذي قبله... ولو حمله على أنّه نَفَى شيئاً هو فيه، ولم يُرِد أنْ يحمله على (عاهدت) لجاز. وإلى هذا الوجه كان يذهب عيسى فيما نُرَى، لأنه لم يكن يحمله على عاهدت»(٢).

إنّ سيبويه جعل (لا أشتم) جواب يمين، إما أن يكون جوابَ (حلفة) كأنه قال: عاهدت ربّي على أن أقسمت، وعلى أن حلفت لا أشتم الدهر مسلماً، أو يكون (عاهدت) بمعنى (أقسمت)، فيكون أيضاً جواباً له، ويكون التقدير: ولا يخرج خروجاً، عطفاً على (أشتم)، أي إنه وضع (خارجاً) وهو اسم الفاعل، في موضع (خروجاً) الذي هو المصدر، والتقدير: لا أشتم شتماً ولا يخرج خروجاً(٣).

---

(١) قال الفراء: «وقول الناس: بلى نقدر، فلما صُرفت إلى (قادرين) نصبت خطأ، لأنّ الفعل لا يُنصب بتحويله من يفعل إلى فاعل. ألا ترى أنك تقول: أتقوم إلينا، فإنْ حوّلتها إلى فاعل قلت: أقائم، وكان خطأ أن تقول: أقائماً أنت إلينا». معاني القرآن: ٣/ ٢٠٨. وقال السيرافي: «وقال قوم من النحويين: إنّ ﴿قَٰدِرِينَ﴾ ينتصب لوقوعه موقع (نقدر)، لأنّ معناه: بلى نقدر على أن نسوّي بنانه، وهذا باطل، لأنه ليس من نواصب الاسم وقوعُه مواقع الفعل». شرح كتاب سيبويه: ٥/ ١١٨.

(٢) الكتاب: ١/ ٣٤٦.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٥/ ١١٩، والنكت: ١/ ٥١٥. وقال ابن هشام: «والذي عليه المحققون: أنّ (خارجاً) مفعول مطلق، والأصل: ولا يخرج خروجاً، ثم حذف الفعل =

وذكر السيرافي أنّ المبرّد والزجاج فسّرا قول عيسى أنّ (خارجاً) حال، وإذا كان حالاً فهو عطف على ما قبله، وإذا كان كذلك وجب أن يجعل الفعل في موضع الحال، فكأنّه قال: لا شاتماً مسلماً ولا خارجاً من فِيَّ زورُ كلام، والفعل المستقبل يكون في موضع الحال كقولك: جاءني زيدٌ يضحك، أي: ضاحكاً. وجعلا العامل في الحال على مذهب عيسى بن عمر (عاهدت)، كأنّه قال: عاهدت ربّي لا شاتماً الدهرَ مسلماً، فالمعنى: موجباً على نفسي ذلك ومُقَدّراً ألا أفعله[1]. غير أنّه يرى أنّ كلام سيبويه الذي حكاه عن عيسى يخالفه، لأنه قال ـ يعني: عيسى بن عمر ـ: لم يكن يحمله على عاهدت، ومعنى قول سيبويه: لو حمله على أنه نَفَى شيئاً هو فيه، أي: نفى الحال وهو قوله: لا أشتم، ولا خارجاً. فإذا لم يكن العامل في الحال (عاهدت) على ما حكاه سيبويه عن عيسى، كان نصبه على أحد وجهين: إما أن يكون المفعول الثاني من (ترني)، كأنه قال: ألم ترني لا شاتماً مسلماً ولا خارجاً من فِيّ زور كلام[2]. وإما أن يكون محمولاً على (حَلْفَة)، كأنه قال: على أن حَلَفْتُ لا شاتماً ولا خارجاً، والمصدر وهو (حلفة) يعمل عمل الفعل في الحال وغيره[3].

= وأناب الوصف عن المصدر». مغني اللبيب: ٥٢٩.

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٥/ ١١٩ ـ ١٢٠. وفي المقتضب: ٣/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠: «أراد: ولا خروجاً فوضع (خارجاً) في موضعه، وهذا قول عامة النحويين. وكان عيسى بن عمر يأبى ما فسّرنا ويقول: إنما يريد: عاهدت ربّي على أمور وأنا في هاتين الحالتين: لا شاتماً، ولا خارجاً من فيّ مكروه». وينظر: ٤/ ٣١٣، والكامل: ١/ ١٥٦، والنكت: ١/ ٥١٥، وشرح المفصل: ٢/ ٥٩، ٦/ ٥١.

(٢) هذا الوجه ذكره أبو بكر مَبْرَمان. قال السيرافي: «ما يعجبني هذا، لأنّ (عاهدت) في موضع المفعول الثاني، فقد تمّ المفعولان بعاهدت». شرح كتاب سيبويه: ٥/ ١٢٠.

(٣) هذا الوجه أجود مما قبله عند السيرافي. المصدر نفسه، وينظر: النكت: ١/ ٥١٥ ـ ٥١٦.

وتحرير الكلام في هذه المسألة أن الفرّاء وابن الأنباري تابعا عيسى بن عمر في إعراب (ولا خارجاً)، يؤكد ذلك أنّ السيرافي قال: «وكان الفرّاء يذهب مذهب عيسى بن عمر، وينصب (خارجاً) على الحال، ويجعل (لا أشتم) في موضع نصب، كأنّه قال: لا شاتماً مسلماً و(لاخارجاً) عطفٌ عليه»(١).

كما أنّ سيبويه لم ينكر أن يكون (ولا أشتم) في موضع نصب على الحال، لأنّ ابن السيرافي بعد أنْ ذكر كلام سيبويه في مذهب عيسى، قال: «يريد أنّ قوله: (لا أشتم) في موضع الحال، وهو معنى قوله: نفى شيئاً هو فيه، أي: نفى ما في الحال ولم ينف المستقبل. يريد: أنه حلف وهو غير شاتمٍ ولا خارج من فيه زور كلام. وقد أجاز سيبويه الوجهين جميعاً، والكلام محتمل لهما»(٢). ولعل الفرّاء وابن الأنباري تأثرا في هذه المسألة بكتاب سيبويه، وأخذا ذلك عنه.

* **جعل الظاهر موضع المضمر:**

قال ابن الأنباري في قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ ۝٥٥ نُسَارِعُ لَهُمْ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ﴾[المؤمنون: ٥٥ ـ ٥٦]. (أنّما) حرفان معناه: أنّ الذي نُمِدّهم به من مالٍ، فـ(ما) اسم (أنّ)، وخبر (أنّ) ما عاد من ذكر (الخيرات) في قول هشام بن معاوية أبي عبدالله الضرير، كأنه قال: نسارع لهم فيها، فأظهر الهاء، فقال: (في الخيرات)، كما تقول: أبو سعيد رويتُ عن الخدري، تريد: رويت عنه، فأظهرت الهاء، فقلت: عن الخدري، وكذلك عليٌّ لقيت الكسائي، تريد: لقيته، فأظهرت الهاء. قال الشاعر(٣):

---

(١) شرح كتاب سيبويه: ٥/ ١٢٠.

(٢) شرح أبيات سيبويه: ١/ ١٧١.

(٣) البيت لعدي بن زيد، في ديوانه: ٦٥، ولسوادة بن عدي في الكتاب: ١/ ٦٢، =

لا أرى الموتَ يسبقُ المَوْتَ شيءٌ نغَّصَ الموتُ ذا الغِنَى والفَقِيرَا

أراد: لا أرى الموت يسبقه شيءٌ، فأظهر الهاء»[1].

أجاز ابن الأنباري في الآية السابقة وضع الظاهر مكان الضمير، مستنداً إلى كلام هشام، على أن (ما) اسم (أنّ)، وجملة (نسارع لهم في الخيرات) خبر (أنّ)، كأنّه قال: نسارع لهم فيها، فأظهر الهاء، لأنّ الخير في الحياة الدنيا هو المال والبنون[2]، قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾[3][العاديات: ٨]. واحتج لذلك بقول الشاعر: (لا أرى الموت يسبق الموت شيء) فإنه جعل الظاهر وهو (الموت) مكان الضمير وهو (الهاء)، أي: لا أرى الموتَ يسبقه شيءٌ.

وقد أشار سيبويه إلى ذلك في (باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز)، قال: «وتقول: ما زيدٌ ذاهباً ولا مُحْسِنٌ زيدٌ، الرفع أجود وإنْ كنت تريد الأول، لأنّك لو قلتَ: ما زيدٌ منطلقاً زيدٌ، لم يكن حدَّ الكلام، وكان هاهنا ضعيفاً، ولم يكن كقولك: ما زيدٌ منطلقاً هو، لأنّك قد استَغْنَيْتَ عن إظهاره، وإنما ينبغي لك أن تُضمِرَه. ألا ترى أنّك لو قلت: ما زيدٌ منطلقاً أبو زيد، لم يكن كقولك: ما زيدٌ منطلقاً أبوه، لأنّك قد استغنَيْتَ عن الإظهار، فلمّا كان

= ولعدي بن زيد أو لسوادة بن عدي في شرح أبيات سيبويه: ١/ ١٢٥، والخزانة: ١/ ٣٧٩، ٦/ ٩٠. وقال الأعلم بعد أن نسبه لسوادة: «وقيل: لأمية بن أبي الصلت». تحصيل عين الذهب: ٨٦.

(١) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٣١٩، وينظر: ٢/ ٦٩٤.

(٢) قال النحاس: «قال هشام قولاً دقيقاً، قال: (ما) هي الخيرات، وليس في الكلام حذف، لأنّ معنى (في الخيرات): فيه. وقد أجاز مثله سيبويه». إعراب القرآن: ٣/ ١١٧، وفي البحر المحيط: ٧/ ٥٦٨: «الخيرات من حيث المعنى هي الذي مُدّوا به من المال والبنين».

(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٠/ ١٤٤، والبحر المحيط: ١٠/ ٥٣٠.

هذا كذلك أُجريَ مُجرى الأجنبي واستُؤنِفَ على حاله حيثُ كان هذا ضعيفاً فيه . وقد يجوز أنْ تنصب»[١].

يريد: أنّ الاسم الظاهر متى احتيج إلى تكرير ذكره في جملة واحدة كان الاختيار أن يُذكَر ضميره، لأنّ ذلك أخفّ، وأنفى للشبهة واللبس، نحو: زيدٌ ضَرَبْتُهُ، وزيدٌ ضَرَبْتُ أباه، وزيدٌ مررتُ به. ولو أُعِيْدَ لفظه بعينه في موضع كنايته لجاز، ولم يكن وجه الكلام، نحو: زيدٌ ضربتُ زيداً، وزيدٌ ضربت أبا زيد، وزيدٌ مررت بزيد، على معنى: زيدٌ ضربته، وضربتُ أباه، ومررت به. وإذا أُعِيْدَ ذكره في غير تلك الجملة، جاز إعادة ظاهره وحَسُنَ، نحو: مررت بزيدٍ، وزيدٌ رجلٌ صالح. قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾[الأنعام: ١٢٤] فأعاد الظاهر، لأنّ قوله (الله أعلم) جملة ابتداء وخبر، وقد مرّت الجملة الأولى. فإذا قلت: ما زيدٌ ذاهباً ولا محسنٌ زيد، جاز الرفع والنصب. فإذا نصبتَ، جعلت (زيداً) هو الظاهر بمنزلة كنايته، فكأنك قلت: ما زيدٌ ذاهباً ولا محسناً هو، كما تقول: ولا محسناً أبوه، فتعطف (محسناً) على (ذاهباً) وترفع (زيداً) بفعله، وهو (محسن)، وإذا رفعت جعلت (زيداً) كالأجنبي ورفعته بالابتداء، وجعلت (محسناً) خبراً مقدّماً.

واختار سيبويه الرفع، لأنّ العرب لا تعيد لفظ الظاهر إلا أن تكون الجملة الأولى غيرَ الجملة الثانية، وتكون الجملة الثانية مستأنفة[٢]. واستشهد سيبويه لجواز النصب وجعل الظاهر بمنزلة المضمر، بالشاهد الذي احتج به ابن الأنباري، وذلك أنّ قوله: (لا أرى الموت يسبقُ الموتَ شيءٌ)؛ الموت الأول هو المفعول

---

(١) الكتاب: ١/ ٦٢.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٣٥، والنكت: ١/ ٢٨٨.

الأول لـ (أرى)، و(يسبق الموت شيء) في موضع المفعول الثاني، وهما جملة واحدة، وكان الوجه أن يقول: (يسبقه شيءٌ) فيُضْمِر.

وكأنّ كلام ابن الأنباري مأخوذٌ عن «كتاب سيبويه»، وإنْ كان سيبويه يرى أنّ جعل الظاهر مكان المضمر في البيت جائز للضرورة، إذ كان تكريره في جملة واحدة، لأنه يستغني بعضها عن بعض. قال مكي: «ولم يجز عند سيبويه هذا إلا في الشعر»[١]. وقال الأعلم في الشاهد الذي سلف: «والإظهار في مثل هذا البيت أحسنُ منه في (زيد) ونحوه، لأنّ (الموت) اسمُ جنسٍ فإذا أُعيدَ مظهراً لم يُتَوَهّمْ أنّه اسمٌ لشيء آخر كما يُتَوهم في (زيد) ونحوه من الأسماء المشتركة، فلذلك كان الإظهار في هذا أمثلَ لأنّه لا يُشكل»[٢].

* **إعراب قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾:**

قال ابن الأنباري في إعراب قوله ﷻ: ﴿ذَٰلِكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[الأنفال: ١٨]: «في (ذلكم) وجهان؛ أحدهما: أن يكون في موضع نصب على معنى: فعل ذلكم. ويكون في موضع رفع على معنى: هو ذلكم، أو ذلكم الشّأن، ذلكم الأمر، قال الشاعر[٣]:

ذاكَ وإنّي على جاري لذو حَدَبٍ ... أحنو عليه كما يُحْنَى على الجارِ

---

(١) مشكل إعراب القرآن: ٤٧١.

(٢) تحصيل عين الذهب: ٨٧، وفي النكت: ١/ ٢٨٩: «ذهب المبرد إلى أنّ الموت جنس فالإظهار والإضمار فيه سواء، وإنما كره: زيدٌ قام زيدٌ، لئلا يُتَوهم أنّ الثاني خلاف الأول، وهذا لا يُتوهم في الأجناس». وينظر: الخزانة: ١/ ٣٧٩ ـ ٣٨٠.

(٣) البيت للأحوص الأنصاري في ديوانه: ١٠٨، والخصائص: ٣/ ١٧٥، وتحصيل عين الذهب: ٤٣١، والخزانة: ١٠/ ٢٦٨.

أراد: ذاك الأمر، ذاك الشّأنُ. فإذا رفعتَ (ذلكم) بمضمر حَسُنَ أنْ تقف عليه، ثمّ تبتدئ (وأنّ اللهَ مُوهنُ)، على معنى: وذلكم أنّ الله موهن»[(١)].

ذهب ابن الأنباري إلى أنّ (ذلكم) يجوز أن يكون في موضع نصب على أنه مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: فعل ذلكم، ويجوز أن يكون (ذلكم) في موضع رفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هو ذلكم، أو على أنه مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: ذلكم الأمر، أو ذلكم الشأن[(٢)]. لذلك أجاز في حالة الرفع الوقف على (ذلكم)، والابتداء بقوله: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ﴾ على أنّها جملة معطوفة على الجملة قبلها، فـ (ذلكم) خبر مبتدأ محذوف، وجملة: (وأنّ الله موهن) معطوفة على جملة: هو ذلكم، أو الأمر ذلكم. واحتج لذلك بقول الشاعر: (ذاك وإنّي)، فـ (ذاك) خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ وخبره محذوف، وجملة: (إنّي على جاري) معطوفة على الجملة قبلها.

وقد نصّ سيبويه على وجه الرفع في آية الأنفال في الباب الذي ترجمته (هذا باب آخر من أبواب أنّ)، قال: «تقول: ذلك وأنّ لك عندي ما أحببتَ، قال الله ﷻ: ﴿ذلكم وأنَّ الله موهنٌ كيدَ الكافرين﴾[(٣)]، وقال: ﴿ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾[الأنفال: ١٤]، وذلك لأنّها شَرِكتْ (ذلك) فيما حُمِلَ عليه، كأنّه قال: الأمر ذلك وأنَّ الله. ولو جاءتْ مبتدأةً لجازت، يدلّك على ذلك قوله ﷻ: ﴿ذَٰلِكَ

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء: ٢/ ٦٨١ ـ ٦٨٢. وقال الفرّاء: «الرفع والنصب فيه كلّه جائز». معاني القرآن: ١/ ٣٥٥.

(٢) ينظر: المحرر الوجير: ٦/ ٢٥٢، والبحر المحيط: ٥/ ٢٩٧.

(٣) وهي قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي وأبي بكر، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو (مُوَهِّنٌ) بتشديد الهاء والتنوين، (كيدَ) بالنصب، وقرأ حفص عن عاصم (موهنُ كيدِ) بحذف التنوين والإضافة. السبعة: ٣٠٤، والكشف: ١/ ٤٩٠، والتيسير: ١١٦.

﴿وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ﴾[الحج: ٦٠]. فـ (مَنْ) ليس محمولاً على ما حُمل عليه (ذلك)، فكذلك يجوز أن تكون (إنّ) منقطعة من (ذلك). قال الأحوص:

ذاك وإنّي على جاري لذو حَدَبٍ أحنو عليه بما يُحْنَى على الجارِ

فهذا لا يكون إلا مستأنفاً غيرَ محمولٍ على ما حُمِلَ عليه (ذاك). فهذا أيضاً يقوّي ابتداء (إنّ) في الأول»[١].

ومحصل كلام سيبويه جواز الوجهين في (إنّ) المذكورة، وقد جاء على الفتح، وهو أحد الجائزين، من قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾، وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾. فاسم الإشارة في الآية الأولى خبر مبتدأ محذوف، التقدير: الأمر ذلكم، و(أنّ) مع معموليها في تأويل مصدر مرفوع معطوف على (ذلك)، وقد شاركته (أنّ) مع معموليها في الخبرية للمبتدأ المقدّر. وهذا معنى قول سيبويه: «وذلك لأنّها شَرِكت ذلك فيما حُمِلَ عليه، كأنّه قال: الأمر ذلك وأنّ الله. ثم قال: «ولو جاءت مبتدأة لجازت» يريد: لو جاءت (إنّ) بعد اسم الإشارة مكسورة[٢] كما تكسر في ابتداء الكلام لجازت. وهذا الوجه الثاني من الجائزَين، وقد جاء عليه قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ وَإِنَّ لَهُۥ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَـَٔابٍ﴾[ص: ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿هَٰذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ﴾[ص: ٤٩]، وقوله تعالى: ﴿هَٰذَا وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ﴾[ص: ٥٥]، و(ذلك) في الأولى، و(هذا) في الثالثة خبر مبتدأ محذوف، أي: الأمر ذلك، والأمر هذا.

(١) الكتاب: ٣/ ١٢٥ ـ ١٢٦.

(٢) قال ابن عطية: «وقرأت فرقة: (وإنّ) بكسر الهمزة على القطع والاستئناف». المحرر الوجيز: ٦/ ٢٥٢.

وجملة (إنّ) معطوفة على الجملة قبلها في الثّلاث، وهذا من عطف الجمل، وليس من العطف على اسم الإشارة حتى تشاركه في الخبرية. ومثل هذه الآيات قول الشاعر: (ذاك وإني. . .) فـ (ذاك) خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: شأني ذاك وأمري ذاك. وجملة (إنّي على جاري) معطوفة على الجملة قبلها.

ويدلّ على أنّ هذا من عطف الجمل قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِىَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ﴾ فقوله: (لينصرنّه الله) جوابُ قسم مقدَّر، وجملة القسم المقدّر مع جوابه خبر (مَن عاقب)، وجملة (مَن عاقب) معطوفة على الجملة المحذوف مبتدؤها، أي: الأمر ذلك ومَن عاقب. فالبيت المذكور مثل الآية في الإعراب[1]. وكأنّ كلام ابن الأنباري في توجيه الرفع في قوله: ﴿ذَٰلِكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ . . .﴾ مأخوذ عن «كتاب سيبويه».

*** جواز أن يتصل بـ (كان) خبرها الضمير، اتصالَ ضمير المفعول بالفعل الحقيقي:**

قال ابن الأنباري في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾[النور: ٥١]: «فيها أربعة أوجه. . . والوجه الرابع أنْ تجعل (إنّما) حرفين، وترفع (القول)، كأنك قلت: إنّ الذي كانَ قولُ المؤمنين. فـ (ما) اسم (إنّ) و(أن يقولوا) خبر (إنّ)، و(القول) اسمُ الكون، وخبر الكون مضمر، كأنك قلت: إنّ الذي كان قولُ المؤمنين، أي: كان إيّاه. فالهاء المضمرة خبر (كان). قال الفرّاء: العرب تقول: كنتُكَ، وكنتَني، فيشبهونه بـ (ضربْتُك) و(ضَرَبْتَني). وأنشد الفراء[2]:

---

(١) ينظر: الخزانة: ١٠/ ٢٦٩ ـ ٢٧١.

(٢) البيت لذي الرّمة، في ديوانه: ١٤٠.

كأنْ لـم يكُنْهـا الحـيُّ إذ أنـتَ مـرّةً بها ميّـتُ الأهـواءِ مجتمـعُ الـشَّمْلِ

فجعل (يكنها) بمنزلة (يضربها).

وقال أبو الأسود الدّؤلي[1]:

فـإلا يَكُنْهَـا أو تَكُنْـهُ فإنَّـهُ أخوهـا غَذَتْـهُ أُمُّـهُ بِلِبانِهـا»[2]

أشار ابن الأنباري في توجيه إعرابه للآية السابقة إلى أنّ الفعل الناقص (كان) لتصرفه يجري مجرى الأفعال الحقيقية في عملها، فيتصل به خبره اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي نحو: ضربتُه وضربني وما أشبهه. مستنداً إلى كلام الفرّاء، ومحتجاً بما سمعه من الشعر. وهذا موافق لكلام سيبويه، فإنه قال في (باب الفعل الذي يتعدى اسمَ الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد): «تقول: كنّاهم، كما تقول: ضربناهم. وتقول: إذا لم نكنْهم فمَنْ ذا يكونهم، كما تقول: إذا لم نضربْهم فَمنْ يضربُهم»[3].

أراد الدلالة على أنّ (كان) وأخواتها أفعال، لاتصال الفاعلين بها ووقوعها على المفعولين، كما يكون ذلك في ضربناهم[4]. وأنشد بيت الدؤلي شاهداً لاتصال

---

(١) البيت في ديوانه: ١٦٢، وفيه: (أخٌ أرضعته) بدلاً من (أخوها غذته)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ٢٢، وتحصيل عين الذهب: ٧٥، والمقاصد النحوية: ١/ ٣١٠، والخزانة: ٥/ ٣٢٧.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٣١٦ ـ ٣١٧.

(٣) الكتاب: ١/ ٤٦.

(٤) شرح كتاب سيبويه: ٢/ ٣٦٣. وقال ابن يعيش: «فأما وجه جواز كنته وكانني فعلى التشبيه بالفعل الحقيقي حين جُعل الاسم والخبر بمنزلة الفاعل والمفعول». شرح المفصل: ٣/ ١٠٧.

الضمير المنصوب بـ (كان). غير أنّ سيبويه في (باب استعمالهم إيّا) قال: «وتقول: عجبت من ضربي إيّاك. فإنْ قلت: لمَ وقد تقع الكاف هاهنا وأخواتُها، تقول: عجبتُ من ضَرْبيكَ ومن ضَرْبيهِ، ومن ضَرْبِيْكُمْ. فالعرب قد تتكلمُ بهذا، وليس بالكثير. ومثل ذلك: كان إياه، لأنّ كانَه قليلة، ولم تستحكم هذه الحروف هاهنا، ولا تقول: كانَنِي وليْسَني، ولا كانَك. فصارت (إيّا) هاهنا بمنزلتها في ضربي إياك. وتقول: أتوني ليس إياك، ولا يكون إياه، لأنك لا تقدر على الكاف ولا الهاء هاهنا، فصارت (إيّا) بدلاً من الكاف والهاء في هذا الموضع»(١).

وكأنّ سيبويه يجيز في ضمير خبر (كان) وأخواتها الاتصال، ولكنّه يرى أنّ الوجه الجيد مجيئه منفصلاً، يؤكده قول السيرافي: «ومما يجوز فيه الضمير المتصل والمنفصل كنايات أخبار (كان) و(ليس) وأخواتهما، والأكثر في كلام العرب، والاختيار عند النحويين في ذلك، الضمير المنفصل كقولك: أتاني القوم ليس إيّاك، وأتوني لا يكون إيّاه»(٢). وإنما كان الاختيار في ذلك الضمير المنفصل، لأنّ (كان) وأخواتها أفعال دخلت على مبتدأ وخبر، وخبرها قد يكون جملة وظرفاً غير متمكن، فلما كانت هذه الأشياء لا يجوز إضمارها، ولا تكون إلا منفصلةً من الفعل، اختير في الخبر الذي يمكن إضماره ـ إذا أُضمر ـ أن يكون على منهاج

---

(١) الكتاب: ٢/ ٣٥٧ـ٣٥٨.

(٢) شرح كتاب سيبويه: ٩/ ٥٠، وقال المبرّد في المقتضب: ٣/ ٩٨: «هذا جائز، والأحسن ما قال الشاعر:

ليت هذا الليلَ شهرٌ ... لا نرى فيه عَريبا

ليس إيّايَ وإيّا ... كَ ولا نخشى رقيبا»

وفي الخزانة: ٥/ ٣٢٧: «والقياس: فإنْ لا يكن إيّاها أو تكن إياه».

ما لا يُضمر من الأخبار في الانفصال من الفعل. كما أنّ الاسم والخبر كل واحد منهما منفصل من الآخر غير مختلط به، فإذا وصلنا ضمير الخبر، جاز مع ضمير الخبر أن تُضمر الاسم، لأنه هو الأصل في الإضمار، فإذا اجتمع الضميران في الفعل، نحو: كُنتُكَ وإنّ زيداً كانه، لم ينفصل الخبر من الاسم واختلط به. كما أنّه لو وُصِلَ ضمير الخبر بضمير الاسم، نحو كُنتُكَ وكانه وكانني، والفاعل والمفعول في هذه الأفعال كشيء واحد لأنّهما اسمٌ وخبر، وفعل الفاعل لا يتعدى إلى نفسه متصلاً، ويتعدى إلى نفسه منفصلاً، فلا يجوز: ضربتُني، ويجوز: إيّاي ضربت[(١)].

وكأن كلام الفراء وابن الأنباري في جواز أن يأتي خبر (كان) وأخواتها ضميراً متصلاً مأخوذ عن «كتاب سيبويه»، غير أنهما لم يذكرا أنّ الاختيار في ذلك الضمير المنفصل.

*** حذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه:**

قال ابن الأنباري في قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾[النمل: ٢٥]: «اختلف القرّاء فيها. فمن قرأ: ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾ بتثقيل (ألا) وقف (ألا) وابتدأ (يسجدوا)، ومن قرأ (ألا) بالتخفيف[(٢)] وقف (ألا يا) وابتدأ (اسجدوا)، ومعنى هذه القراءة: ألا يا هؤلاء اسجدوا، فحذفوا (هؤلاء)، وأبقوا (يا)»[(٣)]. واحتج بأبيات منها قول الشاعر[(٤)]:

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٩/ ٥٠ ـ ٥١، والنكت: ٢/ ٢٦٨.

(٢) وهي قراءة الكسائي، وقرأ الباقون (ألا) بالتشديد. السبعة: ٤٨٠، والكشف: ٢/ ١٥٦، والتيسير: ١٦٧.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ١٦٩.

(٤) البيت بلا عزو في شرح أبيات سيبويه: ٢/ ٣١، وتحصيل عين الذهب: ٣٢١، =

يـــا لعنـــةُ اللهِ والأقـــوامِ كُلِّهـــم   والصّالحينَ على سمعانَ مِـنْ جـارِ

ثم قال: «أراد: ياهؤلاء لعنةُ الله، فحذف هؤلاء»[١].

فسّر ابن الأنباري قراءة: (ألا يسجدوا) بالتخفيف على أنّ المنادى محذوف، والتقدير: ألا يا هؤلاء اسجدوا. واستشهد لذلك بقوله: (يالعنةُ الله...) إذ حذف المنادى بعد (يا) من اللفظ، وهو مقدّر في المعنى، ورفع (لعنة) بالابتداء، و(على سمعان) خبره، وتقدير الكلام: يا قوم، أو يا هؤلاء لعنةُ الله على سمعان. يؤكده قول ابن مالك: «وليس بشيء مَنْ قال في قراءة الكسائي: إنّ معناه: ألا ليسجدوا، فحذف لام الأمر وبقي الفعل مجزوماً، لأنّه قد رُوي عن الكسائي أنّ القارئ بروايته إذا اضطر للوقف على الياء يقف بالألف ويبدأ بعدها: اسجدوا بضم الهمزة، فعُلم بذلك أنّه فعل أمر قبله يا»[٢]. وقال ابن يعيش: «اعلم أنهم كما حذفوا حرف النداء لدلالة المنادى عليه، كذلك أيضاً قد يحذفون المنادى لدلالة حرف النداء عليه»[٣].

وقد نصَّ سيبويه على حذف المدعو لدلالة حرف النداء عليه في الباب الذي ترجمته (هذا باب ما تكون اللام فيه مكسورةً لأنه مدعوٌّ له هاهنا وهو غير مدعوّ)، قال: «وذلك قول بعض العرب: يا لِلْعجب ويا للماء، وكأنّه نبّه بقوله يا غيرَ الماءِ للماءِ. وعلى ذلك قال أبو عمرو: يا ويلٌ لك، ويا ويحٌ لك، كأنّه نبّه إنساناً ثم جعل الويلَ له... فاللام المفتوحة أضافت النداء إلى المنادى المخاطب، واللام المكسورة أضافت المدعوّ إلى ما بعده لأنّه سبب المدعوّ. وذلك أنّ المدعوّ إنما دُعي من

= والمقاصد النحوية: ٤/ ٢٦١، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٧٩٦، والخزانة: ١١/ ١٩٧.

(١) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ١٧٢.

(٢) شرح التسهيل: ٣/ ٢٥.

(٣) شرح المفصل: ٢/ ٢٤.

أجل ما بعده، لأنّه مدعوٌّ له. ومما يدلـك على أنّ اللام المكسورةَ ما بعدها غيـرُ مدعوّ قوله:

يـــا لعنـــةُ اللهِ والأقـــوامِ كُلِّهِـــمُ والصالحينَ على سِمْعانَ مـن جـارِ

فـ (يا) لغير اللعنة»[١].

يريد أن قولهم: ياللِعجب وللماءِ، على حذف المدعوّ كأنّه نبّه إنساناً ودعاه للعجب، وذلك علـى أنّ المدعو محذوف، ودليـل ذلك قـول الشاعر: (يا لعنـةُ الله. . .) فحذف المنادى وابتدأ اللعنة، ولـم يوقع عليها حرف النداء[٢].

وكأنّ كلام ابن الأنباري مأخوذٌ عن «كتاب سيبويه»، غير أنّ ابن مالك ذكر أنّ ظاهر كلام سيبويه أنّ (يا) في نحو هذا للتنبيه فحسب وليس للنداء، قال: «وقد جعل بعض العلماء (يا) في مثل هذا لمجّرد التنبيـه دون قصد نداء مثل ها، ومثل (ألا) الاستفتاحية. وهذا هو الظاهـر من كلام سيبويـه في باب عدّة ما يكون عليه الكلام»[٣].

بَيْدَ أنّ الأعلم يرى أنّ الشاهد في البيت الذي أنشده سيبويه حذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه. يقول: «الشاهد فيـه حذف المدعُوّ لدلالـة حرف النداء عليه، والمعنى: يا قوم لعنـةُ الله على سمعان، ولذلك رفع اللعنـة بالابتداء، ولو أوقع النداء عليها لنصبها»[٤].

---

(١) الكتاب: ٢/ ٢١٩ ـ ٢٢٠.

(٢) ينظر: النكت: ٢/ ١٦٩.

(٣) شرح التسهيل: ٣/ ٢٥. وقول سيبويه في هذا الباب هو: «وأمّا (يا) فتنبيه. ألا تراها في النداء وفي الأمر كأنك تنبه المأمور». الكتاب: ٤/ ٢٢٤.

(٤) تحصيل عين الذهب: ٣٢١.

وذهب أبو حيان إلى أن المنادى عنده لا يجوز حذفه، لأنّ الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى إجحاف. قال: «ولو حذفنا المنادى، لكان في ذلك حذف جملة النداء، وحذفُ متعلقه وهو المنادى، فكان ذلك إخلالاً كبيراً. وإذا أبقينا المنادى ولم نحذفه، كان ذلك دليلاً على العامل في جملة النداء. وليس حرف النداء حرفَ جواب، كنَعَم، ولا، وبلى، وأجل، فيجوز حذف الجمل بعدهنّ لدلالة ما سبق من السؤال على الجمل المحذوفة»(١).

بيدَ أنّ ابن مالك يرى أنّ حذف المنادى جائز إن بقي حرف النداء دليلاً عليه، يقول: «وكان حقّ المنادى أنْ يُمْنَع حذفه، لأنّ عامله قد حُذف لزوماً، فأشبه الأشياء التي حُذف عاملها وصارت هي بدلاً من اللفظ به، كإياك في التحذير، وكسُقيا لك في الدعاء. إلا أنّ العرب أجازت حذف المنادى والتزمت في حذفه بقاء (يا) دليلاً عليه، وكون ما بعده أمراً أو دعاء، لأنّ الآمر والداعي محتاجان إلى توكيد اسم المأمور والمدعو بتقديمه على الأمر والدعاء، فاستعمل النداء قبلهما كثيراً، حتى صار الموضعُ منبهاً على المنادى إذا حُذف وبقيت (يا) فحَسُنَ حذفه لذلك»(٢). وكأنّ الخلاف في حذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه ظهر عند النحاة المتأخرين.

*** الألف والتاء علامة جمع القلة وقد تكون لجمع الكثرة:**

قال ابن الأنباري: «وأما الألف والتاء، فإنها علامةٌ لجمع المؤنث بمنزلة الواو والنون للمذكر. وتكون للجمع القليل كقولك: الهندات، والدّعدات،

---

(١) البحر المحيط: ٨/ ٢٣٠.

(٢) شرح التسهيل: ٣/ ٣٨٨. وينظر: مغني اللبيب: ٤٨٨ ـ ٤٨٩، وهمع الهوامع: ١/ ١٧٤.

والجُمْلات، والزّينبات. وربّما كانت في الجمع الكثير، قال حسان رحمه الله[١]:

لنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحَى ... وأسيافُنا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا

فالجفنات هاهنا معناها الكثرة، لأنّه لم يُرِد أنّ لنا جفناتٍ قليلة، لأنّه لو أراد ذلك لم يكن مبالغاً في المدح. وقرأت القرّاء: ﴿وصَلِّ عليهم إنّ صلواتِكَ سكنٌ لهم﴾[٢][التوبة: ١٠٣]، فليس معنى (الصلوات) القلّة، إنما معناها الكثرة»[٣].

ذهب ابن الأنباري إلى أنّ الألف والتاء التي هي علامة جمع المؤنث السالم من أبنية جمع القلة[٤]، إلا أنها قد تُستعمل في جمع الكثير، واحتج لذلك بقول حسان بن ثابت: (لنا الجفنات الغرّ...) إذ أراد بالجفنات: جمع الكثير، لأنه لو أراد جمع القليل لم يكن مادحاً أو مفتخراً. وهذا جائز، لأنّ العرب قد تستعمل اللفظ الموضوع للقليل في موضع الكثير، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾[سبأ: ٣٧]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾[الأحزاب: ٣٥]. قال ابن يعيش: «ولا يَعِدُ الكريم سبحانه بأنّ في الجنّة غرفاتٍ يسيرة، وكذلك ليس المراد بقوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾ العشرة فما دونها، وإنما الإخبار عن

---

(١) وهو في ديوانه: ١/ ٣٥، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ٣٢٧، وتحصيل عين الذهب: ٥٣٥، والمقاصد النحوية: ٤/ ٢٥٧، والخزانة: ٨/ ١٠٦.

(٢) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ونافع وابن عامر وأبي بكر عن عاصم، وقرأ الباقون: ﴿إِنَّ صَلَوٰتَكَ﴾ بالتوحيد. السبعة: ٣١٧، والكشف: ١/ ٥٠٥، والتيسير: ١١٩، والنشر: ٢/ ٢٨١.

(٣) المذكر والمؤنث: ١/ ٢٢٥.

(٤) قال ابن يعيش: «وأبنية القلة أربعة من التكسير، وهي: أَفْعُل، وأَفْعال، وأَفْعِلة، وفِعْلة، ومن ذلك جمعا السلامة بالواو والنون، والألف والتاء. فهذان البناءان أيضاً من أبنية القلة لأنهما على منهاج التثنية، والتثنية قليل فكانا مثله». شرح المفصل: ٥/ ٩ ـ ١٠.

هذا الجنس قليله وكثيره، وذلك أنّ الجموع قد يقع بعضها موضع بعض، ويُستَغنَى ببعضها عن بعض، ألا ترى أنهم قالوا: رسن وأرسان، وقلم وأقلام، واستغنوا بهذا الجمع عن جمع الكثرة، وقالوا: رجل ورجال، وسبع وسباع، ولم يأتوا لهما ببناء قلّة، وأقيس ذلك أن يَستغني بجمع الكثرة عن القلّة لأنّ القليل داخلٌ في الكثير»[1].

وقد صرّح سيبويه بأنّ الجمع بالألف والتاء يكون للقلة، لكنّه أشار إلى أنه قد يأتي لجمع الكثير، وأوّل بيت حسان على أنّه للكثرة، قال: «وأما ما كان على (فَعْلَة) فإنك إذا أردتَ أدنى العدد جمعتها بالتاء وفتحت العين، وذلك قولك: قَصْعة وقَصَعَات، وصَحْفَة وصَحَفات، وجَفْنَة وجَفَنات، وشَفْرَة وشَفَرَات، وجَمْرَة وجَمَرات. فإذا جاوزتَ أدنى العدد كسَّرْتَ الاسم على (فِعال) وذلك قَصْعَةٌ وقِصَاعٌ، وجَفْنة وجِفانٌ، وشَفرةٌ وشِفار، وجَمرة وجِمار. وقد يجمعون بالتاء وهم يريدون الكثير. وقال الشاعر، وهو حسان بن ثابت:

لنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضّحى وأسيافُنا يَقْطُرْنَ من نجدةٍ دَمَا

فلم يُرِد أدنى العدد»[2].

والجفنات لما قلّ من العدد في الأصل، ولكنه وضعها موضع (الجفان) التي هي للتكثير[3]. وكأنّ كلام ابن الأنباري في هذه المسألة أصله كلام سيبويه.

---

(١) شرح المفصل: ٥/ ١١.

(٢) الكتاب: ٣/ ٥٧٨.

(٣) قال الأعلم: «أراد بالجفنات الكثير، لأنّ جمع السلامة يصلح للقليل والكثير، ولا يجوز أن يفتخر بالشيء القليل». النكت: ٣/ ١١٢. وقال الأشموني: «إذا قُرن جمع القلة بأل التي للاستغراق أو أضيف إلى ما يدل على الكثرة انصرف بذلك إلى الكثرة، وقد =

* **إعمال (إذا) عمل (إن) الجازمة:**

قال ابن الأنباري: «وتكون (إذا) بمعنى (إنْ) فتجزم المستقبل، فيُقال: إذا تَزُرْني تُكْرِمْني، وإذا تزورُني تُكْرِمُني، الجزم على معنى: إنْ تَزُرْني تُكْرِمْني، والرفع على معنى: وقت تزورُني تكرمُني، قال الشاعر في الجزم[1]:

واستَغْنِ ما أغناك ربُّك بالغِنَى
وإذا تُصِبْكَ خَصاصةٌ فتجمَّلِ

وقال الآخر في الرفع[2]:

وإذا تكونُ شديدةٌ أُدْعَى لها
وإذا يُحَاسُ الحَيْسُ يُدعَى جُنْدَبُ»[3]

يرى ابن الأنباري أنّ (إذا) تكون غير جازمة، على أنها بمعنى ظرف الزمان، ولذلك يكون ما بعدها مرفوعاً، وأجاز أن تكون جازمة، على أنها بمعنى (إن)، لأنها لما يُستقبل من الزمان، والشرط إنما يكون بالمستقبل، واحتج للجزم بها بقوله (وإذا تُصبك خصاصة فتجّمل)، فجزم (تُصبك) بـ (إذا)، وجزم (تجمّل) على جواب (إذا)، وكُسر على ما يجب في القوافي. واحتجّ للرفع بقوله: (وإذا تكون...) إذ جاء الفعل بعدها مرفوعاً.

وذهب سيبويه في (باب الجزاء) إلى أنّ (إذا) في اختيار الكلام لا يُجازى

= جمع الأمرين قول حسان». شرح الأشموني: ٤/ ١٥٧٧.

(١) البيت لعَبد قَيْس بن خُفاف، في المفضليات: ٣٨٥.

(٢) البيت لهُنَيّ بن أحمر الكناني أو لزُرافَةَ الباهلي في اللسان (حوس): ٦/ ٦١.

(٣) الأضداد: ١٢٠.

بها لفظاً فتجزم شرطها وجوابَها، كما يُفعل بحروف الجزاء. فإذا اضطر شاعر جاز أن يجريها مُجرى حروف الجزاء[١]. وذلك لمضارعتها (إنْ) ولأنها داخلة على الفعل، ولا بُدَّ للفعل الذي تدخل عليه من جواب، قال: «وسألته عن (إذا)، ما منعهم أن يُجازوا بها؟ فقال: الفعل في (إذا) بمنزلته في (إذ)، إذا قلت: أتذكرُ إذ تقولُ، فإذا فيما تستقبل بمنزلة (إذ) فيما مضى. ويُبيّن هذا أنّ (إذا) تجيءُ وقتاً معلوماً، ألا ترى أنك لو قلت: آتيك إذا احمرّ البُسْرُ، كان حسناً، ولو قلت: آتيك إن احمرَّ البُسْرُ، كان قبيحاً. فإنْ أبداً مبهمة، وكذلك حروف الجزاء[٢]. و(إذا) توصل بالفعل، فالفعل في (إذا) بمنزلته في (حينَ) كأنك قلت: الحينُ الذي تأتيني فيه آتيك فيه. وقد جازَوا بها في الشعر مضطرين، شبهوها بـ (إنْ)، حيث رأوها لما يُستَقْبل، وأنّها لا بُدَّ لها من جواب»[٣]. واحتجّ بقول قيس بن الخطيم الأنصاري[٤]:

إذا قَصُرَتْ أسيافُنا كانَ وَصْلُها ... خُطانا إلى أعدائنا فَنُضارِبِ

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٢٧٨ ـ ٢٧٩.

(٢) قال ابن الشجري في أماليه: ١/ ٣٣٣: «وإنما لم يجزموا به في حال السّعة، كما جزموا بـ (متى)، لأنّه خالف (إن) من حيث شرطوا أنه فيما لا بُدَّ من كونه، كقولك: إذا جاء الصيف سافرتُ، وإذا انصرم الشتاء قفلت، ولا تقول: إنْ جاء الصيف، ولا إن انصرم الشتاء، لأنّ الصيف لا بُدَّ من مجيئه، والشتاء لا بُدّ من انصرامه، وتقول: إنْ جاء زيد لقيته، فلا تقطع بمجيئه، فإنْ قلت: إذا جاء قطعت بمجيئه، فلما خالفت (إذا) (إن) فيما تقتضيه (إنْ) من الإبهام لم يجزموا بها في سعة الكلام». وينظر: المقتضب: ٢/ ٥٦.

(٣) الكتاب: ٣/ ٦٠ ـ ٦١.

(٤) وهو في ديوانه: ٤١، وشرح أبيات سيبويه: ٢/ ١٣٧، وتحصيل عين الذهب: ٤٠٨، والأمالي الشجرية: ١/ ٣٣٣، وشرح المفصل: ٧/ ٤٧، والخزانة: ٧/ ٢٥.

فجزم بـ (إذا) ضرورةً، و(قَصُرت) في موضع جزم بـ (إذا)، و(كان) جوابها وموضعها جزم، فعطف (فنضارب) على موضعها، وكسر للوصل بعد الوقف على ما يجب في القوافي، ولو أنّ القافيه مرفوعة لرفع (فنضارب) ولم يكن في البيت ضرورة[١].

ويقول الفرزدق[٢]:

ترفَعُ لي خِندفٌ واللهُ يرفع لي ... ناراً إذا خَمَدَتْ نيرانهم تَقِدِ

فجزم (تقد) على جواب (إذا)، ثم قال: «فهذا اضطرارٌ، وهو في الكلام خطأ»[٣].

وإنما كان في (إذا) معنى المجازاة، لأنّ جوابها يقع عند الوقت الواقع، كما تقع المجازاة عند وقوع الشرط، ومثل ذلك: الذي يأتيني فله درهم، فيه معنى المجازاة، لأنه بالإتيان يستحقّ الدرهم، ولا يُجازى بها فيجزم ما بعدها لتوقيتها وتعيين زمانها، فلذلك كان ما بعدها من الفعل مرفوعاً[٤].

وكأنّ كلام ابن الأنباري في جواز الجزم بـ (إذا)، تشبيهاً لها بـ (إنْ) مأخوذ عن «كتاب سيبويه»، غير أنه لم يذكر أنّ ذلك جائز في ضرورة الشعر، وليس في اختيار الكلام.

(١) ينظر: النكت: ٢/ ٣٤٧.

(٢) وهو في ملحقات ديوانه (الصاوي): ٢١٦، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ٢٨٦، وتحصيل عين الذهب: ٤٠٨، والأمالي الشجرية: ١/ ٣٣٣، وشرح المفصل: ٧/ ٤٧، والخزانة: ٧/ ٢٢.

(٣) الكتاب: ٣/ ٦٢، وينظر: ١/ ١٣٤.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٤/ ٩٧، ٧/ ٤٧.

* **جواز أن تكون (ليس) عاملة أو غير عاملة بمعنى (ما):**

قال ابن الأنباري في شرحه لقول الحارث بن حلّزة[١]:

لـيس يُنجـي مُـوائلاً مـن حِـذارٍ ... رأسُ طَـوْدٍ وحَـرَّةٌ رَجْـلاءُ

«اسم (ليس) مُضْمَرٌ فيها مجهول، كأنّه قال: ليس الأمر وليس الشّأن، والجملة التي بعد (ليس) خبرها. ويجوز أن يكون (رأسُ طود) اسم (ليس)، و(ينجي) خبرها. ويجوز أنْ تكون (ليس) في مذهب (ما) فتستغني عن الاسم والخبر، ويرتفع (رأس طود) بـ (ينجي). ويُحكَى عن العرب: ليس الطِّيْبُ إلا المسكُ، معناه: ما الطِّيْبُ إلا المسكُ. وقال الشاعر[٢]:

هـي الـشفاءُ لـدائي لـو تجـودُ بـه ... ولـيس منهـا شـفاءُ الـدّاءِ مَبْـذُولُ

فيجوز أن يكون في (ليس) مجهول، ويجوز أنْ يكون (ليس) في معنى (ما)، و(الشفاء) رفعٌ بـ (مبذول)، و(مبذول) به»[٣].

ذهب ابن الأنباري في شرحه لبيت الحارث إلى أنّ فيه ثلاثة أوجه؛ أحدها: أن يكون اسم (ليس) ضمير الشأن المحذوف، وجملة (ينجي) خبر ليس، والوجه الآخر: أن يكون (رأس) اسم ليس، وجملة (ينجي) خبرها، على التقديم والتأخير. وأما الوجه الثالث: فأنْ تكون (ليس) بمنزلة (ما)، فَيُلْغَى عملها، واحتج لذلك

---

(١) البيت من معلقته، وهو في ديوانه: ٣٩، وروايته فيه:

لـيس ينجـي الـذي يوائـل منـا ... رأسُ طـود وحـرّةٌ رجـلاءُ

(٢) البيت لهشام بن عقبة أخي ذمة الرّمة في شرح أبيات سيبويه: ١/ ٤٢١، وتحصيل عين الذهب: ٩٥، والإفصاح: ٣٢٣، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٧٠٤، وروايته فيه: (لو ظفرتُ بها) بدلاً من (لو تجود به).

(٣) شرح القصائد السبع: ٤٧٤.

بقـول العرب: ليس الطيّب إلا المسكُ، وبقول الشاعر: (وليس منها شفاء. . .) فأجاز أن يُضمَر في (ليس) اسمها وهو ضمير الشأن والأمر المحذوف، وأن تكون جملة (شفاء الداء مبذول) تفسيراً للمضمر وخبراً لهـا، والتقدير: ليس الأمر منها شفاءُ الداء مبذول منها[١]. كما أجاز أن تُجعل (ليس) بمنزلة (ما) فيُلغَى عملها[٢].

وذكر سيبويه في (باب حروف أجريت مجـرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي) أنّ بعضهم زعم أنّ (ليس) تُجعَل كـ (ما)، ثم قال: «وذلك قليل لا يكاد يُعْرَف، فهذا يجوز أن يكون منه: ليسَ خلقَ الله مثله، وليس قالَها زيد»[٣]. يعني أنّ بعضهم يجعل (ليس) محمولة على (ما) فَيُلغَى عملها، ولا يجوز أن يكون الذي يفعل هذا من العرب، إلا مَن كانت من لغتـه في (ما) إلغاؤها، فيحمـل (ليس) على (ما)، ويجعلهـا حرفـاً لا تعمـل في اللفظ شيئاً، كما لم تعمل (ما)، وليس على هذه اللغة دليل قاطع، ولا حجّة تقطع العذر، لأنّ كلّ ما يُستشهد به يحتمل التأويل، لأنّه إذا احتجّ محتجّ بقولهم: ليس خلق الله مثلـه، فقال: (خلق) فعل، ولو كانت (ليس) فعلاً لما وليها الفعل، فللقائل أن يقول في (ليس) ضميـر الأمر والشأن، و(خلق) وما بعده جملـة في موضع الخبر، فلذلك قال سيبويه: «فهذا

(١) ورد في مجالس العلماء: ٢٤٢: «ولكنه إضمار لا يظهر، لأنه أضمر على شريطة التفسير، وتكون (إلا) في المسألـة مؤخرة، وتقديرها التقديم حتى يصح الكلام، لأنها لا تقع بين المبتدأ والخبر، فيكون التقدير: ليس إلا الطيب المسكُ».

(٢) ورد في المصدر السالف نفسه أنّه: «يُلغَى عملها لدخـول (إلا) في خبرهـا، كما يُلْغَى عمل (ما) إذا دخلت (إلا) في خبرها، كما حملوا (ما) على (ليس) فنصبوا خبرها، لأنه ليس في العربية شيئان تضارعا فحُمِل أحدهما على الآخـر إلا جـاز حمل الآخر عليه في بعض الأحوال».

(٣) الكتاب: ١/ ١٤٧.

يجوز أن يكون منه» لهذا المعنى الذي ذُكر[١]. وأنشد قول الشاعر[٢]:

فأصبَحُوا والنَّوَى عالي مُعَرَّسِهِمْ وليس كلَّ النّوى يُلقي المساكينُ

فنصب (كلّ) بـ (يُلقي)، وأضمر في (ليس) ضمير الأمر والشأن، وجعل الجملة خبر (ليس). أو نصب (كل) بـ (يُلقي) وجعل (ليس) بمعنى (ما)، كأنه قال: ما يلقي. كما أنشد البيت الذي سلف، ثم قال: «هذا كلّه سُمِع من العرب. والوجه والحدُّ أن تَحْمِلَه على أنّ في (ليس) إضماراً و(هذا) مبتدأ، كقوله: إنّه أَمَةُ الله ذاهبةٌ. إلا أنّهم زعموا أنّ بعضهم قال: ليس الطيّبُ إلا المسكُ، وما كان الطيّبُ إلا المسك»[٣].

يريد: أنّ احتجاجهم بقول العرب: ليس الطيب إلا المسك، أقوى من الحجة الأولى، ذهبوا إلى أنّ هذا بمنزلة: ما الطيبُ إلا المسكُ، قالوا: «ولو كان في (ليس) ضمير الأمر والشأن، لكانت الجملة التي في موضع الخبر قائمة بنفسها، وفي موضع خبرها، ونحن لا نقول: الطيّبُ إلا المسكُ، بغير تقديم حرف النفي»[٤].

ويرى السيرافي أنّ الأمر ليس على ما ظنوا، لأنّ الجملة إذا كانت في موضع خبر اسم قد وقع عليه حرف النفي فقد لحقها النفي في المعنى، قال: «ألا ترى أنك إذا قلت: ما زيدٌ أبوه قائمٌ، فقد نفيت قيام أبيه، كما لو قلت: ما أبو زيد

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤/ ٢٨.

(٢) البيت لحميد الأرقط في: شرح أبيات سيبويه: ١/ ١٧٥، وتحصيل عين الذهب: ٩٥، والأمالي الشجرية: ٢/ ٢٠٣، والمقاصد النحوية: ٢/ ٨٢، والخزانة: ٩/ ٢٧٠.

(٣) الكتاب: ١/ ١٤٧.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤/ ٢٨، والنكت: ١/ ٣٧٦.

قائم، وعلى هذا يجوز أن تقول: ما زيدٌ أبوه إلا قائمٌ، كأنك قلت: ما أبو زيد إلا قائم»[١].

وكأنّ كلام ابن الأنباري في هذه المسألة مأخوذ عن «كتاب سيبويه» غير أنه لم ينصّ صراحة على أنّ جَعْلَ (ليس) عاملةً واسمها ضمير الشأن المحذوف هو الوجهُ، كما نصّ سيبويه.

*** جواز وقوع الماضي حالاً إذا اقترن بـ (قد):**

قال ابن الأنباري في شرحه لقول امرئ القيس[٢]:

تقولُ وقد مالَ الغبيط بنا معاً ... عَقَرْتَ بعيري يا امرأ القيس فانْزِلِ

«الواو واو الحال، كأنّه قال: تقول وهذه حالها، كما تقول: ضربتُ زيداً وقد قام، أي: وهذه حاله. وإنّما جاز لـ (مال) أن يكون حالاً، لأنّ (قد) صحبته، فصار بمعنى: مائل، كما تقول: قد قام عبدالله وقاعدٌ، فتنسق بـ (قاعد) على (قد قام)، لأنّه بمنزلة قولك: قائمٌ عبدالله وقاعدٌ. وقال الفرّاء: إذا قلت: قد اضطرب فلانٌ، فهو مثل قولك: مضطربٌ فلان، قال الله ﷻ: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[النساء: ٩٠]، فمعناه: قد حصرت، لأنّ الماضي لا يكون حالاً إلا بقد»[٣].

ذهب ابن الأنباري إلى جواز وقوع الفعل الماضي حالاً إذا اقترن بقد، واعتمد في ذلك على كلام الفرّاء، لأنّ مذهبه أنّ الماضي لا يقع حالاً إلا مع (قد)

(١) شرح كتاب سيبويه: ٤/ ٢٨، وينظر: النكت: ١/ ٣٧٧.

(٢) البيت من معلقته المشهورة، وهو في ديوانه: ١١، واللسان (عقر): ٤/ ٥٩٤.

(٣) شرح القصائد السبع: ٣٧ ـ ٣٨.

ظاهرة أو مقدّرة[١]. ويرى سيبويه أنّ معنى (قد) تقريب الماضي من الحال، يقول: «هو جوابٌ لقوله: أَفَعَلَ، كما كانت ما فَعَلَ جواباً لهل فَعَلَ؟ إذا أخبرتَ أنّه لم يقع. ولمّا يَفْعَلْ وقد فَعَل، إنما هما لقومٍ ينتظرون شيئاً»[٢].

وقال في موضع آخر: «وأما (قد) فجوابٌ لقوله لمّا يفعل، فتقول: قد فَعَلَ. وزعم الخليل أنّ هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر»[٣]. وعلى هذا يجوز أنْ يقع الماضي حالاً إذا كان معه (قد)، ويشير إلى ذلك ابن يعيش فيقول: «قد: حرفٌ معناه التقريب، وذلك أنك تقول: قام زيدٌ، فتخبر بقيامه فيما مضى من الزمن، إلا أنّ ذلك الزمان قد يكون بعيداً، وقد يكون قريباً من الزمن الذي أنت فيه. فإذا قرّبته بقد، فقد قرّبته مما أنت فيه، ولذلك قال المؤذن: قد قامت الصلاة، أي: قد حانَ وقتها في هذا الزمان، ولذلك يَحْسُنُ وقوع الماضي بموضع الحال إذا كان معه، نحو قولك: رأيتُ زيداً قد عزم على الخروج، أي: عازماً، وفيها معنى التوقع، يعني لا يُقال: قد فَعَلَ، إلا لِمَنْ ينتظر الفعلَ أو يسأل عنه، ولذلك قال سيبويه: وأما (قد) فجواب: هل فَعَلَ، لأنّ السائل ينتظر الجواب. وقال أيضاً: وأما (قد) فجواب لقوله: لمّا يفعل، فتقول: قد فَعَلَ. وذلك أنّ المخبر إذا أراد

---

(١) قال الفراء في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا﴾[البقرة: ٢٨]: «المعنى ـ والله أعلم ـ وقد كنتم، ولولا إضمار (قد) لم يجز مثله في الكلام. ألا ترى أنه قال في سورة يوسف [١٢/ ٢٧]: ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾ المعنى ـ والله أعلم ـ فقد كذبت. وقولك للرجل: أصبحت كثُرَ مالُكَ، لايجوز إلا وأنت تريد: قد كثُرَ مالك، لأنهما جميعاً قد كانا، فالثاني حالٌ للأول، والحال لا تكون إلا بإضمار (قد) أو بإظهارها». معاني القرآن: ١/ ٢٤.

(٢) الكتاب: ٣/ ١١٤ ـ ١١٥.

(٣) الكتاب: ٤/ ٢٢٣.

أنْ ينفي، والمحدِّث ينتظر الجواب قال: لمّا يفعل، وجوابه في طرف الإثبات: قد فَعَلَ، لأنّه إيجابٌ لما نفاه. وقول الخليل: هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر، يريد أنّ الإنسان إذا سأل عن فعلٍ وعلم أنّه مُتَوَقّع أن يخبر به قيل: قد فعل. وإذا كان المخبر مبتدئاً قال: فعل كذا وكذا»(١).

وإلى هذا أشار ابن الخباز(٢) حين قال: «إذا دخل (قد) على الماضي أثّر فيه معنيَيْن: تقريبه من زمن الحال، وجعله خبراً منتظراً. فإذا قلت: قد ركب الأمير، فهو كلام لقوم ينتظرون حديثك. هذا تفسير الخليل»(٣).

وكأنّ الفراء وابن الأنباري تأثّرا بكلام سيبويه في معنى (قد)، فأجازا أن يقع الماضي حالاً إذا اقترن بـ (قد). وهذا مذهب البصريين سوى الأخفش، فإنّه يجب دخولها عندهم على الماضي الواقع حالاً إمّا ظاهرة أو مقدّرة، صرّح بذلك ابن هشام، ثم قال: «وخالفهم الكوفيون والأخفش فقالوا: لا تحتاج لذلك، لكثرة وقوعها حالاً بدون قد، والأصل عدم التقدير، لا سيما فيما كثُر استعماله»(٤).

وعقد أبو البركات في جواز وقوع الفعل الماضي حالاً مسألة للخلاف بين

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٨/ ١٤٧. وقال في: ٢/ ٦٦: «الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالاً لعدم دلالته عليها، لا تقول: جاء زيد ضحك في معنى ضاحكاً، فإنْ جئت معه بقد جاز أن يقع حالاً؛ لأنّ قد تقرّبه من الحال ألا تراك تقول: قد قامت الصلاة قبل حال قيامها، ولهذا يجوز أن يقترن به الآن أو الساعة: فيُقال: قد قام الآن أو الساعة، فتقول: جاء زيد قد ضحك، وأقبل محمد وقد علاه الشيب».

(٢) هو أحمد بن الحسين بن أحمد الإربِليّ الموصليّ، نحوي ضرير، له: توجيه اللمع، (ت٦٣٩هـ). البلغة: ٥٥، وبغية الوعاة: ١/ ٢٨٨، والأعلام: ١/ ١١٧.

(٣) ينظر: الجنى الداني: ٢٥٧.

(٤) مغني اللبيب: ٢٢٩.

البصريين والكوفيين، قال فيها: «ذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين، وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز أن يقع حالاً. وأجمعوا على أنه إذا كانت معه (قد) أو كان وصفاً لمحذوف فإنه يجوز أن يقع حالاً»(١). وهذا خلاف مذهب الفرّاء وابن الأنباري، يؤكد ذلك قول أبي حيان: «ولا تُقَدَّر قبله (قد) خلافاً للفراء والمبرّد وأبي علي»(٢).

وأرى أن أشير هنا إلى أنّ النحاة المتأخرين كابن مالك وأبي حيان أجازوا أن يقع الماضي حالاً بغير (قد)، قال ابن مالك: «وزعم قوم أنّ الفعل الماضي لفظاً لا يقع حالاً وليس قبله (قد) ظاهرة إلا وهي قبله مقدرة. وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة، لأنّ الأصل عدم التقدير، ولأنّ وجود (قد) مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به إذا لم توجد. وحقّ المحذوف المقدّر ثبوته أن يدلّ على معنى لا يُدرك بدونه»(٣). وقال أبو حيان: «وقد يخلو الماضي منهما كقوله تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَاۖ﴾[يوسف: ٦٥]، والصحيح جواز ذلك بغير (واو) ولا (قد)، وهو قول الجمهور والكوفيين والأخفش لكثرة ما ورد من ذلك»(٤).

*** وجوه نصب (وحده):**

قال ابن الأنباري: «وَحْدَه: منصوب في جميع كلام العرب إلا في ثلاثة مواضع: نسيجُ وحدِه، وعُيَيْرُ وحدِه، وجُحَيش وحدِه. وهو في غير هذه المواضع

---

(١) ينظر: الإنصاف، المسألة (٣٢): ١/ ٢٣٣. وتبعه على ذلك ابن يعيش قال: «وذهب الكوفيون إلى جواز وقوع الفعل الماضي حالاً سواء كان معه قد أو لم يكن، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين». شرح المفصل: ٢/ ٦٧.

(٢) الارتشاف: ٣/ ١٦١. وينظر: المقتضب: ٤/ ١٢٣ ـ ١٢٤.

(٣) شرح التسهيل: ٢/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣.

(٤) الارتشاف: ٣/ ١٦١٠، وينظر: شرح الأشموني: ٢/ ٧٤٩، وهمع الهوامع: ١/ ٢٤٧.

منصوب، كقولهم: لا إله إلا الله وحدَه لا شريك له، وكقولهم: مررتُ بزيدٍ وحدَه، وبالقوم وحدَهم»(١). وقال في معنى: جُحيش وحدِه، وعُيَير وحدِه: «ذمٌّ يُراد بهما: رجلُ نفسِهِ»(٢).

ونصّ سيبويه في (باب ما ينتصب أنّه حال يقع فيه الأمر وهو اسم) على أنّ (وحدَه) جاء مكسوراً في: هو نسيجُ وحدِه، وهذا جحيشُ وحدِه قال: «وتقول: هو نسيجُ وحدِه، لأنّه اسم مضافٌ إليه بمنزلة نفسِهِ إذا قلت: هذا جحيش وحدِه»(٣).

وأشار ابن الأنباري بعد ذلك إلى مذاهب النحويين في توجيه نصب (وحده)، فقال: «وفي نصب (وحدَه) ثلاثة أقوال: قال جماعة من البصريين: هو منصوب على الحال. وقال يونس: (وحده) عندهم بمنزلة: عنده. وقال هشام: (وحده) هو منصوب على المصدر، وقال: حكى الأصمعي: وحَدَ يَحِدُ، قال: فتقول: زيدٌ وحدَه، فتنصب (وحده) على المصدر، والفعل الذي صدر منه: وحَدَ يَحِدُ»(٤).

إنّ ما عزاه ابن الأنباري إلى جماعة من البصريين هو مذهب سيبويه، لأنّ

---

(١) الزاهر: ١/ ٢٣١ ـ ٢٣٢.

(٢) المصدر نفسه. وأشار ثعلب إلى هذا في مجالسه: ٢/ ٦٢٢، قال: «معنى جُحيش وحدِه، وعُيَيْر وحدِه، أي: لايصلح إلا لنفسه».

(٣) الكتاب: ١/ ٣٧٧، وقال السيرافي: «وتقول: هو نسيجُ وحدِه، فهو مِدح، وأصلـه أنّ الثوب إذا كان مرتفعاً لا يُنسَج على منواله معه غيره، فكأنه قال: نسيج إفراده، ويُقال هذا للرجل إذا أُفرد بالفضل. وأما (عُيَيرُ وحـده) و(جُحيش وحـده) فهو تصغير عَيْرٍ، ويُذَمّ بهذا الرجل، وهو الذي ينفرد فيما يَخُصُّهُ بفعله ولا يخالط أحداً في رأي ولا معونة، ومعناه أنّه ينفرد بخدمة نفسه، وقد يُقال: جحيش نفسِه وعُيَيْر نفسِه على ذلك المعنى». شرح كتاب سيبويه: ٥/ ١٥٥، وينظر: النكت: ١/ ٥٣٩ ـ ٥٤٠.

(٤) الزاهر: ١/ ٢٣٢.

(وحده) منصوب على الحال عنده، قال في (باب ما جعل من الأسماء مصدراً كالمضاف في الباب الذي يليه): «وذلك قولك: مررتُ به وحدَهُ، ومررت بهم وحدَهم، ومررت برجلٍ وحدَه. ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز: مررت بهم ثلاثتَهم وأربعتَهم، وكذلك إلى العشرة. وزعم الخليل رحمه الله، حيث مثّلَ نصبَ وحدَه وخمستهم، أنه كقولك: أفردتهم إفراداً. فهذا تمثيلٌ، ولكنه لم يُستعمل في الكلام»[1].

فوَحْدَه مصدر في موضع الحال كأنه في معنى إيحاد جاء على حذف الزوائد، كأنك قلت: أوحدته بمروري إيحاداً، أو إيحاد في معنى مَوْحِدٍ أي منفرد. فإذا قلت: مررت به وحده فكأنك قلت: مررت به منفرداً[2].

ويحتمل (وحده) عند سيبويه أن يكون حالاً من الفاعل أو المفعول، قال السيرافي: «وأما مذهب سيبويه في (وحده) فالذي قاله المبرّد: إنّه يحتمل أن يكون للفاعل والمفعول به. أما كونه للمفعول به فهو أن تقول: مررت به وحده، أي: منفرداً في مكانه لم يكن معه غيره، والآخر أن تجعل قصدك إليه دون غيره، فتقول: مررت به وحدَه، أي: لم أعتمد غيره في مروري»[3].

---

(١) الكتاب: ١/ ٣٧٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٦٣، وقال السيوطي: «وحده منصوب على الحال عند جمهور النحويين منهم الخليل وسيبويه، قالا: إنه اسمٌ موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، كأنه قال: إيحاداً، وإيحاداً موضع موحِداً». الأشباه والنظائر: ٧/ ١٧٢.

(٣) شرح كتاب سيبويه: ٥/ ١٥٤ ـ ١٥٥، وكلام المبرد في المقتضب: ٣/ ٢٣٩: «وأما قولك: مررت بزيدٍ وحده، فتأويله: أوحدته بمروري إيحاداً، كقولك: أفردته بمروري إفراداً. وقولك: (وحده) في معنى المصدر، فلا سبيل إلى تغييره عن النصب». وينظر: النكت: ١/ ٥٣٩.

وكان الزجاج يذهب إلى أنّ (وحدَه) مصدر، وهو للفاعـل دون المفعول، فإذا قلت: مررت به منفرداً، فكأنك قلت: أفردته بمروري إفراداً[١].

وأما ما نسبه ابن الأنباري إلى يونس، وهو قوله: (وحده) بمنزلة: عنده، فإنّ سيبويه ذكره فقـال: «وجعل يونس نصب (وحده) كأنك قلت: مررت برجلٍ على حيالـه، فطرحتَ (على)، فمن ثَمَّ قال: هو مثلُ عنـده. وهو عنـد الخليـل كقولك: مررت به خصوصاً»[٢].

وكأنّ مذهب يونس في: مررت به وحده، أن ينصبه على الظرفية، نحو: هو عنده، والمعنى: مررت به على حياله. وعلى حياله في موضع الظرف، وإذا كان الظرف صفة أو حالاً قُدّر فيه مستقرٌّ ناصب للظرف ومستقرٌّ هو الأول[٣].

وقال سيبويه أيضاً: «وزعم يونس أنّ (وحده) بمنزلة: (عنده)، وأنّ خمستَهم، والجمّاءَ الغفير، وقضَّهم كقولك: جميعاً وعامّـة، وكذلك طُرًّا وقاطبـةً بمنزلـة (وحده)، وجعل المضاف بمنزلة: كلمته فَاهُ إلى فيَّ. وليس مثله، لأنّ الآخرَ هو الأول عند يونس في المسألة الأولى»[٤].

ومعنى ذلك: أنّ يونس يجعل (وحده)، إذا قلت: مررت به وحده، بمنزلة متوحداً ومنفرداً، ويجعله للمرور به، وكذلك إذا قلت: لقيته وحدَه، جعلت (وحده) بمعنى منفرداً، وجعلته الملقّي[٥].

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٥/ ١٥٥، والنكت: ١/ ٥٣٩، وشرح المفصل: ٢/ ٦٣.

(٢) الكتاب: ١/ ٣٧٨.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٥/ ١٥٤، والنكت: ١/ ٥٣٩، وشرح المفصل: ٢/ ٦٣.

(٤) الكتاب: ١/ ٣٧٧.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٥/ ١٥٤، والنكت: ١/ ٥٣٨، وشرح المفصل: ٢/ ٦٣.

وعزا الرضي إلى الكوفيين القول بأنّ (وحده) منصوب على الظرفية، قال: «ومذهب الكوفيين أنّ انتصاب (وحده) على الظرفيـة، أي: لا مع غيره، فهو في المعنى ضد (معاً) في قولك: جاؤوا معاً، وكما أنّ في (معاً) خلافاً هل هو منتصب على الحال؛ أي: مجتمعين، أو على الظرف؛ أي: في زمان واحد، فكذا اختُلِف في (وحده) في نحو: جاء وحدَه، أهو حال؛ أي: منفرداً، أو ظرف؛ أي: لا مع غيره»[1].

وذكر السيوطي أنّ انتصاب (وحده) على الظرفية مذهب يونس وهشـام في أحد قوليه[2]، ثم قال: «وأجاز هشـام في (زيد وحده) وجهاً آخر، وهو أن يكون منصوباً بفعل مضمر يَخْلُفُه وحدَه، كما قالت العرب: زيدٌ إقبالاً وإدباراً»[3].

وتحرير الكلام في هذه المسألة أنّ المعنى متقارب كلّه دائـرٌ على ما يفيدُه من الحصر في المذكور. فالحمد لله وحده، مفيدٌ حصـر الحمـد في الله سبحانه وتعالى. وكذا قولنا: لا إله إلا الله وحدَه، أنّا أفردنـاه بالوحدانيـة. وكأنّ المعنى في ذلك كله سواء، فإذا قلت: حمدت الله وحدَه، أو ذكرتَ ربّك وحده، فمعناه وتقديره عند سيبويه: موحداً إياه بالحمد والذكر على أنّه حال من الفاعل أو المفعول به. وعلى رأي هشام معناه: حمدتُ الله وذكرته على انفراده. فالمعنى لا يختلف إلا اختلافاً يسيراً. والعامل في الحال: حمدت، وذكرت على القولين. وإذا قلت: الحمد لله وحدَه، فالعامل في الحال المستقر المحذوف الذي هو الخبر في الحقيقة،

---

(١) شرح الكافية: ١/ ٢٠٣.

(٢) قال: «وذهب يونس وهشام في أحد قوليـه إلى أنّـه منتصب انتصاب الظروف، فيجريه مجرى (عند) فجاء زيد وحده، تقديره: جاء زيدٌ على وحده، ثم حُذِف الحرف، ونُصب على الظرف». الأشباه والنظائر: ٧/ ١٧٣.

(٣) المصدر نفسه: ٧/ ١٧٤.

وهو العامل في الجار والمجرور. وصاحب الحال (الله) و(وحده) حال. وإنْ جعلته ظرفاً فالمعنى: الحمد لله على انفراده، فلم يختلف المعنى اختلافاً مخلاً بالمقصود[١].

ولعل ما حكاه ابن الأنباري عن البصريين ويونس في نصب (وحده) مأخوذٌ عن «كتاب سيبويه».

*** توحيد المئة في ثلاثمئة إلى تسعمئة:**

قال ابن الأنباري: «وقال البصريون: ثلاثُ مئةٍ، وأربعُ مئةٍ، وخمسُ مئةٍ، مما شذّ عن القياس، والقياس عندهم: ثلاثُ مئين أو مئات، كما يُقال: ثلاثةُ أثواب، وخمسةُ آلاف، ولم يعرفوا في توحيد المئة حجة. والقياس عند أصحابنا: ثلاث مئة بالتوحيد، والشاذ عندهم: ثلاث مئات ومئين. الدليل على ذلك قول الله عز وجل: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾[٢] فهذا هو القياس، وهو العالي في اللغة، لأنّ كتاب الله تبارك وتعالى نزل بأفصح اللغات وأَثْبَتِها في القياس، ولم ينزل بما يَقْبُحُ في لغة، ولا يبطل في قياس، وربما اضطر الشاعر في الشعر إلى أن يجمع المئة فيجمعها على جهة الاضطرار، لا على جهة الاختيار»[٣]. وأورد شاهداً لجمع المئة في الشعر ما أنشده الفرّاء[٤]:

وإنّا أتيناكُمْ فكان عطاؤكُمْ ... ثلاثَ مِيءٍ منها قَسِيٌّ وزائفُ

---

(١) ينظر: الأشباه والنظائر: ٧/ ١٧٥ ـ ١٧٦.

(٢) تقدم تخريجها، ص١٧٦.

(٣) المذكر والمؤنث: ٢/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(٤) البيت لمزرّد بن ضرار في إصلاح المنطق: ٣٠٠، وروايته:

وما زودوني غير سَحقِ عمامةٍ ... وخمس ميء منها قِسيٌّ وزائفُ

أشـار ابن الأنبـاري إلى أنّ القياس عند البصريين فـي ثلاثمئة، وأربعمئة، وخمسمئة: ثلاث مئين أو مئات، وزعم أنّه لا حجة لديهم في علّة توحيد المئة، غير أنّ سيبويـه ذهب إلى أنّ العلة في توحيد المئـة تشبيهها بأحدَ عشر من حيث تبيينُها، قال: «وأما ثلاثمئـة إلى تسعمئة فكان ينبغي أن تكون في القياس مِئين أو مِئات، ولكنهم شبهوه بعشرين وأحدَ عشرَ، حيث جعلوا ما يُبيَّن به العدد واحداً، لأنـه اسم لعدد كما أنّ عشرين اسمٌ لعدد»[١]. يعني: أنّ القياس في تسعمئـة كان بجمع المئة، فكان ينبغي أن تقول ثلاث مئات وثلاث مئين، وذلك أنّ ثلاثاً وتسعاً تُضاف إلى جماعة في الآحاد، فانبغى أن تكون هاهنا مضافة إلى جماعـة، غيـرَ أنهم أضافوها إلى واحد، وبيّنوها كما بيّنوا أحدَ عشر وعشرين بواحد[٢].

ثم ذكر ابن الأنباري أنّ القياس عند أصحابه الكوفيين ثلاث مئة بالتوحيد، وأما جمع مئة فشاذ، محتجاً لذلك بقوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾ ولغة القرآن ليس فيها ضرورة. وأما ما جـاء في الشعر وكانت فيـه المئـة جمعاً فهو ضرورة شعرية لا تجوز في اختيار الكلام. وسيبويه حين ذهب إلى أنّ القياس في ثلاثمئة إلى تسعمئة أن تكون مئين أو مئات، لـم يذكر أنّ توحيـد المئة قبيحٌ أو شاذ، ولم يُنكـر ذلك، قال: «وليس بمستنكر في كلامهـم أن يكون اللفـظ واحـداً والمعنى جميع، حتى قال بعضهم في الشعر ما لا يُستَعْمَل في الكلام»[٣]. ثم قال: «ومما جاء في الشعر على لفظ الواحد يُراد به الجميع[٤]:

---

(١) الكتاب: ١/ ٢٠٩.

(٢) ينظر: شرح الكتاب: ٤/ ١٧٥.

(٣) الكتاب: ١/ ٢٠٩.

(٤) البيت بلا عـزو في شـرح أبيـات سيبويـه: ١/ ٣٧٤، وتحصيل عين الذهب: ١٧٠، والأمالي الشجرية: ١/ ٣١١، ٢/ ٢٥، والخزانة: ٧/ ٥٥٩.

كُلُـوا فـي بعـضِ بَطـنكم تَعِفُّـوا فـإنّ زمـانكم زمَـنٌ خمـيصُ

ومثـل ذلك فـي الكـلام قولـه تبـارك وتعالـى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾[النساء: ٤]، وقَرِرْنَ به عينـاً، وإنْ شئت قلت: أعيُنـاً وأنفسـاً، كمـا قلت: ثلاثمئة وثلاث مئين ومئات»(١). يعني ليس بمستنكر في كلام العرب أن يكون اللفظ واحداً، ويكون عبارة عن جميع، ولا سيما في باب العدد، كما في (عشرين درهماً) و(مئة درهم)، وقد استعملت العرب لفظ الواحد بمعنى الجميع في الشعر لما لم يُستَعمل في الكلام لأنّ من كلامهم في مواضعَ كثيـرة العبارة عن الجميع بواحد، فحمل الشاعر هذا المعنى بأن استعمل لفـظ الواحـد بمعنى الجمع فـي غير تلك المواضع(٢).

وكأنّ سيبويـه يرى أن توحيـد المئـة في ثلاثمئـة إلى تسعمئـة فصيـح في كلامهم لأنّ من عادتهم أن يستعملوا لفظ المفرد وهم يريدون بـه الجمع. يؤكده قول ابن يعيش في قولهـم: ثلاثمئة: «شذّ عن القياس، وأما من جهة الاستعمال فكثير مُطّرد، قال سيبويـه: شبهوه بعشرين وأحد عشر، يريد: أنهم بيّنـوه بواحد كما بيّنوا عشرين وأحد عشر بواحد، لما بينهما من المشابهة والمناسبـة وذلك أنك إذا قلت: ثلاثين وأربعين إلى التسعين صرت إلى عقـد ليس لفظـه من لفظ ما قبلـه، فكذلك ثلاثمئـة وسبعمئـة، إذا جاوزت تسعمئـة صـرت إلى عقـد يخالف لفظـه لفظ ما قبلـه وهو قولـك: ألـف، فلا تقول: عشر مئـة، فأشبهت ثلاثمئة العشرين فبيّنت بالواحد»(٣).

---

(١) الكتاب: ١/ ٢١٠ ـ ٢١١.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤/ ١٧٦.

(٣) شرح المفصل: ٦/ ٢١، وينظر: المقتضب: ٢/ ١٦٩ ـ ١٧٠.

ولعل الخلاف الذي ذكره ابن الأنباري بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة خلاف في ظاهر العبارة لأنّ البصريين يرون أنّ الكثير المطّرد في الاستعمال توحيد المئة «وأما جمع المئة في الشعر، نحو: ثلاث مئين وثلاث مئات، فإنه يجوز لأنّ الشعراء يفسح لهم في مراجعة الأصول المرفوضة»[(١)].

*** منع صرف العدد المعدول عن جهته:**

قال ابن الأنباري: «اعلم أنّ المعدول عن جهته من العدد يُمنَعُ الإجراء، ويكون للمذكر والمؤنث بلفظٍ واحدٍ، تقول: ادخُلوا أُحادَ أُحادَ، وأنت تعني: واحداً واحداً، أو واحدةً واحدةً، وادخُلوا ثُناءَ ثُناءَ، وأنت تعني: اثنين اثنَيْن، واثنتَيْن اثنتَيْن، وكذلك ادخُلوا ثُلاثَ ثُلاثَ ورُباعَ رُباعَ. قال الشاعر[(٢)]:

ولكنّما أهلي بوادٍ أنيسُهُ ذِئابٌ تبغَّى الناسَ مَثْنَى ومَوْحَدُ[(٣)]

ذهب ابن الأنباري إلى أنّ ما جاء من الأعداد، نحو: أُحاد، وثُناء، وثُلاث، ورُباع، ومَوْحَد، ومَثْنى، معدولاً عن جهته مُنِعَ من الإجراء، أي: مُنع من الصرف، وأنشد قوله: (ذئابٌ تبغّى الناسَ مَثْنَى ومَوْحد)، فوصف ذئاباً بمثْنَى ومَوْحد. وكأنّه يرى أنّ المانع من الصرف على هذا، الوصفُ والعدل عن العدد المكرّر، فـ (مَثْنَى ومَوْحد) صفتان للذئاب معدولتان عن اثنين اثنين وواحد واحد.

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٦/ ٢٣.

(٢) البيت لساعدة بن جؤيّة، وهو في: شرح أشعار الهذليين: ٣/ ١١٦٦، وفيه: (سباعٌ) بدلاً من (ذئاب)، وشرح أبيات سيبويه: ٢/ ٢٣٥، وتحصيل عين الذهب: ٤٥٤، والمقاصد النحوية: ٤/ ٣٥٠، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٩٤٢.

(٣) المذكر والمؤنث: ٢/ ٢٦٥.

وقد أشار سيبويه في (باب فُعَل) إلى أنّ ما جاء من الأعداد محدوداً عن وجهه مُنع من الصرف، قال: «وسألته عن أُحاد، وثُناءَ، ومَثْنى، وثُلاث، ورُباع، فقال: هو بمنزلة أُخَر، إنما حدُّه واحداً واحداً، واثنين اثنين، فجاء محدوداً عن وجهه فتُرِك صرفه»[1]. سمّى سيبويه المعدول: محدوداً، لأنّ المحدود عن الشيء هو الممنوع والمعدول عنه في نحو معناه[2].

وقال: «قال أبو عمرو: ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾[فاطر: ١] صفةٌ، كأنك قلت: أولي أجنحةٍ اثنين اثنين، وثلاثةٍ ثلاثةٍ. وتصديق قول أبي عمرو، قولُ ساعدة بن جُؤَيّة:

ولكنّما أهلي بوادٍ أنيسُهُ ذِئابٌ تَبَغّى النّاسَ مَثْنَى ومَوْحَدُ»[3]

وكأنّ كلام ابن الأنباري في منع صرف أُحاد ومَثنى وثُلاث ورباع

---

(١) الكتاب: ٣/ ٢٢٥.

(٢) ينظر: النكت: ٢/ ٤٥١.

(٣) الكتاب: ٣/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦. وذكر الأعلم أنّ أُحاد وثُناء معدول اللفظ والمعنى، لأنك إذا قلت: مررت بواحد أو اثنين فإنما تريد تلك العُدّة بعينها لا أقلّ منها ولا أكثر، وإذا قلت: جاءني قومٌ أحادٌ أو ثناء، فإنما تريد جاؤوني واحداً واحداً أو اثنين اثنين، وإنْ كانوا ألوفاً. والمانع من الصرف على أربعة أقاويل، قيل: الصفة والعدل، فاجتمعت علتان فمنعتاه الصرف. وقيل: إنّ علّتي منع الصرف عدله في اللفظ والمعنى فصار كأنّ فيه عدلين، وهما علتان. فأما عدل اللفظ فمن واحد إلى أُحاد، وأما عدل المعنى فتغيير العدة المحصورة بلفظ الاثنين إلى أكثر من ذلك مما لا يحصى. وقول ثالث: أنّه عدل وأن عدله وقع من غير جهة العدل لأنه للمعارف وهذا للنكرات. وقول رابع: أنه معدول وأنه جمع لأنّه بالعدل قد صار أكثر من العدة الأولى. ينظر: النكت: ٢/ ٤٥٢، ومشكل إعراب القرآن: ١٧٠.

مأخوذ عن «كتاب سيبويه».

*** جواز صرف الممنوع من الصرف للضرورة:**

قال ابن الأنباري في شرحه لقول عمرو بن كلثوم التغلبي[١]:

كأنّ سيوفَنَا فينا وفيهم ... مخاريقٌ بأيدي لاعبينا

«والسيوف اسم كأنّ، ومخاريق خبر كأنّ، وفينا وفيهم معناهما الحال. ونوّن (مخاريق) وهي لا تُجرَى، لأنّ كلّ ما لا يُجْرَى تُجريه الشعراءُ في شعرهم ليستوي بالتنوين وزنُ البيت»[٢]. واحتج بهذا البيت في إيضاح الوقف والابتداء[٣]، لبيان أنّ العرب تُجري ما لا يُجْرَى في كلامها، حين علل قراءة: ﴿قَوَارِيرَاْ ۝١٥ قَوَارِيرَاْ﴾ [الإنسان: ١٥ ـ ١٦] بالتنوين فيهما[٤].

وقد نصّ سيبويه على جواز صرف ما لا ينصرف في الشعر للضرورة، قال في (باب ما يحتمل الشعر): «اعلم أنّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبّهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنّها أسماء كما أنّها أسماء»[٥].

يريد: أنّ الأسماء أصلُها الصّرف ودخول التنوين عليها. وإنما تمتنع من

---

(١) البيت في معلقته: ٧١، وتهذيب اللغة (خرف): ٧/ ٢٤، واللسان (خرق): ١٠/ ٧٦.

(٢) شرح القصائد السبع: ٣٩٨.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٣٦٩.

(٤) وهي قراءة نافع والكسائي وأبي بكر عن عاصم، وقرأ ابن كثير بالتنوين في الأول وبغير تنوين في الثاني، وقرأ الباقون بغير تنوين فيهما. السبعة: ٦٦٣، والكشف: ٢/ ٣٥٤، والتيسير: ٢١٧، وقراءة الكسائي: ١٢٨.

(٥) الكتاب: ١/ ٢٦.

الصرف لعلل تدخلها، فإذا اضطر الشاعر ردّها إلى أصلها، ولم يَحْفِلْ بالعلل الداخلة عليها، والدليل على ذلك أنّ ما لا أصل له في التنوين لا يجوز للشاعر تنوينه للضرورة، ألا ترى أنّ الشاعر غيرُ جائز له تنوين الفعل، إذ كان أصلُه غيرَ التنوين، وليس يردّه بتنوينه إلى حالةٍ قد كانت له[١]. وقال المبرد: «جاز ذلك، لأنه إنّما يردُّ الأسماء إلى أصولها»[٢]. ويرى ابن يعيش أنّ هذا من أحسن الضرورات لأنّه ردٌّ إلى الأصل[٣].

وكأنّ كلام ابن الأنباري مأخوذٌ عن «كتاب سيبويه»، غير أنّه استثنى صرف: (أفعل منك)، قال: «إلا (أفعلَ) إذا صحبته (من)، فإنّه لا يُحتَمَلُ لأحدٍ إجراؤه في شعرٍ ولا في كلام، كقولك: هو أعقل منك، لأنّ في (أعقل) معنى إضافة، ألا ترى أنّك تقول: هو أعقلُ من زيد، فتجد معناه: هو أعقل الرجلين، فلا يجوز التنوين، إذ كانوا لا يجمعون بين التنوين والإضافة»[٤].

ومذهب البصريين أنّ صرفه جائز في الشعر، قال السيرافي: «وقال الكسائي والفرّاء: يجوز صرف كل ما لا ينصرف إلا (أفعلَ منك) نحو: زيدٌ أفضلُ منك، فإنهما لا يجيزان صَرْفه في الشعر، وزعما أنّ (من) هي التي منعت من صرفه. وأبى أصحابنا البصريون ذلك، فأجازوا صرفه، وذكروا أنّ العلة المانعة لصرف (أفضل منك) وزن الفعل، وأنّه صفة، فيصير بمنزلة (أحمر)، فكما جاز صرف

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢/ ١٠١، والنكت: ١/ ٢٠٦.

(٢) المقتضب: ٣/ ٣٥٤، وينظر: الأصول في النحو: ٣/ ٤٣٦.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ١/ ٦٧.

(٤) شرح القصائد السبع: ٣٩٨. وعزا هذا الكلام إلى الفرّاء في: إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٣٧٠.

أحمر في الضرورة، جاز صرفه، وليس لـ (من) في منع صرفها تأثير، لأنهم قد قالوا: زيدٌ خيرٌ منك، وشرٌّ منك، فينوّنون لما لم يكن على وزن (أفعل)، ولم يمنعوهما الصرف بدخول (من) عليهما»(١).

وعزا ابن السراج منع صرف (أفعل منك) في الشعر إلى قوم، ثم قال: «ذهبوا إلى أنّ (منك) يقوم مقام المضاف إليه. وهذا منهم خطأ»(٢).

وعقد أبو البركات في جواز صرف (أفعل منك) في الشعر مسألة للخلاف بين البصريين والكوفيين قال فيها: «ذهب الكوفيون إلى أنّ (أفعلَ منك) لا يجوز صَرْفه في ضرورة الشعر. وذهب البصريون إلى أنه يجوز صرفه في ضرورة الشعر»(٣). وأشار إلى ذلك ابن مالك، فقال: «يُصْرَف ما لا يُصرف للتناسب أو للضرورة، وإن كان (أفعلَ) تفضيل، خلافاً لِمَن استثناه، وهم الكوفيون، ومذهب البصريين جوازه بدليل صرف: خيرٌ منه، وشرٌّ منه»(٤). غير أنّه قال في «شرح الكافية الشافية»: «صَرْف الاسم المستحق منعَ الصرف جائزٌ في الضرورة بلا خلاف»(٥).

وإذا كان ثَمّةَ خلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة فهو خلاف فرعي وليس في أصل القاعدة النحوية، لأنّهم جميعاً متفقون على أنّ (أفعل منك)

---

(١) شرح كتاب سيبويه: ٢/ ١٠٢.

(٢) الأصول في النحو: ٣/ ٤٣٧.

(٣) الإنصاف، المسألة (٦٩): ٢/ ٢٥.

(٤) تسهيل الفوائد: ٢٢٣.

(٥) شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٤٠٩. وفي شرح ابن عقيل: ٢/ ٣١١: «يجوز في الضرورة صرف ما لاينصرف وهو كثير، وأجمع عليه البصريون والكوفيون».

لا يجوز صرفه في اختيار الكلام، على أنّ الأخفش ذهب إلى أنّ صرفَ ما لا ينصرف مطلقاً لغة، أي: جائزٌ في اختيار الكلام، حكى ذلك عن بعض العرب، قال: «وكأنّ هذه لغة الشعراء، لأنّهم اضطروا إليه في الشعر، فجَرت ألسنتهم على ذلك في الكلام»[1].

وأرى أنْ أشير هنا إلى أنّ سيبويه لا يُجيز منع صرف ما ينصرف، وأجازه الأخفش والكوفيون في الشعر للضرورة، قال السيرافي: «وقد أجاز الكوفيون والأخفش تركَ صرف ما ينصرف، وأباه سيبويه وأكثر البصريين، لأنّه ليس يُحَاوَل بمنع صرف ما ينصرف أصلٌ يُرَدُّ إليه»[2]، وصَرّح بمنع جوازه المبرد فقال: «وإن اضطر شاعرٌ إلى تَرْك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك، وذلك لأنّ الضرورة لا تجوّز اللحن، وإنما يجوز فيها أنْ تَرُدَّ الشيءَ إلى ما كان له قبل دخول العلة»[3]. ولعلّ الكوفيين أخذوا ذلك عن الأخفش. وعقد أبو البركات في ذلك مسألة للخلاف بين البصريين والكوفيين، قال فيها: «ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز تركُ صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي من البصريين. وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز، وأجمعوا على أنّه يجوز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر»[4].

---

(١) ينظر: تسهيل الفوائد: ٢٢٤، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٥١٠، والمساعد: ٣/ ٤٤، وشرح الأشموني: ٣/ ١٣٤٦، وشرح التصريح: ٢/ ٢٢٧، وهمع الهوامع: ١/ ٣٧، وعزا الرضي ذلك إلى الأخفش والكسائي. شرح الكافية: ١/ ٣٨.

(٢) شرح كتاب سيبويه: ٢/ ١٠٤، وينظر: النكت: ١/ ٢٠٦.

(٣) المقتضب: ٣/ ٣٥٤، وينظر: الأصول في النحو: ٣/ ٤٣٧، وشرح المفصل: ١/ ٦٨.

(٤) الإنصاف، المسألة (٧٠): ٢/ ٣١.

غير أنّ أبا موسى الحامض من الكوفيين ذهب مذهب سيبويه وأكثر البصريين، فلم يُجِز ترك صرف ما ينصرف في الشعر[1]، قال السيوطي: «في منع المنصرف أربعة مذاهب، أحدها: الجواز مطلقاً حتى في الاختيار، وعلى ذلك أحمد بن يحيى، والثاني: المنع مطلقاً حتى في الشعر، وعلى ذلك أكثر البصريين وأبو موسى الحامض من الكوفيين، قالوا: لأنه خروج عن الأصل بخلاف صرف الممنوع في الشعر، فإنّه رجوع إلى الأصل في الأسماء. والثالث ـ وهو الصحيح ـ: الجواز في الشعر والمنع في الاختيار، وعليه أكثر الكوفيين والأخفش من البصريين، واختاره ابن مالك، وصححه أبو حيان قياساً على عكسه»[2]. وكأنّ الخلاف في هذه المسألة ليس بين البصريين والكوفيين.

*** جواز الترخيم في غير النداء لضرورة الشعر:**

ذكر ابن الأنباري أنّ الكفّ مؤنثة، لم يعرف تذكيرها أحدٌ من العلماء الموثوق بعلمهم. وأنّ قوماً زعموا أنّه يذكّر، وبنَوا ذلك على بيت الأعشى[3]:

أرى رجلاً منهم أسيفاً كأنّما ... يَضُمُّ إلى كَشْحَيْهِ كفّاً مُخَضَّبا

ولكنه يرى أنّ هذا خطأ منهم، وأوّل البيت على سبعة أوجه، منها قوله: «يجوز أن يكون أراد (كفّاً مُخَضّبة) فحذف الهاء لضرورة الشعر على جهة الترخيم، كما تُرَخّم العرب في الشعر الاسمَ في غير النداء، إذا احتاجت إلى

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٥١٠، والمساعد: ٣/ ٤٣ ـ ٤٤، والارتشاف: ٢/ ٨٩١ ـ ٨٩٢، وشرح التصريح: ٢/ ٢٢٨.

(٢) همع الهوامع: ١/ ٣٧.

(٣) وهو في ديوانه: ١١٥، وروايته: (أرى رجلاً منكم...)، ومجالس ثعلب: ١/ ٣٨، والأمالي الشجرية: ١/ ١٥٨.

ذلك. . . قال ذو الرمّة[١]:

ديــارُ ميّــةَ إذ مــيٌّ تُــساعِفُنا ... ولا يَـرى مثلَهـا عُجْـمٌ ولا عَـرَبُ

أراد: ميّةَ، فحذف الهاء على ما ذكرنا. وقال الآخر[٢]:

وهــذا ردائــي عنــدَه يــستعيرُهُ ... ليَـسْلُبَني نفـسي أَمَـالِ بـنَ حَنْظَـلِ

أراد: حنظلة، فحذف الهاء»[٣].

ذهب ابن الأنباري في تأويل قوله: (كفّاً مخضّباً) إلى أنّه أراد: كفًّا مخضبة، على أنّ (مخضبة) صفة لـ (كف) المؤنثة، ولكنه حذف هاء التأنيث من (مخضبة) للترخيم، والترخيم لا يكون إلا في النداء، إلا أنـه يجوز في غير النداء في الشعر للضرورة، واحتج لذلك بقول ذي الرّمـة: (إذ ميٌّ تساعفنا)، على أنه أراد: ميّة، لكنّه رخّم في غير النداء ضرورةً، وبقول الآخر: (ليسلبني نفسي أمالِ بنَ حنظل)، على أنه رخّم (حنظلـة) وأجراه بعد الترخيـم مُجْرى اسـمٍ لم يُرَخّم فلذلك جرّه بالإضافة، وهو مما رُخّم في غير النداء لضرورة الشعر.

وقد عقد سيبويه باباً للترخيم قـال فيـه: «والترخيمُ حـذفُ أواخر الأسماء المفردةِ تخفيفاً، كما حذفوا ذلك من كلامهم تخفيفاً، واعلم أنّ الترخيم لا يكون إلا في النـداء إلا أنْ يُضطرَّ شاعرٌ، وإنّما كان ذلك في النداء لكثرتـه في كلامهم،

---

(١) وهو في ديوانـه: ١/ ٢٣، والكتاب: ٢/ ٢٤٧ وفيـه: (ديارَ) بالنصـب، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٥٤٨، وتحصيل عين الذهب: ١٩٠، ٣٣١، والخزانة: ٢/ ٣٣٩.

(٢) البيت للأسود بن يعفر النَّهْشَلي في ديوانه: ٥٦، والكتاب: ٢/ ٢٤٦، وفيه: (حقّي) بدلاً من (نفسي)، ونوادر أبي زيد: ١٥٩، وشـرح أبيات سيبويـه: ١/ ٤٦٤، وفيه: (عزّي) بدلاً من (نفسي)، وتحصيل عين الذهب: ٣٣١.

(٣) المذكر والمؤنث: ١/ ٣٤٥_٣٤٦.

فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين، وكما حذفوا الياء من (قَوْمِي) ونحوه في النداء»[١].

يريد: أنّ الترخيم المطّرد يلزم المنادى دون غيره تخفيفاً من اسمه إذا طال، لكثرة النداء في كلامهم[٢]. وأنشد البيتين اللذين سلف ذكرهما في (باب يكون فيه الاسمُ بعدما يُحْذَف منه الهاء بمنزلة اسمٍ يتصرف في الكلام لم يكن فيه هاء قط)، ثم قال في قوله: (ليسلبني نفسي أمال بن حنظل): «وذلك لأنّ الترخيم يجوز في الشعر في غير النداء، فلما رخّم جعل الاسم بمنزلة اسم ليست فيه هاء»[٣].

وقال في قول ذي الرمة: «زعم يونس أنّه كان يسمّيها مرّةً: ميّة، ومرّة: مَيّاً، ويجعل كل واحد من الاسمين اسماً لها في النداء وفي غيره»[٤]. وعلى هذا فيكون ما في البيت على أحد الوجهين، لا ترخيم فيه ولا ضرورة، ويكون (ميٌّ) مصروفاً كما يُصرف (دعد) لأنه ثلاثي ساكن الوسط[٥].

وكأنّ كلام ابن الأنباري في جواز الترخيم في غير النداء لضرورة الشعر مأخوذ عن «كتاب سيبويه».

وذهب ابن الشجري إلى أنّ الشاعر إذا اضطر إلى الترخيم في غير النداء فإنّه من الضرورات المستقبحة، لأنّ الترخيم إنما يستحقه المنادى وليس كل منادى يُرخّم، وإذا لم يكن كل منادى يرخّم، فغير المنادى بعيدٌ من الترخيم[٦].

---

(١) الكتاب: ٢/ ٢٣٩.

(٢) ينظر: النكت: ٢/ ١٨٢.

(٣) الكتاب: ٢/ ٢٤٧.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) ينظر: الخزانة: ٢/ ٣٤٠.

(٦) ينظر: الأمالي الشجرية: ٢/ ٩١.

* جواز إعراب المنادى بعد ردّ هاء التأنيث المحذوفة إعراب المرخّم:

قال ابن الأنباري في قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ﴾[يوسف: ٤]: «مَنْ قرأ: (يا أبتَ) بالنصب[١] كان له مذهبان؛ أحدهما: أن يقول: أردتُ: يا أبَ بالترخيم، ثم أدخلت الهاء لأنّها أشبع للكلام، ثم عرّبتها بإعراب الباء. والوجه الآخر: أن تقول: أردت الندبةَ: يا أبتاه. أنشدنا أبو العباس[٢]:

كليني لهمٍّ يا أميمةَ ناصِبِ وليلٍ أُقَاسِيْهِ بَطِيْءِ الكَوَاكِبِ

وقال لنا: يجوز أن يكون أراد الترخيم: يا أميمَ ناصب، فأدخل الهاء، ويجوز أن يكون أراد الندبة: يا أميمتاه»[٣].

ذهب ابن الأنباري في أحد قوليه إلى أنه أراد بفتح التاء من (يا أبتَ) الترخيم، فصار في التقدير: يا أبَ، ثم أقحم التاء غير معتدٍّ بها، وجعل لها حركة الباء، فحُرّكت بالفتح، لأنها حركة ما وقعت موقعه. وذكر أنّ ثعلباً أنشده بيت النابغة، وأجاز في أحد قوليه أن يكون (يا أميمةَ) مرخماً، والأصل (يا أميمَ)، ثم أدخل

---

(١) وهي قراءة ابن عامر وأبي جعفر، وقرأ الباقون بكسر التاء. السبعة: ٣٤٤، والكشف: ٢/ ٣، والتيسير: ١٢٧، والنشر: ٢/ ٢٩٣.

(٢) البيت للنابغة الذبياني، وهو في ديوانه: ٥٤، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٤٤٥، وتحصيل عين الذهب: ٣١٦، ٣٤٤، والمقاصد النحوية: ٤/ ٣٠٣، والخزانة: ٢/ ٣٢١.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٢٩٧، وقال في شرح القصائد السبع: ٤٣: «قال الفرّاء: يا فاطمةُ أقبلي، ويا فاطمةَ أقبلي، فمَنْ قال: يا فاطمةُ، هو نداء مفرد مرفوع، ومَنْ قال: يا فاطمةَ كان له مذهبان: أن تقول: أردتُ أن أقول: يا فاطمَ بالترخيم فرددت التاء وقدّرتُ فيها فتح الترخيم، والمذهب الآخر أن يقول: أردت يا فاطمتاه، فأسقطت الألف والهاء وتركت التاء على فتحتها». وينظر: معاني القرآن للفرّاء: ٢/ ٣٢.

الهاء غيرَ معتد بها، وفُتِحت لأنها وقعت موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التأنيث المحذوفة المنويّة.

وهذا التوجيه نصَّ عليه سيبويه فقال: «وزعم الخليل رحمه الله أنّ قولهم: يا طلحةَ أَقْبِل، يشبه: يا تيمَ تيمَ عديٍّ، من قبل أنهم قد علموا أنّهم لو لم يجيئوا بالهاء لكان آخر الاسم مفتوحاً، فلما ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يُلحقوا الهاء»[١]. وأنشد بيت النابغة الذي تقدّم، ولكنه قال: «والرفع في طلحةَ، ويا تيمَ تيمَ عديّ، القياس»[٢].

يريد: أنّ القياس هو البناء على الضم، وجاز الحذف والإقحام، لأنّ النداء كثير الاستعمال محتملٌ للتغيير[٣]. يؤكد ذلك أنه ذكر في (باب ما أواخر الأسماء فيه الهاء) أنّ نداء ما فيه هاء التأنيث بترخيمٍ أكثر من ندائه دون ترخيم، قال: «فإنّ حذف الهاء منه في النداء أكثر في كلام العرب»[٤]، وبعد أن نصّ على ذلك قال: «واعلم أنّ ناساً من العرب يثبتون الهاء فيقولون: يا سلمةُ أقبلْ، وبعض مَنْ يُثبت يقول: يا سلمةَ أقبل»[٥].

وأشار ابن مالك إلى مذهب سيبويه في تعليل إعراب المنادى بعد ردّ هاء التأنيث المحذوفة إعراب المرخم، فقال: «وعلل سيبويه الفتح في التاء بأنّه لما كان الأكثر في نداء ما هي فيه نداءَه بحذفها، قُدّر وهي ثابتة عارياً منها، فحُرّكت

---

(١) الكتاب: ٢/ ٢٠٧.

(٢) المصدر نفسه: ٢/ ٢٠٨.

(٣) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٣١٦.

(٤) الكتاب: ٢/ ٢٤١.

(٥) المصدر نفسه: ٢/ ٢٤١.

بالفتح لأنها حركة ما وقعت موقعه، وهو الحرف الذي قبلها»[١]. وكأنّ ابن الأنباري تأثّر بكتاب سيبويه، فأخذ ذلك عنه.

*** القول في (مهما):**

قال ابن الأنباري في قول العرب: (مهما يكن من الأمر فإنّي فاعلٌ كذا وكذا): «اختلفَ الناس في تفسير (مهما)، فقال بعضهم: معنى (مَهْ): كُفَّ، ثم ابتدأ مُجازياً ومُشارطاً فقال: ما يكن من الأمر فإنّي فاعلٌ. فـ (مَهْ) في قول هؤلاء منقطعٌ من (ما). وقال آخرون: الأصل في (مهما يكن): ما يكن، فأرادوا أن يزيدوا على (ما) التي هي حرف الشرط (ما) للتوكيد، كما زادوا على (إنْ) (ما)، فقالوا: إمّا تَزُرْني أَزُرْكَ. قال الله عزّ ذكره: ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾[الزخرف: ٤١]، فزادوا (ما) للتوكيد. فثقل عليهم أن يقولوا: (ما ما) مرتين لاتفاق اللفظتين، وهم يتنكّبون الجمع بين الحروف المتّفقة الألفاظ، فأبدلوا من ألف (ما) هاءً لتختلف اللفظتان ويحْسُنَ الجمع بينهما فقالوا: مهما»[٢].

تحدث ابن الأنباري عن (مهما) وبيّن أنّ الأصل فيها على قولين؛ أولهما: أنّ في (مهما) معنى (مه) الكفّ، كما يُقال للرجل: مَهْ، إذا أُمر أنْ يَكُفّ، وعلى هذا تكون (مه) منفصلة عن (ما). والثاني: أنّ أصلها (ما) الشرطية، زِيد عليها (ما) للتوكيد، غير أنهم أبدلوا من الألف الأولى هاءً ليفرقوا بين اللفظين.

وهذان الوجهان في (مهما) نصّ عليهما سيبويه، فأشار إلى أنّ الخليل قال فيها: «هي (ما) أدخلتَ معها (ما) لغواً، بمنزلتها مع (متى) إذا قلت: متى

(١) شرح التسهيل: ٣/ ٤٢٨، وينظر: شرح المفصل: ٢/ ١٢، ١٠٧، وشرح الأشموني: ٣/ ١٢٠٤.

(٢) الزاهر: ٢/ ٢٦٥. وينظر: إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٣٤٠ـ ٣٤١.

ما تأتِني آتِـكَ، وبمنزلتها مع (إنْ) إذا قلت: إنْ ما تأتني آتِـكَ وبمنزلتها مع (أين)، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾[النساء: ٧٨]، وبمنزلتها مع (أيٍّ) إذا قلت: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[الإسراء: ١١٠]، ولكنّهم استقبحـوا أن يُكرّروا لفظاً واحداً فيقولوا: مَا مَا، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى»[(١)]، ثم قال: «وقد يجوز أنْ يكون (مَهْ) كـ (إذْ) ضُـمَّ إليها (مَا)»[(٢)]. وكأن ابن الأنباري تأثّر بكتاب سيبويه، فأخذ عنه تفسير (مهما).

*** تسكين العين طلباً للخفة:**

قال ابن الأنباري في شرحه لقول امرئ القيس[(٣)]:

قَعَـدْتُ لـه وصُـحْبَتي بـينَ ضَـارجٍ   وبـينَ العُـذَيبِ بُعْـدَ مـا مُتأمَّـلِ

«موضع (ما) خفضٌ بـ (بُعْدَ) ومعناها: الذي، و(المتأمَّل) مرفوع بإضمار هو. وقال بعض أهل اللغـة: معناه: يا بُعْدَ تأمّلي. فالمتأمَّل مخفوضٌ بإضافـة (بُعْدَ) إليه، و(ما) صلةٌ للكلام. وقال بعضهم: بُعْدَ ما مُتأمَّلٍ، فموضع (ما) رفْعٌ بـ (بَعُدَ) فألقيتَ ضمّةَ العين على البـاء، كمـا قالـوا: نِعْمَ الرّجُلُ، وأصلـه: نَعِمَ الرّجلُ، قال الشاعر[(٤)]:

إذا غـاب عنّـا غـابَ عنّـا فُراتُنـا   وإنْ شِهْدَ أجـدى فَـضْلُهُ وجداولُـهْ

(١) الكتاب: ٣/ ٥٩ ـ ٦٠.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) البيت من معلقته، وهو في ديوانه: ٢٤، وفيه: (وبين إكام) بدلاً من (وبين العذيب).

(٤) البيت للأخطل في ديوانـه: ١/ ٣٤٨، وفيـه: (فيضُـه) بدلاً من (فضلـه). وشرح أبيات سيبويه: ٢/ ٣٤١، وتحصيل عين الذهب: ٥٥٥.

معناه: وإنْ شَهِدَ، فألقى كسرة الهاء على الشين»[١].

ذهب ابن الأنباري إلى (ما) في بيت امرئ القيس يجوز أن تكون اسماً موصولاً بمعنى: (الذي)، وعلى هذا فهي في محل جرٍّ مضاف إليه، ويجوز أن تكون زائدة، ويجوز أن تكون في محل رفع على أنها فاعل لـ (بُعْدَ) لأنّ أصله: (بَعُدَ) إلا أنّهم نقلوا حركة العين إلى الباء، فأصبحت العين ساكنةً والباء مضمومة، كما نقلوا حركة العين إلى النون في (نَعِم) فأصبحت العين ساكنةً والنون مكسورة، واحتج لذلك بقوله: (وإنْ شِهْدَ. . .)، إذ نقلَ حركة العين في (شَهِدَ) إلى الشين فأصبحت مكسورة.

وقد نصَّ سيبويه على ذلك في الباب الذي يلي (باب ما يسكن استخفافاً وهو في الأصل متحرّك) قال: «هذا باب ما أسكن من هذا الباب الذي ذكرنا وتُرِكَ أول الحرف على أصله لو حُرِّك، لأنّ الأصل عندهم أن يكون الثاني متحرّكاً، وغير الثاني أول الحرف. وذلك قولك: شِهْدَ ولِعْبَ، تُسْكِنُ العين كما أسْكَنْتَها في (عَلْمَ)، وتَدَعُ الأولَ مكسوراً؛ لأنّه عندهم بمنزلة ما حرّكوا، فصار كأوّلِ (إِبِل)»[٢]. وأنشد البيت الذي سلف، ثم قال: «ومثل ذلك: نِعْمَ وبِئْسَ، إنّما هما فَعِلَ، وهو أصلهما. ومثل ذلك: (فَبِها ونِعْمَتْ)، إنما أصلها: فَبِها ونَعِمَتْ»[٣].

وكأنّ كلام ابن الأنباري أصله كلام سيبويه، وإذا كان ثَمَّةَ خلافٌ بينهما فهو في ظاهر العبارة يؤكده قول الأعلم في الشاهد الذي أنشده سيبويه: «أراد

---

(١) شرح القصائد السبع: ١٠٢.

(٢) الكتاب: ٤/ ١١٦.

(٣) المصدر نفسه.

(شَهِدَ) فكسر الشين إتباعاً للهاء ثم سكّن الهاء تخفيفاً وترك الشين على كسرها. وغير سيبويه يقول: لما سكّن الهاء تخفيفاً ألقى حركتها على الشين»[1].

* * *

(١) النكت: ٣/ ٢٠٤، وفي تحصيل عين الذهب: ٥٥٥: «وهذا الإتباع يطّرد في ما كان ثانيه أحد حروف الحلق، وكان مبنياً على (فَعِل) فعلاً كان أو اسماً في لغة بني تميم، يقولون: شِهِد وفخِذ، وإذا توالت الكسرتان سكنوا الثاني للتخفيف». وينظر: همع الهوامع: ٢/ ٨٤.

الفَصْلُ الخَامِسُ

المؤدب (بعد ٣٣٨هـ) وتأثّره بكتاب سيبويه

المؤدّب هو القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب أحد النحاة الكوفيين المتأخرين في القرن الرابع الهجري، والذي قال عنه محقّقو الكتاب في مقدّمتهم: «لم تُشر كتب التراجم إليه ولا إلى كتابه، ولم نجد في الكتاب ما يشير إلى حياته وسيرته الشخصية سوى تلمذته للهيثم بن كليب الشاشي[1] المتوفّى سنة (٣٣٥هـ) في إقليم شاش. ومن خاتمة الكتاب نعلم أنّ المؤلّف فرغ منه سنة (٣٣٨هـ)...»[2].

وأوردوا مجموعة من الملاحظات على الكتاب منها، قولهم: «ظهرت شخصية المؤلف في مصطلحه النحوي، وفي عرضه لقسم من المسائل الخلافية إذ كان يميل إلى التوفيق بين الآراء، ويميل أحياناً إلى الكوفيين لاهتمامهم بالسماع وإقبالهم على النصوص»[3].

ويرى أستاذنا الدكتور محمد موعد أنّ المؤدب عوّل على مصطلحات الكوفيين قديماً وحديثاً كالصرف، والترجمة، والتبيين، والجحد، والخفض،

---

(١) هو أبو سعيد الهيثم بن كليب بن شريح بن معقل الشاشي التركي، محدّث ما وراء النهر، ومصنّف المسند الكبير. (ت٣٣٥هـ). ينظر: الأنساب: ٧/ ٢٤٦، وتذكرة الحفاظ: ٣/ ٨٤٨، وطبقات الحفاظ: ٣٥١.

(٢) دقائق التصريف: ٨.

(٣) المصدر نفسه: ٧.

والرفع، والنصب، والجزم، والقطع، والفعل الدائم، والفعل الواقع، والكناية أو المكني، وما لم يسمَّ فاعله، وما يُجرى وما لا يُجْرى، والنسق. قال: «استعمل القاسم بن محمد سعيد بن المؤدب في مصنفه «دقائق التصريف» مصطلحات الكوفيين لكونه واحداً منهم»[١]. هذا يرجح نزعة المؤدب الكوفية، لذلك أرى أن يكون هذا الفصل لدراسة تأثّر المؤدب في كتابه «دقائق التصريف» بكتاب سيبويه.

*** جواز نصب الاسم ورفعه بعد الفاء المقترنة بجواب الشرط، وجواز أن تكون (إنْ) بمعنى (إمّا):**

قال المؤدّب في (حكم ما يُستعمل مع (إنْ) و(إذ) و(لدن) من النصب بالمضمرات): «من ذلك: (الناسُ مجزيّون بأعمالهم إنْ خيراً فخيراً وإنْ شرّاً فشرّاً)، و(المرءُ مقتولٌ بما قَتَلَ به إنْ خنْجراً فخنجراً وإن سيفاً فسَيفاً). مَبْنَى النصب: إنْ كان عملُهم خيراً فيكون جزاؤهم خيراً، وإنْ كان الذي قَتَلَ به خَنجراً فيكون الذي يُقْتَلُ به خنجراً. فـ (خير) خبر (يكون)، وكذلك (خنجر) و(سيف). ويصلحُ أن يُقَال: إنْ خيراً فخَيْرٌ وإنْ خنجراً فخنجرٌ، بنيّة: إنْ كان عملُهم خيراً فجزاؤهم خيرٌ، إن كان الذي يَقْتُلُ به خَنجراً فالذي يُقْتَلُ به خنجرٌ. فرافعُ (خير) الثاني مبتدأ مضمر بعد الفاء لأنّها مَعْلَمٌ للاستئناف حين يُقال: إنْ تَزُرْني فلك الفضل، وإنْ تقصدني فأنت البارّ المتكلّم. وإنّما جُوّزَ النصب بَعْدَها لأنّها ظَهَرَتْ ظهور حرفِ العطف فشُبّه المنطوق به إِثْرَها بالمنسوق على ما يتقدّمه»[٢].

---

(١) المصطلحات النحوية الكوفية في دقائق التصريف، مجلة جامعة دمشق ـ مجلد: ١٢/ ١٥ ـ ٢٧.

(٢) دقائق التصريف: ٤٨٦.

ذهب المؤدب إلى أنّ الاسم بعد (إنْ) الشرطية، إذا جاء منصوباً، فنصبه على أنه خبر (كان) المضمرة أو المحذوفة. وقد تقدّم كلام سيبويه في هذه المسألة فيما سلَف[١]. وأما الاسم الواقع بعد الفاء المقترنة بجواب الشرط، فإن المؤدب أجاز أن يكون منصوباً على أنه معطوف على ما تقدمه، لأنّ هذه الفاء شبّهت بالفاء العاطفة. وإنْ كان الأصل في هذه الفاء أن يكون ما بعدها مُسْتَأنفاً، لذلك يَصْلُح رفع الاسم بعدها على أنه خبر مبتدأ مضمر.

وهذا موافق لكلام سيبويه فإنه ذهب إلى أنّ الاسم بعد الفاء المقترنة بجواب الشرط يأتي مرفوعاً، وذكر أنّ من العربَ من ينصبه، قال: «ومن العرب مَن يقول: إنْ خِنجراً فخنجراً، وإنْ خيراً فخيراً وإنْ شراً فشراً. كأنّه قال: إنْ كان الذي عمل خيراً جُزيَ خيراً، وإنْ كان شراً جزيَ شراً، وإنْ كان الذي قتل به خنجراً كان الذي يُقْتَل به خنجراً»[٢].

غير أنّه أشار إلى أنّ الرفع أفضل لأنّ الأصل في الفاء المقترنة بجواب الشرط أنْ يكون ما بعدها مستأنفاً، قال: «والرفع أكثر وأحسن في الآخر، لأنك إذا أدخلت الفاء في جواب الجزاء استأنفتَ ما بعدها وحَسُنَ أنْ تقع بعدها الأسماء»[٣].

وأما العلة في نصب الاسم بعد الفاء المقترنة بجواب الشرط فلأنهم شبهوا جواب الشرط بخبر المبتدأ، قال: «وإنما أجازوا النصب حيث كان النصب فيما هو جوابه، لأنّه يُجْزَم كما يُجْزَم، ولأنه لا يستقيم واحدٌ منهما إلا بالآخر، فشبّهوا

---

(١) ينظر: ص١٩٢.

(٢) الكتاب: ١/ ٢٥٨. وينظر شرح كتاب سيبويه: ٥/ ٢٦.

(٣) الكتاب: ١/ ٢٥٨.

الجوابَ بخبر الابتداء وإنْ لم يكن مثلَه في كل حالةٍ، كما يشبّهون الشيء بالشيء وإنْ لم يكن مثله ولا قريباً منه»[١].

وكأنّ كلام المؤدب أصله كلام سيبويه، يؤكد ذلك أنه أشار إلى مذهب سيبويه في تعليل نصب الاسم بعد الفاء المقترنة بجواب الشرط فقال: «وقد قال سيبويه: شُبه بخبر المبتدأ وإنْ كان لا يشبهه من جميع الجهات»، ثم قال: «والأول ترجمة أحمد بن يحيى عن الفرّاء، وهما متقاربان»[٢].

وذهب المؤدب إلى أنه يجوز رفع الاسم بعد (إنْ) الشرطية بإضمار كان مع خبرها، قال: «وممكنٌ أنْ يُقال: إنْ خيرٌ فخيرٌ، وإنْ خِنْجَرٌ فخنجرٌ، بمعنى: إنْ كان في عملهم خيرٌ فجزاؤهم خيرٌ، وإنْ كان فيما يَقْتُلُ به خنجرٌ فالذي يُقْتَلُ به خنجرٌ»[٣].

وقد نصَّ سيبويه على جواز ذلك، غير أنه رجح نصب الاسم بعد (إنْ)، لأنه يحتاج إلى إضمار الفعل فحسب، وأما رفعه فيحتاج إلى إضمار الفعل مع الخبر، وقد تقدّم كلام سيبويه فيما سلف[٤].

وحكى المؤدب عن الفرّاء كلاماً يشبه كلام سيبيويه، ثم قال في قول الشاعر[٥]:

---

(١) الكتاب: ١/ ٢٥٩.

(٢) دقائق التصريف: ٤٨٦.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) ينظر: ص١٤٥.

(٥) البيت للنعمان بن المنذر في شرح أبيات سيبويه: ١/ ٣٥٢، وتحصيل عين الذهب: ١٨٢، وشرح المفصل: ٢/ ٩٧، ٨/ ١٠١، والمقاصد النحوية: ٢/ ٦٦، وروايته فيه: =

قـد قيـل ذلـك إنْ حقّـاً وإنْ كـذباً فمـا اعتـذارُك مـن شـيءٍ إذا قـيلا

«فإنْ نُصـبَ (حقٌّ) و(كَذِبٌ) بتقديـر: إنْ يكن القولُ حقّاً، أو رُفِعـا بنيّـة: إنْ كان فيه حـقٌّ أو كذِبٌ، و(إنْ) شرط جوابـه ما تقـدم، والفـاء في (فما) ليست جواب شـرط لكنها تصل خبـراً بعدها بكلامٍ قبلها. فهو جائزٌ على مذهبَيْ الفرّاء وسيبويه»(١).

وقد أنشد سيبويـه هذا البيت، ثم قال: «فالنصب فيه على التفسير الأول، والرفع يجوز على قولـه: إنْ كان فيه حقٌّ وإن كان فيه باطلٌ، كما جاز ذلك في: إنْ كـان في أعمالهم خيرٌ»(٢). هذا يعني أنّ الفـرّاء والمؤدب يوافقان سيبويـه فـي توجيـه إعراب الاسم بعد (إن) الشرطيـة، ولعـل هذا يدل على تأثرهمـا بكتـاب سيبويه.

وحكى المؤدب عن الفرّاء أنه يجوز أن تكون (إنْ) غيـر شـرطٍ مبنيـة على (إمّا) في التخيير، ويكون (حقاً) و(كذباً) منصوبين على الحال من (ذلك)، ويُقَدَّر (إنْ) تقدير: قد قيل ذلك حقّاً أو كذباً، كما يُقدَّر: لأنْصُرَنّك إنْ ظالماً وإنْ مظلوماً، لأنْصُرَنّك إمّا ظالماً وإمّا مظلوماً. وتحصيل المعنى: لأنْصُرَنّك ظالماً أو مظلوماً. قال: «لأنّ الفرّاء يحكي عن العرب أنّهم يحملون (إنْ وإنْ) على (إمّا وإمّا) ويعملون ما قبلهما فيما بعدهما»(٣). ثم ذكر أنّ سيبويه لا يجيز ذلك إلا في

= قد قيـل مـا قيـل إنْ صـدقاً وإنْ كـذباً فمـا اعتـذارك مـن قيـلٍ إذا قـيلا

وشرح شواهد المغني: ١/ ١٨٩، برواية العيني، والخزانة: ٤/ ١٠.

(١) دقائق التصريف: ٤٨٧.

(٢) الكتاب: ١/ ٢٦٠.

(٣) دقائق التصريف: ٤٨٧.

الشعر، قال: «وسيبويه يقول: لا تأتي (إنْ) بمعنى (إمّا) إلا في الشعر وأنشد[١]:

لقد كَذَبَتْكَ نفسُك فاكذِبَنْها وإنْ جَزَعاً وإنْ إجمالَ صَبْرِ

تأويله عنده: فإمّا جزعاً»[٢].

وقد أنشد سيبويه هذا البيت، وبيّن أنّ (إنْ) فيه ليست أداة شرط معللاً ذلك بقوله: «فهذا على (إمّا)، وليس (إن) الجزاء، كقولك: إنْ حقاً وإنْ كذباً. فهذا على (إمّا) محمولٌ. ألا ترى أنّك تُدخل الفاءَ، ولو كانتْ على (إن) الجزاء، وقد استقبلتَ الكلام، لاحتجْتَ إلى الجواب»[٣]. أي: لو جُعلتْ (إنْ) هاهنا للجزاء لاحتاجت إلى جواب، وذلك أنّ جواب (إنْ) يكون فيما بعدها، وقد يكون ما قبلها مغنياً عن الجواب إذا لم يدخل عليها شيءٌ من حروف العطف، نحو: أكرمك إنْ جئتَني، فإنْ دخل عليها فاء، أو ثمّ، بَطَل أن يكون ما قبلها مغنياً عن الجواب، لا يجوز: أكرمك فإنْ جئتني، حتى يُؤتَى بالجواب، نحو: أكرمك فإنْ جئتني زدت في الإكرام. فلذلك بَطَل أن يكون (فإنْ جزعاً) على معنى المجازاة[٤].

فالفراء ـ فيما حكى عنه المؤدّب ـ يُجيز أنْ تكون (إنْ) بمعنى (إمّا)، وسيبويه لا يُجيز ذلك إلا في الشعر للضرورة. وهذا الخلاف ليس في أصل القاعدة النحوية، ولعل الخلاف بين البصريين والكوفيين يشبه ذلك، فلا يُبنَى عليه

(١) البيت لدريد بن الصمّة في ديوانه: ٦٨، وفيه: (فاكذبيها) بدلاً من (فاكذبنها)، والمقتضب: ٣/ ٢٨، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٢٠٩، وتحصيل عين الذهب: ١٨٥، وشرح المفصل: ٨/ ١٠١، ١٠٤، والمقاصد النحوية: ٤/ ١٤٨، والخزانة: ١١/ ٩٣، ١٠٩.

(٢) دقائق التصريف: ٤٨٧.

(٣) الكتاب: ١/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٥/ ٣٥، والنكت: ١/ ٤٦١ ـ ٤٦٢.

خلاف بين مدرستين، يؤكده أنّ سيبويه أنشد قول الشاعر[١]:

سَقَتْهُ الرّواعدُ من صَيفٍ وإنْ من خريفٍ فلن يَعْدَما

شاهداً لجواز طرح (ما) من (إمّا) في الشعر، قال: «وإنما يريد: وإمّا من خريف»[٢]. أمّا الأصمعي والمبرد فذهبا إلى أنّ (إنْ) في هذا البيت شرطية، والفاء فاء جواب، وإنما أراد: وإنْ سقته من خريف فلن يَعْدَمَ الريّ، ولم يحتج إلى ذكر (سقته) لذكره في أول البيت[٣].

بَيْدَ أنّ السيرافي لا يميل إلى قولهما، ويرى أنّ الوجه قول سيبويه: «وذلك أنّه لا ذكر للري، وإنما المعنى: سقته في الصيف، وأما في الخريف فلن يعدم السَّقْيَ أيضاً، أي: هو يُسْقَى من الصيف ومن الخريف»[٤].

على أنّ المبرد نفسه استشهد لجواز حذف (ما) من (إما) بقول دريد بن الصمة: (لقد كذبتك...)، فقال: «ولا يجوز حذف (ما) منها إلا أنْ يضطر إلى

---

(١) البيت للنّمر بن تولب العُكْلي في ديوانه: ١١٩، وروايته: سقتها الرواعد...، والخصائص: ٢/ ٤٤١، والمنصف: ٣/ ١١٥، وتحصيل عين الذهب: ١٨٦، وشرح المفصل: ٨/ ١٠٢، والمقاصد النحوية: ٤/ ١٥١، وشرح شواهد المغني: ١/ ١٨٠، والخزانة: ١١/ ٩٣، ١١٠.

(٢) الكتاب: ١/ ٢٦٧.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٥/ ٣٥، والنكت: ١/ ٤٦٢، وشرح المفصل: ٨/ ١٠٢، ومغني اللبيب: ٨٤، والخزانة: ١١/ ٩٤ ـ ٩٥.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٥/ ٣٥ ـ ٣٦، وكذلك أبعد ابن هشام رأيهما، فقال: «وليس بشيء، لأنّ المراد وصفُ هذا الوَعِل بالريّ على كل حال، ومع الشرط لا يلزم ذلك». مغني اللبيب: ٨٤، وقال ابن يعيش: «ولا يبعد ما قاله سيبويه وإنْ كان الأول أظهر». شرح المفصل: ٨/ ١٠٢.

ذلك شاعر، فإن اضطر جاز الحذف، لأنّ ضرورة الشعر تردُّ الأشياء إلى أصولها»(١).

هذا يعني أنه وافق سيبويه في هذا البيت وخالفه في البيت الآخر، ولعل الخلاف بين سيبويه والفرّاء في هذه المسألة يشبه الخلاف بين المبرد وسيبويه، ولا يمسّ هذا بصرية المبرّد.

*** القول في نصب (سبحانَ الله):**

قال المؤدّب في نصب (سبحان الله): «قال الفرّاء رحمه الله: السّبحان اسمٌ نابَ عن المصدر، تقديره: سَبِّحوا الله تَسبيحاً، فقام السُّبحان مقام التسبيح، كما قالوا: كفّرْتُ عن يميني تكفيراً وكُفْراناً. فأجْرَوا الكُفْران مُجرى التكفير، وهو مصدر. والناصب لـ (سبحان) في قول الفرّاء الناصب لـ (سَقْياً لك ورَعْياً) وهو منصوب ينوب عن ناصبه ويخلفه في موضعه»(٢). ثم قال: «وقد قالت العرب: (سبحانَ الله وريحانَه)، فعطفوا الرّيحان على السبحان، وتقديرها في النصب: نُسبّحُ الله تسبيحاً، ونسترزقه استرزاقاً، لأنّ الرّيحان عند العرب الرزق»(٣).

وهذا موافق لكلام سيبويه، فإنه قال: «هذا بابٌ من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره... وذلك قولك: سُبْحانَ اللهِ، ومَعاذَ اللهِ ورَيْحانَه، وعَمْرَكَ الله إلا فعلتَ، وقِعْدَكَ الله إلا فعلتَ، كأنّه حيث قال: سُبحانَ الله قال: تسبيحاً، وحيث قال: ورَيْحانَه قال: واستِرْزاقاً، لأنّ معنى الرّيحان: الرّزق. فنصب هذا على أُسبِّح الله تسبيحاً، وأسترزق الله استرزاقاً، فهذه بمنزلة سبحانَ اللهِ

---

(١) المقتضب: ٣/ ٢٨.

(٢) دقائق التصريف: ٤٤٨. وحكى هذا ابن الأنباري عن الفرّاء أيضاً في الزاهر: ١/ ٥١.

(٣) دقائق التصريف: ٤٥١.

وريحانَه، وخُزِل الفعل هاهنا لأنّه بدلٌ من اللفظ بقوله: أسبِّحك وأسترزقك»[١].

وعزا المؤدب إلى بعض البصريين والكوفيين أنّ سبحان الله بتأويل التبرئة، فقال: «وقال بعض البصريين: سبحانَ الله، تقديره: براءةَ الله من السوء. وهو عند أبي عُبيد[٢] رحمه الله، وغيره من علماء الكوفيين بتأويل التبرئة. وكذلك فسّرته الأئمة والباحثون عن تأويلات القرآن، فقالوا: سُبحانَك: تنزيهاً لك يا ربّنا[٣]. واحتجَّ البصريون لمذهبهم بقول الأعشى:

سبحانَ من عَلْقَمَةَ الفاخِرِ

معناه: براءة لعلقمة من المعنى الذي عُظّم به ورُفع شأنه من جهته»[٤].

وهذا قول أبي الخطاب الأخفش الأكبر فيما نقل سيبويه عنه، قال: «زعم أبو الخطاب أنّ سبحان الله كقولك: براءةَ اللهِ من السُّوء، كأنّه يقول: أُبَرِّئُ براءةَ الله من السُّوء، وزعم أنّ مثلَه قولُ الشاعر، وهو الأعشى[٥]:

---

(١) الكتاب: ١/ ٣٢٢.

(٢) هو القاسم بن سلاّم أبو عُبيد اللغوي، أخذ عن أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي والكسائي والفرّاء، له: غريب الحديث، والمذكر والمؤنث، (ت٢٢٤هـ). طبقات النحويين: ١٩٩، ونزهة الألباء: ١٣٦، وإنباه الرواة: ٣/ ١٢، وبغية الوعاة: ٢/ ٢٤٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١/ ١١٠، ومشكل إعراب القرآن: ٥٦، والدر المصون: ١/ ٢٥٩.

(٤) دقائق التصريف: ٤٤٨ ـ ٤٤٩.

(٥) وهو في ديوانه: ١٤٣، والمقتضب: ٣/ ٢١٨، ومجالس ثعلب: ١/ ٢١٦، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ١٥٧، والخصائص: ٢/ ١٩٧، وتحصيل عين الذهب: ٢١٣، وشرح المفصل: ١/ ١٢٠، والخزانة: ٣/ ٣٩٧.

أقــولُ لمّــا جــاءَني فَخْــرُهُ سُــبحانَ مِــنْ عَلْقَمــةَ الفــاخرِ

أي: براءةً منه»(١). وإلى هذا أشار السيرافي فقال: «أمّا سبحان فهو مصدر فعلٍ لا يُستَعْمل، كأنّه قال: سبَّحَ سُبحاناً، كما تقول: كفر كُفراناً، وشكر شُكراناً، ومعناه معنى التبرئة والبراءة»(٢).

ثم ذكر المؤدب أنّ (سبحانَ) إذا أُفرِد ـ كما في بيت الأعشى ـ مُنِعَ الصّرفَ عند سيبويه وأصحابه للتعريف وزيادة الألف والنون، فقال: «وقال سيبويه: تُرك صرف (سبحان) هاهنا لأنّه صُيِّرَ اسماً. وقـال أصحابـه: لمّا اجتمعت فيه علّتان مثقلتان مُنِع الصّرف؛ إحداهما: أنّه اسمٌ لجنسه فهو معرفة والمعرفة تُثقِلُ الاسم، والعلّة الأخرى: زيادة النون والألف في آخره فهو كسفيان في ذا التقدير»(٣).

ونصُّ كلام سيبويه في «الكتاب»: «وأمّا تَرْك التنوين في (سبحانَ) فإنّما تُرِك صرفه لأنّه صار عندهم معرفةً، وانتصابه كانتصاب الحمدَ لله»(٤). وأشار السيرافي إلى ذلـك فقال مبيّناً علّـة مَنْعـه من الصرف: «ولم يتمكن في مواضـع المصادر، لأنه لا يأتي إلا مصدراً منصوباً مضافاً وغير مضاف، وإذا لم يُضَفْ تُرِك صرفـه، فقيل: سبحانَ من زيد، أي: براءةً من زيد، وإنما مُنِع الصرف لأنـه معرفـة وفي آخره ألف ونون زائدتان مثل عثمان ونحوه»(٥).

---

(١) الكتاب: ١/ ٣٢٤.

(٢) شرح كتاب سيبويه: ٥/ ٩٦.

(٣) دقائق التصريف: ٤٤٩.

(٤) الكتاب: ١/ ٣٢٤.

(٥) شرح كتاب سيبويه: ٥/ ٩٥ ـ ٩٦. وينظر: المقتضب: ٣/ ٢١٧، وشرح المفصل: ١/ ١٢٠.

وعَرَض المؤدب لرأي الفرّاء وأصحابه من غير ما ترجيح فقال: «قال الفرّاء وأصحابه: (سبحان) في بيت الأعشى نكرة مع التنوين، لأنّه مضاف إلى اسمٍ مسقطٍ، تأويله: سبحانَ الله من علقمة، وأضمر اسم الله وجرى مع سبحان الله مجرى المظهر لدلالة الكلام عليه»[1]. غير أنه ألمح إلى رأي أبي عُبَيْدٍ القاسم بن سلام ودفعه، قال: «وقال أبو عبيد رحمه الله: انتصاب (سبحان الله) على النّداء المضاف، وتقديره: ياسبحان الله، كما قالوا: فاطرَ السماوات والأرض، يريدون: يا فاطرَ السماوات. وهذا الجواب مردودٌ على أبي عبيد رحمه الله، ومحتجٌّ عليه فيه بأنّ المنصوب في باب النداء يُعْرَف له رفعٌ وخفضٌ عند سقوط النداء حين يُقال لمَنْ ينادى: يا عبدَالله هَلُمَّ، فإذا انصرف عن النداء قيل: عبدُالله قام، وإلى عبدالله جلست. وما وُجد في كلامهم: سبحانُ الله أعجبني، وفكرتُ في سبحان الله. بل الذي أجمعوا عليه نصبه في كل حالاته»[2]. كما نبّه المؤدّب على أنّ (سبحان) قد جاء مفرداً منوّناً واحتجّ لذلك بقول الشاعر:

سبحانَه ثم سبحاناً يعودُ له

ثم قال: «فأضاف (سبحاناً) وأفردها منوّنةً، أجرى حالها على الأصل قبل أنْ تُضاف ويُحْكم لها بالإضافة»[3]. وقد نص سيبويه على أنّ ذلك يجوز في الشعر للضرورة، قال: «وقد جاء (سبحان) مُنوَّناً في الشعر، . . . .

---

(١) دقائق التصريف: ٤٤٩، وينظر: مجالس ثعلب: ١/ ٢١٦.

(٢) دقائق التصريف: ٤٥٠، وفي الدرّ المصون: ١/ ٢٦٦: «رُوي عن الكسائي أنّه جعله منادى تقديره: يا سبحانَك، وأباه الجمهور من النحاة».

(٣) دقائق التصريف: ٤٥٢.

قال الشاعر، وهو أمية بن أبي الصلت(١):

سبحانَــهُ ثــمّ ســبحاناً يعــودُ لــه وقبلنــا ســبَّحَ الجــوديُّ والجُمُــدُ

شبهه بقولهم: حِجْراً وسلاماً»(٢).

ويرى السيرافي أنّ تنوين (سبحاناً) في البيت يعـود لوجهين، قال: «يجوز أن يكون نكرةً فيصرفه، ويجوز أن يكون صرفُه للضرورة»(٣).

وتحريـر الكلام في هذه المسألة أنّ كلام المؤدب الذي نقلـه عن الفراء في توجيه نصب (سبحان الله) موافق لكلام سيبويه، ولعل المؤدب والفراء أخذا ذلك عن كتابه.

كما أنّ مـا ذكـره عـن بعض البصريين والكوفيين أنَّ (سبحـان الله) بتأويـل التبرئة هو قول الأخفش الأكبر، ولعل المؤدب أخذه عن «كتاب سيبويه».

كما أنّـه ذهب إلى أنّ (سبحان) إذا لـم يُضَف مُنـع من الصرف معتمداً على كلام سيبويه، ولكنه أجاز أن يأتي مفرداً منوّناً محتجاً ببيت أمية، ومعللاً ذلك بأنّه جاء على أصله نكرة فَصُرِف، فعلله هذا التعليل، كما علله السيرافي شارح «كتاب سيبويه».

---

(١) وهو في ديوانـه: ٣٧٦، والمقتضب: ٣/ ٢١٧، وتحصيل عين الذهب: ٢١٤، وشرح المفصل: ١/ ١٢٠، ولزيد بن عمرو بن نفيل في شرح أبيات سيبويه: ١/ ١٩٤، وفيه: (نعوذ به) بدلاً من (يعود له)، ولورقة بن نوفل في الخزانة: ٣/ ٣٨٩.

(٢) الكتاب: ١/ ٣٢٦ ـ ٣٢٧.

(٣) شرح كتاب سيبويه: ٥/ ٩٦، وقال المبرد: «إنّما نوَّن مضطراً». المقتضب: ١/ ٢١٨، وينظر: شرح المفصل: ١/ ١٢٠.

*** النصب بإضمار الفعل مع ألف الاستفهام:**

قال المؤدب فيما يُحْمَلُ على الفعل المضمر الناصب مع ألف الاستفهام لإتيانها بمعناه في الخطاب: «أول ذلك قولهم: أَماءً حاضراً وقد عطش الناس؟ أثعلباً وقد فرَّ الخلقُ؟ أجالساً وقد ارتحل العسكرُ؟ مبناه على: أَتُرَى جالساً؟ أأرى ماءً وقد عَطِش الناس؟ أَتُرَى ثعلباً؟ قال العجاج[1]:

أَطَرَباً وأَنْتَ قِنَّسْرِيُّ ... والدّهرُ بالإنسانِ دوّاريُّ

بناه على: أَتَطْرَبُ طرَباً»[2].

ذهب المؤدب إلى أنّ الاسم المنصوب بعد ألف الاستفهام مفعول به لفعل محذوف، واحتجّ لذلك بقول العجاج، إذ جعل (طرباً) منصوباً بفعل محذوف تقديره: أَتَطْرَبُ. وقد نصّ سيبويه على هذا في (باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره)، وقد تقدّم قول سيبويه فيما سلف[3].

واحتج المؤدب أيضاً بقول الشاعر[4]:

أَعَبْداً حلّ في شُعَبَى غريباً ... أَلُؤْماً لا أبا لك واغترابَا

ثم قال: «أما (اللؤم والاغتراب) فينصبان بإضمار: أتجمع لؤماً واغتراباً.

---

(١) وهما في ديوانه: ١/ ٤٨٠، والمقتضب: ٣/ ٢٢٨، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ١٥٢، وشرح المفصل: ١/ ١٢٣، وشرح شواهد المغني: ١/ ٤٨، والخزانة: ١١/ ٢٧٤.

(٢) دقائق التصريف: ٤٧٤.

(٣) ينظر: ص١٢٥ ـ ١٢٦.

(٤) تقدم تخريجه ص١٢٤.

وأمّا (العبد) ففي نصبه وجهان: النّداء كقيلهم: يا رجلاً قصدَ إلينا ما أكملكَ. وإضمار فعلٍ تَبْيِينُهُ: أَتَفْخَرُ عبداً، أتتعظم في حال ذِلّةٍ»(١). فذهب إلى أن لؤماً واغتراباً منصوبان بفعل مضمر تقديره: أتجمع لؤماً واغتراباً. وهذا موافق لكلام سيبويه وقد تقدّم فيما سلف(٢).

وأجاز المؤدب في قوله: (أعبداً) أن يكون منصوباً على النداء، وأنْ يكون منصوباً على الحال بإضمار فعل تقديره: أتفخر عبداً، أي: في هذه الحال. وقد نصّ سيبويه على ذلك فقال: «وأما (عبداً) فيكون على ضربين: إنْ شئتَ على النداء، وإنْ شئت على قوله: أتفتخر عبداً، ثم حذف الفعل»(٣).

وقال في موضع آخر: «وأما قول الشاعر. . . فيكون على وجهين: على النداء، وعلى أنّه رآه في حال افتخار واجتراءٍ، فقال: أعبداً، أي: أَتَفْخَرُ عبداً، كما قال: أتميمياً مرّةً»(٤). فسيبويه قد أجاز في قوله: (أعبداً) أن يكون منادى، وأن يكون منصوباً على الحال، كأنه قال: أَتَفْخَرُ في حال عبودية، ولا يليق الفخر بالعبودية(٥). ولعل المؤدب أخذ هذا عن «كتاب سيبويه».

كما ذهب المؤدب إلى أنّ المنصوب ـ فيما تقدم ذكره ـ يجوز رفعه على الخبر بتقدير مبتدأ محذوف، قال: «والرفع ممكنٌ بتأويل: هذا ماءٌ، أهناك ثعلبٌ؟

---

(١) دقائق التصريف: ٤٧٥.

(٢) ينظر: ص١٢٦.

(٣) الكتاب: ١/ ٣٣٩.

(٤) المصدر نفسه: ١/ ٣٤٥.

(٥) ينظر: الحلل: ٢٠٧، وذكر البغدادي في الخزانة: ٢/ ١٨٤، أنّ هذا قول ابن خلف (ابن الباذش).

أأنت جالسٌ؟»[١]. وقال: «ومنه قولهم للقادم من سفرٍ: خيرَ مَقْدَمٍ، بُني على قَدِمْتَ، لأنّه بمنزلة ما ظهر مع خَيْرَ، ويُقال للقادم من الحج: مبروراً مأجوراً، على هذا المعنى، ومبرورٌ ومأجورٌ، على إضمار المبتدأ»[٢].

وقد نصَّ سيبويه على هذا في (باب ما يُضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف)، قال: «ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، أن ترَى الرجلَ قد قدِمَ من سَفَرٍ فتقول: خيرَ مَقْدَمٍ، وإنْ شئتَ قلت: خيرُ مَقْدَمٍ. أمّا النصب فكأنّه بناه على قوله: قَدِمْتُ، فقال: قَدِمْتَ خيرَ مَقْدَمٍ، وإنْ لم يُسمَع منه هذا اللفظ، فإنّ قدومَه ورؤيتَه إيّاه بمنزلة قوله: قَدِمتُ. وكذلك إنْ قيل: قَدِمَ فلانٌ، وكذلك إذا قال: رأيت فيما يرى النائم كذا وكذا، فتقول: خيراً لنا وشرّاً لعدوّنا. فإذا نصب فعلى الفعل. وأما الرفع فعلى أنّه مبتدأ أو مبنيٌّ على مبتدأ، ولم يُرِد أنْ يحمله على الفعل، ولكنّه قال: هذا خيرُ مَقْدَمٍ، وهذا خيرٌ لنا وشرٌّ لعدوّنا. ومن ثَمَّ قالوا: مُصاحَبٌ مُعَانٌ، ومبرورٌ مأجورٌ، كأنّه قال: أنت مصاحَبٌ، وأنت مبرور. فإذا رفعتَ هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرتَ، وإذا نصبتَ فالذي في نفسك غيرُ ما أظهرتَ، وهو الفعل، والذي أظهرتَ الاسم»[٣]. يعني أنّك إذا رفعت فالذي أضمرتَ مبتدأ، والذي ظهر هو خبره، والمبتدأ هو الخبر. وإذا نصبتَ فالذي أضمرتَ فعلٌ، والفعل غير الاسم، لأنك إذا قلت: مُصاحَباً مُعاناً فتقديره: اذهب مصاحباً معاناً[٤].

---

(١) دقائق التصريف: ٤٧٤.

(٢) المصدر نفسه: ٤٧٧.

(٣) الكتاب: ١/ ٢٧٠ ـ ٢٧١.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٥/ ٣٨.

ثم ذكر المؤدب أمثلةً منصوبة بأفعالٍ مضمرة، وقد يجوز رفعها بإضمار ما يرفع، قال: «ويُقال: (اللهمَّ غَبْطاً ولا هَبْطاً)(١) فبُنِيَ على: ارزقنا ما يُغبَط به ولا يهبطنا عن حال العلو والخير. ومنه: (اللهمَّ ضَبُعاً وذئباً)(٢)، معناه: أرسل في الغنم. ومثله: الطريقَ، يُراد به: خلِّ الطريقَ. و(أمرَ مبكياتِكَ لا أمرَ مضحكاتك)(٣)، يُبْنَى على: اتْبَعْ. و(الكلابَ على البقر)(٤)، معناه: دَعْ. والرفع غير مجهول صوابه. ومنه(٥):

مواعيدَ عُرْقُوبٍ أخاه بِيَثْرِبِ(٦)

معناه: على وعدٍ مثل مواعيد عرقوب. و(غَضَبَ الخيل على اللُّجُم)(٧)،

---

(١) ينظر: مجمع الأمثال: ٢/ ٦٠، وفيه: الغبط خيرٌ من الهَبط.

(٢) ذكره سيبويه، وقال: «إذا كان يدعو بذلك على غنم رجل». الكتاب: ١/ ٢٥٥، وينظر: النكت: ١/ ٤٥٥.

(٣) ينظر: الأمثال لأبي عبيد: ٢٢٣. وقال السيرافي: «معناه: اتبع أمر من ينصح لك فيرشدك وإنْ كان مُرّاً عليك صعب الاستعمال، ولا تتبع أمر مَن يشير عليك بهواك، لأنّ ذلك ربما أدّى إلى العطب». شرح كتاب سيبويه: ٥/ ٢٣.

(٤) ينظر: مجمع الأمثال: ٢/ ١٤٢.

(٥) البيت للشماخ في ملحق ديوانه: ٤٣٢، وصدره: (وعدت وكان الخُلفُ منك سجيّةً)، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٣٤٣، وروايته فيه:

أواعدتني مالاً أحاول نَفْعَهُ مواعيدَ عرقوبٍ أخاه بيَتْرَبِ

وعزاه ابن قتيبة في عيون الأخبار: ٣/ ١٤٩ إلى الأشجعي، ثم قال: هكذا قرأته على البصريين في كتاب سيبويه (بيَتْرَبِ) بالتاء وفتح الراء. ونصّ البغدادي في الخزانة: ١/ ٥٨ على أنهم أجمعوا على روايته بالتاء المثناة.

(٦) ذكره المؤدب في موضع آخر برواية ابن قتيبة: (بيتْرَب). دقائق التصريف: ٢١٨.

(٧) ينظر: مجمع الأمثال: ٢/ ٥٦.

يُراد: غَضِب مثل غَضَبِها، أو اغضَب كغضَب الخيل... ويقولون: (بَيْعَ المِرْط لا عَهْدَ ولا عَقْدَ)(١) فينصبون البَيْعَ كما نصبوا غَضَبَ الخيل على اللُّجُم»(٢).

وقد نصّ سيبويه على هذه الأمثله المنصوبة، وأشار إلى أنّ من العرب من يرفعها، قال: «ومما ينتصب أيضاً على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، قول العرب: حدَّث فلانٌ بكذا وكذا، فتقول: صادقاً واللهِ. أو أنشدك شعراً، فتقول: صادقاً والله، أي: قاله صادقاً. لأنّك إذا أنشدك فكأنه قد قال كذا... ومثله: (بَيْعَ المَلَطَى لا عَهْدَ ولا عَقْدَ)، وذلك إنْ كنت في حالِ مساومةٍ وحال بَيْعٍ، فَتَدَعُ أبايِعُكَ استغناءً لما فيه من الحال. ومثله:

مواعيدَ عُرْقُوبٍ أخاه بِيَثْرِبِ

كأنّه قال: واعَدْتني مواعيدَ عرقوبٍ أخاه، ولكنه ترك (واعدتَني) استغناءً بما هو فيه من ذكر الخُلْفِ واكتفاءً بعلم من يُعْنَى بما كان بينهما قبل ذلك. ومنهم مَن يقول: صادقٌ واللهِ. وكلٌّ عربيّ. ومثله: (غَضَبَ الخيلِ على اللُّجُم)، كأنّه قال: غضِبْتَ، أو رآه غضبان فقال: غَضَبَ الخيلِ، فكأنّه بمنزلة قوله: غَضِبْتَ غضَبَ الخيلِ على اللّجم. ومن العرب مَنْ يرفع فيقول: غَضَبُ الخيل على اللُّجم، فرفعه كما رفع بعضهم: (الظّباءُ على البقر)(٣). ومثله أن تَسمَعَ الرجل ذكر رجلاً فتقول: أهل ذاك وأهلَه، أي: ذكرتَ أهله، لأنّك في ذكره، تحمله على المعنى.

(١) ينظر: مجمع الأمثال: ٢/ ٢٨٣، وفيه: «وقال في البيع: مَلَسَى لا عُهْدَةَ».

(٢) دقائق التصريف: ٤٧٨.

(٣) ينظر: مجمع الأمثال: ١/ ٤٤٤. وقال الأعلم: «والمعنى في المثل: أنك تنهاه عن الدخول بين قوم يتشابهون في شرّ غيره، لأنّ الظباء وبقر الوحش متشابهات من حيث كانت وحشيات. ونصب الظباء على تقدير: خلِّ الظباء على البقر». النكت: ١/ ٤٥٦.

وإنْ شاء رفع على هو. ونصبه وتفسيره تفسيرُ: خيرَ مَقْدمٍ»[(١)].

وكأنّ كلام المؤدب فيما تقدّم أصله كلام سيبويه.

*** كسر حروف المضارعة:**

قال المؤدب في كسر حروف المضارعة: «وقال الراجز على لغة بني تميم[(٢)]:

لو قلتَ ما في قومِها لم تِيثمِ يَفْضُلُها في حَسَبٍ ومِيْسَمِ

وقرأ أبيّ بن كعب: ﴿مَن إنْ تِيْمَنهُ بقنطارٍ يُؤدّه إليك﴾[(٣)][آل عمران: ٧٥] على هذه اللغة. وقرأ بعضهم: ﴿أَلَمْ إِعْهَدْ إليكم يا بني آدم﴾[(٤)][يس: ٦٠]، و﴿فتِمَسَّكُمُ النَّارُ﴾[(٥)][هود: ١١٣].

وقال قُطرب: الكسر في (يِعْلَم) بالياء قليلٌ شاذٌّ، إلا أنّه مَقول، لأنّ الكسرة من الياء، ألا ترى أنهم تركوها في قاضٍ ورامٍ استثقالاً لها فلم يكسروها.

---

(١) الكتاب: ١/ ٢٧١ ـ ٢٧٣.

(٢) الرجز بلا عزو في: الكتاب: ٢/ ٣٤٦، والخصائص: ٢/ ٣٧٠، وتحصيل عين الذهب: ٣٧٢، ولأبي الأسود الحمّاني في: شرح المفصل: ٣/ ٥٩، ٦١، والمقاصد النحوية: ٤/ ٧١، ولحكيم بن مُعَيّة الرَّبعي في: الخزانة: ٥/ ٦٤.

(٣) القراءة المذكورة بكسر التاء وياء ساكنة هي قراءة يحيى بن وثّاب وابن مسعود والأشهب العقيلي. وأما قراءة أبَيّ فهي: (تِئْمَنْه) بكسر التاء والهمز. مختصر شواذ القرآن: ٢١، والبحر المحيط: ٣/ ٢٢١.

(٤) هي قراءة يحيى بن وثّاب وطلحة والهذيل بن شرحبيل الكوفي. مختصر شواذ القرآن: ١٢٥، والبحر المحيط: ٩/ ٧٧.

(٥) هي قراءة يحيى والأعمش وطلحة وعلقمة وحمزة فيما روي عنه. المحتسب: ١/ ٣٣٠، والبحر المحيط: ٦/ ٢٢١.

قال: وقد قالها قومٌ: يِعْلَمُ ويِشْهَدُ، مع الياء»[١].

ذكر المؤدب أنّ كسر حروف المضارعة لغة بني تميم، يؤكد ذلك قول ابن جنّي: «هذه لغة تميم؛ أن تكسر أول مضارع ما ثاني ماضيه مكسور، نحو: علِمتَ تِعْلم، وأنا إِعلم، وهي تِعْلم، ونحن نِركب»[٢]. فـ (تِيْثَم) أصله (تأثم) ماضيه (أثِم) وإنما لمّا كسر التاء على مذهب مَن يرى كسر حروف المضارعة، قلب الهمزة ياء. وكذلك (تِيْمَنُهُ) أصله (تَأْمَنه) ماضيه (أمِن)، لما كسر التاء قلب الهمزة ياء.

وقد نصّ سيبويه على ذلك في (باب ما تُكسَر فيه أوائل الأفعال المضارعة)، قال: «وذلك في لغة جميع العرب إلا أهلَ الحجاز، وذلك قولهم: أنتَ تِعْلَمُ ذاك، وأنا إِعْلَمُ، وهي تِعْلَمُ، ونحن نِعْلَمُ ذاك. وكذلك كلّ شيء فيه فَعِلَ من بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهنّ لامٌ أو عين، والمضاعف. وذلك قولك: شَقِيتَ فأنت تِشْقَى، وخَشِيْتُ فأنا إِخشَى، وخِلْنَا فنحن نِخالُ، وعَضِضْتُنَّ فأنتنّ تِعْضَضْنَ وأنتِ تِعَضِّينَ. وإنما كسروا هذه الأوائل لأنّهم أرادوا أنْ تكون أوائلها كثواني (فَعِلَ)، كما ألزموا الفتح ما كان ثانيه مفتوحاً في (فَعَلَ)، وكان البناء عندهم على هذا أنْ يُجْروا أوائلها على ثَواني فَعِلَ منها»[٣]. يعني: أنهم كسروا أول المستقبل في ما كان الثاني منه في ماضيه مكسوراً كما ألزموا الفتح فيما كان ثانيه مفتوحاً، كقولك: ضربتَ تضرب، وقتلت تقتل، فأجروا أوائل المستقبل على ثواني الماضي في ذلك، ولم يمكنهم أن يكسروا الثاني من المستقبل كما كسروه من الماضي؛ لأنّ

---

(١) دقائق التصريف: ٢٢٥ ـ ٢٢٦.

(٢) المحتسب: ١/ ٣٣٠.

(٣) الكتاب: ٤/ ١١٠.

الثاني يلزمه السكون في أصل البِنْية فجعل ذلك في الأول[١].

وأما قول قطرب الذي ذكره المؤدب: «الكسر في (يعلم) بالياء قليل شاذ»، فإنّ سيبويه نصَّ عليه، فقال: «وجميع هذا إذا قُلتَ فيه (يَفْعَلُ) فأدخلت الياء فتحت، وذلك أنّهم كرهوا الكسرة في الياء حيث لم يخافوا انتقاض معنًى، فيُحْتَمل ذلك، كما يكرهون الياءات والواوات مع الياء وأشباه ذلك»[٢].

وأشار الرضي إلى هذا فقال: «واعلم أنّ جميع العرب إلا أهلَ الحجاز، يجوّزون كسر حرف المضارعة سوى الياء في الثلاثي المبني للفاعل، إذا كان الماضي على (فَعِل) بكسر العين، فيقولون: أنا إعلم، ونحنُ نِعْلم وأنت تِعْلم، وكذا في المثال والأجوف والناقص والمضاعف، نحو: إيجل وإِخال وإِشْقَى وإِعَضّ»[٣].

وذكر المؤدّب في (وَجِل) ونحوه ثلاث لغات فقال: «منهم مَن يقول: يَوْجَل ويَوجَع، وهي لغة حجازية فصيحة، فيصح خروج الواو على القياس إذا سكنت وانفتح ما بعدها. ومنهم مَن يقول: يَاجَل ويَاجَع، قال الفرّاء: وهم بنو عامر، وذلك أنّ من لغتهم: أنت تِيْجَل، ونحن نِيْجَل، وأنا إِيْجَل. فلما رأوا الواو قد غلبتها الكسرة في هؤلاء الأحرف توهّموا أنّ فتحة الياء في (يَوجَل) تجرُّ الواو إلى الألف ففعلوا ذلك. وقالت بنو تميم: يِيْجَلَ ويِيْجعُ، فكسروا الياء في هذا النوع خاصة ولم يفعلوا ذلك في الصحيح، لم يقولوا: يِعْمَل ولا يِعْلَم، وإنّما

(١) ينظر: النكت: ٣/ ٢٠٠ ـ ٢٠١.

(٢) الكتاب: ٤/ ١١٠.

(٣) شرح الشافية للرضي: ١/ ١٤١. وقال ابن جني: «وتقلّ الكسرة في الياء، نحو: يِعْلم، ويِرْكب، استثقالاً للكسرة في الياء». المحتسب: ١/ ٣٣٠.

كسروا الياء في هذا الموضع، لأنّ الياء تقوَّت بالياء المنقلبة عن الواو»(١).

وقد نصَّ سيبويه على هذه اللغات الثلاث في (وجل) ونحوه، فقال: «وأما وَجِل يَوْجَل ونحوه فإنّ أهل الحجاز يقولون: يَوْجَل، فيُجرونه مجرى عَلِمْتُ. وغيرهم من العرب سوى أهل الحجاز يقولون في تَوْجل: هي تِيجَلُ، وأنا إِيْجَل، ونحن نِيْجَل. وإذا قلت: يَفْعَل، فبعض العرب يقولون: يَيْجَل كراهية الواو مع الياء. وقال بعضهم: ياجَل، فأبدلوا مكانها ألفاً كراهية الواو مع الياء، كما يبدلونها من الهمزة الساكنة. وقال بعضهم: يِيْجَل، كأنّه لما كره الياء مع الواو كسر الياء ليقلب الواو ياء»(٢).

وكأنّ كلام المؤدب في هذه المسألة مأخوذٌ عن كتاب سيبويه.

*** وزن (مَعِيشة) و(مَبِيْعَة):**

قال المؤدّب: «كان الخليل بن أحمد يقول: لفظ (مَفْعُلة) من بِعْتُ، وعِشْتُ كلفظ (مَفْعِلة) سواء، مَعِيْشَة، مَبِيْعَة. يصلح أنْ تكون (مَفْعُلَة) و(مَفْعِلة) جميعاً»(٣). وهذا كلام سيبويه، فإنه قال في (باب ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها): «وأمّا مَفْعُلَة من بنات الياء فإنما تجيء على مثال (مَفْعِلَةٍ)، لأنك إذا أسكنتَ الياء جعلتَ الفاء تابعةً كما فعلت ذلك في مَفْعول، ولا تجعلها بمنزلة

---

(١) دقائق التصريف: ٢٢٤ ـ ٢٢٥.

(٢) الكتاب: ٤/ ١١١ ـ ١١٢. وقال الرضي: «ولم يكسروا الياء استثقالاً، إلا إذا كان الفاء واواً، نحو: يِيْجَل، لاستثقالهم الواو التي بعد الياء المفتوحة، وكرهوا قلب الواو ياءً من غير كسرة ما قبلها، فأجازوا الكسر مع الواو في الياء أيضاً لتخفّ الكلمة بانقلاب الواو ياءً». شرح الشافية: ١/ ٤١، وينظر: الممتع: ٢/ ٤٣٣.

(٣) دقائق التصريف: ٢٨٢.

فعلت في الفعل، وإنما جعلناها في فَعُلْتُ يَفْعُل تابعةً لما قبلها في القياس، غير مُتَّبِعتِها الضمةُ كما أنّ فَعِلْتَ تَفْعَلُ في الواو إذا سكنت، لم تتبعها الكسرة، وإنما هذا كقولهم: رَمُوَ الرجل في الفعل، فَيُتْبعون الواو ما قبلها ولا يفعلون ذلك في فَعَلَ لو كان اسماً. فمعيشة يصلح أن تكون مَفْعُلةً ومَفْعِلَةً»[١].

هذا يعني أنّ الخليل وسيبويه ومن تابعهما كانوا يثبتون الياء في (مفعلة) ـ مما عينه ياء ـ ويجعلون مكان الضمة قبلها كسرة لتسلم الياء، ويقولون: لو بنينا من البيع والعيش مفعلة، لقلنا: مَبِيْعَة ومَعِيْشَة، والأصل: مَعْيُشة، ومَبْيُعَة، فأُلقِيَتْ حركة الواو على ما قبلها فسكنت وقبلها الضمة فجعلوا مكانها كسرة لتسلم الياء، كما قالوا: بيض وعين[٢]. فـ (بِيْضٌ) أصله (بُيْضٌ) كـ (حُمْر)، قُلبت الضمة كسرة، وذلك أنّ الياء لمّا كانت تلي الطّرَف عُوملت معاملة الطّرف. فكما أنّ الياء إذا كانت طرفاً وقبلها ضمة تُقْلب الضمة كسرةً، نحو (أَظْبٍ) في جمع ظَبْيٍ، أصله (أَظْبُيٌ). قال ابن عصفور: «فكذلك إذا كانت تلي الطرف، لا خلاف بين النحويين في ذلك»[٣].

وألمح المؤدب إلى أنّ الأخفش كان يخالف الخليل وسيبويه ويقول في (مَفْعُلة) من العيش: مَعُوشة. وفي (فُعْل) من العيش، والبيع: بُوعٌ وعُوشٌ. ويقول في جمع أبيض: بِيضٌ، هو (فُعْلٌ) ولكنه جمع، والواحد ليس على مذهب الجمع»[٤]. غير أنّه أشار إلى أنّ المازني ردّ كلام الأخفش، فقال: «قول الأخفش

(١) الكتاب: ٤/ ٣٤٩.

(٢) ينظر: النكت: ٣/ ٣٤٩.

(٣) ينظر: الممتع في التصريف: ٢/ ٤٦٨ ـ ٤٦٩.

(٤) دقائق التصريف: ٢٨٢. وفي النكت: ٣/ ٣٤٩: «قال الأخفش: (مفعلة) و(فُعل) إذا =

في معيشة: مَعُوشة، تُرك لقوله: مَبيع، مَكيل. وقياسه على: مبيع ومكيل: معيشة، لأنّه زعم أنّه حين ألقى حركة عين (مَفْعول) على الفاء انضمت الفاء، ثم أبدل مكان الضمة كسرة، لأنّ بعدها ياء ساكنة. وكذلك يلزمه في (معيشة) هذا، وإلا رجع إلى قول الخليل رحمه الله، في مبيع»[١].

وذكر المؤدب شواهد من كلام العرب جاءت على وزن (مَفْعَلة) على الأصل، وأشار إلى أنه لا يجوز القياس عليها، لأنها غير مطردة في كلام العرب، فقال: «ومَثَلٌ من الأمثال (إنّ الفكاهة مَقْوَدةٌ إلى الأذى) جاؤوا به على الأصل، وليس بالمطّرد في كلام العرب، وقد قرأ بعض القرّاء: ﴿لَمَثْوَبَةٌ من عند الله خيرٌ﴾[٢] [البقرة: ١٠٣]. ولا يُقال على هذا (مَقْوَلة) ولا (مَبْيَعَة). ومما جاء على أصله قولهم: التَّتْوَبة، يريدون: التوبة، وقول الشاعر[٣]:

= لم يكن جمعاً مثل بيض، تقلب الواو فيه ياء لانضمام ما قبلها، فتقول: معوشة ومَبوعة ومما يشهد لقوله، أنّهم يقولون: مَضوفة لما يخاف منه وهي من ضاف يضيف: إذا أشفق وحذر. وقال الأخفش: بيض وعين ليست بحجة لأنه جمع، والجمع يلزمه من الاعتلال ما لايلزم الواحد».

(١) دقائق التصريف: ٢٨٢، وينظر: المنصف: ١/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨.

(٢) وهي قراءة قتادة وابن بُريدة وأبي السّمال، وقراءة الجمهور: ﴿لَمَثُوبة﴾. مختصر شواذ القرآن: ٨، والمحتسب: ١/ ١٠٣، والبحر المحيط: ١/ ٥٣٧.

(٣) البيت لابن مقبل في ديوانه: ٢٥٧، وروايته: (بتْنا بِدَيّرة)، والكتاب: ٤/ ٣٥٢، وفيه: (بتنا بتدورة)، وشرح أبيات سيبويه: ٢/ ٤١٨، والمنصف: ١/ ٣٢٤، ٣/ ٥٤، وتحصيل عين الذهب: ٥٨٧، والممتع: ٢/ ٤٨٦. وذكر الأعلم أنّ سيبويه استشهد به على صحة الواو في (تدورة)، حيث كانت اسماً ليُفَرّق بين (تَفْعِل) إذا كان اسماً وبينه إذا كان فعلاً.

جاؤوا بتَدْورةٍ يُضيءُ وجوهنا دسمُ السَّليطِ على فَتِيل ذُبالِ»[١]

وقد نصّ سيبويه على ذلك وأشار إلى أنه ليس بمطرد في كلام العرب، قال: «وقد قال قوم في (مَفْعَلة) فجاؤوا بها على الأصل، كما قالوا: أَجْوَدْتُ، فجاؤوا بها على الأصل: وذلك قول بعضهم: (إنّ الفكاهةَ لَمَقْوَدةٌ إلى الأذى)، وهذا ليس بمطّرد، كما أنّ (أَجْوَدتُ) ليس بمطرد»[٢]. وكأنّ كلام المؤدب في هذه المسألة مأخوذ عن «كتاب سيبويه».

*** بناء المصدر الثلاثي للمبالغة:**

قال المؤدّب: «و(التَّفْعال) و(المَفْعَل) مصدران يحسُنان في كل الثلاثي، السقيم والصحيح. نحو المَذْهَب، والتَّذهاب، والمَرْفَع، والتَّرْفاع. وقال البصريون: لم يأتِ على هذه البِنْيَة بكسر التاء شيءٌ إلا حرفان، وهما: التِّبيان، والتِّلقاء. وقال الشاعر[٣]:

أمَّلْتُ خَيْرَكَ هل تأتي مَواعِدُهُ فاليومَ قصَّرَ عن تِلقائِكَ الأمَلُ»[٤]

بيَّن المؤدب أنّ المطّرد في المصادر إذا بُنِيَتْ للمبالغة بزيادة التاء أنْ تكون على (تَفعال) بفتح التاء، إلا أنّ التِّبيان والتِّلقاء شذّا فأتيا بالكسر تشبيهاً لهما بالأسماء غير المصادر، وذكر أنّ هذا قول البصريين.

وقد نصَّ سيبويه على ذلك في (باب ما تُكثّر فيه المصدر من فعلت فتلحق

---

(١) دقائق التصريف: ٢٨٣.

(٢) الكتاب: ٤/ ٣٥٠.

(٣) البيت للرّاعي النُّمَيْري، وهو في ديوانه: ١١٢، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٤٤١، وتحصيل عين الذهب: ٥٥٢، والمقاصد النحوية: ٢/ ٣٣٧.

(٤) دقائق التصريف: ٤٩.

الزوائد وتبنيه بناءً آخر)، قال: «وذلك قولك في الهذر: التَّهذَار، وفي اللّعب: التَّلعاب، وفي الصَّفق: التَّصفاق، وفي الرّد: التّرداد، وفي الجَوَلان: التَّجْوال، والتَّقتال، والتّسيار. وليس شيء من هذا مصدر فعّلْتُ ولكن لمّا أرَدْتَ التكثير بَنَيْتَ المصدر على هذا، كما بَنَيْتَ فَعَلْتُ على فعّلْتُ»[١]. أي: إنّ سيبويه يجعل (التَّفْعال) تكثيراً للمصدر الثلاثي، فيصير التَّهدار بمنزلة: الهذْر الكثير، والتَّلْعَاب بمنزلة: اللّعب الكثير.

وأشار سيبويه إلى التِّبيان والتِّلقاء، فقال: «وأمّا التِّبيان فليس على شيء من الفعل لحقته الزيادة كما لحقت الرِّئمان، وهو من الثلاثة، وليس من باب التَّقتال، ولو كان أصلُها من ذلك فتحوا التاء، فإنما هي من بَيّنتُ، كالغارة من أَغَرْتُ، والنّبات من أنْبت. ونظيرها: التِّلقاء، وإنما يريدون اللُّقيان، وقال الراعي:

أَمَّلْتُ خَيْرَكَ هل تأتي مواعِدُه فاليوم قَصَّرَ عن تِلْقائكَ الأملُ»[٢]

يريد: أنّ التِّبيان والتِّلقاء ليسا بجاريَيْن على الفعل، ولو كانا كذلك لفُتح أوّلهما، وإنّما هما اسمان وُضِعا موضع المصدر. والمصادر كلها على (تَفعال) بفتح التاء، وإنما تجيء (تِفعال) في الأسماء وليس بالكثير[٣]. وكأن كلام المؤدب مأخوذ عن «كتاب سيبويه».

*** تسكين ما كان على (فُعُل) مما عينه واو:**

قال المؤدب: «وأما (فُعُلٌ) من الواو فإنها تُسكن عينها لاجتماع الضمّتين

(١) الكتاب: ٤/ ٨٤.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) ينظر: النكت: ٣/ ١٨٣.

والواو، فجعلوا الإسكان فيها نظير الهمزة في (أَدْؤُرٍ)، وذلك قولهم في نَوَار: نُوُرٌ، وعَوَانٌ: عُوُنٌ، وقَوُول: قُوُل. فألزموا السكون إذ كانوا يُسكّنون غير المعتل، نحو: الرُّسْل، وعُضْد، وأشباه ذلك. وآثروا السكون على الهمزة حيث كان له مثالٌ من غير المعتل ولم يكن لأَدْؤُر ولا قَؤُول مِثال من غير المعتلّ يُسَكّنُ فيه فيُشبَّه به. ويجوز تثقيله في الشعر لأنهم يُضاعفون فيه ما لا يُضاعف في الكلام. قال الشاعر[1]:

وفـــي الأكُـــفِّ اللامعـــاتِ سُـــوُرْ»[2]

بيّن المؤدب أنهم أسكنوا ما كان على (فُعُل) مما عينه واو، وجعلوا التخفيف بالإسكان كهمزهم لواو (أدؤر). وحملـوا (عُون ونُور وقُول) في التخفيف علـى تخفيفهم في الصحيح، مثل قولهم: رُسْـل في رُسُل، وعُضْد في عُضُد، وعدلوا إلى التخفيف بالإسكان، كما عدلوا إلى التماس التخفيف بقلبهم الواو التي تقـع في (أَفْعُل) عيناً همزةً. على أنهم فضلوا السكـون على الهمزة، لأنّ لـه مثالاً من غير المعتل، وليس لأدؤر شبيه في غير المعتل كي يُشَبَّه به فيُسَكَّن مثله. ثم أشار إلى جواز أنْ يأتي (فُعُل) مُثقّلاً في الشعر، واحتج لذلك بالبيت الذي تقدّم ذكره.

وقد نصّ سيبويه على ذلك في (باب مَا جاء في هذا المعتل على ثلاثة أحرف لا زيادة فيه)، قال: «فأمّا فُعُلٌ فإنّ الواو تُسكن لاجتماع الضمتين والواو، فجعلوا الإسكان فيها نظيراً للهمزة في الواو في أَدْؤُر وقَؤُول، وذلك قولهم: عَوَانٌ وعُوُنٌ، ونَوَارٌ ونُوُرٌ، وقَوُولٌ، وقومٌ قُوُل. وألزموا هذا الإسكان إذ كانوا يسكّنون غير المعتل

---

(١) البيت لعديّ بن زيد، وصـدره: (عن مبرقاتٍ بالبُرَين وتبـدو)، وهو في ديوانـه: ١٢٧، والمقتضب: ١/ ١١٣، والمنصف: ١/ ٣٣٨، وشرح أبيات سيبويه: ٢/ ٤٢٥، وتحصيل عين الذهب: ٥٨٧، وشرح شواهد الشافية: ١٢١. وشرح المفصل: ٥/ ٤٤، ١٠/ ٨٤.

(٢) دقائق التصريف: ٤٣٥ ـ ٤٣٦.

نحو رُسْلٍ وأشباه ذلك. ولذلك آثروا الإسكان فيها على الهمزة حيث كان مثالها يُسَكّن للاستثقال. ولم يكن لأَدْؤُرٍ وقَؤُولٍ مثالٌ من غير المعتل يُسَكَّن فيُشَبَّه به. ويجوز تثقيله في الشعر كما يُضعّفون فيه ما لا يُضَعّف في الكلام. قال الشاعر:

وفـي الأكُـفِّ اللامعـاتِ سُـوُر»[١]

فسيبويه يُجيز تثقيل (فُعُل) مما عينه واو في الشعر للضرورة، قال الأعلم: «الشاهد فيه تحريك الواو من (سُوُر) بالضم على الأصل، تشبيهاً للمعتل بالصحيح عند الضرورة، والمستعمل في مثل هذا تسكين الثاني تخفيفاً، إذ كان ذلك جائزاً في الصحيح مثل الحُمُر والرُّسُل ونحوه، فتقول: الحُمْر والرُّسْل، فلما كان في الصحيح جائزاً مع خفّته كان في المعتل لازماً لثقله»[٢].

وذكر المؤدب أنّ ما كان على (فُعُل) مما عينه ياء، فإنّه مثل الصحيح لا تُسْتَثْقَل فيه الضمة، لأنّ الياء أخفُّ من الواو[٣]، إلا أنّ مَن أسكن الصحيح استخفافاً أسكن عين (فُعُل)، قال: «و(فُعُل) من الياء بمنزلة غير المعتل، وذلك في غُيُر، جمع غَيُور، ودجاجٌ بُيُضٌ، جمع بَيُوض. ومَنْ قال: رُسْلٌ فأسكن، قال: بِيْض، وهو من الفعل فُعُل»[٤].

---

(١) الكتاب: ٤/ ٣٥٩.

(٢) تحصيل عين الذهب: ٥٨٧. وفي النكت: ٣/ ٣٥٥: «وأما فُعُل من ذوات الواو فمعتلٌّ لثقل الضمة على الواو كقولهم: عَوَان وعُونٌ، وسوار وسُورٌ، فإن اضطر الشاعر أتى به على الأصل».

(٣) قال الرضي: «وإنْ كان الأجوف يائياً بقيت الياء مضمومة، إذ الضمة عليها ليست في ثقل الضمة على الواو». شرح الشافية: ٢/ ١٢٧.

(٤) دقائق التصريف: ٤٣٦.

وهذا موافق لكلام سيبويه، فإنّه قال: «وأما (فُعُلٌ) من بنات الياء فبمنزلة غير المعتل، لأنّ الياء وبعدها الواو أخفُّ عليهم، كما كانت الضمة أخفَّ عليهم فيها، وذلك نحو: غَيُورٍ وغُيُر. فإذا قلت: فُعُلٌ، قلتَ: غُيُرٌ، ودجاجٌ بُيُضٌ. ومَنْ قال: رُسْلٌ، فخفّف، قال: بِيْضٌ وغِيْرٌ، كما يقولها في فُعْلٍ من أَبْيَضَ، لأنها تصير فُعْلاً»(١).

وكأنّ كلام المؤدب أصله كلام سيبويه، والمتتبّع لكلامه في (باب حكم في مضارعة الأسماء الأفعالَ بوقوع الحرف المعتل فيها موقع عينهما) وكلام سيبويه في باب (ما جاء في أسماء هذا المعتل على ثلاثة أحرف لا زيادة فيه) يجد تشابهاً ملحوظاً بينهما.

قال المؤدب: «اعلم أنّ الاسم يُعَلُّ كما يُعَلُّ الفعل، لأنّ الفعل ليس أولى بهذا البناء من الاسم، فإذا أردْتَ (فَعَلٌ) قلتَ: باب، ودار، وساق. وربما جاء على الأصل نحو: الحَوَكَة والخَوَنة. فأما الأكثر ومجرى الباب فالإسكانُ والإعلال، وإنما هو بمنزلة: أَحْوَذَ واستَحْوَذَ. وكذلك (فَعِلٌ) كقولهم: خِفْتُ ورجلٌ خافٌ، وملتُ ورجلٌ مالٌ، ورحتُ ويومٌ راحٌ. وأما (فَعُلٌ) فلم يجيئوا بشيء منه على الأصل كراهةَ الضمة في الواو نحو: رجلٌ حَدُثٌ ونَدُسٌ وخَلُطٌ، وحَدُثٌ إذا كان حسن الحديث، وعَجُلٌ. وأما (فُعَلٌ) و(فِعَلٌ) فعلى الأصل. ولا يكون هذا البناء معتلاً كما يكون في التضعيف مُدغماً نحو: بُزَر وحُزَر. وكذلك قولهم: رجلٌ نُوَمَة، ورجلٌ سُؤَلة ولُوَمَة. و(فِعَلٌ) نحو: صِيَرٍ، وبِيَعٍ، ودِيَمٍ. وكذلك إنْ أردتَ مثال إبِلٍ قلت: قِوِل، بِيِع»(٢).

(١) الكتاب: ٤/ ٣٥٩ ـ ٣٦٠. وينظر: المقتضب: ١/ ١١٢، والممتع: ٢/ ٤٦٧، ٤٦٨.

(٢) دقائق التصريف: ٤٣٥.

وقال سيبويه: «اعلم أنّ كل اسم منها كان على ما ذكرتُ لك، إنْ كان يكون مثاله وبناؤه فعلاً فهو بمنزلة فِعله، يَعْتلُّ كاعتلاله. فإنْ أردتَ (فَعَلٌ) قلت: دارٌ ونابٌ وساقٌ، فيعتلّ كما يعتلُّ في الفعل، لأنّه ذلك البناء وذلك المثال. وربما جاء على الأصل كما يجيء فَعَلٌ من المضاعف على الأصل إذا كان اسماً، وذلك قولهم: القَوَد، والحوَكة، والخَوَنة، والجَوَرة. فأما الأكثر فالإسكان والاعتلال، وإنما هذا في هذا بمنزلة أَجْوَدْتُ واستَحْوَذْتُ. وكذلك (فَعِلٌ) وذلك: خِفْتُ ورجلٌ خافٌ، ومِلْتُ ورجلٌ مالٌ، ويومٌ راحٌ. وأما (فَعُلٌ) فلم يجيئوا به على الأصل كراهيةً للضمة في الواو، ولمَا عرفوا أنهم يصيرون إليه من الاعتلال من الإسكان أو الهمز، كما فعلوا بأدؤرٍ وخُونٍ. وأما (فُعَلٌ) منها فعلى الأصل ليس فيه إلا ذلك، لأنه لا يكون فعلاً معتلاً فيجريَ مجرى فعله. وذلك قولهم: رجلٌ نُوَمٌ، ورجلٌ سُوَلَةٌ، ولُوَمَة، وعُيَبَة. وكذلك (فِعَلٌ) قالوا: حِوَلٌ، وصِيَرٌ، وبِيَعٌ، ودِيَمٌ. وكذلك إنْ أردتَ نحو إِبِلٍ قلتَ: قِوِلٌ، وبِيِعٌ»[1]. وكأنّ كلام المؤدب هو كلام سيبويه نفسه.

* همز (مصائب) ونحوها:

قال المؤدّب: «وإذا أردت أنْ تشتق من القول فاعلاً، قلت: قَائِل بالهمزة. وإذا أردت أنْ تشتق (مَفْعَلاً) قلت: مَقَال. وكذلك من البَيْع، والعَيْش: مَبَاع، ومَعَاش. وجمعها: مبايع، ومعايش، بلا همز. وأما قراءة أهل المدينة، نافع وغيره: ﴿مَعَائِش﴾[الأعراف: ١٠، الحجر: ٢٠] فهي خطأ، كما أخطأت العرب في جمع المصيبة فقالوا: مصائب، فهمزوا. وكما قالوا: حَلأْتُ السَّويقَ، ولبّأتُ بالحج، ورثأتُ زوجي بأبيات. وكأنهم توهّموا أنّ مُصيبة: فَعِيلَة فهمزوها حين

---

(١) الكتاب: ٤/ ٣٥٨ ـ ٣٥٩.

جمعوها، كما همزوا جمع (سفينة) فقالوا: (سفائن). وإنما مصائب: (مَفَاعِل)، ومُصيبة: (مُفْعِلَة) من أصاب يُصيب. وأصلها: (مُصْوِبة) فألقَوا حركة الواو على الصاد فانكسرت الصاد وبعدها واو ساكنة فأبدلت ياءً للكسرة قبلها. وأكثر العرب يقول: (مَصَاوِب) فيجيء بها على القياس وعلى ما ينبغي»[1].

بيّن المؤدّب أنّ القياس في (مبايع) و(معايش) ترك الهمز، ولذلك خطّأ قراءة نافعٍ وأهل المدينة: ﴿وجعلنا لكم فيها معائش﴾ بالهمز[2]. وذكر أنّ هذا مثل قول العرب: «حلأْت السَّويق، ولبّأت بالحج، ورثأت زوجي بأبيات» بالهمز، وحكى ذلك الفرّاء عن امرأة من طيّئ، فقال: «وربما غلِطت العرب في الحرف إذا ضارعه آخر من الهمز فيهمزون غير المهموز، سمعت امرأةً من طيّئ تقول: رثأتُ زوجي بأبياتٍ. ويقولون: لبّأت بالحج وحلأتُ السّويقَ فيغلَطون»[3].

وأشار ابن جنّي إلى هذا وعدّه شاذاً مخالفاً للقياس، قال: «وحكى بعضهم: قَوْقأت الدجاجة، وحلأتُ السّويقَ، ورثأت المرأة زوجها، ولبّأ الرجل بالحج، وهذا كله شاذٌّ غير مطّرد في القياس»[4]. ويؤكده قول ابن عصفور: «وذلك قليل جداً لا يُقاس لقلّته في الكلام ولا في الضرورة»[5].

---

(١) دقائق التصريف: ٢٧٧ ـ ٢٧٨، وينظر: ٥٣٢.

(٢) قال ابن مجاهد: روى خارجة عن نافع (معائش) ممدودة مهموزة، وهو غلط. السبعة: ٢٧٨. وزاد ابن خالويه نسبتها إلى الأعرج. مختصر شواذ القرآن: ٤٢، وفي البحر المحيط: ٥/ ١٥: «قرأ الأعرج وزيد بن علي والأعمش وخارجة عن نافع وابن عامر في رواية: (معائش) بالهمز، وليس بالقياس، لكنّهم رووه وهم ثقات فوجب قبوله، وشذّ هذا الهمز».

(٣) معاني القرآن: ١/ ٣٩٥، وينظر: ٢/ ٢١٦.

(٤) سرّ صناعة الإعراب: ١/ ٩٠، وينظر: الخصائص: ٣/ ١٤٦.

(٥) الممتع: ١/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤.

وأشار المؤدب إلى أنّ العرب أخطؤوا حين جمعوا (مصيبة) على (مصائب)، لأنهم ظنوا أنّ (مصيبة) على وزن (فعيلة) فحملوها على (سفينة)، جمعها (سفائن)، غير أنّ (مُصيبة) على وزن (مُفْعِلة)، وأصلها: مُصْوِبة، فَعَيْنُها متحركة في الأصل، فإذا احتيج إلى حركتها في الجمع حُمِّلت الحركة، قال ابن جني: «وهذا مما لا ينبغي همزه في وجهٍ من القياس، وقياسه: مَصَاوِب»(١).

وقد نصَّ سيبويه على أنّ العرب لم يهمزوا مقاول ومعايش، قال: «ولم يهمزوا مَقَاوِل ومَعَايش، لأنهما ليستا بالاسم على الفعل فتعتلاّ عليه، وإنما هو جمع مَقَالةٍ ومَعِيشةٍ، وأصلها التحريك، فجمَعْتَهُما على الأصل كأنك جمعت مَعْيِشَةً ومَقْوَلةً، ولم تجعله بمنزلة ما اعتلّ على فِعْله، ولكنّه أُجري مجرى مِفْعَال»(٢).

ثم أشار إلى أنّ همز (مصائب) غلط من العرب، ومَن همزها شبهها بصحيفة وصحائف، قال: «فأما قولهم: (مَصَائب) فإنّه غَلَطٌ منهم، وذلك أنّهم توَهَّموا أنّ مُصيبة فعيلة، وإنما هي مُفْعِلةٌ. وقد قالوا: مَصَاوب... وقالوا: مصيبة ومصائب، فهمزوها وشبهوها حيث سكنت بصحيفة وصحائف»(٣).

ثم ذكر المؤدب أنّ همز: صحائف، ورسائل، وعجائز يختلف عن همز معايش، لأنّ حروف اللّين فيهنّ زائدة وليست أصلية، فصحيفة فعلها: صَحَف، والياء زائدة، ورسالة فعلها: رسل، والألف زائدة، وعجوز فعلها: عجز، والواو زائدة، بخلاف معيشة ففعلها: عاش والياء فيها أصلية.

واعتمد في ذلك على كلام الخليل، قال: «وقال الخليل رحمه الله: واو

(١) الخصائص: ٣/ ١٤٤.

(٢) الكتاب: ٤/ ٣٥٥.

(٣) المصدر نفسه: ٤/ ٣٥٦.

(عجوز)، وألف (رسالة)، وياء (صحيفة)، إنما هُمِزْن من الجمع، وليست بمنزلة مَعَايش، إذا قلت: صحائف، ورسائل، وعجائز، لأنّ حروف اللين فيهن ليس أصلهنّ الحركة، وإنما هي حروفٌ مَيْتَةٌ لا تدخلها الحركات، ووقَعْنَ بعد ألفٍ فَهُمِزْنَ ولم يَظْهَرْنَ، إذ كُنَّ لا أصلَ لهنّ في الحركات، ولو ظَهَرْنَ في الجمع متحركات كانت الحركة تدخلهنّ في غير الجمع في بعض المواضع»(١).

وقد نصّ سيبويه على أنّه سأل الخليل عن ذلك فقال: «وسألته عن واو عجوز وألف رسالة وياء صحيفة، لأيِّ شيءٍ هُمِزْنَ في الجمع، ولم يكنَّ بمنزلة مَعَاون ومَعَايش، إذا قلت: صحائف ورسائِل وعجائِز؟ فقال: لأنّي إذا جمعت مَعَاوِنَ ونحوَها، فإنّما أجمعُ ما أصله الحركة. وهذه الحروف لمّا لم يكن أصلها التحريكَ وكانت مَيِّتةً لا تدخلها الحركة على حال، وقد وقعت بعد ألف، لم تكن أقوى حالاً مما أصله متحرّك وقد تدخله الحركة في مواضع كثيرة، وذلك نحو قولك: قال وباع، ويغزو ويرمي، فهُمِزت بعد الألف كما يُهْمَز سِقَاءٌ وقَضاءٌ، وكما يُهْمَز قَائِلٌ وأصله التحريك، فهذه الأحرف الميّتة التي ليس أصلُها الحركةَ أجدرُ أنْ تَغَيَّرَ إذا همزتَ ما أصله الحركة»(٢).

وكأنّ كلام المؤدب في هذه المسألة مأخوذٌ عن «كتاب سيبويه»، يؤكده أنّ قول الخليل الذي ذكره المؤدب نصّ عليه سيبويه.

* * *

(١) دقائق التصريف: ٢٧٨ ـ ٢٧٩.

(٢) الكتاب: ٤/ ٣٥٦.

الفَصْلُ السَّادِسُ

ابن خالويه (٣٧٠هـ) وتأثّره بكتاب سيبويه

يُعَدُّ الحسين بن أحمد بن خالَوَيه أبو عبدالله الهمذاني من كبار النحويين، فقد أخذ النحو واللغة عن جلّة من مشاهير علماء عصره من المذهبين البصري والكوفي، لذا قال عنه ابن النّديم: «خلط بين المذهبين»[(١)]. ومن هؤلاء الشيوخ الذين أخذ عنهم: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، وأبو عُمَر الزاهد[(٢)] من الكوفيين، وأبو سعيد السيرافي من البصريين[(٣)].

ولعلّ ميله إلى مصطلحات الكوفيين دليل على أنّه أقرب إلى الكوفيين منه إلى البصريين، ففي مصنفاته مصطلحات كوفية كثيرة. ويؤكد نزعته الكوفية قوله الذي لا يخلو من تعصّب حين أجاز عطف الظاهر على المضمر المخفوض: «وزعم البصريون جميعاً أنّه لحنٌ، وليس لحناً عندي»[(٤)].

ولابن خالويه آثار في النحو ظاهرة، وكتاباه «إعراب القراءات السبع»،

---

(١) ينظر: الفهرست: ١/ ١٤٧.

(٢) محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم، من أكابر أهل اللغة وأحفظهم لها، يُعرف بغلام ثعلب، (ت٣٤٥هـ). طبقات النحويين واللغويين: ٢٠٩، ونزهة الألباء: ٣٧٦، وإنباه الرواة: ٣/ ١٧١، والأعلام: ٦/ ٢٥٤.

(٣) ينظر: الفهرست: ١/ ١٤٧، ونزهة الألباء: ٣١١، وإنباه الرواة: ١/ ٣٥٩، وبغية الوعاة: ١/ ٥١١.

(٤) إعراب القراءات السبع: ١/ ١٢٧، وقال في الحجة: ١١٩: «وإذا كان البصريون لم يسمعوا الخفض في مثل هذا ولا عرفوا إضمار الخافض فقد عرفه غيرهم».

و«إعراب ثلاثين سورة» يدلان على معرفة كاملة في النحو والإعراب، وعلى دراية بأقوال علماء النحو واختلافاتهم، فكان يقارن بين آرائهم، ويحاول التوفيق بينها. ولعلّ تلمذته للسيرافي كانت السبب في فهمه «كتاب سيبويه» وتأثّره به. وهذا ما سيبيّنه هذا الفصل ويُعنَى به.

*** العطف على عاملين[1]:**

قال ابن خالويه في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ . . . وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ﴾[الجاثية: ٤ ـ ٥]: «قرأ حمزة والكسائي بخفض التاء[2] على أنّه في موضع نصبٍ رداً على (إنّ)، وإنّما كُسِرَت التاء لأنّها غيرُ أصلية. وقال المبرّد: هو لحنٌ عندي، لأنّه عطفٌ على عاملين على (إنّ) و(في). وكان الأخفش يرى العطف على عاملين، فيقول: مررتُ بزيدٍ في الدار والحجرةِ عمرو. واحتجَّ بقول الشاعر[3]:

أَكُلَّ امرئٍ تَحْسَبِينَ امرأً ونارٍ تأَجَّجُ للحرب نارا»[4]

---

(١) قال الرضي: «معنى قولهم: العطف على عاملين: أنْ تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الإعراب كالمنصوب والمرفوع، أو متفقين كالمنصوبين أو المرفوعين على معمولي عاملين مختلفين». شرح الكافية: ١/ ٣٢٣.

(٢) ينظر: السبعة: ٥٩٤، والكشف: ٢/ ٢٦٧، والتيسير: ١٩٨.

(٣) البيت لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه: ٣٥٣، ورواية عجزه فيه: (ونارِ تَوَقَّدُ بالليلِ نارا)، والكتاب: ١/ ٦٦، والأصمعيات: ١٩١، وتحصيل عين الذهب: ٩٢، وشرح المفصل: ٣/ ٢٦، والمقاصد النحوية: ٣/ ٤٤٥، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٧٠٠، ونسب لعدي بن زيد العبادي في ملحق ديوانه: ١٩٩، والكامل: ١/ ٣٧٦، ٢/ ١٠٠٢.

(٤) إعراب القراءات السبع: ٢/ ٣١١ ـ ٣١٢.

جعل ابن خالويه قراءة حمزة والكسائي: (آياتٍ) بكسر التاء من باب العطف على عاملين، والعاملان هما: (إنّ) الناصبة، و(في) الخافضة، في قوله تعالى: ﴿إنّ في السَّموات والأرض لآياتٍ﴾[الجاثية: ٣]، فَعُطفَ بالواو على عاملين مُخْتَلِفَي الإعراب ناصبٍ وخافضٍ. ولم يُقدَّر في هذا الوجه حذف (في). وأشار إلى أنّ المبرّد لا يجيز العطف على عاملين، وقد نصّ المبرد على ذلك فقال: «وقد قرأ بعض القرّاء ـ وليس بجائز عندنا ـ: ﴿واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزقٍ فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آياتٍ﴾[الجاثية: ٥]، فجعل (آياتٍ) في موضع نصب، وخفضها لتاء الجميع فحَمَلَها على (إنّ) وعطفها بالواو، وعطف اختلافاً على (في)، ولا أرى ذا في القرآن جائزاً، لأنه ليس بموضع ضرورة»[1].

وذكر ابن خالويه أنّ الأخفش يرى العطف على عاملين ويجيزه. وإلى هذا أشار السيرافي فقال: «وزعم الأخفش أن سيبويه غلط في إنكار العطف على عاملين، وأنه جائز، مثل قول الله تعالى في قراءة بعض الناس: (وفي خَلْقِكُم وما يَبُثّ من دابّة آياتٍ) فجرّ (الآيات) وهي في موضع نصب، ومثل ذلك قول الله تعالى: ﴿لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾[سبأ: ٢٤]، عطفاً على خبر (إنّ)، وعلى اللام»[2].

غيرَ أنّ السيرافي غلطه في الآيتين اللتين ذكرهما، فقال: «أما قوله تعالى: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ﴾ فالشاهد في الآية التي بعدها لا فيها، لأنّ حرف الجرّ قد ذكر في قوله: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ﴾، وموضع الاحتجاج في الآية التي بعدها. وأما قوله

---

(١) الكامل: ١/ ٣٧٥ ـ ٣٧٦. وفي: ٢/ ١٠٠٢: «وكان أبو الحسن الأخفش يراه ويقرأ: (واختلاف الليل والنهار... آياتٍ) فعطف على (إنّ) وعلى (في)».

(٢) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٤٧.

تعالى: ﴿لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ فالأخفش يقدّر: إنّا وإيّاكم لفي ضلال مبين. فحذف (إنّ) و(اللام) من قوله: ﴿أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ وهذا لا حجة له فيه، لأنّ قوله: ﴿أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ ليس فيه معمول (إنّ) منفي، فيكون عطفاً على (إنّ)، و(اللام) في قوله ﷻ: ﴿لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ غير عاملة، فاحتجاجه بهذا بعيد»(١).

ويرى بعض النحويين أنّ قول سيبويه: «ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً»(٢) من باب العطف على عاملين، وذلك أنّ (بيضاء) جُرَّ عطفاً على (سوداء) والعامل فيها (كل)، و(شحمة) منصوبة عطفاً على (تمرة) خبر (ما)(٣). بيد أنّ السيرافي يرى أن ذلك ليس عطفاً على عاملين عند سيبويه، لأنّه تأوله تأوّلاً أخرجه عما قال القائل. فقال: «وإنْ شئت نصبت (شحمةً)، و(بيضاء) في موضع جرّ، كأنك أظهرت (كل) فقلت: ولا كل بيضاء»(٤). يريد أنّ (بيضاء) مجرورة بـ (كل) أخرى محذوفة مقدّرة بعد (لا) وليست معطوفة على (سوداء)، فلم يحصل العطف على عاملين(٥).

وذهب النحاس إلى أن سيبويه من الذين قالوا بجواز العطف على عاملين، قال: «قد اختلف النحويون فيه، فقال بعضهم: النصب فيه جائز، وأجاز العطف

(١) المصدر نفسه: ٣/ ٤٨.

(٢) الكتاب: ١/ ٦٥.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٤٩. وفي شرح المفصل: ٣/ ٢٧: «وكان أبو الحسن الأخفش وجماعة من البصريين يحملون ذلك وما كان مثله على العطف على عاملين وهو رأي الكوفيين... وسيبويه والخليل لا يريان ذلك ولا يجيزانه».

(٤) الكتاب: ١/ ٦٥ ـ ٦٦.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٤٩، والنكت: ١/ ٢٩٦.

على عاملين. فممن قال هذا سيبويه والأخفش والكسائي والفرّاء... وكان أبو إسحاق يحتج لسيبويه في العطف، لأنّه عطف: ﴿وَٱخْتِلَٰفِ﴾ على: ﴿وَفِى خَلْقِكُمْ﴾، وعطف: ﴿ءَايَٰتٍ﴾ على الموضع فقد صار العطف على عاملين إجماعاً»[١].

وذكر النحاس أنّ سيبويه أنشد قول الشاعر:

أكلَّ امرئٍ تَحْسَبِيْنَ امرأً ونارٍ توقَّدُ باللّيلِ نارا

شاهداً لجواز العطف على عاملين.

غير أنّ المبرد قصر هذا على الشعر، فأنكره في اختيار الكلام، وأجازه في الشعر للضرورة مستنداً إلى البيت الذي أنشده سيبويه، فقال فيه: «عطف على (امرئ) وعلى المنصوب الأول»[٢]. أي إنه خفض (ونارٍ) ونصب (ناراً) الأخيرة عطفاً على (كل) المنصوبة بـ (تحسبين)، وعلى (امرئ) المخفوض بـ (كل) فخفض، فعطف على عاملين مختلفين. ولا يرى السيرافي أنّ سيبويه أنشده شاهداً لجواز العطف على عاملين، بل جعله على غير ذلك، لقوله: «فاستغنيتَ عن تثنية (كل) لذكرك إياه في أول الكلام، ولقلة التباسه على المخاطب»[٣].

أي: إنّه تأول البيت بتقدير (كل) معادة، ولم يعطف (نار) على (امرئ)، وكأنه أراد: وكلَّ نارٍ توقّدُ بالليل نارا[٤]. يؤكده قول مكي بن أبي طالب: «قدره سيبويه على حذف (كل) مع (نار) لتقدُّم ذكرها، كأنه قال: وكلَّ نارٍ، ثم حذف

---

(١) إعراب القرآن للنحاس: ٤/ ١٤٠ ـ ١٤١، وينظر: معاني القرآن للزجاج: ٤/ ٤٣٢.

(٢) الكامل: ١/ ٣٧٦، وينظر: ٢/ ١٠٠٢.

(٣) الكتاب: ١/ ٦٦.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٥٠، والنكت: ١/ ٢٩٧.

(كلاً) لتقدم ذكرها، فيسلم بهذه التقدير من العطف على عاملين»[١].

غير أنّ نسبة جواز العطف على عاملين إلى الكوفيين والأخفش نسبة مطلقة أمرٌ فيه نظر، لأنّ الجواز مَنوطٌ بشروط، يقول ابن مالك: «وأجمعوا على منع العطف على عاملين إنْ لم يكن أحدهما جاراً، وكذا إنْ كان أحدهما جاراً وفُصل المعطوف من العاطف بغير (لا)، فإنْ كان أحدهما جاراً واتصل المعطوف بالعاطف أجاز الأخفش العطف عليهما نحو: في الدار زيدٌ والحجرةِ عمرٌو، والخيلُ لخالدٍ وسعيدٍ الإبلُ. والفصل بـ (لا) مغتفرٌ نحو: ما في الدار زيدٌ ولا الحجرة عمرو»[٢].

ويقول الرضيّ: «اعلم أنّ الأخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقاً إلا إذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور، نحو: دخل زيدٌ إلى عمرو وبكر خالد. فهذا لا يجوز إجماعاً منهم، ممن جوّز العطف على عاملين ومَن لم يجوّز. أما عند مَنْ جوّز فللفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور، وأمّا عند مَنْ لم يجوّز فلهذا وللعطف على عاملين. وليس الأمر كما زعم المصنف من قوله: يجيزه بعض الكوفيين مطلقاً. فإنّهم كلهم أطبقوا على المنع مما ذكرنا. فإنْ ولي المجرور في المسألة المذكورة حرف العطف، نحو: زيدٌ في الدار والحجرة عمرو، أجازه الأخفش لأنّ المانع عنده إنما كان هو الفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور، ولا يجوز كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور، وقد زال المانع بإيلاء المجرور للعاطف فلهذا جوّز الأخفش: ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ عمرو»[٣].

(١) مشكل إعراب القرآن: ٦١٣.

(٢) شرح التسهيل: ٣/ ٣٧٨.

(٣) شرح الكافية للرضي: ١/ ٣٢٤.

ويرى الرضي أن القول بالمنع مطلقاً مذهب سيبويه، والفرّاء يوافقه على هذا ويخالف الأخفش يقول: «الأخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين إلا ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور لا غير، وسيبويه يمنعه مطلقاً، والفرّاء كما نسب إليه ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف الأخفش، وهما ـ أي: سيبويه والفرّاء ـ يُضمران الجار في كل صورة تُوهم العطف على عاملين وفيها مجرور، نحو قولهم: ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمة، أي: ولا كل بيضاء»[١].

وأمّا ابن خالويه فإنّه يفضّل ـ في حالة القراءة بالخفض ـ جعلَ (آيات) الثانية بدلاً من (آيات) الأولى[٢]، يقول: «ومَن خفض التاء فله حجّةٌ أجود مما مضى. وذلك أنّه يجعل (آيات) الثانية بدلاً من الأولى، فيكون غيرَ عاطف على عاملين»[٣]. وكأنّه يميل إلى منع العطف على عاملين، وهذا مشهور ما ذهب إليه سيبويه.

*** الفصل بين المضاف والمضاف إليه:**

قال ابن خالويه في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[٤]: «الأولاد في موضع نصب، و(شركاؤهم) يرتفعون بفعلهم، وفعلهم التزيين، والتقدير: وكذلك زَيَّن شُركاؤهم أنْ قَتَلَ كثيرٌ من المشركين أولادَهم. فهذه قراءة الناس كلِّهم إلا أهل الشام فإنّهم

---

(١) شرح الكافي للرضي: ١/ ٣٢٥.

(٢) قال العكبري في قراءة (آيات) بالكسر: «فيه وجهان؛ أحدهما: أنّ (إنّ) مضمرة حذفت الدلالة (إنّ) الأولى عليها، وليست (آيات) معطوفة على (آيات) الأولى لما فيه من العطف على عاملين. والثاني: أن يكون كرّر (آيات) للتوكيد، لأنها من لفظ (آيات) الأولى، فأعربها بإعرابه». التبيان: ٢/ ١١٥٠.

(٣) إعراب القراءات السبع: ٢/ ٣١٢.

(٤) تقدّم تخريجها، ص١٠٨.

قرؤوا (وكذلك زُيِّنَ) بضمّ الزاي، (قَتْلُ) بالرّفع، (أولادَهم) بالنصب، (شركائِهم) بالخفض، على تقدير: قَتْلُ شركائِهم أولادَهم، ففرّقوا بين المضاف والمضاف إليه، كما قال الشاعر[(١)]:

فزجَجْتُها متمكّناً زجَّ القلوصَ أبي مزادَه

أراد: زجَّ أبي مَزادة القلوص»[(٢)].

ذكر ابن خالويه قراءة ابن عامر وذهب في توجيهها إلى أنّه فُصل بين المضاف (قتل) والمضاف إليه (شركائِهم) بـ (أولادهم)، واحتج لهذه القراءة بقول الشاعر: (زجّ القلوصَ أبي مَزادَه)، إذ أضاف المصدر إلى الفاعل وفصل بينهما بالمفعول وهو (القلوص). وذلك ضعيف جداً عند سيبويه، لم يصحّ نقله عنه[(٣)].

بيد أنّه قال في «الحجة» ـ إنْ صحّت نسبته إليه ـ[(٤)]: «والحجة لِمَن قرأ بضم الزاي أنّه دلّ بذلك على بناء الفعل لما لم يُسمَّ فاعله، ورفع به (القتل) وأضافه إلى (شركائهم) فخفضهم، ونصب (أولادهم) بوقوع القتل عليهم. وحالَ بين المضاف والمضاف إليه، وهو قبيحٌ في القرآن، وإنما يجوز في الشعر كقول ذي الرّمة[(٥)]:

كأنّ أصواتَ من إيغالهنَّ بنا أواخِرِ المَيْسِ أنقاضُ الفراريجِ

---

(١) تقدم تخريجه، ص١٠٧.

(٢) إعراب القراءات السبع: ١/ ١٧١.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ٢٣.

(٤) نشره عبد العال سالم مكرم منسوباً إلى ابن خالويه، وذكر مجموعة من الأدلة على صحة نسبته إليه. الحجة (مقدمة التحقيق): ١٩، غير أن عبد الرحمن العثيمين شكك في نسبته إلى ابن خالويه. إعراب القراءات السبع (مقدمة التحقيق): ٨٦.

(٥) تقدم تخريجه، ص١٠٧.

وإنما حمل القارئ بهذا عليه أنّه وجده في مصاحف أهل الشام بالياء فاتّبع الخطّ»[١].

فابن خالويه يرى في «الحجة» أنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح في اختيار الكلام، جائز في الشعر للضرورة، واحتج لهذا بقول ذي الرّمة إذ فصل بين المضاف وهو (أصوات)، والمضاف إليه وهو (أواخر) بالجار والمجرور (من إيغالهن بنا). وقد نصَّ سيبويه على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور في الشعر للضرورة. وقد تقدّم كلام سيبويه فيما سلف[٢]. وكأن ابن خالويه تأثّر في هذه المسألة بكتاب سيبويه.

*** أنْ المخففة من الثقيلة:**

قال ابن خالويه في قوله تعالى: ﴿أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[الأعراف: ٤٤]: «من خفّف (أنْ)[٣] فله مذهبان؛ أحدهما: أنّه أراد أن يُخفّف كما قال: ﴿أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾[الحديد: ٢٩]، أراد: أنّهم. وكقراءة عاصم ونافع: ﴿وإنْ كلاًّ﴾[٤][هود: ١١١]، أراد: وإنَّ كلاً، قال الشاعر[٥]:

---

(١) الحجة: ١٥٠ ـ ١٥١.

(٢) ينظر: ص١٠٦ ـ ١٠٧.

(٣) وهي قراءة نافع وأبي عمرو وعاصم وابن كثير برواية قنبل، وقرأ الباقون بالتشديد ونصب: (لعنة). السبعة: ٢٨١، والكشف: ١/ ٤٦٣، والتيسير: ١١٠.

(٤) هي قراءة ابن كثير ونافع وأبي بكر عن عاصم، وقرأ الباقون: (وإنّ) بتشديد النون. السبعة: ٣٣٩، والكشف: ١/ ٥٣٦، والتيسير: ١٢٦.

(٥) البيت بلا عزو في الكتاب: ٢/ ١٣٥، وروايته: (ووجهٍ مشرق...)، والأصول في النحو: ١/ ٢٤٦، والمنصف: ٣/ ١٢٨، وتحصيل عين الذهب: ٢٨٦، والأمالي الشجرية: ١/ ٢٣٧، ٢/ ٣، وشرح المفصل: ٨/ ٨٢، والمقاصد النحوية: ٢/ ٣٠٥، =

وصدرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كأنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ

أراد: كأنَّ، فخفّف. فهذا إنشاد البصريين رحمهم الله، والكوفيون إذا خفّفوا رفعوا فقالوا: «كأنْ ثدياه»، إلا أن يكون الاسم مكنياً كقوله[1]:

فلو أنْكِ في يوم الرّخاءِ سألتني فراقَكِ لم أبْخَلْ وأنتِ صديقُ

أراد: فلو أنّك»[2].

ذكر ابن خالويه أنّ (أنْ) المخففة تعمل عند البصريين عمل المثقّلة، وأما الكوفيون فلا يعملونها إذا خُفّفت، ويجعلون ما بعدها مرفوعاً، واحتج لذلك بقول الشاعر: (كأنْ ثدييه حقّان)، وأشار إلى أنّ هذه رواية البصريين، وأما رواية الكوفيين: (كأنْ ثدياه) برفع الاسم بعد (كأنْ) على أنه مبتدأ. وقد أنشد سيبويه هذا البيت برواية الرفع شاهداً لتخفيف (كأنْ) وإضمار اسمها، ورفع (ثدياه) على أنه مبتدأ والجملة منه ومن خبره خبر (كأن). والتقدير: كأنْه ثدياه حقان[3]. قال: «لأنّه لا يحسن هاهنا إلا الإضمار»[4]. غير أنه أشار إلى أنّ بعض العرب يروون هذا البيت بالنصب (كأنْ ثدييه)، يخففون (كأنْ) ويعملونها عمل المثقّلة، قال: «حدّثنا مَن نثق به، أنّه سمع من العرب مَن يقول: إنْ عَمْراً لمنطلقٌ، وأهل المدينة يقرؤون:

= والخزانة: ١٠/ ٣٩٨. ويروى: (ونَحْرٍ مُشْرِقِ اللَّونِ).

(١) البيت بلا عزو في المنصف: ٣/ ١٢٨، وشرح المفصل: ٨/ ٧١، والمقاصد النحوية: ٢/ ٣١١، وشرح شواهد المغني: ١/ ١٠٥، والخزانة: ٥/ ٤٢٦، ١٠/ ٣٨١.

(٢) إعراب القراءات السبع: ١/ ١٨٢ ـ ١٨٣، وينظر: شرح مقصورة ابن دريد: ٣١٤.

(٣) ينظر: النكت: ٢/ ١١٤، وتحصيل عين الذهب: ٢٨٦، وشرح المفصل: ٨/ ٨٢.

(٤) الكتاب: ٢/ ١٣٥.

(وإنْ كُلاً لمَا ليُوَفِّينّهم ربُّكَ أعمالَهم)، يخفّفون وينصبون، كما قالوا:

كـــأنْ ثدييْـــه حقّـــان(١)

وذهب صاحب المفصّل إلى أنها إذا خفّفت يبطل عملها، غير أنّ ابن يعيش يرى أنّه أراد بالإلغاء: عدم إعمالها لفظاً، يقول: «حكم كأنّ كحكم أنّ المفتوحة إذا خففت ففيها وجهان؛ أجودهما إبطال عملها ظاهراً، وذلك لنقص لفظها بالتخفيف فتقول: كأنْ زيدٌ أسدٌ، والمراد: كأنه زيد أسد، أي: الشأن والحديث، وقوله: يبطل عملها يريد: ظاهراً»(٢). وكأنّ مراده إرجاع كلام الزمخشري إلى كلام سيبويه، أشار إلى ذلك البغدادي فقال: «إنّ مذهب سيبويه أنّ كأنّ إذا خفّفت لا يكون اسمها إلا ضميراً محذوفاً، وعملها في الاسم الظاهر خاصٌّ بالضرورة، ولما كان ظاهر قول الزمخشري: (فيبطل عملها) محتملاً لإلغائها عن العمل لفظاً وتقديراً، أوّله بما ذكره»(٣). ولعل كلام الكوفيين يُؤَوّل على النحو الذي فسره ابن يعيش.

وأشار ابن خالويه إلى أنّ الكوفيين يعملون (أنْ) المخففة عمل المُثَقَّلة إذا كان اسمها ضميراً، واحتج لذلك بقوله: (فلو أنْك...)، يؤكده أنّه في موضع آخر ردّ على مَن يقول: «إنما نصبته بـ (أنّ) تشبيهاً بالفعل فإذا خفّفت زال شبه الفعل، فَلِمَ نصبت بها»، بقوله: «إنّ من الأفعال ما يُحذف منه فيعمل عمل التام، كقولك: خُذِ المالَ، وقُلِ الحقَّ، ومُرْ زيداً، وسَلْ عَمْراً وعِ كلامي، وشِ ثوبَك،

(١) الكتاب: ٢/ ١٤٠. وذكر الأعلم أنّ رواية النصب هي رواية الأخفش، يعملها عمل المشددة، والمعنى: كأنْ ثَدْيَي صاحب الوجه، أو صاحب النحر. النكت: ٢/ ١١٥.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٨/ ٨٢.

(٣) ينظر: الخزانة: ١٠/ ٣٩٢.

وقِ زيداً، فكذلك (أنْ) جاز حذفها وإعمالها»[١].

وهذا موافق لكلام سيبويه في تعليل إعمال (أنْ) المخففة، يقول: «وذلك لأنّ الحرفَ بمنزلة الفعل، فلما حُذِف من نفسه شيء لم يُغَيَّر عمله كما لم يُغَيَّر عمل: لم يَكُ ولم أُبَل حين حُذف»[٢].

وهذا دليلٌ على أنّ الكوفيين لا يبطلون عمل (أنْ) المخففة مطلقاً، لأنهم يجيزون إعمالها إذا كان اسمها ضميراً. وكأنهم يوافقون سيبويه في جواز إعمالها إذا كان اسمها ضميراً، غير أنّ اسمها عنده يجب أن يكون ضميرَ الشأن المحذوف، يقول في بيت الأعشى[٣]:

في فتيةٍ كسيوفِ الهندِ قد علموا أنْ هالكٌ كلُّ مَنْ يَحْفَى وينتعِلُ

«فإنّ هذا على إضمار الهاء»[٤]، ويقول في موضع آخر: «فهذا يريد معنى الهاء. ولا تُخفّفْ (أنْ) إلا عليه، كما قال: قد علمتُ أنْ لا يقول ذاك، أي: أنّه لا يقول»[٥].

وذهب ابن جني إلى أنّ إعمال (أن) المخففة في الضمير البارز شاذ، قال

(١) إعراب القراءات السبع: ١/ ٢٩٥.

(٢) الكتاب: ٢/ ١٤٠.

(٣) وهو في ديوانه: ٥٩، ورواية عجزه فيه: (أنْ ليس يدفع عن ذي الحيلة الحِيَلُ)، وشرح أبيات سيبويه: ٢/ ٧٦، وتحصيل عين الذهب: ٢٨٧، ٤١٥، ٤٤٥، ٥٠٧، والأمالي الشجرية: ٢/ ٢، وشرح المفصل: ٨/ ٧٤، والمقاصد النحوية: ٢/ ٢٨٧، والخزانة: ٨/ ٣٩٠، ١٠/ ٣٩١.

(٤) الكتاب: ٢/ ١٣٧.

(٥) المصدر نفسه: ٣/ ٧٤. وينظر: الخزانة: ٥/ ٤٢٦.

في قول الشاعر: (فلو أنك...): «خففها وأعملها في المضمر، وهذا بعيدٌ، لأنّ الإضمار يردُّ الأشياء إلى أصولها، وكأن حكمه إذا أعملها في المضمر أنْ يثقّلها، لكنه حمل المضمر على المظهر، وهو شاذ»(١).

وأرى أنْ أشير هنا إلى أنّ ابن خالويه قال في الوجه الآخر لتخفيف (أنْ) في قوله تعالى: ﴿أَن لَّعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾: «أن يكون أراد فأذّنَ مؤذّنٌ بينهم أي: لعنة الله، فـ(أنْ) بمعنى: (أي)، وهذا حكاه الخليل ﷺ، كقوله: ﴿أَنِ ٱمۡشُواْ وَٱصۡبِرُواْ﴾ [ص: ٦] أي: امشوا»(٢).

وقد نصّ سيبويه على هذا في (باب ما تكون فيه أنْ بمنزلة أي)، قال: «وذلك قوله ﷻ: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ وَٱصۡبِرُواْ﴾، زعم الخليل أنّه بمنزلة (أي)، لأنك إذا قلت: انطلق بنو فلان أنِ امشوا، فأنت لا تريد أنْ تخبر أنهم انطلقوا بالمَشْي، ومثل ذلك: ﴿مَا قُلۡتُ لَهُمۡ إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾[المائدة: ١١٧]. وهذا تفسير الخليل. ومثل هذا في القرآن كثير»(٣). وكأنّ كلام ابن خالويه في تأويل قراءة (أنْ) بالتخفيف مأخوذٌ عن كتاب سيبويه.

*** حذف لام الأمر من المستقبل الغائب:**

قال ابن خالويه في قوله تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ هُوَ خَيۡرٞ مِّمَّا يَجۡمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٨]: «رُوي عن الرسول: (فلتفرحوا) بالتاء على أصل الأمر(٤). وذلك أنّ

---

(١) المنصف: ٣/ ١٢٩.

(٢) إعراب القراءات السبع: ١/ ١٨٣.

(٣) الكتاب: ٣/ ١٦٢. وينظر: النكت: ٢/ ٤١٤.

(٤) وفي مختصر شواذ القرآن: ٥٧: (فلتفرحوا) بالتاء النبي ﷺ، وعن الكسائي في رواية =

كلَّ أمرٍ للغائب والحاضر فلا بُدَّ من لامٍ تجزم الفعل، كقولك: ليقُمْ زيدٌ، ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾[الطلاق: ٧]، وكذلك إذا قلت: قُمْ واذهب، والأصل: لِتَقُمْ ولتذهبْ، بإجماع النحويين، غيرَ أنّ المواجهة كَثُرَ استعماله فحُذِفت اللام اختصاراً واستَغْنَوْا بـ (افرحوا) عن (لتفرحوا) وبـ (قُمْ) عن (لتَقُمْ). وفي حرف أُبَيّ: (فبذلك فافرحوا)[1]. فأمّا اللام من الغائب فلا يجوز حذفها إلا في ضرورة شعرٍ، كما قال[2]:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نَفْسٍ إذا ما خِفْتَ من أمرٍ تَبالا»[3]

ذهب ابن خالويه إلى أنّ أصل فعل الأمر فعل مستقبل مجزوم بلام الأمر، غير أنّه حُذفت اللام في حال الخطاب لعلة كثرة الاستعمال، وهذا مذهب الكوفيين، يؤكد ذلك قوله في إعراب (قُل): «الأصل عند البصرة (أُقْوُلْ) على وزن (أُقْتُل)... وعند أهل الكوفة الأصل (لتَقْوُلْ) فيجزمونه بلام الأمر، قالوا: ثم حذفنا حرف الاستقبال واللام في الأمر تخفيفاً، فهو عندهم مجزوم بتلك اللام

= زكريا بن وردان، وعن يعقوب. وفي المبسوط: ٢٣٤: «قرأ يعقوب في رواية رُوَيس: ﴿فبذلك فلتفرحوا هو خير مما تجمعون﴾ بالتاء فيهما، وروي ذلك عن النبي ﷺ وأبيّ بن كعب...» وينظر: النشر: ٢/ ٢٨٥.

(١) ينظر: المحتسب: ١/ ٣١٣، والبحر المحيط: ٦/ ٧٦، قال أبو حيان: «وهذه هي اللغة الكثيرة الشهيرة في أمر المخاطب. وأما (فليفرحوا) بالياء فهي لغة قليلة».

(٢) البيت بلا عزو في الكتاب: ٣/ ٨، والمقتضب: ٢/ ١٣٢، والأصول في النحو: ٢/ ١٧٥. وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ٢٦٨، وتحصيل عين الذهب: ٣٨٧، وشرح المفصل: ٧/ ٣٥، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٥٩٧، والخزانة: ٩/ ١١. ويروى: (من شيء) بدلاً من (من أمر).

(٣) إعراب القراءات السبع: ١/ ٢٦٩.

المقدّرة. وعند أهل البصرة لمّا حُذفت تلك اللام وحرفُ المضارع صار موقوفاً لا مجزوماً لأنّ العامل إذا وُجِدَ عمل، وإذا فُقِدَ بطُلَ عمله»(١).

بَيْدَ أنّه أشار إلى أنه لا يجوز حذف لام الأمر من فعل المستقبل في حال الغائب إلا في الشعر للضرورة، واحتج لذلك بقول الشاعر: (محمد تَفْدِ نفسك. . .). يؤكده قوله: «ولا تُحْذَف اللام في غائب إلا في شاذّ أو ضرورة شاعر»(٢).

وهذا موافق لكلام سيبويه فإنّه نصَّ على جواز حذف اللام في الشعر وإعمالها مضمرة، يقول: «واعلم أنّ هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرةً، كأنّهم شبّهوها بـ (أنْ) إذا أعملوها مضمرة»(٣)، وأنشد البيت الذي تقدم، ثم قال: «وإنما أراد لتفدِ»(٤). ولعل كلام ابن خالويه مأخوذٌ عن «كتاب سيبويه».

وأنكر المبرد حذف اللام وإبقاء عملها في اختيار الكلام وفي الشعر، وقال: «لا أرى ذلك على ما قالوا، لأنّ عوامل الأفعال لا تُضمر، وأضعفها الجازمة، لأنّ الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء»(٥). وقد قيل: إنّ الشاعر يجوز أن يكون أراد: تفدي نفسك على الخبر، ولكنه حذف الياء لضرورة الشعر، اجتزاءً بالكسرة عن الياء. وهذا أسهل في الضرورة وأقرب(٦).

وهذا الذي أجازه سيبويه وابن خالويه في الشعر للضرورة، ومنعه المبرّد،

---

(١) إعراب ثلاثين سورة: ٢٣٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الكتاب: ٣/ ٨.

(٤) المصدر نفسه، وينظر: النكت: ٢/ ٣٠٩.

(٥) المقتضب: ٢/ ١٣٣.

(٦) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٣٨٨، والنكت: ٢/ ٣١٠، والإنصاف: ٢/ ٧٦.

أجازه الكسائي في الكلام، لكن بشرط تقدُّم (قُل)، وجعل منه: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[إبراهيم: ٣١]، أي: ليقيموها[١]. وعزاه الرضي إلى الفرّاء أيضاً، قال: «وإنّما ارتكب ذلك لاستبعاده أنْ يكون القول سبب الإقامة، والأولى أن يُقال في مثله: إنّه جواب الأمر»[٢]. على أنّ ابن خالويه قال: «الاختيار عند جميع النحويين حذف اللام إذا أمرت حاضراً، وإثباتها إذا أمرتَ غائباً»[٣].

*** إعمال (إذا) عمل (إن) الجازمة:**

قال ابن خالويه في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾[النصر: ١]: «إذا، وإذ، حرفا وقت. فـ (إذ) واجبة، و(إذا) غير واجبة. ومعناه أنّ (إذ) ماضيةٌ و(إذا) مستقبلة، وهما لا يعملان شيئاً. وربّما جازت العرب بـ (إذا) و(إذما) و(إذاما)، فجزموا الفعل بعده، وليس ذلك مختاراً لأنّه موقّت. والصواب أن تقول: إذا تزورُني أزورُك، ولا تَقُل: إذا تَزُرْني أزُرْكَ. قال[٤]:

وإذا ما تشاءُ تبعثُ منها مَغْرِبَ الشّمسِ ناشطاً مذعوراً»[٥]

ذكر ابن خالويه أنّ (إذا) و(إذ) ظرفا زمان، أما (إذا) فهي ظرف لما يُستَقْبل من الزمان، وأمّا (إذ) فهي ظرفٌ لما مضى من الزمان. وهما لا تجزمان الفعل

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢٩٨، الخزانة: ٩/ ١٣.

(٢) شرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٥٢.

(٣) إعراب ثلاثين سورة: ٤٣.

(٤) البيت لكعب بن زهير في ديوانه: ١٦١، وروايته فيه: (إذا ما أشاء أبعث منها)، وشرح أبيات سيبويه: ٢/ ١١٨، وتحصيل عين الذهب: ٤٠٩، وشرح المفصل: ٨/ ١٣٤، والخزانة: ٧/ ٢٢.

(٥) إعراب ثلاثين سورة: ٢١٦.

بعدهما. ثم أشار إلى أنّ بعض العرب قد تجعل (إذا) و(إذاما) و(إذما)[١] متضمّنة معنى الشرط، وتجزم بها الفعل بعدها، إلا أنّه غير مختار، والقياس أنْ تكون (إذا) غيرَ جازمةٍ، لأنّها ظرفٌ تخصُّ وقتاً بعينه، أما حروف الشرط الجازمة فتقتضي الإبهام في الأوقات وغيرها[٢]. وقد نصّ سيبويه نقلاً عن الخليل على أنّ (إذا) غير جازمة في اختيار الكلام، غير أنه أشار إلى أنهم قد يجزمون بـ (إذا) في الشعر للضرورة، وقد تقدّم كلام سيبويه فيما سلف[٣].

والوجه الجيد عند سيبويه ألا يجزم بـ (إذا)، لأنّ الجزم بها ضرورة، وهو خطأ في اختيار الكلام، يقول: «ولكنّ الجيد قول كعب بن زهير:

وإذا ما تشاءُ تبعثُ منها ... مَغْرِبَ الشمس ناشطاً مذعوراً»[٤]

وكأنّ كلام ابن خالويه مأخوذٌ عن «كتاب سيبويه»، يؤكّده أن ابن خالويه يرى أنّ الجزم بـ (إذا) ليس مختاراً، وهو مذهب سيبويه، لأنّ الجزم بـ (إذا) ليس وجهاً جيداً عنده، وإنّما يجوز الجزم بها في ضرورة الشعر.

---

(١) قال سيبويه: «ولا يكون الجزاء في (حيث) ولا في (إذ) حتى يُضَمَّ إلى كل واحدٍ منهما (ما)، فتصير (إذ) مع (ما) بمنزلة إنّما وكأنما». الكتاب: ٣/ ٥٦. وقال المبرّد: «وأسماء الأزمان تُضاف إلى الأفعال. فإذا أضيفت إليها كانت معها كالشيء الواحد. ومتى جَزَمْتَها فُصِلَتْ منها، ألا ترى أنّك تقول: جئتُك يومَ خرج زيدٌ. فلما وصلتها بـ (ما) جعلتها شيئاً واحداً فانفصلت من الإضافة فعملتْ». المقتضب: ٢/ ٥٤.

(٢) قال ابن يعيش: «لا يُجازى بها لأنّها لوقت معلوم، والذاكر لها كالمعترف بأنّها كائنة لا محالة، وأصل الجزاء أنْ لا يكون معلوماً». شرح المفصل: ٨/ ١٣٤.

(٣) ينظر: ص٢٥٤ ـ ٢٥٥.

(٤) الكتاب: ٣/ ٦٢. وينظر: المقتضب: ٢/ ٥٧، وفي شرح المفصل: ٨/ ١٣٤: «لا يُجازى بها إلا في ضرورة شاعر هذا مذهب أهل البصرة».

* جواز حذف (أن) من خبر (عسى) وإدخال (أن) في خبر (كاد):

قال ابن خالويه: «تقول: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾[1]، وعَسَيْتُ، وهو فعل لا ينصرف، وتأتي بعده (أنْ)، كما أنّ كاد بغير (أن)، وربما داخلَ الشاعر (أن) بعد كاد، وليس بالوجه، وحذَفَ (أن) من عسى وليس بالوجه، كما قال[2]:

عسى الكربُ الذي أَمْسَيْتُ فيه ... يكون وراءَه فرجٌ قريبُ»[3]

ذكر ابن خالويه أنّ (عسى) فعل غير متصرّف[4]، هذا يعني أنّها خالفت غيرها من الأفعال، لأنّ أصل الأفعال أن تكون متصرّفة، وإنّما مُنِعت من التصرف لأمور، ذكر ابن يعيش منها: «أنهم أجروها مجرى (ليس) إذ كان لفظها لفظ الماضي ومعناها المستقبل؛ لأنّ الراجي إنما يرجو في المستقبل لا في الماضي، فصارت كـ (ليس) في أنّها بلفظ الماضي ويُنْفَى بها الحال، فمُنِعَتْ لذلك من التصرّف كما منعت (ليس)، الثاني: أنّها ترجٍّ فشابهت (لعلّ)، والآخر: أنّها لما دلّت على قرب الفعل الواقع في خبرها جَرَتْ مجرى الحروف لدلالتها على معنى في غيرها، إذ الأفعال تدلّ على معنى في نفسها لا في غيرها فجمَدَتْ لذلك جمود الحروف»[5].

ثم حكى ابن خالويه أنّ خبر (عسى) لا يكون إلا فعلاً مستقبلاً مشفوعاً بأن

---

(١) تقدم تخريجها، ص١٤٩.

(٢) تقدم تخريجه، ص١٤٨.

(٣) شرح مقصورة ابن دريد: ٣٥٩.

(٤) ومعناه المقاربة على سبيل الترجّي، قال سيبويه: معناه طمعٌ وإشفاق، أي: طمع فيما يستقبل وإشفاق أن لا يكون. ينظر: الكتاب: ٤/ ٢٣٣، وشرح المفصل: ٧/ ١١٥.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ٧/ ١١٦.

الناصبة للفعل، نحو عسى زيد أنْ يفعَل، فـ (زيد) اسم (عسى)، وموضع (أنْ) مع الفعل نصبٌ لأنه خبر. كما أنّ خبر (كاد) يكون فعلاً مستقبلاً غير مسبوق بأنْ، نحو كاد زيد يفعل، أي: قارب الفعل ولم يفعل، إلا أنّ (كاد) أبلغ في المقاربة من (عسى). فالأصل في (عسى) أن يكون في خبرها (أنْ) لما فيها من الطمع والإشفاق، وهما معنيان يقتضيان الاستقبال و(أنْ) مؤذنة بالاستقبال. وأصل (كاد) أن لا يكون في خبرها (أن) لأنّ المراد بها قُرب حصول الفعل في الحال[1]. غير أنه أجاز في الشعر على قلّة أنْ تُشبَّه (عسى) بـ (كاد) فينزع من خبرها (أنْ)، واحتج لذلك بقول الشاعر: (عسى الكرب... يكون) فأسقط (أن) من الخبر، ورفع الفعل على التشبيه بكاد. وهذا خلاف الأصل. كما أجاز أنْ تُشبَّه (كاد) بـ (عسى) فيشفع خبرها بأن، وهذا خلاف الأصل أيضاً.

وقد ذكر سيبويه (عسى) ونصَّ على أنّ وجهها أنْ تُستَعْمل بأنْ، غير أنها قد تُستعمل مجردة من (أنْ)، كما ذكر (كاد) ونصّ على أنّ الوجه فيها إسقاط (أنْ) غير أنّه يجوز إدخال (أنْ) في خبرها، وذلك في الشعر للضرورة. وقد تقدّم كلام سيبويه فيما سلف[2].

وكأنّ كلام ابن خالويه حين ذكر جواز حذف (أنْ) بعد (عسى)، وجواز إدخال (أنْ) بعد (كاد) في الشعر، مأخوذ عن «كتاب سيبويه».

*** تقديم التمييز على عامله:**

قال ابن خالويه في قوله تعالى: ﴿فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ﴾[الكهف: ٨٨]: «قرأ حمزة

---

(١) قال ابن يعيش: «وجُرّد ذلك الفعل من (أنْ)، لأنهم أرادوا قرب وقوعه في الحال، و(أن) تصرف الكلام إلى الاستقبال، فلم يأتوا بها لتدافع المعنيين». شرح المفصل: ٧/ ١١٩.

(٢) ينظر: ص١٤٧ ـ ١٤٨.

والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿فَلَهُۥ جَزَآءً﴾ بالنصب منوّناً[١]. فنصبه على ضربين: على المصدر في موضع الحال، أي: فلهم الجنّة مجزيّون بها جزاءً. وقال آخرون: نصب على التمييز، وهذا فيه ضعفٌ، لأنّ التمييز يقبح تقديمه كقوله: تفقّأ زيدٌ شحماً، وتَصَبَّبَ عَرَقاً، وما في السماء موضع راحةٍ سحاباً، وله دنٌّ خلاً، ويقبح له خلاً دنٌ. فأما عرقاً تصبَّبَ، فما أجازه من النحويين إلا المازني»[٢].

ذهب ابن خالويه إلى أنّه من نصب (جزاءً) ونوّنه، جعل (الحسنى) مبتدأ، و(له) الخبر، ونصب (جزاءً) على أنّه مصدر في موضع الحال، تقديره: فله الحسنى جزاءً، أي: مجزيّاً بها. وذكر أنّ بعضهم أجاز نصبه على التمييز[٣]، وهذا ضعيف عنده، لأنّه يقبح تقديم التمييز على عامله. ثم أشار إلى أنّ العامل في التمييز إنْ كانَ فعلاً، نحو: تصبّب عرقاً، فالمشهور عند النحويين منع تقديمه على عامله، غير أنّ المازني أجازه.

ومنع تقديم التمييز على عامله مذهب سيبويه، يؤكد ذلك قول السيرافي: «ولا يجوز إدخال الألف واللام، ولا التقديم، ولا الإضمار في ذلك عند سيبويه. لا يجوز أن تقول: شحماً تفقّأت، ولا عَرَقاً تصببتُ، ولا تصبّبْتُ العرق، ولا عَرَقٌ تصبّبته»[٤]، وقول ابن يعيش: «اعلم أنّ سيبويه لا يرى تقديم التمييز على عامله فعلاً كان العامل أو معنى، لا يجوز أنْ تقول: عَرَقاً تصبَّبَ زيدٌ، ولا نفساً طبت،

---

(١) وقرأ الباقون: (فله جزاءُ الحسنى) بالرفع والإضافة. السبعة: ٣٩٨، والكشف: ٢/ ٧٤، والتيسير: ١٤٥.

(٢) إعراب القراءات السبع وعللها: ١/ ٤١٦.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٤٢٢، والتبيان: ٢/ ٨٦٠.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤/ ١٤٠.

وكذلك لا يجوز سمناً عندي منوان، ولا بُرّاً عندي قفيزان، على تقدير: عندي منوان سمناً، وقفيزان براً»[١]. وقد نصَّ سيبويه على هذا فقال: «وقد جاء من الفعل ما قد أُنفذ إلى مفعولٍ ولم يَقْوَ قوّةَ غيره مما قد تعدّى إلى مفعولٍ، وذلك قولك: امتلأتُ ماءً، وتفقّأتُ شحماً. . . ولا يُقدَّم المفعول فيه فتقولَ: ماءً امتلأتُ، كما لا يُقدَّم المفعول فيه في الصفة المشبهة، ولا في هذه الأسماء، لأنّها ليست كالفاعل. وذلك لأنّه فعلٌ لا يتعدى إلى مفعول، وإنما هو بمنزلة الانفعال، ولا يتعدى إلى مفعول، نحو كسرته فانكسر، ودفعته فاندفَع»[٢].

وذكر السيرافي أنّ المازني والمبرد[٣] أجازا تقديم التمييز على عامله إنْ كان العامل فعلاً متصرفاً، قال: «وزعم المازني وأبو العباس المبرد أنّه يجوز تقديم التمييز في هذا الباب، فتقول: عَرَقاً تصبّبتُ، ونفساً طبت، وشحماً تفقّأت، واحتجوا لذلك بأن قالوا: العامل في التمييز شيئان؛ أحدهما: اسم جامد، والآخر: فعل متصرّف، فالاسم الجامد نحو العشرين درهماً، وأفضل منك أباً، وهذا الضّرب لا يجوز تقديم التمييز فيه على الاسم المميَّز، والضرب الثاني وهو ما كان العامل فيه متصرّفاً، وذلك تفقّأت شحماً. قالوا: هذان الضربان في التمييز يشبهان الحال، وذلك أنّ العامل في الحال على ضربين: فعل متصرف، وشيء في معنى فعل غير متصرف، فما كان فعلاً متصرّفاً جاز التقديم فيه والتأخير،

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٧٣ ـ ٧٤.

(٢) الكتاب: ١/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

(٣) قال المبرد: «اعلم أنّ التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه، لتصرّف الفعل، فقلت: تفقأت شحماً، وتصبّبت عرقاً. فإنْ شئتَ قدّمت، فقلت: شحماً تفقأت، وعَرَقاً تصبّبت. وهذا لا يجيزه سيبويه، لأنه يراه كقولك: عشرون درهماً، وهذا أفرههم عبداً». المقتضب: ٣/ ٣٦.

كقولك: قام زيدٌ ضاحكاً، وضاحكاً قام زيد، وما كان العامل فيه معنى الفعل، لم يجز تقديم الحال عليه، وذلك قولك: هذا زيدٌ قائماً، وخلفك زيدٌ قائماً، ولا يجوز: قائماً هذا زيد، وقائماً خلفك زيد. واحتجوا في ذلك أيضاً ببيت أنشدوه، وهو قول الشاعر[1]:

أتهجر سلمى للفراق حبيبَها وما كان نفساً بالفراق تطيبُ

أراد: وما كان يطيب نفساً بالفراق»[2].

ولا يرى السيرافي في قولهما حجة، بل احتج لسيبويه في ذلك، فقال: «إنّ هذه الأشياء المنصوبة قد كانت فاعلةً نُقل عنها الفعل، فجعل الأول في اللفظ، ولو نصبناها وقدّمناها لأوقعناها موقعاً لا يقع فيه الفاعل، لأنّ الفاعل متى تقدّم الفعل لم يرتفع به، وكذلك إذا قدّمناه لم يصحّ أنْ يكون في تقدير فاعل نُقل عنه الفعل، إذ كان هذا موضعاً لا يقع فيه الفاعل، ووجهٌ ثانٍ وهو أنّ هذا الباب لا يعمل إلا في نكرة، فهو أضعف من باب الصفة المشبّهة باسم الفاعل. فلمّا كانت الصفة المشبّهة باسم الفاعل لا يجوز تقديم ما عملت فيه عليها كان هذا أحرى بالامتناع من ذلك»[3].

---

(١) البيت بلا عزو في المقتضب: ٣/ ٣٧، والأصول في النحو: ١/ ٢٢٤، وشرح المفصل: ٢/ ٧٤، وللمخبّل السعدي في الخصائص: ٢/ ٣٨٤، وله أو لأعشى همدان، أو لقيس ابن الملوح في المقاصد النحوية: ٣/ ٢٣٥، وقال السيرافي: «إنّ الرواية عند كثير من أصحابنا: (وما كان نفسٌ بالفراق تطيب)، وإذا كان كذلك فلا حجة فيه». شرح كتاب سيبويه: ٤/ ١٤٢.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤/ ١٤٠.

(٣) المصدر نفسه: ٤/ ١٤١.

وردّ ابن جنّي قولهما أيضاً، فأنكر أن يجعل التمييز مثل الحال، فإذا جاز أنْ تُقَدَّم الحال على العامل فيها، جاز تقديم التمييز على عامله، يقول: «فإنْ قلتَ: قد تُقدَّم الحال على العامل فيها، وإنْ كانت الحال هي صاحبة الحال في المعنى، نحو قولك: راكباً جئت. قيل: الفرق أنّ الحال لم تكن في الأصل هي الفاعلة، كما كان التمييز كذلك، ألا ترى أنّه ليس التقدير والأصل: جاء راكبي، كما أنّ أصل طِبتُ به نفساً: طابت به نفسي، وإنّما الحال مفعول فيها، كالظرف، ولم تكن قطُّ فاعلةً فنُقِل الفعل عنها. فأما كونها هي الفاعل في المعنى فككون خبر كان هو اسمها الجاري مجرى الفاعل في المعنى، فأنت تقدّمه على (كان) فتقول: قائماً كان زيد، ولا تجيز تقديم اسمها عليها. فهذا فرق»[١].

وأما ابن خالويه فإنّ كلامه موافق لمذهب سيبويه، لأنّه لا يميل إلى تقديم التمييز على عامله، ويراه قبيحاً. ويؤكده قول ابن السّراج فإنّه ذكر أنّ مذهب الكوفيين موافق لمذهب سيبويه في هذا، قال: «والكوفيون في ذلك على مذهب سيبويه فيه، لأنّه يراه كقولك: عشرون درهماً، وهذا أفرههم عبداً، فكما لا يجوز: درهماً عشرون، ولا عبداً هذا أفرههم، لا يجوز هذا»[٢].

وأشار ابن مالك إلى أنّ النحويين مجمعون على منع تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً غير متصرف، ولكنهم يختلفون إنْ كان العامل فعلاً متصرفاً، قال: «أجمع النحويون على منع تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن فعلاً متصرّفاً، فإنْ كان إيّاه، نحو: طاب زيدٌ نفساً، ففيه خلاف، والمنع مذهب سيبويه، والجواز

---

(١) ينظر: الخصائص: ٢/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥. كما ردّ ابن ولاد قول المبرّد في الانتصار: ٦٢ ـ ٦٣.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٢٢٤.

مذهب الكسائي والمازني والمبرّد»[١].

وعزا ابن هشام مذهب الجواز إليهم أيضاً[٢]. وهذا يعني أنّ الكسائي من الكوفيين يجيز تقديم التمييز على عامله إنْ كان فعلاً متصرفاً، ووافقه على ذلك المازني والمبرد، ولكنّ ابن يعيش ذكر أنّ جماعة من الكوفيين يقولون بمذهب الجواز، قال: «وقد ذهب أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرّد وجماعة من الكوفيين إلى جوازه»[٣].

وعقد أبو البركات في الإنصاف مسألةً للخلاف بين البصريين والكوفيين في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً، قال فيها: «اختلف الكوفيون. . . فذهب بعضهم إلى جوازه، ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد من البصريين، وذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز»[٤].

وعزا العكبري مذهب الجواز إلى عامة الكوفيين، فقال: «وقال الكوفيون: يجوز تقديمه عليه إذا كان متصرفاً، وإليه ذهب بعض البصريين»[٥]. وهذا خلاف ما تقدّم، لأنّ الكسائي وحده أو بعض الكوفيين يذهبون إلى جواز

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٣٨٩. وقال: «حكى ابن كيسان أنّ الكسائي أجاز: نفسه طاب زيد، وأنّ الفرّاء منع ذلك». ٢/ ٣٩٠.

(٢) ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ٣٧١ ـ ٣٧٢، وشرح التصريح: ١/ ٤٠٠.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ٧٤.

(٤) الإنصاف، المسألة (١٢٠): ٢/ ٣١٣. وينظر: شرح الأشموني: ٢/ ٧٦٤، وهمع الهوامع: ١/ ٢٥٢.

(٥) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين، مسألة (٦٥)، ص٣٩٤. وكذا ائتلاف النُّصرة، مسألة (١٥)، ص٣٨ ـ ٣٩: «ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله، سواء المتصرف وغيره. . . وذهب الكوفيون إلى جوازه ووافقهم المازني والمبرّد».

التقديم، وأما أكثر الكوفيين فلا يرون ذلك، وكأنّ النحاة المتأخرين الذي قالوا بالخلاف بين البصريين والكوفيين أوغلوا فيه، والذي تبيّن من هذه المسألة غير ذلك.

*** جواز أن تكون (حُسْنَى وصفاً معدولاً كـ (أُخَر):**

قال ابن خالويه في قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾[البقرة: ٨٣]: «الألف في الوقف عوضٌ من التنوين ولا يجوز الإمالةُ فيها، قال الأخفش: وقرأ بعضهم (وقولوا للناس حُسْنَى)[١] مثل: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[الأعراف: ١٨٠] جعلها ألفَ التأنيث. قال البصريون: هذا غلطٌ، لأنّ الاسم الذي على (فُعلى) لا يجوز إلا بالألف واللام مثل الصُّغرى والكُبْرى»[٢].

ذهب ابن خالويه إلى أنّ الألف في قوله: ﴿حُسْنًا﴾ هي بدلٌ من التنوين في الوقف، لأنّ التنوين يُبدل حين الوقف ألفاً. وحكى عن الأخفش أنّ بعضهم قرأ: (حُسْنى) على وزن (فُعلى) مثل حُبلى، وأشار إلى أنّ البصريين لا يجيزون الوصف بـ (فُعلى) إلا مقرونة بالألف واللام، يؤكد ذلك قول الأخفش: «وقال بعضهم: (قولوا للناس حُسْنَى) يُؤَنّثها ولم يُنَوِّنْها. وهذا لا يكاد يكون، لأنّ (الحُسْنَى) لا يُتكلّم بها إلا بالألف واللام، كما لا يُتكَلَّم بتذكيرها إلا بالألف واللام، لو قلت: جاءني أَحْسَنُ وأَطْوَلُ، لم يحسُن حتى تقول: جاءَني الأَحْسَنُ

(١) ذكر في مختصر شواذ القرآن: ٧: (قولوا للناس حُسنى) بالإمالة مثل (حُبلى) الأخفش عن بعضهم. وفي الحجة للفارسي: ٢/ ١٣٠: «وحكى أبو الحسن: (حُسْنى) ولا أدري أهي قراءةٌ أم لغةٌ غيرُ قراءة». وفي البحر المحيط: ١/ ٤٥٩: «وهي قراءة أُبيّ وطلحة بن مصرف».

(٢) إعراب القراءات السبع: ١/ ٨٤.

والأطول، فكذلك تقول: جاءتني الحُسْنَى والطُّولى[١].

ونصّ ابن خالويه في «إعراب ثلاثين سورة» على أن الاختيار أن تكون (فُعلى) بالألف واللام قال: «يُقال: الرجل الأكبر، والجارية الكُبرى، والرجلان الأكبران، والجاريتان الكُبْرَيان، والرجال الأكابر، والنساء الكُبَر. فإنْ قيل: لمَ صار الاختيار أن تقول: الأَفْعَل والفُعْلى بالألف واللام؟ فالجواب في ذلك أنّ العرب تقول: زيدٌ أكبرُ من فلان، فإذا نزعوا (من) قالوا: زيدٌ الأكبر، فـ (من) تنوب على الألف واللام لأنها كالمضاف إليه، فجاءت أنثى الأَفْعَل: فُعْلى»[٢].

وكأنّ ابن خالويه يميل إلى رأي البصريين، غير أنّه يجوّز ـ على قلّة ـ أنْ تأتي (فُعلى) بغير الألف واللام مستنداً إلى ما حكاه الأخفش، يقول: «وربّما خزلوا، لأنّ الأخفش حكى أنّ بعضهم قرأ: (وقولوا للناس حُسْنَى) بالإمالة مثل حُبْلى»[٣]، واحتج ابن خالويه لهذا، بأن قاس (حُسْنى) على (أُخَر) جمع (أخرى)، معتمداً على كلام سيبويه الذي لم يصرفه للوصف والعدل، قال: «قد يجوز، لأنّ الخليل وسيبويه ذكرا أنّ قوله: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾[آل عمران: ٧] جمع (أخرى)، ولم يصرف (أُخر) لأنه معدول من الألف واللام، فيجوز أن يكون (حُسْنَى) معدولاً»[٤].

وقد نصَّ سيبويه على منع صرف (أُخر) في (باب فُعَل) فذكر أنه سأل الخليل: «ما بال (أُخر) لا ينصرف في معرفة ولا نكرة؟ فقال: لأنّ (أُخَر) خالفت

---

(١) معاني القرآن للأخفش: ١/ ١٣٤ ـ ١٣٥.

(٢) إعراب ثلاثين سورة: ٦١.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) إعراب القراءات السبع: ١/ ٨٤.

أخواتها وأصلَها، وإنما هي بمنزلة: الطُّوَل، والوُسَط، والكُبَر، لا يكنَّ صفةً إلا وفيهنّ ألف ولامٌ، فتوصف بهنّ المعرفة. ألا ترى أنك لا تقول: نسوةٌ صُغَر، ولا هؤلاء نسوةٌ وُسَط، ولا تقول: هؤلاء قومٌ أصاغر، فلما خالفت الأصلَ وجاءت صفةً بغير الألف واللام تركوا صرفها، كما تركوا صَرْف (لُكَع) حين أراد: يا ألكع، و(فُسَق) حين أرادوا: يا فاسقُ. وتَرْك الصرف في (فُسَق) هنا، لأنه: لا يتمكّن بمنزلة يا رجل للعدل»(١).

و(فُعَل) الممنوع من الصرف على ثلاثة أوجه، وكلهن معدول، والعدل فيهنّ مختلف. فأولها: باب عُمَر، والثاني: جُمَع وكُتَع، وهما معرفتان معدولتان على غير معنى عدل عمر وبابه... وأما الثالث فهو (أُخَر)، وهو معدول عمّا فيه الألف واللام(٢). ويؤكده قول المبرّد في (أُخر): «كان معدولاً عن الألف واللام خارجاً عن بابه، فكان مؤنثه كذلك فقلت: جاءتني امرأةٌ أخرى، ولا يجوز: جاءتني امرأةٌ صُغْرى ولا كُبْرى، إلا أنْ يقول: الصُّغرى أو الكُبْرى، أو تقول: أصغر منك أو أكبر، فلما جمعناها فقلنا: (أُخَر) كانت معدولة عن الألف واللام، فذلك الذي منعها الصرف»(٣).

وذهب هذا المذهب ابن مالك فقال: «إنّ مانع (أُخر) من الصرف: الوصفية والعدل. فالوصفية ظاهرة، والعدل ـ أيضاً ـ بيّنٌ. وذلك أنه من باب (أَفْعَل) التفضيل، فأصله ألا يُجمع إلا مقروناً بالألف واللام كـ (الكُبَر) و(الصُّغَر) فعُدِل عن أصله، وأُعْطِي من الجمعية مجرّداً ما لا يُعطى غيره إلا مقروناً، فهذا عَدْلٌ

---

(١) الكتاب: ٣/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥.

(٢) هامش الكتاب (بولاق): ٢/ ١٤. وينظر: النكت: ٢/ ٤٥٢.

(٣) المقتضب: ٣/ ٣٧٧.

عن الألف واللام لفظاً»[1]. بَيْدَ أنه ذكر وجهاً آخر للعدل، قال: «فهذا اعتبارٌ صحيح وأجود منه أنْ يُقال: كان أصل (أُخَر) لتجرّده عن الألف واللام أنْ يُستَغْنَى فيه بـ (أفعل) عن (فُعَل) كما يُستَغْنَى بـ (أكبر) عن (كُبرَ) في نحو: رأيتها مع نسوة أكبر منها. لكنهم أوقعوا (فُعَلاً) موقع (أفعل) فكان ذلك عَدْلٌ من مثالٍ إلى مثالٍ آخر، وهو أولى من العدل من مصاحبة الألف واللام لكثرة نظائره، وقلة نظائر الآخر، ولأنّ المعدولَ إليه حقّه أن يزيدَ معنىً»[2]. ومال أبو حيان إلى هذا الوجه، فقال: «والعدل يمنع مع الوصفية في (أُخر) جمع (أُخرى) تأنيث آخرَ، وتحرير القول فيها أنّها مُنعت الصرف للوصف والعدل عن لفظ آخَر، لا عن (أل) كما يُفهم من كلام النحاة»[3].

فابن خالويه، حين أجاز أن تكون (حسنى) وصفاً معدولاً عمّا فيه الألف واللام كـ (أُخَر)، اعتمد على كلام الخليل وسيبويه في تعليل منع صرف (أُخَر)، ولعله أخذ ذلك عن «كتاب سيبويه».

*** مصدر (فعّل) يكون على (تَفعيل) و(فِعّال):**

قال ابن خالويه في قوله تعالى: ﴿فِي تَضْلِيلٍ﴾[الفيل: ٢]: «المصدر ضلَّلَ يُضَلِّل تَضْليلاً فهو مُضَلَّلٌ، ومعناه: في هلاك. ولو جاء المصدر على (ضِلاّل) لكان صواباً، لأنّ مصدر (فَعَّلَ) يجيء على التَّفْعِيل والفِعّال. كلَّم يُكَلِّمُ تكليماً وكِلاّماً. ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾[النبأ: ٢٨]. وكذلك ضَلَّل يُضلِّل تضليلاً وضِلاّلاً»[4].

---

(١) شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٤٤٩.

(٢) المصدر نفسه: ٣/ ١٤٥٠.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٨٧٣.

(٤) إعراب ثلاثين سورة: ١٩٢.

بيّن ابن خالويه أنّ ما كان من الرباعي على وزن (فَعَّل) بتشديد العين مفتوحةً، صحيحَ اللام، غيرَ مهموزها، فمصدره على وزن (تَفْعيل)، كما أنّه أجاز أنْ يأتي مصدره على وزن (فِعّال) محتجاً بقوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا﴾. ولذلك نراه يُصَوّب قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع: ﴿إنّ إلينا إيَّابَهُم﴾[الغاشية: ٢٥] بتشديد الياء[١]، فيقول: «وجهه أنْ تجعله مصدر أيَّبَ إيّاباً، مثل: كذَّبَ كِذّاباً، قال الله ﷻ: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا﴾»[٢].

وقد نصّ سيبويه على ذلك في (باب مصادر ما لحقته الزّوائد من الفعل من بنات الثلاثة) فذكر أنّ ما جاء على وزن (فعّل) يكون مصدره على وزن (تفعيل)، قال: «وأمّا فعّلْت فالمصدر منه على التفعيل، جعلوا التاء التي في أوّله بدلاً من العين الزائدة في فعّلْتُ، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال، فغيّروا أوّله كما غيّروا آخره. وذلك قولك: كسَّرْتُه تَكسِيراً، وعذّبْتُهُ تعذيباً»[٣]. يريد: كأنهم جعلوا التاء الزائدة في أوله بدلاً من تثقيل العين، والياء بدلاً من الألف التي تلحقُ قبل أواخر المصادر[٤]. ثم أشار إلى أنّه يجوز أنْ يأتي مصدره على وزن (فِعّال)، قال: «وقد قال ناسٌ: كلّمْتُه كِلاّماً، وحَمَّلْتُهُ حِمّالاً، أرادوا أن يجيئوا به على الإفعال فكسروا أوّله وألحقوا الألف قبل آخر حرفٍ فيه، ولم يريدوا أنْ يُبدِلوا حرفاً مكان حرفٍ،

---

(١) ينظر: قراءة أبي جعفر في: مختصر شواذ القرآن: ١٧٢، والمبسوط: ٤٦٩، وغاية الاختصار: ٢/ ٧١٥، والنشر: ٢/ ٤٠٠.

(٢) إعراب ثلاثين سورة: ٧٣، وكلامه هذا ردٌّ على أبي عبيدة الذي قال في قراءة: (إيّابهم) بتشديد الياء: «لا وجه له».

(٣) الكتاب: ٤/ ٧٩.

(٤) ينظر: الأصول في النحو: ٣/ ١١٦، وشرح المفصل: ٦/ ٤٨.

ولم يحذفوا، كما أنّ مصدر أفعلتُ واستفعلتُ جاء فيه جميع ما جاء في استَفعلَ وأفعَل من الحروف، ولم يُحذَف ولم يُبْدَل منه شيءٌ. وقد قال الله ﷻ: ﴿وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا﴾»[1]. يريد: كأنهم نَحَوا نَحْوَ أَفْعل إفعالاً، فكسروا الأول، وزادوا قبل الآخر ألفاً. يؤكده قول ابن السّرّاج: «وكان أصلُ هذا المصدر أنْ يكون فِعّالاً، كما قلت: أفعلت إفعالاً، ولكنّه غُيِّرَ ليبين أنه ليس ملحقاً، ولو جاء به على الأصل لكان مصيباً»[2]. ولذلك ذهب الرّضيّ إلى أنّ القياس في مصدر (فعَّل) هو (فِعّال)، قال: «هذا وإنْ لم يكن مطّرداً كالتفعيل لكنّه هو القياس، قال سيبويه: أصل تفعيل فِعّال، جعلوا التاء في أوله عوضاً من الحرف الزائد، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال، فغيَّروا آخره، كما غيّروا أوله، فإنّ التغيير مُجْرَى على التغيير»[3]. وكأنّ كلام ابن خالوية في جواز أنْ يأتي مصدر فعّل على تفعيل وفِعّال، مأخوذ عن «كتاب سيبويه».

*** المصادر التي تخالف الأفعال التي صدرت عنها:**

قال ابن خالويه: «وقد يجيء المصدر على غير المصدر: عذّبته عذاباً، والوجه: تعذيباً، وأعطيته عطاءً، والوجه: إعطاءً، وأقرضته إقراضاً، وهو الوجه، وقَرْضاً»[4].

ذكر ابن خالويه أنّ ثمّةَ مصادر تأتي مخالفةً أفعالها التي تصدر عنها، واحتج لذلك بقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾[نوح: ١٧]، قال: «لم يقل: إنباتاً،

---

(١) الكتاب: ٤/ ٧٩.

(٢) الأصول في النحو: ٣/ ١١٦، وينظر: النكت: ٣/ ١٨٠، وشرح المفصل: ٦/ ٤٨.

(٣) شرح الشافية للرضي: ١/ ١٦٥ ـ ١٦٦، وينظر: شرح الكافية: ٢/ ١٩٢.

(٤) ينظر: ليس في كلام العرب: ٧٢.

والمعنى: والله أنبتكم فنبتُّم أنتم نباتاً»(١)، وقال ابن خالويه في قراءة ابن مسعود: ﴿وأَنْزَلَ الملائكةَ تنزيلاً﴾[الفرقان: ٢٥]: «وهذا غريب جعل مصدر (أَفْعَلَ: تَفْعيلاً)، ولكن لما كان (أنزل) بمعنى (نزّل)، حمله على معناه»(٢). فإنّ (تنزيلاً) ليس بمصدر (أنزل)، وإنّما هو مصدر (نزّل)، ولو كان على (أنزل) لكان (إنزالاً). ولكنّه حمل (أنزل) على معنى: (نزّل). يؤكده قول ثعلب: «ومعنى: (لإلاف قريش)(٣): إيلافهم، يُجْعَل مثل: أنبتكم نباتاً، ردّه إلى الأصل»(٤). يريد أنّ (إلاف) مصدرٌ للفعل الثلاثي (أَلِفَ). والمعنى في الآية: (إيلاف) وهو مصدر الفعل الرباعي (آلف)، ولكنّه جاء على (إلاف) لأنه حَمَلَ (آلف) على معنى (أَلِفَ).

وقد نصَّ سيبويه على هذا، فعقد باباً لما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأنّ المعنى واحد، فقال: «وذلك قولك: اجتوروا تجاوراً وتجاوروا اجتواراً، لأنّ معنى اجتوروا وتجاوروا واحد. وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾، لأنه إذا قال: أنْبَتَه، فكأنّه قال: قد نبَتَ. وقال ﷻ: ﴿وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾[المزمل: ٨]، لأنّ إذا قال: تبتَّلَ، فكأنّه قال: بَتَّلَ. وزعموا أنّ قراءة ابن مسعود: (وأُنْزِلَ الملائكةُ تنزيلاً)، لأنّ معنى أُنْزِل ونُزِّل واحد»(٥).

فنبات في الحقيقة مصدر (نبَتَ)، وقد جرى على (أنبت)، لأنّ معنى أنبت

---

(١) ينظر: ليس في كلام العرب: ٧٢.

(٢) مختصر شواذ القرآن: ١٠٤، وفي البحر المحيط: ٨/ ١٠٠: «قرأ ابن مسعود وأبو رجاء: (ونزل) ماضياً مبنياً للفاعل، وعنه أيضاً: (وأنزل) مبنياً للفاعل».

(٣) وهي قراءة ابن عامر وقرأ الباقون: ﴿لِإِيلَٰفِ﴾ بياء بعد الهمزة. السبعة: ٦٩٨، والكشف: ٢/ ٣٨٩، والتيسير: ٢٢٥.

(٤) مجالس ثعلب: ١/ ٢٢٤.

(٥) الكتاب: ٤/ ٨١ ـ ٨٢.

ونَبَتَ واحد، و(التبتيل) ليس بمصدر (تبتّل)، وإنّما هو مصدر (بتّـل)، فهو فعل مثـل (كسَّرَ) ومصدره الجـاري عليـه (التّكسير)، و(تَبَتَّل) (تفعّـل) مثـل (تكَسَّرَ) و(تجرّع)، ومصدره إنما هو (التبتُّل) مثل (التجرُّع)، فجرى (التبتيل) على (تبتّل)، وليس لـه في الحقيقـة، لأنّ معناهمـا يؤوّل إلى شـيء واحـد[1]. وكذلـك قراءة ابن مسعـود، لأنّ أنْـزِل ونُـزِّل في المعنـى واحـد. واحتجّ سيبويـه لذلـك بقـول القُطاميّ[2]:

وخيـرُ الأمـرِ مـا اسـتقبلتَ منـه ولـيس بـأنْ تَتَبّعَـهُ اتّباعـا

فأتى (بالاتّباع) الذي هو مصدر (اتّبع) فجعلـه في موضع (التَتَبُّع) الذي هو مصدر (تَتَبّعَ)، لأن معنى اتّبَعْتُ وتتبّعت واحد.

وعقـد المؤدب في دقائـق التصريف باباً للمصادر التي تخالف صدورهـا، قـال فيـه: «من ذلـك قول الله ﷻ: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ [آل عمران: ٣٧]، قال الفرّاء رحمه الله: إنّما لم يقل: بتقبُّلٍ حَسَنٍ، ولا: إنباتاً حسناً، لأنّ العرب تترك المصدر على أوّليّته وإن اختلف الفعل بالزيادة. ومثله: تكلّمْتُ كلاماً. ولو أُخرِج المصدر على الفعل لقيل: تكلَّمْتُ تكلُّماً. ومثله: ﴿وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾[الحديد: ١٨]، ولم يقـل: إقراضاً، لأنّه رجع إلى الاسـم، ومثله: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ ولم يقل: تبتُّلاً، لأنه رجع إلى مصدر بتّل، كأنّه قال: بتّلك الله

(١) ينظر: المقتضب: ٣/ ٢٠٤، والأصول في النحو: ٣/ ١٣٤، وشرح المفصل: ١/ ١١١.

(٢) وهو في ديوانه: ٣٥، ودقائق التصريف: ٦٢، وشرح أبيات سيبويه: ٢/ ٣٣٢، وتحصيل عين الذهب: ٥٢٢، والنكت: ٣/ ١٨١، والأمالي الشجرية: ٢/ ١٤١، والخزانة: ٢/ ٣٦٩.

فتبتّلْتَ تبتيلاً»[١]. وكأنّ ابن خالويه وغيره من الكوفيين تأثروا بكتاب سيبويه في هذه المسألة وأخذوا كلامهم عنه.

وأرى أنْ أشير هنا إلى أنّ هذه المصادر ـ فيما ذكر ابن يعيش ـ أكثر النحويين يُعْمل فيها الفعل المذكور لاتفاقهما في المعنى، وهو رأي أبي العباس المبرّد والسّيرافي، وبعضهم يُضْمر لها فعلاً من لفظها، فيقول: التقدير: اجتوروا فتجاوروا تجاوراً، وتجاوروا فاجتوروا اجتواراً، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾، أي: أنبتكم فنبتّم نباتاً. فتكون هذه المصادر منصوبة بفعل محذوف دلّ عليه الظاهر، وهو مذهب سيبويه[٢]. ولعل ابن خالويه تبع سيبويه في ذلك، لأنّه قال: «والمعنى: والله أنبتكم فنبتُّم أنتم نباتاً»[٣].

* أصل اسم (الله) ﷻ:

قال ابن خالويه في إعراب: (لله): «جُرَّ باللام الزائدة، لأنّ الأصل الله بلامين، ثم دخلت لام الملك، وتُسمَّى لام التحقيق، أي: استحق الله الحمدَ، فاللام الأولى لام الملك، والثانية دخلت مع الألف للتعريف، والثالثة سِنْخية، وذلك لأنّ الأصل: لاه، قال الشاعر[٤]:

---

(١) دقائق التصريف: ٦١.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ١/ ١١٢، وذكر السيوطي أنّ الأول مذهب المازني، وأما الثاني فمذهب المبرّد وابن خروف وعزاه لسيبويه. همع الهوامع: ١/ ١٨٧.

(٣) ينظر كلامه، ص٣٤٩.

(٤) البيت لذي الإصبع العدواني في المفضليات: ١٦٠، ومجالس العلماء: ٥٧، والأمالي الشجرية: ٢/ ١٣، وضرائر الشعر: ١٤٤، والمقاصد النحوية: ٣/ ٨٦، والخزانة: ٧/ ١٧٣، ١٠/ ١٢٤.

لاهِ ابنُ عمِّك لا أفضلْتَ في حَسَبٍ عنّـي ولا أنـت ديّـاني فتخزونـي

أي: تسوسني وتقهرني»[١].

ذهب ابن خالويه إلى أنّ أصل (لله): (لاهٍ)، وهو مصدر لاه يَليْهُ لَيْهاً: إذا احتجب وارتفع[٢].

وقد نصَّ سيبويه في (باب ما ينتصب خبره لأنّه معرفة) على أنه يجوز: «لاهِ أبوك، تريد: لله أبوك، حذفوا الألف واللامين»[٣]. وذكر في موضع آخر أنّ الخليل زعم أنّ قولهم: لاهِ أبوك، ولقيته أمسِ، إنّما هو على: لله أبوك، ولقيته بالأمسِ، ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفاً على اللسان»[٤]. وأشار إلى هذا في (باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها) فقال: «وحذفوا الواو كما حذفوا اللامين، من قولهم: لاهِ أبوك، حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى ليخففوا الحرف على اللسان، وذلك ينوون»[٥].

فالأصل في اسم (الله) تعالى على هذا القول: (لاه)، ووزنه (فَعَل)، اللام فاء الفعل، والألف منقلبة عن الحرف الذي هو عينٌ، والهاء لامٌ. والذي دلّه على ذلك أنّ بعضهم يقول: (لَهْيَ أبـوك)، قال سيبويـه: «وقال بعضهـم: لَهْي أبوك، فقَلَبَ العين وجعل اللام ساكنةً، إذ صارت مكان العين، كما كانت العين ساكنة، وتركوا آخر الاسم مفتوحاً كما تركوا آخر (أين) مفتوحاً. وإنما فعلوا ذلك به حيث

(١) إعراب ثلاثين سورة: ٢٠.

(٢) ينظر: اللسان (لوه): ١٣/ ٥٣٩، والخزانة: ١٠/ ٣٥٦.

(٣) الكتاب: ٢/ ١١٥.

(٤) المصدر نفسه: ٢/ ١٦٢ ـ ١٦٣.

(٥) المصدر نفسه: ٣/ ٤٩٨.

غيّروه لكثرته في كلامهم فغيّروا إعرابه كما غيّروه»[١].

فالألف في اسم (الله) ﷻ، على هذا القول، أصلٌ ليست بزيادة، إنما هي عين الفعل، وهي منقلبة عن ياء، والدليل على ذلك قولهم: (لَهْي)، لما قلب فأُظهرت الياء، ولو كانت الألف في (الله) منقلبة عن واو لظهرت في القلب واواً فكان (لهو)[٢].

والمحذوف عند سيبويه من قولهم: (لاه أبوك) لام الجرّ ولام التعريف، يؤكده قول السيرافي: «ومن الحذف الشاذ قولهم: لاهِ أبوك، يريدون: للهِ أبوك، فحذفوا منه لامين، وقد كانوا حذفوا منه ألف الوصل، واللامان المحذوفتان عند سيبويه لام الجرّ واللام التي بعدها»[٣]. غير أنّ المحذوف عند المبرد لام التعريف واللام الأصلية، لأنّه يزعم أنّ اللام في (لاه) هي لام الجرّ، قال السيرافي: «قال محمد بن يزيد: لام الجرّ هي هذه المبقّاة، وكانت أولى بالتبقية عنده لأنّها دخلت لمعنى، وفُتحت لام الجرّ، لأنّ لام الجرّ في الأصل مفتوحة»[٤].

ويرى السيرافي أنّ الصواب ما قاله سيبويه، ويعلل ذلك بقوله: «لأنّا رأيناهم قد حذفوا حروف الجرّ إذا دخلت على (إنْ) و(أنّ)، مُخَفّفةً ومُشَدّدةً، نحو قولك: رغبتُ أنْ أصحبك، وأيقنت أنّ زيداً خارجٌ، وتقديره: في أنْ أصحبك،

---

(١) الكتاب: ٣/ ٤٩٨.

(٢) ينظر: التعليقة: ١/ ٢٧٨، والإغفال: ١/ ٥٣.

(٣) شرح كتاب سيبويه: ٧/ ٤٥.

(٤) المصدر نفسه، والنكت: ٢/ ١٠٢، ٣/ ٥٦. وفي مجالس العلماء: ٥٧: «وقد اختلفوا في اللام من قوله: (لاه) فقال قوم: المحذوفة اللام الأصلية والباقية لام الخفض، لأنّ حرف الخفض لايضمر بإجماع. وقال آخرون: بل الباقية الأصلية لئلا يُحذف من أصل الحرف».

وأيقنتُ بأنّ زيداً خارجٌ»[١].

وينكر أبو علي الفارسي أيضاً أن تكون اللام المحذوفة فاء الكلمة، يقول: «فأما قولهم: لهي أبوك، فلا تكون هذه اللام الثابتة في الاسم، إلا التي هي فاء الفعل»[٢] ويحتج لذلك فيقول: «لم تخلُ المحذوفة من أحد أمرين: إما أن تكون الجارة أو التي هي فاء الفعل. فلا يجوز أن تكون الجارة لأنها مفتوحة وتلك مكسورة مع المظهرة، فلا يجوز إذاً أنْ تكون إياها للفتح. فإنْ قال قائل: ما تنكر أنها الجارة، إنما فتحت لأنّها جاورت الألف، والألف يفتح ما قبلها. قيل له: الدلالة على أنه في قولهم: (لاه أبوك) هي الفاء وليست الجارة، أنّها لو كانت الجارة في (لاهِ) وفُتحت لمجاورة الألف، لوجب أنْ تُكسَر في (لَهْي) ولا تُفتح، لزوال المعنى الذي أوجب فَتْحَه، وهو مجاورة الألف فلما انفتحت في غير مجاورة الألف انفتاحَها في مجاورة الألف، علمت أنّ الفتح لم يكن لمجاورة الألف»[٣].

وحَمَلَ سيبويه في موضع آخر اسم (الله) ﷻ على أن يكون أصل الاسم: (إلاه)، ففاء الكلمة على هذا همزةٌ وعينها لامٌ، والألف ألف (فِعَال) الزائدة، واللام هاء[٤]. يدلّ على ذلك قوله في (باب ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم): «وكأنّ الاسم والله أعلم: (إله) فلمّا أُدخِلَ فيه الألف واللام، حذفوا

---

(١) شرح كتاب سيبويه: ٧/ ٤٦.

(٢) كتاب الشعر: ١/ ٤٦.

(٣) كتاب الشعر: ١/ ٤٦. وفي النكت: ٢/ ١٠٢: «وجملة القول: أنّ قول سيبويه أولى لأنه إذا حُذف من الكلمة ما قاله، فالباقي منها هو اللفظ الموجود من غير تغيير».

(٤) ينظر: الإغفال: ١/ ٤٣.

الألف وصارت الألف واللام خلفاً منها»[١]. وحكى الزجاج أنّ سيبويه نسب هذا الكلام إلى الخليل، فقال: «قال سيبويه: سألت الخليل عن هذا الاسم فقال: الأصل فيه (إله) فأدخلت الألف واللام بدلاً من الهمزة، وقال مرّة أخرى: الأصل: (لاه)، وأُدْخِلتِ الألف واللام لازمةً»[٢].

ويُفهم من كلام سيبويه: «وكأنّ الاسم إله» أن أصل اسم (الله): (إِله)، ثم دخلت عليه الألف واللام فصار (الإله)، ثم تخفّف الهمزة بأنْ تُلَيَّن وتُلْقَى حركتها على الساكن قبلها وهو لام التعريف، فصار تقديره: ألِلاه، بكسر اللام الأولى وفتح الثانية، ثم أُدغمت اللام الأولى في الثانية بعد إسكانها، فصار (الله) وصارت الألف واللام بدلاً من الهمزة المحذوفة.

وذهب بعضهم إلى أنّ الهمزة حذفت على غير وجه التليين، ثم خلفتها الألف واللام، لأنّ ذلك أبلغ في إثبات الألف واللام، وقد حذفوا الهمزة من (خُذ) و(كل) على غير وجه التليين[٣]. ومال إلى هذا أبو علي فقال: «فأما إذا قدّرتَ

---

(١) الكتاب: ٢/ ١٩٥. وقال المبرد: «فقد صارا بمنزلة ما هو من نفس الحرف إذ كانا بدلاً منه». المقتضب: ٤/ ٢٤٠.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٥/ ١٥٢. وردّ عليه الفارسي فقال: «ما حكاه عن سيبويه عن الخليل سَهْوٌ، ولم يحك سيبويه عن الخليل في هذا الاسم أنّه (إلاه)، ولا قال: إنه سأله عنه، لكن قال: إنّ الألف واللام بدلٌ من الهمزة... والقول الآخر الذي حكاه لم ينسبه سيبويه أيضاً إلى الخليل، لكن ذكره في حدّ القسم في أول باب منه». الإغفال: ١/ ٣٩، وورد في الخزانة: ١٠/ ٣٥٧: أنّ ابن خالويه قال: «لا نُنكر أن تكون هذه الحكاية قد ثبتت عن أبي إسحاق الزجاج برواية له عن سيبويه من غير جهة كتابه، فلا يكون حينئذ سهواً. وقد وقعت إلينا مسائل جمّةٌ روى سيبويه الجوابَ فيها عن الخليل، ولم يُضَمّن كتابه شيئاً من ذلك».

(٣) ينظر: النكت: ٢/ ١٥١ ـ ١٥٢، شرح المفصل: ٢/ ٩.

أنّ الأصل (إلاه)، فيذهب سيبويه فيه عندي أنه حذفت الفاء حَذفاً لا على التخفيف القياسي على حدّ قولك: الخبُ في الخَبْء، وضَوٌ في ضَوْء»[1]. ويؤكد أبو علي ما ذهب إليه فيبيّن أنّ الهمزة لمّا حُذفت على الحدِّ الذي ذكر عُوِّض منها الألف واللام، في قولهم (الله)، والدلالة على أنّها عوضٌ استجازتهم لقطع الهمزة الموصولة الداخلة على لام التعريف في القسم والنداء، وذلك قولهم: أفألله لتفعَلنَّ، ويا ألله اغفر لنا، يقول: «ألا ترى أنها لو كانت غير عوض لم تثبت، كما لم تثبت في غير هذا الاسم، فلمّا قُطعت هنا واستجيز ذلك فيها، ولم يُستجَز في غيرها من الهمزات الموصولة، علمنا أنّ ذلك لمعنى اختصّت به ليس في غيرها. ولا شيء أولى بذلك المعنى من أن يكون العوض من الحرف المحذوف الذي هو الفاء»[2].

وذكر أبو القاسم الزجاجي أنّ يونس بن حبيب، والكسائي، والفرّاء، وقطرب، والأخفش، ذهبوا إلى أنّ «أصله (إلـه)، ثم حذفت الهمزة تخفيفاً فاجتمعت لامان، فأدغمت الأولى في الثانية فقيل: الله. فإله (فِعَال) بمعنى (مفعول) كأنه مألوه؛ أي: معبود مستحق للعبادة يعبده الخلق ويؤلهونه»[3].

ولعل الكسائي والفراء أخذا عن «كتاب سيبويه» أنّ الأصل في اسم (الله) تعالى: (إله)، وأخذ عنه ابن خالويه أنّ أصله (لاه).

وقد اعترض المبرّد في كتابه المترجم بـ «الغلط» على كلام سيبويه، لأنّ رأيه الثاني مناقضٌ لرأيه الأول، فقال: «وهذا نقض ذلك، لأنّه قال أولاً: إنّ الألف

---

(١) الإغفال: ١/ ٤٣.

(٢) المصدر نفسه: ١/ ٤٥.

(٣) ينظر: اشتقاق أسماء الله: ٢٣ ـ ٢٤.

زائدة، لأنّها ألف (فِعال)، ثم ذكر ثانياً أنّها عين الفعل»[١].

ولا يرى أبو علي أيَّ تناقض في كلام سيبويه، وإنما التناقض يكون لو قال في حرف واحد من كلمة واحدة وتقدير واحد: إنه زيادة، ثم قال فيها نفسها: إنّه أصل، فهذا لو قاله في كلمة بهذه الصفة لكان لا محالةَ فاسداً. وقال: «فأما إذا قدّر الكلمة مشتقّةً من أصلين مختلفين، لم يمتنع أنْ يُحكَمَ بحرف فيه أنّه أصل، ويُحكم على ذلك الحرف أنه زائد، لأنّ التقدير فيهما مختلف وإنْ كان اللفظ متفقاً، ألا ترى أنك تقول: مَصير، ومُصْرَان، ومصارين. و(مصير) من صَار يَصيرُ، فتكون الياء من الأولى زائدة، ومن الثانية أصلاً، فلا يمتنعُ لاتفاقهما في اللفظ من أنْ يحكم على هذا بالزيادة، وعلى هذا بأنه أصل. وكذلك (مَسِيل) إنْ أخذته من سال يسيل كان (مَفْعِلاً)، و(مَسِيل) إنْ أخذته من مَسَلَ كان فعيلاً»[٢].

وتعجب الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة من ذكر سيبويه اشتقاقين للفظٍ واحدٍ في مكانين متباعدين من كتابه، فقال: «عجيبٌ أمرُ سيبويه! اشتقاقان للفظ واحد، أما كان الأجمل أن يذكرهما في موضع واحد في الجزء الأول أو في الثاني، ولا يُباعد بينهما، فيترك العلماء يختلفون وينال بعضهم من بعض»[٣].

ولا أرى العجب من أمر سيبويه، لأنّه لم يجعل في كتابه باباً خاصاً للحديث عن اشتقاق اسم (الله) ﷻ، كما فعل الزجاجي وغيره. وإنّما أشار إلى أنّ أصله (لاه) في سياق حديثه عن حذف حرف الجرّ في (باب ما ينتصب خبره لأنّه معرفة وهي معرفة لا تُوصف ولا تكون وصفاً)، وفي (باب كم)، وفي (باب حروف

(١) ينظر كلامه في: الانتصار لسيبويه على المبرد: ٢٣٣، الإغفال: ١/ ٥٤.

(٢) ينظر: الإغفال: ١/ ٥٤ ـ ٥٥. كما ردّ ابن ولاد قول المبرد في الانتصار: ٢٣٣.

(٣) ينظر: فهارس كتاب سيبويه: ١٥.

الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها). وأشـار إلى أنّ أصله (إله) في سياق حديثه عن نداء الاسم المعرَّف بأل في (باب ما ينتصب على المدح والتعظيـم أو الشتـم لأنّه لا يكون وصفاً للأول ولا عطفاً عليه). والأصلان مختلفان، وما تقدّم من كلام أبي علي في ردّه على المبرّد كافٍ شافٍ لتوضيح السبب الذي من أجله جعل سيبويه الاشتقاقين في مكانين مختلفين.

*** ما جاء على وزن (فَعَل يفعَل) وليست عينه أو لامه حرفَ حلق:**

قـال ابن خالويـه فيما جاء من الثلاثـي المجـرّد مفتـوح العين في الماضي والمستقبل: «وليس في كـلام العرب (فَعَلَ يَفْعَل) مما ليس فيه حرفُ الحلق عيناً أو لاماً إلا عشرة أحرف: أَبَى يأبَى، وقَلَى يَقْلَى، وحبَى يَحْبَىَ، جمع الماء في الحوض، وسَلَـىَ يَسْلَـى، وخظا يَخْظَى إذا سَمِن. وعَضَضْتَ تَعَضُّ، وبضَضْتَ تَبَضُّ، وقَنَطَ يَقْنَطُ، وغَسَى الليل يَغْسىَ إذا أظلم، ورَكَنَ يركَنُ»[1].

ذهب ابن خالويـه إلى أنّه لا يجـيء (فَعَلَ) على (يَفْعَل) إلا أن تكون العين منـه أو اللام حرفاً من حـروف الحلق، وحروف الحلق ستـة: الهمـزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، وذلك نحو: بدأ يبدأ، وقرأ يقرأ، وجَبَهَ يَجْبَه، وقلع يقلَع، وذبَح يذبح. وما كانت فيه هذه الحروف عيناً، فنحو: سأَل يسأَل، وبَعَث يبعَث، ونَحَرَ يَنْحَرُ، وفَغَرَ يَفْغَر، وفَخَرَ يَفْخَرُ[2].

وقد نصَّ سيبويه على ذلك في (باب ما يكون يفعَل من فعَل مفتوحاً) فقال: «وذلك إذا كانت الهمزة، أو الهاء، أو العين، أو الحاء، أو الغين، أو الخاء، لاماً أو عينـاً. وذلك قولـك: قـرأ يقـرأ، وبَدَأ يَبْدَأ، وخَبَـأ يَخْبَأ، ونفَـع يَنْفَعُ، وفَـرَغ

(١) ليس في كلام العرب: ١١ ـ ١٢.

(٢) ينظر: المسائل الحلبيات: ١٢١، وشرح الملوكي: ٣٩ ـ ٤٠، وشرح المفصل: ٧/ ١٥٣.

يَفْرَغ . . . هذا ما كانت هذه الحروف فيه لامات. وأمّا ما كانت فيه عينات فهو كقولك: سأَلَ يَسْأَل، وثَأَرَ يَثْأَرُ، وذهَبَ يذهَبُ، وقَهَرَ يَقْهَرُ . . . وإنما فتحوا هذه الحروف لأنّها سَفلتْ في الحلق، فكرهوا أنْ يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حَيِّزها وهو الألف، وإنّما الحركات من الألف والياء والواو»(١).

يريد: أنّه إذا كانت حروف الحلق عينات أو لامات ثَقُل عليهم أنْ يضمّوا أو يكسروا، لأنهم إذا ضمّوا فقد تكلّفوا الضمة من بين الشفتين، وإنْ كسروا فقد تكلّفوا الكسرة من وسط اللسان، وإنْ فتحوا، فالفتحة من الحلق، فثَقُل الضم والكسر، لأنّ حرف الحلق مُستثقل والحركة عالية متباعدة منه فحرّكوه بحركةٍ من موضعه وهي الفتح، لأنّ ذلك أخف عليهم وأقل مشقّة(٢).

وعزا ابن عصفور إلى الكسائي أنه يجيز أنْ يجيء (فَعَلَ) على (أفعَلُ) بفتح العين إذا كانت عينه حرف حلق، وإنْ كان الفعل للمغالبة(٣). وذلك أنّ (فَعَلَ) إنْ كان للمغالبة، فمذهب البصريين أنّ مضارعه يكون بضم العين، نحو: ضاربَني فضَربْته أضْرُبُه، وفاضلني ففضَلْتُه أفضُلُهُ، إلا أن يكون معتل العين أو اللام بالياء، أو معتل الفاء بالواو. فإنْ كان كذلك لزم المضارع يفعِل بكسر العين، نحو: راماني

(١) الكتاب: ٤/ ١٠١.

(٢) ينظر: النكت: ٣/ ١٩٣، وقال ابن يعيش: «ضارعوا بالفتحة حروف الحلق، لأنّ الفتحة من الألف، والألف أقرب إلى حروف الحلق، لتتناسب الأصوات ويكون العمل من وجه واحد». وشرح الملوكي: ٤٠، وشرح المفصل: ٧/ ١٥٣.

(٣) الممتع: ١/ ١٧٣، وقال الرضي: «ونعني بها أنْ يغلب أحد الأمرين الآخر في معنى المصدر فلا يكون إذن إلا متعدياً، نحو: كارَمَني فكرَمته أَكْرُمُهُ، أي: غلبته بالكرم، وخاصَمَني فَخَصَمْته أَخْصُمُه، وغالَبَني فَغَلَبْتُه أَغْلُبُهُ». شرح الشافية: ١/ ٧٠.

فرميته أَرْمِيهِ، وسايَرَني فسِرْتُه أَسِيْرُه، وواعدَني فوَعَدْتُه أعِدُه[١]. وذكر الرضي أنّه «حُكي عن الكسائي أنّه استثنى أيضاً ما عينه أو لامه أحد الحروف الحلقية وقال: يلزمه الفتح، نحو: شاعَرْتُهُ فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ»[٢]. وقال أبو حيان: «وفي كلام بعض أصحابنا أنّ الكسائي يجعل المضارع بالفتح إلا ما سمع فيه الضم»[٣]. وإنْ كان الفعل لغير مغالبةٍ حَلْقِيّ عين، أو لام، فقياس مضارعه الفتح، قال أبو حيان: «وإليه يُرْجَعُ عند عدم السماع، هذا قول أئمة اللغة»[٤].

وذكر ابن خالويه عشرة أفعال شذ الفتح فيها، لأنّ العين أو اللام في هذه الأفعال ليست حروف حلق، لكنّها جاءت على (فعَل يَفْعَل)، ثم أشار إلى أنّ سيبويه لم ينصّ إلا على فعل واحد هو أبى يَأبَى، لأنه متّفقٌ عليه، قال: «ولم يحكِ سيبويه إلا حرفاً واحداً، وهو أبَى يَأبَى، لأنّه بلا خلاف، والبواقي مختلَفٌ فيها»[٥].

وقد نصَّ سيبويه على هذا في (باب ما هذه الحروف فيه فاءات) فذكر أنّه إنْ كانت حروف الحلق فاءات لم يلزم الفتح فيه، لسكون حرف الحلق في المستقبل، والساكن لا يوجب فتح ما بعده، لضعفه بالسكون، كما أوجب لام الفعل إذا كان من حروف الحلق فتح ما قبله لأن اللام متحرك، قال: «تقول: أمَرَ يأمُرُ، وأبق يأبِقُ، وأكَل يأكُلُ، وأَفَلَ يأفِل، لأنها ساكنة، وليس ما بعدها بمنزلة ما قبل

(١) ينظر: الممتع: ١/ ١٧٣، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٧٠ ـ ٧١، وارتشاف الضرب: ١/ ١٥٧.

(٢) ينظر: شرح الشافية: ١/ ٧١.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ١٥٧.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ١٥٨.

(٥) ليس في كلام العرب: ١٢.

اللامات، لأنّ هذا إنما هو الإدغـام، والإدغام يدخُلُ فيه الأول في الآخِر والآخِر على حاله، ويُقْلَب الأول فيدخل في الآخِـر حتـى يصيـر هو والآخِـر من موضع واحد، نحو: قدْ تَّركتك، ويكون الآخر على حاله، فإنما شُبّه هذا بهذا الضّرب من الإدغام، فَأَتْبَعوا الأول الآخر كما أتبعوه في الإدغام، فعلى هذا أجري هذا»(١).

يريد: أنّ عينَ الفعـل يجـوز أنْ تتبـع لام الفعـل إذا كانـت لام الفعـل من حروف الحلق، كما أنّ الحرفَ الأول يُدغم فيما بعده، ولا تتبَعُ عين الفعل فاءَه، لأنّ الفاء قبل العين، فلذلك لا تفتح العينـات إذا كانـت الفاءات حلقيات، كمـا لا يتبع الثاني الأول في الإدغام في الأمر العام الأكثر(٢).

وقال: «وقالوا: أبَى يَأبَى، فشبّهوه بيقرأ. وقالوا: جَبَى يَجْبَى، وقَلَى يَقْلَى، فشبّهوا هذا بقـرأ يقـرأ ونحـوه(٣)، وأتبعـوه الأول، كمـا قالـوا: وعَدُّهُ يريدون: وَعَدْتُه، أتبعُوا الأول، يعنى في يأبـى لأنّ الفـاء همزة. وكما قالوا: مُضّجَعٌ»(٤).

أي: إنّهم أَتْبَعَوُا عين (يأبَى) فاءَه، ففتحوا العين لمكان الفـاء، كما تُفْتَـح لمكان اللام نظير هذا في الإدغام: وعدُّهُ، ومُضَّجَع. انقلاب الثاني إلى لفظ الأول، ثم إدغام الأول في الثاني، وهذا خلافُ ما عليه الإدغام(٥).

---

(١) الكتاب: ٤/ ١٠٤ ـ ١٠٥، وينظر: شرح المفصل: ٧/ ١٥٤، وشرح الملوكي: ٤١.

(٢) ينظر: التعليقة: ٤/ ١٦١، والنكت: ٣/ ١٩٤.

(٣) أراد: أنهم شبهوا الهمزة التي في أول أبَى وهي فاء الفعل منها، بالهمزة التي تكون لاماً في مثل قرأ يقرأ، فتحوا عين الفعـل من أجل الفاء التي هي همزة كما فتحوها من أجل اللام التي هي همزة. ينظر: المخصص: ١٤/ ٢١٠، والنكت: ٣/ ١٩٦.

(٤) الكتاب: ٤/ ١٠٥.

(٥) ينظر: التعليقة: ٤/ ١٦٣. وفي المخصّص: ١٤/ ٢١١: «يريد: أتبعوا الفتحة في باب (يأبى) الهمزة التي في أوّله، كما قالوا: وعدُّه، والأصل: وعدْته، فأتبعوا التاء الدال =

ثم قال: «ولا نعلم إلا هذا الحرف[1]. وأما غير هذا فجاء على القياس، مثل: عَمَرَ يَعْمُرُ، ويَهْرُبُ، ويَحْزُرُ. وقالوا: عضَضْتَ تَعَضُّ، فإنّما يُحْتَجُّ بوعدِّه، يريدون: وَعَدْتُه، فأتبعوه الأول، كقولهم: أَبَى يَأْبَى، ففتحوا ما بعد الهمزة للهمزة وهي ساكنة. وأمّا جَبَى يَجْبَى، وقَلَى يَقْلَى، فغير معروفين إلا من وُجَيْهٍ ضعيف، فلذلك أمسك عن الاحتجاج لهما. وكذلك عضَضْتَ تَعَضُّ»[2].

يريد: أنّ غير الذي ذُكر من أَبَى يَأْبَى مما فاء الفعل منه من حروف الحلق، لم يَجِئ إلا على القياس، نحو: هَرَب يَهْرُب، وحَزَرَ يَحْزُرُ. وقد دلّ هذا أيضاً أنّ سيبويه ذهب في أَبَى يأبَى أنّهم فتحوا من أجل تشبيه الهمزة الأولى بما الهمزة فيه أخيرة. ومثله عضضتَ تَعَضُّ الذي حكاه، وهو شاذ[3].

وحكى الزجّاج عن إسماعيل بن إسحاق القاضي أنّه علّل فتح العين في أَبَى يَأْبَى بقوله: «إنّما جاء على فَعَلَ يَفْعَلُ، لأنّ الألف من مَخْرَج الهمزة»[4]، وذكر ابن سِيَده أنّ السيرافي خطّأه في هذا، فقال: «وذلك غلط، لأنّ الألف ليست بأصل

= التي قبلها، وكان القياس أن تكون الدال هي التابعة، لأنّ الأول يتبع الأخير، وكذلك مُضّجَعٌ، أصله: مُضْطَجَعٌ، فجعلوا الطاء تابعةً للضاد».

(١) قال السيرافي: «الإشارة إلى أَبَى يَأْبَى فيما ذكره أصحابنا، وأما جَبَى يَجْبَى، وقَلَى يَقْلَى، فلم يصحّا عنده كصحّة أَبَى يأبَى». حكى قوله ابن سيده في المخصّص: ١٤/ ٢١١، وينظر: النكت: ٣/ ١٩٦.

(٢) الكتاب: ٤/ ١٠٥ ـ ١٠٦.

(٣) ينظر: المخصّص: ١٤/ ٢١١.

(٤) ينظر: المخصّص: ١٤/ ٢١٠، والنكت: ٣/ ١٩٦، وفي إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٢١٣: «قال أبو إسحاق: سمعت إسماعيل بن إسحاق يقول: القول فيه عندي أنّ الألف مضارعةٌ لحروف الحلق».

في أبَى يأبَى، وإنّما هي منقلبة من ياء (أَبَيْتُ) لانفتاح ما قبلها. فإذا قلت في الماضي أبَى ـ لا نفتاح ما قبلها ـ فحقُّها أن تكون في المستقبل على: يأبِي، كما تقول: أتَى يَأتِي، ورَمَى يرمِي. وإنّما تنقلب في المستقبل ألفاً إذا فتحنا ما قبلها، فلا سبيل إلى الألف التي من أجلها قال الزجاج عن القاضي: إنّه جاء على فَعَلَ يَفْعَل من أجل ذلك»[1].

وهكذا فإنّ لم يصحّ عند سيبويه فتح عين (فَعَلَ يَفْعَلُ) في المستقبل مما ليست عينه أولامه من حروف الحلق غير أَبَى يأْبَى، وهذا الذي ذكره ابن خالويه عن سيبويه. وذكر صاحب «التهذيب» أنّ الفرّاء قال: «لم يَجِئ عن العرب حرفٌ على فَعَلَ يَفْعَل، مفتوح العين في الماضي والغابر، إلا وثانيه أو ثالثه أحدُ حروف الحلق، غير أَبَى يأبَى، فإنّه جاء نادراً»[2]. ولعل الفرّاء وابن خالويه أخذا ذلك عن «كتاب سيبويه».

*** جواز إسكان لام الأمر بعد الواو والفاء وثم:**

قال ابن خالويه في قوله تعالى: ﴿فَلْيَنظُرْ﴾[الكهف: ١٩، الحج: ١٥، عبس: ٢٤، الطارق: ٥]: «الأصل: (فلِيَنْظَرْ) بكسر اللام، كما قال تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾[3]. وإنما أُسْكنت اللام لاتّصالها بالفاء تخفيفاً، وكذلك إذا تَقَدَّمَتْها (واوٌ) جاز الإسكان والكسر، وكذلك (ثُمَّ) كقوله: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾[الحج: ١٥]، ﴿ثمَّ لْيَقْضُوا

---

(١) المخصّص: ١٤/ ٢١٠ ـ ٢١١، وذكر أن أبا علي الفارسي ردّ ما حكاه الزجاج عن ابن إسحاق أيضاً، غيرَ أنّه جاء في التعليقة: ٤/ ١٦٣: «يَجْبَى ويَقْلَى، أشبه من عضَضْتَ تَعضّ، لأنّ اللام فيهما تنقلب ألفاً، والألف قريبةُ المخرج من مَخْرج الهمزة».

(٢) تهذيب اللغة (أبى): ١٥/ ٦٠٥، وينظر: اللسان (أبى): ١٤/ ٤.

(٣) تقدّم تخريجها، ص٣٣٢.

تَفَثَهُمْ ولْيُوفوا نُذُورَهُم﴾[الحج: ٢٩]. كل ذلك صوابٌ، وقد قُرِئ به(١)، والكسر الأصل والسكون عارضٌ»(٢).

ذهب ابن خالويه إلى أنّ لام الأمر في الآيات التي تقدم ذكرها أصلها الكسر، يدل على ذلك أنّه إذا ابتُدِئت، فقيل: لِيقم زيد، كُسرت لا غير. فإذا أُلحقت الكلام الذي فيه الواو والفاء وثم، جاز إسكانها، قال ابن يعيش: «فمَنْ أسكن مع الفاء أو الواو فلأنّ الواو والفاء يصيران كشيء من نفس الكلمة، نحو كتف، لأنّ كلّ واحدٍ منهما لا ينفرد بنفسه فصار بمنزلة كتف، فإنْ جئتَ بثمّ مكان الفاء أو الواو لم تسكّن، لأنّ (ثم) ينفصل بنفسه ويسكت عليه. ومَن قال: (ثم لْيقضوا) بإسكان اللام فإنّه شبّه الميم الثانية من (ثم) بالفاء والواو، وجعل (ثم ليقضوا) بمنزلة: فليقضوا»(٣).

وقد نص سيبويه على جواز إسكان اللام بعد الفاء والواو فقال: «واعلم أنّ كلّ شيءٍ كان أولَ الكلمة وكان متحرّكاً سوى ألف الوصل فإنّه إذا كان قبله كلامٌ لم يُحذَف ولم يتغيّر، إلا ما كان من (هُو) و(هِي) فإنّ الهاء تَسكن إذا كان قبلها

---

(١) قرأ أبو عمرو وابن عامر وورش: (ثم لِيقطع)، (ثم لِيَقْضوا) مكسورتي اللام، ووافقهم قنبل في: (ليقضوا) وزاد ابن عامر في رواية ابن ذكوان (ولِيوفوا، ولِيطّوفوا) بكسر لام الأمر فيها جميعاً. وقرأ الباقون بإسكان اللام. السبعة: ٤٣٤، والكشف: ٢/ ١١٦، والتيسير: ١٥٦.

(٢) إعراب ثلاثين سورة: ٤٢، وينظر: ١٩٩.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٩/ ١٤٠. وفي المقتضب: ٢/ ١٣٣: «وإنما جاز ذلك لأنّ الواو والفاء لا ينفصلان لأنه لا يلفظ بحرف واحد، فصارتا بمنزلة ما هو في الكلمة، فأسكنت اللام هَرَباً من الكسرة، كقولهم في عَلِم: عَلْم، وفي فَخِذ: فَخْذ».

واو أو فاء أو لام. . . وفعلوا بلام الأمر مع الفاء والواو مثل ذلك، لأنّها كَثُرتْ في كلامهم وصارت بمنزلة الهاء في أنّها لا يُلفظ بها إلا مع ما بعدها، وذلك قولك: فَلْيَنْظُرْ، ولْيَضْرِب. ومَنْ تَرَكَ الهاء على حالها في (هي) و(هو) تَرَكَ الكسرة في اللام على حالها»[١].

وكأنّ كلام ابن خالويه مأخوذ عن «كتاب سيبويه»، غير أنّ ابن خالويه أجاز إسكان اللام بعد (ثمّ) أيضاً، وجعل (ثمّ) بمنزلة الفاء والواو، وكان يرى أنّ القراءة بإسكان اللام بعد (ثم) جائزة. أما سيبويه فإنّه ذكر الإسكان بعد الفاء والواو، ولم يُشر إلى الإسكان بعد (ثم). وذهب المبرد إلى جواز إسكانها بعد الفاء والواو، وقال: «وهو أكثر على الألسن»[٢] غير أنه خطأ من قرأ بإسكان اللام بعد (ثم)، قال: «وأما قراءة من قرأ: (ثمّ لْيقطع)، (فلْينظر) فإنّ الإسكان في لام (فلينظر) جيد، وفي لام (ليقطع) لحنٌ، لأنّ (ثم) منفصلة من الكلمة»[٣].

* **القلب المكاني:**

قال ابن خالويه في قوله تعالى: ﴿جُرُفٍ هَارٍ﴾[التوبة: ١٠٩]: «الأصل في هارٍ: هايرٍ، وكذلك في شاكٍ: شايكٍ، قال الشاعر[٤]:

---

(١) الكتاب: ٤/ ١٥١ ـ ١٥٢.

(٢) المقتضب: ٢/ ١٣٣.

(٣) المصدر نفسه: ٢/ ١٣٤. وذكر الفارسي في التكملة: ١٤: الإسكان بعد الفاء والواو، ولم يذكر الإسكان بعد (ثم).

(٤) البيت لطريف بن تميم العنبري في الأصمعيات: ١٢٨ وروايته فيه: (فتوسّموني إنّني أنا ذاكم)، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٤٤، وتحصيل عين الذهب: ٥٠٨، وشرح شواهد الشافية: ٣٧٠، وبلا عزو في المقتضب: ١/ ١١٦، والمنصف: ٢/ ٥٣، ٣/ ٦٦.

فتعرّفـــوني أنّنـــي أنـــا ذاكُـــمُ

شـــاكٍ ســـلاحي فـــي الحـــوادث مُعْلِـــمُ»[1]

أشار ابن خالويه في سياق حديثه عن قراءة (هار) إلى أنّ (هارٍ) أصله: هاير، فقدّمت اللام وهي الراء إلى موضع العيـن، وأُخّرت العين وهي اليـاء إلى موضع اللام، ثم فُعِلَ بـه ما فُعل بالاسم المنقوص، إذ حُذفت اليـاء منـه لتنوين الرفع، واحتجّ لذلك بالبيت الذي تقدّم ذكره، والشاهد فيه قلب شاكٍ من شائك.

كما وقف على نحو ذلك حين احتج لقراءة ابن كثيـر في روايـة قنبل: ﴿أنْ رأه﴾[2][العلق: ٧] على وزن (رَعَه)، فقال: «قال ابن مجاهد: هو غلط، لأنّه حذف لام الفعل التي كانت ألفاً مُبْدَلَةً من الياء. ويجوز أنّ الذي سمع ابن كثير يقرأ هذا الحرف لم يضبط عنه، ولا ترجَمَ عنه باستواء، وكانت قراءته: (أنْ راءَه استغنى) بتقديم الألف على الهمزة، ثم يخفّف الهمزة ويحذفهـا لالتقاء الساكنيـن. وهذه لغـة مشهورة، تقول العرب: راءني وشاءَني، وأنشد[3]:

وكـــلُّ خليـــلٍ راءَ نِـــي فهـــو قائـــلٌ

مِـنَ أجلـكِ هـذا هامـةُ اليـوم أو غـد غَـدِ»[4]

فابن خالويه يوجّه قراءة ابن كثيـر علـى أنهـا (أنْ راءه). واحتجّ لهـا بقـول

---

(١) إعراب القراءات السبع: ١/ ٢٥٥.

(٢) ينظر: السبعة: ٦٩٢، والكشف: ٢/ ٣٨٣، والتيسير: ٢٢٤.

(٣) البيت لكثيّر عزّة في ديوانـه: ٤٣٥، والكامـل: ٢/ ٨٠٦، ٣/ ١٢٩٥، وتحصيـل عين الذهب: ٥٠٨، والأمالي الشجرية: ٢/ ١٩.

(٤) إعراب القراءت السبع: ٢/ ٥٠٨.

العرب: راءني، مقلوب من رآني، وشاءني مقلوب من شآني. يؤكده قول صاحب اللسان: «شاءَني، مقلوبٌ من شآني، والدليل على أنّه مقلوبٌ منه أنّه لا مصدر له، لم يقولوا: شاءَ ني شوءاً، كما قالوا: شآني شأواً»(١).

وقد نصَّ سيبويه على مسألة القلب المكاني في (باب تحقير ما كان فيه قلب) فأنشد قول العجاج(٢):

لاثٍ بـــه الأشـــاءُ والعُبْـــرِيُّ

ثم قال: «وإنّما أراد: لائثٌ، ولكنّه أخّر الواو وقدّم الثاء»(٣). كما أنشد البيت الذي تقدّم (فتعرّفوني أنّني...) وقال فيه: «إنّما يريد الشّائك فقلب»(٤).

ثم قال: «ومثل ذلك: قد راءَه، يريد: قد رآه. قال الشاعر، وهو كثيّر عزّة:

وكـلُّ خليـلٍ راءَ نـي فهـو قائـلٌ ... مِنَ أجلكِ هذا هامـةُ اليـومِ أو غَـدِ

وإنما أراد: رآني، ولكنه قلب»(٥).

كما ذكر مذهب الخليل في ذلك في (باب ما الهمزة فيه في موضع اللام من بنات الياء والواو) فقال: «وأما الخليل فكان يزعم أنّ قولك: جاءٍ وشاءٍ ونحوهما اللام فيهنّ مقلوبة، وقال: ألزموا ذلك هذا واطّردَ فيه، إذ كانوا يقلبون

(١) اللسان (شأي): ١٤/ ٤١٨.

(٢) وهو في ديوانه: ١/ ٤٩٠، والمقتضب: ١/ ١١٥، وشرح أبيات سيبويه: ٢/ ٤١١، والمنصف: ٢/ ٥٤، ٣/ ٦٦، وتحصيل عين الذهب: ٥٠٧، ٥٨٩.

(٣) الكتاب: ٣/ ٤٦٦.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه: ٣/ ٤٦٧، وينظر: النكت: ٣/ ٣٨، ٣٦٤.

كراهية الهمزة الواحدة»[١].

يريد أنّ الخليل يقول: «كل ما كان من الأسماء معتل العين، ولامه همزة، وبَنَيْتَ منه (فاعلاً) فإنك تقدّم اللام إلى موضع العين، وتجعل العين في موضع اللام»[٢].

وذكر ابن السيرافي أن الخليل احتج بأنْ قال: «قد رأيناهم يكرهون إعلال العين وقبلها همزة، في بعض الصفات التي لام الفعل منها حرف صحيح، فيقولون في لائث، وهو من لاث يلوث، وفي شائك، وهو من الشوكة، وفعله: شاك يَشَاك: لاثٍ وشاكٍ. فإذا كانوا قد ثَقُل عليهم في بعض المواضع أنْ يُعِلُّوا العين مع صحة اللام حتى أخّروها، ألزموا ما كانت عين الفعل فيه حرف علة ولامه همزة، تقديم الهمزة في موضع العين، حتّى يقلّ إعلالهم، لأنهم لو أعلّوا العين لهمزوها، وإذا همزوها اجتمع في الكلمة همزتان: همزة العين، والهمزة التي هي لام، ولزم أن تقلب الهمزة الثانية ياء، لئلا يجتمع همزتان في كلمة»[٣].

---

(١) الكتاب: ٤/ ٣٧٧.

(٢) ينظر: شرح أبيات سيبويه: ٢/ ٤١٠، والمقتضب: ١/ ١١٥.

(٣) ينظر: شرح أبيات سيبويه: ٢/ ٤١٠، وفي المقتضب: ١/ ١١٦: «قال: فلما التقت همزتان كان القلب لازماً، فأقول: جائيٌّ فاعلم، وشائيٌّ يا فتى. فالهمزة التي تلي الألف إنما هي لام الفعل التي لم تزل همزة، والمتأخرة إنما هي عين الفعل التي كانت تهمز للاعتلال إذا كانت إلى جانب ألف». وفي المنصف: ٢/ ٥٤: «ولا يطّرد القلب في قول الخليل في مثل: (شاك، ولاثٍ)، لأنه إذا لم يقلب فليس يلزمه اجتماع إعلالين ولا بُدَّ منه في (جاءٍ) ونحوه لئلا يجتمع إعلالان». وفي شرح الشافية للرضي: ١/ ٢٥: «إنّ الخليل يعرّف القلب بهذا ويحكم به، وهو أن يؤدي تركه إلى اجتماع همزتين، وسيبويه لا يحكم به وإنْ أدى تركه إلى هذا، وذلك في اسم الفاعل من الأجوف والمهموز اللام نحو ساءٍ وجاءٍ».

فالخليل يُعَرّف القلب بهذا ويحكم بـه، «وهو أن يؤدّي تركـه إلى اجتمـاع همزتين، وسيبويه لا يحكم به وإنْ أدّى تركه إلى هذا. أي إنّ القلبَ لا يطّرد عند الخليل في مثل: (شاكْ، ولاثٍ)، لأنّه إذا لم يقلب فليس يلزمه اجتماع إعلالين، ولا بُدَّ منه في (جاءٍ) ونحوه لئلا يجتمع إعلالان»(١).

وكأنّ كلام ابن خالويه في هذه المسألة مأخوذ عن «كتاب سيبويه». غير أنّ سيبويه ذكر وجهاً آخر في هذا، فقال: «وأكثر العرب يقول: لاثٌ وشاكٌ سلاحه. فهؤلاء حذفوا الهمزة، وهؤلاء كأنهم لم يقلبوا اللام في جئت، حين قالوا: فاعل، لأنّ من شأنهم الحذفَ لا القلب، ولم يصلوا إلى حذفها كراهيـة أنْ تلتقي الألف والياء وهما ساكنتان. فهذا تقويةٌ لمن زعم أنّ الهمزة في (جاء) هي التي تُبْدَل من العين»(٢). ولكنه لا ينكر الوجه الأول أو يستبعده، بل هو صحيح عنده، لقوله: «وكلا القولين حسنٌ جميل»(٣).

ويمكن أنْ نخلص في نهاية هذا الباب إلى النتائج الآتية:

ـ المسائل التي عُرضت في هذا الباب تُبيّن أنّ الكوفيين يوافقون سيبويه في الغالب، ولعل ذلك لأنّهم تأثروا بكتابه، إما بقراءته أو بقراءة الكتب التي اهتمت بشرحه.

ـ إذا كان ثَمَّةَ خلافٌ بين الكوفيين وسيبويه، فالغالب أنّهم اتبعوا الأخفش في ذلك، لأنّه هو أول من خالف سيبويه، وقد ظهر ذلك في أثناء عرض بعض المسائل.

---

(١) ينظر: المنصف: ٢/ ٥٤، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٢٥.

(٢) الكتاب: ٤/ ٣٧٨. وفي المنصف: ٢/ ٥٤: «وزن (جاءٍ) عند الخليل (فالع) وعند غيره (فاعل). وحَكَى أنهم يقولون: شاكٌ، ولاثٌ، بحذف العين أصلاً».

(٣) الكتاب: ٤/ ٣٧٨.

ـ إنّ هذا الخلاف بين سيبويه والكوفيين إنما هو شيءٌ في الفروع يسير، ولا يتعدّى الفروع إلى الأصول. فقد تبيّن أنّ ما أجازه نحويو الكوفة ـ على قلّة ـ في اختيار الكلام، أجازه سيبويه في ضرورة الشعر. والضرورة عند سيبويه لا تعني الخطأ أو اللحن كما فسّر ذلك الباحثون.

ـ كما أنّ هذا الخلاف لا يُبْنَى عليه خلافٌ بين ما يُسَمَّى مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة، لأنّه ليس خلافاً بين البصريين والكوفيين، بل هو خلاف بين نحويّ وآخر. فالمبرّد خالف سيبويه في أكثر مسائل هذا الباب، ولم يمسّ هذا بصريته، كما أنّ الكوفيين ليسوا جميعاً سواءً في المسائل كلّها، فبعضهم خالفه، وذهب آخرون مذهبه.

□ □ □

الباب الثاني

أثر كتاب سيبويه في الظواهر النحوية والصرفية عند نحاة الكوفة

وفيه فصلين هما:

* الفصل الأول: «الكتاب» وأثره في الظواهر النحوية عند نحاة الكوفة.
* الفصل الثاني: «الكتاب» وأثره في الظواهر الصرفية عند نحاة الكوفة.

الباب الثاني
أثر كتاب سيبويه في الظواهر النحوية والصرفية عند نحاة الكوفة

الفصل الأول

«الكتاب» وأثره في الظواهر النحوية عند نحاة الكوفة

هذا الفصل يهتم بدارسة الظواهر النحوية عند الكوفيين، التي كان لكتاب سيبويه أثرٌ واضح فيها، مبيناً أن أصولها واحدة عندهما، والخلاف بينهما لا يتعدى كونه خلافاً فرعياً في ظاهر العبارة.

فيتعرض لأنواع الكلمة عند سيبويه والكوفيين، وأقسام الفعل، ويشير إلى أنّ سيبويه والكوفيين متفقون في أصل حقيقة أسماء الأفعال ومعناها، ويبيّن اتفاقهما في علامات الإعراب، والعوامل اللفظية كالأفعال والأسماء والحروف، والعوامل المعنوية.

ثم يتناول المصطلحات النحوية التي اعتمدها الكوفيون، منبّهاً إلى أن سيبويه أشار إليها في كتابه، أو ألمح إليها في شرحه لبعض المصطلحات النحوية، ليخلص إلى أنّ هذه المصطلحات ليست من وضع الكوفيين أو ابتكارهم.

أولاً ـ تقسيم الكلمة والفعل عند سيبويه ونحاة الكوفة:

ـ الكلمة عند سيبويه ثلاثةُ أنواعٍ: اسمٌ وفعلٌ وحَرْفٌ، قال: «فالكَلِمُ:

اسمٌ وفعلٌ وحرف جاء لمعنى ليس باسمٍ ولا فعل»[١]. ولاحظ الكوفيون ما لاحظ سيبويه، فلا تخرج الكلمة عندهم عن الأنواع السابقة التي ذكرها سيبويه، وهم يتّفقون معه على تقسيم الاسم إلى أقسامه المعروفة المختلفة من حيث تذكيرُه وتأنيثه، ومن حيث تنكيره وتعريفُه، ومن حيث بناؤه وإعرابه، ومن حيث إفراده وتثنيته وجمعه.

ـ أمّا الفعل فهو عند سيبويه ثلاثة أقسام: الفعل الماضي والفعل المضارع وفعل الأمر. قال سيبويه: «وأمّا الفعل فأمثلةٌ أُخِذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنِيَتْ لمَا مضى، ولمَا يكون ولم يقع، وما هو كائنٌ لم ينقطع. فأمّا بناء ما مضى فذهب وسمعَ ومكَثَ وحُمِد. وأما بناء ما لم يقع فإنّه قولُكَ آمراً: اذهبْ واقتُلْ واضرِبْ، ومُخْبِراً: يَقْتُلُ ويذهبُ ويَضربُ ويُقْتَلُ ويُضْرَبُ. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائنٌ إذا أخبرت»[٢].

وهو عند الكوفيين: فعلٌ ماضٍ، وفعلٌ مستقبل، يؤكده أنّ المؤدب جعل في كتابه «دقائق التصريف» بابين خاصين للأفعال، الأول (حكمٌ في الأفعال الماضية)، قال فيه: «إذا أخبرتَ عن الرجل بالفعل الماضي قلت: فَعَلَ»[٣]، والثاني (حكمٌ في الأفعال المستقبلة) قال فيه: «إذا أخبرتَ عن الرجل بالفعل المستقبل قلت: يَفْعَلُ»[٤]. غير أنّ المؤدب في معرض حديثه عن جزم الفعل المستقبل أشار إلى فعل الأمر، قال: «فإذا أدخلتَ الواو والفاء الفعلَ المستقبل وكانتا جواباً فإنّ الفعل

(١) الكتاب: ١/ ١٢.

(٢) الكتاب: ١/ ١٢.

(٣) دقائق التصريف: ١٥.

(٤) المصدر نفسه: ٢٨.

ينتصب في ستة مواضع: في الأمر، والنّهي، والدّعاء، والجحود، والتمني، والاستفهام... وتقول في الأمر: زُرْني فأزورَكَ، وسَلِّمْ عليّ فأسلِّمَ عليك»(١).
وكأنّ تقسيم المؤدب للأفعال يشبه تقسيم سيبويه لها، وإن لم ينصّ صراحة على أنّ فعل الأمر قسم ثالث من الأفعال، لأنّ فعل الأمر عند سيبويه يشترك مع الفعل المضارع في الدلالة على الزمن المستقبل، كما تبيّن من قوله: «وأما بناء ما لم يقع فإنّه...»، يؤكده قول السيرافي: «اعلم أنّ سيبويه ومَن نحا نحوه يقسم الفعل على ثلاثة أزمنة: ماضٍ ومستقبل وكائن في وقت النطق، وهو الزمان الذي يُقال عليه: الآن الفاصل بين ما مضى ويمضي. وأما الماضي فإنّه يختص مثالاً واحداً، والحال والمستقبل الذي ليس بأمر يختصان بناءً واحداً»(٢).

وفعل الأمر عند الكوفيين مُعْرَبٌ إعراب أصله المقتطع منه، فهو عندهم مُقْتَطَعٌ من الفعل المستقبل المجزوم بلام الأمر، يقول الفراء في قوله تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟﴾(٣): «وقد ذُكر عن زيد بن ثابت أنه قرأ: (فبذلك فلتفرحوا)، وقَوّى قولَ زيدٍ أنّها في قراءة أبيّ: (فبذلك فافرحوا) وهو البناء الذي خُلِق للأمر إذا واجهتَ به أو لم تواجه، إلا أنّ العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجَه لكثرة الأمر خاصّةً في كلامهم، فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل»(٤). وقال ابن الأنباري: «والدليل على أنّ أمر المخاطب ينجزم بلام ساقطة قراءة رسول الله ﷺ وأبيّ بن كعب: (فبذلك فلتفرحوا)»(٥).

(١) دقائق التصريف: ٣٥ ـ ٣٦.
(٢) شرح كتاب سيبويه: ١/ ٥٧ ـ ٥٨.
(٣) تقدم تخريجها، ص٣٣١.
(٤) معاني القرآن: ١/ ٤٦٩.
(٥) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٢٢٤، وأشار إلى ذلك ابن خالويه، وقد تقدّم قوله، ص٣٣١.

ووقف الرضي على مذهب البصريين والكوفيين في فعل الأمر، فقال: «قال الكوفيون: حُذف حرفُ المضارعة مع عدم اللام مطّرداً لكثرة استعماله بخلاف أمر الغائب فإنّه أقلّ استعمالاً منه، وبقي مجزوماً بتلك اللام المقدّرة. وقال البصريون: هو مبنيٌّ على السكون إلا أنّه جُعِل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون، لأنّ قياسه أن يكون مجزوماً باللام كأمر الغائب، لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال فزالت علّة الإعراب، فرجع إلى أصله من البناء، وبقي آخره محذوفاً للوقف، كما كان في الأصل محذوفاً للجزم»[1]. فالبصريون يرون أنّ فعل الأمر صار مبنياً لزوال علة الإعراب، وهي اللام المحذوفة، لأنّ العامل إذا وُجِد عمل، وإذا فُقد بطل عمله. ولكنه يُبْنَى عندهم على السكون إن كان صحيحَ الآخر، وعلى حذف حرف العلة إنْ كان معتلَّ الآخر، وعلى حذف النون إنْ كان من الأفعال الخمسة. وهذا إعراب المضارع المجزوم، أي إنّ فعل الأمر يُحْمَلُ على إعراب المضارع المجزوم، يقول السيرافي: «وحُمِلَ المجزوم على فعل الأمر، كما حُمِلَ فعل الأمر في المعتل الناقص عليه نحو: اغزُ، وارمِ، واخشَ، وإنما حُذف أواخر هذه الحروف، بعلامة الجزم، وحُمِلَ الأمر عليه، وإنْ كان مبنياً»[2]. ولعل ذلك جعل الكوفيين يهملون ذكر فعل الأمر، ويعدّونه فعلاً مستقبلاً حُذفت منه لام الأمر.

وأرى أن أشير هنا إلى رأي المخزومي بأنّ اسم الفاعل عند الكوفيين فعلٌ، معتمداً على كلام الفرّاء فإنّه قال: «إنّ المنع إنما يأتي بالاستقبال، تقول: منعتك أنّ تقوم، ولا تقول: مَنَعْتُكَ أنْ قُمْتَ، فلذلك جاءت في (مالكَ) في المستقبل،

(١) شرح الكافية: ٢/ ٢٦٨.

(٢) شرح كتاب سيبويه: ١/ ٨٧.

ولم تأتِ في دائمٍ ولا ماضٍ»[١].

ويعقّب المخزومي على كلام الفرّاء فيقول: «فقد أراد بالدائم: اسم الفاعل، وبالماضي: الفعل الماضي، وبالمستقبل: الفعل المضارع، وعطف (ماضٍ) على (دائم) يدل إشارةً على أنه كان يُسمّي اسم الفاعل: فعلاً»[٢].

ويذكر أنّ الفرّاء سماه فعلاً في موضع آخر من تفسيره، وذلك قوله: «فإذا رأيتَ الفعل قد مضى في المعنى فآثِر الإضافة فيه، تقول: أخوك أخَذَ حقَّه، فتقول هاهنا: أخوك آخذُ حقِّه... ويقبح أن تقول: آخذٌ حقَّه. فإذا كان مستقبلاً لم يقع بعدُ، قلت: أخوك آخِذٌ حقَّه عن قليل، وآخذُ حقِّه عن قليل، ألا ترى أنّك لا تقول: هذا قاتلٌ حمزة مُبَغَّضاً، لأنّ معناه ماضٍ فقبح التنوين، لأنّه اسم»[٣].

وكان أبو العباس ثعلب يأتي باسم الفاعل، فيُسمّيه فعلاً مرّةً، ودائماً ـ يريد: فعلاً دائماً ـ مرّةً أخرى. فقد جاء في «مجالسه» حين عرض لمصاحبة اسم الإشارة (هذا) للضمائر وللأسماء المعرّفة بـ (ال) قوله: «وإذا جاؤوا مع (هذا) بالألف واللام كانت الألف واللام نعتاً لـ (هذا) فقالوا: هذا الرّجلُ قائمٌ، وقد أجاز أهل البصرة إذا كان معهوداً أنْ يُنْصَبَ الفعل، وقد أجازه بعض النحويين، والفرّاء يأباه»[٤]. يعني بالفعل: كلمة (قائم)، وهي اسم فاعل. وقال: «ولا تجيء عسى إلا مع مستقبل، ولا تجيء مع ماض ولا دائمٍ ولا صفة»[٥].

---

(١) معاني القرآن: ١/ ١٦٥.

(٢) مدرسة الكوفة: ٣٠٢.

(٣) معاني القرآن: ٢/ ٤٢٠.

(٤) مجالس ثعلب: ١/ ٤٤.

(٥) المصدر نفسه: ٢/ ٤٦٣.

وكلام ثعلب هذا دفع المخزومي إلى القول: «ومما يؤيد أنّ تسمية اسم الفاعل: فعلاً دائماً أصبحت مذهباً كوفياً ما جاء في كلام أبي العباس ثعلب»[١]، وكان يرى أنّ «هذا التقسيم الكوفي للأفعال مبنيٌّ على ما لوحظ فيها من دلالاتٍ على أزمنةٍ مختلفة، فزمان الماضي هو الماضي، وزمان المضارع هو الحال أو الاستقبال، وزمان الدائم زمانٌ عام مستمرٌّ، لا نصَّ فيه على مضيٍّ أو حاليّة، أو استقبالية»[٢]. وهذا كلام فيه نظر؛ لأنّ الفرّاء ـ وإنْ أطلق على اسم الفاعل تسمية الفعل ـ لم يجعله عاملاً عَمَلَ الفعل إذا دلّ على الزمن الماضي، بل هو اسمٌ مضاف. وهذا موافق لمذهب سيبويه في إعمال اسم الفاعل، يقول: «هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في (يَفْعَلُ) كان نكرة منوّناً، وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيداً غداً. فمعناه وعمله مثلُ: هذا يضرب زيداً غداً. فإذا حدّثت عن فعلٍ في حين وقوعه غيرِ منقطعٍ كان كذلك. وتقول: هذا ضاربٌ عبدَالله الساعةَ، فمعناه وعملُه مثلُ: هذا يضربُ زيداً الساعة. فإنما تُحدّث أيضاً عن اتصال فعلٍ في حال وقوعه»[٣].

ويقول: «فإذا أُخبِرَ أنّ الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوينِ البتة، لأنّه إنّما أُجرِيَ مجرى الفعل المضارع له، كما أشبهه الفعل المضارع في الإعراب، فكل واحد منهما داخلٌ على صاحبه، فلما أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل، لأنّه إنّما شُبِّهَ بما ضارعه من الفعل كما شُبّه

(١) مدرسة الكوفة: ٣٠٢.

(٢) المصدر نفسه: ٣٠٣.

(٣) الكتاب: ١/ ١٦٤.

به في الإعراب. وذلك قولـك: هذا ضاربُ عبـدِالله وأخيـه. وجه الكلام وحدُّه الجرّ، لأنّه ليس مَوْضعاً للتنوين. وكذلك قولك: هذا ضاربُ زيدٍ فيهـا وأخيـه، وهذا قاتلُ عمرٍو أمسِ وعبدالله»(١). أي: إنّ اسم الفاعل يعمل إذا كـان دالاً على الزمن الحاضر أو المستقبل؛ لأنّه إنما عمل حملاً على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي، ولا يكون عاملاً إذا جاء بمعنى الماضي، لأنّه لم يشبـه لفـظ الفعل الذي هو بمعناه.

كما أن ثعلباً في مساءلةٍ جَرَت بينـه وبين أبي العباس المبرّد مدافعاً فيها عن الفرّاء، لا يجعل اسم الفاعل فعلاً صريحاً، إنما هو اسمٌ من حيثُ لفظُهُ، وفعلٌ من حيث عملـه، قال ثعلب: «كلّمتُ ذات يوم محمد بن يزيد البصري، فقال: كان الفرّاء يناقضُ، يقول: قائمٌ فعل، وهو اسمٌ لدخول التنوين عليه. فإنْ كان فعلاً لم يكن اسماً، وإنْ كان اسماً فلا ينبغي أنْ نسمّيه فعلاً. فقلت: الفرّاء يقول: قائمٌ فعل دائمٌ، لفظُه لفظُ الأسماء، لدخول دلائل الأسماء عليه، ومعناه معنى الفعل، لأنّه يَنْصِب، فيقال: قائمٌ قياماً، وضاربٌ زيداً. فالجهة التي هو فيها اسمٌ، ليس هو فيها فعلاً، والجهة التي هو فيها فعلٌ، ليس هو فيها اسماً»(٢).

هذا يعني: أنّ اسم الفاعل عند الكوفيين، وإنْ كان في مذهب الفعل لا يتمتع بخصائص الأفعال، لأنّ لفظَه لفظُ الأسماء، ومعناه معنى الأفعال، فهو اسم لفظاً وفعل معنىً. وهذا لا يُخالف مذهب سيبويه والبصريين الذين لا يعدّون اسم الفاعل من الأفعال وإنْ كان يعمـل عندهم عمل الفعل المضارع، يؤكده قول السيرافي: «حَمْلُ الأسماء على الأفعال إذا كانت بينهما مشاكلةٌ، وحَمْلُ الأفعال على الأسماء

---

(١) الكتاب: ١/ ١٧١.

(٢) مجالس العلماء للزجاجي: ٢٦٥.

جائز، فمن ذلك أنّا قد حملنا الأفعال المضارعة التي في أوائلها الزوائد الأربع على الأسماء، فأعربناها للمضارعة التي بينها وبين الأسماء، ولم تكن في الأصل معربة، ولا مستحقة للإعراب، فبالمضارعة التي حملنا بها الأفعال على الأسماء وأعربناها، وحملنا أيضاً الأسماء على الأفعال فأعملناها، لأنّ العمل في الأصل للأفعال. فإذا كان الاسم في معنى فعل ماضٍ لم تُعمله، لأنّ ذلك الفعل الذي الاسم في معناه لم يضارع الاسم مضارعة تامةً، فَيُحْمَل عليه في إعرابه، وكذلك الاسم لم يضارعه فَيُحْمَل عليه في عمله»(١).

ولعل كلام المؤدب في دقائق التصريف يوحي بأنّه لا يقصد بمصطلح (الدائم): الفعل، لأنّه وإنْ عنَى بلفظ الدائم: اسم الفاعل فقال: «فإذا بُني الدائم على المستقبل قيل: هندٌ حائضة، وجُمْلٌ طالقة، على معنى: تحيض، وتطلق»(٢)، لم يُصرّح بأنّه فعلٌ، بل أدرجه ضمن باب قال فيه: «حكمٌ في النعوت ووجوهها، أولها ما جاء على معيار (فاعل) والأنثى (فاعلة) بالهاء فرقاً بين المذكر والمؤنث، كقيلك: رجل قائمٌ، وامرأة قائمة»(٣).

وقد أطلق سيبويه على اسم الفاعل مصطلح: الصفة الذي يقابل مصطلح النعت عند الكوفيين، فقال: «إنك ترى الصفة تجري في مجرى يَفْعَلُ، يعني: هذا رجلٌ ضاربٌ زيداً، وتنصب كما ينصب الفعل»(٤). ويؤكد ذلك أنّ المؤدب لو كان يرى أنّ مصطلح (الدائم) فعلٌ لأتبع الكلامَ عليه كلامَه على الأفعال

(١) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

(٢) دقائق التصريف: ٦٨.

(٣) المصدر نفسه: ٦٥.

(٤) الكتاب: ١/ ٢١.

الماضية والأفعال المستقبلة.

وأما الكلمات التي أطلق عليها سيبويه والبصريون: أسماء الأفعال وصنّفوها تَبَعاً لمعانيها إلى أزمنة الفعل المختلفة. فورودها بمعنى الأمر كثير كـ (صَهْ) و(مَهْ) بمعنى: اسكت وانكفف، وبمعنى الماضي والمضارع قليل، كـ (شتّانَ) و(هيهاتَ) بمعنى: افتَرَقَ وبَعُدَ، و(أوّهْ) و(أفٍّ) بمعنى: أتوجّع وأتضجّر[١]. غير أنّ الكوفيين عدّوها أفعالاً حقيقية متجاهلين دخول التنوين على بعضها، وهو من علامات الاسم، قال المخزومي: «ولم يمنعهم دخول التنوين عليها، وهو من علامات الأسماء عند الفريقين كصهٍ ومهٍ وآهٍ من تسميتها أفعالاً»[٢].

وتناول أبو حيان هذه الظاهرة مبيّناً مذاهب النحويين فيها، فقال: «ذهب الكوفيون إلى أنّها أفعالٌ حقيقةً مرادفةٌ لمَا تُفَسَّر به، وذهب جمهور البصريين إلى أنّها أسماءٌ، ويُسمُّونها: أسماء أفعال. وذهب بعض البصريين إلى أنّها أفعالٌ استُعْمِلت استعمال الأسماء، وجاءت على أبنيتها، واتّصلت الضمائر بها اتصالها بالأسماء»[٣]. وذكر أنّ ظاهر مذهب سيبويه أنّها تدل على معاني الأفعال من الحدث والزمان، فـ (مَهْ) مرادفٌ لـ (اسكت)[٤]. وقد نصَّ سيبويه على أنها أسماء للفعل، فقال: «واعلم أنّ هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامةُ المضمر، وذلك أنّها أسماء، وليست على الأمثلة التي أُخِذَت من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يُستَقْبل وفي يومك، ولكن المأمور والمنهيّ مضمران في

(١) أوضح المسالك: ٤/ ٨٢ ـ ٨٣.

(٢) مدرسة الكوفة: ٢٣٨.

(٣) ارتشاف الضرب: ٥/ ٢٢٨٩.

(٤) المصدر نفسه، وينظر: شرح الأشموني: ٣/ ١٢٣٤.

النيّة»[١]. كما نصَّ على أنها تدل على معاني الأفعال، ولكنها ليست بأفعال، فقال: هذا بابُ ما لا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة، وذلك الحروف التي للأمر والنهي وليست بفعل، وذلك نحو: إيهٍ، وصَهْ، ومَهْ، وأشباهها»[٢]. وقال: «وأما ما هو في موضع الفعل فقولك: مَهْ، وصَهْ»[٣].

والفرّاء لم ينصّ في «معاني القرآن» على أنّ أسماء الأفعال أفعالٌ، يؤكد ذلك أنه حين عرض لوجهي قراءة: ﴿أُفٍّ﴾ من قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾[الإسراء: ٢٣]، قال: «فالذين خفضوا ونوّنوا ذهبوا إلى أنها صَوْتٌ لا يُعْرَف معناه إلا بالنّطق به فخفضوه كما تُخفَضُ الأصوات. والذين لم يُنوّنوا وخفضوا قالوا: (أُفِّ) على ثلاثة أحرف، وأكثر الأصوات إنما يكون على حَرْفين مثل: صَهْ، ومثل: ومَهْ، فذلك الذي يُخفض ويُنوَّن فيه لأنه متحرّك الأول. ولسنا بمضطرين إلى حركة الثاني من الأدوات وأشباهها فيُخْفَض، فخُفِضَ بالنون»[٤].

ولكنّه أشار إلى أنّ (أفٍّ) تشبه أفعال الأمر، لأنّها مؤلّفة من ثلاثة أحرف، كما ذكر أنّ بعض العرب يجعلها كالأسماء فتكون مرفوعة ومنصوبة ومجرورة، قال: «وشُبِّهت (أفَّ) بقولك: مُدَّ ورُدَّ إذا كانت على ثلاثة أحرف، ويدلُّ على ذلك أنّ بعض العرب قد رفعها فيقول: أفٌّ لكَ. وقد قال بعض العرب: لا تقولنَّ له أفًّا ولا تُفًّا، يُجْعَل كالاسم فيصيبه الخفض والرفع والنّصب»[٥].

---

(١) الكتاب: ١/ ٢٤٢.

(٢) المصدر نفسه: ٣/ ٥٢٩.

(٣) المصدر نفسه: ٤/ ٢٢٩.

(٤) معاني القرآن: ٢/ ١٢١.

(٥) المصدر نفسه.

ولعلّ الخلاف الظاهر بين البصريين والكوفيين يعود إلى النحاة المتأخرين، وهو خلافٌ في ظاهر العبارة وليس في أصل حقيقة هذه الكلمات ومعناها. يؤكد ذلك أنّ بعض البصريين يرون أنّها أفعال استعملت استعمال الأسماء كما تقدم في كلام أبي حيان.

ثانياً ـ أثر «الكتاب» في الإعراب وعوامله عند نحاة الكوفة:

أ ـ علامات الإعراب في «كتاب سيبويه» وأثرها في علامات الإعراب عند الكوفيين:

ميّز سيبويه في كتابه بين المعرب والمبني، فوجد أنّ بعض الكلمات تتغيّر حركة آخرها باختلاف العوامل التي تحدث فيها هذا الإعراب، في حين أنّ هناك كلماتٍ لا تختلف حركة آخرها وتبقى الحركة ثابتةً عليها لا تزول عنها. أطلق على الأول: المعرب، وعلى الثاني: المبني. قال سيبويه في (باب مجاري أواخر الكَلِم من العربية): «وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النّصب والجّر والرّفع والجزم، والفتح والكسر والضم والوقف. وإنما ذكرتُ لك ثمانيةَ مجارٍ لأفْرُقَ بين ما يدخله ضَرْبٌ من هذه الأربعة لما يُحْدِثُ فيه العامل ـ وليس شيءٌ منها إلا وهو يزول عنه ـ وبين ما يُبْنَى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيءٍ أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عاملٍ منها ضَرْبٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرفُ الإعراب»[1].

وضّح سيبويه أنّ اختلاف حركة أواخر الكلمات يرجع إلى العوامل الإعرابية التي تؤثّر في الكلمات وتجعل حركتها تَبَعاً للعامل المؤثّر فيها. ولعلّ الخليل هو الذي اخترع علامات الضّبط التي لا نزال نستعملها إلى اليوم. قال سيبويه: «وزعم الخليل أنّ الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهنّ يَلْحَقْنَ الحرف لِيُوصَل إلى التكلم

---

(١) الكتاب: ١/ ١٣.

به. والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه. فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمّة من الواو، فكلّ واحدة شيءٌ مما ذكرت لك»(١).

والنحويون مجمعون على أنّ حركات أواخر الكلمات تتغير بحسب مواقعها في الكلام للدّلالة على معنىً من المعاني الإعرابية، وأنّ الحركات الإعرابية جاءت في الكلام للتفريق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة. يدلّ على ذلك قول الزجّاجي: «إنّ الأسماء لمّا كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلةً، ومفعولةً، ومضافةً، ومضافاً إليها، ولم تكن في صورتها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جُعلت حركات الإعراب فيها تُنْبِئ عن هذه المعاني، فقالوا: ضَرَب زيدٌ عمراً، فدلّوا برفع زيد على أنّ الفعل له، وبنصب عمرو على أنّ الفعل واقع به. وقالوا: ضُرِب زيد، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أنّ الفعل ما لم يسمَّ فاعله وأنّ المفعول قد ناب منابه. وقالوا: هذا غلامُ زيدٍ، فدلّوا بخفض (زيد) على إضافة (الغلام) إليه، وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها، ليتّسعوا في كلامهم، ويقدّموا الفاعل إذا أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالّةً على المعاني. هذا قول جميع النحويين»(٢).

وكان لقطرب تلميذ سيبويه رأي انفرد به بين النحويين القدماء. فذهب إلى أنّ الحركات التي تَعرِض لأواخر الكلمات، أتى بها العرب طلباً للخفّة في كلامهم من الثقل النّاشئ من إسكان الحروف في الوقف والوصل، قال: «إنّما أعربت العربُ كلامَها، لأنَّ الاسمَ في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وَصْلَه بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يُبطئون عند

(١) الكتاب: ٤/ ٢٤١ ـ ٢٤٢.

(٢) الإيضاح في علل النحو: ٦٩ ـ ٧٠، وينظر: الأشباه والنظائر: ١/ ١٨٤ ـ ١٨٥.

الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان، ليعتدل الكلام»(١)، وقال: «لم يُعْرَب الكلام للدلالـة على المعاني، والفـرق بين بعضها وبعض، لأنّا قد نجد في كلامهم أسماءً متّفقـةً في الإعراب مختلفةً في المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متّفقة المعاني»(٢).

ولم يأخذ النحاة بكلام قطرب، بل ردّوه، لأنه لا يتّفق وكلام العرب، قال الزجاجي: «وقال المخالفون له ردًّا عليه: لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرّةً، ورفعه أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه، لأنّ القَصْدَ في هذا إنما هو الحركة تعاقِب سكوناً يعتدل به الكلام، فأيّ حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مُخَيَّرٌ في ذلك. وفي هـذا فسـادٌ للكلام، وخروجٌ عن أوضاع العرب، وحكمة نظمهم في كلامهم»(٣).

وعلامات الإعراب عند سيبويه والكوفيين حركاتٌ وحروفٌ، غير أنّ الكثرةَ الغالبةَ هي الحركـات، وأما الحروف فهـي علامـاتٌ خاصـة، وتكـون الحروف علاماتٍ للإعراب في المثنّى وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة. قال سيبويه: «واعلم أنّك إذا ثنّيْتَ الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المدّ واللين وهو حرف الإعراب غيـر متحرّك ولا منوّن، يكون في الرفع ألفاً، ويكون في الجرّ ياءً مفتوحاً ما قبلها، ويكون في النصب كذلك. وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنّها عوضٌ لما مُنـع من الحركـة والتنوين، وذلك قولك: هما الرجلان، ورأيـت الرجلَيْن، ومررتُ بالرجُلَيْن. وإذا جمعتَ على حدّ التثنية لحقتها زائدتان؛ الأولى منهما:

(١) الإيضاح في علل النحو: ٧٠ ـ ٧١، والأشباه والنظائر: ١/ ١٨٦.

(٢) المصدران السابقان.

(٣) المصدران السابقان.

حرف المدّ واللين، والثانية: نون. وحال الأولى في السكون وتَرْكِ التنوين وأنّها حرفُ الإعراب، حال الأولى في التثنية، إلا أنّها واوٌ مضمومٌ ما قبلها في الرفع، وفي الجرّ والنصب ياءٌ مكسورٌ ما قبلها ونونها مفتوحة. وذلك قولك: المسلمون، ورأيت المسلمين، ومررتُ بالمسلمين»(١). أي إنّ علامة رفع المثنى الألف وعلامة نصبه وجرّه الياء، وعلامة رفع جمع المذكر السالم الواو وعلامة نصبه وجرّه الياء. ولا يختلف إعراب المثنى وجمع المذكر السالم عند الكوفيين عمّا هو في «كتاب سيبويه»، قال الفرّاء في قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾[البقرة: ٢٨٢]: «أي: فليَكُنْ رجلٌ وامرأتان، فرفع بالردّ على الكون. وإنْ شئت قلت: فهو رجلٌ وامرأتان. ولو كان نصباً أي فإن لم يكونا رجلَيْنِ فاستشهدوا رجلاً وامرأتين»(٢). فامرأتان مثنى لحقت مفرده الألف في حالة الرفع، والياء في حالة النصب. وقال في قوله تعالى: ﴿ٱلتَّـٰٓئِبُونَ ٱلْعَـٰبِدُونَ﴾[التوبة: ١١٢]: «استؤنفت بالرفع لتمام الآية قبلها وانقطاع الكلام، فحَسُنَ الاستئناف. وهي في قراءة عبدالله: (التائبين العابدين)(٣) في موضع خفضٍ، لأنّه نعت للمؤمنين(٤): اشترى من المؤمنين التائبين. ويجوز أن يكون (التائبين) في موضع نصب على المدح»(٥).

وتابعه على ذلك ابن الأنباري فقال: «فترفعهم بإضمار: هم التائبون العابدون، وفي مصحف عبدالله: (التائبين العابدين) فلك في هذا وجهان: إن شئت

---

(١) الكتاب: ١/ ١٧ ـ ١٨.

(٢) معاني القرآن: ١/ ١٨٤.

(٣) وهي قراءة أبيّ وابن مسعود والأعمش، وقراءة الجمهور: ﴿ٱلتَّـٰٓئِبُونَ﴾. ينظر: مختصر شواذ القرآن: ٥٥، والمحتسب: ١/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥.

(٤) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[التوبة: ١١١].

(٥) معاني القرآن: ١/ ٤٥٣.

خفضتهم على النعت لـ (المؤمنين) على معنى: من المؤمنين التائبين، وإن شئت نصبتهم على المدح»[١]. فالتائبون والعابدون جمع مذكر سالم لحق مفرده الواو في حالة الرفع، والياء في حالتي النّصب والجرّ. ويؤكده قول ابن سعدان الكوفي: ورفع الاثنين بالألف، تقول: الزيدان والعَمْران والجعفران. ونصب الاثنين وخفضهما بالياء، تقول: الزيدَيْنِ والعَمَرَيْنِ والبَكْرَيْنِ. ورفع الجميع بالواو، تقول: الزيدون والعمرون والبكرون. ونصب الجميع وخفضه بالياء، تقول: الزيدِينَ والعمرِين»[٢].

وأما الأسماء الخمسة فلم يذكرها سيبويه إلا عرضاً، ويتضح من كلامه أنّ الأسماء الخمسة ترفع بالواو وتُنصَب بالألف وتُجرُّ بالياء، قال: «وأمّا المضاف إلى المعرفة فنحو قولك: هذا أخوك، ومررت بأبيك، وأشبه ذلك»[٣]، وقال: «وتقول: وكان زيدٌ ضارباً أباك، فمعناه وعمله كقولك: كان يضرب أباك»[٤]. وقال في باب مجرى النعت على المنعوت: «ومنه مررتُ برجلٍ ذي مالٍ، أي: صاحب مال»[٥]. وإعراب الأسماء الخمسة عند الكوفيين كإعرابها عند سيبويه فهي ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجرّ بالياء، يدلُّ على ذلك كلام الفرّاء حينما عرض لأمثلة منها، قال: «ومما يُرفع من النكرات قوله: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾[البقرة: ٢٨٠]، وفي قراءة عبدالله وأبيّ: (وإنْ كانَ ذا عُسْرةٍ)[٦] فهما جائزان، إذا نصبت أضمرتَ في كان

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء: ٢/ ٦٩٨ ـ ٦٩٩.

(٢) مختصر النحو: ٣٩، عن حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية.

(٣) الكتاب: ٢/ ٥.

(٤) المصدر نفسه: ١/ ١٦٤.

(٥) الكتاب: ١/ ٤٣٠.

(٦) ينظر: مختصر في شواذ القرآن: ١٧، والبحر المحيط: ٢/ ٧١٦.

اسماً»[١]. فـ (ذو) في حالة الرفع بالواو، وفي حالة النصب بالألف[٢]. وقال: «وقد يجوز أنْ تحول باللام ومثلها بين الرافع وما رفَعَ، والناصب وما نصب فتقول: رأيت لأخيك مالاً، ولأبيك إبلاً، وفي الرفع: قد كان لأخيك مالٌ ولأبيك إبلٌ»[٣].

إنّ كلام الكوفيين في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة موافقٌ لكلام سيبويه، ولا يجد القارئ خلافاً بين سيبويه والكوفيين في ذلك، وأمّا ما ذكره أبو البركات في المسألة الثانية[٤] والثالثة[٥] من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين فليس خلافاً في أصول النحو وقواعده الأساسية، قال فيه مهدي المخزومي: «إنّه خلافٌ شكلي لا يترتّب عليه أثرٌ عملي، فكلا الفريقين يحتفظ بالواو والألف والياء في إعراب الأسماء الخمسة، وبالألف والياء في إعراب المثنّى، وبالواو والياء في إعراب جمع المذكر السالم»[٦].

---

(١) معاني القرآن: ١/ ١٨٦.

(٢) قال أبو حيان: «على أنّ في كان اسمها ضميراً، تقديره: هو، أي: الغريم، يدل على إضماره ما تقدّم من الكلام». البحر المحيط: ٢/ ٧١٦ ـ ٧١٧.

(٣) المصدر نفسه: ١/ ١٩٦.

(٤) ذهب الكوفيون إلى أنّ الأسماء الستة المعتلة معربة من مكانين. وذهب البصريون إلى أنّها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب. وإليه ذهب الأخفش في أحد القولين. وذهب في القول الثاني إلى أنها ليست بحروف إعراب ولكنها دلائل الإعراب. الإنصاف: ١/ ٢٤.

(٥) ذهب الكوفيون إلى أنّ الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب، وذهب البصريون إلى أنها حروف إعراب. وذهب الأخفش والمبرد والمازني إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب. الإنصاف: ١/ ٣٨.

(٦) مدرسة الكوفة: ٣٢٢.

ب ـ العوامل في «كتاب سيبويه» وأثرها في العوامل عند الكوفيين:

ـ التأصيل لنظرية العامل عند الكوفيين:

عماد المنهج النحوي عند الخليل وصاحبه سيبويه بعد تصنيف الكلم إلى زمر فكرةُ العامل، وما تتطلّبه من تعليل. والذي يتتبّع خطوات الخليل في دراسة اللغة يُدرك أنّ بوادر نظرية العامل اللغوي لاحت في كلامه، وظهر منها الخطوط الأولى التي تقوم النظرية عليها. واهتمام الخليل بفكرة العامل اللغوي يظهر جليّاً حين بدأ يدرس تآلف الأصوات اللغوية، ويلاحظ أنّ لبعض الحروف في تآلفها تأثيراً في بعض[1]. وجَعَلَه تذوُّقُ الحروف، وتحديدُ مخارجها، ومراقبة تآلف بعضها مع بعض، يرى أنّ لبعض هذه الحروف انسجاماً وائتلافاً، قال: «فأقصى الحروف كلها العين ولولا بَحَّةٌ في الحاء لأشْبَهَت العين لقُرْب مخرجها من العين، ثم الهاء، ولولا هتّةٌ في الهاء، وقال مرّة: (هَهّة) لأشبهت الحاء لقرب مخرج الهاء من الحاء»[2]. وأنّ التناغم اللفظي لا يتأتّى إلا إذا كانت الحروف متآلفةً على نظام خاص، وينصُّ هذا النظام على ألا تكون الحروف من مخرج واحد، أو من مخارج متقاربة. وهذا يعني أن حروف الحلق أقلّ الحروف تمازجاً وانسجاماً مع بعضها، ولذلك قال: «إنّ العين لا يأتَلِف مع الحاء في كلمة واحدة لقُرْب مَخْرجيهما إلا أن يُشْتَقَّ فعلٌ من جمعٍ بين كلمتين مثل: (حيَّ على)»[3]. وحكى عنه صاحب «اللسان»: «أنّ القاف والكاف تأليفهما معقوم في بناء العربية لقرب مخرجيهما»[4].

---

(١) أفدت من كلام المخزومي في ذلك. ينظر: مدرسة الكوفة: ٣٣٦.

(٢) العين: ١/ ٥٧، وينظر: جمهرة اللغة: ١/ ٤٧.

(٣) العين: ١/ ٦٠، وينظر: جمهرة اللغة: ١/ ٤٧.

(٤) لسان العرب (القاف): ١٠/ ٣.

والمصدر الأول لدراسة منهج الخليل النحوي إنما هو «كتاب سيبويه»، الذي أراد أنْ يُحييَ فيه، كما أُثِرَ عنه علم الخليل[١]. فذكر سيبويه في كتابه مجموعة من الظواهر التي نلمح فيها تأثّر الحروف بعضها ببعض، كظواهر الإدغام والإبدال والإعلال، وغيرها. فالدال تُبدل من التاء في (افتعَلَ) إذا كانت بعد الزاي في (ازدجر) ونحوها، والطاء تُبدَل منها في (افتَعَلَ) إذا كانت بعد الضاد، نحو (اضطهد)، وكذلك إذا كانت بعد الصاد في مثل (اصطبر)[٢]. والحرف قد يؤثّر في الحرف وما يزال به حتى ينقله إلى مخرجه، ليكون الحرفان متماثلين، وعمل اللسان واحداً. فإذا اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة، وكانت الأولى منهما أصلية ساكنة، فإنه يجب قلب الواو ياءً وإدغام الياء في الياء، تقدّمت على الياء أو تأخّرت عنها، نحو طيّ وليّ، مصدرا طوَيْتُ ولَوَيْت، وأصلهما طَوْيٌ ولَوْيٌ، قال سيبويه: «هذا باب ما تقلب الواو فيه ياءً إذا كانت متحرّكةً والياء قبلها ساكنة، أو كانت ساكنة والياء بعدها متحرّكة، وذلك لأنّ الياء والواو بمنزلة التي تدانت مخارجها لكثرة استعمالهم إياهما وممرّهما على ألسنتهم، فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجز بعد الياء ولا قبلها، كان العمل من وجه واحد ورفعُ اللسان من موضع واحد أخفّ عليهم. وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو، لأنّها أخفّ عليهم، لشبهها بالألف»[٣].

ودراسة الخليل لتآلف الأصوات اللغوية كان لها أثرها في نحاة الكوفة،

---

(١) قال أبو إسحاق: سمعت نصراً يحكي عن أبيه قال: قال لي سيبويه حين أراد أن يضع كتابه: تعال حتى نتعاون على إحياء علم الخليل. الكتاب: ١/ ٨.

(٢) الكتاب: ٤/ ٢٣٩.

(٣) المصدر نفسه: ٤/ ٣٦٥.

فانتفع الفرّاء بهذه الدراسة، وطبّقها على ظواهر لغوية عدّة، وصوّر فيها تأثّر الحروف بعضها ببعض، فكان يقول في ظاهرة إبدال الواو ياءً: «يُقال: يومٌ وأيام، والأصل: أَيْوام، ولكنّ العرب إذا جمعت بين الياء والواو في كلمة واحدة، وسبق إحداهما السكون قلبوا الواو ياءً، وأدغموا وشدّدوا. من ذلك قولهم: كوَيْتُه كيّاً، ولوَيْتُه ليّاً، قال الله ﷻ: ﴿وَرَٰعِنَا لَيًّۢا بِأَلۡسِنَتِهِمۡ﴾[النساء: ٤٦]، والأصل فيه أن يكون كَوَيْته كَوْياً، ولَوَيْتُه لَوْياً، ولكنّ العرب أدغمت الواو في الياء، لأنّ أحدهما سبقه السكون، وكذلك أُمنية، والأصل: أُمْنُوية»[1].

وعلّل الفرّاء ظاهرةَ الإتباع في قراءة: ﴿الحمدِ لِله﴾[2][الفاتحة: ٢] بكسر الدال اعتماداً على ملاحظته تأثّر بعض الحركات ببعض، فقال: «وأما مَنْ خفض الدال من (الحمدِ) فإنه قال: هذه كلمةٌ كَثُرَت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد، فثَقُلَ عليهم أنْ يجتمع في اسمٍ واحدٍ من كلامهم ضمَّةٌ بعدها كسرة، أو كسرةٌ بعدها ضمة، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد، مثل: إبل، فكسروا الدال ليكون على المثال من أسمائهم»[3].

والمنهج النحوي الذي تصوّره الخليل وامتدَّ في أعمال جمهور مَنْ خلفوه من النحاة، هو منهجٌ مُسْتَمَدٌّ من طبيعة الهدف الذي يرمي إليه البحث النحوي، وهو استنباط جملة القواعد والقوانين التي تحكم لغةً ما في صياغة ألفاظها المفردة، وصياغة الجمل أو التعابير المركبة التي تؤدي معنى ما يكون مقصوداً إليه.

---

(١) الأيام والليالي والشهور: ١.

(٢) وهي قراءة الحسن البصري وزيد بن علي. مختصر في شواذ القرآن: ١، والمحتسب: ١/ ٣٧، والبحر المحيط: ١/ ٣٣.

(٣) معاني القرآن: ١/ ٣.

ولعلّ الخليل نفذ إلى فكرة العامل في ضوء ملاحظته ما بين الأصوات من تآلف وتنافر، وتأثير بعض الحروف في بعض، وملاحظة أثر الاستعمال في كثير من الأبنية والجمل(١).

واستطاع فيما بعد أنْ يثبّت أصول نظرية العامل وأنْ يرسيَ قواعدها العامة ذاهباً إلى أنّه لا بُدَّ مع كل رفعٍ لكلمة أو نصبٍ أو جرٍّ أو جزم من عاملٍ يعمل في الأسماء والأفعال المعربة. وقد تضمَّنَ القسم الأول من «كتاب سيبويه» جملة هذه الأمور التي هي الركائز الأولى في استنباط القواعد النحوية. فالإعراب عند سيبويه يكون بالعامل ملفوظاً أو مقدّراً، واختلاف حركة أواخر الكلمات يعود إلى العامل سواء أكان فعلاً أم اسماً(٢).

وكان لتلمذة الكسائي للخليل، واتصاله بشيوخ البصرة الآخرين كعيسى بن عمر الثقفي ويونس بن حبيب، ولتخرّج الفرّاء بعلم الخليل واتصاله بيونس بن حبيب من جهة(٣)، والقراءة المتواصلة لكتاب سيبويه، والاستزادة من علوم المنطق التي تؤثر في المنهج العلمي من جهة أخرى، أثره الظاهر في تأثُّر نحاة الكوفة بمنهج نحاة البصرى بوجه من الوجوه. إلا أنّ العامل عندهم أضعف من العامل البصري؛ لأنّ العامل البصري له قوة العلّة الفلسفية، وتأثيرها، وأحكامها، وكما أنّ المعمول لا وجود له إلا بالعلة، كان الإعراب عندهم إنما يكون بالعامل ملفوظاً أو مقدّراً، ولهذا أفاضوا في الحديث عن تقدير العامل في مواضع كثيرة من مصنفاتهم وموضوعات دراستهم. غير أنّ ذلك لا يعني ـ كما ذكر الدكتور المخزومي ـ أنّ

(١) ينظر: مدرسة الكوفة: ٣٤٢.

(٢) ينظر: ما قاله سيبويه عن مجاري أواخر الكلم من العربية، ص٢٩٤.

(٣) ينظر: نزهة الألبّاء: ٤٩، طبقات النحويين واللغويين: ١٢٧، بغية الوعاة: ٢/ ١٦٣.

الكوفيين بطبيعة منهجهم، وإمعانهم في التتبّع اللغوي، ومجافاتهم للأصول البصرية النظرية كانوا أكثر تقبُّلاً للعامل اللغوي، وكان له نفوذ أقوى في أعمالهم ودراستهم، وأنّهم كانوا أقلّ من البصريين إمعاناً في فلسفة العامل، وكان منهجهم أقرب إلى روح المنهج اللغوي من منهج أهل البصرة[1]. بل أكثر عوامل البصريين مستمدّةٌ من روح اللغة، معتمدةٌ على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان.

فسيبويه علم البصريين جمع في كتابه مادةً شعريةً ولغويةً غزيرة، وهي مضبوطة ضبطاً دقيقاً مكّنه من ذلك استقراؤه للغة العرب. ولعلّ هذا يرجح اعتماده على اللغة في استنباط القواعد النحوية والصّرفية.

ولعل دراسة العوامل في «كتاب سيبويه» وبيان أثرها في العوامل عند الكوفيين تؤكد أنّ منهج الكوفيين قريبٌ من منهج سيبويه والبصريين، وكلا المنهجين يلائم طبيعة اللغة وروح المنهج اللغوي، على أنّ ذلك لا ينفي أن نرى بعض الخلاف بينهما، ولكنّ هذا القدر من الخلاف لقلته ونزارته غير محتفل به.

والعوامل في «كتاب سيبويه»، وعند الكوفيين: عوامل لفظية، وعوامل معنوية.

ـ العوامل اللفظية:

اعتمد سيبويه في تفسير الظواهر النحوية وتعليلها على العوامل اللفظية، واعتمد الكوفيون على تلك العوامل أيضاً، واعتنوا بها أيّما عناية. والعوامل اللفظية تتضمن: الأفعال، والأسماء، والحروف.

أ ـ الأفعال:

الأفعال عند سيبويه أقوى العوامل جميعاً، تعمل متقدّمة في الفاعل،

---

(١) مدرسة الكوفة: ٣٢٩، ٣٤٢.

والمفاعيل، والحـال، والتمييـز، والظروف، والمجرورات. وتعمل متأخّرةً في المفاعيل، والحال، والتمييز، والظروف، والمجرورات. قال سيبويه: «والنصب في: يومَ الجمعة صمته، ويومَ الجمعة سرتُه، مثله في قولك: عبدَالله ضربتُه، إلا أنّه إنْ شاء نصبه بأنّه ظرفٌ، وإنْ شاء أعمل فيه الفعلَ كما أعمله في عبدالله، لأنه يكون ظرفاً وغيرَ ظرف»[1].

ولا تعمل متأخّرةً في الفاعل، فلا يجيز تقديم الفاعل على الفعل، لأنّه يعدّه بمنزلة جزء منه، فهما بمثابة كلمة واحدة، ويستدلّ على ذلك بأمثلة كثيرة، وجزء الكلمة لا يتقدّم عليها. فإنْ تقدَّم على المسند ما ظاهره أنّه فاعلٌ وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً وأعرب المتقدم مبتدأ وما بعده خبر في مثل قولنا: (الشباب ولّى)، أو أعـرب فاعـلاً لفعـل محذوف يفسّـره المذكور إنْ كان واقعاً بعد أداة مختصـة بالفعل مثل أدوات الشرط، كقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ﴾[الانفطار: ١]. ولا بُدَّ لكل فعلٍ من فاعل، لأنّ الفاعل عمدة، سواءٌ أكان ظاهراً أم مضمراً وسـواءٌ أكان المضمر بارزاً أم مستتراً.

وتعمل الأفعال عند سيبويه مقدّرةً، كمـا تعمل ظاهـرةً، يقول: «إنّ الفعل يجري في الأسماء على ثلاثة مجارٍ: فعلٌ مُظْهَرٌ لا يحسُنُ إضماره، وفعل مُضْمَرٌ مُسْتَعْمَلٌ إظهاره، وفعل مُضْمَرٌ متروكٌ إظهاره. فأما الفعل الذي لا يَحْسُنُ إضماره فإنّه أنْ تنتهيَ إلى رجلٍ لم يكن في ذكر ضَرْبٍ ولـم يخطـر ببالـه، فتقول: زيداً. فلا بُدَّ لـه من أنْ تقول له: اضرب زيداً، وتقول لـه: قد ضَرَبتَ زيداً. أو يكـون موضعاً يقبح أنْ يُعَرَّى من الفعل نحو (أنْ)، و(قد)، وما أشبه ذلك. وأما الموضع الذي يُضْمَرُ فيـه وإظهاره مستعمل، فنحو قولك: زيداً، لرجـل في ذكر ضَرْبٍ،

---

(١) الكتاب: ١/ ٨٥.

تريد: اضرب زيداً. وأما الموضع الذي لا يُسْتَعْمَلُ فيه الفعل المتروك إظهاره فمن الباب الذي ذُكرَ فيه إياك إلى الباب الذي آخره مرحباً وأهلاً»[١].

ويدلُّ على قوة الفعل عند سيبويه أنْ يعمل الاسم الذي يتضمّنُ معناه عمله، لذلك يعمل المصدر عَمَلَ فعله، وكذلك اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، واسم التفضيل، واسم الفعل. قال سيبويه في باب الفاعل: «وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عَمَلَ الفعل الذي يتعدّى إلى مفعول، وما يعمل من المصادر ذلك العمل، وما يجري من الصفات التي لم تبلغ أن تكون في القوّة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مَجْرَى الفعل المتعدّي إلى مفعول مجراها. وما أُجْرِيَ مُجْرَى الفعل وليس بفعل ولم يَقْوَ قوّته، وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين ولا الصفات التي هي من لفظ أحداث الأسماء وتكون لأحداثها أمثلةٌ لما مضى ولما لم يمضِ»[٢]. وكذلك تعمل (إنّ) وأخواتها النصب والرفع كالأفعال، لأنّها تشبه الفعل وتتضمن معناه. أشار إلى ذلك سيبويه في باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده[٣].

وتعمل الأفعال عند الكوفيين كما عملت عند سيبويه، فهي عوامل قوية، تعمل متأخّرةً كما تعمل متقدّمةً، ويحسُنُ عملها مضمرة كما تعمل ظاهرةً. قال الفرّاء في قوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌۖ﴾[البقرة: ٧]: «رفعت (غشاوة) بـ (على)، ولو نصبتها[٤] بإضمار: (وجعل)

---

(١) الكتاب: ١/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧.

(٢) المصدر نفسه: ١/ ٣٣.

(٣) المصدر نفسه: ٢/ ١٣١.

(٤) قرأ المفضل عن عاصم بنصب: ﴿غِشَٰوَةٌۖ﴾. السبعة: ١٤٠، ومختصر شواذ القرآن: ٢، =

لكان صواباً»[١]. وتابعه ابن الأنباري فقال في الآية نفسها: «وإنْ شئت نصبتها بإضمار: وجَعل على أبصارهم غشاوة»[٢]. وقال الفرّاء في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾[٣]: «فنصب (أنّ) من جهتين؛ أما إحداهما: وذلك بأنّ للكافرين عذابَ النار، فألقيت الباء فنصبت. والنصب الآخر أنْ تُضمر فعلاً، قال: ذلكم فذوقوه واعلموا أنّ للكافرين عذاب النار»[٤]. وقال ابن الأنباري في الآية نفسها: «﴿ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ﴾ حسنٌ، ثم تبتدئ: ﴿وَأَنَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ بمعنى: واعلموا أنّ للكافرين»[٥].

والفعل إذا أسند للاسم الظاهر لا يُلْحَقُ به ما يدلّ على التثنية والجمع، مع تثنية الفاعل وجمعه، وهذا مذهب سيبويه والبصريين، يؤكده ما جاء في التعليقة: «لم يقولوا: ذهبَا أخواك، وذهبوا إخوتك، فيفصلوا بين التثنية والجمع، كما فصلوا بين التأنيث والتذكير»[٦]. كما أنّه مذهب الكوفيين، يقول ابن سعدان الكوفي: «واعلم أنّ الفعل إذا تقدم قبل الاسم فهو مُوَحّد، تقول: قام زيدٌ، فإذا ثنّيْتَ قلت: قام الزّيدان، وإذا جمعت قلت: قام الزيدون. وحَّدْتَ (قام) لأنّه فعلٌ متقدّم»[٧]. فالكوفيون يوافقون البصريين في توحيد الفعل إذا أسند للاسم الظاهر، تصديق

= والبحر المحيط: ١/ ٨١.

(١) معاني القرآن: ١/ ١٣.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٤٩٥.

(٣) تقدم تخريجها، ص٢٤٣.

(٤) معاني القرآن: ١/ ٤٠٥.

(٥) إيضاح الوقف والابتداء: ٢/ ٦٨٠.

(٦) التعليقة: ١/ ٢٤٣.

(٧) مختصر النحو: ٤٣، عن حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية.

ذلك قول المؤدب: «وإذا أخبرتَ عن الرجلين قلت: فَعَلا، بألف في آخر البناء علامة للمضمر في الفعل. وهذه العلامة تكون غيرَ ظاهرة في فعل الواحد، وظاهرةً في فعل الاثنين والجماعة. فأما الفعل بنفسه فإنّه لا يُثنّى ولا يُجْمَع على إجماعٍ من الكوفيين والبصريين، لأنهم يريدون من الأعداد وإنْ كَثُرَت فعلاً واحداً»[1].

وأمّا ما جاء من الأفعال وقد لحق به ما يدل على التثنية والجمع، فهو لغة لبعض العرب لكنها قليلة لا يُعْتَدُّ بها. وقد أشار الفرّاء إليها في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[المائدة: ٧١]، فقال: «قد يكون رفع الكثير من جهتين؛ إحداهما أن تكرّ الفعل عليها، تريد عَمِيَ وصَمَّ كثيرٌ منهم، وإنْ شئت جَعَلْتَ: ﴿عَمُواْ وَصَمُّواْ﴾ فعلاً للكثير، كما قال الشاعر[2]:

يَلومُونَني في اشتِرائي النّخيـ ... ـلَ أهلي فكُلُّهم أَلْوَمُ

وهذا لمَنْ قال: قاموا قومك»[3]. فأجاز في (كثير) أن تكون بدلاً من الضمير (واو الجماعة)، كما أجاز أن تكون فاعلاً لـ (عموا وصمّوا)، على أنْ تكون الواو علامة للجمع. ونصّ سيبويه على أنّ هذه لغةٌ لبعض العرب، ولكنها قليلة، قال: «واعلم أنّ من العرب مَن يقول: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك، فشبّهوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في: (قالت فلانة)، وكأنّهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة،

---

(١) دقائق التصريف: ٢٠ ـ ٢١.

(٢) يُنسب لأمية بن أبي الصلت، وهو في ملحق ديوانه: ٥٥٤، وروايته:

يلومونني في اشتراءِ النخيـ ... ـلِ أهلي فكلّهم يَعْذِلُ

وبلا عزو في: شرح المفصل: ٣/ ٨٧، ٧/ ٧، والمقاصد النحوية: ٢/ ٤٦٠، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٧٨٣.

(٣) معاني القرآن: ١/ ٣١٦.

كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة، قال الشاعر وهو الفرزدق[١]:

ولكـــنْ ديـــافِيٌّ أبـــوه وأمُّـــه بِحَوْرانَ يَعْصِرْنَ الـسّليطَ أقارِبُـهْ»[٢]

غير أنّه ورد في كتب النحو بعض النقاط الخلافية بين البصريين والكوفيين في إعمال الفعـل، ولكنّ الكوفيين ليسوا جميعاً سواءً فيها. من ذلك أنّ الكسائي أجاز أنْ يَخْلُوَ الفعل من الفاعل، وذلك في باب التنازع على ما هو مشهور عنه، في كتب النحو[٣]، قال ابن هشام: «من المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخّر لفظاً ورتبة: أنْ يكون مرفوعاً بأول المتنازعين المُعْمَل ثانيهما، نحو قوله[٤]:

جفوني ولم أَجْفُ الأخـلاّءَ، إنّـي لغيـر جميـلٍ مـن خَليلَـيَّ مُهْمِـلُ

والكوفيون يمنعون من ذلك، فقال الكسائي: يُحذَف الفاعل، وقال الفراء: يُضْمَر ويؤخّر عن المفسّر»[٥].

---

(١) البيت في ديوانه: ١/ ٤٦، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٤٩١، وتحصيل عين الذهب: ٢٥٢، والأمالي الشجرية: ١/ ١٣٣، وشرح المفصل: ٣/ ٨٩، ٧/ ٧، والخزانة: ٥/ ١٦٣، ٢٣٤، ٧/ ٣٤٦.

(٢) الكتاب: ٢/ ٤٠.

(٣) الكسائي ومن تبعـه من الكوفيين يوجبون الحذف للضميـر المرفوع على الفاعليـه تجنّباً للإضمار قبل الذكر. ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٦٤٥، وشرح الأشموني: ٢/ ٦١٣، وشرح التصريح: ١/ ٣٢١، وهمع الهوامع: ٢/ ١٠٩، وأشار إلى ذلك المخزومي في مدرسة الكوفة: ٣٤٦.

(٤) البيت لرجل من طيّئ في شرح الكافية الشافية: ٢/ ٦٤٥، وبلا عزو في المقاصد النحوية: ٣/ ١٤، وشـرح الأشمونـي: ٢/ ٥٤٨، ٦١٥، وشـرح التصريـح: ١/ ٣٢١، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٨٧٤.

(٥) مغني اللبيب: ٦٣٥ ـ ٦٣٦. وقال الرضي: «لكن اجتماع المؤثرين التامين على أثر =

وهذا الخلاف محصورٌ في باب التنازع، الذي هو موضع اضطراب النحاة واختلاف آرائهم، غير أنّ ابن مالك ذكر خلاف ذلك عن الكسائي، فقال: «مذهب الكسائي في مشهور ما نُقل عنه، وهشام: أنّ الفاعل محذوف لا يُضمَرُ، وقد نُقِل عن الكسائي أنّه ضمير مستتر في الفعل، مفردٌ في الأحوال كلّها، وأنّ ما نقله البصريون عن الكسائي أنّه يحذف الفاعل لا يصح»[1].

ثم إنّ مذهب الفرّاء أنّ مثل هذا التركيب باطلٌ، لأنّه يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، أو إلى الحذف للفاعل، وعنه أيضاً: «أنّ مثل: ضربني وضَرَبتُ زيداً يَقْصِرُه على السماع، ولا يجعله قياساً، وعنه أيضاً: أنّ إصلاح هذه المسألة أنْ يعمل الأول أو يُضمر الفاعل بعد الجملة المعطوفة فنقول: ضَرَبني وضَرَبْتُ زيداً هو، وضربتُ الزيدين هما»[2].

وأجاز الكوفيون أنْ يتقدّم الفاعل على الفعل مع بقاء فاعليته، وخلوّ فعله من ضميرٍ عائدٍ عليه، كما اشتهر عنهم، مستدلّين بقول الراجز[3]:

ما للجمال مَشْيُها وئيدا أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أم حديدا

= واحد مدلول على فساده في الأصول، وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية. وقال: جاز أن تأتي بفاعل الأول ضميراً بعد المتنازع نحو: ضربني وأكرمني زيد هو، جئت بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الإضمار قبل الذكر»، شرح الكافية: ١/ ٨٠.

(١) ارتشاف الضرب: ٤/ ٢١٤٣ ـ ٢١٤٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه.

(٣) الرجز للزباء في: تحصيل عين الذهب: ٦٧، وأوضح المسالك: ٢/ ٨٦، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٩١٢، والخزانه: ٧/ ٢٩٥، وللزباء أو للخنساء في: المقاصد النحوية: ٢/ ٤٤٨، وبلا عزو في: همع الهوامع: ١/ ١٥٩.

قال الكوفيون: وئيداً: حال من الجمال، ومَشْيُها: فاعل وئيداً متقدم عليه، لأنه في زعمهم لو أعربَ مبتدأ لما كان في الكلام ما يصلح خبراً عنه[١].

غير أنّ الفرّاء روى البيت بجرّ (مشيِها) على أنّه بدلُ اشتمال من الجمال، قال: «أراد: ما للجمال ما لمشيِها وئيداً»[٢].

ولعلّ المتأخّرين من الكوفيين هم الذين احتجوا بهذا الشاهد برواية الرفع، لجواز أنْ يتقدم الفاعل على الفعل. يؤكد ذلك أنّ ابن سعدان الكوفي، وهو من متقدمي الكوفيين لم ينطق به، يقول: «اعلم أنّ الفاعل رفعٌ أبداً، تقدّم أو تأخّر. والمفعول به نصبٌ أبداً، تقدّم أو تأخّر، تقول: دخل عبدُالله دارَك، رفعت (عبدالله) لأنّه فاعل، ونصبت (الدار) بإيقاع الفعل عليها، تقول: أرضى أباك كلامُك»[٣]. يريد: أنّ الفاعل مرفوع، والمفعول به منصوب، سواء أتقدّم الفاعل على المفعول أم تأخر عنه.

وقد أشار سيبويه إلى ذلك، وعَدّه ضرورةً شعرية[٤]، قبيحاً في اختيار الكلام، قال: «ويحتملون قُبْحَ الكلام حتى يضعوه في غير موضعه، لأنه مستقيمٌ ليس فيه نقضٌ. فمن ذلك قوله[٥]:

---

(١) مغني اللبيب: ٧٥٧ ـ ٧٥٨، وشرح الأشموني: ٢/ ٥٢٦، وشرح التصريح: ١/ ٢٧١، وهمع الهوامع: ١/ ١٥٩. وأشار إلى ذلك المخزومي في مدرسة الكوفة: ٣٤٦.

(٢) معاني القرآن: ٢/ ٧٣.

(٣) مختصر النحو: ٤٠، عن حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية.

(٤) قال الأزهري: وهو عندنا معشر البصريين ضرورة، والضرورة تبيح تقديم الفاعل على المسند، كما تقدّم، أو (مشيها) مبتدأ حذف خبره لسد الحال مسده، أي: يظهر وئيداً، شرح التصريح: ١/ ٢٧١.

(٥) البيت للمرار الفَقْعَسي في ديوانه: ٤٨٠، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ١٠٥، وتحصيل =

صَدَدْتِ فأطوَلت الصُّدودَ وقلّما وِصَالٌ على طُولِ الصُّدود يَدُومُ

وإنما الكلام: وقلّ ما يدوم وصالٌ»[(١)].

وقال في موضع آخر من الكتاب: «ومِثل ذلك: هلاّ ولولا وألا، ألزموهن (لا)، وجعلوا كل واحدة مع (لا) بمنزلة حرف واحد وأخلصوهن للفعل حيث دخل فيهن معنى التحضيض. وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم وقال: صددت فأطولت...»[(٢)]. أراد: وقلما يدوم وصال، فقدم وأخّر مضطراً لإقامة الوزن، والوصال على هذا التقدير فاعل مقدم، والفاعل لا يتقدم في الكلام إلا أنْ يبتدأ به، وهو من وضع الشيء في غير موضعه. وأجاز الأعلم فيه وجهاً آخر، وهو أن يرتفع بفعل مضمر يدل عليه الظاهر، فكأنه قال: وقلما يدوم وصال يدوم. وهذا أسهل في الضرورة، والأول أصح معنىً وإنْ كان أبعدَ في اللفظ؛ لأنّ (قلما) موضوعة للفعل خاصة بمنزلة (ربّما) فلا يليها الاسم البتة»[(٣)].

ويرى أبو علي أنّ: «(قلَّ) حكمه أن يليه الاسم لأنه فعل، فإذا أُدْخِلت عليه (ما) كفّته وهيأته للدخول على الفعل، كما تهيء (ربّ) للدخول على الفعل، فكان حكمه أن يليه (يدوم) دون (وصال)، ولا يجوز أن يُرفع (وصال) بـ (يدوم) وقد تأخر عن الاسم، ولكن بـ (يكون) ونحوه، لأنه لا يصلح أن ترفعه بالابتداء على

= عين الذهب: ٦٧، ٤٢٨، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٧١٧، والخزانة: ١٠/ ٢٢٦، وعزاه سيبويه لعمر بن أبي ربيعة في الكتاب (بولاق: ١/ ١٢)، وهو في ديوانه: ٢/ ٢٣٥ (من الشعر المنسوب إليه).

(١) الكتاب: ١/ ٣١.

(٢) المصدر نفسه: ٣/ ١١٥.

(٣) تحصيل عين الذهب: ٦٧.

ما قدّره، لأنه موضع فعل»[(١)].

وذكر السيرافي أنّ: «(ما) قد تُحْمَل في (قلما) على الزيادة، ويُرفع الاسم بعدها بـ (قلّ)، وعلى ذلك حمل بعض الناس قوله: وقلما وصال...»[(٢)].

وهكذا فإنّ عمل الأفعال عند الكوفيين لا يختلف عن عمل الأفعال عند سيبويه. وأمّا ما ذكر من خلاف بينهما فهو خلافٌ يسير لا يترتب عليه تغيير في أصل عمل الأفعال، وكونها تعمل في الأسماء فترفع فاعلاً، أو تنصب مفعولا به، وما أشبهه من المنصوبات.

ب ـ الأسماء:

تعمل الأسماء عند الكوفيين في المبتدأ والخبر. هم يرفعون كل واحد منهما بالآخر، فالمبتدأ وهو اسم جامد يرفع الخبر، والخبر قد يكون جامداً يرفع المبتدأ. يقول الفرّاء في قوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ۖ﴾[(٣)]: «انقطع معنى الختم عند قوله: ﴿وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾، ورفعت ﴿غِشَٰوَةٌ﴾ بـ ﴿وَعَلَىٰٓ﴾»[(٤)]. أي إنّ المبتدأ ﴿غِشَٰوَةٌ﴾ مرفوع بالخبر وهو الجار والمجرور ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ﴾. ويقول في قوله تعالى: ﴿ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾[(٥)]: «الوصية مرفوعة بـ (كتب)، وإنْ شئتَ جعلت (كُتب) في مذهب قيل، فترفع (الوصية) باللام في (الوالدين) كقوله تبارك وتعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ

---

(١) التعليقة: ١/ ٥٤.

(٢) شرح كتاب سيبويه: ١٠/ ١٥٥.

(٣) تقدم تخريجها، ص٣٩٥.

(٤) معاني القرآن: ١/ ١٣.

(٥) تقدم تخريجها، ص٩٦.

ٱلْأُنثَيَيْنِۚ ﴾»[١][النساء: ١١]. أجاز الفراء أن تكون (الوصية) مبتدأ مرفوعاً بالخبر وهو الجار والمجرور (للوالدين). ومما يؤكد أنّ القول بترافع المبتدأ والخبر هو مذهب الكوفيين قول ابن سعدان الكوفي: «واعلم أنّ كل اسم تبتدئه فهو رفعٌ وخبره رفعٌ، تقول: عبدُالله عالمٌ، رفعتَ (عبدالله) بـ (عالم)، ورفعت (عالماً) بـ (عبدالله)، فـ (عبدالله) مبتدأ، و(عالم) خبره»[٢]. وقول ابن الأنباري في منع جواز الوقف على الرافع دون المرفوع، أي: المبتدأ والخبر، يقول: «وأما المرفوع دون الرافع فقوله جل وعزّ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[الفاتحة: ٢]، الوقف على الحمد قبيح لأنّه مرفوع باللام الأولى من اسم الله، وكذلك: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[الرعد: ١٦]، الوقف على (الله) قبيح لأنه مرفوع بـ (خالق)، و(خالقٌ) به، وكذلك: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦۚ﴾[الزمر: ٦٧]، الوقف على (السموات) قبيح لأنها مرفوعة بـ (مطويّات)، و(مطويّات) مرفوعة بالسموات»[٣].

وأما سيبويه فالمبتدأ يرتفع عنده بالابتداء، يقول: «فالمبتدأ كل اسم ابتدئ به ليُبْنَى عليه كلامٌ... فأما الذي يُبْنَى عليه شيء هو هو فإنّ المبنيَّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء»[٤]. أي إنّ العامل في المبتدأ عند سيبويه هو عامل معنوي وليس عاملاً لفظياً. وحدَّ النحاة المبتدأ بأنه اسم مجرد عن العوامل اللفظية، مخبرٌ عنه، أو وصف رافعٌ لمكتفى به[٥].

---

(١) معاني القرآن: ١/ ١١٠.

(٢) مختصر النحو: ٦١، وينظر: ٥٦، ٥٨، ٦٦، ٨٤.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ١٢٢. وينظر: شرح القصائد السبع: ٣١٧.

(٤) الكتاب: ٢/ ١٢٧.

(٥) ينظر: أوضح المسالك: ١/ ١٨٤، وشرح الأشموني: ١/ ٢٩٢، وشرح التصريح: ١/ ١٥٤، وهمع الهوامع: ١/ ٩٣.

غير أنّ بعض من فسّر «كتاب سيبويه» فهم من عبارته في (باب إجراء الصفة على الاسم في بعض المواضع أحسن وقد يستوي فيه إجراء الصفة على الاسم، وأن تجعله خبراً)، أنّ المبتدأ يرتفع بالظرف لا بالابتداء، لأنه يقول: «واعلم أنك إذا نصبت في هذا الباب فقلت: مررت برجل معه صقرٌ صائداً به غداً، فالنصب على حاله؛ لأنّ هذا ليس بابتداء، ولا يُشبِه فيها: عبدُالله قائمٌ غداً، لأنّ الظروف تُلغَى حتى يكون المتكلم كأنّه لم يذكرها في هذا الموضع، فإذا صار الاسم مجروراً أو عاملاً فيه فعلٌ أو مبتدأ، لم تُلْغِهِ لأنّه ليس يرفعه الابتداء، وفي الظروف إذا قلت: فيها أخواك قائمان يرفعه الابتداء»[1].

وكأن الذي دفع الكوفيين إلى استبعاد أنْ يكون المبتدأ مرفوعاً بالابتداء عبارة سيبويه السابقة، فنفذوا منها إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالخبر لا بالابتداء، جاء في «الإنصَاف» أنّ الكوفيين ذهبوا إلى أنّ الظرف يرفع الاسم إذا تقدّم عليه، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه وأبو العباس المبرد من البصريين، واحتجوا بأنْ قالوا: «والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه أنّ سيبويه يساعدنا على أنّ الظرف يرفع إذا وقع خبراً لمبتدأ»[2].

يؤكد ذلك ردُّ السيرافي على مَن ظنّ مِن مفسّري «كتاب سيبويه» أنّ المبتدأ يرتفع بالظرف لا بالابتداء، يقول: «في هذا الفصل من كلام سيبويه ما يختلف في معناه. وقد ظنَّ من فسَّرَ «الكتاب» أنّ سيبويه يرفع الاسم بالظرف لا بالابتداء، فيكون (صقرٌ) مرفوعاً بـ (معه)، ويتأوّل قوله: (لأنه ليس يرفعه الابتداء)، والذي عندنا من مذهب سيبويه في هذا الموضع وفي غيره أنّ الاسم تقدّم أو تأخّر يرتفع

(١) الكتاب: ٢/ ٥٢.

(٢) الإنصاف، المسألة (٦): ١/ ٥٥.

بالابتداء، كقولك: خلفَكَ زيدٌ، وعندك مالٌ، لأنك إذا قلت: إنّ عندك مالاً، نصبته بـ (إنّ)، والذي تنصبه (إنّ) هو الذي يرفعه الابتداء، وأما قول سيبويه: «لأنه ليس يرفعه الابتداء»، ترجع الهاء في (لأنه) إلى أول الكلام، وإنما يريد، لأنّ الهاء المجرورة في (معه). فاعرف ذلك إنْ شاء الله»[(١)].

وأما الخبر فالكوفيون يرفعونه بالمبتدأ، كما يرفعون المبتدأ بالخبر. والمشهور عند البصريين أنّ العامل في الخبر ـ كالعامل في المبتدأ ـ معنوي هو الابتداء، يقول السيرافي: «فأما المبتدأ فالابتداء يرفعه، وأما خبر المبتدأ، فمن أصحابنا مَن يقول: إنّ الابتداء يرفع الاسم والخبر جميعاً، وقال أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد: إنّ الابتداء يرفع المبتدأ، والمبتدأ والابتداء يرفعان الخبر»[(٢)].

والعامل في الخبر عند سيبويه قد يكون المبتدأ، وقد يكون عاملاً معنوياً هو الابتداء، يقول السيرافي: «ولسيبويه فيه عباراتٌ مختلفةٌ مشتبهةٌ يُوهم بعضها أنّ الخبر يرفعه المبتدأ، ويُوهم بعضها أنّ الابتداء يرفع المبتدأ والخبر»[(٣)]. وذلك أنّ سيبويه يقول في (باب الابتداء): «فأما الذي يُبْنَى عليه شيءٌ هو فإنّ المبنيّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبدالله منطلق، ارتفع (عبدالله) لأنّه ذُكِرَ ليُبْنَى عليه المنطلق»[(٤)]. يعني: أنّ الخبر يرفعه المبتدأ. كما يقول: «وارتفع (المنطلق)، لأنّ المبني على المبتدأ بمنزلته»[(٥)]. وهو يعني: أنّ الابتداء يرفع الخبر

---

(١) شرح كتاب سيبويه: ٦/ ١٣٥ ـ ١٣٦.

(٢) المصدر نفسه: ٧/ ٦٦.

(٣) شرح كتاب سيبويه: ٧/ ٦٧، وينظر: النكت: ٢/ ١٠٨ ـ ١٠٩.

(٤) الكتاب: ٢/ ١٢٧.

(٥) المصدر نفسه.

كالمبتدأ، لأنّ المبني على المبتدأ بمنزلته[١].

ولعل الكوفيين فهموا من عبارة سيبويه أنّ المبتدأ يرفع الخبر، فأخذوا ذلك عنه. وكأن اختلاف النحاة في فهم عبارة سيبويه كان السببَ في ظهور ما يُسَمّى: المدارس النحوية.

وتعمل الأسماء المشتقة، كعمل اسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وصيغ المبالغة، عند سيبويه، كما تعمل كذلك عند الكوفيين.

غير أنّ المخزومي ذكر أنّ الكوفيين يعملون اسم الفاعل في الماضي والحال والاستقبال مُطلقاً، بلا شرط، كما تعمل الأفعال في هذه الأزمنة الثلاثة. أخذاً بقول الرضي الذي قال: «وأجاز الكسائي أنْ يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي، كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال سواء، وتمسّك بجواز نحو: زيدٌ مُعْطِي عمرو أمسِ درهماً، وظانٌّ زيدٍ أمسِ كريماً، قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنًا﴾»[٢][الأنعام: ٩٦].

ولكنّ الرضي ذهب إلى أنّ هذا الخلاف في عمل اسم الفاعل يكون فيما يتعلق بنصبه المفعول به، لا برفعه الفاعل قال: «إنما اشترط فيه الحال والاستقبال للعمل في المفعول لا في الفاعل، لأنه لا يحتاج في الرفع إلى شرط زمان»[٣]. وإلى ذلك أشار الأشموني مُبيّناً أنّ ظاهر كلام سيبويه يجيز أن يرفع اسم الفاعل فاعلاً وإنْ كان بمعنى الماضي، قال: «هذا الخلاف في عمل الماضي دون (أل) بالنسبة إلى المفعول به. وأما رفعُه الفاعل فذهب بعضهم إلى أنه لا يرفع الظاهر، وذهب قوم إلى أنه يرفعه، وهو ظاهر كلام سيبويه، واختاره ابن عصفور. وأما المضمر

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٧/ ٦٧.

(٢) ينظر: شرح الكافية: ٢/ ٢٠٠، ومدرسة الكوفة: ٣٥٠.

(٣) شرح الكافية: ٢/ ١٩٩.

فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه»[١].

كما نبّه الرضي على أنّ اسم الفاعل إذا عُرّف بأل يعمل وإن كان ماضياً، قال: «فإنْ دخل اللام استوى الجميع، أي: عمل بمعنى الماضي والحال والاستقبال»[٢].

وقد نصَّ سيبويه على جواز ذلك فقال: «هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فَعَلَ في المعنى، وما يعمل فيه، وذلك قولك: هذا الضاربُ زيداً، فصار في معنى: هذا الذي ضَرَب زيداً، وعَمِل عمله، لأنّ الألف واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين، وكذلك هذا الضاربُ الرجلَ، وهو وجه الكلام»[٣]. يعني: أنّ الألف واللام قد صارتا بمنزلة (الذي)، وصار اسم الفاعل المتصل به بمعنى الفعل. وإنّما جاز هذا، لأنّه لمّا جُعلت (الألف وللام) بمعنى (الذي)، ونُويَ بها نيّة (الذي)، ووُصِلَت بما تُوصل به (الذي)، وإنْ كان (الذي) اسماً، والألف واللام حرفاً، جُعل اسم الفاعل المتصل بالألف واللام في مذهب الفعل، وإنْ كان اسماً. كما أنّ الألف واللام لمّا لم يَجُز أن يليها لفظ الفعل، نُقِل اللفظ عن الفعل إلى الاسم، ليتّصل بالألف واللام، فكأنّ الذي نقل لفظ الفعل إلى الاسم حكمٌ أوجبته تسوية اللفظ فقط، فبقي المعنى على حاله. كما أنّ اسم الفاعل الذي في معنى الفعل الماضي كان حكمه أنْ يُضاف إلى المفعول به، نحو: هذا ضاربُ زيدٍ، فلما دخلت الألف واللام فمنعت الإضافة، واحتيج إلى ذكر المفعول للفائدة نُصِبَ[٤].

كما أنّ مذهب الفرّاء موافق لمذهب سيبويه فهو يرى أنّ اسم الفاعل

(١) شرح الأشموني: ٢/ ٩٠٦.

(٢) شرح الكافية: ٢/ ٢٠١.

(٣) الكتاب: ١/ ١٨١ ـ ١٨٢.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤/ ٧٩، وشرح المفصّل: ٦/ ٧٧.

ينصب ما بعده إذا كان معناه مستقبلاً، فإذا كان معناه ماضياً لا يعمل ويُضاف إلى ما بعده، وهذا أكثر كلام العرب، يقول الفرّاء في قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ﴾[آل عمران: ١٨٥، الأنبياء: ٣٥، العنكبوت: ٥٧]: «ولو نوّنتَ في (ذائقة) ونصبت (الموت) كان صواباً. وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل. فإذا كان معناه ماضياً لم يكادوا يقولون إلا بالإضافة. فأما المستقبل فقولك: أنا صائمٌ يومَ الخميس، إذا كان خميساً مستقبلاً. فإنْ أخبرتَ عن صوم يوم خميس ماضٍ قلت: أنا صائمُ يومِ الخميس. فهذا وجه العمل»[1].

وأما قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنًا﴾ الذي استُدلّ به على جواز إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي، فإنّ الفرّاء قال في تأويله: «الليل في موضع نصبٍ في المعنى. فردَّ الشَّمسَ والقمرَ على معناه لمّا فرق بينهما بقوله: ﴿سَكَنًا﴾. فإذا لم تفرّق بينهما بشيء آثروا الخفض. وقد يجوز أن ينصب وإنْ لم يَحُل بينهما بشيء، أنشد بعضهم[2]:

وبَيْنا نحن نَنْظُرُه أتانا ... مُعَلِّقَ شَكْوَةٍ وزنادَ راعِ»[3]

فنصب (زناد) حملاً على موضع (شكوة)، لأنّ معناه: يعلّقُ شَكْوَةً وزنادَ راعٍ، غيرَ أنّ الأجودَ جرّه، لأنّه لم يفصل بينهما شيء، أمّا إذا فُصِل

---

(١) معاني القرآن: ٢/ ٢٠٢.

(٢) البيت لنصيب بن رباح في ديوانه: ١٠٤، ولرجل من قيس عيلان في الكتاب: ١/ ١٧١، وروايته: (بينا نحن نطلبه أتانا... معلق وَفْضَة...)، وبلا عزو في: شرح أبيات سيبويه: ١/ ٤٠٥، وتحصيل عين الذهب: ١٤٢، وشرح المفصل: ٤/ ٩٧، ٦/ ١١، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٧٩٨، والخزانة: ٧/ ٧٤.

(٣) معاني القرآن: ١/ ٣٤٦.

بينهما فالأحسن نَصْبُهُ.

وهذا موافقٌ لكلام سيبويه، فإنّه قال: «والنّصب في الفصل أقوى، إذا قلت: هذا ضاربُ زيدٍ فيها وعَمْراً، كلّما طال الكلام كان أقوى، وذلك أنّك لا تفصل بين الجار وما يعمل فيه، فكذلك صار هذا أقوى»[1]. يعني أنّ قولك: هذا ضاربُ زيدٍ فيها وعَمْراً، أجود من قولك: هذا ضاربُ زيدٍ وعَمْراً فيها، وإنْ كان الجرّ فيهما أجود من النصب، وذلك أنّك إذا قلت: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو، فالعامل في (عَمْرو) الجرّ هو العامل في (زيدٍ)، والجار والمجرور كشيء واحد، فحكمه أن يكون إلى جنبه ويتصل به، فلما فصلتَ بينهما بغيرهما بَعُدَ من الجار، فقوي النصب فيه بعض القوة[2]. ثم قال: «فمن ذلك قوله جلّ ثناؤه: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾»[3]. يعني أنّه فُصِل بين (الليل) وبين (الشمس) بـ (سكناً) فقوي النصب. ولو كان: (وجاعلُ الليلِ والشمسِ والقَمرِ) لكان الجرّ أقوى، ويجوز أنْ يكون (جاعل) في معنى فعل ماض، ويجوز أن يكون في معنى فعل مستقبل[4]. وهذا دليل على أنّ الكوفيين لا يُعملون اسم الفاعل في الماضي والحال والاستقبال مطلقاً بلا شرط، بل مذهبهم في ذلك قريبٌ من مذهب سيبويه، وممّا يؤيد ذلك ما جاء في كلام الفرّاء.

ج ـ الحروف:

وهي حروف جرٍّ أو خفضٍ، وحروف نصبٍ، وحروف جزم.

---

(١) الكتاب: ١٧٤.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤/ ٦٧.

(٣) الكتاب: ١/ ١٧٤.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤/ ٦٧.

ـ حروف الجرّ (الخفض):

تختص حروف الجرّ عند سيبويه بالأسماء، قال: «والجرّ إنما يكون في كلّ اسمٍ مضافٍ إليه. واعلم أنّ المضاف إليه ينجرّ بثلاثة أشياء: بشيءٍ ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفاً، وباسم لا يكون ظرفاً. فأما الذي ليس باسم ولا ظرف فقولك: مررتُ بعبدِالله، وهذا لعبدالله، وما أنت كزيدٍ، ويا لِبَكْرٍ، وتالله لا أفعل ذاك، ومِن، وفي، ومُذ، وعن، ورُبَّ، وما أشبه ذلك، وكذلك: أخذته عن زيدٍ، وإلى زيدٍ»[١].

ووضح سيبويه عَمَلَ هذه الحروف بقوله: «وأما الباء وما أشبهها فليست بظروف ولا أسماء، ولكنّها يُضاف بها إلى الاسم ما قبله أو ما بعده. فإذا قلت: مررتُ بزيدٍ، فإنّما أضفتَ المرور إلى زيد بالباء، وكذلك: هذا لعبدالله»[٢]. هذا يعني أنّ حروف الجرّ تصرف الفعلَ الذي هي صلته إلى الاسم المجرور بها. ومعنى إضافتها الفعل: ضمّها إيّاه وإيصاله إلى الاسم كقولك: رغبت في زيد، وقمت إلى عمرو. فـ (في) أوصلت إلى زيد الرغبة، و(إلى) أوصلت القيام إلى عمرو، وما كان بتأويل الفعل فهو بمنزلة قولك: يا لبكر، بمنزلة: أدعو وأريد، ولهذا نصبت المنادى، فاللام أوصلت المعنى إلى بكر وأضافته إليه، وهكذا: مررت بزيد، الباء أوصلت المرور إلى زيد[٣].

وتختصّ حروف الجرّ عند الكوفيين بالأسماء أيضاً. لذلك قال المخزومي: «أمّا أدوات الخفض أو الجرّ فيتّفق الفريقان ـ البصريون والكوفيون ـ على اختصاصها

(١) الكتاب: ١/ ٤١٩ ـ ٤٢٠.

(٢) الكتاب: ١/ ٤٢٠.

(٣) شرح كتاب سيبويه: ٦/ ٤٨ ـ ٤٩.

بالأسماء»[١]. ولكنه أشار إلى أنّ هناك حروفاً نحو: حتى، وربّ، ولولا، اختلف البصريون والكوفيون في تطبيق عملها.

أمّا (حتى) فمذهب سيبويه أنّها من الحروف الخافضة للأسماء كاللام الخافضة للأسماء، وأنّها إذا نصبت الفعل فإنّما تنصبه بإضمار (أن). يؤكده قوله: «اللام وحتى إنما يعملان في الأسماء فيجرّان، وليستا من الحروف التي تُضاف إلى الأفعال، فإذا أُضْمِرَت (أنْ) حَسُنَ الكلام، لأنّ (أنْ) و(تفعل) بمنزلة اسم واحد»[٢]. ومذهب الكسائي أنّها لا تَخْفِضُ، إنّما تخفض بعدها (إلى) مُضْمرةً ومُظهرةً، فيُقال: أكلت السمكةَ حتى إلى رأسها، فقد حصل بهذا أنّ (حتى) لا تعمل في الأسماء شيئاً إذ كان الخفض بعدها بغيرها. ولذلك فإنه قال في: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[القدر: ٥]: تخفضه (إلى) المضمرة، وليس لـ (حتى) فيه عمل.

ومذهب الفرّاء وأصحابه أنّها من عوامل الأفعال مَجراها مَجرى (كي) و(أنْ)، وليس عملها لازماً في الأفعال إذ كان يبطل في: سرتُ حتى صبّحْتُ القادسية، ودُفِعْتُ حتى وصلتُ إلى الأمير، ثم لمّا صَحبت (إلى) خفضت الأسماء لنيابتها عن (إلى)، وأنّها إذا عملت في الاسم لم يكن لها معناها حين تعمل في الفعل[٣]. يؤكده أنّه قال في قول الله تبارك وتعالى: ﴿تَمَتَّعُواْ حَتَّىٰ حِينٍ﴾[الذاريات: ٤٣]، ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾: «لا يكونان إلا خفضاً، لأنه ليس قبلهما اسمٌ يُعطف عليه ما بعد (حتى)، فذُهب بـ (حتى) إلى معنى: إلى»[٤].

---

(١) مدرسة الكوفة: ٣٥١.

(٢) الكتاب: ٣/ ٦.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٩/ ١٩٨، وشرح المفصل: ٨/ ١٧، وشرح الكافية: ٢/ ٢٤١.

(٤) معاني القرآن: ١/ ١٣٧، وفي شرح كتاب سيبويه: ٩/ ١٩٨: «قال الفرّاء: (حتى) هي =

والخلاف كما يظهر صناعي، يؤكد ذلك قول السيرافي: «اعلم أنّ الحرف الواحد الذي أصل معناه واحدٌ قد يُسْتَعْمل في مواضع مختلفة، فيغلبُ عليه اختلاف مواضعه، فَيُصَيِّرُه كالحروف المختلفة حتى يعمل أعمالاً مختلفة، من ذلك اللام المكسورة، لفظُها واحد ومواضعها مختلفة، فجزمت الفعل وخفضت الاسم، ولا خلاف بين النحويين فيما ذكرناه. وإنّما يختلفون بعد ذلك في حروف تظهر لها أعمالٌ، فلا يُحقِّقون تلك الأعمال لها، ويطلبون حروفاً أُخَر يَدَّعون إضمارها لتلك الأعمال، وإبطال عَمَلِ هذا الظاهر عنها، وربّما جعلوا بعضها بدلاً من شيء آخر، فمِن ذلك ما يُمكن تصحيحه ويَقْرُب مأخذه، ومنه ما يَبْعُدُ»[١].

وأمّا (رُبّ). فالبصريون يذهبون إلى أنها حرف جرٍّ، والكوفيون يَروْن أنّها اسمٌ[٢]. واستدلوا على اسميتها بالإخبار عنها في قول الشاعر[٣]:

إنْ يَقْتُلُوكَ فإنّ قَتْلَكَ لم يكنْ ... عاراً عليكَ ورُبَّ قَتْلٍ عارُ

فأعربوا (ربَّ) في محل رفع مبتدأ، و(عار) خبره، في حين أوّل البصريون الشاهد على أن (عار) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وربّ قَتْلٍ هو عارُ، وهذه الجملة الاسمية في محلّ جرٍّ صفة لـ (قتل)، أو على أنّ (عار) نفسها خبر لمجرور (ربّ) إذ هو في موضع رفع مبتدأ، والتقدير: ورُبَّ قَتْلٍ مذمومٍ عارُ. وليس

= الخافضة للمَطْلَع لمّا قام مقام (إلى)».

(١) شرح كتاب سيبويه: ٩/ ١٩٩.

(٢) ينظر: الإنصاف، المسألة (١٢١): ٢/ ٣١٧، ومغني اللبيب: ١٧٩.

(٣) البيت لثابت قُطْنَة، في: ديوانه: ٤٩، وشرح شواهد المغني: ١/ ٨٩، ٣٩٣، والخزانة: ٩/ ٥٧٦، وبلا عزو في: المقتضب: ٣/ ٦٦، وشرح التصريح: ٢/ ١١٢، وهمع الهوامع: ١/ ٩٧، ٢/ ٢٥.

الكوفيون وحدهم مَن قال بأنّ (ربّ) اسمٌ، فقد ورد ذلك عن الأخفش أيضاً[1]، ولعل الكوفيين أخذوا ذلك عنه. غير أنّ «هـذا الخلاف صناعي محض، لأنّ كلا الفريقين يسلّم بالجرّ بها»[2]. ويذهب إلى وجوب تنكير مجرورها، فـ(ربّ) لا تجرّ إلا النكرات، فإذا جاء مجرور (رُبّ) مضافاً، لم يكتسب من الإضافة تعريفاً، لأنه بمنزلة النكرة. ومما يؤيد ذلك قول الفرّاء: «ويدلّك على نكرته قوله: ﴿هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾، وقولـه: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ﴾[الأحقاف: ٢٤]، فأضافوه إلى معرفة، وجعلوه نعتاً لنكرة، وقال الشاعر[3]:

يـا رُبَّ غابـطِنا لـو كـان يَـأْمُلُكُم ... لاقـى مُبَاعَـدَةً مـنكم وحِرْمانـا

وسمع الكسائي أعربياً يقول بعد الفطـر: رُبَّ صائمِهِ لن يصومه وقائمه لن يقومَه»[4]. إضافة (صائم) و(قائم) إلى الضمير لم تُفِدْهمـا التعريف، لأنّ إضافـة الوصف إلى معموله غيرُ محضة، فهي لا تفيد تعريف المضاف ولا تخصيصه، لأنها على نيّة الانفصال، فيمكن أن تقول: يارُبَّ صائمٍ وقائمٍ فيه. وكذلك (غابطنا) في الشاهد الشعري لم تكتسب من الإضافة تعريفاً. وهذا موافـق لكلام سيبويه فإنـه قال: «واعلم أنّ كلّ مضافٍ إلى معرفة، وكان للنكرة صفة، فإنه إذا كان موصوفاً

---

(١) قال الرضي: «هي حرف جرٍّ عند البصريين خلافاً للكوفيين والأخفش». شرح الكافيـة: ٢/ ٣٣٠. وفي الجنى الداني: ٤٣٩: «ذهب الكوفيون والأخفش في أحد قوليه إلى أنّها اسمٌ يُحْكم على موضعه بالإعراب».

(٢) ينظر: مدرسة الكوفة: ٣٥٢.

(٣) البيت لجرير، في: ديوانه: ١/ ١٦٣، وروايته: (لوكان يطلبكم...)، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٥٤٠، وتحصيل عين الذهب: ٢٤٢، وشرح المفصل: ٣/ ٥١، والمقاصد النحوية: ٣/ ٣٦٤، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٧١٢، ٨٨٠، وهمع الهوامع: ٢/ ٤٧.

(٤) معاني القرآن: ٢/ ١٤ ـ ١٥.

أو وصفاً أو خبراً أو مبتدأ، بمنزلة النكرة المفردة»[١]، ثم أنشد البيت الذي تقدم، وقال فيه: «فَرُبَّ لا يقع بعدها إلا نكرةٌ، فذلك يدلّك على أنّ (غابطنا) نكرة»[٢].

وأمّا (لولا) الشرطية فهي أداةٌ تدخل على الجملتين الاسمية فالفعلية، ليكون وجود الأولى سبباً في امتناع الثانية، ويليها اسمٌ مرفوع بالابتداء، وإذا تلا (لولا) الشرطية ضمير فقياسه أن يكون ضميرَ رفعٍ منفصلاً، وقد يجيء ضميراً متصلاً، نحو: لولاك، لولاه، لولاي[٣]. فتكون عند البصريين حرفَ جرٍّ شبيهاً بالزائد، والضمير مجرور لفظاً، في موضع رفعٍ تقديراً على الابتداء، والخبر محذوف وجوباً لأنّه كون عام تقديره (موجود). أمّا الكوفيون فيرَون أنّها رافعة دائماً، وإذا جاء بعدها ضمير جرٍّ فهو في محلّ رفعٍ إنابةً لضمير الجرّ عن ضمير الرفع[٤]. وقد تقدّم الكلام على (لولا) فيما سلف[٥].

والغالب في حروف الخفض أنّه لا يجوز إضمارها، وهو مذهب الفرّاء، قال: «ولم يجز أن تقول في الخفض: قد أمرت لك بألفٍ ولأخيك ألفين، وأنت تريد: بألفين، لأنّ إضمار الخفض غير جائز، ألا ترى أنك تقول: مَنْ ضَرَبْتَ؟ فتقول: زيداً، ومَنْ أتاك؟ فتقول: زيدٌ. فيُضمَر الرافع والناصب. ولو قال: بمَن مررت؟ لم تقل: زيدٍ، لأنّ الخافض مع ما خفض بمنزلة الحرف

---

(١) الكتاب: ١/ ٤٢٥.

(٢) الكتاب: ١/ ٤٢٧. وفي شرح كتاب سيبويه: ٦/ ٥٥: «والشاهد أنّ (غابطنا) يكون نكرة لدخول (ربّ) عليه، و(ربّ) لا تدخل إلا على نكرة».

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢٥٩ ـ ٣٦٠.

(٤) ينظر: الإنصاف، المسألة (٩٧): ٢/ ١٩٦، ومدرسة الكوفة: ٣٥٢.

(٥) ينظر: ص٨٧ ـ ٨٨.

الواحد»[١]. وهذا موافق لكلام سيبويه فإنه قال: «ولا يجوز أنْ تُضمر فعلاً لا يَصل إلا بحرف جرٍّ، لأنّ حرف الجرّ لا يُضْمَر، ولو جاز ذلك لقلت: زيدٍ، تريد: مُرَّ بزيد»[٢]. وقال: «جاز: لاهِ أبوك، تريد: لله أبوك، حذفوا الألف واللامين. وليس هذا طريقةَ الكلام ولا سبيله، لأنه ليس من كلامهم أنْ يُضمروا الجار»[٣]. وأجاز ابن مالك إضمار الجار، مستنداً إلى أنّ سيبويه جعل إضمار الباء بعد (إنْ)، لتضمّن ما قبلها إيّاها، أسهل من إضمار (ربّ) بعد الواو. قال: «فعلم بذلك اطراده عنده»[٤]. غير أنّ السيرافي قال: «ولا يجوز حذفها من المصدر إذا قلت: رغبتُ في صُحْبَتك، وأيقنتُ بخروجك»[٥].

كما أنّ سيبويه لا يجيز إضمار حرف الجر إلا في مواضع قد جُعل منه عوض، قال: «وزعم يونس أنّ من العرب من يقول: إنْ لا صالحٍ فطالحٍ، على إنْ لا أكنْ مررتُ بصالحٍ فبطالحٍ. وهذا قبيح ضعيف، لأنك تُضمِر بعد (إنْ لا) فعلاً آخر فيه حذفٌ غيرَ الذي تضمر بعد (إنْ لا) في قولك: إنْ لا يكن صالحاً فطالحٌ. ولا يجوز أنْ يضمر الجار»[٦]. فقبّح سيبويه قول يونس من جهتين ذكرهما السيرافي فقال: «إحداهما: أنك تحتاج إلى إضمار أشياء، وحكم الإضمار أن يكون شيئاً واحداً. والأخرى: أنّ حرف الجرّ يَقْبُحُ إضماره إلا في مواضع قد جُعل منه

---

(١) معاني القرآن: ١/ ١٩٦.

(٢) الكتاب: ١/ ٩٤.

(٣) المصدر نفسه: ٢/ ١١٥.

(٤) شرح التسهيل: ٣/ ١٩٢.

(٥) شرح كتاب سيبويه: ٧/ ٤٦.

(٦) الكتاب: ١/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣.

عوض»[١]. وقال أبو علي: «إنما يقبح هذا لأنك محتاج إلى إضمار فعلين. ويزيد هذا قبحاً أنك تُضمر معه حرف الخفض»[٢].

غير أنّ سيبويه احتجّ لإجازة ما أجازه يونس على قبحه، فقال: «ولكنهم لمّا ذكروه في أول كلامهم شبّهوه بغيره من الفعل، وكان هذا عندهم أقوى إذا أُضمرت (رُبَّ) ونحوها»[٣]. يعني: أنّ الباء الجارة لمّا ذكروها في أول كلامهم، حين قال القائل: مررتُ برجل، كان إضمارها بعد ذكرها أقوى من إضمار (رُبّ) ولم يَجُزْ لها ذكرٌ[٤].

وذهب الزمخشري إلى أنّ حروف الجرّ: «تُضمَر قليلاً، ومما جاء من ذلك: إضمار ربَّ والباء في القسم، وفي قول رؤبة (خير) إذا قيل له: كيف أصبحت، واللام في لاه أبوك»[٥]. وذكر ابن خالويه أن البصريين لا يجيزون إضمار الجار في حين أنّ الكوفيين يجيزونه، قال: «فإذا لم تأتِ بواو، ولا ربَّ لا يجوز الخفض عند البصريين، لأنّ الجار لا يضمر، وأجاز ذلك الكوفيون»[٦]، وقد تبيّن أنّ الفرّاء لا يجيز إضماره، يؤيد ذلك قول ابن مالك: «ومنعه الفرّاء في نحو: زيدٍ، لمن قال: بمن مررت؟»[٧]. وكأنّ الخلاف بين البصريين والكوفيين قد ظهر عند

(١) شرح كتاب سيبويه: ٥/ ٣٠.

(٢) التعليقة: ١/ ١٧٤.

(٣) الكتاب: ١/ ٢٦٣.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٥/ ٣٠.

(٥) شرح المفصل: ٨/ ٥٢.

(٦) شرح مقصورة ابن دريد: ٥٠٠.

(٧) شرح التسهيل: ٣/ ١٩٢.

المتأخرين منهم، يؤكد ذلك قول ابن خالويه الذي تقدّم.

ـ حروف النصب:

حروف النّصب نوعان، منها ما يختص بالأفعال، ومنها ما يختص بالأسماء. أمّا الحروف التي تدخل على الأفعال عند سيبويه فهي: أنْ، ولنْ، وكي، وإذنْ، وتعمل ظاهرةً. و(أنْ) أكثرها استعمالاً، وأقدرها على العمل، فهي تعمل ظاهرةً ومُضْمَرَةً. قال سيبويه في باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء: «اعلم أنّ هذه الأفعالَ لها حروفٌ تعمل فيها فتنصبُها لا تعمل في الأسماء، كما أنّ حروف الأسماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعال، وهي: أنْ، وذلك قولك: أريد أنْ تَفْعَلَ، وكي، وذلك: جئتُك لكي تَفْعَلَ. ولن»[١]، فنصب المضارع الأصل فيه (أنْ)، وذاك أنّ (أنْ) الناصبة للفعل وما بعدها بمعنى المصدر، نحو: أريد أنْ تخرجَ، ومعناه: أريدُ خروجَك. ولن وكي وإذن محمولةٌ على (أنْ) في النصب لمشاركتها لها في الاستقبال، قال السيرافي: «والدليل على ذلك أنّ (إذن) قد تدخل على الحال فيبطل النصب بها»[٢].

وذكر سيبويه عن الخليل في (لن) أنّ أصلها (لا أن)، ثم خُففت الهمزة لكثرة الاستعمال فصارت (لأنْ) فالتقى ساكنان فحذفت الألف فصارت (لن)، وعلى هذا فالنصب فيها يكون بأن. ولكن سيبويه لا يذهب مذهبه، فيقول: «ولو كانت على ما يقول الخليل لمَا قلتَ: أمّا زيداً فلن أضربَ؛ لأنّ هذا اسمٌ والفعل صلةٌ فكأنه قال: أمّا زيداً فلا الضّربُ له»[٣]. ومذهب الكسائي في (لن) موافق لمذهب

---

(١) الكتاب: ٣/ ٥.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٩/ ١٧٣.

(٣) المصدر نفسه.

الخليل يؤكده قول السيرافي: «وحكى الكوفيون عن الكسائي مثل قول الخليل»[١]. وقول ابن هشام: «وليس أصل لن (لا أن) فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف للساكنين خلافاً للخليل والكسائي، بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو: زيداً لن أضربَ»[٢]. ولعل الكسائي أخذ ذلك عن «كتاب سيبويه».

وقد اختلف القول في نصب (إذن)، فذهب سيبويه إلى أنّها هي العاملة الناصبة، تنصب بنفسها لا بـ (أنْ) مُضمرة بعدها. وأشار إلى أنّ بعضهم ذكر عن الخليل أنّ (أنْ) مضمرةٌ بعدها. ولكنّ سيبويه احتجّ عليه بقوله: «ولو كانت مما يُضْمرُ بعده أنْ، فكانت بمنزلة اللام وحتّى، لأضمرتها إذا قلت: عبدالله إذن يأتِيك، فكان ينبغي أنْ تنصب إذن يأتِيَكَ لأنّ المعنى واحد، ولم يُغَيَّر فيه المعنى الذي كان في قوله: إذنْ يأتيَك عبدُالله، كما يتغيّر المعنى في حتّى في الرفع والنصب»[٣].

وذهب سيبويه إلى أنّ هناك حروفاً تُضْمَر فيها (أنْ)، لأنّها في الأصل حروف خفض تعمل في الأسماء، قال: «هذا باب الحروف التي تُضمر فيها (أن)، وذلك اللامُ التي في قولك: جئتك لتَفْعَلَ، وحتى، وذلك قولك: حتى تفعلَ ذاك، فإنّما انتصب هذا بـ (أنْ)، و(أنْ) هاهنا مضمرة، ولو لم تُضمرها لكان الكلام محالاً، لأنّ اللام وحتى، إنّما يعملان في الأسماء فيجرّان»[٤].

وذهب الكوفيون إلى أنّ اللام في: جئتُ لأكْرِمَك، هي الناصبة لأُكْرِمَك، وهي بمنزلة (أنْ)، وليست هي لام الخفض التي تعمل في الأسماء، فإذا أتَتْ

---

(١) شرح كتاب سيبويه: ٩/ ١٧٣.

(٢) مغني اللبيب: ٣٧٤.

(٣) الكتاب: ٣/ ١٦.

(٤) الكتاب: ٣/ ٥ ـ ٦.

(كي) مع (اللام) فالنصب للام، و(كي) مؤكّدةٌ لها. والنصب عندهم بـ (حتى) كالنصب بـ (أنْ) و(كي)[١]. ويؤكد ذلك قول ابن سعدان الكوفي: «فإذا جئت بـ (كي)، و(كيلا)، و(لن)، و(لئلا)، و(حتى)، و(لام الجحود)، و(اللام) التي في معنى (كي)، و(أنْ)، فانصب بهنّ كلَّ فعل في أوله ياء أو تاء أو نون. تقول: زرتك كي تزورَني، نصبت (تزورني) بـ (كي)، وقال الله ﷻ ذكره: ﴿وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا۟﴾[الأنعام: ١١٣] فنصب بلام كي»[٢].

وذكر السيرافي أنّ ثعلباً قال قولاً خالف فيه أصحابه، قال في: جئت لأكرمك، وسرت حتى أصبح بالقادسية، وقصدتك كي أكرمك: إنّ المستقبل منصوب بـ (كي) و(لام كي) و(حتى) لقيامهنّ مقام (أنْ)[٣].

وهذا الخلاف لا يُبْنَى عليه خلافٌ في أصول النحو، أو تغيير في إعراب الفعل بعد هذه الحروف، كما أنّه ليس خلافاً بين البصريين والكوفيين، فسيبويه خالف الخليل في (لن)، وذهب الكسائي مذهب الخليل فيها، وثعلب خالف أصحابه في (اللام) و(حتى)، وقال قولاً وإنْ لم يوافق البصريين فيه، لكنه قريب من مذهبهم.

وحروف النّصب التي تدخل على الأسماء، هي الحروف المشبّهة بالفعل[٤]:

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٩/ ١٧٦ ـ ١٧٧.

(٢) مختصر النحو: ٥٢، عن حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية.

(٣) شرح كتاب سيبويه: ٩/ ١٧٧.

(٤) قال ابن جنيّ: واسمها مشبّه بالمفعول، وخبرها مشبه بالفاعل (اللمع: ٩٢)، ونقل المحقق عن الثمانيني قوله: وإنما شبهوها بالفعل الماضي، لأنها على ثلاثة أحرف فما زاد، وآخرها مبني على الفتح. ويجوز أن يكون شبهوها بالفعل أيضاً من حيث كانت تقتضي اسمين، كما كان الفعل يقتضي اسمين. فإذا قالوا: إنّ زيداً قائم، فهي في اللفظ =

(إنّ، وأَنّ، وكأنّ، ولكنّ، وليتَ، ولعلّ) تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب الأول اسماً لها وترفع الثاني على أنّه خبر. قال سيبويه: «وزعمَ الخليل أنّها عَمِلَتْ عملين: الرفع والنّصب، كما عملتْ (كان) الرفع والنصب حين قلت: كان أخاك زيدٌ، إلا أنّه ليس لك أن تقول: كأنّ أخوك عبدَالله، تريد: كأنّ عبدَالله أخوك، لأنّها لا تصرَّفُ تَصَرُّف الأفعال، ولا يُضمر فيها المرفوع كما يُضمر في كان. فمِنْ ثَمَّ فَرَقوا بينهما، فلم يُجروها مجراها، ولكن قيل: هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال»[١].

فالخليل يرى أنّ هذه الحروف تعمل في المبتدأ والخبر كليهما. والمشهور عن الكوفيين أنّ خبر (إنّ) لم يرتفع بها، وإنّما بقي مرتفعاً على أصله، يدلّ على ذلك قول الفرّاء: «وكان نصب إنّ نصباً ضعيفاً، وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره»[٢]. ويؤكده قول الرضيّ: «إنّ (إنّ) وأخواتها لمّا شابهت الفعل المتعدي عملت رفعاً ونصباً مثله، وعند الكوفيين إنّ خبر (إنّ) وأخواتها مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ، لا بالحروف لضعفها عن عملين»[٣]. بيد أنّ ابن سعدان الكوفي يذهب إلى أنّ هذه الحروف تعمل في المبتدأ والخبر معاً، ويصرّح بذلك في «مختصره»، فيقول: «واعلم أنّ: أنّ، وليت، ولعلّ، ولكنّ المشدّدة، وكأنّ المهموزة، يَنْصِبْنَ الأسماء ونعوتها، ويرفَعْنَ الفعل، تقول: إنّ عبدالله العاقلَ

= مثل: ضَرَب زيداً رجل.

(١) الكتاب: ٢/ ١٣١.

(٢) معاني القرآن: ١/ ١٣٠. وقد تقدم قوله، ص٧٩.

(٣) شرح الكافية: ١/ ١١٠، ٢/ ٣٤٦، وأشار إلى ذلك المخزومي. مدرسة الكوفة: ٣٥٤ ـ ٣٥٥.

سائرٌ، نصبتَ (عبدالله) بـ (إنّ)، ونصبت (العاقل) لأنّه نعت لـ (عبدالله)، ورفعت (سائراً) لأنّه خبر لـ (أنّ)»[١]. ويؤكّده قول المرادي: «وأجاز بعض الكوفيين نصب الاسم والخبر معاً بإنّ وأخواتها»[٢]. ولعل الذين قالوا بذلك تأثّروا بكتاب سيبويه، فأخذوه عنه.

وإذا خُفّفت (أنّ) فمذهب سيبويه أنّها تُخَفَّف فيبقى عملها، ويشترط في اسمها أنْ يكون ضميراً محذوفاً، أي: ضمير الأمر والشأن. وقد تقدم كلامه فيما سلف[٣]. والمشهور عن الكوفيين أنّها إذا خُفّفت لا تعمل شيئاً، قال ابن هشام: «وتنصب الاسم وترفع الخبر، خلافاً للكوفيين زعموا أنّها لا تعمل شيئاً، وشرط اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً، وربّما ثبت وهو مختص بالضرورة»[٤]. وقال السيوطي: «تُخفّف (أنّ) المفتوحة، وفي إعمالها مذاهب؛ أحدها: أنّها لا تعمل شيئاً لا في ظاهر ولا في مُضمر، وتكون حرفاً مصدرياً مهملاً كسائر الحروف المصدرية، وعليه سيبويه والكوفيون»[٥]. غير أنّ مذهب الفرّاء خلاف ذلك، فإنّه قال: «وقد خفّفت العرب النون من (أنّ) الناصبة، ثم أنفذوا لها نصبها، قال الشاعر:

فلو أنْك في يوم الرّخاء سألتني فراقك لم أبخلْ وأنت صديقُ»[٦]

---

(١) مختصر النحو: ٦٢، عن حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية.

(٢) الجنى الداني: ٣٩٣.

(٣) ينظر: الفصل السادس من الباب الأول، ص٣٢٧ ـ ٣٢٨.

(٤) مغني اللبيب: ٤٧.

(٥) همع الهوامع: ١/ ١٤٢.

(٦) معاني القرآن: ٢/ ٩٠. وتقدم تخريج البيت، ص٣٢٨.

ويؤكـده قول ابن خالويـه: «والكوفيون إذا خففوا رفعوا... إلا أن يكون الاسم مكنياً»[١].

فوجه الاتفاق بين سيبويـه والكوفيين أنّ (أنْ) المخففـة من الثقيلـة إذا كان اسمها ظاهراً لم تعمل، وأمّا إذا كان اسمها ضميراً فيجوز إعمالها عند الفريقين، ولكنه ضمير مُثْبتٌ عند الكوفيين، في حين أنّه ضمير الشأن المحذوف عند سيبويه، يؤيّد ذلك قول ابن يعيش: «وأمّا المفتوحـة فإذا خفّفت لم تُلغَ عن العمل بالكلية ولا تصير بالتخفيف حـرفَ ابتداء إنما ذلك في المكسورة، بل يكون فيها ضميـر الشأن والحديث نحو قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[المزمل: ٢٠]، والمراد: أنّه، أي: أنّ الأمر والشأن، وهو الجيد الكثير، فإنْ لم يكن فيه ضمير أعملته فيما بعده نحو قوله: (فلو أنك في يوم الرّخاء سألتني)، فالكاف في موضع نصب اسم أن، قال سيبويه: وليس هذا بالجيد ولا بالكثير كالمكسورة؛ يعني: إعمالها ظاهراً فيما بعدها»[٢].

وأمّا (إنّ) فمذهب الكوفيين أنّها إذا خُفِّفت تُهْمَل ولا تنصب الاسم بعدها، قال ابن خالويه: «والكوفيون إذا خفّفوا (إنّ) لم يعملوا»[٣]. وقد نصّ سيبويه على أنّ هذا الغالب في كلام العرب، قال: «وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا، كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضمّوا إليها (ما)»[٤].

---

(١) إعراب القراءات السبع: ١/ ١٨٣.

(٢) شرح المفصل: ٨/ ٧٢ ـ ٧٣. وينظر: شرح الكافية: ٢/ ٢٩، ٣٥٩، وشرح التصريح: ١/ ٢٣٢.

(٣) إعراب القراءات السبع: ١/ ٢٩٤.

(٤) الكتاب: ٢/ ١٤٠.

ويؤكده قول ابن يعيش: «فأمّا المكسورة إذا خُفِّفت فلك فيها وجهان الإعمال والإلغاء، والإلغاء فيها أكثر، وذلك لأنّها وإنْ كانت تعمل بلفظها وفتح آخرها، فهي إذا خُفِّفت زال اللفظ، ولا يلزم مثل ذلك في الفعل إذا خُفِّف بحذف شيء منه، لأنّ الفعل لم يكن عمله للفظه بل لمعناه. فإذا أُلغِيت صارت كحرف من حروف الابتداء يليها الاسم والفعل، ويلزمها اللام فصلاً بينها وبين (إنْ) النافية، إذ لو قلت: إنْ زيدٌ قائم، لالتبس الإيجاب بالنفي. وأما إعمالها مع التخفيف فنحو: إنْ زيداً منطلقٌ، حكى سيبويه ذلك في كتابه، والأكثر في المكسورة الإلغاء»[1].

وذكر ابن يعيش أنّ مذهب الكوفيين أنّها إذا خُفِّفت يجوز إعمالها، ولكنها تكون بمعنى النفي، قال: «وإذا أُعملت لم تلزمها اللام، لأنّ الغرض من اللام الفصل بين (إنْ) النافية، وبين التي للإيجاب، وبالإعمال يحصل الفرق. وإنْ شئتَ أدخلت اللام مع الإعمال، فقلت: إنْ زيداً لقائمٌ، وأهل الكوفة يذهبون إلى جواز إعمال (إنْ) المخففة، ويَرَوْنَ أنها في قولهم: إنْ زيداً لقائمٌ بمعنى النفي، وأنّ اللام بمعنى (إلا)، فالمعنى: ما زيدٌ إلا قائم»[2].

بَيْدَ أنّ الرضيّ يرى أنّ الكوفيين لا يجيزون إعمال (إنْ) المخففة من الثقيلة، قال: «ولا يجوز عند الكوفيين إعمال المخفّفة»[3]. وذكر ابن هشام في «المغني» أنّ (إنّ) لا تُخفّف عند الكوفيين، وأنّ (إنْ) عندهم حرفُ نفي، قال: «وتُخفّف فتعمل قليلاً، وتُهمَل كثيراً، وعن الكوفيين أنّها لا تُخَفَّف، وأنّه إذا قيل: (إنْ

---

(١) شرح المفصل: ٨/ ٧١ ـ ٧٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) شرح الكافية: ٢/ ٥٨.

زيدٌ لمنطلقٌ)، فـ (إنْ) نافية، واللام بمعنى (إلا)»[١].

وتابع السيوطي كلام ابن هشام على مذهب الكوفيين، غير أنّه ذكر أنّ مذهب الكسائي أنّها إذا دخلت على الاسم فهي مخففة عاملة، وإذا دخلت على الفعل فهي حرف نفي، قال: «وذهب الكوفيون إلى أنّ المشددة لا تُخفَّف أصلاً، وأنّ المخفّفة إنما هي حرفٌ ثنائي الوضع، وهي النافية، فلا عمل لها البتة ولا توكيد فيها، واللام بعدها للإيجاب بمعنى إلا، ويجيزون دخولها على الناسخ وغيره، وذهب الكسائي إلى أنّها إنْ دخلت على الاسم كانت مخفّفةً من المشدّدة عاملة، كما قال البصريون، وإنْ دخلت على الفعل كانت للنفي واللام بمعنى (إلا) كما قال الكوفيون»[٢].

ولعل اضطراب كلام النّحاة المتأخرين على مذهب الكوفيين يفسّر أكثر مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأنّ كلام ابن خالويه، وهو من الكوفيين المتأخرين يدلّ على أنّهم يجيزون تخفيف (إنّ) ولكنهم لا يعملونها، وهو قريب من مذهب سيبويه.

ـ حروف الجزم:

حروف الجزم نوعان: نوعٌ يجزم فعلاً واحداً، وهو أربعة أحرف: لم، ولمّا، ولام الأمر، ولا الناهية، قال سيبويه: «هذا باب ما يعمل في الأفعال فيجزمُها وذلك: لم، ولمّا، واللام التي في الأمر، وذلك قولك: لِيَفْعَلْ، ولا في النّهي، وذلك قولك: لا تفعلْ، فإنما هما بمنزلة لم»[٣]. ونوع يتطلب فعلين اثنين، الأول

(١) مغني اللبيب: ٥٦.

(٢) همع الهوامع: ١/ ١٤٢. وإلى ذلك ذهب البغدادي قال: «وهي عند الكسائي مخففة إنْ دخلت على اسم، ونافية إنْ دخلت على فعل». الخزانة: ٤/ ٣٤٨.

(٣) الكتاب: ٣/ ٨.

فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه. ويُضاف إلى النوع الثاني أسماءٌ وظروف، قال سيبويه في باب الجزاء: «فما يُجازَى به من الأسماء غير الظروف: مَنْ، وما، وأيُّهم، وما يجُازَى به من الظروف: أيُّ حينٍ، ومتى، وأينَ، وأنىّ، وحيثما، ومن غيرهما: إنْ، وإذما»(١).

وذكر سيبويه بعد ذلك أنّ عمل هذه الحروف الجزم، وأنّ العامل في جواب الشرط على مذهب الخليل أداة الشرط وفعله، قال: «واعلم أنّ حروف الجزاء تجزم الأفعال، وينجزم الجواب بما قبله، وزعم الخليل أنّك إذا قلت: إنْ تأتِني آتِكَ، فـ (آتك) انجزمت بـ (إنْ تأتِني)، كما تنجزم إذا كانت جواباً للأمر حين تقول: ائتني آتك»(٢). وأما الكوفيون فذكر الرضي أنهم قالوا: «الشرط مجزوم بالأداة، والجواب مجزوم بالجوار»(٣). أي إنّ أدوات الشرط عندهم لا تعمل في فعل الشرط وجوابه معاً، بل هي تعمل في فعل الشرط، أما الجواب فهو مجزوم بالجوار.

وكلام سيبويه في جزم جواب الشرط يحتمل لأكثر من معنى، يؤكد ذلك قول السيرافي: «وقوله: وينجزم الجواب بما قبلهن ويجوز أن يكون بجملة ما قبله، وهو (إنْ) والشرط، ويحتمل أنْ يكون بـ (إنْ) وحدها، والاختيار عندي أن يكون بـ (إنْ) وحدها»(٤).

---

(١) الكتاب: ٣/ ٥٦.

(٢) المصدر نفسه: ٣/ ٦٣.

(٣) شرح الكافية: ٢/ ٢٥٤، وأشار إلى ذلك المخزومي في مدرسة الكوفة: ٣٥٧.

(٤) شرح كتاب سيبويه: ١٠/ ٧٦. وقال أبو البركات العلوي الكوفي شارح اللمع: «اعلم أنّ جمهور النحويين اتفقوا على أنّ (إنْ) هي الجازمة لفعل الشرط بنفسها، واختلفوا في جزم الجزاء، فمنهم من يقول: إنّ الجزاء ينجزم بـ (إنْ) كما انجزم الشرط بها، وهو اختيار أبي سعيد السيرافي، ومنهم من يقول: إنّ الجزاء مجزوم بـ (إنْ) وما بعدها من فعل =

وذكر الرضي أنّ «الشرط عند الأخفش مجزوم بالأداة، والجزاء مجزوم بالشرط وحده لضعف الأداة عن عملين، والشرط طالب للجزاء فلا يستغرب عمله فيه»[١].

وكأنّ كلام الكوفيين موافقٌ لكلام الأخفش؛ لأنّ كلا القولين ينفي عن الأداة العمل في جواب الشرط، ويجعل فعل الشرط هو العامل في الجواب. وهذا الخلاف لا يُبْنى عليه تغيير في القاعدة النحوية، لأنّ فعل الشرط وجوابه مجزومان عند البصريين والكوفيين.

ويرى الفرّاء أنّ الفصل بين أداة الشرط وفعل الشرط غيرُ جائز؛ لأنّ العرب يكرهون أنْ يفصل شيءٌ بين الجازم ومعموله. والاختيار أنْ يكون فعل الشرط ماضياً إذا فَصَل بينه وبين أداة الشرط اسمٌ، لأنّ علامة الجزم لا تظهر فيه، على أنّه أجاز ـ على قلّة ـ أن يكون مضارعاً مجزوماً، قال: «﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ﴾[النساء: ١٧٦]، (هلكَ) في موضع جزم، وكذلك قوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، أو كان مكانهما يفعل كانتا جزماً، وأنشد بعضهم[٢]:

صَعْدَةٌ نابتةٌ في حائِرٍ أينما الرّيحُ تُميِّلْها تَمِلْ

= الشرط. وكلام سيبويه مُحْتَمِلٌ للمعنَيَيْن جميعاً، وقال قوم: فعل الشرط جزم الجواب». اللمع (حاشية التحقيق): ١٩٣.

(١) شرح الكافية: ٢/ ٢٥٤.

(٢) البيت لكعب بن جُعَيْل في: شرح أبيات سيبويه: ٢/ ١٩٦، ولحسام بن ضرار الكلبي في: أصول ابن السرّاج: ٢/ ٢٣٣، وتحصيل عين الذهب: ٤٢٨، والمقاصد النحوية: ٤/ ٤٢٤، وبلا عزو في: المقتضب: ٢/ ٧٥، والأمالي الشجرية: ١/ ٣٣٢، وشرح المفصل: ٩/ ١٠، والخزانة: ٩/ ٣٨، ٤٣.

إلا أنّ العرب تختار إذا أتى الفعل بعد الاسم في الجزاء أن يجعلوه (فَعَلَ) لأنّ الجزم لا يتبيّن في (فَعَلَ) ويكرهون أنْ يعترضَ شيءٌ بين الجازم وما جزم»[1].

وقال مبيناً أنّ أحسن ذلك أنْ يكون في (إنْ) من بين حروف الجزاء، لأنها الحرف الأصلي في المجازاة: «وقوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ في موضع جزم، إنْ فُرِق بين الجازم والمجزوم بـ (أحد)، وذلك سهل في (إنْ) خاصة دون حروف الجزاء؛ لأنها شرط وليست باسم، ولها عودة إلى الفتح فتلقى الاسم والفعل وتدور في الكلام فلا تعمل، فلم يحفِلوا أن يفرقوا بينها وبين المجزوم بالمرفوع والمنصوب»[2].

وهذا موافقٌ لكلام سيبويه، لأنّه لا يجيز أن تتقدم في الشرط الأسماء على الأفعال، أو أنْ يفصل بين أداة الشرط وفعل الشرط اسمٌ، ولكنه أجاز ذلك في الشعر، قال: «واعلم أن حروف الجزاء يقبح أنْ تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال، وذلك لأنّهم شبهوها بما يجزم مما ذكرنا، إلا أنّ حروف الجزاء قد جاز ذلك فيها في الشعر، لأنّ حروف الجزاء يدخلها فَعَل ويَفْعَل، ويكون فيها الاستفهامُ فتُرفَع فيها الأسماء، وتكون بمنزلة الذي»[3]. يريدُ: أنّ حروف الجزاء لها تَصَرُّفٌ ليست لسائر الحروف الجازمة غيرها[4]. ولكنه أجاز ذلك في اختيار الكلام في (إنْ) من بين حروف الجزاء، لأنّها أصل الجزاء، على أن يكون الفعل ماضياً، لأنّ علامة الجزم لا تظهر فيه، وأجاز أنْ يكون مضارعاً مجزوماً في الشعر للضرورة، وعدّ

---

(١) معاني القرآن: ١/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧.

(٢) المصدر نفسه: ١/ ٤٢٢.

(٣) الكتاب: ٣/ ١١٢ ـ ١١٣.

(٤) التعليقة: ٢/ ٢١٧.

ذلك ضعيفاً في حروف الجزاء الأخرى، قال: «ويجوز الفرقُ في الكلام في (إن) إذا لم تجزم في اللفظ، فإنْ جزمْتَ ففي الشعر، لأنّه يُشَبَّه بلم، وإنّما جاز في الفصل ولم يُشْبه (لم)؛ لأنّ (لم) لا يقع بعدها فَعَلَ، وإنما جاز هذا في (إنْ) لأنّها أصل الجزاء ولا تفارقه، وأما سائر حروف الجزاء فهذا فيه ضَعْفٌ في الكلام لأنّها ليست كـ (إنْ)، فلو جاز في (إنْ) وقد جزمْتَ كان أقوى إذ جاز فيها فَعَلَ[1].

ثم قال في البيت الذي تقدم (أينما الريحُ تُميّلْها تَمِلْ) إذ جاء فعل الشرط مضارعاً مجزوماً وقد فُصل بينه وبين أداة الشرط: «ولو كان فَعَلَ كان أقوى إذ كان ذلك جائزاً في (إنْ) في الكلام»[2].

ويوضح ذلك ابن يعيش فقول: «ويقبح أن يتقدم الاسم فيه على الفعل، ويفصل بينهما بالاسم لكونها جازمة للفعل، والجازم يقبح أن يفصل بينه وبين ما عمل فيه، فلا يجوز: لم زيدٌ يأتك، على معنى: لم يأتك زيد، وكذلك بقية الجوازم لا يفصل بينهما بشيء كالظروف ونحوه إلا في الشعر. فأما (إنْ) خاصة فلقوتها في بابها وعدم خروجها عن الشرط إلى غيره توسعوا فيها فأجازوا فيها الفصل بالاسم. فإنْ كان بعدها فعل ماض في اللفظ لا تأثير لها فيه فالفصل حسَنٌ، وجاز في الكلام وحال السعة والاختيار، وإنْ كان بعدها فعل مضارع مجزوم قبح تقدم الاسم إلا في الشعر، لأنها قد جَرَتْ بعد الإعمال وظهوره مجرى: لم ولما ونحوهما من الجوازم، فكما لا تقول: لم زيدٌ يقم، ولم زيداً أضرب إلا في ضرورة الشعر، كذلك لا تقول: إنْ زيدٌ يَقُم أقم، إلا في ضرورة الشعر»[3].

(١) الكتاب: ٣/ ١١٢ ـ ١١٣.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) شرح المفصل: ٩/ ٩ ـ ١٠.

وأرى أنْ أشير هنا إلى أنّ الاسم المرفوع بعد (إنْ) هو عند البصريين فاعل لفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور بعده، وأما الكوفيون فلا يقدّرون فعلاً قبله، قال السيرافي: «والذي عند أصحابنا البصريين: أنّ الاسم الذي بعد (إنْ) يرتفع بإضمار فعل ما ظهر تفسيره، كأنّه قال: وإن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك، والفعل الذي بعد (أحد) تفسير الفعل المضمر، وموضع هذا الفعل جزم، وإنْ كان ماضياً، يقوم في التقدير مقام الفعل الذي هو تفسيره... وأمّا الفرّاء وأصحابه فلا يقدّرون فعلاً قبل الاسم المرفوع»[1].

غير أنّ سيبويه قال في (إذا) و(حيث): «والرفع بعدهما جائزٌ لأنّك قد تبتدئ بعدهما فتقول: اجلس حيث عبدالله جالسٌ، واجلس إذا عبدُالله جالسٌ»[2]. وفسّر السيرافي كلامه على أنّه قدّر حالة الرفع بعدهما على الابتداء بهذا الكلام، يقول: «وللمحتج عن سيبويه أن يقول: لمّا كانت (إذا) غير عاملة في الفعل كعمل (إنْ) جاز أنْ يكون الواقع بعدها مرفوعاً بالابتداء، ويكون معنى المجازاة يصح لها بالفعل الذي بعد المبتدأ»[3].

بيد أنّ أبا علي الفارسي يرى أنّه «ليس يريد بالابتداء الذي يقتضي خبراً، نحو: زيدٌ منطلقٌ، لكن يريد ذكر الاسم بعدها»[4]. وعزا ابن مالك القول برفع الاسم بعد (إذا) على أنّه مبتدأ للأخفش، قال: «ولا يليها عند سيبويه إلا فعل

(١) شرح كتاب سيبويه: ١٠/ ١٥١، وينظر: الإنصاف، المسألة (٨٥): ٢/ ١٣٤، وشرح المفصل: ٩/ ١٠.

(٢) الكتاب: ١/ ١٠٧.

(٣) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ١٩١.

(٤) التعليقة: ١/ ١٢٨، وينظر: ١/ ١١٦.

ومعمول فعل، فإنْ كان اسماً مرفوعاً وجب عنده أنْ يُرفع بفعل مقدّر موافقٍ لفعل ظاهر بعده، ولا يجيز سيبويه غير ذلك. واختار الأخفش ما أوجبه سيبويه، وأجاز مع ذلك جعل المرفوع بعد (إذا) مبتدأ»(١). ونسب ابن هشام هذا القول إلى الأخفش والكوفيين، ثم قال: «وأجاز الكوفيون وجهاً ثالثاً، وهو أنْ يكون فاعلاً بالفعل المذكور على التقديم والتأخير»(٢).

ولعل الخلاف في هذه المسألة يدلّ على أنّ الخلاف بين البصريين والكوفيين أصله الاختلاف في فهم عبارة سيبويه، لأنّ البصريين أنفسهم اختلفوا في ذلك.

وقد أجاز سيبويه تقديم الاسم في الجواب، كما أجازه في الشرط، يقول: «واعلم أنّ قولهم في الشعر: إنْ زيدٌ يأتِكَ يكن كذا، إنّما ارتفع على فِعْلٍ هذا تفسيره، كما كان ذلك في قولك: إنْ زيداً رأيتُه يكن ذلك، لأنّه لا يُبْتَدأ بعدها الأسماء ثم يُبْنَى عليها. فإنْ قلت: إنْ تأتني زيدٌ يقل ذاك، جاز على قول مَن قال: زيداً ضَرَبْتُهُ»(٣).

وذهب الكسائي إلى جواز تقديم الاسم المنصوب في الجواب، قال الفرّاء: «وكان الكسائي يجيز تَقْدمة النّصب في جواب الجزاء، ولا يُجَوّز تَقْدمة المرفوع، ويحتجّ بأنّ الفعل إذا كان للأول عاد في الفعل راجعُ ذكر الأول، فلم يَسْتَقِمْ إلغاء الأول. وأجازه في النّصب؛ لأنّ المنصوب لم يَعُدْ ذكره فيما نصبه، فقال: كأنّ

---

(١) شرح التسهيل: ٢/ ٢١٣، ويرى المبرّد أنّ ابتداء الاسم بعد (إذا) محال. الانتصار لسيبويه: ٦٦ ـ ٦٧.

(٢) مغني اللبيب: ٧٥٧.

(٣) الكتاب: ٣/ ١١٣ ـ ١١٤.

المنصوب لم يكن في الكلام واحتجّ بقول الشاعر(١):

وللخيل أيامٌ فَمَنْ يَصْطَبِرْ لها ... ويَعْرِفْ لها أيامَها الخَيْرَ تُعْقِبِ

فجعل الخيرَ منصوباً بتُعْقِب»(٢).

فسيبويه والكسائي يجيزان تقديم معمول جواب الشرط عليه، يؤكده قول ابن مالك: «ويجوز في الشرط بـ (إنْ) تقديم معموله عليه باتفاق. وأجاز سيبويه والكسائي نحو: إنْ طعامَنا نأكلْ نُكْرِمْكَ. وفي جواب الشرط المجزوم بـ (إنْ) تقديم معموله عليه، نحو: إنْ تُكْرِمْنا طعامَك نأكلْ، وإنْ ننطلق خيراً تُصِبْ، كما جاز مثله في الشرط»(٣).

غير أنّ الفرّاء، وإنْ كان يجيز أن يتقدَّم معمول فعل الشرط عليه، فإنّه لا يجيز أنْ يتقدم معمول جواب الشرط عليه، قال: «ومَنْ فَرَق بين الجزاء وما جزم بمرفوع أو منصوب لم يَفرُق بين جواب الجزاء وبين ما ينصبه بتقدمة المنصوب أو المرفوع، تقول: إنْ عبدُالله يَقُمْ يَقُمْ أبوه، ولا يجوز: أبوه يَقُمْ، ولا أن تجعل مكان الأب منصوباً بجواب الجزاء. فخطأ أن تقول: إنْ تأتِني زيداً تضرب»(٤).

وردّ كلام الكسائي وأوجب في الجزاء إذا تقدّم معموله، تقدير الفاء، وجعل (الخير) في البيت صفة للأيام، قال: «وليس ذلك كما قال، لأنّ الجزاء له جوابٌ بالفاء. فإنْ لم يستقبل بالفاء استقبل بجزم مثله ولم يُلْقَ باسم، إلا أن يُضمرَ في ذلك الاسم الفاء. فإذا أضمرتَ الفاء ارتفع الجواب في منصوب الأسماء ومرفوعها

(١) البيت لطُفَيْل الغنوي، في ديوانه: ٤٩، والإنصاف: ٢/ ١٤٠، والخزانة: ٩/ ٤٤.

(٢) معاني القرآن: ١/ ٤٢٢ ـ ٤٢٣.

(٣) شرح التسهيل: ٤/ ٨٤.

(٤) معاني القرآن: ١/ ٤٢٢.

لا غير. و(الخير) في هذا الموضع نعتٌ للأيام، كأنه قال: ويعرف لها أيامها الصالحة تعقب. ولو أراد أن يجعل (الخير) منصوباً بـ (تُعْقب) لرفع (تُعْقب)، لأنه يريد: فالخير تُعقِبُه»(١).

وأشار السيرافي إلى مذهب الفرّاء، ثم قال: «ولو كان (تُعْقب) مرفوعاً لم يقع خلاف في جواز تقديم المنصوب بالفعل، لأنّ الفاء تُقدّر، وإذا أتى بالفاء جاز التقديم، كقولك: إنْ يأتني زيدٌ فأكرم أخاه، ويجوز فأخاه أكرم، ثم تحذف الفاء»(٢).

ولعل ذلك دليل على أنّ الخلاف ليس بين البصريين والكوفيين، وإنما هو خلاف بين نحوي وآخر، كما أنّه خلافٌ يسيرٌ في الفروع ولا يتعدّى الأصول.

ـ العوامل المعنوية:

تبين فيما سلف أنّ سيبويه والكوفيين اعتمدوا على العوامل اللفظية في تفسير الظواهر النحوية وتعليلها، غير أنّهم وجدوا أنّ هذه العوامل قاصرة عن تفسير بعض تلك الظواهر، وألفَوا أنّها تتّضح من خلالِ الأساليبِ التي تعرض لصور التراكيب المختلفة، وملاحظةِ مواقع الكلمات فيها، وأحكامها التي منحتها الطبيعة اللغوية إيّاها. واستقراءُ تلك الصور المختلفة، ورصد الكلمات في ثناياها يمكّنُ من استخراج العلل والأحكام التي تُساير طبيعة اللغة. وهذا يُسمّى بالعوامل المعنوية، وأهم تلك العوامل التي تأثّر الكوفيون فيها بكتاب سيبويه هي:

ـ رفعُ الفعل لوقوعه موقع الاسم أو لتجرّده من العوامل اللفظية:

ذهب سيبويه إلى أنّ سبب رفع الفعل هو وقوعه موقع الاسم، قال في (باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء): «اعلم أنّها إذا كانت في

---

(١) معاني القرآن: ١/ ٤٢٢ ـ ٤٢٣.

(٢) شرح كتاب سيبويه: ١٠/ ١٥٢.

موضع اسمٍ مبتدأ، أو اسمٍ مبني على مبتدأ... فإنّها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع أَلْزَمَتْها الرفعَ، وهي سبب دخول الرفع وعلّته»(١). فالمرفوع من الأفعال على قول سيبويه يرتفع لوقوعه موقع الاسم، لا لمضارعته الاسم، يقول: «ومَنْ زعم أنّ الأفعال ترتفع بالابتداء، فإنّه ينبغي له أنْ ينصبها إذا كانت في موضعٍ ينتصب فيه الاسم، ويجرّها إذا كانت في موضع ينجرُّ الاسم فيه، ولكنّها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم»(٢). يريد أنّ وقوعه موقع الاسم عاملٌ غير لفظيّ، ومنزلته منزلة الابتداء في أنه عاملٌ غير لفظي، لا في أنّه يرتفع بالابتداء، والفعل مرفوعٌ سواء كان الاسم الذي وقع الفعل موقعه مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً، لأنّ وقوعَه هذا الموقعَ هو الرافعُ له. ولو كان إعراب الفعل يتبع إعراب الاسم الذي وقع موقِعَه صار عاملُ الاسم عامله، وما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل، وعامل الفعل لا يعمل في الاسم(٣).

وذهب المؤدب مذهب سيبويه في ذلك، فقال: «اعلم أنّ الأفعال ترتفع إذا وقعت مواقع الأسماء، لأنّ ما كان عاملاً في الاسم لم يعمل في الفعل، فمهما وقعت موقع الاسم فهي رفعٌ»(٤). ولعل المؤدب أخذ ذلك عن «كتاب سيبويه».

واحتذى الفرّاء قول سيبويه في ذلك فغيَّرَ لفظه، وقال: «يرتفع الفعل بسلامته من النواصب والجوازم»(٥)، فجعل خلوّه من الحروف الناصبة والجازمة هو الرافع.

---

(١) الكتاب: ٣/ ١٠.

(٢) الكتاب: ٣/ ١١.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٩/ ١٨٧.

(٤) دقائق التصريف: ١٣١.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ١٧١، والإنصاف، المسألة (٧٤): ٢/ ٨٣، وشرح الكافية: ٢/ ٢٣١.

فالعامل في رفع الفعل عند الفرّاء ومَنْ تبعه عامل معنوي أيضاً، كالعامل في رفع الفعل عند سيبويه، يؤكده قول ابن النّاظم: «ولا خلاف أنّ الرافع للمضارع عامل معنوي، ولكن اختلفوا في هذا العامل ما هو؟ فقال البصريون: الرافع للمضارع هو موقعه موقعاً صالحاً للاسم، وقال الكوفيون: الرافع للمضارع خلوّه من الناصب والجازم، فجعلوا الرافع له تجرّده من العوامل اللفظية»[1].

وهذا دليل على تأثّر الكوفيين بكتاب سيبويه، يؤيده قول السيرافي: «الفرّاء وأصحابه قد عابوا البصريين برفعهم الاسم بالابتداء الذي هو خُلُوّ الاسم من العوامل اللفظية، فدخلوا في مثل ما عابوه»[2]. غير أنّ الكسائي يرى أنّ الفعل المستقبل يرتفع بالزوائد الأربع: الألف والنون والياء والتاء، لأنّها دخلت في أول الكلمة فحدث الرفع بحدوثها[3]. وتابعه على ذلك ابن الأنباري فقال: «(لو) يرتفع المستقبل بعدها بالزيادة التي في أوله»[4]. أي إنّ عامل رفع الفعل المستقبل عند الكسائي وأتباعه عامل لفظي. وهذا خلاف ما عليه سيبويه والفراء وأصحابه من الكوفيين.

ـ الابتداء:

تقدّم فيما سلف أنّ عامل رفع المبتدأ عند سيبويه هو الابتداء، لقوله: «فإنّ المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء»[5]. والابتداء هو تعرية الاسم من

---

(١) شرح التسهيل: ٤/ ٥، وينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٥١٩.

(٢) شرح كتاب سيبويه: ٩/ ١٧٢.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٩/ ١٧٢، وشرح الكافية: ٢/ ٣١، وشرح الأشموني: ٣/ ١٣٤٨.

(٤) شرح القصائد السبع: ٥٠.

(٥) الكتاب: ٢/ ١٢٧، وينظر: ص٤٠٣.

العوامل اللفظية، ليُخبر عنه، وهذه التعرية عاملةٌ فيه، لأنّ العوامل في الإعراب بمنزلة العلامات الدّالة على ما يجب من الإعراب، والتعرية قد تكون علامةً في بعض الأماكن(١). فعامل رفع المبتدأ عند سيبويه هو عاملٌ معنوي وليس عاملاً لفظياً. وأشار المؤدب، حين ذكر علّة ارتفاع الأفعال، إلى أنّ المبتدأ ارتفع بالابتداء، يقول: «وإنّما ارتفعت لأنّها صارت بمنزلة المبتدأ، إذا قلت: زيدٌ أخوك، لأنّ المبتدأ ارتفع بالابتداء لمّا فَقَدَ العوامل كلّها سواه»(٢). غير أنّ المؤدب، في موضع آخر، ذهب إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالخبر، يقول في: (همُّك ما أهمَّكَ): «واحتملت أحَدَ عشر وجهاً، منها ارتفاع (الهمّ) بـ(ما) و(أهمَّك) صلة (ما)، وما فيه يعود على (ما)»(٣). وهذا مذهب الكوفيين فالمبتدأ والخبر يترافعان عندهم(٤). وكأنّ المؤدب، وإن كان على مذهب الكوفيين، لم يفلت من قيد إسار «كتاب سيبويه».

ـ الصّرف أو الخلاف:

ذهب الكوفيون إلى أنّ سبب نصب الفعل المستقبل بعد حروف العطف: الواو، والفاء، و(أو) مسبوقة بنفي أو طلب، هو الصّرف والخلاف، يؤكده قول الفرّاء: «إنْ قلتَ: وما الصّرف؟ قلت: أنْ تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوّله حادثةٌ لا تستقيم إعادتُها على ما عُطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصّرف، كقول الشاعر(٥):

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٧/ ٦٦.

(٢) دقائق التصريف: ١٣١.

(٣) المصدر نفسه: ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢.

(٤) ينظر: ص٤٠٢.

(٥) البيت لأبي الأسود الدّؤلي في: ملحق ديوانه: ٤٠٤، وللأخطل في: الكتاب: ٣/ ٤١، =

لا تَنْـهَ عـن خُلُـقٍ وتـأتيَ مِثْلَـهُ   عـارٌ عليـك إذا فعلـتَ عظـيمُ

ألا ترى أنّه لا يجوز إعادة (لا) في (تأتي مثله)، فلذلك سُمِّيَ صرفاً إذ كان معطوفاً، ولم يَسْتَقِم أنْ يُعادَ فيه الحادث الذي قبله»(١).

فالفرّاء يرى أن الفاء وما شابهها تنصب، «لأنّها عطفت ما بعدها على غير شكله لمّا قيل: لا تَظْلِمْني فتندمَ، دخل النّهي على الظّلم، ولم يدخل على النّدم، فحين عطفت فعلاً على فعلٍ لا يُشاكله في معناه، ولا يدخل عليه حرف النهي، كما دخل على الذي قبله، استحقّ النصب بالخلاف، كما استحقّ ذلك الاسم المعطوف على ما لا يشاكله في قولهم: لو تُرِكْتَ والأسدَ لأكلك، من قِبَل أنّ الأفعال فروع الأسماء، فإذا كان الخلاف في الأصل يُوجب النّصبَ، كان ذلك قائماً صحيحاً في الفروع»(٢).

وتابعه على ذلك الكوفيون، فقال المؤدب: «والعرب تنصب آخرَ المستقبل على الصّرف، مثل قولهم: (لا تأكل السمكَ وتشربَ اللبن)، فنصب (تشرب) لأنه صار مصروفاً عن طريق النهي في وجه، وذلك أنه لو أفرد كل واحد منهما في الأكل والشرب لم يكن عاصياً ما دام آخر الفعل الثاني منصوباً. ولو جمع بينهما كان عاصياً. فإذا أراد أن لا يشرب المخاطب اللبن أصلاً ولا يأكل السمك أصلاً كسر آخر الفعلين»(٣).

= وتحصيل عين الذهب: ٣٩٧، ولحسّان بن ثابت في: شرح أبيات سيبويه: ٢/ ١٨٨، ولأبي الأسود، أو للمتوكل الكناني في: المقاصد النحوية: ٤/ ٣٩٣، ، والخزانة: ٨/ ٥٦٤.

(١) معاني القرآن: ١/ ٣٣ ـ ٣٤.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ١٠/ ٣٢، وشرح المفصل: ٧/ ٢١.

(٣) دقائق التصريف: ٣٧ ـ ٣٨.

وقال ابن شقير: «والنصب بالصرف قولهم: لا أركب وتمشيَ، ولا أشبع وتجوعَ، فلما أسقط الكناية وهي (أنت)، نصب لأنّـه مصروفٌ عن وجهـه، لأنّ معناه: لا أركب وأنت تمشي، ولا أشبع وأنت تجوع»(١).

وينتصب المضارع عنـد سيبويـه بعد الأحـرف السابقـة على إضمار (أنْ)، غير أنّ معنى كلامه في تعليـل نصب المضارع يشبه كلام الكوفيين في الخلاف أو الصرف، قال: «تقول: لا تأتني فتحدّثني، لم تُرد أنْ تدخِـلَ الآخرَ فيما دخل فيه الأول فتقول: لا تأتنـي ولا تحدّثني، ولكنك لما حوّلتَ المعنى عن ذلك تحوّل إلى الاسم»(٢). وقال: «وتقول: ما أتيتنا فتحدِّثَنا، وإنما اختير النصب لأنّ الوجه هاهنا وحدّ الكلام أنْ تقول: ما أتيتَنا فحدَّثتَنا، فلما صرفوه عن هذا الحدّ ضعُفَ أنْ يضمّوا يَفْعَلُ إلى فعلت فجعلوه على الاسم»(٣). يؤكده قول السيرافي: «وإنّما قَبُحَ إضمار (أنْ) بعد (الفاء) في الواجب، لأنّ الذي أحوجنا إلى إضمارها وتقدير الكلام على غير ظاهره، وحمله على غير لفظه، الدلالة على المخالفة بين الأول والثاني. وإذا كان ذلك في الواجب لم يقع خلافٌ بين الأول والثاني يحوجنا إلى ذلك التقدير، وذلك قوله: إنّه عندنا فيحدّثنا، وسوف آته فأحدّثه، الأول والثاني واجبان على كل حال»(٤).

وللخليل في الاستثناء ما يشبه هذا، قال سيبويه: «هذا باب لا يكون المستثنى فيـه إلا نصباً، لأنه مُخْرَجٌ مما أدخلتَ فيـه غيـره، فعمل فيـه ما قبلـه كما عمل

(١) المحلّى (وجوه النصب): ٤٢.

(٢) الكتاب: ٣/ ٢٨.

(٣) المصدر نفسه: ٣/ ٣١.

(٤) شرح كتاب سيبويه: ١٠/ ٣٩.

العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهماً. وهذا قول الخليل رحمه الله»[١].
ولذلك رأى المخزومي أنّ «مقالة الخليل في نصب المستثنى بإلاّ مبعث القول بالخلاف عند الكوفيين، ولكنّهم رسموا له حدوداً، وطبّقوه في موضوعات أخرى»[٢].

وهكذا يتبيّن أنّ الكوفيين فسّروا بعض الظواهر النحوية بالعوامل المعنوية، ولعل هذا يعود لتأثّرهم بكتاب سيبويه.

ثالثاً ـ أثر الكتاب في المصطلح النحوي عند الكوفيين:

كان «كتاب سيبويه» ميداناً لجملة من المصطلحات النحوية التي تندرج تحت أبواب الكلام من الاسم والفعل والحرف، إذ ينقسم كل باب بدوره إلى أقسامه من الفاعل، والمفعول، والبدل، والحال، وأنواع الفعل: لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. إلى أنواع الحروف من العطف والجرّ والقسم وسواها.

ولسيبويه مصطلحات خاصة به بثّها في كتابه، فهو يطلق على عطف البيان أو التوكيد مصطلح: التكرير[٣]، ويطلق على المفعول له: (ما ينتصب من المصادر لأنّه عذر)[٤]، ويصطلح على البدل بالتفسير[٥]. أما الضمائر فيطلق عليها: الإضمار[٦]،

---

(١) الكتاب: ٢/ ٣٣٠.

(٢) مدرسة الكوفة: ٣٦٥.

(٣) الكتاب: ٣/ ٥٠٨.

(٤) المصدر نفسه: ١/ ٣٦٧.

(٥) المصدر نفسه: ٣/ ٨٧.

(٦) المصدر نفسه: ٢/ ٥ ـ ٦.

وعلامة المضمرين(١)، وعلامة الإضمار(٢). إلى غير ذلك من المصطلحات الكثيرة، وسأكتفي في هذا البحث بذكر أهم المصطلحات التي تأثّر فيها الكوفيون بكتاب سيبويه، واستعملوها في مصنفاتهم.

والمشهور عن الكوفيين أنّهم حاولوا أن يُوجدوا مصطلحاتٍ تغاير مصطلحات البصريين، بقصد إنشاء مدرسة نحوية تكون لها مصطلحاتها الخاصة بها، غير أنّ أكثر هذه المصطلحات يعود إلى «كتاب سيبويه»، فمنها ما هو مطابق لمصطلحات سيبويه، ومنها ما هو مأخوذ من شروحه وإيضاحه لمصطلح من المصطلحات في كتابه. ولا ينفي ذلك أنّهم جاؤوا بمصطلحاتٍ نحوية تباين مصطلحات سيبويه، إلا أنّ هذه المصطلحات التي ابتكرها الكوفيون انحسرتْ ولم يُكتب لها الانتشار والاستمرار. ولعلّ ذلك يعود إلى دقة المصطلحات البصرية في التعبير عن الحالة الإعرابية والبنائيه. من نحو: الصفة لوصف الاسم المتقدّم عليه (الموصوف)، والحال لهيئة صاحبه، والمفعول به للواقع عليه فعلُ مَنْ يقوم بالفعل، وهو الفاعل، والمفعول له، لبيان سبب الفعل أو ما هو لأجل الفعل، والمصدر للدلالة على ما صدر عنه من الأفعال والمشتقات، وغير ذلك من التعابير الدقيقة الملائمة الوافية بالغرض.

وكأنّ البصريين كان بأيديهم قسطاسٌ مستقيم، يضع كلَّ قاعدة نحوية في موضعها. في حين لا نجد عند الكوفيين الدقّةَ في وضع بعض المصطلحات، كالقطع للحال إذ لا تُفيدُ الحالُ القطعَ عن الفعل وصاحبه بقدر ما تغنيهما، وكالتكرير للعطف، والعطف لا يفيد التكرير بقدر إفادته إتمامَ المعنى ووضوحه وإتباعَهُ،

(١) الكتاب: ٢/ ٣٥٠.

(٢) المصدر نفسه: ٤/ ١٨٩.

وكالإتباع للعطف، وهو معنى عام تندرج تحته التوابع كالنعت والبدل والمعطوف وعطف البيان، وكمصطلح التقريب وخصوا به (هذا) وجعلوه من أخوات كان، أي إنه يليه اسم مرفوع وخبر منصوب(١)، والخلاف والصرف، وقصدوا بهما المفعول معه، والمضارع المنصوب بعد الواو والفاء وأو. يُضاف إلى ذلك إبدالُ ألقاب الإعراب بألقاب البناء، وألقاب البناء بألقاب الإعراب، أو الخلط بينهما.

وسيبويه فصل بين ألقاب حركات الإعراب، وألقاب حركات البناء. فسمّى حركات الإعراب: رفعاً ونصباً وجرّاً وجزماً، وحركات البناء: ضماً وفتحاً وكسراً وسكوناً، للفرق بينهما، قال: «فالرفعُ والجرُّ والنّصبُ والجزم لحروف الإعراب، وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكّنة»(٢). في حين أنّ الكوفيين عمدوا إلى قلبها فجعلوا ألقاب الإعراب للمبني من الكلمات، وألقاب البناء للمعرب. قال ابن يعيش: «وسمّوا الضمة اللازمة رفعاً والفتحة والكسرة نصباً وجرّاً»(٣)، وقال الرضي: «وأما الكوفيون فيذكرون ألقاب الإعراب في المبني وعلى العكس، ولا يفرّقون بينهما»(٤). وأدى بهم ذلك إلى الخلط بين ألقاب الإعراب والبناء، فهم يطلقون النصب ويريدون به: الفتح علامة البناء، وقد يريدون به علامةَ الإعراب. ويطلقون الرفع يريدون به: الضم علامة البناء، وقد يريدون به علامة الإعراب، ويُطلقون الخفض مرّةً على الجرّ علامة الإعراب،

(١) ينظر: مجالس ثعلب: ١/ ٤٣، ٢/ ٤٢٧، والمدارس النحوية: ١٦٧، ومدرسة الكوفة: ٣٩٥.

(٢) الكتاب: ١/ ١٣، ١٥.

(٣) شرح المفصل: ١/ ٧٢.

(٤) شرح الكافية: ٢/ ٣.

وأخرى على الكسر علامة البناء. قال الفرّاء: «والقرّاء تقرأ: ﴿يَخَطِّف أبصارهم﴾ [البقرة: ٢٠] بنصب الياء والخاء والتشديد، وبعضهم ينصب الياء ويخفض الخاء ويشدّد الطاء فيقول: (يَخِطِّف)»(١). وقال المؤدّب: «إذا أخبرتَ عن الرّجل بالفعل المستقبل قلت: يَفْعَل، بنصب أول حرفٍ منه، وسكّنت الفاء منه، وحُرّكت العين إلى النصب ليتصرّف الصّرف على وجوهه، ورفعت اللام. وتقول إذا أخبرت عن الرجل بالفعل المضمَر: يُفْعَل، برفع أوله فرقاً بينه وبين الظاهر، وبتسكين الفاء، وبنصب العين، ويُرفع آخره»(٢).

إنّ الكوفيين وإنْ أبدلوا ألقاب الإعراب بألقاب البناء، وألقاب البناء بألقاب الإعراب لم يستطيعوا إغفال مصطلحات سيبويه أو إهمالها، لذلك نجدهم يستعملون مصطلحات سيبويه: الرفع، والنصب، والفتح: والكسر في مواضعها من غير قلبٍ أو خلط. قال الفرّاء: «قوله: ﴿قَالُوا۟ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ﴾[هود: ٦٩]، فأما (السلام) فقولُ يقال، فَنُصبَ لوقوع الفعل عليه، وكأنك قلتَ: كلاماً. وأما قوله: ﴿قَالَ سَلَٰمٌ﴾ فإنّه جاء فيه: نحن سلامٌ»(٣). وقال: «وقوله: ﴿ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] القرّاء تقرأ بفتح الرّاء، وزعم الكسائي أنّ من العرب من يقول: (الرِّضاعة) بالكسر»(٤). وقال المؤدّب: «وإذا كان على فَعِلَ يَفْعَلُ، بكسر العين من الماضي وفتحها من الغابر، كان أكثر مصادر اللازم منه على

---

(١) معاني القرآن: ١/ ١٧. وينظر: مختصر شواذ القرآن: ٣، والمحتسب: ١/ ٥٩، والبحر المحيط: ١/ ١٦.

(٢) دقائق التصريف: ٢٨.

(٣) معاني القرآن: ١/ ٤٠.

(٤) معاني القرآن: ١/ ١٤٩.

الفَعَـل، نحـو الطَّمَعِ، والفَرَحِ»[١].

ولعلّ القراءة المتواصلة لكتاب سيبويه تَرَكَ أثراً بيّناً في مصطلحات الكوفيين. فأكثر مصطلحاتهم مأخوذة من «كتاب سيبويه»، أو مُسْتَخْرَجة من شروحه لبعض المصطلحات. وسأذكر في هذا البحث بعضاً منهـا، لعلّها تفي بالغرض، وتكون دليلاً على أثر «الكتاب» في مصطلحات الكوفيين.

١ ـ مصطلح التّفسير:

التفسير مصطلح يُراد به: التمييز عند الكوفيين، قال الفرّاء في قوله تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[آل عمران: ٩١]: «نَصَبْتَ الذهب، لأنه مُفَسِّر لا يأتي مثله إلا نكرة، فخرج نصبـه كنصب قولك: عندي عشرون درهماً، ولك خيرهما كبشاً»[٢]. أي إنّ (ذهباً) منصوبة على التمييز[٣]. وقال في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً﴾[المائدة: ٦٠]: «نُصِبَتْ (مثوبـة) لأنّهـا مفسّـرة، كقولـه: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾»[٤][الكهف: ٣٤]. أشار هنا إلى أنّ (مثوبة) مفسّرة، ممثّلاً لها بقوله تعالى: (مالاً) و(نفراً)، وهما تمييزان ملحوظان، و(مثوبة) منصوبـة على التمييز، والمميّز (الشّرّ)[٥]، وفي التمييز تفسيرٌ للاسم قبله. فكون (مثوبـة) مفسّرة للشّرّ، يعني قيامها بتوضيحه وتمييزه، وبيان عاقبته، وهو الدلالة المعنوية للمثوبة. وقال في قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[يوسف: ٤]: «فأما

---

(١) دقائق التصريف: ٤٩.

(٢) معاني القرآن: ١/ ٢٢٥.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٧٩.

(٤) ينظر كلامه في: معاني القرآن: ١/ ٣١٤.

(٥) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٤٤٨.

نصب (كوكب) فإنّه خرج مفسِّراً للنوع، كل عدد ليعرف ما أخبرت عنه، وهو في الكلام بمنزلة قولك: عندي كذا وكذا درهماً. خرج الدّرهم مفسّراً لكذا وكذا، لأنّها واقعة على كل شيء»(١).

إنّ علّة نصب (كوكب) تفسيره للعدد (أحد عشر) وإزالة الإبهام عنه، أي إنّ (كوكباً) تمييز مفرد أو ملفوظ فسّر مبهماً قبله وهو العدد (أحد عشر). وقال في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾[البقرة: ١٣٠]: «العرب توقع (سفه) على (نفسه) وهي معرفة، وهي من المعرفة كالنكرة، لأنه مفسّر، والمفسّر في أكثر الكلام نكرة، كقولك: ضقت به ذرعاً، فالفعل للذرع، لأنك تقول: ضاق ذرعي به، فلما جعلت الضيق مسنداً إليك فقلت: ضقتُ، جاء الذرع مفسّراً، لأنّ الضيق فيه، كما تقول: هو أوسعكم داراً»(٢).

أشار الفراء هنا إلى أنّ (نفسَه) منصوبة على التمييز، وإنْ كانت معرفة لأنها في حكم النكرة، ولا يجوز أن يكون التمييز معرفة(٣). وقال في قوله تعالى: ﴿فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَـٰفِظًا﴾[يوسف: ٦٤]: «وإنْ شئتَ جعلتَ (حافظاً) تفسيراً لأفضل، وهو كقولك: لك أفضلهم رجلاً، ثم تلغي الهاء والميم فتقول: لك أفضل رجلاً وخيرٌ رجلاً. والعرب تقول: لك أفضلها كبشاً، وإنما هو تفسير الأفضل»(٤).

---

(١) معاني القرآن: ٢/ ٣٣.

(٢) معاني القرآن: ١/ ٧٩.

(٣) قال العكبري: و(نفسَه) مفعول (سَفِه)، وقال الفرّاء: هو تمييز، وهو ضعيف لكونه معرفة. التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١١٧. وقال ابن الأنباري: النفس تنتصب على التشبيه بالتفسير. إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ١٣١.

(٤) معاني القرآن: ٢/ ٤٩.

أجاز الفرّاء أن يكون (حافظاً) تمييزاً لاسم التفضيل (خير) على أنّه في الأصل مضاف إلى الضمير (هم)[١]. وغير هذا كثير، فمصطلح (التفسير) استعمله الفرّاء في «معاني القرآن» للدلالة على التمييز أنّى ورد[٢].

وجاء مصطلح (التفسير) بمعنى: التمييز في أكثر من موضعٍ في «مجالس ثعلب» متابعاً في ذلك الفرّاء، قال: «مَنْ قال: ﴿وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَـٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ﴾[٣] فهو الاختيار، لأنّ السنين جمع ولا تخرج مفسّرة»[٤]، أي إنّ (سنين) لا تكون تمييزاً هنا، لأنّها جمع وقال: «يقولون: ما أحسنَ زيداً، ليعلموا أنّ الفعل لا يتصرّف عليه، يوحدون الفعل لأنّ المفسّر يدل عليه»[٥]. ويعني بالمفسّر هنا: التمييز (زيداً).

واستعمل ابن الأنباري مصطلح (التفسير) بمعنى: التمييز فقال: «إنّ العدد سبيله ألا يفصل بينه وبين المذكر والمؤنث، لأنّه مبهم، وإنما يبيّنه ويفسّره الذي يأتي، فإذا قلت: عندي عشرون درهماً، دللت بالدرهم على أنّ العشرين مذكّرة»[٦]. فالدرهم في قوله: عندي عشرون درهماً، تمييز، وهو ما اصطلح عليه بالتبيين والتفسير، وقال حين ذكَرَ ما لا يتم الوقف عليه: «ولا على المفسَّر عنه دون

---

(١) قال العكبري: (خيرٌ حافظاً) يُقرأ بالألف، وهو تمييز، ومثل هذا يجوز إضافته، وقيل: هو حال. ويُقرأ: (حفظاً) وهو تمييز لا غير. التبيان: ٢/ ٧٣٧.

(٢) ينظر: معاني القرآن: ١/ ٢٢٦، ٢٥٦، ٢/ ١٣٨، ١٤١، ١٦٦.

(٣) تقدم تخريجها، ص١٧٦.

(٤) مجالس ثعلب: ١/ ٢٦٥.

(٥) المصدر نفسه: ١/ ٢٧٣، وينظر: مصطلح التفسير: ٢/ ٤٩٢، ٤٩٣، وشرح ديوان الخنساء: ١٩٠.

(٦) المذكر والمؤنث: ٢/ ٢٥٧.

التفسير»[١]، أي إنه لا يجوز الوقف على المميّز دون التمييز. ثم ذكر أمثلة لذلك فقال: «والوقف على قوله: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾[٢]، الوقف على (شيء منه) قبيح، لأن (النفس) تنتصب على التفسير»[٣]، أي إنّ (نفساً) تمييز، والعامل فيه (طبن)[٤].

واستعمل ابن الأنباري مصطلح (التفسير) للدلالة على التمييز في أكثر مؤلفاته[٥]. وجاء مصطلح (التفسير) عند ابن شقير، وهو يعني به: تمييز العدد، قال: «والنصب من التفسير، قولهم: عندك خمسون رجلاً، نصبت (رجلاً) على التفسير. قال الله ﷻ: ﴿إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[ص: ٢٣]، نصب (نعجة) على التفسير»[٦]. كما استعمل مصطلح (التمييز)، وهو يعني به: التمييز الملحوظ، قال: «والنصب من التمييز، قولهم: أنت أحسنُ الناس وجهاً وأسمحهم كفّاً، يعني: إذا ميّزتَ وجهاً وكفّاً، فنصب وجهاً وكفّاً على التمييز»[٧].

كما جاء مصطلح (التفسير) بمعنى: التمييز عند ابن خالويه فقال في قوله

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ١١٦.

(٢) تقدم تخريجها، ص٢٧٠.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ١٣١ ـ ١٣٢.

(٤) قال العكبري: والمفرد هنا في موضع الجمع، لأنّ المعنى مفهوم، وحسَّنَ ذلك أنّ نفساً هنا في معنى الجنس، فصار كدرهماً في قولك: عندي عشرون درهماً. التبيان: ١/ ٣٢٩.

(٥) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ١١٦، ١٣١، ١٣٢، وشرح القصائد السبع: ٧٠، ٧٩، ٣٠٦، والزاهر: ١/ ٣٧١.

(٦) المحلى (وجوه النصب): ١٥.

(٧) المصدر نفسه.

تعالى: ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾: «فمن نوّن نصب (سنين) بـ (لبثوا)، والتقدير: ولبثوا سنين ثلاثمئة، فـ (سنين) مفعول (لبثوا) و(ثلاثمئة) بدلٌ، كما تقول: خرجت أياماً خمسةً، وصمت سنين عشراً. وإنْ شئت نصبت (ثلاثمئة) بـ (لبثوا)، وجعلت (سنين) بدلاً ومفسّراً عنها»[١]. أي إنه يجوز على قراءة التنوين أن تكون (سنين) بدلاً من (ثلاث)، أو تكون تمييزاً[٢]. وقال في قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾[الزلزلة: ٧]: «خيراً تنصب على التفسير»[٣] يقصد على التمييز، يؤكد ذلك قوله في موضع آخر: «خيراً نصبٌ على التمييز»[٤].

وأشار سيبويه في تمييز فاعل (نِعم) و(بئس) إلى معنى التفسير، قال: «هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً وذلك لأنّهم بدؤوا بالإضمار، لأنهم شرطوا التفسير وذلك نَوَوْا. وما انتصب في هذا الباب فإنّه ينتصب كانتصاب ما انتصب في باب حسبك به وويحه، وذلك قولهم: نِعم رجلاً عبدُالله، كأنك قلت: حسبك به رجلاً عبدالله، لأنّ المعنى واحد»[٥].

وتكرّرت الإشارة إلى التفسير في «كتاب سيبويه»، فقد جاء في باب (كم) قوله: «فإذا قال لك: كم درهماً؟ أو كم درهماً لك؟ ففسَّر ما يسأل عنه، قلت:

---

(١) إعراب القرءات السبع: ١/ ٣٨٩ ـ ٣٩٠. لعلّ الواو بمعنى أو، أو أنّ الهمزة سقطت من الناسخ سهواً، جاء في الحجة لابن خالويه: ٢٢٣: «ويجعل (سنين) بدلاً منها أو مفسّرة عنها».

(٢) قرأ الجمهور (ثلاثمئة) بالتنوين، فتكون (سنين) على هذا بدلاً أو عطف بيان، وقيل: على التفسير والتمييز. الجامع لأحكام القرآن: ١٠/ ٣٤٧، والبحر المحيط: ٧/ ١٦٤.

(٣) إعراب القراءات السبع: ٢/ ٥١٥.

(٤) إعراب ثلاثين سورة: ١٥٤.

(٥) الكتاب: ٢/ ١٧٥.

عشرون درهماً»[١]. وجاء فيه أيضاً قوله: «وإذا قلت: كم عبدُالله عندك، فـ (كم) ظرفٌ من الأيام، وليس يكون (عبدالله) تفسيراً للأيام، لأنه ليس منها. والتفسير: كم يوماً عبدالله ماكثٌ، أو كم شهراً عبدالله عندك»[٢].

وجاء فيه قوله: «وذاك لأنّ كم تفسّر ما وقعتْ عليه من العدد بالواحد المنكور، كما قلت: عشرون درهماً... ومثل ذلك قولك للرجل: كم لك عبداً؟ فيقول: عبدان أو ثلاثة أعبد، حمل الكلام على ما حمل عليه كم، ولم يرد السائل من المسؤول أنْ يفسِّر له العدد الذي يسأل عنه، إنما على السائل أنْ يفسّر العدد حتى يجيبه المسؤول عن العدد، ثم يفسّره بعدُ إنْ شاء، فيُعْمِلَ في الذي يفسّر به العدد كما أعمل السائل (كم) في العبد»[٣].

وأشار الأخفش إلى التفسير بمعنى التمييز، قال في قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾: «فإنْ كانت السنون تفسيراً للمئة فهي جرّ، وإنْ كانت تفسيراً للثلاث فهي نصب»[٤]. وقال في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾[غافر: ٧]: «وجاء بالرحمة والعلم تفسيراً قد شغل عنها الفعل»[٥].

واستعمل الفرّاء مصطلح التفسير بمعنى البدل، ونصّ عليه حين أورد قول الشاعر[٦]:

---

(١) الكتاب: ٢/ ١٥٧.

(٢) المصدر نفسه: ٢/ ١٥٩ ـ ١٦٠.

(٣) الكتاب: ٢/ ١٦٨ ـ ١٦٩، وينظر: ٢/ ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨.

(٤) معاني القرآن: ٢/ ٤٣٦.

(٥) معاني القرآن: ٢/ ٤٩٩.

(٦) البيت لذي الرّمة في: ديوانه: ٢/ ١٣٦٦، وروايته: (وأَحصدَ البقلُ أو مُلوٍ ومَحصودُ).

حتى إذا ما استقلّ النّجمُ في غَلَس وغُودِرَ البقلُ: ملويٌّ ومحصودُ

قال: «ففسَّرَ بعض البقل كذا، وبعضه كذا، والنصب جائز»[(١)]. مصطلح فَسَّرَ هنا يدلّ على البدلية، لأنّ (ملوي) بدل بعض من كلّ.

كما نصّ على مصطلح التفسير بمعنى البدل في إعرابه كلمة (الجنّ) من قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلۡجِنَّ﴾[الأنعام: ١٠٠]، قال: «إنْ شئت جعلت الجنّ تفسيراً للشّركاء، وإنْ شئت جعلت نصبه على: جعلوا الجنَّ شركاءَ لله تبارك وتعالى»[(٢)]. التفسير المقصود الذي نصّ عليه الفرّاء في هذه الآية هو بدل المطابقة، لأنّ (الجن) بدلٌ مطابقٌ من قوله (شركاء)[(٣)]، وكأنّ البدل يفسّر المبدل منه ويعوّض عنه.

وجاء التفسير بمعنى البدل في شرحه لمعنى (زوجين اثنين) في قوله تعالى: ﴿وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ جَعَلَ فِيهَا زَوۡجَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ﴾[الرعد: ٣]، قال: «الزوجان اثنان الذكر والأنثى والضّربان، يبيّن ذلك قوله: ﴿وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوۡجَيۡنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰ﴾[النجم: ٤٥]، فتبيّن أنهما اثنان بتفسير الذكر والأنثى لهما»[(٤)]. عنى الفرّاء بالتفسير هنا: البدل، لأنّ (الذكر والأنثى) بدل من قوله: (الزوجين). وقال مبيناً أنّ التفسير يكون بغير الواو وهو يعني به البدل: «وإذا كان الخبر من العذاب أو الثواب مجملاً في كلمة،

---

(١) معاني القرآن: ١/ ١٩٣.

(٢) معاني القرآن: ١/ ٣٤٨.

(٣) قال العكبري: (وجعلوا) هي بمعنى صيّروا، ومفعولها الأول (الجن) والثاني (شركاء)، ويجوز أنْ يكون المفعول الأول (شركاء) و(الجن) بدلاً منه، و(لله) المفعول الثاني. التبيان: ١/ ٥٢٦.

(٤) معاني القرآن: ٢/ ٥٨.

ثم فسّرته فاجعله بغير الواو، وإذا كان أولـه غير آخره فبالواو. فمن المجمل قول الله ﷻ: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾[الفرقان: ٦٨] فالأثام فيه نيّة العذاب قليله وكثيرِه. ثم فسّره بغير الواو فقال: ﴿يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[الفرقان: ٦٩]، ولو كان غير مجمل لم يكن ما ليس به تفسيراً لـه، ألا ترى أنك تقول: عندي دابتـان بغلٌ وبِرْذَوْن، ولا يجـوز: عندي دابتـان وبغل وبِـرْذَوْن، وأنت تريد تفسيـر الدابتين بالبغل والبِـرذون»(١). فالفعل (يضاعفْ) مجزوم على البدل من (يلقَ)، إذ كان من معناه؛ لأنّ مضاعفةَ العذاب هو لُقِيّ الآثام(٢).

وأشار سيبويه إلى عنصر التفسير في البدل في قول بعض بني أسد(٣):

إنْ يبخلـــوا أو يَجْبُنـــوا … أو يَغْـــدِروا لا يَحْفِلُـــوا
يغـــدوا عليـــك مُرَجّلِيـــ … ـــينَ كـــأنّهم لـــم يَفْعَلُـــوا

قال: «فقوله: (يَغدوا)، بدلٌ من (لا يَحْفلوا)، وغدوّهم مرجّلين يفسّر أنهم لم يحفِلوا»(٤). فالفعل (يغدو) بدلٌ من الفعل (لا يحفلوا) وهو تفسير له، وقال: «وسألتـه عن قولـه جلّ وعـزّ: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ فقال: هـذا كالأول، لأنّ مضاعفـة العذاب هو لقيُّ الآثـام. ومثل ذلك من الكلام: إنْ تأتِنا نُحْسِنْ إليك نُعطِكَ ونَحْمِلْكَ، تُفَسِّر الإحسان بشيء هو هو،

(١) معاني القرآن: ٢/ ٦٩. وينظـر: التفسير بمعنى البدل عند الفـراء في: ١/ ٥٥، ٢١٩، ٤١٧، ٢/ ٧٧، ١١٣، ١٧٨، ١٩٨، ٢٣٠، ٢٧٣، ٣٥٨، ٣/ ٥، ٢١٥.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٩٩١.

(٣) البيتان بلا عزو في: شـرح أبيات سيبويـه: ٢/ ٢٠٦، والخزانة: ٩/ ٩١، والثاني في شرح المفصل: ١/ ٣٦.

(٤) الكتاب: ٣/ ٨٧.

وتجعل الآخر بدلاً من الأول»[١].

وجاء مصطلح التفسير بمعنى ثالث عند الفرّاء: وهو المفعول له (المفعول لأجله)، فقد نصَّ عليه في إعراب (حَذَرَ) من قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾[البقرة: ١٩]، قال: «فنصب (حَذَرَ) على وقوع من الفعل عليه، لم ترد يجعلونها حذراً، إنّما هو كقولك: أعطيتك خَوْفاً وفَرَقاً. فأنت لا تعطيه الخوف، وإنّما تُعطيه من أجل الخوف، فنصبه على التفسير ليس بالفعل»[٢]. أي: ليس (حذر) منصوباً على أنه مفعول به وقع عليه الفعل، بل هو منصوب على التفسير، ويعني به: المفعول لأجله، فالحَذَر مصدر قلبي يبيّن علّة جعلهم أصابعهم في آذانهم[٣]. وقال في إعراب (حَسَداً) من قوله تعالى: ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا﴾[البقرة: ١٠٩]: «(حَسَداً) كالمفسِّر لم يُنْصَب على أنّه نعتٌ للكفّار، إنّما هو كقولك للرجل: هو يريد بك الشّرَّ حَسَداً وبغياً»[٤]. أي: يرغبون بردّكم إلى الكفر لأجل الحسد، فالحسد منصوب على أنه مفعول لأجله، وليس منصوباً على أنه صفة للكفار[٥]، وهذا ما عبّر عنه بالمفسّر.

وتابعه على ذلك ابن الأنباري، فاستعمل مصطلح التفسير، وهو يعني به:

---

(١) الكتاب: ٣/ ٨٧.

(٢) معاني القرآن: ١/ ١٧.

(٣) قال العكبري: (حذرَ الموت) مفعول له، وقيل: مصدر، أي: يحذرون حذراً مثل حذر الموت، والمصدر هنا مضاف إلى المفعول به. التبيان: ١/ ٣٦.

(٤) معاني القرآن: ١/ ٧٣. وينظر: التفسير بمعنى المفعول لأجله: ٢/ ١٠٩، ١٥٧.

(٥) قال العكبري: (حسداً) مصدر، وهو مفعول له، والعامل فيه (ود) أو (يردونكم)، التبيان: ١/ ١٠٤.

البدل، فقال: «والوقف على (آذانهم) غير تام، لأنّ (حذَر الموت) منصوب على التفسير)[1].

وألمح سيبويه إلى معنى التفسير حينما شرح مصطلح المفعول له (المفعول لأجله) قال: «هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنـه عُذْرٌ لوقوع الأمر، فانتصب لأنّه موقوع له، ولأنّه تفسيرٌ لما قبله لِمَ كان؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه، فانتصب كما انتصب الدّرهم في قولك: عشرون درهماً. وذلك قولـك: فعلت ذاك حِذارَ الشرّ، وفعلتُ ذلك مخافةَ فلانٍ وادّخارَ فُلانٍ»[2].

وهكذا يتبيّن لنا أنّ الفرّاء اعتمد مصطلح التفسير للدلالة على التمييز، وتابعه على هذا المصطلح الكوفيون كثعلب وابن الأنباري وابن شقير وابن خالويه، كما اعتمد مصطلح التفسير للدلالة على البدل وعلى المفعول لأجله. وهذا المصطلح لم يعتمده سيبويه في كتابـه، وإنما أشار إليه حين شرح التمييز والبدل والمفعول لأجله. ولعلّ الفرّاء، ومَن تبعه من الكوفيين استفادوا من هذه الإشارة، فاعتمدوا مصطلح التفسير وتوسّعوا به.

٢ ـ مصطلح التكرير:

مصطلح التكرير مصطلحٌ يُراد به: البدل عند الكوفيين، وقد تقدم أنّ الفرّاء أطلق مصطلح التفسير على البدل. وهذا يدلّ على اضطراب مصطلحات الكوفيين، لأنهم يستعملون أكثر من تسمية لمصطلح واحد، كما يستعملون مصطلحاً واحداً لأكثر من مُسمّى. وجـاء مصطلح التكرير بمعنى البدل عند الفرّاء حين شرح قوله تعالـى: ﴿وَٱجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي ﴿٢٩﴾ هَٰرُونَ أَخِي﴾[طه: ٢٩ ـ ٣٠] قال: «وإنْ شئتَ جعلتَ

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٥٠١.

(٢) الكتاب: ١/ ٣٦٧.

(هارون أخي) مُتَرْجماً عن الوزير، فيكون نصباً بالتكرير»[١]. أي إنّ (هارون) بدلٌ من قوله: (وزيراً)[٢]، وعبّر عنه الفرّاء بمصطلح التكرير. وكأنّ البدل المطابق تكريرٌ للاسم قبله. كما نصّ على مصطلح التكرير بمعنى البدل في إعراب (ناصية) من قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ﴾[العلق: ١٥ ـ ١٦]، قال: «على التكرير، كما قال: ﴿إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝ صِرَاطِ اللَّهِ﴾[الشورى: ٥٢ ـ ٥٣]. المعرفة تُرَدُّ على النكرة بالتكرير، والنكرة على المعرفة»[٣]. أجاز الفرّاء إبدال النكرة من المعرفة، أو المعرفة من النكرة، لأنّ (ناصية) بدل مطابق من قوله: (الناصية)[٤]، و(صراطِ الله) بدل مطابق من قوله: (صراطٍ مستقيم)[٥]، وهذا ما عبّر عنه بمصطلح التكرير.

واستعمل ابن الأنباري مصطلح التكرير للدلالة على البدل في إعراب (قادرين) من قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾[٦]، قال: «(بلى) وقف حسنٌ، ثم تبتدئ (قادرين) على معنى: بل نجمعها قادرين، إلا أنّه يصلح نصب

(١) معاني القرآن: ٢/ ١٧٨.

(٢) قال العكبري: وفي مفعول (اجعل) ثلاثة أوجه، الثاني: أن يكون (وزيراً) مفعولاً أول، و(لي) الثاني، و(هارون) بدل أو عطف بيان، و(أخي) كذلك. التبيان: ٢/ ٨٩٠.

(٣) معاني القرآن: ٣/ ٢٧٩. وينظر: التكرير بمعنى البدل: ١/ ٥٦، ٣١٦، ٢/ ٣٢، ٢٥٥، ٤٢٤.

(٤) قال العكبري: و(ناصية) بدل من (الناصية)، وحَسُن إبدال النكرة من المعرفة لمّا نُعِتَتْ. التبيان: ٢/ ١٢٩٥.

(٥) قال العكبري: (صراط الله) هو بدل من (صراط مستقيم) بدل المعرفة من النكرة. التبيان: ٢/ ١١٣٦.

(٦) تقدم تخريجها، ص٢٣٥.

(قادرين) على التكرير: بلى فليحسبنا قادرين»[(١)]. أجاز ابن الأنباري نصب (قادرين) على أنّه بدلٌ من الضمير (نا) في (فليحسبنا)، وهو إبدال الظاهر من الضمير، معبّراً عن ذلك بمصطلح التكرير[(٢)].

كما استعمل المؤدب مصطلح التكرير بمعنى البدل حين عرض وجوه إعراب قوله تعالى: ﴿حِكْمَةٌ بَٰلِغَةٌ﴾[القمر: ٥]، قال: «وإنْ قيل: حكمةٍ بالغةٍ، بالخفض على التكرير على الهاء فهو ثامن»[(٣)]؛ أي: إنّ الوجه الثامن من وجوه إعراب الآية أن تكون (حكمة) مجرورة على أنها بدل من الهاء في قوله: ﴿مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ﴾[القمر: ٤]، وعبر عن البدل بالتكرير. وقال: «وإنْ قيل: ما فيه مزدجرٍ حكمةٌ بالغةٌ، فخفض المزدجر بالتكرير على الهاء فهو رابع عشر»[(٤)] أي: يجوز قراءة (مزدجر) بالجرّ على أنه بدل من الهاء في (فيه) وهذا ما عناه بالتكرير.

ومصطلح التكرير نصّ عليه سيبويه في كتابه، وهو يريد به: عطف البيان أو التوكيد، قال: «وتقول: مررتُ بزيدٍ ابن عمروٍ، إذا لم تجعل الابن وصفاً، ولكنك تجعله بدلاً أو تكريراً كأجمعين»[(٥)]. أي إنّ (ابن) في المثال السابق بدلٌ أو تكرير، ويعني بالتكرير هنا عطفَ البيان أو التوكيد، يدل على ذلك قوله: «تكريراً كأجمعين»، و(أجمعين) من ألفاظ التوكيد التي يراد بها إفادة التعميم والشمول. وأشار إلى التكرير بمعنى التوكيد في قوله: «وتقول: أنتَ أنتَ، تكرّرها كما تقول

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء: ٢/ ٩٥٧ ـ ٩٥٨.

(٢) حكى القرطبي هذا القول عن الفرّاء. الجامع لأحكام القرآن: ١٩/ ٨٦.

(٣) دقائق التصريف: ٤٩٩.

(٤) دقائق التصريف: ٤٩٩. وينظر: التكرير بمعنى البدل: ٤٤٤، ٥٠٥، ٥١٤.

(٥) الكتاب: ٣/ ٥٠٨.

للرجل: أنتَ وتسكت، على حدّ قولك: قال الناسُ زيدٌ. وعلى هذا الحدّ تقول: قد جُرِّبْتَ فكنتَ كنتَ، إذا كرّرتها توكيداً»[1]. ويعني بذلك التوكيد اللفظي، لأنّه تكرير للفظ السابق نفسه، فـ (أنتَ) الثانية توكيد لفظي لـ (أنت) الأولى، و(كنت) الثانية توكيد لفظي لـ (كنت) الأولى. والتوكيد وعطف البيان والبدل من التوابع التي تتبع ما قبلها في الإعراب.

ولعلّ إشارة سيبويه إلى التكرير للدلالة على عطف البيان أو التوكيد، تركت أثراً عند الفرّاء ومَن تبعه من الكوفيين، غير أنّهم اعتمدوا هذا المصطلح، وأطلقوه على البدل، وهو من التوابع أيضاً، وكأنّ البدل صورة مكرّرة عن المبدل منه.

٣ ـ مصطلح النّعت:

النّعت مصطلح أطلقه الكوفيون على الصفة، قال الفرّاء في إعراب (غير) من قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[الفاتحة: ٧]: «بخفض (غيرِ) لأنها نعت (الذين)، لا الهاء والميم من (عليهم) وإنما جاز أن تكون (غير) نعتاً لمعرفة، لأنّها قد أضيفت إلى اسم فيه ألف ولام»[2]. جاءت (غير) مجرورة، لأنها صفة (الذين)، وجاز ذلك لأنّ (غير) أضيفت إلى معرفة، و(الذين) معرفة لأنها اسم موصول في محل جرٍّ مضاف إليه[3]. وقال في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ

(١) الكتاب: ٢/ ٣٦٠.

(٢) معاني القرآن: ١/ ٧.

(٣) قال العكبري: (غيرِ المغضوب) يُقرأ بالجرّ، وفيه ثلاثة أوجه، الثالث: أنه صفة للذين. فإنْ قلت: (الذين) معرفة و(غير) لا يتعرف بالإضافة، فلا يصح أن يكون صفة له؟ ففيه جوابان؛ أحدهما: أنّ (غير) إذا وقعت بين متضادين، وكانا معرفتين، تعرّفت بالإضافة، وكذلك الأمر هنا، لأنّ المنعم عليه والمغضوب عليه متضادان. والجواب الثاني: أنّ (الذين) قريب من النكرة، لأنه لم يُقصد به قصد قوم بأعيانهم، و(غير المغضوب) =

مُصَدِّقٌ ﴾[البقرة: ٨٩]: «إنْ شئتَ رفعتَ المصدّق ونَوَيْتَ أنْ يكون نعتاً للكتاب، لأنه نكرة»[١]. أعرب الفرّاء قوله: (مصدق) صفةً لـ (كتاب)، وجاز ذلك لأنّ الصفة نكرة والموصوف نكرة، وعبّر عن ذلك بمصطلح النعت. ووقف على قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾[الكهف: ٤٤]، فقال: «رفع من نعت (الولاية)[٢]، وإنْ شئت خفضت تجعلـه من نعت الله»[٣]. وجاء مصطلح النعت للدلالـة على الصفـة في مواضع كثيرة من «معاني القرآن»[٤].

وقد استعمل ابن سعدان الكوفي مصطلح النعت بمعنى الصفة في «مختصره»، قـال: «واعلـم أنّ النعت تابعٌ للاسـم. إنْ كان الاسم رفعاً فَنَعْتُـه رفـعٌ، وإنْ كان نصباً فَنَعْتُه نصبٌ، وإنْ كان خفضاً فَنَعْتُـه خفضٌ، تقـول: أعجب عبدَالله العاقـلَ ثوبُـك الجديدُ، نصبت (العاقل) لأنّـه نعتٌ لـ (عبدالله)، ورفعت (الجديد) لأنّـه نعتٌ للثوب»[٥].

كما جاء مصطلح النعت بمعنى الصفة عند ثعلب، قال في (قام زيدٌ في الدار الظريفُ): «هشام لا يُجيز أن يحول بين النعت والاسم بصلة، والفراء يقول

= قريبة من المعرفة بالتخصيص الحاصل لها بالإضافة، فكل واحد منهما فيه إبهامٌ من وجه، واختصاصٌ من وجه. التبيان: ١/ ٩ ـ ١٠.

(١) معاني القرآن: ١/ ٥٥.

(٢) قرأ أبو عمرو والكسائي: (الحقُّ) بالرفع، جعلاه صفة لـ (الولاية)، وقرأ الباقون بالخفض، جعلوه صفة لله جل ذكره. السبعة: ٣٩٢، والكشف: ٢/ ٦٣. وينظر: التبيان: ٢/ ٨٤٩.

(٣) معاني القرآن: ٢/ ١٤٥ ـ ١٤٦.

(٤) المصدر نفسه: ١/ ١٣، ٤٤، ٥٦، ٧٣، ١١٢، ١٨٥، ٣١٣، ٣٤٠، ٢/ ١٦٨، ١٧٧، ٣٥٥، ٣/ ١٠، ١٢، ٨٥، ٩٠، ٩٥، ٩٩، ٢٩٨.

(٥) مختصر النحو: ٤١، عن حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية.

في التام ولا يقول في الناقص، أي: إذا تمَّ الكلام في الصّلة أجاز النعت بعدُ، وإذا لم يتم لم يُجِزْ»(١).

واستعمل ابن الأنباري مصطلح النعت بمعنى الصفة فقال: «اعلم أنّ العرب تزيد الألف المقصورة في الأسماء والنعوت للتأنيث، ويَمْنَعُونَ الاسم والنعتَ بها الإجراء. فأما الاسم فليلى وسلمى، والنعت قولهم: حُبْلى والحُسْنى والفُضْلى والغَضْبَى»(٢) أي: تُمنع الأسماء والصفات من الصرف إذا كانت منتهية بألف التأنيث المقصورة.

وقال لمّا ذكر ما لا يتم الوقف عليه: «اعلم أنه لا يتم الوقف على المضاف دون ما أضيف إليه، ولا على المنعوت دون النعت»(٣). يقصد أنّه لا يجوز الوقف على الموصوف قبل ذكر الصفة. وقال: «وأما المنعوت دون النعت فقوله ﷻ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾(٤)، الوقف على (لله) غير تام، لأنّ (ربّ العالمين) نعته»(٥).

وقد اعتمد ابن الأنباري مصطلح النعت للدلالة على الصفة في أكثر مصنفاته(٦). وجاء مصطلح النعت للدلالة على الصفة عند المؤدب حين أعرب

(١) مجالس ثعلب: ٢/ ٥٩٧، وينظر: النعت في المصدر نفسه: ٢/ ٥٩٤، ٥٩٥، وشرح ديوان زهير: ١٥٣، ٢٥٨.

(٢) المذكر والمؤنث: ١/ ٢١٦.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ١١٦.

(٤) تقدم تخريجها، ص٤٠٣.

(٥) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ١١٩ ـ ١٢٠. وجاء في التبيان: ١/ ٥: «وجرّه على الصفة أو البدل».

(٦) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ١٢١، ١٢٦، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٩٠، ٥٠١، ٥٠٢، =

قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا﴾[الفرقان: ٢٢]، قال: «وفي قوله: ﴿وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ مذهب ثالث هو أنْ يُنصَب حِجْرٌ بالقول، ويكون محجور نعتَهُ، والنعت والمنعوت كلاهما من قول المجرمين لا قول للملائكة فيهما ولا في واحد منهما»[1].

وقال في إعراب: ﴿حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ﴾[2]: «وإنْ رُفِعَت الحكمةُ على النعت لـ (مُزْدَجَرٌ) فهو جواب تاسع»[3]. أي: إنّ الوجه التاسع من وجوه إعراب الآية أن تكون (حكمة) صفةً لـ (مُزْدَجر) في قوله: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّنَ الْأَنبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ﴾[4]. وعبّر عن الصفة بالنعت.

وجاء مصطلح النعت للدلالة على الصفة عند ابن شقير وابن خالويه لمّا أشارا إلى أنّ النّعت (الصفة) إذا تقدَّم على المنعوت (الموصوف) أُعْرِب حالاً. قال ابن شُقير: «والنصب من نعت النكرة المقدّم على الاسم، تقول: هذا ظريفاً غلامٌ، وهذا واقفاً رجلٌ»[5].

وقال ابن خالويه: «و﴿أحدٌ﴾[6] يرتفع لأنه اسم (كان)، و﴿كُفُواً﴾ ينتصب لأنّه

= ٥٠٩، ٢/ ٦٦٥، ٧١٧، ٧٤٠، ٨١٥، ٨٦٤، المذكر والمؤنث: ١/ ٤٦٨، ٣١٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٢/ ٢٦٩، وشرح القصائد السبع: ٩، ٦٢، ٧٢، ١٩٦، ٣٩٩ والزاهر: ١/ ٣٢٠.

(١) دقائق التصريف: ٤٦٧.

(٢) تقدم تخريجها، ص٤٥٣.

(٣) دقائق التصريف: ٤٩٩. وينظر: مصطلح النعت: ٤٦٩، ٤٧٣، ٥٠٣.

(٤) تقدّم تخريجها: ٤٥٣.

(٥) المحلّى: ٤٩ ـ ٥٠.

(٦) من قوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾[الإخلاص: ٤].

نعت نكرة متقدّمة، كما تقول: عندي ظريفاً غلامٌ، تريد: عندي غلامٌ ظريفٌ. فلمّا قدّمتَ النعت على المنعوت نصبته على الحال في قول البصريين»(١).

وقال في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى يَصۡلَى ٱلنَّارَ ٱلۡكُبۡرَىٰ﴾[الأعلى: ١٢]: «الكُبرى نعتٌ للنار، يقال: الرجل الأكبر والجارية الكبرى»(٢). وقال في قوله تعالى: ﴿وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ﴾[البيّنة: ٥]: «فإنْ قيل لك: الدين هو القيّمة، فَلِمَ لم يَقُل: وذلك الدينُ القيّمة؟ فقل: العرب تضيف الشيء إلى نعته»(٣).

ومصطلح النعت لم يبتكره الكوفيون، وليس مصطلحاً خاصاً بهم، بل أشار سيبويه في كتابه إلى هذا المصطلح إشارةً واضحةً، فقد ذكر النّعتَ والمنعوت، وجعله عنواناً لباب من أبواب كتابه، قال: «هذا باب مَجرى النعت على المنعوت والشريك على الشّريك والبدل على المبدل وما أشبه ذلك. فأما النعت الذي جرى على المنعوت فقولك: مررتُ برجلٍ ظريفٍ قبلُ، فصار النعت مجروراً مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد»(٤). قصد بالنعت هنا: الصفة، وبالمنعوت الموصوف. وقال: «ومن النعت أيضاً: مررتُ برجلٍ مثلك، فمثلك نعت على أنك قلت: هو رجلٌ كما أنّك رجلٌ، ويكون نعتاً على أنّه لم يزد عليك ولم ينقص عنك في شيء من الأمور»(٥).

---

(١) إعراب القراءات: ٢/ ٥٤٧، وينظر: إعراب ثلاثين سورة: ٢٣١.

(٢) إعراب ثلاثين سورة: ٦١.

(٣) إعراب ثلاثين سورة: ١٤٧. وينظر: مصطلح النعت في المصدر نفسه: ٨، ٢٢، ٣٠، ٥١، ٦٨، ٧٢، ٧٦، ٧٨، ٩١، ٩٥، ١١٤، ١٣١، ١٣٣، ١٤٠، ١٤٤، ١٦٤، ١٨١، ١٨٥، ١٩٣، ١٩٩، ٢٠٦.، وإعراب القراءات: ٢/ ٥٣٨، شرح مقصورة ابن دريد: ٣٦٦.

(٤) الكتاب: ١/ ٤٢٣.

(٥) المصدر نفسه: ١/ ٤٢٣.

ونصَّ سيبويه على الصفة في مقابل النّعت، ليبيّن أنّ النّعت بمعنى الصفة فقال: «ومثله: مررتُ برجلٍ مِثْلِكَ، أي: صورته شبيهة بصورتك، وكذلك: مررتُ برجلٍ ضَرْبِكَ وشِبْهِكَ، وكذلك نَحْوِك، يُجْرَيْنَ في المعنى والإعراب مُجْرىً واحداً، وهنّ مضافاتٌ إلى معرفة صفاتٌ لنكرة»(١). أي: إنّ هذه الصفات (النعوت) وإنْ جاءت مضافةً إلى معرفة (الضمائر المتصلة) يجوز وصف النكرة بها. يدلّ ذلك على أنّ سيبويه استعمل مصطلح النعت والصفة بمعنى واحد.

وعزا شوقي ضيف هذا المصطلح إلى الكوفيين، وعدّه من ابتكار الفرّاء قال: «هو أول من اصطلح على تسمية النعت باسمه»(٢). وذكر في موضع آخر أنّ سيبويه «كان يطلقه على عطف البيان»(٣). وقد تبيّن أنّ سيبويه استعمله بمعنى الصفة أيضاً. ولعلّ الكوفيين أخذوا مصطلح النعت عنه، وأغفلوا مصطلح الصفة، أو لعلّهم غلّبوا مصطلح النعت على الصفة، لأنّهم أشاروا إلى الصفة إشارات عابرة. وقد جاء ذكرها في كتبهم وإنْ كان قليلاً، قال الفرّاء في إعراب (مبارك) من قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾[الأنبياء: ٥٠]: «المبارك رفعٌ من صفة الذكر»(٤). وقال ابن الأنباري في قول الشاعر(٥):

أمّا النّهار ففي قيدٍ وسلسلةٍ | والليلُ في قَعْرِ مَنْحُوتٍ من السّاجِ

---

(١) الكتاب: ١/ ٤٢٣.

(٢) المدارس النحوية: ٢٠٢.

(٣) المرجع نفسه: ١٦٧.

(٤) معاني القرآن: ٢/ ٢٠٦.

(٥) البيت للجَرَنْفَش بن يزيد بن عَبْدَة الطائي، في: شرح أبيات سيبويه: ١/ ٢٣٧، وبلا عزو في: الكتاب: ١/ ١٦١، ولرجل من أهل البحرين في: الكامل: ٣/ ١٣٥٦.

«فوصف الليل والنهار بصفة الرجل الذي يُفْعل به هذا في الليل والنهار»[(١)].

وقال ابن خالويـه: «واعلم أنّ (غَيْراً) تكون صفةً واستثناءً. فإذا كانت صفةً جَرَتْ على ما قبلها من الإعراب، تقول: جاءني رجلٌ غيرُك، ومررتُ برجلٍ غيرِك، ورأيتُ رجلاً غيرَك. وتقول: عندي درهمٌ غيرُ زائفٍ على النّعت»[(٢)].

٤ ـ مصطلح القطع والحال:

استعمل الكوفيون مصطلح القطع للدلالـة على الحال في مصنّفاتهم حيث وردت فيها، قال الفرّاء في قولـه تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[(٣)]: «والنّصب جائـز في (غيـر) تجعلـه قطعاً من (عليهم)»[(٤)]. يقصد الفرّاء بالقطع هنـا: الحال يؤكده قول ابن خالويه: «فأما (غيرَ) بالنصب فإنّه نَصَبَه على الحال من الهاء والميم في (عليهم)»[(٥)].

وقال الفرّاء في إعراب (هدى) من قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[البقرة: ٢]: «فأمّا النصب في أحـد الوجهيـن فأنْ تجعـل (الكتـاب) خبـراً لـ (ذلـك)، فتنصب (هـدى) على القطع، وإنْ شئتَ نصبتَ (هـدى) على القطع من الهاء التي في (فيه)، كأنك قلت: لا شكَّ فيه هادياً»[(٦)].

---

(١) الأضداد: ١٢٨.

(٢) إعراب ثلاثين سورة: ٣٢ ـ ٣٣.

(٣) تقدم تخريجها، ص٤٥٤.

(٤) معاني القرآن: ١/ ٧.

(٥) إعراب القراءات السبع: ١/ ٥١. وذكر العكبري ثلاثة أوجه لنصب (غير)؛ أحدها: أنه حال من الهاء والميم، والعامل فيها (أنعمت)، والثاني: أنه ينتصب على الاستثناء من الذين أو من الهاء والميم، والثالث: أنّه ينتصب بإضمار أعني. التبيان: ١/ ١٠.

(٦) معاني القرآن: ١/ ١٢. وينظر: مصطلح القطـع المصدر نفسـه: ١/ ٣٠٩، ٣١٣، =

وجاء مصطلح القطع بمعنى الحال عند ابن سعدان الكوفي، فقال: «تقول: إنّ عندنا أخاك واقفاً وواقفٌ. مَن نصب (واقفاً) صَيَّرَه قطعاً، ومَنْ رفع صَيَّرَه خبراً»[(١)]. وقال: «تقول: هذا زيدٌ شاخصاً، رفعت (زيداً) بـ (هذا)، ونصبتَ (شاخصاً) على القطع»[(٢)].

واستعمل ابن الأنباري مصطلح القطع بمعنى الحال، فقال حين ذكر ما لا يتم الوقف عليه: «ولا على المقطوع منه دون القطع»[(٣)]، أي: لا يجوز الوقف على صاحب الحال من غير ذكر الحال. وقال مبيناً ذلك: «وأما المقطوع منه دون القطع فقوله: ﴿وَلَهُ ٱلدِّينُ وَاصِبًاۚ﴾[النحل: ٥٢] الوقف على (الدين) غير تام، لأنّ (واصباً) قطع منه»[(٤)]، وقال في إعراب (هدى): «والوجه الخامس أنْ تنصب (هدى) على القطع من (ذلك)، والوجه السادس أن تنصبه على القطع من (الكتاب)، والسابع أنْ تنصبه على القطع من الهاء التي في (فيه)»[(٥)]. أي: يجوز أنْ يكون (هدى) في موضع نصب على الحال من (ذلك) أو من(الكتاب) فالعامل فيه معنى التنبيه والإشارة، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في (فيه)، أي: لا ريب فيه هادياً، فالمصدر في معنى اسم الفاعل، والعامل في الحال معنى الجملة، تقديره: أحققه هادياً[(٦)].

= ٣٤٨، ٣٥٨، ٣٨٠، ٢/ ٢٥٠، ٢٨٦، ٣٢٦، ٤٢٥، ٣/ ١١، ١٠٤.

(١) مختصر النحو: ٦٢.

(٢) المصدر نفسه: ٧٠.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ١١٦.

(٤) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ١٣٠.

(٥) المصدر نفسه: ١/ ٤٩٠.

(٦) ينظر: التبيان: ١/ ١٦.

وجاء مصطلح القطع بمعنى الحال في مواضع كثيرة من مصنفاته[١].

واستعمل ابن شقير مصطلح القطع تعبيراً عن الحال، قال: «والنّصب من قَطْعٍ مثل قولك: هذا الرجلُ واقفاً، وهذا زيدٌ عالماً. قال الله جلّ ذكره: ﴿وَهَٰذَا صِرَٰطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًاۗ﴾[٢]، ومثله: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةًۢ﴾[النمل: ٥٢] على القطع»[٣].

وجاء مصطلح القطع عند المؤدب بمعنى الحال حين ذكر وجوه إعراب قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّنَ ٱلْأَنۢبَآءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ ۝٤ حِكْمَةٌۢ بَٰلِغَةٌۖ﴾[٤]، قال: «والثاني من الأجوبة حكمةً بالغةً على القطع من (ما). وإنْ نُصبت على القطع من الهاء فهو خامس، والعاشر من الأجوبة: ما فيه مُزْدَجَراً حكمةٌ بالغةٌ، رافع الحكمة (في)، وانتصاب (المزدجر) على القطع من الهاء. وإنْ نُصِبت الحكمة على القطع من الأنباء فهو سادس عشر»[٥]. أي إنه يجوز في (حكمة) على قراءة النصب أن تكون حالاً من (ما)[٦]، أو حالاً من الضمير في (فيه)، أو حالاً من قوله (الأنباء)، ويجوز في (مزدجر) النصب على الحال من الهاء، وعبّر عن ذلك بمصطلح القطع.

---

(١) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٤٧٧، ٥٣٣، ٢/ ٥٦٣، ٥٧٧، ٥٨٠، ٥٩٦، ٦٠٤، ٨٣٦، ٨٤١، ٨٤٢، ٩٥٦، والزاهر: ٢/ ٣٠٥.

(٢) تقدم تخريجها، ص٢٠٧.

(٣) المحلى (وجوه النصب): ٧.

(٤) تقدم تخريجهما، ص٤٥٣.

(٥) دقائق التصريف: ٤٩٩ ـ ٥٠٠، وينظر: ٤٩٦.

(٦) قال أبو حيان: وقرأ اليماني (حكمةً بالغةً) بالنصب فيهما حالاً من (ما)، سواء كانت (ما) موصولة أو موصوفة تخصصت بالصفة. البحر المحيط: ١٠/ ٣٥.

بَيْدَ أنّ الكوفيين لم يقتصروا على استعمال مصطلح القطع وحده للدلالة على الحال، بل تجدهم يستعملون مصطلح الحال نفسه ـ وهو مصطلح بصري ـ إلى جنب استعمالهم مصطلح القطع. قال الفرّاء في إعراب (نزّاعة) من قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ۝ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾[1]: «فرفع (نزّاعة) على الاستئناف، وهي نكرة من صفة معرفة. وكذلك قوله: ﴿لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ ۝ لَوَّاحَةٌ﴾[2][المدثر: ٢٨ ـ ٢٩]. فما أتاك من مثل هذا في الكلام نصبته ورفعته. ونصبه على القطع وعلى الحال»[3].

فالفرّاء أشار هنا إلى مصطلحي الحال والقطع معاً، وفي موضع واحد للدلالة على الحال، وعزا بعضهم إيراد الفرّاء مصطلح الحال إلى جانب القطع، إلى أنّه جاء من باب تفسير المراد بالقطع، أو أنها (الحال) إضافة من الشارح جُعلت كالجزأ من المتن[4].

ولا أرى أنّ لفظ الحال إضافةٌ من الشارح بل هو كلام الفرّاء، لأنّه أورد مصطلح الحال في موضع آخر، فقال في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾[5]: «ويُنصب المطويات على الحال أو على القطع، والحال أجود»[6]. وكأنه يريد بالقطع هنا: أن تكون (مطويات) منصوبة بفعل محذوف نحو: أعني أو ما أشبهه.

---

(١) تقدم تخريجهما، ص٢٠٩.

(٢) ينظر: التبيان: ٢/ ١٢٤٠، ١٢٥٠، والبحر المحيط: ١٠/ ٢٧٤، ٣٣٢.

(٣) معاني القرآن: ١/ ٣٠٩.

(٤) ينظر: مصطلح الكوفيين في معاني القرآن: ٩٨.

(٥) تقدم تخريجها، ص٤٠٣.

(٦) معاني القرآن: ٢/ ٤٢٥.

كما ورد مصطلح الحال إلى جنب القطع في مختصر ابن سعدان الكوفي، قال: «وإذا ألقيت من نعت الاسم الألف واللام فانصب النعت على القطع والحال. تقول: خرج عبدالله نبيلاً، نصبت (نبيلاً) على القطع، وإنّما صار قطعاً، لأنّ الكلام قد تمّ دونه»[1].

واستعمل كذلك ثعلب مصطلح الحال إلى جنب القطع، فقال: «إذا وقع النسق والقطع والحال والاستثناء بين الفعل وصلته كان صواباً، وإذا وقع بين الاسم وصلته كان مُحالاً»[2]. وجاء مصطلح الحال وحده في بعض المواضع من مصنفاته[3]. وتابعهم ابن خالويه فأورد المصطلحين معاً القطع والحال في إعراب (حمالة) من قوله تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾[المسد: ٤]، قال: «ومَنْ قرأ (حمّالةَ) بالنصب وهي قراءة عاصم[4] نصب على الحال والقطع»[5].

وجاء مصطلح الحال عند ابن الأنباري في بعض المواضع من مصنفاته، قال في موضع جملة (يُعَلِّمون) من قوله تعالى: ﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحۡرَ﴾[البقرة: ١٠٢]: «حال من (الشياطين)[6]، كأنه قال: معلمين الناس السحر، أي: لكنّ الشياطين

---

(١) مختصر النحو: ٤٦.

(٢) مجالس ثعلب: ١/ ١٤٦.

(٣) مجالس ثعلب: ١/ ٤٢، ٤٣، وديوان ابن الدمينة (صنعة ثعلب): ٩٦، وشرح ديوان الخنساء: ٥٦.

(٤) ينظر: السبعة: ٧٠٠، والكشف: ٢/ ٣٩٠، والتيسير: ٢٢٥.

(٥) إعراب ثلاثين سورة: ٢٢٥، وينظر: ١٤ ـ ١٥.

(٦) قال العكبري: (يعلمون الناس) في موضع نصب على الحال من الضمير في (كفروا)، وأجاز قوم أن يكون حالاً من (الشياطين)، وليس بشيء، لأن (لكن) لا يعمل في الحال. التبيان: ١/ ٩٩.

كفروا في حال تعليمهم السحر»[١].

كما نصّ المؤدب على مصطلح الحال في إعراب (سورة) من قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَهَا﴾[النور: ١]، قال: «وقال الفرّاء رحمه الله: انتصاب (سورة)[٢] على الحال من الهاء، وقُدّمت الحال لأنّها لمكنيّ، وحال مكنيّ معروف لها التقدم»[٣]. ونص عليه ابن شقير أيضاً فقال: «والنصب من الحال قولهم: أنتَ جالساً أحسن منك قائماً، أي: في حال جلوس وحال قيام»[٤].

فالكوفيون وإن اعتمدوا مصطلح القطع للدلالة على الحال قد أشاروا إلى مصطلح الحال نفسه، وهو مصطلح بصري. وفي «كتاب سيبويه» إشارة إلى الحال في مواضع كثيرة، قال مبيّناً الفرق بين ما ينتصب لأنّه حال، وبين ما ينتصب لأنه مفعول ثانٍ: «هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول كالثوب في قولك: كسوتُ الثوبَ، وفي قولك: كسوتُ زيداً الثوبَ، لأنّ الثوبَ ليس بحال وقع فيها الفعل، ولكنه مفعول كالأول. وذلك قولك: ضربت عبدَالله قائماً، وذهب زيدٌ راكباً»[٥].

وقال في باب ما ينتصب لأنّه خبرٌ للمعروف المبني على ما هو قبله من

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٥٢٥، وينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٦٢٠، ٩٠٢، وشرح القصائد السبع: ٨، ٣٨٨، والمذكر والمؤنث: ٢/ ٩٣.

(٢) وهي قراءة عمر بن عبد العزيز ومجاهد وعيسى بن عمر. مختصر شواذ القرآن: ١٠٠، والمحتسب: ٢/ ٩٩، والبحر المحيط: ٨/ ٦.

(٣) دقائق التصريف: ٤٩٧. قال الفراء: «ولو نصبت (السورة) على قولك: (أنزلناها سورة وفرضناها)، كما تقول: مجرّداً ضربته، كان وجهاً». معاني القرآن: ٢/ ٢٤٤.

(٤) المحلى (وجوه النصب): ١٠.

(٥) الكتاب: ١/ ٤٤.

الأسماء المبهمة: «وأما هو فعلامةُ مُضْمَرٍ، وهو مبتدأ، وحالُ ما بعدَه كحاله بعد هذا. وذلك قولك: هو زيدٌ معروفاً، فصار المعروف حالاً، كما كان المنطلقُ حالاً حين قلت: هذا زيدٌ منطلقاً»(١).

٥ ـ المُجرى وغير المُجرى:

المجرى وغير المجرى مصطلح يطلقه الكوفيون على المصروف والممنوع من الصّرف. قال السيوطي: «واصطلاح الكوفيين المُجْرَى وغير المُجْرَى»(٢)، وهذا ما يتضح في كلام الفرّاء حين عبّر عن الممنوع من الصّرف بأنّه لا يُجْرَى، فقال في (زكريا) من قوله تعالى: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾[آل عمران: ٣٧]: «وتَمُدُّ ألفه فتنصب وترفع بلا نون لأنه لا يُجْرى»(٣). ويقصد بالنون هنا: التنوين، أي: إنّ (زكريّا) ممنوع من الصرف للعلمية والعُجمة.

ونصّ الفرّاء على منع صَرْف ما جاء من الأعداد وصفاً على وزن (مَفْعَل وفُعَال) كـ (مَثْنى وثلاث)، نحو قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[النساء: ٣]، قال: «وأمّا قوله: ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ فإنّها حروفٌ لا تُجْرَى. وذلك أنّهن مَصْروفاتٍ عن جهاتهنّ ألا ترى أنهن للثلاث والثلاثة، وأنهنّ لا يُضَفْنَ إلى ما يضاف إليه الثلاثة والثلاث»(٤). أي: معدولات عن جهاتهن، يعني:

---

(١) الكتاب: ٢/ ٧٨ ـ ٧٩، وينظر: مصطلح الحال: ١/ ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٨٤، ٣٨٧، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٥، ٣٩٧، ٤٠٠، ٢/ ٥٠، ٨٠، ٨١، ٨٦، ٨٧، ٨٩، ١١٨، ١٢٢، ١٢٥.

(٢) الأشباه والنظائر: ٣/ ٦٠، وينظر: المدارس النحوية: ١٦٧.

(٣) معاني القرآن: ١/ ٢٠٨.

(٤) معاني القرآن: ١/ ٢٥٤. قال السيوطي: مذهب الجمهور أن باب مثنى وثلاث منع الصرف للعدل مع الوصفية، وذهب الفراء إلى أن منعها للعدل والتعرّي بنية الإضافة. الأشباه =

وضعهنّ الأصلي في التعبير عن العدد. ويشير الفرّاء إلى مصطلح الإجراء وعدمه (ما يُجْرَى وما لا يُجْرَى) في مواضع كثيرة من «معاني القرآن»[١].

وتابع ثعلب الفرّاء مستعملاً مصطلح (ما يُجْرَى وما لا يُجْرَى) للدلالة على ما ينصرف وما لا ينصرف، قال في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ﴾[الأنعام: ٩٤]: «واحده فَرِد، وفَريد، وفَرْدٌ، وفَرْدان، وفُرادَى، وفُرادُ لا يُجرى»[٢].

واستعمل ابن الأنباري مصطلح الإجراء وعدمه، وهو يعني المنصرف وغير المنصرف. قال في قوله تعالى: ﴿ألا إنّ ثموداً كفروا ربّهم﴾[هود: ٦٨]: «كان نافع وابن كثيـر وعاصم وأبو عمرو يجرون (ثموداً) وينوّنونه في أربعـة مواضع، وكان حمزة لا يجري (ثمود) ولا يُنَوّنه في شيء من القرآن. والحجة لِمَن أَجْرَى (ثموداً) أن يقول: هو اسمٌ لرجل معروف فلذلك أجريتـه، ومَنْ لم يُجْرِ (ثمود) قال: هو اسمٌ للأمّـة والقبيلـة فصار بمنزلة أسماء المؤنث»[٣]. فابن الأنباري أشار هنا إلى أنّ بعض القُرّاء يجـري (ثموداً) أي: ينوّنـه ويصرفـه، وبعضهم لا يُجريـه، أي: لا ينوّنه ولا يصرفه، مبيّناً أنّ علّة من أجراه أو صرفه أنه جعله اسماً لرجل معروف، في حين أنّ مَنْ لم يُجْرِه أو لم يصرفـه جعله اسماً للأمّـة والقبيلـة، أي: منعه من الصرف للعَلَمية والتأنيث.

وقال في منع صرف المعدول عن جهته من العدد: «اعلم أنّ المعدول عن

= والنظائر: ٣/ ٣٣٣.

(١) معاني القرآن: ١/ ٣٤٥، ٢/ ١٩، ٢٠، ٣/ ١٠٢، ١٠٩، ١١٠.

(٢) مجالس ثعلب: ١/ ١٢٨.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣.

جهته من العدد يُمنع الإجراء، ويكون للمذكر والمؤنث بلفظٍ واحدٍ»(١). وقال في منع صرف أسماء الأمم للعلمية والتأنيث: «فأسماء الأمم مؤنثة، ويُقال: هي يهودُ، وهي مجوسُ، فلا تُجْـرَى للتعريف والتأنيث»(٢)، وذكـر ابن الأنبـاري مصطلـح الإجراء وعدمه في أكثر من موضع في مصنفاته(٣).

والمصطلح الذي استعمله سيبويـه في كتابـه للدلالـة على الاسـم المنوّن والممنوع من التنوين: المنصـرف وغيـر المنصرف، قـال في (باب مـا ينصـرف وما لا ينصرف): «اعلم أنّ (أفعل) إذا كان صفةً لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك لأنّها أشبهت الأفعال نحو: أذهب وأعلم. قلت: فما بالـه لا ينصـرف إذا كان صفةً وهو نكرة؟ فقال: لأنّ الصفات أقرب إلى الأفعال فاستثقلوا التنوين فيه كما استثقلوه في الأفعال، وذلك نحو: أخضـر، وأحمـر، وأسود، وأبيض»(٤). وقال: «هذا باب ما لحقتـه ألـف التأنيث بعد ألف فمنعـه ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة وذلك نحو: حَمْراء، وصفراء، وخضراء، وصحراء»(٥).

هذا هو المشهور عن سيبويـه، لم يستخدم المُجْرى وغير المجرى للدلالة على المنصرف وغيـر المنصرف، ولكنّه عَبَّر عن تصريف الكلام والحركات التي يضبط بها الكلام في العربيـة بتعبيـر المجـاري، فقـال: «هذا باب مجاري أواخر

(١) المذكر والمؤنث: ٢/ ٢٦٥.

(٢) المصدر نفسه: ٢/ ١٣٩.

(٣) المصدر نفسه: ١/ ٢١٦، ٢/ ٥٠، ٥٧، ٥٨، ١٣١، ١٣٥، ٢٠٤، وإيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، والزاهر: ٢/ ١٤٧، وشرح القصائد السبع: ٣٩٨، ٣٩٩.

(٤) الكتاب: ٣/ ١٩٣.

(٥) الكتاب: ٣/ ٢١٣.

الكَلِم من العربيـة، وهي تجري على ثمانيـة مجـارٍ: على النّصب والجـرّ والرفع والجزم، والفتح والضم والكسـر والوقف»[(١)]. أي إنّ الحركـات التي يُضبط بهـا أواخر الكلمات في العربيـة تجري على ثمانية مجـارٍ، وتشمل علامات الإعراب والبنـاء، فهناك أربعـة مجـارٍ للإعراب، ومثلها للبناء. فالمجاري الأربعة الأولى للإعراب هي: الرفع والنصب والجرّ والجزم، ويقابلها مجاري البناء وهي: الضم والفتح والكسر والسكون. فالمجاري: ما يجري فيها أواخر الكلمات في العربية من علامات الإعراب وحركات البناء. وعدم الإجراء: ما يخالف هذه المجـاري في العربية.

ولعلّ سيبويه يقصد بعدم الإجراء: ما لا يجري مجـاري هذه الكلمات في ضبط أواخرها، فلا يُصْرَف صَرْفها في الحركات، وإنْ لم ينصّ على ذلك صراحةً. فالكوفيـون استخدمـوا الإجـراء وعدَمـه (المُجْرَى وغير المجرى) للدلالـة علـى المنصرف وغير المنصرف، في حين أن سيبويه أشار إلى مجاري أواخر الكلِم في العربية، وهي مصارفها في النصب والفتح، والرفع والضم، والجرّ والكسر، والجزم والوقف. وكأن الكوفيين تأثّروا بهذه الإشارة واقتبسوا منها مصطلح المجرى وغير المجرى، واستعملوه للدلالة على المنصرف وغير المنصرف. ولعلّ السّهيلي يقصد ذلك حيـن نسب هذا المصطلح إلى سيبويـه، فقال: «وللمنصـرف ثلاثـة مجـارٍ يجري عليها، ولذلك قال سيبويه: باب ما يُجْرَى وما لا يُجْرى»[(٢)] يؤيد ذلك قول ابن يعيش: «والبغداديون يسمّون باب ما لا ينصرف: باب ما لا يُجْرَى، والصرف قريبٌ من الإجراء، لأنّ صرفَ الاسم إجراؤه على مـا لـه فـي الأصـل من دخول

---

(١) الكتاب: ١/ ١٣.

(٢) أمالي السهيلي: ٢٩.

الحركات الثلاث، التي هي علامات الإعراب»[١].

وزعم عوض القوزي أنّ السهيلي قد وهم حين نسب هذا المصطلح إلى سيبويه، ولكنه أردف قائلاً: «وربما دعاه إلى نسبته إلى سيبويه تسميته للحركات بمجاري أواخر الكلم، ثم إطلاق المبرّد اصطلاح (ما يُجْرَى وما لا يُجْرَى) على هذا الباب، فظنّ السهيلي أنّ المبرّد قد تابع سيبويه في ذلك ولم يتابع الكوفيين»[٢].

ولا أرى أنّ المبرّد قد تابع الكوفيين في ذلك، والأقرب أن يكون المبرّد كالكوفيين تأثّر بإشارة سيبويه إلى هذا المصطلح فعقد باباً سماه «باب ما يُجْرَى وما لا يُجْرَى»[٣]، بل إنّ سيبويه نفسه ذكر هذا المصطلح في كتابه، مفسّراً به مصطلح ما ينصرف وما لا ينصرف، فقال في (باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف): «تقول: كلّ (أَفْعَل) يكون وصفاً لا تصرفه في معرفة ولا نكرة، وكلّ (أفعل) يكون اسماً تصرفه في النكرة. قلت: فكيف تصرفه، وقد قلت: لا تصرفه. قال: لأنّ هذا مثالٌ يمثّل به، فزعمت أنّ هذا المثال ما كان عليه من الوصف لم يَجْرِ، فإنْ كان اسماً وليس بوصف جرى»[٤].

بيد أنّ الكوفيين لم يقتصروا على استعمال مصطلح (المُجْرى وغير المُجرى)، بل قد استعملوا مصطلح (المنصرف وغير المنصرف)، فالفرّاء ورد عنده (المنصرف)، وورد عنده (المجرى)، قال: «وأسماء البلدان لا تنصرف خفّت أو ثَقُلت... وإنّما

(١) شرح المفصل: ١/ ٥٧.
(٢) المصطلح النحوي: ١٦٧.
(٣) المقتضب: ٣/ ٣٠٩.
(٤) الكتاب: ٣/ ٢٠٣.

انصرفت إذا سُمّي بها النساء لأنّها تُردّد وتكثر بها التسمية»[١].

وابن سعدان الكوفي استعمل في مختصره مصطلح (المنصرف وغير المنصرف)، ولم يستعمل (المجرى وغير المجرى)، قال: «اعلم أنّ كل ما كان من الأسماء على مثال (فُعَل) مثل (عُمَر) فإنّه لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة»[٢]. وقال: «وكل ما كان لا ينصرف إذا أدخلتَ فيه ألفاً ولاماً أو أضفته انصرف»[٣].

فالكوفيون، وإن اعتمدوا مصطلح (المجرى وغير المجرى)، استعملوا أيضاً مصطلح (المنصرف وغير المنصرف). وهذا دليل على تأثّرهم بكتاب سيبويه.

٦ ـ الجزاء وجواب الجزاء:

الجزاء وجواب الجزاء مصطلح يطلقه الكوفيون للدلالة على الشرط وجوابه. قال الفراء في قوله تعالى: ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا﴾[البقرة: ١٤٨]: «إذا رأيت حروف الاستفهام قد وُصِلت بـ (ما) مثل قوله: أينما، ومتى ما، وأيُّ ما، وحيثما، وكيفما، و﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا﴾[٤]، كانت جزاءً ولم تكن استفهاماً»[٥]. أشار الفرّاء إلى أنّ حروف الاستفهام إذا اتصلت بـ (ما) كانت جزاءً، أي: كانت أدوات شرط، وليست أدوات استفهام، فمصطلح الجزاء الذي استخدمه الفرّاء في هذا النصّ يعبرّ به عن أدوات الشرط.

---

(١) معاني القرآن: ١/ ٤٢ ـ ٤٣، وينظر: ١/ ٣٢١، ٢/ ١٧٥.

(٢) مختصر النحو: ٩٥، عن حوليات الآداب والعلوم الإنسانية.

(٣) المصدر نفسه: ٩٧.

(٤) تقدم تخريجها، ص٢٨٣.

(٥) معاني القرآن: ١/ ٨٥.

ويتابع موضحاً أنّ أدوات الشرط تجزم فعلين يُسمّى الأول: شرطاً لتعليق الحكم عليه، ويُسمّى الثاني: جواباً لأنّه مُرَتّب على الشرط. وعبّر عن الفعلين المجزومين بالجزاء وجوابه. يقول: «فإذا كانت جزاءً جزمت الفعلين: الفعل الذي مع أينما وأخواتها، وجوابَه»(١). وهو يستعمل مصطلح الجزاء وجوابه للدلالة على الشرط وجوابه في مواضع متفرقة من كتابه «معاني القرآن»(٢).

وورد مصطلح الجزاء للدلالة على الشرط عند ابن سعدان الكوفي، قال: «وحروف الجزاء: إن الخفيفة، ومَنْ، وما، ومهما...»(٣). كما ورد عنده مصطلح الشرط للدلالة على فعل الشرط، ومصطلح الجزاء للدلالة على جواب الشرط، قال: «تقول: إنْ تأتني آتِكَ، جَزَمْتَ الأول لأنّه شرط، وجزمت الثاني لأنّه جزاؤه»(٤).

واستعمل ثعلب مصطلح الجزاء للدلالة على الشرط فقال: «زيدٌ لمّا قمتُ ضربت، يجوز على الجزاء»(٥)، وقال: «الجزاء المحكي يرفع الفعل»(٦) يشير إلى أنّ جواب الشرط يرفع جوازاً إنْ كان الشرط فعلاً ماضياً. وهو ما يقصده بالحكاية،

---

(١) معاني القرآن: ١/ ٨٦.

(٢) المصدر نفسه: ١/ ٥٨، ٦١، ٦٥، ٨٦، ١٦٠، ١٦١، ٢٢٥، ٢٣٦، ٤٢٢، ٤٧٥، ٢/ ١٦٢، ٢٠٠، ٢٠٢.

(٣) مختصر النحو: ٨٥.

(٤) المصدر نفسه، وقال ابن هشام في أدوات الشرط: «وكل منهنّ يقتضي فعلين يُسَمَّى أولهما: شرطاً، وثانيهما: جواباً وجزاءً». أوضح المسالك: ٤/ ٢٠٥، وينظر: شرح التسهيل: ٤/ ٧٣.

(٥) مجالس ثعلب: ١/ ٢٦٧.

(٦) المصدر نفسه: ١/ ٢٦٨. وينظر: ٢/ ٦٥٠، ٦٢٠، ٥٩٣، ٥٩٤.

نحو: إنْ قامَ زيدٌ يقومُ عمرو[١].

وجاء مصطلح الجزاء وجواب الجزاء بمعنى الشرط وجوابه عند ابن الأنباري فقال في باب ذكر ما لا يتم الوقف عليه: «ولا على حروف الجزاء دون الفعل الذي يليها، ولا على الفعل الذي يليها دون جواب الجزاء، فإنْ كان جواب الجزاء مقدّماً لم يتم الوقف عليه دون الجزاء»[٢]. وقال: «قوله: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ﴾[يوسف: ٩٠] الوقف على (مَنْ) قبيح لأنها جازمة لـ (يتّق) وهما بمنزلة حرف واحد، والوقف على (يصبر) غير تام لأنّ جواب الجزاء الفاء في قوله: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾»[٣]. أي: إنه يطلق مصطلح الجزاء للدلالة على أداة الشرط وفعل الشرط، وجواب الجزاء للدلالة على جواب الشرط.

واستعمل ابن شقير مصطلح الجزاء أو المجازاة للدلالة على الشرط، وجواب الجزاء أو المجازاة للدلالة على جواب الشرط، مبيّناً أنّ فعلَيْ الشرط وجوابه يكونان مجزومين، قال: «والجزم بالمجازاة وخبره[٤]: إنْ تزرْني أزُرْك، وإنْ تكرمْني أكرمْك، ومَنْ يضربْني أضْرِبْه. جزمت (يضربني) لأنّه شرط، وجزمت (أضربْه) لأنه جواب المجازاة»[٥].

---

(١) ينظر: همع الهوامع: ٢/ ٦٠.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ١١٧.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ١٣٦، وينظر: شرح القصائد السبع: ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦.

(٤) استخدم ابن شقير الخبر اصطلاحاً إلى جانب الفعل، وهذا ما اصطلح عليه الفرّاء فقال: «كل استفهام دخل على جزاء فمعناه أنْ يكون في جوابه خبر يقوم بنفسه والجزاء شرط لذلك الخبر». معاني القرآن: ١/ ٢٣٦.

(٥) المحلّى (وجوه النصب): ١٧٢.

واستعمل ابن خالويه مصطلح الجزاء للدلالة على أدوات الشرط الجازمة فقال: «وربّما جازت العرب بـ (إذا، وإذما، وإذاما)، فجزموا الفعل بعده»(١). وورد عنده مصطلح الشرط والجزاء معاً، فقال: «فالفعل يكون بمعنى المستقبل في ثلاثة مواضع: في الشرط والجزاء، وفي أفعال الله تعالى، وفي الدعاء»(٢)، وقال في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ﴾[الضحى: ٩]: «(فأمّا) إخبارٌ فهو في معنى الشرط والجزاء، فلذلك جاء جوابه بالفاء»(٣). كما ورد عنده مصطلح الشرط وجواب الشرط في مواضع أخرى من مصنفاته(٤).

ونصَّ سيبويه على الجزاء بمعنى الشرط بوضوح في كتابه، قال: «هذا باب الجزاء فما يُجازى به من الأسماء غير الظروف: مَنْ، وما، وأيّهم، وما يُجازى به من الظروف: أيّ حين، ومتى، وأين، وأنّى، وحيثما، ومن غيرهما: إنْ وإذما»(٥). ثم أشار إلى أنّ حروف الشرط تجزم الأفعال بعدها، معبّراً عنها بحروف الجزاء، قال: «واعلم أنّ حروف الجزاء تجزم الأفعال، وينجزم الجواب بما قبله»(٦). ثم بيّن أنّ جواب الشرط يأتي مقترناً بالفاء، وغير مقترن بها، معبّراً عنه بجواب الجزاء، قال: «واعلم أنه لا يكون جوابُ الجزاء إلا بفعل أو بالفاء»(٧). وورد

(١) إعراب ثلاثين سورة: ٢١٦.

(٢) إعراب القراءات السبع: ٢/ ٤٤٣.

(٣) إعراب ثلاثين سورة: ١٢١.

(٤) ينظر: إعراب ثلاثين سورة: ٥٩، ٧٢، ٧٩، ١٠٩، ١٥٣، ١٥٤، ١٦١، ١٦٣، وإعراب القراءات السبع: ٢/ ٤٦١، وشرح مقصورة ابن دريد: ٤٣٩، ٤٥٦، ٤٥٧.

(٥) الكتاب: ٣/ ٥٦.

(٦) المصدر نفسه: ٣/ ٥٦.

(٧) المصدر نفسه: ٣/ ٦٣.

الجزاء بمعنى الشـرط في أكثـر من موضع في «كتاب سيبويه»[١]. ولعلّ الكوفيين تأثّروا بكتاب سيبويه في استعمال هذا المصطلح.

٧ ـ مصطلح الجحد والنفي:

الجحد مصطلح مطّرِدٌ عند الكوفيين بمعنى النفي، قال الفـرّاء: «وُضِـعت (بلى) لكلّ إقرار في أوّلـه جحد، ووضعت (نعم) للاستفهام الذي لا جَحْدَ فيه، فـ(بلى) بمنزلة (نعم) إلا أنّها لا تكون إلا لما في أوله جَحْدٌ، قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا۟ نَعَمْ﴾[الأعراف: ٤٤] فـ(بلـى) لا تصلـح فـي هـذا الموضع. وأما الجَحْدُ فقوله: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝٨ قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ﴾[الملك: ٨ ـ ٩]، ولا تصلح هاهنا (نعم) أداة، وذلك أنّ الاستفهام يحتاج إلى جواب بـ(نعم) و(لا) ما لم يكن فيه جحد، فإذا دخل الجحد في الاستفهام لم يستقم أن تقول فيه: (نعم) فتكون كأنّك مقرٌّ بالجحد وبالفعل الذي بعده»[٢]. أي إنّ (بلى) تقع جواباً لاستفهام دخل على نفيٍ فتبطله، ويكون معناها تحقيقاً لذلك الشيء الذي وقع عليه النفي، وأمّا (نعم) فهي جواب للذي قبلها وإيجاب له. قال سيبويه: «وأمّا (بلى) فتوجب به بعد النفي، وأمّا (نَعَم) فَعِدةٌ وتصديق»[٣].

واستعمل ابن سعدان الكوفي مصطلح الجحد بمعنى النفي، فقال: «واعلم

---

(١) المصدر نفسه: ١/ ١٣٤، ١٣٥، ٣/ ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٧، ٧٩، ٨٢، ٨٤، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٧، ١٠٠، ١١٢، ١١٣.

(٢) معاني القرآن: ١/ ٥٢، وحكى كلامه ابن الأنباري، ثم قال: «وإنّما صارت (بلى) تتصل بالجحد، لأنّها رجوع عن الجحد إلى التحقيق». الزاهر: ٢/ ٥٠ ـ ٥١.

(٣) الكتاب: ٤/ ٢٣٤.

أنّ الجواب بالفاء في الأمر، والنّهي، والجحود، والاستفهام، والدعاء، والتمني نَصبٌ»[(١)]. وقال: «وتقول في الجحد: لا مالَ عندي فأعطيَك، نَصَبْتَ (فأعطيك) لأنّه جواب بالفاء»[(٢)].

وجاء مصطلح الجحد بمعنى النفي عند ثعلب، فقال: «كل استفهام يكون معه الجحد يُجاب المتكلم به ببَلى ولا، وكل استفهام لا جحد معه فالجواب فيه: نعم. وإنما كره أن يُجاب ما فيه جحد بنعم، لئلا يكون إقراراً بالجحد من المتكلم»[(٣)].

واستعمل ابن الأنباري مصطلح الجحد بمعنى النفي فقال حين ذكر ما لا يتم الوقف عليه: «ولا على الجحد دون المجحود»[(٤)]، وقال موضحاً ذلك: «وأما الجحد دون المجحود فقوله: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦ﴾[المائدة: ١١٧] الوقف على (ما) قبيح، لأنها جحد وما بعدها مجحود، وكذلك: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ الوقف على (ألم) قبيح، والعرب تجحد بـ: ما، ولا، وليس، ولن، ولم، وإنْ الخفيفة»[(٥)].

وجاء مصطلح الجحد أيضاً عند ابن خالويه فقال: «واعلم أنّ (نعم) جواب الاستفهام، و(بلى) جواب الجحد»[(٦)]. كما جاء عند المؤدب فقال: «فإذا أدخلت

---

(١) مختصر النحو: ٧٦.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) مجالس ثعلب: ٢/ ٥٤٣، وينظر: المصدر نفسه: ١/ ١٣٢، ٢/ ٦٦٥، وشرح ديوان زهير: ٧٩.

(٤) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ١١٨.

(٥) المصدر نفسه: ١/ ١٣٩.

(٦) إعراب القراءات السبع: ١/ ١٨٢، وينظر: مصطلح الجحد: إعراب ثلاثين سورة: ٦٥، ٦٧، ٦٨، وشرح مقصورة ابن دريد: ٤٣٥، ٤٣٩، ٥١٢.

الواو والفاء الفعل المستقبل وكانتا جواباً فإنّ الفعل ينتصب في ستة مواضع: في الأمر، والنهي، والدعاء، والجحود، والتمني والاستفهام»(١).

وذهب بعض الباحثين إلى أنّ الجحد مصطلح كوفي يقابل مصطلح النفي عند البصريين(٢)، بل إنّ المخزومي قال: «وقد جاءت كلمة (الجحد) في كلام الفرّاء وثعلب كثيراً، ولا أعلم أنهما استعملا كلمة (النفي)»(٣).

غير أنّ الفرّاء استعمل المصطلحين (الجحد والنفي) معاً، قال: «وقال الله تبارك وتعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[النساء: ٦٦]، لأنّ في (فعلوه) اسماً معرفة، فكان الرفعُ الوجهَ في الجحد الذي ينفي الفعل عنهم، ويثبته لما بعد إلا. وهي في قراءة أبيّ: (ما فعلوه إلا قليلاً)(٤)، كأنّه نَفَى الفعل وجعل ما بعد إلا كالمنقطع عن أول الكلام، كقولك: ما قام القومُ اللهم إلا رجلاً أو رجلين»(٥). وقال في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا﴾[البقرة: ٣٥]: «إنْ شئت جعلت (فتكونا) جواباً نصباً، وإنْ شئتَ عطفتَه على أول الكلام فكان جزماً، وما كان من نفيٍ ففيه ما في هذا»(٦).

---

(١) دقائق التصريف: ٣٥، وينظر: المصدر نفسه: ٤٠.

(٢) قال مهدي المخزومي: «ويعني الكوفيون به ما يعنيه البصريون من كلمة النفي، والنفي مصطلح بصري». مدرسة الكوفة: ٣٨٣، وقال عوض حمد القوزي: «الجحد والإقرار مصطلحان وضعهما الفرّاء في مقابل النفي والإثبات عند البصريين». المصطلح النحوي: ١٧١.

(٣) مدرسة الكوفة: ٣٨٣.

(٤) وهي قراءة ابن عامر، وقرأ الباقون بالرفع. السبعة: ٢٣٥، والكشف: ١/ ٣٩٢، والتيسير: ٩٦.

(٥) معاني القرآن: ١/ ١٦٦.

(٦) معاني القرآن: ١/ ٢٦ ـ ٢٧.

ولعلّ الفرّاء تأثّر بكلام الأخفش الذي استعمل المصطلحين معاً، فإنّه قال: «قوله: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، فهذا الذي يسميه النحويون جواب الفاء، وهو ما كان جواباً للأمر والنّهي والاستفهام والتّمني والنّفي والجحود»[1].

يُضاف إلى ذلك أنّ مصطلح الجحد ليس من وضع الكوفيين وابتكارهم، بل هو من مصطلحات الخليل، فقد وَرَدَ في مواضع كثيرة من «كتاب العين»، قال في باب اللفيف من اللام: «لا: حرفٌ يُنفَى به ويُجحد»[2]. وجاء في باب اللام والميم: «لم خفيفة من حروف الجحد»[3]. وقال في باب اللفيف من النون: «إنْ خفيفة حرف مجازاة في الشرط، وجحود بمنزلة ما»[4]، كما ورد في باب اللفيف من الميم «ما: حرف يكون جحداً»[5].

هذا يدل على أنّ (الجحد) ليس مصطلحاً كوفياً في أصل وضعه، بل هو من مصطلحات الخليل، غير أنّه مصطلح مطّرد عند الكوفيين، ولعلهم أخذوا هذا المصطلح عن الخليل.

وهناك مصطلحات أخرى نُسبت إلى الكوفيين، ولكنها ليست من وضعهم أو ابتكارهم، بل هي من مصطلحات الخليل، منها: الخفض، والنسق، وغيرهما[6]. وقد تعرض لها من اهتم بدراسة المصطلح النحوي.

* * *

(١) معاني القرآن: ١/ ٦٥.

(٢) العين: ٨/ ٣٤٩.

(٣) المصدر نفسه: ٨/ ٣٢١.

(٤) المصدر نفسه: ٨/ ٣٩٦.

(٥) المصدر نفسه: ٨/ ٤٣٤.

(٦) ينظر: مدرسة الكوفة: ٣١١، والمصطلح النحوي نشأته وتطوره: ١٦٩.

الفَصْلُ الثَّانِي

«الكتاب» وأثره في الظواهر الصرفية عند نحاة الكوفة

هذا الفصل يهتم بدراسة الظواهر الصرفية عند الكوفيين، كظاهرة الإبدال، والإدغام، والإعلال، والإمالة، والوقف، وغيرها. مبيّناً أنّ أصولها موجودة في «كتاب سيبويه»، حتى إنّه يمكن القول: إنّ «كتاب سيبويه» أحاط بمباحث الصرف إحاطةً تامة، وما جاء من إضافات في كتب الكوفيين وغيرهم من النحاة، ليست إلا شرحاً وتفسيراً لعبارة سيبويه، أو استدراكاً لما فاته منها، ولكنها لا تخرج عن قواعد الصرف الأساسية المذكورة في «كتاب سيبويه». ولا بُدَّ قبل البدء بدراسة هذه الظواهر من معرفة بدايات علم الصرف عند الكوفيين.

*** أوّليّات علم الصّرف عند الكوفيين:**

الصّرف ويُقال له: التصريف، وهو لغةً: ردّ الشيء عن وجهه، أو التغيير والتقليب من حالةٍ إلى حالة، وهو مصدر صَرّف، أي: جعله يتقلّب في أنحاءٍ كثيرةٍ، وجهاتٍ مختلفةٍ، ومنه: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلْآيَـٰتِ﴾[الأنعام: ٤٦]، ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِى هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِيَذَّكَّرُوا۟﴾[الإسراء: ٤١]، أي: جعلناه في أنحاء وجهاتٍ متعدّدة، أي: ليست ضَرْباً واحداً[1].

والصّرف في الاصطلاح: علمٌ بأصولٍ تُعْرَف بها أحوال أبنية الكلم التي

---

(١) ينظر: اللسان (صرف): ٩/ ١٨٩، وشرح الأشموني: ٤/ ١٧٣٨، وهمع الهوامع: ٢/ ٢١٢، وشذا العرف: ٢٥.

ليست بإعراب، وهو جزءٌ من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة(١).

وقال سيبويه في تعريف ما يُسَمّيه النحويون التصريف: «هو ما بنَت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه»(٢).

وعَرّف المتأخرون الصّرف بقولهم: هو علمٌ بأبنية الكلمة، وبما يكون لحروفها من أصالةٍ وزيادة وحذف وصحّةٍ وإعلال وإدغام وإمالة، وبما يعرض لآخرها ممّا ليس بإعرابٍ ولا بناءٍ من الوقف وغير ذلك(٣).

وعلم الصّرف لم يكن في نشأته وتطوّره مستقلاً عن علم النّحو، بل كان مندمجاً فيه، وجاءت مباحث الصّرف في طيّ كتب النحو وشغلت فراغاً، وعمّ الأمرينِ اسمُ النّحو. واستمر هذا الاندماج طويلاً من الزمن، لذا عرّف بعضهم النّحوَ بأنه: علمٌ يُعْرَف به أحوال الكلم العربية إفراداً وتركيباً ليشمل الأمرين(٤).

وأقدم من يُنْسَب إليه وضع علم الصّرف هو معاذ بن مسلم الهرّاء، وهو من علماء الكوفة، غير أنّه اختلف إلى نحاة البصرة فتلقّنَ عنهم النّحو والصّرف، ثم رجع إلى الكوفة، وقَعَدَ للإملاء، وأخذ عنه فيمن أخذ الفرّاء. وكل ما أُخذَ عنه أنّه كان يَعْرِض لبعض مسائل التصريف، وأنّه سأل يوماً بعض مناظريه: كيف تقول

---

(١) ينظر: شرح الشافية: ١/ ١، ٦.

(٢) الكتاب: ٤/ ٢٤٢. وقال الرضي: والتصريف على ما حكى سيبويه عنهم: هو أنْ تبنيَ من الكلمة بناءً لم تَبْنِه العرب على وزن ما بنته، ثم تعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضيه قياس كلامهم. شرح الشافية: ١/ ٦.

(٣) ينظر: شرح الشافية: ١/ ٦ ـ ٧.

(٤) ينظر: نشأة النحو: ٣١.

من: ﴿تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾[مريم: ٨٣] يا فاعل افعل، وصِلْها بيا فاعل افعل من: ﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ﴾(١)[التكوير: ٨].

وهذا الخبر جعل السيوطي يرى بأنّ معاذاً هو الذي وضع علم الصرف فقال: «ومن هنا لمحت أنّ أول من وضع التصريف معاذاً هذا»(٢). غير أنّ الدكتور شوقي ضيف يرى أنّ هذا الخبر ليس كافياً لنسبة وضع علم الصّرف إلى معاذ الهراء؛ «لأنه لا يسنده كتابٌ وضعه في هذا العلم، وهو لا يعدو معرفته بالتصريف. و«كتاب سيبويه» زاخرٌ به وبما لا يكاد يُحْصَى من أمثلته وأبنيته، ومنه خلّصها المازني ووضع فيها كتابه (التصريف)؛ ومما يؤكد وَهْمَ السيوطي فيما ادّعاه أنه ليس لمعاذٍ في كتب التصريف آراءٌ تُنْسَبُ إليه ذاتُ قيمة، وكأنّ علمه بالصّرف كان علماً محدوداً لا غناءَ فيه، ولا شيءَ يميّزه عن علم البصرة»(٣).

ولم يسلّم أستاذُنا الدكتور مزيد نعيم أيضاً بما ادّعاه السيوطي فقال: «وهذا الكلام يحتاج إلى إعادة نظر؛ لأنّ مسائل الصّرف كانت معروفةً قبل معاذ، ولأنّ علماء اللغة كانوا يتكلّمون عن حالة الكلمة في الإفراد والتركيب، فجاءت مباحث الصّرف مختلطةً بمباحث النحو، ويظهر ذلك جلياً في كتاب سيبويه»(٤)، غير أنّه نَسَب لمعاذ الهرّاء محاولة جعل علم الصّرف مستقلاً عن علم النحو، فقال: «والذي يمكن أنْ تطمئنّ إليه النفس هو أنّ معاذاً قد أفرد مسائل الصّرف بالتأليف، وهو الذي خلّص مسائل الصّرف من مسائل النحو، وأكثر من صياغة

(١) وينظر: الخبر في: طبقات النحويين واللغويين: ١٢٦، وبغية الوعاة: ٢/ ٢٩١.

(٢) بغية الوعاة: ٢/ ٢٩١.

(٣) المدارس النحوية: ١٥٣ ـ ١٥٤.

(٤) النحو والصرف: ٢ ـ ٣.

الأبنية أو مسائل التمرين»[١].

وإذا تتبَّعْنا «كتاب سيبويه» فإنّنا نجده يخصّ القسم الثاني من كتابه للمباحث الصّرفية. وكاد لا يترك في هذه المباحث جانباً إلا استقصاه من جميع أطرافه، كالحديث عن الإعلال، والإبدال، والإدغام، وغيرها، ويُلحق بها مادةً صوتية واسعة من مثل الحديث عن الإمالة والوقف والروم والإشمام والإشباع وما إلى ذلك.

ولعل سيبويه أول من جمع أصول علم الصّرف وقواعده الأساسية في كتابه، ولكنّها كانت مندمجةً بقواعد النحو، ولم تكن منفصلةً عنها. وأمّا معاذ الهرّاء فكانَ كلفاً بالبحث عن الأبنية والتمارين إلى أنْ غلبَتْ عليه النّاحية الصّرفية. فسعى إلى تخليص علم الصّرف من النحو في محاولة تجعله علماً مستقلاً عنه. وتابعه على ذلك الكوفيون، فاستنبطوا للصّرف كثيراً من القواعد، حتى عدّهم المؤرّخون الواضعين لعلم الصّرف. وكأنّ ذلك يعود ـ كما علّله محمد الطنطاوي ـ إلى دفع التخلّف اللاحق بهم على ما فاتهم من شرف النحو، فتهالكوا عليه، وتزاحموا بالمناكب، شأنّ المفرّط الذي يحاول تلافي خطئه[٢]. إلا أنّ الأصول التي انطلقوا منها في استنباط قواعد الصّرف لا تخالف أصول الصّرف في كتاب سيبويه، ولعل ذلك دليلٌ على تأثّرهم به. وسيحاول هذا الفصل إثبات ذلك من خلال دراسة أهمّ الظواهر الصّرفية في كتاب سيبويه، وبيان أثرها في نحاة الكوفة.

أولاً ـ ظاهرة الإبدال في «كتاب سيبويه» وأثرها في الإبدال عند الكوفيين:

الإبدال لغةً: مصدر أَبْدَل، والأصل فيه: جعلُ شيءٍ مكان شيء آخر[٣]،

---

(١) النحو والصرف: ٣.

(٢) نشأة النحو: ٣٢.

(٣) اللسان (بدل): ١١/ ٤٨.

وهو في الاصطلاح: جعلُ حَرْفٍ مكانَ حرف آخـر مطلقاً. فخرج بقيد المكان: العوض فإنّه يكون في غير مكان المعوّض عنـه كتـاء (عِدَة) وهمزة (ابن). وبقيد الإطلاق: القَلْب فإنّه مُخْتَصٌّ بحروف العلّة(١).

والإبدال له حالات كثيرة، أذكر بعضها لعلها تكون دليلاً على تأثّر الكوفيين بكتاب سيبويه، ومن هذه الحالات:

أ ـ إذا كانت فاء (افتَعَلَ) واواً أو ياءً، أُبْدِلت تاءً، وذلك لصعوبة النّطق بحرف اللين الساكن مع التاء، وأدغمت في تـاء الافتعـال، نحو: اتّصل، اتّعـد، اتَّسَرَ، اتّعَظَ، اتّقى. والمادة الأصلية لهذه الكلمات: وَصَلَ، وَعَدَ، يَسَرَ، وَعَظ، وَقى. فاتّصل أصلها: اوتَصَلَ، واتَّعَدَ: اوتَعَدَ، واتَّسَرَ: ايْتَسَرَ، واتَّعَظ: اوْتَعَظَ، واتَّقى: اوْتَقَى. وقعت الواو والياء في هذه الكلمات وما شابهها فاءً في (افتعل) فأُبدِلَتْ تاءً، وأُدْغِمَتْ في تاء الافتعال.

قال سيبويـه: «وأما التاء فتُبْـدَل مكان الواو فـاءً في اتَّعَدَ، واتَّهَمَ، واتَّلَج، وتُراث، وتُجاه، ونحو ذلك»(٢). وأشار المؤدّب إلى ذلك حين تحدّث عن إبدال تاء الافتعال، مبيّناً أنّ الواو إذا كانت فاءً لـ (افتعل) وجاء بعدها تاءٌ، أُبْدلت الواو تاءً ثم أُدْغِمتْ فيها. قال: «وإذا وَلِيَتْ ـ يعنـي: تـاء الافتعال ـ واواً أُبْدِلـت الواو تاءً، ثم أُدْغِمَتْ فيها، كقولهم من الولوج: اتّلج، ومن الوكل: اتَّكَلَ، ومن الوقد: اتّقد. وقال الكميت(٣):

---

(١) ينظر: شرح الشافية: ٣/ ١٩٧، وشرح التصريـح: ٢/ ٣٦٦، وشذا العرف: ٣٠٢.

(٢) الكتاب: ٤/ ٢٣٩.

(٣) وهو في ديوانه: ١/ ٤٢٧، وروايته: ولا تلجن بيوت بني سعيد.

ولا تَلِجَنْ بيوتَ بني طريفٍ ولو قالوا وراءَك مُصْفِحينا»(١)

ب ـ إذا كانت فاء (افْتَعَلَ) دالاً أو ذالاً أو زاياً، أَبْدِلَتْ تاؤه دالاً ثم أُدغمت في الدال. نحو: ادّعى، اذّكر، ازدانَ، وازدجر. فادّعى أصلها: ادتَعَوَ، على صيغة (افْتَعَلَ) وقعت تاء الافتعال بعد دال، فأُبْدِلت دالاً وأُدْغِمَتْ في الدّال، وقُلبت الواو ألفاً لتحرّكها وفتح ما قبلها. واذّكر أصلها: اذتكر، وقعت تاء الافتعال بعد ذالٍ فأُبْدِلَتْ دالاً (اذدكر)، ثم أُبْدِلت الدال ذالاً وأُدْغِمَتْ في الذّال. وازدان أصلها: ازتَيَنَ، وقعت تاء الافتعال بعد زاي فأُبْدِلت دالاً، ثم قُلبت الياء ألفاً لتحرّكها وفتح ما قبلها. وازدُجِر أصلها: ازتجر، وقعت تاء الافتعال بعد زاي فأُبْدِلت دالاً.

قال سيبويه: «وأمّا الدال فتُبْدَلُ من التاء في افْتَعَل إذا كانت بعد الزاي في ازدجر ونحوها. والذال إذا كانت بعدها التاء في هذا الباب بمنزلة الزاي»(٢)، وقال: «والزاي تُبدل لها مكان التاء دالاً، وذلك قولهم: مُزدان في مُزْتان، لأنّه ليس شيءٌ أشبه بالزاي من موضعها من الدال، وهي مجهورة مثلها، وليست مطبقة كما أنّها ليس مطبقة»(٣).

وأجاز سيبويه في اذّكر، ادكر، فجعل الغلبة مرّة للذال، وأخرى للدال، قال: «وكذلك تُبْدَل للذال من مكان التاء أشبه الحروف بها، لأنهما إذا كانتا في حرف

(١) دقائق التصريف: ١٦٨.

(٢) الكتاب: ٤/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠.

(٣) الكتاب: ٤/ ٤٦٧ ـ ٤٦٨، وفي شرح المفصل: ١٠/ ٤٨: «فلما كانت الزاي مجهورة والتاء مهموسة وكانت الدال أخت التاء في المخرج، وأخت الزاي في الجهر قرّبوا صوت أحدهما من الآخر، وأبدلوا التاء أشبه الحروف من موضعها بالزاي وهي الدال فقالوا: ازدجر وازدان».

واحـد لزم أنْ لا يُبيِّنا إذ كانا يُدْغمان منفصلَيْن، فكرهوا هذا الإجحاف، وليكون الإدغام في حرفٍ مثله في الجهـر، وذلك قولـك: مُدّكرٌ، كقولك: مُطَّلِمٌ، ومَنْ قال: مُظَّعِنٌ قال: مُذّكر. وقد سمعناهم يقولون ذلك. والأخـرى في القرآن، في قولـه تعالـى: ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾[القمـر: ١٥، ١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠، ٥١]». ونصَّ الفـرّاء على إبدال التاء دالاً إذا جاءت بعد الزاي في تفسيـره لقولـه تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَجْنُونٌ وَٱزْدُجِرَ﴾[القمر: ٩]، قال: «وازدُجِرَ: افتَعَل من زجَرْتُ، وإذا كان الحرف أوله زاي صارت تاء الافتعال فيه دالاً، من ذلك: زُجِـرَ، وازدُجِـرَ، ومُزْدَجَـر، ومن ذلك المزدَلِف ويزداد هي من الفعل يَفْتعِلُ فقِس عليه ما ورد»[1].

وذهب الفرّاء مذهب سيبويه فجعل الغلبة مرّة للدال (ادكر)، وأخرى للذال (اذّكر)، مستنداً إلى كلام بعض العرب، قال في تفسير قوله تعالى: ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾: «المعنى: مُذتَكر وإذا قلتَ: مفتَعِل فيما أوله ذالٌ صارت الذال وتاء الافتعال دالاً مشدّدة، وبعض بني أسد يقولون: مُذّكر، فَيُغلّبون الذال فتصير ذالاً مشدّدة»[2].

وذكر المؤدب أنّ تاء الافتعال تُبدل عند سبعة أحرف: عند الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والدال، والذال، والزاي، ثم بيّن أنّ التاء تُبدل دالاً، إذا وقعت بعد الدال أو الذال أو الزاي، وأجاز في إبدال التاء دالاً بعد الذال أن تكون الغلبة للدال، أو تكون للذال، كسيبويه والفرّاء، قال: «فأما الدال والذال والزاي فإنّ تاء الافتعال تصير عندهنّ دالاً فتقول إذا وَلِيَتْ زاياً: ازدجر، وازدهر، وازدقم، وازداد. قال الله تبارك وتعالى: ﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾[الفتح: ٤]، وقـال: ﴿وَٱزْدُجِرَ ۝٩ فَدَعَا رَبَّهُۥٓ﴾[القمر: ٩ ـ ١٠]. وتقول إذا وَلِيَتْ دالاً: ادَّهَنَ، وادَّرَعَ، وادَّخَلَ، قال الله:

(١) معاني القرآن: ٣/ ١٠٦.

(٢) المصدر نفسه: ٣/ ١٠٧.

﴿أَوْ مُدَّخَلًا﴾[التوبة: ٥٧]. وإذا وَلِيَتْ ذالاً: ادَّكَـرَ، وبعضهم يقول: اذَّكَر، فجعل الغَلَبـة للذال، قال الله ﷻ: ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾، وقال في موضـع آخر: ﴿وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾[يوسف: ٤٥]، وقال: ﴿وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾»[1][آل عمران: ٤٩].

ج ـ إذا كانت فاء (افتَعَلَ) صاداً أو ضـاداً أو طـاءً أو ظـاءً أُبْدِلت التـاء في (افتَعَل) طاءً، وذلك استثقالاً للنطق بالتاء بعد أحرف الإطباق. فالحروف السابقة تُسمَّى أحرفَ الإطباق لانطباق اللسان عند النطق بها بأعلى الحنك، نحو: اصطبر، أصلها: اصتبر، وقعت تاء الافتعال بعد صادٍ فأبدلت طاءً، واضطرب، الأصل: اضتَرَبَ، وقعت تاء الافتعـال بعد ضادٍ فأُبدِلت طـاءً. واطّلع، الأصـل: اطتَلَعَ، وقعت تاء الافتعال بعد طاء فأبدلت طاءً وأدغمت في الطاء.

وأشار سيبويه إلى ذلك فقال بعد أن ذكر أنّ الدال تُبْدَل من التاء في افتَعَل: «والطاء منها إذا كانت بعد الضاد في افْتَعَل، نحو: اضْطَهَدَ. وكذلك إذا كانت بعد الصاد في مثل: اصْطَبَرَ، وبعد الظاء في هذا»[2]. وبيّنَ العلّة في ذلك بقوله: «وقالوا في مُفْتَعِل من صَبَرْتُ: مُصْطَبِرٌ، أرادوا التخفيف حين تقاربا ولم يكن بينهما إلا ما ذكرت لك، يعني: قُرْبَ الحرف، وصارا في حـرف واحـد. ولم يَجُز إدخال الصاد فيها لما ذكرنا من المنفصلين، فأبدلوا مكانهـا أشبـه الحروف بالصاد وهي الطاء، ليَسْتَعْمِلوا ألسنتهم في ضَرْبٍ واحدٍ من الحروف، وليكونَ عَمَلُهم من وجهٍ واحد إذ لم يصلوا إلى الإدغام»[3].

---

(١) ينظر: كلام المؤدب في: دقائق التصريف: ١٦٧ ـ ١٦٨.

(٢) الكتاب: ٤/ ٢٣٩.

(٣) الكتاب: ٤/ ٤٦٧، وفي شرح الملوكي: ٣١٧ ـ ٣١٨: «والعلة في هذا الإبدال أنّ الصاد والضاد والطاء والظاء من حروف الاستعلاء، وهي مطبقة، والتاء حرف مهموس منفتح =

ونصَّ المؤدّب على إبدال تاء الافتعال طـاءً إذا وقعت بعد صـاد أو ضادٍ أو طاء أو ظاء لتكون الحروف من مخرج واحد، وليكون الكلام متجانساً غير متنافر، فقال: «وإذا وَلِيتْ صـاداً صارت طـاءً للين مخرجهـا عند مَخْرَج الصاد كقولهم: اصطَبَرَ، واصطَادَ. وإذا وَلِيَتْ ضاداً صارت طاءً لما ذكرتُه قبلُ، كقولهم: اضطرب واضطمر. وإنما صارت التـاء عند الصاد طاءً لموافقتها إيّاها في المخرج، وذلك أنّ الصاد شديدة المخرج والتاء ليّنته، فلو تُرِكَتْ على حالها لثَقُلَ ذلك على ألسُنِ العرب، ولم يُصَيِّرها عند السين طاءً في مثل: الاستحياء، للين مخرج السين وموافقة التاء إياهـا في المخرج، فإذا وَلِيَتْ طـاءً صارت طاءً مثلهـا لضعفهـا عن مجاورتها كقولهم: اطَّلَعَ من الطلوع، واطَّرَدَ من الطرد. قال الله ﷻ: ﴿فَٱطَّلَعَ فَرَءَاهُ فِي سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾[الصافات: ٥٥] وقال في موضع آخر: ﴿هَلْ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ﴾»[1][الصافات: ٥٤].

وأما إذا كانت فاء (افتعل) ظاءً فإنّه يجوز إبدال التاء طاءً، ثم قلب الطاء ظاءً وإدغامها في الظـاء، نحو: اظّلم، الأصل: اظتلم، وقعت تـاء الافتعال بعد ظاء فأبدلت طاءً، ثم قُلبت الطـاء ظاءً وأُدغمت في الظاء. كما يجوز إبدال التاء طاءً، ثم إدغام الظاء في الطاء، نحو اطّلم، الأصل: اظتلم، وقعت تاء الافتعال بعد ظاءٍ فأُبدلت طاءً، ثم أدغمت الظاء في الطاء.

قال سيبويه: «وكذلك الظـاء لأنهما إذا كانا منفصلين، يعني الظـاء وبعدها

= غيرُ مُسْتَعْلٍ، فكرهوا الإتيان بحـرف بعد حرفٍ يُضـادّه ويُنافيـه. فأبدلوا من التـاء طاءً، لأنهما من مخرج واحد، ألاترى أنّه لولا إطباق الطاء لكانت دالاً، ولولا جَهْرُ الدال لكانت تاء، فمخرج هذه الحروف واحد، إلا أنّ ثَمّـةَ أحوالاً تفـرّق بينهنّ، من الإطباق والجهر والهمس. وفي الطاء استعلاء وإطباق يوافق ما قبله ليتجانس الصوت، ويكون العمل من وجه واحد، فيكون أخفّ عليهم». وينظر: شرح المفصل: ١٠/ ٤٦ ـ ٤٧.

(١) ينظر كلامه في: دقائق التصريف: ١٦٩ ـ ١٧٠.

التاء، جاز البيان، ويترك الإطباق على حاله إنْ أدغمت، فلما صارا في حرف واحد ازداد ثقلاً، إذ كانا يُستثقلان منفصلين، فألزموها ما ألزموا الصاد والتاء، فأبدلوا مكانها أشبه الحروف بالظاء وهي الطاء، ليكون العمل من وجه واحد، وذلك قولهم: مُظْطَعِن، ومُظْطَلِم، وإنْ شئتَ قلت: مُطّعن، ومُطَّلِم، كما قال زهير[1]:

هـذا الجـوادُ الـذي يُعطيـكَ نائِلَـهُ عَفْـواً ويُظْلَـم أحيانـاً فـيطَّلِمُ»[2]

أجاز سيبويه تَرْكَ الإدغام في مُظطلم[3]، كما أجاز الإدغام على الوجهين مظّلم[4]، ومُطَّلم.

وتابع المؤدّب سيبويه فأجاز إبدال التاء طاء، والإدغام على الوجهين، أي: أن تكون الغَلَبة للظاء، أو تكون للطاء، فقال: «وإذا وَلِيَتْ ظاءً فإنّ للعرب في ذلك لغتَيْن، منهم مَن يجعل الغَلَبَةَ للظاء، فيُصَيِّرُ التاء طاءً ويدغمها في الظاء، ومنهم مَن يُغَلِّبُ الطاء عليها، كقولهم: اظّلم واطّلم، قال زهير بن أبي سُلمى:

هـو الجـوادُ الـذي يُعطيـك نائلَـهُ عَفْـواً ويُظْلَـمُ أحيانـاً فـيَطَّلِمُ

ويُروى: فَيَظَّلم»[5].

---

(١) وهو في ديوانه: ١٥٢، وروايته: (فيظّلم)، وشرح أبيات سيبويه: ٢/ ٤٠٣، وتحصيل عين الذهب: ٥٩٧، وشرح المفصل: ١٠/ ٤٧، ١٤٩، والمقاصد النحوية: ٤/ ٥٨٢، وشرح شواهد الشافية: ٤٩٣.

(٢) الكتاب: ٤/ ٤٦٨.

(٣) قال ابن جنّي: وهو الوجه. المنصف: ٢/ ٣٢٩، وينظر: شرح الملوكي: ٣١٩، وشرح المفصل: ١٠/ ٤٧.

(٤) قال الأعلم: «أجاز سيبويه في مظطلم: مظّلم على قلب الطاء ظاءً، كما قالوا: مُصَّبر، وأصله: مُصْطَبر، على قلب الثاني من جنس الأول». النكت: ٣/ ٤٢١.

(٥) دقائق التصريف: ١٧٠.

وكأنّ كلام المؤدب مأخوذ عن «كتاب سيبويه»، غير أنّ سيبويه جعل القياس أنْ تُدغم الظاء في الطاء، لأنّ حكم الإدغام أن يُدْغم الأول في الثاني، قال: «وأَقْيَسُهما مُطّعِن ومُطَّلم، لأنّ الأصل في الإدغام أنْ يَتْبَع الأولُ الآخرَ، ألا ترى أنّك لو قلت من المُنْفَصلَيْن بالإدغام نحو: ذُهِبَ به، وبُيّنَ له، فأسكنت الآخر، لم يكن إدغاماً حتى تُسَكّن الأول. فلما كان كذلك جعلوا الآخر يَتْبَعه الأول، ولم يجعلوا الأصل أنْ ينقلب الآخر فتجعله من موضع الأول»[١].

ثانياً ـ ظاهرة الإدغام في «كتاب سيبويه» وأثرها في الإدغام عند الكوفيين:

الإدغام في اللغة: إدخال الشيء في الشيء، يُقال: أدغَمْتُ اللجام في فم الدّابّة، أي: أدخلته فيه[٢]. وهو اصطلاحاً: الإتيان بحرفين ساكنٍ فمتحرّك من مَخْرَج واحدٍ بلا فصل بينهما، بحيث يرتفع اللسان وينحطّ بهما دفعةً واحدة. ولا يكون إلا في المتماثلين أو المتقاربين[٣]. فالفعل (شدَّ) أصله (شدَدَ) اجتمع فيه حرفان متماثلان في المخرج الصوتي، ولهذا أُدْخِلَ أحدهما في الآخر فقلنا: شَدَّ.

وعرّف سيبويه الإدغام بقوله: «الإدغام يدخلُ فيه الأول في الآخر، والآخر على حاله، ويُقْلَب الأول فيدخل في الآخر حتى يصير هو والآخر من موضع واحد، نحو: قد تّركتك، ويكون الآخر على حاله»[٤].

والإدغام يكون واجباً، وجائزاً، وممتنعاً.

---

(١) الكتاب: ٤/ ٤٦٩.

(٢) ينظر: اللسان (دغم): ١٢/ ٢٠٣، وشرح الشافية: ٣/ ٢٣٥.

(٣) ينظر: الممتع: ٢/ ٦٣١، وشرح الشافية: ٣/ ٢٣٥، وشرح الأشموني: ٤/ ٨٨٩، وشذا العرف: ٣٥١.

(٤) الكتاب: ٤/ ١٠٤.

أ ـ الإدغام الواجب يكون في الحرفين المتماثِلَيْن إذا جاءا في كلمة واحدة، قال سيبويه: «والتضعيف أن يكون آخرَ الفعل حرفان من موضع واحد، وذلك نحو: ردَدْتُ، ووَدِدْتُ، واجْتَرَرْتُ، وانْقَدَدْتُ، واستَعْدَدْت، وضارَرْتُ، وترادَدنا، واحمرَرْت، واحمارَرْتُ، واطمأنَنْتُ. فإذا تحرّك الحرفُ الآخر فالعرب مجمعون على الإدغام، وذلك فيما زعم الخليل أولى به، لأنّه لمّا كانا من موضع واحد ثَقُلَ عليهم أنْ يرفعوا ألسنتهم من موضع ثم يعيدوها إلى ذلك الموضع للحرف الآخر، فلما ثَقُلَ عليهم ذلك أرادوا أن يرفعوا رفعةً واحدةً»(١). وأشار المؤدّب إلى ذلك في سياق حديثه عن معرفة بناء كلام العرب قال: «والفعل لا يتمكّنُ إلا ثلاثياً ظاهراً، أو ثلاثياً مُدغماً، أو رباعياً مؤلفاً، صدره عَجز، وعجزه صدر. فأما الثلاثي المدغم فمثل: عَقَقَ، تدغم القاف الأولى في الأخرى فتصير: عَقَّ، القاف شديدة»(٢).

ب ـ يجوز الإدغام وفكّه إذا كان الحرفان المتماثلان (عين الكلمة ولامها) ياءين، متحركين بحركة لازمة، نحو: حَيِيَ، وعَيِيَ، يجوز الإدغام فيهما فنقول: حيَّ وعيَّ. قال سيبويه: «إذا وقَعَ شيءٌ من التضعيف بالياء في موضع تلزم ياء يخشى فيه الحركة، وياء يرمي، لا تفارقهما، فإنّ الإدغام جائزٌ فيه، لأنّ اللام من يرمي ويخشى قد صارتا بمنزلة غير المعتلّ، فلمّا ضاعفتَ صِرْتَ كأنّك ضاعفتَ في غير بنات الياء حيث صَحّت اللام على الأصل وَحْدها. وذلك قولك: قد حَيَّ في هذا المكان، وقد عَيَّ بأمره. وإنْ شئتَ قلتَ: قد حَيِيَ في هذا المكان، وقد عَيِيَ بأمره. والإدغام أكثر، والأخرى عربيةٌ كثيرةٌ»(٣).

---

(١) الكتاب: ٣/ ٥٢٩ ـ ٥٣٠.

(٢) دقائق التصريف: ٣٩٦.

(٣) الكتاب: ٤/ ٣٩٥.

ونصّ الفرّاء على جواز إدغام الياء وإظهارها في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾[الأنفال: ٤٢] فقال: «كتابتها على الإدغام بياءٍ واحدة، وهي أكثر قراءة القُرّاء. وقد قرأ بعضهم: (حَيِيَ عن بيّنة) بإظهارها[١]. وإنما أدغموا الياء مع الياء، وكان ينبغي لهم ألا يفعلوا، لأنّ الياء الآخرة لزمها في فَعَلَ، فأدغموا لمّا التقى حرفان متحرّكان من جنس واحد، ويجوز الإدغام في الاثنين للحركة اللازمة للياء الآخرة، فتقول للرجلين: قد حَيّا وحَيِيَا»[٢].

وتابع المؤدّب سيبويه والفرّاء في جواز إدغام الياءين لأنهما متماثلان ومتحرّكان، قال: «كلّ ما اجتمعت فيه الياءان وكانت الآخرة منهما ساكنة ظهرتا جميعاً، وإنْ كانت الآخرةُ متحرّكةً جاز إدغام الأولى في الآخرة مثل قول الله ﷻ: ﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾»[٣].

وكان سيبويه يرى أنّ الفعل نحو حَيَّ وعَيَّ إذا أُسنِدَ إلى واو الجماعة جاء على غير لغة الإدغام، لأنه يلحقه من الاعتلال والحذف عند الإسناد ما يلحق خشي عند إسنادها لواو الجماعة، غير أنه نقل عن بعض العرب جوازه، جعلوه كالفعل المفرد والمؤنث والمسند إلى ألف الاثنين، قال: «فإذا قلتَ: فَعَلُوا وأُفْعِلوا قلت: حَيُوا وأُحْيُوا، لأنك قد تحذفها في خَشُوا وأُخْشُوا. قال الشاعر[٤]:

---

(١) وهي قراءة نافع وأبي بكر عن عاصم، والبزي عن ابن كثير، ينظر: السبعة: ٣٠٦، والكشف: ١/ ٤٩٢، والتيسير: ١١٦.

(٢) معاني القرآن: ١/ ٤١١.

(٣) دقائق التصريف: ٣٣٧.

(٤) البيت لمودود العنبري في شرح أبيات سيبويه: ٢/ ٤٣٤، ولأبي حُزَابة في شرح شواهد الشافية: ٣٦٣، وبلا عزو في المقتضب: ١/ ١٨٢، والأصول: ٣/ ٢٤٨، والمنصف: ٢/ ١٩٠، وتحصيل عين الذهب: ٥٩١، وشرح المفصل: ١٠/ ١١٦.

وكنّـا حَـسِبْنَاهُمْ فَـوَارسَ كَهْمَـسٍ حَيُوا بعدَما ماتوا من الدَّهرِ أَعْـصُرَا

وقد قال بعضهم: حَيُّوا وعَيُّوا. لمّا رأوها في الواحد والاثنين والمؤنث إذا قالوا: حَيَّتِ المرأة، بمنزلة المضاعف من غير اليـاء، أجـروا الجمع على ذلك. قال الشاعر(١):

عَيُّـــوا بـــأمرِهِمُ كمـــا عَيَّـــتْ ببَيْـــضتها الحَمَامَـــهْ»(٢)

وذهب الفرّاء مذهب سيبويـه في إدغام الفعل حيّ، وما شابهـه، إذا أسنـد إلى واو الجماعـة، فلا يجوز عنده الإدغام، وقد يجوز روايـةً عن بعض العرب، أرادوا أن يجعلوا الأفعال على نَمَط أو تأليف واحد، قال: «وينبغي للجمع ألا يُدْغم لأنّ ياءه يُصيبها الرفع وما قبلها مكسور، فينبغي لها أن تسكن فتسقط بواو الجمع. وربما أظهرت العرب الإدغام فـي الجمـع إرادة تأليف الأفعـال وأنْ تكـون كلُّهـا مُشَدَّدةً. فقالوا في حَيِيت: حَيُّوا، وفي عَيِيت: عَيُّوا، أنشدني بعضهم(٣):

يَحِــدْنَ بنــا عــن كــلّ حــيٍّ كأنّنــا أخاريسُ عَيُّوا بالسَّلامِ وبالنَّسَبْ»(٤)

وإذا تحرّكت الياء الثانية حركةً عارضةً غيرَ لازمة بسبب دخول حرفٍ ناصبٍ

---

(١) البيت لعَبِـيْد بن الأبرص، في ديوانه: ١٢٦، وروايته فيه:

بَرِمَـــت بنـــو أسَـــدٍ كمـــا بَرِمـــت ببيـــضتها الحمامَـــةْ

وشرح أبيات سيبويه: ٢/ ٤٣٠، وتحصيل عين الذهب: ٥٩٢، وشرح شواهد الشافية: ٣٥٦.

(٢) الكتاب: ٤/ ٣٩٦.

(٣) البيت بلا عزو في تهذيب اللغة (عيي): ٣/ ٢٥٨، واللسان (عيا): ١٥/ ١١٢.

(٤) معاني القرآن: ١/ ٤١١ ـ ٤١٢.

مثلاً فإنّ الراجح فكّ الإدغام، نحو: لن يُحْيِيَ، ولن يُعْيِيَ، قال سيبويه: «وإذا قلت: يُحْيِي أو مُعْيِي، ثم أدركه النصب فقلت: رأيت مُعْيِياً، ويريد أنْ يُحْيِيَه، لم تدغم لأنّ الحركة غيرُ لازمة، ولكنك تُخفي وتجعلها بمنزلة المتحرّكة، فهو أحسن وأكثر. وإنْ شئتَ بيّنْتَ كما بيَّنتَ في حَيِيَ. والدليل على أنّ هذا لا يُدغم قوله ﷻ: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾»[1] [القيامة: ٤٠].

ويرى الفرّاء أنّ الإدغام في (حَيَّ) أكثر وأشهر من الإدغام في (يَحْيَا)، لأنّ حركة (حَيَّ) لازمة، في حين أنّ حركة (يحيا) غير لازمة، قال: «وقد يستقيم أنْ تدغم الياء في يَحْيَا ويَعْيَا، وهو أقلّ من الإدغام في حَيَّ، لأن يَحْيَا يسكن ياؤها إذا كانت في موضع رفعٍ، فالحركة فيها ليست لازمة وجواز ذلك أنّك إذا نصبتها كقول الله تبارك وتعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ استقام إدغامها هاهنا، ثم تُؤلّف الكلام، فيكون في رفعه وجزمه بالإدغام، فتقول: هو يُحِيُّ ويُمِيْت وكذلك يَحَيَّان ويَحيُّون»[2].

سيبويه والفراء كلاهما ذهب إلى أنّ الإدغام في المضارع أقلّ من الإدغام في الماضي، لأنّ الماضي حركته لازمة، والمضارع حركته غير لازمة. وألمح المؤدّب إلى ذلك بقوله: «فإنْ قال قائل: لمَ لمْ يدغموا الياء الأولى في الثانية في (يَحْيَى)، كما أدغموها في (حَيِيَ)؟ قلت: لأنّ الياء الأخيرة في يَحْيَى لمّا سكنت لم يدغموا متحرّكاً في ساكنٍ بعده، وإنما سكنت الياء الأخيرة لأنّ الياء الأولى تحرّكت، فلما تحرّكت سكنت الأخيرة فقبح الإدغام، لأنّ العرب لا تدغم متحرّكاً

---

(١) ينظر كلام سيبويه في: الكتاب: ٤/ ٣٩٧.

(٢) معاني القرآن: ١/ ٤١٢.

في ساكن، ألا تراهم قالوا: ردَدْتُ، فأظهروا الدالين ولم يدغمـوا لسكون الدال الأخيرة»(١).

ج ـ ويَمْتنع الإدغام في الحروف المختلفة المخارج، ويزداد الإظهار حُسناً كلما تباعدت المخارج. قال سيبويه: «فالإظهار في الحروف التي من مَخْرَجٍ واحد وليست بأمثالٍ سواءٍ أحسن، لأنّها قد اختلفت. وهو في المختلفة المخارج أَحْسَنُ، لأنّها أشدُّ تباعُداً. وكذلك الإظهار كلما تباعدت المخارج ازداد حسناً»(٢).

ولذلك لا يجيز سيبويه إدغام الرّاء في اللام أو النون، لأنّ الرّاء حرفٌ مكرّر، في حين أنّ اللام والنون ليسا كذلك، قال: «والرّاء لا تدغم في اللام ولا في النون، لأنّها مكرّرة، وهي تَفَشَّى إذا كان معها غيرها، فكرهوا أنْ يُجْحِفوا بها فَتُدغم مع ما ليس يتفشّى في الفم مثلها ولا يُكرّر. ويُقَوّي هذا أنّ الطاء وهي مُطْبَقَةٌ لا تُجْعَل مع التاء تاءً خالصةً، لأنها أفضل منها بالإطباق، فهذه أجدر أنْ لا تُدغم إذ كانت مُكَرَّرةً. وذلك قولك: اجْبُرْ لَبَطَةَ، واخْتَرْ نَقَلا»(٣).

أما إدغـام اللام والنون مـع الـراء فجائـزٌ، لأنـه ليس هنـاك إخـلالٌ بلفـظ الحروف، ولتقارب مخارجها، قال: «وقد تُدغم هذه اللام والنون مع الراء، لأنّك لا تُخِلُّ بهما كما كنت مُخِلاً بها لو أدغمتها فيهما، ولتقاربهنّ. وذلك: هرّأيت، ومَرَّأيْتَ»(٤). وتابع ابن خالويه سيبويه في ذلك محتجاً بكلامه فقال: «إنْ سألَ سائلٌ فقال: إنما أُدْغِمَت اللام في الراء لقرب المخرجين، فهل يجـوز إدغـام الراء في

---

(١) دقائق التصريف: ٣٣٨.

(٢) الكتاب: ٤/ ٤٤٥ ـ ٤٤٦.

(٣) الكتاب: ٤/ ٤٤٨.

(٤) المصدر نفسه.

اللام، نحو (استغفرْ لهم)، فقل: لا، وذلك أنّ سيبويه وغيره من البصريين لا يجيزون إدغام الراء في اللام، نحو: اجْبُرْ لَبَطَة، لأنّ الراء حرفٌ فيه تكرير»(١).

ثالثاً ـ ظاهرة الإعلال في «كتاب سيبويه» وأثرها في الإعلال عند الكوفيين:

الإعلال: هو تغيير حرف العلّة للتخفيف، بقَلْبٍ أو حَذفٍ أو إسكانٍ. وحروفه الألف والواو والياء. ولا تكون الألف أصلاً في المتمكّن ولا في فعلٍ، ولكن عن واو أو ياء(٢). أي يجمع الإعلال ثلاثة أشياء: القلب، كما في (قال)، والحذف، كما في (قلتُ)، والإسكان، كما في (يقول)(٣).

أ ـ الإعلال بالقلب:

وهو قلبُ أحد أحرف العلّة أو الهمزة حرفاً من هذه الأحرف، نحو: رَضِيَ، أصل الياء واو (رضو) لأنّها من الرّضوان، فقلبت الواو ياءً. ودعاء أصلها دعاو، قلبت الواو همزة. ومن الإعلال بالقلب:

١ ـ قَلْبُ الواو ياءً إذا كانت لاماً لاسم المفعول الذي ماضيه على (فَعِلَ) بكسر العين، نحو: رَضِيَ فهو مَرْضِيٌّ، أصله: مَرْضُوو ـ بواوين ـ قُلبت الثانية ياءً حملاً على الفعل لأنّها تُقْلَبُ فيه بكسر ما قبلها، ثم قُلبت الواو الأولى ياءً لاجتماعها مع الياء وأدغمت في الياء الثانية، ثم أُبْدِلت الضمة كسرة لتسلم الياء، فصارت: مَرْضِيٌّ.

قال ابن خالويه في قوله تعالى ﴿مَّرْضِيَّةً﴾[الفجر: ٢٨]: (الأصل في (مَرْضيّة):

---

(١) إعراب ثلاثين سورة: ١٢.

(٢) ينظر: شرح الشافية: ٣/ ٦٦، وشذا العرف: ٣٠٢.

(٣) ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ٢/ ٤١٥.

مَرْضُوّة، فقلبوا من الواو ياءً لأنّها أخف»(١) واعتمد ابن خالويه على كلام أبي عمر الجرمي، ليؤكد أنّ قلب الواو ياءً جائز، قال: «قال الجرمي: هذا مما قلبت العرب الواو فيه ياءً لغير علّة. وقال مثله قول عبد يَغُوثَ(٢):

وقد عَلِمَتْ عِرْسي مُلَيْكةُ أنّني أنا اللّيثُ مَعْدِيّاً عليَّ وعاديا»(٣)

وأجاز المازني قلب الواو ياءً، وإنْ كان القياس عنده بالواو، قال: «وإذا كان مثال (عتوّ) واحداً، فالوجه فيه إثبات الواو، والقلب جائز، نحو: مَعْدِيّ وعُتيّ، إذا أردت مصدر عتا يعتو عُتُوّاً»(٤). وعلّل ابن جني قلب الواو ياءً بقوله: «إنما جازَ القلب في (عُتِيّ) ونحوه على قلّته، لأنّه اجتمع في الطرف واوان، والأولى مُدغمة فخفِيَتْ، فكأنّه ليس بين الدال في (مَعْدوّ) وبين الواو الآخرة حاجزٌ لضعف الواو بالإدغام، فغُيِّرَتْ تشبيهاً بـ (أَدْلٍ)(٥) وليس مثله»(٦).

وورد عن بعض العرب (مَرْضوّة) على الأصل، فلم يقلبوا الواو ياءً، قال ابن خالويه: «ومن العرب مَنْ يقول: مَرْضُوَّة على الأصل، وتقول العرب: أرضٌ

---

(١) إعراب ثلاثين سورة: ٨٦.

(٢) وهو في الكتاب: ٤/ ٣٨٥، وشرح أبيات سيبويه: ٢/ ٤٣٣، والمنصف: ١/ ١١٨، ٢/ ١٢٢، وتحصيل عين الذهب: ٥٩١، وشرح المفصل: ٥/ ٣٦، ١٠/ ٢٢، ١١٠، والمقاصد النحوية: ٤/ ٥٨٩، والخزانة: ٢/ ١٠١.

(٣) إعراب ثلاثين سورة: ٨٦.

(٤) المنصف: ٢/ ١٢٢.

(٥) قال سيبويه: «الواو إذا كان قبلها حرف مضموم في الاسم وكانت حرف الإعراب قلبت ياءً وكُسِرَ المضموم، كما كسرت الباء في مبيع. وذلك قولك: دَلْو وأَدْلٍ». الكتاب: ٤/ ٣٨٣.

(٦) المنصف: ٢/ ١٢٣.

مسنيّة، والأصل: مَسْنُوّة»[١].

والإعلال بقلب الواو ياءً في (مَرْضِـيّ) ونحوه، نصّ عليه سيبويه في كتابه مبيّناً أنّ الأصل والقياس في (مَرْضِـيّ) هو (مَرْضُوٌّ)، غير أنّ قلب الواو ياءً جائز، ورد على ألسنة العرب قال: «وقالوا: عُتِيٌّ ومَغْزِيٌّ، شبّهوها حيث كان قبلها حرفٌ مضموم ولم يكن بينهما إلا حرفٌ ساكن بأَدْلٍ. فالوجه في هذا النحو الواو، والأخرى عربيةٌ كثيرةٌ»[٢]. وأمّا الجمع فيكون بالياء، قال: «والوجه في الجمع الياء، وذلك قولك: ثُدِيٌّ وعُصِيٌّ، لأنّ هذا جمع كما أنّ أدْلياً جمعٌ»[٣]. وأنشد فيما قُلبت الواو فيه ياءً من غير الجمع البيت الذي تقدم، ثم قال: «وقالوا: يسنوها المطر، وهي أرض مسنيّة. وقالوا: مَرْضيّ، وإنما أصله الواو. وقالوا: مَرْضُوٌّ فجاؤوا به على الأصل والقياس»[٤]. هذا يدلّ على أنّ كلام ابن خالويه على جواز قلب الواو ياءً في (مرضِـيّ) ومجيئه بالواو على الأصل، موافق لكلام سيبويه، ولعله مأخوذٌ عن كتاب سيبويه، أو عن كتب البصريين الذين قرؤوا كتابه.

وتناول النحاة المتأخرون هذه الظاهرة شرحاً وتفصيلاً. فابن يعيش يذهب إلى أنّ قلب الواو ياءً جائزٌ سماعاً، ويقوّي وَجْهَ القلب أنّ الفعل قد قلبت الواو فيه ياء، قال: «وقالوا: مَرْضِـيٌّ، وهو من الرّضوان، والوجه فيما كان واحداً الواو، والأخرى عربية كثيرة. وإنما جاز القلب في الواحد تشبيهاً بأَدْلٍ، وإنْ لم يكن مثله. فلولا السّماع لم يجـز ذلك، مع أنّ الواو قد انقلبت في رَضِـيَ وسَنِيْت الأرض،

---

(١) إعراب ثلاثين سورة: ٨٦.

(٢) الكتاب: ٤/ ٣٨٤.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

فهذا يُقَوّي وَجْهَ القلب»[١].

ويرى الرّضيّ أنْ ما جاء مكسور العين في الماضي القلب فيه أولى، وأمّا ما جاء مفتوح العين في الماضي فالتصحيح فيه أولى. قال: «وما كان القلب فيه أولى ويجوز تركُهُ فهو كل مفعول ليس الضمة فيه على الواو، لكنه من باب فَعِل بالكسر، نحو مَرْضِيّ، فإنّه أكثر من مَرْضُوّ، إتباعاً للفعل الماضي. وندر القلب في اسم مفعول ليس الضمة فيه على الواو، ولا هو من باب فَعِل بالكسر، كـ (مَغْزُوّ)، ويقال: أرضٌ مسنُوّة ومسنِيّة»[٢].

أي: إنّ تصحيح لام (مَعْدِيّاً) أولى من إعلالها بقلبها ياءً، لأنّ فعله (عَدَا) مفتوح العين في الماضي. ولذلك عدّ ابن هشام إعلال (مَعْدِيّاً) بقلب واوه ياءً شذوذاً، قال: «فإنْ كانت العين مفتوحةً وجب التصحيح، نحو: مَغْزُوّ، ومَدْعُوّ، والإعلال شاذّ»[٣]. في حين أنّ الأشموني يجيز إعلال (مَعْديّاً) ويرجّحه وإن كان القياس تصحيحه، يقول: «فإنك تقول في المفعول من عَدَا، ودَعَا، مَعْدوّ، ومَدْعُوّ، حَمْلاً على فعل الفاعل. هذا هو المختار، ويجوز الإعلال مَرْجوحاً، فتقول: مَعْدِيّ ومَدْعِيّ»[٤].

٢ ـ تُقلب الواو ياءً إذا اجتمعتا في كلمة واحدة، وكان السابق منهما ساكناً، وتُدغم في الياء الأخرى. فمثال ما تقدّمت فيه الواو: طيٌّ وليٌّ، مصدرا: طَوَيْتُ، ولَوَيْتُ، وأصلهما: طَوْيٌ ولَوْيٌ. قال الفراء: «العرب إذا جمعت بين الياء والواو

---

(١) شرح المفصل: ١٠/ ١١٠.

(٢) شرح الشافية: ٣/ ١٧١ ـ ١٧٢.

(٣) أوضح المسالك: ٤/ ٣٨٩ ـ ٣٩٠.

(٤) شرح الأشموني: ٤/ ١٨٦٢ ـ ١٨٦٣.

في كلمة واحدة، وسبق أحدهما بالسكون، قلبوا الواو ياءً وأدغموا وشدّدوا، من ذلك قولهم: كَوَيْتُه كيًّا، ولَوَيْتـه ليًّا. قال الله ﷻ: ﴿وَرَٰعِنَا لَيَّۢا بِأَلۡسِنَتِهِمۡ﴾[1] ولكنّ العرب أدغمت الواو في الياء، لأنّ أحدهما سبق بالسكون»[2].

وقال ابن الأنباري: «والأصل في ليَّكَ: لَوْيَكَ، فلما اجتمعت الياء والواو والسابق ساكن جُعلتا ياءً مشدّدة، كما قال الله ﷻ: ﴿وَكَانَ أَمۡرًا مَّقۡضِيًّا﴾[مريم: ٢١] أصلـه: مَقْضُوياً، فلما اجتمعت الياء والواو والسابـق ساكن جعلتـا يـاء مشددة، وكذلك كَوَيْتُـه كيّاً، ولويتـه ليّاً»[3]. ومثال ما تقدّمت فيه اليـاء: القيّـوم والقيّام، أصلهما: القَيْوُوم والقَيْوام، قال ابن الأنباري: «فالقيّوم: الفَيعُول، أصله: القَيْووم، فلما اجتمعت الياء والواو، والسابـق منهمـا ساكن، جُعلتـا ياءً مشدّدة. والقيّام: الفَيْعَال، أصله: القَيْوام، فلما اجتمعت اليـاء والواو، والسابق ساكـن جعلتـا ياءً مشددة»[4]. وكذلك سيِّـد وميِّـت، أصلهما: سَيْوِد، ومَيْوِت. قال المؤدّب: «وقال الكسائي: سيِّـد من الفعل فَيْعِـل، وهو في الأصـل: سَيْوِد، الواو فيه قائمة مقام العين من الفعـل، فلما سكنت الياء أُدغِمَتْ الواو فيها فصارت ياءً مشدّدة. ومثله قـول الله ﷻ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُۚ﴾[التوبة: ٣٦]، وقوله عزّ ذكره: ﴿أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾»[5][البقرة: ١٩].

وهذا موافقٌ لكلام سيبويه عن قلب الواو ياءً إذا اجتمعتا وكان السابق منهما

---

(١) تقدم تخريجها، ص٣٩١.

(٢) الأيام والليالي والشهور: ١.

(٣) شرح القصائد السبع: ١٠.

(٤) الزاهر: ١/ ٩٠.

(٥) ينظر كلام المؤدب في: دقائق التصريف: ٢٦٦.

ساكن، يقول: «هذا باب ما تُقلَب الواو فيه ياءً إذا كانت متحرّكة والياء قبلها ساكنة، أو كانت ساكنة والياء بعدها متحرّكة، وذلك لأنّ الياء والواو بمنزلة التي تدانت مخارجها لكثرة استعمالهم إيّاهما وممرّهما على ألسنتهم، فلمّا كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجز بعد الياء ولا قبلها، كان العمل من وجه واحد ورفعُ اللسان من موضع واحد أخفَّ عليهم. وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو، لأنّها أخفُّ عليهم، لشبهها بالألف. وذلك قولك في فَيْعِل: سيِّدٌ وصَيِّبٌ، وإنما أصلهما: سَيْوِد، وصَيْوِب»[١].

وأشار المؤدّب إلى أنّ بعضهم ـ غير الكسائي ـ ذهب إلى أنّ وزنَ (سيّد) في الأصل على فَيْعَل، بفتح العين، قال: «وقال غيره: هو من الفعل (فَيْعَل) فَغُيِّرت حركته، نحو قولهم: رجلٌ دُهري، المنسوب إلى الدَّهر»[٢]. ونصّ سيبويه على رأي مَن قال: إنّ (سيّد) أصله على فَيْعَل بفتح العين، لأنه ليس في غير المعتل فَيْعِلٌ، غير أنّه رجح مذهب الخليل الذي كان يقول: «سيِّد فَيْعِل، وإنْ لم يكن فَيْعِل في غير المعتل، لأنّهم قد يخصُّون المعتلّ بالبناء لا يخصّون به غيره من غير المعتل»[٣]، مبيّناً العلّة التي من أجلها ذهب مذهب الخليل ورجحه، قائلاً: «وقول الخليل أعجب إليّ، لأنه قد جاء في المعتل بناءٌ لم يَجِىء في غيره، ولأنّهم قالوا: هيَّبان وتيَّجان فلم يكسروا»[٤].

وقال المؤدب: «وتقول: (فَوْعال) من البيع: بَيّاع، وهو في الأصل:

(١) الكتاب: ٤/ ٣٦٥.

(٢) دقائق التصريف: ٢٦٦.

(٣) الكتاب: ٤/ ٣٦٥.

(٤) المصدر نفسه: ٤/ ٣٦٥.

(بَوْيَاع) فأدغِمَت الواو لسكونها في الياء لتحرّكها. و(فَعْيال) و(فَيْعال) من القول: قيّال. ومن البَيْع: بيّاع. والأصل فيهما: (قَيْوَال، قَوْيَال) فتدغم الواو مرّةً في الياء، والياء مرّة في الواو، للعلة المذكورة»[1]. وهذا موافقٌ لكلام سيبويه فإنّه قال: «ومما قلبوا الواو فيه ياءً دَيَّارٌ وقيَّامٌ، وإنما كان الحدُّ قَيْوام ودَيْوار. وقالوا: قَيُّوم ودَيُّور، وإنما الأصل: قَيْوومٌ ودَيْوورٌ، لأنّهما على فَيْعَال وفَيْعُول»[2].

وشرط قلب الواو ياءً إذا اجتمعتا أنْ تكون أولاهما أصلية ساكنة في الأصل، لذلك لا يجوز قلب الواو ياءً في نحو سُويِرَ وبُويِعَ، لأنّ الواو ليست أصلية. هذا ما نقله سيبويه عن الخليل، قال: «وسألت الخليل عن سُويِرَ وبُويِعَ ما منعهم من أنْ يقلبوا الواو ياءً؟ فقال: لأنّ هذه الواو ليست بلازمة ولا بأصل، وإنّما صارت للضمة حين قلت: فُوعِل. ألا ترى أنك تقول: سايَر ويُسايِرُ، فلا تكون فيهما الواو. وكذلك تُفُوعِل نحو: تُبُويِع، لأنّ الواو ليست بلازمة، وإنما الأصل الألف»[3].

وأشار المؤدب إلى منع قلب الواو ياءً في نحو سُويِرَ وبُويِعَ مستنداً إلى كلام الخليل، فنقل عنه قوله: «إنّ مثل واو (سُويِر) الياء في (الديوان)، لأنّها بدلٌ من واو فلم يُدغموا فصارت كواو (سُويِر) حين كانت بدلاً من ألف (سَايَرَ)، والدليل على أنّها بَدَل من واو، قولهم: دواوين، ودُوَيوِين»[4]. ولعل المؤدّب أخذ ذلك عن «كتاب سيبويه».

٣ ـ تقلب الواو والياء همزة إذا وقعت إحداهما بعد ألف صيغة منتهى

---

(١) دقائق التصريف: ٢٧٩.

(٢) الكتاب: ٤/ ٣٦٧.

(٣) الكتاب: ٤/ ٣٦٨.

(٤) دقائق التصريف: ٢٨٠.

الجموع (مَفَاعِل)، وكانت مدّة زائدة في المفرد، نحو: عجوز وعجائز، وقصيدة وقصائد، وكتيبة وكتائب. والأصل: عجاوز، وقصايد، وكتايب. يلاحظ أنه يشترط في قلب الواو والياء همزة أن تكون الياء أو الواو حرف مدّ، وأن تكون زائدة. قال الفرّاء: «إنما يهمز من هذا ما كانت الياء فيه زائدة، مثل: مدينة ومدائن، وقبيلة وقبائل، لما كانت الياء لا يُعْرَف لها أصل، ثم قارفتها ألف مجهولة أيضاً همزت»[1].

وقال ابن خالويه: «وإنما يُهمز من الياءات ما كان زائدةً نحو قوله: ﴿فِي ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ﴾»[2][الأعراف: ١١١]. وهذا موافق لمذهب سيبويه فإنه سأل الخليل عن واو عجوز، وألف رسالة، وياء صحيفة، لأي شيء همزنَ في الجمع، إذا قلت: صحائف ورسائل وعجائز؟ فقال: «هذه الحروف لما لم يكن أصلها التحريك وكانت مَيِّتةً لا تدخلها الحركة على حال، وقد وقعت بعد ألف، لم تكن أقوى حالاً مما أصله متحرّك وقد تدخله الحركة في مواضع كثيرة، وذلك نحو قولك: قال، وباع، ويغزو، ويرمي، فهُمِزَت بعد الألف كما يُهمَز سِقَاءٌ وقضاءٌ، وكما يُهمَز قائلٌ وأصله التحريك، فهذه الأحرف الميّتة التي ليس أصلُها الحركة أجدَرُ أن تغيَّر إذا همزتَ ما أصله الحركة»[3]. ونقل المؤدب في «الدقائق»[4] كلام الخليل ولعله أخذه عن «كتاب سيبويه».

فإنْ لم تكن الياء أو الواو حرف مدٍّ، أو زائدة لا تقلبان همزة في الجمع،

---

(١) معاني القرآن: ١/ ٣٧٣.

(٢) إعراب القراءات السبع: ١/ ١٧٦.

(٣) الكتاب: ٤/ ٣٥٦.

(٤) دقائق التصريف: ٢٧٨ ـ ٢٧٩.

نحو: أطيب (أفعل تفضيل من طاب) جمعه أطايب بإبقاء الياء، وذلك لأنّ الياء ليست حرفَ مدٍّ. وجداول: لم تقلب الواو همزة لأنها ليست حرف مدٍّ زائد في المفرد جدول. وكذلك مكايد جمع مكيدة، ومَسيل الماء، الجمع مسايل، لأنّ الياء أصلية ليست زائدة. ومعيشة جمعها معايش، لم تقلب الياء همزة لأنها ليست زائدةً في المفرد (معيشة) بل الياء أصلية، وهي عين الكلمة، يقول الفرّاء في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾[1]: «لا تُهمز، لأنّها ـ يعني الواحدة ـ مَفْعِلَة، الياء من الفعل، فلذلك لم تهمز. وربما همزت العرب هذا وشبهه، يتوهمون أنها فعيلة، لشبهها بوزنها في اللفظ وعدّة الحروف»[2]. ويقول ابن خالويه في قراءة (معائش) بالهمز: «قال النحويون: إنّ همزه لحنٌ، لأنّ الميم زائدة والياء أصلية، واحدها مَعِيشة، والأصل: مَعْيِشَة، فنقلوا كسرة الياء إلى العين، والياء أصلية متحمّلة للحركة، فكسروا للجمع. ولا يجوز همز نظير (معايش) وإنْ كان من ذوات الواو إلا حرفاً واحداً (مصائب) وأصله مصاوب. وإنّما هُمِز تشبيهاً بصحيفة وصحائف إذ كان لفظهما يشبه لفظَهما. وكذلك (معايش) من همزها شبّهها بمدائن»[3]. وقد تقدم كلام سيبويه والمؤدب على همز (مصائب) ونحوها فيما سلف[4].

ب ـ الإعلال بالنقل:

وهو نقل حركة حرف العلّة إلى الحرف الساكن الصحيح قبله نحو: يَقُوم، أصلها: يَقْوُم، نُقِلت ضمّة الواو إلى الحرف الساكن الصحيح قبل الواو، وسكنت

---

(١) تقدم تخريجها، ص٣١٥.

(٢) معاني القرآن: ١/ ٣٧٣.

(٣) إعراب القراءات السبع: ١/ ١٧٦.

(٤) ينظر: الفصل الخامس من الباب الأول، ص٣١٥ ـ ٣١٦.

الواو. ومن مواضع الإعلال بالنقل المصدر إذا كان على وزن (إِفْعال) ممّا أعلّت عينه حُمِل على فعله في الإعلال، فتُنْقَل حركة عينه إلى فائه، ثم تُقلب ألفاً لتجانس الفتحة فيلتقي ألفان فتُحذَف إحداهما لالتقاء الساكنين، ثم تُعَوّض عنها تاء التأنيث، وذلك نحو إقَامَة، أصلها: إِقْوَام، نُقِلَت فتحة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها (القاف)، ثم قُلبت الواو ألفاً لتحرّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها، فالتقى ألفان، الأولى بدل عين الكلمة، والثانية ألف إفْعَال، فوجب حذف إحداهما. فذهب الخليل وسيبويه إلى أنّ المحذوفة ألف (إفعال)، لأنّها الزائدة ولقربها من الطرف، ولأنّ الاستثقال بها حصل، وذهب الأخفش إلى أنّ المحذوفة بدل عين الكلمة[1]. قال المؤدّب: «والإقامة في الأصل: إقْوَام، فحُذِفت الواو كراهية التقاء الساكنين وهما الواو والألف، ونُصبت الفاء لتحوّل حركة الواو إليها ليُعْلَمَ موضع المحذوف هذا قول الأخفش. وقال الخليل وسيبويه: حُذفت الألف لالتقاء الساكنين في (إقْوَام) لا الواو، ثم ألقَوا حركة الواو على القاف قبلها فصارت ألفاً لفتحة ما قبلها»[2].

وذهب الفرّاء مذهب الأخفش، فهو يرى أنّ حذف الهاء من المصدر (إِقَامة) لا يجوز، لأنّها بدل عين الكلمة المحذوفة، يقول: «وأما قوله: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾[النور: ٣٧] فإنّ المصدر من ذوات الثلاثة إذا قلت: أفعلتُ، كقِيلك: أقمت وأجرت وأجبت، يُقال فيه كله: إقامةً وإجارةً وإجابةً لا يسقط منه الهاء. وإنما أدخلت لأنّ الحرف قد سقطت منه العين، كان ينبغي أن يُقال: أقمته إقواماً وإجواباً، فلما سكّنت الواو وبعدها ألف الإفعال فسكنتا سقطت الأولى منهما.

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ١٠/ ٧٠، والممتع في التصريف: ٢/ ٤٩٠، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٥١، وارتشاف الضرب: ١/ ٣٠٨، وشرح الأشموني: ٤/ ١٨٥٩.

(٢) دقائق التصريف: ٢٨٤.

فجعلوا فيه الهاء كأنّها تكثير للحرف»[١].

فسيبويه يرى أن المحذوف الألف الثانية (ألف المصدر) لزيادتها، والأخفش والفرّاء يذهبان إلى أنّ المحذوف الألف الأولى المنقلبة عن الواو (عين الكلمة). وهذا الخلاف ليس خلافاً جوهرياً في أصل القاعدة الصرفية بل هو خلاف فرعي، لأن كلا القولين صحيح يؤكد ذلك أنّ نظير هذه المسألة في الحذف اسمُ المفعول مما عينه حرفُ علّة، إذ الأمر فيهما واحد. فمذهب سيبويه أنّ المحذوف في نحو (مَقُول) و(مَبِيع) (واو) مفعول، يقول في (باب ما اعتلّ من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها): «ويعتلّ مفعول منهما كما اعتلّ فُعِلَ، لأنّ الاسم على فُعِلَ مفعول، كما أنّ الاسم على فَعَل فاعل، فتقول: مَزُورٌ ومَصوغٌ، وإنّما كان الأصل مَزْوورٌ، فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا في يَفْعَل، وحُذفت واو مفعول لأنْ لا يلتقي ساكنان. وتقول في الياء: مَبِيْعٌ ومَهيبٌ، أُسكنت العين وأُذهبت واو مفعول، لأنّه لا يلتقي ساكنان»[٢]. يريد أنّ المحذوف من اسم المفعول المعتل العين من ذوات الواو، واو مفعول، لأنّها زائدة، والتي قبلها أصلية، لأنّها عين الفعل، فإذا اجتمع حرفان أحدهما زائد والآخر أصلي، واحتجنا إلى حذف أحدهما، حذفنا الزائد، وكان أولى بالحذف لأنّه مُجْتَلَبٌ لم يكن موجوداً من قبل[٣]. وأما الأخفش فالمحذوف عنده عين الكلمة، لأنّه إذا التقى ساكنان حُذف الأول، أو حُرِّك لالتقاء الساكنين[٤]. وقد وقف النحاة على هذين الرأيين، فقالوا:

---

(١) معاني القرآن: ٢/ ٢٥٤.

(٢) الكتاب: ٤/ ٣٤٨.

(٣) ينظر: النكت: ٣/ ٣٤٨.

(٤) ينظر: المقتضب: ١/ ١٠٠، والنكت: ٣/ ٣٤٧.

«وكلا القولين حسنٌ جميلٌ، وقول الأخفش أقيس(١)، من جهة قاعدة حذف الأول إذا وليه ساكن، ومذهب الخليل وسيبويه أقلّ كلفةً وعملاً»(٢).

ج ـ الإعلال بالحذف:

وهو نوعان: قياسي وغير قياسي.

١ ـ الحذف غير القياسي: وهو ما كان لغير علّةٍ تصريفية نحو: يد، دم، فم، هذه الكلمات حُذف منها حرفٌ للتخفيف. يدلّ على ذلك أنّ الحرف المحذوف من هذه الكلمات يُرَدُّ إليها عند التثنية أوالجمع أو التصغير، لأنّ التصغير يَرُدُّ الكلمات إلى أصولها، قال ابن خالويه: «والأصل في فمْ: فَوه، فأسقط الهاء تخفيفاً، فبقي فُو، فأبدلوا منه الميم. والدليل على ذلك قولهم في الجمع: أفواه، وفي التصغير: فُوَيه»(٣). وقال ابن شُقير: «قال الشاعر(٤):

ولــو أنّــا علــى حَجَــرٍ ذُبِــحْنا جَــرَى الــدّمَيَان بــالخَبَرِ اليقــينِ

فقال: (الدميان) على الأصل.

---

(١) هذا قول المازني في المنصف: ١/ ٢٨٨.

(٢) هذا تعليق ابن يعيش في شرح الملوكي: ٣٥٢، وينظر تفصيل هذه المسألة: أصول ابن السراج: ٣/ ٢٨٣، والممتع: ٢/ ٢٥٤، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٤٣، وشرح الشافية للجاربردي: ٢/ ٤٥٦.

(٣) ليس في كلام العرب: ٦٩.

(٤) البيت للمثقّب العبدي في ملحق ديوانه: ٢٨٣، ولعلي بن بدّال السّلميّ في شرح شواهد الشافية: ١١٢، والخزانة: ١/ ٢٦٧، وبلا عزو في المقتضب: ١/ ٢٣١، ٢/ ٢٣٨، ٣/ ١٥٣، والمنصف: ٢/ ١٤٨، وشرح المفصل: ٤/ ١٥١، ٥/ ٨٤، ٦/ ٥، ٩/ ٢٤، والممتع في التصريف: ٢/ ٦٢٤.

وقال الفرزدق(١):

هما نَفَثَا في فيَّ من فَمَوَيْهِما ... على النّابِحِ العاوِي أشدَّ لِجامِ

وكذلك تقول: يَدٌ ويَدَيٌ، فإذا صاروا إلى الاثنين قالوا: يَدَيَان»(٢). وقد نصّ سيبويه على ذلك في (باب ما ذهبت لامه)، قال: «فمِنْ ذلك: دَمٌ، تقول: دُمَيٌّ، يدلّكَ دماءٌ على أنه من الياء أو من الواو. ومن ذلك أيضاً: يَدٌ، تقول: يُدَيَّةٌ، يدلّك أيْدٍ على أنّه من بنات الياء أو الواو. ودماءٌ وأَيْدٍ دليلان على أنّ ما ذهب منهما لام... ومن ذلك فَمٌ تقول: فُوَيْهٌ، يدلّكَ على أنّ الذي ذهب لام وأنّها الهاء، قولهم: أفواهٌ، وحذفتَ الميم ورددْتَ الذي من الأصل، كما فعلتَ ذلك حين كسَّرْتَه للجمع فقلت: أَفْواهٌ»(٣). أي إنّ الأصل في دم، ويد، وفم، ثلاثة أحرف، حُذف منها حرف، قال السيرافي: «والدليل على ما قُلنا أنّك إذا صغّرْتَ دماً فقلت: دُمَيّ فتجيء بياء بعد الميم، وتأتي بياء التصغير فتدغم الياء في الياء فتشدّدها، وكذلك إذا جمعته تقول: دماء مثل كلاب، تأتي بألف تزيدها للجمع بعد الميم، وتأتي بالياء التي كانت ذهبت في دم فتجعلها بعد الألف المزيدة للجمع فتقلبها همزة، ويقوّي ذلك أنّ الشاعر لمّا اضطر ردّ ما كان ذهب من دمٍ في التثنية فقال: ولو أنّا على حجر... البيت»(٤).

---

(١) وهو في ديوانه: ٢/ ٢١٥، وروايته: (هما تَفَلا في فيّ... رجام)، والكتاب: ٣/ ٣٦٥، ٦٢٢، والمقتضب: ٣/ ١٥٨، وشرح أبيات سيبويه: ٢/ ٢٥٨، والخصائص: ١/ ١٧٠، ٣/ ١٤٧، وتحصيل عين الذهب: ٤٩٧، وشرح شواهد الشافية: ١١٥، والخزانة: ٤/ ٤٦٠، ٧/ ٤٧٦، ٥٤٦.

(٢) المحلى (وجوه النصب): ١٩٨.

(٣) الكتاب: ٣/ ٤٥١ ـ ٤٥٣. وينظر: ٣/ ٣٦٥.

(٤) ينظر: السيرافي النحوي: ٥٥٣.

وأشار ابن خالويه إلى أنّه لا يجوز الجمع بين العِوض والمُعوّض منه، مبيّناً أنه ليس في كلام العرب حرفٌ حُذِف وعُوِّض منه حرفٌ آخر، ثم جمعوا بين العِوض وبين المُعَوّض منه، إلا حرفاً واحداً، وهو قول الفرزدق الذي تقدّم، ثم قال: «وإنما الأصل الواو: هذا فُو زيدٍ، فأبدل من الواو ميماً لمّا أفرَدَ فقال: فماً، لأنه لا يكون اسمٌ على حرفين الثاني حرفٌ ليّن، لأنّ التنوين يُسْقِطُه، فبعد أنْ أبدلوا الميمَ من الواو وجب أن يقول: فَمَان، فقال: فمَوان. وقال بعض العرب: رأيت فَمَوَيه، والصواب حَذفُ الواو إذا جئت بالميم»(١).

ولا ينكر سيبويه أنْ يقال في التثنية: فمان أو فموان، يقول بعد أن أنشد بيت الفرزدق: «وقالوا: فمَوَان، فإنما تردّ في الإضافة كما تردّ في التثنية وفي الجمع بالتاء، وتبني الاسم كما تثنّي به، إلا أنّ الإضافة أقوى على الردّ. فإنْ قال: فمان، فهو بالخيار، إن شاء قال: فمَوِي، وإنْ شاء قال: فمِيّ. ومَنْ قال: فمَوَان، قال: فَمَوِيٌّ على كل حال»(٢). وكأنّ سيبويه يرى أنّ الجمع بين العِوَض والمعوّض منه جائز في الشعر للضرورة، يؤيّده قول السّيرافي: «وهذا عند البصريين في ضرورة الشعر جائز أنْ يُعَوّضوا من حروف، ثم يردّونه مع بقاء العوض... من ذلك أنّهم جعلوا الميم في (فمٍ) بدلاً من الواو، ثم يضطر الشاعر فيردّ الواو مع بقاء الميم»(٣). وذهب الأعلم إلى أنه إذا كانت الميم بدلاً من الواو، فلا ينبغي أن يُجْمَع بينهما، غير أنّه قال: «ويحتمل أن يكون لما رأى (فماً) على حرفين توهّمه مما حُذفت لامُهُ من ذوات الاعتلال كيَدٍ، ودمٍ، فردَّ ما توهّمه محذوفاً منه فقال: فمويهما»(٤).

(١) ليس في كلام العرب: ٦٩.

(٢) الكتاب: ٣/ ٣٦٦.

(٣) شرح كتاب سيبويه: ٢/ ٨٨.

(٤) تحصيل عين الذهب: ٤٩٧.

٢ ـ الحذف القياسي: وهو ما كان لعلّة تصريفية مطردة، وينحصر في نوعين، الحذف للاستثقال، والحذف لالتقاء الساكنين. وسأكتفي بذكر بعض مواضع الإعلال القياسي لعلها تكون دليلاً على تأثّر الكوفيين بكتاب سيبويه:

ـ إذا كان الفعل على وزن (أَفْعَل) حُذفت همزته من المضارع، واسمَيْ الفاعل والمفعول، نحو: أُكرِمُ، نُكْرِم، يُكْرِمُ، تُكرمُ، مُكْرِمٌ، مُكْرَمٌ، والأصل: أُؤَكرمُ، نُؤَكرم، يُؤَكرمُ، تُؤَكرمُ، مُؤَكرِمٌ، مُؤَكرَمٌ. حُذفت الهمزة كراهَة اجتماع همزتين في المضارع المبدوء بهمزة المتكلم لاستثقال النطق بها، وحُمِلَ عليها الفعل المبدوء بالياء أو بالتاء أو بالنون[١]. قال أبو العباس ثعلب: «يقولون: أفعِلُ، ويُفْعِلُ، فيحذفون الهمز استثقالاً»[٢].

ونصّ سيبويه على حذف الهمزة من الفعل المضارع إذا كان الماضي على وزن (أفعل) نقلاً عن الخليل الذي كان يرى أنّ القياس ثباتُ الهمزة في المضارع المبدوء بالياء أو بالتاء أو بالنون، إلا أنه حُذِفت الهمزة من المضارع المبدوء بهمزة المتكلم، كراهة اجتماع همزتين لثقل النطق بها، وحُمِل عليها المضارع المبدوء بحروف المضارعة الأخرى، قال سيبويه: «وزعم الخليل أنّه كان القياسُ أَنْ تَثْبُتَ الهمزة في يُفعِلُ ويُفْعَلُ وأخواتهما، كما ثبتت التاء في تَفَعَّلْتُ وتَفاعلت في كل حال، ولكنهم حذفوا الهمزة في باب أفعل من هذا الموضع فاطَّرَدَ الحذفُ فيه، لأنّ الهمزةَ تَثْقُلُ عليهم. وكَثُرَ هذا في كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حَذْفِه،

---

(١) ينظر: شرح الشافية للرضي: ١/ ١٣٩، وشرح الشافية للجاربردي: ١/ ٨٧. وقال ابن جني: ثم قالوا: نُكرِم، وتُكرم، ويُكرِم، فحذفوا الهمزة، وإنْ كانوا لوجاؤوا بها لما اجتمع همزتان، ولكنهم أرادوا المماثلة، وكرهوا أن يختلف المضارع فيكون مرة بهمزة وأخرى بغير همزة، محافظة على التجنيس في كلامهم. المنصف: ١/ ١٩٢.

(٢) مجالس ثعلب: ١/ ٣٩.

كما اجتمعوا على حَذْفِ كُلْ وتَرَى»[١].

وقد تَثْبُتُ الهمزة فلا تُحْذف في ضرورة الشعر، قال ثعلب: «وربّما جاؤوا بالأصل، كقول الشاعر[٢]:

وصَـــالِيَاتٍ ككَمَـــا يُـــؤَثْفَيْن»[٣]

فالفعل أَثْفى، مضارعه: يُثْفِي، والأصل: يُؤَثْفِي، حُذفت الهمزة منه لثقل النطق بها. وجاء به الشاعر هنا على الأصل بإثبات الهمزة. وأشار سيبويه إلى أنّ الهمزة قد تثبت في ضرورة الشعر، ويأتي المضارع على الأصل بلا حَذْفٍ، قال: «وقد جاء في الشعر حيث اُضْطُرَّ الشاعر. قال الراجز:

وصـــالياتٍ ككَمـــا يُـــؤَثْفَيْن

وإنما هي من: أَثْفَيْتُ»[٤].

ـ إذا كان الفعل الماضي ثلاثياً واوي الفاء، مفتوح العين في الماضي، مكسور العين في المضارع حُذفت فاؤه (الواو) من المضارع. وعلّة الحذف وقوع الواو بين الياء المفتوحة والكسرة[٥]. ويجب تعويض الهاء من المحذوف في المصدر. نحو: وَعَدَ ـ يَعِدُ ـ عِدَةً، وَزَنَ ـ يَزِنُ ـ زِنةً. وأصل يَعِدُ: يَوْعِـد، ويَزِن: يَوْزِنُ. قال ابن

(١) الكتاب: ٤/ ٢٧٩.

(٢) تقدم تخريجه، ص١٥٧.

(٣) مجالس ثعلب: ١/ ٣٩.

(٤) الكتاب: ٤/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠.

(٥) قال الجاربردي: لأنّ الواو من جنس الضمـة، وتقدّر بضمتين، والكسرة التي بعدها من جنس الياء التـي قبلهـا، ووقوع الشيء بين شيئين يضادانه مستثقَلٌ، فوجب الفرار منـه. شرح الشافية: ٢/ ٤٢٢.

خالويه: «وقال: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾[الإخلاص: ٣] والأصل: يَوْلِد، فلما حَلّت الواو بين ياءٍ وكسرة خزلوها»[١]. وقال: «يَقِفُ، وزنه يَفْعِلُ، والأصل: يَوْقِفُ، فلمّا وقعت الواو بين ياءٍ وكسرة حُذفت»[٢]. وقال ابن الأنباري: «يَفِرُهُ، كان الأصل فيه: يَوْفِرُهُ، فحذفت الواو لوقوعها بين الكسرة والياء، كما حذفت من يَزِنُ ويَلِدُ»[٣].

وأملى أبو العباس ثعلب: «وَعَد يَعِدُ، ووزنَ يَزِنُ، كان يَوْزِنُ ويَوْعِدُ. فلم يجتمع الواو مع الكسرة والياء، ثم بَنَوا الفعل على هذا، فقالوا: يَزِنُ»[٤].

ونصّ سيبويه على ظاهرة حذف الواو من الفعل المثال المكسور العين في المضارع، مبيّناً أنّ علة حذفها وقوعها بين ياء وكسرة، قال: «تقول: وعدتُه فأنا أَعِدُه وَعْداً، ووزنتُه فأنا أَزِنُه وزناً، ووأدتُه فأنا أَئِدُه وَأداً، كما قالوا: كسرتُه فأنا أكسِرُه كَسْراً. واعلم أنّ ذا أصله على قَتَل يَقْتُلُ وضَرَبَ يَضْرِبُ، فلما كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا: ياجَلُ وييجل، كانت الواو مع الضمة أثقل، فصرفوا هذا الباب إلى يَفْعِلُ فلما صَرَفوه إليه كَرِهوا الواو بين ياء وكسرة، إذ كرهوها مع ياء فحذفوها، فهم كأنهم إنما يحذفونها من يَفْعِل»[٥].

يريد: أنّهم حذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، وألزموا هذا الباب (يَفْعِل) إذا كان الماضي على (فَعَل)، لأنّهم إذا حذفوا الواو كانت الياء مع كسرة أخفّ من الياء مع ضمة، والياء مع الواو والكسرة في (يَوْعِدُ) الذي هو أصل (يَعِدُ) أخفّ من

---

(١) إعراب ثلاثين سورة: ٢٣٠.

(٢) شرح مقصورة ابن دريد: ٣٨١.

(٣) شرح القصائد السبع: ٢٨٧.

(٤) مجالس ثعلب: ٢/ ٤٢٨.

(٥) الكتاب: ٤/ ٥٢ ـ ٥٣.

الياء والواو والضمة في (يوعُد) و(يوزُن)، لو جاء على (يَفْعُل) فصرفوه إلى (يَفْعِل)، وحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة[(١)].

ويؤكد مذهب سيبويه قول ابن يعيش: «حُذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة استخفافاً. وذلك أنّ الواو نفسها مُستثقلة، وقد اكتنفها ثقيلان: الياء والكسرة، والفعل نفسه أثقل من الاسم، وما يعرض فيه أثقل مما يعرض في الاسم. فلما اجتمع هذا الثقل آثروا تخفيفه بحذف شيء منه. ولم يجز حذف الياء، لأنّه حرف المضارعة، وحذفها يخلُّ بمعناها، مع كراهية الابتداء بالواو. ولم يَجُزْ حذف الكسرة، لأنّه بها يُعْرَف وزن الكلمة. فلم يَبْقَ إلا الواو فَحُذِفت، وكان حذفُها أبلغَ في التخفيف، لكونها أثقل من الياء والكسرة، مع أنها ساكنة ضعيفة، فقوي سبب حذفها. وجعلوا سائر المضارع محمولاً على (يَعِدُ) فقالوا: تَعِدُ، ونَعِدُ، وأَعِدُ. فحذفوا الواو، وإنْ لم تقع بين ياء وكسرة لئلا يختلف بناء المضارع، ويُجْرَى في تصريفه على طريقة واحدة»[(٢)].

فمذهب أكثر الكوفيين موافق لمذهب سيبويه، وكأنّهم تأثّروا برأيه حين ذهب إلى أنّ علّة حذف الواو وقوعها بين ياءٍ وكسرة.

وذهب الكسائي ـ فيما حكى عنه ابن الأنباري ـ إلى أنّ الواو حذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي، قال: «حُذفت الواو فَرْقاً بين الواقع وغير الواقع. فالواقع: قولك: يزنُ الأموال ويلد الأولاد، وغير الواقع: وَجِلَ يَوْجَلُ، ووَحِلَ يَوْحَلُ»[(٣)].

---

(١) ينظر: السيرافي النحوي: ١٥٤.

(٢) شرح المفصل: ١٠/ ٥٩، وينظر: الكامل: ١/ ١١٥، والأصول في النحو: ٣/ ٣٠٧، والمنصف: ١/ ١٨٤، وشرح الملوكي: ٣٣٤، والممتع: ٢/ ٤٢٦، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٨٨.

(٣) شرح القصائد السبع: ٢٨٧.

غير أنّ المؤدب أشار إلى أنّ مذهب الكسائي غير ذلك، فهو يرى رأي الخليل ويذهب مذهبه في أنّ الواو سقطت للكسرة التي بعدها، قال: «واختلفوا في سقوطها، فقال الخليل بن أحمد البصري رحمه الله وبعض أصحابه: سقطت الواو في مثل: يَعِدُ ويَصِلُ، لأنها خرجت ساكنةً وخلفتها الضمة، والعرب تكره الكسرة بعد الضمة إلا فيما لم يُسمَّ فاعله، فأسقطوها كراهية ضمة بعدها كسرة. وقال سيبويه: سقطت الواو لوقوعها بين الياء والكسرة. وقال الكسائي: والقول الذي يُعْتَمَدُ عليه هو قول الخليل بن أحمد رحمه الله، وهو أنّ الواو سقطت للكسرة التي بعدها، لأنّي لم أجد شيئاً من العرب يأتي عليه بالنقض والإفساد»[1]. وأمّا ما حكاه ابن الأنباري عن الكسائي، فعزاه المؤدب إلى الفرّاء ورجّحه، قال: «والقول الصحيح الذي لا يجوز غيره قول الفرّاء رحمه الله، وهو أنّ الواو إنما سقطت حيث سقطت لخروج الدائم على ميزان (فاعل)، نحو: وَزَعَ يَزَعُ فهو وَازِعٌ، ووسَعَ فهو واسِعٌ، ولوقوعه على المفعول به أيضاً»[2]. كما حكاه ابن جني[3] وابن عصفور[4] عن الفرّاء أيضاً. وكأنهم عوّلوا على كلامه في «المعاني»: «الفعل إذا فتح يكون على وجهين. فأما الذي يقع فيه فالواو منه ساقطة، مثل: وَزَنَ يَزِن، والذي لا يقع تثبت واوه في يَفْعِلُ»[5].

وحكى السّيرافي ذلك عن الكوفيين وردّه، فقال: «والكوفيون يقولون: إنّ

---

(١) دقائق التصريف: ٢٢١ ـ ٢٢٣.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المنصف: ١/ ١٨٨.

(٤) الممتع: ٢/ ٤٣٥.

(٥) معاني القرآن: ٢/ ١٥٠.

الواو سقطت فرقاً بين ما يتعدّى وما لا يتعدّى من هذا الباب. فما يتعدّى منه فنحو: وَعَدَه يَعِدُه، ووَزنَه يَزِنُه، وما لا يتعدّى نحو قولنا: وَجِلَ يَوْجَل، ووَحِل يَوْحَلُ، ووَهِمَ يَوْهَمُ. والذي قالوه من ذلك باطلٌ من غير وجه. من ذلك أنّ ما جاء من (فَعَلَ يَفْعِل) من هذا الباب تسقط واوه، وإنْ كان لا يتعدّى، وذلك كثير، كقولنا: وَكَف يَكِفُ، ووَجَبَ القلب يَجِبُ... وهو أكثر من أنْ يُحْصَى. ومن الدليل أيضاً على ذلك أنّا رأينا بعض الأفعال من هذا الباب يجيء مستقبله على يَفْعِلُ ويَفْعَل، وكان (يفعَل) منه بإثبات الواو، و(يَفْعِل) بإسقاطها. قالوا: وَحِرَ صدره عليّ يَحِرُ، ووَغَرَ يَغِرُ، وقالوا: يَوْغَرُ ويَوْحَرُ، فأثبتوا الواو في (يَفْعَل)، وأسقطوها في (يَفْعِل). فوضح بذلك أنّ سقوط الواو في يَعِدُ ويَزِنُ من أجل وقوعها بين ياء وكسرة لا من أجل التعدي»[١].

وعقد أبو البركات في علّة حذف الواو من الفعل المثال في المضارع المكسور العين، مسألة للخلاف بين البصريين والكوفيين[٢]. وتبعه على ذلك ابن يعيش والرضي فنسبوا إلى الكوفيين أنهم قالوا: إنما حذفت الواو فرقاً بين ما يتعدى من هذا الباب وما لا يتعدّى»[٣].

وقد تبيّن أنّ مذهب ثعلب وابن الأنباري وابن خالويه موافقٌ لمذهب سيبويه. ولذلك فإنّ الدكتور محمد خير الحلواني يرى أنّ هذا الوهم الذي وقع فيه أبو البركات مَرَدّه إلى المبرد، لأنه استعان به في هذه المسألة، وقدّم أدلته في الردّ على مذهب الكوفيين[٤].

(١) السيرافي النحوي: ١٥٥، وينظر: الكامل: ١/ ١١٥، وشرح المفصل: ١٠/ ٥٩.
(٢) الإنصاف، المسألة (١١٢): ٢/ ٢٧٤.
(٣) ينظر: شرح المفصل: ١٠/ ٥٩، وشرح الملوكي: ٣٣٥، وشرح الشافية: ٣/ ٩٢.
(٤) الخلاف النحوي وكتاب الإنصاف: ١٩٠، وينظر: الكامل: ١/ ١١٥، ٣٥٩.

وإذا كان الفعل مكسور العين في الماضي، مفتوح العين في المضارع أو مضمومها، فإنّ الواو تبقى ولا تُحذَف، نحو: وَجِل يَوْجَلُ، وَحِلَ يَوْحَلُ، وَجِعَ يَوْجَعُ، وَضُؤَ يَوْضُؤُ. قال ابن خالويه: «فإنْ حلّت الواو بين ياء وفتحة، أو بين ياء وضمة لم تُحذَف، مثل: يَوْطُؤ ويَوْضُؤُ، ويَوْجَلُ ويَوْحَلُ»[(١)]. وقال ثعلب: «ووَجِلَ يَوْجَلُ، ثبتت الواو لأنّ بعدها فتحة، فلم يجتمع ما يُسْتَثقل»[(٢)].

وهذا موافقٌ لمذهب سيبويه فإنّه قال معلّلاً ذلك: «وقالوا: وَجِلَ يَوْجَلُ وهو وَجِلٌ فأتمّوها، لأنّها لا كسرة بعدها، فلم تُحذَف، فرقوا بينها وبين يَفْعِلُ. وقالوا: وَضُؤَ يَوْضُؤُ، ووَضُعَ يَوْضُعُ، فأتموا ما كان على فَعُلَ كما أتمّوا ما كان على فَعِلَ، لأنّهم لم يجدوا في فَعُلَ مَصْرفاً إلى يَفْعِلُ، فلما لم يكن يدخله هذه الأشياء وجَرَى على مثالٍ واحد، سلّمُوه وكرهوا الحذف، لئلا يدخل في باب ما يختلف يَفْعَل منه، فألزموه التسليم لذلك»[(٣)]. وحكى ذلك المؤدب عن سيبويه، فقال: «فأمّا (يَوْجَلُ) وأخواته فأُثبتت الواو فيهنّ لأنّها لم تقع بين ياء وكسرة»[(٤)].

وهناك أفعالٌ حُذفت الواو منها مع أنّها وقعت بين ياءٍ وفتحة، خلافاً للقاعدة العامة، لأنّ الأصل في عين هذه الأفعال أنْ تكون مكسورة، إلا أنها فُتحت لأجل حرف الحلق، قال ابن خالويه: «فإنْ وقعت الواو بين ياء وكسرة مما فيه حرفٌ من حروف الحلق لاماً أو عيناً، فتحوا عين الفعل، ولم يَعْتَدّوا بالفتحة، لأنها فَرْعٌ، فأسقطوا الواو، مثل: يَسَعُ ويَقَعُ»[(٥)].

---

(١) إعراب ثلاثين سورة: ٢٣٠، وينظر: شرح مقصورة ابن دريد: ٣٨١.

(٢) مجالس ثعلب: ٢/ ٤٢٨.

(٣) الكتاب: ٤/ ٥٣ ـ ٥٤.

(٤) دقائق التصريف: ٢٢١.

(٥) شرح مقصورة ابن دريد: ٣٨٢. قال ابن يعيش: فالفتحة إذاً عارضة، والعارض لا اعتداد =

وقد نَصَّ سيبويه على ذلك، فقال: «وأما وطئتُ ووَطِئ يَطَأُ، ووَسِعَ يَسَعُ، فمثل ورِم يَرِمُ ووَمِقَ يَمِقُ، ولكنّهم فتحوا يَفْعَل وأصلـه الكسر، كما قالـوا: قَلَع يَقْلَع وقَرَأ يَقْرَأ، فتحوا جميع الهمزة وعامة بنات العين. ومثله: وضَعَ يَضَعُ»[١].

أي إنّ «الأصل في ذلك (يَفْعِل)، فسقطت الواو منه لوقوعها بين ياء وكسرة. وكان يَوْهِب ويَوْضِـع ويَوْطِئ ويَوْقِع، ووطِئ يَوْطِئ منه على فَعِلَ يَفْعِل، نحو: حسِب يَحْسِبُ، وفي المعتل: وثِق يَوْثِق، فسقطت الواو منه لوقوعها بين ياء وكسرة، فصار يَهِبُ ويطِئ ويضـع، ويَقعُ، ثم فُتح من أجـل حـرف الحلـق، كما قالـوا: صنعَ يصنَع، وقرأ يقرأ، من أجل حرف الحلق. وما لم يكن فيه حرف الحلق في موضع عينه أو لامه لم يجز فيه ذلك»[٢].

وحكى المؤدب ذلك عن سيبويه، فقال: «فإنْ عورضَ بـ (وسَعَ يَسَعُ)، قال: كان في الأصـل: يَوْسعُ، ففتحوا السين لحال حرف الحلق الواقـع في آخره»[٣]. وكأنّ أكثر الكوفيين اعتمدوا في هذه الظاهرة وتعليلها على «كتاب سيبويه»، أو على الكتب التي نقلت عنه.

رابعاً ـ ظاهرة الإمالة في «كتاب سيبويه» وأثرها في الإمالة عند الكوفيين:

الإمالة لغـةً: العدول إلى الشيء والإقبال عليه، وهي مصدر أملتُ الشيءَ إمالةً: إذا عَدَلتُ بـه إلى غير الجهـة التي هو فيها، من مال الشيء يميل ميلاً: إذا

= به، لأنه كالمعدوم، فحذفت الواو فيهما لأنّ الكسرة في حكم المنطوق بها. شرح المفصل: ١٠/ ٦١. وينظر: شرح الملوكي: ٣٣٧، والممتع: ٤٣٤ ـ ٤٣٥.

(١) الكتاب: ٤/ ٥٥.

(٢) ينظر: السيرافي النحوي: ١٥٦.

(٣) دقائق التصريف: ٢٢١.

انحرف عن القصد(١).

والإمالة اصطلاحاً: أنْ يُنْحَى بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء(٢).

وجاءت الإمالة في الكلام لتقريب الصوت من الصوت وذلك نحو: عَالِم، وكِتاب، وسعى، وقضى، واستَقْضَى. قال ابن يعيش: «ألا تَرَاكَ قرّبْتَ فتحة العين من عَالِم إلى كسرة اللام منه، بأنْ نَحَوْتَ بالفتحة نحو الكسرة، فأملتَ الألف نحو الياء، وكذلك سَعَى وقَضَى، نَحَوْتَ بالألف نحو الياء التي انقلبت عنها»(٣).

والمشهور عن الكسائي إمالة كل ألف منقلبة عن ياء بعدها حرف مكسور، قال ابن خالويه في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ﴾[الكهف: ٦٣]: «إنما ذكرته لأنّ الكسائي أمـال الألـف في ﴿أَنسَىٰنِيهُ﴾ لأنّ الألف فيها مُبْدَلـة من الياء، وبعد الألف كسرة، نحو: عابِـد، وحاتِم»(٤).

ونصّ سيبويه على الإمالة مبيّناً أنّ الألف تُمال إذا كان بعدها حرفٌ مكسور، ومعللاً ذلك بقوله: «فالألف تُمَال إذا كان بعدها حرف مكسور. وذلـك قولك: عابِـدٌ، وعالِمٌ، ومساجِدُ، ومفاتيحُ، وعُذافِرٌ، وهابيلُ. وإنّما أمالوها للكسرة التي بعدها، أرادوا أن يُقَرّبوها منها كما قرّبـوا في الإدغام الصاد من الزّاي حين قالوا:

---

(١) ينظر: اللسان (ميل): ١١/ ٦٣٦، وشرح التصريح: ٢/ ٣٤٦.

(٢) ينظر: شرح الشافية: ٣/ ٤، وشرح الأشموني: ٤/ ١٧١٦، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٠٠، وشذا العرف: ٣٧٢.

(٣) التصريف الملوكي: ٦٤.

(٤) إعراب القراءات السبع: ١/ ٤٠٠، وقال ابن الجزري: «حمـزة والكسائي وخلف أمالوا كل ألف منقلبة عن ياء حيث وقعت في القرآن. واختص الكسائي دون حمزة وخلف بإمالة: (أنسانيه) في الكهف». النشر: ٢/ ٣٧.

صَدَرَ. فجعلوها بين الزاي والصاد، فقرَّبها من الزاي والصاد التماس الخفة، لأنّ الصاد قريبةٌ من الدال، فقرَّبها من أشبه الحروف من موضعها بالدال. وبيانُ ذلك في الإدغام. فكما يريد في الإدغام أن يرفع لسانه من موضع واحد، كذلك يُقرّب الحرفَ إلى الحرف على قَدْر ذلك. فالألف قد تشبه الياء، فأرادوا أن يقرِّبوها منها»(١).

ولعل الكسائي تأثّر بكلام سيبويه، فاختار الإمالة في قراءته، يؤيّد ذلك قول ابن خالويه: «وقال سيبويه: إنّ من العرب مَن يميل أكثر مِمّن لا يميل. فلما سمع الكسائي ـ مع معرفته بالقراءات ـ العربَ تستعمل الإمالة ـ كما حكى سيبويه رضي الله عنه ـ أكثرَ من التفخيم، اختاره»(٢). لذلك يُعدُّ الكسائي من المكثرين في الإمالة، قال أبو حيان: «رويت الإمالة في الناس مطلقاً عن أبي عمرو والكسائي»(٣).

وقد أشار سيبويه إلى أنّ الإمالة أكثر في لغة العرب، قال: «هذا باب ما أميل على غير قياس وإنما هو شاذ، وذلك الحجَّاج إذا كان اسماً لرجل، وذلك لأنّه كَثُرَ في كلامهم فحملوه على الأكثر، لأنّ الإمالة أكثر في كلامهم»(٤).

وذهب ابن خالويه إلى أنّ ترك الإمالة أفضل من الإمالة إذا جاء بعد الألف حرفٌ مضموم أو مفتوح، يقول: «وإذا كان بعد الألف فتحةٌ أو ضمّةٌ كان تَرْكُ الإمالة أحسن»(٥). وهذا موافقٌ لكلام سيبويه لأنّه لا تكون عنده إمالة في الألف

---

(١) الكتاب: ٤/ ١١٧.

(٢) إعراب القراءات: ١/ ٤٠٠.

(٣) ارتشاف الضرب: ٢/ ٥٣٥.

(٤) الكتاب: ٤/ ١٢٧.

(٥) إعراب القراءات: ١/ ٤٠٠.

إذا كان ما بعدها حرفاً مضموماً أو مفتوحاً، يقول: «فإذا كان ما بعد الألف مضموماً أو مفتوحاً لم تكن فيه إمالة، وذلك نحو: آجُرّ، وتَابَلٍ، وخاتمٍ. لأنّ الفتح من الألف، فهو ألزم لها من الكسرة. ولا تتبع الواو، لأنّها لا تُشبهها. ألا ترى أنّك لو أردت التقريب من الواو انقلبت فلم تكن ألفاً»(١).

ويُنْسَب إلى بعض قبائل العرب أنّها تُميل الألف وإنْ كان ما بعدها مضموماً أو مفتوحاً، هذا ما أشار إليه ابن خالويه مستنداً إلى كلام سيبويه، يقول: «ومن العرب مَن يُميل كلَّ ذلك، حكى سيبويه عن بعضهم: ماتَ زيدٌ، وصَارَ بمكان كذا»(٢). ولعله أخذ ذلك عن «كتاب سيبويه»، يؤيّده أنّ سيبويه أشار إلى أنّ بعض القُرّاء تُميل الألف وإنْ لم يكن بعدها حرف مكسور قال: «وبلغنا عن ابن أبي إسحاق أنّه سمع كُثَيِّر عزّة يقول: صار بمكان كذا، وكذا. وقرأها بعضهم: ﴿خَافَ﴾(٣). وقالوا: مات، وهم الذين يقولون: مِتُّ. ومن لغتهم: صارَ وخافَ»(٤).

ويمنع من الإمالة أحرف الاستعلاء، وهي سبعةٌ: الخاء، والغين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والقاف. قال ابن خالويه: «والاختيار في فاعِل وفاعلة، نحو: القارع والقارعة، التفخيم وتَرْكُ الإمالة، لأنّ القاف من حروف الاستعلاء. وحروف الاستعلاء سبعة تمنع من الإمالة وهي: القاف نحو قادِر، والغين نحو غانِم، والصاد نحو صادِق، والضاد نحو ضارِب، والطاء نحو طارق، والظاء

---

(١) الكتاب: ٤/ ١١٨.

(٢) إعراب القراءات: ١/ ٤٠٠.

(٣) وهي في خمس آيات من القرآن الكريم البقرة: ٢/ ١٨٢، هود: ١١/ ١٠٣، إبراهيم: ١٤/ ١٤، الرحمن: ٥٥/ ٤٦، النازعات: ٧٩/ ٤٠.

(٤) الكتاب: ٤/ ١٢١.

نحو ظالم، والخاء نحو خاتم»[١].

وهذا موافقٌ لكلام سيبويه، فإنّه نصّ على أنّ أحرف الاستعلاء تمنع الإمالة، إذا كان حرفٌ منها قبل الألف والألف تليه، موضّحاً العلّة في ذلك بقوله: «وإنما منعت هذه الحروف الإمالة، لأنّها حروفٌ مُسْتَعْلِيةٌ إلى الحنك الأعلى، والألف إذا خرجت من موضعها استَعْلَتْ إلى الحنك الأعلى، فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها، كما غلبتِ الكسرة عليها في مساجِد ونحوها. فلما كانت الحروف مُسْتَعْليةً وكانت الألف تستعلي، وقُرّبتْ من الألف، كان العمل من وجه واحد أخفَّ عليهم، كما أنّ الحرفين إذا تقارب موضعهما كان رفعُ اللسان من موضعٍ واحدٍ أخفّ عليهم فيدغمونه»[٢].

ويجيز بعض القُرّاء إمالةَ الألف في بعض الكلمات نحو (القارِعة)، وإنْ كان قبلها حرفٌ من حروف الاستعلاء، لوجود الراء المكسورة بعدها، قال ابن خالويه: «على أنّ أبا عَمْرٍو قد رُوي عنه: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾[القارعة: ١ ـ ٢] بالإمالة[٣]. وإنما جاز ذلك من أجل الراء، وأنشد المبرّد[٤]:

عسى اللهُ يغني عن بلادِ ابن قَارِبِ ... بمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبابِ سَكُوبِ»[٥]

(١) إعراب ثلاثين سورة: ١٥٩، وينظر: إعراب القراءات: ٢/ ٥٢٢.

(٢) الكتاب: ٤/ ١٢٩.

(٣) ينظر: النشر: ٢/ ٤٠، ٥٢.

(٤) البيت لهُدبة بن الخشرم العذري في ديوانه: ٧٦، وروايته: عن بلاد ابن قادر...، والكتاب: ٣/ ١٥٩، ٤/ ١٣٩، والأصول: ٣/ ١٦٨، ولسماعة بن أشول النَّعَامي في شرح أبيات سيبويه: ٢/ ١٤١، وبلا عزو في الكامل: ١/ ٢٥٤، وتحصيل عين الذهب: ٤٤٢، ٥٥٦، والخزانة: ٩/ ٣٢٨.

(٥) إعراب ثلاثين سورة: ١٦٠، وينظر: إعراب القراءات: ٢/ ٥٢٢.

يعني أنه إذا وقعت الراء المكسورة بعد الألف كفّت مانع الإمالة سواء كان حرف استعلاء أو راءً غير مكسورة، فيُمَال نحو: قادر وغارم وضارب وطارق، ولا أثر فيه لحرف الاستعلاء ولا للراء غير المنكسرة، لأنّ الراء المكسورة غلبت المانع وكفته عن المنع فلم يبق له أثر.

وهذا موافقٌ لكلام سيبويه، فإنه نصّ على جواز إمالة الألف بعد حرف من حروف الاستعلاء، من أجل الراء المكسورة، وذلك لقوتها على الإمالة، يقول: «ومما تغلب فيه الراءُ قولك: قارِبٌ وغارِمٌ، وهذا طارِدٌ، وكذلك جميع المستعلية إذا كانت الراء مكسورةً بعد الألف التي تليها، وذلك لأنّ الراء لمّا كانت تقوى على كسر الألف في فِعَال في الجرّ وفَعَال، لما ذكرنا من التضعيف، قَوِيَتْ على هذه الألفات، إذ كنت إنما تضع لسانك في موضع استعلاء ثم تنحدر، وصارت المستعليةُ هاهنا بمنزلتها في قِفاف»[1]. ثم أشار إلى أنّ إمالةَ الألف لوجود الراء المكسورة لغةٌ لبعض قبائل العرب المعروفة بفصاحتها، يقول: «وقد قال قومٌ تُرْضَى عربيَّتُهم: مررتُ بقادِرٍ قبلُ، للراء حيث كانت مكسورةً وذلك أنه يقول: قارِبٌ، كما يقول: جارِمٌ، فاستَوَتِ القاف وغيرها، فلما قال: مررت بقادر، أراد أن يجعلها كقوله: مررتُ بكافِر، فيسوّيهما هاهنا كما يُسوِّيهما هناك. وسمعنا مَن نثق به من العرب يقول:

---

(١) الكتاب: ٤/ ١٣٦ ـ ١٣٧، وقوله (قفاف) تمال ألفها، لأنه قال: «إذا كان حرفٌ من حروف الاستعلاء قبل الألف بحرف وكان مكسوراً فإنه لا يمنع الألف من الإمالة» ٤/ ١٣٠. وقال ابن مالك «ربما أثّرت ـ يعني الراء ـ منفصلة تأثيرها متصلة». يشير بذلك إلى أنّ الراء إذا تباعدت عن الألف لم تؤثر إمالةً في نحو: بقادر، أي: لا تكفّ مانعها وهو القاف، ولا تفخيماً في نحو: هذا كافِرٌ. ومن العرب مَن لا يعتدّ بهذا التباعد فيميل الأول ويفخم الثاني. ينظر: شرح الأشموني: ٤/ ١٧٢٧ ـ ١٧٢٨.

عسى الله يغني عن بلاد ابن قادرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرّبابِ سَكُوبِ[(١)]

يعني: أنه تجوز إمالة الألف من (قادر) وإن كان قبلها حرف مانع، وذلك لقوة الراء المكسورة على الإمالة. فجعل إمالة (قادر) كإمالة (كافر)، على أنّ «مَن يقول: مررت بكافِرٍ، أكثر ممن يقول: مررت بقادِر، لأنها من حروف الاستعلاء»[(٢)].

خامساً ـ ظاهرة الوقف في «كتاب سيبويه» وأثرها في الوقف عند الكوفيين:

الوقف في اللغة: الحَبْسُ، أو الكفّ عن الفعل والقول[(٣)].

والوقف اصطلاحاً: قطع الكلمة عما بعدها، أي: أن تسكت على آخرها قاصداً لذلك مختاراً، لجعلها آخر الكلام، سواء كان بعدها كلمة أو كانت آخر الكلام. أو قطع النّطق عند آخر الكلمة. وللوقف في كلام العرب أوجهٌ متعدّدة منها: السكون، والرّوم، والإشمام، والإبدال، والنقل[(٤)].

وتناول سيبويه ظاهرة الوقف في كتابه، فاستقصى جوانبها، وأحاط بجزئياتها وعللها، وهو يرى أنّ المرفوع يوقف عليه بالإسكان والروم والإشمام والتضعيف، يقول: «فأمّا المرفوع والمضموم فإنّه يُوقَف عنده على أربعة أوجه: بالإشمام، وبغير الإشمام كما تقف عند المجزوم والساكن، وبأنْ تروم التحريك، وبالتضعيف»[(٥)].

---

(١) الكتاب: ٤/ ١٣٨ ـ ١٣٩.

(٢) المصدر نفسه: ٤/ ١٣٩.

(٣) التعريفات: ٢٦٤.

(٤) ينظر: شرح الشافية: ٢/ ٢٧١، وشرح الأشموني: ٤/ ١٦٩٣، وشرح التصريح: ٢/ ٣٣٨. وقال ابن الجزري: «والمستعمل منها عند أئمة القراءة تسعة وهي: السكون، والروم، والإشمام، والإبدال، والنقل، والإدغام، والحذف، والإثبات، والإلحاق». النشر: ٢/ ١٢٠.

(٥) الكتاب: ٤/ ١٦٨.

وأكثر العرب يقف على السكون، وهو القياس. ومنهم مَنْ إذا وقف أتى في الوقف بما يدلّ به على تحريك الكلمة في الوصل، والعرب في الإتيان بذلك على مراتب بعضها أوكد من بعض، فمنهم مَن يُشمّ، وهو أنّه يأتي بالحرف ساكناً ثم يضم شفتيه في الرفع، لأنّ علامة المرفوع وهو الضم من الواو، والواو من بين الشّفتين، فيراه المخاطب أنّه يريد الضمة من موضع الضم ولا يرى ذلك الأعمى. ومنهم مَنْ يروم الحركة، والرّوم صُوَيْتٌ ضعيف بالضم في المرفوع وبالفتح في المفتوح وبالكسر في المكسور، يُتْبِعُ ذلك الصوتَ الحرفَ الذي يقف عليه، فيُعْلِم أنّه مُحَرَّك بتلك الحركة في الوصل. ومنهم مَن يشدّد الحرف فيقول: خالدّ، وهو أوكد في البيان مما قبله، لأنّه بيّنَ بحرف، والذي قبله بيّنَ بإشارة أو بحركة ضعيفة[1].

ويرى أن المنصوب أو المجرور يُوقف عنده بالسكون والروم والتضعيف، ولكن لا يوقف عنده بالإشمام، لأن الإشمام لا يكون إلا في المرفوع يقول: «وأمّا ما كان في موضع نصبٍ أو جرٍّ فإنّك تروم فيه الحركة، وتضاعف، وتفعل فيه ما تفعلُ بالمجزوم على كلّ حال، وهو أكثر في كلامهم، وأما الإشمام فليس إليه سبيل، وإنّما كان ذا في الرفع لأنّ الضمة من الواو، فأنت تقدر أنْ تضع لسانك في أيّ موضع من الحروف شئتَ ثم تضمَّ شَفَتَيْكَ، لأنّ ضَمَّكَ شفتَيْكَ كتحريكك بعض جسدك، وإشمامُك في الرفع للرؤية وليس بصوتٍ للأذن. فالنصب والجرّ لا يوافقان الرفعَ في الإشمام، وهو قول العرب ويونس والخليل»[2].

وهذا يعني أنّا إذا قلنا: هذا خالد في الإشمام فإنّا ننطق ثم نضم الشفتين،

---

(١) ينظر: السيرافي النحوي: ٤١٣ ـ ٤١٤.

(٢) الكتاب: ٤/ ١٧١ ـ ١٧٢.

فيراهما المخاطب مضمومتين، فَيُعْلَم أنّا أردنا بضمهما الحركة التي من موضعهما، وهي الضمة. فإذا قلنا: مررنا بالرجل أو رأيت الرجلَ، ووقفنا عليه، لم يمكن الإشمام، لأنّا إذا نطقنا باللام ساكنةً لم يمكنّا أن نعمل بمخرج الكسرة ـ وهي من وسط اللسان ـ ومخرج الفتحة ـ وهي من الحلق ـ تحريكاً أو سبباً يعلم به المخاطب إذا شاهد المتكلم أنّه يريد الفتح أو الكسر، فلا يكون الإشمام البتَّةَ إلا في الرفع[(١)].

ولا يختلف الكوفيون مع سيبويه في أوجه الوقف، قال ابن الأنباري: «وفي الوقف على الأسماء خمسة أوجه: أجودهنّ أن تقول في الرفع: هذا زيدُ، بالإشارة إلى الضمة، وفي الخفض: مررت بزيدِ، بالإشارة إلى الكسرة، ورأيت زيدا، بإثبات الألف في النصب، ومنهم من يقول في الرفع: هذا زيدو، وفي النصب: رأيت زيدا، وفي الخفض: مررت بزيدي. ومنهم من ينقل الحركة إلى وسط الاسم إذا أمكن النقل إليها فيقول: هذا بكُر في الرفع، ورأيت بكَر في النصب، ومررت ببكِر في الخفض، ومنهم مَن يقف بغير إعراب فيقول: هذا زيدْ، ورأيت زيدْ، ومررت بزيدْ، وآخر الخمسة في الوقف: تشديد آخر الاسم إذا أمكن ذلك كقولهم: هذا عمرّ في عمر»[(٢)]. وكأنه يشير إلى الوقف بالروم، وإلى إبدال التنوين ألفاً في الوقف على المنصوب المنون، وإلى الوقف بالنقل، وإلى الوقف بالإسكان، وإلى الوقف بالتضعيف. وحكى ابن خالويه أوجه الوقف عن سيبويه فقال: «قال سيبويه: الوقف على الاسم بستة أشياء: بالإشمام، والإشباع، وروم الحركة، ونقل الحركة، والتشديد، والإسكان»[(٣)].

---

(١) ينظر: السيرافي النحوي: ٤٢٠.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٣٨٩ ـ ٣٩٠.

(٣) إعراب ثلاثين سورة: ١٧٤.

غير أنّ الرضي عزا إلى الفراء أنه لا يجيز الروم في المفتوح، يقول: «إذا كان المفتوح منوناً نحو زيداً ورجلاً فلا خلاف أنه لا يجوز فيه الروم. . . وإذا لم يكن منوّناً، نحو رأيت الرجل وأحمد، فمذهب الفراء من النحاة أنه لا يجوز روم المفتوح، لأنّ الفتح لا جزء له لخفّته، وجزؤه كلّه، وعند سيبويه وغيره من النحاة يجوز فيه الروم كما في المرفوع والمجرور»(١).

وهذا أمرٌ فيه نظر، لأن منع الروم في المفتوح هو مذهب القرّاء، وليس مذهب النحاة، يقول ابن مالك: «وهو عند النحويين جائز في الحركات الثلاث. وعند القراء يجوز في الضمة والكسرة، ولا يجوز في الفتحة»(٢). كما حكى أبو حيان عن ابن الباذش قوله: «زعم أبو حاتم أنّ الروم لا يكون في المنصوب لخفته، والناس على خلافه»(٣).

وعزا ابن يعيش إلى الكوفيين جواز الإشمام في المجرور فقال: «ولا يكون الإشمام في الجرّ والنّصب عندنا، وذهب الكوفيون إلى جواز الإشمام في المجرور، قالوا: لأنّ الكسرة تكسر الشفتين كما أنّ الضمة تضمّهما»(٤).

والظاهر أنّ ما نُسب إلى الكوفيين قد وقع مما رواه خلف عن الكسائي أنه سمعه يشمّ الكسر إذا وقف في قوله تعالى: ﴿كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾[يونس: ٢٤] (كماء)(٥). ولعل هذا الاختلاف يعود إلى الاختلاف في تعريف مصطلحي الرّوم

---

(١) شرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٧٥.

(٢) شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٩٨٩.

(٣) الارتشاف: ٢/ ٨٠٨.

(٤) شرح المفصل: ٩/ ٦٧.

(٥) ينظر: الإيضاح: ١/ ٣٩١.

والإشمام عند البصريين والكوفيين، لأنّه حُكي عن الكوفيين أنّهم يُسمُّون الإشمام روماً، والرّوم إشماماً. قال ابن خالويه في تعريف الروم: «فأما روم الحركة فإنّه يُعْرَف بالنّظر دون الحركة، ويعرفه البصير دون الأعمى»[(١)]. وهذا موافق لتعريف الإشمام عند سيبويه كما تقدم، فالإشمام عنده يُعْرَف بالرؤية وليس سماعاً بالأذن. لذلك لا يرى مكّي أنّ الكوفيين يجيزون الإشمام في المجرور، لأنّهم يَعْنُونَ بالإشمام الروم، قال: «وقد رُوِيَ عن الكسائي الإشمام في المخفوض. وأراه يريد به الرَّوم، لأنّ الكوفيين يجعلون ما سمّيْناه روماً إشماماً، وما سمّيناه إشماماً روماً»[(٢)]. وقال أبو حيان: «وما روي عن الكسائي أنه يُعجبه أن يُشِمَّ آخر الحرف الرفعَ والخفضَ في الوقف، وعن أبي عمرو أنه قرأ: ﴿فَأَوْفِ﴾[يوسف: ٨٨]. بإشمام الجرّ، وعن عاصم أنه يشير إلى إعراب الحرف عند الوقف، ينبغي أن يُحمَل ذلك على الروم»[(٣)]. وعَدَّ الرّضيّ عَزْوَ الإشمام في المجرور إلى الكوفيين وَهْماً فقال: «وعَزا بعضهم إلى الكوفيين تجوّزَ الإشمام في المجرور والمكسور أيضاً، والظاهر أنّه وَهْمٌ، لم يجّوزه أحدٌ من النّحاة إلا في المرفوع والمضموم»[(٤)].

وأما الوقف على المنصوب المنوّن فيكون بإبدال التنوين ألفاً، لم يجز في ذلك الوجوه السابقة، كالسكون والرّوم والإشمام. وإنّما أُبْدِل من التنوين ألفاً في حال النصب، لأنّ التنوين زائدٌ يجري مجرى الإعراب من حيث كان تابعاً لحركات

---

(١) إعراب ثلاثين سورة: ١٧٤.

(٢) التبصرة في القراءات السبع: ٣٣٧، وينظر: النشر: ٢/ ١٢١.

(٣) الارتشاف: ٢/ ٨٠٨ ـ ٨٠٩.

(٤) شرح الشافية: ٢/ ٢٧٥.

الإعراب. فكما أنّه لا يُوقَف على الإعراب، فكذلك التنوين لا يُوقف عليه، ولأنهم أرادوا أن لا يكون كالنون الأصلية في نحو حَسَن[١].

قال ابن الأنباري: «اعلم أنّ المنصوب المنوّن يوقف عليه بالألف، كقوله تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبۡدًا﴾[النحل: ٧٥]، الوقف عليه (مَثَلا) بالألف، ومثله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[النساء: ٩٦، ١٠٠، ١٥٢] الوقف عليه (غفوراً رحيما) بألف، وكذلك: ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشًا﴾[البقرة: ٢٢] الوقف عليه (فراشا) بألف»[٢].

والوقف على المنصوب المنون بالألف نصَّ عليه سيبويه في كتابه معللاً ذلك بقوله: «أما كل اسم منوّن فإنه يلحقه في حال النصب في الوقف الألف، كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه، أو زيادة لم تجئ علامةً للمنصرف، فأرادوا أن يفرّقوا بين التنوين والنون»[٣]. يعني أنّ العرب لا تقف على تنوين، لأنّه زائدٌ دخل للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف، وهو كالإعراب، لأنّه يَتْبع الإعراب، ولأنّه لا يُوقَف على الإعراب كما لا يوقف عليه. ومع ذلك أنّهم أرادوا الفرق بين النون الأصلية وما جرى مجرى الأصلية وبين هذا التنوين في الوقف. فأما الأصلية فنحو: حسن، وما جرى مجرى الأصلية فنحو: رَعْشَن[٤].

وحكى ابن الأنباري أنّ بعضهم يقول في الرفع: هذا زيدو، وفي النصب: رأيت زيدا، وفي الخفض: مررت بزيدي[٥]. وهذه لغة أزد السّراة، نصّ عليها

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٩/ ٦٩.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٣٥٧.

(٣) الكتاب: ٤/ ١٦٦.

(٤) ينظر: السيرافي النحوي: ٤٠٨.

(٥) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٣٩٠.

سيبويه فيما حكاه عن شيخه الأخفش الأكبر، قال: «وزعم أبو الخطاب أنّ أزد السَّراة يقولون: هذا زيدو، وهذا عمرو، ومررت بزيدي، وبعمري، جعلوه قياساً واحداً، فأثبتوا الياء والواو، كما أثبتوا الألف»(١).

وذكر ابن الأنباري أنّ «منهم مَنْ يقول في رواية بعض البصريين قولهم: رأيت زيدَ، فيشير إلى الفتحة، ولا يثبت الألف»(٢). ثم قال: «والوقف على المنصوب بفتحة لا ألف معها، ليس من قول مَن يُرجع إلى قوله، إنما حكاها من لا يوثق بعربيته»(٣).

وهذا الذي ذكره لم يحكه سيبويه وليس من كلامه، إنما هو من تعليق الأخفش على كتابه، فقد ذكر الأستاذ عبد السلام هارون أنه ورد في بعض نسخ الكتاب: «وزعم أبو الحسن أنّ ناساً يقولون: رأيت زيد، فلا يثبتون ألفاً، يجرونه مجرى المرفوع والمجرور»(٤) يؤكد ذلك قول السيرافي: «ويقلبون من التنوين إذا كان بعد فتحة النصب ألفاً في الوقف، فيقولون: رأيت زيدًا، وعلى هذا كلّ العرب إلا ما حكى الأخفش عن قوم منهم أنّهم يقولون: رأيتُ زيد، بلا ألف»(٥). وقول أبي علي الفارسي: «وهذه اللغة، وإنْ لم يحكها سيبويه، فقد حكاها أبو الحسن وغيره»(٦). وقول ابن جني: «ولم يحك سيبويه هذه اللغة، لكن حكاها الجماعة

---

(١) الكتاب: ٤/ ١٦٧، وينظر: شرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٨٠.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٣٨٩.

(٣) المصدر نفسه: ١/ ٣٩٠ ـ ٣٩١.

(٤) الكتاب (حاشية التحقيق): ٤/ ١٦٧ ـ ١٦٨.

(٥) ينظر: السيرافي النحوي: ٤٠٨.

(٦) كتاب الشعر: ١/ ١١١.

أبو الحسن، وأبو عبيدة، وقطرب، وأكثر الكوفيين»[١].

والمعروف أنّ هذه اللغة لغة ربيعة، وهي في القلة مقابلةٌ لغةَ أزد السّراة، والمشهور الأولى، وهي قلب التنوين ألفاً[٢]. وكأنّ ابن الأنباري تأثّر بكتاب سيبويه وتعليق الأخفش عليه.

وقال ابن الأنباري في إبدال الألف من النون: «وقوله: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾[يوسف: ٣٢]، الوقف عليه (ليكونا) بالألف. فالألف بدلٌ من التنوين، وكذلك ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾[٣]، الوقف عليه (لنَسْفَعا) بالألف، قال الأعشى[٤]:

وصَلِّ على حين العَشِيّاتِ والضّحى ... ولا تَعبُدِ الشّيطان واللهَ فاعبُدا

أراد: فاعْبُدَنْ، فأبدل الألف من النون»[٥].

احتج ابن الأنباري بهذا الشاهد لإبدال نون التوكيد الخفيفة ألفاً عند

(١) الخصائص: ٢/ ٩٧.

(٢) ينظر: شرح الملوكي: ٢٣٤ ـ ٢٣٥، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٩.

(٣) تقدم تخريجها، ص٤٥٢.

(٤) وهو في ديوانه: ١٣٧، وروايته فيه:

وذا النُّصُبَ المَنْصوبَ لا تنسكنّه ... ولا تَعْبُدِ الأوثانَ واللهَ فاعبُدَا

ولكنّ النحاة يروون الشاهد كما في كتاب سيبويه: ٣/ ٥١٠:

فإياك والميتاتِ لا تقرَبَنّها ... ولا تَعْبُدِ الشَّيطانَ واللهَ فاعبُدَا

وشرح أبيات سيبويه: ٢/ ٢٤٤، وتحصيل عين الذهب: ٥١٧، والأمالي الشجرية: ١/ ٣٨٤، ٢/ ٢٦٨، وشرح المفصل: ٩/ ٣٩، ٨٨، ١٠/ ٢٠، والمقاصد النحوية: ٤/ ٣٤٠، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٥٧٧، ٧٩٣.

(٥) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٣٥٧ ـ ٣٦٠.

الوقف، لأنّها تُعامَل معاملة التنوين في الوقف(١).

ونصّ سيبويه على أنّ نون التوكيد الخفيفة تُبْدَل ألفاً عند الوقف عليها، مبيّناً وَجْهَ الشبه بينها وبين التنوين، قائلاً: «اعلم أنّه إذا كان الحرف الذي قبلها مفتوحاً ثم وقفتَ جعلتَ مكانها ألفاً، كما فعلتَ ذلك في الأسماء المنصرفة حين وقفت، وذلك لأنّ النون الخفيفة والتنوين من موضع واحد، وهما حرفان زائدان، والنون الخفيفة ساكنة كما أنّ التنوين ساكن، وهي علامة توكيد كما أنّ التنوين علامة المتمكّن، فلما كانت كذلك أُجْرِيَتْ مجراها في الوقف»(٢).

وكأنّ كلام ابن الأنباري مأخوذ عن «كتاب سيبويه»، يؤيد ذلك قول أبي حيان: «وأما النون الخفيفة بعد فتحة فلا خلاف أنه يوقف عليها بإبدالها الفاً»(٣).

وأورد ابن الأنباري بعض الأبيات شاهداً لإبدال نون التوكيد الخفيفة ألفاً عند الوقف، كان منها هذا الرجز الذي أنشده الفرّاء(٤):

يَحْسَبُه الجاهلُ ما لم يَعْلَمَا ... شيخاً على كرسيّه مُعَمَّمَا

---

(١) قال ابن الغزّال: «وإنْ وقفتَ على المنصوب المنوّن أبدلْتَ من التنوين ألفاً، ثم وقفت عليها، نحو: رأيتُ رجلاً. وقد شُبّه بالمنصوب المنوّن، النون الخفيفة المفتوح ما قبلها». الوقف والابتداء: ١/ ٧١.

(٢) الكتاب: ٣/ ٥٢١.

(٣) الارتشاف: ٢/ ٨٠١.

(٤) البيتان للعجاج في ملحق ديوانه: ٢/ ٣٣١، وللدُّبيري في شرح أبيات سيبويه: ٢/ ٢٢٦، ولأبي حيان الفقعسي في المقاصد النحوية: ٤/ ٣٢٩، وعُزي إلى آخرين في شرح شواهد المغني: ٢/ ٩٧٣، والخزانة: ١١/ ٤٠٩، وبلا عزو في تحصيل عين الذهب: ٥٢٣، والنكت: ٣/ ٦٨.

قال: «أراد: ما لم يَعْلَمَنْ، فأبدل الألف من النون»[١]، غير أنّه أشار إلى رأي الفرّاء الذي لا يَعُدُّ الألف بَدَلاً من النون في الوقف، ولكنه يراها صلةً لفتحة الميم، قال: «وقال الفرّاء وغيره: الألف في (يَعْلَمَا) صلة لفتحة الميم، وإنّما فُتِحت الميم حملاً على فتحة اللام»[٢]. وتابع الفرّاءَ في ذلك ثعلبٌ، فإنّه قال في الشاهد: «الأصل: لم يعلم، فلما أطلق الميم ردّها إلى فتحة اللام. وأهل البصرة يقولون: أراد: لم يَعْلَمَنْ، فجعل موضع النون الخفيفة ألفاً»[٣].

وقد أنشد سيبويه الرجز الذي تقدم غير أنّه ذهب إلى أنَّ دخول النون في (لم يَعْلَمَنْ) ضرورةً شعرية. لأنّ من مواضع النون الخفيفة حروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل (ما) للتوكيد[٤]. وليس في الشاهد حرف جزاء، ولكنّ الفعل جاء مجزوماً، فشبّهه بالجزاء لذلك، قال: «شبّهه بالجزاء حيث كان مجزوماً، وكان غيرَ واجب، وهذا لا يجوز إلا في اضطرار، وهي في الجزاء أقوى»[٥].

ولعل ذلك جعل ثعلباً والفرّاء يعدّان الألف في (يعلما) صلةً لفتحة الميم، لأنّ المستقبل المجزوم ليس من مواضع نون التوكيد، يقول ثعلب: «والنون الخفيفة والثقيلة تدخل في ستة مواضع في الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، و(ما) إذا كانت صلةً»[٦].

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٣٦١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) مجالس ثعلب: ٢/ ٦٢٠.

(٤) الكتاب: ٣/ ٥١٥.

(٥) المصدر نفسه: ٣/ ٥١٦.

(٦) مجالس ثعلب: ٢/ ٦٢٠.

وإذا كان الحرف قبل الموقوف ساكناً معتلاً، نحو: ثَوْب، وبَيْت، وكتاب، جاز السكون والروم والإشمام، ولم يَجُز النقل فيه استثقالاً لتحرّك حرف العلة.

وأمّا إذا كان الحرف قبل الموقوف ساكناً صحيحاً جاز نقل حركة الموقوف إلى الساكن قبله فراراً من التقاء الساكنين[1]، قال ابن الأنباري مشيراً إلى الوقف بالنقل: «ومنهم مَنْ ينقل الحركة إلى وسط الاسم إذا أمكن النقل إليها فيقول: هذا بكُر في الرفع، ورأيت بكَر في النصب، ومررت ببكِر في الخفض»[2]. وقال ابن خالويه: «قرأ سلام أبو المنذر: ﴿والعَصِر﴾[3][العصر: ١] بكسر الصاد والراء. وهذا إنّما يكون في نقل الحركة عند الوقف كقولك: مررتُ ببَكِر، نقلوا كسرة الراء إلى الكاف عند الوقف. ومثله قوله في قراءة أبي عمرو: ﴿وتواصَوا بالصَّبِرْ﴾[4][العصر: ٣]، إنّما أرد: بالصّبْرِ، فنقل الحركة، إذ كانت العرب لا تبتدئ إلا بمتحرّك، ولا تقف إلا على ساكن، قال الشاعر[5]:

(١) ينظر: الوقف والابتداء: ١/ ٧٤، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٢١.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٣٩٠.

(٣) قال ابن مجاهد: وهذا لا يجوز إلا في الوقف لأنه ينقل حركة الراء إلى الصاد ويسكن الراء. السبعة: ٦٩٦.

(٤) قال أبو حاتم: قرأ أبو عمرو: (بالصبر) يُشِمَّ الباء شيئاً من الجر ولا يشبع. قال ابن مجاهد: هذا لا يجوز إلا في الوقف، لأنه ينقل حركة الراء إلى الباء. السبعة: ٦٩٦، وقال أبو حيان: لم يُؤثر الوقف بالنقل عن أحدٍ من القرّاء إلا ما نُقل عن أبي عمرو أنه وقف: (وتواصوا بالصَّبر) بكسر الباء. الارتشاف: ١/ ٣٩٩، وينظر: همع الهوامع: ٢/ ٥٠٨.

(٥) الرجز بلا عزو في نوادر أبي زيد: ٣٠، وفيه: عَلّمنا أصحابُنا... الشَّعْزَبِيَّ...، وشرح كتاب سيبويه: ٢/ ١١٤، والخصائص: ٢/ ٣٣٥، والمقاصد النحوية: ٤/ ٥٦٧، وفيه: أنّ أبا عمرو سمع أبا سوار الغنوي ينشد هذا البيت.

علّمَنـــا أخوالنـــا بنـــو عِجِـــلْ شُرْبَ النّبيـذ واعتقـالاً بالرِّجِـلْ»(١)

وأشار ابن خالويـه إلى أنّ النّقـل في المجرور والمرفوع جائـزٌ، والنقل في المنصوب غيرُ جائزٍ إلا في ضرورة الشعـر، قال: «وكذلك يفعلون في المرفوع، ولا ينقلون في المنصوب إلا في ضرورة شاعر»(٢). وهذا موافقٌ لكلام سيبويه، لأنّه نصّ على أنّ النقل يكون في المرفوع والمجرور، ولا يكون في المنصوب، مفسّراً ذلك بقوله: «هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيُحَرَّك، لكراهيتهم التقاء الساكنين، وذلك قول بعض العرب: هذا بَكُرْ، ومن بَكِرْ. ولم يقولوا: رأيت البَكَرْ، لأنّه في موضع التنوين، وقد يلحق ما يبيّن حركتـه. والمجرور والمرفوع لا يلحقهما ذلك في كلامهم»(٣).

ويؤكد الرضي مذهب سيبويـه فيقول: «وهذا النقل ثابت في الرفـع والجر اتفاقاً، وأمّا في النصب، فإن كان الاسم منوّناً فلا يثبت إلا في لغة ربيعة لحذفهم الفتحـة أيضاً، وإنْ لم يكن منوّناً فقد منعـه سيبويـه، بناءً على أنّ اللام عارضـة، والأصل التنوين، فالمعرف باللام في حكم المنوّن، وغير سيبويه جوزه، لكونه مثل المرفوع والمجرور سواء في وجوب إسكان اللام»(٤).

وحكى ابن يعيش عن الكوفيين جـواز النقـل فـي المنصوب، نحو: رأيت الرجل، والبكـر، قال: «وقـال قوم: ينبغي على قياس من يقـف بالسكـون على المنصوب كما يقف على المرفوع والمجرور ويقول: رأيت بكر وأكرمت عمرو،

(١) إعراب ثلاثين سورة: ١٧٤. وينظر: إعراب القراءات السبع: ٢/ ٥٢٦.

(٢) إعراب ثلاثين سورة: ١٧٤.

(٣) الكتاب: ٤/ ١٧٣، وينظر: الأصول: ٢/ ٣٧٣.

(٤) شرح الشافية: ٢/ ٣٢١.

أن يقول: رأيت بكَر وعَمَرو كما يفعل في المرفوع، وهو قول حسنٌ وقياس صحيح، والكوفيون يجيزون ذلك في المنصوب كما يجوز في المرفوع والمجرور، وقالوا: وذلك لأن الغرض من هذا النقل الخروج عن عهدة الجمع بين الساكنين وذلك موجود في النصب كما هو موجود في الرفع والجر وهو قول سديد»[١].

وحكى أبو حيان عن الأخفش والجرمي، والكسائي والفرّاء أنهم يجيزون النقل في الفتحة إلى الساكن، وإنْ لم يكن مهموزاً، يقولون: رأيت العِلَمْ، بنقل حركة الميم إلى اللام[٢]. وحكى عن الأخفش ذلك في: رأيت عَمَرْو، وقتلتُ خالَدْ، إذا حذفت التنوين في الوصل، ولم تُبْدل منه ألفاً، ويرى ذلك قياساً ولغةً يُقاس عليها»[٣]. وظاهر كلام ابن الأنباري أنه يجيز النقل في المنصوب لقوله: «رأيت بَكَر، في النصب».

وهذا الخلاف ليس بين البصريين والكوفيين[٤]، لأنّ الأخفش والجرمي من البصريين يجيزان ذلك، وابن خالويه وهو من الكوفيين المتأخرين لا يجيزه.

وإذا كان ما قبل الهاء ساكناً اختاروا تحريك ما قبلها في الوقف. وكذلك الهمزة يُلْقُون حركتها على الساكن قبلها، ليكون أبيَنَ لها في الوقف، لأنّها حرف خفي. قال ثعلب معبّراً عن هذه الظاهرة بالإتباع: «والإتباع أكثره ما بعده هاء، تقول: اضرِبُهْ، اقتُلُهْ، وأنشد[٥]:

---

(١) شرح المفصل: ٩/ ٧٢، وينظر: التسهيل: ٣٢٩.

(٢) الارتشاف: ٢/ ٨١١.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) عقد أبو البركات لهذا مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين. ينظر: الإنصاف، المسألة (١٠٦): ٢/ ٢٣٤ ـ ٢٣٨.

(٥) البيت لأبي النجم العِجلي في ديوانه: ٣١٧، وروايته: فقلت للسائس...

تقـــول للـــسّائس قِـــدْهُ أَعْجِلُـــهْ

والإتباع يكون في الهاء وفي الهمز، لأنّ الهاء والهمز خفيّان، فحرّكوا ما قبلُ. وقال: سمعت العرب تقول: اضرب الوجَـهْ، وهذا الوجُـهْ، وفررتُ من الوجِه، ورأيت الفَقَأ، وهذا الفَقُؤ، ومررت بالفقِئ»[1].

وقال ابن الأنباري في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُ﴾[هود: ١٠٩]: «ومن وقف بضم النون قال: نقلت ضمة الهاء لما وقفت إلى النون. وأنشد الفراء:

فقلـــت للـــسّائس قِـــدْهُ أَعْجِلُـــهْ

أراد: أَعْجِلْهُ، فنقل ضمة الهاء إلى اللام»[2].

وقال ابن خالويه في قول الشاعر[3]:

يا عجبـاً والـدهرُ بـاقٍ عَجَبُـهْ مــن عَنَـزِيّ سـبّني لـم أضـرِبُه

«أراد: لم أضرِبْهُ بإسكان الباء وضمّ الهاء، فنقل ضمّة الهاء إلى الباء ليكون واقفاً على ساكن»[4].

وهذا موافق لكلام سيبويه فقد نصّ على نقل حركة الهمزة والهاء إلى الساكن. قبلهما في الوقف، لتبيانهما لأنهما حرفان خفيان. قال في نقل حركـة الهمـزة:

---

(١) مجالس ثعلب: ٢/ ٦٢١.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٤٣٣ ـ ٤٣٤.

(٣) البيتان لزيـاد الأعجـم في ديوانـه: ٦٩، وروايـة الأول: (عجبْتُ والدّهـرُ كثيرٌ عَجَبُهْ)، والكتاب: ٤/ ١٨٠، وتحصيل عين الذهب: ٥٦٠، وشرح المفصل: ٩/ ٧٠، وشرح الأشموني: ٤/ ١٧٠٣، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٠٨، وشرح شواهد الشافية: ٢٦١.

(٤) إعراب القراءات السبع: ٢/ ٥٢٧.

«واعلم أنّ ناساً من العرب يُلقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة، سمعنا ذلك من تميم وأسد يريدون بذلك بيانَ الهمزة. فلما كانت الهمزة أبعد الحروف وأخفاها في الوقف حرّكوا ما قبلها ليكون أبيَنَ لها. وذلك قولك: هو الوَثُؤ، ومن الوَثِئِ، ورأيت الوَثأ»(١).

يريد: أنّ هؤلاء العرب خالفوا بين ما كان آخره همزة قبلها ساكن وما كان آخره غير همزة، فألقوا الحركات في الهمز على الساكن قبلها ضمةً كانت أو فتحةً أو كسرة، وسَوّوا بين ما كان أوله مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً، ولم يفعلوا ذلك في غير الهمز، وإنّما فرّقوا بين الهمزة وغيرها لأنّها تَخْفَى جداً إذا كان قبلها ساكن، فدعاهم ذلك إلى تحريك ما قبلها بأكثر ما يدعو إلى تحريك ما قبل غيرها(٢). ويؤيّد ذلك قول ابن يعيش: «ألا ترى أنّ الذين يقولون: هذا البكرُ، ومررتُ بالبَكِر، لا يقولون: رأيت البَكَر، ويقولونه مع الهمزة»(٣).

وقال في نقل حركة الهاء إلى الساكن قبلها: «هذا باب الساكن الذي تحرّكه في الوقف إذا كان بعده هاء المذكر الذي هو علامة الإضمار ليكون أبْيَنَ لها كما أردت ذلك في الهمزة، وذلك قولك: ضَرَبَتُهْ، واضرِبُهْ، وقَدُه، ومِنُهْ، وعَنُهْ. سمعنا ذلك من العرب، ألقوا عليه حركة الهاء حيث حرّكوا لتبيانها»(٤).

---

(١) الكتاب: ٤/ ١٧٧.

(٢) ينظر: السرافي النحوي: ٤٣١ ـ ٤٣٢.

(٣) شرح المفصل: ٩/ ٧٣. وقال ابن مالك: «يغتفر في الوقف على المهموز نقل الفتحة كقولك في رأيتُ الرّدْأَ: رأيتُ الرّدَأ». شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٩٩٠، وقال الرضي: «وأمّا إنْ كان المنصوب غير المنون مهموزَ الآخر فقد ثبت النقل فيه اتفاقاً». شرح الشافية: ٢/ ٣٢١، وينظر: الارتشاف: ٢/ ٨١٣.

(٤) الكتاب: ٤/ ١٧٩.

وإنما اختار تحريك ما قبل الهاء في الوقف إذا كان ساكناً، لأنّهم إذا وقفوا أسكنوا الهاء، وما قبلها ساكن، فيجتمع ساكنان، والهاء خفيّة ولا تَبِيْن إذا كانت ساكنة وقبلها حرفٌ ساكن، فحرّكوا ما قبلها لأنْ تَبِيْنَ الهاء ولا تَخْفَى[1]. وأنشد الرجز الذي تقدم (عجبت والدهر كثير عجبه)، وقوله[2]:

فقــــرِّبَنْ هـــــذا وهـــــذا أَزْحِلُـــــهْ

قال السّيرافي: «فهذا ألقى حركة الهاء في الوصل على الساكن الذي قبلها في الوقف، فإذا وصل عاد إلى السكون وحَرّك الهاء فقال: قَدْهُ، وضَرَبْتُه يا فتى، ومِنْهُ، وأخذْتُه، وما أشبه ذلك»[3].

وهكذا يتبيّن أنّ الكوفيين ذهبوا مذهب سيبويه في ظاهرة الوقف وأحكامها، ولعلهم تأثّروا بكتابه، وأفادوا منه.

سادساً ـ صوغ اسمي المكان والزمان، والمصدر الميمي في «كتاب سيبويه» وأثره عند الكوفيين:

اسم المكان: هو اسمٌ يُشتَق من المصدر ليدلّ على مكان حدوث الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ ٱلشَّمْسِ﴾[الكهف: ٨٦]، أي: مكان غروبها.

---

(١) ينظر: السيرافي النحوي: ٤٣٧، وشرح المفصل: ٩/ ٧١، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٢٢.

(٢) الرجز لأبي النجم العجلي في الكتاب: ٤/ ١٨٠، وليست روايته كرواية الديوان: ٣١٩: (نقول قدّم ذا وهذا أدخِلُهْ)، والكامل: ٢/ ٦٩٣، وروايته: (أقول قرّب ذا وهذا أزْحِلُه)، وتحصيل عين الذهب: ٥٦٠، وشرح المفصل: ٩/ ٧٢، برواية (زحّله)، وشرح شواهد الشافية: ٢٦١.

(٣) ينظر: السيرافي النحوي: ٤٣٦ ـ ٤٣٧.

واسم الزمان: هو اسمٌ يُشتقُّ من المصدر ليدلّ على زمان حدوث الفعل، نحو: مَطْلَعُ الشمس صباحاً، أي: وقت طلوع الشمس في الصبح.

أما المصدر الميمي: فهو ما كان دالاً على الحَدَث وبُدِئ بميم زائدة، نحو: مَنْصَر، ومَعْلَم، ومُنْطَلَق، ومُنْقَلب. وهي بمعنى: النّصر والعلم والانطلاق والانقلاب[(١)].

أ ـ صوغ اسمي المكان والزمان والمصدر الميمي من الثلاثي الصحيح:

ـ يُصاغ اسما المكان والزمان من الثلاثي المجرّد على وزن (مَفْعَل) بفتح الميم والعين إذا كانا من فعل ثلاثي مفتوح العين أو مضمومها في المضارع، نحو: مَلْعَب، ومَسْبَح، من لعِبَ يلعَب، سبحَ يسبحَ، ومَكتَب، ومَدْخَل، من: كتبَ يكتُب، دخَل يدخُل.

ويُصاغ المصدر الميمي من الثلاثي المجرّد على وزن (مَفْعَل) بفتح الميم والعين، سواء أكانت عين مضارعه مضمومةً أم مفتوحة. قال الفرّاء: «إذا كان يَفْعَل مفتوح العين آثَرَت العرب فتحها في مَفْعَل، اسماً كان أو مصدراً. فإذا كان يَفْعَل مضموم العين مثل: دخل يدخُل، آثَرَت العرب في الاسم منه والمصدر فتح العين»[(٢)].

وتابعه على ذلك ابن خالويه والمؤدب، قال ابن خالويه: «وكل فعلٍ كان على (فعَل يفعُل) مثل: دخَل يدخُل، فالمصدر والمكان منه بالفتح نحو المَدْخَل، وكل فعل كان المضارع منه بالفتح نحو: يذهَب ويشرَب، فهو مفتوح أيضاً،

---

(١) النحو والصرف للدكتور مزيد نعيم: ٤٤، ٨٧.

(٢) معاني القرآن: ٢/ ١٤٨.

نحو: المَشْرَب والمَذْهب»(١). وقال المؤدّب: «وإذا كانت العين في (يفعل) مضمومةً أو منصوبةً فـ (المفعَل) منصوبٌ أردتَ به المصدرَ والاسم، نحو: المَذهَب للذهاب، والمَذْهَب لموضع الذهاب»(٢).

وهذا موافـقٌ لمذهب سيبويـه في صوغ اسمَي المكـان والزمـان والمصدر الميمي، يقول: «وأمّا ما كان يَفْعَل منـه مفتوحاً فإنّ اسم المكان يكون مفتوحـاً، كما كان الفعل مفتوحاً. وذلك قولك: شرِب يَشْرَب، وتقول للمكان: مَشْرَب، ولبسَ يَلْبَس، والمكان: المَلْبَس. وإذا أردت المصدر فتحته أيضاً، كما فتحته في يفعِلُ. ويقولون: المَذهَب للمكان، وتقول: أردْتُ مَذْهبـاً، أي: ذهابـاً فتفتح، لأنّك تقول: يَذْهَب فتفتح. وأمّا ما كان يَفْعُل منه مضموماً فهو بمنزلة ما كان يفعَل منه مفتوحاً، ولم يَبْنُوه على مثال يفعُل، لأنّه ليس في الكلام مَفْعُل، فلما لم يكن إلى ذلك سبيل وكان مصيره إلى إحدى الحركتين ألزموه أخفّهما. وذلك قولك: قتَل يقتُل وهذا المَقْتَلُ»(٣).

ـ يُصاغ اسما المكان والزمان من الثلاثي المجـرّد على وزن (مَفعِل) بكسر العين، إذا كانا من فعلٍ ثلاثي مكسور العين في المضارع، نحو: مَجْلِس، مَصْرِف، مَعْرِض، من: جلَس يجلِس، صَرَف يَصْرِف، عرَض يَعْرِضُ. ويُصـاغ المصـدر الميمي من الثلاثي المجرّد على وزن (مَفْعَـل) بفتح العين إذا كـان من فعل ثلاثي مكسـور العيـن في المضارع، كما فتحت عينـه إذا كان من فعـلٍ مفتوح العين أو مضمومها في المضارع. قال الفرّاء: «فمَنْ أراد الاسم مما يفعَل منه مكسور العين

(١) إعراب القراءات: ١/ ٤٠٢ ـ ٤٠٣.

(٢) دقائق التصريف: ١٢٤.

(٣) الكتاب: ٤/ ٨٩ ـ ٩٠.

كسر مفعِلاً، ومَنْ أراد المصدر فتح العين، مثل: المَضْرِب والمَضْرَب، والمَدِبّ والمَدَبّ، والمَفَرُّ»[١].

وذكر المؤدب قاعدة صوغ اسمي المكان والزمان والمصدر الميمي من الفعل الثلاثي المكسور العين في المضارع في باب (حكم في مفعَل ومَفعِل من الأفعال الصحيحة والسقيمة) فقال: «اعلم أنّ (المفعل) قياسه بعين يفعل أبداً. فإذا كانت العين في يفعِل مكسورة، فالمفعِل مكسورة إذا أريد به الاسم والمكان، نحو: المَضْرِب والمحبِس، والمَفِرّ، والمَعِزّ، والمَكيل والمهيل. والمصدر من هذا الباب الذي كُسرت العين في غابره (مَفْعَل) بنصب العين نحو: المَجْلَس، والمَضْرَب، والمَفَرّ، والمَخَاض. قال الله جلّ وعزّ: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلنَّهَارَ مَعَاشًا﴾[النبأ: ١١]، أي: عَيْشاً، ولو أراد وقت العيش لقال: مَعِيشاً. والوقت بمنزلة الموضع، ألا ترى أنّ العرب تقول: أتَتِ الناقة على مَضْرِبِها ومَنْتِجِها، تريد به: الوقت الذي يكون فيه النّتاج والضّراب»[٢].

ونصَّ ابن خالويه على قاعدة صوغ اسمي المكان والزمان والمصدر الميمي من الفعل الثلاثي المكسور العين في المضارع، وذلك لمّا أشار إلى قراءة حفص عن عاصم: ﴿لِمَهْلِكِهِم﴾ من قوله تعالى ﴿وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا﴾[الكهف: ٥٩]، مستنداً إلى ما حكاه سيبويه عن العرب، قال: «روى حفص عن عاصم: ﴿لِمَهْلِكِهِم﴾ بكسر اللام[٣] جعله وقت هلاكهم وموضع هلاكهم، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ

---

(١) معاني القرآن: ٢/ ١٤٨.

(٢) دقائق التصريف: ١٢٢ ـ ١٢٣.

(٣) قرأ عاصم في رواية أبي بكر: (لمَهْلَكهم) بفتح الميم واللام، وقرأ حفص بفتح الميم وكسر اللام، وقرأ الباقون: (لمُهْلَكِهم) بضم الميم وفتح اللام. ينظر: السبعة: ٣٩٣، والكشف: ٢/ ٦٥، والتيسير: ١٤٤.

ٱلشَّمۡسِ﴾[١] أي: الموضع الذي تغرب فيه. وحكى سيبويه ﷺ عن العرب: (أَتَت الناقة على مَضْرِبِها ومَنْتِجِها) أي: على وقت ضِرابِها ونتاجِها. و(إنّ في ألف درهم لَمَضْرَباً) بفتح الراء، أي: ضَرْباً، جعله مصدراً»[٢]. ثم تابع قائلاً: «اعلم أنّ كل فعل كان على (فَعَلَ يَفْعِلُ) مثل: ضَرَبَ يضرِب فالمصدر مَضْرَب بالفتح، والزمان والمكان (مفعِل) بالكسر»[٣].

وقد ورد كلام سيبويه على ذلك في (باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة التي ليست فيها زيادة من لفظها)، قال: «أمّا ما كان من فعَل يفعِل، فإنّ موضع الفعل مفعِلٌ، وذلك قولك: هذا مَحْبِسُنا، ومَضْرِبُنا، ومَجْلِسُنا، كأنّهم بَنَوه على بناء يفعِلُ، فكسروا العين كما كسروها في يفعِل. فإذا أردْتَ المصدر بَنَيْتَه على مَفْعَل، وذلك قولك: إنّ في ألف درهم لَمَضْرَباً، أي: لَضَرْباً. قال الله ﷻ: ﴿أَيۡنَ ٱلۡمَفَرُّ﴾[القيامة: ١٠]، يريد: أين الفِرار. فإذا أراد المكان قال: المَفِرُّ. وقال الله ﷻ: ﴿وَجَعَلۡنَا ٱلنَّهَارَ مَعَاشٗا﴾ أي: جعلناه عَيْشاً. وقد يجيء المَفْعِلُ، يُراد به الحين. فإذا كان من فَعَل يفعِلُ بَنَيْتَهُ على مَفعِلٍ، تجعل الحين الذي فيه الفعل كالمكان. وذلك قولك: أتَتِ النّاقة على مَضْرِبِها، وأتَتْ على مَنْتِجِها، إنما تريد الحين الذي فيه النّتاج والضّرب»[٤].

وجاءت بعض الكلمات مخالفةً لقاعدة صوغ اسمي المكان والزمان، قال الفراء بعد أنْ ذكر القاعدة العامة لصوغهما: «إلا أحرفاً من الأسماء ألزموها كسر

---

(١) تقدم تخريجها، ص٥٣٧.

(٢) إعراب القراءات: ١/ ٤٠٢.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الكتاب: ٤/ ٨٧ ـ ٨٨.

العين في مَفْعِل، من ذلك: المَسْجِد، والمَطْلِع، والمَغْرِب، والمَشْرِق، والمَسْقِط، والمَفْرِق، والمَجْزِر، والمَسْكِن، والمَرْفِق من رفقَ يرفُقُ، والمَنْسِك من نَسَكَ يَنْسُكُ، والمَنْبِت. فجعلوا الكسرَ علامةً للاسم، والفتح علامةً للمصدر. وربما فتحه بعض العرب في الاسم وقد قُرئ مَسْكِن ومَسْكَن. وقد سمعنا المسجِد والمَسْجَد، وهم يريدون الاسم، والمَطْلَع والمَطْلِع. والنّصب في كلّه جائز وإنْ لم تسْمَعْه فلا تنكرنّه إنْ أتى»[1].

وتابع المؤدب الفرّاء مشيراً إلى أنّ بعض الكلمات جاءت باللغتين، بالكسر مخالفةً للقياس، وبالفتح موافقةً لأصل القاعدة، لأنّها مضمومة العين في المضارع. قال: «غيرَ أنّ أحرفاً معدودة جاءت في الباب الذي رفعت العين في غابره باللغتين الكسر والفتح، نحو: المَطْلِع والمَطْلَع، والمَنْسِك والمَنْسَك، والمَسْقِط والمَسْقَط، والمَسْكِن والمَسْكَن. وقد قرئت هذه الآي على الوجهين: ﴿لِّكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا﴾[2][الحج: ٣٤، ٦٧] ، و(مَنْسِكاً)، و﴿لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ﴾[سبأ: ١٥]، و(مَسْكِنِهم)، و﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[3][القدر: ٥] ، و(مَطْلِع الفجر)»[4]. ونبّه على ذلك ابن خالويه فقال: «فإنْ قيل لك: قد قالوا: المَسجِد ـ بالكسر ـ وهو من سجَد يسجُد، فإنّ ذلك من الشواذ عندهم»[5]. وقال في قراءة (مَنْسَكاً) بالفتح: (وهو

(١) معاني القرآن: ٢/ ١٤٨ ـ ١٤٩.

(٢) قرأ حمزة والكسائي بالكسر، وقرأ الباقون بالفتح. السبعة: ٤٣٦. والكشف: ٢/ ١١٩، والتيسير: ١٥٧.

(٣) قرأ الكسائي بالكسر، وقرأ الباقون بالفتح. السبعة: ٦٩٣، والكشف: ٢/ ٣٨٥، والتيسير: ٢٢٤.

(٤) دقائق التصريف: ١٢٤.

(٥) إعراب القراءات: ١/ ٤٠٣.

الاختيار في كل ما كان على فَعَلَ يَفْعُل، مثل: قَتَلَ يقتُل، أنْ يجيء المصدر واسم المكان على مَفعَل مثل المَقتَل، ولا يُقال: المَقْتِل إلا في أحرف جئنَ نوادر وهي: المسجِد والمَنْسِكُ والمَجْزِرُ»[1].

وهذا موافق لكلام سيبويه، فإنّه نصّ على أنّ بعض الكلمات جاءت على خلاف القاعدة معللاً ذلك بقوله: «وقد كسروا الأماكن في هذا أيضاً، كأنّهم أدخلوا الكسر كما أدخلوا الفتح. وذلك: المَنْبِت، المَطْلِع لمكان الطلوع»[2].

والظاهر في هذه الألفاظ أنها مبنيّة على (يفعُل) كما هو مسموعٌ في مضارعاتها، وكما صرّح به السيرافي[3] وغيره، ولكن لا يبعد فيها أيضاً أنّها جرت في أصل وضعها على (يفعِل)، فجاء اسم المكان منها مكسور العين على القياس، ثم أميتَتْ هذه اللغة، وبقيت الكسرة في (مَفْعِل) دالّةً عليها. وإلى ذلك أشار أبو علي بقوله: «ولا يقدم على هذا إلا بالسمع، ولعل الكسائي سمع ذلك»[4]، وابن جني فإنّه قال: «والكسر في هذا من الشاذ، ولا يسوغ فيه القياس، ويشبه أن يكون الكسائي سمعه من العرب»[5].

وعزا المؤدب هذا الكلام إلى سيبويه، يقول: «قال سيبويه: لا نرى ذلك، إلا أنّ قوماً من العرب تكلموا في (يفعِل) منها بالكسر فقالوا: يَنْسِكُ، ويَطْلِعُ، ويَغْرِبُ. ثم قالوا في (المَفْعِل): على ذلك القياس وكسروه حين جعلوه اسماً،

---

(١) إعراب القراءات: ٢/ ٧٨، وينظر: ٢/ ٢١٤، ٥١٠.

(٢) الكتاب: ٤/ ٩٠.

(٣) السيرافي النحوي: ٢٣٤، قال: «كأنّهم حملوا (يَفْعُل) على (يَفعِل) لأنّهما أخوان».

(٤) الحجة للقرّاء السبعة: ٥/ ٢٧٨.

(٥) ينظر: المحرر الوجيز: ١٠/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨، والبحر المحيط: ٧/ ٥٠٨.

ثم ماتت لغتهم في (يَفْعِل)، وبقيت الكسرة في (مَفْعِل) في أفواهم من تلك اللغة، ولا ننكر ذلك فقد قالوا: يعكِفون ويعكُفون، ويعرِشون ويعرُشون، ويَفسِقون ويفسُقون»[1].

وهذا يشبه قول أبي الحسن الأخفش ـ فيما حكى عنه أبو علي في الحجة ـ: «فأما قول الكسائي: (في مسكِنِهم) فالأشبه فيه الفتح، إلا أنّ أبا الحسن يقول: إنّ المسكن إذا كسرته لغة كثيرة، وهي لغة الناس اليوم، وأما المسكَن مفتوحة فهي لغة أهل الحجاز، وهي اليوم قليلة»[2].

وأشار المؤدب إلى أنّ بعضهم عدّ المسجِد بالكسر اسماً للبيت، والمسجَد بالفتح اسماً لمكان السجود، قال: «وجاءت أحرفٌ أخرى من هذا الباب بعينه مكسورةً مخالفةً للقياس وهي: مَسْجِد، ومَشرِق، ومَغْرِب، من يَسْجُدُ، ويَشْرُق، ويَغْرُبُ. وقد قال بعضهم في المَسْجِد بوجهين، فجعل المَسْجد بكسر الجيم: البيت، والمَسْجَد بفتحها: موضع السجود»[3].

وكأنّه بذلك يشير إلى رأي سيبويه، لأنه قال: «وأما المَسْجِد فإنّه اسمٌ للبيت، ولستَ تريد به موضع السجود وموضع جبهتك، لو أردت ذلك لقلتَ مَسْجَدٌ»[4].

كما جاءت بعض الكلمات مخالفةً لقاعدة صوغ المصدر الميمي، فجاء المصدر مكسور العين، والقياس فتحها، قال الفراء في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾: «قرأه العوام بفتح اللام (مطلَع) وقول العوام أقوى في قياس العربية، لأنّ

---

(١) دقائق التصريف: ١٢٥.

(٢) الحجة للقراء السبعة: ٦/ ١٣ ـ ١٤، وينظر: البحر المحيط: ٨/ ٥٣٣.

(٣) دقائق التصريف: ١٢٥.

(٤) الكتاب: ٤/ ٩٠.

(المطلع) بالفتح هو الطلوع، والمطلِع: المشرق، والموضع الذي تطلع منه إلا أنّ العرب يقولون: طلعت الشمس مطلِعاً فيكسرون، وهم يريدون المصدر، كما تقول: أكرمتك كرامةً، فتجتزئ بالاسم من المصدر»(١).

وهذا موافق لكلام سيبويه، لأنّ المطلع عنده مصدر بمعنى الطلوع غير أنه جاء مكسوراً يقول: «وقد كسروا المصدر في هذا كما كسروا في يفعَلُ، قالوا: أتيتك عند مطلِع الشمس، أي: عند طلوع الشمس وهذه لغة بني تميم، وأما أهل الحجاز فيفتحون»(٢).

وقال ثعلب: «إذا كان فعِل يفعَل، فالمصدر منه مَفْعَل مفتوح، كبِرَ يكبَر مَكْبَراً، وعمِل يَعْمَل المَعْمَل، وقد يُقال: مَكْبِر، وهو قليل»(٣). وقال المؤدب بعد أن ذكر أنّ المصدر من الثلاثي المكسور العين في المضارع يكون على وزن (مَفْعَل) بفتح العين: «وربما يجيء المصدر على (مَفْعِل) من هذا الباب بمنزلة المكان والاسم، وهو قليل. قال الله ﷻ: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾[المائدة: ١٠٥، هود: ٤]، قال الخليل بن أحمد البصري: أي رجوعهم، وقال الله ﷻ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ﴾[البقرة: ٢٢٢] أي: عن الحيض. قد قيل أيضاً: والعرب تقول: بارك الله في مسيْره، أي: في سَيْرِه»(٤).

وقد نصَّ سيبويه على ذلك فقال في مصدر الفعل إذا كان مكسور العين في المضارع: «وربما بنوا المصدر على المَفْعِل، كما بنوا المكان عليه، إلا أنّ تفسير

---

(١) معاني القرآن: ٣/ ٢٨٠ ـ ٢٨١.

(٢) الكتاب: ٤/ ٩٠.

(٣) مجالس ثعلب: ١/ ١٤٨.

(٤) دقائق التصريف: ١٢٣.

الباب وجملته على القياس كما ذكرت لك، وذلك قولك: المَرْجِع، قال الله ﷻ: ﴿إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ﴾[الأنعام: ١٦٤]. أي: رجوعكم، وقال: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ ۖ﴾، أي: في الحيض»(١). وقال في مصدر الفعل إذا كان مفتوح العين في المضارع: «وإذا أردت المصدر فتحته أيضاً كما فتحته في يَفْعِلُ، فإذا جاء مفتوحاً في المكسور فهو في المفتوح أَجْدَرُ أنْ يُفْتَح وقد كُسر المصدر كما كُسِرَ في الأول، قالوا: علاه المَكْبِرُ»(٢).

ولعل الكوفيين تأثّروا في ذلك بكتاب سيبويه، ويؤيّده أنّ ابن خالويه ذكر بعض الكلمات صيغ المصدر الميمي منها بكسر العين، معتمداً على كلام سيبويه قال: «قال سيبويه رحمة الله عليه: وربّما جاء المصدر من فعَل يفعِل بالكسر، كقوله: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾، أي: رجوعكم، و﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ﴾، أي: الحيض. وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلنَّهَارَ مَعَاشًا﴾ فهذا مصدر، وربما جاء على المَعِيش مثل المحيض»(٣).

ب ـ صوغ اسمي المكان والزمان والمصدر الميمي من الثلاثي المعتل:

يُصاغ اسما المكان والزمان على وزن (مَفْعَل) إذا كانا من فعل ثلاثي معتل اللام، نحو: مَرْمَى، ومَجْرى، ومَلْهىَ، ومَثْوَى. ويُصاغ المصدر الميمي منه على وزن (مَفْعَل) أيضاً، قال الفرّاء: «وما كان من ذوات الياء والواو من دَعَوْت وقضيت، فالمَفْعَل منه مفتوحٌ اسماً كان أو مصدراً، إلا المأْقي من العين فإنّ العرب كسرت

(١) الكتاب: ٤/ ٨٨.

(٢) المصدر نفسه: ٤/ ٨٩.

(٣) إعراب القراءات: ١/ ٤٠٣.

هذا الحرف. وبعض العرب يسمي مَأوَى الإبل: مَأوِي، فهذان نادران»[١].

وتابعه على ذلك المؤدب فقال: «والحكم في أولاد الأربعة أنّ العين من (المَفْعَل) منصوبة اسماً كان أو مصدراً، لا انكسار فيه إلا مَأقِي العين ومَأوِي الإبل، فإنهما نادران»[٢].

وهذا موافق لما نصّ عليه سيبويه فقال: «هذا باب ما كان من هذا النحو من بنات الياء والواو التي الياء فيهنّ لام، فالموضع والمصدر فيه سواءٌ، وذلك لأنّه معتل، وكان الألف والفتح أخفَّ عليهم من الكسرة مع الياء، ففرُّوا إلى مَفْعَلٍ إذ كان مما يُبْنَى عليه المكان والمصدر. وقد كسروا في نحو مَعْصِية ومحمية، وهو على غير قياس»[٣].

لا نجد خلافاً بين سيبويه والفرّاء والمؤدب في القاعدة الأساسية لصوغ اسمي المكان والزمان والمصدر الميمي من الثلاثي المعتل اللام لأنهم اتفقوا على أنّ ذلك يكون على وزن (مَفْعَل)، وعدّوا ما جاء من ذلك على وزن (مَفْعِل) نادراً أو مخالفاً للقياس.

ويصاغ اسما المكان والزمان على وزن (مَفْعِل) إذا كانا من فعل ثلاثي معتل الفاء صحيح اللام، مكسور العين في المضارع أو مفتوحها، نحو: مَوعِد، موقِف، موضِع، مورِد، ويُصاغ المصدر الميمي منه على وزن (مَفْعِل) أيضاً. قال الفرّاء: «وما كان أوّله واواً مثل: وزنت، وورثت، ووجلْت. فالمَفْعل فيه اسماً كان أو مصدراً مكسورٌ، مثل قوله: ﴿أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا﴾[الكهف: ٤٨]، وكذلك يَوْحَل

(١) معاني القرآن: ٢/ ١٤٩.

(٢) دقائق التصريف: ١٢٣.

(٣) الكتاب: ٤/ ٩٢.

ويَوْجَلُ، المفعل منهما مكسورٌ في الوجهين»(١).

وهذا موافقٌ لمذهب سيبويه فإنه قال: «هذا باب ما كان من هذا النحو من بنات الواو التي الواو فيهنّ فاء، فكلّ شيء كان من هذا فَعَل، فإنّ المصدر منه من بنات الواو والمكان يُبْنَى على مَفْعِل، وذلك قولك للمكان: المَوْعِد، والمَوْضع، والمَوْرِد. وفي المصدر: المَوْجِدة والمَوْعِدَة. وذلك من قِبَل أنّ فَعَل من هذا الباب لا يجيء إلا على يَفْعِلُ، ولا يُصْرَف عنه إلى يَفْعُل، فلما كان لا يُصْرَف عن يفعِلُ وكان معتلاً ألزموا مَفعلاً منه ما ألزموا يَفْعِلُ، وكرهوا أنْ يجعلوه بمنزلة ما ليس بمعتل ويكون مرّةً يفعِلُ ومرةً يَفْعُل، فلما كان معتلاً لازماً لوجه واحد ألزموا المَفْعِلَ منه وجهاً واحداً. وقال أكثر العرب في وجِلَ يوجَلُ، ووحِلَ يَوْحَلُ: مَوْجِلٌ ومَوْحِلٌ»(٢).

وأشار الفراء إلى أنّ الكسائي أجاز سماعاً عن بعض العرب أن يكون اسما المكان والزمان على وزن (مَفْعَل) إذا كانا من فعل ثلاثي معتل الفاء مفتوح العين في المضارع، قال: «وزعم الكسائي أنّه سمع مَوْجَل ومَوحَل. وسمعت أنا: مَوْضَع»(٣).

وهذا ما نصَّ عليه سيبويه استناداً إلى كلام يونس، قال: «وحدّثنا يونس وغيره: أنّ ناساً من العرب يقولون في وَجِلَ يَوْجَلُ ونحوه: مَوْجَلٌ ومَوْحَلٌ، وكأنّهم الذين قالوا: يَوْجَلُ، فسَلّموه، فلمّا سُلِّم وكان يَفْعَلُ كَيَرْكَبُ ونحوه شبّهوه به»(٤).

---

(١) معاني القرآن: ٢/ ١٥٠.

(٢) الكتاب: ٤/ ٩٣.

(٣) معاني القرآن: ٢/ ١٥٠.

(٤) الكتاب: ٤/ ٩٣، وينظر: شرح المفصل: ٦/ ١٠٨.

وتابع المؤدب سيبويه والفرّاء مبيّناً أنّ القياس في اسمي المكان والزمان (مَفْعِل) إذا كانا من فعل مثال واوي، سواء أكانت عين مضارعه مفتوحة أم مكسورة، وكذلك المصدر الميمي، إلا أنه جاء عن بعض العرب (مَفْعَل) بفتح العين، قال: «الحكم في المثال أنّ الواو إذا كانت ساقطةً من غابره كان الاسم والمصدر مكسورين جميعاً، نحو: المَوْعِد، والمَوْئِل، والمورِد. وسواء كانت العين في الفعل منصوبةً أو مكسورة بعد أن تكون الواو منه ساقطةً. قال الله تعالى: ﴿بَل لَّهُم مَّوْعِدٌ لَّن يَجِدُواْ مِن دُونِهِۦ مَوْئِلًا﴾[الكهف: ٥٨]. ومن العرب من ينصب (المَفْعَل) منه فيقول: مَوْهَب، مَوْضَع»[١].

ونوّه المؤدب إلى أنّ ما كان من هذه الكلمات اسماً موضوعاً لا يُراد منه المصدر ولا الزمان والمكان جاء مفتوح العين، قال: «وما كان من هذا اسماً موضوعاً ليس بمصدر ولا مكان فهو منصوب، نحو: مَوْزَن، وهو اسم ماء»[٢].

وهذا موافق لكلام سيبويه فإنّه قال: «ومَوحَد فتحوه، إذ كان اسماً موضوعاً، ليس بمصدر ولا مكان، إنما هو معدول عن واحد، كما أنّ عُمَر معدول عن عامر، فشبّهوه بهذه الأسماء، وذلك نحو مَوْهَب»[٣].

ج ـ صوغ اسمَي المكان والزمان، والمصدر الميمي من الفعل فيما جاوز الثلاثي:

يُصاغ اسما المكان والزمان والمصدر الميمي من غير الثلاثي المجرّد على وزن اسم المفعول، قال المؤدّب: «فإذا جاوزتَ الثلاثي كان الاسم والمصدر منه خارجاً على بنية المنعوت في جميع الفروع والشعوب من الأبواب الصحيحة والمعتلة.

---

(١) دقائق التصريف: ١٢٢.

(٢) المصدر نفسه: ١٢٢.

(٣) الكتاب: ٤/ ٩٣.

قال الله تبارك وتعالى: ﴿أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾[الإسراء: ٨٠]. وقد يُقرأ هذا الحرف على وجهين: ﴿أَنزِلْنِي مُنزَلًا مُّبَارَكًا﴾[المؤمنون: ٢٩]، و(مَنْزِلاً مباركاً)[١]، وكذلك قوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِاهَا وَمُرْسَاهَا﴾[هود: ٤١]، و(مُجْريها ومُرْسيها)[٢]، على ما تقدّم من التفسير»[٣].

وحكى عن سيبويه أنّه أنشد قول أمية بن أبي الصلت[٤]:

الحَمْـــدُ لله مُمْـــسَانا ومُـــصْبَحَنا ... بـــالخَيْرِ صَـــبَّحَنا ربّـــي ومَـــسَّانا

فاستعمل المُمسَى والمُصْبَح بمعنى: الإمسـاء والإصباح، والمراد: وقت الإمساء ووقت الإصباح. وقد نصّ سيبويه على ذلك في (باب نظائر ما ذكرنا مما جاوز بنات الثلاثة بزيادة أو بغير زيادة)، فقال: «فالمكان والمصدر يُبْنَى من جميع هذا بناء المفعول، وكان بنـاء المفعول أولى به، لأنّه قد خرج من بنـات الثلاثة، فيُفْعَل بأوّله ما يُفعَـل بأوّل مفعولـه، كما أنّ أوّل ما ذكرتُ لك من بنـات الثلاثـة مفعولـه مفتوح. وإنّما منعك أنْ تجعـل قبـل آخـر حـرفٍ من مفعولـه واواً كواو (مضروب)، أنّ ذلك ليس من كلامهم ولا مما بنـوا عليـه، يقولون للمكان: هذا

---

(١) قرأ أبو بكر عن عاصم: (مَنزِلاً) بفتح الميم وكسر الزاي، وقرأ الباقون بضم الميـم وفتح الزاي. السبعة: ٤٤٥، والكشف: ٢/ ١٢٨، والتيسير: ١٥٩.

(٢) قرأ حمزة والكسائي وحفص: (مَجْرِيها) بفتح الميم والإمالـة، وقرأ الباقون بضم الميم، وقد أجمعوا على الضم في: ﴿وَمُرْسَاهَا﴾. السبعة: ٣٣، والكشف: ١/ ٥٢٨، والتيسير: ١٢٤.

(٣) دقائق التصريف: ١٢٥.

(٤) وهو في ديوانه: ٥١٦، وشرح أبيات سيبويه: ٢/ ٣٩٢، وتحصيل عين الذهب: ٥٥٣، وشرح المفصل: ٦/ ٥٠، ٥٣.

مُخْرَجُنا ومُدْخَلُنا، ومُصْبَحُنا ومُمْسَانا، وكذلك إذا أردت المصدر»(١). وأنشد البيت الذي تقدّم شاهداً لمجيء (مُمْسَانا ومُصْبَحنا) مصدرين، وضعهما اسمين لوقت الصباح والمساء، فنصبهما على الظرف(٢).

وهكذا يتضح مما تقدّم أنّ الكوفيين كالفرّاء والمؤدب وابن خالويه تأثروا بكتاب سيبويه في هذه الظاهرة، يؤيد ذلك أنّهم متفقون معه في القاعدة الأساسية لصوغ اسمي المكان والزمان والمصدر الميمي. وأما ما جاء مخالفاً للقياس ولم يكن مطّرداً في كلام العرب، فلهم فيه آراء متباينة، التقت في بعض الكلمات واختلفت في أخرى. غير أنّ ذلك لا يُعَدُّ خلافاً في أصل القاعدة الصرفية، بل هو خلاف فرعي ناتج عن اختلاف لغات بعض القبائل.

سابعاً ـ أوزان جمع التكسير في «كتاب سيبويه» وأثرها عند الكوفيين:

جمع التكسير: هو ما دل على أكثر من اثنين أو اثنتين بتغيير صورة مفرده لفظاً أو تقديراً، إما بزيادة كصِنوِ وصنْوان، أو بنقصٍ كتخمة وتخم، أو بتبديل شكل كأسَد وأُسْد، أو بزيادة وتبديل شكل كرجل ورجال، أو بنقص وتبديل شكل كرسول ورسُل، أو بهن كغلام وغلمان(٣).

وجمع التكسير قسمان: جمع قلة، وجمع كثرة.

١ ـ جمع القِلّة: ما وُضع للعدد القليل من الثلاثة إلى العشرة، وله أربعة

---

(١) الكتاب: ٤/ ٩٥.

(٢) ينظر: النكت: ٣/ ١٨٨، وشرح المفصل: ٦/ ٥٣.

(٣) ينظر: أوضح المسالك: ٤/ ٣٠٧، وشرح الأشموني: ٤/ ١٥٧٤ ـ ١٥٧٥، وشرح التصريح: ٢/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠، وشذا العرف: ٢١٠ ـ ٢١١.

أوزان: أَفْعُل، وأَفْعَال، وأَفْعِلة، وفِعْلَة، جمعها ابن مالك في قوله(١):

أَفْعِلَــةٌ أَفْعُــلُ ثــمَّ فِعْلَــهْ ثُمَّــتَ أفْعــالٌ جمــوع قِلَّــة

٢ ـ جمع الكثرة: ويدلّ على ما تجاوز العشرة. وقد أحصى علماء الصرف أوزان جمع الكثرة، فوجدوها ثلاثة وعشرين وزناً. وسأذكر بعضاً من هذه الأوزان لعلها تكون دليلاً على تأثّر الكوفيين بكتاب سيبويه.

ـ أَفْعُل: يطّرد فيما كان على وزن (فَعْل)، بشرط أن يكون اسماً صحيح العين، نحو: دَلْو وأَدْلٍ، وَجْه وأوجُه، نَجْم وأَنْجُم. قال سيبويه: «أما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان (فَعْلاً)، فإنّك إذا ثلّثْتَه إلى أنْ تُعَشّره فإنّ تكسيره (أَفْعُل)، وذلك قولك: كَلْبٌ وأَكْلُب، وكَعْبٌ وأكْعُب، وفَرْخٌ وأفْرُخ، ونَسْرٌ وأنْسُر»(٢). وأشار إلى ذلك ابن خالويه في سياق حديثه عن كتابة عصا بالألف المدودة، مُستنداً إلى كلام سيبويه، فقال: «والعَصَا تُكتَبُ بالألف، لأنك تقول في التثنية: عَصَوَان، وجمعها عِصِيّ وعُصِيّ في الكثير، ووزنها (فُعُولٌ) عُصُوٌّ، فاستثقلوا الواو في الجمع فقلبوا من الضمة كسرة، ومن الواو ياء. وأجاز سيبويه في الجمع القليل عُصاً وأَعْصٍ، مثل دَلْوٌ وأَدْل»(٣). ونصّ سيبويه على جمع (عصا) بقوله: «وقالوا: عُصاً وأعصٍ، كما قالوا: أزمُنٌ. وقالوا: عِصِيّ، كما قالوا: أُسودٌ، ولا نَعْلمهم قالوا: أعصاء، جعلوا أَعْصٍ بدلاً من أعصاء، جعلوا هذا بَدَلاً منها»(٤).

ولا يُجْمَع هذا الجمع نحو: باب، وثَوْب لاعتلال العين، وجاء شاذاً على

(١) شرح الأشموني: ٤/ ١٥٧٦، وشرح التصريح: ٢/ ٣٠٠.

(٢) الكتاب: ٣/ ٥٦٧.

(٣) شرح مقصورة ابن دريد: ٤٢٢.

(٤) الكتاب: ٣/ ٥٧٢.

غير القياس أَثْوُب وأَقْوُس. قال سيبويه: «وأمّا ما كان (فَعْلاً) من بنات الياء والواو فإنّك إذا كَسَّرته على بناء أدنى العدد كَسَّرته على (أفعال) وذلك: سَوْط وأَسْواط، وثَوْب وأَثْواب، وقَوْس وأقْواس. وإنما مَنَعَهم أنْ يَبْنُوه على (أَفْعُلٍ) كراهية الضمة في الواو، فلما ثَقُل ذلك بَنَوْه على أفعال... وقد قال بعضهم في هذا الباب حين أراد بناء أدنى العدد: (أَفْعُل) فجاء به على الأصل، وذلك قليل. قالوا: قَوْسٌ وأَقْوُس. وقال الراجز[1]:

لكلِّ عَيْشٍ قد لَبِسْتُ أَثْوُبا[2]

أي: إنّ (ثوب) لا يجوز جمعه على (أثوبٍ) لأنه معتل العين، وإنما جُمِع على (أَثوب) تشبيهاً بالصحيح. والأكثر جمعه على (أثواب) استثقالاً لضمة الواو في أَفْعُل. وذكر المؤدب أنّ البصريين قالوا: «الياء وفيها الضمة أخفّ من الواو المضمومة، ألا ترى أنّ الواو إذا انضمت فرّوا منها إلى الهمزة فيقولون في جمع دار: أَدْؤُر، وثوب أثؤب»[3]. وأنشد الرجز بهمز (أثؤُبا). وأنشده ثعلب مهموزاً أيضاً[4]، وإلى ذلك أشار صاحب «اللسان»: «وبعض العرب يهمزه فيقول: أثؤُب، لاستثقال الضمة على الواو، والهمزة أقوى على احتمالها منها»[5].

---

(١) البيت لمعروف بن عبد الرحمن في شرح أبيات سيبويه: ٢/ ٣٩٢، وله أو لحميد بن ثور في المقاصد النحوية: ٤/ ٥٢٢، وبلا عزو في المقتضب: ١/ ٢٩، والمنصف: ١/ ٢٨٤، وتحصيل عين الذهب: ٥٣٧، وشرح المفصل: ١٠/ ١١.

(٢) الكتاب: ٣/ ٥٨٦ ـ ٥٨٧.

(٣) دقائق التصريف: ٢٧٥.

(٤) مجالس ثعلب: ٢/ ٤٣٩، وقد رواه الأعلم بالهمز أيضاً.

(٥) لسان العرب (ثوب): ١/ ٢٤٥.

ـ فَعْلى: بفتح الفاء وسكون العين، وهو جمع لوصف على (فعيل) بمعنى (مفعول) دالٍّ على هلاك، أو توجّع، أو نقص وتشتت، نحو: قتيل وقَتْلَى، وجريح وجَرْحى، وأسير وأسرى، وصريع وصَرْعى. وحُمِل عليه ما أشبهه في المعنى من (فعيل) بمعنى (فاعل) لا بمعنى (مفعول) كمريض ومَرْضَى، و(فاعل) كهالك وهَلْكى، و(فَيْعِل) كميّت ومَوْتى، و(فَعِل) كزَمِن وزَمْنَى، و(أفْعَل) كأحمق وحَمْقى، و(فَعلان) كسكران وسَكْرى[1]. وبه قرأ حمزة والكسائي: ﴿وترى الناس سَكْرى وما هم بسَكْرى﴾[2][الحج: ٢]، قال الفرّاء في هذه القراءة: «وهو وجه جيد في العربية، لأنه بمنزلة الهَلْكى، والجَرحى، وليس بمذهب النشوان والنشَاوى. والعرب تذهب بفاعل وفَعِيل وفَعِل إذا كان صاحبه كالمريض أو الصريع أو الجريح، فيجمعونه على الفَعْلى علامةً لجمع كل ذي زمانةٍ وضَرَرٍ وهلاك. ولا يبالون أكان واحده فاعلاً أم فعيلاً، أم فعلان»[3].

وقال المؤدب: «ويجمع على (فَعْلى) نحو: مَرْضَى في الرجال والنساء سواء. وإنما خولف بمريض في الجمع بناء سعيد وشريف فقيل فيه: مَرْضَى، ولم يقل ذلك فيهما، لأنّ (فَعْلى) بناءٌ لما لزمته الزّمانة والضرر. ومن الجائز الجمع على (فَعْلَى) إذا كان بالذي جمع على هذه البِنْيَة ما يسقطه من العلة من زمانه وضرر، وسواء كانت البِنية معدولة عن وجهها أو غير معدولة مبنية على (أفعل)

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٨٤٣، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ١٢٠ ـ ١٢١، وأوضح المسالك: ٤/ ٣١٣ ـ ٣١٤، وشرح الأشموني: ٤/ ١٥٩٣، وشرح التصريح: ٢/ ٣٠٧.

(٢) وقرأ الباقون: ﴿سُكَـٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَـٰرَىٰ﴾. ينظر: السبعة: ٤٣٤، والكشف: ٢/ ١١٦، والتيسير: ١٥٦.

(٣) معاني القرآن: ٢/ ٢١٥.

أم غير مبينة. ألا تراهم قالوا في المعدول: صَرْعى، وقَتْلى، وجَرْحى، وفي غير المعدول: هَلْكى، وضَمْنى وزَمْنى وما أشبهها»(١).

وهذا موافق لكلام سيبويه فإنه قال: «وأما (فَعيل) إذا كان في معنى مفعول فهو في المؤنث والمذكر سواء، وإذا كسّرته كسّرته على (فَعْلَى) وذلك: قَتيل وقَتْلى، وجريح وجَرْحى، وعقير وعَقْرى، ولديغ ولَدْغى»(٢).

ـ فُعَل: وهو مطّرد في الاسم الذي على وزن (فُعْلَة)، نحو: غُرْفَة وغُرَف، وصُوْرَة وَصُوَر. قال سيبويه مبيناً أنّ هذا الجمع يشترك فيه الصحيح والمعتل الآخر بالواو أو بالياء: «وأمّا ما كان على (فُعْلَة) فإذا جاوزت بناء أدنى العدد كسَّرْتَه على (فُعَل)، وذلك قولك: رُكَب، وغُرَف، وجُفَر. وبنات الواو بهذه المنزلة. وأما بنات الياء إذا كُسِّرَت على بناء الأكثر فهي بمنزلة الواو، وذلك قولك: كُلْيَة وكُلًى، ومُدْيَة ومُدًى، وزُبْيَة وزُبًى»(٣).

وأشار الفرّاء إلى أنّ الاسم إذا كان معتل الآخر بالياء، وكان أوله مضموماً، يكون جمعه بضم أوله ويكتب بالألف المقصورة، يقول: «وما كان من ذوات الياء، فإنْ كان أوّلُ واحدته مضموماً ضمَمْتَ أوّلَه في الجماع وكتبته بالياء، مثل: مُدْيَةَ ومُدًى، وزُبْيَة وزُبىً، ورُقْيَة ورُقًى»(٤). هذه الأمثلة مفردها على وزن (فُعْلة) وجمعها على وزن (فُعَل) وهذا موافق لكلام سيبويه.

ـ فِعَل: يُجمع عليه الاسم الذي على وزن (فِعْلَة) بكسر الفاء وسكون العين،

---

(١) دقائق التصاريف: ٩٢ ـ ٩٥.

(٢) الكتاب: ٣/ ٦٤٧.

(٣) الكتاب: ٣/ ٥٧٩ ـ ٥٨٠.

(٤) المقصور والممدود: ٢٧.

نحو: حِجّة وحِجَج، شيعة وشِيع، لحْيَة ولِحًى. قال سيبويه: «وما كان (فِعْلَة) فإذا أردتَ بناء الأكثر قلت: سِدَر، وقِرَب، وكِسَر، وبنات الياء والواو بهذه المنزلة تقول: لِحْيَة ولِحًى، وفِرْية وفِرًى، ورِشوة ورِشاً»(١).

وجاء الفرّاء بكلام موافق لكلام سيبويه، فالاسم عنده إذا كان معتلّ الآخر ومكسور الأول يكون جَمْعُه بكسر أوله، ويكتب بالألف المقصورة يقول: «فإنْ كان أولُ واحدته مكسوراً جمعتَه بكسر أوله وكتبته بالياء، مثل: حِلْيَة وحِلًى، ولِحْيَة ولِحًى»(٢)، إلا أنّه أجاز في هذين الاسمين أن يُجْمَعا على وزن (فُعَل) على غير القياس، لأنهما وردا بالضم سماعاً عن بعض العرب، قال: «وقد سمعنا لُحًى وحُلًى بالضم في هذين الحرفين خاصة، ولا يُقَاسُ عليهما إلا أنْ تَسْمَعَ شيئاً من بدويٍّ فصيح فتقوله، فتكتبه»(٣).

وتابع ابن خالويه الفرّاء في هاتين الكلمتين، ولكنّه أضاف كلمة أخرى تُجْمَع على وزن (فُعَل) وهي خُزًى مفردها خِزْية، قال: «ليس في كلام العرب مثل حِلْيَة وحِلًى وحُلِى، إلا ثلاثة أحرف: لِحْيَة ولِحًى ولُحًى، وخِزيَة وخِزًى وخُزًى. فجُمعَ بالكسر والضم هذه الأحرف الثلاثة، وسائر كلام العرب يُجْمَع على لفظ واحد: فِرْية وفِرًى، ومِرْيَة ومِرًى»(٤).

ـ أفْعِلاء: يُجْمَع على هذه الصيغة ما كانَ وصفاً على وزن (فَعِيل) بمعنى فاعل، بشرط أنْ يكون مُضَعّفاً أو معتلّ اللام، لأنّ صحيح الآخر غير المضعّف

(١) الكتاب: ٣/ ٥٨٠ ـ ٥٨١.

(٢) المقصور والممدود: ٢٧.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) ليس في كلام العرب: ٥٢.

يُجمع على وزن (فُعَلاء). قال سيبويه: «وأمّا ما كان (فَعِيلاً) فإنّه يُكَسّر على (فُعَلاء) وعلى (فِعال). وأمّا ما كان من بنات الياء والواو فإنّ نظير (فُعَلاء) فيه (أَفْعلاء)، وذلك نحو: أَغْنياء، وأشقياء، وأغوياء، وأكْرِياء، وأصفياء. وذلك أنّهم يكرهون تحريك هذه الواوات والياءات وقبلها حرفٌ مفتوح. فلما كان ذلك مما يكرهون ووجدوا عنه مندوحةً فرّوا إليها كما فرّوا في المضاعف»[1].

ورجّح الفرّاء أن يأتي جمع (فَعيل) إذا كان معتلَّ اللام على (أَفْعِلاء)، وعدَّ مجيئه على (فُعَلاء) نادراً، مبيّناً أنّه يُكتب بالألف الممدودة، يقول: «وأكثر ما يُجْمَع من الواو والياء من جَمْع (فَعِيل) على (أَفْعلاء) فَيُمَدُّ ويُكتب بالألف، من ذلك: وَلِيّ وأولياء، وغنيّ وأغنياء، ودَعِيّ وأدعِياء. وإنْ جُمِع على (فُعَلاء) مُدَّ أيضاً وكُتب بالألف، مثل: شُرَكاء، وضُعَفاء، وقَلَّ ما يأتي على هذا الجمع من الياء والواو»[2].

ـ فِعَال: ويَطَّرِد هذا الوزن في كلّ ما كان على وزن (فَعْل) أو (فَعْلة) بفتح الفاء وسكون العين سواء أكان صحيح اللام أم معتلّها. قال سيبويه: «وأمّا ما كان على (فَعْلة) فإذا جاوزتَ أدنى العدد كَسَّرْتَ الاسم على (فِعَال)، وبنات الياء والواو بتلِك المنزلة، تقول: رَكْوَة ورِكاء، وقَشْوة وقِشاء، وغَلْوَة وغِلاء»[3].

وذهب الفرّاء إلى أنّ ما كان على وزن (فَعْلَة) ومعتلّ اللام، يُجْمَع على وزن (فِعَال)، ويكتب بالألف الممدودة، قال: «وما كانَ من جمع (فَعْلَة) من الياء والواو على (فِعال) كان ممدوداً، مثل: رَكْوَة ورِكاء، وشَكْوَة وشِكاء، وفَرْوَة وفِراء،

---

(١) الكتاب: ٣/ ٦٣٤ ـ ٦٣٥.

(٢) المقصور والممدود: ٢٨.

(٣) الكتاب: ٣/ ٥٧٨ ـ ٥٧٩.

وغَلْوَة وغِلاء، وخَطوة وخِطاء، وقشْوة وقِشاء»(١).

ولكنه أشار إلى أنّ قَرْيَة، جَمْعُها قُرًى على وزن (فُعَل)، وهذا مخالفٌ للقياس، لأنّ القياس أن يكون جَمْعُها قِراء على وزن (فِعال) كمثيلاتها في الصيغة. قال: «ومن نادره: قَرْية وقُرًى، جاءت على غير القياس بضم القاف، وكان ينبغي أنْ تُجْمَع قِراء»(٢).

وتابعه على ذلك ابن خالويه مشيراً إلى أنّ ثعلباً أضاف كلمة أخرى جمعت على غير القياس، وهي ثروة وثَرًى، والقياس أنْ يكون جمعها ثِراء على وزن (فِعَال)، قال: «أجمع أهل النحو على أنه ليس في كلام العرب لقرية وقُرًى نظير، لأنّ ما كان على فَعْلة من ذوات الواو والياء جُمع بالمّد، كَرَكوة ورِكاء، وشكْوَة وشكاء، إلا ثعلباً فإنه زاد حرفاً آخر: ثَروة وثَرًى. وهذان نادران، لا ثالث لهما في كلام العرب»(٣).

وهذا موافقٌ لكلام سيبويه، فإنّه أجاز أن تُجْمَع (فَعْلة) على وزن (فُعَل)، سماعاً عن بعض العرب، قال: «وقد قالوا: فَعْلة في بنات الواو وكسّروها على (فُعَل)، وذلك قولهم: نَوْبَة، ونُوَب، ودَوْلَة ودُوَل، ومثلها: قَرْية وقُرًى، ونَزْوة ونُزًى»(٤).

كما يَطَّرِد وزن (فِعَال) في كل ما كان على وزن (فَعيل) أو (فَعِيلة) إذا كانا بمعنى فاعل، على أن يكونا وصفين وصحيحي اللام. قال سيبويه في (باب تكسير

---

(١) المقصور والممدود: ٢٦.

(٢) المقصور والممدود: ٢٦.

(٣) ليس في كلام العرب: ٥٢.

(٤) الكتاب: ٣/ ٥٩٣.

ما كان من الصفات): «وأمّا ما كان (فعيلاً) فإنّه يكسّر على (فُعَلاء) وعلى (فِعَال). أمّا ما جاء على (فِعال)، فنحو: ظريف وظريفة، وكريم وكرام، ولِئام وبِراء»[1].

وأشار الفرّاء إلى أنّ ما كان على وزن (فَعِيل) أو (فُعَال) أو (فَعُول) يُجمَع على وزن (فِعال) ويكتب ممدوداً بالألف، قال: «وما جُمِعَ من فَعِيل أو فُعَال أو فَعُول على فِعال مُدَّ أيضاً، مثل قولك: قصير وقِصَار، وكَرِيم وكِرام. مثل هذا من الياء والواو ممدود يُكتب بالألف»[2].

وهكذا يتّضح أنّ سيبويه والكوفيين متفقون في أوزان جمع التكسير القياسية، غير أنّ الكوفيين أضافوا كلمات أخرى جاءت شاذة على غير القياس، مستندين إلى ما سمعوه عن بعض العرب. وهذا يرجح أنّ «كتاب سيبويه» حوى قواعد الصّرف الأساسية، وأنّ جُلّ عَمَلِ الكوفيين يقتصر على الشرح والتوضيح، أو إضافة أشياء فات سيبويه سماعها، أو لعلّه أغفلها لأنّها نادرة شاذة.

ثامناً ـ أحكام همزة الوصل في «كتاب سيبويه» وأثرها عند الكوفيين:

همزة الوصل: هي التي يُتوصّل بها إلى النطق بالحرف الساكن. تثبت في ابتداء الكلام، وتسقط في درجه. قال ابن الأنباري: «وأما ألف الوصل فإنك تعرفها بسقوطها من الدرج، وبفتح أول المستقبل»[3]. وقال في قوله تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ﴾[الفاتحة: ٦]: «تستدل على أنّها ألف وصل بسقوطها في الدّرج، وذلك أنك تقول في الدرج: (نستعينُ. اهدنا) فلا تجدُ ألفاً. وتقول في المستقبل (تهدي)

(١) الكتاب: ٣/ ٦٣٤.

(٢) المقصور والممدود: ٢٧ ـ ٢٨.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ١٥١.

فتجد أوله مفتوحاً، فهذا ممايدل على أنّ الألف في (اهدِنا) ألف وصل»[١].

استدل ابن الأنباري على أنّ همزة (اهدِنا) همزة وصل بحذفها من اللفظ عند وصل الكلام، وبفتح حرف المضارعة منه. هذا يعني: أنها زائدة وليست همزة قطع.

وأشار ابن خالويه إلى أنّ همزة الوصل يُستدَلّ عليها بثلاثة أشياء، يقول: «فألف الوصل تُمتَحَنُ بثلاثة أشياء ـ أعني: في الفعل الثلاثي ـ بسقوطها في الماضي، وسقوطها في الدرج، وبفتح أول المستقبل، وذلك نحو الألف في اضرب، واعلم، وادخل، ألا ترى أنك تقول: يازيدُ اضرب عَمْراً، واعلم، وادخل»[٢].

وهذا موافقٌ لكلام سيبويه، فإنّه قال في تعريف همزة الوصل، مبيّناً أنّها زائدة وليست من أصل الكلمة: «هذا باب ما يتقدم أول الحروف وهي زائدة. قُدّمت لإسكان أول الحروف فلم تصل إلى أنْ تبتدئ بساكن، فقدّمت الزيادة متحرّكة لتصل إلى التكلم. والزيادة هاهنا الألف الموصولة»[٣].

ثم أشار إلى أنّ الفعل إذا كانت همزته همزةَ وصل يكون حرف المضارعة منه مفتوحاً، قال: «وأمّا كل شيء كانت ألفه موصولة فإنّ نَفْعَلُ منه، وأَفْعَلُ، وتَفعَل مفتوحةُ الأوائل، لأنّها ليست تلزم أول الكلمة، يعني: ألف الوصل، وإنّما هي هاهنا كالهاء في عِهْ. فهي في هذا الطرف كالهاء في هذاك الطرف، فلمّا لم تقرب من بنات الأربعة نحو دَحْرَجْتُ وصَلْصَلْتُ، جعلتَ أوائل ما ذكرنا مفتوحاً»[٤].

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ١٥٣.

(٢) كتاب الألفات عن مجلة المورد ـ العدد الأول، مج: ١١، ص٧٩.

(٣) الكتاب: ٤/ ١٤٤.

(٤) المصدر نفسه: ٤/ ١٤٥.

وتابع كلامه مبيّناً أنّ همزة الوصل تسقط في درج الكلام، قال: «واعلم أنّ هذه الألفات إذا كـان قبلها كلام حُذفت، لأنّ الكلام قد جـاء قبلـه ما يُسْتَغْنَى بـه عن الألف، كما حُذفت الهاء حين قلت: عِ يا فتى، فجـاء بعدهـا كـلام. وذلك قولك: يازيدُ اضربْ عَمْراً، ويازيدُ اقْتُلْ واستخرج»[١].

ويظهر من كلام سيبويـه أنّـه يُطلق على همزة الوصل ألف الوصـل، وهذا مذهب الكسائـي والفـرّاء، وكأنهما تبعاه في ذلـك، يقول الفرّاء في حذف همزة الوصل من (باسم) في البسملة: «أول ذلك اجتماع القرّاء على حذف الألف من: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾، وفي فواتح الكتب»[٢]. ويؤيد أنّ مذهب الثلاثة واحد في تسميتها قول ابن الأنباري: «قال الكسائي والفراء وسيبويه: هي ألف وصل، والحجة لهم في هذا أنّ صورتها صورة الألف، فلقّبت ألفاً لهذا المعنى»[٣].

وخالف ابن خالويـه، فكان يرى أنّها همـزة بإجماع البصريين والكوفيين، وإنما يُعبَّر عنها بالألف تقريباً على المتعلم، إذا كانت ألفاً في الخط[٤]. ولعله أخذ ذلك عن قطرب الذي كان يذهب إلى أنها همزة كَثُرَت فتُرِكت[٥].

وهمزة الوصل مكسورة في أصل وضعها. هذا ظاهر كلام سيبويه، يقول:

---

(١) المصدر نفسه: ٤/ ١٤٦.

(٢) معاني القرآن: ١/ ١.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ١٥٤، وينظر: دقائق التصريف: ١٩٢.

(٤) كتاب الألفات عن مجلة المورد ـ العدد الأول، مج١١، ص٨٢.

(٥) نقل كلامـه ابن الأنباري وردّه بقولـه: وهذا غلط لأنّ الهمـزة إذا كانت في أول حـرف، ثم وُصِلَت بشيء قبلهـا كانت مهموزةً في الوصـل كما تُهْمَز في الابتداء. إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ١٥٥ ـ ١٥٦.

«واعلم أنّ الألف موصولة فيما ذكرنا في الابتداء مكسورة أبداً»(١)، وعزا ابن الأنباري إلى الأخفش أنّه قال: «إنّها ألف ساكنة لا حركة لها في أصل وضعها، ثم كسرت لسكونها وسكون الحرف الذي بعدها»(٢).

غير أنّ ابن الأنباري ردّ كلامه قائلاً: «وهذا غلط لأنها إذا كانت عنده ساكنة لا حركة لها فمُحالٌ أن يدخلها الابتداء، لأنّ العرب لا تبتدئ بساكن، فلا يجوز أنْ يَدخل الابتداء حرفاً يُنْوَى به السكون»(٣). وكان يرى أنّ حركتها مبنية على ثالث الفعل المستقبل، يقول: «وهي مبنية على ثالث المستقبل إنْ كان مكسوراً كُسرت، وإنْ كان مضموماً ضُمّت، وإنْ كان مفتوحاً كُسرت أيضاً»(٤).

وأشار ابن خالويه إلى مذهب ابن الأنباري وعزاه إلى الكوفيين ثم اعترض عليه، يقول: «فأما الكوفيون فيبنون ذلك على ثالث المستقبل، إذا كان مفتوحاً أو مكسوراً كُسِرت الألف، فإذا كان مضموماً ضُمّت. ويدخل عليهم ألف الوصل في الأسماء نحو اسم وابن، ألفها مكسورة وليس ثالثها مضموماً، ويدخل عليهم كسر الألف في الماضي فيما زاد على الثلاثي: انطلق واستغفر واضطرب، ألا يعلم أنّ ثالثها مفتوح. فإنْ قال: إنّي بَنيْتُ الألف على ثالث المستقبل، قيل: هذا خطأ، لأنّ بناء الألف على الثالث إنما وجب عندهم لإتباع اللفظ اللفظ، ومحالُ أنْ تبنيَ الألف في الماضي على ثالث المستقبل، إذ كانا لا يجتمعان، وهذا واضحٌ جداً»(٥).

---

(١) الكتاب: ٤/ ١٤٦.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ١٥٥.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ١٥٥.

(٤) المصدر نفسه: ١/ ١٥٥.

(٥) كتاب الألفات عن مجلة المورد ـ العدد الثاني، مج١١، ص١٢٣. وقد عقد أبو البركات =

وهو يرى أنها كسرت لالتقاء الساكنين، يقول: «فكلما وجدت ثالث الفعل من المستقبل مفتوحاً أو مكسوراً كسرت الألف لالتقاء الساكنين، هي وما دخلت عليه، وذلك أنّها لا تدخل أبداً إلا على ساكن، وحملها في نفسها السكون، فكسرت على أصل التقاء الساكنين إذا التقيا[1]. . . فإذا كان ثالث الحروف من المضارع مضموماً ضممت ألف الوصل استثقالاً للخروج من الكسر إلى الضم، فكأنّهم أتبعوا الضمَّ الضمّ، إذ كانت فاء الفعل ساكنةً، وليست حاجزاً حصيناً، ولا يُعتَدُّ بها، فتقول: أُقْتُل، أُخْرُج، أُعْبُر، بضمّ الألف لضمة التاء والراء والباء»[2].

وهذا موافق لكلام سيبويه في علة ضمّ همزة الوصل إنْ كان الحرف الثالث مضموماً، يقول: «إلا أن يكون الحرف الثالث مضموماً فتضُمُّها، وذلك قولك: أُقتُل، استُضْعِفَ، أُحتُقِر، احْرُنْجِمَ، وذلك أنك قَرّبتَ الألف من المضموم إذ لم يكن بينهما إلا ساكن فكرهوا كسرة بعدها ضمة، وأرادوا أنْ يكون العمل من وجه واحد)[3].

= مسألة للخلاف في أصل حركة همزة الوصل ذكر فيها أنّ الكوفيين ذهبوا إلى أنّ الأصل في همزة الوصل أنْ تتبع حركة عين الفعل، وذهب بعضهم إلى أنّ الأصل فيها السكون، وحُرّكت لالتقاء الساكنين. وذهب البصريون إلى أنها مكسورة في الأصل. الإنصاف، المسألة (١٠٧): ٢/ ٢٣٩.

(١) قال ابن الغزال: لأنها حرف دخلت على ساكن في أول الكلمة، والأصل في الحروف البناء، والأصل في البناء السكون، لأنّ البناء ضدُّ الإعراب، فوجب أن يكون بنقيض آلاته، ولما كان ذلك كذلك، اجتمع ساكنان، فحُرّكت الهمزة بالكسر على أصل تحريك التقاء الساكنين وهو الكسر. الوقف والابتداء: ١/ ٦٨.

(٢) كتاب الألفات. عن مجلة المورد ـ العدد الأول، مج١١، ص٨١.

(٣) الكتاب: ٤/ ١٤٦. وأشار ابن يعيش إلى أنْ تكون الضمة ضماً لازماً تحرّزاً من مثل (ارمُوا) و(اقضوا) فإنّ الهمزة في ذلك كله مكسورة، وإنْ كان الثالث مضموماً، =

وأما همزة الوصل في الأسماء فهي مكسورة وإنْ كان الحرف الثالث مضموماً، نحو امرُؤ، قال ابن الأنباري: «فإنْ قال قائلٌ: لمَ صارت الألف في (امرِئ) تُبتَدأ بالكسر؟ فقل: كان ينبغي أنْ تُبْنَى على الثالث فبَطُلَ ذلك، لأنّ الثالث لا يثبت على إعرابٍ واحد، لأنّه يكون في الرفع مضموماً، وفي النصب مفتوحاً، وفي الخفض مكسوراً، كما قال جلّ ثناؤه في الرفع: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ﴾[1]، فضم الراء، وقال في النصب: ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ﴾[مريم: ٢٨] ففتح الراء، وقال في الخفض: ﴿كُلُّ ٱمْرِيٍٕ﴾[الطور: ٢١] فكسر الراء. فلما بَطُلَ أنْ تُبْنَى على الثالث شبّهتْ بأخواتها فكُسِرت فيه، كما كُسِرَت في ابن وابنة واثنين واثنتين»[2].

وهذا موافق لمذهب سيبويه، فهمزة الوصل في الأسماء عنده مكسورة، وكذلك همزة (اِمرُؤ) مكسورة، وإنْ كان الحرف الثالث منه مضموماً لأنّ حركته تتغير بتغيُّر إعرابها، قال: «فجميع هذه الألفات مكسورة في الابتداء، وإنْ كان الثالث مضموماً نحو: ابنُم وامرُؤ، لأنها ليست ضمّةً تثبتُ في هذا البناء على كل حال، إنما تُضَمُّ في حال الرفع. فلما كان كذلك فَرَقوا بينها وبين الأفعال، نحو اقتُل، استُضْعِفَ، لأنّ الضمة فيهنّ ثابتة، فتركوا الألف في ابنُم، وامرِئٍ، على حالها والأصل الكسر»[3].

وخُصّت همزة الوصل التي مع لام التعريف بالفتحة، قال ابن الأنباري معللاً ذلك: «فإنْ قال قائل: لمَ صارت الألف التي تدخل مع اللام للتعريف تُبْتَدأ

= لأن الضمة عارضة. شرح المفصل: ٩/ ١٣٧.

(١) تقدم تخريجها، ص٤٢٦.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٢١١.

(٣) الكتاب: ٤/ ١٤٩ ـ ١٥٠.

بالفتح؟ فقل: لأنهما بمنزلة حرف واحد. وذلك أنّ (ال) على وزن: هَلْ، وبَلْ، ومَنْ، وكَمْ»[١].

وهذا موافقٌ لمذهب الخليل وسيبويه، جاء في «الكتاب»: «وزعم الخليل أنّ الألف واللام اللتين يعرّفون بهما حرفٌ واحدٌ كقَدْ، وأنْ ليست واحدةٌ منهما منفصلةً من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام، في قوله: أأُريد، وهي موصولة»[٢]. وجاء في موضع آخر منه: «وتكون موصولة في الحرف الذي تُعرَّف به الأسماء. والحرف الذي تُعرَّف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك: القوم والرجل والناس، وإنما هو حرفٌ بمنزلة قولك قد وسوف»[٣]. وقال: «فلما لم تكن الألف في فعل ولا اسم كانت في الابتداء مفتوحةً، فرق بينها وبين ما في الأسماء والأفعال»[٤].

غير أنّ ابن خالويه نقل مذهب الكوفيين في علة فتح همزة الوصل التي تدخل مع اللام للتعريف، ثم ردّه قائلاً: «وقال الكوفيون: إنما فتحت لمّا كانت الألف لا تدخل إلا مع اللام على الاسم، فشبّهوا (ال) إذا دخلت على الحرف وغيره بـ (مَن) و(كم)، وذلك غلط، لأنّ ألف (ايم) قد فُتحت ولم تدخل على حرف منفصل»[٥]. وقال: «إنما دخلت الألف لسكون اللام، واللام حدّها عندي للتعريف»[٦]. أي إنّ التعريف باللام وحدها، والهمزة زائدة، للوصل. وهذا

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٢١١.

(٢) الكتاب: ٣/ ٣٢٤.

(٣) المصدر نفسه: ٤/ ١٤٧.

(٤) المصدر نفسه: ٤/ ١٤٨.

(٥) كتاب الألفات عن مجلة المورد ـ العدد الثاني، مج١١، ص١٢٩ ـ ١٣٠.

(٦) المصدر نفسه.

مذهب ابن جني حكاه في «المنصف»(١). وعزاه بعض النحويين إلى سيبويه، وعدّوا مذهبه مخالفاً لمذهب الخليل الذي يرى أنّ (ال) حرف ثنائي تفيد التعريف(٢).

غير أنّ كلام سيبويه الذي تقدم يظهر أنّ قوله وقول الخليل واحد، وهو أنّ (ال) حرف ثنائي بمنزلة (قد) وألفه وصل كما في (ايم الله). ويؤيّد ذلك قول ابن مالك: «(ال) هي أداة تعريف، لا اللام وحدها وفاقاً للخليل وسيبويه»(٣).

وأرى أنْ أشير في هذا الموضع إلى أنّ صاحب الإنصاف عزا إلى الكوفيين أنهم يذهبون إلى أنّ الاسم مشتق من الوسم، وهو العلامة. يقول: «قال أبو العباس ثعلب: الاسم سِمَـةٌ توضَع على الشيء يُعْرَف بهـا. والأصل في (اسم): وَسْمٌ، إلا أنـه حُذفت منه الفاء التي هي الواو في (وسـم) وزيدت الهمزة في أوله عوضاً عن المحذوف»(٤).

وهذا الكلام فيه نظر، فإنّ ابن الأنباري نقل مذهب ثعلب، وليس فيه ما يدل على أنّه كان يذهب إلى أنّ الاسم مشتقٌّ من (وسم)، يقول: «فإنْ قال قائل: فلم كسرت الألف؟ فقل: لأنّ أصله أمر من (سمّيتُ) حذفت لامـه ثم عُرّبت بتعريب الأسماء، ومن العـرب مَن يقول: أُسمٌ، بضم الألـف، ولا نعلـم أحداً قـرأ بها. فسألت أبا العباس عن هذا فقال: مَنْ قال: اِسـمٌ، بكسر الألف أخذه من سَميْتُ

(١) المنصف: ١/ ٦٥، وينظر: سر صناعة الإعراب: ١/ ٣٣٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٩/ ١٧، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١٣٠ ـ ١٣١، وشرح الشافية للجاربردي: ١/ ٢٥٣.

(٣) التسهيل: ٤٢، وينظر ما حكاه أستاذنا د. نبيل أبو عمشة في حاشية تحقيق شرح الشافية للجاربردي: ١/ ٢٥٣.

(٤) الإنصاف، المسألة (١): ١/ ١٧.

أَسْمِي، ومَنْ قال: أُسم، بضم الألف، أخذه من سموت أسمُو»[١]. أي: إنّ حاصل مذهبه أنّه مبنيٌّ على اختلاف لغات هذه اللفظة. ولم يخالفه ابن الأنباري في ذلك. بل إنّ ابن خالويه يصرّح بأنّ الاسم مأخوذ من السموّ بمعنى العلو، يقول: «فمَن قال: اِسمٌ وسِمٌ، أخذه من سَمَى يَسْمِي، ومَن قال: أُسمٌ وسُمٌ، أخذه من سَما يَسمُو، وكلاهما معناه: العلوّ والارتفاع»[٢].

وكأنّ مذهب الكوفيين موافق لمذهب البصريين الذين يَروْن أنّ الاسم مشتق من السمُوّ، ويؤيده ما ذُكِر عن الكسائي أنه روَى عن بعض بني قضاعة قول الشاعر[٣]:

باسم الذي في كلّ سورةٍ سُمُهْ

بضم السين، ورُوي عن غير قضاعة (سِمُه) بكسرها[٤].

ولعلّ الكسائي ـ كما يرى الحلواني ـ فتح بروايته هذه أمام المتأخرين من نحاة الكوفة بعده طريقاً للبرهان على أنّ الاسم مشتق من السموّ لا من الوسم[٥].

ويمكن أنْ نخلص في نهاية هذا الباب إلى النتائج الآتية:

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٢١٤، وينظر: دقائق التصريف: ٥٢٠.

(٢) ينظر: إعراب ثلاثين سورة: ١٠، والألفات عن مجلة المورد ـ العدد الثاني، مج١١، ص١٢٥.

(٣) الرجز لرجل من كلب في نوادر أبي زيد: ١٦٦، ونُسب إلى رؤبة في شرح شواهد الشافية: ١٧٦، وليس في ديوانه، وبلا عزو في المقتضب: ١/ ٢٢٩، والمنصف: ١/ ٦٠، والإنصاف: ١/ ٢٣.

(٤) ينظر: لسان العرب (سما): ١٤/ ٤٠٢.

(٥) ينظر: الخلاف النحوي وكتاب الإنصاف: ٢١٦ ـ ٢١٧.

ـ إنّ تقسيم الكلمة والفعل في «كتاب سيبويه» لا يختلف عن تقسيم الكوفيين لهما. وأما مصطلح (الدائم) فليس فعلاً حقيقياً عند الكوفيين، ولا يتمتّع بخصائص الأفعال.

ـ علامات الإعراب عند الكوفيين موافقةٌ لعلامات الإعراب في «كتاب سيبويه»، وأمّا ما ذُكر من خلاف بين البصريين والكوفيين في ذلك، فإنّه خلافٌ شكلي لا يترتّب عليه أثرٌ عمليّ.

ـ اعتمد سيبويه في تفسير ظاهرة الإعراب على العوامل اللفظية والمعنوية، وكذلك اعتمد الكوفيون على العوامل اللفظية والمعنوية. على أنّ هذا لا ينفي وجود خلاف بين سيبويه والكوفيين في بعض هذه العوامل، ولكنه قليل غير محتفل به.

ـ إنّ أكثر المصطلحات التي تداولها الكوفيون واستعملوها، أوردها سيبويه في كتابه، وأخذها الكوفيون عنه، أو أنّهم استخرجوها من شروحه لبعض المصطلحات.

ـ إنّ «كتاب سيبويه» أتى على ذكر الظواهر الصرفية أغلبها، وإنّ الكوفيين أخذوا عنه هذه الظواهر، وليس لهم من فضلٍ إلا أنْ جعلوا مسائل الصّرف معزولةً عن النحو في كتبٍ خاصةٍ بها.

□□□

الباب الثالث

أصول الاحتجاج في «كتاب سيبويه» وأثرها في نحاة الكوفة

وفيه ثلاثة فصول هي:

* الفصل الأول: السماع (القرآن الكريم والقراءات).
* الفصل الثاني: السماع (كلام العرب).
* الفصل الثالث: القياس في كتاب سيبويه وأثره في القياس عند الكوفيين.

الباب الثالث
أصول الاحتجاج في «كتاب سيبويه» وأثرها في نحاة الكوفة

الكلام على أصول الاحتجاج في «كتاب سيبويه» وأثرها في نحاة الكوفة يقتضي أنْ نُلقي نظرةً سريعةً على ما يقصده النّحاة بأصول النحو، لنرى في ضوء ذلك مدى وضوح هذه الأصول في «كتاب سيبويه» وعند الكوفيين، ونتبيّن النقاط المشتركة بينهما.

الأصول: جمع أصل، وهو في اللغة: عبارةٌ عمّا يُفْتقر إليه، ولا يفتقر هو إلى غيره.

وفي الشرع: عبارة عمّا يُبْنَى عليه غيره، ولا يُبنى هو على غيره[١].

وعرّف أبو البركات الأنباري أصول النحو فقال: «أصول النحو: أدلة النحو التي تفرّعت منها فروعه وفصوله، كما أنّ أصول الفقه: أدلة الفقه التي تنوّعت عنها جملته وتفصيله»[٢]، أي: إنّ أصول النحو ثابتة ومنها تُسْتَنْبَطُ قوانين اللغة وتقعّد القواعد النحوية، كما أنّ أصول الفقه ثابتة ومنها تستخرج الأحكام الفقهية.

وعليه فأصول النحو في الاصطلاح: «علمٌ يُبْحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث أدلّته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل»[٣].

---

(١) التعريفات: ٤٥.

(٢) لمع الأدلة: ٨٠.

(٣) الاقتراح: ٢٧.

ويرى ابن جنّي أنّ أصول النحو أو أدلّته ثلاثة هي: السماع والقياس والإجماع(١). ويراها أبو البركات الأنباري ثلاثة أيضاً هي: نَقْلٌ وقياسٌ واستصحاب حال(٢). هذا يعني أنّ أصول النحو أربعة هي: السماع (النقل)، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال(٣).

والفائدة التي يرجوها أو ينشدها الباحث من هذه الأصول هي: «التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل، فإنّ المخلد إلى التقليد، لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفكُّ في أكثر الأمر عن عوارض الشكّ والارتياب»(٤).

أما السماع والقياس فقد اعتمد عليهما سيبويه اعتماداً كبيراً في كتابه، بَيْدَ أنّ الإجماع غير واضح المعالم في «الكتاب»، وذهب بعض الباحثين إلى أنّ علّة عدم تبيينه في «الكتاب»: «هو عدم وجود نحاة كثيرين مختلفي الآراء والمذاهب. وعدم وجود مدارس نحوية متعددة، ولم تكن الخلافات في الآراء قد ظهرت بصورة واضحة على النحو الذي نراه بعد زمنه حيث تشعّبت الآراء واختلفت

(١) قال ابن جني في الخصائص: ١/ ١٨٩. «اعلم أنّ إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص».

(٢) الإغراب في جدل الإعراب: ٤٥، والاقتراح: ٢٧.

(٣) قال أبو البركات: استصحاب الحال: هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر: إنما كان مبنياً لأنّ الأصل في الأفعال البناء، وإنما يعرب ما يُعرَب لشبه الاسم، ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقياً على الأصل في البناء. الإغراب في جدل الإعراب: ٤٦، وينظر: لمع الأدلة: ١٤١، والاقتراح: ١٧٢.

(٤) لمع الأدلة: ٢٨٠، والاقتراح: ٢٩.

المذاهب واستقرّت قواعد النحو وأصوله، وتبيّنت أدلة النحاة وحججهم»[١].

كما أنّ استصحاب الحال، وإنْ اعتمد عليه سيبويه في كتابه، غير أنّه أضعف من السماع والقياس عنده، لأنّ ما كان فيه دليلٌ من سماع، أو قياسٍ على نصٍّ مسموع صحيح هو الأصل في «الكتاب».

وقد عدّه أبو البركات الأنباري من أضعف الأدلة، قال: «ولهذا لا يجوز التمسّك به ما وُجِدَ هناك دليل. ألا ترى أنّه لا يجوز التمسّك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمّن معناه، وكذلك لا يجوز التمسّك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو»[٢].

ولذلك لن أتعرّض لمفهومي الإجماع واستصحاب الحال، وسأقتصر على أصلي السّماع والقياس. فأبيّن مفهوم السّماع في «كتاب سيبويه»، وطريقة اعتماده عليه، واستفادته منه، موازناً بينه وبين مفهوم السماع عند الكوفيين. ثم أوضح مفهوم القياس وطبيعته في «الكتاب»، وعند الكوفيين، من خلال عرض أمثلة لأقسام القياس، ولبعض العلل التي علل بها كلّ من الطرفين، ليُستبان بعد ذلك أثر «الكتاب» في أقيسة الكوفيين وعللهم.

* * *

---

(١) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٤٤١.

(٢) لمع الأدلة: ١٤٢. وقال السيوطي: «إذا تعارض استصحاب الحال مع دليل آخر من سماع أو قياس فلا عبرة به». الاقتراح: ١٩٣.

الفَصْلُ الأَوَّلُ

السماع (القرآن الكريم والقراءات)

*** مفهوم السماع عند الكوفيين وموازنته بمفهوم السماع في «الكتاب»:**

السماع أصلٌ من أصول النحو واللغة ودليلٌ من أدلّتها. سماه أبو البركات الأنباري: النقل، وعرّفه بقوله: «هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حدِّ القلّة إلى حدِّ الكثرة»(١). وقال السيوطي في تعريفه: «وأعني به: ما ثبتَ في كلام مَنْ يُوثَق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيّه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أنْ فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً عن مسلم وكافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بُدَّ في كل منها من الثبوت»(٢).

واهتمام علماء العربية بصفاء اللغة التي يجمعونها وبفصاحتها جعلهم يرحلون إلى البادية بصحفهم ومدادهم يسمعون بأنفسهم كلام الأعراب ويدوّنون ما يسمعون، ويتخذون ما يجمعون أساساً لبناء قواعد علمهم. يؤيّد ذلك أنّ أبا البركات الأنباري حكى عن ثعلب خبر أبي عمرو إسحاق بن مِرار الشَّيباني الذي كان عالماً باللغة، حافظاً لها، جامعاً لأشعار العرب، فيقول: «دخل أبو عمرو إسحاق بن مِرار البادية، ومعه دِسْتِيْجَتَان من حبر، فما خرج حتى أفناهما يكتب سماعه عن العرب»(٣). ويُروى عنه أنّه «لما جمع أشعار العرب كانت نيّفاً وثمانين

---

(١) الإغراب في جَدل الإعراب: ٤٥.

(٢) الاقتراح: ٤٨.

(٣) ينظر: نزهة الألبّاء: ٩٣.

قبيلة، وكان كلّما عمل منها قبيلة وأخرجها إلى الناس كتب مصحفاً... حتى كتب نيّفاً وثمانين بخطه»[١].

واعتمد الخليل في كل ما جمعه من اللغة في مؤلّفه «العين»، وفي كل ما بنَى عليه قواعد النحو واللغة على المسموع عن الأعراب. وقد سأله الكسائي مرّة: من أين علمك هذا؟ فقال: من بوادي الحجاز ونجد وتِهامة. وقد حذا الكسائي حَذْوَ الخليل فخرج إلى الباديـة ورجع وقد أَنْفَد خمس عشرة قنينة حِبـرٍ في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ[٢].

واهتم سيبويـه بالسماع من العرب والروايـة عنهم، وكان اعتماده في ذلك على شيوخه وعلى رواياتهم، فلا تكاد تخلو صفحة من صفحات كتابه من نقول عن أبي عمرو بن العلاء أو عيسى بن عمـر، أو عبدالله بن أبي إسحـاق، أو يونس بن حبيب، أو الخليل بن أحمـد، أو غيرهم من الرواة والنحـاة المؤسسين لمدرسـة البصرة، والذين اعتمد عليهم بعد شيخـه الخليل في المسموع والمروي من كلام العرب منثوره ومنظومـه، وهو ما يؤلف أكثـر مـادة «الكتاب»، كما اعتمد عليهم وعلى آرائهم فـي تقعيـد قواعـد النحـو والاحتجاج لموضوعاته المختلفة مقيسها ومسموعها مطّردها وقليلها وشاذها[٣].

ويتجلّى السماع في «كتاب سيبويه» بما يحويه من المادة اللغوية المجموعة، ففيه خمسٌ وتسعون وثلاثمئة آية من القرآن، وفيه تسعةٌ وأربعون وألف من شواهد الشعر، وفيه ما لا يُحصَى من كلام العرب وأحاديثهم[٤]. لذلك يُعدُّ هذا «الكتاب»

---

(١) ينظر: نزهة الألباء: ٩٤، وإنباه الرواة على أنباه النحاة: ١/ ٢٥٦.

(٢) نزهة الألباء: ٦٩، إنباه الرواة: ٢/ ٢٥٨.

(٣) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ١٣١ ـ ١٣٢.

(٤) أصول النحو العربي: ١٧.

مَجْمعاً للتراث النحوي، ومصدراً من مصادر أصول الاحتجاج في النحو العربي.

والسماع ليس خفياً في منهج نحاة الكوفة، بل كانوا يعتدون به وهو سمة مذهبهم، فقد سمع الكوفيون الكلام العربي، نظمه ونثره، من أعراب يثقون بهم، إذ تنقّل بعضهم بين البوادي، والتقى الأعراب، وسمع منهم، ودوّن ما سمعه، فالكسائي أنفَدَ خمس عشرة دواة حبر في تدوين ما سمعه من الأعراب في البوادي زيادةً على ما حفظه، متّبعاً خُطا الخليل، ومقتفياً أثَرَ مدرسة القرّاء، تلك المدرسة التي تعتمد الرواية المنقولة وتعوّل كثيراً عليها، ولا تحاول أن تقف منها شاكة، ولهذا «لم يتأثّر نحوه بالفلسفة الكلامية تأثّراً مباشراً، ولم يُنقل عنه أنّه اتّصل بآراء المتكلمين، أو وقف على شيء من الثقافة الأجنبية»[١]. مما يُرَجّح أنّ نحوه ينبع من دنيا السماع، ومن الاعتماد على أقوال العرب.

يؤيّد ذلك أنّ موقفه مع الفرّاء حين تصدّى له مخاصماً لم يكن يعتمد العلّة والقياس، مثلما اعتمد المبرّد في موقفه مع الزجاج، وإنما ردّ مسائل الرؤاسي بما سمعه من العرب حين خرج إلى البادية[٢]. كما أنه احتج بالسماع حين أنكر أنْ تكون يئس بمعنى علم في قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾[الرعد: ٣١]، فقال: «لم أسمع أحداً من العرب يقول: يئستُ بمعنى علمت»[٣]. وموقفه من سيبويه في المناظرة المعروفة (المسألة الزنبورية) لم يكن

(١) مدرسة الكوفة: ١٥٥.

(٢) قال الفراء: «جئت إلى بغداد فرأيت الكسائي فسألته عن مسائل من مسائل الرؤاسي، فأجابني بخلاف ما عندي، فقال: ما لك قد أنكرت لعلك من أهل الكوفة؟ فقلت: نعم، فقال: الرؤاسي يقول كذا وكذا وليس صواباً، وسمعت العرب تقول كذا وكذا حتى أتى على مسائلي فلزمته». الفهرست: ١/ ١٠٩.

(٣) وقال أبو عبيدة وقطرب: يكون يئس بمعنى علم، وقال أبو عبيد: قال القاسم بن معن: =

له فيها سند سوى ما قاله أعرابه[١].

وهو في سماعه يعتمد على القليل النادر، فقد حكى أنّ من العرب من يرفع بحروف النصب، ومنهم مَن يجزم بها[٢]. وكان يُعنى بأخبار الآحاد التي صح سندها، أو بالشّواذ من كلام العرب، الذين يثق بفصاحتهم، كمذهبه في (جوارٍ)، فليست عنده كالمنقوص في اللفظ، وإنما كان يجريها مجرى الممنوع من الصرف، فيجرها بالفتحة، استناداً إلى ما جاء من قول الشاعر[٣]:

فلو كان عبدالله مولى هَجَوتُه ... ولكنّ عبدَالله مَولَى مواليا

ولعل قياسه على ما جاء من هذه الشواهد والأمثلة جعل ابن درستويه يقول عنه: «كان الكسائي يسمع الشاذّ الذي لا يجوز إلا في الضرورة، فيجعله أصلاً، ويقيس عليه، فأفسد بذلك النحو»[٤]. وأصبح منهج الكسائي فيما بعد سمةً عامةً تُطلق على الكوفيين جميعاً، يقول أبو جعفر النحاس: «سماعُ الكوفيين أكثره عن غير الفصحاء»[٥]. وورد في «الاقتراح»: «الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز

= وهوازن تجعل يئست بمعنى علمت. شرح القصائد السبع: ٥٦٧.

(١) ينظر: الخلاف النحوي وكتاب الإنصاف: ٣٢٢.

(٢) قال أبو حيان: وكلها مقولة، إلا أنّ الأفصح النصب بها. تذكرة النحاة: ٤٨٣. وقال المرادي: حكى اللحياني عن بعض العرب أنه ينصب بـ (لم). وذكر بعض النحويين أنّ من العرب من يجزم بـ (لن) تشبيهاً لها بـ (لم). الجنى الداني: ٢٦٦، ٢٧٢، وينظر: مغني اللبيب: ٣٦٥، ٣٧٥.

(٣) تقدم تخريجه، ص٦٥.

(٤) معجم الأدباء: ٥/ ١٠٩، وبغية الوعاة: ٢/ ١٦٤.

(٥) إعراب القرآن: ٣/ ٦٠.

شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوّبوا عليه»[١]. ولذلك «اتفقوا على أنّ البصريين أصح قياساً، لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ، والكوفيون أوسع رواية»[٢].

ولعل هذا جعل بعض الباحثين المحدَثين يتجه إلى عدّ المذهب الكوفي مذهب سماع، والمذهب البصري مذهب قياس. يقول طه الراوي: «أمّا مذهب الكوفيّين فلواؤه بيد السماع، لا يخفر لـه ذمّة، ولا ينقض له عهداً، ويهون على الكوفي نقضُ أصلٍ من أصوله، أو نسفُ قاعدةٍ من قواعده، ولا يهونُ عليه اطّراح المسموع على الأكثر»[٣].

وذهب الأستاذ سعيد الأفغاني رحمه الله إلى أنّ السماعيين هم البصريون لا الكوفيون، فمن احترام السماع صيانته وحفظه من كل موضوع، ومن احترامه تحري حال المسموع منه، ومن احترامه ألا نساوي بين القليل النادر والأكثر الشائع فنغمط حق هذا الأخير. لذلك فهو يميل إلى أنّ المذهب الكوفي لا مذهب سماع صحيح ولا مذهب قياس منظم[٤].

ولعل كلام الأستاذ أحمد أمين أقرب إلى واقع الحال، لأنه لا ينفي السماع عن الكوفيين، ولكنه يرى أنّ أصوله بصرية، يقول: «كانت هاتان النزعتان في البصرة في أيامها الأولى، فهم يقولون: إنّ ابن أبي إسحاق الحضرمي وتلميذه عيسى بن عمر كانا أشدّ ميلاً للقياس، وكانا لا يأبهان بالشواذ ولا يتحرّجان من

---

(١) الاقتراح: ٢٠٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) من تاريخ النحو: ٧٢ ـ ٧٣.

(٤) المصدر نفسه: ٧٣ ـ ٧٤.

تخطئة العرب، وكان أبو عمرو بن العلاء وتلميذه يونس ابن حبيب البصريان على عكسهما، يعظمان قول العرب ويتحرّجان من تخطئتهم، فغلبت النزعة الأولى على مَنْ أتى بعد من البصريين، وغلبت النزعة الثانية على من أتى بعدُ من الكوفيين ولا سيّما الكسائي الكوفي»[١]. غير أنّ الفرّاء ينقل عن الكسائي أنّه كان يعيب دخول لام الأمر على المضارع حين يكون بصيغة المخاطب، مثل: فلتفرحوا، لأنّه وجده قليلاً في كلام العرب[٢]. هذا يعني أنّه يتمسك بمبدأ الكثرة والقلة، فيرجّح الظاهرة إذا كانت كثيرةً شائعةً لا قليلة نادرة، وهو مذهب سيبويه في السماع. غير أنّه قلما نلمح هذا المبدأ فيما نُقل عنه. ولو كانت مؤلفات الكسائي بين أيدينا لكان الحكم أكثر دقة.

والفرّاء اهتم بالسماع وعُني به، غير أنّه حدّده بضوابط، فلم يقبل كلّ ما ورد عن العرب، إلا ما ثبت عن الأعراب الفصحاء الموثوق بهم. إذ كان يلازم أعراباً فصحاء، يثق بهم ويأخذ عنهم، ذكرهم ابن النّديم، وعدّهم من الأعراب الذين نُقلت عنهم العربية، وهم أبو ثروان، وأبو الجرّاح، وأبو زياد الكلابي، وغيرهم[٣].

وهو في السماع يختلف عن أستاذه، ويلتقي به، إذ تبع منهجه في اعتماد المسموع المروي من كلام العرب، والبناء عليه، ولو كان شاهداً مبتوراً، كموقفه من قول الشاعر[٤]:

---

(١) ينظر: ضحى الإسلام: ٢/ ٢٩٦، ومن تاريخ النحو: ٧٥.

(٢) معاني القرآن: ١/ ٤٦٩. وينظر: أصول النحو العربي: ٧١.

(٣) الفهرست: ١/ ٧٣، ٧٦، ٧٧، والمزهر: ٢/ ٤١٠، وأصول النحو العربي: ٣٩.

(٤) صدره: (يلومونني في حبّ ليلى عواذلي) وهو بلا عزو في شرح المفصل: ٨/ ٦٤، وضرائر الشعر: ٥٩، ومغني اللبيب: ٣٠٧، وشرح شواهده: ٢/ ٦٠٥، والمقاصد =

ولكنَّنـــي مـــن حبّهـــا لكميـــدُ

فهو وإنْ لجأ إلى العلة في دخول اللام على خبر (لكن)، إلا أنّه يعلل ظاهرةً قَبِـل بها لورودها عن العرب[1].

وأما ما يختلف به عن أستاذه الكسائي فهو التزامه بكثير من شروط البصريين في السماع أحياناً، وببعضها القليل أحياناً أخرى. يؤكد ذلـك تلك العبارات التي تضمنتها مصنفاتـه، نحو: «سمعت أعرابياً من ربيعـة، قال بعض نسـاء العـرب، سمعت بعض العرب، أنشدني بعض العـرب، ومن العـرب من يقـول. . .»[2]، ولذلك فليس كل مسموع مقبولاً عنـد الفرّاء ما لم يكن سماعـه من الرواة الثقات المشهود لهم بين العلماء يقول: «وأما قوله ﴿فَضَحِكَتْ﴾[هود: 71]: حاضت، فلم نسمعه من ثقة»[3].

وقد لا يوافق الكسائي فيما سمعه من العرب لأنّه يتشدد، فيعتمد على ما سمعه من العرب بنفسه، لا على ما سمعه الكسائي ورواه، يقول: «وقوله: ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّآ ءَاتَىٰكُم﴾[النمل: 36]، زعم الكسائي أنّ العرب تستحبُّ نَصْبَ الياء عند كل ألف مهموزة سوى الألف واللام، مثل قوله: ﴿إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ﴾[يونس: 72]، و﴿إِنِّيَ أَخَافُ ٱللَّهَ﴾[الأنفال: 48]. ولم أرَ ذلك عنـد العرب، رأيتهم يرسلون اليـاء

= النحوية: 2/ 247، والخزانة: 10/ 361، برواية (لعميدُ).

(1) معاني القرآن: 1/ 465. وينظر: الخلاف النحوي وكتاب الإنصاف: 323.

(2) المذكر والمؤنث: 7، 9، ومعاني القرآن: 1/ 29، 30، 14، 50، 58، 90، 217، 299، 323، 398، 432، 2/ 102، 223، 290، 297، 3/ 15، 78، 240، 246، والمنقوص والممدود: 12، 15، 26.

(3) معاني القرآن: 2/ 22.

فيقولون: عندِي أبوك، ولا يقولون: عنديَ أبوك، بتحريك الياء، إلا أن يتركوا الهمز فيجعلوا الفتحة في الياء في هذا ومثله. وأما قولهم: ليَ ألفان، وبيَ أخواك كفيلان، فإنّهم ينصبون في هذين لقلتهما، فيقولون: بيَ أخواك، وليَ ألفان، لقلتهما والقياس فيهما وفيما قبلهما واحد»(١).

واهتمامه بالسماع جعله يعطيه الأولوية، لذلك يعارض قول بعض المفسّرين ويردّه، لأنه يخالف ما سمع من العرب، يقول: «قال بعض المفسرين: جواب ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾[الانشقاق: ١] قوله: ﴿وَأَذِنَتۡ﴾[الانشقاق: ٢]، ونرى أنّه رأيٌ ارتآه المفسّر، وشبهه بقول الله تبارك وتعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾[الزمر: ٧٣]، لأنّا لم نسمع جواباً بالواو في (إذ) مبتدأةً، ولا قبلها كلام، ولا في (إذا) إذا ابتُدِئت، وإنما تجيب العرب بالواو في قوله: حتى إذا كان، وفلما أنْ كان، لم يجاوزوا ذلك»(٢).

يُضاف إلى ذلك تمسّكه بمبدأ الكثرة والقلّة كسيبويه، فيرجّح ظواهر لكثرتها، ويضعف أخرى لقلّتها، يقول في قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمۡعِهِمۡ﴾[البقرة: ٢٠]: «المعنى والله أعلم: ولو شاء الله لأذهب سمعهم. ومن شأن العرب أنْ تقول: أذهبت بصره، بالألف إذا أسقطوا الباء. فإذا أظهروا الباء أسقطوا الألف من (أذهبت). وقد قرأ بعض القرّاء: ﴿يَكادُ سَنا بَرْقِهِ يُذْهِبُ بالأبصار﴾[النور: ٤٣]، بضم الياء والباء في الكلام(٣). فترى والله أعلم أنّ الذين ضمّوا على معنى الألف شبّهوا دخول الباء وخروجها بقولهم: خُذْ بالخطامِ، وخُذْ الخطامَ، وتعلّقتُ

(١) معاني القرآن: ١/ ٢٩ ـ ٣٠.

(٢) معاني القرآن: ٣/ ٢٤٩.

(٣) وهي قراءة أبي جعفر، وقرأ الباقون: (يَذهَبُ) بفتح الياء والهاء. المبسوط: ٣١٩، وغاية الاختصار: ٢/ ٥٩٠، والنشر: ٢/ ٣٣٢.

بزيدٍ، وتعلّقتُ زيداً. فهو كثير في الكلام والشعر، ولست أستحبُّ ذلك لقلّته»[١].

ويذهب في موضع آخر إلى أنّ (أنْ) تكون مفتوحة الألف في كل كلام يكون معناه معنى القول، وتسقط (أنْ) من كل كلام لا يكون فيه معنى القول، لأنّ ذلك كثير في القرآن، يقول: «وإذا كان الموضع فيه ما يكون معناه معنى القول، ثم ظهرت فيه (أنْ) فهي منصوبة الألف. وإذا لم يكن ذلك الحرف يرجع إلى معنى القول سقطت (أنْ) من الكلام. فأمّا الذي يأتي بمعنى القول فتظهر فيه مفتوحة فقول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ﴾[نوح: ١]، جاءت (أنْ) مفتوحة، لأنّ الرسالة قول. وأمّا ما ليس فيه معنى القول فلم تدخله (أن) فقول الله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَآ أَبْصَرْنَا﴾[السجدة: ١٢]. فلمّا لم يكن في (أبصرنا) كلام يدل على القول أضمرتَ القول فأسقطتَ (أنْ)، لأنّ ما بعد القول حكاية لا تحدث معها (أنْ)، وهو كثيرٌ. فقس بهذا ما ورد عليك»[٢].

وكأنّ مذهب الفرّاء في السماع يوافق في كثير من حالاته مذهب سيبويه الذي لم يكن يأخذ كل ما يقع له من كلام العرب، وإنما كان منهجه أن يأخذ إمّا من أفواه الفصحاء من البداوة، وإمّا من شيوخه الذين سمعوا من العرب. فحين تحدّث عن نصب المصادر التي تقع للدعاء، مثل: سقياً لك، بيَّن أنها قد ترد مرفوعة في الشعر، قال: «وهذا شبيهٌ رفعه ببيتٍ سمعناه مِمَّن يوثَق بعربيته، يرويه لقومه، قال[٣]:

---

(١) معاني القرآن: ١/ ١٩.

(٢) معاني القرآن: ١/ ٨١.

(٣) البيت بلا عزو في شرح أبيات سيبويه للنحاس: ١٤٤، ودقائق التصريف: ٤٦٩، وتحصيل عين الذهب: ٢٠٧، والنكت: ١/ ٤٩٢.

عذيرُك من مَوْلًى إذا نِمْتَ لم يَنَمْ يقولُ الخَنَا أو تَعْتَرِيكَ زَنَابِرُهْ[1]

وقال في موضع آخر: «ومما جاء في النصب أنّا سمعنا مَنْ يوثَق بعربيّته يقول: خلقَ الله الزرافة يَدَيْها أطولَ من رجليها»[2]. وحين تحدث عن انتصاب المصادر في غير الدعاء، مثل: حمداً وشكراً، قال: «وسمعنا بعض العرب الموثوق به يُقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: حمدُ الله وثناءٌ عليه، كأنه يحمله على مضمر في نيّته هو المظهر، كأنه يقول: أمري وشأني حمدُ الله وثناءٌ عليه. وهذا مثل بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه[3]:

فقالت: حنانٌ ما أتى بك هاهنا أذو نَسَبٍ أم أنت بالحي عارفُ[4]

وهذا كثيرٌ في كتابه[5].

ومما نقله عن شيوخه سماعاً من العرب، ما جاء في حديثه عن حذف التنوين من اسم الفاعل ونصب ما بعده، يقول: «وزعم عيسى أنّ بعض العرب ينشد هذا البيت، لأبي الأسود الدؤلي:

فألفيته غير مستعتبٍ ولا ذاكرِ اللهَ إلا قليلاً»[6]

---

(١) الكتاب: ١/ ٣١٣.

(٢) المصدر نفسه: ١/ ١٥٥.

(٣) البيت للمنذر بن درهم الكلبي، في شرح أبيات سيبويه: ١/ ٢٣٥، والخزانة: ٢/ ١١٢، وبلا عزو في المقتضب: ٣/ ٢٢٥، والكامل: ٢/ ٧٣٢، وتحصيل عين الذهب: ٢١١، وشرح المفصل: ١/ ١١٨.

(٤) الكتاب: ١/ ٣١٩ ـ ٣٢٠.

(٥) المصدر نفسه: ١/ ٧١، ٨٦، ٣٩٩، ٤٠٣، ٤٣٢، ٢/ ٩٠، ٢٣٥، ٣/ ٤٦.

(٦) الكتاب: ١/ ١٦٩، وتقدّم تخريج البيت، ص١٦٣.

وقال في موضع آخر: «وزعم أبو الخطاب أنّ ناساً من العـرب يقولون في الوقف: طلحتْ، كما قالوا في تاء الجميع قولاً واحداً في الوقف والوصـل»[١]، وهذا في كتابه كثير جداً[٢].

كما كان يلحُّ على ذكر الكثرة والقلة في سماعه، فيظهر هذا القانون الأصولي في كتابـه ظهوراً بيّناً، يقول: «والوجـهُ: كلُّ شاةٍ وسخلتُهـا بدرهم، وهذه ناقـةٌ وفصيلُها راتعَينِ، لأنّ هذا أكثرُ في كلامهم، وهو القياس. والوجه الآخر قد قاله بعض العرب»[٣].

ويجيز في موضع آخر أنْ يُقال: أعطاهوها، وأعطاهاه، ولكنّه ينعته بالقلّة، ويبيّن أنّ الأكثر في كلامهم هو: أعطاه إياهـا، وأعطـاه إياه، يقول: «فإذا ذكرتَ مفعولين كلاهما غائب فقلت: أعطاهوها، وأعطاهَاه، جاز، وهو عربي. ولا عليك بأيّهما بدأتَ، من قبل أنهما كلاهما غائب. وهذا أيضاً ليس بالكثير في كلامهم، والأكثر في كلامهم: أعطاه إياه»[٤].

وأما الكوفيون الذين جاؤوا بعد الكسائي والفرّاء، أمثال ثعلب وابن الأنباري وابن شقير والمؤدّب وابن خالويـه فإنهم اهتموا بالسمـاع واعتدّوا بـه، معتمدين رواية الشيخين الكسائي وتلميذه الفرّاء، وروايـة البصريين كأبـي عمـرو والخليل وسيبويه. غير أنّه لم يكن لهم رأي يُذكر في السماع.

وقد تقدم من تعريـف السيوطي للسمـاع أنّ الكلام المحتج بـه يقسـم إلى

---

(١) الكتاب: ١/ ١٦٧.

(٢) المصدر نفسه: ١/ ١٥٥، ١٦٩، ١٧١، ٢٧٩، ٣٠٤، ٣٦٤، ٢/ ٦٣.

(٣) المصدر نفسه: ٢/ ٨٢.

(٤) المصدر نفسه: ٢/ ٣٦٥، وينظر: أصول النحو العربي: ٧١.

أقسام ثلاثة هي: القرآن الكريم وقراءاته، والحديث الشريف، وكلام العرب نظماً ونثراً. وسأدرس هذه الأقسام عند سيبويه والكوفيين، لنتبيّن أنّهم تأثّروا بكتاب سيبويه في موقفهم منها، وطريقة احتجاجهم بها.

أ ـ القرآن الكريم:

لم يتوفّر لنصٍّ ما توفّر للقرآن الكريم من تواتر رواياته وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متناً وسنداً، وتدوينها وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الفصحاء الأبيناء من التابعين، عن الصحابة عن الرسول الكريم ﷺ، فهو النصّ العربي الصحيح المتواتر، المُجْمَع على قراءته بالطرق التي وصَلَ إلينا بها في الأداء والحركات والسّكنات، ولم تَعْتَنِ أمّةٌ بنصٍّ ما اعتنى العرب المسلمون بنصِّ قرآنهم. وعلى هذا يكون هو النصّ الصحيح المُجْمَع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصّرف، وقراءاته جميعاً الواصلة إلينا بالسند الصحيح حُجّةٌ لا تُضاهيها حجّة. إذ إنها مروية عن الصحابة وقرّاء التابعين، وهم جميعاً ممن يحتج بكلامهم العادي بله قراءاتهم التي تحرّوا ضبطها جهد طاقتهم كما سمعوها من رسول الله ﷺ[1].

فليس هناك من مُخالف في الاحتجاج بألفاظه جميعها؛ لأنّه نال اهتماماً كبيراً، وضُبط نصّه بحيث لا يرقى إليه أدنى ريب، وأصبح المثَلَ الأعلى، إليه يفزع علماء اللغة، ومنه يأخذون شواهدهم التي يبنون عليها قواعدهم وأصولهم.

وكان سيبويه من أكثر النحاة تمسّكاً بالشاهد القرآني وإجلالاً له، يضعه في المرتبة الأولى من الكلام العربي، ويعدُّه الشاهد الأول في كل موضوع من الموضوعات التي بحثها في كتابه ـ وكان فيه شواهد من القرآن الكريم ـ لأنه أبلغ

---

(١) ينظر: في أصول النحو: ٢٨.

كلام نزل، وأوثق نصٍّ وصل، فهو أعلى مراتب الكلام العربي، وأقوى الأساليب العربية، نزل بلغة العرب وكلّمهم بأساليبهم، وقد صرّح بهذا في مواضع متعددة من «الكتاب»، يقول في (باب من النكرة تجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء وذلك قولك: سلامٌ عليك، ولبّيك، وخيرٌ بين يديك): «فهذه الحروف كلُّها مبتدأةٌ مبنيٌّ عليها ما بعدها، والمعنى فيهنّ أنّك ابتدأتَ شيئاً قد ثبَتَ عندك، ولستَ في حال حديثك تعمل في إثباتها وتَزْجيَتِها، كما أنّهم لم يجعلوا (سَقْياً) و(رَعْياً) بمنزلة هذه الحروف... ومَثَلُ الرفع: ﴿طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَـَٔابٍ﴾[الرعد: ٢٩]، يدلّك على رفعها رفعُ حُسْنُ مآب. وأما قوله تعالى جدّه: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾[المرسلات: ١٥]، و﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾[المطففين: ١]، فإنّه لا ينبغي أن تقول: إنّه دعاءٌ هاهنا، لأنّ الكلام بذلك قبيح، ولكنّ العبادَ إنّما كُلِّموا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون، فكأنّه والله أعلم قيل لهم: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾، و﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾، أي: هؤلاء مِمَّنْ وجب هذا القول لهم، لأنّ هذا الكلام إنّما يُقال لصاحب الشّر والهلكة، فقيل: هؤلاء مِمّن دخل في الشّر والهلكة ووجب لهم هذا. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[طه: ٤٤]، فالعلم قد أتى من وراء ما يكون، ولكن اذهبا أنتما في رجائكما وطمَعكما ومبلغِكما من العلم، وليس لهما أكثر من ذا ما لم يعلما. ومثله: ﴿قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ﴾[التوبة: ٣٠، المنافقون: ٤]، فإنما أُجرِيَ هذا على كلام العباد وبه أُنزِلَ القرآن»[1].

وقال: «وبمنزلة (أم) هاهنا قوله ﷻ: ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَـٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ۝٢ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾[السجدة: ١ ـ ٣]، فجاء هذا الكلام على كلام

---

(١) الكتاب: ١/ ٣٣٠ ـ ٣٣٢.

العرب قد علم تبارك وتعالى ذلك من قولهم، ولكن هذا على كلام العرب ليُعَرَّفوا ضلالتهم»[١].

ومن منهجه أنّ القرآن الكريم لا يُحْمَل على الضرورة، لأنّ الضرورة عند سيبويه تجوز في الشعر ولا تجوز في النثر، والقرآن الكريم أعلى مراتب الكلام العربي، يقول في (باب ما يحتمل الشعر): «اعلم أنّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء كما أنّها أسماء، وحذف ما لا يُحْذَف فيشبّهونه بما قد حُذف واستعمل محذوفاً»[٢].

وقال فيما لا يحسن في الكلام ويجوز في الشعر: «واعلم أنّه قبيحٌ أن تقول: ذهبتَ وعبدُالله، وذهبتُ وعبدُالله، وذهبتَ وأنا، لأنّ (أنا) بمنزلة المظهر، ألا ترى أنّ المظهر لا يَشركه إلا أنْ يجيء في الشعر»[٣]. ومثله قوله: «واعلم أنّ حروف الجزاء يقبح أنْ تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال، وذلك لأنهم شبهوها بما يجزم. . . إلا أنّ حروف الجزاء قد جاز فيها ذلك في الشعر»[٤].

والأمر نفسه نجده عند الكوفيين فهم يقدّمونه وينزلونه المنزلة الأولى من الكلام العربي، لأنّه يمثّل العربية الأصيلة، والأساليب الرفيعة، ويخاطب العرب بلغتهم. فالكسائي يوليه الأهمية الأولى، ويعدُّه الشاهد الأول في إثبات الفصيح من كلام العرب، كيف لا يكون ذلك!! وهو أحد القرّاء السبعة.

والفرّاء يرى أنّ القرآن الكريم أحرى بالاحتجاج من الشعر، لذلك يصرّح

---

(١) الكتاب: ٣/ ١٧٢ ـ ١٧٣.

(٢) المصدر نفسه: ١/ ٢٦.

(٣) الكتاب: ٢/ ٣٨٠.

(٤) المصدر نفسه: ٣/ ١١٢.

في كتابه «معاني القرآن» بأنّ «الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر»[(١)]، لأنّه نزل بلغة العرب وعلى كلامهم الفصيح، يقول في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ﴾[البقرة: ٤١]: «فوحّدَ الكافر وقبله جمعٌ، وذلك من كلام العرب فصيحٌ جيدٌ في الاسم إذا كان مشتقاً من فِعْل، مثل الفاعل والمفعول»[(٢)]. وقال: «وقوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾[الأعراف: ١٩٣]، ولم يقل: أم صمتُّم. وعلى هذا أكثر كلام العرب»[(٣)]. وهو لا يُحمَل على الضرورة كالشعر، فلا يجوز فيه ما يجوز في الشعر، يقول: «وهذا في الشعر يجوز لضرورة القوافي، فأما في القراءة فلا»[(٤)]، ويقول: «وليس يوجد في الكلام ما يجوز في الشعر»[(٥)].

وهذا موقف مَن جاء بعد الفرّاء من الكوفيين، فالقرآن له المرتبة الأولى في السماع عندهم، لأنه لا يُحمل على الضرورة كالشعر. لذلك يرى ثعلب أنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه لم يرد في القرآن، وهو قبيح في كلام العرب، يقول بعد أن أنشد أبياتاً شاهداً على الفصل بين المضاف والمضاف إليه: «لا يجوز إلا في الشعر»[(٦)]، ولا يجيز الفصل بين التمييز والمميَّز إلا في الشعر، يقول: «وهذا يجوز في الشعر لا في الكلام»[(٧)]. وقال في الجزم بـ (إذا): «قولك: إذا تزرْني

(١) معاني القرآن: ١/ ١٤.

(٢) معاني القرآن: ١/ ٣٢.

(٣) معاني القرآن: ١/ ٤٠١. وينظر: ١/ ٢١٤.

(٤) المصدر نفسه: ١/ ٣١٥.

(٥) المصدر نفسه: ١/ ٤٢٨.

(٦) مجالس ثعلب: ١/ ١٢٦. وقال ابن خالويه: وهو قبيح في القرآن، وإنما يجوز في الشعر. الحجة: ١٥١.

(٧) مجالس ثعلب: ٢/ ٤٩٣.

أزرْكَ يجوز في الشعر»[١]، أي لا يجوز الجزم بـ (إذا) في القرآن وكلام العرب.

وينكر ابن خالويه ـ متبعاً كلام أبي عُبيد ـ الخفض على الجوار في قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلِكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾[٢][المائدة: ٦]، لأنّ الخفض على الجوار لغة لا تُستعْمَل في القرآن، وإنما تكون في الشعر للضرورة وفي الأمثال. والقرآن لا يحمل على الضرورة، وألفاظ الأمثال[٣].

ولا يجيز المؤدب في كلام العرب أن يُقال: «ودَعْته فأنا وادع، في معنى: تركته فأنا تارك، إلا أنْ يضطر إليه شاعر فيجوز لـه ذلك»[٤]. أي: لا يجوز ذلك في القرآن، لأنه أسمى كلام العرب.

هذا موقف سيبويه والكوفيين من القرآن الكريم، فقد تبيّن أنّهم يعدّونه الأساس الأول في السّماع. أما طريقة استشهادهم به، واستفادتهم منه، فالغالب في «كتاب سيبويه» أن يضع عنوان الباب الذي يتحدث عنه، ثم يمثّل له بأمثلة يقيسها على القرآن الكريم، ثم يأتي بعدها بالآيات الواردة في الموضوع، ثم بما ورد عن العرب من عبارات سمعها أو رواها عمّن سمعها من شيوخه، أو ممّن يثق به من الرواة، ثم بالشواهد الشعرية. وقد يبدأ استشهاده بالآيات القرآنية، ثم بالشعر، ثم بما ورد عن العرب من عبارات إلا أنّ القرآن هو الأول غالباً[٥].

واتبع الكوفيون ـ في الغالب ـ الطريقة نفسها في استشهادهم بالقرآن الكريم.

---

(١) المصدر نفسه: ١/ ٧٤.

(٢) قرأ ابن كثير وحمزة وأبو عمرو وأبو بكر بالجرّ، وقرأ الباقون بالنصب. السبعة: ٢٤٢، والكشف: ١/ ٤٠٦، والتيسير: ٩٨.

(٣) ينظر: إعراب القراءات السبع: ١/ ١٤٣، والحجة: ١٢٩.

(٤) دقائق التصريف: ٢٤٥ ـ ٢٤٦، وينظر: ١٦٠.

(٥) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٣٢ ـ ٣٣.

وربما تكون شواهد سيبويه والكوفيين في الموضوع جميعها أو أكثرها من القرآن الكريم يشبهون بعضها ببعض، ويحملون إحدى آياته على الأخرى.

يقول سيبويه في باب (ما يُختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنياً عليه الفعل): «وذلك قولك: رأيت زيداً وعَمْراً كلَّمتُه، ورأيت عبدالله وزيداً مررت به، ولقيت قيساً وبكراً أخذت أباه، ولقيت خالداً وزيداً اشتريت له ثوباً... ومثل ذلك قوله ﷻ: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًۢا﴾[الإنسان: ٣١]. وقوله ﷻ: ﴿وَعَادًا وَثَمُودَا۟ وَأَصْحَٰبَ ٱلرَّسِّ وَقُرُونًۢا بَيْنَ ذَٰلِكَ كَثِيرًا ﴿٣٨﴾ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ﴾ [الفرقان: ٣٨ ـ ٣٩]. ومثله: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾[الأعراف: ٣٠]. وهذا في القرآن كثير»[1].

ويقول في (باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام): «وهذه الواو التي دخلت عليها ألف الاستفهام كثيرةٌ في القرآن، قال الله تعالى جدّه: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ﴾[الأعراف: ٩٧]، ﴿أَوَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾[الأعراف: ٩٨]، فهذه الواو بمنزلة الفاء في قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ﴾[الأعراف: ٩٩]، وقال ﷻ: ﴿أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿١٦﴾ أَوَءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾[الصافات: ١٦ ـ ١٧، الواقعة: ٤٧ ـ ٤٨]، وقال: ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُوا۟ عَهْدًا﴾»[2][البقرة: ١٠٠].

ويستشهد الفرّاء لتفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَْٔتُمْ فِيهَا﴾[3]، بقوله: ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[البقرة: ٥١]، وقوله: ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ

(١) الكتاب: ١/ ٨٨ ـ ٨٩.

(٢) الكتاب: ٣/ ١٨٨ ـ ١٨٩.

(٣) تقدم تخريجها، ص١٠٣.

﴿ٱلْبَحْرَ﴾[البقرة: ٥٠]، ثم يقول: «ومثلها في القرآن كثيرٌ بالواو ولا جواب معها ظاهرٌ. والمعنى، والله أعلم، على إضمار: (واذكروا إذ أنتم) أو (إذ كنتم) فاجتُزِئ بقوله: ﴿ٱذْكُرُوا۟﴾[البقرة: ٤٠] في أول الكلام، ثم جاءت (إذ) بالواو مردودة على ذلك. ومثله من غير (إذ) قول الله: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا﴾[الأعراف: ٧٣]، وليس قبله شيءٌ تراه ناصباً لصالح، فعُلم بذكر النبي ﷺ والمُرسَل إليه أنّ فيه إضمار: أرسلنا، ومثله قوله: ﴿وَنُوحًا إِذْ نَادَىٰ مِن قَبْلُ﴾[الأنبياء: ٧٦]، ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا﴾[الأنبياء: ٨٧]، ﴿وَإِبْرَٰهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ﴾[العنكبوت: ١٦]، يجري هذا على مثل ما قال في ص: ﴿وَٱذْكُرْ عِبَٰدَنَآ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ﴾[ص: ٤٥]، ثم ذكر الأنبياء الذين من بعدهم بغير (واذكر)، لأنّ معناهم متّفقٌ معروف، فجاز ذلك. ويستدلُّ على أنّ (واذكروا) مُضْمَرَة مع (إذ) أنّه قال: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾[الأنفال: ٢٦]، ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾[الأعراف: ٨٦]، فلو لم تكن هاهنا (واذكروا) لاستَدْلَلْتَ على أنّها تُراد لأنّها قد ذُكِرَت قبلَ ذلك»(١).

وابن الأنباري يستشهد على منع صرف (مصر) بآيات من القرآن الكريم، يقول: «ومصرُ: مؤنثة لا تُجْرى، قال الله تبارك وتعالى: ﴿أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ﴾(٢)، وقال: ﴿ٱدْخُلُوا۟ مِصْرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾[يوسف: ٩٩]، فلم يُجْرِ (مِصْرَ) للتأنيث»(٣). ويبيّن أنّ (أولي) و(ذوي) يعاملان معاملة جمع المذكر السالم، مستشهداً لذلك بآيات من القرآن الكريم، يقول: «وتقول في الجمع: أكرمتُ أولي مالٍ، وذوي مال، قال الله ﷻ: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُو۟لُوا۟ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓا۟ أُو۟لِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾[النور: ٢٢]،

(١) معاني القرآن: ١/ ٣٥.

(٢) تقدم تخريجها، ص١٢٢.

(٣) المذكر والمؤنث: ٢/ ٥٦.

وقال جلّ ثناؤه في ذوي: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾»[١][البقرة: ١٧٧].

وابن شقير يستشهد على نصب المضارع بعد فاء السببية إذا كان جواباً لأمرٍ أو نهي أو استفهام بآيات من القرآن الكريم، يقول: «والنصب بالجواب بالفاء: أكرمْ زيداً فيُكرمَكَ، تعلّم العلمَ فينفعَكَ، نصب (ينفعك) لأنّه جواب الأمر بالفاء. وكذلك القول في جميع أخواتها، قال الله ﷻ في الشعراء: ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْمُعَذَّبِينَ﴾[الشعراء: ٢١٣]، وقال في الأعراف: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ﴾[الأعراف: ٥٣]، نصب (فتكون) لأنّه جواب النهي بالفاء، ونصب (فيشفعوا)، (أو نُرَدَّ فنعملَ)، لأنّه جواب الاستفهام بالفاء»[٢].

ويذكر المؤدب أنّ الهمز على ثلاثة أوجه: على التحقيق، والتخفيف، والبدل، مستشهداً على التحقيق بآيات من القرآن الكريم، يقول: «فالتحقيق على اللغة والقرآن، وذلك كقوله: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَٰهُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ ﴿١٩٨﴾ فَقَرَأَهُۥ عَلَيْهِم﴾ [الشعراء: ١٩٨ ـ ١٩٩]، وكقوله: ﴿فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ﴾[البقرة: ٣٣]، و﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾[الأعراف: ٢٩]، وقوله: ﴿يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ﴾[النمل: ٢٥]، و﴿لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾ [النحل: ٥]، و﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِىَ رِدْءًا﴾»[٣][القصص: ٣٤].

ويوضح ابن خالويه أنّ (ما) الاستفهامية تُحذف ألفها إذا اتصلت بحروف الجر، مستشهداً على ذلك بآيات من القرآن الكريم، يقول: ﴿مِمَّ خُلِقَ﴾[الطارق: ٥]، الأصل: مِنْ ما خُلِق، أي: من أيّ شيءٍ خُلق، فأُدغِمَت النون في الميم، وحُذفت الألف من (ما) في الاستفهام مع مِنْ وعَنْ، كقوله: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾[النبأ: ١]،

(١) ينظر كلامه في: المذكر والمؤنث: ٢/ ٣٦٧.

(٢) المحلى ـ وجوه النصب: ١٩.

(٣) ينظر كلامه في: دقائق التصريف: ٥٢٥.

ومع اللام كقوله: ﴿لِمَ تَعِظُونَ﴾[الأعراف: ١٦٤]، ومع (في) كقوله: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾[النازعات: ٤٣]. والأصل في ذلك كلّه: لِمَا، عمّا، وفيما، ومِمّا»[١].

ويبيّن أنّ ما كان من الأفعال على وزن (فعِل) يدغم كراهية اجتماع حرفين في الأفعال، وأمّا ما كان على وزن (فَعَلَ) بالفتح فَيُخفَّف ولا يُدْغم، ويستشهد على ذلك فيقول: «وذلك نحو قوله: ﴿عَدَدَ ٱلسِّنِينَ﴾[يونس: ٥، الإسراء: ١١]، و﴿لَّقَدْ قُلْنَآ إِذًا شَطَطًا﴾[الكهف: ١٤]، يظهر الحرفان لمّا كانا في أخفّ الأوزان، وأخفّ الحركات، وأخفّ الأبنية»[٢].

وإنْ عُرِضَتْ في الكلام مسألة يجوز فيها أكثر من وجه، استشهد سيبويه لكل وَجْهٍ بما ورد في القرآن مثاله، يقول في (باب إذن): «واعلم أنّ إذن إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنّك فيها بالخيار، إنْ شئت أعملتها كإعمالك أَرَى وحَسِبْتُ إذا كانت واحدةٌ منهما بين اسمين، وذلك قولك: زيداً حَسِبْتُ أخاك. وإنْ شئتَ ألغيتَ (إذن) كإلغائك حَسِبْتُ، إذا قلت: زيدٌ حَسِبتُ أخوك. فأما الاستعمال فقولك: فإذَنْ آتيكَ وإذَنْ أكْرِمَك. وبلغنا أنّ هذا الحرف في بعض المصاحف: ﴿وإذاً لا يلبثوا خلافك إلا قليلاً﴾[الإسراء: ٧٦]. وسمعنا بعض العرب قرأها فقال: ﴿وإذن لا يلبثوا﴾[٣]. وأما الإلغاء فقولك: فإذن لا أجيئُك. وقال تعالى: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾»[٤][النساء: ٥٣].

وتبعه على هذا المنهج الكوفيون. فالفرّاء يوضّح أنّ (إنّما) تأتي على

---

(١) إعراب ثلاثين سورة: ٤٤.

(٢) شرح مقصورة ابن دريد: ٣٤٧.

(٣) وهي قراءة أبيّ بن كعب. مختصر شواذ القرآن: ٧٧، والبحر المحيط: ٧/ ٩٢.

(٤) الكتاب: ٣/ ١٣ ـ ١٤، و٣/ ٥٢ ـ ٥٣.

وجهين: تكون حرفاً واحداً، وتكون حرفين على أنّ (ما) بمعنى (الذي)، ويستشهد على كل حالة بما يوافقها في القرآن الكريم، يقول: «وقوله: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ﴾[البقرة: ١٧٣]. نَصْبٌ لوقوع ﴿حَرَّمَ﴾ عليها. وذلك أنّ قولك: ﴿إِنَّمَا﴾ على وجهين أحدهما: أنْ تجعل (إنما) حرفاً واحداً، ثم تُعْمِل الأفعال التي تكون بعدها في الأسماء. وأما الوجه الآخر: فأنْ يجعل (ما) منفصلة من (إنّ) فيكون (ما) على معنى (الذي)، فإذا كانت كذلك وصَلْتَها بما يُوصَل به الذي، ثم يرفع الاسم الذي يأتي بعد الصلة، وهو في التنزيل في غير ما موضع، من ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾[النساء: ١٧١]، ﴿إِنَّمَا أَنتَ نَذِيرٌ﴾[هود: ١٢]. فهذه حرفٌ واحد، وأما التي في مذهب (الذي) فقوله: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾[طه: ٦٩]، معناه: إنّ الذي صنعوا كيدُ ساحرٍ»[1].

ويشير ثعلب إلى اختلاف معنى (بدا) إنْ كان مهموزاً أو غير مهموز، مستشهداً لكل حالة بآية من القرآن الكريم، يقول: «تبدّى: تظهر، من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ﴾[يوسف: ٣٥]، أي: ظهر لهم من الرأي. وكل ظاهر فهو غير مهموز، فإذا أردت ابتداء الرأي همزته فقلت: بدأت الرأي، وابتدأته، وأبدأته، قال الله ﷻ: ﴿اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ﴾»[2][الروم: ١١].

وابن الأنباري يبيّن أنّ (ما) تكون اسماً، وتكون حرفَ نفي، وتكون زائدة، ويستشهد على كونها اسماً، وكونها زائدة بآيات من القرآن الكريم، يقول: «و(ما) حرفٌ من الأضداد، تكون اسماً للشيء، وتكون جحداً له، وتكون مزيدة للتوكيد. فكون (ما) جحداً لا يُحتاج فيه إلى شاهد لشهرته وبيانه، وكونها اسماً شاهده

---

(١) معاني القرآن: ١/ ١٠٠ ـ ١٠١.

(٢) ينظر كلام ثعلب في: شرح ديوان زهير: ٣٤.

قول الله ﷻ: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾[النحل: ٩٦]، وكونها مزيدة شاهده قول الله ﷻ: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾[نوح: ٢٥] معناه: من خطاياهم. وقوله أيضاً: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾[النساء: ١٥٥]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾[1]، معناه: مثلاً بعوضة»[2].

وابن شقير ينبّه على أنّ (ماذا) تأتي على وجهين، تكون بمعنى (ما)، وتكون بمعنى (الذي)، ويستشهد لكل حالة بما ورد في القرآن مثالها، يقول: «وأمّا (ماذا) فمنهم مَنْ يجعل (ماذا) بمنزلة (ما) وحدَه، فيقول: ماذا رأيتَ؟ فيقول: زيداً، أي: رأيتُ زيداً. كما قال الله تعالى في النحل: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا۟ خَيْرًا﴾[3][النحل: ٣٠] ، كأنّه قال: أنزل خيراً. ومنهم مَن يجعل (ماذا) بمنزلة (الذي)، فيقول: ماذا رأيتَ؟ فيقول: خيرٌ، أي: الذي رأيتُ خيرٌ، قال الله تعالى: ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓا۟ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[4][النحل: ٢٤] ، رفع على معنى: الذي أنزلَ خيرٌ، الذي أنزل أساطيرُ الأوّلين، ومنه قوله تعالى في البقرة: ﴿يسألونك ماذا ينفقون قُلِ العَفْوُ﴾[البقرة: ٢١٩] بالرفع[5]، معناه: الذي ينفقون العَفْوُ»[6].

---

(١) تقدم تخريجها، ص٢١٤.

(٢) الأضداد: ١٩٥ ـ ١٩٦.

(٣) وفي إيضاح الوقف: ١/ ٣٢٥: «(ماذا) حرف واحد، لأنّ المعنى: ما أنزل ربكم».

(٤) وفي المصدر نفسه: «(ماذا) حرفان، لأنّ المعنى: ما الذي أنزل ربكم؟ قالوا: هو أساطير الأولين».

(٥) وهي قراءة أبي عمرو، وقرأ الباقون بالنصب. السبعة: ١٨٢، والكشف: ١/ ٢٩٢، والتيسير: ٨٠.

(٦) المحلى: ١٣٣.

وينوّه المؤدب إلى أنّ فاعل يُجمع على وجوه مختلفـة ويستشهد لكل وجه بما ورد في القرآن مثاله، يقول: «والفاعل يُجمع على وجوه مختلفة، يُقال: فاعِل وفاعلون، قال الله: ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾[الكافرون: ١]، و(فَعَلَة)، نحو قوله: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَفَرَةُ ٱلْفَجَرَةُ﴾[عبس: ٤٢]، (فُعَّلٌ)، نحو قولهم: ساجدٌ وسُجّدٌ، وراكع ورُكَّعٌ، وطالعٌ وطُلَّعٌ، قال الله: ﴿رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ﴾[الفتح: ٢٩].

ويستشهد ابن خالويه على أنّ (هل) تأتي بمعانٍ مختلفـة بما ورد في القرآن الكريم، يقول: «هل تكون استفهامـاً وأمراً، ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾[المائدة: ٩١]، أي: انتهوا، وتكون بمعنى قد: ﴿هَلْ أَتَىٰ﴾[الإنسان: ١]، أي: قد أتـى، وتكون جحداً، وقوله تعالى: ﴿هَلْ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِى حِجْرٍ﴾[الفجر: ٥] تقرير»[1].

ويستشهد على أنّ الفعل (هدى) يتعدى بنفسه، ويتعدّى بحرفي الجرّ (إلى) أو (اللام)، يقول: «تقول العرب: هديتُ زيداً الصراطَ، وإلى الصّراط، وللصّراط بمعنى واحد، كما قال تبارك وتعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَـٰذَا﴾[الأعراف: ٤٣]، وقال في موضع آخر: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[2]، فكل ذلك جائز، وقد نزل به القرآن»[3].

وإنْ أراد سيبويـه إثبات صحـة تعبير ورد في لغـةٍ من لغـات العرب استدلّ على ذلـك بآيات من القرآن الكريم، كما فعل في (باب ما أُجْرِيَ مَجْرَى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله) فاستشهد بالآيات القرآنية التي توافق لغـة أهل الحجاز، وبالآيات التي توافق لغة بني تميم، يقول: «وذلك

---

(١) شرح مقصورة ابن دريد: ٢٣٣.

(٢) تقدم تخريجها، ص٤٥٢.

(٣) إعراب ثلاثين سورة: ٢٨.

الحرف (ما)، تقول: ما عبدُالله أخاك، وما زيدٌ منطلقاً. وأما بنو تميم فيُجرونها مُجْرى أمّا وهل، أي: لا يعملونها في شيء، وهو القياس. ومثل ذلك قوله ﷻ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[1]، في لغة أهل الحجاز، وبنو تميم يرفعونها إلا مَن دَرَى كيف هي في المصحف. فإذا قلت: ما منطلقٌ عبدالله، أو ما مُسِيءٌ مَنْ أعتب، رفعت. وتقول: ما زيدٌ إلا منطلقٌ، تستوي فيه اللغتان. ومثله قوله ﷻ: ﴿مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾[يس: ١٥]، لم تَقْوَ (ما) حيث نقضَتْ معنى ليس، كما لم تَقوَ حين قدّمت الخبر»[2].

ويأتي بالآيات تصديقاً لما يقوله العرب من غير إشارة إلى القبيلة التي تتكلم به، يقول: «وسمعنا بعض العرب الموثوقَ به، يُقال له: كيف أصبحتَ؟ فيقول: حمدُ الله وثناءٌ عليه، كأنّه يَحمِله على مُضمَرٍ في نيّته هو المُظْهَرُ، كأنه يقول: أمري وشأني حمدُ الله وثناءٌ عليه... ومثله في أنّه على الابتداء وليس على فعلٍ قولُه ﷻ: ﴿قالوا معذرةٌ إلى ربّكم﴾[3][الأعراف: ١٦٤]، لم يريدوا أنْ يعتذروا اعتذاراً مستأنفاً من أمرٍ لِيْموا عليه، ولكنّهم قيل لهم: لِمَ تعظونَ قوماً قالوا: موعِظَتُنا مَعْذِرةٌ إلى ربّكم... ومَثَلُ الرفع: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ﴾[يوسف: ١٨]، كأنه يقول: الأمرُ صَبْرٌ جميلٌ»[4].

وسار على ذلك الكوفيون. فالفرّاء حين فسّر قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾،

---

(١) تقدم تخريجها، ص٢١٣.

(٢) الكتاب: ١/ ٥٩.

(٣) وهي قراءة السبعة سوى حفص فإنه قرأ: ﴿مَعْذِرَةً﴾ بالنصب. السبعة: ٢٩٦، والكشف: ١/ ٤٨١، والتيسير: ١١٤.

(٤) الكتاب: ١/ ٣١٩ ـ ٣٢١.

بيّن أنّ النصب لغة أهل الحجاز، وأنّ الرفع لغة أهل نجد، وأنّ أكثر ما في القرآن جاء الخبر فيه بزيادة الباء، فلما حُذفت الباء في هذه الآية نصب الخبر أهل الحجاز، يقول: «نصبت ﴿بَشَرًا﴾ لأنّ الباء قد استُعملت فيه فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء، فلما حذفوها أحبّوا أنْ يكون لها أثرٌ فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك، ألا ترى أنّ كل ما في القرآن أتى بالباء إلا هذا، وقوله: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[المجادلة: ٢]، وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء فإذا أسقطوها رفعوا»[١].

ويستشهد بالآيات تصديقاً لما يقوله العرب من غير إشارة إلى القبيلة التي تتكلم به، فهو في تفسيره لقوله تعالى: ﴿كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ﴾[آل عمران: ٤٩]، أورد قراءة عبدالله بن مسعود: (فأنفخها)[٢]، بغير في، وأشار إلى أنّ حذف حرف الجر يَرِدُ في كلام العرب، يقول: «وهو مما تقوله العرب: ربَّ ليلة قد بتُّ فيها بتُّها. . . وقال الله تبارك تعالى وهو أصدق قيلاً: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾[المطففين: ٣] يريد: كالوا لهم»[٣].

ونسب هذه اللغة في موضع آخر إلى أهل الحجاز وبعض قيس، يقول في تفسيره لآية المطففين: «وسمعتُ أعرابية تقول: إذا صدر الناس أتينا التاجر، فيكيلنا المُدَّ والمدَّين إلى الموسم المقبل، فهذا شاهد، وهو من كلام أهل الحجاز، ومَن جاورهم من قيس»[٤].

ويستشهد ثعلب للغة أهل الحجاز بما ورد في القرآن الكريم، يقول: «إنّما

(١) معاني القرآن: ٢/ ٤٢.

(٢) البحر المحيط: ٣/ ١٦٣، وفيه: وقرأ بعض القرّاء: (فأنفخها).

(٣) معاني القرآن: ١/ ٢١٤ ـ ٢١٥.

(٤) معاني القرآن: ٣/ ٢٤٦.

قالوا: ما عبدُالله قائماً. وهو قول أهل الحجاز، وقد جاء في القرآن: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾، وبنو تميم يرفعون، فيقولون: ما زيدٌ قائمٌ»(١).

ويحتج المؤدب لفصاحة لغة أهل الحجاز بما ورد في القرآن الكريم، يقول: «وللعرب ثلاث لغات في الفعل اللازم الذي ثبتت الواو في غابره: منهم مَن يقول: يَوْجَل ويَوْجَع، وهي لغة حجازية فصيحة، قال الله ﷻ: ﴿لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ﴾[الحجر: ٥٣]، فيصح خروج الواو على القياس إذا سكنت وانفتح ما بعدها»(٢).

ويستشهد لإبدال الواو همزة إذا كانت مكسورة أو مضمومة في لغة تميم بما ورد في القرآن الكريم، يقول: «فأما الإرث، والإسادة، والإشاح، والإكاف، وأشباهها فإنّه يُقال: إنّ الألف هي الواو ولكنّها لما كسرت هُمزت، وهي لغة تميم يهمزون كل واو مكسورة أو مضمومة تجيء في نحو هذا البناء. فأصل الإرث: وِرث، بالواو، والإسادة: وِسادة، والإشاح: وشاح، والإكاف: وِكاف. فقلبت الواو ألفاً مكسورة لكسرة الواو، وكذلك قوله: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾[المرسلات: ١١]، وأصلها من الوقت، فجعلت الواو ألفاً مضمومة لضمة الواو كما كسرت في تلك الأشياء لكسرة الواو»(٣).

كما استشهد ابن الأنباري بالآية نفسها لإبدال الواو همزة من غير أن يشير إلى القبيلة التي تتكلم بها، يقول: «نؤوم يُهمز ولا يُهمز، فمن لم يهمزه قال: هو فعول من النوم، ومَنْ همزه قال: الواو إذا انضمّت صلح همزها، كقول الله ﷻ:

(١) مجالس ثعلب: ٢/ ٦٦٤.

(٢) دقائق التصريف: ٢٢٤.

(٣) دقائق التصريف: ٢٤٢.

﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾، همزت الواو لمّا انضمّت، كقول العرب: هذه أوجه حسان، للوجوه»(١).

ويستشهد ابن خالويه لجعل المفعول فاعلاً، والفاعل مفعولاً بما ورد في القرآن الكريم من غير أنْ يشير إلى القبائل التي تفعل ذلك، يقول: «يقولون: أدخلت القلنسوةَ في رأسي، وإنما هو: أدخلت الرأسَ في القلنسوة، وعَرَضتُ الناقة على الحوض، وإنما يُعْرَض الحوض على الناقة، ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[القارعة: ٧]، وإنما هي مَرْضيّة، و﴿مَّآءٍ دَافِقٍ﴾[الطارق: ٦]، وإنما هو مدفوق، ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾[الإسراء: ٤٥]، أي: ساتراً عن عيون الآدميين»(٢).

وهكذا يتبين أنّ موقف نحاة الكوفة من آيات القرآن الكريم وطريقة استشهادهم بها، واستفادتهم منها، لا تختلف عن موقف سيبويه منها، وطريقة استشهاده بها، واستفادته منها.

ب ـ القراءات المتواترة والشاذة:

لم تكن قراءات القرآن في عصر سيبويه متميزة من بعضها، ولم تكن محدّدة هذا التحديد الذي نراه في كتب المتأخرين، ولم تكن مُقَسَّمة إلى القراءات السبع أو العشر. إنّما تحدّدت وتميّز بعضها من بعض، وتنوّع البحث فيها وفي تقسيماتها وأنواعها، وفي القرّاء الذين عُرِفت بهم، في القرن الرابع الهجري حين جمعها أبو بكر بن مجاهد، وعدّ القراءات السبع هي المنقولة عن الأئمة السبعة وهم: ابن

(١) شرح القصائد السبع: ٦٦، وينظر: المصدر نفسه: ١٤٧.

(٢) شرح مقصورة ابن دريد: ١٦٢، وحكى الفرّاء ذلك عن أهل الحجاز. معاني القرآن: ٣/ ٢٥٥.

كثير المكي، ونافع المدني، وابن عامر الدمشقي، وأبو عمرو بن العلاء البصري، وعاصم وحمزة والكسائي الكوفيون.

وقد اخْتُلِفَ في تواتر هذه القرءات السبع عن الرسول ﷺ، فهي متواترة عند الجمهور، وقيل: بل مشهورة، وقال الزركشي: «والتحقيق أنّها متواترة عن الأئمة السبعة، أما تواترها عن النبي ﷺ ففيه نظر»(١).

ولكنه أشار إلى أنها توقيفية وليست اختيارية، قال: «وقد انعقد الإجماع على صحة قراءة هؤلاء الأئمة وأنّها سنةٌ متبعة، ولا مجال للاجتهاد فيها»(٢). ودليل ذلك قول سيبويه في قوله تعالى ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾(٣): «وبنو تميم يرفعونها إلا مَنْ درى كيف هي في المصحف»(٤).

وذهب ابن الجزري إلى أنها متواترة بشرط اجتماع طرق النقل عن هؤلاء الأئمة السبعة، يقول: «قال الإمام الكبير أبو شامة في مرشده: وقد شاع على ألسنة كل جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلّدين أنّ القراءات السبع كلها متواترة؛ أي: كل فرد ما روى عن هؤلاء الأئمة السبعة. قالوا: والقطع أنّها منزلة من عند الله واجب، ونحن بهذا نقول، ولكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرق واتّفقت عليه الفرق من غير نكير له من أنّه شاع واشتهر واستفاض فلا أقلَّ من اشتراط ذلك إذا لم يتفق التواتر في بعضها»(٥). ويرى أنّ القراءة التي يؤخذ بها

---

(١) البرهان في علوم القرآن: ١/ ٤٦٦.

(٢) المصدر نفسه: ١/ ٤٧٠.

(٣) تقدّم تخريجها، ص٢١٣.

(٤) تقدم قوله، ص٥٩٨.

(٥) النشر في القراءات العشر: ١/ ١٣.

هي: «كل قراءةٍ وافقت العربية ولو بوجهٍ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصحّ سنادها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ولا يحلّ إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم العشرة أم غيرهم من الأئمة المقبولين. ومتى اختلَّ ركنٌ من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عمَّن هو أكبر منهم. هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف»[١].

ولم يكن علماء العربية على منهج واحد في الاحتجاج بالقراءات القرآنية، لأنّ قوماً من النحاة المتقدمين كانوا يعيبون على حمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية، وينسبونها إلى اللحن. ويرى السيوطي أنهم مخطئون في ذلك، لأنّ قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية، وذهب إلى أنّ كل ما ورد أنّه قُرِئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً، أم أحاداً، أم شاذاً، يقول: «وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تُخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإنْ لم يجز القياس عليه، كما يحتجّ بالمُجمَع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يُقاس عليه، نحو استحوذ ويأبى. وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة، لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة»[٢].

والذي عليه أكثر الباحثين أنّ الاحتجاج بالقراءات المتواترة غير الشاذة منهج البصريين، أمّا الاحتجاج بالقراءات الشاذة والقياس عليها وعدّها أصلاً من

(١) النشر في القراءات العشر: ١/ ٩.

(٢) ينظر: الاقتراح: ٤٨.

أصول الاستشهاد فهو ليس من منهجهم لأنّهم لم يكونوا يعدّون من القراءات حجّة إلا ما كان موافقاً لقواعدهم وأقيستهم وأصولهم المقرّرة، وما ورد من القراءات مخالفاً لذلك ردّوه.

في حين أنّ الكوفيين يأخذون بالقراءات المتواترة وبغيرها من القراءات، يحتجون بها فيما له نظير من العربية ويجيزون ما ورد فيها مما خالف الوارد عن العرب، ويقيسون عليها فيجعلونها أصلاً من أصولهم التي يبنون عليها القواعد والأحكام[١].

لذلك يعدُّ الدكتور مهدي المخزومي القراءات مصدراً هاماً من مصادر النحو الكوفي، لأنّ البصريين كانوا قد وقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية، وأخضعوها لأصولهم وأقيستهم، فما وافق منها أصولهم ولو بالتأويل قبلوه، وما أباها رفضوا الاحتجاج به ووصفوه بالشذوذ، كما رفضوا الاحتجاج بكثير من الروايات اللغوية وعدّوها شاذة تُحفظ ولا يقاس عليها[٢]. غير أنّ بعض القراءات ينكرها أكثر الكوفيين كالبصريين، ويعدّونها قبيحة لا يُعتدّ بها، من ذلك:

ـ قراءة حمزة: ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ﴾ بالخفض[٣]، اشتهر عن الكوفيين أنّهم يحتجون بها على جواز عطف الاسم الظاهر على المضمر المتصل المجرور. هذا ما نقله أبو البركات عنهم[٤]، ولكنّ الفرّاء إمام نحاة الكوفة ردّها ونعتها بالقبح، يقول عن خفض: ﴿والأرحامِ﴾: «وفيه قبحٌ، لأنّ العرب لا تردُّ

---

(١) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٤٧.

(٢) ينظر: مدرسة الكوفة: ٤١٢.

(٣) تقدم تخريجها، ص١٠٩.

(٤) الإنصاف، المسألة (٦٥): ٢/ ٧.

مخفوضاً على مخفوض وقد كُني عنه. . . وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه»[(١)].
وقد تقدّم فيما سلف أنّ سيبويه لا يجيز عطف الظاهر على المضمر المجرور إلا في الشعر[(٢)]. والذي احتج بهذه القراءة من الكوفيين ابنُ خالويه الذي وقف منها موقف الناقل الراوي المعتد بالرواية والنص لا يناقشه ولا ينظر فيه، ولكنّه ذكر أنّ الذين أجازوا قراءة الخفض اختاروا قراءة النصب أو رجّحوها، يقول: «غيرَ أنّ مَن أجاز الخفض في ﴿والأرحامِ﴾ أجمع مع مَن لم يُجز، أنّ النصب هو الاختيار»[(٣)].

ـ قراءة ابن عامر: ﴿وكذلك زُيّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم﴾[(٤)] بنصب (أولادهم) وجرّ (شركائهم). نُقل عنهم أنهم يحتجون بها على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف أو الجار والمجرور[(٥)]، غير أنّ الفرّاء يُنكرها، ولا يرى الاحتجاج بها صحيحاً، لأنه لا نظير لها في العربية، يقول: «وليس قول من قال: ﴿مُخْلِفَ وعدَه رُسُلِه﴾[(٦)]، ولا ﴿زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهُم شُرَكائهم﴾ بشيء»[(٧)]. ويقول: «وهذا مما يقوله نحويو أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية»[(٨)].

---

(١) معاني القرآن: ١/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(٢) ينظر: ص١٠٩ ـ ١١٠.

(٣) إعراب القراءات: ١/ ١٢٨، وينظر: الحجة: ١١٩.

(٤) تقدم تخريجها، ص١٠٨.

(٥) ينظر: الإنصاف، المسألة (٦٠): ١/ ٣٨٥.

(٦) تقدم تخريجها، ص١٠٨.

(٧) معاني القرآن: ٢/ ٨١.

(٨) معاني القرآن: ١/ ٣٥٨.

وكذلك ينكر ثعلب الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف أو الجار والمجرور، يقول: «ولا يجوز إلا في الشعر»(١). كما نعت ابن خالويه هذه القراءة بالقبح، وعدّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه ضرورةً شعرية، يقول: «وهو قبيح في القرآن، وإنما يجوز في الشعر»(٢). وقد تقدّم فيما سلف أنّ سيبويه لا يجيز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في الشعر(٣). وقد تنبّه البغدادي على هذا الخطأ الذي وقع فيه بعض النحويين الذين نقلوا نسبة تجويز الفصل بين المتضايفين إلى الكوفيين(٤).

والكوفيون لم يكونوا ـ في الغالب ـ يميلون إلى الاحتجاج بالقراءات الشاذة والاعتداد بها، فالفرّاء وإن احتج بقراءة زيد بن ثابت: ﴿فبذلك فلتفرحوا﴾(٥)، واستأنس بقراءة أبيّ لتقويتها، فقال: «وقوّى قول زيد أنها في قراءة أبيّ (فبذلك فافرحوا)، وهو البناء الذي خُلق للأمر إذا واجهت به أو لم تواجه، إلا أنّ العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجَه لكثرة الأمر خاصة في كلامهم، فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل»(٦)، ذكر أنّ الكسائي عابها، لأنه وجد نظائرها قليلة في كلام العرب، قال: «وكان الكسائي يعيب قولهم: (فلتفرحوا)، لأنه

(١) مجالس ثعلب: ١/ ١٢٦.

(٢) الحجة في القراءات السبع: ١٥١.

(٣) ينظر: ص١٠٦ ـ ١٠٧.

(٤) ينظر: الخزانة: ٤/ ٤٢٠ ـ ٤٢١، وأشار إلى ذلك الحلواني في الخلاف النحوي وكتاب الإنصاف: ٣٤١ ـ ٣٤٢.

(٥) تقدم تخريجها، ص٣٣١.

(٦) معاني القرآن: ١/ ٤٦٩.

وجده قليلاً فجعله عيباً»[١].

وكان بعضهم يُنكر قراءة متواترة من القراءات السبع ويعدّها شاذة لا يقاس عليهـا، يقول ابن الأنبـاري: «والغدوة موضعهـا نصبٌ على الوقت، وكـان حقُّها ألا تُنَوّن، لأنهـا لا تُجْرَى، فاضطرّ الشاعـر إلى إجرائها، وإنما صار حكمها تَرْكَ الإجراء لأنّها مؤنثة معرفة. . . وقد قرأ أبو عبد الرحمن السُّلَمي: ﴿واصبر نفسك مع الذين يدعون ربّهم بالغُدْوَةِ والعشي﴾[٢][الكهف: ٢٨]، وهي قراءة شاذة لا يُقاس عليها ولا تُجْعَلُ أصلاً»[٣].

والفرّاء لم يعتدّ بها لأنها مخالفة لكلام العرب، يقول: «ولا أعلم أحداً قرأ غيره. والعرب لا تدخل الألف واللام في الغدوة، لأنّها معرفة بغير ألف ولام، سمعت أبا الجرّاح يقـول: ما رأيت كغُدْوةَ قطُّ، يعني: غـداة يومـه. ألا ترى أنّ العـرب لا تضيفُهـا فكذلك لا تُدخلهـا الألف واللام. إنما يقولون: أتيتـكَ غَدَاةَ الخميس، ولا يقولون: غُدْوَةَ الخميس. فهذا دليل على أنّها معرفة»[٤].

في حين أنّ ابن خالويه احتجّ لهذه القراءة، وهي عنده غير شاذة، قرأها ابن عامر من السبعـة، يقول: «قال النحويون: لا وجـه لقراءة ابن عامر، ولها عندي وجهان؛ أحدهما: أنّ (غدوة) تنصبهـا العـرب مع (لدن) فيقولون: لدن غـدوة، تشبيهاً بعشرين درهماً، فلما أشبهت المنكور دخلتها الألف واللام. والوجه الثاني: أنّ العرب قد تجمع الغدوة غدواً، ومثله: تمرةٌ وتمْرٍ، فكما قال الله تعالى: ﴿بِٱلْغُدُوِّ

---

(١) المصدر نفسه: ١/ ٤٦٩ ـ ٤٧٠.

(٢) وهي قراءة ابن عامر. السبعة: ٢٥٨، والكشف: ١/ ٤٣٢، والتيسير: ١٠٢.

(٣) شرح القصائد السبع: ١٣٦ ـ ١٣٧.

(٤) معاني القرآن: ٢/ ١٣٩.

وَٱلۡأَصَالِ﴾[الرعد: ١٥، النور: ٣٦]، قرأ ابن عامر: (بالغُدوة والعشي). وفيها وجهٌ ثالث ـ وهو أشبهها بالصواب ـ: أنّ العرب تدخل الألف واللام على المعرفة إذا جاور ما فيه الألف واللام ليزدوج الكلام. فكذلك قرأ ابن عامر، أدخل الألف واللام في الغدوة لما جاور العشيّ»[1].

كما احتج أبو علي الفارسي لها، وإن كان يرى أنّ قولهم: (بالغداةِ) أفضل، يقول: ووجه دخول لام المعرفة عليها أنّه قد يجوز وإنْ كان معرفةً أن يتنكَّرَ، كما حكاه أبو زيد من أنّهم يقولون: لقيته فَيْنَةً، والفَيْنَة بعد الفَيْنَة. فَفَيْنَة مثل الغدوة في التصريف بدلالة امتناع الانصراف، وقد دخلت عليه لام التعريف، وذلك أنّه يُقدَّر من أمة كلّها له مثل هذا الاسم فيدخل التنكير لذلك. . . وقول من قال: «بالغَداةِ أَبْيَن»[2].

وكأنّ أكثر الكوفيين لا يميلون إلى القياس على القراءة الشاذة الواردة عن القرّاء غير الأئمة، يؤيد ذلك أن ابن الأنباري ينص على قراءة شاذة ويشير إلى أنّ الذي قرأ بها ليس من الأئمة في القراءة، يقول في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ﴾[3]: «وقرأ رؤبة بن العجاج وليس بإمام في القراءة: (ما بعوضةٌ) بالرفع[4] على معنى: . . . .

---

(١) إعراب القراءات السبع: ١/ ٣٩١ ـ ٣٩٢، غير أنه قال في المصدر نفسه: ١/ ١٥٨: «وإنما حمله على ذلك لأنّه وجده في المصحف بالواو، وإنّما لم يكن ذلك الوجه، لأنّ (غداة) نكرة، و(غدوة) معرفة ولا يُستعمل بالألف واللام».

(٢) الحجة للقرّاء السبعة: ٥/ ١٤٠ ـ ١٤١.

(٣) تقدم تخريجها، ص٢١٤.

(٤) ينظر: مختصر شواذ القرآن: ٤، والمحتسب: ١/ ٦٤، ونسبها أبو حيان في البحر =

ما هي بعوضة، فأضمر (هي)»[(١)].

كما أنّ بعضهم قد يرفض قراءةً سائرةً على وجه غلطت به العرب في كلامها، يقول الفراء: «قوله: ﴿وَرَبَتْ﴾[الحج: ٥]، قرأ القرّاء: ﴿وَرَبَتْ﴾ من تربو، . . . قال حدّثني أبو عبدالله التميمي عن أبي جعفر المدني أنّه قرأ: (اهتزّت وربَأَتْ) مهموزة[(٢)]. فإنْ كان ذهب إلى الرَّبيئة الذي يحرس القوم فهذا مذهب، أي: ارتفعت حتى صارت كالموضع للربيئة. فإنْ لم يكن أراد هذا فهو من غلط قد تغلَطه العرب فتقول: حلأتُ السَّوِيقَ، ولبّأتُ بالحج، ورثأتُ الميّت. وهو مما يُرفض من القراءة»[(٣)].

وقال في قراءة الحسن ﴿ولأدرأتكم به﴾[(٤)][يونس: ١٦]: «فإنْ يكن فيها لغة سوى دريت وأدريت فلعل الحسن ذهب إليها. وأما أنْ تصلح من دريت أو أدريت فلا، لأنّ الياء والواو إذا انفتح ما قبلهما وسكنتا صحّتا ولم تنقلبا إلى ألف، مثل: قضيت ودعوت»[(٥)].

كما أنكر المؤدّب قراءة نافع: (معائش)[(٦)] وعدّها خطأً، لأنها جاءت على

= المحيط: ١/ ١٩٨ إلى الضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة، ورؤبة، وقطرب.

(١) إيضاح الوقف والإبتداء: ١/ ٣٥٥.

(٢) ينظر: مختصر شواذ القرآن: ٩٤، وغاية الاختصار: ٢/ ٥٧٧، والنشر: ٢/ ٣٢٥.

(٣) معاني الفراء: ٢/ ٢١٦.

(٤) ينظر: إعراب القراءات السبع: ١/ ٢٦٤، ومختصر شواذ القرآن: ٥٦، والبحر المحيط: ٦/ ٢٥.

(٥) معاني القرآن: ١/ ٤٥٩.

(٦) تقدم تخريجها، ص٣١٥.

وجه أخطأت العرب فيه، يقول: «وأما قراءة أهل المدينة، نافع وغيره: (معائش) فهي خطأ، كما أخطأت العرب في جمع المصيبة فقالوا: (مصائب) فهمزوا. وكما قالوا: حَلأتُ السَّويقَ، ولبأتُ بالحج، ورثأتُ زوجي بأبيات»[(١)].

ولذلك نجد الفرّاء ينكر القراءة الشاذة ولا يميل إليها، وإنما يختار القراءة المتواترة، يقول: «وقوله: ﴿إِنَّ ٱبْنَكَ سَرَقَ﴾[يوسف: ٨١]، ويُقرأ: (سُرِّق)[(٢)] ولا أشتهيها لأنها شاذة»[(٣)].

كما يرى المؤدب أنّ القراءة الشاذة لا يُقاس عليها، يقول: «وقد قرأ بعض القرّاء: ﴿لَمَثْوَبَةٌ من عند الله خيرٌ﴾[(٤)]، ولا يقال على هذا: مَقْوَلة ولا مَبْيَعة»[(٥)]. غير أنه يجيز في القراءة الصحيحة المتواترة أنْ تخالف القياس، يقول في حذف الهمزة في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ﴾[الأنعام: ٤٦]: «وقد حذفوا أيضاً لثقل الهمزة ما لا يُحْذَف في القياس مما قد يُحرّك ما قبله مثل قولهم: (قل أَرَيْتُم) بحذف الهمزة[(٦)] وما قبلها متحرّك»[(٧)].

وأما سيبويه شيخ النحاة البصريين الذين كانوا يُخْضِعون القراءات لأقيستهم

---

(١) تقدم كلامه، ص٣١٥، وإنما أعدته هنا، لأبيّن أنّ الكوفيين يخطئون بعض القراءات.

(٢) وهي قراءة الكسائي في رواية، وأبي زر، وابن عباس. ينظر: مختصر شواذ القرآن: ٦٥.

(٣) معاني القرآن: ٢/ ٥٣.

(٤) تقدم تخريجها، ص٣٠٩.

(٥) دقائق التصريف: ٢٨٢.

(٦) وهي قراءة الكسائي، وقرأ نافع بتخفيف الهمزة الثانية، ينظر: السبعة: ٢٥٧، والكشف: ١/ ٤٣١، والتيسير: ١٠٢، وقراءة الكسائي: ٥١.

(٧) دقائق التصريف: ٥٢٩.

وإجماعهم وأصولهم المعتمدة، وإنْ كانت من القراءات السبع التي اعتُمدت ونُقِلَتْ نقلاً متواتراً عن الرسول ﷺ وعن صحابته، فإنّ الغالب عليه أنّه لم يَعِب قارئاً، ولم يُخَطِّئ قراءة، بل كان يذكرها ليُبيّن وجهاً من العربية فيها، وليقوّي بها ما ورد عن العرب[1]. وإنْ كانت القراءة من القراءات المفردة لا يردّها ولا يَصِفُها بالشذوذ أو الخطأ، ولا يصف القارئ بالخطأ أو يطعن فيه، إنّما يحاول تخريجها على إحدى لغات العرب، لأنّه يَعُدُّ اللغات الواردة عن العرب فصيحة صحيحة، وليس المتكلم بها مخطئاً، يقول: «واعلم أنّه ليس كلُّ من أمال الألفات وافقَ غيرَه من العرب مِمّنْ يميل، ولكنه قد يخالف كلُّ واحد من الفريقين صاحبه، فإذا رأيت عربياً كذلك فلا تُرَيَنَّهُ خلّط في لغته، ولكن هذا من أمرهم»[2].

وهو يرى القراءة المتواترة عن الأئمة سنّة متّبعةً لا يجوز ردّها أو تخطئتها، يقول: «إنّ القراءة لا تُخالف، لأنّ القراءة السنّة»[3]. ولذلك نجد الدكتور عبد الفتاح شلبي يرى أنّ سيبويه باستشهاده بما جاء في المصاحف يقرب كثيراً من أهل النقل والأثر، ويبعد عن أصحاب القياس والنظر، ويضعه مع مدرسة القرّاء الذين يأخذون بالنقل عن الأئمة ويعتدون برسم المصحف. غير أنّه يستدرك فيقول: «ولكنّ ما جاء به في كتابه من اعتداد بالقياس وتضعيف بعض القرّاء الأئمة يدفعني إلى القول بأنه كان متردداً بين المذهبين»[4].

فقد عزا إليه الدكتور شلبي أنه يخطئ القارئ أحياناً، ويضعف القراءة إذا

---

(١) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ١٣٩.

(٢) الكتاب: ٤/ ١٢٥.

(٣) المصدر نفسه: ١/ ١٤٨.

(٤) أبو علي الفارسي: ١٦٦.

لم تكن متفقة هي وما انتهى إليه من رأي وقياس، من ذلك قول سيبويه: «وقال ﷻ: ﴿فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ﴾[البقرة: ١٠٢] فارتفعت لأنّه لم يخبر عن الملكين أنهما قالا: لا تكفر فيتعلمون، ليجعلا كفره سبباً لتعليم غيره، ولكنه على: كفروا فيتعلمون. ومثله: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾(١)، كأنّه إنما قال: إنما أمرُنا ذاك فيكون، وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر، ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب وذلك لأنك تجعل (أنْ) العاملة... وهو ضعيف في الكلام»(٢).

يقول الدكتور الشلبي: «وقد رجعت إلى كتب القراءات، فوجدتُ أنّ قراءة النصب عن ابن عامر في ستة المواضع التي ورد فيها هذا الحرف في القرآن الكريم، ووافقه الكسائي في حرفي النحل ويس. فكيف يقول سيبويه: والنصب ضعيفٌ في الكلام، وقد ورد في قراءات إمام ناهيك من إمام؟!»(٣).

وحين عُدْت إلى كتب القراءات، وجدت أنّ صاحب السبعة قال في الحرف الأول: «قرأ ابن عامر وحده بنصب النون وهو غلط»(٤) وقال في الحرف الثاني: «وهو وهمٌ. وقال هشام بن عمار: كان أيوب بن تميم يقرأ: (فيكونَ) نصباً، ثم رجع

---

(١) المختلف فيه ستة مواضع؛ البقرة: ٢/ ١١٧، وآل عمران: ٣/ ٤٧، والنحل: ١٦/ ٤٠، ومريم: ١٩/ ٣٥، ويس: ٣٦/ ٨٢، وغافر: ٤٠/ ٦٨. ينظر: النشر: ٢/ ٢٢٠.

(٢) الكتاب: ٣/ ٣٨ـ ٤٠.

(٣) أبو علي الفارسي: ١٦٢.

(٤) السبعة: ١٦٩. وقال أبو علي الفارسي: «أجمع الناس على رفع (يكون)، ورفضوا فيه النصب إلا ما روي عن ابن عامر، وهو من الضعف بحيث رأيت، فالوجه في يكون الرفع». الحجة: ٢/ ٢٠٦.

فقرأ: (فيكونُ) رفعاً»[1]، وقال عن الذي في مريم: «وهذا خطأ في العربية»[2].

ولعل سيبويه لم يخطئ قراءة متواترة صحيحة، فقد تكون غير متواترة لأنّ ابن مجاهد، وهو أول من سبع السبعة عدّها وهماً. كما أنّ سيبويه لم يخطّئ قراءة النصب في حرفي النحل ويس، وهما الحرفان اللذان اختصّ الكسائي بنصبهما، يؤكد ذلك قول أبي علي الفارسي: «وأما نصب الكسائي ﴿فَيَكُونُ﴾ هاهنا، وفي سورة يس، فإنه يحمله على أنْ، كأنّه: أن يقولَ... فيكونَ. فأما ابن عامر فإنْ نصبه من حيث نصبه الكسائي فمستقيم»[3]. وكأنّ الكسائي يوافق مذهب سيبويه في أنّ نصب ﴿فَيَكُونُ﴾ ضعيف في الكلام إذا لم يقع بعد أمر أو نهي، ولذلك لم يقرأ الحروف التي قرأها ابن عامر بالنصب، وإنما قرأها بالرفع.

وترى خديجة الحديثي أن سيبويه لم ينعت قراءةً بالضعف في أيّ موضع من كتابه، وأنّ في قول الشلبي اتّهاماً لسيبويه وتحميلاً لعبارته هذه ما لا تحتمله، فهو لم يُخطّئ قراءة: (كن فيكون) بالنصب. فالفعل المنصوب فيها وقع بعد أمرٍ، وهو طلبٌ يصحُّ حَمْلُ الكلام عليه فينصب. أي إنّ القراءة بالنصب فيها صحيحة عند مَن حملها على الطلب، وبالرفع عند مَن لم يحملها عليه. أما الذي وصفه سيبويه بأنّه ضعيف في الكلام فهو النصب وليس في الكلام طلب. أي النصب في الواجب لغير ضرورة شعرية ملجئة إلى ذلك النصب[4].

---

(١) السبعة: ٢٠٧.

(٢) المصدر نفسه: ٤٠٩.

(٣) الحجة للقراء السبعة: ٥/ ٦٥ ـ ٦٦. وفي الكشف: ١/ ٢٦١: «فأما اختصاص الكسائي للنصب في النحل وياسين فهو حسن قوي، لأنّ فيه: (أن يقول) فعطف (فيكون) على (يقول)».

(٤) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٥٢، ١٤٠.

ويذهب الدكتور الشلبي أيضاً إلى أنّ سيبويه في احتجاجه بالقراءات يحكّم القياس، ويتجنّب العمل بالأثر، ويذكر من ذلك قول سيبويه مثلاً: «وقال أيضاً: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ﴾[الجن: ١٨] بمنزلة: ﴿وأنَّ هذه أمتكم أمة واحدة﴾[١]، والمعنى: ولأنّ هذه أمّتُكم فاتقون، ولأنّ المساجد لله فلا تدعو مع الله أحداً، ولو قُرئت: (وإنّ المساجد لله)، كان حسناً»[٢].

وهذا حكم مطلق فيه نظر، لأنّ كسر الهمزة قراءة حكاها أبو حيان عن طلحة وابن هرمز[٣]، يُضاف إلى ذلك أنه يقول في قوله تعالى: ﴿وأنَّ هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون﴾: «ولو قرؤوها: (وإنّ هذه أمّتُكم أمةً واحدةً) كان جيداً، وقد قُرِئ»[٤]. وردت هذه القراءة عن عاصم وحمزة والكسائي[٥]، وهم قرّاء الكوفة، وهذا دليل على أنّ سيبويه كان في احتجاجه بالقراءات يحكّم القياس والسماع معاً، ويختار الأقيس في اللغة والأثبت في الأثر، والأصح في النقل والرواية، ولا ينكر قراءة لم ترد عن القراء البصريين إنْ صحت روايتها ووافقت مذاهب العربية.

وسيبويه حين يقيس قراءة على المشهور في لغة العرب، ويرى أنها خالفته لا يخطئها ولا ينكرها، إنما يعقّب عليها بقوله: «وهذه لغة ضعيفة»[٦]، أو: «وهي

---

(١) تقدم تخريها، ص١٧٢.

(٢) الكتاب: ٣/ ١٢٧، وأبو علي الفارسي: ١٦٣.

(٣) البحر المحيط: ١٠/ ٣٠٠، وأوردها العكبري في التبيان: ٢/ ١٢٤٣. وينظر: فهرس سيبويه للنفاخ: ٤٩.

(٤) الكتاب: ٣/ ١٢٧.

(٥) تقدم تخريجها، ص١٧٢.

(٦) الكتاب: ٤/ ٣٣٨.

قليلة»[١]. فهو لا يوجّه الضعف إلى القراءة مباشرة إنما يحمل القراءة على إحدى لغات العرب الموصوفة بالضعف أو بالقلة، ومع ذلك فهي لغة تصح القراءة بها. فالضعف والقلّة عنده ليسا في القراءة نفسها إنما في اللغة التي قرأ بها القارىء[٢].

وأما قول أبي العباس ثعلب: «قال سيبويه: احتَبَى ابن جُؤيّةَ في اللحن في قوله: ﴿هنَّ أطهرَ لكم﴾[٣][هود: ٧٨]، لأنّه يذهب إلى أنّه حال، قال: والحال لا يدخُل عليه العماد»[٤]. ففيه نظرٌ، لأنّ ثعلباً هنا عزا إلى سيبويه أنّه لحن قراءة ابن مروان أو خطّأها، غيرَ أنّه حكى هذه العبارة في موضع آخر من «مجالسه» غيرَ معزوّة إلى قائل بعينه، يقول: «وقالوا: تربّع ابن جُؤيّة في اللحن حين قرأ: ﴿هؤلاء بناتي هنّ أطهرَ لكم﴾، وجعلوه حالاً، يعني: أطهر»[٥].

وليس في «كتاب سيبويه» ـ طبعة بولاق ـ ذكرٌ للآية، ولا للقراءة المعزوّة إلى ابن مروان، يقول الأستاذ راتب النفاخ: «لم يذكر سيبويه نصّ هذه الآية، وإنما أشار إلى بعض أهل المدينة وهو محمد بن مروان المدني قرأها بنصب: (أطهر)، ثم حكى عن يونس أنّ أبا عمرو رآه لحنا»[٦].

---

(١) المصدر نفسه: ١/ ٥٨.

(٢) ينظر: الشاهد وأصول النحو: ٥٢، ١٤٠.

(٣) وهي قراءة ابن مروان وعيسى بن عمر. مختصر شواذ القرآن: ٦٠، وزاد ابن جني نسبة هذه القراءة إلى سعيد بن جبير والحسن وابن أبي إسحاق. المحتسب: ١/ ٣٢٥، وزاد أبو حيان نسبتها إلى زيد بن علي وذكر أنها تروى عن مروان بن الحكم. البحر المحيط: ٦/ ١٨٧.

(٤) مجالس ثعلب: ٢/ ٤٢٧.

(٥) المصدر نفسه: ١/ ٤٣.

(٦) فهرس شواهد سيبويه: ٢٧.

وعبارة سيبويه في «الكتاب»: «وأما أهل المدينة فينزلون (هو) هاهنا بمنزلته بين المعرفتين ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع، فزعم يونس أنّ أبا عمرو رآه لحناً، وقال: احتبى ابن مروان في ذِهِ في اللحن»(١). غير أنّه ورد في الطبعة المحقَّقة عبارة لم ترد في طبعة بولاق، وهي: «يقول: لحن، وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنه قرأ: (هؤلاء بناتي هنّ أطهرَ لكم) فنصب»(٢). ولعلها من تعليق الشارح على الكتاب(٣). ويؤيد ذلك ما ورد في شرح السيرافي: «وأما قراءة أهل المدينة التي ذكرها فإنّما حُكِي عن محمد ابن مروان ـ وهو بعض قرّاء أهل المدينة ـ أنّه قرأ: ﴿هؤلاء بناتي هُنَّ أطهرَ لكم﴾ بنصب (أطهرَ لكم)»(٤).

كما أنّ الذي خطّأ هذه القراءة هو أبو عمرو بن العلاء وليس سيبويه، قال السيرافي: «رُوي عن عيسى بن عُمَر بأسانيد جيادٍ مختلفة أنّه قرأ: (هؤلاء بناتي هنّ أطهرَ لكم) بالنصب، وذكر الأصمعي أنّه قال: قلتُ لأبي عَمْرو بن العلاء: إنّ عيسى بن عُمَر حدّثنا أنّ مروان قرأ (هُنَّ أَطْهَرَ) بالنصب، فقال: احتبى ابن مروان في لحنه، وقد رُوي عن سعيد بن جُبير أنّه قرأ: (هُنَّ أطهرَ لكم) بالنصب، ومعنى قول أبي عَمْرٍو: احتبى في لحنه، كقولك: اشتمل بالخطأ، وتجلّل بالخطأ، وتمكّن بالخطأ، ونحو ذلك، مما يُوجب تثبيت الخطأ عليه وإحاطته به»(٥).

(١) الكتاب: ٢/ ٣٩٧.

(٢) المصدر نفسه، وينظر: طبعة بولاق: ١/ ٣٩٧.

(٣) جاء في حاشية تحقيق مجالس ثعلب: ٢/ ٤٢٧: لم يذكر سيبويه الآية، وإنما الذي ذكرها السيرافي في تعليقه على كلام سيبويه.

(٤) شرح كتاب سيبويه: ٩/ ١٢٢.

(٥) المصدر نفسه: ٩/ ١٢٣، وينظر: طبقات النحويين: ٤١، وغاية النهاية في طبقات =

وحكَى ابن خالويه هذه القراءة ثم قال: «وقال أبو عمرو بن العلاء ومَن قرأ: (هنّ أطهرَ) بالفتح فقد تربّع في لحنه»[1].

ووقف الفرّاء من القراءات التي لا توافق مذهبه موقفاً مشابهاً لموقف سيبويه فهو حريص على مراعاة رسم المصحف في القراءة إذا وجد لرسمه وجهاً من كلام العرب وقراءة القرّاء، يقول: «اتّباع المصحف إذا وجدت له وجهاً من كلام العرب وقراءة القُرّاء أحبّ إليَّ من خلافه»[2]. وإذا شعر بعدم موافقته لقراءةٍ ما، لا يزيد على أنْ يقول: «ولست أشتهيه لخلافه الكتاب، ولأنّ المعنى فيه ضعيف»[3]، أو يقول: «ولست أشتهي ذلك ولا آخذ به»[4]، أو: «ولست أستحبّ ذلك»[5].

ويحمل سيبويه بعض القراءات على ما سمع من لغات العرب، يقول: «وأما قول بعضهم في القراءة ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾[6][النساء: ٥٨] فحرّك (العين) فليس على لغة من قال: (نِعْمَ) فأسكن (العين)، ولكنه على لغة مَن قال (نِعِمَ) فحرَّك العين، وحدّثنا أبو الخطاب أنها لغةٌ لهذيل وكسروا كما قالوا: لِعِبٌ»[7].

= القرّاء: ٢/ ٢٦١.

(١) مختصر شواذ القرآن: ٦٠.

(٢) معاني القرآن: ٢/ ٢٩٣.

(٣) المصدر نفسه: ١/ ٤٧٣.

(٤) المصدر نفسه: ٢/ ٢٩٣.

(٥) المصدر نفسه: ٢/ ٢٩٤.

(٦) وهي قراءة ابن كثير وحفص وورش، وقرأ أبو عمرو وأبو بكر وقالون بكسر النون وإسكان العين، وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي بفتح النون وكسر العين. السبعة: ١٩٠، والكشف: ١/ ٣١٦، والتيسير: ٨٤.

(٧) الكتاب: ٤/ ٤٣٩ ـ ٤٤٠.

وحمل الفرّاء قراءة لا يشتهيها على ما سمع من لغات العرب، يقول: «وقد قرأ بعض القراء: ﴿ومن يَرِد فيه بإلحاد﴾[1][الحج: ٢٥] من الورود، كأنّه أراد: مَنْ وَرَدَه أو تَوَرّده، ولست أشتهيها، لأنّ (ورَدَت) يطلب الاسم، ألا ترى أنك تقول: وَرَدْنا مكة، ولا تقول: وردْنا في مكة، وهو جائز تريد النزول. وقد تجوز في لغة الطائيين لأنهم يقولون: رغبت فيك، يريدون: رغبت بك»[2].

وابن الأنباري لا يجيز قراءة وردت عن الكسائي، لأنها تخالف كلام العرب، ولكنه يحملها أو يجيزها على لغة بني تميم، يقول: «وقد أجاز الكسائي أن تثبت الهمزتين في الابتداء. فأجاز للمبتدئ أن يقول: ﴿أئْتِ بِقُرْءَانٍ﴾[يونس: ١٥] بهمزتين، أخبرنا بذلك إدريس عن خلف عن الكسائي. قلت: وهذا قبيح، لأنّ العرب لا تجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة[3]. ومع هذا فإنّ أبا العباس حدثنا عن سَلَمَة عن عاصم عن الفراء أنه قال: العرب لا تنطق بهمزة ساكنة إلا بنو تميم فإنهم يهمزون فيقولون: الذئب والكأس والرأس»[4].

كما نجد المؤدب يحمل بعض القراءات على لغات العرب، فيقول: «وقالت

---

(١) أورد ابن خالويه قراءة: (ومَن يَرد فيه) بفتح الياء حكاية عن الكسائي. مختصر شواذ القرآن: ٩٥، وقال أبو حيان: «(ومن يَرد) بفتح الياء من الورود، حكاها الكسائي والفراء»، البحر المحيط: ٧/ ٥٠٠.

(٢) معاني القرآن: ٢٠/ ٢٢٣.

(٣) قال ابن الجزري: «وأما الهمزة الساكنة بعد المتحركة لغير الاستفهام فإنّ الهمزة الثانية منهما تُبدل في ذلك كله حرفَ مدٍّ من جنس ما قبلها فتُبدل ألفاً بعد المفتوحة وواواً بعد المضمومة وياء بعد المكسورة إبدالاً لازماً واجباً لجميع القرّاء ليس عنهم في ذلك اختلاف والله تعالى أعلم». النشر: ١/ ٣٨١.

(٤) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ١٦٦.

بنو تميم: يِيْجَل ويِيْجعُ، فكسروا في هذا النوع خاصة ولم يفعلوا ذلك في الصحيح، لم يقولوا: يِعْمل ولا يِعْلم... وقرأ أبيّ بن كعب: ﴿مَنْ إنْ تِيمَنْهُ بقنطار يُؤَدّه إليك﴾[1] على هذه اللغة»[2]. ويقول: «وفي جمع (الفُعْلَة) وجه آخر، قال يونس: رُكَبات في جمع رُكْبة. وقرأ أبو جعفر المدني رحمه الله: (من وراء الحُجَرَات)[3] على هذه اللغة»[4].

وإذا وردت في الآية الواحدة قراءاتان مختلفتان يستشهد سيبويه بهما ولا يفضّل قراءة على أخرى، مثال ذلك قوله: «وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾[5][الأنبياء: ٩٢]، وقد قرأ بعضهم: (أمّتَكُم أمةٌ واحدةٌ)[6]، حمل (أمتكم) على (هذه)، كأنه قال: إنّ أمَّتَكُم كلَّها أمةٌ واحدة»[7]، وقوله: «وقد قُرِئ هذا الحرف

---

(١) تقدم تخريجها، ص٣٠٤.

(٢) دقائق التصريف: ٢٢٥.

(٣) الحجرات: ٤٩/ ٤. وينظر: مختصر شواذ القرآن: ١٤٣، غاية الاختصار: ٢/ ٦٦٣، والنشر: ٢/ ٣٧٦.

(٤) دقائق التصريف: ١٢٨.

(٥) وهي قراءة الجمهور.

(٦) قال أبو حيان: وقرأ الحسن: (أمّتَكم) بالنصب بدلاً من (هذه). البحر المحيط: ٧/ ٤٦٤، وقال ابن خالويه: (إنّ هذه أمّتُكم أمةٌ واحدةٌ) بالرفع الحسن وابن أبي إسحاق. و(إنّ هذه أمّتَكم أمةً) بالنصب الحسن أيضاً. مختصر شواذ القرآن: ٩٣. قال الأستاذ العلامة النفاخ: «والظاهر من عبارة أبي حيان وابن خالويه في شواذه أنّ هذه القراءة ـ التي ذكرها سيبويه ـ أحدُ وجهين يُحكيان عن الحسن، إلا أنّ (أمة) ضبطت في الأخيرين بالنصب، وربّما كان ذلك خطأً من الناشر». فهرس كتاب سيبويه: ٣٣.

(٧) الكتاب: ٢/ ١٤٧ ـ ١٤٨.

على وجهين: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[الأعراف: ٣٢] بالرفع[١] والنصب»[٢].

ويأتي الفرّاء بقراءتين مختلفتين من غير أن يُفَضّل قراءةً على أُخرى، بل يصوّب كلا القراءتين، يقول: «وقوله: ﴿تَهْوِىٓ إِلَيْهِمْ﴾[إبراهيم: ٣٧]، يقول: اجعل أفئدةً من الناس تريدهم، كقولك: رأيت فلاناً يهوي نحوك، أي: يريدك. وقرأ بعض القرّاء: (تَهْوَى إليهم) بنصب الواو[٣]، بمعنى: تهواهم»[٤]. ويقول في قوله تعالى: ﴿فَأَرْسِلْ مَعَنَآ أَخَانَا نَكْتَلْ﴾[يوسف: ٦٣]: «قرأ أصحاب عبدالله: (يَكْتَل)[٥]، وسائر الناس: ﴿نَكْتَلْ﴾، كلاهما صواب. من قال: ﴿نَكْتَلْ﴾ جعله معهم في الكيل. ومَن قال: (يَكْتَل) يُصيبه كيل لنفسه فجعل الفعل له خاصة لأنهم يُزادون به كيل بعير»[٦].

(١) وهي قراءة نافع، وقرأ الباقون بالنصب. والسبعة: ٢٨٠، والكشف: ١/ ٤٦١، والتيسير: ١٠٩.

(٢) الكتاب: ٢/ ٩١. وقال ابن خالويه: بالرفع على معنى: هي خالصة، وبالنصب على القطع والحال. إعراب القراءات السبع: ١/ ١٨٠.

(٣) وهي قراءة علي بن أبي طالب وزيد بن علي ومحمد بن علي وجعفر بن محمد ومجاهد. البحر المحيط: ٦/ ٤٤٨، وقال ابن خالويه: (يَهوى إليهم) جعفر بن محمد ومجاهد واليماني، معنى هذه القراءة: يهواهم. مختصر شواذ القرآن: ٦٩. وينظر: المحتسب: ١/ ٣٦٤.

(٤) معاني القرآن: ٢/ ٧٨.

(٥) وهي قراءة حمزة والكسائي، وقرأ الباقون: ﴿نَكْتَلْ﴾ بالنون. السبعة: ٣٥٠، والكشف: ٢/ ١٢، والتيسير: ١٢٩، وقراءة الكسائي: ٦٧.

(٦) معاني القرآن: ٢/ ٤٩. وينظر: إعراب القراءات السبع: ١/ ٣١٣.

وينص ثعلب على قراءتين مختلفتين من غير أن يُرَجِّح قراءة على أخرى، بل يوضح معنى كل قراءة، يقول في قوله ﷻ: ﴿مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ﴾[يونس: ٨١]: «أي: الذي جئتم به السحرُ. ومَنْ قال: (آلسحرُ)[١] قال: قالوا: هذا سحرٌ، فقال: آلسحرُ هذا»[٢].

كما يذكر قراءتين مختلفتين، مبيّناً الوجه في كل قراءة، من غير أن يشير إلى أنّ إحداهما أفضل من الأخرى أو أشهر، يقول في قوله تعالى: ﴿وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ﴾[٣][الأعراف: ١٢٧]: «جمع إلهك، وإلاهتك: أي: عبادتك. ومن قرأ: (وإلاهتَك)[٤] أراد: أنك تُعْبَد ولا تَعْبُد، ومَن قرأ: ﴿وَءَالِهَتَكَ﴾ أراد التي يعبدها»[٥]. وقال: «يُقال: أرْعني سَمْعَك، أي: استمع إليّ، وراعنا سمعَكَ، وهو من قوله ﷻ: ﴿لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا﴾[٦][البقرة: ١٠٤]، وللجمع: راعونا أسماعكم.

---

(١) قرأ أبو عمرو بالمد والهمز على لفظ الاستفهام، وقرأ الباقون بغير مد على الخبر. السبعة: ٣٢٨، والكشف: ١/ ٥٢١، والتيسير: ١٢٣.

(٢) مجالس ثعلب: ١/ ٢٦٣. وأورد القراءتين أيضاً الفرّاء، وقال في قراءة: (آلسحرُ) بالمد: وتكون (ما) في مذهب: أي، كأنه قال: أيّ شيء جئتم به. آلسحر هو؟ معاني القرآن: ١/ ٤٧٥. وينظر: إعراب القراءات السبع: ١/ ٢٧٢.

(٣) وهي قراءة الجمهور.

(٤) وهي قراءة علي وابن مسعود وابن عباس. مختصر شواذ القرآن: ٤٥. وزاد أبو حيان نسبة هذه القراءة إلى أنس وجماعة غيرهم، ثم قال: وفسّروا ذلك بأمرين؛ أحدهما: أنّ المعنى: وعبادتك فيكون إذ ذاك مصدراً، والثاني: أنّ المعنى: ومعبودك وهي الشمس التي كان يعبدها، والشمس تسمى: إلهة علماً عليها ممنوعة من الصرف. البحر المحيط: ٥/ ١٤٤.

(٥) مجالس ثعلب: ١/ ١٨٠.

(٦) وهي قراءة الجمهور.

وقرأ ابن مسعود: (لا تقولوا راعناً)[١] أي: كذباً وسُخرياً وحُمقاً»[٢]. وقال في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا﴾[الأنعام: ١٥٣]: «أهل البصرة يخففونها ويريدون معنى الثقيلة»[٣].

ينبه على مذهب البصريين في تخفيف (أنّ) وإعمالها، وكأنه يشير إلى قراءة ابن عامر ويعقوب: (وأنْ) ساكنة النون[٤]. وقال في قوله تعالى: ﴿بَادِيَ ٱلرَّأْيِ﴾[هود: ٢٧]: «من همز ﴿بادِىءَ﴾[٥] أراد: ابتداء الرأي، ومَن لم يهمز أراد: ظهور الرأي»[٦].

وينصّ ابن شقير على قراءتين مختلفتين من غير أن يفضل قراءة على أخرى، يقول: «قال الله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ﴾[الأعراف: ٨٢]، و(جواب) يُنصب ويرفع[٧] على ما فسّرتُ لك. ومثله:

(١) وهي قراءة الحسن، وأما قراءة ابن مسعود فهي: (رَاعُونا). مختصر شواذ القرآن: ٩. وقال أبو حيان: «وفي مصحف عبدالله وقراءته وقراءة أبيّ: (راعونا)، وقرأ الحسن وابن أبي ليلى، وأبو حياة وابن محيصن: (راعناً) بالتنوين، جعله صفة لمصدر محذوف، أي: قولاً راعناً». البحر المحيط: ١/ ٥٤٢ ـ ٥٤٣.

(٢) مجالس ثعلب: ١/ ٢١٥.

(٣) مجالس ثعلب: ٢/ ٤٨٧.

(٤) ينظر: السبعة: ٢٧٣، والكشف: ١/ ٤٥٧، والتيسير: ١٠٨، وغاية الاختصار: ٢/ ٤٩١، والنشر: ٢/ ٢١٦.

(٥) وهي قراءة أبي عمرو، وقرأ الباقون بغير همزة. السبعة: ٣٣٢، والكشف: ١/ ٥٢٦، والتيسير: ١٢٤.

(٦) مجالس ثعلب: ٢/ ٤٨٥.

(٧) قراءة الجمهور بالنصب، وقرأ الحسن بالرفع. البحر المحيط: ٥/ ١٠١.

﴿فَكَانَ عَـٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِي ٱلنَّارِ﴾[الحشر: ١٧]، يرفع (عاقبتهما)[١] وينصب»[٢]. وقراءة (جواب) بالنصب والرفع أشار إليها سيبويه في كتابه مبيّناً الوجه في كل قراءة، يقول: «وتقول: ما كان أخاك إلا زيدٌ، كقولك: ما ضربَ أخاك إلا زيدٌ، ومثل ذلك قوله ﷻ: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾[٣][الجاثية: ٢٥]، ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾. وإنْ شئتَ رفعت الأول، كما تقول: ما ضرب أخوك إلا زيداً. وقد قرأ بعض القرّاء ما ذكرنا بالرفع»[٤].

ويقول ابن شقير: «قالوا: هذا جحرُ ضبٍّ خَرِبٍ، خفض (خرب) وهو من نعت الجحر، وإنما خُفِض لقربه من (ضب)، ومنه قوله تعالى في البروج: ﴿ذو العرش المجيدِ﴾[البروج: ١٥]، وفي الذاريات: ﴿ذو القوة المتينِ﴾[الذاريات: ٥٨]. خفض (المجيد)[٥] و(المتين)[٦] بالقرب والجوار، ويُقرأ: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾،

---

(١) قراءة الجمهور بالنصب، وقرأ الحسن وسليمان بن أرقم بالرفع. مختصر شواذ القرآن: ١٥٤، وزاد أبو حيان نسبة قراءة الرفع إلى عمرو بن عبيد. البحر المحيط: ١٠/ ١٤٧.

(٢) المحلّى (وجوه النصب): ١٠٢.

(٣) قراءة الجمهور بالنصب، وقرأ الحسن وعمرو بن عبيد وزيد بن علي وعبيد بن عمير، وابن عامر فيما روي عن عبد الحميد، وعاصم فيما روى هارون وحسين عن أبي بكر عنه بالرفع. البحر المحيط: ٩/ ٤٢٣ ـ ٤٢٤.

(٤) الكتاب: ١/ ٥٠، وينظر: ٣/ ١٥٥.

(٥) وهي قراءة حمزة والكسائي، وقرأ الباقون بالرفع، السبعة: ٦٧٨، والكشف: ٢/ ٣٦٩، والتيسير: ٢٢١، وقراءة الكسائي: ١٣١.

(٦) وهي قراءة يحيى بن وثّاب. مختصر شواذ القرآن: ١٤٥، وزاد أبو حيان نسبتها إلى الأعمش. البحر المحيط: ٩/ ٥٦٢.

و﴿ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾، بالرفع على أنه صفة لذي العرش»(١).

ويقول في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾(٢): «ذكر عن ابن عباس أنه قال: نزلت هذه الآية بلغة بني الحارث بن كعب، لأنهم يجعلون المثنى بالألف في كل وجه مرفوعاً، فيقولون: رأيت الرجلان، ومررت بالرجلان، وأتاني الرجلان. وإنما صار كذلك، لأنّ الألف أخف بناء المد واللين. وقد يكون: (إنّ) في معنى (نعم) في بعض لغات العرب(٣). وقال الخليل بن أحمد: أقرؤها مخففة على الأصل: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾، أي: ما هذان إلا ساحران. وفي قراءة عائشة ﵂: (إنّ هذين لساحران)»(٤).

ويورد ابن الأنباري أكثر من قراءة لآية واحدة معللاً وجه كل قراءة من غير أن يرجح قراءة على أخرى، يقول: «اجتمعت القرّاء على: ﴿إِلافِهِمْ﴾(٥)، وروي عن أبي جعفر: (إِلْفِهِم)(٦)، و(إيلافهم)(٧). فمن قرأ: (إيلافهم) أخذه من آلف

(١) المحلى (وجوه النصب): ١٤٩ ـ ١٥٠.

(٢) تقدم تخريجها، ص١٩٩.

(٣) تقدم الكلام على (إنّ) بمعنى (نعم)، ص١٩٩ ـ ٢٠٠.

(٤) المحلى (وجوه النصب): ١٠٦، ١٠٩.

(٥) وهي قراءة أبي جعفر. المبسوط: ٤٧٨، وفي غاية الاختصار: ٢/ ٧٢٦: ﴿إِۦلَٰفِهِمْ﴾ مثل عِلافهم الحلواني عن أبي جعفر، وابن فُليح عن ابن كثير. وينظر: النشر: ٢/ ٤٠٣.

(٦) رواها العُمَري الزبير بن محمد عن أبي جعفر. غاية الاختصار: ٢/ ٧٢٧، وقال ابن خالويه: (إلفهم) أبو جعفر عن أبي عمرو، (إلافهم) عن أبي جعفر أيضاً. مختصر شواذ القرآن: ١٨٠. وينظر: البحر المحيط: ١٠/ ٥٤٨.

(٧) قال الداني: أجمعوا على إثبات ياء في اللفظ دون الخط بعد الهمزة في: ﴿إِۦلَٰفِهِمْ﴾. التيسير: ٢٢٥.

يولف إيلافاً. . . ومَن قرأ ﴿إِلافِهِمْ﴾ أخذه من أَلِفْتُ إلفاً، وإلافاً، وكذلك مَن قرأ ﴿إِلْفِهِم﴾»(١). بل إنّ الفراء يصوّب القراءتين، يقول: «وقرأه بعض أهل المدينة: ﴿ إِۦلَٰفِهِمۡ ﴾ مقصورة في الحرفين جميعاً، وقرأ بعض القراء: (إِلْفِهِم). وكل صواب»(٢).

ويتابع المؤدب منهج سيبويه ومَنْ سبقه من الكوفيين فيسْتشهد بقراءتين مختلفتين، ولا يفضّل قراءةً على أخرى، يقول: «وقد يُقْرأ هذا الحرف على وجهين: ﴿أَنزِلۡنِي مُنزَلٗا مُّبَارَكٗا﴾(٣)، و(مَنْزِلاً مباركاً)، وكذلك قوله: (بسم الله مُجْريها ومُرسيها)(٤) و﴿مَجۡرٜىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآ﴾»(٥). ويقول: «وقد قرأت القرّاء: ﴿بَلۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِـۧمَ حَنِيفٗاۖ﴾[البقرة: ١٣٥] الآية. فنصبوا بنتبع، لأنّ في قوله: ﴿كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ﴾ معنى: اتبعوا اليهود والنصارى، فوقع الجواب على المعنى، وكان الاتباع وهو مضمر كالمظهر لقيام الدليل عليه. وقد رفع بعض القرّاء (الملّة)(٦) وهو ينوي الإغراء بإضمار: بل هذه ملةُ إبراهيم، أو بل هي ملّةُ إبراهيم، على الخبر»(٧).

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء: ٢/ ٩٨٧.

(٢) معاني القرآن: ٣/ ٢٩٣.

(٣) تقدم تخريجها، ص٥٥٠.

(٤) تقدم تخريجها، ص٥٥٠.

(٥) دقائق التصريف: ١٢٥. وقال ابن خالويه: «وهما مصدران، فمن فتح الميم جعله مصدراً لجرى مجرى، ومَن ضم جعله مصدراً لأجريته، والمصدر من أفعل مُفْعَل وإفعال لا ينكسر». إعراب القراءات السبع: ١/ ٢٨٠.

(٦) وهي قراءة الأعرج وابن جندب وابن هرمز، وابن أبي عبلة. ينظر: مختصر شواذ القرآن: ١٠، والبحر المحيط: ١/ ٦٤٦.

(٧) دقائق التصريف: ٥٠٠.

وقد يميل سيبويه إلى قراءةٍ أكثرَ من قراءة أخرى، ويصفها بأنها أجود منها، وإنْ كان يجوّز القراءة الثانية، لأنّ لها وجهاً صحيحاً في كلام العرب، كأن يقول في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾[فصلت: ١٧]: «وإنما حَسُن أنْ يُبْنَى الفعل على الاسم حيث كان مُعْمَلاً في المُضمَر وشَغَلْتَه به، ولولا ذلك لم يحسن، لأنك لم تشغله بشيء. . . وقد قرأ بعضهم: (وأما ثمودَ فهديناهم). . . والنصب عربيٌّ كثير والرفع أجود»[١].

وهذه القراءة هي من الملاحظات التي سجلها الدكتور عبد الفتاح شلبي على منهج سيبويه في تناوله الآيات القرآنية التي قرئت بأوجه متخالفة فقال: «وأحياناً يجوّد قراءة مشهورة، ويجوز وجهاً غيرَ مقروءٍ به»[٢]، مشيراً إلى قراءتي الرفع والنصب في (ثمود). ثم تابع قائلاً: «وقد استفْتَيْت كتب القراءات والتفسير فيما جوّزه أو جوّده سيبويه من قراءات. . . فوجدت أنّ الذي قرأ برفع (ثمود) في قوله: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ﴾ الحسن وابن أبي إسحاق. . . ثم رجعت إلى كتب طبقات القرّاء، فوجدت أنّ هؤلاء القرّاء بصريون»[٣].

وكأنّه وهم هنا، فالحسن وابن أبي إسحاق لم يقرأا برفع (ثمود)، بل قرأا بنصب (ثمود) ممنوعاً من الصرف، أو بنصبه منوّناً[٤]، كما رواها المفضل عن

---

(١) الكتاب: ١/ ٨١ ـ ٨٢.

(٢) أبو علي الفارسي: ١٦٣.

(٣) المصدر نفسه: ١٦٤ ـ ١٦٥.

(٤) حكى ابن خالويه قراءة النصب عن ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر الثقفي. مختصر شواذ القرآن: ١٣٣، وقال ابن عطية: «قرأ ابن أبي إسحاق، والأعرج ـ بخلاف ـ والأعمش، وعاصم (ثمودَ) بالنصب، وروي عن ابن أبي إسحاق والأعمش: (ثموداً) منوّنةً منصوبة، وروى المفضل عن عاصم الوجهين». المحرر الوجيز: ١٣/ ٩٤ ـ ٩٥، وينظر: =

عاصم[١]، وهو من قرّاء الكوفة. ثم إنّ سيبويه لم يجوّد قراءة النصب في (ثمود)، بل جوّد قراءة الرفع، وهي قراءة الجمهور، وعلى هذا فإنّ سيبويه لم يجوّد قراءة البصريين ويرجحها، بل رجّح قراءة جمهور القرّاء.

وقد يشير إلى قوة إحدى القراءتين، وإنْ كانت الأخرى قراءة أكثر القراء، يقول: «وقد قرأ أناسٌ: ﴿والسّارقَ والسّارقةَ﴾[٢][المائدة: ٣٨]، و﴿الزانيةَ والزانيَ﴾[٣][النور: ٢]، وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة، ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع»[٤]، ولا يُفْهمَ من كلام سيبويه هنا أنه يطعن في قراءة الرفع أو يعيبها، كما ظن الفخر الرازي فقال في «تفسيره الكبير»: «وأما القول الذي ذهب إليه سيبويه فليس بشيء، ويدل عليه وجوه: الأول: أَنّه طعن في القراءة المنقولة بالتواتر عن الرسول عليه الصلاة والسلام وعن جميع الأمة، وذلك باطلٌ قطعاً»[٥]. بل كان يوجهها التوجيه الصحيح الذي يقوّي القراءة بها، بل لعلها القراءة المختارة عنده، يقول أبو حيان: «الوجه في كلام العرب النصب. ولمّا كان معظم القرّاء على الرفع، تأوّله سيبويه على وجه يصحّ، وهو أنه جعله مبتدأ، والخبر محذوف، لأنه لو جعله

= البحر المحيط: ٩/ ٢٩٧.

(١) عزا أبو العلاء الهمداني قراءة: (ثمودَ) بالنصب إلى أبي زيد عن المفضل عن عاصم، وقراءة: (ثموداً) بالتنوين والنصب إلى جبلة عن المفضل. غاية الاختصار: ٢/ ٦٤٧.

(٢) وهي قراءة عيسى بن عمر، وابن أبي عبلة. ينظر: مختصر شواذ القرآن: ٣٢، والبحر المحيط: ٤/ ٢٤٦.

(٣) وهي قراءة عيسى الثقفي ويحيى بن يعمر، وعمرو بن فائد وأبي جعفر وشيبة وأبي السّمال ورويس. مختصر شواذ القرآن: ١٠٠، والبحر المحيط: ٨/ ٧.

(٤) الكتاب: ١/ ١٤٤.

(٥) التفسير الكبير: ٦/ ٢٢٩.

مبتدأ والخبر: ﴿فَاقْطَعُوٓا۟﴾ لكان تخريجاً على غير الوجه في كلام العرب، ولكان قد تدخل الفاء في خبر (ال)، وهو لا يجوز عنده»[1]. ويدفع أبو حيان كلام الرازي، ويرى أنه تقوُّلٌ على سيبويه، لأنه صدر عن قلة فهم عبارته، وعدم دراية بها. فالمسألة «ليست من باب الاشتغال المبني على جواز الابتداء فيه، وكون جملة الأمر خبَرَه، إذ لو كانت منه، لكان النصب أوجه كما كان في: زيداً اضربْه، على ما تقرر في كلام العرب، فكون جمهور القرّاء عدلوا إلى الرفع دليل على أنهم لم يجعلوا الرفع فيه على الابتداء المخبر عنه بفعل الأمر، لأنّه لا يجوز ذلك لأجل الفاء. فقوله: «أبت العامة إلا الرفع»، تقوية لتخريجه، وتوهين للنصب على الاشتغال مع وجود الفاء؛ لأنّ النصب على الاشتغال المرجّح على الابتداء في مثل هذا التركيب لا يجوز، إلا إذا جاز أنْ يكون مبتدأ مخبراً عنه بالفعل الذي يفسّر العامل في الاشتغال، وهنا لا يجوز ذلك لأجل الفاء الداخلة على الخبر، فكان ينبغي أنْ لا يجوز النصب. فمعنى كلام سيبويه يقوّي الرفع على ما ذكر»[2]. وقال: «فإذا كان سيبويه يقول: وقد يحسن ويستقيم: عبدُالله فاضربْه، فكيف يكون طاعناً في الرفع، وهو يقول: إنه يحسن ويستقيم؟ لكنه جوّزه على أن يكون المرفوع مبتدأ محذوف الخبر، كما تأوّله في: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾، أو خبرَ مبتدأ محذوف كقوله: الهلالُ واللهِ فانظرْ إليه»[3].

وقد نجد الفرّاء يورد قراءتين مختلفتين مشيراً إلى صوابهما، ولكنه يفضل إحداهما على الأخرى استناداً إلى المعنى أو إلى التعليل النحوي، يقول في قوله

(١) البحر المحيط: ٤/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) البحر المحيط: ٤/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧، وينظر: الكتاب: ١/ ١٣٨ ـ ١٣٩.

تعالى: ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾[إبراهيم: ٣٤]: «تضيف ﴿كُلِّ﴾ إلى ﴿مَا﴾ وهي قراءة العامة. وقد قرأ بعضهم: (وآتاكم من كلٍّ ما سألتموه)[(١)]، وكأنهم ذهبوا إلى أنّا لم نسأل الله ﷻ شمساً ولا قمراً ولا كثيراً من نِعمَه، فقال: وآتاكم من كل ما لم تسألوه، فيكون (ما) جحداً. والوجه الأول أعجب إليّ، لأنّ المعنى والله أعلم: آتاكم من كل ما سألتموه لوسألتموه، كأنك قلت: وآتاكم كلَّ سُؤلكم»[(٢)].

أي: إنّ قراءة بعضهم: (من كلٍّ) بالتنوين منافية في المعنى لقراءة الجمهور بالإضافة، لأنّ (ما) في تلك القراءة تكون نافية، فيكونون لم يسألوه، وفي القراءة بالإضافة تكون (ما) بمعنى: الذي فيكونون قد سألوه. ويقول: «وقوله: ﴿ويَلْقَوْنَ﴾[الفرقان: ٧٥]، و﴿وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا﴾[(٣)] كلٌّ قد قُرِئ به، و(يَلْقَوْنَ) أعجب إليّ، لأنّ القراءة لوكانت على ﴿وَيُلَقَّوْنَ﴾ كانت بالباء في العربية، لأنك تقول: فلانٌ يُتَلَقَّى بالسلام وبالخير. وهو صوابُ يُلَقَّوْنه ويُلَقَّوْنَ به، كما نقول: أخذتُ بالخطام وأخذته»[(٤)]، فالفرّاء يفضّل قراءة (يَلْقون) بالتخفيف، لأنّ ﴿وَيُلَقَّوْنَ﴾ بالتشديد تتعدى بالباء وليس بـ (في)، غير أنّ ابن خالويه وهو من متأخّري نحاة الكوفة يرى أن القراءة بالتشديد هي المختارة، يقول: «فمن شدد ـ وهو

(١) وهي قراءة ابن عباس والحسن وجعفر بن محمد وسلام بن المنذر، وعمرو بن فائد، وقتادة، ويعقوب، ونافع في رواية. مختصر شواذ القرآن: ٦٨، البحر المحيط: ٦/ ٤٤٠.

(٢) معاني القرآن: ٢/ ٧٧ ـ ٧٨.

(٣) عزا ابن مجاهد قراءة التخفيف إلى ابن عامر وحمزة والكسائي وأبي بكر. السبعة: ٤٦٨. وحكى مكي والداني قراءة التخفيف عن أبي بكر وحمزة والكسائي. الكشف: ٢/ ١٤٨، والتيسير: ١٦٥، أي إنّ قراءة ابن عامر وأبي عمرو بالتشديد. وهي كذلك في المبسوط: ٣٢٥، وغاية الاختصار: ٢/ ٥٩٥.

(٤) معاني القرآن: ٢/ ٢٧٥.

الاختيار ـ قال: يُلَقَّون في الجنة التحية والسلام مرّة بعد مرة فالتشديد للتكثير»(١).

والفرّاء حين يُرَجّح قراءة على قراءة أخرى لا يتعصّب لقرّاء الكوفة، بل يميل في بعض القراءات إلى قراءة غير الكوفيين، وإن كان هو على مذهبهم، يقول في قوله تعالى: ﴿وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ﴾[النمل: ٨٩]: «قراءة القرّاء بالإضافة، فقالوا: (وهم من فَزَعِ يومِئِذٍ)(٢)، و(يَوْمَئِذٍ)(٣)، وقرأ عبدالله بن مسعود (من فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ)(٤)، والإضافة أعجب إليّ وإنْ كنت أقرأ بالنصب، لأنّه فزعٌ معلوم، ألا ترى أنه قال: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ﴾[الأنبياء: ١٠٣]، فصيَّره معرفةً، فأَنْ أضيفَه فيكونَ معرفةً أعجب إليّ، وهو صواب»(٥).

وهو لا يميل إلى قراءة أستاذه الكسائي، بل يختار قراءة مخالفة لقراءته، يقول في قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَا إِلَّا خُلُقُ الْأَوَّلِينَ﴾[الشعراء: ١٣٧]: «وقراءة الكسائي: (خَلْقُ الأولين)، وقراءتي: ﴿خُلُقُ الْأَوَّلِينَ﴾(٦)، فمن قرأ: (خلْقُ) يقول: اختلاقهم

(١) إعراب القراءات السبع: ٢/ ١٢٨. وفيه أنّ قراءة ابن عامر بالتشديد، وقراءة أبي عمرو بالتخفيف.

(٢) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر ونافع برواية إسماعيل بن جعفر. السبعة: ٤٨٧.

(٣) وهي رواية ابن جماز وقالون وورش عن نافع. المصدر نفسه.

(٤) وهي قراءة الكوفيين (عاصم وحمزة والكسائي) الكشف: ٢/ ١٦٩، والتيسير: ١٧٠، وغاية الاختصار: ٢/ ٥٢١، والنشر: ٢/ ٣٤٠.

(٥) معاني القرآن: ٢/ ٣٠١. وأشار ابن الأنباري إلى صواب القراءة بالإضافة في العربية، وإنْ كانت الميم مفتوحة من (يومَئذ)، يقول: «ويجوز في العربية: (من فزع يومَئذ) بإضافة الفزع إلى اليوم، ونصب اليوم، وهو مذهب نافع». إيضاح الوقف: ١/ ٣٤٨.

(٦) وهي قراءة نافع وابن عامر وعاصم وحمزة، وقرأ الباقون: (خَلْق) بفتح الخاء وتسكين =

وكذبهم، ومَن قرأ: ﴿خُلُقُ الْأَوَّلِينَ﴾ يقول: عادة الأولين، أي: وراثة أبيك عن أول. والعرب تقول: حدّثنا بأحاديث الخَلْق، وهي الخرافات المفتعلة وأشباهها، فلذلك اخترت الخُلُق»[1].

وكان ابن الأنباري ينص على قراءتين مختلفتين، ويشير إلى قوة إحداهما مستنداً إلى قراءة أخرى، وكأنه يميل إليها، يقول في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[الأنفال: ١٩]: «كان أبو جعفر وشيبة ونافع يقرؤون ﴿وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بالفتح[2]، فعلى هذا لا يحسن الوقف على ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾، لأن (أنّ) في موضع خفض... وكان عاصم والأعمش وأبو عمرو وحمزة والكسائي يقرؤون: (وإِنّ الله) بكسر الألف، فعلى هذه القراءة يحسن الوقف على: ﴿وَلَوْ كَثُرَتْ﴾، لأنّ (إنّ) مستأنفة، ومما يدلّ على صحة معنى الاستئناف قراءة عبدالله: (ولوكثرَت والله مع المؤمنين)»[3]. يؤكّد ذلك أنّ الفرّاء كان يميل إلى قراءة (إنّ) بالكسر، يقول: «كسر ألفها أحبّ إليّ من فتحها، لأنّ في قراءة عبدالله: (وإِن الله لمع المؤمنين)، فحسّن هذا كسرها بالابتداء»[4].

= اللام. السبعة: ٤٧٢، والكشف: ٢/ ١٥١، والتسير: ١٦٦، وقراءة الكسائي: ٩١.

(١) معاني القرآن: ٢/ ٢٨١، وحكى ابن خالويه كلام الفراء، وأشار إلى اختياره قراءة ﴿خُلُقُ﴾ بضم الخاء واللام. إعراب القراءات السبع: ٢/ ١٣٧.

(٢) ينظر: السبعة: ٣٠٥، والكشف: ١/ ٤٩١، والتسيير: ١١٦، وفيها: أنّ فتح الهمزة قراءة نافع وابن عامر وحفص، وقراءة الباقين بكسر الهمزة. وفي النشر: ٢/ ٢٧٦: «قرأ المدينان وابن عامر وحفص بفتح الهمزة».

(٣) قراءة ابن مسعود في البحر المحيط: ٥/ ٢٩٨، وينظر كلام ابن الأنباري في: إيضاح الوقف: ٢/ ٦٨٣.

(٤) معاني القرآن: ١/ ٤٠٧. ونصّ ابن خالويه على القراءتين، وأورد الحجة لكل قراءة من =

كما كان ابن الأنباري يميل إلى القراءة التي يراها موافقةً للرسم القرآني مستنداً إلى قول أبي عُبيد من شيوخ الكوفيين، يقول في قوله تعالى: ﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ﴾[النمل: ٣٦]: «كان نافع يقرأ: (أتمدونني بمال) بإثبات الياء، وكان عاصم والكسائي يقرأان بخفض النون مع حذف الياء، وكان أبو عمرو يقرأ بإثبات الياء في الوصل وحذفها من الوقف، وكان حمزة يقرأ: (أتمدونّي) بنون مشددة ويقف بالياء[1]، وكذلك يصل. قال أبو عبيد: الاختيار عندنا قراءة عاصم والكسائي؛ لأنه ليست فيها قراءة أشد موافقة للكتاب منها، إنما هما نونان في كل المصاحف»[2].

وقد نجده لا يجيز القراءة بلغةٍ حكيت عن بعض العرب يقول: «ومن العرب مَن يقول: يا أيّهُ النّبيّ، ويأيّهُ الرجل، أنشد الفراء[3]:

يا أيهُ القلبُ اللجوج النفسِ أفقْ عن البيضِ الحِسَانِ اللُّعْسِ

ولا يجوز أنْ يقرأ أحدٌ بهذه اللغة لأنها تخالف المصحف. فكل ما في كتاب الله من ذكر: ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ فالوقف عليه بألف إلا ثلاثة أحرف في سورة النور: ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾[النور: ٣١]، وفي سورة الزخرف: ﴿وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ﴾[الزخرف: ٤٩]، وفي سورة الرحمن: ﴿سَنَفۡرُغُ لَكُمۡ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾[الرحمن: ٣١]، فالوقف على هؤلاء الثلاثة بغير ألف اتباعاً للمصحف[4]. وكان عبدالله بن عامر يضم

= غير أن يفضّل إحداهما على الأخرى. إعراب القراءات السبع: ١/ ٢٢٣.

(١) ينظر: السبعة: ٤٨٢، والكشف: ٢/ ١٦٠، والتيسير: ١٧٠، وفي النشر: ٢/ ٣٤٠: «أثبتها وصلاً المدنيان وأبو عمرو، وأثبتها في الحالين ابن كثير ويعقوب وحمزة».

(٢) إيضاح الوقف: ١/ ٢٦٧.

(٣) الرجز في الوقف والابتداء لابن الغزال: ١/ ٨٧، والجامع لأحكام القرآن: ١٢/ ٢٤١.

(٤) وفي قراءة الكسائي رواية الدوري: ٨٨: «بفتح الهاء فيهنّ، ويقف بالألف عليها».

الهاء[١] في هؤلاء المواضع الثلاثة»[٢]. ظاهر كلامه يدلّ على أنّه لا يجيز قراءة: ﴿أَيُّهَ﴾ بضم الهاء، وقد قرأ بها ابن عامر. وهذا يوافق مذهب البصريين، يقول أبو علي: «فأما ضمّ ابن عامر الهاء من: ﴿يَـٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ﴾ فلا يتجه، لأنّ آخر الاسم هو الياء الثانية، فينبغي أن يكون المضموم آخر الاسم، ولو جاز أنْ يُضَمَّ هذا من حيث كان مقترناً بالكلمة لجاز أن يُضمَّ الميم من (اللهمّ) لأنه آخر الكلمة»[٣].

وينصّ أحياناً على قراءة بعض البصريين في الوقف، ولكنه يشير إلى أنها لا تجوز مستنداً إلى كلام الكسائي والفراء، يقول: «اعلم أنّ الياء إذا سكنت ولقيها تنوين سقطت كقوله ﷻ: ﴿وَقَالَ لِلَّذِى ظَنَّ أَنَّهُۥ نَاجٍ مِّنْهُمَا﴾[يوسف: ٤٢]، وكذلك: ﴿وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ﴾[النور: ٣] تقف عليها ﴿زَانٍ﴾ بغير ياء للعلّة التي تقدّمت، وكذلك: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَـَٔاتٍ﴾[الأنعام: ١٣٤] تقف عليه ﴿لَـَٔاتٍ﴾، وكذلك: ﴿لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾[الأعراف: ٤١]، تقف ﴿غَوَاشٍ﴾. هذا مذهب القرّاء أجمعين، ومذهب الفرّاء والكسائي ومَنْ قال بقولهما. وكان بعض البصريين يقف على هذا كله بالياء... وقد روي هذا عن بعض قرّاء البصريين، واحتجوا بأنّ الياء حُذفت في الوصل لسكونها وسكون التنوين، فإذا وقفنا زال التنوين الذي أسقط الياء فرجعت الياء. وأبطل الكسائي والفرّاء هذا، وقالا: الكلام بُني وَقْفُهُ على وصله، فلا يحدث في الوقف ما لا يكون في الوصل»[٤]. وكأنه يشير

---

(١) ينظر: السبعة: ٤٥٥، والكشف: ٢/ ١٣٦، والتيسير: ١٦١ ـ ١٦٢، والنشر: ٢/ ١٤٢.

(٢) إيضاح الوقف: ١/ ٢٧٨.

(٣) الحجة: ٥/ ٣٢٠. وقال ابن الغزال: «وقد حكى الفرّاء أنّ الضمة في الهاء وصلاً لغة، وهذه اللغة لا يعرفها البصريون». الوقف والابتداء: ١/ ٨٧.

(٤) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٢٣٣ ـ ٢٣٥.

إلى قراءة يعقوب، قال ابن الجزري: «وانفرد ابن مهران عن يعقوب بإثبات الياء في الجميع وقفاً. ولا أعلمه رواه غيره»[(١)]. أو لعلّه يعوّل على ما جاء في «كتاب سيبويه»: «وحدّثنا أبو الخطاب ويونس أنّ بعض مَن يوثق بعربيته من العرب يقول: هذا رامي وغازي وعَمِي، أظهروا في الوقف حيث صارت في موضع غير تنوين، لأنهم لم يضطروا هاهنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستثقال»[(٢)].

غير أنّ الأكثر والأحسن في مذهب سيبويه الحذف، يقول: «هذا باب ما يُحذف من أواخر الأسماء في الوقف وهي الياءات، وذلك قولك: هذا قاض، وهذا غاز، وهذا عَمْ، تريد العَمى. أذهبوها في الوقف كما ذهبت في الوصل، ولم يريدوا أنْ تظهر في الوقف كما يظهر ما يثبت في الوصل. فهذا الكلام الجيد الأكثر»[(٣)]. وكأنّ مذهب الكوفيين موافقٌ لمذهب سيبويه في حذف الياء من الاسم المنقوص.

ويذكر ابن شقير قراءتين مختلفتين غير أنه يجوّد إحداهما على الأخرى، يقول: «وتقول: إنّ زيداً خارجٌ ومحمدٌ، نصبت (زيداً) بـ (إنّ)، ورفعت (خارج)، لأنه خبره، ورفعت (محمد) لأنه اسمٌ جاء بعد خبر مرفوع. وإنْ شئتَ نصبت (محمداً) لأنك نسقته بالواو على (زيداً)، ومثله قول الله جل وعزّ في التوبة: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[(٤)][التوبة: ٣]، رفع ﴿وَرَسُولُهُۥ﴾، لأنه اسم جاء بعد

(١) النشر: ٢/ ١٣٧.

(٢) الكتاب: ٤/ ١٨٣.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) والرفع قراءة الجمهور.

خبر مرفوع، وإنْ شئتَ نصبت[١]، والرفع أجود، ومثله: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾»[٢][الجاثية: ٣٢]، ورجح ابن خالويه أيضاً قراءة الرفع معللاً ذلك بقوله: «وهو الاختيار، لأنّ الكلام قد تمَّ دونه وهو قوله: ﴿إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾، لأنّ الاختيار إذا عطفتَ بعد خبر (إنّ) أنْ ترفع، ولأنّ المعطوف على الشيء يجب أن يكون في معناه، فإذا اختلف المعنى اختير القطع من الأول والاستئناف»[٣].

كما نجد المؤدّب ينصُّ على قراءتين مختلفتين، ولكنه يرجّح إحداهما على الأخرى واصفاً إياها بأنّها الأفضل أو الأشهر، لأنها قراءة الجمهور، يقول: «وزعم الكسائي أنّه سمع: ﴿فَمَا ٱسْتَطَٰعُواْ مُضِيًّا﴾[يس: ٦٧] بالكسر والضم[٤]، والضم هو الآثر الأشهر. وكذلك: ﴿وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ﴾»[٥][الإسراء: ٩٣].

مما تقدّم يتبيّن أنّ سيبويه قد أخذ بالقراءات جمعيها متواترها ومشهورها. أمّا القراءات الضعيفة فقد احتج بما ورد منها، لكنه لم يَقِس عليها، إنما عدّها من لغات العرب الموصوفة بالضعف أو بالقلة، من غير أنْ يبلغ درجة مَنْ جاء بعده من البصريين في ردّ بعض القراءات أو رفضها. فموقفه منها موقف معتدل قاس عليها كلام العرب، ونظر إليها نظرته إلى الآيات الواردة في المصحف العثماني

---

(١) وهي قراءة عيسى بن عمر وابن عباس وابن أبي إسحاق وزيد بن علي. مختصر شواذ القرآن: ٥١، والبحر المحيط: ٥/ ٣٦٧.

(٢) قرأ حمزة وحده: (والساعةَ) بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع. السبعة: ٥٩٥، والكشف: ٢/ ٢٦٩، والتيسير: ١٩٩، وينظر كلام ابن شقير في المحلّى: ١٠٣.

(٣) إعراب القراءات السبع: ٢/ ٣١٥.

(٤) قراءة الجمهور بضم الميم، وقرأ أبو حياة، وأحمد بن جبير الأنطاكي عن الكسائي بكسرها اتّباعاً لحركة الضاد. البحر المحيط: ٩/ ٧٩.

(٥) ينظر: دقائق التصريف: ٣١٢.

الإمام. فلم يُخطّئ قراءةً، ولم يلحّن قارئاً، ولم يرجّح قارئاً على آخر. بل كان يؤيّد القراءة أو يؤولها أو يرجحها أو يرجعها إلى إحدى اللغات من غير أن يعتمد شخصية القارئ في ذلك. لأنّ اهتمامه كان موجّهاً إلى ما يرد في القراءات من ألفاظ وأساليب في التعبير، وإلى ما يوافق منها كلام العرب أو يخالفه، لأنّ ذلك هو الأصل في كل نصٍّ منقول.

كما يتّضح لنا أنّ موقف الكوفيين من القراءات يشبه شبهاً كبيراً موقف سيبويه منها، فهم لم يأخذوا بكل قراءة ويقيسوا عليها، بل كانوا ينكرون بعض القراءات، ولا يجيزون القياس عليها، ولا يعدّونها أصلاً، ويحملون بعضها على لغات العرب، ويفضّلون قراءة على أخرى. وليس كما يرى بعض الباحثين أنّ الكوفيين يجيزون الاحتجاج بالقراءات المتواترة وبالقراءات الشاذة ويقيسون عليها ويعدّونها أصلاً من أصول الاستشهاد[١].

والحقُّ أنّ الباحث لا يستطيع أن يُنكر هذا على الكسائي الذي بدأ حياته العلمية مُقرئاً، ثم تعلم النحو على كبر، فكان تأثير مدرسة القرّاء فيه كبيراً، ولكنه مع ذلك لا يسلم جميع القراءات، ويقول بصحتها، فقد نقل عنه تلميذه الفرّاء أنه أنكر قراءة: (فلتفرحوا)[٢].

أمّا الفرّاء فكان يحتج أحياناً بالقراءات، ويبني عليها أحكامه، وينكر أحياناً قراءات أخرى، ويتشدد في إنكارها. وأما مَن جاء بعد الفرّاء من الكوفيين فالغالب عليهم أن يردّدوا ما قاله الشيخان، لكنَّ مصنفاتهم لا تخلو من بعض الاجتهادات، فينكرون بعض القراءات ويعدونها شاذة لا يُقاس عليها، وإنْ كانت من القراءات

---

(١) ينظر: ص٦٠٤.

(٢) ينظر: ص٦٠٤ ـ ٦٠٦.

السبع، فقد رأينا ابن الأنباري يرد قـراءة السُّلَمِـيّ: (بالغُدْوةِ والعَشيّ)[1]، وهـي قراءةً سبعية قرأها ابن عامر، كما خطّأ المؤدب قراءة نافع: (معائش) بالهمز. ولعل هذه الصورة المشوّهـة عن موقف الكوفيين من القراءات تعـود إلى بعـض كتـب النحو، التي اهتمت بذكر الخلاف بيـن البصريين والكوفيين فنسبت إلى الكوفيين احتجاجهم بقراءات أنكرها البصريون. وقد تبيّن أنّ هذه القراءات أو بعضاً منها لم يقبلها الكوفيون ونعتوها بالقبح.

* * *

(١) ينظر: ص٦٠٧.

الفَصْلُ الثَّانِي

السماع (كلام العرب)

أ ـ الحديث الشريف:

لم يلتفت النحاة المتقدمون إلى الاحتجاج بالحديث، ولم يهتمّوا به اهتمامهم بالقرآن الكريم، بل زهدوا بـه وانصرفوا عنـه. ويرى الأستـاذ سعيـد الأفغاني أنّه كان من المنهج الحق بالبداهـة أنْ يتقدّم الحديث سائر كلام العرب من نثر وشعر في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد الإعراب، إذ لا تعهد العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بياناً أبلغ من الكلام النبوي ولا أروع تأثيراً، ولا أفعـل في النفس، ولا أصح لفظاً، ولا أقوم معنى، ولكنّ ذلك لم يقع كما ينبغي لانصراف اللغويين والنحويين المتقدمين إلى ثقافة ما يزوّدهم به رواة الأشعار خاصة، انصرافاً استغرق جهودهم، فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودرايته بقية»[١].

وربّما يرجع ذلك إلى تجويز الرواية فيـه بالمعنى، وإلى عدم المحافظة فيه على لفـظ الرسـول الكريم ﷺ كما نطـق بـه، يقول السيوطي: «وأما كلامه ﷺ، فيُستَدَلّ منه بما ثبت أنّه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادرٌ جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً، فإنّ غالب الأحاديث مرويٌّ بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أَدَّتْ إليه عبارتهم، فزادوا ونقصوا، وقدّموا وأخّروا، وأبدلوا ألفاظاً بألفـاظ، ولهذا ترى الحديث الواحـد في القصـة الواحدة مَرْوِيّاً على أوجه شتّى، وبعبارات مختلفة»[٢].

---

(١) في أصول النحو: ٤٦.

(٢) الاقتراح: ٥٢.

أما النحاة المتأخرون فقد وقفوا من الاحتجاج بالحديث مواقف مختلفة، أو مذاهب متباينة، بعضهم منع الاحتجاج به مطلقاً، متابعين في ذلك مَن تقدَّمهم من النحاة من شيوخ البصريين والكوفيين، وكان أشدّهم مبالغة في المنع أبو حيان الأندلسي، وبعضهم أجاز الاحتجاج به، وأشهرهم ابن مالك الذي أنكر عليه أبو حيان إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث. ورد في «الاقتراح» من قول أبي حيان في «شرح التسهيل»: «والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر، متعقّباً بزعمه على النحويين، وما أمعن النظر في ذلك، ولا صحب مَنْ له التمييز»(١)، ومما أنكره عليه استشهاده بحديث الصحيحين: «يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكة بالنهار»(٢)، يقول: «ومثّل المصنف في الشرح علامة الجمع بقوله: «يتعاقبون فيكم ملائكة...»، وردّد ذلك في كتبه، فيقول على لغة: «يتعاقبون فيكم»، وهي اللغة التي يسميها النحاة لغة: أكلوني البراغيث. وما مثّل به ليس على ما زعم، لأنّ الحديث رواه مطوّلاً مجوّداً البزّار في مسنده فقال فيه: «إنّ لله ملائكةً يتعاقبون فيكم، ملائكةٌ بالليل، وملائكةٌ بالنهار»(٣)، وفي آخره: «وتركناهم يصلّون فاغفر اللهم يوم الدين»، قالوا: وفي «يتعاقبون» ضمير يعود على الملائكة، وارتفاع «ملائكة» على أنه بدل من الواو»(٤).

---

(١) ينظر: الاقتراح: ٥٣.

(٢) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل: ١/ ٥٠، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٥٨١، والحديث أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب: مواقيت الصلاة): ١/ ١٩٨، ومسلم في صحيحه (كتاب: المساجد): ١/ ٤٣٩.

(٣) وأخرجه ابن خزيمة والسراج من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ: «إنّ لله ملائكة يتعاقبون»، وهذه هي الطريقة التي أخرجها البزار. فتح الباري: ٢/ ٤٣ ـ ٤٤.

(٤) التذييل والتكميل: ١/ ١٩٠ ـ ١٩١.

وسار ابن هشام على مذهب ابن مالك في الاستشهاد بالحديث، فكان يكثر من الاحتجاج بـه في كتبـه ما وجد إلى ذلك سبيلاً[١]. على أنـه ليس ثَمّةَ خلافٌ بين الباحثين في أنّ الواضعين الأولين لعلم النحـو، من أئمة البصريين والكوفيين على السواء لم يعتمدوا على الحديث، ولم يعـدوه أصلاً من أصـول الاحتجـاج وتقعيد القواعد النحوية وتثبيت أحكامها كالقرآن وكلام العـرب. يؤكد ذلك قول أبي حيـان حين أنكـر على ابن مالك احتجاجـه بالحديث، يقول: «قد أكثـر هذا المصنّف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب. وما رأيتُ أحـداً من المتقدّمين والمتأخرين سلـك هذه الطريقـة غيـره، على أنّ الواضعين الأوّلين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العـلاء، وعيسى بن عمـر، والخليـل، وسيبويـه، من أئمـة البصريين، والكسائي، والفرّاء، وعلي بن مبارك الأحمر، وهشام الضرير، من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهـم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس»[٢].

وأما سيبويـه فقد استدل في كتابه ببعض الأحاديث، غير أنّه لم ينسبها إلى الرسول ﷺ ولم يتبيّن من كلامـه عليها، أو مما قدّم لهـا بـه أنها أحاديث نبويـة، إنما كان يدرجها مع أمثلـة الكتاب، فيقول مثلاً: «ومثل ذلك»، أو «ومن ذلك»، أو «وأما قولهم»[٣].

وكان يستشهـد بهذه الأحاديث ليؤيـد أمثلـة من القرآن الكريـم، كمـا فـي

---

(١) ينظر: في أصول النحو للأففغاني: ٥٠.

(٢) ينظر: الاقتراح: ٥٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ١/ ٧٤، ٣٢٧، ٢/ ٣٢، ٨٠، ٣٩٣، ٣/ ٢٦٨، ٤/ ١١٦.

استشهاده بقوله ﷺ: «ونخلعُ ونتركُ مَنْ يَفْجُرُك»[(١)]، يقول في (باب الفاعلَين والمفعولَيْن اللذين كل واحد منهما يَفْعَل بفاعله مثل الذي يَفْعَلُ به وما كان نحو ذلك): «وهو قولك: ضربتُ وضَرَبَني زيدٌ، وضربَني وضَرَبْتُ زيداً، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه. فالعامل في اللفظ أحدُ الفعلين، وأما في المعنى فقد يُعلم أنّ الأول قد وقع إلا أنّه لا يُعْمَل في اسم واحد رفعٌ ونصبٌ، وإنما كان الذي يليه أولى لقُرب جِواره وأنّه لا يَنْقُضُ معنًى، وأنّ المخاطب قد عرف أنّ الأول قد وقع بزيدٍ كما كان (خشّنتُ بصدره وصَدْرِ زيدٍ) وجهَ الكلام حيث كان الجرُّ في الأول، وكانت (الباء) أقرب إلى الاسم من الفعل ولا تَنقض معنًى. سَوَّوا بينهما في الجرّ كما يستويان في النصب. ومما يقوّي ترك نحو هذا لعلم المخاطب، قوله ﷻ: ﴿وَٱلْحَـٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَـٰفِظَـٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾[الأحزاب: ٣٥]، فلم يُعْمل الآخر فيما عَمِل فيه الأول استغناءً عنه، ومثل ذلك: «ونَخْلعُ ونترك مَنْ يفجرُك»، وجاء في الشعر من الاستغناء أشدُّ من هذا»[(٢)]. فسيبويه هنا قد شبّه الحديث بالآية الكريمة، وأيّد به ما جاء فيها، وعدّ الآية والحديث وما جاء فيهما من الحذف أجود وأحسن مما جاء في أبيات الشعر.

وقد يذكر الحديث وحدَه غير معتمد على شبيه من آية كريمة أو من بيتٍ من الشعر، إنما يفسّره بأمثلة جارية على كلام العرب، وذلك كما في قوله ﷺ:

(١) هو قطعة من دعاء القنوت، أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار: ١/ ٢٤٩، رقم (١٤٧٥) وقال ثعلب في مجالسه: ٢/ ٤٧٠: «أي: من يظلم، وأصله من انفجار النهر إذا تخرّب وجرى في غير حقّه».

(٢) الكتاب: ١/ ٧٤.

«سُبّوحاً قُدّوساً ربَّ الملائكة والروح»[١]، وذكره برواية أخرى هي: «سُبُّوحٌ قُدّوسٌ ربّ الملائكة والروح»، واستشهد به في (باب ما ينتصب من المصادر بإضمار الفعل المتروك إظهاره) فقال: «وأمّا «سُبّوحاً قُدوساً ربّ الملائكة والروح» فليس بمنزلة (سبحانّ الله)، لأنّ السُّبّوح والقُدُّوس اسمٌ ولكنه على قوله: أَذكُرُ سُبُّوحاً قُدّوساً، وذاك أنّه خَطَرَ على باله أو ذكره ذاكرٌ فقال: سُبُّوحاً، أي: ذكرت سُبُّوحاً، كما تقول: أهلَ ذاك، إذا سمعت الرجل ذكر الرجل بثناء أو بذمٍّ، كأنّه قال: ذكرتَ أهلَ ذاك، لأنّه حيث جرى ذكرُ الرجل في منطقه صار عنده بمنزلة قوله: أذكر فلاناً، أو ذكرتُ فلاناً، كما أنّه حيث أنشد ثم قال: صادقاً، صار الإنشاد عنده بمنزلة قال، ثم قال: صادقاً، وأهلَ ذاك، فحمله على الفعل متابعاً للقائل والذاكر، فكذلك: (سُبُّوحاً قُدُّوساً)، كأنّ نفسه صارت بمنزلة الرجل الذاكر والمنشد حين خطر على باله الذكر ثم قال: سُبُّوحاً قُدُّوساً، أي: ذكرتُ سُبُّوحاً، متابعاً لها فيما ذكرت وخطر على بالها، وخزلوا الفعل، لأنّ هذا الكلام صار عندهم بدلاً من: سبّحتُ، كما كان (مرحباً) بدلاً من: رَحُبَتْ بلادُك وأَهِلَتْ. ومن العرب من يرفع فيقول: (سُبُّوحٌ قُدّوسٌ ربَّ الملائكة والروح)، كما قال: أهلُ ذاك، وصادقٌ والله، على ما سمعنا العرب تتكلم به رفعاً ونصباً»[٢].

فهو هنا يذكر الروايتين في الحديث النبوي الشريف كما سمع العرب تتكلم

---

(١) من أدعية الركوع، أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب: الصلاة): ١/ ٣٥٣، وأبو داود في سننه: ١/ ٢٣٠، رقم (٨٧٢)، والنسائي في السنن الكبرى: ١/ ٣٢٧، رقم (٦٤٠)، والإمام أحمد في مسنده: ٤٠/ ٧٣، رقم (٢٤٠٦٣). وروايته فيها: «سبوحٌ قدوسٌ» بالرفع. وجاء في عون المعبود: ٣/ ٦٨: قال القاضي عياض: وقيل فيه: سبوحاً قدوساً، على تقدير: أسبح سبوحاً أو أذكر، أو أعظم أو أعبد.

(٢) الكتاب: ١/ ٣٢٧.

به رفعاً ونصباً، ويفسّر كل وجه من الوجهين ويستشهد له بأمثلة من كلام العرب.

وذهب بعض الباحثين إلى أنّ سيبويه قد ذكر هذه الأحاديث في كتابه من باب التمثيل أو الاستئناس[١]، أو أنّ سيبويه قد استغنى عن الحديث بأسلوب القرآن الكريم وآياته الفصيحة التي نزلت بلسانٍ عربيّ مبين[٢]. غير أنّ أستاذنا الدكتور مزيد نعيم يستبعد ذلك، ويرى أنّ هذه الأحاديث القليلة قد وردت للاستشهاد بها على القواعد والأصول اللغويّة، وأنّ سيبويه كان يسوّي بين الحديث ومصادر الاستشهاد الأخرى، فيقول: «وقلّة الأحاديث لا يمكن تفسيرها على أنّها جاءت من باب الاستئناس أو الاستغناء عنها بأسلوب القرآن الكريم، لأنّ هذه الآراء تقوم على الافتراض، ولأنّ سيبويه قد أورد بعض الأحاديث لبيان بعض الأوجه الإعرابية، ويستشهد بالحديث، كما يستشهد بالآيات الكريمة في توضيح الشاهد، أو تقرير الأحكام اللغوية والنحوية، كما أنّ سيبويه لم يصرّح بأنّ هذه الأحاديث قد ذُكرت للاستئناس، أو قد استُغني عنها بالقرآن الكريم»[٣].

والدليل على ذلك ما قاله سيبويه عند الكلام على ضمير الفصل: «وأما قولهم: (كل مولود يُولد على الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللذان يهوّدانه وينصّرانه)[٤]، ففيه ثلاثة أوجه: فالرفع وجهان والنصب وجهٌ واحدٌ. فأحد وجهي الرفع أن يكون المولود مضمراً في (يكون)، و(الأبوان) مبتدآن، وما بعدهما مبنيٌّ عليهما، كأنّه قال: حتى يكون المولود أبواه اللّذان يهوّدانه وينصّرانه. والوجه الآخر: أنْ تُعمِلَ

---

(١) ينظر: أصول النحو العربي: ٥٢، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٤٥.

(٢) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٧٥، ودراسات في كتاب سيبويه: ٦٦.

(٣) سيبويه البصري: ٥٤.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب: الجنائز): ١/ ٤٥٢، (كتاب: القدر): ٤/ ٢٢٧٨، ومسلم في صحيحه (كتاب: القدر): ٢٠٤٧.

(يكون) في (الأبوين)، ويكون (هما) مبتدأ، وما بعده خبراً له. والنصب على أنْ تجعل (هما) فصلاً»[1]. فقد أورد سيبويه الحديث مستدلاً به على جواز أكثر من وجه لإعراب الضمير (هما).

وقد تأثّر النّحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه بهذا المنهج، بما فيهم الكوفيون، فلم يميلوا إلى الاستدلال بالحديث الشريف، يؤيّد ذلك قول الحلواني: «وعلى هذا يكون القرنان الأول والثاني، مما أهمل استقراء لغة الحديث النبوي، وما أورده سيبويه والفرّاء لا يُذكر بجانب المنابع اللغوية الأخرى، ويظلّ الأمر على هذا المنهاج حتى نهاية القرن الرابع للهجرة»[2].

غير أنّ عناية الكوفيين بالحديث زادت على عناية سيبويه، وأكثر الأحاديث التي استدلوا بها كانت شواهد لظواهر لغوية عامة لا نحوية خاصة. فالفرّاء يستشهد بالحديث لتفسير معنى آية وتقرير حكم فيها، يقول في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾[الحاقة: ٤٧]: «أحدٌ يكون للجميع وللواحد، وذكر الأعمش في حديثه عن النبي ﷺ أنّه قال: (لم تحلّ الغنائم لأحد سود الرؤوس إلا لنبيّكم)[3]، فجعل أحداً في موضع جمع. وقال الله جلّ وعزّ: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ﴾[البقرة: ١٣٦]، فهذا جمع، لأنّ (بين) لا يقع إلا على اثنين فما زاد»[4].

وقد يستشهد بالحديث لتقوية قراءة وليدعّم حكماً من الأحكام النحوية، يقول

---

(١) الكتاب: ٢/ ٣٩٣ ـ ٣٩٤.

(٢) أصول النحو العربي: ٥٣.

(٣) أخرجه النَّسائي في السنن الكبرى: ١٠/ ١١٠، رقم (١١١٤٥) بلفظ: «لم تحلّ الغنائم لقومٍ سود الرؤوس قبلكم»، وأحمد في مسنده: ١٢/ ٤٠٣، رقم (٧٤٣٣).

(٤) معاني القرآن: ٣/ ١٨٣.

في قوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟﴾[يونس: ٥٨]: «وقد ذكر عن زيد بن ثابت أنه قرأ: (فبذلك فلتفرحوا)[١] أي: يا أصحاب محمد بالتاء. . . ولقد سمعت عن النبي ﷺ أنّه قال في بعض المشاهد: «لتأخذوا مصافّكم»[٢]، يريد به: خذوا مصَافّكم»[٣]، أو يستشهد بالحديث ويؤيّد به أمثلة جارية على كلام العرب، يقول في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ﴾[الرعد: ٨]: «تغيض: فما تنقص من التسعة الأشهر التي هي وقت الحمل، وما تزداد: أي تزيد على التسعة، أولا ترى أنّ العرب تقول: غاضت المياه، أي: نقصت. وفي الحديث: «إذا كان الشتاء قيظاً، والولد غيظاً، وغاضت الكرام غيضاً، وفاضت اللئام فيضاً»[٤] فقد تبين النقصان في الغيض»[٥].

وقد يستدلّ الفرّاء بالحديث الشريف من غير أن يشير إلى أنّه من الحديث النبوي، بل كان يستشهد به على أنّه من كلام العرب، مثل قوله: «فإذا وضَعْتَ (مَفْعَلَة) في معنى (فاعلة) كَفَتْ من الجمع والتأنيث، فكانت موّحدة مفتوحة العين، لا يجوز كسرها. العرب تقول: هذا عُشْبُ مَلْبَنَة مَسْمَنَة، والولد مَبْخَلَةٌ

---

(١) تقدم تخريجها، ص٣٣١.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب: المساجد): ١/ ٤٢٣، بلفظ: «إنّ الصلاة كانت تُقام لرسول الله ﷺ، فيأخذ الناس مصافّهم». والترمذي في سننه: ١/ ٤٢٥، رقم (٢٢٧) بلفظ: «لَتُسَوّنّ صفوفكم أو لَيُخالفنّ الله بين وجوهكم»، وأحمد في مسنده: ٣٠/ ٣٣٨، بلفظ الترمذي.

(٣) معاني القرآن: ١/ ٤٦٩ ـ ٤٧٠.

(٤) رواه ابن الأثير في النهاية: ٣/ ٤٠١، ولفظه: «إذا كان الشتاء قيظاً، وغاضت الكرام غيضاً».

(٥) معاني القرآن: ٢/ ٥٩.

مَجْبَنة»[1]. وهذا القول هو من حديث رسول الله ﷺ: «إنّ الولد مَبْخَلةٌ مَجْبَنةٌ»[2]. ولعل ذلك دليلٌ على تأثر الفرّاء بأسلوب سيبويه الذي كان يستشهد بالأحاديث، ولا يصرّح بأنها أحاديث نبوية.

واستشهد ابن الأنباري بالحديث الشريف لتفسير معنى قولهم: حيّاك الله وبيّاك، معتمداً على ما يشبهه من كلام العرب، يقول: «معناه: حياك وبوأك منزلاً، فتركت العرب الهمزة، وأبدلوا من الواو ياء، ليزدوج الكلام، فيكون بيّاك، على مثال: حيّاك، كما قالوا: (إنه ليأتينا بالعشايا والغدايا)، فجمعوا الغداة: غدايا، ليزدوج مع العشايا، وكما قال النبي ﷺ للنساء: «ارجعن مأزورات غير مأجورات»[3] أراد: موزورات، لأنه من الوزر، فَهمزه ليزدوج مع مأجورات»[4].

كما استشهد بالحديث الشريف معتمداً على ما سمعه من قول العرب لتصويب كلام ورد عن العامة خطأً، يقول: «وقول العامة: قد شوّشت الشيء، وشيء مشوّش، لا أصل لشوّشت في كلام العرب، والصواب: هوّشت الشيء وشيء مهوّش. من ذلك الحديث الذي يُروَى: «ليس في الهيشات قَوَدٌ»[5]، معناه: في الفتنة والاختلاط، كذا روي هذا بالياء، وروي عن عبدالله أنه قال: «إياكم

(١) معاني القرآن: ٢/ ١٢٦.

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه (كتاب: الأدب): ٤/ ١٨٨، رقم (٣٦٦٦)، وأحمد في مسنده: ٢٩/ ١٠٤، رقم (١٧٥٦٢).

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه (كتاب: الجنائز): ٢/ ٢٥٦، رقم (١٥٧٨)، وابن الأثير في النهاية: ٥/ ١٧٩.

(٤) الزاهر: ١/ ٦٢، وينظر: شرح القصائد السبع: ١٣٦، والأضداد: ١٤٥.

(٥) رواه ابن الأثير في النهاية: ٥/ ٢٨٧.

وهَوْشات الليل»[١]. ومنه قولهم: «مَن أصاب مالاً من مَهاوِشَ»[٢] ومعنى: هوّشت: خلطت وهيّجت»[٣].

واستشهد المؤدب بالحديث لبيان أصل (يتمطّى) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ذَهَبَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ يَتَمَطَّىٰٓ﴾[القيامة: ٣٣]، يقول: «أصله: يتمطّط من المُطَيْطَاء، وهي مشيةٌ فيها تَبَخْتُر. قال رسول الله ﷺ: (إذا مشَتْ أمّتي المُطَيْطاء وخدمتهم فارس والرّوم كان بأسهم بينهم)[٤]. فأتت الألف في يتمطى مكان الطاء الثانية»[٥].

كما استشهد بالحديث غيرَ معتمد على شبيه من آية كريمة، إنّما يفسّره بما سمع من كلام العرب، يقول: «فإنْ قال قائل: فهل يجوز أنْ تُصَيـِّروا الواو ألفاً في (الموعد) فيقال: (ماعد)، كما صُيـِّرَتْ ألفاً في (يَوْجل) فقيل: (ياجل)؟ فقلت: لا... وقد استجازوا تصييرها ألفاً وهمزها أيضاً، كما قيل في الحديث: «ارجِعْنَ مأزورات غير مأجورات». ومأزورات: مأخوذة من الوزر، وهو الإثم. وإنّما جاز هذا على التوهّم؛ لأنّ العرب إذا جمعت حرفاً إلى حرف فربّما أجروه على صورته، ولو أفردوه لتركوه على جهته الأولى، من ذلك قولهم: إني لآتي بالغدايا والعشايا، فجمعوا الغداة: غدايا، لمّا أتبعوها العشايا»[٦].

---

(١) وهو في غريب الحديث لأبي عُبيد: ٥/ ٩٩. وروى ابن الأثير حديث ابن مسعود بلفظ: «إياكم وهيشات الأسواق». النهاية: ٥/ ٢٨٧.

(٢) تتمته: «أذهبه الله في نهابِر» وهو في غريب الحديث: ٥/ ١٠٠.

(٣) الزاهر: ١/ ٣٤٥.

(٤) أخرجه الترمذي في سننه (كتاب: الفتن): ٤/ ٢٦٢، رقم (٢٢٦١)، وهو في غريب الحديث لأبي عُبيد: ١/ ٢٧٩.

(٥) دقائق التصريف: ٤٣٧.

(٦) دقائق التصريف: ٢٢٧، وينظر: ٣٦١.

وهكذا فإن الحديث النبوي الشريف من مصادر الاحتجاج لدى سيبويه والكوفيين، غير أنّ الاستشهاد به كان قليلاً في «كتاب سيبويه»، وقد تأثر الكوفيون بمنهجه هذا، ولم يعتدّوا بالأحاديث ويفيدوا منها، كما اعتدّوا بالقرآن والشعر وأفادوا منهما.

ب ـ الشعر:

اهتم علماء النحو واللغة بالشعر، واعتمدوا عليه وعدّوه أصلاً من أصول الاحتجاج، وتقعيد قواعد العربية. غير أنّهم لم يقبلوا منه إلا ما ثبت عندهم، وتحقّقوا من فصاحة قائله، وصدق راويه، لهذا نجد أنّ الغالب على النحاة في استقراء لغة الشعر هو توثيقها والتثبت من صحة نقلها وفصاحتها. وكان اعتمادهم في هذه العملية على أحد مصدرين: الأعراب الفصحاء، والرّواة الثقات عن الأعراب. ويرى الحلواني أنّ النحوي قد يسلك السبيل إلى المصدرين كليهما، ليكون توثيقه للغة الشاهد أكثر دقة[1].

أما الأعراب الفصحاء فكانوا يستوطنون البادية، وربما نزل بعضهم إلى المدينة، فكانت بوادي نجد والحجاز وتهامة منبع الشعر، وديوانه الموثوق به، حَمَلَ سكانها على ألسنتهم غُرَّ القصائد، وأنشدوه في الحواضر، ولما شرع العلماء يقعدون قواعد العربية ويستنبطون أصولها، لجؤوا إلى الأعراب خاصة، وصاروا عندهم مصدراً أصيلاً للشعر العربي الفصيح، ومَرْجعاً يُرجَع إليه في فهمه وتذوّقه وتقويم اعوجاجه، وتوثيق روايته[2]. و«كتاب سيبويه» خير دليل على اعتماد عملية التوثيق هذه اعتماداً تاماً، فيصرّح في كتابه بأنه سمع ما يستشهد به من الأعراب

(١) ينظر: أصول النحو العربي: ٣٨.

(٢) المصدر نفسه.

الفصحاء، كأنْ يقول: «سمعناه ممّن يوثـق بعربيتـه»، أو: «سمعنـاه من العـرب ينشدونه»، أو: «سمعنا ذلك ممن يوثَق به من العرب»، أو: «كذا سمعنا العـرب تنشده»، أو ما شابه ذلك من العبارات[١].

وهذا ما كـان يفعلـه الفرّاء إمام نحـاة الكوفـة، إذ كان يلازم أعراباً فصحاء ذكرهم ابن النديم وعدّهم من الأعراب الذين نقلت عنهم العربية، وهم أبو ثروان، وأبو الجرّاح، وأبو زياد[٢]. وأحياناً لا يسمّي واحداً من هؤلاء، كأنْ يقول: «أنشدني بعض ربيعة، أو بعض بني عامر، أو أسد، أو عقيل، أو أنف الناقة»[٣]. وابن الأنباري يصرّح بأنه ينقـل عن الأعراب الفصحاء، يقول: «قال أبو شَنْبل الأعرابي، وكـان من الفصحاء»[٤].

ولم يقف النحاة عند هذا المصدر بل كانـوا يعتمدون على روايـة شيوخهم عن الأعراب. فسيبويـه ينقل عن الخليـل، ويونس، وأبي الخطاب، وعيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء. والفرّاء ينقل عن المفضل الضبّي، والقاسم بن معن، والكسائي، ويونس بن حبيب.

والنحوي حين ينقل عن شيخ من شيوخـه يدرك كـلَّ الإدراك أنّ مَن ينقـل عنه ثقة أمين في النقل، ولذلك يكثر سيبويه من مثل قوله: «وحدّثنا من يوثق به»، أو: «زعم مَن نثق به»[٥].

---

(١) ينظر: الكتاب: ١/ ٧١، ٨٦، ١٨٢، ٣٢٠، ٤٠٥، ٤٢٦، ٤٣٢، ٢/ ١١٢ . . . إلخ.

(٢) ينظر: الفهرست: ٧١ ـ ٧٦.

(٣) ينظر: معاني القرآن: ١/ ٤٠، ٥٦، ٦١، ٦٨، ١٧٠، ٣٦٩.

(٤) المذكر والمؤنث: ١/ ٢٥٧.

(٥) الكتاب: ١/ ٢٥٥، ٢/ ١١٣ . . . إلخ.

وتحتل شواهد سيبويه مكاناً عظيماً في تاريخ النحو، وعلّة هذا أنّ كتابه صار على الأيام قرآن النحو[1]، تَلْمَذَ له عظماء النحويين من بصريين وكوفيين. وقد بلغ عدد شواهد الكتاب خمسين وألفاً، لشعراء جاهليين ومخضرمين وإسلاميين وأمويين وعباسيين معاصرين لسيبويه نفسه. وأهم الشعراء الذين احتجّ بشعرهم، هم بحسب كثرة شواهدهم عنده: الفرزدق، ثم جرير، فالأعشى، فرؤبة والعجاج، فذو الرّمة، فالنابغة الذّبياني. وهناك شعراء كان حظهم قليلاً في كتابه، هم مخضرمو الدولتين الأموية والعباسية، كابن ميّادة، وأبي حية النميري، وأبي نخيلة، وابن هرمة.

ويتضح من هذا أنّ شعراء تميم هم أكثر الذين احتُجّ بهم، كالفرزدق، وجرير، ورؤبة، والعجاج، ويضاف إليهم خِطام المجاشعي، والبَعيث، ولقيط بن زرارة، ثم تأتي القبائل البدوية الأخرى، وتكاد تكون متساوية القسمة أو متقاربة، فمن غطفان النابغة الذبياني وزهير، ومن هذيل أبو ذؤيب، وساعدة بن جؤية، وصخر الغَيّ، ومن طيّئ أبو زبيد وحاتم وعامر بن جوين، ومن أسد عبدالله بن الزبير وبشر بن أبي خازم، والأُقَيْشِر، وعَبِيد بن الأبرص، والكميت بن زيد. ثم تأتي القبائل التي تسكن الحاضرة كقريش والأوس والخزرج، فمن قريش احتج بشعر عمر بن أبي ربيعة، وابن قيس الرقيّات، ومن الأوس والخزرج احتج بشعر حسان بن ثابت وقيس بن الخطيم، وعمرو بن الإطنابة[2].

والحقّ أنّ شواهد سيبويه هي معظم شواهد النحو العربي على مرّ العصور، أضاف إليها المتأخرون شواهد جديدة، ولكنهم ظلوا يحتفلون بها ويقدّمونها،

---

(١) ينظر: مراتب النحويين: ٦٥.

(٢) ينظر: أصول النحو العربي: ٤١.

لِمَا تهيّأ لها من أسباب الصحة والدّقّة والفصاحة. وسعى تلميذه أبو الحسن الأخفش إلى إضافة شواهد جديدة، كُتِب لبعضها الذيوعُ والانتشار، غير أنّه لم يخرج عن الإطار العام الذي وضعه سيبويه في استقراء لغة الشعر من حيث توثيقُها والتثبُّت من فصاحتها، يقول الحلواني: «ولكن هذه الشواهد الجديدة لم تهيّئ لأبي الحسن استنباطاً لأصل جديد ذي بال، كما هيّأت له لغة القرآن الكريم، ولكنّه ساقها لدعم أصلٍ ذهب إليه، ثم إنّه لم يخرج عن سَنَنِ سيبويه في الاحتفال بشعر القبائل البدوية كتميم وأسد وهذيل وطيّئ وغطفان، وبعض شعراء المدن»[1].

ولا يختلف أسلوب نحاة الكوفة ومنهجهم في استقراء الشعر عن أسلوب سيبويه ومنهجه، يقول الحلواني: «وجاء الكوفيان الكبيران الكسائي والفرّاء، وكان لهما من شواهد الشعر الفصيحة ما سار في كتب النحو المتأخرة، ولكنها لا تختلف عن شواهد سيبويه من حيث الفصاحة والعناية بالبداوة»[2].

ويظهر هذا في كتب الكوفيين المتقدمين، وفي كتاب «معاني القرآن» للفرّاء خاصة، فإنّ نحو مئة بيت من الأبيات التي احتج بها الفراء هي من شواهد «كتاب سيبويه»، كما أنّ أهم الشعراء الذين احتج بشعرهم، هم الفرزدق، ثم الأعشى، فجرير، فالنابغة الذبياني، فذو الرمة، فالعجاج، وهم أشهر الشعراء الذين احتج سيبويه بشعرهم.

وأدّى اهتمام علماء النحو واللغة بالشعر إلى تقسيم الشعراء إلى طبقات معتمدين في ذلك الفترات الزمنية. وقد عدّ ابن رشيق طبقات الشعراء أربعاً، وتبعه على هذا التقسيم السيوطي والبغدادي، وهي:

(١) أصول النحو العربي: ٤٢.

(٢) المصدر نفسه: ٤٢.

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون كامرئ القيس والأعشى.

الطبقة الثانية: الشعراء المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كحسان ولبيد.

الطبقة الثالثة: الشعراء المتقدمون، ويقال لهم: الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق.

الطبقة الرابعة: الشعراء المولَّدون، ويُقال لهم: المحدثون، وهم مَن بَعْدَهم كبشار بن برد، وأبي نواس[١].

والراجح عند أكثر النحويين عدم الاحتجاج بشعر المحدثين، يقول السيوطي: «أجمعوا على أنّه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة والعربية»[٢]. غير أنّه لم يكن لديهم ميزانٌ دقيق لتحديد مرحلة الحداثة التي لا يجوز الاحتجاج بلغة شعرائها ومتكلميها، فأبو عمرو بن العلاء يعدّ عمر بن أبي ربيعة حجّةً في العربية، لأنه ما تُعلِّق عليه إلا بحرف واحد[٣]، ويعدُّ جريراً والفرزدق والأخطل من المولدين إذا قيسوا بالشعراء الجاهليّين والمخضرمين، لأنّ كل قديم من الشعراء هو مُحَدث في زمانه إذا قيس على مَن كان قبله[٤]. ومثله في هذا تلميذه الأصمعي، فهو يعدُّ

(١) ينظر: العمدة: ١/ ١١٣، والمزهر: ٢/ ٤٨٩، والخزانة: ١/ ٥ ـ ٦.

(٢) الاقتراح: ٧٠، والخزانة: ١/ ٦.

(٣) وهو قوله:

ثم قالوا تحبها قلت بهراً ... عدد القطر والحصى والتراب

وكان ينبغي أن يقول: أتحبّها، لأنه استفهام. الموشح: ٣١٥.

(٤) كان أبو عمرو بن العلاء يقول: لقد أحسن هذا المولد حتى هممت أن آمر صبياننا برواية شعره، يعني بذلك: شعر جرير والفرزدق، فجعله مولداً بالإضافة إلى شعر الجاهلية =

الطرمّاح والكميت مولَّدَيْنِ غير فصيحَيْنِ[١]، وهما معاصران لعمر بن أبي ربيعة، ويعدّ ابن هَرْمة فصيحاً يصح الاحتجاج بشعره، وهو أحد مَن ختم بهم الشعراء في رأيه[٢]. وحكى ثعلب عن الأصمعي أنه قال: «ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة، وهو آخر الحجج»[٣]، وكان أبو عبيدة يقول: «افتُتح الشعر بامرئ القيس، وخُتم بابن هَرْمة»[٤].

ويرى الحلواني أنّ «هذا الاضطراب في تحديد مرحلة الحداثة يرجع إلى سيطرة المكان على عقول النحويين، فالأعرابي الفصيح هو الذي عاش في البادية، وقلّ اختلافه إلى المدينة، ولم يَطُل فيها مُكثه، سواء أكان من القرن الأول أم الثالث للهجرة، لأنّ مئتي سنة في حساب النحوي لا تصنع شيئاً ما دام الفصيح محافظاً على أعراف العربية، وجفاء البادية، أما إذا لان جلدُه للحضارة، فإنّه لن يكون جديراً بالاحتجاج، لأنّ لين الجلد، والتنعم بأسباب الحضارة يؤدّيان إلى الاستجابة غير المحمودة للغة الفاسدة في المدن»[٥].

أما سيبويه فقد احتجّ بابن ميادة (١٣٦هـ) وبأبي حيّة النميري (١٥٨هـ) وبابن هَرْمة (١٧٦هـ)، ولكنه لم يتعدَّ هذه المرحلة، لأنه تُوفيَّ سنة (١٨٠هـ)،

= والمخضرمين. ينظر: العمدة: ١/ ٩٠، والمزهر: ٢/ ٤٨٨، والخزانة: ١/ ٦.

(١) قال: «الكميت بن زيد ليس بحجة لأنه مُوَلد، وكذاك الطرماح». الموشح: ٣٠٢.

(٢) كان يقول: خُتم الشعراء بابن هَرْمة، والحكم الخُضْري، وابن ميادة، وطفيل الكِناني، ومكين العذري. الأغاني: ٤/ ١٥٨٧.

(٣) ينظر: الاقتراح: ٧٠، والخزانة: ١/ ٨.

(٤) العمدة: ١/ ٩٠. ونُقِل عن ابن الأعرابي أنه كان يقول: ختم الشعراء بابن هرمة. الأغاني: ٤/ ١٦١٠.

(٥) ينظر: أصول النحو العربي: ٦١.

وبهذا يكون بينه وبين آخر الحجج ـ وهو ابن هَرمة ـ أربع سنوات فقط. وهؤلاء الشعراء بُداة، عاشوا في البادية، ولم يتّصلوا بالمدينة فيتأثروا بلغتها، وهي لغة متطورة، «وأعظم مظاهر التطور التي بدت في الفصحى العباسية أنها توسعت في التعريب والترجمة والصوغ القياسي والارتجالي، ففتحت بذلك باب التأثّر باللغات والثقافات المعاصرة»(١).

وأما الكوفيون فالمشهور عند الباحثين أنهم احتجوا بشعر شعراء الطبقات الأربع بما فيهم المولدين أو المحدثين، يقول المخزومي: «وكان الشعر العربي جاهليُّه وإسلاميُّه ومُحْدَثُهُ مصدراً من مصادر الدراسة الكوفية ومحتجّاً للكوفيين وأساساً بَنَوا كثيراً من أصولهم عليه»(٢).

ويروى عن بعضهم أنه يستشهد بكلام مَن يوثق به من شعراء الطبقة الرابعة كبشار بن برد وأبي نواس ومَن بعدهما. ولعل هذا يرجع إلى قول ابن الأعرابي في شعر أبي نواس: «لولا أنّ أبا نواس وضع نفسه بهذه الأدناس والأرفات لاستشهدت بشعره ولاحتججتُ به، لأنّه كان يحكم القول ولا يخلطه»(٣). وإلى قول أبي عبيدة: «أبو نواس في المحدثين مثل امرئ القيس في المتقدمين»(٤). وحين شرح ابن جني أرجوزته التي أولها:

وبلـــــدة فيهـــــا زَوَرْ(٥)

---

(١) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: ١٩١، وأصول النحو العربي: ٦٢.

(٢) ينظر: مدرسة الكوفة: ٤٠٨.

(٣) أخبار أبي نواس لابن منظور: ٢.

(٤) المصدر نفسه: ٥١.

(٥) بعده: صعراءَ تخطّى في صَعَرْ. وهو في ديوانه: ١/ ٥٠٥.

نصّ على قول بعض أهل علم العرب: «لولا ما كان يخلط في شعره من الخلاعة لاحتجّ بشعره في كتاب الله تبارك وتعالى وفي حديث الرسول ﷺ»[(١)].

وورد عن ابن خالويه أنه قال: «لولا ما غلب عليه من الهزل لاستشهد بكلامه في كتاب الله تعالى»[(٢)].

وذلك لأنه تعلم اللغة من أساطينها ورحل إلى البادية فأخذ عن العرب وحفظ لغاتهم وأتقنها. فهو وإنْ كان من الشعراء المحدَثين يشفع له أنّه أخذ اللغة عن أهل البادية البعيدين عن لغة المدينة. وكأنّ قول ابن خالويه وغيره من أهل علم العرب يشعر بأنّ الاحتجاج بشعر أبي نواس جائز؛ لأنّ قوله محكم وقد أَخَذَ اللغة عن أهل البادية، غير أنهم يتحفظون على ذلك لمجونه وهزله.

وقد قيل: إنّ سيبويه احتج بشعر بشار بن برد وهو أول الشعراء المحدثين، ورد هذا عن السيوطي فإنّه قال: «أول الشعراء المحدثين بشار بن برد، وقد احتجّ سيبويه في كتابه ببعض شعره تقرّباً إليه، لأنّه كان هجاه لتركه الاحتجاج بشعره»[(٣)]. كأنّه اعتمد على ما ورد في «رسالة الغفران»: «وذكر من نقل أخبار بشار أنّه توعّد سيبويه بالهجاء، وأنّه تلافاه واستشهد بشعره. ويجوز أن يكون استشهاده به على نحو ما يذكره المتذاكرون في المجالس ومجامع القوم. وأصحاب بشار يروون له هذا البيت:

---

(١) تفسير أرجوزة أبي نواس: ٩.

(٢) أخبار أبي نواس لابن منظور: ٢.

(٣) الاقتراح: ٧٠، وفي الخزانة: ١/ ٨: «ذكره المرزباني وغيره».

وما كـلُّ ذي لُـبٍّ بمؤتيـك نُـصْحَهُ   ومـا كـلُّ مُـؤْتٍ نُـصْحَه بلبيـبِ»[١]

ويدفع الأستاذ علي النجدي نسبة هذا البيت إلى بشار، فيقول: «وقد رجعت إلى بائيات بشار في الجزء الأول من ديوانه، فلم أعثر على البيت»[٢]. وكذلك استبعدت خديجة الحديثي نسبته إلى بشار فقالت: «إنّ هذا البيت غير منسوب لا في «الكتاب» ولا في شرح الأعلم لشواهده، ولا عند مَن ألف فهارس لشواهد «الكتاب»، ولم يشيروا إلى أنه مختلف في نسبته إليه. ولو افترضنا أنّه من شعر بشار فإنّ سيبويه لم يذكره ليبني عليه قاعدة كما يتضح من قوله: «ألا ترى أنك تقول: (اخشَوا وّاقداً) فتُدغم، و(اخشَي يّاسراً) فتدغم وتجريه مجرى غير الواو والياء، ولا يجوز في القوافي المحذوفة، وذلك أنّ كلّ شعر حذَفتَ من أتمِّ بنائه حرفاً متحرّكاً أو زنةَ حرفٍ متحرّك فلا بُدَّ فيه من حرف لينٍ للرِّدفِ نحو:

وماكـلُّ ذي لُـبٍّ بمُؤتيـكَ نُـصْحَهُ   ومـا كـلُّ مُـؤتٍ نُـصْحَه بلبيـبِ

والياء التي بين البَاءَين رِدفٌ»[٣].

فالاستشهاد به هنا على إرداف القوافي، وهو خاصٌّ بالشعر، وكثيرٌ في الشعر العربي ياءً كان أو واواً أو ألفاً، فسواءٌ في ذلك استشهاده بهذا البيت أم بغيره»[٤].

---

(١) رسالة الغفران: ٤٢٣، وقد نُسب البيت إلى أبي الأسود الدؤلي في ديوانه: ٤٥، وشرح أبيات سيبويه: ٢/ ٤٣٨، والأغاني: ١٢/ ٤٤٧١، والعمدة: ٢/ ٤. وفي شرح شواهد المغني: ٢/ ٥٤٢: «هو لأبي الأسود الدؤلي، ويقال: لمودود العنبري».

(٢) سيبويه إمام النحاة: ١٤٨.

(٣) الكتاب: ٤/ ٤٤٠ ـ ٤٤١.

(٤) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٢٠٩.

والذي يدفع صحة هذا الخبر عن سيبويه أنّ المرزباني روى خبر هجاء بشار للأخفش، لأنّه طعن عليه في بعض شعره، ثم أشار إلى أنّ الأخفش احتجّ بشعره تقرُّباً إليه، فقال: «كان الأخفش بعد ذلك يحتج في كتبه بشعره ليبلغه ذلك، فيكفّ عنه. وقد كان بلغ بشاراً عن سيبويه أيضاً شيء من ذلك فهجاه»[1]. فذكر أنّ بشاراً قد هجا سيبويه، ولكنه لم ينصّ على أنّ سيبويه استشهد بشعره.

ولعل الذين أجازوا الاحتجاج بالشعراء المحدَثين هم المتأخرون من نحاة البصرة والكوفة. فالزمخشري أجاز الاحتجاج بشعر أبي تمام والبحتري في كشّافه، فإنّه قال بعد أن استشهد على مسألةٍ بشعر أبي تمام: «وهو وإنْ كان مُحْدَثاً لا يُستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه. ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه»[2].

ويؤكد ذلك قول الحلواني: «صدّ النحويون عن الاحتجاج بلغة هؤلاء إلا أنّ الزمخشري سنّ سنة غيرَ حميدة في المتأخرين فقد احتج بشعر أبي تمام، وراح يعلل ما فعله تعليلاً أصولياً. . . . . وبهذا تجد المتأخرين من النحاة أبداً أقرب إلى التساهل في شواهدهم من القدماء، لبعدهم عن عصور المشافهة وأيام الفصاحة»[3].

وأما النحاة المتقدمون من الكوفيين فجاء احتجاجهم بهؤلاء الشعراء عرضاً في كتبهم، وهو لا يرقى إلى صنيعهم بلغة الشعراء البداة، كما ثبت عند الفرّاء، غير أنه أُخِذَ على نحاة الكوفة احتجاجهم بأبيات مبتورة نادرة، وبأبيات مجهولة

---

(١) الموشح: ٣٨٥.

(٢) الكشاف: ١/ ٢٠٨، وينظر: الاقتراح: ٧٠.

(٣) أصول النحو العربي: ٦٢.

القائل، ويستندون إليها في استخلاص قواعد لم يجزها البصريون[1]. وهذا أمر فيه نظر يحتاج إلى توضيح وبيان.

*** احتجاج الكوفيين بأبيات مبتورة نادرة:**

يَنْسِبُ أبو البركات إلى الكوفيين في مواضع كثيرة من «الإنصاف» أنهم احتجوا بأبيات مبتورة نادرة، كاحتجاجهم لجواز دخول اللام في خبر (لكن) بقول الشاعر[2]:

يَلُومُونَنِي فـي حـبِّ ليلـى عـواذلي ولكنّنـي مـن حبّهـا لعميـدُ

ويقول فيـه: «هو شـاذ لا يؤخذ به لقلته وشذوذه، ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم»[3]، وكاحتجاجهم بقول الشاعر[4]:

وعُقْبَـةُ الأعقـابِ فـي الـشَّهْرِ الأَصـمّ

فقد نعته بالشذوذ والقلة[5].

أما البيت الأول فقـد احتج به الفرّاء حقاً في كتابـه[6]، وأما الثانـي فيقـول فيه الحلواني: «ولست أدري أيهم احتجّ به، فلا وجود لـه في كتبهم المطبوعـة. وهناك مسائل كثيرة ردّ فيها أبـو البركات ما استشهدوا به من أبيات ناسباً إياها إلى الشذوذ، على أنّ كثيراً منها لم يكن مما احتجّ به أهل الكوفة»[7].

---

(١) ينظر: الاقتراح: ٧١ ـ ٧٢، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ١٠٩، ٢٠٨.

(٢) تقدم تخريجه، ص٥٨٠ ـ ٥٨١.

(٣) الإنصاف: ١/ ١٩٦، وينظر: الاقتراح: ٧٢.

(٤) البيت بلا عزو في همع الهوامع: ١/ ٤٥، وخزانة الأدب: ٨/ ١٠، ١٢.

(٥) ينظر: الإنصاف: ١/ ٤٦.

(٦) معاني القرآن: ١/ ٤٦٥. وروايته فيه: «ولكنني من حبها لكميد».

(٧) الخلاف النحوي وكتاب الإنصاف: ٣٤٤.

وأبو البركات نفسه يسوق على ألسنة نحاة الكوفة أنهم أنكروا الاحتجاج بقول الشاعر(١):

فلا واللهِ ما يُلْفَى لما بي ولا لِلِما بهمْ أبداً دواءُ

وقالوا فيه: «من الشاذ الذي لا يُعَرّج عليه، ولا يؤخذ به بالإجماع»(٢).

ولذلك فإنّ الحكم على نحاة الكوفة بأنهم يحتجون مطلقاً بأبيات شاذة نادرة غير دقيق، لأنّ الفرّاء ينكر الاحتجاج بالبيت الذي أنشده نحويو أهل المدينة(٣):

فَزَجَجْتُها متمكّناً زجّ القلوصَ أبي مزادَهْ

فيقول: «هذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية»(٤).

كما أنّ ثعلباً وهو من نحاة الكوفة المعتمدين يرى أنّ مذهب البصريين في إعمال (ما) عمل (ليس) لغة حجازية مشهورة، ولكنه يعدّ البيت الذي أنشده الفرّاء شاهداً على إعمال (ليس) عمل (لا) النافية للجنس شاذاً لا يقاس عليه، يقول: «قال أهل البصرة: ما عبدالله قائماً، مشبه بليس، وإذا جاز ذا المعنى ردوه إلى الأصل، فقالوا: ما عبدُالله إلا قائمٌ، وما قائمٌ عبدُالله. هذا مذهبهم وأنشد الفراء(٥):

(١) البيت بلا عزو في مغني اللبيب: ٢٤٠، ٢٤٢، ٤٦٢، ولبعض بني أسد في المقاصد النحوية: ٤/ ١٠٢، ولمسلم بن مَعْبد في شرح شواهد المغني: ١/ ٥٠٥، والخزانة: ٢/ ٣٠٨، ٥/ ١٥٧، برواية: فلا والله لا يُلفَى...

(٢) الإنصاف: ٢/ ٩٩ ـ ١٠٠.

(٣) تقدم تخريجه، ص١٠٧.

(٤) معاني القرآن: ١/ ٣٥٨.

(٥) عجز هذا البيت في اللسان (جدع): ٨/ ٤٢، وفيه: «والأعرف: وأصبح الدهر =

قد سَوَّأ الناس ما ياليسَ بأسَ به وأصبح الدَّهر ذو العِزْنِين قد جُدعا

فجعل (ليس) تقوم مقام التبرئة. هكذا ينشد الفراء. وهذا شاذ فشبهوه بالشاذ، فهذه لغة الحجاز مشهورة، وبها نزل القرآن»[١].

وكذلك ابن الأنباري ينكر الاحتجاج بأبيات جاءت فيها ألف الوصل مهموزة، ويعدّها ضرورة شعرية لا يُعتدّ بها، ولا يُقاس عليها، يقول: «واعلم أنّ العرب تهمز ألف الوصل في ضرورة الشعر، وهو مما لا يلتفت إليه وإنما ذكرته لتعرفه. قال قيس بن الخطيم[٢]:

إذا جاوز الإثنين سِرٌّ فإنّه بنَشرٍ وتَكْثير الحديثِ قمينُ

فهمز ألف (الاثنين)، وهي ألف وصل، وقال الآخر[٣]:

ألا لا أرى إثنين أحسنَ شيمةً على حَدثَان الدّهر منّي ومن جُمْلِ»[٤]

ويُصوّب قول ابن قيس الرُّقيات[٥]:

= ذو العلاّتِ قد جُدعا»، وقال الأستاذ عبد السلام هارون: في صدره تحريف.

(١) مجالس ثعلب: ٢/ ٤٢٢.

(٢) وهو في ديوانه: ١٠٥، وفي شرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٦٥: «وإثباتها وصلاً لحنٌ، وشذ في الضرورة».

(٣) البيت لجميل بثينة، في ديوانه: ١٩١، وفي نوادر أبي زيد: ٢٠٤: «قال أبو الحسن: أخبرنا أبو العباس محمد بن يزيد أنه لا اختلاف بين أصحابه أنّ الرواية: (ألا لا أرى خلّين) وهذه الرواية، ليست بثَبَتٍ، وإنما رواها أبو زيد والأخفش على الشذوذ وليسا يعتدان بها، وكذلك في البيت الذي يُعزى إلى قيس بن الخطيم، قال: الرواية: إذا جاوز الخلّين سرٌّ».

(٤) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٢١٦.

(٥) وهو في ديوانه: ١٢١، وروايته: وغير الشيب...

فقالــــت أَبْـــنُ قـــيسٍ ذا   وبعـــضُ الـــشَّيْبِ يُعْجِبُهـــا

لأنّ همزته ليست همزة وصل، يقول: «هذا البيت صوابٌ، والألف المقطوعة ليست ألف وصل، إنما هي ألف استفهام وألف الوصل ساقطة»[1].

وأبو سعيد المؤدب ينكر الاحتجاج بقول الشاعر[2]:

قَطْــعَ عَمْــرٌو ســاعِدَيْ وَهَــبٍ   وعـــلا بالعَـــضْبِ يافوخَـــهْ

ويعُدّه شاذاً لا يقاس عليـه، يقول: «أراد: قَطَع، فخفف النّصبة. هذه لغة مجهولة لا يلتفت إليها»[3]. ولكنه يجيز الاحتجاج بقول الراجز[4]:

لـو عُـصْرَ منـه البـانُ والمِسْكُ انْعَـصَرْ

لأنّ حذف الضمة والكسرة واردٌ عن العرب، في حين أنّ حذف الفتحة لم يرد عنهم لأنها أخفّ الحركـات، يقول: «والدليل على أنها أضعف الحركـات: أنّ العرب لم تحذفها عن شيء من كلامها لضعفها، وحذفت الضمة والكسرة وقت حاجتهم إليه لقوتهما»[5].

*** احتجاج الكوفيين بأبيات مجهولة القائل:**

لعل أول إشارة إلى هذا الأصل صدرت عن أبي عثمان المازني، فقد سئل

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٢١٧.

(٢) لم يقف محققو دقائق التصريف على تخريج له.

(٣) دقائق التصريف: ١٧.

(٤) الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه: ١٥٩، والكتاب: ٤/ ١١٤، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ٣٣٢، وتحصيل عين الذهب: ٥٥٤.

(٥) دقائق التصريف: ١٦.

مرّة عن السكين، أمذكّر هو أم مؤنث. فقال: إنّه مذكر، فأنشده السائل بيتاً سمعه عن الفرّاء، يدلّ على أنّه يجوز تأنيثه، هو[١]:

فعيَّـثَ فـي السّنامِ غَـداةَ قُـرٍّ ... بسكّينٍ موثَّقـةِ النِّصابِ

فقال أبو عثمان: لمَن هذا؟ ومَن صاحبه؟ ما أراه إلا أُخرج من الكُمّ، وأين صاحب هذا عن أبي ذؤيب حيث يقول[٢]:

فـذلك سِـكّينٌ علـى الحَلْـقِ حـاذقُ[٣]

وقد أخذ بهذا الأصل تلميذه أبو العباس المبرّد، فالمشهور عنه أنه مَنَعَ حذف اللام من المضارع وبقاء عملها في النثر والشعر، ورفض الاحتجاج بالشاهد الذي احتجّ به سيبويه وهو قول الشاعر[٤]:

محمّـدُ تَفْـدِ نفسَكَ كـلُّ نَفْـسٍ ... إذا مـا خِفْـتَ مـن أمـرٍ تَبَـالا

لأنه لا يُعْرَف قائله. فقال: «وأما هذا البيت فليس بمعروف، على أنه في كتاب سيبويه»[٥].

وكذلك فعل مثله تلميذه الزجاج، إذ رفض الاحتجاج بقول الشاعر الذي احتجّ به الفرّاء في توجيه قراءة الكسر من قوله تعالى: (ما أنتم بمصرخيِّ)[٦]، قال:

---

(١) البيت في اللسان (عيث، سكن): ٢/ ١٧٠، ١٣/ ٢١١.

(٢) صدره: يُرى ناصحاً فيما بدا وإذا خلا. وهو في ديوانه: ١٧٣، وشرح أشعار الهذليين: ١/ ١٥٦، واللسان (سكن): ١٣/ ٢١١.

(٣) ينظر: مجالس العلماء: ١٠١، وأصول النحو العربي: ٦٦.

(٤) تقدم تخريجه، ص٣٣٢.

(٥) المقتضب: ٢/ ١٣٣، وينظر: مغني اللبيب: ٢٩٧.

(٦) إبراهيم: ١٤/ ٢٢، وهي قراءة حمزة، وقرأ الباقون بفتح الياء. السبعة: ٣٦٢، =

«وأجاز الفراء على وجه ضعيفٍ الكسر، لأنّ أصل التقاء الساكنين الكسر، وأنشد:

قـال لها هـل لـك يـا تـافيِّ قالـت لـه: مـا أنـت بالمرضـيِّ

وهذا الشعر مما لا يلتفت إليـه، وعَمَلُ مثلِ هذا سهلٌ، وليس يُعرَف قائل هذا الشعر من العرب، ولا هو مما يُحتجّ به في كتاب الله ﷻ»[١].

واندفع الزمخشري محاكياً الزجاج برفض هذا البيت لأنه مجهول القائل[٢]، غير أنّ الفرّاء وإنْ أنشد هذا البيت سماعـاً عن بعض العرب، لم يجـزم بصحته، يقول: «فإنْ يك ذلك صحيحاً فهو مما يلتقي من الساكنين فيُخفض الآخر منهما، وإنْ كان له أصـل فـي الفتح»[٣]. بل إنّ صاحب الخزانـة قال: «واعلـم أنّ الفراء والزجاج وغيرهما قد أنكروا هذه القراءة والشعر»[٤]، يُضاف إلى ذلك أنّ قطرباً تلميذ سيبويه أنشد هذا البيت وزعم أنّ الكسر لغـة في بني يربوع يزيدون على ياء الإضافـة ياء[٥]. كما أنّ البيت ليس بمجهول القائل فقد نسبه بعضهم إلى الأغلب العجلي الراجز[٦].

= والكشف: ٢/ ٢٦، والتيسير: ١٣٤.

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ١٥٩ ـ ١٦٠.

(٢) قال: «وقرئ: (بمصرخيِّ) بكسر الياء، وهي ضعيفة، واستشهدوا لها ببيت مجهـول». الكشاف: ٣/ ٣٧٥.

(٣) معاني القرآن: ٤/ ٤٣١.

(٤) الخزانة: ٢/ ٢٥٨.

(٥) ينظر: الحجة لأبي علي: ٥/ ٢٩، وفي المحتسب: ٢/ ٤٩: «وروينا عن قطرب وجماعة من أصحابنا: هل لك يا تافيّ»، وفـي البحر المحيط: ٦/ ٤٢٩: «وهي لغـة باقيـة فـي أفواه كثير من الناس إلى اليوم».

(٦) حكى البغدادي عن أبي شامة أنّه قال: «رأيته أنا في أول ديوانه». الخزانة: ٤/ ٤٣٤.

ويرى الحلواني أنّ الذي ألحَّ على اعتماد هذا الأصل في رفض الاحتجاج ببيت مجهول القائل أبو البركات في كتابه «الإنصاف في مسائل الخلاف»، يقول: «فقد رفض كثيراً من استدلال الكوفيين لأنهم احتجوا ببيت مجهول القائل، ومع هذا كان يتأوله على وجهٍ ذي قياس، وهذا يعني أنه لم يكن يعتمد هذا الأصل اعتماداً جازماً، وأنّ ما فعله في كتاب (الإنصاف) لم يكن غير استجابة لطبيعة الجدل والمناظرة»(١).

ولذلك فإنّ هذا الأصل ضعيف الأساس، لأنّ الذين قالوا به وحكّموه إنّما استعملوه في معرض الجدل والمناظرة، والذي يدلّ على ضعف هذا الأصل أيضاً أنّ النحاة القدامى كانوا يسندون إلى أعراب مجهولين لا يسمونهم ما ينقلونه عنهم من أقوال نثرية، ولم يعترض واحد منهم على صحّة هذه النقول، فهل يختلف الأمر بين الشعر والنثر؟(٢).

والكوفيون في الاحتجاج بأبياتٍ مجهولة القائل لا يختلفون عن سيبويه، لأنهم كانوا يسمعون الشاهد من أعراب فصحاء، فلا يُطعن فيه أنْ يُجهل قائله. يؤيد ذلك أنّ سيبويه قد لا يُسمّي الشعراء أو الأعراب الذين ينقل عنهم النصوص، أو يستقري إنشادهم، كأنْ يقول: «قال الراجز»، أو: «قال الشاعر»، أو: «قال»، أو نحو ذلك من العبارات(٣).

والفرّاء مثل سيبويه، قد لا يسمّي الشاعر صاحب الشاهد، فيقول: «أنشدني بعض العرب»، و: «أنشدني آخر»، و: «سمعت بعض العرب ينشد»(٤).

---

(١) أصول النحو العربي: ٦٧.

(٢) ينظر: أصول النحو العربي: ٦٨ ـ ٦٩.

(٣) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٧، ٣١، ٣٧، ٥٠، ٥٦، ٢/ ١٧، ٦٧، ٢٥٧ . . . إلخ.

(٤) ينظر: معاني القرآن: ١/ ٣٢، ٣٣، ٣/ ١١١ . . . إلخ.

كما أنّ شواهد الفراء لا تخرج عن دائرة الاحتجاج التي اتفق عليها العلماء زمناً ومكاناً، وإن استشهد بأبيات لم ينسبها إلى أصحابها، لأنّه كان يعتمد إنشاد الأعراب الفصحاء لشواهده. يؤكد ذلك أنّه أنشد قول الشاعر:

ما بالمدينة دار غيرُ واحدةٍ دارُ الخليفة إلا دارُ مروانا[1]

من غير أن ينسبه، في حين أنّ سيبويه نسبه إلى الفرزدق[2]، وهو شاعر يُحتج به. كما أنّ البيت الذي أنشده الفرّاء، ورفضه الزجاج ومن بعده الزمخشري، نسبه بعضهم إلى الأغلب العجلي كما تقدم فيما مضى[3].

وهكذا نجد أنّه لا يُنكَر على نحاة الكوفة احتجاجُهم بالشعر المجهول القائل، لأنّ الكسائي والفرّاء من أئمة الكوفيين مثل سيبويه والأخفش عاشوا في أيام الفصاحة، واعتمدوا جميعاً إنشاد الفصحاء لشواهدهم. كما أنّ القدماء تحدّثوا عن جهلهم بخمسين بيتاً من أبيات سيبويه، ومع ذلك تعدُّ حجةً في كتب النحو. يقول ابن هشام ـ فيما نقله السيوطي عنه ـ منكراً على مَنْ يرفض الاحتجاج بالبيت المجهول القائل: «ولو صحّ ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه، فإنّ فيه ألف بيت قد عُرِف قائلوها، وخمسين مجهولة القائلين»[4].

---

(١) معاني القرآن: ١/ ٩٠.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٤٠، وفيه: (مروان) بالجر، وفي طبعة بولاق: ١/ ٣٧٣: (مروانا) بالنصب. وليس في ديوانه، وفي الديوان قصيدتان من بحر الشاهد ورويه، ٣٢٨، ٣٣٥، وهو بلا عزو في المقتضب: ٤/ ٤٢٥، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ٢٥١، وتحصيل عين الذهب: ٣٧١. والإفصاح: ٣٦٨.

(٣) ينظر: ص٦٦٤.

(٤) الاقتراح: ٧٣، والمزهر: ١/ ١٤٢.

بل إنّ الدكتور رمضان عبد التواب أحصى الأبيات غير المنسوبة في «كتاب سيبويه»، فوجدها تبلغ ثلاثمئة واثنين وأربعين موضعاً، منها ثلاثةٌ وأربعون موضعاً سُميت فيها قبيلة الشاعر، ولم يُنصّ على اسمه، مثل: «رجل من قشير» أو «رجل من بني دارم» أو «رجل من مذحج» أو «رجل من فزارة» أو «رجل من طهية»، وغير ذلك[1].

هذا يعني أنّ سيبويه احتج بأبيات مجهولة القائل، وليست عنده بالقليلة، «غير أنّه سمعها بنفسه من الفصحاء، أو نقلها عن شيوخه عن العرب. وهي وحدها تدلنا على ضعف هذا الأصل»[2]. وعليه فإنّه لا يُعاب على الكوفيين احتجاجهم بأبيات مجهولة القائل.

وهناك ظاهرة أخرى نجدها عند سيبويه ونحاة الكوفة المتقدّمين، وهي أنّهم كانوا لا يبالون أنْ تتعدّد رواية النص المنقول، بل كانوا يأخذون بها جميعاً، ويبنون عليها قواعدهم، إلا إذا كانت الظاهرة في إحداها قليلة فيسمونها لغة[3]. يقول الفرّاء في البيت الذي أنشده إياه أبو ثروان[4]:

أُحِبُّ لحبّها السّودان حتى ... أحِبَّ لحبّها سودَ الكلابِ

«ولو رفع لمضيّه في المعنى لكان صواباً. وقد أنشدنيه بعض بني أسد رفعاً»[5]. فالفراء استشهد بهذا البيت لنصب الفعل المستقبل بعد (حتى)، وهذه

---

(١) ينظر: بحوث ومقالات في اللغة: ٩، وأسطورة الأبيات الخمسين، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد: ٤٩، ج٢/ ٦٢.

(٢) ينظر: أصول النحو العربي: ٦٨.

(٣) المرجع نفسه: ٧٢.

(٤) البيت بلا عزو في الجمل للزجاجي: ١٨٢، وشرح المفصل: ٩/ ٤٧.

(٥) معاني القرآن: ١/ ١٣٥.

روايـة أبي ثروان العكلي، ولكنـه قبل روايـة بعض بني أسـد برفع الفعل (أحبّ) بعـد (حتى) على معنى: أحببتُ. وفي «معاني القرآن» للفراء أمثلـة كثيرة من هذا النوع[١].

ويقول ابن شقير في قول الشاعر[٢]:

فمَـنْ يـكُ أمـسى بالمدينـةِ رحلُـهُ ... فـإنّي وقيـارٌ بهـا لغَريـبُ

«وقد نصبه قومٌ، وهو أجود. وإنما رفعـه لأنـه توهم على بعـد الخبر على قوله: إنه لغريبٌ وقيارٌ بها»[٣].

فابن شقيـر أنشـد البيت برواية الرفع، على أنّ (وقيار) معطوف على الخبر (لغريب)، ولكنـه أخذ برواية النصب، بل جوّدها على أنّ (وقياراً) معطوف على اسم إنّ وهو الياء. والبيت من شواهد «الكتاب» وأنشده سيبويه برواية النصب[٤]، وهي التي جوّدهـا ابن شقير. واستشهد بـه الفراء وقال: «وقد أنشدونا هذا البيت رفعاً ونصباً»[٥].

وسيبويـه كان يهتم بذكر الروايات المختلفـة والأوجـه الجائـزة في الشاهد الذي يجوز فيه غيرُ وجه، أو رُوي بأكثر من رواية. يقول في بيت الفرزدق[٦]:

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ١٦٩، ٢٤٢، ٣١١، ٢/ ٧٤.

(٢) تقدّم تخريجه، ص٨٠.

(٣) المحلى (وجوه النصب): ١٠٤.

(٤) الكتاب: ١/ ٧٥. وجاء في الخزانـة: ١٠/ ٣١٣: «الجملـة عند سيبويه في نية التأخير وهي معطوفة لا معترضة».

(٥) معاني القرآن: ١/ ٣١١.

(٦) تقدم تخريجه، ص١٩٥.

أَسَكْرانُ كان ابنَ المراغةِ إذ هجا تميماً بجَوْفِ الشَّام أم مُتَساكِرُ

«فهذا إنشاد بعضهم، وأكثرهم ينصب السّكرانَ ويرفع الآخر على قطع وابتداء»(١).

ورفع (سكران) ونصب (ابن) في هذه الرواية مما يخرج على القياس، لأنه يجعل المبتدأ نكرةً ووصفاً، ويجعل خبر (كان) اسماً جامداً مُعَرَّفاً، ويجعل اسمها ضميراً يعود إلى النكرة (سكران). ومع هذا نجد سيبويه يشير إلى هذه الرواية ويقبلها، ولكنه يجعلها من القليل، في حين أنّ الرواية الأخرى بنصب (سكران) ورفع (ابن) أكثر وأشهر.

ويذكر سيبويه في موضع آخر أنّ أبا الخطاب سمع من العرب الموثوق بهم، مَن ينشد هذا البيت رفعاً للكناني(٢):

لم يَمْنَعِ الشّربَ منها غيرُ أنْ نطَقَتْ حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أوقالِ

فاحتج بهذا البيت لرفع (غير) هنا على الفاعلية، ولكنه يشير إلى رواية (غير) بالفتح، يقول: «وزعموا أنّ ناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع، فقال الخليل رحمه الله: هذا كنصب بعضهم (يَوْمَئِذٍ) في كل موضع، فكذلك غيرَ أنْ نطقت»(٣). يعني أنّ العلة في بناء (غير) على الفتح أنها مضافة إلى مبني غير متمكن، وإن كانت في موضع رفع، وذلك أنّ (أنْ) حرفٌ يوصل بالفعل.

ويشير السيوطي إلى هذه الظاهرة، مبيّناً علة ذلك، فيقول: «إنَّ كثيراً من

---

(١) الكتاب: ١/ ٤٩.

(٢) تقدّم تخريجه، ص٦٣ ـ ٦٤.

(٣) الكتاب: ٢/ ٣٢٩.

الأبيات ما يُروى على أوجه مختلفة، وربّما يكون الشاهد في بعض دون بعض، وقد سئلت عن ذلك قديماً، فأجبت باحتمال أن يكون الشاعر أنشد مرة هكذا ومرة هكذا»[1].

والقوم حينذاك فصحاء، ولا يضير النحوي أنْ تتغير الرواية وتتعدد، لأنّ ذلك إنما يجري في جوٍّ من الفصاحة يتيح للمستقري أنْ يستنبط القاعدة مطمئناً.

وهكذا نجد أنّ سيبويه يأخذ بالروايات المتعددة، ويذكر الأوجه الجائزة منها، وإنْ كانت تخالف القياس. وكذلك كان يفعل الفرّاء والكوفيون بعده، غير أنّ الذي خالف سيبويه في هذا هو أبو العباس المبرّد، يقول الحلواني: «ولما ظهر أبو العباس المبرد في القرن الثالث أشاع في الدراسات النحوية أصلاً جديداً، هو أنّ الرواية التي توافق القياس مقبولة، وأما التي تخالفه فلا يُؤخذ بها، ولم يكتف بما يبنيه هو نفسه من أصول، بل عمد إلى ما بناه غيره كسيبويه فهدمه»[2]. لذلك أنكر المبرّد على سيبويه الاحتجاج بقول الشاعر[3]:

فاليوم أشربْ غير مستحقبٍ إثماً من الله ولا واغلِ

قال ابن عصفور: «وأنكر المبرّد والزجاج التسكين، لما فيه من إذهاب حركة الإعراب، وهي لمعنى، ورَوَيا موضع (فاليوم أَشربْ): (فاليوم فاشرَبْ)»[4].

غير أنّ ابن جني ردّ على المبرد قائلاً: «واعتراض أبي العباس في هذا

---

(١) الاقتراح: ٧٦ ـ ٧٧، وينظر: أصول النحو العربي: ٧٢.

(٢) أصول النحو العربي: ٧٣.

(٣) تقدّم تخريجه، ص١٣٥.

(٤) ضرائر الشعر: ٩٥، وأنشده المبرّد في الكامل: ١/ ٣١٨ برواية: (فاليوم أُسقى غير مُسْتَحقب).

الموضع إنما هو ردٌّ للرواية، وتحكّم على السماع بالشهوة، مجرّدة من النَّصَفة»[١].

وقال علي بن حمزة في التنبيهات: «لم يقل امرؤ القيس إلا: فاليومَ أشربْ، وهذا مما اشتهر بـه من تغييـره لروايته، وقد رواه قومٌ: فاليوم فاشربْ. والأشهر الأول»[٢].

واستشهد به المؤدب برواية كتاب سيبويه نفسها[٣]، وكذلك ابن خالويه في «الحجة»[٤].

كما أنكر عليه الاحتجاج بقول الشاعر[٥]:

مَـنْ يَفْعَـلِ الحـسناتِ اللهُ يـشكرُها   والـشرُّ بالـشرّ عنـد اللهِ مـثلانِ

وكان يرى أنّ الرواية الصحيحة هي رواية الأصمعي:

مَـنْ يفعـل الخيـرَ فـالرَّحمنُ يـشكرُهُ

لأنـه لا يُجيز حذف الفاء من جواب الشرط لضرورة الشعر. قال أبو زيد: «فسألته عن الرواية الأولى فذكر أنّ النحويين صنعوها»[٦]. غير أنّ ابن جني أنشد

---

(١) الخصائص: ١/ ٧٥، وقال في المحتسب: ١/ ١١٠«وأما اعتراض أبي العباس هنا على الكتاب فإنما هو على العرب لا على صاحب الكتاب، لأنّه حكاه كما سمعه، ولا يمكن في الوزن أيضاً غيره». وينظر: الخزانة: ٨/ ٣٥١.

(٢) التنبيهات: ١١٦.

(٣) دقائق التصريف: ١٥١.

(٤) الحجة في القراءات السبع: ٧٨.

(٥) تقدم تخريجه، ص٩٤.

(٦) نوادر أبـي زيـد: ٣١ ـ ٣٢، وينظـر: إعـراب القـرآن للنحاس: ٢/ ٢٦٤، والخزانـة: ٩/ ٤٩.

البيت برواية «الكتاب» دليلاً على حذف الفاء من جواب الشرط، وقال في حذف الفاء: «هو لعمري ضعيف في العربية، وبابه الشعر والضرورة، إلا أنه ليس بمردود، لأنه قد جاء عنهم»[(١)]. والبيت أنشده الفراء وابن شقير برواية «الكتاب» نفسها[(٢)].

وتعدّد رواية النص الشعري يشبه الاختلاف في القراءات المتواترة، فكما يُحْتَجّ بها جميعاً، كذلك يؤخذ بالروايات المختلفة في النص الشعري إنْ كانت صحيحة[(٣)]، ولذلك يرى البغدادي أنّ قول المبرد «مردودٌ لأنه طعن في الرواة العدول»[(٤)].

وهكذا يتبيّن أنّ سيبويه والكوفيين كانوا يأخذون بالروايات المختلفة التي يجوز فيها غيرُ وجه، ويحتجون بها، وإنْ كانوا يرجحون رواية على أخرى. والذي خالف سيبويه في ذلك المبرّد، وهو من البصريين.

ج ـ النثر (كلام الفصحاء):

لغة النثر تختلف عن لغة الشعر؛ لأنها لا تخضع للقيود التي تخضع لها اللغة الشعرية، لذلك كان النثر موضع اهتمام النحاة وفوق الشعر في عملية الاستقراء. وكان النحاة على وعي كامل بهذا الأصل في قواعد السماع فقد فرّقوا بين الشعر والنثر، وتحدّثوا عن الضرورة الشعرية حديثاً ينمّ على فهمهم ما يقع أحياناً في

---

(١) المحتسب: ١/ ١٩٣.

(٢) معاني القرآن: ١/ ٤٧٦، والمحلى: ١٧٧.

(٣) قال الأخفش الأصغر: حذف الفاء في المجازاة جائز، الدليل على ذلك القراءة: (وما أصابكم من مصيبة بما كسبت أيديكم)، ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾[الشورى: ٣٠] قراءتان مشهورتان معروفتان. إعراب القرآن: ٢/ ٢٦٥، وينظر: السبعة: ٥٨١.

(٤) الخزانة: ٩/ ٥٠.

اللغة من خروج على الشائع، واعتمادٍ لأقيسة يُركَنُ إليها على ضعفها[١].

وقد عقد سيبويه في كتابه باباً بعنوان (باب ما يحتمل الشعر) تكلم فيه على ما يجوز للشعراء ارتكابه في الشعر ولا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، وحذف ما لا يُحذف، إلى آخر ما هنالك من الموضوعات التي تجوز في الشعر ولا تجوز في النثر، ثم قال: «وليس شيء يُضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً. وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك هاهنا»[٢].

والفرّاء يصرّح في «معاني القرآن» بأنّ لغة القرآن الكريم: «أعرب وأقوى في الحجة من الشعر»[٣]. وابن خالويه يشير إلى أنّ لغة القرآن أقوى وأفصح من غيرها، يقول: «قد أجمع الناس جميعاً أنّ اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن، لا خلافَ في ذلك»[٤].

والنحاة لا يختلفون في أنّ النثر مما يتحصل به القانون دون الشعر، وأنّ الشعر لا يكفي وحده عند أهل التحقيق، لأنّه محلّ الضرورات[٥]. غير أنّ النظرة الأولى في «كتاب سيبويه» تؤدي إلى طغيان لغة الشعر على لغة القرآن النثرية؛ لأنّها ستقع على خمسين وألف من شواهد الشعر في كتابه، وعلى أقلّ من نصف هذا العددَ من آي القرآن الكريم، ولكنّ النظرة المتمهلة المتأمّلة تجد أنّ سيبويه كان يُعَوّل على كلام العرب المحكي ـ وهو نثر ـ أكثر مما يعوّل على الشعر، فإذا

---

(١) ينظر: أصول النحو العربي: ٧٦.

(٢) الكتاب: ١/ ٣٢.

(٣) تقدم قوله، ص٥٨٩.

(٤) ينظر: المزهر: ١/ ٢١٣.

(٥) ينظر: الإنصاف: ٢/ ٥٤، وأصول النحو العربي: ٧٦.

اجتمع ما جاء من شواهد القرآن، وما ورد من كلام العرب، أَرْبَت الشواهد النثرية في كتاب سيبويه على شواهد الشعر. ومثل سيبويه الكسائي والفرّاء(١).

والعرب الفصحاء كانوا مصدراً أصيلاً حيًّا لاستقراء اللغة، وكان النحويون يسعون إليهم في البادية أو يلتقون بهم في الحاضرة. غير أنّ الرقعة العربية الواسعة لم تكن كلُّها مصدراً للفصاحة، وإنما كانت تتفاوت أجزاؤها ومناطقها. وكان النحاة على إحاطة تامة بما في تلك البيئات المتباينة من أعراف لغوية، فالبداة يتمسكون بلغاتهم وقلّما يدعونها إلى غيرها، وأبناء المدن لا ينفكّون يتأثّرون بكل طارئ، حكى ابن جني عن الأخفش أنّه قال: «وليس أحدٌ من العرب الفصحاء إلا يقول: إنّه يحكي كلام أبيه وسلفه، يتوارثونه آخرٌ عن أول، وتابعٌ عن مُتَّبَع، وليس كذلك أهل الحضر، لأنهم يتظاهرون بينهم بأنهم قد تركوا وخالفوا كلام من ينتسب إلى اللغة العربية الفصيحة»(٢).

ولم يقف التقسيم عند حدّ الفصل بين البادية والمدينة، لأنّ البادية نفسها تختلف فيها المناطق اللغوية، فهناك سكان الوسط، وهم الذين أتَوا من جفاء الطبع، وتوحش النفس، وغِلَظ البيئة، وكانوا من أبعد العرب إذعاناً وانقياداً، ما يجعلهم منعزلين أو كالمنعزلين، ولذلك تبقى لغتهم محافظة على فصاحتها وبنائها وإعرابها، وهناك أيضاً سكان الأطراف الذين يعيشون مخالطين لغيرهم من الأمم، مطبوعين على سرعة انقياد ألسنتهم لألفاظ سائر الأمم المطيفة بهم(٣). وهذا جعل نحاة العربية يأخذون عن قبائل الوسط ويعنون بلغتها مثل قيس وتميم

(١) ينظر: أصول النحو العربي: ٧٧.

(٢) الخصائص: ٢/ ٢٩، وينظر: أصول النحو العربي: ٤٥ ـ ٤٦.

(٣) ينظر: كتاب الحروف: ١٤٧، وأصول النحو العربي: ٥٨.

وأسد وطيّئ وهذيل، لأنها تستوطن نجداً والحجاز، قال أبو نَصر الفارابي: «فإنّ هؤلاء هم معظم من نُقل عنه لسان العرب»[1]، وأضاف السيوطي: «وعليهم اتُّكِل في الغريب وفي الإعراب والتصريف»[2]. ولا يأخذون عن لَخْمٍ، وجذام، وقُضاعة، وغسّان، وإياد، لأنهم يعيشون على أطراف الجزيرة وتخومها، فلم تسلم لغتهم من التأثر بلغات الأمم التي خالطوها، ودخلها ما يؤثر في فصاحتها لفظاً وتركيباً. وبالجملة فإنّه لم يؤخذ عن حضري قطّ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم[3].

ولم يكن هذا ضرباً من العفوية في مناهج النحاة، بل كان أصلاً معتمداً عن وعي وعمق، ويبدو هذا واضحاً في «كتاب سيبويه»، فقد كانت نظرته إلى الأعراب الذين يأخذ عنهم اللغة نظرةً دقيقة تدلّ على فهمه لتطور اللغة وتأثّرها إذا اختلطت بلغاتٍ مجاورة، لذلك نجده يهتم بفصاحة الأعرابي الذي ينقل عنه الظاهرة، فينسب ما سمعه إلى فصحاء العرب، يقول: «وكذلك جَنوبٌ وشَمال وحَرور وسَموم وقَبول ودَبور، إذا سميّت رجلاً بشيء منها صرفته لأنها صفات في أكثر كلام العرب، سمعناهم يقولون: (هذه ريحٌ حرور)، و(هذه ريحٌ شمال) و(هذه الريح الجنوب)، و(هذه ريحٌ سموم)، و(هذه ريحٌ جنوب) سمعنا ذلك من فصحاء العرب لا يعرفون غيره»[4].

أو ينسبه إلى مَن يوثق به من العرب، يقول: «وسمعنا من العرب مَن يقول

---

(١) كتاب الحروف: ١٤٧.

(٢) ينظر: الاقتراح: ٥٦، والمزهر: ١/ ٢١١.

(٣) ينظر: الاقتراح: ٥٦ ـ ٥٧.

(٤) الكتاب: ٣/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨، وينظر: ١/ ٢١٩، ٣/ ١٥٧، ٢٨٥، ٥٠٥، ٤/ ٤٧٨.

ممّن يوثق به: اجتمعت أهلُ اليمامة، لأنه يقول في كلامه: اجتمعت اليمامةُ، يعني: أهل اليمامة. فأنّث الفعل في اللفظ إذ جعله في اللفظ لليمامة فترك اللفظ على ما يكون عليه في سَعة الكلام»(١).

أو يعتمد على رواية شيوخه عما سمعوه من العرب الموثوق بهم، يقول: «والحجة على أنّ هذا في موضع رفعٍ أنّ أبا الخطاب حدّثنا أنه سمع من العرب الموثوق بهم»(٢)، ويقول: «وزعم أبو الخطاب أنه سمع مَن يوثق به من العرب يقول: آتيكَ بكرةً، وهو يريد الإتيان في يومه أو في غده»(٣). وقد يشير إلى ضعف الثقة في الأعرابي المنقول عنه، كقوله: «وزعم يونس أنه لم يسمعه من ثقة»(٤).

وكان نحاة الكوفة مثل سيبويه يهتمون بفصاحة الأعرابي الذي ينقلون عنه، ويبدو هذا واضحاً عند الكسائي والفراء، على أنهما لم يبلغا منزلة سيبويه في ذلك، يقول الحلواني: «وكان الكوفيان الكسائي والفراء مثل سيبويه في هذا، ولكن ما كانا يلحّان على نعت الأعرابي بالثقة، بل يكتفيان بِعَزْوِ الأعرابي إلى قبيلته المعروفة بالفصاحة»(٥).

وأما القبائل التي صرّح سيبويه بأسمائها عند استشهاده بلغتها فلم يكن موقفه منها واحداً. إذ نجده يؤثر تميماً والحجاز، ويعدُّ لغة الحجاز أعلى اللغات وأفصحها وأقدمها، وقد وصفها مرّة بأنها اللغة القديمة الجيّدة، يقول: «ودعاهم

(١) المصدر نفسه: ١/ ٥٣، وينظر: ٣/ ٩٨، ١٣٧.

(٢) المصدر نفسه: ٢/ ٣٢٩.

(٣) الكتاب: ٣/ ٢٩٤.

(٤) المصدر نفسه: ٢/ ٢٩.

(٥) ينظر: أصول النحو العربي: ٦٣.

سكون الآخر في المِثْلَيْن أنْ بيّن أهل الحجاز في الجزم فقالوا: أُرْدُدْ، ولا تَرْدُدْ، وهي اللغة العربية القديمة الجيّدة»[١]. ونعتها أخرى بقوله: «والحجازية هي اللغة الأولى القُدْمى»[٢]. ويكتفي للدلالة على فصاحة العبارة أو الاستعمال للكلمة بأنْ يقول: «وهي الحجازية الجيدة»، مثال ذلك قوله في (باب ما كان شاذاً مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطرد): «ومن ذلك قولهم: وَدٌّ، وإنما أصله: وَتِدٌ، وهي الحجازية الجيدة»[٣].

كما يرى أن لغة تميم قريبة من لغة الحجاز في الفصاحة، يقول: «واعلم أنّ بني تميم يقولون في موضع الرفع: ذهب أمسُ بما فيه، وما رأيته مُذ أمسُ، فلا يصرفون في الرفع؛ لأنهم عدلوه عن الأصل الذي هو عليه في الكلام لا عن ما ينبغي له أن يكون عليه في القياس، ألا ترى أنّ أهل الحجاز يكسرونه في كل المواضع، وبني تميم يكسرونه في أكثر المواضع في النصب والجرّ»[٤]. ويدل على اعتداده بلغة تميم أنه يقرنها كثيراً بلغة الحجاز، يقول: «فأمّا ما آخره (راء) فإنّ أهل الحجاز وبني تميم متفقون ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز»[٥].

ويشير إلى القبائل الأخرى مقرونة بلغة أهل الحجاز أو بلغة بني تميم، ويذكرها ذكراً لا يدل حيناً على مديحه لها، ويدل طوراً على استهجانه بعض لهجاتها، مثل لغة بكر بن وائل التي قرنها بلغة أهل الحجاز، يقول: «وأهل الحجاز

(١) الكتاب: ٤/ ٤٧٣.

(٢) المصدر نفسه: ٣/ ٢٧٨.

(٣) المصدر نفسه: ٤/ ٤٨٢.

(٤) المصدر نفسه: ٣/ ٢٨٣.

(٥) المصدر نفسه: ٣/ ٢٧٨.

وغيرهم مجتمعون على أنهم يقولون للنساء: أُردُدْن، وذلك لأنّ الدال لم تُسَكّن هاهنا لأمر ولا نهي... وزعم الخليل أنّ ناساً من بكر بن وائل يقولون: رَدَّنَ ومَدَّنَ وردَّتُ، جعلوه بمنزلة: رَدَّ ومدّ، وكذلك جميع المضاعف يجري كما ذكرت لك في لغة أهل الحجاز وغيرهم والبكريين»(١).

وقرنها أخرى بلغة أناس من بني تميم وعدّ حكمهما واحداً، يقول في (باب ما يسكن استخفافاً وهو في الأصل متحرك): «وذلك قولهم في فخِذٍ: فَخْذٌ، وفي كَبِدٍ: كَبْدٌ، وفي عَضُدٍ: عَضْدٌ، وفي الرّجُل: رَجْل، وفي كَرُمَ الرجل: كَرْمَ، وفي عَلِمَ: عَلْمَ، وهي لغة بكر بن وائل وأناسٍ كثير من بني تميم»(٢). وعدّها لغة رديئة في موضع آخر، يقول: «وقال ناس من بكر بن وائل: من أحلامِكِمْ، وبِكِم، شبّهها بالهاء لأنّها علم إضمار، وقد وقعت بعد الكسرة فأتبع الكسرةَ الكسرة حيث كانت حرفَ إضمار وكان أخفَّ من أنْ يَضُمّ بعد أنْ يكسر، وهي رديئة جداً»(٣). ولغة فزارة التي قرنها بلغة ناسٍ من قيس، وعدّها لغةً قليلة(٤)، ولغة ربيعة التي عدّ لغةَ قومٍ منها رديئة(٥).

وأما قبائل الفرّاء فمنها قريش وطيّئ وربيعة وأسد وعقيل وعامر وسليم وهوازن وعليا قيس وهذيل وكنانة وتميم، يقول في قوله تعالى: ﴿تَأۡكُلُ

---

(١) المصدر نفسه: ٣/ ٥٣٤ _ ٥٣٥.

(٢) الكتاب: ٤/ ١١٣.

(٣) المصدر نفسه: ٤/ ١٩٧.

(٤) الكتاب: ٤/ ١٨١.

(٥) المصدر نفسه: ٤/ ١٩٦، وينظر: ٤/ ١١٠، ١٢٥، ١٧٧، ١٨٠، ١٨١، ١٩٥، ٢٥٦، ٤٤٠، ٤٨٢.

مِنسَأَتَهُۥ﴾[سبأ: ١٤] همزها عاصم والأعمش، ولم يهمزها أهل الحجاز ولا الحسن[١]، ولعلهم أرادوا لغة قريش، فإنهم يتركون الهمز»[٢].

وكان يؤثر لغة أسد على غيرها، وهي من أفصح القبائل العربية. وكان يستشهد بأبياتٍ أنشده إياها بعض بني أسد[٣]، ويحتج بلغتهم في مواضع كثيرة، من ذلك قوله: «وسمعت بعض بني أسد يقول: فقد اتّعز، وهذه اللغة كثيرة فيهم خاصة. وغيرهم: قد اتّعز»[٤]. وقوله: «وإذا قلت: مفتعل فيما أوله ذال صارت الذال وتاء الافتعال دالاً مشدّدة، وبعض بني أسد يقولون: مُذّكر، فيغلبون الذال فتصير ذالاً مشدّدة»[٥].

وكان يعدُّ لغة عليا تميم وسفلى قيس لغةً جيدة، يقول حين أجاز الوقوف على (أنا) بغير ألف في غير القرآن: «ومن العرب مَن يقول إذا وقف: أَنَهْ، وهي في لغة جيدة، وهي في عليا تميم وسفلى قيس»[٦].

وكان المؤدب وهو من نحاة الكوفة المتأخرين يعتد بلغة أهل الحجاز فقد احتج بها، وعدّها لغة فصيحة، مستشهداً لفصاحتها بما ورد في القرآن الكريم، يقول: «وللعرب ثلاث لغات في الفعل اللازم الذي ثبتت الواو في غابره: منهم

(١) قرأ نافع وأبو عمرو بألف من غير همز، وقرأ الباقون بهمزة مفتوحة. السبعة: ٥٢٧، والكشف: ٢/ ٢٠٣، والتيسير: ١٨٠.

(٢) معاني القرآن: ٢/ ٣٥٦.

(٣) ينظر: معاني القرآن: ١/ ١٤، ٦٨، ٢٤٢.

(٤) معاني القرآن: ١/ ٢١٥.

(٥) المصدر نفسه: ٣/ ١٠٧، وينظر: ١/ ٣٨٢، ٤٦٠.

(٦) معاني القرآن: ٢/ ١٤٤.

من يقول: يَوْجَل ويَوْجَع، وهي لغة حجازية فصيحة، قال الله ﷻ: ﴿لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ﴾»(١).

كما احتجّ بلغتهم في (حيث) وعدّها لغة مشهورة معروفة بين الناس، يقول: «وأما حيثُ بالرفع في كل وجه فهي لغة حجازية فاشية معروفة عند الخاص والعام»(٢).

وكذلك يعتد بلغة تميم فقد احتج بها في مواضع كثيرة من كتابه «دقائق التصريف»(٣). وكان يقرنها بلغة الحجاز كما فعل سيبويه، يقول: «فإذا ورد عليك فِعْلٌ واقعٌ من فَعَل يَفْعُل، أو فَعَل يَفْعِل ولم تسمع له بمصدر فاجعل مصدره على (الفَعْلِ) أو على (الفُعول). فالفَعْل مذهب أهل نجد، والفُعُول مذهب أهل الحجاز، تميم وأشباهه»(٤). وكذلك قرن بين لغة أهل الحجاز ولغة أسد، يقول: «فإنْ قال قائل: قد قالت العرب: الفَتْوى، والبَقْوَى، والرّعْوَى، من ارعويت، فما أخرجهن إلى الواو وهنّ من الياء. قلت: كان أصلهن: الفتيا، والبقيا، والرعيا، ففتحها أهل الحجاز وبنو أسد، وألحقوها بمصادر الواو إذ فتحوا أولها كما فعلوا بـ (شروى)»(٥). كما قرن بين لغة قيس ولغة تميم، يقول: «واعلم أنّ أهل الحجاز يظهرون التضعيف في الأمر إذا استقبله ألف ولام ويخفضون آخره فيقولون: أُرْدُد الباب، على الأصل. وبنو تميم وقيس لا يظهرونه

(١) ينظر كلامه في: دقائق التصريف: ٢٢٤، وقد تقدم تخريج الآية، ص٦٠٠.

(٢) دقائق التصريف: ٢٠٦ وينظر: ١٩٢، ٢٥١، ٣٠٢، ٥٣٨، ٥٤٠.

(٣) ينظر: دقائق التصريف: ٤٥، ١٩٣، ١٩٤، ٢٠٦، ٢٢٥، ٢٤٢، ٢٧٥، ٣٠٢.

(٤) دقائق التصريف: ٤٥.

(٥) المصدر نفسه: ٣٠١ ـ ٣٠٢.

ويخفضون آخره، فيقولون: رُدِّ الباب»[١].

ويرى بعضهم «أنّ الكوفيين احتجوا بلغاتٍ أخرى أبى البصريون الاستشهاد بها، وهي لهجات عرب الأرياف الذين وثقوا بهم، كأعراب سواد الكوفة، وأعراب سواد بغداد»[٢].

غير أنّ ذلك لا يعني أنّهم لم يكونوا يتشدّدون في قبول اللغات التي اعتمدوا عليها في دراستهم، فقد استهجنوا لهجاتٍ، واستقبحوا لغات، يؤكد ذلك أن ثعلباً استهجن لهجاتٍ وردت عن بعض قبائل العرب خلت منها قريش، التي هي أفصح العرب ألسنةً، وأصفاهم لغةً، يقول: «ارتفعت قريشٌ في الفصاحة عن عنعنة تميم، وكشكشة ربيعة، وكَسْكَسَة هوازن، وتضجُّع قيس، وعجرفيّة ضبّة، وتَلْتَلَة بهراء»[٣].

كما ذكر المؤدب أنّ العرب يستقبحون عنعنة تميم وكشكشة ربيعة، ويعدون من تركهما فصيحاً، يقول: «واستعملت الشين في لغة لربيعة يقولون: عليكَشْ وإليكَشْ. يُقال: مَن ترك عنعنة تميم وكشكشة ربيعة فهو من الفصحاء»[٤].

لذلك يقول المخزومي: «لا يعني أخذهم باللهجات التي أباها البصريون أنهم كانوا يترخصّون كل الترخّص في قبول اللهجات واللغات»[٥].

---

(١) المصدر نفسه: ١٩٢ ـ ١٩٣.

(٢) ينظر: معجم الأدباء: ٥/ ١٠٩، وبغية الوعاة: ٢/ ١٥٧، والاقتراح: ٢٠٢، ومدرسة الكوفة: ٤٠٥.

(٣) مجالس ثعلب: ١/ ٨٠ ـ ٨١، وينظر: الخصائص: ٢/ ١١، والمزهر: ١/ ٢١١، والخزانة: ١١/ ٢٣٦.

(٤) ينظر: دقائق التصريف: ٣٨٨.

(٥) ينظر: مدرسة الكوفة: ٤٠٦.

وإذا كان نحاة الكوفة قد أخذوا باللهجات التي أباها البصريون فلا يعني ذلك أنهم يقبلون كل مسموع، وأنهم يحيطون الأعرابي بالعصمة، بل كانوا يرون أنه يقع في الخطأ والسّهو والوهم، ويعللون هذا الخطأ تعليلاً لغوياً صحيحاً، يؤكد ذلك قول الفرّاء: «وربما غَلِطت العرب في الحروف إذا ضارعه آخر من الهمز فيهمزون غير المهموز، سمعت امرأة من طيّئ تقول: رثأت زوجي بأبيات، ويقولون: لبأت بالحج، حلأت السّويق، فيغلطون»(١). وقول المؤدب: «ومن العرب مَن يقول: حَلأتُ السَّويق، على الغلط فيهمزه وهو من الحلاوة، ومثله: رثأتُ زوجي بأبيات»(٢). وكذلك قول ابن خالويه: «إنّ العرب قد تغلَط في بعض ما لا يُهْمَز فيهمزونه، ويقولون: حلأت السَّويقَ، وإنما هو حَلَّيْتُ، يشبهونه بحلأتُ الإبلَ إذا زجرتَها عن الماء»(٣).

وحكى صاحب «الخزانة» عن أبي بكر بن الأنباري أنه أنكر النصب بعد (كذب) وعدّه شاذاً، لأنّ معنى كذب عليكم معنى الإغراء، قال في رسالة شرح فيها معاني الكذب: «كذب معناه: الإغراء ومطالبة المخاطب بلزوم الشيء المذكور كقول العرب: كذبَ عليك العسل، ويريدون: كُلِ العسل. قال عمر بن الخطاب: كذب عليكم الحجُّ، كذبَ عليكم العمرةُ، كذبَ عليكم الجهادُ. ثلاثة أسفار كذبنَ عليكم. معناه: الزموا الحجّ والعمرة والجهاد، والمغْرَى به مرفوع بكذب لا يجوز نصبه على الصحة، لأنّ كذب فعل لا بُدَّ له من فاعل، وخبر لا بُدَّ له من محدَّث عنه، والفعل والفاعل كلاهما تأويلهما الإغراء. ومَن زعم أنّ الحجّ والعمرة

---

(١) ينظر: معاني القرآن: ١/ ٤٥٩.

(٢) ينظر: دقائق التصريف: ٥٣٢.

(٣) ينظر: إعراب ثلاثين سورة: ٤٠.

والجهاد في حديث عمر حكمهن النصب لم يُصب إذ قضى بالخلوّ عن الفاعل. وقد حكى أبو عبيد عن أبي عبيدة عن أعرابيّ أنّه نظر إلى ناقة نضوٍ لرجل فقال: كذب البَزْرَ والنّوى، قال أبو عبيد: لم يُسمع النصب مع كذب في الإغراء إلا في هذا الحرف[١]، قال أبو بكر: وهذا شاذ من القول خارجٌ في النحو عن منهاج القياس ملحقٌ بالشواذ التي لا يُعَوَّل عليها ولا يؤخذ بها»[٢].

ويمكن أنْ يُحَدَّد منهج الكوفيين في الاحتجاج بكلام العرب بالطرق الآتية:

ـ النقل عن الشيوخ، وقد يكون منهم شيوخ بصريون، كنقل الفرّاء عن الرؤاسي عن أبي عمرو بن العلاء[٣]، أو عن يونس عن العرب[٤]، وهناك عدّة أسانيد كوفية منها: ابن خالويه عن أبي عمر الزاهد، عن ثعلب عن سَلَمَة، عن الفرّاء عن الكسائي[٥]، أو ابن خالويه عن نفطويه (ابن عَرَفة) عن ثعلب[٦]، أو ابن خالويه عن ابن مجاهد، عن محمد بن هارون عن الفرّاء[٧]. أو ابن خالويه عن ابن

---

(١) جاء في غريب الحديث لأبي عبيد: ٤/ ١٤٩ قوله: «ومما يحقّق الرفع قول عمر: «ثلاثة أسفارٍ كذبن عليكم...»، ولم أسمع في هذا حرفاً منصوباً إلا في شيء كان أبو عبيدة يحكيه عن أعرابي نظر إلى ناقة نضو لرجل، فقال: «كذب عليك البَزْرَ والنوى».

(٢) الخزانة: ٦/ ١٨٤ ـ ١٨٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن: ٢/ ٣٥٧، ٣٧١.

(٤) المصدر نفسه: ١/ ١٢٧.

(٥) ينظر: إعراب ثلاثين سورة: ٧٦.

(٦) ينظر: إعراب ثلاثين سورة: ٩٣، ٩٥.

(٧) المصدر نفسه: ١٢٨.

الأنباري عن ثعلب عن سلمة عن الفراء[1]، أو ابن الأنباري عن ثعلب عن سلمة عن الفراء[2].

ـ النقل عن أعراب معروفين، كنقل الفرّاء عن أعرابه، كأبي ثَرْوان، وأبي الجراح العقيلي، وأبي زياد الكلابي[3]، وقد وثّقهم ابن النديم، وعدّهم من الفصحاء[4].

ـ نسبة النقل إلى قبيلة عربية معينة، كقيس، وأسد، وتميم، وربيعة، وباهلة، وعُقَيْل[5].

ـ نسبة ما سمعوه إلى بعض العرب، أو نسبته إلى مِمّن يقوله من العرب، ويعبّرون عن هذا بنحو قولهم: «سمعت العرب تقول»[6]، أو «سمعت بعض العرب يقول»[7]، أو «قال بعض نساء العرب»[8]، ولعل الكوفيين يريدون بـ (بعض العرب): الأعراب الفصحاء الذين يُسْتَشهد بكلامهم. وقد عبّر سيبويه عن سماعه من بعض العرب بنحو هذه العبارات، يقول: «سمعنا من العرب مَن يقول»، أو «سمعنا بعض

(١) المصدر نفسه: ٤.

(٢) المذكر والمؤنث: ١/ ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦٣، ٢٦٥.

(٣) معاني القرآن: ١/ ٤، ١٣٩، ١٤٠، ١٦٨، ٢٦٢، ٤٢٧.

(٤) ينظر: الفهرست: ٧١ ـ ٧٦.

(٥) معاني القرآن: ١/ ١٤، ٥٦، ٦٧، ٢١٥، ٢١٦، ٢٤٢، ٤٦٠، ٤٨٠، وشرح القصائد السبع: ٤٥٩.

(٦) معاني القرآن: ١/ ٥٨، ١٤٢، ٢٤٢.

(٧) المصدر نفسه: ١/ ٥١، ٢١٥.

(٨) المذكر والمؤنث للفراء: ٧.

العرب يقول»، أو «سمعنا بعضهم يقول»، أو «سمعت من العرب مَن يقول»[1].

وهذا يدلّ على أنّ منهج نحاة الكوفة قريب الشبه من منهج سيبويه الذي لا ينقل إلا عن العرب الفصحاء، أو عن الذين وثق بهم من فصحاء العرب، ويشير إلى القبائل التي تستعمل هذا الأسلوب أو ذاك مبيّناً أسماءَها. وكان يؤثر لغة أهل الحجاز وتميم، ويحتج بلغة قيس وأسد وغيرهم من القبائل المشهورة بالفصاحة. وكذلك كان الكوفيون يحتجون بلغة تميم وأسد وقيس وطيّئ، وغيرهم من القبائل الفصيحة. وقد يأخذون عن قبائل لم يأخذ عنها سيبويه والبصريون، غير أنّهم لم يكونوا يتساهلون أو يترخّصون في قبول تلك اللغات التي كانوا يعتمدون عليها في دراستهم.

* * *

(١) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٤٩، ٣٢٦، ٣٤٩، ٤٠٧، ٢/ ٦٣، ٤٠٩، ٤١٢، ٣/ ٢٦٨، ٣٢١، ٣٣٧، ٣٤٣، ٣٦١، ٣٩٥، ٥٧٩، ٦٠٤، ٦٢٦، ٤/ ٣٥، ١٢٧، ٣٧٥، ٣٩٧.

الفصل الثالث

القياس في «كتاب سيبويه» وأثره في القياس عند الكوفيين

* **تعريف القياس:**

القياس في اللغة: حَمْلُ الشّيء على نظيره. يُقال: «قاس الشّيءَ يقيس قَيْساً وقياساً، واقتاسه وقَيَّسَهُ: إذا قدّره على مثاله»[1]. وإذا أخذنا القياس في أبسط معانيه تبيّن لنا أنّه عمليـة فكرية يقوم بها الإنسان الذي ينتمي إلى جماعة لغوية، ويجري بمقتضاها على الاستعمال المطّرد في هذه الجماعة. وهذه حقيقةٌ من حقائق الاجتماع اللغوي التي تُبْنَى عليها الاستعمالات اللغوية[2].

والقياس في الاصطلاح: هو حمـل غيـر المنقول على المنقول إذا كان في معناه. وهو معظم أدلّة النحو، والمُعَوَّل في غالب مسائله عليه[3]. ويراد به: حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفـرع، أو إلحـاق الفرع بالأصل بجامع[4]. أي: إعطاء المقيس حكم المقيس عليه في الإعراب أو البناء أو التصريف.

قال أبو البركات: وذلك مثـل أن تركّب قياساً في الدلالـة على رفـع ما لـم يُسَمَّ فاعله، فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدّماً عليه، فوجب أن يكون مرفوعاً،

---

(١) لسان العرب (قيس): ٦/ ١٨٧.

(٢) ينظر: القياس في النحو: ٩.

(٣) الإغراب في جدل الإعراب: ٤٥، والاقتراح: ٩٤.

(٤) ينظر: لمع الأدلة: ٩٣.

قياساً على الفاعل، فالأصل أو المقيس عليه هو الفاعل، والفرع أو المقيس هو ما لم يُسمَّ فاعله، والحكم هو الرفع، والعلّة الجامعة هي الإسناد، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أُجريَ على الفرع الذي هو ما لم يُسَمَّ فاعله، بالعلة الجامعة التي هي الإسناد»[1]. أو مثل بناء اسم (لا) النافية للجنس على الفتح، نحو (لا رجلَ)، قياساً على بناء العدد المركب نحو (خمسةَ عشرَ). فالأصل أو المقيس عليه هو (خمسة عشر)، والفرع أو المقيس هو (لا رجل)، والحكم هو البناء على الفتح، والعلة الجامعة بين الأصل والفرع أنّ أصل خمسة عشر: خمسةٌ وعشرة، لأنّ معنى الجمع واضح فيها، ولكن حذفت الواو لفظاً، وبقي معناها، وركب الجزءان تركيباً مَزجياً، وأدى ذلك إلى حذف علامة التأنيث من الجزء الثاني اكتفاءً بها في الجزء الأول. والفرع مثله، لأنّ أصل: لا رجل: لا من رجل، فـ (من) زائدة تفيد استغراق النفي، ولكنها حذفت لفظاً كما حذفت الواو في الأصل، وبقي معناها، وركّبت (لا) مع (رجل)، كما ركبت (خمسة) مع (عشر)[2]. فالقياس في هذه المسألة استُدِلَّ به على أنّ حركة اسم (لا) النافية للجنس حركةُ بناء، لا حركة إعراب.

غير أنّ القياس مثل أيّ علمٍ من العلوم، مرّ بمراحل عدّة حتى انتهى إلى ما انتهى إليه في عصر سيبويه. لذا سأقدّم لمحةً موجزة عن ظاهرة القياس ضمن سياقها التاريخي، وتطوّرها في الدرس النحوي العربي.

*** مفهوم القياس وتطوّره في الدرس النحوي العربي:**

ارتبط مفهوم القياس باسم علماء النحو القُدامى الذين وضعوا أصول علم

---

(١) ينظر: لمع الأدلة: ٩٣، والاقتراح: ٩٦.

(٢) ينظر: أصول النحو العربي: ٩١ ـ ٩٢.

النحو العربي كأبي الأسود الدّؤلـي (٦٩هـ)، فقد قيـل عنـه: «كان أوّلَ من أسّسَ العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها»(١).

أما بدايـات القياس المؤرخـة فقـد بدأت مع ابن أبـي إسحـاق الحضـرمي (١١٧هـ)، ويكاد ظهور القياس في النّحو يقترن باسمـه، فقد قيـل فيـه: «إنّه أولُ مَن بعج النحو، ومَدَّ القياس والعلل»(٢). ويظهر أنّ حقيقة الدّور الذي اضطلع بـه ابن أبي إسحـاق إنّما هو التنبيـه على هذا المبدأ الأساسي من مبادئ التفكيـر العلمي، وإنْ كان لم يتوصّل إلى كبير شيءٍ في باب تقنين القوانين النّحوية. ويمكن أنْ نُجْمِلَ القول في دور ابن أبـي إسحـاق، بأنّـه كان أوّلَ من اهتدى إلى الطريـق الذي ينبغي أنْ يُسْلَكَ في تحقيق مسائل النحو، وأنّه كان بمنزلة اللافتة التي تهدي إلى هذا الطريق(٣).

ومن بعد ابن أبي إسحـاق كان عيسى بن عمر الثقفي (١٤٩هـ)، وقد مضى على هَدْي شيخـه يطّرد القياس ويُعَمّمـه، فقد يُسارع إلى سـنّ قاعدةٍ مطّردةٍ على استقراء ناقص، وربما يَجْتَرِئ كاجتراء شيخـه على الطعن فيمـا قـد يقع في كلام العرب على خلاف ما استظهروه، ويراه قياساً مطّرداً(٤). كما يظهر في هذه الفترة اهتمام أبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) بالقياس، فإنّه ـ وإنْ كان لم يبلغ مبلغ ابن أبي إسحاق في تجريد الأقيسـة ـ لم يعدم حظّاً في هذا الباب. ولم يكن ابن جنّي مبالغاً ولا مُتنكّباً الحقيقـة عندما جعلـه كسائر رجال طبقتـه مِمّن نظـروا وتدرّبـوا

(١) ينظر: طبقات فحول الشعراء: ١/ ١٢، والمدارس النحوية: ١٥.

(٢) ينظر: طبقات فحول الشعراء: ١/ ١٤، وطبقات النحويين: ٣١.

(٣) ينظر: القياس في النحو: ١٢ ـ ١٣.

(٤) ينظر: المدارس النحوية: ٢٥، والقياس في النحو: ١٧.

وقاسوا[١]. ولعلّ أبا عمرو كانت له أقيسة، غير أنّ أقيسته كأقيسة ابن أبي إسحاق لا تعدو أنْ تكون قانوناً يستظهره من كلام العرب.

ويُعدُّ الخليل بن أحمد (١٧٥هـ) على ما نعته ابن جنّي: «كاشف قناع القياس في علمه»[٢]، كما أجمع مترجموه على وصفه بأنّه: «كان الغايةَ في استخراج مسائل النحو، وتصحيح القياس فيه»[٣]. فإنّه ما إن استقرَّ الأمر بين يَدَي الخليل حتى كان منهج البحث النحوي قد تكاملت صورته عنده، ولحبت طريقه. ولعلّ هذا يعود إلى أنّ الخليل قد أوتي سليقةً لغويةً موروثة، لأنّه عربيٌّ من أزدِ عُمان من جهة، ولأنّه خالط أرباب الفصاحة من أبناء البوادي في تهامة والحجاز من جهة أخرى. «فاستطاع أنْ يستخرج منه ما لم يُسْبَق إليه لدقّة فطنته، وحدَّةِ ذهنه، وصحيح قياسه»[٤].

وقد بلغ القياس على يديه ويَدَي تلميذه سيبويه ذروة نمائه، فالحديث عن سيبويه لا ينفصل عن الحديث عن الخليل، ويُظْهر «كتاب سيبويه» اهتمامه الكبير بهذا المجال، فقد كان حافلاً بالقياس. وطبيعي أن يكثر القياس في «كتاب سيبويه» كثرةً مفرطة، لأنّه الأساس الذي يقوم عليه وضع القواعد النحوية والصّرفية واطّرادها، وهو يعتمد عنده في أكثر الأمر على الشائع في الاستعمال على ألسنة العرب، كما يقوم على المشابهة بين استعمالاتهم في الأبنية والعبارات المختلفة.

---

(١) ينظر: الخصائص: ١/ ٢٤٩، والمدارس النحوية: ٢٧، والقياس في النحو: ١٤.

(٢) ينظر: الخصائص: ١/ ٣٦١، القياس في النحو: ٢٢.

(٣) ينظر: أخبار النحويين البصريين: ٣٠، وطبقات النحويين: ٤٧، ونزهة الألباء: ٤٥، وبغية الوعاة: ١/ ٥٣٨.

(٤) ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب: ٤/ ٢٣٠.

ولعل أصول علم القياس موجودة في كتابه، من ذلك قوله: «فلا ينبغي لك أنْ تقيس على الشّاذ المنكر في القياس»[١]. وهذا القول هو المثل الأعلى الذي اتّبعه النّحاة المتأخّرون أمثال المبرّد، وابن السّرّاج، والفارسي، وابن جنّي[٢].

ولم يبعد الكوفيون عن القياس، فليس السّماع وحده هو ما اعتمد عليه الكوفيون، بل اهتموا بالقياس وتوسّعوا فيه، يؤكد ذلك أنّ الكسائي إمام نحاة الكوفة كان يؤمن بأنّ النحو إنّما هو ضروبٌ من القياس وما يُطْوَى فيه من علل وحُجَج تَشُدُّه وتُقيم أوده، حتى ليقول:

إنّما النَّحو قياسٌ يُتّبَعْ ... وبه في كلِّ أمرٍ يُنْتَفَعْ[٣]

وقد توسّع في القياس، فلم يقف به عند المُسْتعمَل الشائع على الألسنة، ولا عند أعراب البدو، بل مَدَّه ليَشْمَل الشّاذ النّادر من لغات العرب. ومن بعد الكسائي كان الفرّاء، وقد مضى ـ في أثر أستاذه ـ يتّسع في القياس، غير أنّ عقله أدقُّ وأخصب من عقل الكسائي، إذ كان مثقفاً ثقافةً كلامية فلسفية، فكانت قدرته على الاستنباط والتحليل والتركيب واستخراج القواعد والأقيسة لا تُقْرَن إليها قدرةُ أستاذه[٤].

ثمّ كان أنْ تطوّر القياس النحوي تطوّراً سريعاً، أوغَلَ فيه أبو علي الفارسي، وتلميذه ابن جني. غير أنّ القياس عند سيبويه والنحويين الأوائل كان يعتمد على الحسّ اللغوي، وطبيعة الأساليب العربية، وتغلب عليه الروح الفطرية على الصناعة

---

(١) الكتاب: ٢/ ٤٠٢.

(٢) ينظر: أصول النحو العربي: ٩٥.

(٣) ينظر: إنباه الرواة: ٢/ ٢٦٧، وبغية الوعاة: ٢/ ١٥٨، والمدارس النحوية: ١٧٦.

(٤) ينظر: المدارس النحوية: ١٩٦.

الفلسفية أو المنطقية، ولا يبعد عن الذهن الإنساني في محاكماته البسيطة.

ويمكن القول: إنّ القياس النحوي ظهر منذ بدايات وضع أصول النحو العربي، إذ لجأ إليه ابن أبي إسحاق الحضرمي، وتلميذه عيسى بن عمر، ثم نمّاه الخليل وسيبويه، ولا نجد نحوياً بصرياً أو كوفياً إلا والقياس عنده مقدّسٌ كالسماع.

وسأحاول أن أبيّن في هذا الفصل أنّ طبيعة القياس عند الكوفيين لا تختلف عن طبيعة القياس في «كتاب سيبويه»، وإنْ كانوا توسّعوا فيه، ومدّوه ليشمل الشاذ النادر من لغات العرب، غير أنّ هذا ليس الغالب في أقيستهم، بل نجد أنهم تأثروا في أكثر أقيستهم بطبيعة القياس في «كتاب سيبويه».

*** طبيعة القياس في «كتاب سيبويه» وبيان أثره في أقيسة الكوفيين:**

تبيّن من تعريف القياس وما يُراد به أنّ للقياس أربعة أركان هي: أصل: وهو المقيس عليه، وفرع: وهو المقيس، وحكم، وعلّة جامعة.

غير أنّ للمقيس عليه شروطاً منها:

ـ ألاّ يكون شاذاً خارجاً عن سنن القياس، فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه، من ذلك قولهم: استصوب، واستحوذ، وأغيلت المرأة، واستنوق الجمل، واستتيسَت الشاة[1]. يقول ابن جنّي: «واعلم أنّ الشيء إذا اطّرد في الاستعمال وشذّ عن القياس، فلا بُدَّ من اتباع السمع الوارد به فيه بنفسه، لكنه لا يُتّخذ أصلاً يُقاس عليه غيره. ألا ترى أنك إذا سمعت: استحوذ واستصوب أديتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما»[2].

---

(١) ينظر: الخصائص: ١/ ٩٨، والاقتراح: ٩٧.

(٢) ينظر: الخصائص: ١/ ٩٩.

وهذا مذهب سيبويه، فقد نصَّ على الشاذ من غير أن يدعو إلى القياس عليه، يقول: «وقالوا في التحوُّل من حال إلى حالٍ هكذا، وذلك قولك: استَنْوَقَ الجمل، واستتيست الشّاة»[١]. فهذا شذوذ في كلام العرب المسموع؛ لأنّ من عادتهم أنْ يقلبوا الواو أو الياء في مثل هذين اللفظين ألفاً، فهم يقولون: استعاذ بالله، واستباح الحرمات، واستجاب له، واستتابه... ولكنهم أبقوا على الواو في استحوذ، واستنوق شذوذاً. ومثل ذلك في: أغيلت المرأة، إذ كان القياس يقضي أن تقلب الياء ألفاً، كما قلبت هي والواو في: أفاد، وأقام، وأقال، وأراد، وأثاب، وأبان، ... إلخ[٢].

ولعل الكوفيين لا يخالفون سيبويه في هذا الشرط، فهم لا يجيزون ـ في الغالب ـ القياس على الشاذ، وهذا ما نلحظه في قول المؤدب: «فإنْ قال قائل: قد جاء مَزْيَدٌ، فقل: هذا شاذ، كما يشذّ قولهم: مَحْبَب. ونظير هذا من الفعل: ﴿ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾[المجادلة: ١٩]، وأغيلت المرأة، وأجود، وأطيب، إلا أنّ هذا يكون في الاعتلال ويجري على قياس باب المطّرد إلا في: استحوذ، وأغيلت المرأة، فإنّ بعض النحويين لم يسمعهما معتَلَّتَين في اللغة، ويقول: رُبَّ حرف جاء هكذا فيحفظ كما جاء، ولا يستعمل القياس فيه»[٣]. وفي قوله: «ولا يجوز

---

(١) الكتاب: ٤/ ٧١.

(٢) ينظر: أصول النحو العربي: ١٠٦ ـ ١٠٧.

(٣) دقائق التصريف: ٢٨٦ ـ ٢٨٧. يقول ابن جني في باب تعارض السماع والقياس: «إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقِسْه على غيره، وذلك نحو قول الله تعالى: ﴿ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾ فهذا ليس بقياس، لكنه لابدّ من قبوله، لأنك إنما تنطق بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم. ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره، ألا تراك لا تقول في استقام: استَقْوَم، ولا في استباع: استَبْيَع». الخصائص: ١/ ١١٧.

أن يقال: قِال، لأنّ القاف في: (قلتُ) مضمومة لا يجوز كسرها. وقد قال يونس: هذا مِالٌ، وهو شاذٌ لا يقاس عليه»(١). فالمؤدب نصّ على إمالة: هذا مِال، استناداً إلى قول يونس، ولكنه لا يجيز القياس عليه، لأنه شاذٌّ.

ونصبُ الاسم يبطل إذا سقطت ألف الاستفهام من قِبَل أنها تأتي بمعنى التعجب والتقدير والتوبيخ فتدل بذلك على الفعل المنوي، فإذا سقطت رجع الكلام إلى محض الخبر الذي لا يحتمل ضمير فعل. وما جاء منصوباً مع غير الألف فهو شاذ لا يُقاس عليه، قال المؤدب: «قال الفراء: إذا سقطت ألف الاستفهام من كل ما استُعْمل منصوباً رجع إلى الرافع فيقال: قائمٌ والناس قد قعدوا، جالسٌ والقوم قد رحلوا. . . وقال الأحمر مثل قول الفرّاء وزاد أنّ العرب نصبت ثلاثة أحرف مع غير الألف، وهي: حامِلَها عَلِمَ الله، حابسَها علمَ الله، آخذَها علم الله. وهي عنده غير مقيس عليها لأنها شذت عن الباب وخالفت ما عليه مجراه»(٢). فخلفٌ الأحمر وإنْ ذكر هذه الأحرف الثلاثة، لكنّه لا يجيز القياس عليها لشذوذها.

والهمزة تبدل من الواو المكسورة أو المضمومة، نحو الإرث والإسادة والإشاح، وقوله: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾، أما الواو المفتوحة فلا يجوز إبدالها ألفاً، وما جاء بالألف فهو شاذ لا يقاس عليه، قال المؤدب: «فإذا كانت الواو مفتوحة فليس فيها إبدال إلا أنْ يشذّ شيء فيجيء على غير القياس، كما قالوا: امرأةٌ أَناةٌ،

(١) دقائق التصريف: ٥٣٣.

(٢) دقائق التصريف: ٤٧٦، وفي معاني القرآن للفرّاء: ٢/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨: «العرب تقول: أثعلباً وتفرّ، كأنّهم أرادوا: أترى ثعلباً وتفرّ. وسمعت بعض العرب يقول لأسير أسره ليلاً، فلما أصبح رآه أسود، فقال: أعبداً سائر الليلة، كأنّه قال: ألا أراني أسرت عبداً منذ ليلتي. . . فهذا في كل تعجّب خاطبوا صاحبه، فإذا كان يتعجب من شيء ويخاطب غيره أعملوا الفعل، فقالوا: أثعلب ورجل يفرّ منه، لأنّ هذا خطاب لغير صاحب الثعلب».

وهي وَناةٌ من الونى. وقالوا: أحدٌ، وهو وَحَـدٌ. وهذا شاذٌّ ليس مما يتّخذ أصلاً وإنما يحفظ نادراً»(١).

ـ ويشترط النحاة أن يكون المقيس عليه كثيراً مطرداً في لغات القبائل العربية الفصيحة، ولذلك أنكروا أنْ يُقاس على القليل. وهذه النظرة الأصولية تبدو واضحة في كثير من مواقف نحاة البصرة خاصة. غير أنّها لا تظهر في مواقف نحاة الكوفة إلا قليلاً، فقد أجاز ثعلب أن يُجمع بَرِيء، على بُراءٌ، إلى جانب بُرَآء. وإنْ كان لم يسمعه من فصحاء العرب، وذلك قياساً على ما سُمع من قول إحدى الأعرابيات أفي السَّوَة أَنْـتُنَّهْ. تريد: ألا في السَّوءَة أنتنّـه. فالأعرابيـة هنا طرحت الهمـزة من السّوءَة، فقالت: السَّوَة. فأجاز ثعلب أن يسقط الهمـزة من برءاء، فيقول: بُراء، غير أن المبرّد كان يرفض أن يقيس في مناظرة ثعلب: بُراء على قول الأعرابية: أفي السَّوَة أَنْـتُنَّه. وقال: «لا يُتْرَكُ كتاب الله وإجماعُ العرب لقول أعرابية رعناء»(٢).

وكان سيبويـه يبني قواعده على الكثرة المطردة من كلام العـرب، ويجعل القليل النادر لغةً لا يُقاس عليها، وهذا واضح في المصادر كثيراً، يقول: «وقد جاء على فُعلان نحو الشُّكران والغُفران. وقالوا: الشُّكور، كما قالوا: الجُحود. فإنما هذا الأقلُّ نوادرُ، تُحفَظ عن العرب، ولا يُقاس عليها، ولكنّ الأكثر يُقاس عليه»(٣). وقد صرَّح بذلك في مواضع كثيرة من كتابه منها قولـه: «وإذا كان الاسم على بناء (فَعَال) نحو (حَذامِ) و(رَقاشِ) لا تدري ما أصله أمعدول أم غير معـدول، أمـؤنث أم مذكر، فالقياس أن تصرفـه لأنّ الأكثر من هذا البناء مصروف غيـر معدول مثل

(١) دقائق التصريف: ٢٤٢.

(٢) مجالس العلماء: ٩٤ ـ ٩٥.

(٣) الكتاب: ٤/ ٨.

الذَّهاب والصَّلاح والفَساد والرَّباب»[١].

وقال في قول بعضهم: «إنّ الفكاهة لَمَقْوَدةٌ إلى الأذى» حيث جاؤوا بـ (مَقْوَدة) على الأصل: «وهذا ليس بمطّرد، كما أنّ أجَوَدْتُ ليس بمطّرد»[٢].

وهذه النظرة الأصولية نقف عليها عند نحاة الكوفة وإنْ لم تبلغ قوة نظرة سيبويه والبصريين، فقد ذهب المؤدب مذهب سيبويه، مُنكراً القياس على (مَقْوَلة)، لأنه قليل ليس بمطّرد، يقول: «ومثل من الأمثال: (إنّ الفكاهة مَقْوَدَةٌ إلى الأذى) جاؤوا بها على الأصل، وليس بمطّرد في كلام العرب. ولا يُقال على هذا: مَقْوَلة ولا مَبْيَعة»[٣].

والفراء ـ في الغالب ـ يفضّل القياس على الكثير والشائع ويدعو إليه ما دام له وجه، ويكره القياس على القليل، يقول: «ولستُ أستحبّ ذلك لقلّته»[٤].

لذلك نجده ينكر القياس على قولهم: «مالك قائماً» و«مالك الناظرَ في أمرنا» ولا يجيزه، يقول: «تقول: مالك قائماً، فلا تبالي أكان المنصوب معرفةً أو نكرة، يجوز في الكلام أن تقول: مالك النّاظرَ في أمرنا، لأنه كالفعل الذي يُنصب بكان وأظن وما أشبههما. وكل موضع صلحت فيه فعل ويفعل من المنصوب جاز نصب المعرفة منه والنكرة، كما تنصب كان وأظنّ، ولا تقل: ما أمرُكَ القائمَ، ولا ما خطبُكَ القائمَ، قياساً عليهنّ، لأنهنّ قد كَثُرْنَ، فلا يُقاس الذي لم يستعمل على ما قد استُعمل، ألا ترى أنهم قالوا: أيش عندك؟ ولا يجوز القياس على هذه

(١) المصدر نفسه: ٣/ ٢٨٠.

(٢) المصدر نفسه: ٤/ ٣٥٠.

(٣) ينظر: دقائق التصريف: ٢٨٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن: ١/ ١٩.

في شيء من الكلام»[١].

وهو يقف مع الكسائي الذي عاب دخول لام الأمر على المضارع الوارد بصيغة المخاطب، لأنّه قليل في كلام العرب يقول: «وكان الكسائي يعيب قولهم: (فلتفرحوا)[٢] لأنّه وجده قليلاً فجعله عيباً، وهو الأصل»[٣].

وذكر ابن الأنباري أنّه يُقال للذكر من الطير: طائر، وللأنثى: طائر بغير هاء، وإنْ ورد عن بعض العرب قولهم: هذا طائرٌ حَسَنٌ، وهذه طائرةٌ حَسَنَةٌ، لأنه قليل في كلام العرب. مستنداً إلى قول يونس: «وهي قليلةٌ في كلام العرب»[٤].

ولا يجيز المؤدب القياس على قول طرفة[٥]:

ألا أيُّهَذَا الزَّاجري أحْضُرَ الوغَى وأنْ أشهدَ اللّذاتِ هل أنتَ مُخْلِدِي

ولا على قول بعض العرب: أريدُ أُكرِمَكَ وأَخْشَى تلومَني، بنصب (أحضر)، ونصب (أكرمك) و(تلومني) على أنّ (أنْ) مضمرة. لأن هذا قليل في كلام العرب، يقول: «وهذا شاذٌّ قليلٌ على توهم (أنْ) لوقوعها هاهنا، والقياس الرفع»[٦].

---

(١) معاني القرآن: ١/ ٢٨١.

(٢) تقدم تخريجها، ص٣٣١.

(٣) معاني القرآن: ١/ ٤٦٩ ـ ٤٧٠، وينظر: ص٦٠٦.

(٤) ينظر: المذكر والمؤنث: ١/ ١٤٨.

(٥) البيت من معلقته، وهو في ديوانه: ٣١، والكتاب: ٣/ ٩٩، والمقتضب: ٢/ ٨٥، ١٣٦، ومجالس ثعلب: ١/ ٣١٧، وشرح أبيات سيبويه: ٢/ ٤٩، وتحصيل عين الذهب: ٤٢٤، وشرح المفصَّل: ٢/ ٧، ٧/ ٥٢، والمقاصد النحوية: ٤/ ٤٠٢، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٨٠٠، والخزانة: ١/ ١١٩. برواية: (ألا أيها اللائمي...).

(٦) دقائق التصريف: ١٣٢.

وكذلك ثعلب يرى أنّ نصب الفعل المستقبل على توهم (أنْ) شاذ لا يُقاس عليه، يقول: «خُذ اللصّ قبلَ يأخذَك، هذا شاذ، وخُذ اللصّ قبلَ يأخذُك، القياس»[(١)]. وأنشد بيت طرفة، ثم قال فيه: «ويُرْوَى (أحضرُ)، والرفع القياس»[(٢)].

وهذا موافق لمذهب سيبويه، فإنه قال: «وتقول: مُرْهُ يحفرْها، ولو قلت: مرْهُ يحفرُها، على الابتداء كان جيداً. وقد جاء رفعه على شيء هو قليلٌ في الكلام، على مُرْهُ أن يحفرَها، فإذا لم يذكروا (أنْ)، جعلوا المعنى بمنزلته في عسينا نفعلُ. وهو في الكلام قليل، لا يكادون يتكلمون به، وقد جاء في الشعر»[(٣)].

وعقد أبو البركات في إعمال (أنْ) محذوفة مسألة للخلاف قال فيها: «ذهب الكوفيون إلى أنّ (أنْ) تعمل في الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدل، وذهب البصريون إلى أنها لا تعمل مع الحذف من غير بدل»[(٤)]. وهذا خلاف ما قاله ثعلب والمؤدب لأنّ النصب بـ (أن) محذوفة شاذ عندهما، والرفع هو القياس.

غير أنّ النحاة قد يضطرون إلى القياس على القليل، لأنّهم لم يقعوا على غيره، يقول السيوطي: «ليس من شرط المقيس عليه الكثرة، فقد يُقاس على القليل لموافقته للقياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته له»[(٥)]. وقد أجاز سيبويه القياس على القليل في مواضع معينة، فهو يقيس على قولهم في النَّسب إلى (شَنُوءَة): (شَنَئِيّ)، يقول: «فإنْ أضفت إلى عَدُوَة قلت: عَدَوِيّ من أجل الهاء، كما قلت في شَنُوءَة:

---

(١) مجالس ثعلب: ١/ ٣١٧.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الكتاب: ٣/ ٩٩.

(٤) الإنصاف، المسألة رقم (٧٧): ١/ ٩١.

(٥) الاقتراح: ٩٩.

شَنَئِيّ»[١]. ويعلّل أبو الحسن الأخفش تجويز القياس هنا على شنوءة، وإنْ جاء هذا في حرف واحد، بقوله: «إنه جميع ما جاء. أي: إنّ الذي جاء في (فَعُولة) هو هذا الحرف والقياس قابِلُه، ولم يأتِ فيه شيءٌ ينقضه، فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء وكان أيضاً صحيحاً في القياس مقبولاً فلا غَرْوَ ولا ملام»[٢].

ونحاة الكوفة قد يجيزون القياس على القليل، فالفرّاء لا يمانع في القياس على القليل، ولكنه لا يتحمّس له، مثل جواز إيراد الكلام المحكي من غير تصريحٍ بالحكاية، قياساً على قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾[الأعراف: ١١٠]، على الرغم من قلّته في الشعر أو غيره، يقول: «فقوله: ﴿يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ﴾ من الملأ، ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ من كلام فرعون. جاز ذلك على كلامهم إياه، كأنّه لم يُحْكَ وهو حكاية. فلو صَرَّحتَ بالحكاية لقلت: يريد أن يخرجكم من أرضكم، فقال: فماذا تأمرون. ويحتمل القياس أنْ تقول على هذا المذهب: قلت لجاريتك قومي، فإني قائمة، تريد: فقالت: إني قائمة، وقلّما أتى مثله في شعر أو غيره، قال عنترة[٣]:

الشّاتِمَيْ عِرْضي ولم أَشْتِمْهُما ... والنّاذرَيْنِ إذا لقيتُهما دَمِي

فهذا شبيه بذلك، لأنّه حكاية، وقد صار كالمتصل على غير حكاية، ألا ترى أنه أراد: النّاذرَين إذا لقينا عنترة لنقتلَنّه، فقال: إذا لقيتهما، فأخبر عن نفسه،

---

(١) الكتاب: ٣/ ٣٤٥.

(٢) نقل كلامه ابن جني وفسّره. ينظر: الخصائص: ١/ ١١٦، والاقتراح: ١٠٠.

(٣) البيت من معلقته، وهو في ديوانه: ٢٢٢، وروايته: (والناذرين إذا لم ألقهما دمي)، وشرح القصائد السبع: ٣٦٤.

وإنما ذكراه غائباً. ومعنى لقيتهما: لقياني»[١].

كما أجاز القياس على قراءة (نُصْب) بضم النون وتسكين الصاد، وبفتح النون والصاد معاً، من قوله تعالى: ﴿بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ﴾[٢][ص: ٤١]، لأنّ القراءة بهاتين اللغتين جارٍ على كلام العرب، يقول: «اجتمعت القرّاء على ضم النون من: ﴿بِنُصْبٍ﴾ وتخفيفها. وذكروا أن أبا جعفر المدني قرأ: (بنصَب وعذاب) بنصب النون والصاد. وكلاهما في التفسير واحد. والنُّصْبُ والنّصَب إذا خُفّف ضُمَّ أوله ولم يثقّل لأنهم جعلوهما على سمتين، إذا فتحوا أوله ثقّلوا، وإذا ضمّوا أوله خفّفوا. وأنشدني بعض العرب[٣]:

لئن بَعثت أمّ الحُمَيْدَيْنِ مائراً لقد غَنِيَت في غيرِ بؤسٍ ولا جُحْدِ

والعرب تقول: جَحِدَ عيشهم جَحَداً: إذا ضاق واشتدّ، فلما قال: جُحْد، وضم أوله خفّف. فابن على ما رأيت من هاتين اللغتين»[٤].

وقد يرى أنّ القليل ـ أحياناً ـ هو القياس، يقول في اشتقاق المصدر واسم المكان والزمان: «فإذا كان (يفعَل) مفتوح العين آثرت العرب فتحها في (مفعَل)، اسماً كان أو مصدراً. وربما كسروا العين في (مفعل) إذا أرادوا به الاسم. منهم مَنْ قال: ﴿مَجْمِعِ البحرين﴾[٥][الكهف: ٦٠]، ....

(١) معاني القرآن: ١/ ٣٨٧.

(٢) قرأ يعقوب بفتح الصاد والنون، وقرأ أبو جعفر بضمهما، وقرأ الباقون بضم النون وسكون الصاد. المبسوط: ٣٨٠، وغاية الاختصار: ٢/ ٦٣٧، والنشر: ٢/ ٣٦١.

(٣) ورد هذا البيت عن الفرّاء في اللسان (جحد): ٣/ ١٠٦.

(٤) معاني القرآن: ٢/ ٤٠٥ ـ ٤٠٦.

(٥) وهي قراءة عبدالله بن مسلم بن يسار والضحاك. مختصر شواذ القرآن: ٨٠، =

وهو القياس، وإنْ كان قليلاً»[1].

وكأنّه يريد بالقياس هنا: أنّ الأصل الفرق بين المصدر والاسم. فالفتح للمصدر، والكسر لاسم المكان والزمان. فهذا هو القياس في الأصل، ولكنه خولف في بعض المواطن، فجاء اسم المكان مفتوحاً كالمصدر، إذا كان الفعل الثلاثي مفتوح العين في المضارع، وهو الأكثر في استعمال العرب[2]. ولذلك نجده يرجح قراءة العامة بفتح: ﴿مَطْلَعِ﴾ في قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[3] على قراءة الكسائي: (مطلِع) بالكسر، لأنه مصدر، ويعدّها الأقوى في القياس، يقول: «وقول العوام أقوى في قياس العربية، لأنّ المطْلَع بالفتح هو الطلوع، والمَطْلِع: المشرق، والموضع الذي تطلع منه، إلا أنّ العرب يقولون: طلعت الشمس مطلِعاً، فيكسرون وهم يريدون المصدر»[4].

وهو يرى في تعليله لقراءة (إنّ) بالتشديد و(هذان) بالألف، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[5] أنّ القليل هو الأقيس، خشية أنْ يخالف رسم القرآن، يقول: «ولست أشتهي على أنْ أخالف الكتاب. . . فقراءتنا بتشديد (إنّ) وبالألف على جهتين؛ إحداهما: على لغة بني الحارث بن كعب، يجعلون الاثنين في

= والمحتسب: ٢/ ٣٠، والبحر المحيط: ٧/ ٢٠٠.

(١) ينظر: معاني القرآن: ٢/ ١٤٨.

(٢) قال ابن جني: «يكون ﴿مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾ هو مكان من جمَع يجمَع، فقياسه مَجْمَع، لولا ما ذكرنا من الحمل على نظيره». المحتسب: ٢/ ٣٠.

(٣) تقدم تخريجها، ص٥٤٢.

(٤) معاني القرآن: ٣/ ٢٨١، وينظر: دقائق التصريف: ١٢٤.

(٥) تقدم تخريجها، ص١٩٩.

رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف، وأنشدني رجل من الأَسْد[١] عنهم، يريد: بني الحارث[٢]:

فَأَطْرَقَ إِطْراقَ الشُّجاعِ ولو يرى مَسَاغاً لنابـاه الشجاعُ لَصَمَّما

قال: وما رأيت أفصح من هذا الأسْدي، وحكى هذا الرجل عنهم: هذا خطُّ يدا أخي بعينه. وذلك ـ وإنْ كان قليلاً ـ أقيس، لأنّ العرب قالوا: مسلمُون، فجعلوا الواو تابعةً للضمة، لأنّ الواو لا تُعْرَب، ثم قالوا: رأيت المسلِمين، فجعلوا الياء تابعةً لكسرة الميم. فلما رأوا أنّ الياء من الاثنين لا يمكنهم كسرُ ما قبلها، وثبت مفتوحاً، تركوا الألف تتبعه، فقالوا: رجلان في كل حال»[٣].

وكأنّ الفرّاء يريد بالأقيس هنا: أن يكون المثنى بالألف في حالة رفعه ونصبه وجرّه، إتباعاً للفتحة التي لا يمكن كسرها، وذلك حملاً على الجمع من حيث الإتباع لا الإعراب، لأنّ الواو جاءت في الجمع تابعةً للضمة والتي هي علامة الإعراب، والياء جاءت تابعةً للكسرة والتي هي علامة الإعراب. وهو لا ينكر أنّ القياس في إعراب المثنى أن يكون بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجرّاً، يؤكد ذلك

---

(١) الأسْد لغة في الأزد، يقال: هم الأسْد أسْد شَنُوْءة. اللسان (أسد): ٣/ ٧٢.

(٢) البيت للمتلمس الضبعي في ديوانه: ١٤٣، وروايته: (مساغاً لنابَيْه...)، والأصمعيات: ٢٤٦، وسر صناعة الإعراب: ٢/ ٧٠٤، وشرح المفصل: ٣/ ١٢٨.

(٣) معاني القرآن: ٢/ ١٨٤. وقال ابن جني في سر صناعة الإعراب: ٢/ ٧٠٤: «من العرب مَن لا يخاف اللبس، ويُجري الباب على أصل قياسه، فيدع الألف ثابتة في الأحوال الثلاث، فيقول: قام الزيدان، وضربت الزيدان، ومررت بالزيدان، وهم بنو الحارث بن كعب، وبطن من ربيعة». وقال ابن يعيش: «وهي لغة فاشية». شرح المفصل: ٣/ ١٢٩، وقال الأشموني في شرحه على الألفية: ١/ ١٢٧: «وأنكرها المبرد، وهو محجوج بنقل الأئمة».

قوله: «وقد اجتمعت العرب على إثبات الألف في: كلا الرجلين في الرفع والنصب والخفض وهما اثنان، إلا بني كنانة فإنهم يقولون: رأيتُ كِلَي الرّجلين، ومررت بكِلَي الرجلين. وهي قبيحة قليلة، مَضَوا على القياس»[1].

فهو يرى أنّ بني كنانة خالفوا استعمال العرب في (كلا) جَرْياً على القياس في إعراب المثنى بالألف في حالة الرفع، وبالياء في حالتي النصب والجر.

وقد نجد الكوفيين يشيرون إلى ما جاء في كلام العرب على غير القياس، فابن الأنباري يرى أنّ القياس في النسبة إلى (كلاّء) وإلى (مشّاء): هو كلاّئي، ومشّائي بالهمز، غير أنّ العرب قالت في النسبة إلى مشّاء: مشّاوي على غير القياس، شبهوا همزته بهمزة حمراء التي تبدل واواً في النسبة، يقول: «ويقال: رجل كلائي بالهمز لأنّها مدّة أصلية. وبعضهم يقول: كلاّوي، فيشبّه الهمزة الأصلية بالمجهولة، كما قالوا: رجل كساوي، فشبهوا الهمزة في الكساء، وهي أصلية بالهمزة المجهولة، فقلبوها واواً، كما قالوا: رجلٌ حمراوي وبيضاوي، ونسبوا إلى بني المشّاء من بني سعد مشّاوي، والقياس: مشّائي، لأنها همزة أصلية، وقد يُترَك القياس في النسب كثيراً»[2].

وهذا موافق لمذهب سيبويه في النّسب، فإنّه يقول: «واعلم أنك إذا أضفت إلى ممدود منصرف فإنّ القياس والوجه أنْ تُقِرّه على حاله، لأنّ الياءات لم تبلغ غاية الاستثقال، ولأنّ الهمزة تجري على وجوه العربية غير معتلّة مُبْدَلة، وقد أبدلها ناسٌ من العرب كثير على ما فسّرنا، يجعل مكان الهمزة واواً»[3].

---

(١) معاني القرآن: ٢/ ١٨٤.

(٢) المذكر والمؤنث: ١/ ٤٩٠.

(٣) الكتاب: ٣/ ٣٥١.

ويرى ابن الأنباري أنّ وجه الكلام في قولهم: (هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ) رفع (خَرِب) على أنه نعت لـ (جُحْر)، ولكنه أُتْبِع حركة (ضبٍّ) على الجوار. فالقياس عنده رفع (خرب)، يقول: «قالوا: هذا جُحرُ ضبٍّ خَرِبٍ، فخفضوا خَرِباً على الجوار لضبٍّ، وهو في الحقيقة نعتٌ للجُحر»[١].

وهذا موافق لمذهب سيبويه، لأنّ القياس عنده رفع (خرب) لأنه نعت لـ (جُحر)، يقول: «فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس؛ لأنّ الخرب نعتُ الجُحْر، والجُحرُ رفعٌ، ولكنّ بعض العرب يجرّه»[٢].

ولذلك لا يمكن أن يُرْكَنَ إلى قول بعض الباحثين: «الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالفٍ للأصول جعلوه أصلاً وبوّبوا عليه»[٣]، وقولهم: «عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظاً في شعرٍ أو نادر كلامٍ جعلوه باباً أو فصلاً»[٤]. أو قبوله قبولاً مطلقاً، لأنهم وإنْ أجازوا القياس على القليل، لم يفضلوا ذلك أو يميلوا إليه كما تقدّم من قول الفراء: «ولست أستحب ذلك لقلته»[٥].

ولعل الكوفيين قد توسّعوا في القياس، ولكنّ ذلك لا يعني أنهم يتساهلون بالقياس على القليل، أو أنهم يصنعون ذلك بكل شاهد مخالف للأصول بل كانوا يميلون في دراستهم إلى الجمع بين النقل والقياس، يقول الحلواني: «وقياس الكوفيين ـ كما يبدو في «الإنصاف» ـ كثير وافر، فثَمةَ مسائل كثيرة، اعتمدوا فيها

---

(١) المذكر والمؤنث: ١/ ٣٩٦.

(٢) الكتاب: ١/ ٤٣٦.

(٣) ينظر: الاقتراح: ٢٠٢.

(٤) ينظر: همع الهوامع: ١/ ٤٥، والمدارس النحوية: ١٦١ ـ ١٦٢.

(٥) ينظر: ص٦١٧ من هذا البحث.

على القياس وحـده، ومسائل أكثر جمعوا فيها بين النقل وبينه، وهي أكثر من أن تُحْصَى»[١].

ونحاة الكوفـة يلتزمون ـ في الغالب ـ في قياسهم بحمل الفرع على الأصل، ويرون أنّ الفرع ينحط مرتبة عن الأصل، كما يجيزون حمل الأصل على الفرع، وهم يرون القياس على الضدّ صحيحاً صحّة القياس على النظير[٢]. وهذا منهج سيبويه في القياس. وسأذكر بعض الأمثلة من قياس سيبويه والكوفيين، لعلها تبيّن أنّ قياس الكوفيين قريب الشبه من قياس سيبويه في المنهج، وأنّهم تأثّروا في ذلك بكتابه.

*** حمل الفرع على الأصل (مراعاة الأصل):**

اهتمّ سيبويه بالأصل، وكان يرى أنّـه يختص بعمل، أو ينفـرد بظاهرة ما، والفرع يشبهـه، فَيُحْمَلُ عليـه، ويعمـل عملـه، ويأخـذ سمتـه. من ذلك إعلال (مَفْعول) قياساً على إعلال فعله المبني للمجهول (فُعِل)، لأنّ (مفعول) فرعٌ على (فُعِل) في العمل، كما أنّ (فاعل) فرعٌ على (فَعَل)، يقول: «ويعتل مفعول منهما كما اعتل فُعل، لأنّ الاسم على فُعل: مفعول، كما أنّ الاسم على فَعَل: فاعل، فتقول: مَزورٌ ومَصُوغٌ، وإنما كان الأصل: مَزوُورٌ، فأسكنوا الواو الأولـى، كما أسكنوا في يَفْعَلُ وفَعَل، وحُذفت (واو) مفعول لأنه لا يلتقي ساكنان»[٣].

ومنه قياسـه النسب إلى (امـرأة) على النسب إلى (امـرئ)، يقـول: «وأما الإضافة إلى امْرِئٍ فعلى القياس تقول: امْرَئِيٌّ، وتقديرها: امْرَعِيٌّ لأنـه ليس من

---

(١) الخلاف النحوي وكتاب الإنصاف: ٣٣٣ ـ ٣٣٤.

(٢) قال السيوطي: «القياس في العربية على أربعة أقسام: حمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضدّ على ضدّ». الاقتراح: ١٠١.

(٣) الكتاب: ٤/ ٣٤٨.

بنات الحرفين، وليس الألف هاهنا بعوض، فهو كالانطلاق اسم رجل. وإن أضفتَ إلى امرأة فكذلك تقول: امْرَئِيٌّ، لأنك كأنك تضيف إلى امرئٍ»(١).

ومنه إعراب الفعل المضارع قياساً له على الاسم لمشابهته إياه، لأنّ الأصل في الأسماء أن تكون معربة، والأصل في الأفعال أن تكون مبنية، ولكنّ الفعل المضارع ضارع الأسماء مضارعة تامة فاستحق أن يكون معرباً. فهو فرعٌ حُمِل على الأسماء التي هي الأصل: يقول: «وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول: إنّ عبدالله ليفعَلُ، فيوافق قوله: لفاعل، حتى كأنك قلت: إن زيداً لفاعل، فيما تريد من المعنى. وتلحقه هذه اللام، كما لحقت الاسم، ولا تلحق (فَعَلَ) اللام. وتقول: سيفعل ذلك وسوف يفعل ذلك، فتُلحِقُها هذين الحرفين لمعنى، كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة»(٢).

ومن ذلك إدغام فعل الجمع قياساً على الفعل المفرد، يقول: «فإذا قلت: فَعَلوا وأُفعلوا قلت: حَيُوا وأُحيُوا، لأنك قد تحذفها في خشوُا وأُخشُوا. وقد قال بعضهم: حَيُّوا وعَيُّوا. لمّا رأوها في الواحد والاثنين والمؤنث إذا قالوا: حَيَّت المرأة، بمنزلة المضاعف من غير الياء، أجرَوا الجمع على ذلك»(٣). وكأنّ فعل الجمع فرعٌ حُمِل على الفعل المفرد وهو أصلٌ، يقول السيوطي ممثِّلاً لحمل الفرع على الأصل: «فمن أمثلة الأول: إعلال الجمع وتصحيحه حملاً على المفرد، فمن ذلك قولهم قِيَم ودِيَم في: قيمة وديمة، وزِوَجة وثِوَرة في: زَوْج وثَوْر»(٤).

---

(١) الكتاب: ٣/ ٣٦٨.

(٢) المصدر نفسه: ١/ ١٤.

(٣) المصدر نفسه: ٤/ ٣٩٦.

(٤) الاقتراح: ١٠١.

وسيبويه حين يهتم بمراعاة الأصل يرى أنّه أقوى من الفرع، لذلك يجيز صرف ما لا ينصرف في الشعر، لأنّ الأصل في الأسماء كلها الصرف، وإنما يُمنَع بعضها من الصرف لأسبابٍ عارضة تدخلها على خلاف الأصل، فإذا اضطر الشاعر ردّها إلى الأصل، ولم يعتدَّ بتلك الأسباب العارضة التي دخلت عليها، يقول: «اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صَرف ما لا ينصرف يشبّهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنّها أسماء كما أنّها أسماء»(١). ولذلك فإنّ صيغة التفضيل (أفعل) لا ينصرف عنده في معرفة ولا نكرة إذا كان صفةً، لأنه يشبه الأفعال، وإذا كان اسماً ينصرف في النكرة لبعدها من الأفعال، يقول: «فما كان من الأسماء أفعل، فنحو: أفكَلٍ، وأزمَلٍ، وأَيْدَعٍ، وأَرْبَع، لا تنصرف في المعرفة، لأنّ المعارف أثقل، وانصرفت في النكرة لبعدها من الأفعال، وتركوا صرفها في المعرفة حيث أشبهت الفعل، لثقل المعرفة عندهم»(٢).

وهذا المنهج في القياس سار عليه نحاة الكوفة، فهم يهتمون بالأصل كسيبويه ويحملون الفرع على الأصل. من ذلك إعلال اسم الفاعل حملاً على إعلال فعله المبني للمعلوم، لأنّ اسم الفاعل فرع على فعله في العمل، يقول المؤدب: «وإذا أخبرت عن الرجل بالفعل الماضي منه قلت: أقام، وأخاف. وكان في الأصل: أَقْوَمَ، وأَخْوَفَ. ولكنهم ألقَوا حركة الواو على الساكن الذي قبلها فانفتح، ثم أبدلت الواو ألفاً. وإذا أخبرتَ عنه بالفعل المستقبل قلت: يُقيم، ويُخيفُ، وأصله: يُقْوِمُ، ويُخْوِفُ. فألقيت حركة الواو على ما قبلها، ثم قلبت الواو ياءً، لأنها ساكنة وقبلها كسرة. وما كان من الياء من هذا فعلى هذا اللفظ مَجْراه، نحو: هو يُبِيْنُ،

(١) الكتاب: ١/ ٢٦.

(٢) المصدر نفسه: ٣/ ١٩٤.

وأصله: يُبْيِنُ، فألقيت حركة الياء على الباء فانكسرت الباء. والعلّة في النعت كالعلة في المستقبل سواء»[(١)].

ويقصد بالنعت: اسم الفاعل من يُقيم ويخيف: مُقيم ومُخيف، لقوله بعد ذلك: «وإذا أخبرت عن المفعول من هذا الباب قُلت: هو مُقام، ومُخاف. فألقيت حركة الواو على الحرف قبلها، ثم صَيَّرْتَ الواو ألفاً لانفتاح ما قبلها»[(٢)]. ويؤكده قوله في (باب حكم النعوت ووجوهها): «أولها ما جاء على معيار (فاعِل) والأنثى (فاعلة) بالهاء فرقاً بين المذكر والمؤنث، كقيلك: رجل قائمٌ، وامرأة قائمة»[(٣)].

ومن حمل الفرع على الأصل ما يمكن أن يستشفه القارئ من تعليل المؤدب لإعراب الفعل المضارع، يقول: «فإن قال قائل: لم حُرّك آخر الماضي حركةً واحدةً، وحُرِّك آخر المستقبل حركتين نصباً ورفعاً؟ فقل: لأنّ الماضي لم تتعلّق به أداةٌ من الأدوات فيكون مُحرَّكاً بوجهٍ سوى النصب، ألا ترى أنّه لا يجوز أنْ يُقال: لمْ ضَرَبَ، أو لن ضَرَب. والمستقبل تتعلق بأوله الأداة فيكون منصوباً بها ومجزوماً»[(٤)].

ولعله يقصد أنّ الفعل المضارع أُعْرِب لأنه يشبه الأسماء في دخول الحروف العاملة عليه، فالمضارع تدخل عليه حروف النصب والجزم، والأسماء تدخل عليها حروف الجرّ، يؤكد ذلك استشهاده بكلام سيبويه في تعليل إعراب المضارع، يقول: «وقال سيبويه: إنما ألزموا الفعل المستقبل حركتين لأنه أشبه الأسماء من

(١) دقائق التصريف: ٢٨٥ ـ ٢٨٦.

(٢) المصدر نفسه: ٢٨٦.

(٣) المصدر نفسه: ٦٥.

(٤) دقائق التصريف: ٢٦.

وجهين. ألا ترى أنك تقول: إنّ عبدالله ليضرب زيداً، فتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم. وتقول: سيضرب محمد زيداً، فتلحقه هذه السين كما تلحق الألف واللام أوائل الأسماء للتعريف»[١].

ومن ذلك إدغام فعل الجمع قياساً على الفعل المفرد، يقول الفراء: «وينبغي للجمع ألاّ يُدْغم لأنّ ياءه يُصيبها الرفع وما قبلها مكسور، فينبغي لها أن تسكن فتسقط بواو الجمع. وربّما أظهرت العرب الإدغام في الجمع إرادة تأليف الأفعال وأن تكون كلُّها مُشَدَّدة، فقالوا في حَيِيَتْ: حَيُّوا، وفي عَيِيَتْ: عيُّوا»[٢]. وكأنه يحمل فعل الجمع وهو فرع على الفعل المفرد وهو أصلٌ.

ومما يدل على اهتمام الكوفيين بالأصل ومراعاتهم له أنهم مثل البصريين يفصلون بين عوامل الأسماء وعوامل الأفعال، ويجدون أنّ الحرف لا يعمل إلا فيما اختص به، ولذلك منعوا أنْ تعمل (ما) الحجازية النصب في الخبر، لأنّ الحرف إنما يكون عاملاً إذا كان مختصاً، كحرف الخفض لما اختص بالأسماء عمل فيها، وحرف الجزم لما اختص بالأفعال عمل فيها، وإذا كان غير مختص وجب أن لا يعمل كحرف الاستفهام والعطف[٣].

كما أنّ نحاة الكوفة يراعون خصائص الأصل وأحكامه ويطبّقونها في أقوالهم ومناظراتهم، فهم يرون أنّ اللام التي تدخل على المبتدأ والخبر إنما هي لام القسم، وليست لام الابتداء، لأنّ هذه اللام يجوز أنْ يليها المفعول الذي يجب له النصب، وذلك قولهم: لَطعامك زيدٌ آكل، فلو كانت هذه اللام لام الابتداء لكان يجب أن

---

(١) المصدر نفسه: ٢٦.

(٢) معاني القرآن: ١/ ٤١١ ـ ٤١٢.

(٣) الإنصاف، المسألة (١٩): ١/ ١٥٥.

يكون ما بعدها مرفوعاً، ولمَا كان يجوز أن يليها المفعول الذي يجب أن يكون منصوباً»[١].

ويرى نحاة الكوفة أنّ الفرع ينحط عن مرتبة الأصل، لذلك لا يُعْتَدّ به، لأنه أضعف من الأصل، فالفعل (وضع ـ يَضَعُ) حُذفت الواو منه في المضارع وإنْ كانت عينه مفتوحة لأنها مكسورة في الأصل، وإنما فُتحت لأجل حرف الحلق الواقع في آخره، فالكسرة أصل، والفتحة فرع، لذلك لم يعتدوا بها، يقول ابن خالويه: «فإنْ وقعت الواو بين ياءٍ وكسرة مما فيه حرف من حروف الحلق لاماً أو عيناً، فتحوا عين الفعل، ولم يعتدوا بالفتحة، لأنها فرع، فأسقطوا الواو، مثل: يَسَعُ ويَقَعُ»[٢].

وجاء عنهم أنّهم يمنعون أنْ تعمل (أنّ) في الخبر، لأنّها «أشبهت الفعلَ فهي فرع عليه، وإذا كانت فرعاً عليه فهي أضعفُ منه، لأنّ الفرع أبداً يكون أضعفَ من الأصل، فينبغي ألا يعمل في الخبر جرياً على القياس في حطّ الفروع عن الأصول، لأنّا لو أعملناه عَمَلَهُ لأدّى ذلك إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز»[٣].

وينتج عن هذا أنّ ما يتصل بالأصل أقوى مما يتصل بالفرع، لهذا منعوا أنْ تعمل (ما) الحجازية في الخبر، قالوا: «إنما أعملها أهل الحجاز لأنهم شبهوها بـ (ليس) من جهة المعنى، وهو شَبَهٌ ضعيف، فلم تَقْوَ على العمل في الخبر، كما عملت (ليس) لأنّ (ليس) فعل و(ما) حرف. والحرف أضعف من الفعل»[٤].

وهذا موافق لمنهج سيبويه، فهو لم يعتدّ بالفتحة في الفعل (وسعَ يسَعُ) لأنّ

---

(١) الإنصاف، المسألة (٥٨): ١/ ٣٧٣.

(٢) شرح مقصورة ابن دريد: ٣٨٢. وينظر: دقائق التصريف: ٢٢١ ـ ٢٢٢.

(٣) الإنصاف، مسألة رقم (٢٢): ١/ ١٦٧.

(٤) المصدر نفسه، مسألة رقم (١٩): ١/ ١٥٥.

عينه مكسورة في الأصل، ولكنهم فتحوا عينه لحال حرف الحلق الواقع في آخره، يقول: «وأما وطئتُ ووطئ يطأ، ووسِع يسَعُ، فمثل: ورِمَ يرِمُ، وومِق يَمِقُ، ولكنهم فتحوا يفعَل وأصله الكسر، كما قالوا: قلعَ يقلع وقرأ يقرأ، فتحوا جميع الهمزة وعامة بنات العين»[1].

كما يرى أنّ تقديم معمول اسم الفعل عليه قبيح، لأنّ الفعل أصل، واسم الفعل فرع عليه في العمل، لذلك لا يقوى قوة الفعل، يقول: «واعلم أنّه يقبح: زيداً عليك، وزيداً حَذَرَك، لأنّه ليس من أمثلة الفعل، فقَبُحَ أنْ يجريَ ما ليس من الأمثلة مجراها، إلا أنْ تقول: زيداً، فتنصب بإضمارك الفعلَ، ثم تذكر (عليك) بعد ذلك، فليس يقوى هذا قوّة الفعل، لأنّه ليس بفعل، ولا يتصرّف تَصَرُّفَ الفاعل الذي في معنى يَفْعَلُ»[2].

ويؤكد ذلك أنّ البصريين احتجوا على منع تقديم معمول اسم الفعل عليه بأنْ قالوا: «هذه الألفاظ فرع على الفعل في العمل، لأنّها إنما عملت عَمَلَهُ لقيامها مقامه، فينبغي ألا تَتَصَرّفُ تصرُّفَه، فوجب ألا يجوز تقديم معمولاتها عليها، وصار هذا كما تقول في الحال: إذا كان العامل فيها غير فعل فإنه لا يجوز تقديمها عليه لعدم تصرّفه، فكذلك هاهنا، إذ لو قلنا: إنه يتصرف عَمَلُها، ويجوز تقديم معمولاتها عليها، لأدى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل وذلك لا يجوز، لأنّ الفروع أبداً تنحطّ عن درجات الأصول»[3].

---

(١) تقدم قوله، ص٥١٦.

(٢) الكتاب: ١/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣. وذهب الفرّاء مذهباً موافقاً لسيبويه، يقول: «وقلما تقول العرب: زيداً عليك، أو زيداً دونك. وهو جائز، كأنه منصوب بشيء مُضْمَر قبله». معاني القرآن: ١/ ٢٦٠.

(٣) الإنصاف، المسألة رقم (٢٧): ١/ ٢١١.

وجاء عنهم أنهم احتجوا لمنع عمل (أنْ) محذوفةً من غير بدل بأنْ قالوا: «إنّما عملت النصبَ لأنّها أشبهت (أنَّ) المشددة، وإذا كان الأصل المشبَّه به لا ينصب مع الحذف، فالفرع المشبَّه أولى أن لا ينصب مع الحذف، لأنّه يؤدي إلى أن يكون الفرع أقوى من الأصل، وذلك لا يجوز»[١].

وفكرة انحطاط الفرع عن مرتبة الأصل فكرة واضحة في قياس البصريين، يقول ابن السّرّاج: «إذا اضطر الشاعر فَقَصَرَ فقد ردّ الكلام إلى أصله، وليس له أن يمدَّ المقصور، كما لم يكن له أنْ لا يصرفَ ما ينصرف، لأنه لو فعل ذلك لأخرج الأصل إلى الفرع، والأصول ينبغي أنْ تكون أغلبَ من الفروع»[٢]. وهذا يدل على أنّ الكوفيين يتفقون مع سيبويه والبصريين في مراعاة الأصل، وفي كون الفرع ينحطّ مرتبةً عن الأصل.

*** حمل الأصل على الفرع:**

يرى سيبويه أن الفرع يُحمَل على الأصل، ولكنه يجيز أحياناً أن يُحمَلَ الأصل على الفرع. من ذلك حمل اسم الفاعل في إضافته إلى ما بعده وعمله الجرّ فيه، وهو معرّف بـ (ال)، على الصفة المشبهة، يقول: «هذا بابٌ صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فَعَلَ في المعنى، وما يعمل فيه، وذلك قولك: هذا الضاربُ زيداً، فصار في معنى: هذا الذي ضَرَبَ زيداً، وعَمِل عملَه، لأنّ الألف واللام مَنَعَتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين. وكذلك: هذا الضاربُ الرجلَ، وهو وجه الكلام. وقد قال قومٌ من العرب تُرضَى عربيّتهم: هذا الضاربُ الرجلِ، شبهوه بالحَسَنِ الوجهِ، وإنْ كان ليس مثله في المعنى ولا في أحواله، إلا أنه اسمٌ، وقد يَجُرُّ كما

(١) المصدر نفسه، مسألة رقم (٧٧): ٢/ ٩٣٠ ـ ٩٤.

(٢) الأصول في النحو: ٣/ ٤٤٧.

يَجُرُّ، ويَنْصِب أيضاً كما ينصب، وقد يشبّهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله»[١].

ويقول: «ومَنْ قال: هذا الضاربُ الرّجُلِ، لم يَقُل: عجبتُ له من الضرب الرجلِ، لأنّ الضاربَ الرجلِ مشبَّه بالحَسَنِ الوجه، لأنه وصف للاسم كما أنّ الحَسَنَ وصفٌ، وليس هو بحدّ الكلام»[٢].

غير أنّ اسم الفاعل هو الأصل في العمل من الأسماء، وإنما عملت الصفة المشبهة تشبيهاً باسم الفاعل، لذلك لا تقوى في العمل قوة اسم الفاعل لأنها فرع عليه في العمل، يقول في (باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه): «ولم تَقْوَ أن تعمل عمل الفاعل، لأنها ليست في معنى الفعل المضارع، فإنما شُبِّهت بالفاعل فيما عملت فيه. وما تعمل فيه معلوم، إنما تعمل فيما كان من سببها معرّفاً بالألف واللام أو نكرة، لا تُجاوز هذا، لأنه ليس بفعل ولا اسم هو في معناه. والإضافة فيه أحسنُ وأكثر، لأنه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في معناه، فكان هذا أحسن عندهم أن يتباعد منه في اللفظ، كما أنّه ليس مثله في المعنى وفي قوته في الأشياء»[٣]. يعني أنّ قولك: حسن الوجهِ، لم يجر مجرى حَسُنَ، كما جرى ضاربٌ مجرى ضَرَب. فكان الأحسن عندهم في (حسن) الإضافة لبُعد الإضافة من الفعل في اللفظ، كما تباعد حسن الوجه من الفعل ومما جرى مجراه في المعنى[٤].

ويؤكد ابن جني صحة حمل الأصل على الفرع بقوله: «يدلّ على صحته،

---

(١) الكتاب: ١/ ١٨١ ـ ١٨٢.

(٢) المصدر نفسه: ١/ ١٩٣.

(٣) المصدر نفسه: ١/ ١٩٤.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤/ ١٠٢.

ما عُرِف من أنّ العرب إذا شبّهت شيئاً بشيء مَكّنت ذلك الشبه الذي لهما وعمرت به الحال بينهما، ألا تراهم لما شبّهوا المضارع بالاسم فأعربوه، تمّموا ذلك المعنى بينهما، بأنْ شبّهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه»(١).

ومن حمل الأصل على الفرع قياس ما شابه الفعل المضارع لفظاً من الأسماء على الأفعال في منعها من الجرّ والتنوين، يقول: «واعلم أنّ ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء، أُجْرِيَ لفظُهُ مُجْرَى ما يستثقلون، ومنعوه ما يكون لِمَا يستخفّون. وذلك نحو: أبيض وأسود وأحْمَرَ وأصفر، فهذا بناءُ أذهبُ وأعلمُ، فيكون في موضع الجرّ مفتوحاً، استثقلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء»(٢).

فالاسم يُنوّن لخفّته والفعل لا يُنَوَّن لأنّه أثقل من الاسم، يقول سيبويه: «واعلم أنّ بعض الكلام أثقلُ من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأنّ الأسماء هي الأولى، وهي أشدُّ تمكّناً، فمِنْ ثَمَّ لم يلحقها تنوينٌ، ولحقها الجزم والسكون، وإنما هي من الأسماء»(٣). أي: إنّ الأصل هو الأسماء، والأفعال مشتقة من الأسماء، فهي فرع، يقول الرضي: «اعلم أنّ الفعل فرع على الاسم في اللفظ كما في المعنى، لأنه يحصل بسبب تغيير حركات حروف المصدر، فالمصدر مادة

(١) الخصائص: ١/ ١١٢، ٣٠٣، وينظر: الاقتراح: ١٠٢.

(٢) الكتاب: ١/ ٢١.

(٣) المصدر نفسه: ١/ ٢٠ ـ ٢١. وأشار المؤدب إلى أنّ الاسم أخفّ من الفعل، وعلّل تنوين الاسم وترك تنوين الفعل بذلك، يقول: «فإنْ قال قائل: لم تُرِك تنوين الفعل المستقبل في حدّ الرفع والنصب، ولم يُتْرَك تنوين الاسم ـ أعني: الاسم المنصرف ـ في الأوجه الثلاثة، فقل: لثقل الفعل وخفّة الاسم». دقائق التصريف: ٤١.

والفعل كالمركب من الصورة والمادة»[١]. هذا يعني أنّ الاسم، وهو أصلٌ، حُمل على الفعل، وهو فرعٌ، في منعه من التنوين.

يؤكد ذلك قول الزجاج: «فأما الجرّ وهو الخفض فإنما امتنع فيما لا ينصرف، من قبل أنّ ما لا ينصرف فرعٌ في الأسماء، كما أنّ الأفعال فرع عن الأسماء، لأنّ الاسم قبل الفعل، فقد أشبَهَ ما لا ينصرف الفعلَ فلا يكون في أنحاء إعرابه ما لا يدخلُ الفعلَ»[٢].

وكلام ابن الأنباري حين علل منع تنوين الأسماء المؤنثة يشبه كلام سيبويه لأنه يحمل الاسم في منعه من التنوين على الفعل المستقبل، يقول: «واعلم أنّ أسماء المؤنث كلَّها لا تُجْرَى إلا يسيراً من أسمائهم نحو هِنْد ودَعْد وجُمْل ونُعْم. وما لا يُجرَى لا يدخُلُه تنوينٌ ولا خفضٌ، لأنّ إعرابه مشبّه بإعراب المستقبل، فمنعوه التنوين كما منعوا المستقبل»[٣].

ولعل من ذلك حمل الوصل على الوقف[٤]، يقول ابن الأنباري في شرحه لبيت امرئ القيس[٥]:

---

(١) ينظر: شرح الشافية: ٣/ ٨٨.

(٢) ينظر: ما ينصرف وما لاينصرف: ١ ـ ٢.

(٣) المذكر والمؤنث: ١/ ١٥٣.

(٤) يقول ابن جني: «ولما شبهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم: عليه السلام والرحمة... كذلك شبّهوا الوصل بالوقف في قولهم: سَبْسَبّا، وكلكلاّ». الخصائص: ١/ ٣٠٥، والاقتراح: ١٠٢.

(٥) البيت أول معلقته، وهو في ديوانه: ٨، والكتاب: ٤/ ٢٠٥، ومجالس ثعلب: ١/ ١٠٤، والمنصف: ١/ ٢٢٤، وتحصيل عين الذهب: ٥٦٦، والأمالي الشجرية: ٢/ ٣٩، وشرح المفصل: ٤/ ١٥، ٩/ ٣٣، ٧٨، ٨٩، ١٠/ ٢١، والمقاصد النحوية: ٤/ ٤١٤، =

قفا نبكِ من ذكـرى حبيـبٍ ومَنْـزِل بسِقْطِ اللّوى بين الـدَّخول فَحَوْمَـلِ

«أراد: قِفَنْ بالنون، فأبدل الألف من النون، وأجرى الوصل على الوقف، وأكثر ما يكون هذا في الوقف، وربما أجرى الوصل عليـه»[1]. فالألف تُبدل من التنوين ومن النون في حال الوقف، ولكنه حمل الوصل وهو أصل هنا على الوقف وهو فرع.

والمشهور عن الكوفيين أنهم يجيزون في الشعر منع صرف ما ينصرف، وعن ثعلب أنه أجاز ذلك في الكلام مطلقاً[2]. ولعل هذا من قياس الأصل على الفرع، ورد فـي «التصريح»: «وهـو الصحيح لكثرة ما ورد منه، وهو من تشبيـه الأصول بالفروع»[3].

*** حمل النظير على النظير (مراعاة النظير):**

تمسّك سيبويـه بمراعاة النظير، لذلك نجده يحمل النظيـر على النظيـر في القياس. من ذلك حملـه (أَفْعَل) التفضيل على (أفْعَل) التعجب في الشروط التي يُصاغ منها، لأنه يشبهـه لفظاً ومعنى، يقول: «هذا باب ما لا يجوز فيه ما أفعله، وذلـك ما كان (أفعل) وكان لونـاً أو خِلقـة. ألا تـرى أنـك لا تقـول: ما أَحْمَـرَه ولا ما أبيضه. ولا تقول في الأعرج: ما أعرجه، ولا في الأعشى: ما أعشاه. إنما تقول: ما أشدَّ حُمْرَته، وما أشدَّ عشاه. وما لم يكن فيه: ما أفعلـه لم يكن فيـه:

= والخزانة: ١١/ ٦.

(١) شرح القصائد السبع: ١٧.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويـه: ٢/ ١٠٤. وتسهيل الفوائد: ٢٢٣، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٥١٠ ـ ١٥١١، والمساعد: ٣/ ٤٤، وهمع الهوامع: ١/ ٣٧.

(٣) ينظر: شرح التصريح: ٢/ ٢٢٨.

أَفْعِل به رجلاً، ولا هو أفعل منـه، لأنك تريد أن ترفعـه من غايـةٍ دونه، كما أنّك إذا قلت: ما أفعله، فأنت تريد أن ترفَعَه عن الغاية الدّنيا. والمعنى في أفعل بـه، وما أفعله واحد، وكذلك أفعل منه. وإنما دعاهم إلى ذلك أنّ هذا البناء داخل في الفعل. ألا ترى قلّته في الأسماء وكثرتـه في الصفـة لمضارعتها الفعل. فلما كان مضارعاً للفعل موافقاً له في البناء كُرِهَ فيه ما لا يكون في فعله أبداً»[١].

ومنـه قياس الأسماء بعضها على بعض في اللفظ عنـد الجمع أو التصغير، للتشابه اللفظي بينها، كإجراء كل ما كان آخـره ألفاً ونوناً في التصغير على فعلان الذي مؤنثه فعلى، يقول: «واعلم أنّ كل شيء كان آخره كآخر فَعلان الذي له فَعْلى، وكانت عدّة حروفه كعدّة حروف فعلان الذي له فعلى، توالت فيه ثلاث حركات أو لم يتوالَيْنَ، اختلفت حركاته أو لم يختلفن، ولم تكسره للجمع حتى يصير على مثال مفاعيل، فإنّ تحقيره كتحقير فَعلان الذي لـه فعلى. وإنما صيّروه مثله حين كان آخره نوناً بعد ألف، كما أنّ آخـر فَعلان الذي لـه فَعلى نون بعد ألف، وكان ذلك زائداً كما كان آخر فَعْلان الذي لـه فعلى زائداً ولم يُكسّر على مثـال مفاعيل كما لم يُكسّر فَعْلان الذي له فعلى على ذلك»[٢].

ومنه تسكين عين ما جاء معتلاً من (فُعُل) حملاً على ما يشبهه في الوزن من غير المعتل، يقول: «فأما فُعُلٌ فإنّ الواو تُسكَّن لاجتماع الضمتين والواو، فجعلوا الإسكان فيها نظيراً للهمزة في الواو في أَدؤُر وقؤول، وذلك قولهم: عَوانٌ وعُونٌ، ونَوارٌ ونورٌ، وقَوُول وقومٌ قُول. وألزموا هذا الإسكان إذ كانوا يسكنون غير المعتل نحو رُسُل وأشباه ذلك»[٣].

---

(١) الكتاب: ٤/ ٩٧ ـ ٩٨.

(٢) المصدر نفسه: ٣/ ٤٢٠.

(٣) الكتاب: ٤/ ٣٥٩.

ومنه ذهاب أهل الحجاز إلى إعمال (ما) النافية حملاً لها على (ليس) لأنها تشبهها في المعنى، يقول: «وأما أهل الحجاز فيشبّهونها بـ (ليس) إذ كان معناها كمعناها»[١].

وكذلك إعمال (لات) حملاً لها على (ليس) في بعض المواضع، لأنّ الشبه المعنوي ضعيف، فهي ليست كـ (ليس) في المخاطبة والإخبار، يقول: «كما شبهوا بها (لات) في بعض المواضع، وذلك مع الحين خاصة، لا تكون (لات) إلا مع الحين، تضمر فيها مرفوعاً وتنصب الحين لأنه مفعول به. ولم تمكّن تمكُّنها، ولم تستعمل إلا مضمراً فيها، لأنها ليست كـ (ليس) في المخاطبة والإخبار عن غائب، تقول: لستَ ولستِ وليسوا، وعبدالله ليس ذاهباً، فتبني على المبتدأ وتُضمر فيه، ولا يكون هذا في (لات). ونظير (لات) في أنه لا يكون إلا مضمراً فيه: ليس ولا يكون في الاستثناء، إذا قلت: أَتَوْني ليس زيداً، ولا يكون بشراً»[٢].

ومن ذلك قوله: «وقد قالوا: سَخِطه سخَطاً، شبّهوه بالغضب، حين اتفق البناء، وكأن المعنى نحو منه»[٣]. يعني: أنّ (سَخَطاً) مصدر فعل يتعدى، وقد شُبّه بالغضب وهو مصدر فعل لا يتعدى، لاتفاقهما في وزن الفعل وفي المعنى.

والكوفيون يهتمون بمراعاة النظير، فهم يحملون في قياسهم الشيء على النظير، فالفرّاء يحمل (إنْ) الشرطية وهي بمعنى المستقبل على (لو) الشرطية وهي بمعنى الماضي، لأنها تشبهها في مجيء فعل الشرط ماضياً. يقول في قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ﴾[البقرة: ١٤٥]: «أجيبت

(١) الكتاب: ١/ ٥٧.

(٢) المصدر نفسه: ١/ ٥٧.

(٣) المصدر نفسه: ٤/ ٦.

(لئن) بما يُجاب به (لو)، و(لو) في المعنى ماضية، و(لئن) مستقبلة، ولكنّ الفعل ظهر فيهما بـ (فَعَلَ) فأجيبتا بجواب واحد، وشُبِّهت كلّ واحدة بصاحبتها»[١].

ومن ذلك جمع سَكْران على سَكْرى حملاً على هلكى وجَرْحى لأنه بمعنى الضرر والهلاك، يقول في قراءة ابن مسعود: (وترى الناس سَكْرَى وما هم بسَكْرَى)[٢]: «وهو وجه جيد في العربية، لأنه بمنزلة الهلكى والجَرْحى، وليس بمذهب النَّشوان والنَّشاوى. والعرب تذهب بفاعل وفَعِيل وفَعِل إذا كان صاحبه كالمريض أو الصريح أو الجريح، فيجمعونه على الفَعْلى علامةً لجمع كل ذي زمانةٍ وضررٍ وهلاك. ولا يبالون أكان واحده فاعلاً أم فعيلاً أم فَعْلان، فاختير سَكْرى بطرح الألف من هول ذلك اليوم وفزعه»[٣].

وذكر المؤدب أنّ سكران يُجْمَع على سَكْرَى حملاً على نظيره مما يجمع على (فَعْلى) من المصيبة والآفة، يقول: «فعلان وجمعه: فَعَالى، وفُعَالى، وفَعْلَى، نحو: سَكران، وسَكارى، وسُكارى، وسَكْرى. وإنما جُمع سَكْران وغَضْبان على (فَعْلَى)، لأنّ الغضب آفةٌ ومصيبةٌ في العقل وضررٌ كالبرص والجذام، هما آفةٌ في البدن»[٤].

وأشار ابن خالويه إلى أنّ مَنْ جمع سكران على سَكْرى، حمله على نظيره: هَلْكى، يقول: «فحجةُ مَن اختار: (سَكْرى) قال: لأنّ السُّكر آفةٌ داخلةٌ على

---

(١) معاني القرآن: ١/ ٨٤.

(٢) تقدم تخريجها، ص٥٥٤.

(٣) معاني القرآن: ٢/ ٢١٤ ـ ٢١٥.

(٤) دقائق التصريف: ٩٤ ـ ٩٥. ويقول ثعلب: «كل ذي زَمانة فجمعه: فَعْلَى، مثل: جَرْحى، وأسرى، ومَن جمع: أُسارى شبّهه بسُكارى». مجالس ثعلب: ٢/ ٤٦٩.

الإنسان كالمرض والهلاك، فقالوا: سَكْرى مثل هَلكى»(١).

ومنه حمل (التّبيان) على العِصيان والنسيان، لأنه يشبههما في اللفظ، يقول المؤدّب: «وأما قولهم: (التِّبْيَان) فإنه كان ينبغي أن يكون (التَّبيان) بنصب أوله لأنه مصدر بيّنته تِبْياناً وتَبياناً، مثل: كرّرته تكريراً وتَكراراً، ولا يكون في الكلام (التِّكرار) لأنه مصدر، ولكنهم شبهوه بالعصيان، والنسيان. إذا كان آخره النون وقبلها ألف»(٢).

ومثله تسكين عين ما كان معتلاً من (فُعُل) حملاً على ما يشبهه في الوزن من غير المعتل، يقول: «وأما (فُعُل) من الواو، فإنها تُسَكّن عينها لاجتماع الضمتين والواو. فجعلوا الإسكان فيها نظير الهمزة في (أَدْؤُر) وذلك قولهم في نوار: نُوُرٌ، وعَوان: عُوُن، وقَؤُول: قُوُل، فألزموا السكون إذ كانوا يسكنون غير المعتل نحو: الرُسْل، وعُضْد، وأشباه ذلك، وآثروا السكون على الهمزة حيث كان له مثال من غير المعتل، ولم يكن لأدؤُر ولا قَؤول مثال من غير المعتل يُسَكَّن فيه فَيُشَبَّه به»(٣).

ومن ذلك همز (مَعَائش) مفردها (مَعِيشَة)، وأصلها (مَعْيِشَة) قياساً على (مدائن)، لأنها تشبهها في اللفظ، وإنْ كانت ياؤها أصلية، يقول الفرّاء في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾(٤): «لا تُهمز، لأنها ـ يعني: الواحدة ـ مَفْعِلَة، الياء من الفعل، فلذلك لم تُهمَز إنّما يُهْمَز من هذا ما كانت الياء فيه زائدة، مثل: مدينة ومدائن، وقبيلة وقبائل. وربما همزت العرب هذا وشبهه، يتوهمون أنها

(١) إعراب القراءات السبع: ٢/ ٧٢.

(٢) المصدر نفسه: ٣٠٧. وينظر: ٣٦٢.

(٣) إعراب القراءات السبع: ٤٣٥ ـ ٣٣٦.

(٤) تقدّم تخريجها، ص٣١٥.

فعيلة لشبهها بوزنها في اللفظ وعدّة الحروف، كما جمعوا مَسيل الماء: أَمْسِلة، وشُبّه بفعيل، وهو مَفْعِل. وقد همزت العرب المصائب وواحدتها مصيبة، شُبِّهت بفعيلة لكثرتها في الكلام»[١].

ويوضح هذا ابن خالويه في تعليله لقراءة نافع: (معائش) بالهمز، يقول: «قال النحويون: إنّ همزَهُ لحنٌ، لأنّ الميم زائدة والياء أصلية، واحدها: (مَعِيشة)، والأصل: مَعْيِشَة، فنقلوا كسرة الياء إلى العين، والياء أصلية متحمّلة للحركة، فكسروا للجمع، وإنما يُهمَز من الياءات ما كان زائدةً نحو قوله: ﴿فِي ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ﴾، ولا يجوز همز نظير: (مَعائش)، وإنْ كان من ذوات الواو إلا حرفاً واحداً (مصائب) وأصله: مصاوب. وإنما همز تشبيهاً بصحيفة وصحائف إذ كان لفظُهما يشبه لفظَهما. وكذلك (معائش) من همزها شبهها بمدائن»[٢]. وقال المؤدب: «وكأنهم توهموا أنّ مصيبة: فَعيلة، فهمزوها حين جمعوها، كما همزوا جمع سفينة، فقالوا سفائن»[٣].

والكسائي يحمل كسر نون (يفعلانِ) على كسر الحرف الأخير في قولهم: دراكِ، لأنها تشبهها في التقاء حرفين ساكنين والأول منهما ألف، يقول المؤدب: «وإنما كُسِرَت النون لأنّ العرب إذا بدا لهم حرفان ساكنان والأول منهما ألف حرّكوا الثاني إلى الكسر، مثل قولهم: دَراكِ، وقَطامِ، وحَذامِ وما أشبهها. هذا قول الكسائي»[٤].

---

(١) معاني القرآن: ١/ ٣٧٣.

(٢) إعراب القراءات السبع: ١/ ١٧٦.

(٣) دقائق التصريف: ٢٧٨.

(٤) دقائق التصريف: ٢٩ ـ ٣٠.

غير أنّ ابن قتيبة ينكر على الكسائي تشبيهه كسر نون المثنى بدراك لأنه ليس نظيراً له، يقول: «تشبيه الكسائي النون في التثنية بدراك وقَطامِ خطأ، لأنّ دَراك معدول عن وجهه، وذاك غير معدول عن وجهه، ولأنّ دَراكِ موحد، والزيدان وما في موضعهما لفظ مثنى. فمن أين جاز له تشبيه الزَّيْدينِ بدراكِ»(١).

وهذا لا يعني أنّ نحاة الكوفة لا يقيسون، ولا يهتمون بمراعاة النظير، بل يقيسون ويجتهدون في القياس، غير أنّ قياسهم لا يرقى إلى مرتبة قياس سيبويه.

وذهب بعض الباحثين إلى أنّ من أبرز سمات القياس عند الكوفيين أنّهم كانوا يحملون الشّيء على ما لا نظير له، مستنداً إلى ما ورد في المسألة الأولى من «الإنصاف»، فقال: «من ذلك ذهابهم إلى أنّ الاسم مشتقٌّ من الوسم وهو العلامة، والاسم وسمٌ على المسمَّى، وعلامةٌ له يُعْرَف به. وأصل (اسم) عندهم هو (وَسَمَ) إلا أنّه حُذفت منه الفاء التي هي الواو، وزيدت في أوله همزة عوضاً عن المحذوف ووزنه (أعل). والقياس هو أنّ الهمزة تقع تعويضاً عن اللام لا عن حذف الفاء، لأنّ القياس فيما حُذفت منه لامه أن يُعَوّض بالهمزة في أوله، وفيما حُذفت منه فاؤه أنْ يُعَوّض بالهاء في آخره ومما يدلّ على عدم النظير أنّه لا يُوجد في كلام العرب ما حُذف فاؤه وعُوِّض بالهمزة في أوله، كما لا يوجد في كلامهم ما حُذف لامه وعُوِّض بالهاء في آخره»(٢).

وهذا أمرٌ فيه نظر، لأنّ أكثر الكوفيين كثعلب وابن الأنباري وابن خالويه لم يذهبوا إلى أنّ الاسم مشتقٌّ من الوسم. كما أنّ الأمثلة التي ذُكرت تبيّن أنّ الكوفيين ـ في الغالب ـ يحملون في قياسهم الشيء على نظيره. وإذا كان ثَمّةَ

(١) ينظر: دقائق التصريف: ٣٠.

(٢) ينظر: القياس في النحو العربي من الخليل إلى ابن جني: ١٦٢.

اضطراب في قياسهم فإنّه لا ينفي اهتمامهم وجهودهم في القياس، يقول المخزومي: «وليس مما يُعاب بـه النحو الكوفي أنْ كان قياسـه مُشَوّشاً، غير واضح المعالم، ولا مطرداً ولا منسجماً في أجزائه، لأنّ القياس طارئٌ دخيلٌ، ناءَت هذه الدراسة بتطفّله، ولكنهم ـ إنصافاً لجهودهم ـ اجتهدوا فخانهم الصواب»[١].

*** حمل الضد على الضدّ:**

وردت في «كتاب سيبويه» مواضع كثيرة حمل فيها الضدّ على ضدّه، من ذلك حمـل الأفعال في صياغـة مصادرها وأوزان هذه المصادر على أضدادها معنـى، يقول: «أما ما كان من الجوع والعطش فإنّه أكثر ما يُبْنَى في الأسماء على (فعلان) ويكون المصدر (الفَعَل)، ويكون الفعل على فعِل يفعَل. وذلك نحو: ظمِئ يظمأ ظَمَـأً وهو ظمـآن، وعطِش يعطَش عَطَشاً وهو عطشـان، وصدِيَ يَصْدَى صـدىً وهو صَدْيان... وقالوا: طَوِيَ يَطوَى طَـوىً وهو طيّـان. وبعض العرب يقول: الطِّوَى فيبنيه على فِعَـل، لأنّ زنةَ فِعَلٍ وفَعَلٍ شيء واحـد، وليس بينهما إلا كسرة الأول. وضدُّ ما ذكرنا يجيء على ما ذكرنا، قالوا: شبـعَ يَشْبَع شِبَعاً وهو شَبْعان، كسروا الشّبع، كما قالوا: الطِّوَى»[٢].

ومثله في حمل الضد على ضدّه في المعنى قوله: «وقالوا: امرأة سَتْهاء ورجل أَسْتَه، فجاؤوا به على بناء ضدّه، وهو قولهم: رجلٌ أَرْسَح ورَسْحاء... وقالوا: أَخْلَقُ وأَمْلَسُ وأَجْرَدُ، كما قالوا: أخشنُ، فجاؤوا بضدّه على بنائه»[٣].

ومن ذلك قولـه: «غَرِضَ يَغْرَضُ غَرَضاً وهو غَرِض. وجاؤوا بضـدّ الزّهد

---

(١) مدرسة الكوفة: ٤٩٨ ـ ٤٩٩.

(٢) الكتاب: ٤/ ٢١ ـ ٢٢.

(٣) المصدر نفسه: ٤/ ٢٧.

والغَرَض على بناء الغَرَض، وذلك هَوِي يهوى هَوًى، وهو هَوٍ»(١).

ومثله قوله: «وقد يُقال للإنسان: قليلٌ، كما يُقال: قصيرٌ، فقد وافق ضِدَّهُ وهو العظيم. ألا ترى أنّ ضدَّ الصّغير العظيم وضدَّ القليل الكثير، فقد وافقَ ضدُّ الكثير ضدَّ العظيم في البناء، فهذا يدلك على أنّه نحو الطويل والقصير، ونحو العظيم والصغير»(٢).

وهذا مذهب سيبويه في المصادر، فكان يحمل الضدّ على ضدّه كثيراً، يؤكد ذلك قول ابن جنّي: «وقد سلك سيبويه هذه الطريق في المصادر كثيراً، فقال: قالوا كذا، كما قالوا كذا، وأحدهما ضدُّ الآخر»(٣).

وهذا النوع من القياس أخذ به الكوفيون وساروا عليه في أقيستهم، فالكسائي يرى في قول الشاعر(٤):

إذا رضِيَتْ عليَّ بنو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أعجبني رضاها

أنّ الفعل (رضي) تعدّى بـ (على) لأنّه قيس على ضدّه (سخط)، وسخط مما يُعَدَّى بـ (على). نص على ذلك ابن جنّي، يقول: «وكان أبو عليّ يَسْتَحْسنُ قول الكسائي في هذا، لأنّه لما كان (رضِيَتْ) ضد (سخطت) عدّى رضيت بعلى

---

(١) المصدر نفسه: ٤/ ١٦.

(٢) المصدر نفسه: ٤/ ٣٠ ـ ٣١.

(٣) الخصائص: ٢/ ٣١١.

(٤) البيت لقُحيف العقيلي، وهو في النوادر: ١٧٦، والمقتضب: ٢/ ٣٢٠، والكامل: ٢/ ٧٢٢، ١٠٠١، والأمالي الشجرية: ٢/ ٢٦٩، وشرح المفصل: ١/ ١٢٠، والمقاصد النحوية: ٣/ ٢٨٢، وشرح شواهد المغني: ١/ ٤١٦، ٢/ ٩٥٤، والخزانة: ١٠/ ١٣٢.

حملاً للشيء على نقيضه، كما يُحْمَل على نظيره»[١].

والمؤدب يشير إلى القياس على الضدّ في جمع أعجف على عجاف، يقول: «أعجف وجمعه عِجاف. وكان ينبغي أن يكون مجموعاً على (فُعْل) نحو: أحمر وحُمْر، إلا أنّ العرب بنتّه على ضدّه، وهو السمين يُجْمَع على سمان»[٢]. ومثل هذا جمع أَكْيَس على كَيْسَى، يقول: «وقد يَجْعل العرب (فَعْلى) جمعاً لما ليس به زمانة ولا ضرر قال الشاعر[٣]:

فكُــنْ أَكْــيَسَ الكَيْــسَى إذا كنــتَ فــيهم
وإنْ كنــتَ فــي الحمْقَــى فكُــنْ أَنْــتَ أَحْمَقَــا

وربّما فعلوا هذا بناءً على ضدّه وهـو حَمْقَى ونَوْكَى، كما فعلـوا في جمـع أعجف»[٤].

وثَمّةَ أمرٌ يشترك فيه سيبويه والكوفيون، وهو:

* **تأويل الشواهد بما يناسب القياس:**

يلجأ سيبويه إلى تأويل الشاهد الشعري حين يخالف القياس ليجعله مناسباً له، ويعدُّ الشاهد ضرورة شعرية. لذلك نجده يؤول قول حسان بن ثابت:

---

(١) الخصائص: ٢/ ٣١١، وينظر: ٢/ ٣٨٩. وجاء في المحتسب: ١/ ٥٢ ـ ٥٣: «هذا مذهب الكسائي وما أحسنه».

(٢) دقائق التصريف: ٨٨.

(٣) البيت بلا عزو في: الفاخر: ٥٥، والزاهر: ١/ ١١١، وروايته فيهما:

فكـن أكـيس الكَيْـسى إذا مـا لَقِيْـتَهُم وكن جـاهلاً إمّـا لقيـتَ ذوي الجهـل

(٤) دقائق التصريف: ٩٣ ـ ٩٤.

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يشكرُها والشرُّ بالشَّرِّ عند الله مِثْلانِ(١)

على تقدير: فاللهُ يشكرها، ويعدّه ضرورة شعرية، يقول: «وسألته عن قوله: إنْ تأتني أنا كريمٌ، فقال: لا يكون هذا إلا أنْ يضطر شاعرٌ... وقد قاله الشاعر مُضْطَرّاً، يشبّهه بما يُتَكلَّم به من الفعل»(٢). لأنّ القياس في جواب الشرط عنده أن يكون مقترناً بالفاء في الجملة الاسمية، يقول: «واعلم أنّه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء. فأما الجواب بالفعل فنحو قولك: إنْ تأتني آتِكَ، وإنْ تضربْ أضربْ ونحو ذلك. وأما الجواب بالفاء فقولك: إنْ تأتِني فأنا صاحبك»(٣).

وكذلك نجده يؤول قول الشاعر(٤):

صَعْدَةٌ نابتةٌ في حائِرٍ أينما الرّيحُ تُميِّلْها تَمِلْ

على تقدير فعل محذوف بعد (أينما) الشرطية يفسّره الفعل الظاهر بعد الاسم، ويعدّه ضرورة شعرية، لأنّ القياس أنْ لا يُفْصَل بين حروف الشرط وأفعال الشرط بالأسماء، يقول: «واعلم أنّ حروف الجزاء يقبح أنْ تَتَقدّمَ الأسماء فيها قبل الأفعال، وذلك لأنهم شبهوها بما يجزم، إلا أنّ حروف الجزاء قد جاز ذلك فيها في الشعر»(٥).

واحتج بقول الشاعر(٦):

---

(١) تقدم تخريجه، ص٩٤.

(٢) الكتاب: ٣/ ٦٤.

(٣) المصدر نفسه: ٣/ ٦٣.

(٤) تقدم تخريجه، ص٤٢٦.

(٥) الكتاب: ٣/ ١١٢.

(٦) تقدم تخريجه، ص٣٢٧ ـ ٣٢٨.

ووجـــهٌ مــــشرِقُ النّحْــــرِ كـــأنْ ثَدْيَيْـــهِ حُقّـــانِ

على أنّ أهـل المدينـة يخفّفون وينصبون[١]. غيـر أنه أوّلَ الروايـةَ الأخرى للشاهد وهي روايـة الرفـع (كأنْ ثديـاه) على حذف الضميـر مع تخفيف (كأنْ)، والتقدير: كأنْه ثدياه حقان، يقول: «لأنه لا يحسن هاهنا إلا الإضمار»[٢].

وجـاء في «الإنصاف» أنّ البصريين قالوا: «ولا يجوز أنْ يُقال: إنّ الإنشاد (كأنْ ثدياه) بالرفع، لأنّا نقول: بل الروايـة المشهورة (كأنْ ثدييـه) بالنصب»[٣]. غير أنّ سيبويه نسب رواية الرفع إلى أهل المدينة، ثم قال: «وأما أكثرهم فأدخلوها في حـروف الابتداء حين حذفـوا، كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضمّـوا إليها ما»[٤].

وقد نلحـظ الأمـر نفسـه عند الكوفيين، فهم يلجؤون إلى تأويـل الشاهـد حين تخالف روايتـه قياسهم، على غرار ما هو مشهور عن البصريين، ولعل ذلك دليـلٌ على تأثّرهـم بكتـاب سيبويـه، فقد جاء فـي «الإنصاف» أنهم قدّمـوا كلاماً ممتلئاً بالعلـل والأقيسـة في قياس (ما زال) على (كـان) ليدلوا على جـواز تقديم خبر (ما زال) عليها[٥]، . . . .

(١) الكتاب: ٢/ ١٤٠.

(٢) المصدر نفسه: ٢/ ١٣٥، وينظر: ٣/ ١٦٤ ـ ١٦٥.

(٣) الإنصاف، مسألة رقم (٢٤): ١/ ١٨٤.

(٤) الكتاب: ٢/ ١٤٠.

(٥) قالوا: «قلنا ذلك لأنّ (ما زال) ليس بنفي للفعـل، وإنما هو نفي لمفارقة الفعل. . . وإذا كان كذلك صار (ما زال) بمنزلـة (كـان) فـي أنّـه إيجاب، وكمـا أنّ (كـان) يجوز تقديم خبرها عليها نفسهـا، فكذلك (ما زال) ينبغي أن يجـوز تقديم خبرهـا عليها». الإنصاف، مسألة رقم (١٧): ١/ ١٤٧.

غير أنه خالف قياسهم قول الشاعر(١):

حَـراجيجُ مـا تنفـكُ إلاّ مُناخـةً على الخَسْفِ أو نرمي بها بلداً قفـرَا

إذ أدخل (إلاّ) بعد (ما تنفكُّ)، وهذا ينفي صحة قياسهم إياها على (كان)، لأنهم قالوا: «ما زال في الإثبات بمنزلـة كان، فكما لا يقال: كان زيدٌ إلا قائماً، فكذلك لا يقال: ما زال زيدٌ إلا قائماً»(٢).

فأولوا البيت من أربعة أوجه: «الوجه الأول: أنّه يُروى: ما تنفكُّ آلاً مناخةً، والآل: الشخص. والوجـه الثانـي: أنـه يُروى: (ما تنفكُّ إلا مُناخـةٌ)، بالرفـع، فلا يكون فيه حجة. والوجه الثالث: أنّه قد روي بالنصب، ولكن ليس هو منصوباً لأنـه خبـر (ما تنفـكّ)، وإنما خبرها (على الخسف)، فكأنـه قال: ما تنفك على الخسف، أي: تُظْلَم إلا أنْ تناخ. والوجه الرابع: أنه جعل (ما تنفك) كلمة تامة، لأنك تقول: انفكّت يده، فتوهّم فيها التمام، ثم استثنَى، وهذا الوجه رواه هشام عن الكسائي»(٣). وهو تأويل الفرّاء فإنّه قال: «فلم يدخل فيها إلا (إلاّ) وهو ينوي بها التمام وخلاف (يزال)، لأنّك لا تقول: ما زلتُ إلا قائماً»(٤).

ويرى الحلواني أنّ هذا التأويل، وإنْ لم يكن كلّه من كلام الكوفيين، يدل

---

(١) البيت لذي الرمة، في ديوانه: ٣/ ١٤١٩، والكتاب: ٣/ ٤٨، وتحصيل عين الذهب: ٤٠١، والأمالي الشجرية: ٢/ ١٢٤، وشرح المفصل: ٧/ ١٠٦، وشرح شواهد المغني: ١/ ٢١٩، والخزانة: ٩/ ٢٤٧.

(٢) الإنصاف، مسألة رقم (١٧): ١/ ١٤٨.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) معاني القـرآن: ٣/ ٢٨١، وذكـر أبو البركات أنّ الفـرّاء ذهـب مذهب البصريين الذيـن لا يجيزون تقديم خبر (ما زال) عليها. الإنصاف: ١/ ١٤٧.

على أنّ صورة المذهب الكوفي في «الإنصاف» ليست بعيدةَ الشبه عن صورة المذهب البصري، وسواءٌ أصحّت أَقْيِسَتهم أم لم تصحّ، فالذي يجب أنْ يُعْرَف أنّ المنهج الذي يتّبعونه فيه كثيرٌ من أساليب المنطق وطرائقه مثلما في منهج البصريين(١).

كما وجد أنّ البصريين اعتمدوا في مناظراتهم في أكثر المسائل الخلافية على النقل والقياس، وكذلك فعل نحاة الكوفة فاتبعوا الأسلوب نفسه في مسائل كثيرة من مسائل «الإنصاف»، ولجؤوا إلى العبارة نفسها التي استعملها البصريون، جاء في «الإنصاف»: «أما الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا: الدليل على أنّ إعمال الفعل الأول أولى النقل والقياس. وأما البصريون فاحتجوا بأنْ قالوا: الدليل على أنّ الاختيار إعمال الفعل الثاني النقل والقياس»(٢).

يؤكد ذلك قول ابن الأنباري مُرَجّحاً رأي الفرّاء، يقول: «قال الفرّاء وأصحابه: الهاء ثبتت في قائمة وقاعدة فَرقاً بين المذكر والمؤنث، لأنهم لو قالوا: امرأةٌ قائم، لالتبس بقولهم: رجل قائم، فلما كان ذلك كذلك، احتاجوا إلى هاءٍ يُفْصَلُ بها بين فعل المذكر والمؤنث، ولمّا قالوا: امرأة حائض وطالق وطامث، لم يحتاجوا إلى هاء تفصل بين فعل المذكر والمؤنث، لأنّ المذكر لا حظَّ له في هذا الوصف. فأنكر هذا على الفراء جماعة من النحويين، ونسبوه في ذلك إلى الخطأ الفاحش، قال أبو بكر: والقول عندي في هذا الذي لا يجوز غيره، هو قول الفرّاء، لأنّ كلام العرب يشهد له، والقياس يوجّهه»(٣).

---

(١) الخلاف النحوي وكتاب الإنصاف: ٣٣٧.

(٢) الإنصاف، مسألة (١٣): ١/ ٨٧، ٩٠، وينظر: المسائل: ٢٤، ٣١، ٤٤، ٦٢، ٦٣، ١٢٠، والخلاف النحوي وكتاب الإنصاف: ٣٠٤.

(٣) المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ١/ ١٧٣ ـ ١٧٥، وينظر: المذكر والمؤنث للفرّاء: ٢، ٣.

وأشار الحلواني إلى مواقف لنحاة الكوفة جاءت في «الإنصاف» متشابهة مع مواقف نحاة البصرة، من ذلك ما قاله البصريون في جواز تقديم الخبر على المبتدأ، وهو: «إنما جوّزنا ذلك لأنّه قد جاء كثيراً في كلام العـرب وأشعاره»(١). ومَضَوا يسوقون الأمثلة والأشعار دون أن يلجؤوا في المسألة إلى قياس أو علّة، على حين أن الكوفيين في المسألة نفسها يعوذون بالعلّة ولا يسوقون نقلاً ولا رواية(٢).

يؤكد ذلك أنّ الفـرّاء يعتـدّ بالقياس في وزن (فَعَلـة) الذي هو جَمْـعٌ مفرده (فاعل) وإنْ خالف السّمـاع، فهو يرى أنّ ما جـاء جمعـاً على هذا الوزن، وليس الواحد منه على وزن (فاعل) أُوِّل على هذا القياس، يقول: «والبَرَرة: الواحد منهم في قياس العربية: بار، لأنّ العرب لاتقول: فَعَلَة ينوون به الجمع إلا والواحد منه فاعل. مثل: كافر وكَفَـرَة، وفاجـر وفَجَرَة. فهذا الحكم على واحده بار، والذي تقول العرب: رجلٌ بَـرٌّ، وامرأةٌ بَرَّة، ثم جمع على تأويل فاعل، كما قالوا: قومٌ خَيَرَة وبَرَرَة. سمعتها من بعض العرب»(٣).

كما حكى ابن السراج عن الفرّاء أنّه لا يجيز نصب (زيد) في قولهم: (ضربني وضربتَ زيداً)، وأجازه الكسائي على أنّ (ضرب) لاشيء فيها وحذفَ (زيداً)، ثم قال: «وقال بعض علمائنا رحمه الله: والذي قال الفرّاء، لولا السماع لكان قياساً»(٤).

ومعنى هذا: أنّ البصريين أجازوا التركيب لأنهم سمعوه عن العـرب، كما صرح ابن السراج نقلاً عن بعض شيوخـه، في حين أنّ الفرّاء أنكـره، وحجته أنّ

---

(١) الإنصاف، مسألة (٩): ١/ ٦٨.

(٢) ينظر: الخلاف النحوي وكتاب الإنصاف: ٣٠٣ ـ ٣٠٤.

(٣) معاني القرآن: ٣/ ٢٣٧.

(٤) ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ٢٤٤.

تقديم المضمر على الظاهر لايجوز، أو أنّ الإضمار لا يكون قبل الذكر. ولذلك يقول الحلواني: «وبهذا يستحيل البصريون إلى سماعيين، ويستحيل الكوفيون إلى معياريين أحياناً»(١).

وهذا دليلٌ على أنّ السماع ليس هو الشيء الأهمَّ حقاً في نحو الكوفيين، بل كانوا يهتمون بالعلّة والقياس، غير أنّ أكثر العلل والأقيسة إنما هي للفرّاء، فهو بمنزلة المعلم والموجه للكوفيين. ولعلّ اهتمامه بالعلة والقياس يعود إلى أمرين؛ أولهما: اعتزاله، أو صلته بالمعتزلة وأهل الفلسفة الكلامية، يقول الأستاذ سعيد الأفغاني: «والاعتزال منهج يستند إلى تحكيم العقل مع المحافظة على الدين، وهو منهج البحث والتجربة والاستدلال العقلي والشك والقياس... وقد كان للمعتزلة أثر كبير في القياس في اللغة، كما يظهر ذلك من قولهم بأنّ اللغة اصطلاحية من وضع البشر لا توقيفية»(٢).

والأمر الثاني: اطلاعه على «كتاب سيبويه»، وما فيه من علل وأقيسة قالها الخليل خاصة(٣). وكأنه كما يقول المخزومي: «أشبه النحاة بالخليل بن أحمد، حذقاً وسعةً واطلاّعاً، واستفادةً من الثقافات الأجنبية التي عرفت في البيئات الدراسية»(٤).

والحديث عن القياس يجعلنا نقف على دراسة العلة النحوية، وتأتي أهميتها من حيث اتصالها بالقياس النحوي، وكونها ركناً من أركان القياس. لذلك سأدرس

---

(١) الخلاف النحوي وكتاب الإنصاف: ٣٠٥.

(٢) في أصول النحو: ١٠٣ ـ ١٠٤.

(٣) ينظر: الخلاف النحوي وكتاب الإنصاف: ٣٢٤ ـ ٣٢٥.

(٤) مدرسة الكوفة: ١٧٠.

العلـة النحويـة فـي «كتاب سيبويـه» وعند الكوفيين، لنستبين أثـر علل «الكتاب» في عللهم النحوية.

*** العلة في «كتاب سيبويه» وأثرها في علل الكوفيين:**

ارتبط التعليل النحوي بمدلوله اللغوي، وهو السبب من قولهم: «هذا علّةٌ لهذا، أي: السبب»(١).

والعلة في مطلق معناها هي: «ما يتوقّف عليه الشيء، وما يحتاج إليه سواء كان المحتاج الوجود أو العدم أو الماهية»(٢).

وقد أخذ مفهوم العلة عند النحويين مفاهيم مختلفة قبل أن يستقرّ في معناه الشّائع المعروف. فللعلة في كلامهم صورٌ شتّى يجمع ما بينها معنى السببية، فقد كانوا يُطلقون اسم العلة على مختلف القواعد أو القوانين النحوية التي يستنبطونها من استقراء الكلام(٣).

ويُراد بالعلة النحوية: تفسير الظواهر اللغوية، والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه(٤). أي: إنّها تَعني الصفة أو المزيّة التي من أجلها أُعطي المقيس الحكم الذي في المقيس عليه.

مثال ذلك: أنّ للفاعل وضعاً خاصاً في الجملة، فإذا تحقّق هذا الوضع في أية كلمة صارت فاعلاً واستحقّت الرفع، ففي قولنا: سافر زيدٌ، كلمة (زيد) تدلّ على مَن قام بالفعل، وكل كلمـة تدلّ على ذلك فهي فاعل، فالعلـة لجعل (زيد)

---

(١) ينظر: لسان العرب (علل): ١١/ ٤٧١.

(٢) ينظر: الكليات: ٦٢١ ـ ٦٢٢.

(٣) ينظر: القياس في النحو: ٤٧.

(٤) ينظر: أصول النحو العربي: ١٠٨.

فاعلاً هنا هي قيامه بالفعل أو صدور الفعل عنه، لذلك يُحكم له بالحكم النحوي الذي هو الفاعلية. ونقول: إنّ كلمة (زيد) مرفوعة لأنّ كل فاعل مرفوع. فقولنا: كل فاعل مرفوع، هي العلة في رفع (زيد)، لذلك يحكم لزيد بالحكم الذي هو الرفع.

وقد قال ابن جني: «لا شكَّ أنّ العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها، ألا ترى إلى اطراد رفع الفاعل، ونصب المفعول، والجر بحروف الجر، والنصب بحروفه، والجزم بحروفه، وغير ذلك من حديث التثنية والجمع، والإضافة، والنسب، والتحقير، وما يطول شرحه فهل يحسن بذي لبٍّ أنْ يعتقد أنّ هذا كلّه اتفاقٌ وقع، وتواردٌ اتّجه»(١).

وقال سيبويه: «وليس شيء يضطرون إليه، إلا وهم يحاولون به وجهاً»(٢)، وهذا أصل يدعو إلى البحث عن علل ما استكرهوا عليه، نعم ويأخذُ بيدك إلى ما وراء ذلك فَتَسْتَضيءُ به، وتستمد التنبّه على الأسباب المطلوبات منه(٣).

ولعل الخليل بن أحمد أول من بسط القول في العلل النحوية، فقد روى الزجاجي عن بعض شيوخه: «أنّ الخليل بن أحمد رحمه الله سُئل عن العلل التي يعتلُّ بها في النحو فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإنْ لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علّة لما عللته منه. فإنْ أكن أصبتُ العلة فهو الذي التمست. وإنْ تكن هناك علّةٌ له، فمثلي في ذلك مثل

(١) ينظر: الخصائص: ١/ ٢٣٨، والاقتراح: ١١٣ ـ ١١٤.
(٢) الكتاب: ١/ ٣٢.
(٣) هذا تعليق ابن جني على عبارة سيبويه. ينظر: الخصائص: ١/ ٥٣ ـ ٥٤.

رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الرجل الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أنّ ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإنْ سنح لغيري علّة لما عللته من النحو هي أَلْيَق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها»[١].

ولذلك يرى الدكتور شوقي ضيف أنّ الخليل فتح باب العلل واسعاً أمام النحاة، وأخذ كل حاذق منهم يجلب إليه ما يستطيع من غرائب ونوادر[٢].

وعلل النحو ثلاثة أضرب كما أوردها الزجاجي في «الإيضاح»: «علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية. فأما التعليمية فهي التي يُتوصّل بها إلى تَعَلُّم كلام العرب، لأنّا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلّ كلامها منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضاً فقِسْنا عليه نظيره، فمن هذا النوع من العلل قولنا: إنّ زيداً قائم، إنْ قيل: بمَ نصبتم زيداً؟ قلنا: بـ (إنّ)، لأنّها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأنّا كذلك علمناه ونعلمه. وكذلك: قام زيدٌ، إنْ قيل: لمَ رفعتم زيداً؟ قلنا: لأنّه فاعل اشتغل فعله به فرفعه، فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضُبط كلام العرب.

أما العلّة القياسية فأنْ يُقال: لم نصبت (زيداً) بـ (إنّ) في قوله: إنّ زيداً قائمٌ، ولمَ وجب أنْ تنصب (إنّ) الاسم؟ فالجواب في ذلك أنْ يقول: لأنها

(١) الإيضاح في علل النحو: ٦٥ ـ ٦٦.

(٢) المصدر نفسه (المقدمة ب).

وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحُمِلَتْ عليه وأُعْمِلت إعماله لمّا ضارعته، فالمنصوب بها مشبَّه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبَّه بالفاعل لفظاً.

أما العلّة الجدلية النظرية فكل ما يُعْتَلُّ به في باب (إنّ) بعد هذا، مثل أنْ يُقال: فَمِن أيّ جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبّهتموها؟ أبالماضية، أم المستقبلة، أم الحادثة في الحال أم المتراخية...؟ وحين شبّهتموها بالأفعال لأيّ شيء عدلتم بها إلى ما قُدِّمَ مفعوله على فاعله نحو: ضرَب زيداً عمرو، وهلا شبّهتموها بما قُدِّمَ فاعله على مفعوله، لأنه هو الأصل وذاك فرع ثانٍ... وكل شيء اعتل به المسؤول جواباً عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر»[1].

والعلل الجدلية النظرية هي من نتاج عصور متأخّرة عن عصر سيبويه، وقد استفحل أمرها في القرنين الثالث والرابع على يد النحويين المتأخّرين أمثال الفارسي وابن جنّي والرمّاني.

وأما العلل الواردة في «كتاب سيبويه» فإنّ أكثرها من العلل التعليمية البعيدة عن الفلسفة، القريبة من روح اللغة، ومن حسّها، لأنّ سيبويه يعتمد في استنباط العلل على ما وقر في نفسه من سلامة ذوق العرب، ورهافة حسّهم، فكانت علله تسيل سيلاً من غير فلسفة ولا تعقيد ولا اضطراب، وجاء كتابه مليئاً بالتعليلات المتتابعة الأصيلة، فلا تمرّ مسألة أو يُذْكرُ حكمٌ إلا ويعلّل، غير أنه قد يصرح بلفظ العلة أحياناً، وقد لا يصرّح بأنّ هذا علة للمسألة أو الحكم ويكتفي بأنْ يقول: «لأي شيء»، أو«لأنه»، أو«لأنّ»، أو«ذلك لأنّ»... إلى غير هذا من الألفاظ والعبارات التي تدلّ على كون ما بعدها علةً لما قبلها من حكم أو نحوه،

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٦٤ ـ ٦٥، والاقتراح: ١٣٤ ـ ١٣٥.

مثال ذلك تعليله لحذف همزة الوصل إذا كان قبلها كلام، يقول: «واعلم أنّ هذه الألفات إذا كان قبلها كلام حذفت، لأنّ الكلام قد جاء قبله ما يُستَغْنَى به عن الألف، كما حذفت (الهاء) حين قلت: عِ يافتى، فجاء بعدها كلام، وذلك قولك: يازيدُ اضرِب عمراً، وكذلك جميع ما كانت ألفه موصولة»[1].

على أنه وإنْ كانت هذه العلل غير فلسفية في طبيعتها، فإنّ هذا لايعني أنّها ـ في نشأتها ـ بنت التفكير النحوي الصرف. يقول الدكتور مازن المبارك: «إذ حسبها أنّها علّةٌ يُسأل عنها وتُسْتَقْصى أسبابها، لتكون مقتبسةً من أسلوب الفكر المتطلّع إلى ما وراء الطبيعة، أي من أسلوب الفكر الفلسفي، وحسبها أنها تعتمد القياس لتكون متأثرة بالمنطق. وليس في هذا شيء من العجب، فلقد تأثّر النحو بالفلسفة والمنطق منذ عصر مبكّر عن طريق المتكلمين وعلماء الجدل»[2].

وعلل «كتاب سيبويه» وإنْ كانت تعليمية بسيطة[3]، غير أنه قد يعلل بأكثر من علّة، كتعليل منع صرف ما كان على وزن فعلان، إذا كانت صفة مؤنثة على وزن فعلى، أمّا ما كان على وزن فعلان ومؤنثه ليس على وزن فعلى فينصرف، يقول: «وكذلك إذا قلت: هذا رجل فعلان، يكون على وجهين، لأنك تقول: هذا إن كان عليه وصفٌ له فعلى لم ينصرف، وإنْ لم يكن له فعلى انصرف»[4]. وكتعليل منع صرف (أُخر) للوصفية والعدل، يقول: «قلت: فما بال (أُخَر) لا ينصرف في معرفة ولا نكرة؟ فقال: لأنّ (أُخر) خالفت أخواتها وأصلَها، وإنما هي بمنزلة:

(١) الكتاب: ٤/ ١٤٦.

(٢) النحو العربي ـ العلة النحوية ـ: ٥٧ ـ ٥٨.

(٣) العلة البسيطة هي التي يقع التعليل بها من وجه واحد، كالتعليل بالاستثقال، والجوار، والمشابهة ونحو ذلك. الاقتراح: ١٢٣.

(٤) الكتاب: ٣/ ٢٠٥.

الطُّوَل والوُسَط والكُبَر، لا يَكُنَّ صفةً إلا وفيهنّ ألف ولام، فتوصف بهنّ المعرفة. ألا ترى أنك لا تقول: نسوةٌ صُغَرٌ، ولا هؤلاء نسوةٌ وُسَط، ولا تقول: هؤلاء قومٌ أصاغرُ، فلما خالفت الأصل وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها»(١).

وأما الكوفيون فأكثر العلل الواردة في مصنفاتهم، إنما هي للفراء، فالسّمة الغالبة على منهجه العلّة، غير أنّ أكثر علله هي من العلل التعليمية البسيطة، وقلّ أن نجد في كتبه عللاً جدلية نظريـة، لأنها جاءت في عصور متأخّـرة عن عصره، شأنه في هذا شأن سيبويه.

فالمؤنث إذا كان بغيـر هـاء، فإنـه يعللـه بعلل كثيرة، كالاختلاف في لفظ المذكـر والمؤنث، مثل: حمار وأتـان(٢). وتبعه في ذلك ابن الأنباري فأشار إلى تلك العلل وذكر منها: «أن يكون الاسم المؤنث مخالفاً لفظ ذكَره مصوغاً للتأنيث، فيصير تأنيثه معروفاً لمخالفته لفظَ ذكره مُستَغْنًى فيه عن العلامة، كقولهم: جَدْيٌ وعَنَاق، وحمـار وأتـان، فصـار هذا المؤنثُ لمخالفته المذكـر معروفـاً يُغني عن العلامة»(٣).

والعلة عند الفراء في مجيء خبر (عسى) و(كاد) مضارعاً لا ماضياً: أنّ هذين الفعلين، وإنْ كان لفظهما ماضياً، يدلان في المعنى والمضمون على المستقبل، يقول: «ولذلك كان محالاً قولك: عسـى قام، لأنّ (عسى) وإنْ كان لفظهـا على فَعَـلَ فإنها لمستقبل، فلا يجوز عسى قد قـام، ولا عسى قـام، ولا كاد قام، لأنّ

(١) الكتاب: ٣/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥. وقـال ابـن هشـام: ما يمتنع صرفـه بعلتين، وهـو نوعـان؛ أحدهما: ما يمتنع صرفه نكرة ومعرفة، وهو ما وضع صفة، وهو إما مزيدٌ في آخره ألف ونون، أو موازن للفعل، أو معدول. أوضح المسالك: ٤/ ١١٨.

(٢) المذكر والمؤنث للفراء: ٢٢.

(٣) المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ١/ ١١٠، وينظر: ١/ ١٢٠.

ما بعدهما لا يكون ماضياً»(١). واللام الساكنة تدغم في النون، وعلّة ذلك أنها قريبة المخرج منها، يقول: «العرب تدغم اللام عند النون إذا سكنت اللام وتحرّكت النون، وذلك أنها قريبة المخرج منها»(٢).

والعلّة في منع صرف (يغوث ويعوق) ونحوهما: أنها تبدأ بأحد الحروف المضارعة الزائدة، يقول: «ولم يجروا: ﴿يَغُوثَ وَيَعُوقَ﴾(٣)، لأنّ فيها ياءً زائدة. وما كان من الأسماء معرفة فيه ياء أو تاء أو ألف فلا يُجرى. من ذلك: يَملك، ويزيد، ويَعمر، وتَغْلب، وأحمد. هذه لاتُجرى لما زاد فيها»(٤).

وهذا موافقٌ لتعليل سيبويه، فهذه الأسماء تمنع من الصرف، لأنها جاءت على وزن فعل في أوله زيادة، يقول: «وإذا سميت رجلاً بفعلٍ في أوله زائدة لم تصرفه، نحو يَزيد ويشكر وتغلب ويعمر. وهذا النحو أحرى أن لا تصرفه»(٥).

ومن تعليلات الفراء الدقيقة تجويزه القول: عندي عشرون درهماً جياداً وجيادٌ، ورَفْضُه القول: عندي عشرون رجلاً صالحين، لأنّ جياداً لفظها لفظ الجمع، ولكنّ وزنها وزن المفرد، فهي على زنة: كتاب، ولهذا أجاز أنْ تأتي منصوبة صفةً لدرهم وهو مفرد لفظاً، أما صالحون فلفظها لفظ الجمع، وليست على وزن المفرد، ولذلك لا يجوز أنْ تكون صفةً لـ (رجل) المفرد في اللفظ. يقول: «ألا ترى أنّ العرب تقول: عندي عشرون صالحون، فيرفعون، ويقولون:

---

(١) معاني القرآن: ١/ ٢٤.

(٢) معاني القرآن: ٢/ ٣٥٣.

(٣) من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣].

(٤) معاني القرآن: ٣/ ١٨٩.

(٥) الكتاب: ٣/ ١٩٨.

عندي عشرون جياداً فينصبون الجياد، لأنّها لم تُبْنَ على واحدها، فذهب بها إلى الواحد ولم يُفعَل ذلك بالصالحين، قال عنترة[١]:

فيهـا اثنتـانِ وأربعـونَ حلوبـةً سـوداً كخافيـةِ الغـرابِ الأسْـحَمِ

فقال: سوداً، ولم يقل: سـودٌ، وهي من نعت الاثنتين والأربعين، للعلـة التي أخبرتك بها»[٢].

وتبعـه ابن الأنباري فعلل بالعلـة نفسها، يقول: «فإن قال قائل: كيف جاز لسود، وهو جمع أنْ يكون نعتاً لحلوبة وهي واحدة؟ قيل له: إنما صلُح هذا لأنّ سوداً في تقطيع الواحد، وهو على مثال قُفل وبُرْد وخُرْج»[٣].

والكوفيون قد يعللون بأكثر من علـة ـ كما وجدنا عند سيبويه ـ كتعليل ابن الأنباري منع صرف الأسماء المؤنثـة، يقول: «فإنْ قال قائل: لمَ صارت الأسماء المؤنثـة لا تُجْرَى، قيل له: مَنَعَتْها العرب الإجراءَ في المعرفة لعلتين تُوجبان لها الثقل؛ إحداهمـا: التعريف، والتعريف يثقّل الاسم، والعلـة الأخرى: التأنيث، والتأنيث يثقّل الاسم»[٤].

وكتعليل المؤدّب كسر همزة الوصل من فعل الأمر (اِهتزّ)، يقول: «وتقول في الأمر: اهتزَّ، بكسر الألف لعلتين؛ إحداهما: لانكسار العين في الغابر المبني

---

(١) البيت من معلقتـه، وهو في ديوانـه: ١٩٣، وأصول ابـن السـراج: ١/ ٣٢٥، وشـرح المفصل: ٣/ ٥٥، والمقاصد النحوية: ٤/ ٤٨٧، والخزانة: ٧/ ٣٩٠.

(٢) معاني القرآن: ١/ ١٣٠ ـ ١٣١.

(٣) شرح القصائد السبع: ٣٠٦.

(٤) المذكر والمؤنث: ١/ ١٥٨، وانظر: ١/ ١٦٢، ٢/ ٥٧.

على الأصل. والثانية: للفرق بين المجتلبة والعبارة»[١].

وأكثر العلل استعمالاً وتداولاً في «كتاب سيبويه» ومصنفات الكوفيين هي العلة التي تطّرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم، إلا أنّ المشهور منها علة التخفيف والاستثقال، وعلة كثرة الاستعمال، وعلة الحمل على المعنى، وعلة العوض أو التعويض، وعلة القرب والمجاورة، وعلة العدل، وغيرها[٢].

وسأذكر أمثلة من علل «كتاب سيبويه»، وما يماثلها من علل الكوفيين لنستبين أنّ الكوفيين اعتمدوا في الغالب على علل الكتاب.

*** علّة إيثار الخفة وكراهة الثقل:**

النفس الإنسانية بطبعها ميالة إلى الخفة في نطق الكلام، نافرة من ثقله، لما ينجم عن ذلك من راحة العضلات في بذلها أقلّ جهد يؤدي إلى عملية النطق. يؤكد هذا ما ورد عن العرب، ونطق به الفصحاء، لذلك استند النحاة كثيراً إلى علة الخفة والثقل في كتبهم لتعليل الظواهر اللغوية، وتقرير القواعد وتعميمها. ويربط الحلواني بين هذه العلّة وما يسميه علم اللغة الحديث بقانون الاقتصاد اللغوي، ويعني به: أنّ المتكلم يحاول أن يُوصِلَ ما في ذهنه من أفكار، أو ما في نفسه من إحساسات، مع أقل جهد عضلي مبذول، وقد عبّر عنه القدماء بالاستخفاف، لأنّ المصطلحات العلمية تختلف باختلاف الأزمنة[٣].

---

(١) دقائق التصريف: ٢١١ ـ ٢١٢.

(٢) قال الحسين بن موسى الدينوري الجليس: «وهي واسعة الشّعب كثيرة الافتنان إلا أنّ مدار المشهورة منها في الجملة عند مَن عُني بجمعها، وصرف الاهتمام إلى تتبّعها وحصرها على ثلاثة وعشرين نوعاً». ثمار الصناعة في علم العربية: ٣٤. وزاد السيوطي علّة جواز، فهي عنده على أربعة وعشرين نوعاً. ينظر: الاقتراح: ١١٥.

(٣) أصول النحو العربي: ١١٤.

وهذه العلّة اعتمد عليها سيبويه في كتابه، وأكثر منها، لأنها قريبة من روح اللغة ومن حسّها الذي ينفر من القبح، والذي يُؤْثِر الخفة. فلا تكاد تمرُّ مسألةٌ إلا وفيها هذا التعليل علـة الخفّة أو علـة الثقل. من ذلك قوله في (باب ما تقلب فيه الواو ياءً وذلك إذا سكنت وقبلها كسرة): «فإذا كانتا ساكنتين وقبلهما فتحة مثل: مَوْعِد ومَوْقِف، لم تُقلب ألفاً لخفة الفتحة والألف عليهم. ألا تراهم يفرّون إليها، وتُحذفان في مواضع وتثبت الألف. وإنما خفّت الألف هذه الخفّة لأنه ليس منها علاج على اللسان والشّفة، ولا تُحرَّك أبداً، فإنما هي بمنزلـة النفس، فمن ثَمَّ لم تَثْقَل ثِقَلَ الواو عليهم ولا الياء، لما ذكرت لك من خفة مؤونتها»[١].

وقوله في (باب ما تقلب الواو فيه ياءً لا لياءٍ قبلها ساكنة ولا لسكونها وبعدها ياء): «وأما ما كان قد قُلب في الواحد فإنّه لا يثبت في الجمع إذا كان قبله الكسر، لأنهم قد يكرهون الواو بعد الكسـرة حتى يقلبوها فيما قد ثبتت في واحده، فلما كان ذلك من كلامهم ألزموا البدل ما قُلب في الواحد، وذلك قولهم: ديمَةٌ ودِيَمٌ، وقامَةٌ وقِيمَ، ودارٌ وديار، وهذا أجدر أن يكون إذا كانت بعدها ألف. فلما كانت أخفَّ عليهم والعمل من وجه واحد، جسروا عليه في الجمع، إذ كان في الواحد محوَّلاً، واستُثْقِلت الواو بعد الكسرة كما تُستَثْقَل بعد الياء. . . وقد قالوا: ثِـوَرة وثِيَرَة، قلبوها حيث كانت بعد كسرة، واستثقلوا كما استثقلوا أن تثبت في دِيَم. . . وإذا جمعت قِيْلٌ قلت: أقوالٌ، لأنه ليس قبلها ما يُستثقل معه من كسرة أو ياء»[٢].

وقولـه معللاً الحذف والإسكان من قولهم: عليكمْ مالٌ، وأنتم ذاهبـون، ولديهمْ مال: «لما كثر استعمالهـم هذا في الكلام واجتمعت الضمتـان مع الواو،

---

(١) الكتاب: ٤/ ٣٣٥ ـ ٣٣٦.

(٢) المصدر نفسه: ٤/ ٣٦٠ ـ ٣٦١.

والكسرتـان مع اليـاء، والكسرات مع الياء نحو: بِهِمِي داءٌ، والواو مع الضمتين نحو: أبوهُمُو ذاهبٌ، والضمات مع الواو نحو: ﴿رسُلُهمو بالبَيِّنات﴾[الأعراف: ١٠١] حذفوا... وأسكنوا الميم، لأنهم لما حذفوا الياء والواو كرهوا أن يدعوا بعد الميم شيئاً منهما إذ كانتا تُحذفان استثقالاً، فصارت الضمة بعدها نحو الواو، ولو فعلوا لاجتمعت في كلامهم أربع متحركات ليس معهنّ ساكن نحو: ﴿رسُلُكُمُو﴾[غافر: ٥٠] وهم يكرهون هـذا ألا ترى أنـه ليس في كلامهم اسم على أربعـة أحـرف متحرك كله»[١].

والفرّاء يعتمد على علة الخفة والثقل كثيراً في تعليلاتـه، فاليـاء قد تُحذَف من آخر الأفعال والأسماء طلباً للخفـة وهَرَباً من الاستثقال، يقول: «فمَن حذفَها اكتفى بالكسرة التي قبلهـا دليـلاً عليهـا. وذلك أنها كالصِّلة، إذ سكنت وهي في آخر الحروف واستُثْقِلت فَحُذفت»[٢].

ومن ذلك تعليله تسكين الميم من قوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[٣] لاستثقالهم تتابع الحركـات وأنّ الحركـة الضمـة يقول: «العرب تسكن الميم التي من اللزوم فيقولون: (أَنُلْزِمْكموها). وذلك أنّ الحركات قد توالت فسكنـت الميم لحركتها وحركتين بعدها وأنها مرفوعة، فلو كانت منصوبة لم يُستَثْقَل فتُخَفَّف. إنما يستثقلون كسـرةً بعدها ضمـةٌ أو ضمّـةً بعدهـا كسـرة، أو كسرتيـن متواليتيـن أو ضمّتَيْـن

(١) الكتاب: ٤/ ١٩٢، وينظر: التعليل بالخفّة والثقل: ٢/ ٣٠، ٣٣، ١٦١، ١٧٢، ٢١٠، ٢٢٢، ٣/ ٣٤٤، ٣٤٩، ٣٥٠، ٤٧١، ٥٨٦، ٥٨٨، ٤/ ٣٦، ٥٢، ٥٤، ١٥٦، ٣٥٩، ٣٦١، وغيرها كثير.

(٢) معاني القرآن: ١/ ٢٠٠ ـ ٢٠١.

(٣) تقدم تخريجها، ص١٣٣.

متواليتين. . . فإنما يُستَثْقَلُ الضم والكسر لأنّ لمخرجيهما مؤونة على اللسان والشفتين تنضمُّ بهما فتثقل الضمة، ويُمال أحد الشّدقين إلى الكسرة فترى ذلك ثقيلاً. والفتحة تخرج من خَرْقِ الفم بلا كُلفة»[1].

ومن ذلك قوله في تعليل كسر الدال من (الحمدِ لله)[2]: «هذه كلمة كثرت على ألسن العرب، حتى صارت كالاسم الواحد، فثَقُلَ عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمّة بعدها كسرة، أو كسرة بعدها ضمة»[3].

وورد التعليل بعلة الخفة والثقل في «مجالس ثعلب» في أكثر من موضع، يقول: «فاعلتُ وفَعْلَلْتُ كله يجيء بالضم في الاستقبال، فيقولون: أَفْعَلُ ويُفعِلُ، فيحذفون الهمز استثقالاً»[4]. ويقول في تعليل حذف الواو في الفعل المضارع من المعتل المثال: «وَعَد يَعِد، ووزن يَزِن، كان يَوْزِن، ويَوْعِد، فلم يجتمع الواو مع الكسرة والياء، ثم بَنوا الفعل على هذا، فقالوا، يَزِنُ. ووَجِل يَوْجَل، ثبتت الواو، لأنّ بعدها فتحة فلم يجتمع ما يُستَثْقَلُ»[5].

وعلل ابن الأنباري بهذه العلة، فقال في قوله تعالى: ﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ ﴾[6]: . . . .

---

(١) معاني القرآن: ٢/ ١٢ ـ ١٣. وينظر: التعليل بالخفة والثقل: ٢/ ٩٦، ١٣٠، ٢٢٤، ٣٣٠، ٣/ ١١٤، ٢٠٣، ٢٢٣.

(٢) تقدم تخريجها، ص٣٩١.

(٣) معاني القرآن: ١/ ٣.

(٤) مجالس ثعلب: ١/ ٣٩.

(٥) مجالس ثعلب: ٢/ ٤٢٨.

(٦) تقدم تخريجها، ص١٠٣.

«معناه: تتنزّل الملائكة، فاستثقل الجمع بين تاءين، فحُذف إحداهما»[١].

وقال في قول الشاعر[٢]:

فاليوم فاشربْ غيرَ مستحقبٍ إثماً من الله ولا واغلِ

«أنشده سيبويه: (فاليوم أشربْ) فسَكّن الباء طلباً للتخفيف. كما قال الآخر[٣]:

وناعٍ يخبّرْنا بِمَهْلِك سيّدٍ تُقَطَّع من وجدٍ عليه الأناملُ

أراد: يخبّرُنا، فسَكّنَ الراء طلباً للتخفيف والاختصار»[٤].

وقال في تعليل قولهم: (ويلُ الشيطان): «قد رواها قومٌ منهم أبو عمرو، فإنْ كانت الرواية صحيحة، فالأصل فيه: ويلٌ للشيطان، فاستثقلوا اللامات فحذفوا بعضها، كما قرأ الذين قرؤوا: ﴿إنّ وليَّ الله﴾[٥][الأعراف: ١٩٦] أراد: إنّ وَليّيَ اللهُ، فاستثقلوا الياءات فحذفوا بعضها»[٦].

واعتمد أبو سعيد المؤدب على علة الخفة والثقل في «دقائق التصريف»

---

(١) شرح القصائد السبع: ١٤٣.

(٢) تقدم تخريجه، ص١٣٥.

(٣) أورده الألوسي بلا عزو في: روح المعاني: ٦/ ٣٢٥.

(٤) شرح القصائد السبع: ١١.

(٥) وهي رواية اليزيدي عن أبي عمرو. السبعة: ٣٠٠، وقال فيها ابن خالويه: كأنه حذف الياء الوسطى، وأدغم الأولى في الثانية، كما تقول: عليّ ولديّ. إعراب القراءات السبع: ١/ ٢١٧.

(٦) الزاهر: ١/ ١٣٨. وينظر: المذكر والمؤنث: ١/ ١٥٨، ١٥٩، ١٦١، ١٦٢، ١٦٥، ١٦٦.

وأكثر منها، يقول في تعليل فتح فاء (فَعَل): «إذا أخبرت عن الرجل بالفعل الماضي قلت: فَعَلَ، بنصب الفاء، لأنّ العرب لا تبتدئ إلا بالمتحرّك، ولا تقف إلا على الساكن. وآثرت النصبة لأنّها عندهم أخفّ الحركات»(١).

ويقول في تعليل تنوين الاسم المنصرف ومنع تنوين الفعل: «فإن قال قائل: لمَ تُرِك تنوين الفعل المستقبل في حدّ الرفع والنصب، ولم يُترَك تنوين الاسم ـ أعني: الاسم المنصرف ـ في الأوجه الثلاثة؟ فقل: لثقل الفعل وخفة الاسم. وثقله أنه لايخلو من الضمير»(٢).

ويقول في تعليل فتح آخر فعل الأمر المضعّف نحو رُدَّ: «النصب على نزع حرف التضعيف منه لأنه مصروف عن وجهه. وآثروا النصبة على أختيها لخفتها، إذ لا علاج لها في الشفتين»(٣).

وعلل ابن خالويه بهذه العلة فقال في قوله تعالى: ﴿فَلْيَنظُرْ﴾[الطارق: ٥]: «مجزوم بلام الأمر، والأصل: فلِيَنظُرْ، بكسر اللام، وإنما أسكنت اللام لاتصالها بالفاء تخفيفاً»(٤). وقال مبيّناً أصل (ضنّ): «والأصل: ضنن بكسر النون، مثل عَلِم، ولكنهم كرهوا اجتماع حرفين في الأفعال فأدغموا، فإنْ كان (فَعَل) بالفتح، خفّف ولم يُدغم»(٥).

*** علّة كثرة الاستعمال:**

وهي علة رديفةٌ لعلة الخفة، وتشترك معها فيما يُعرَف بقانون الاقتصاد

(١) دقائق التصريف: ١٥.

(٢) المصدر نفسه: ٤١.

(٣) المصدر نفسه: ١٨٧ وينظر: ١٦، ٤٣، ١٠٢، ٢٣٩، ٤٠٦.

(٤) إعراب ثلاثين سورة: ٤٢.

(٥) شرح مقصورة ابن دريد: ٣٤٧.

اللغوي، «لأنّ كثرة الاستعمال تجعل العبارة اللغوية معروفةً مفهومةً، ولهذا لا يجدُ المتكلم حَرَجاً في أنْ يقتصد في لفظها، فالمتكلم العربي يُكثر من استعمال النداء، ولذلك قد يحذف من المنادى الحرف الأخير، فيقول: يا فاطمَ ومعاويَ، ويا بُثينَ، وكذلك الشأن في قولهم: مرحباً، وأهلاً، أي: نزلت مرحباً، ولقيت أهلاً، ولكنهم حذفوا الفعلين لكثرة استعمالهم هذه العبارة»[1].

وعلل بها النحاة كثيراً من ظواهر اللغة، وذلك لأنهم وَعَوا أنّ تغييراً ما يطرأ على بعض الكلمات أو التراكيب اللغوية حين يكثر استعمالها ويغدو أصلها معروفاً لهذه العلة. قال سيبويه: «قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم، لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أَحْوَجُ»[2].

ولذلك نجده يعلل بهذه العلة كثيراً من المسائل. من ذلك قوله في (باب ما يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل): «وذلك قولك: هذا ولا زَعَماتِكَ أي: ولا أتَوَهَّمُ زَعماتِكَ. ومن ذلك قول الشاعر، وهو ذو الرمة، وذَكَرَ الديارَ والمنازلَ:

ديارَ مَيَّةَ إذ مَيٌّ مساعِفَةٌ ولا يرى مثلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ[3]

كأنّه قال: أذكر ديارَ مَيَّةَ. ولكنه لا يذكر (أذكر) لكثرة ذلك في كلامهم، واستعمالهم إيّاه، ولما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك، ولم يذكر: (ولا أتوهَّمُ زَعَماتك) لكثرة استعمالهم إياه، ولاستدلاله مما يرى من حاله أنّه ينهاه عن زعمه... ومن ذلك قولهم: كلَّ شيء ولا هذا، وكلَّ شيء ولا شيمةَ حرّ، أي:

---

(١) ينظر: أصول النحو العربي: ١١٥.

(٢) الكتاب: ٢/ ١٦٣.

(٣) تقدّم تخريجه، ص٢٧٨.

ائْتِ كلّ شيء ولا ترتكب شتيمةَ حُرٍّ، فحُذِف لكثرة استعمالهم إياه، فأُجري مُجْرى: ولا زَعَمَاتِكَ»[1].

ومثل ذلك قوله: «ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك: يا عبدَالله، والنداء كلُّه. . . حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنه قال: يا، أريدُ عبدَالله، فحذف أريد وصارت (يا) بدلاً منها، لأنك إذا قلت: يا فلان، عُلِمَ أنك تريده»[2].

ومثل ذلك تعليله لحذف الألف من قولهم: لم أُبَلْ، يقول: «هي من باليَتُ، ولكنّهم لما أسكنوا اللام حذفوا الألف لأنه لا يلتقي ساكنان. وإنما فعلوا ذلك في الجزم لأنه موضع حذف، فلما حذفوا الياء التي هي من نفس الحرف بعد اللام صارت عندهم كنون يَكُنْ، حين أُسكنت اللام هنا بمنزلة حذف النون من يكن. وإنما فعلوا هذا بهذين حيث كَثُرا في كلامهم، إذ كان من كلامهم حذف النون والحركات. وذلك نحو: مُذْ، ولَدُ، وقد عَلْمَ. وإنّما الأصل: لَدُن ومُنْذ وقد عَلِمَ»[3].

وهذه العلة اعتمد عليها الفرّاء في تعليله كثيراً من المسائل، من ذلك تعليله حذفَ الياء المضافة في النداء وفي غير النداء، يقول: «وأكثر ما تُحذَف بالإضافة في النداء، لأنّ النداء مستعمل كثيراً في الكلام فحذف في غير نداء»[4].

وتعليله حذف الياء من قولهم: يا بنَ عمّ، ويا بنَ أمٍّ، يقول في قوله تعالى:

---

(١) الكتاب: ١/ ٢٨٠ ـ ٢٨١.

(٢) المصدر نفسه: ١/ ٢٩١.

(٣) الكتاب: ٤/ ٤٠٥.

(٤) معاني القرآن: ١/ ٢٠١.

﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ﴾[الأعراف: ١٥٠]: «يُقرأ بالنصب والخفض[١]، وذلك أنّه كَثُرَ في الكلام فحذَفت العرب منه الياء. ولا يكادون يحذفون الياء إلا من الاسم المنادى يُضيفه المنادي إلى نفسه، إلا قولهم: يا بن عمّ ويا بن أمِّ. وذلك أنه يكثر استعمالها في كلامهم. فإذا جاء ما لا يُستَعْمَل أثبتوا الياء فقالوا: يا بن أبي، ويا بن أخي، ويا بن خالتي، فأثبتوا الياء»[٢].

وتعليله حذف الميم من (لا جرم)، لكثرة استعمالها في الكلام، يقول فيها: «كلمة كانت في الأصل بمنزلة لا بُدَّ أنك قائم، ولا محالة أنك ذاهب، فجرت على ذلك، وكَثُرَ استعمالهم إياها، حتى صارت بمعنى حقاً... ولكثرتها في الكلام حذفت منها الميم، فبَنُوا فزارة يقولون: لاجَرَ أنّك قائم»[٣].

وعلل ابن الأنباري حذف اللام من أمر المخاطب بعلة كثرة الاستعمال، لأنّ فعل الأمر عندهم مجزوم بلام مقدرة، يقول في قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾[الأحزاب: ١]: «تقف عليه (اتّق) بلا ياء لأنه في موضع جزم بتأويل لام ساقطة، كان الأصل فيه (ليتّق) فَحُذِفت اللام والياء لكثرة استعمالهم لأمر المواجهة، ثم أدخلوا ألفاً يقع بها الابتداء، والدليل على أنّ أصل قوله: (اتّق): (ليتّق) قوله: ﴿وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ﴾[البقرة: ٢٨٣]، فأمر المخاطب بمنزلة أمر الغائب إلا أنّ اللام تُحذف من أمر المخاطب لكثرة الاستعمال وتثبت في أمر الغائب لقلة الاستعمال»[٤].

---

(١) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحفص بالنصب، وقرأ الباقون بالخفض. ينظر: السبعة: ٢٩٥، والكشف: ١/ ٤٧٨، والتيسير: ١١٣، والنشر: ٢/ ٢٧٢.

(٢) معاني القرآن: ١/ ٣٩٤.

(٣) المصدر نفسه: ٢/ ٨ ـ ٩.

(٤) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣.

ويقول في تعليل فتح اللام من قولهم: ويلَ الشيطان: «أصل اللام الكسر، فلما كَثُر استعمالها مع (وي) صارت معها حرفاً واحداً، فاختاروا لها الفتحة، كما قالوا في الاستغاثة: يا لَضبّةَ، ففتحوا اللام، وهي في الأصل لام خفض، لأنّ الاستعمال كثر مع (يا) فجعلا حرفاً واحداً»(١).

* علّة الحمل على المعنى:

النحو ليس صناعة لفظية فحسب، وإنما هو خادم لمعاني الكلام وضابط لها في الدرجة الأولى، ومن أجل تلك المعاني وُجدَ النحو وما يتصل به من أصول. لذلك كان لعلة الحمل على المعنى نصيب من علل سيبويه. من ذلك قوله: «قالوا: جاء جواريك، وجاء نساؤك، وجاء بناتُك. وقالوا فيما لم يكسّر عليه الواحد لأنّه في معنى الجمع، كما قالوا في هذا، كما قال الله تعالى جدّه: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾[يونس: ٤٢]، إذ كان في معنى الجميع»(٢).

ومثله قوله: «وقد يجوز في الشعر: موعظةٌ جاءنا، كأنه اكتفى بذكر الموعظة عن التاء. وقال الشاعر وهو الأعشى(٣):

---

(١) ينظر: الزاهر: ١/ ١٣٨.

(٢) الكتاب: ٢/ ٤٠.

(٣) وهو في ديوانه: ١٧١، وروايته فيه:

فإنْ تعهديني ولـيَّ نِعْمَةٍ ... فإنّ الحوادث ألوى بها

وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٤٧٧، وتحصيل عين الذهب: ٢٥٦، وروايته فيهما كرواية سيبويه، وشرح المفصل: ٥/ ٩٥، ٩/ ٦، ٤١، والمقاصد النحوية: ٢/ ٤٦٦، والخزانة: ١١/ ٤٣٠، برواية:

فإمّا تَرَيني ولي لِمّةٌ ... فإنّ الحوادث أَوْدَى بها

فإمـــا تَـــرَي لِمَّتـــي بُـــدِّلت فـــإنّ الحـــوادث أودى بهـــا

وقال الآخر وهو عامر بن جُوَينٍ الطائي(١):

فـــلا مُزنـــةٌ ودَقَـــتْ وَدْقَهـــا ولا أرضَ أبقـــلَ إبقالهـــا»(٢)

أي: إنه ذكّر فعل الموعظة وهي مؤنثة حملاً لها على المعنى، وهو الوعظ، كما في قوله تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ﴾(٣)[البقرة: ٢٧٥]. وذكّر الحوادث حملاً لها على معنى الحَدَثان، وذكّر الأرض حملاً لها على معنى المكان.

وقوله: «ولو قلت: هذا ضاربُ عبدِالله وزيداً، جاز على إضمار فعلٍ، أي: وضَرَب زيداً. وإنما جاز هذا الإضمار لأنّ معنى الحديث في قولك: هذا ضاربُ زيدٍ: هذا ضَرَبَ زيداً، وإنْ كان لايعمل عَمَلَهُ، فَحُمِلَ على المعنى، كما قال جلّ ثناؤه: ﴿وَلَحۡمِ طَيۡرٖ مِّمَّا يَشۡتَهُونَ ۝ وَحُورٌ عِينٞ﴾[الواقعة: ٢١ ـ ٢٢] لمّا كان المعنى في الحديث على قوله: لهم فيها، حمله على شيء لاينقض الأول في المعنى»(٤).

والفرّاء يعي أنّ النحو ليس صناعةً لفظية فحسب، لذلك يوجّه الإعراب بحسب المعنى المراد، فـ ﴿كُلُّهُنَّ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَيَرۡضَيۡنَ بِمَآ ءَاتَيۡتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾[الأحزاب: ٥١] جاءت مرفوعة حملاً لها على معنى: وتَرْضى كل واحدة، يقول: «رفعٌ لا غير، لأنّ المعنى: وترضى كل واحدة، ولا يجوز أنْ تجعل

---

(١) وهو في شرح أبيات سيبويه: ١/ ٥٧٧، والخصائص: ٢/ ٤١١، وتحصيل عين الذهب: ٢٥٦، وشرح المفصل: ٥/ ٩٤، والمقاصد النحوية: ٢/ ٤٦٤، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٩٤٣، والخزانة: ١/ ٤٥.

(٢) الكتاب: ٢/ ٤٥ ـ ٤٦.

(٣) ينظر: الاقتراح: ١١٦.

(٤) الكتاب: ١/ ١٧١ ـ ١٧٢.

﴿كُلُّهُنَّ﴾ نعتاً للهاء في الإيتاء، لأنه لا معنى له، ألا ترى أنك تقول: لأكرمَنَّ القوم ما أكرموني أجمعين، وليس لقولـك: (أجمعون) معنى. ولو كان لـه معنى لجاز نصبه»[١].

ومن ذلك قوله: «وقد يكون الاسم غير مخلوق من فعل، ويكون فيه معنى تأنيثٍ وهو مذكر فيجوز فيـه تأنيث الفعل وتذكيـره على اللفظ مـرّةً وعلى المعنى مـرة، من ذلـك قولـه ﷻ: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ وَهُوَ ٱلْحَقُّ﴾[الأنعام: ٦٦]، ولـم يقـل: كذّبت، ولو قيلت لكان صواباً، كما قال: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ﴾[الشعراء: ١٠٥]، و﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ﴾[الشعراء: ١٦٠]، ذهب إلى تأنيث الأمـة ومثله من الكلام في الشعر كثير، منه قول الشاعر[٢]:

فـإنّ كلابـاً هـذه عَـشْرُ أبطـن   وأنـت بـريءٌ مـن قبائلهـا العَشْرِ

وكان ينبغي أن يقول: عشرة أبطنٍ، لأن البطنَ ذكر، ولكنه في هذا الموضع في معنى قبيلة، فأنّث لتأنيث القبيلة في المعنى»[٣]. وقد أنشد سيبويـه هذا البيت وقال فيه: «فأنث أبطناً إذ كان معناها القبائل»[٤].

ومن ذلك تعليله جواز تذكير الفعل بعد الاسم المؤنث، كما جـاز تذكيـره قبل الاسم المؤنث حملاً على المعنى، يقول: «فإنْ قال قائل: أرأيت الفعل إذا جاء بعد المصادر المؤنثة أيجوز تذكيره بعد الأسماء كما جاز قبلها؟ قلت: ذلك قبيح

(١) معاني القرآن: ٢/ ٣٤٦.

(٢) البيت للنوّاح الكلابي وهو في المقتضب: ٢/ ١٤٨، والخصائص: ٢/ ٤١٧، وتحصيل عين الذهب: ٥٢٩، والمقاصد النحوية: ٤/ ٤٨٤، والخزانة: ٧/ ٣٩٥.

(٣) معاني القرآن: ١/ ١٢٥ ـ ١٢٦.

(٤) الكتاب: ٣/ ٥٦٥.

وهو جائز، وإنما قبح لأنّ الفعل إذا أتى بعد الاسم كان فيه مكنيٌّ من الاسم فاستقبحوا أن يضمروا مذكّراً قبله مؤنث، والذين استجازوا ذلك قالوا: يُذهب به إلى المعنى، وهو في التقديم والتأخير سواء، قال الشاعر:

فإن تعهدي لامرئ لِمَّةً فإنّ الحوادث أزْرى بها

ولم يقل: أزريْنَ بها ولا أزرَتْ بها. والحوادث جمع، ولكنه ذهب بها إلى معنى الحَدَثان»[١].

والمؤدب يعلل بعلة الحمل على المعنى قراءة: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾[الواقعة: ٢٢] بالرفع[٢]، يقول: «لما تقدّم: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾[الواقعة: ١٧ ـ ١٨]، كان في الكلام: لهم أكوابٌ وأباريقُ وكأسٌ وفاكهةٌ ولحم طيرٍ وحورٌ عينٌ، فوقع العطف على المعنى لا على اللفظ، كما قال الشاعر[٣]:

وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لهم جزاءٌ وجنّاتٍ وعيناً سلسبيلا

نسق الجنات والعين على الجزاء، لأنّ معناه: وجَدْنا لهم جزاءً، فترك اللفظ وحمل على المعنى»[٤]. وهذا موافق لكلام سيبويه حين علل نصب جنات بقوله:

---

(١) معاني القرآن: ١/ ١٢٨.

(٢) وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وعاصم، وقرأ حمزة والكسائي بالخفض. السبعة: ٦٢٢، والكشف: ٢/ ٣٠٤، والتيسير: ٢٠٧.

(٣) البيت لعبد العزيز الكلابي، في الكتاب: ١/ ٢٨٨، وبلا عزو في المقتضب: ٣/ ٢٨٤، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٤٢٧، وتحصيل عين الذهب: ١٩٦، والنكت: ١/ ٢٣١، ٤٧٦.

(٤) دقائق التصريف: ٥٠٤ ـ ٥٠٥.

«لأنّ الوجدان مشتملٌ في المعنى على الجزاء، فحمل الآخر على المعنى»(١).

وعلل ابن الأنباري بهذه العلة كثيراً من المسائل التي وردت في كتابه «المذكر والمؤنث»، يقول: «قال الله ﷻ: ﴿وَأَلْقُوهُ فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾(٢)، فذكّر الفعل، لأنه لـ (بعض)، و(بعض) مذكر، وقرأ الحسن: (تلتقطه) بالتاء، فأنثه على معنى: تلتقطه السيارة. وقال ﷻ: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾[الشعراء: ٤]، فأنّث (ظلّ) على لفظ (الأعناق)، وذكّر (خاضعين) على معنى القوم، كأنه قال: فظلّوا خاضعين»(٣). ومثله قوله: «قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾(٤)، فأخرج الفعل على معنى (مَن)، ولم يخرجه على لفظها»(٥).

*** علة العوض أو التعويض:**

هذه العلة تتردد في أكثر من موضع في «كتاب سيبويه»، وهي إضافة حرف زائد مكان حرف محذوف. من ذلك زيادة الهاء تعويضاً من عين الفعل المحذوفة في المصدر، يقول: «هذا باب ما لحقته هاءُ التأنيث عوضاً لما ذهب، وذلك قولك: أقمته إقامةً، واستعنته استعانة، وأَرَيْتُه إراءَةً»(٦).

ومثله قوله: «ومما جاء محدوداً عن بنائه محذوفةً منه إحدى الياءَين ياءَي

(١) الكتاب: ١/ ٢٨٨.

(٢) تقدم تخريجها، ص١١٦.

(٣) المذكر والمؤنث: ٢/ ١٩٥ ـ ١٩٦.

(٤) تقدم تخريجها، ص٧٤٩.

(٥) المذكر والمؤنث: ٢/ ٢٨٣. وينظر: في علة الحمل على المعنى: ١/ ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٦، ٣٧٧، ٤٦٨.

(٦) المصدر نفسه: ٤/ ٨٣.

الإضافة، قولك في الشَّأْم: شآمٍ، وفي تِهامةَ: تَهامٍ، ومَن كسر التاء قال: تِهامِيٌّ، وفي اليمن يَمَانٍ. وزعم الخليل أنّهم ألحقوا هذه الألفات عِوضاً من ذهاب إحدى الياءَين»(١).

ومثله قوله: «واعلم أنّه ضعيفٌ في الكلام أن تقول: قد علمتُ أنْ تَفعل ذاك، ولا قد علمتُ أنْ فَعَلَ ذاك حتى تقول: سيفعلُ أو قد فَعَلَ، أو تنفي فتُدْخِل (لا)، وذلك لأنّهم جعلوا ذلك عِوضاً مما حذفوا من (أنّه)، فكرهوا أن يدعوا السين أو قد إذا قدروا على أن تكون عوضاً، ولا تنقض ما يريدون لو لم يُدخلوا قد ولا السين»(٢).

وعلل الفرّاء بعلة العوض حين تحدّث عن مصدر الفعل إذا كان على وزن أفعل، ومعتل العين، يقول: «إنّ المصدر من ذوات الثلاثة إذا قلت: أَفْعَلت كقيلك: أقمت وأَجَرْت وأجَبْتُ، يُقال فيه كلَّه: إقامةً وإجازةً وإجابةً، لا يسقط منه الهاء. وإنما أدخلت لأنّ الحرف قد سقطت منه العين، كان ينبغي أنْ يقال: أقَمْتُهُ إقواماً وإجواباً. فلما سُكّنت الواو وبعدها ألف الإفعال فسَكنتا سقطت الأولى منهما. فجعلوا فيه الهاء كأنّها تكثيرٌ للحرف. ومثله مما أُسقِط منه بعضه فَجُعِلت فيه، الهاء قولهم: وعدته عِدَةً، ووجدتُ في المال جِدَةً، وزِنَةً ودِيَةً وما أشبه ذلك، لما أسقطت الواو من أوله كُثِّرَ من آخره بالهاء»(٣).

ومثله قول المؤدب: «ويجيء على (فِعْلة) نحو: عِدَة، بالهاء عوضاً من الواو الساقطة، كما جعلوا الهاء عوضاً في الزنادقة من الياء الساقطة في الزناديق،

(١) الكتاب: ٣/ ٣٣٧.

(٢) المصدر نفسه: ٣/ ١٦٧، وينظر: ٢/ ٢١١، ٣/ ٣٦٥، ٤/ ٢٧٥.

(٣) معاني القرآن: ٢/ ٢٥٤، وينظر: دقائق التصريف: ٢٨٥.

وهي جمع زنديق»[١].

* **علة القرب والمجاورة:**

وهي من العلل التي علل بها سيبويه في كتابه، مثال ذلك إتباع حركة السابق لحركة اللاحق للمجاورة في نحو مِغِيرة ومِعِين، يقول في (باب الحروف الستة إذا كان واحد منها عيناً وكانت الفاء قبلها مفتوحة وكان فَعِلاً): «وأما الذين قالوا: مِغِيرةٌ ومِعِينٌ فليس على هذا، ولكنهم أتبعوا الكسرةَ الكسرة، كما قالوا: مِنْتِنٌ وأُنْبُؤُك وأَجُوءُك، يريد: أَجِيئُك وأُنْبِئُكَ»[٢]. ومثل ذلك قوله: «قالوا: امرُؤٌ وامرِئٍ وامرَأً، فأتْبَعوا الآخرَ الأولَ، وكما قالوا: ابنِمٍ وابنُمٌ وابنَماً»[٣].

ومثله قوله في (باب الفاعلَيْن والمفعولَيْن اللذين كلٌّ واحدٍ منهما يفعل بفاعله مثل الذي يَفْعَلُ به وما كان نحو ذلك): «وهو قولك: ضربتُ وضَرَبني زيدٌ، وضربَني وضربْتُ زيداً، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه. فالعامل في اللفظ أحدُ الفعلين... وإنما كان الذي يليه أَوْلى لقرب جِواره وأنّه لا ينقُضُ معنىً، وأنّ المخاطب قد عرف أنّ الأول قد وقع بزيد، كما كان خشّنتُ بصدرِه وصدرِ زيدٍ، وجهَ الكلام، حيث كان الجرّ في الأول وكانت الباء أقربَ إلى الاسم من الفعل ولا تنقض معنىً، سوّوا بينهما في الجرّ كما يستويان في النصب»[٤].

والفراء يعلل جرّ (خَرِب) في قولهم: هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ، بعلة الإتباع للمجاورة، يقول: «من كلام العرب أن يُتبعوا الخفضَ الخفضَ إذا أشبهه...

---

(١) دقائق التصريف: ٢٣٩.

(٢) الكتاب: ٤/ ١٠٩.

(٣) المصدر نفسه: ٣/ ٥٣٣، وينظر: ٢/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

(٤) الكتاب: ١/ ٧٣ ـ ٧٤، وينظر: ١/ ٤٣٦.

ومما يرويه نحويونا الأوّلون أنّ العرب تقول: هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ»[١].

ويعلل ابن الأنباري جرّ (المرمل) في قول الشاعر[٢]:

كــأنّ نــسجَ العنكبــوتِ المُرْمَــلِ

بعلـة القرب والمجاورة، يقول: «هذا البيت لا يوجب تذكيـر العنكبوت، وذلك أنّ (المرمل) ليس هو نعتاً للعنكبوت في الحقيقة، وإنما هو نعت للنسج، خفض على الجوار للعنكبوت، كما قالوا: هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ»[٣].

ويعلل المؤدب مجيء (مأزورات) على هذه الصورة بدلاً مـن (موزورات) في الحديث: «ارجعن مأزورات غير مأجورات»[٤]، بعلّة المجاورة والقرب يقول: «ومأزورات مأخوذة من الوزر، وهو الإثم، وإنما جاز هذا على التوهم، لأنّ العرب إذا جمعت حرفاً إلى حرف فربّما أجرَوْه على صورته، ولو أفردوه لتركوه على جهته الأولى، من ذلك قولهـم: إني لآتيـه بالغدايا والعشايا، فجمعوا الغداة: غدايـا، لمّا أتبعوها العشايا»[٥].

ومن ذلـك قولـه في تعليل جرّ ﴿وحورٍ عينٍ﴾: «خفض (الحـور) بالنسـق على (الأكـواب) وإنْ كـان (الحـور) لا يُطاف بهنّ تغليباً للجـوار وإيثـارَ القرب،

---

(١) معاني القرآن: ٢/ ٧٤.

(٢) الرجز للعجاج في ديوانه: ١/ ٢٤٣، والكتاب: ١/ ٤٣٧، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٤٩٥، وتحصيل عين الذهب: ٢٤٤، والخزانة: ٥/ ٨٧، ١٠١.

(٣) المذكر والمؤنث: ١/ ٣٩٦.

(٤) تقدم تخريجه، ص٦٤٧.

(٥) دقائق التصريف: ٢٢٧، وينظر: ٣٦١.

كما قال الشاعر[١]:

فإيّاكُم وحيّةَ بَطْنِ وادٍ هموزِ النّابِ ليس لكم بِسِيٍّ

فخفض (هموزاً) على الجوار للوادي والبطن، وهو في المعنى نعت الحية»[٢].

ومثله تعليله لجرّ (أرجلكم) في قوله تعالى: ﴿وامسَحُوا برؤوسِكُم وأرجلِكم﴾[٣]، يقول: «خفضت الأرجل بالنسق على الرؤوس تغليباً للقرب والمجاورة، وموضع الأرجل في الحقيقة نصبٌ بالنسق على الوجوه»[٤].

ومن ذلك قول المؤدب في قولهم: (ويلاً وعَوْلاً للكافر): «حمل العول على إعراب الويل في رفعه ونصبه، ولا يصلح إذا رُفع (الويل) أنْ يُنصب (العَول) لمجاورته إياه والتصاقه به»[٥].

ومثله قوله في تعليل ضم همزة الوصل في فعل الأمر إذا كان ثالث المضارع منه مضموماً: «ورُفعت فيما كان ثالث الغابر منه مرفوعاً إتباعاً إياها ضمة العين. والإتباع في كلام العرب شائع مستفيض ألا تراهم قالوا للقُطْر، وهو العود: قُطُر، فضمّوا الطاء لضمة القاف»[٦].

---

(١) البيت للحطيئة في ديوانه: ١٧٩، وروايته: (حديد النّاب...)، والخصائص: ٣/ ٢٢٠، والأمالي الشجرية: ١/ ٣٤٢، وشرح المفصل: ٢/ ٨٥، والخزانة: ٥/ ٨٦.

(٢) دقائق التصريف: ٥٠٦ ـ ٥٠٧.

(٣) تقدم تخريجها، ص٥٩٠.

(٤) دقائق التصريف: ٥٠٨.

(٥) المصدر نفسه: ١٩٠.

(٦) المصدر نفسه: ٩٩.

ولعل تعليل ابن خالويه قراءة: (الحمدِ للّه) بكسر الدال، وقراءة: (الحمدُ لُله) بضم اللام، هو من قبيل علّة القرب والمجاورة، يقول: «وقرأ الحسن ورؤبة: ﴿الحمدِ للّه﴾ بكسر الدال[١]، أتبعا الكسر الكسر، وذلك أنّ الدال مضمومة وبعدها لام الإضافة مكسورة، فكرهوا أن يخرجوا من ضمٍّ إلى كسرٍ، فأتبعوا الكسر الكسر، وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة: ﴿الحمدُ لُله﴾[٢] بضم اللام أتبع الضم الضم، كما أتبع أولئك الكسر الكسر»[٣].

*** علّة العَدْل:**

أي: عَدْل الشيء عن أصله أو وجهه، وقد وردت هذه العلّة في «كتاب سيبويه»، من ذلك قوله: «وسألته عن أُحادَ وثُناءَ ومثنى وثُلاثَ ورُباع، فقال: هو بمنزلة أُخَر، إنما حدّه واحداً واحداً، واثنين اثنين، فجاء محدوداً عن وجهه فتُرِك صرفه»[٤].

ومثله قوله: «وأما عُمَر وزُفَر، فإنما منعهم من صرفهما وأشباههما أنّهما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما، وهو بناؤهما في الأصل، فلما خالفا بناءَهما في الأصل تركوا صرفهما، وذلك نحو: عامر وزافر»[٥].

والفراء يعلل بعلة العدل (صرف الشيء عن جهته)، من ذلك تعليله منع صرف ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[النساء: ٣]، يقول: «إنها حروف لا تُجْرَى. وذلك أنّهن

---

(١) تقدم تخريجها، ص٣٩١.

(٢) ينظر: مختصر شواذ القرآن: ١، والمحتسب: ١/ ٣٧.

(٣) إعراب ثلاثين سورة: ١٨ ـ ١٩.

(٤) الكتاب: ٣/ ٢٢٥.

(٥) المصدر نفسه: ٣/ ٢٢٣.

مصروفاتٌ عن جهاتهنّ، ألا ترى أنّهنّ للثلاث والثلاثة، وأنّهنَّ لا يُضَفْنَ إلى ما يُضاف إليه الثلاثة والثلاث. فكان لامتناعه من الإضافة كأنّ فيه الألف واللام. وامتنع من الألف واللام لأنّ فيه تأويل الإضافة، كما كان بناء الثلاثة أنْ تُضاف إلى جنسها، فيُقال: ثلاث نسوة، وثلاثة رجال. وربما جعلوا مكان ثُلاث ورُباع: مَثْلَث ومَرْبَع، فلا يُجْرَى أيضاً، كما لم يُجْرَ ثُلاث ورُباع لأنه مصروف، فيه من العلّة ما في ثُلاث ورُباع»(١).

ومن ذلك تعليله حذف هاء التأنيث من الصفة على وزن (مِفعال)، لأنها انعدلت عن الصفة، وأشبهت المصدر، يقول: «إنما حذفوا أمارة التأنيث من هذا الوصف، لأنه انعدل عن الصفات أشد من انعدال: صبور، وشكور. فذلك لأنه أشبه المصدر بهذه الميم المزيدة التي لزمت أوله. يُقال: رجل مِعْطار، وامرأة مِعْطار، ورجل مِضْرَاب، وامرأة مِضْراب»(٢).

ومثله تعليل ابن الأنباري لمنع صرف ثُلاث ورُباع، ونحو ذلك إذا لم يقصد بها الأسماء، يقول: «والعرب تقول: ادخلوا ثُلاثَ، وثلاثاً ثلاثاً... وإذا لم يُذهب به إلى الأسماء مُنع الإجراء، لأنّه عُدِل عن لفظ العدد، وعن معنى الإضافة إلى ما يُضاف إليه الثلاثة والأربعة»(٣).

ومثله تعليل المؤدب لمجيء الصفة إذا كانت على وزن (فعيل) بغير هاء للمذكر والمؤنث، يقول: «واعلم أنّ النعت إذا كان على (فَعِيل) استوى فيه المذكر والمؤنث، لأنه يكون مصروفاً عن وجهه نحو: ثوب جديد، ومِلحَفة جديد، جدّها

---

(١) معاني القرآن: ١/ ٢٥٤.

(٢) المذكر والمؤنث: ٦٧، وينظر: دقائق التصريف: ٧٧.

(٣) المذكر والمؤنث: ٢/ ٢٦٧ ـ ٢٦٨.

الحائك، أي: قطعها. فإذا كان (الفعيل) غير معدول عن وجهه وكان في تأويل (فاعل) أثبت الهاء في أنثاه، مثل: مريضة، وصغيرة، ورحيمة، وكريمة»(١).

*** علّة التباس أو كراهية التباس لفظ بلفظ أو معنى بمعنى:**

جاءت هذه العلّة في «كتاب سيبويه» في أكثر من موضع، من ذلك قوله: «وسألته عن قوله: كما أنّه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه، وهذا حقٌّ كما أنّك هاهنا، فزعم أنّ العاملة في (أنّ) (الكاف)، و(ما) لغوٌ، إلا أنّ (ما) لا تحذف منها كراهية أنْ يجيء لفظها مثل لفظ (كأنّ)، كما ألزموا (النون) لأفعلَنّ، واللام قولهم: إنْ كان ليَفْعَلُ، كراهية أن يلتبس اللفظان»(٢).

ومثله قوله في تعليل منع حذف همزة الوصل من (الـ) التعريف إذا دخلت عليها همزة الاستفهام، يقول: «وصارت في ألف الاستفهام إذا كانت قبلها لا تُحذف، لأنّها لما كانت في الابتداء مفتوحة كرهوا أن يحذفوها فيكون لفظُ الاستفهام والخبر واحداً فأرادوا أنْ يفصلوا ويبيّنوا»(٣)، وقوله: «واعلم أنّ هذه الألفات ألفات الوصل تُحذف جميعاً إذا كان قبلها كلام إلا ما ذكرنا من الألف واللام في الاستفهام وفي (ايمن) في باب القسم لعلة قد ذكرناها، فُعِلَ ذلك بها في باب القسم حيث كانت مفتوحةً قبل الاستفهام فخافوا أنْ تلتبس الألف بألف الاستفهام»(٤).

وهذه العلة علل بها نحاة الكوفة، من ذلك تعليل ابن الأنباري منع فتح

---

(١) دقائق التصريف: ٨٢.

(٢) الكتاب: ٣/ ١٤٠.

(٣) المصدر نفسه: ٤/ ١٤٨.

(٤) المصدر نفسه: ٤/ ١٥٠.

همزة الوصل، إنْ كان ثالث المستقبل مفتوحاً قياساً على المكسور والمضموم، يقول: «وإذا كان ثالث المستقبل مفتوحاً ابتدأت الألف بالكسر كقوله: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾[المائدة: ٢٤]، كسرت الألف لأنّ الثالث مفتوح وهو الهاء في يذهب... فإنْ قال قائل: هلا فتحت الألف إذا كان الثالث مفتوحاً، كما تكسرها إذا كان الثالث مكسوراً؟ فقل: كرهت أن أفتحها فيلتبس الأمر بالخبر، وذلك أني لو قلت في الأمر: اَذهبْ يارجل، اَصنَعْ يا رجل، لالتبس بقولي في الخبر: أنا أَذهبُ، أنا أَصنَعُ»(١).

ومثله تعليله لمنع حذف الألف من القَضاء حتى لا يلتبس الفَعَال بالفعل، يقول: «القضاء وزنه من الفعل الفَعال، والكساء وزنه الفِعال، والدُّعاء وزنه الفُعال، والأصل فيهنّ: القَضاي والدُّعاو والكِساو، لأنهنّ من قضيت ودعوت وكسوت، فلما وقعت الواو والياء بعد ألف ساكنة، فوجب أن تصير الواو والياء ألفاً ثم تسقط الأولى لسكونها وسكون الألف الثانية، فكرهوا أنْ يفعلوا ذلك فيلتبس القضاء وهو الفَعال بالفعل، كقولك: العَمَى والعَشَا والجَلا، فلما بطل ذلك نظروا إلى أقرب الأشياء من الياء والواو والألف، فإذا هو الهمز فهمزوا»(٢).

ومثله تعليل المؤدب لمنع حذف همزة القطع إذا دخلت عليها همزة الاستفهام، يقول: «فإذا أدخلتَ ألف الاستئذان على ألف القطع فلك فيها ثلاثة أوجه... ولا بدّ من إعمال الألفين في هذا الموضع، لأنّ الواحدة لو حذفت لم يتبين استفهام من خبر»(٣).

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ١٧٥، ١٧٧.

(٢) المذكر والمؤنث: ١/ ٢٢٠.

(٣) دقائق التصريف: ٣٢.

ومثله قوله: «وإذا أشركت في فعلك واحداً أو أكثر منه قلت: فَعَلْنا بنون وألف بعدها. فإنْ قال قائل: فهلا اقتصرت على النون وحدها دون الألف. فقل: لأني لو اقتصرت عليها وحدها لكان الكلام يدل على جمع النساء. ولو اقتصرت على الألف وحدها دون النون لكان الكلام يدل على الإخبار عن الاثنين فاحتجت إلى إثباتهما معاً لهذه العلة»(١).

*** علة فَرقٍ:**

هي منْ أنواع العلل المشهورة التي نصَّ عليها السيوطي، وشرحها بقوله: «وعلة فرق: وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل، ونصب المفعول، وفتح نون الجمع، وكسر نون المثنى»(٢).

وقد وردت هذه العلة في «كتاب سيبويه»، من ذلك قوله: «وإذا جمعت على حدّ التثنية لحقتها زائدتان؛ الأولى: منهما حرف المدّ واللين، والثانية: نون... ونونها مفتوحة فرقوا بينها وبين نون الاثنين»(٣).

ومثله تعليله لفتح همزة الوصل في (ال التعريف)، يقول: «فلما لم تكن الألف في فعل ولا اسم، كانت في الابتداء مفتوحة، فُرق بينها وبين ما في الأسماء والأفعال»(٤).

ومثله قوله في تعليل كسر همزة الوصل في الأسماء: «فجميع هذه الألفات مكسورة في الابتداء وإنْ كان الثالث مضموماً نحو: ابنُم وامرُؤ، لأنها ليست ضمة

---

(١) المصدر نفسه: ٢٣.

(٢) الاقتراح: ١١٦.

(٣) الكتاب: ١/ ١٨.

(٤) المصدر نفسه: ٤/ ١٤٨.

تثبت في هذا البناء على كل حال، إنما تضمُّ في حال الرفع. فلما كان كذلك فرقوا بينها وبين الأفعال نحو أُقْتُل، أُستُضعِف، لأنّ الضمة فيهن ثابتة»[١].

ومثله قوله في (باب ما يتغير في الإضافة إلى الاسم إذا جعلته اسم رجل أو امرأة وما لايتغير إذا كان اسم رجل أو امرأة): «وأمّا ما يتغير: فلَدَى، وإلى، وعلى، إذا صِرْن أسماء لرجال أو نساء، قلت: هذا لدَاك وعلاك، وهذا إلاك. وإنما قالوا: لدَيْك، وعليك، وإليك، في غير التسمية ليفرقوا بينها وبين الأسماء المتمكّنة»[٢].

وعلل نحاة الكوفة بهذه العلة، من ذلك قول الفرّاء: «فإنْ قلت: هلا إذا اجتمعت ألفان طوّلت كما قال: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾[الأنعام: ١٤٣]، ﴿ءَآلْـَٔـٰنَ﴾[يونس: ٩١]، قلت: إنما طوّلت الألف في (الآن) وشبهه، لأنّ ألفها كانت مفتوحة، فلو أذهبتها لم تجد بين الاستفهام والخبر فَرْقاً، فجَعَل تطويل الألف فرقاً بين الاستفهام والخبر»[٣].

ومن ذلك قول المؤدب: «فإذا أخبرت عنه بالفعل المضمر قلت: فُعِل، برفع الفاء فرقاً بين المضمر والظاهر. وخفضت العين، فرقاً بينه وبين الأسماء المبنية على زنة (فُعَل) نحو: عُمَر، وزُفَر، وقُثَم، وما أشبهها»[٤].

ومثله قوله: «فإذا أخبرت عن المرأتين قلت: فعلتَا، بتحريك التاء لمجيء الألف بعدها فَرْقاً بين الموصول والمفصول»[٥]. ومثله قوله: «وإذا أخبرت عن

---

(١) الكتاب: ٤/ ١٤٩ ـ ١٥٠.

(٢) المصدر نفسه: ٣/ ٤١٢.

(٣) معاني القرآن: ٢/ ٣٥٤.

(٤) دقائق التصريف: ١٥.

(٥) المصدر نفسه: ٢٢.

الرجال قلت: يفعلونَ، بواو علامة للجمع، ونون بعدها علامة للرفع، وانتصبت النون فرقاً بينها وبين نون التثنية»(١).

ومثله تعليله لكسر همزة الوصل في فعل الأمر، وإن كان الحرف الثالث مفتوحاً، يقول: «وكسرت الألف فيما كان ثالث الغابر منصوباً، ولم تنصب بناءً عليه في قول من يجعل الألف المجتلبة مبنية على ثالث الغابر فَرْقاً بينها وبين ألف العبارة»(٢). ومثله قوله: «واعلم أنّ ألف القطع منصوبة في الأمر أبداً فَرْقاً بينها وبين ألف الوصل»(٣).

ومن ذلك تعليل ابن الأنباري لمجيء الصفة التي على وزن (فعيل) بغير هاء للمذكر والمؤنث إذا كانت بمعنى (مفعول)، يقول: «وإذا كان فعيل بمعنى مفعول لم تدخل الهاء في مؤنثه، كقولك: عين كَحيل، وكفٌّ خضيب، ولحية دهين، معناه: عين مكحولة، وكفٌّ مخضوبة، ولحية مدهونة، فصُرِف عن مفعول إلى فعيل، فألزِمَ التذكير فَرْقاً بين ما له الفعل، وبين ما الفعل واقع عليه»(٤). ومثله قوله: «فإذا كان (فَعول) بتأويل (مفعول) دخلته الهاء ليفرقوا بين ما له الفعل، وبين ما الفعل واقع عليه فمن ذلك قولهم: حلوبة لما يُحْتَلب»(٥).

ومن ذلك تعليله الوقف على التاء المربوطة بالهاء، يقول: «وأما الهاء فإنّها فاصلة بين المذكر والمؤنث، تكون في الوقف عليها وفي الخط هاء، وفي الدرج

---

(١) المصدر نفسه: ٣٠.

(٢) المصدر نفسه: ١٠١.

(٣) المصدر نفسه: ١٠٣.

(٤) المذكر والمؤنث: ٢/ ٣٢.

(٥) المصدر نفسه: ٢/ ٧٣.

تاء، وإنما وقفوا عليها بالهاء ليَفْرِقُوا بينها وبين التاء التي هي من نفس الكلمة، كقولهم: القتّ، والسبت، وما أشبه ذلك»[(١)].

وإذا تأملنا هذه التعليلات وغيرها مما امتلأ بها «كتاب سيبويه» ومصنفات الكوفيين وجدناها متشابهة من حيث عنايتها بالمعنى، واعتمادها ذوق العرب في طلب الخفة والفرار من القبح والثقل على تفاوتٍ بينهم في الأساليب، إذ من الطبيعي أن يتأثر كلٌّ منهم بالطابع الذي غلب عليه من فنون العلم. فيظهر هذا الطابع جلياً في علله وأسلوب عرضها والحجاج لها. ولعل الكوفيين تأثّروا بعلل «كتاب سيبويه» وأفادوا منها في تعليل الظواهر التي درسوها في مصنفاتهم، لأنّ «كتاب سيبويه» يعلّم البحث والنظر والقياس، كما يعلّم النحو سواء بسواء. فصاحبه ذو مهارة في تطبيق القياس، وذكاء في استخراج العلل، وخصب في توليد الفروع وتفريعها. على أنّ التعليل عنده ليس أكثر من إلحاق الحكم النحوي بعلة يلقيها صاحبها بأسلوب الأستاذ المقرر أو العالم الواثق فلا يتخيل رداً عليه. ولا يفترض نقصاً له. ولا هو يحاول إضعاف العلّة وتوهيتها، ليعود فيثبتها أو يؤكدها شأنَ المتأخرين من أهل صناعته. بل كان يكتفي من ذلك بأنْ يؤيد حكمه بكثرة القياس بين الأشباه والنظائر، وكثرة الأمثلة، والاستعانة بالشواهد يأخذها عمن يثق بهم من أهل اللغة. وأما الافتراض والتخيل عنده فأبعد ما وصل إليه هو أنْ يقول مثلاً على سبيل الإحاطة والاستقصاء: «ولو سميت امرأةً بضربَتْ، ثم حقّرتَ لقلت: ضُرَيبةٌ، تَحذف التاء وتجيء بالهاء مكانَها، وذلك لأنك لما حقّرتها جئت بالعلامة التي تكون في الكلام لهذا المثال، وكانت الهاءُ أولى من بين علامات التأنيث لشبهها بها، ولأنهم لايؤنثون بالتاء شيئاً إلا شيئاً علامته في الأصل الهاء. فألحقت

---

(١) المصدر نفسه: ١/ ٢٢٢، وينظر: ١/ ١٦٣، ١٧٣.

في ضربت الهاء حيث حقّرت»(١).

وأكثر ما يتضح حبّ الاستقصاء وتتبع العلل عند سيبويه في ملاحقته لأستاذه الخليل بالكثير من الأسئلة كما في باب تحقير المؤنث يقول: «اعلم أنّ كل مؤنث كان على ثلاثة أحرف فتحقيره بالهاء، وذلك قولك في قَدَم: قُديمة، وفي يد: يُدَيّةٌ. وزعم الخليل أنهم إنما أدخلوا الهاء ليفرقوا بين المؤنث والمذكر. قلت: فما بالُ عَناقٍ؟ قال: استثقلوا الهاء حين كَثُرَ العددُ، فصارت القاف بمنزلة الهاء، فصارت فُعَيْلةً في العدد والزّنة، فاستثقلوا الهاء. وكذلك جميع ما كان على أربعة أحرف فصاعداً. قلت: فما بالُ سَمَاءٍ، قالوا: سُمَيَّةٌ؟ قال: من قِبَل أنها تُحذَف في التحقير، فيصير تحقيرُها كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف، فلما خفّت صارت بمنزلة دَلْوٍ، كأنك حقّرتَ شيئاً على ثلاثة أحرف»(٢).

ويمكن القول: إنّ العلة النحوية عند الكوفيين وقفت عند المرحلة التي بلغتها عند سيبويه ولم تتجاوزها. ولكنّ ذلك لا ينفي وجود بعض العلل التي تبلغ منزلة العلل الجدلية والفلسفية، فلا تخلو علل الفراء في بعض المواضع من هذا الطابع الفلسفي، إذ هو يتمحّل للعلة ويحتج لها، ويدافع عنها دفاع المتكلّم، فتكون علته أقرب إلى التفلسف والفكر المجرّد منها إلى واقع الاستعمال، من ذلك تعليله نصب (مثل) بسقوط الكاف فيقول: «إنّ العرب لتنصبها إذا رفع بها الاسم فيقولون: مثلَ من عبدالله؟ ويقولون: عبدالله مثلَك، وأنت مثلَه. وعلة النصب فيها أنّ الكاف قد تكون داخلة عليها، فتُنصَب إذا ألقيت الكاف. فإنْ قال قائل: أفيجوز أن تقول: زيدٌ الأسدَ شدّةً، فتنصب (الأسد) إذا ألقيت الكاف؟

---

(١) الكتاب: ٣/ ٤٥٥ ـ ٤٥٦.

(٢) الكتاب: ٣/ ٤٨١ ـ ٤٨٢، وينظر: النحو العربي ـ العلة النحوية ـ: ٦٤.

قلت: لا، وذلك أنّ (مثلَ) تؤدي عن الكاف، و(الأسد) لا يؤدي عنها...»[١].

ونحا هذا النحو ثعلب في اعتلاله لـ (نحن) لمَ كانت للاثنين والجميع بلفظ واحد فيتضح فيه حبّ الاستقصاء، والميل إلى الافتراض، يقول: «إنما سوّوا بين تثنية (أنا) وجمعه، وفرّقوا بين تثنية (أنت) وجمعه، لأنّ (أنا) اسمٌ للمخبر عن نفسه، والمخبِر عن نفسه لا يشاركه في فعله اسم يكون لفظه مثل لفظه، كما يشارك المخاطبَ اسمٌ يكون لفظه مثلَ لفظه، ألا ترى أنك تقول لرجلين تخاطبهما: أنت قمت، وأنت قمت. فإذا ضممت (أنت) إلى (أنت) كان (أنتما)، ولا يجوز للمتكلم إذا أخبر عن نفسه وغيره أنْ يقول: أنا قمت وأنا قمت، بل يقول: أنا قمت، وزيد قام. فلما كان الاسم الذي يضمه المتكلم إلى اسمه يخالف لفظه اختُلِقَ له في التثنية والجمع اسمٌ على غير بناء الواحد»[٢].

ولكنّ مثل هذه العلل قلَّ أن نلمحها عند نحاة الكوفة، فأكثر العلل التي نقلت عن الفرّاء وغيره من الكوفيين هي من العلل التعليمية الواضحة التي تستقري روح اللغة، ولا تجنح إلى معيارية تُخضع الظواهر النحوية لموازين العقل والمنطق، بل تبغي الإجابة عمّا يمكن أن يثيره العقل البشري من تساؤل، ثُمَّ الوصول بالظاهرة اللغوية إلى القاعدة العلمية. وهذه السمة الغالبة على العلة عند سيبويه فكانت قريبة من روح اللغة، تُعنى بالمعنى، وتراعي ذوق العرب في ميلهم إلى الخفة، وبعدهم عن القبح والثقل.

❑ ❑ ❑

---

(١) معاني القرآن: ٣/ ٨٥.

(٢) ينظر: الأضداد: ١٨٤.

الخاتمة

* النتائج العامة للبحث:

هذا بحثٌ يعرض لأهم أعمال النحويين الكوفيين، ويبيّن تأثّرهم بكتاب سيبويه في الأسلوب والمنهج الذي سلكوه في دراسة موضوعاتهم. وقد انتهى بي إلى النتائج العامة الآتية:

١ ـ المسائل التي عُرضت في الباب الأول تُبيّن أنّ الكوفيين يوافقون سيبويه في الغالب، ولعل ذلك لأنّهم تأثروا بكتابه، إما بقراءته أو بقراءة الكتب التي اهتمت بشرحه.

٢ ـ إذا كان ثَمَّةَ خلافٌ بين الكوفيين وسيبويه، فالغالب أنّهم اتبعوا الأخفش في ذلك، لأنّه هو أول من خالف سيبويه، وقد ظهر ذلك في أثناء عرض بعض المسائل.

٣ ـ إنّ هذا الخلاف بين سيبويه والكوفيين إنما هو شيءٌ في الفروع يسير، ولا يتعدّى الفروعَ إلى الأصول. فقد تبيّن أنّ ما أجازه نحويو الكوفة ـ على قلّة ـ في اختيار الكلام، أجازه سيبويه في ضرورة الشعر. والضرورة عند سيبويه لا تعني الخطأ أو اللحن كما فسّر ذلك الباحثون.

٤ ـ كما أنّ هذا الخلاف لا يُبْنَى عليه خلافٌ بين ما يُسَمَّى مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة، لأنّه ليس خلافاً بين البصريين والكوفيين، بل هو خلاف بين

نحويّ وآخر. فالمبرّد خالف سيبويـه في أكثـر مسائل هذا الباب، ولم يمسّ هذا بصريته، كما أنّ الكوفيين ليسوا جميعاً سواءً في المسائل كلّها، فبعضهم خالفه، وذهب آخرون مذهبه.

٥ ـ إنّ تقسيم الكلمـة والفعـل في «كتاب سيبويـه» لا يختلـف عن تقسيـم الكوفيين لهما. وأما مصطلح (الدائم) فليس فعلاً حقيقياً عند الكوفيين، ولا يتمتّع بخصائص الأفعال.

٦ ـ علامات الإعراب عند الكوفيين موافقـةٌ لعلامات الإعـراب في «كتاب سيبويه»، وأمّا ما ذُكر من خلاف بين البصريين والكوفيين في ذلـك، فإنّه خلافٌ شكلي لا يترتّب عليه أثرٌ عمليّ.

٧ ـ اعتمد سيبويه في تفسير ظاهرة الإعراب على العوامل اللفظية والمعنوية، وكذلك اعتمد الكوفيون على العوامل اللفظية والمعنوية. على أنّ هذا لا ينفي وجود خلاف بين سيبويه والكوفيين في بعض هذه العوامل، ولكنه قليل غير محتفل به.

٨ ـ إنّ أكثر المصطلحات التي تداولها الكوفيون واستعملوها، أوردها سيبويه في كتابه، وأخذها الكوفيون عنه، أو استخرجوها من شروحه لبعض المصطلحات.

٩ ـ إنّ «كتاب سيبويه» أتى على ذكر الظواهر الصرفية أغلبها، وإنّ الكوفيين أخذوا عنه هذه الظواهر، وليس لهم من فضلٍ إلا أنْ جعلوا مسائل الصّرف معزولةً عن النحو في كتبٍ خاصةٍ بها.

١٠ ـ اهتم سيبويه بالسّماع، واعتمد عليه في تقعيد قواعد العربية وضبطها، وكان يضع القرآن الكريم في المرتبة الأولى من كلام العرب، ويعدّه الشاهد الأول في كل موضوع من الموضوعات التي درسها في كتابه. والكوفيون لا يختلفون عن

سيبويه في ذلك، فهم يقدّمونه وينزلونه المنزلة الأولى من كلام العرب، ويرون أنّه أعرب وأقوى في الحجة من الشعر، لأنّه نزل بلغة العرب وعلى كلامهم الفصيح. ولا يُحمل على الضرورة كالشعر.

١١ ـ كان سيبويه في احتجاجه بالقراءات يحكّم القياس والسماع معاً، ويختار الأقيس في اللغة، والأثبت في الأثر، والأصحّ في النقل والرواية، والغالب عليه أنّه لم يَعب قارئاً، ولم يطعن في قراءة، بل كان يوجه بعض القراءات التوجيه الصحيح الذي يقوّي القراءة بها، والكوفيون مثل سيبويه في ذلك لا يميلون إلى القراءات الشاذة، ولا يقيسون عليها، بل كان بعضهم يرفض قراءةً سائرةً على وجه غلطت به العرب في كلامها.

١٢ ـ احتج سيبويه بالحديث النبوي الشريف، وكان يسوّي بينه وبين مصادر الاحتجاج الأخرى، غير أنّ استشهاده به كان قليلاً. ولا يُفسَّر ذلك على أنّه جاء من باب الاستئناس، بل استشهد به لتقرير الأحكام النحوية واللغوية. وقد تأثر الكوفيون بمنهجه هذا، ولم يعتدّوا بالأحاديث ويفيدوا منها، كما اعتدّوا بالقرآن والشعر وأفادوا منهما.

١٣ ـ احتج سيبويه بالشعر، وشواهد «الكتاب» هي معظم شواهد النحو العربي على مدى القرون، ولا يختلف أسلوب نحاة الكوفة في استقراء لغة الشعر عن أسلوب سيبويه ومنهجه، من حيثُ الاحتفال بشعر القبائل البدوية، وتوثيقه، والتثبّت من صحة نقله وفصاحته. والغالب على الكوفيين أنّهم لم يحتجوا بأبيات شاذة نادرة، وإذا جاء ذلك في مصنفاتهم، فإنّه يأتي عَرَضاً، وهو لا يرقى إلى صنيعهم بلغة الشعراء البُداة.

١٤ ـ لا يُنكَر على الكوفيين احتجاجهم بالشعر المجهول القائل، لأنّ أئمة الكوفيين مثل سيبويه عاشوا في أيام الفصاحة، وكانوا يسمعون الشاهد من أعراب فصحاء، فلا يُطعن فيه أن يُجهل قائله. كما أنّ سيبويه نفسه احتج بأبيات مجهولة القائل، وهي ليست بالقليلة في كتابه.

١٥ ـ كان سيبويه يُعَوِّل على الشّواهد النثرية أكثر مما يعوّل على الشعر، فما ورد في «كتاب سيبويه» من كلام العرب المحكي وشواهد القرآن يزيد على شواهد الشعرَ، والكوفيون مثل سيبويه في ذلك.

١٦ ـ منهج نحاة الكوفة في الاحتجاج بكلام العرب قريبُ الشبه من منهج سيبويه، الذي يهتمُّ بفصاحة الأعرابي الذي ينقل عنه الظاهرة، فينسب ما سمعه إلى فصحاء العرب، أو يعتمد على رواية شيوخه عما سمعوه من العرب الموثوق بهم. واهتم الكوفيون أيضاً بفصاحة الأعرابي الذي نقلوا عنه، ولكنهم لم يبلغوا منزلة سيبويه في ذلك. فقد ورد عنهم أنهم احتجوا بلغات أخرى لم يحتج بها سيبويه، غير أنّ ذلك لا يعني أنهم كانوا يتساهلون أو يترخّصون في قبول تلك اللغات التي اعتمدوا عليها في دراستهم، بل كانوا يتشددون في قبولها.

١٧ ـ بلغ القياس على يَدَي الخليل وسيبويه ذروة نمائه، ويُظهِر كتاب سيبويه اهتمامه الكبير بهذا المجال، فقد كان حافلاً بالقياس، وهو يعتمد عنده في أكثر الأمر على الشائع في الاستعمال على ألسنة العرب، كما يقوم على المشابهة بين استعمالاتهم في الأبنية والعبارات المختلفة. ولم يبعد الكوفيون عن القياس، فليس السماع وحده هو ما اعتمدوا عليه، بل اهتموا بالقياس وتوسّعوا فيه. ولا يعني ذلك أنهم يتساهلون بالقياس على القليل، بل كانوا ـ في الغالب ـ يفضلون القياس

على الكثير الشائع، ولا يميلون إلى القياس على الشاذ القليل، ويتضح ذلك عند الفراء الذي هو أقرب الكوفيين إلى سيبويه.

١٨ ـ منهج الكوفيين في القياس قريب الشبه من منهج سيبويه، فهم يلتزمون ـ في الغالب ـ بحمل الفرع على الأصل، وكون الفرع ينحطّ مرتبةً عن الأصل، كما أجازوا حمل الأصل على الفرع، وهم يرونَ القياس على الضد صحيحاً صحة القياس على النظير، وهذا منهج سيبويه في القياس.

١٩ ـ أكثر العلل الواردة في «كتاب سيبويه» هي من العلل التعليمية البسيطة البعيدة عن الفلسفة، القريبة من روح اللغة ومن حسّها، تُعْنَى بالمعنى وتُراعي ذوق العرب في ميلهم إلى الخفة، وبعدهم عن القبح والثقل. مدارها على أسباب لسانية، يبيّنها الحسُّ قبل أنْ ينفذ إلى إدراكها الذهن، وهي ليست مبنية على اعتبارات عقلية بائنة عن طبيعة اللغة أو مفروضة عليها من خارجها، بل تطّرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وهذا الغالب على أكثر علل الكوفيين.

٢٠ ـ ويمكن أن نخلص من هذه النتائج إلى القول: إنّ ما يُسمَّى بمدرستي البصرة والكوفة مدرسةٌ واحدةٌ مصدرها «كتاب سيبويه»، فهو المنبع الذي استقى منه النحويون البصريون والكوفيون على السّواء أصول مادتهم العلمية. وعلى الباحثين الذين يهتمون بتبسيط النحو وتيسيره، أن يتركوا مسائل الخلاف التي تزيد النحو تعقيداً، ويلتفتوا إلى القواعد الأساسية العامة التي اتّفق عليها النحاة.

❑ ❑ ❑

Abstract

Sibaweh's book and it's influence on Alkufa grammarians till the end of the 4th Century of hegira.

This research is talking about the influence of sibaweh's book on alkufa grammerians till the end of 4th Century of hegira.

He began the speech about the prioites of alkufa grammer, and Alakfash sibaweh's student, who is the real establish of alkufa school, and the scintists of alkufa took from him, specially their Leader alkissai, who readed to him sibaweh's book. And stop at talkig abaut the influence of sibaweh's book on the original of alkufa grammarians writing, As example Alkissai (189 A. H), Alfrraa (207 A. H), Taalb (291 A. H), Ibn shukair (317 A. H), Ibn Alanbari (328 A. H), Almoaddeb after (338 A. H), And ibn Khalwhi (370 A. h), Then it focus the influence of sibaweh's book on deviding the Word and the subject and in expression and elemention pronunciational meaning and in grammer expression of alkufares.

And it take care of showing the influence of sibaweh's book on conjagte phenomenon of alkufa grammarians as a phenomenon

exchange and merge defect, and this research interests in discovering the source of evidence in sibaweh's book and the folders of alkufares, and it prove that sibaweh and alkufares took care of hearing, so they evidence to alkuran, and it's reading, poetry and prose, and it prove that alkufares don' t prefer evidencing to irregular speaking as poetry and prose and don' t prefer it as sibaweh.

And it prove that alkufares also interest in comparison, and carried the branch on descent and allow to carry the descent on the branch. and they consider that comparison on opposite is exact.

And the most of causes used by alkufares were instruction causes as lightention and the cause of carrying on the meaning.

The reader of this research notice clearly alkufares opinion, which were different from sibaweh's opnion in some parts, but it's origin don't go away from basic rule of the grammer and conjugate, which were in sibaweh's book.

❑ ❑ ❑

الفهارس العامة

* فهرس الآيات القرآنية الكريمة .
* فهرس القراءات .
* فهرس الأحاديث الشريفة .
* فهرس الشواهد الشعرية والرجز .
* ثبت المصادر والمراجع .
* فهرس الموضوعات .

فهرس الآيات القرآنية الكريمة

طرف الآية	رقمها	الصفحة
﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾	٤	٢٧٠، ٤٤٥
﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾	١١	٤٠٣
﴿وَرَاعِنَا لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ﴾	٤٦	٣٩١، ٤٩٩
﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾	٥٣	٥٩٤
﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا﴾	٧٨	٢٨٣
﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾	٩٠	٢٦٠
﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾	٩٦	٥٢٧
﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾	٩٧	١٠٢
﴿هَا أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ﴾	١٠٩	٢٣١
﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ﴾	١٢٧	١١٣
﴿لَّا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ﴾	١٤٨	٢١٢
﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾	١٥٥	٥٩٦
﴿فَآمِنُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾	١٧٠	١٦٨
﴿انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾	١٧١	١٦٩
﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾	١٧١	٥٩٥
﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾	١٧٦	٤٢٦، ٥٦٤

سورة المائدة

طرف الآية	رقمها	الصفحة
﴿فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾	٢٤	٧٦١
﴿فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾	٥٢	١٤٩، ٣٣٦

□□□

فهرس القراءات

نصّ الآية	رقمها	الصفحة
وإن كان ذو عسرة، ذا	٢٨٠	٣٨٧

سورة آل عمران

نصّ الآية	رقمها	الصفحة
كن فيكونُ، فيكونَ	٤٧	٦١٢، ٦١٣
كهيئة الطير، فأنفخها	٤٩	٥٩٩
من إنْ تِيْمَنْه	٧٥	٣٠٤، ٦١٩
ولا يأمُرُكم، يأمرَكم	٨٠	١١٥

سورة النساء

نصّ الآية	رقمها	الصفحة
تساءَلون به والأرحامَ، والأرحامِ	١	١٠٩، ٦٠٤
إلا أن تكون تجارةً، تجارةٌ	٢٩	١٨٧
نِعِمّا يعظكم به، نِعْما، نَعِما	٥٨	٦١٧
مافعلوه إلا قليلٌ منهم، قليلاً	٦٦	٤٧٧
المقيمين الصلاة، المقيمون	١٦٢	٧٥، ٧٦

سورة المائدة

نصّ الآية	رقمها	الصفحة
وامسحوا برؤوسكم وأرجلَكم، وأرجلِكم	٦	٥٩٠، ٧٥٧
والسارقَ والسارقةَ، والسارقُ والسارقةُ	٣٨	٦٢٧
والصابئون، والصابئين	٦٩	٧٩

سورة الأنعام

نصّ الآية	رقمها	الصفحة
قل أرأيتم، أريتم	٤٦	٦١٠
قتلُ أولادَهم شركائِهم، قتلَ أولادِهم شركاؤهم	١٣٧	١٠٨، ٣٢٥، ٦٠٥

نصّ الآية	رقمها	الصفحة
سورة طه		
إنْ هذان لساحران، إنّ هذين، إنّ هذان	٦٣	١٩٩، ٦٢٤، ٧٠١
لاتَخَفْ دَركاً ولا تخشى	٧٧	١٢٩
سورة الأنبياء		
إنّ هذه أمّتُكم أمّةً واحدة، أمّتكم أمّةٌ	٩٢	٦١٩
لا يحزنُهم الفزع الأكبر، لايَحْزُنُهم	١٠٣	١٣٣
سورة الحج		
سُكارى وما هم بسُكارى، سَكْرى وما هم بسَكْرى	٢	٥٥٤
وربَتْ، وربأت	٥	٦٠٩
ثم لْيَقْطع، ثم لِيَقْطع	١٥	٣٦٤
ومَن يُرِد، يَرِد	٢٥	٦١٨
ثم لْيقضوا، ثم لِيَقْضوا	٢٩	٣٦٤
لكل أمة جعلنا مَنْسَكا، مَنْسِكاً	٣٤، ٦٨	٥٤٢
سورة المؤمنون		
وأنزلني مُنْزَلاً مباركاً، مَنْزِلاً	٢٩	٥٥٠، ٦٢٥
وأنّ هذه أمّتُكم أمّةً واحدة، إنّ	٥٢	١٧٢، ٦١٤
سورة النور		
سورةٌ أنزلناها، سورةً	١	٤٦٥

❐ ❐ ❐

فهرس الأحاديث الشريفة

فهرس الشواهد الشعرية والرجز

أ ـ الشعر

أول البيت	القافية	الشاعر	البحر	الصفحة
أما النهار	من السّاجِ	الجَرَنفش بن يزيد	البسيط	٤٥٩
قَطْعَ	يافوخَهْ	-	المديد	٦٦٢
ولكنّما أهلي	ومَوْحَدُ	ساعدة بن جؤيّة	الطويل	٢٧١
يلومونني	لعميدُ	-	الطويل	٦٥٩
سبحانه	والجُمُدُ	أمية بن أبي الصّلت	البسيط	٢٩٨
حتى إذا	ومحصودُ	ذو الرّمّة	البسيط	٤٤٨
وصَلِّ	فاعبدَا	الأعشى	الطويل	٥٢٩
معاوي	الحديدا	عقيبة الأسدي	الوافر	٨٥
فَزَجَجْتُها	مزادَه	-	مجزوء الكامل	٣٢٦
متى تأتِهِ	مَوْقِدِ	الحطيئة	الطويل	٩٣
وكلّ خليل	أوغَدِ	كثيّر عزّة	الطويل	٣٦٧
لئن بُعثت	ولا جحْدِ	-	الطويل	٧٠٠
ألا أيّها	مُخْلدِي	طرفة بن العبد	الطويل	٦٩٧
قالت	فقَدِ	النابغة الذبياني	البسيط	٢١٥
ترفعُ	تَقِدِ	الفرزدق	البسيط	٢٥٦
ألم يأتيك	زيادِ	قيس بن زهير	الوافر	١٣٠
لم يَلْقَها	مُسْتَعْدِدِ	زهير بن أبي سلمى	الكامل	١٨٢
أسكرانُ	مُتَساكرُ	الفرزدق	الطويل	٦٦٩
عذيرُك	زنابِـرُه	-	الطويل	٥٨٤

أول البيت	القافية	الشاعر	البحر	الصفحة
والناس	وَزَرُ	حسان بن ثابت أو		
		كعب بن مالك	البسيط	٢١٠
فإنّك	حمارُ	خداش بن زهير	الوافر	١٩٥
إنْ يقتلوك	عارُ	ثابت قُطنة	الكامل	٤١٢
وكنّا حسبناهم	أعصُرَا	مودود العنبري	الطويل	٤٩٢
حراجيجُ	قَفْرَا	ذو الرمة	الطويل	٧٢٨
أكلّ	نارا	جرير	الوافر	٣٢٣
لا أرى	والفَقيْرَا	عدي بن زيد أو		
		سوادة بن عدي	الخفيف	٢٤٠
وإذا	مَذْعُورَا	كعب بن زهير	الخفيف	٣٣٥
فلو كنت	المشافرِ	الفرزدق	الطويل	١٦٦
فإنْ يك	للدهرِ (للصبرِ)	هدبة بن الخشرم	الطويل	١٩٤
فإنّ كلاباً	العَشْرِ	النوّاح الكلابي	الطويل	٧٥١
ذاك	على الجارِ	الأحوص	البسيط	٢٤٤
يا لعنةُ	من جارِ	-	البسيط	٢٥٠
لقد كذبتك	صَبْرِ	دريد بن الصّمّة	الوافر	٢٩٢
لا يَبْعَدَنْ	الجُزْرِ	الخرنق بنت هفّان	الكامل	٧٥
النّازلين	الأزرِ	الخرنق بنت هفّان	الكامل	٧٥
أقول	الفاخِرِ	الأعشى	السريع	٢٩٦

أول البيت	القافية	الشاعر	البحر	الصفحة
عن مُبْرقاتٍ	سُوُرْ	عدي بن زيد	السريع	٣١٣
لها متنتان	النّمِرْ	امرؤ القيس	المتقارب	١٣٩
آليتُ	السّوسُ	المتلمّس	البسيط	٢٢٠
سَلَّ	مُتَعيِّسِ	المرار الفقعسي	الكامل	١٦٤
كلُوا	خميصُ	ـ	الوافر	٢٧٠
أبيتُ	العباطِ	المتنخّل	الوافر	٦٦
على حين	وازعُ	النابغة الذبياني	الطويل	٦٢
منّا الذي	الزّعازعُ	الفرزدق	الطويل	٢١٨
لمّا أتى	الخشّعُ	جرير	الكامل	١١٧
بني أسدٍ	أشنعَا	عمرو بن شأس	الطويل	١٨٧
قد سوّأ	جُدعَا	ـ	البسيط	٦٦١
وخير الأمر	اتّباعَا	القُطامي	الوافر	٣٥٠
هجوتَ	ولم تَدَعِ	زبّان بن العَلاء	البسيط	١٣٠
وبَيْنا	راعِ	نُصَيْب بن رباح	الوافر	٤٠٨
إنّما النحو	يُنتفَعْ	الكسائي	الرمل	٦٩١
نُعَلّقُ	نفانفُ	مسكين الدارمي	الطويل	١١٠
وإنّا أتيناكم	وزائفُ	مزرّد بن ضرار	الطويل	٢٦٨
فقالت	عارفُ	المنذر بن درهم	الطويل	٥٨٤
فلو أنْكَ	صديقُ	ـ	الطويل	٣٢٨

أول البيت	القافية	الشاعر	البحر	الصفحة
يُرَى	حاذقُ	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	٦٦٣
فكن	أحمقَا	-	الطويل	٧٢٥
وإلا فاعلموا	شقاقِ	بشر بن أبي خازم	الوافر	٨١
فأحضرتُ	تاركا	عبدالله بن همّام	المتقارب	١٩١
وناعٍ	الأناملُ	-	الطويل	٧٤٤
ألا تسألان	وباطلُ	لبيد	الطويل	١٦١
جفوني	مهملُ	-	الطويل	٣٩٨
إذا غاب	وجداولُه	الأخطل	الطويل	٢٨٣
يقولون	وقتالُها	جميل	الطويل	١٤٠
أستَغْفِرُ	والعملُ	-	البسيط	٢٢٠
هي الشفاءُ	مبذولُ	هشام أخو ذي الرمة	البسيط	٢٥٧
أمّلْتُ	الأمَلُ	الراعي النميري	البسيط	٣١١
في فتيةٍ	وينتعلُ	الأعشى	البسيط	٣٣٠
لميّةَ	خِلَلُ	كثيرّ عزّة	مجزوء الوافر	٩٩
إنْ	لا يحفلُوا	-	مجزوء الكامل	٤٤٩
يغدو	لم يفعلُوا	-	مجزوء الكامل	٤٤٩
قد قيل	إذا قيلا	النعمان بن المنذر	البسيط	٢٩١
محمدٌ	تَبالا	-	الوافر	٣٣٢
وَجَدْنا	سلسبيلا	عبد العزيز بن زرارة	الوافر	٧٥٢

أول البيت	القافية	الشاعر	البحر	الصفحة
كَذَبَتْك	خيالا	الأخطل	الكامل	٢٠٣
فواعديه	أسهلا	عمر بن أبي ربيعة	السريع	١٧١
على أنني	كميلا	العباس بن مرداس	المتقارب	١٤٢
يذكّرنيك	هديلا	العباس بن مرداس	المتقارب	١٤٢
فألفيته	قليلا	أبو الأسود الدؤلي	المتقارب	١٦٥
فلا مزنة	إبقالَها	عامر بن جوين الطائي	المتقارب	٧٥٠
ألا أيّها	بأمْثَلِ	امرؤ القيس	الطويل	١٣١
قفا نبك	فَحَوْمَلِ	امرؤ القيس	الطويل	١٣٢
تقول	فانزلِ	امرؤ القيس	الطويل	٢٦٠
قَعَدْتُ	مُتَأمّلِ	امرؤ القيس	الطويل	٢٨٣
كأنْ لم	الشَّمْلِ	ذو الرمّة	الطويل	٢٤٦
وهذا ردائي	حَنْظَلِ	الأسود بن يعفر	الطويل	٢٧٨
ألا أرى	جُمْلِ	جميل بثينة	الطويل	٦٦١
لم يمنع	أو قالِ	أبو قيس بن الأسلت	البسيط	٦٦٩
وكونوا	من الطحالِ	شعبة بن قمير	الوافر	١٥٢
كمنية	مالِي	زيد الخيل	الوافر	١٧٣
واسْتَغْنِ	فَتَجمّلِ	عبد قيس بن خفاف	الكامل	٢٥٤
جاؤوا	ذُبالِ	ابن مُقْبل	الكامل	٣٠٩
فاليوم	ولا واغلِ	امرؤ القيس	السريع	٦٧٠

* * *

ب- الرجز

أول البيت	القافية	الشاعر	الصفحة
يا أيّه	النفس	-	٦٣٢
أفق	اللّعْسِ	-	٦٣٢
نحن	الأربعَهْ	لبيد	١٤٤
تقول	أعجِلُهْ	أبو النجم العجلي	٥٣٥
فقرّبَنْ	أزَحِلُهْ	أبو النجم العجلي	٥٣٧
مالك	إلا عملُهْ	-	٢١٣
إلا رسيمه	إلا رَمَلُهْ	-	٢١٣
تشكو	وأَظْلَلِ	العجاج	١٨٣
كأنّ	المُرْمَلِ	العجاج	٧٥٦
علّمنا	عِجِلْ	-	٥٣٣
شُرْب	بالرّجِلْ	-	٥٣٣
يريد	فيُعْجِمُهْ	رؤبة أو الحطيئة	١١٦
باسم	سِمُهْ	-	٥٦٧
يحسبه	يعلمَا	العجاج	٥٣٠
شيخاً	مُعَمّما	العجاج	٥٣٠
ماذا	كلّما	-	٢٢٩
سبحتُ	اللّهمّ مَا	-	٢٢٩
اردد	مُسَلّما	-	٢٢٩
إذا	قوّمِ	أبو نخيلة السعدي	١٣٤

ثبت المصادر والمراجع

أ ـ المصادر:

ـ ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر اليماي الزبيدي (٨٠٢هـ)، تحقيق: طارق الجنابي، (ط١)، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٧م.

ـ أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي (٣٦٨هـ)، تحقيق: طه محمد الزيني، عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، دون تاريخ.

ـ أخبار أبي نواس، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن منظور المصري (٧١١هـ)، تحقيق: محمد عبد الرسول إبراهيم، مطبعة الاعتماد، القاهرة، ١٩٢٤م. (الجزء الأول).

ـ ارتشاف الضّرب من لسان العرب، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، (ط١)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

ـ الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، (ط١)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.

ـ اشتقاق أسماء الله الحسنى، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (٣٤٠هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، (ط٢)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

ـ إصلاح المنطق لابن السّكّيت أبي يوسف يعقوب بن إسحاق (٢٤٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، (ط٢)، دار المعارف بمصر، ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦م.

ـ الأصمعيات، اختيار الأصمعي أبي سعيد عبد الملك بن قُريب (٢١٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، (ط٢)، دار المعارف، مصر، ١٩٦٤م.

ـ الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل السّرّاج (٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي (ط٣)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

ـ الأضداد، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دائرة المطبوعات والنشر في الكويت، ١٩٦٠م.

ـ إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه أبي عبدالله الحسين ابن أحمد (٣٧٠هـ)، منشورات دار الحكمة، دمشق، من دون تاريخ.

ـ إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه أبي عبدالله الحسين بن أحمد (٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، (ط١)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

ـ إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، (ط٢)، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

ـ الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني علي بن الحسين (٣٥٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الشعب، القاهرة، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.

ـ الإغراب في جدل الإعراب، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ١٩٥٧م.

ـ الإغفال لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (٣٧٧هـ)، تحقيق: عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٠٣م.

ـ الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، لأبي نصر الحسن بن أسَد الفارقي (٤٨٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، (ط٣)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

ـ الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: أحمد محمد قاسم، (ط١)، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.

ـ الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب، لابن السّيد البطليوسي (٥٢١هـ)، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

ـ الألفات، لابن خالويه أبي عبدالله الحسين بن أحمد (٣٧٠هـ)، تحقيق: د. علي حسين البوّاب،

مجلة المورد، بغداد، ١٩٨٢م.

ـ أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبدالله الأندلسي (٥٨١هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ٢٠٠٢م.

ـ الأمالي الشجرية، لأبي السّعادات هبة الله بن علي العَلَوي، المعروف بابن الشجري (٥٤٢هـ) دار المعرفة، بيروت، لبنان. وطبعة بتحقيق د. محمود محمد الطناحي، (ط١)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

ـ أمالي المرتضى: غرر الفوائد ودرر القلائد، للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي (٤٣٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط١)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٥٤.

ـ الأمثال، لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم (٢٢٤هـ)، تحقيق: عبد المجيد قطامش، (ط١)، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

ـ إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، للوزير أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (٦٤٢هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط١)، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

ـ الانتصار لسيبويه على المبرّد، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي (٢٩٨هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦م.

ـ الأنساب، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد التميمي السمعاني (٥٦٢)، تقديم وتعليق: عبدالله عمر البارودي، (ط١)، دار الجنان، بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (٥٧٧هـ)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، (ط١)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام عبدالله جمال الدين بن يوسف (٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، لبنان، دون تاريخ.

ـ الأيام والليالي والشهور، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (٢٠٧هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري،

المطبعة الأميرية بالقاهرة، ١٩٥٦م.
- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار العروبة، القاهرة، ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٩م.
- إيضاح الوقف والابتداء، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.
- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي (٧٩٤هـ)، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي وآخرين، (ط٢)، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ) تحقيق علي محمد عمر، (ط١)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (٨١٧هـ)، تحقيق: محمد المصري، (ط١)، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- التبصرة في القراءات السبع، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ)، تحقيق: محمد غوث الندوي، (ط٢)، الدار السلفية، الهند، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العُكبري (٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، (ط٢)، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ/ ١٩٧٨م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري (٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، (ط١)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (٤٧٦هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، (ط٢)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٤م.
- تذكرة الحفاظ، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، (ط٤)، دار إحياء

التراث العربي، بيروت، ١٣٧٤هـ.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك محمد بن عبدالله الأندلسي (٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، مصر، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
- التعريفات، لأبي الحسن علي بن محمد الحسيني الجُرجاني (٨١٦هـ)، تعليق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
- التعليقة، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (٣٧٧)، تحقيق: عوض ابن حمد القوزي، (ط١)، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- تفسير أرجوزة أبي نواس، لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد بهجة الأثري، (ط٢)، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، من دون تاريخ.
- تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية، لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني (٢٥٠هـ) تحقيق: الدكتور محمد أحمد الدالي، دار البشائر، دمشق، ٢٠٠١م.
- تفسير الفخر الرازي (التفسير الكبير)، لفخر الدين محمد بن عمر الرازي (٦٠٤هـ)، قدم له: خليل محيي الدين المَيْس، دار الفكر، لبنان، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، لابن خروف أبي الحسن علي ابن محمد الإشبيلي (٦٠٩هـ)، تحقيق: خليفة محمد خليفة بديري، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، ١٩٩٥م.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون ومجموعة من المحققين، الدار المصرية، القاهرة، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
- التيسير في القراءات السبعة، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (٤٤٤هـ)، عُني بتصحيحه: أوتوبرتزل، (ط٢)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- ثمار الصناعة في علم العربية، لأبي عبدالله الحسين بن موسى الدينوري الجليس (نحو ٤٩٠هـ)، تحقيق: حنّا جميل حداد، (ط١)، وزارة الثقافة، عمّان، الأردن، ١٩٩٤م.
- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (٦٧١هـ)، راجعه وضبطه: محمد إبراهيم الحفناوي، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٤م.

- الجمل في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (٣٤٠هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، (ط٢)، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، الأردن، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري الحسن بن عبدالله (٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، (ط٢)، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (٣٢١هـ)، تحقيق: رمـزي منير بعلبكي، (ط١)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٨٧م.
- الجنى الدّاني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي (٧٤٩هـ)، تحقيق: فخـر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، (ط١)، المكتبة العربية بحلب، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه (٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، (ط٦)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- الحجة للقرّاء السبعة، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (٣٧٧هـ)، حققه: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، (ط٢)، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- الحلل في شـرح أبيات الجمـل، لعبدالله بن محمـد بن السِّيد البَطَلْيَوْسي (٥٢١هـ)، تحقيق: مصطفى إمام، (ط١)، مطبعة الدار المصرية، القاهرة، ١٩٧٩م.
- خزانة الأدب ولبّ لبـاب لسـان العـرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (ط٢)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جنّي (٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٢م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (٧٥٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، (ط١)، دار القلم، دمشق، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- دقائق التصريف، للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب (بعد ٣٣٨هـ)، تحقيق: أحمد ناجي القيسي وحاتم صالح الضامن وحسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٧هـ/ ١٩٧٨م.

- ديوان الأحوص الأنصاري عبدالله بن محمد، تحقيق وشرح: سعدي ضنّاوي، (ط١)، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م.
- ديوان أبي الأسود الدّؤلي ظالم بن عمرو، صنعة: أبي سعيد الحسن السكّري (٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، (ط١)، مؤسسة إيف للطباعة، بيروت، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- ديوان الأسود بن يعفر، صنعة نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العراق، من دون تاريخ.
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق: محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، مصر، ١٩٥٠م.
- ديوان الأغلب العجلي ضمن (شعراء أمويون)، تحقيق: نوري حمودي القيسي، (ط١)، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- ديوان امرئ القيس بن حُجر الكندي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م.
- ديوان أمية بن أبي الصلت، جمع وتحقيق: د. عبد الحفيظ السطلي، دمشق، ١٩٧٤م.
- ديوان بِشر بن أبي خازم الأسدي، تحقيق: عزّة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، وزارة الثقافة، دمشق، ١٣٧٩هـ/ ١٩٦٠م.
- ديوان ثابت قُطْنة (شعر ثابت قُطنة العتكي)، تحقيق: ماجد أحمد السامرائي، منشورات وزارة الثقافة، سلسلة كتب التراث (١٣)، بغداد، العراق، من دون تاريخ.
- ديوان جرير بن عطية، بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف بمصر، ١٩٧١م.
- ديوان جميل بثينة (جميل بن مَعْمَر)، تحقيق: أشرف أحمد عدرة، (ط١)، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- ديوان الحارث بن حلّزة اليشكري، جمع وتحقيق: إميل بديع يعقوب، (ط١)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩١م.

- ديوان حسّان بن ثابت، تحقيق: وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ١٩٧٤م.
- ديوان الحطيئة جَرْوَل بن أوس، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، (ط١)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- ديوان خِداش بن زهير (شعر خِداش بن زهير العامري)، صنعة د. يحيى الجبوري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- ديوان الخرنق بنت بدر بن هفّان، تحقيق: حسين نصار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٦م.
- ديوان أبي دؤاد الإيادي ضمن (دراسات في الأدب العربي، نشر غوستاف غرونباوم، ترجمة: إحسان عباس، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٥٩م.
- ديوان دريد بن الصّمّة، جمع وتحقيق: محمد خير البقاعي، تقديم: د. شاكر الفحام، دار قتيبة، دمشق، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- ديوان ابن الدّمينة عبدالله بن عبيدالله، صنعة أبي العباس ثعلب ومحمد ابن حبيب، تحقيق: أحمد راتب النفّاخ، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٩م.
- ديوان أبي ذؤيب الهذلي، خويلد بن خالد، شرحه: سوهام المصري، عُني بمراجعته: ياسين الأيوبي، (ط١)، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- ديوان ذي الرّمة، غيلان بن عقبة العَدَوي، شرح أحمد بن حاتم الباهلي، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، (ط١)، مؤسسة الإيمان، بيروت، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- ديوان رؤبة بن العجاج (مجوع أشعار العرب)، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن ألورد، طبع في مدينة ليبسيغ، ١٩٠٣م.
- ديوان الراعي النميري (شعر الراعي النميري) عُبيد بن حُصين، جمعه وقدم له: ناصر الحاني، راجعه: عز الدين التنوخي، دمشق، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى (شرح ديوان زهير بن أبي سلمى)، صنعة أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٣هـ/ ١٩٤٤م.

- ديوان زياد الأعجم (شعر زياد الأعجم) زياد بن سليمان، جمع وتحقيق: يوسف حسين بكار، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٦م.
- ديوان زيد الخيل (شعر زيد الخيل) زيد بن مهلهل، صنعة د. أحمد مختار البزرة، (ط١)، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.
- ديوان طرفة بن العبد شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقّال، مطوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- ديوان طُفيل الغَنَوي، طفيل بن عوف، شرح الأصمعي، تحقيق: حسّان فلاح أوغلي، (ط١)، دار صادر، بيروت، ١٩٩٧م.
- ديوان العباس بن مرداس السّلمي، جمع وتحقيق: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
- ديوان عَبيد بن الأبرص، تحقيق: حسين نصّار، (ط١)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م.
- ديوان عبيدالله بن قيس الرُّقَيّات، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار بيروت، دار صادر، بيروت، ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م.
- ديوان العجاج عبدالله بن رؤبة، رواية عبد الملك بن قُريب الأصمعي، تحقيق: د. عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، ١٩٧١م.
- ديوان عدي بن زيد العِبَادي، تحقيق: محمد جبار المعيبد، شركة دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، ١٩٦٥م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: قدري مايو، (ط١)، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- ديوان عمرو بن قميئة، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، (ط٢)، معهد المخطوطات العربية،

القاهرة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

- ديوان عمرو بن كلثوم، صنعة: د. علي أبو زيد، (ط١)، دار سعد الدين، دمشق، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
- ديوان عنترة بن شداد، تحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.
- ديوان الفرزدق، همام بن غالب، دار صادر، بيروت، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م، وطبعة الصاوي المكتبة التجارية بمصر، ١٩٣٦م.
- ديوان القُطامي، عمير بن شُيَيْم، تحقيق: إبراهيم السّامرائي وأحمد مطلوب، (ط١)، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٠م.
- ديوان أبي قيس، صيفي بن الأسلت الأوسي، تحقيق: حسن محمد باجودة، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٣٩١هـ.
- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق: ناصر الدين الأسد، (ط١)، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م.
- ديوان كثيّر عزّة، كثيّر بن عبد الرحمن، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧١م.
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تحقيق: سامي مكي العاني، (ط٢)، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- ديوان الكميت (شعر الكميت بن زيد الأسدي)، جمع وتقديم: داود سلوم، (ط٢)، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- ديوان لبيد (شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري)، تحقيق: د. إحسان عباس، سلسلة التراث العربي، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، ١٩٦٢م.
- ديوان ليلى الأخيلية، ليلى بنت عبدالله، جمع وتحقيق: خليل إبراهيم العطية، وجليل العطية، (ط٢)، دار الجمهورية، بغداد، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.
- ديوان المتلمّس الضُّبعي، جرير بن عبد المسيح، رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، (ط٢)، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

- ديوان المثقّب العبدي، عائذ بن محصن، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
- ديوان المرار بن سعيد الفقعسي: حياته وما تبقى من شعره، صنعة: نوري حمودي القيسي، ضمن مجلة المورد، بغداد، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
- ديوان مسكين الدارمي، جمع وتحقيق: عبدالله الجبوري وخليل إبراهيم العطية، (ط١)، بغداد، مطبعة دار البصري، ١٩٧٠م.
- ديوان ابن مقبل، تميم بن أبيّ بن مقبل، تحقيق: د. عزّة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، وزارة الثقافة، دمشق، ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م.
- ديوان النابغة الجَعْدي (شعر النابغة الجعدي)، قيس بن عبدالله، تحقيق: عبد العزيز رباح، (ط١)، المكتب الإسلامي، ١٣٨٤هـ.
- ديوان النابغة الذبياني، زياد بن معاوية، صنعة: ابن السكيت يعقوب بن إسحاق، تحقيق: د. شكري فيصل، دار الفكر، دمشق، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.
- ديوان أبي النجم العِجلي، الفضل بن قدامة، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- ديوان نصيب بن رباح (شعر نصيب بن رباح)، جمع وتقديم: داود سلوم، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٧م.
- ديوان النّمِر بن تَوْلب العُكْلي، تحقيق: محمد نبيل طريفي، (ط١)، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٠م.
- ديوان أبي نواس (شرح ديوان أبي نواس) الحسن بن هانئ، ضبط معانيه وشروحه: إيليا الحاوي، (ط١)، دار الكتاب العربي، ١٩٨٣م.
- ديوان هدبة بن الخشرم (شعر هدبة بن الخشرم العذري)، جمع وتحقيق: يحيى الجبوري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٦م.
- رسالة الغفران لأبي العلاء المعري أحمد بن عبدالله (٤٤٩هـ)، تحقيق: بنت الشاطئ، (ط٢)،

دار المعارف بمصر، ١٩٥٠م.

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين محمود بن عبدالله الألوسي البغدادي (١٢٧٠هـ)، تحقيق: السّيد محمد سيّد وسيّد عمران، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، (ط١)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- السبعة في القراءات، لابن مجاهد أبي بكر أحمد بن موسى (٣٢٤هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، (ط٢)، دار المعارف، القاهرة، من دون تاريخ.
- سرّ صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جنّي (٣٩٢هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، (ط١)، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- سفر السعادة وسفير الإفادة، لأبي الحسن علي بن محمد السّخاوي (٦٤٣هـ)، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- سنن الترمذي أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة (٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (ط١)، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- سنن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، من دون تاريخ.
- السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النّسائي (٣٠٣هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، (ط١)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
- سنن ابن ماجه أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني (٢٧٣هـ)، تحقيق: بشار عوّاد معروف، (ط١)، دار الجيل، بيروت، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي أبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (٣٨٥هـ)، تحقيق: محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ١٩٧٩م.
- شرح أبيات سيبويه، للنحاس أبي جعفر أحمد بن محمد (٣٣٨هـ)، تحقيق: أحمد خطاب،

ط١، مطابع المكتبة العربية بحلب، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

- شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقّاق، (ط٢)، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٨م.
- شرح أشعار الهذليين، لأبي سعيد الحسن بن الحسين السكّريّ (٢٧٥هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فرّاج ومحمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة من دون تاريخ.
- شرح الأشموني (حاشية الصبان على شرح الأشموني) لعلي بن محمد الأشموني (نحو ٩٠٠هـ)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، دون تاريخ.
- شرح التسهيل، لابن مالك محمد بن عبدالله الأندلسي (٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، (ط١)، هجر للطباعة، الجيزة، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح، لخالد بن عبدالله الأزهري (٩٠٥هـ)، دار الفكر، بيروت، من دون تاريخ.
- شرح ديوان الخنساء، صنعة أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢٩١هـ)، تحقيق: فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٣م.
- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الأستَرَاباذي (٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- شرح شواهد الشافية، لعبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- شرح شواهد المغني، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، تصحيح وتعليق محمد محمود الشّنقيطي، لجنة التراث العربي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، من دون تاريخ.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لعبدالله بن عبد الرحمن الهمداني المصري (٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- شرح عيون كتاب سيبويه، لهارون بن موسى القيسي المجريطي القرطبي (٤٠١هـ)، تحقيق:

عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه، (ط١)، مطبعة حسان، القاهرة، ١٩٨٤م.

- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (ط٢)، دار المعارف بمصر، من دون تاريخ.

- شرح كافية ابن الحاجب في النحو، لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (٦٨٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، من دون تاريخ.

- شرح الكافية الشافية، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجيّاني (٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، (ط١)، دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي (٣٦٨هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الجزء الأول: ١٩٨٦م، والثاني: ١٩٩٠م، والثالث: ٢٠٠١م، والرابع: ١٩٩٨م، والخامس: ٢٠٠٣م، والسادس: ٢٠٠٤م، والسابع والتاسع والعاشر: ٢٠٠٦م.

- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، للحسن بن عبدالله بن سعيد السكري (٣٨٢هـ)، تحقيق: السيد محمد يوسف، مراجعة: أحمد راتب النفاخ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٥م.

- شرح معاني الآثار، للطحاوي أحمد بن محمد (٣٢١هـ)، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي وآخرين، (ط١)، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

- شرح المفصّل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (٦٤٣هـ)، مكتبة المتنبي، القاهرة، من دون تاريخ.

- شرح مقصورة ابن دريد (ابن خالويه وجهوده في اللغة مع تحقيق كتابه شرح مقصورة ابن دريد) دراسة وتحقيق: محمود جاسم محمد، (ط١)، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

- شرح الملوكي في التصريف، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (٦٤٣هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، (ط١)، المكتبة العربية بحلب، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

- صحيح البخاري، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، تحقيق: مصطفى

ديب البغا، (ط٢)، دار العلوم الإنسانية، دمشق، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

- صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (ط١)، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- ضرائر الشعر، لابن عصفور علي بن مؤمن الإشبيلي (٦٦٩هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، (ط٢)، دار الأندلس، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- طبقات الحفاظ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، (ط١)، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
- طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلاّم الجمحي (٢٣١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (٣٧٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر.
- العروض، لأبي الفتح عثمان بن جنّي (٣٩٢هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، (ط١)، بيروت، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه، لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني (٤٥٦هـ)، تحقيق: محمد قرقزان، (ط١)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- عون المعبود شرح سنن أبي داود، لأبي عبد الرحمن محمد بن أشرف آبادي (بعد ١٣١٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، (ط١)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السّامرائي، (ط١)، مؤسسة دار الهجرة، إيران، ١٤٠٥هـ.
- عيون الأخبار، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدّينوري (٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد الإسكندراني، (ط١)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار، لأبي العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني

العطار (٥٦٩هـ)، تحقيق: أشرف محمد فؤاد طلعت، (ط١)، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن، جدّة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- غاية النهاية في طبقات القرّاء، لابن الجزري أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي (٨٣٣هـ)، عُني بنشره: ج. برجشتراسر، مكتبة الخانجي، مصر، ١٣٥١هـ/ ١٩٣١م.
- غريب الحديث، لأبي عُبَيْد القاسم بن سلاّم الهَرَوي (٢٢٤هـ)، تحقيق: حسين محمد شرف وعبد السلام هارون، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- الفاخر، لأبي طالب المفضّل بن سَلَمة بن عاصم (٢٩١هـ)، تحقيق: عبد العليم الطحاوي ومحمد علي النجار، (ط١)، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن عبدالله بن باز، ومحمد فؤاد عبد الباقي، (ط١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.
- فصيح اللغة، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢٩١هـ)، شرح أبي سهل الهروي، مطبعة السعادة، القاهرة ١٩٠٧م.
- الفهرست، لابن النديم محمد بن إسحاق (٤٣٨هـ)، تحقيق: شعبان خليفة، ووليد محمد العوزة، دار العربي، القاهرة، ١٩٩١م.
- قراءة الكسائي رواية أبي عمر الدوري عن طريق ابن مِقْسَم، لأبي عبدالله بن أبي نصر الكرماني (بعد ٥٦٣هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، (ط١)، دار نينوى، دمشق، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- القطع والائتناف، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (٣٣٨هـ)، تحقيق: د. أحمد خطّاب العمر، منشورات وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
- القوافي، لأبي يَعلَى عبد الباقي بن عبد المحسن التنوخي (بعد ٤٨٧هـ)، تحقيق: عوني عبد الرؤوف، (ط٢)، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٧٨م.
- الكامل، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ) تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، ط٣،

مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

- كتاب الحروف، لأبي نصر الفارابي محمد بن محمد (٣٣٩هـ)، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، لبنان، ١٩٨٦م.

- كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قَنبر (١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (ط٣)، طبعة مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، وطبعة بولاق، ١٣١٦هـ.

- كتاب الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (٣٧٧هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، (ط١)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

- الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)، دار المعرفة، بيروت، من دون تاريخ.

- الكشف عن وجوه القراءات السبع، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ)، تحقيق: محيي الدين رمضان، (ط٣)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، لأبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي (٥٤٣هـ)، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، (ط١)، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، (ط١)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

- لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن منظور المصري (٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، من دون تاريخ.

- لمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ١٩٧٥م.

- اللّمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جنّي (٣٩٢هـ)، تحقيق: حامد المؤمن، (ط٢)، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- ليس في كلام العرب، لابن خالويه أبي عبدالله الحسين بن أحمد (٣٧٠هـ)، تحقيق: أحمد أمين الشنقيطي، (ط١)، المطبعة المحمودية، القاهرة، ١٩٨٠م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحاق إبراهيم بن السَّريّ الزجاج (٣١١هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
- المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني (٣٨١هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنّى (٢١٠هـ)، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م.
- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢٩١هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (ط٢)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٤٨م.
- مجالس العلماء، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (٣٤٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري الميداني (٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (ط٣)، دار الفكر، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٢م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (٥٤١هـ)، تحقيق: الرجالي الفاروق وآخرين، (ط١)، وزارة الأوقاف، الدوحة، قطر، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٧م.
- المحلّى (وجوه النصب) لأبي بكر أحمد بن الحسين بن شقير البغدادي (٣١٧هـ)، تحقيق: فائز فارس، (ط١)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، إربد، الأردن، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه أبي عبدالله الحسين بن أحمد (٣٧٠هـ)، عُني بنشره: ج. برجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة، من دون تاريخ.

- مختصر النحو، لأبي جعفر محمد بن سعدان الكوفي (٢٣١هـ)، تحقيق: حسين أحمد بو عباس، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- المخصّص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي المعروف بابن سِيدَه (٤٥٨هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
- المذكر والمؤنث، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨هـ)، تحقيق: د. طارق عبد عون الجنابي، (ط٢)، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- المذكر والمؤنث، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (٢٠٧هـ)، تحقيق: مصطفى أحمد الزرقا، (ط١)، المطبعة العلمية، حلب، ١٩٢٥م.
- مراتب النحويين، لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي (٣٥١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٥٤م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين، دار الجيل، بيروت، دار الفكر، دمشق، من دون تاريخ.
- المسائل الحلبيات، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (٣٧٧هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، (ط١)، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- المسائل المنثورة، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (٣٧٧هـ)، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٦م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل عبدالله بن عبد الرحمن الهمداني المصري (٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، (ط٢)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ٢٠٠١م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، (ط١)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني (٤٣٧هـ)، تحقيق: ياسين محمد السواس، (ط٢)، دار اليمامة، دمشق، بيروت، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

- معاني القرآن، للأخفش سعيد بن مسعدة (٢١٥هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، (ط١)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

- معاني القرآن: للفرّاء أبي زكريا يحيى بن زياد (٢٠٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، (ط٣)، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

- معاني القرآن: للكسائي علي بن حمزة (١٨٩هـ)، أعاد بناءه وقدم له عيسى شحادة عيسى، دار قباء، القاهرة، ١٩٩٨م.

- معاني القرآن وإعرابه، للزّجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السَّرِي (٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، (ط٣)، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) لشهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي الحَمَوي (٦٢٦هـ)، تحقيق: عمر فارق الطباع، (ط١)، مؤسسة المعارف، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) حققه: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، (ط٥)، دار الفكر، دمشق، بيروت، ١٩٧٩م.

- المفضليات، للمفضّل بن محمد الضبّي الكوفي (١٧٨هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، (ط٣)، دار المعارف بمصر، ١٩٦٤م.

- المقاصد النحوية (شرح الشواهد الكبرى) للعيني محمود بن أحمد (٨٥٥هـ)، بهامش خزانة الأدب، دار صادر، بيروت، طبعة مصورة عن طبعة بولاق، من دون تاريخ.

- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد (٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، من دون تاريخ.

- المقصور والممدود، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (٢٠٧هـ)، تحقيق: عبد الإله نبهان ومحمد خير البقاعي، دار قتيبة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

- الممتع في التصريف، لابن عصفور علي بن مؤمن الإشبيلي (٦٦٩هـ)، تحقيق: فخر الدين

قباوة، (ط١)، المكتبة العربية بحلب، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

ـ المكتفى في الوقف والابتدا، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الدّاني الأندلسي (٤٤٤هـ)، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، (ط٢)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

ـ المنصف (شرح كتاب التصريف للمازني) لأبي الفتح عثمان بن جنّي (٣٩٢هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، (ط١)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٢م.

ـ الموشح، للمرزباني أبي عبيدالله محمد بن عمران بن موسى (٣٨٤هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.

ـ نزهة الألِبّاء في طبقات الأدباء، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة، من دون تاريخ.

ـ النّشر في القراءات العشر، لابن الجزري محمد بن محمد الدمشقي (٨٣٣هـ)، أشرف على تصحيحه ومراجعته علي محمد الضّباع، دار الكتب العلمية، بيروت، من دون تاريخ.

ـ النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (٤٧٦هـ)، تحقيق: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدار البيضاء، ١٩٩٩م.

ـ النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري (٦٠٦هـ)، تحقيق: الطاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.

ـ النوادر في اللغة، لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (٢١٥هـ)، (ط٢)، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

ـ هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا بن محمد أمين البغدادي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

ـ همع الهوامع (شرح جمع الجوامع) لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، عني بتصحيحه: محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة، بيروت، من دون تاريخ.

- وَفَيَات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خَلّكان (٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م.

* * *

ب ـ المراجع:

- أصول النحو العربي، للدكتور محمد خير الحلواني، ط٢، مكتبة الأطلسي، الدار البيضاء، ١٩٨٣م.
- الأعلام، لخير الدين الزِّركلي، (ط١٠)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٩٢م.
- بحوث ومقالات في اللغة، للدكتور رمضان عبد التواب، (ط١)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، ١٩٨٢م.
- تطور الدرس النحوي، للدكتور حسن عون، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٠م.
- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، للدكتور محمد خير الحلواني، دار الأصمعي، ودار القلم العربي، حلب، ١٩٧٤م.
- دراسات في كتاب سيبويه، للدكتورة خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٠م.
- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، للدكتور مازن المبارك، (ط٣)، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م.
- سيبويه إمام النحاة، لعلي النجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٥٣م.
- سيبويه البصري، للدكتور مزيد إسماعيل نعيم، دار ابن كثير، دمشق، ١٩٩٩م.
- السّيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، دراسة وتحقيق: عبد المنعم فائز، (ط١)، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٣هـ/ ١٩٩٨م.
- الشاهد وأصول النحو العربي في كتاب سيبويه، للدكتورة خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

- شذا العرف في فنّ الصرف، لأحمد الحملاوي (١٣٥١هـ)، ضبطه وعلق عليه: علاء الدين عطية، (ط١) مكتبة دار البيروني، دمشق، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- شواهد الشعر في كتاب سيبويه، للدكتور خالد عبد الكريم جمعة، ط١، مكتبة دار العروبة الكويت، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- ضحى الإسلام، لأحمد أمين، (ط١٠)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٣٥١هـ/ ١٩٣٣م.
- علم اللغة العربية: مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية، لمحمود فهمي حجازي، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٣م.
- أبو علي الفارسي: حياته ومكانته بين أئمة العربية للدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٥٧م.
- فهارس كتاب سيبويه، للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة، ط١، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- فهرس شواهد سيبويه، صنعة: الأستاذ أحمد راتب النفاخ، (ط١)، دار الإرشاد، دار الأمانة، بيروت، ١٣٨٩هـ/ ١٩٧٠م.
- فهرس المخطوطات المصورة (الجزء الأول)، تصنيف: فؤاد سيد، معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، ١٩٨٨م.
- في أصول النحو العربي، للأستاذ سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.
- القياس في النحو: للدكتورة منى إلياس، (ط١)، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- القياس في النحو من الخليل إلى ابن جني، للدكتور صابر بكر أبي السعود، مكتبة الطليعة بأسيوط، مصر، من دون تاريخ.
- اللغة بين المعيارية والوصفية، للدكتور تمام حسّان، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩٢م.
- المدارس النحوية، للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ١٩٦٨م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، للدكتور مهدي المخزومي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٠٢م.

- المصطلح النحوي: نشأته وتطوره، للدكتور عوض حمد القوزي، (ط١)، جامعة الرياض، ١٩٨١م.
- من تاريخ النحو، للأستاذ سعيد الأفغاني، (ط٢)، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٨م.
- الموفي في النحوي الكوفي، لصدر الدين الكنغراوي الإستانبولي (١٣٤٩هـ)، شرحه: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، دون تاريخ.
- النحو العربي: العلة النحوية نشأتها وتطوّرها، للدكتور مازن المبارك، (ط٢)، دار الفكر، بيروت، ١٩٧١م.
- النحو والصرف، للدكتور مزيد إسماعيل نعيم، مطبعة خالد بن الوليد، دمشق، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، لمحمد الطنطاوي، تعليق: عبد العظيم الشناوي ومحمد عبد الرحمن الكردي، (ط٢)، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.

* * *

ج ـ الرسائل الجامعية:

- التذييل والتكميل لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ)، دراسة وتحقيق، إعداد: وليد محمد السراقبي، إشراف: د. منى إلياس، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، ٢٠٠٠م.
- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف أبي الحسن علي بن محمد (٦٠٩هـ)، دراسة وتحقيق، إعداد: غفران العربي، إشراف: د. إبراهيم عبدالله، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ٢٠٠٣.
- شرح الشافية للجاربردي أحمد بن الحسن (٧٤٦هـ)، دراسة وتحقيق، إعداد: د. نبيل أبو عمشة، إشراف: د. عبد الحفيظ السطلي، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- مصطلح الكوفيين في معاني القرآن للفراء، إعداد: عبد الرحمن آلوجي، إشراف: د. مازن المبارك، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ١٩٨٧م.

- منهج الفرّاء في معاني القرآن، إعداد: موفق السراج، إشراف: د. مازن المبارك، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ١٩٨٦م.

- الوقف والابتداء لابن الغزّال علي بن أحمد أبي الحسن النيسابوري (٥١٦هـ)، دراسة وتحقيق، إعداد: طاهر الهمس، إشراف: د. منى إلياس، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

* * *

د ـ الدوريات:

- حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، تصدر عن مجلس النشر، جامعة الكويت، الحولية ٢٦، الرسالة ٢٣٧، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

- مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية والتربوية، المجلد ١٢، العددان الأول والثاني، ١٩٩٦م.

- مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية والتربوية، المجلد ١٥، العدد الأول، ١٩٩٩م.

- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٤٩، الجزء الثاني، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٥٥، الجزء الأول، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

- مجلة المورد، بغداد، المجلد الثاني، العدد الثاني، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

- مجلة المورد، بغداد، المجلد ١١، العدد الأول، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

□ □ □

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الباب الأول

نحويّو الكوفة وتأثّرهم بكتاب سيبويه

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الباب الثاني

أثر كتاب سيبويه في الظواهر النحوية والصرفية عند نحاة الكوفة

الباب الثالث

أصول الاحتجاج في كتاب سيبويه وأثرها في نحاة الكوفة

۲۰۰٫۰۰۰ ریال

الموضوع	الصفحة

الفهارس العامة

□□□

کتابخانه
بنیاد دایرة المعارف اسلامی

شماره ثبت ۱۸۰۴۷۹
تاریخ ثبت ۱۸ اردیبهشت ۱۳۹۴